طنجة

بوابة إفريقيا

دراسة فى جغرافية المدن



الدكتورة
عزيزة محمد على بدر

طنجه

بوابة إفريقيا

" دراسة في جغرافية المدن "

تأليف

الدكتورة / عزيزة محمد على بدر
مدرس الجغرافيا البشرية
معهد البحوث والدراسات الإفريقية - جامعة القاهرة

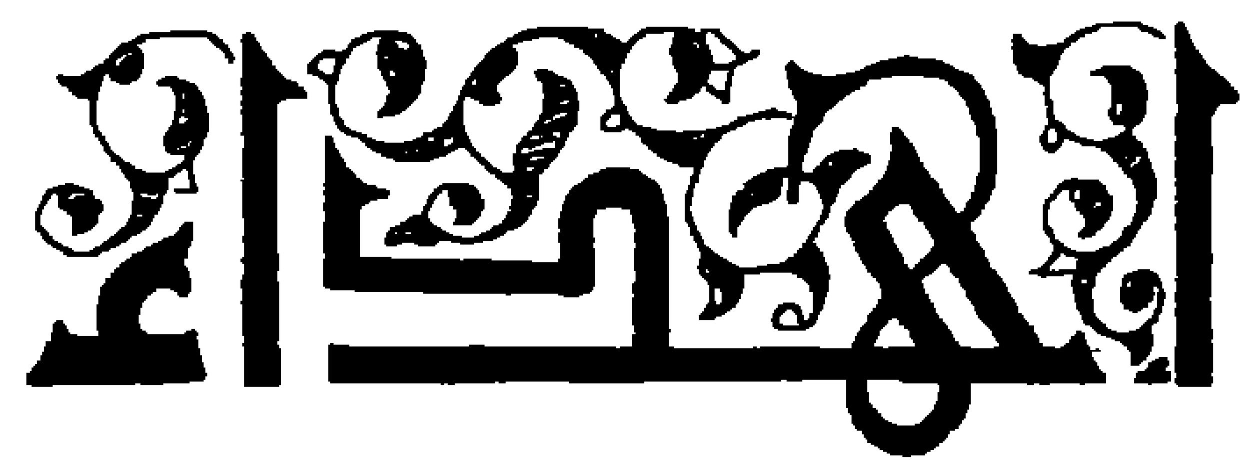
١٩٩٦ - ١٩٩٧

بسم الله الرحمن الرحيم

"فاستجاب لهم ربهم أني لاأضيع عمل عامل منكم من ذكر أو أنثى"

صدق الله العظيم

(سورة آل عمران آية ١٩٥)



إلــى زوجــى . . . .

إلــى أمـــى . . . .

إلــى قارتــى السمــراء.

شكــر وتقديــر

أتقدم بعميق شكري وعرفاني إلى الأستاذ الدكتور سليمان عبد الستار خاطر رئيس قسم الجغرافيا وعميد معهد البحوث والدراسات الإفريقية السابق . الذي تفضل بالإشراف على هذا البحث على ماقام به من جهد وماأسدى إليّ من نصح كما أقدر لسيادته اهتمامه الدائم وتشجيعه المستمر حتى خرج هذا العمل إلى النور .

كما أقدم وافر تقديري إلى الأستاذ الدكتور/ محمد عبد الغني سعودي عميد المعهد ورئيس القسم السابق والذي تفضل باختيار الموضوع وتشجيعي على الاستمرار فيه .

ولايسعني إلا أن أقدم شكري وعرفاني وتقديري إلى كل من مدّ لي يد العون بمصر والمملكة المغربية ، فبمساعدتهم تمكنت من جمع بيانات البحث واستكماله وأخص بالذكر منهم سعادة سفير جلالة الملك الحسن الثاني بالقاهرة والأستاذ عبد العزيز سعودي الملحق الثقافي بسفارة المملكة المغربية بالقاهرة .

كما يحق لي تقديم الشكر والعرفان إلى أساتذتي الأفاضل بجامعة القاهرة والجامعات المصرية وأخص منهم الأستاذ الدكتور/ محمد السيد غلاب الأستاذ بمعهد البحوث والدراسات الإفريقية وعميده السابق. والأستاذ الدكتور/ فتحي محمد أبو عيانه نائب رئيس جامعة الإسكندرية اللذين تفضلا بمناقشة هذه الرسالة.

وفي المملكة المغربية أقدم شكري وعرفاني إلى جامعة عبد المالك السعدي بتطوان ممثلة في عميدها (رئيسها) الأستاذ الدكتور محمد القبلي ، وقيدوم (عميد) كلية الآداب بها وأعضاء هيئة التدريس بقسم الجغرافيا وأخص بالشكر الدكتور أحمد الناوي والدكتور عبد العزيز بوليفة والعاملين بمكتبة الجامعة.

كما أقدم شكري وتقديري إلى الأستاذ الدكتور عبد الوهاب بن عجيبة مدير المدرسة العليا للأساتذة بتطوان ، فقد كان لحسن استقباله واستضافته لنا بالمدرسة أفضل الأثر في إمكان استكمال الدراسة الميدانية.

كما أخص بالشكر والتقدير في مدينة طنجة كل من الأستاذ الدكتور الإدريسي شعيب بن يحياوي مدير مدرسة الملك فهد العليا للترجمة بطنجة ، والسيد محمد اليموري والسيدة لطيفة اليموري بها.

ولايفوتني أن أتقدم أيضاً بالشكر والعرفان إلى الدكتور محمد التمسماني بالمعهد الدولي للسياحة بطنجة ، والسيدة ماجدة المرابط بمكتبته . وفي عمالة إقليم طنجة أخص بالشكر كل العاملين بها وعلى رأسهم السيد عبد الحي العمراني الكاتب العام للعمالة الذي يسّر لي العديد من الأمور ، وكذلك السيد إيديري محمد رئيس قسم التنسيق والتفتيش بالعمالة الذي كان له فضل كبير في الحصول على البيانات من جهات عديدة بطنجة. كما أتقدم بشكري لرؤساء أقسام الطرق والتطهير والأراضي الخضراء والقسم الاقتصادي وبلدية طنجة بعمالة طنجة، وأتقدم أيضاً بعميق عرفاني وتقديري إلى العاملين بقسم التعمير بعمالة طنجة ، فقد كانوا أصحاب فضل كبير وعلى رأسهم المهندس عبد الحق الإبراهيمي ، ومن المهندسين أخص بالشكر المهندسة أمال لباني والمهندس محمد الشاهي والسيد محمد الهسقوري .

ومن الجهات التي يحق لي تقديم الشكر العميق لها مندوبية وزارة التخطيط بطنجة وعلى رأسها السيد علي العقاوي مندوب الوزارة ونائبه السيد نور الدين الغياتي والسيدة نعيمة الحداد رئيسة قسم التوثيق والإعلام بها، وكل من الأستاذ بن محمد الزمياتي وعبد الكريم إمبارك بقسم الإحصاء والتخطيط

بالمندوبية .

وفي مندوبية وزارة السكنى بطنجة أخص بالشكر فيها المهندس سعيد العلواني مندوب الوزارة بها ، والمهندس فؤاد الحايك . كما لايفوتني أن أتقدم بالشكر العميق والعرفان والتقدير إلى المهندس مخمد درجاج رئيس مصلحة المياه ، والمهندس أحمد السحيباني رئيس مصلحة التجهيزات الأساسية ، والمهندس محمد مراد رئيس قسم تكوين الأطر وذلك بالمديرية الإقليمية للأشغال العمومية بطنجة. وإلى كل من السيد صدقي والسيد أحرضان بالوكالة المستقلة للمياه والكهرباء بطنجة .

كما أتقدم بتقديري وعرفاني إلى السيد بوحسين عبد المجيد الكاتب العام لنيابة التعليم بطنجة ، والسيد بوشعيب بنبورك رئيس قسم الخدمات الطبوغرافية الإقليمية بطنجة . وإلى السيد / فلكاطة عبد الله قائد ورئيس المقاطعة الحضرية الرابعة بطنجة والسيد أحمد أفيلال بها . والسيد القصيوي مصطفى قائد ورئيس الدائرة الحضرية بني مكادة – العوامة بطنجة ، والمهندسة نوال الزيدي مديرة الوكالة الوطنية للتجهيز ومحاربة السكن غير اللائق ، والمهندس سعيد أحصاد بالرابطة الوطنية لتطوير خليج طنجة . والسيد مصطفى بوراق بمديرية ميناء طنجة .

أما في مدينة الرباط فأتقدم بشكري وعرفاني إلى كل من قدم يد العون لي بها وعلى رأسهم السيد فاروق الحلو رئيس قسم الدراسات والتخطيط بوزارة السياحة والعاملين بالقسم وأخص منهم السيدة فاطمة إدرسان والسيد أقوضاض علال .

وكذلك السيدة فاطمة الزهراء خاجي رئيسة مصلحة التوثيق والإعلام بوزارة السكنى بالرباط ، والسيدة السعيدية الأبيض بمكتبتها . والسيد شداد عزيز بقسم الاستعلامات بوزارة التجارة الخارجية بالرباط ، والعاملين بقسم الجيولوجيا بوزارة الأشغال العمومية بالرباط ، والعاملين بمكتبة كلية الآداب بجامعة محمد الخامس بالرباط . وبمعهد الدراسات الإفريقية بجامعة محمد الخامس . وغير هؤلاء الكثير ممن قدموا لي المساعدة والعون .

وفى مصر أقدم تقديرى وعرفانى إلى كل من الأستاذ عبد العزيز عبد القادر رئيس قطاع المساحة الجيولوجية والسيدة تهانى عبد الفتاح الحمل رئيس قسم الجيولوجيا التصويرية بهيئة المساحة الجيولوجية، فقد كان لإتاحتهما الفرصة لى فى استخدام أجهزة قراءة الصور الجوية وتدريبى عليها أثر كبير فى الاستفادة منها.

ولايفوتني في هذا المقام تقديم الشكر والعرفان والتقدير إلى زوجي الأستاذ الدكتور ممدوح أحمد زكي الذي تحمل المشاق العديدة في جمع بيانات هذا البحث والانتهاء منه، والدكتورة فاتن البنا بقسم الجغرافيا التي طالما استنرت برأيها ، وكذلك الأستاذ متولي عبد الصمد لمساهمته العلمية في إخراج الخرائط، والمهندس عصام عبد المعطي لمساهمته الفنية في إخراج هذا البحث.

كما يحق لي تقديم الشكر والعرفان والتقدير إلى أساتذتي الأفاضل والزملاء بجامعة القاهرة والجامعات المصرية ، وأخص منهم بالذكر الأستاذ الدكتور السعيد البدوي عميد المعهد والسادة أعضاء لجنة المناقشة ،

الباحثة

د/ عزيزة محمد علي بدر

المحتويــــات

فهرس الأشكال والرسوم البيانية

تقديم

بقلم أ. د/ السعيد البدوي

رئيس قسم الجغرافيا وعميد معهد البحوث والدراسات الإفريقية

تعتبر المدينة، أياً كانت هذه المدينة، قمة التفاعل الحضاري لمجموعة عديدة ومتنوعة من العوامل، سواء الطبيعية والبشرية، التي تؤدي في النهاية إلى صبغ المدينة بصبغة خاصة، ووظيفة، أو وظائف، محددة وبارزة، وتعطيها طابعها الخاص المتميز، وشخصيتها المنفردة.

وفي نفس الوقت فإن المدينة، كالكائن الحي، تتطور وتنمو في بعض الأحيان، وتذبل وتضمحل في أحيان أخرى، تزدهر في بعض الأوقات، وتخبو وتنكمش في أحيان أخرى، فهي سلسلة متتابعة من التغيرات والتقلبات، ولذا فإننا عندما نركز الضوء بالدراسة على مدينة ما في وقت معين، فإن هذه الدراسة تعطينا صورة فوتوغرافية لهذه المدينة في هذا الوقت بالذات. ولكن الدارس، خصوصاً الجغرافي - يستطيع من خلال دراسة الماضي والحاضر أن يحدد قسمات المستقبل ويوضح توجهات وظيفة المدينة موضع الدراسة .

وتختلف أقدار المدن، كالأفراد والجماعات والدول - فمنها من يتواضع في القدر بحيث تصبح المدينة أحادية الوظيفة أو ثنائية، في حين أن البعض الآخر من المدن يتعدى قدرها مجالها المحلي إلى المستوى الإقليمي، بل العالمي، وتتعدد وظائفها وتزداد وشائجها . ومن هذا الصنف الأخير، مدينة طنجة التي تضرب بنشأتها في أعماق ماقبل التاريخ وبعده.

لقد كان الموقع والموضع لمدينة طنجة بمثابة المغناطيس الذي يجذب القوى الكبرى في العالم - قبل التاريخ وبعده - نحو هذه المدينة للسيطرة عليها أملاً في حصد ميزات وفوائد الموقع والموضع، فمدينة طنجة تقع في أقصى الشمال الغربي للقارة الإفريقية، وتطل على مضيق جبل طارق ذي القيمة الاستراتيجية الكبرى، وعلى مرمى حجر - بالفعل - من أقصى جنوب غرب القارة الأوربية،فهي تطل على مضيق، ولكنها تومئ إلى بحر - المتوسط - ومحيط ، الأطلنطي. ومع أن أقدامها في إفريقيا إلا أنها ترمق أوربا عن كثب، ومن هنا رأينا في استراتيجيات الفينيقيين والقرطاجيين ثم الرومان والبيزنطيون، أن طنجة لها مكانة خاصة ومن هنا كان تكالبهم للسيطرة عليها، ولم يفت هذا على العرب والمسلمين حيث فتحوها عام ٧٠٧ ميلادية ووثبوا منها إلى شبه جزيرة أيبريا وأقاموا الأندلس حيث بزغت حضارة مزدهرة وملك تليد . وتبع ذلك احتلال البرتغال لمدينة طنجة ثم الإنجليز، وانتهى الأمر - نظراً لشراسة الصراع حولها - إلى التدويل في القرن العشرين .

وقد استطاعت الباحثة باقتدار أن تبرز شخصية المدينة وخصائصها موضحة الازدواجية الملحوظة، حيث النمط الأوربي المركزي، في حين أن النمط المحلي يتركز على الهوامش والأجناب .

وقد وظفت الباحثة المعلومات التي حصلت عليها من دراستها الميدانية توظيفاً ممتازاً حيث أبرزت أثر الموقع والموضع في علاقات المدينة المكانية . وفي نفس الوقت استطاعت أن تلتقط خصائص سكان المدينة الناجمة عن هذه العلاقات المكانية الممتدة، كما أنها أوضحت وظائف المدينة المتنوعة عبر بانوراما عمرها المديد.

وفي النهاية نجحت الباحثة في تسليط الضوء على المشكلات التي تعاني منها المدينة وتستشف من وراء ذلك إمكانيات الحلول ووضع صيغة مقبولة لمستقبل هذه المدينة، إقليمياً ودولياً مستغلة في ذلك حسها الجغرافي وإحاطتها بالموضوع. ولذلك جاء تحليلها علمياً ورؤيتها شاملة، بارك الله لها في هذا العمل العلمي الذي سد فراغاً كان واضحاً في المكتبة العربية، متمنياً لها التوفيق والسداد في خطواتها العلمية القادمة الواعدة.

أ. د/ السعيد البدوي

المقدمة

جغرافية المدن أو جغرافية الحضر من أكثر فروع الجغرافيا الحديثة ديناميكية في مجال البحث ، ومن وجهة النظر العلمية الأكاديمية والتطبيقية مازالت جغرافية المدن من الأفرع الحيوية ولم ينضب معين موضوعات البحث فيها ، والتي تشعبت واتخذت من الجغرافيا التطبيقية اتجاهاً لها ، كجغرافية الخدمات واستخدامات الأراضي والتخطيط الحضري .. إلخ . كما يحاول الباحث في جغرافية المدن من خلال التحليل المنظم للمعلومات أن يجد الطرق لحل بعض المشكلات التي تعترض نمو المجتمعات العمرانية الحضرية التي يؤدي إليها تلاحم وتلاصق آلاف البشر في مساحات صغيرة تخلف بدون شك حالات اجتماعية شديدة التباين ، وقد أدى تمسك جغرافيوا المدن بالمنهج العلمي وبمنطقية العلاقات التي تربط بين عناصر هذه المشكلات وجوانبها ، وكذلك قدرتهم على فهم واستخدام أدوات البحث وجوانبها ، قدرتهم على فهم واستخدام أدوات البحث المتطورة إلى تحول هذا الجغرافي إلى باحث مشكلة .

وإذا كان لهذا الفرع الجغرافي أهمية عامة بسبب كثافة البيئة الحضرية وتغيرها وتعقدها عن كل البيئات الأخرى ، فإن له أهمية خاصة في الدراسات الإفريقية حيث مازال النمو الحضري في القارة الإفريقية من أعلى المعدلات وأسرعها ومازالت الهجرة الريفية – الحضرية ، والحضرية – الحضرية تشكل تيارات بشرية متدفقة تزيد من تضخم ونمو المدن وتعمق وتعقد مشكلاتها في ظل ظروف القارة السياسية والاقتصادية والبيئية ، التي تنعكس على حياة البشر بها وعلى تحركاتهم ، وفي المحصلة تزداد المشكلات الحضرية تعقداً .

ومن هنا كان اختيار جغرافية المدن في القارة الإفريقية أمر له مايبرره ومكملاً في نفس الوقت للتخصص الذي انتهجته الباحثة في مرحلة الماجستير عن جغرافية المدن في الجمهورية التونسية ، كما كان ذلك دافعاً لاختيار إحدى مدن شمال إفريقيا ، يضاف إلى ماسبق انتماء الباحثة إلى معهد البحوث والدراسات الإفريقية الذي أوجب عليها دراسة إحدى مدن القارة بهدف تحقيق هدف رئيسي من أهداف هذا المعهد العريق .

*** موضوع البحث وأهميته :**

وقد دعم من اختيار مدينة طنجة لتكون موضوعاً لرسالة الدكتوراه مالها من موقع فريد ، وخصائص متميزة تنفرد بها المدينة بين سائر المدن ، في العالمين العربي والإسلامي ، وعلى مستوى القارة الإفريقية والقارات الأخرى .

وكان تحديد اسم الموضوع بمدينة طنجة محدداً لمجتمع البحث وهو مدينة طنجة حيث طنجة اسم لمدينة وميناء طنجة ، وخليج طنجة على الضفة الجنوبية لمضيق جبل طارق وهو اسم لإقليم أو عمالة طنجة حسب التقسيم الإداري في المغرب، كما أنه اسم لشبه جزيرة طنجة في شمال المغرب ، والتي تضم عدداً من الأقاليم والعمالات وهي طنجة وتطوان في شمال شبه الجزيرة وإلى الجنوب منهما شفشاون والعرائش.

تعد مدينة طنجة من أقدم وأعرق مدن المملكة المغربية وقد ظلت المدينة حبيسة الأسوار منذ أحاطت بها في فترات الحضارات القديمة ، وحتى نهاية القرن التاسع عشر وقد كانت أيضاً من أوائل مدن المغرب خروجاً عن الأسوار وانفتاحاً على الحضارة الأوروبية عبر مضيق جبل طارق وحوض البحر المتوسط ، وتتميز طنجة بجغرافية طبيعية ، وبشرية ، وعمرانية ، وسياسية معقدة ، كما تتميز بتاريخ حضري وعمراني معقد أيضاً ليس من السهل تتبعه وسبر أغواره وضبط مصادره .إذ يبدأ مع عصور ماقبل التاريخ وفجره متصلاً حتى الوقت الراهن .

وقد لعبت طنجة بفضل موقعها الجيواستراتيجي المتميز كنقطة التقاء بين أوربا وإفريقيا على واحد من أهم

الممرات البحرية في العالم وهو مضيق جبل طارق دوراً مهماً في هذه المنطقة على مر تاريخها الطويل وخلال كل الحضارات التي تعاقبت عليها ، وكانت باستمرار ذات أهمية استراتيجية - سياسية أكدها الصراع الطويل بين سائر القوى العالمية وفي كل العصور على امتلاك ذلك الموقع الفريد الفذ الذي صنعته الجيولوجيا وأكدته الجغرافيا واستثمره كل من التاريخ والسياسة الدولية ، فكانت المحصلة مدينة متميزة تاريخياً وعمرانياً واقتصادياً وسياسياً .

وقد تميزت المدينة بأهميتها إبان الحضارات القديمة ، ثم خلال الحضارة العربية الإسلامية منذ الفتح حيث كانت نقطة انطلاق جيوش الفتح صوب أوربا عبر المضيق . وكانت للمدينة أهمية خاصة في حروب الاسترداد مع سقوط الحضارة الإسلامية في الأندلس فكانت المنطقة مسرحاً لحروب صليبية مريرة انتقلت من الشرق إلى الغرب الإسلامي ، وكانت طنجة فاتحة عصر الكشوف الجغرافية والاستعمار في القارة الإفريقية ، فقد وقعت تحت سيطرة البرتغال وإسبانيا وانجلترا منذ القرن الخامس عشر ثم عادت إسلامية في أواخر القرن السابع عشر حتى تم تدويلها كمحصلة لأهميتها واشتداد الصراع الدولي على امتلاكها .

ومن أهم خصوصيات طنجة أن آثار كل مرحلة من مراحل تاريخها مازالت واضحة ذات تأثير في مورفولوجية المدينة ، كما كان من خصوصياتها أيضاً تمثيلها لدور العاصمة الدبلوماسية ومقراً للبعثات الدبلوماسية الأجنبية خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، وارتبط خروجها عن الأسوار بنظام الإدارة الدولية الفريد الذي خضعت له المدينة منذ مؤتمر الجزيرة سنة ١٩٠٦ وبشكل رسمي سنة ١٩٢٣ .

وقد ارتبطت فترة الإدارة الدولية وماقبلها أثناء دورها كعاصمة دبلوماسية بوفود أعداد كبيرة من الأجانب وإن كانت هذه الظاهرة ليست بجديدة على المدينة التي خبرت وفود الأجانب منذ نشأتها الأولى .

وقد تميزت الفترة الدولية في المدينة بازدهار تجاري ومالي وعقاري وعمراني كان له أثره على المدينة التي اقتطعت من وطنها الأم وابتعدت عن ظهيرها وانعزلت . كما كان له أثره في اشتداد تيارات النزوح الريفي صوب المدينة للعمل بها منذ فترات مبكرة مما ساهم في نمو المدينة السكاني والعمراني المتميز بالتباين الشديد .

ونتج عن التفاعل بين عناصر البيئة وإمكاناتها الموقعية والموضعية وأحداث التاريخ والصراع السياسي والوضع الدولي أنماطاً سكانية سكنية اقتصادية يصعب دراسة أحدها دون ربطها بالآخر .

يضاف إلى تفرد طنجة وخصوصيتها تمثيلها للمدن المتوسطة في العالم الثالث وإفريقيا ، فيما تتعرض له من مشكلات عامة وخاصة وفيما يلقى عليها من عبء تجاه تنمية أقاليمها وخاصة بالنسبة لعواصم الأقاليم ، حيث تعد طنجة عاصمة لعمالة طنجة وحاضرة شمال المغرب أي المغرب المتوسطي وأهم أقطاب الجذب به ، إذ تنافس تطوان في ذلك. ويحتاج شمال المغرب المتوسطي إلى تنمية شاملة نظراً لحرمانه من الاهتمام لفترة طويلة ، على النقيض من الواجهة الأطلسية ، وكان ذلك من إرث الاستعمار الذي عمل على تهميش الجبهة المتوسطية التي ازداد تهميشها مع زيادة نشاط التهريب في المنطقة بسبب وجود كل من مستعمرتي سبتة ومليلة الإسبانيتين بها .

وقد أصبحت طنجة مؤهلة لهذا الدور في التنمية لما لها الآن من ثقل اقتصادي وحجم سكاني وهيمنة إقليمية. وتلعب مدينة طنجة في الوقت الراهن دوراً أساسياً في العلاقة بين المجموعة الأوربية الحديثة والمغرب وحوض البحر المتوسط وإفريقيا ، وذلك بتحويلها إلى منطقة تبادل حر حيث من المتوقع تحول أنظار المجموعة الأوربية واهتمامها صوب جنوب حوض البحر المتوسط مع رئاسة فرنسا القادمة للمجموعة الأوربية خلال الدورة الجديدة ،

وذلك بعد أن كانت أنظارها موجهة إلى شرق أوربا مع رئاسة ألمانيا في الدورة السابقة حتى سنة ١٩٩٥ . وسوف يدعم من هذا الدور إنجاز مشروع الربط القاري بين أوربا وافريقيا بالإضافة إلى عدد من المشروعات الأخرى ويبرر ماسبق أهمية مدينة طنجة وسبب اختيارها .

الدراسات السابقة :

يضاف إلى ماسبق ندرة الدراسات العلمية الجغرافية الحديثة عن المدينة وافتقار المكتبة العربية إلى دراسة جغرافية متكاملة تعطي هذا الوقع النادر حقه . ويقتصر ماورد عنها على بعض الإشارات العامة في المصادر التاريخية وأدب الرحلات والتراث والكتب الجغرافية .

أما عن الدراسات السابقة : فقد حظيت مدينة ومنطقة طنجة بالعديد من الدراسات والأبحاث يغلب عليها الطابع التاريخي بالإضافة إلى تلك التي تناولت الوضع الدولي في طنجة بالدراسة، ومعظم هذه الدراسات باللغات الإنجليزية والفرنسية والإسبانية ، وتوجد عدة دراسات تاريخية مهمة عن مدينة طنجة باللغة الإنجليزية ، أهمها كتيب الأميرالية البريطانية الذي نشر بواسطة قسم الاستخبارات البحرية سنة ١٩٤١ م ، وكذلك الدراسة الخاصة بفترة الاحتلال البريطاني في القرن السابع عشر والتي قام بها روث (Routh) سنة ١٩٢٢م، وفلدنج (Fielding) سنة ١٩٥٥م، كما توجد دراسات عامة عن الوضع السياسي والجغرافي للمنطقة في فترات مختلفة أهمها دراسات هارس (Harris) سنة ١٩٢١م، وباولز (Bowls) سنة ١٩٥٦م، وكراودر (Crowder) سنة ١٩٥٦م، وبول (Bull) سنة ١٩٥٧م ، وقد قدم ستيوارت (Stuart) سنة ١٩٥٣م تقييم مفصل عن الاتفاقيات المختلفة الخاصة بالمنطقة الدولية في كتابه عن طنجة المدينة الدولية . ومن الأبحاث الحديثة بحث فيدون (Vaidon) سنة ١٩٧٧م ، وكذلك "بونز" سنة ١٩٩٠م الذي قدم تقييماً للمنطقة الدولية بعد عودتها إلى الحكومة المغربية بينما تجاهلت الدراسات والدوريات الصادرة باللغة الإنجليزية مدينة طنجة منذ الاستقلال، بالإضافة إلى ذلك هناك بحثين جغرافيين حديثين تم تقديمهما خلال الملتقى العلمي الثالث لمدينة طنجة (طنجة – المجال – الاقتصاد – المجتمع) سنة ١٩٩٢ م بطنجة* أحدهما قدمه دالتون (Dalton) والثاني قدمه (Pearson) من جامعة دربي* .

أما الدراسات والأبحاث الصادرة باللغة الفرنسية فهي عديدة أيضاً وإن ركزت على الجانب التاريخي والاجتماعي . أهمها الدراسات الخاصة بالبعثة العلمية الفرنسية (La Mission Sientifique) التي استقرت في طنجة منذ سنة ١٩٠٤م تحقيقاً لأهداف جيوبوليتيكية– ترجع إلى قبل ذلك – حتى يكون الاحتلال على أسس علمية مبنية على دراسة منظمة للمجتمع المغربي والبحث في معتقداته وعاداته ومؤسساته الاقتصادية والاجتماعية وكذلك المدن والقبائل المغربية ، وقد نشرت البعثة الفرنسية برئاسة جورج سلمون (G. Salmon) هذه الأبحاث والدراسات باسم الوثائق المغربية ، كما نشرت البعثة العلمية مجلة أخرى باسم العالم الأسلامي (La Revue du Monde Musulman) بإشراف ميشوبلير (Michaux. Bellaire) وقد لعبت هذه المجلة دوراً مهماً بالنسبة للبلدان الإسلامية التي تناولتها بالدراسة منذ سنة ١٩٠٦ م وحتى ١٩٢٧ م ، ثم غلبت عليها الدراسات الإسلامية برئاسة المستشرق لويس ماسينيون (L. Massignon) ، ومن أهم المشروعات التاريخية الأخرى مشروع دركستري (Le Comte de Costries) المتعلق بوضع تاريخ المغرب معتمداً على الوثائق المحفوظة في مختلف

---

* وقد حضرت الباحثة هذا الملتقى بطنجة في أكتوبر ١٩٩٢م.

مكتبات أوربا والذي تم تمويله من قبل مجلس إفريقيا الفرنسية (Comité de L'Afrique Francaise) منذ سنة ١٩٠٠ م، ومن أهم ماتمخض عنه هذا المشروع العمل الضخم الذي أطلق عليه : المصادر الدفينة لتاريخ المغرب ، كما نشرت الأبحاث العديدة عن المدن والأقاليم المغربية في مجلة هسبريس (Hespéris) وذلك بهدف خدمة الاستعمار وتوفير المعلومات التي تمكنه من إحكام قبضته على المغرب، إلى جانب ذلك هناك دراسات عديدة للمستشرقين من فرنسيين وغيرهم . وقد وردت بهذه الأبحاث والدراسات معلومات وفيرة عن المغرب عامة ومدينة ومنطقة طنجة تاريخياً واقتصادياً واجتماعياً أمكن الأفادة منها فيا يخص الفترات التاريخية المختلفة .

يضاف إلى ذلك دراسات فيكتور فيرينه (Vernier V.) سنة ١٩٥٥، ١٩٦٦، ١٩٨٠م، ثم دراسة ألان فرني (Vernay A.) وألان بيون (Billon A.) سنة ١٩٦٦م، وميشو بلير سنة ١٩٢١م، ثم دراسات ميشيل بونزيش (Ponsich) الأثرية العديدة، وكلودفرديجو الحضرية (Vordugo) Æ±πµΠ أما الدراسات العلمية الجغرافية المتخصصة فهي نادرة بالفعل ولاتتناول مدينة طنجة ذاتها بل تنصب على شبه جزيرة طنجة أو أرياف طنجة وهوامشها وهي رسالة دكتوراه لأحمد الغرباوي (El-Garbaoui) عام ١٩٨٠م، ورسالة ماجستير لعبد العزيز بوليفة (Boulifa) عام ١٩٨٣م، ورسالة ماجستير لمحمد التمسماني (Temsamani) عام ١٩٨٢م قدمت لجامعات فرنسية.

أهداف البحث :

أما أهداف البحث فهي محددة في دراسة مدينة طنجة من حيث تطورها العمراني المتراكم عبر تاريخها الطويل مع تحديد تأثير كل فترة أو عصر على عمران المدينة ومدى ارتباط عمران المدينة ببيئتها الطبيعية ، وتتبع الوضع الدبلوماسي والدولي الذي تميزت به المدينة وتحليل آثاره العمرانية والاقتصادية والاجتماعية على المدينة وسكانها مع الاهتمام بعنصر السكان نموهم وخصائصهم وتوزيعهم بهدف تحديد شخصية المدينة ووظائفها ومستقبلها ومورفولوجية المدينة بهدف تحديد مشكلات المدينة المرتبطة بكل عنصر من عناصر الدراسة وتحديد الضوابط والآليات المختلفة التي تتحكم في هذه المشكلات حتى يسهل وضع الحلول والتخطيط لمستقبلها ، وبالإضافة إلى ذلك يهدف البحث إلى تتبع الأهمية الجيواستراتيجية الحديثة للمدينة.

ويثير موضوع مدينة طنجة عدد من القضايا تمس صميم جغرافية المدن في اهتماماتها ، كما تمس العديد من القضايا التي ترتبط بتأثير كل من التاريخ والسياسة الدولية على العمران ووظائف المدن بالإضافة إلى القضايا التي ترتبط بالمدن العتيقة التراثية بين مدننا العربية والإسلامية والتي تمثل واحدة من أهم خصوصيات الحضارة الأسلامية التي تتعرض للكثير من النقض والتجريح من قبل أقلام غربية عديدة وغيرها. كما تتعرض للتدهور والإهمال من قبل مواطنيها في نفس الوقت . وإلى جانب ماتتميز به طنجة نجدها تقع ضمن مدن العالم الثالث التي تعاني من النمو السريع الذي لاتستطيع عمليات التخطيط مواكبته مما يؤدي إلى انتشار العمران العشوائي وغير القانوني. فهل تعاني طنجة من ذلك ؟ لذلك سيكون هناك تركيز من الباحثة على إبراز الموضوعات التي تميز مدينة طنجة أو تمس القضايا الجغرافية العامة أو الخاصة التي تثيرها المدينة وذلك بتناولها بشيئ من التفصيل والتحليل. وهذه الموضوعات هي : مدينة طنجة العتيقة خلال كل المتغيرات والعصور ، والتعريف بالنظام الدولي والفترة الدولية والدبلوماسية وآثارها على الهيئة الحضرية للمدينة أو المورفولوجية الدبلوماسية ، كذلك تحليل النمو العشوائي

للمدينة من خلال تحليل آليات وخصائص السكن العشوائي في طنجة ووظائف المدينة، مع التركيز على أكثر الوظائف تأثيراً على اقتصاديات المدينة وعلاقاتها الإقليمية والقومية والدولية وذلك من خلال التحليل السكاني والاقتصادي والمكاني لإبراز دور هذه الوظائف ضمن التركيب الوظيفي للمدينة وتحديد مشكلاتها في نفس الوقت.

وبذلك يهدف البحث إلى تحقيق أهداف تطبيقية تتعلق بتحليل الموضوعات المختلفة وتحديد المشكلات المتعلقة بها ومناقشة الجوانب التخطيطية لها سواءاً تلك التي وُضعت بالفعل أو المقترح وضعها مع اقتراح مايمكن وضعه من حلول لهذه المشكلات المرتبطة بالبيئة الحضرية لمدينة طنجة والناتجة عن التفاعل بين السكان والمدينة أو المكان والمتغيرات العديدة المحيطة بهما والمؤثرة فيهما . ومن أهم الفروض والاستفسارات التي تهدف الدراسة إلى التحقق منها والإجابة عليها مايلي :

كان من أهم فروض البحث تمتع طنجة بتخطيط حضري محكم يتوافق مع ماضيها الدولي ووظائفها المالية العالمية ، وعدم معاناة المدينة من مشكلات عديدة تعاني منها مدن العالم الثالث مثل مياه الشرب نظراً لموقعها الجغرافي في أغزر جهات المغرب مطراً ، وكذلك عدم معاناتها من مشكلات النمو العشوائي وغير القانوني المرتبط بعدم التخطيط وتدفقات تيارات الهجرة.

ومن أهم المشكلات التي افترضت الباحثة وجودها انعزال المدينة النسبي عن إقليمها الجغرافي بسبب طول الفترة الدولية . وبالتالي عدم استقطاب المدينة لتيارات هجرة كبيرة ، وضعف هيكلها الاقتصادي وبالتالي تدني مستوى وظائفها واقتصارها على الوظائف غير الأساسية التي تخدم سكانها فقط .

وبالتالي كانت أهم التساؤلات المثارة حول الموضوع ترتبط بمدى تأثير تاريخ المدينة والفترة الدولية على عمرانها ؟ ومدى ارتباط المدينة بإقليمها ؟ وماهو دورها الإقليمي الحالي ؟ وماهي وظائفها البديلة بعد انهيار النظام الدولي وماارتبط به من وظائف ؟ وماهو مستقبلها ؟ وماهي مشكلاتها ؟

منهج البحث ومسالكه وادواته :

من الصعوبة بمكان التعامل مع مدينة طنجة ومعالجة موضوعها على أنها مدينة عادية ترتيبها السادس أو السابع بين مصفوفة المدن المغربية ذات ميناء صغير فقير في حركة التجارة يصنف ضمن موانئ العبور ، كما يصعب معالجة المدينة من زاوية كونها عاصمة إقليم أو عمالة فقط وبالتالي نتتبع سكانها ونموها العمراني واستخدامات الأرض فيها ، كما يتبع مع معظم المدن ذات الحجم أو الوضع المشابه فهذا المنظور الضيق لن ينصف المدينة أو يعطيها حقها من البحث والدراسة المتعمقة، كما لن يحقق أهداف البحث العديدة المرتبطة بمدينة عريقة ذات تاريخ معقد متشابك ونمو مركب تداخلت فيه متغيرات عديدة ، فكان ذلك داعياً لاستخدام أكثر من منهج ومسلك والاعتماد على أكثر من أداة لإنجاز هذا البحث وتحقيق أهدافه.

وقد اتبعت الباحثة المنهج التاريخي التطوري خلال معظم الدراسة حيث أنه أكثر ملائمة لتاريخ المدينة العريق ومتغيراتها العديدة عبر الزمان ولما للبعد التاريخي من أهمية عند تحليل عناصر البحث المختلفة وتفسير الظاهرات المرتبطة بها . ليس فقط من أجل فهم ومعرفة الماضي بل من أجل صياغة الحاضر والتخطيط للمستقبل .

كما اعتمدت الباحثة اعتماداً أساسياً على المنهج الوصفي التحليلي بأنواعه الذي يقوم على جمع البيانات

وتصنيفها ومحاولة تفسيرها وتحليلها من أجل قياس ومعرفة تأثير العوامل المختلفة على إحداث الظاهرات المختلفة محل الدراسة بهدف استخلاص النتائج للوصول إلى كيفية التحكم في هذه العوامل وأيضاً التنبؤ بسلوك الظاهرة محل الدراسة في المستقبل من خلال التحليل المكاني المعتمد على الدراسة الميدانية والخرائط

وتشير الحقائق إلى صعوبة الاعتماد على منهج واحد لمعالجة الموضوعات المتشعبة والمركبة ذات المتغيرات العديدة كموضوع "مدينة طنجة دراسة في جغرافية المدن" حيث لايجب أن يكون للفكر النظري وجود مستقل خارج نطاقه التطبيقي، لذا كان من الضرورة بمكان المزج بين المناهج المختلفة باتباع منهج متكامل شمولي يناسب الدراسات ذات الصبغة أو الطبيعة التطبيقية (كموضوعات جغرافية المدن أو العمران) يسمح في نفس الوقت بدراسة كافة المتغيرات الكلية والجزئية ، الخاصة والعامة التي تؤثر في إحداث الظاهرات وتطورها وتغيرها ، ويتم ذلك بشكل متكامل وشامل مما يزيد من إمكانية تعميم النتائج والتوصيات ويسمح في الوقت ذاته بتتبع وبحث أثر الآليات المتداخلة على الظاهرات محل البحث .

يعتمد تطبيق المناهج السابقة على تحقيق العمق من خلال استخدام أدوات وأسلوب المنهج التاريخي في استقراء وتتبع الظواهر محل البحث وتطورها من فترة زمنية إلى أخرى وتتبع التطورات التي لحقت بالفكر الجغرافي ومدارسه المختلفة في مجال تعريف الظاهرات وتفسيرها وتقنينها وذلك بالعرض لمراحل دراستها وتطور تلك الدراسة منهجياً وأكاديمياً وتطبيقياً .

ويتبع البحث أسلوب الدراسة الشاملة المرتبطة بالمنهج المشار إليه - من استقراء وبحث وتحليل كافة البيانات والمعلومات التي أمكن جمعها عن الظاهرات والمسببات والعوامل أو الفروض والبدائل ذات العلاقة بحدوث الظاهرات أو بنموها وانتشارها وتنوعها وكثافتها بتحليلها تحليلاً منطقياً بالاقتراب من البواعث والأسباب المحدثة لها وتتبع عوامل وآليات نموها من خلال تأثر هذه الظاهرات بعوامل الزمان والمكان ومتغيراتهما ودور العوامل الأخرى في هذه الظاهرات.

وقد فرض استخدام المناهج السابقة أيضاً الاعتماد على أدوات التحليل الإحصائي والقياس بالمقدار الذي تتطلبه الدراسة بهدف توفير عناصر التوازن والاتساق بين تتبع الظاهرات المختلفة من الناحية التاريخية وبين التدليل على حركتها كمياً وتتبعها قياسياً وتصوير النتائج التي يتم التوصل إليها في شكل مؤشرات وضوابط في غاية الأهمية ، ولتحقيق ذلك كان من الضرورة بمكان الالتزام بالتدرج المنطقي المتوازن لإيجاد الترابط وتحقيق الاتساق بين دراسة الكل والجزء .

وقد قامت الباحثة باتباع أسلوب راعت فيه ضرورة تحقيق الضرورات السابقة والاستفادة من أدوات المناهج البحثية المختلفة وذلك بالمزج بين النظريات والتطبيقات العملية لها للاستفادة منها وقياس حالة طنجة واختبارها بالنسبة لها ، لذلك عرضت الباحثة للجهود النظرية والتطبيقية المرتبطة بالموضوع أو الظاهرة وربطها بالتطبيق العملي في المنطقة أو الظاهرة محل الدراسة، وذلك كمدخل لكل موضوع أو فصل أو مبحث ضمن الإطار الكلي للبحث، وبالتالي يمكن استخلاص النتائج الخاصة بالتشابه أو التمايز بين الظاهرات أو المشكلات المرتبطة بطنجة ونظائرها في مناطق أخرى ، أو مدى توافقها أو تنافرها مع الأسس والمفاهيم أو القوانين والنظريات والنظم والنماذج المرتبطة

بالموضوعات والظاهرات المختلفة . وذلك تحقيقاً لأهداف البحث واختبار فروضه والإجابة على الأسئلة المثارة حول الموضوعات المختلفة .

مصادر الدراسة :

يعتمد هذا البحث على الدراسة الميدانية اعتماداً أساسياً حيث قامت الباحثة بجمع البيانات من مصادرها الأصلية بمدينة طنجة وكل من مدن تطوان ومارتيل والرباط والدار البيضاء عن طريق جمع الوثائق والدراسات والنشرات والخرائط والصور الجوية المنشورة وغير المنشورة من الجامعات والوزارات ومندوبياتها بطنجة والمؤسسات والمكتبات الخاصة بالإدارات والقنصليات والمكتبات العامة .. وعمالة وبلدية طنجة. يضاف إلى ذلك الملاحظات الميدانية العلمية واستكمال الخرائط والبيانات من الميدان عن طريق الزيارات الميدانية والمقابلات الشخصية والاستقصاء عن الظاهرات المختلفة بطنجة .

وقد أقامت الباحثة لمدة عشرة أيام في النصف الأول من أكتوبر بمدينة تطوان وضاحيتها مارتيل حيث مقر جامعة عبد المالك السعدي ، حيث استفادت من مكتبة كلية الآداب بالجامعة واطلعت على أبحاث عديدة قام بها قسم الجغرافيا عن شمال المغرب ومنطقة ومدينة طنجة .

كما حضرت الباحثة الملتقى العلمي الثالث حول مدينة طنجة بعنوان "طنجة المجال والاقتصاد والمجتمع" في النصف الثاني من شهر أكتوبر بمدرسة الملك فهد للترجمة بطنجة التابعة لجامعة عبد المالك السعدي بتطوان بالتعاون مع كلية الآداب بجامعة محمد الخامس بالرباط وبتمويل من مؤسسة "كونراد" الألمانية. وقد استفادت الباحثة أيضاً من المداخلات المقدمة خلال هذا الملتقى العلمي ، كما استفادت من الزيارة الميدانية إلى سد ابن بطوطة وإلى منطقة الشرف خلال هذا الملتقى كما رفعت العديد من عناصر الدراسة من الميدان على خرائط بمقياس ١-٢٠٠٠ و ١-٥٠٠٠ و ١-١٠٠٠٠ خلال دراستها الميدانية.

وقد قامت الباحثة بتصوير كل الظاهرات المرتبطة بموضوعات البحث التي تمكنت من دراستها وزيارتها فوتوغرافياً ، كما أمكن تصوير العديد منها بالفيديو وكان ذلك تعويضاً عن عدم إمكان البقاء في طنجة أكثر من ثلاثة أشهر . وقد أعانت هذه الصور والأفلام على توضيح الظاهرات والأنماط والمناطق المختلفة مما مكّن الباحثة من تحليلها ومقارنتها ودراستها خلال فترة إنجاز البحث، كما كان الاعتماد على الصور الجوية لسنوات عديدة متتابعة أساسياً، ومن أهم مصادر البحث أيضاً التعدادات والنشرات الإحصائية والدراسات الصادرة عن مديرية الإحصاء ومركز الدراسات السكانية (C. E. R. E. D.) بوزارة التخطيط بالرباط حيث مكثت بها الباحثة فترة بغرض جمع البيانات والخرائط والصور الجوية من مصادرها السابقة ومن مديرية المحافظة العقارية والأشغال الطبوغرافية ووزارة الأشغال العامة وقسم الجيولوجيا ووزارة السكنى ووزارة التجارة والصناعة ، كما تم جمع بعض البيانات من مكتبة كلية الآداب بجامعة محمد الخامس بالرباط حيث العديد من المصادر التاريخية والجغرافية بالإضافة إلى المجلة الجغرافية المغربية .

ومن المصادر الهامة أيضاً الدراسة المسحية السكانية الاجتماعية الاقتصادية التي قامت بها وزارة السكنى مع مجموعة الثمانية بهدف إنجاز تصميم التهيئة (التخطيط) الحضرية لمدينة طنجة (S. d. a. u.) من ١٩٨١ إلى

٢٠٠١ م . يضاف إلى ذلك عينة من التعداد العام للسكان والمساكن لبلدية طنجة سنة ١٩٨٢ م توازي ١٠ ٪ تم الحصول عليها من مديرية الإحصاء بصعوبة بالغة . وقد واجهت الباحثة صعوبات جمة منذ وقع الاختيار على هذا الموضوع، من أولها وأهمها ندرة المادة العلمية والبيانات الجغرافية التي يمكن الاعتماد عليها ، وخاصة وأن هذا النوع من الدراسات يتطلب بحثاً ميدانياً كما لاتتوافر البيانات إلا في مكانها الأصلي، وقد استغرقت عملية البحث عن بيانات ومصادر في مصر فترة ليست بالقصيرة، وقد زاد من صعوبة إنجاز البحث عدم إمكانية السفر إلى المغرب وجمع البيانات من مصادرها الأصلية إلا بموافقة الجهات المختصة بالمغرب عن طريق القنوات الدبلوماسية الرسمية المتمثلة في الملحقية الثقافية لسفارة المملكة المغربية بمصر . وقد تمت مكاتبة هذه الجهات منذ ٢٩ / ٢ / ١٩٨٨ م وذلك من قبل عمادة المعهد ، واستمرت متابعة هذا الطلب دون جدوى حتى تمت مكاتبة الملحق الثقافي مرة أخرى في تاريخ ١٣ / ١٠ / ١٩٩١م ، وتمت الموافقة على إجراء البحث وجمع البيانات من طنجة والمغرب، وقد حصلت الباحثة على خطاب الموافقة في أواخر مارس سنة ١٩٩٢م، ويعني هذا ضياع أكثر من أربعة سنوات ، وقد سافرت الباحثة في أوائل أكتوبر سنة ١٩٩٢ م . ولم تنتهي الصعوبات بذلك بل واجهت الباحثة عدة صعوبات بعضها متعلق بالإجراءات المالية بالجامعة- حيث ساهمت الجامعة بمبلغ لم يساهم إلا بحوالي ٢٠ ٪ من تكاليف الدراسة- وكانت الصعوبات الأساسية في عملية جمع المادة العلمية بالمغرب وطنجة وغيرها من المدن حيث رفضت جهات عديدة مساعدة الباحثة - على الرغم من وجود خطابات رسمية وتصاريح بالدراسة - كما أن جهات عديدة لم تسمح إلا ببيانات سطحية ، وقد تمكنت الباحثة من جمع ماأمكن من بيانات بوسائل عديدة منها النقل والتصوير والمحادثات الشخصية ... إلخ ، وفي مقابل ذلك هناك العديد من الجهات التي قدمت يد العون للباحثة ، ومن الصعوبات الأخرى ندرة البيانات باللغة العربية أو الإنجليزية ، وارتفاع أسعار الصور الجوية والخرائط مع صعوبة الحصول عليها ، وقد حصلت على بعضها من مكتب خاص بالتصوير الجوي والخرائط (جالو) وعلى بعضها الآخر من الرباط.

وقد واجهت الباحثة عقبات عديدة أهمها -بالإضافة إلى ماسبق- ضيق الفترة الزمنية اللازمة لإنجاز الدراسة الميدانية والانتهاء من البحث حيث ضاعت عدة سنوات قبل السفر الذي بدونه لايمكن إنجاز هذه الدراسة . ومن العقبات الأخرى ندرة البيانات الدقيقة التي ترتبط بتفصيلات البحث يضاف إلى ذلك تضارب العديد منها وخاصة مايتعلق بالإحصاءات والأرقام السكانية والاقتصادية والعمرانية . ومن أهم الصعوبات العلمية التي واجهت الباحثة أيضاً نمو مدينة طنجة خارج حدود البلدية وعدم ضم المناطق النامية خارج الحدود إلى المدينة في التعدادات أو النشرات الإحصائية ... إلخ . وكان من الصعوبة بمكان تجاهل هذه المناطق مما دعى الباحثة إلى التعامل مع مدينة طنجة جغرافياً لاإدارياً وبالتالي أطلقت عليها "مجمعة طنجة الحضرية" أي بلدية طنجة والمناطق الحضرية وشبه الحضرية التي نمت ملاصقة أو مجاورة للحدود البلدية ومنها مركز بن ديبان وبني مكادة القديمة وبعض الدواوير (القرى أو العزب)الملاصقة لبلدية طنجة كدوار مغرغا الكبيرة ومغرغا الصغيرة والسانية شرقاً والعوامة جنوباً وبوبانة ومسنانة غرباً وغيرها ، وذلك بالاعتماد على الصور الجوية والخرائط والدراسات الميدانية ثم المسح الشامل والمسح بالعينة الذي قامت بهما وزارة السكنى .

ومن أهم العقبات أيضاً أن بيانات التعدادات لايتم طبعها بالمملكة المغربية لكن تصدر بعض الدراسات التي

تتناول موضوعات معينة من مديرية الإحصاء ، أو مركز الدراسات السكانية بالإضافة إلى نتائج التعداد العامة ، وعلى الباحثين بالمغرب الحصول على البيانات التعدادية المطلوبة إما بالنقل من الاستمارات الأصلية داخل أرشيف مديرية الإحصاء بالمكتبة ، أو بالاعتماد على الحاسب الآلي بتكلفة باهظة حيث ساعة العمل بالنسبة للحاسب والمهندس الذي يعمل عليه أكثر من ١٠٠٠ درهم . ورغم ذلك حصلت الباحثة على عينة ١٠ ٪ أي أكثر من ٦٠٠ استمارة لأكثر من ٦٠٠ أسرة من سكان طنجة عن طريق عينة حسبتها الباحثة بحيث تغطي كل مناطق المدينة أو بلدية طنجة حيث كان من الصعوبة بمكان الحصول على عينة للمناطق الخارجة عن حدود البلدية .

وعلى الرغم من كل ماسبق وغيره حاولت الباحثة بقدر مااستطاعت استكمال هذه الدراسة التي لاترقى إلى الكمال فهو لله وحده .

عناصر الدراسة :

- تتكون الدراسة من ستة فصول تسبقها مقدمة وتنتهي بدراسة تخطيط طنجة ومستقبلها وأهم النتائج والمشكلات التي اتضحت من خلال فصول البحث المختلفة. وبالتالي نصل إلى تحديد شخصية المدينة .

- يتناول الفصل الأول مدينة طنجة ويبين أهمية الموقع وخصائص الموضع اللذين كان لهما أكبر الأثر في أهمية المدينة جيوإستراتيجياً وفي طبيعة نموها وتاريخها العمراني ومشكلاتها الحضرية من خلال مبحثين .

- وقد أفردت الباحثة الفصل الثاني لدراسة النمو العمراني لمدينة طنجة منذ نشأتها وحتى الوقت الراهن حيث خصص المبحث الأول لدراسة مدينة طنجة منذ نشأتها وحتى نهاية القرن التاسع عشر مع محاولة الوصول لأثر كل عصر أو فترة على عمران المدينة . أما المبحث الثاني فقد تناول بالدراسة طنجة خلال القرن العشرين مع تحليل كافة المتغيرات التي أثرت على عمران المدينة وأعطتها شخصيتها المميزة .

- وقد خصص الفصل الثالث لدراسة سكان مدينة طنجة ووظائفها حيث تناول المبحث الأول دراسة سكان المدينة من حيث نموهم وتوزيعهم خلال الفترات الزمنية المختلفة ومن خلال عدة مستويات وعلاقات سكانية – سكنية. أما المبحث الثاني فقد تناول بالدراسة خصائص سكان طنجة ديموجرافياً واجتماعياً واقتصادياً بالإضافة إلى محاولة تحديد أهم وظائف طنجة التي اتضح أنها قد أصبحت أهم أقطاب الصناعة في شمال المغرب، وثاني أقطاب الصناعة على مستوى المملكة، وأولى مدن صناعة النسيج والملابس الجاهزة بالمملكة أيضاً. لذلك كان من الضرورة بمكان التفصيل في هذه الوظيفة بالإضافة إلى الوظيفة التجارية وكذلك السياحية اللتان تقابلان العديد من المشكلات رغم أهميتهما في تنمية المدينة والإقليم وذلك في المبحث الثالث من هذا الفصل .

أما الفصل الرابع فهو الفصل الخاص بالمسكن في مجمعة طنجة من حيث خصائصه ومشكلاته، وقد اهتم هذا الفصل بدراسة نمو وتوزيع المسكن بأنماطه المختلفة وسكانه وتوقعات هذا النمو وإسقاطاته، ثم دراسة آليات وضوابط هذا النمو والتوزيع وسيادة أنماط معينة من المسكن ، وتحليل العوامل التي أدت إلى انتشار السكن العشوائي وغير القانوني والمناطق غير المخططة ومقارنة ذلك بأوضاع مشابهة في العالم الثالث وذلك في المبحث الأول. كما تناول هذا الفصل بالدراسة شبكات البنية الأساسية والمرافق العامة في المدينة كشبكات مياه الشرب والكهرباء والصرف الصحي وجمع النفايات من خلال تحليل خصائصها وتطورها وتحديد مشكلاتها وذلك في المبحث الثاني .

ويتناول الفصل الخامس بالدراسة مورفولوجية المدينة من خلال استعراض أهم نظريات ونماذج النمو العمراني للمدن عامة والمدن المغربية خاصة مع محاولة قياس مدينة طنجة ونموها العمراني من حيث الشكل والتركيب ومراحل النمو بهذه النماذج، كما كان من الضرورة بمكان تحليل المورفولوجية الدبلوماسية للمدينة من خلال الشخصية الدبلوماسية للمدينة والتي اكتسبتها كمحصلة لوضعها كعاصمة دبلوماسية خلال القرن التاسع عشر ومدينة دولية خلال القرن العشرين وحتى الاستقلال سنة ١٩٥٦م وذلك في المبحث الأول منه. ومن أهم عناصر هذا الفصل أيضاً دراسة التركيب الوظيفي للمدينة من خلال تتبع تحليل المناطق الوظيفية والخدمية المختلفة مع إبراز خصائص وأهمية ومشكلات كل وظيفة من هذه الوظائف وارتباطها ببعضها البعض وبالمكان بهدف إبراز شخصية المدينة ومشكلاتها الحضرية من خلال المبحث الثاني .

- أما الفصل السادس فق تضمن تخطيط المدينة ومستقبلها وشخصيتها .

ويضم البحث العديد من الخرائط والأشكال البيانية التي توضح الأفكار والظاهرات المرتبطة بالبحث ، وكذلك العديد من الجداول التي تخدم أجزاء البحث المختلفة ، ونماذج من الصور الجوية والفوتوغرافية التي حصلت عليها الباحثة أو التقطتها أثناء الدراسة الميدانية .

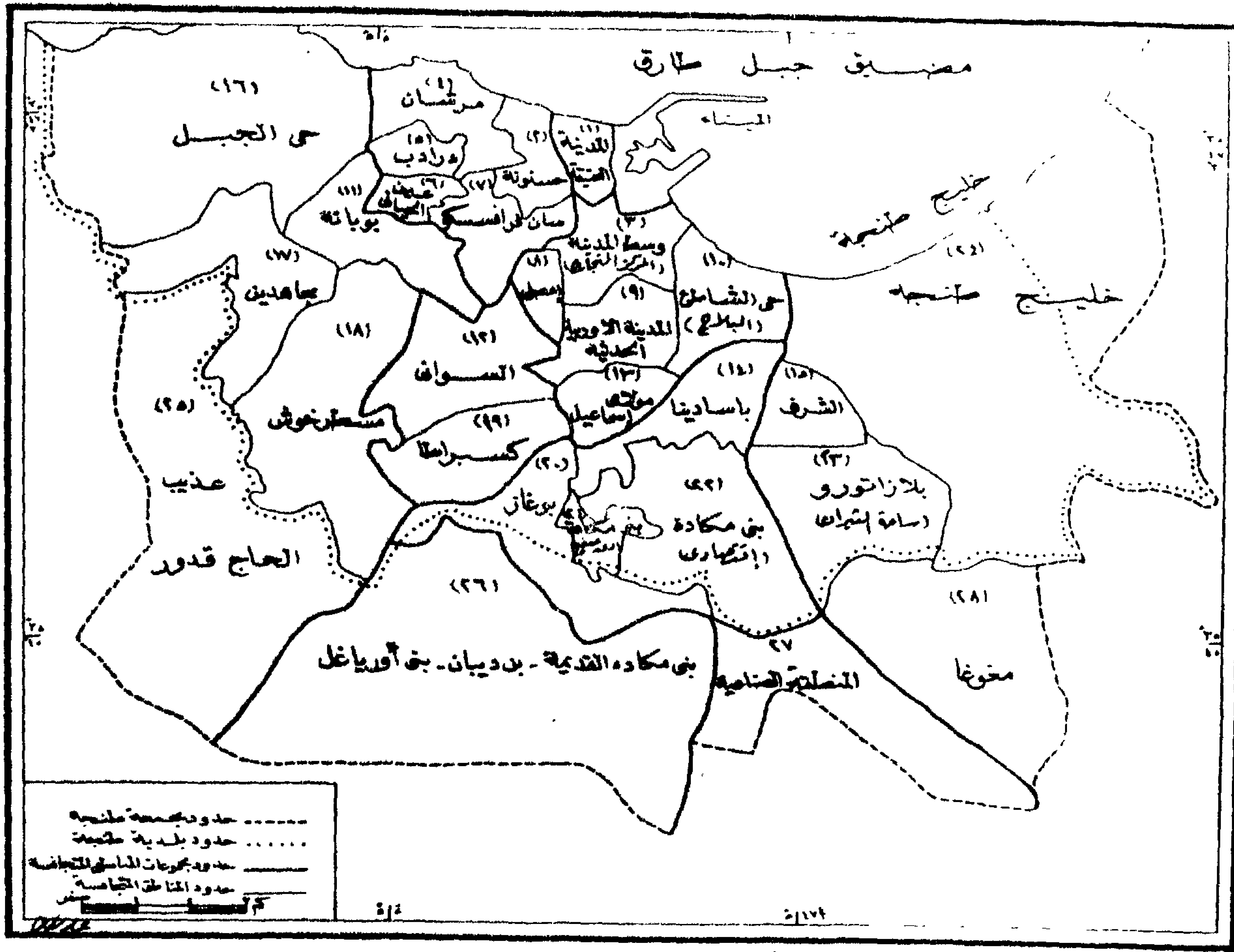
وقد نوقش هذا البحث مناقشة علنية في ١٩٩٥/٥/٥ بجامعة القاهرة وقد تشكلت لجنة الحكم من الأستاذ الدكتور سليمان عبد الستار خاطر والأستاذ الدكتور محمد السيد غلاب والأستاذ الدكتور فتحي محمد أبو عيانه وقد منحت لجنة الحكم الباحثة درجة دكتوراه الفلسفة في الدراسات الإفريقية بمرتبة الشرف الأولى ، وقد آثرت طباعة هذا العمل بشكله الذي نوقش به حتى يعم نفعه وحيث تستحق مدينة طنجة ذلك .

وفي النهاية لايحق لي أن أدعي الكمال وحسبي أني بذلت قدر طاقتي وماتوفيقي إلا بالله فهو نعم المولى ونعم النصير .

د. عزيزة محمد علي بدر

دكتوراه الفلسفة في الدراسات الإفريقية

بمرتبة الشرف الأولى



المناطق المتجانسة بمجمعة طنجة الحضرية عام ١٩٩٢

المصدر: S.d.a.U.V.T.; (1993), op. cit.

النطاق المبني بمجمعة طنجة عام ١٩٨١م حسب أنماط المسكن

المصدر: الصور الجوية لمدينة طنجة في نفس الفترة (النطاق المبني)

الأرقام وتوزيع أنماط المسكن من: S.d.a.u.V.T., (1983), op.cit.

الفصل الأول

مدينة طنجة بين الموقع والموضع

المبحث الأول : الموقع اهميته وخصائصه .

المبحث الثاني : خصائص موضع مدينة طنجة .

الفصل الأول

مدينه طنجة بين الموقع والموضع

المدينة : ذلك الكائن الديناميكي، تتكون من عده نظم يعتمد كل منها على الآخر ويترتب عليه.

ولعل أول سؤال يفرض نفسه على دارسي المدينة هو، أين تقع المدينة ؟ وما هي خصائص موضعها ؟ ولماذا نشأت ونمت في هذا المكان ؟ وما هي الأسباب التي ساعدت على نشأتها[١] .

ونأخذ دراسة الموقع الجغرافي للمدينة بعدين أساسيين يرتبط الأول بحقائق الموقع الثابتة وعلاقته المكانيه، بينما يرتبط الثاني بإقتصاديات هذا الموقع ومدى إستثمارها تبعاً للمتغيرات وأهميتها[٢] ، والتي قد تكون اقتصادية أو سياسية أو إجتماعية[٣] .

ويعتبر «راتزل» أول من فرق بين مفهوم الموقع ومفهوم الموضع عند دراسة المدينة حيث عرف الموضع (Site) بأنه المنطقه التي توجد بها المدينة أي بيئتها المحلية التي تتأثر بها وتؤثر فيها[٤] . كما عرف ستامب (Stamp) الموضع بأنه دراسة البقعة التي نشأت فوقها المدينة مع الإشارة إلى طبوغرافيتها كعوامل مؤثرة[٥].

لذا يرى ديفز (Davis) أن الموقع بالمعنى الجغرافي الفعلي، خاصة في جغرافية المدن هو الموقع النسبي[٦] . وقد يستخدم الموقع كمرادف لتعبير (Location) الذي يشير إلى الموقع الإقليمي أكثر من الإشارة إلى الموضع الطبوغرافي وذلك في رأي ڤان كليف (Van cleef) [٧] .

ويرى «حمدان» أن الموقع أهم عنصر جغرافي، بل لقد كانت المدن عند الجغرافي، قبل عصر جغرافية المدن الحديثة ، هي اساساً مواقع المدن، وربما يعده البعض مع بيرجر (Burger) قلب الجغرافية هو على كل حال من أهم عناصر جغرافية المدن [٨].

ولقد أصبحت هذه الثنائية المنهجية في دراسة جغرافية المدن - أي الموقع والموضع - من أهم عناصر دراسه المدينة.

وهناك فرق أيضا بين مفهوم كل من الموقع الفلكي (Location) أو الرياضي (Mathematical) ، وبين الموقع الفعال أو الموقع الجغرافي (Situation) ، الأول يمكن تحديده بكل صرامة ودقة عبر شبكه خطوط الطول

---

(١) Garner, B.J.' (1970). "Aspects and trends in Geog." in Puthnam, R.G., Talyor; G.J. & Rettle, G.; Geog. of urban places, London. p.4.

(٢) Stewart, C.T.; (1958); "The size & spacing of cities, "Geog. Rev., Vol. 48, pp.222 - 234.

(٣) Androws, R.B.; (1953), "Mechanics of urban economic base, historical development of the basic concepts", Land economics, Vol. 29, pp.116.

(٤) Smails. A.E.; (1966). The geography of towns, Hutchinson Univ. Lib., London, p.40.

(٥) Stamp, D.; (1968), Aglossary of geographical terms, Longmans, London, p.42.

(٦) Davis, D.H., (1950), Earth and man, New York, p.439.

(٧) Stamp, D, (1968), op. cit., p. 422.

(٨) حمدان، جمال، (١٩٧٢) ، جغرافية المدن ، عالم الكتب ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، ص ٢٦٦ .

ودوائر العرض[١]، ويعتمد تحليل الموقع لاستنباط شخصيته، على محصلة الخطوط الكبرى للجغرافية الإقليمية، بدءاً من خطوط الطبيعة ومعطياتها ، كالسواحل والأنهار ، والمقارن النهرية ومحاور الجبال ، وممراتها النافذه عبر الأودية ثم الخطوط البشرية (البيئة البشرية) التى تتمثل فى الحدود السياسية ، واللغات ، والعناصر البشرية الأخرى كالأديان والأيدلوجيات والأنشطة ، ثم إنتهاء بالعلاقات المكانية والإقليمية بين أقاليم ذات اقتصاديات وخصائص مختلفة ، بالإضافة إلى محاور الإتصال وشبكة المواصلات... الخ .

لذا يلزم تحديد الموقع على خرائط ذات مقياس صغير ١/ ١٠٠٠٠٠٠ أو ذات مقياس١/ ٢٠٠٠٠٠٠ أو ١/ ٥٠٠٠٠٠٠ ، ومن الممكن أن تكون الخرائط المليونية كما هو الحال فى مدينه طنجة ذات أهمية كبيرة فى تحليل قيمة الموقع وأهميته، وتحديد علاقاته ، وشبكة اتصالاته ونفوذه[٢]. فيكون الموقع فى هذه الحالة هو العنصر المهم لإستكشاف المحصلة العظمى بين شبكة المواصلات العامة فى المدينة وبين مكانتها فى منظومة الهيراركية الحضرية فى الإقليم والدولة ، كما تؤدى هذه الخرائط لاكتشاف أهمية الموقع الإستراتيجى، بمقارنته بما حوله من مناطق بحرية أو قارية أو ممرات ومضايق ... بما يحمله هذا المعنى من علاقات وتداخلات وربما صراعات ، كما يعطى الموقع احتمالات عديدة لإختيار عدد من المواضع، فهناك مواقع سريعا ما تكتسب شخصية يمكن ملاحظتها بمجرد النظر الى هذه الخرائط. ومن الملاحظ أن المواقع ذات الشخصية البارزة تشترك فى صفات وخصائص وتكتسب أهمية خاصة ، ومن هذه المواقع مواقع المضايق والممرات الواقعه على محاور إتصال هامة ، و (التى تُصنف طنجة من ضمنها) ومثلها عدن، وسنغافوره ، وجبل طارق ، وكوبنهاجن التى تشترك معها فى اكتسابها أهمية استراتيجية وتجارية ونقلية هامة ، كما قد تصبح بؤراً لإثارة الصراع الدولى ، رغبة من الدول والقوى الكبرى فى التحكم فيها بغرض السيطرة على تلك الممرات التجارية والمواقع الاستراتيجية الهامة .

أما الموضع فهو مسقط رأس المدينة بطبوغرافيتها ، وخصائص مناخها ، وبيئتها الجيولوجية ، وجيمورفولوجيتها ، وموارد مياهها المحلية، فهو مكان محدد ومحدود قد لايتعدى بضع عشرات من الكيلومترات .

ويمكن تحليل خصائص الموضع عملياً من خلال الخرائط ذات المقياس الكبير، والأكثر تفصيلاً مثل الخرائط الطبوغرافية والجيولوجية والجيمورفولوجية بمقياس ١/ ١٠٠٠٠، ١/ ٢٥٠٠٠، ١/ ٥٠٠٠٠، وحتى ١/ ١٠٠٠٠٠ على سبيل المثال .

والموضع بكل عناصره بالغ الأهمية، يساهم فى وضع تصور لطبوغرافية المدينة والعلاقات الأرضية البارزة فيها، وربما يساهم فى وضع شعار للمدينة يختزل خصائصها المحلية* ، وفى نفس الوقت يساعد على وضع وتقسيم خطة المدينة، وشبكة مواصلاتها الرئيسيه والثانويه، كما يحدد قيمها العقارية (أسعار الأراضى) ، ويؤثر فى نموها وامتدادها فيما بعد ، وقد يكون معوقاً لعمليه النمو بما يضم من عقبات موضعية سواءً كانت طبوغرافية أو بيوية، أو خاصة بموارد المياه أو عناصر المناخ . حيث يعتبر الماء عنصراً هاماً ومحدد فى أحيان كثيرة لقيام العمران خاصة

(١) نفس المرجع ، ص ٢٧٧ .

(٢) Bastie, J. et Dezert, B.; (1980), "L'espace urbain", Masson, Paris. p.74.

* تتخذ طنجة من مدخل كهف هرقل على المحيط الأطلنطى شعاراً لها .

فى المناطق الجافة وشبه الجافة .

والمواضع أنواع شتى ، تقوم فكرتها على إنقطاع التضاريس والمناطق المتباينة[1]، كما أن قيمته متغيره على مر الزمن ، كما تتغير الأنشطة ، فتتغير تبعاً لذلك قيمه الموضع وأهميته بل مدى مناسبته للأنشطة الجديدة والظروف والأحداث ومتطلبات السكان والنمو العمرانى .

والعلاقة بين الموضع والتضاريس والمناخ، وعناصر البيئه الطبيعية بصفه عامه، هامه بالنسبه للنمو العمرانى للمدينة ، وخاصة فى أول نشأتها ، كما أن لطبوغرافية المكان وصخوره ومناخه أهمية بالنسبة للعمارة داخل المدينة خارجية وداخلية .

وأن خصائص الموضع ودراستها وتحليلها جيداً أساسية - أيضاً - لعملية التخطيط، وإعادة التخطيط المستمرة، والتى تشمل إستخدامات الاراضى، والمناطق الوظيفية داخل المدينة، بهدف وضع استراتيجيات للنمو ومراقبتها ، ذلك لأن المدينة كائن ديناميكى، لايتوقف عند مستوى معين ولايسير ضمن حدود ضيقة، والواقع أن وسائل الاستشعار عن بعد من خلال الصور الجوية والفضائية ، أصبحت ذات أهمية قصوى بالنسبة لدراسة المدن ، وخصائص مواقعها ومواضعها ، كما تشمل الظاهرات الثابتة ، والمتغيرة وتلك التى لايمكن رؤيتها مباشرة [2]. كما أن وسائل الاستشعار تستطيع مراقبة كثير من الأشكال المورفولوجية للمدينة بمختلف المقاييس ، وأيضا الأشكال الجيمورفولوجية للمكان، وهى لذلك ولغيره تعد سجلا تاريخيا مرئيا للخصائص المكانية فى الفترة التى أخذت فيها الصوره ، وبما أن الصور الجوية استخدمت منذ بدايه القرن الحالى ، وخلال تلك الفترة حدثت تغيرات واسعة فى كل من البيئة البشرية والبيئة الطبيعية ، فقد أصبحت للصور الجوية قيمة تاريخية كبيرة فى متابعة هذه التغيرات بغية الوصول الى نتائج عامة حولها [3]. وتعتمد دراسة موقع وموضع طنجة اعتماداً كبيراً على الصور الجوية .

---

(١) Ibid., p. 83.

(٢) العنقرى ، خالد : (١٩٨٦) ، الإستشعار عن بعد وتطبيقاته فى الدراسات المكانية ، دار المريخ ، الرياض ، ص ١٤٣ .

(٣) المرجع السابق ، ص ١٤٤ .

المبحث الأول
الموقع أهميته وخصائصه

يمكن دراسة موقع مدينة طنجة وفق أكثر من منظور، وتحليله عبر أكثر من مستوى ، وفيما يلي تعريف لموقع طنجة الفلكى، وتحديد وتحليل الموقع الجغرافى من خلال مستويات ثلاث: أولها الموقع الفزيوجغرافى، والثانى الموقع الجيواستراتيجى، والثالث الموقع العمرانى.

أولا:الموقع الفلكى Location

تقع مدينه طنجة على خط الطول ٤٩َ ٥ْ غرب جرنتش ، بينما تقع على دائرة العرض ٤٧َ ٣٥ْ شمال الدائرة الإستوائية ، وبذلك تقع ضمن الإقليم المعتدل الدفىء ، وتنتمى بموقعها غرب حوض البحر المتوسط إلى مناخ البحر المتوسط المعدل بفعل المؤثرات المحيطية التى تشرف عليها المدينة وتتأثر بها[١] .

ثانيا:الموقع الجغرافى Situation

وتقع طنجة فى الطرف الشمالى الغربى من المملكة المغربية ، بل ومن قارة إفريقيا ، فى أقصى غرب الساحل الجنوبى لمضيق جبل طارق ، غرب حوض البحر المتوسط عند انفتاحه والتقائه عبر المضيق (البوغاز) بالمحيط الاطلنطى وتمثل بهذا الموقع بوابة إفريقيا والمغرب إلى العالم الخارجى ، عبر المضيق والبحر المتوسط، وعبر المحيط الى العالم الجديد، وهذا ماتوضحه الخرائط، ولهذا الموقع أهميه كبيره جغرافية وتاريخية فى ذات الوقت ... ويمكن تحليل خصائص هذا الموقع بعلاقاته المكانية وفق ثلاثة مستويات.

١. الموقع الفزيوجرافى:

تحتل طنجة الجزء الغربى من الساحل الجنوبى لمضيق جبل طارق، وهى لاتبعد عن إسبانيا سوى بحوالى (١٥ كم) ، وبذلك تشرف على جبهتين بحريتين ، جبهة مضيق جبل طارق المتوسطية شمالا ، وجبهة المحيط الأطلنطى الذى تطل عليه غرباً ... وإلى جنوبها تمتد تضاريس مقدمة جبال الريف بمرتفعاتها ومنخفضاتها، كما يقابلها عبر المضيق سلسلة جبال البيتيك كورديليرا فى إسبانيا ، حيث يعتبر شمال المغرب صورة معكوسة فى المرآة لجنوب إسبانيا ، فقوس جبال الريف، وخلفه حوض نهر سيبو، وخلفهما هضبه المزيتا المراكشية ، تعد انعكاساً فى المرآه لقوس (البيتيك كورديليرا) ، وخلفه سهل الأندلس ثم هضبه المزيتا الإسبانية[٢] .

أما مضيق جبل طارق فيمتد حوالى ١٠٠ كم من الشرق الى الغرب ، ويصل عرضه بينى الطرف الأغر (Trafulger) شمالا ، وكيب سبارتل (Cap Spartel) جنوباً إلى ٤٤ كم ، غرب مدينة طنجة بحوالى ١٠ كم ، حيث النهاية الغربية للمضيق ، وكذلك أوسع قطاعاته عند إنفتاحه على المحيط، أما المسافة بين مدينة طنجة المغربية ومدينة طريفة الإسبانية فحوالى ١٥ إلى ١٤ كم .

وترجع نشأة المضيق إلى هبوط فى القوس الجبلى (بيتك ـ ريف) السابق ذكره، وقد تكونت طبقات قاع المضيق من الحجر الرملى والصلصال الشستى والحصى ، ولايشكل المضيق حداً فاصلا بين المغرب وأوربا ، بل على العكس

---

(١) خرائط مدينة ومنطقة طنجة .

(٢) Walker, D.S.; (1962), The Mediterranean land, London, p.p.276 - 298.

تماماً، يمكن إعتباره جسراً يصل بينهما ، وتعد هذه المنطقة من أهم الممرات العالميه ، وذلك منذ العصور التاريخية وما قبلها ، وقد اعتقد سكان المنطقة القدماء فى أن نشأه المضيق ترجع إلى قدرة هرقل (Medekart) * الذى فصل بين القارتين عن طريق شق هذا الزراع البحرى(١).

ويمكن تحديد الموقع الفزيوجرافى لطنجه من خلال وقوعها على مضيق جبل طارق ، ووقوعها على خليج طنجة غرب الساحل الجنوبى لهذا المضيق ، ثم خلال وقوعها فى الطرف الشمالى الغربى لكل من أفريقيا والمغرب ضمن مقدمه سلسلة جبال الريف ، مع إنفتاحها على الداخل عبر سهل الفحص إلى سهل الهبط، ومنه الى سهل الغرب حيث قلب المغرب النابض بشرياً وإقتصادياً . ويوضح الشكل رقم (١) موقع مدينه طنجة .

(أ) موقع طنجة على مضيق جبل طارق :

يتضح من استقراء الخرائط الطبوغرافية بمقياس ١/ ٥٠٠٠٠، ١٥٠ و١/ ٢٥٠٠٠٠ ، وكذلك الصور الجوية والفضائية لمنطقه المضيق، أن طنجة تشغل موقعاً متميزاً بالنسبة لشبه جزيرة طنجة ، - التى يشرف ساحلها الشمالى على المضيق - والمضيق وأوربا ثم المغرب وافريقيا. ويؤكد حمدان أن المواقع الفزيوغرافية . والتى من أمثلتها مواقع ملاقى الأنهار والممرات البحرية - هى مواقع ثابتة ، سابقة على الإنسان والمدن مستقلة عن وجوده ونشاطه ، فهى هنا ليست نسبية لكنها أولية فى اللاندسكيب الطبيعى، وتتميز بأنها تدعو المدن مبكرا جدا، كما تمتاز بالاستمرارية إلى زمن بعيد ، كما تمتاز بالأهمية، ويمكن أن نسميها بالمواقع الإستراتيجية (٢) .

طنجة إذاً مدينة ذات موقع فزيوجرافى صنعته الجيولوجيا ، وأكدت أهميته الجغرافيه ، واستثمره كل من التاريخ والسياسة .

وعلى ضفتى المضيق يمكن مشاهدة أعمدة هرقل التى نشأت عندها أعظم مدينتين فينيقيتين: ليكسوس (Lixus) المغربية ، وقادس (Gades) الإيبيرية على المحيط الاطلنطى ، ومما لاشك فيه أن هذه المنطقة كانت معبراً استخدمه الإنسان منذ العصر الحجرى القديم الأدنى للمرور من المغرب إلى إسبانيا وبالعكس ، واستمرت الحركة عبر المضيق بين أوربا وأفريقيا من خلال المغرب وإيبيريا ، وتعتبر نقطة جبل طارق من ضفة المضيق الإيبرية بالنسبة للبحارة القادمين من البحر المتوسط هى نقطه الالتقاء الأولى، وكان خليج كارتى (Cartea) يعتبر مأوى آمن لسفنهم، فضلا عن ذلك كانت تمثل إحدى أعمدة هرقل منذ العصور القديمة، وكانت هى المسؤولة عن فتح أبواب المضيق للتجارة.

أما من ناحية المغرب أى ضفة الخليج الجنوبية ، التى يمثلها ساحل شبه جزيرة طنجة الشمالى، فقد كان جبل أبيلا (Abila) غرب مدينة سبتة هو نقطة الالتقاء الثانية ، حيث تربض مدينه سبته (Sauta) تحت أقدام العمود الثانى، وقد لعبت دوراً هاماً فى توفير مأوى آمن للتجارة على جانبى شبه جزيرة طنجة (الشرقى والشمالى) حسب اتجاه الرياح. (شكل رقم ١ - ب).

وتعتبر سبتة الميناء الأول والوحيد الذى يشرف على شرق المضيق من ضفته الإفريقية ، وبالتقدم غرباً لن نجد

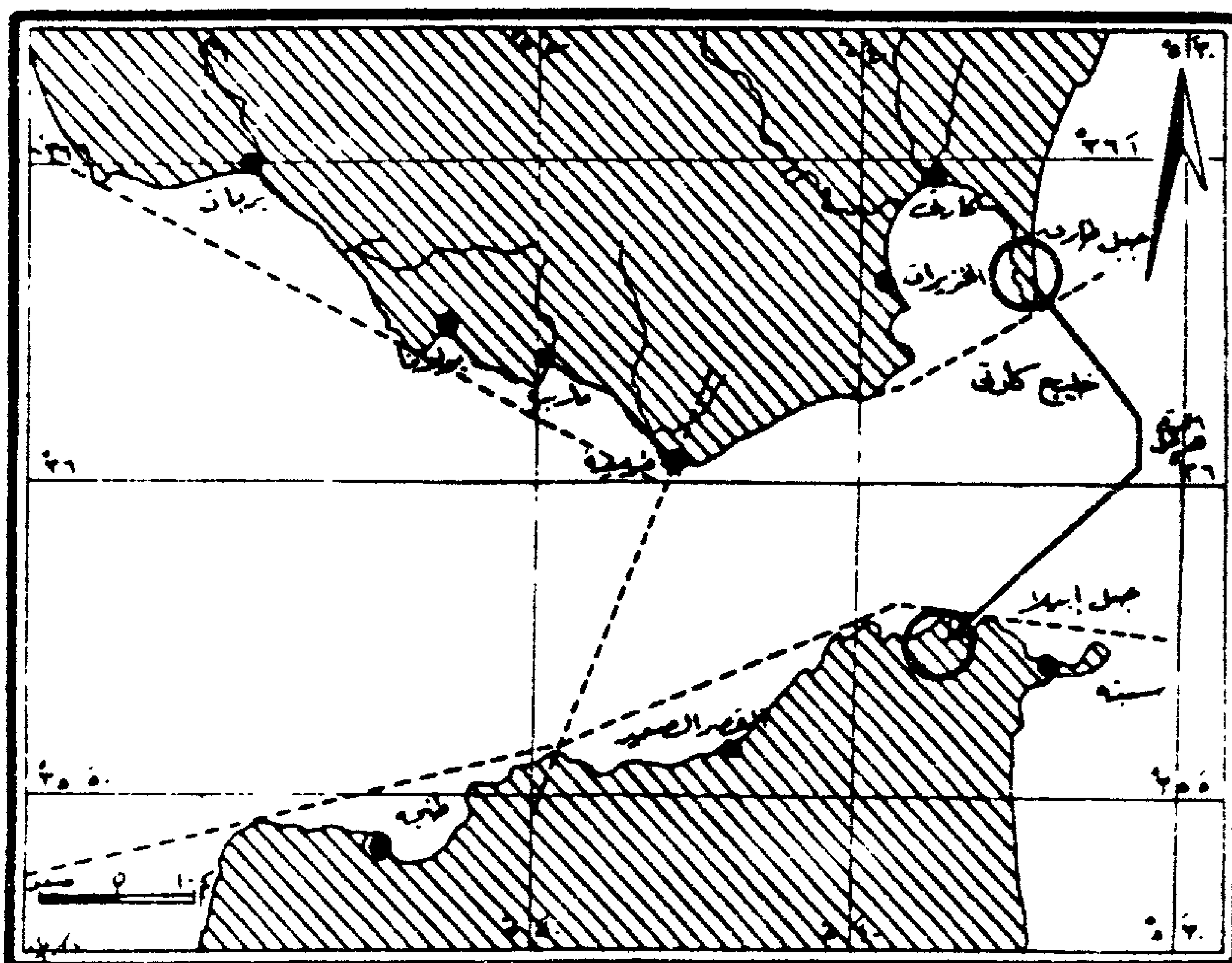
(١) Ponsich, M.; (1970), "Recherches archéologiques à Tanger et dans sa région", Editions du centre national de la recherche scientifique, Paris, VII, P. 7.

(٢) حمدان ، جمال ؛ (١٩٧٢) ، مرجع سابق ، ص ٢٨٤ .

* سيرد تفصيل لذلك فى الموضوع الخاص بنشأة المدينة .

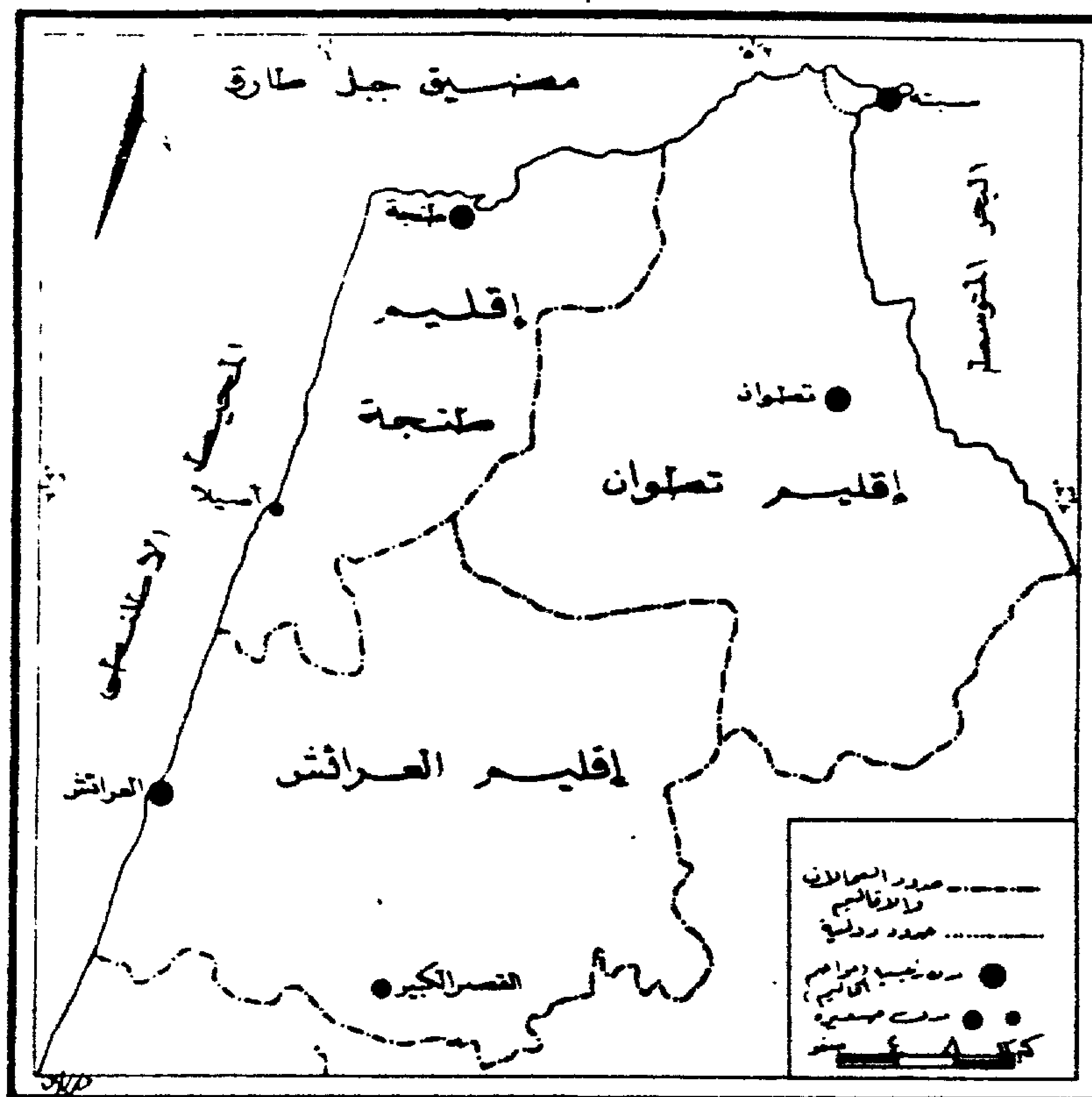
شكل (١) الموقع الإستراتيجي لمدينة طنجة وطرق الملاحة العالمية

المصدر: الأطلس العربي

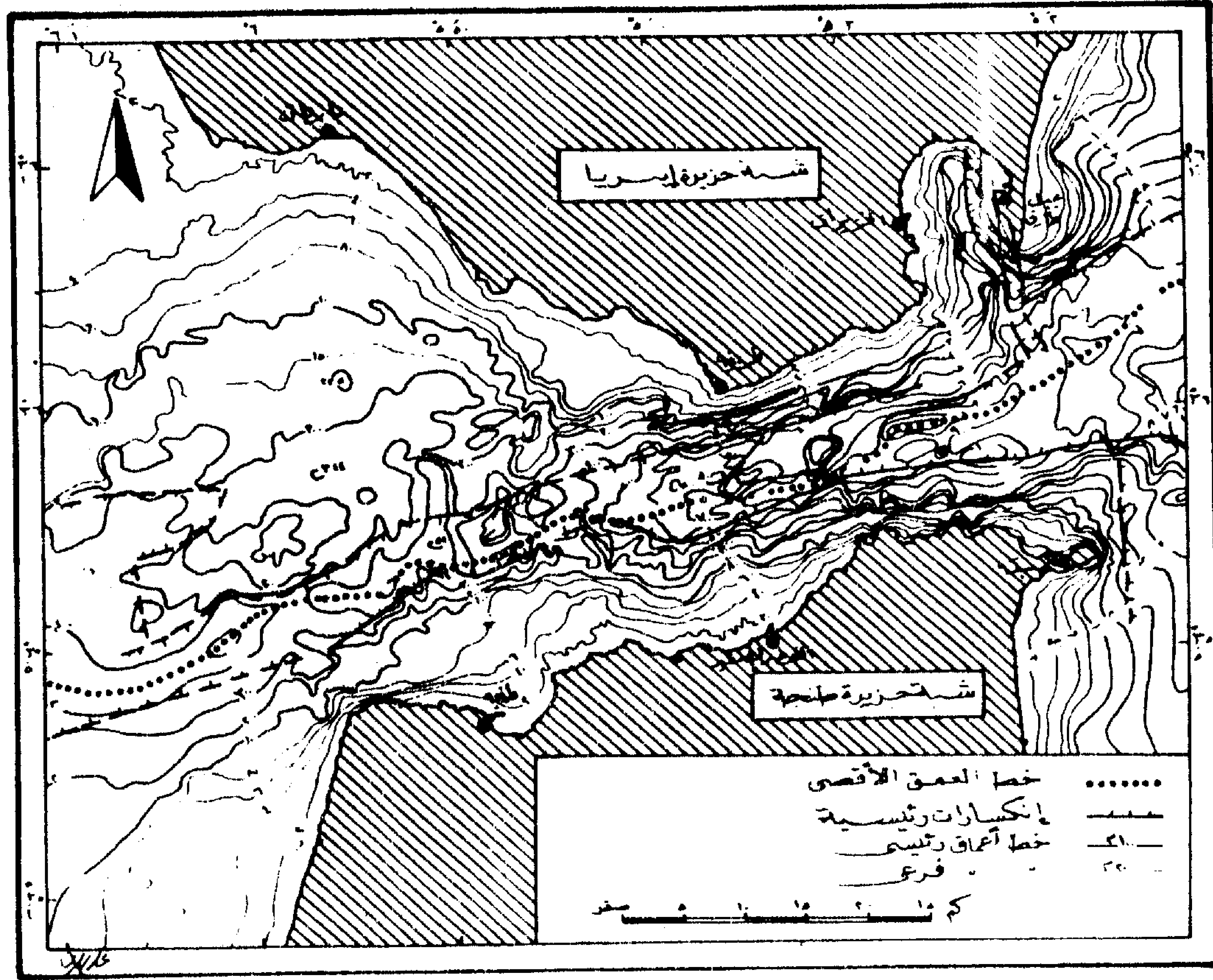


شكل (١ـ ب) موقع مدينة طنجة على مضيق جبل طارق

المصدر عن : PONSICH, M.; (1970), op. cit.



شكل (٢) موقع عمالة طنجة في شبه جزيرة طنجة



شكل (٢) الخصائص المورفوتكتونية لمضيق جبل طارق

المصدر Humbert, M.; (1971), Geologie et Morphologie, op. cit.

أى ميناء اجتذب البحارة مثله منذ العصور القديمة وحتى هذا العصر. وذلك بسبب الطبيعة الجبلية التى تميز ظهير هذا الشاطىء ، حيث سلسلة جبال الريف والتى تزداد ارتفاعاً بالاتجاه من الغرب الى الشرق، بالإضافة إلى أن هذه السواحل معرضة لرياح قوية شرقية وغربية، لذا لايوجد على طول ساحل المضيق الجنوبى من سبتة وحتى نهاية هذا الساحل سوى مرفأ وحيد وآمن ، ألا وهو خليج طنجة حيث تقع مدينة وميناء طنجة ، تحميها كيب اسبارتل من الرياح الغربيه نوعا ما ، وتحميها رأس ملاباطا من الرياح الشرقية نوعا ما أيضا.

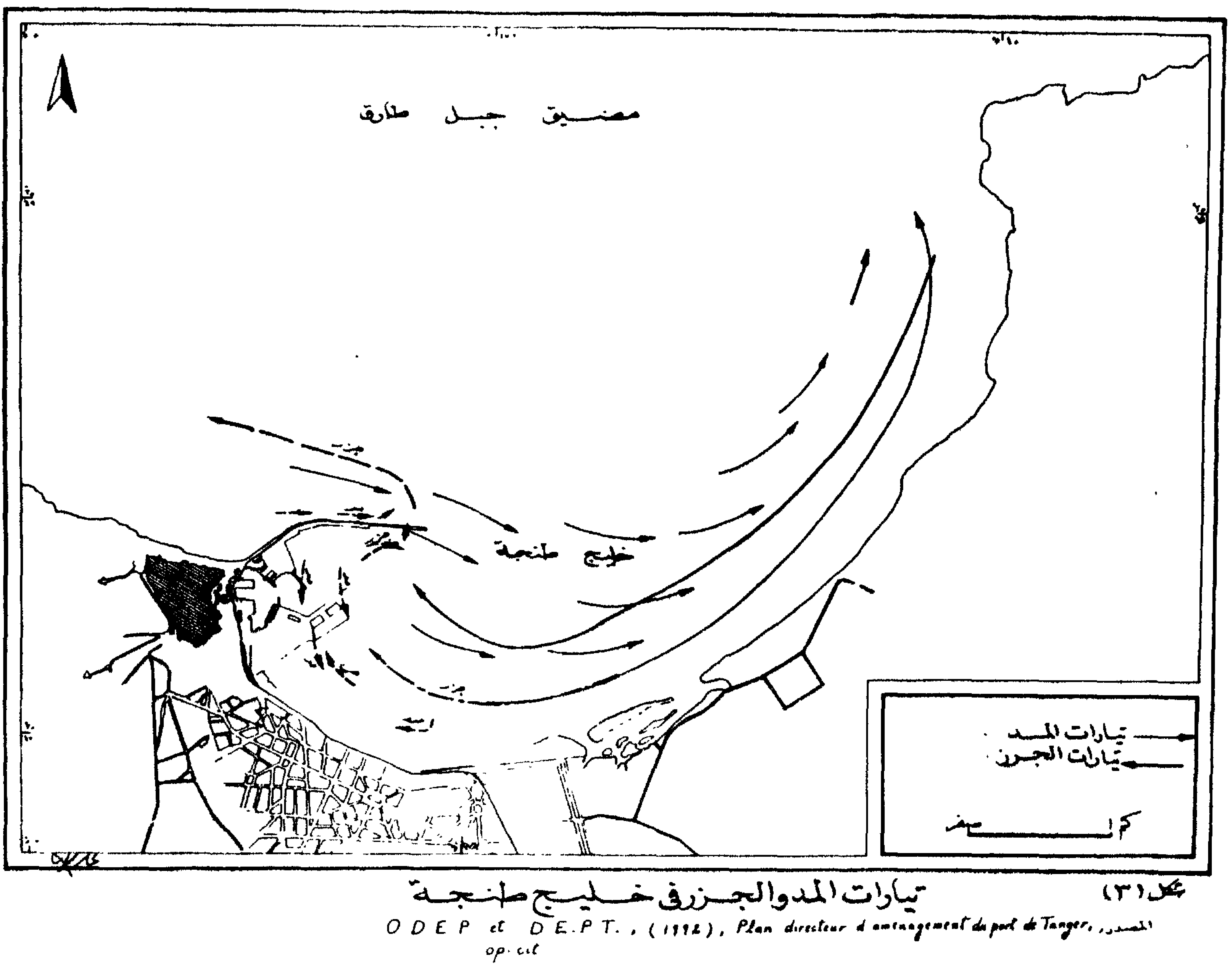
والواقع أن التباين الفزيوجرافى واضح بشده بين ضفتى المضيق، حيث لم توفر الضفة المغربية الحفاوه لمرتاديها، فلاتظهر سوى سبتة وطنجة، أما مدينة القصر الصغير (بينهما) فلا تسمح الا بمرور مراكب الصيد فقط، أما الضفه الأسبانية فتقدم أكثر من موقع ومرفأ هام، حيث جبل طارق ، والجزيرة ، والجزيرات ، وطريفه ، وغيرها حتى الطرف الأغر أقصى غرب الضفة الإسبانية ، وإذا رسمنا خطاً واصلاً بين طريفة الإسبانية ورأس ملاباطا شرق خليج طنجة، فسوف تظهر بوضوح الحدود الطبيعية لمخرج المضيق ، والتى تؤدى إلى المحيط، وتستمر هذه الفتحة فى الإتساع بشكل واضح حتى تصل إلى بداية المحيط[1] . ويوضح الشكل رقم (١-ب ، ٢) مضيق جبل طارق وخصائصه الطبيعية وأهم المواقع على ضفتيه وموقع طنجة بالنسبه له .

(ب) موقع طنجه على خليج طنجة :

ويمثل هذا الموقع البعد الثانى من موقع طنجة الفزيوجرافى. حيث طنجة هى بوابة المغرب وافريقيا ، تقع نواتها على نتوء صخرى يمثل الطرف الغربى لخليج طنجة ، وهو خليج متسع تمتد حوله المدينة الآن خاصة حول القطاع الغربى منه مع امتداد شاطىء المضيق غرباً صوب كيب سبارتل ، ويوفر خليج طنجه مرافىء ذات أحجام مناسبة للبواخر ، ومع ذلك يعانى من تعرضه للرياح الشمالية الغربية ، والعواصف الغربية والشماليه الغربية ، التى تعوق الملاحة فلا يسمح للسفن الكبيرة ذات الغاطس الكبير بدخول الميناء، كما يتسبب هبوب الرياح الشرقية من مارس إلى أكتوبر فى انخفاض منسوب المياه فى الخليج مما يعوق الحركة الملاحية ، وتصل هذه الرياح إلى قوة شديدة، كثيراً ماتؤدى إلى جنوح السفن والغرق فى بعض الأحيان . هذا على الرغم من أن خليج طنجة يبدو فى مظهره مضيافاً، إلا أن هذه الصعوبات تواجه البحارة منذ زمن بعيد، ومازالت تواجههم رغم كافه الإنشاءات المقامة حاليا لتحسين الميناء مثل حواجز الأمواج (مكسر الأمواج) .

ويتعرض الخليج للمد والجزر، حيث تستقبل طنجة أول تيارات المدّ يوميا من المحيط الأطلنطى ، وتتميز تيارات المد والجزر بشدتها حيث تصاحبها الدوامات التى تشبه الأمواج العاتية خاصة فى المياه العميقة .. بينما تضعف نسبيا داخل مياه الخليج . وتبدأ حركة التيارات والمد والجزر فى شمال الخليج بالتيار الغربى قبل حوالى سبع ساعات من ارتفاع مياه البحر بطنجة ، كما يتحرك التيار الشرقى أثناء ارتفاع مياه البحر فى الخليج ، وبعد مرور ثلاث ساعات على ارتفاع مياه البحر يتحرك التيار صوب الغرب ، أى فى الاتجاه المعاكس للتيار السارى فى الاتجاه العرضى ، وتصبح تيارات المد والجزر قوية مصحوبة بالدومات خاصة فى المياه العميقة شمال طنجة ، وتضعف نسبياً فى خليج طنجة شكل رقم (٣) . ولايعتبر خليج طنجة آمناً. إذ يتميز بالإضافة لما سبق بقاع مرتفع يصل عمقه إلى ٨٠٠ م على مسافة ١٥٠٠م من نهايته ، كما تتباين خطوط أعماقه ، وتحد الصخور إمتداد الساحل ، وعلى الرغم

(١) Ponsich, M.; (1970), op. cit., p.9.



شكل (٣) تيارات المد والجزر في خليج طنجة

المصدر، ODEP et DE.PT., (1992), Plan directeur d'aménagement du port de Tanger, op. cit

من ذلك فالخليج أكثر أمناً من كل مواضع الساحل المغربي على المضيق ، وأكثر أمناً من الكثير من الموانى المغربية الأخرى على الأطلنطى .

وتتكون أعماق الخليج من الرمال والحصى ، ومناطق صخريه (شكل رقم ٤) ، تتفادى السفن الرسو بها ، لذا كان الميناء غرب الخليج ، ومع ذلك لايتمتع كما ذكرنا بحماية كافية من الرياح القوية التى تتسبب فى أمواج عالية تصل إلى داخل الخليج وتتعرض البواخر الراسية للجنوح ، كما تضطرب عندئذ الاتصالات اللاسلكية ، وقد تغرق الزوارق الصغيرة الراسية قرب الشاطئ ، لذا لم تستطع طنجة أن تكون ميناء كبيراً، حيث كانت فى منافسة دائمة مع موانى المدن الإسبانية والبرتغالية التى تتمتع بوجود خلجان أكثر حماية وأكثر جاذبية لسفن البحارة منذ العصور القديمة[١] .

بالرغم من أن الخصائص السابقه موضعيـة إلا أنها ذات أهمية كبرى فى تقرير أهميه الموقع الفزيوجرافى للميناء، وعلاقاته المكانية مع منظومة موانئ ومرافئ المضيق.

(جـ) طنجة ومقدمة جبال الريف :

تقع مدينة طنجة وإقليمها على طرف شبه الجزيرة الطنجية الغربى ضمن مقدمة جبال الريف، وهذه المنطقة ليست بسيطة فى تركيبها، لكنها معقدة شديدة التعقيد والصعوبة ـ رغم عدم ارتفاعها الكبير ـ حيث تتميز بالانحدارات الشديدة ، والالتواءات الزاحفة ، ومايصاحبها من تضاريس وعرة ومعقدة ، وعدم توافق فى نظام الطبقات، وذلك بسبب وجود كتلة هرسينية قديمة فى قاع البحر المتوسط وشمال المغرب ، أدت إلى اتخاذ جبال الريف شكلها القوسى المعروف ، وأدت أيضا إلى تعقد تضاريسها ووعورتها الناتج عن الطيات الزاحفة والمستلقية وما يصاحبها من شقوق وكسور وانحدار شديد وتعقد كبير فى البنية والتضاريس[٢] .

ولقد تضمنت سلسله جبال الريف خلال الزمن الثالث ظهور طيات زاحفة أدت إلى أن أصبحت بنيه الإقليم تتركب من ثلاث وحدات بنيوية وهى: منطقة أو وحدة جنوب الريف ، ثم وحدة أو منطقة الريف الداخلية التى تتكون من سلاسل كلسية ترتكز على قاعدة من الزمن الأول ، وأخيراً المنطقة الخارجية الريفية التى تتركب من أربع طيات أحدثها الطية النوميدية التى احتلت مكانها الحالى فى الزمن الثالث - وتمثل هذه الطيات المكونة للنطاق التضاريسى الثالث موضع طنجة - وفى أواخر الميوسين إنفتح مضيق جبل طارق، وفى البليوسين تعرضت المنطقة لطغيان بحرى، أعقبه تراكم إرسابات قارية فى فترة الفيلا فرانشيا ، واستمرت الحركات التكتونية خلال الهلا يوستوسين ، وقد نجم عنها وعن اتحادها بنشاط التعرية تكون الكثير من ملامح السطح الحالية للإقليم .

ويمكن تقسيم الإقليم فزيوجرافيا إلى عدة أقسام ثانوية ، حيث يشرف على البحر المتوسط بسلاسل كلسية تقطعها الأودية ، وهى منطقة صعبة الإجتياز قليلة السكان ، تنتهى بجروف ساحلية ويفصل بين السلاسل الكلسية شرق طنجة (أى سلاسل الريف وكتلة أنجره) ، وبين كتلة كيب سبارتل والجبل الكبير ومرشان (أى كتله مرتفعات

(١) Humpert, M.; (1971), Geologie et Morphologie, Memoire explicatif de la carte geotechnique de Tanger au 1/25000, Service Geologique de Maroc, Rabat, p.p. 44-46.

Ponsich, M.; (1970), op. cit., p.13.

Plan directeur du port de Tange; (1972), Ministere des travaux publics, plan No. A2-A3 - A4 - A5 .

(٢) Walker, D.S.; (1962), op. cit, P. 296 .

مضيق جبل طارق

مرشان

مدينة طنجة

رمال
طمي
رمل ناعمة بحجم متوسط
قاع صخري
حصى
كنتور الاعماق
١ كم

شكل (٤) رواسب قاع خليج طنجة

المصدر: Humbert, M., (1971), Carl geotechnique de Tanger au 1:25000

غرب طنجه) وبلاد جبالة (جنوب غرب طنجة) منخفض مستطيل تشغله سهول وأحواض سهلية متتابعة حيث فحص طنجة ، ثم دار الشاوى وبنى عروس (جنوب غرب كتله ألجرة) . أما بلاد جبالة عبارة عن منطقة جبلية قليله الارتفاع، تنتظم تضاريسها فى أحواض داخليه وأحواض نصف دائرية فى شكل حلبات . (شكل رقم ٥)

ويمتد على طول ساحل المحيط الأطلسى حضيض جبلى متسع يمكن تقسيمه إلى عدد من الوحدات الطبوغرافية الكبيرة ، حيث منطقة طنجة التى تتكون من تلال يشرف عليها الجبل الكبير غرباً ، محاذية لساحل المضيق حتى المحيط الأطلنطى حيث كيب سبارتل، ثم يلى ذلك جنوب سهل بوخالف إلى الداخل قليلاً سهل الهبط وبنيته قديمة أبلاشية (هرسينيه) .

أما القسم الثالث فسمى بالساحل الشمالى ويتكون من بعض الهضاب الرملية، ويمتد جنوب مصب وادى بو خالف بمحاذاه المحيط وحتى مصب نهر اللوكس عند مدينه العرائش ، وتتوسط مدينة أصيلة هذا الساحل ، ثم يلى ذلك - جنوب اللوكس - سهل الغرب الأعلى ويستمر صوب الجنوب، وقد شكلت ملامح سطحه من خلال غطاء أصابته التشويهات أثناء البلايوستوسين .

يتخلل هذه الوحدات التضاريسية أودية كبيرة ذات قيعان وسهول عريضة تغمرها مياه الفيضانات ، منها وادى الحشف ووادى المهرهر ووادى تهادرت، بالإضافة إلى أودية أخرى صغيرة وروافد كثيرة للأودية الكبيرة والصغيرة[1] ، أما الساحل الأطلسى فهو مرتفع ذو جروف إلى الجنوب من أصيلة، بينما هو منخفض يجنح إلى الهبوط جنوبى طنجة[2] .ويوضح الشكل رقم (٥) الأقاليم والملامح الفزيوجرافية لشبه جزيرة طنجة.

نخلص من دراسة خصائص الموقع الفزيوجرافى أن مدينة طنجة بوقوعها على مضيق جبل طارق تمثل مع خليجها المرفأ الوحيد الآمن والهادئ نسبياً على طول الساحل الجنوبى للمضيق، الذى يتميز بالجروف الساحلية والظهير المتضرس الوعر الشديد الانحدار. على العكس من مدينة سبتة المعزولة بسلاسل جبال الريف عن داخل المغرب ، والتى يسهل حصارها والاستيلاء عليها وعزلها... وهى محتلة الآن من قبل إسبانيا.

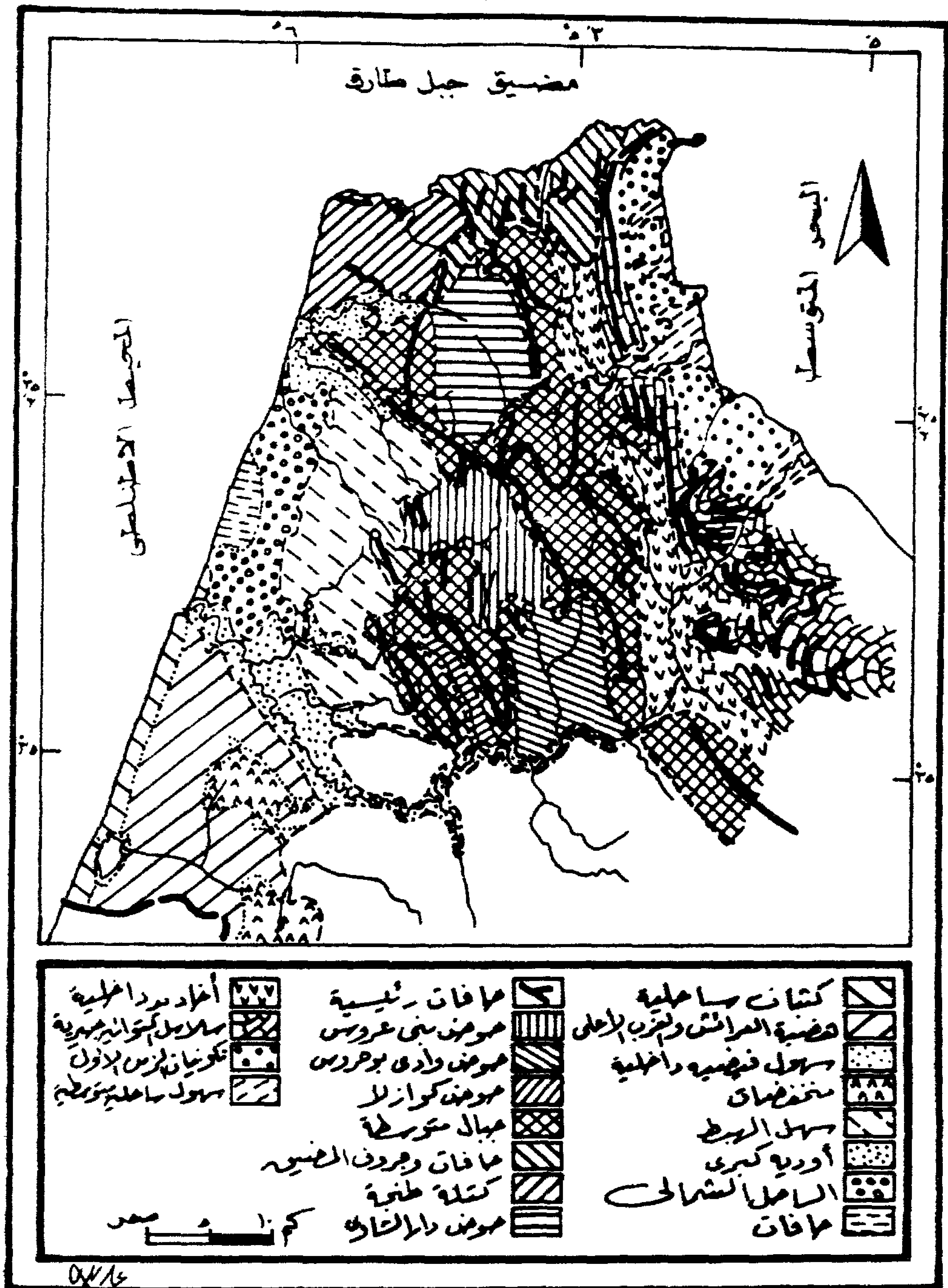
ويتميز المظهر الفيزيوجرافى(كما توضحه الخريطة السابقة) لشبه جزيرة طنجة بوجود ثلاث وحدات تضاريسية تمتد خلالها مدينة طنجة، وهى من الشرق إلى الغرب كتلة ألجرة وهى مقدمة جبال الريف ، ثم فى الوسط منطقة سهلية وشبه سهلية تمتد بين الكتل المرتفعة شرقها وغربها ، وتبدأ بسهل الفحص* الذى يعد امتداداً لسهل الهبط ، ثم الغرب و إلى جنوب الفحص سهول دار الشاوى وسهول بنى عروس،... وفى الغرب تقع كتلة الجبل الكبير كيب سبارتل التى تمتد إلى جنوبها السهول والتلال المتتابعة.

وقد أتاحت سهول فحص طنجة للمدينه الإتصال بالداخل، والإنفتاح عليه، فلم تكن معزولة كمدينة سبتة . وإن كانت معزولة سياسياً خلال القرن الحالى بسبب الوضع الدولى الذى فرض عليها وحتى الاستقلال ـ كما أتاح بناء حاجز الأمواج الكبير الحماية والأمان للميناء عن ذى قبل، وتتصل طنجة بالداخل عبر خط سكة حديد إلى الرباط، وطريقين رئيسيين من طنجة إلى تطوان وإلى الرباط عبر سهل الفحص صوب الداخل، بالإضافة لعدد من الطرق

(١) André, A.; (1971), Introduction a'la geographie physique de la peninsule Tangitane", Revue de geographie du Maroc, No. 19, p.p.57 - 76.

(٢) Carte geotechnique de Tanger, (1971), Echelle : 1/25000, Division de la Geologie, Rabat.

* سيرد تفصيل لمورفولوجيه مدينة طنجة وخصائصها من خلال شرح الموضع .



شكل (٥) الأقاليم الفزيوجرافية في شبه جزيرة طنجة

المصدر: André, A.; (1971), Introduction à la geographic physique de la peninsule Tangitane, op. cit.

الثانوية والترابية [١] .

ولقد كان للموقع الفزيوجرافى أثر كبير فى تأكيد الموقع الاستراتيجى وأهميته، كما كان له أثر كبير فى تحديد وظائفها كمدينة ميناء ومدينة عبور إلى الداخل، وكمدينة سياحية، وعاصمة إقليم ، وأهم مدن الشمال. كما كان له أثر كبير أيضاً فى اختيارها لتكون طرف هام لمشروعات هامة نفذ بعضها ، والأخَرّ فى طريق التنفيذ، كمشروع الغاز الواصل إلى أوربا (نفذ) من الجزائر عبر طنجة، وكمشروع الربط القار والدائم ، بين إفريقيا وأوربا عبر طنجة وإسبانيا من خلال المضيق حيث سيتم إنشاء طريق سريع بطول ٦٢٠٠ كم من أمستردام الى باماكو[٢]. وكذلك مشروع شبكة الكهرباء الموحده بين شمال إفريقيا وأوربا.

٢ - الموقع الجيواستراتيجى والعلاقات المكانية :

تحتل طنجة واحداً من تلك المواقع الإستراتيجية الخالدة فى العالم العربى وإفريقيا، بل وفى العالم، وهذا الموقع خلّد معه المدينة منذ (Tangi) (طنجى) أو طنجيس الرومانية، فهى توأم جبل طارق كمدخل للبحر المتوسط، ومخرج منه أيضاً لذا ظلت تاريخيا وتقليديا أهم موانىء المغرب، حيث أصبحت موضع منافسات ومؤامرات الدول الكبرى، من أجل توازن القوى فى غرب حوض البحر المتوسط، حتى انتهى الأمر بتدويلها ١٩٢٣ [٣] .

وإذا كان تحليل الموقع، وإبراز شخصيته الإقليمية، وعلاقاته المكانية تظهره الخرائط ذات المقياس الصغير ، حيث يتضح الإقليم ثم الدولة أو الإقليم الأكبر[٤] . فإن طنجة من ضمن مواقع عالميه قليلة، كلما صغر مقياس الخريطة كلما كانت أكثر إيجازاً لأهمية موقعها الجيوستراتيجى وتأكيده ، حيث تمثل طنجة مدن المضايق والممرات البحرية الهامة، التى تشكل نقاط العبور، والاتصال بين كتل اليابس وبعضها، والمسطحات المائية وبعضها ، وهى مواقع من صنع الجيولوجيا. وقد أكد ذلك الموقع الفزيوجرافى الذى يكتسب أهمية استراتيجية ترتبط بمدى أهمية الكتل اليابسة أمامه وخلفه، ومدى أهمية المسطحات المائية على جانبيه ، وكثافة الحركة عبر الطرق الملاحية التى يشرف عليها هذا الموقع، ويشبه موقع طنجة الجيواستراتيجى موضع مدينة عدن وسنغافورة والبسفور والدردنيل وبورسعيد . (شكل رقم ١).

وتكتسب طنجة أهميتها من خلال موقعها الجيواستراتيجى حيث عرف الفينيقيون أهمية هذا الموقع، وتلاهم القرطاجيون، ثم الرومان، فالوندال ، فالبيزنطيون ، فالعرب ، فالبرتغال، فالإنجليز، ثم الإسبان، ثم كل القوى العظمى خلال القرن الماضى والقرن الحالى (العشرين) وحتى الاستقلال ١٩٥٦. وكانت طنجة خلال معظم هذه الفترات عاصمة للدولة ، فعاصمة إقليمية، ثم مدينه دبلوماسية، فمدينة دولية ، ثم عاصمة إقليمية مرة أخرى* والحديث عن طنجة حديث يوغل فى تاريخ المغرب المعروف منه وغير المعروف، فالمدينة من أقدم الحواضر المعروفة فى المغرب الأقصى، ذكرها الكاتب اليونانى «هيكاتى دوميلى» وهو جغرافى ومؤرخ، حيث وصفها بأنها مدينة بالقرب من

(١) Oussini, M.; (1988), Tanger. un ville Morocain particulier, Paris, p.p.1-2.

(٢) Groupe huit et S.A.E.M.; (1981), "Shema directeur d'amenagement urbain (S.D.A.U.) Tanger, 1ère part, Maroc, Ministere de l'habitat et L'amenagement du terretoire de l'urbanisim, p.p. 17 - 23.

(٣) حمدان جمال ، (١٩٦٤) ، المدينة العربية ، معهد الدراسات العربية العالية ، جامعة الدول العربية ، القاهرة ، ص ١٠٩ : ١١٠ .

(٤) Bastie, J. et Dezert, B.; (1980), op. cit. P. 74 .

* سيرد تفصيل لذلك فى فصل النشأة والنمو العمرانى .

أعمدة هرقل وذلك فى القرن السادس قبل الميلاد، كما أشار إلى موقعها «حنون» فى رحلته المشهورة، وتدل الحفريات على وجود آثار للقرطاجين فى المدينة، كما ذكرت كإحدى المدن الرئيسية فى عهد الممالك الموريتانية، التى إحتفظت بإستقلالها لفترة من الزمن، فى ظل اتصالها بروما إثر إنهيار الدولة القرطاجية، ثم أصبحت عاصمة الشطر الغربى من الإمبراطورية الرومانية، الذى أطلق عليه فيما بعد « موريتانيا الطنجية » والتى تتطابق مع الجزء الشمالى من المغرب الحالى. ويدل ذلك على أن طنجة فى ذلك الوقت كانت أبرز المدن فى المغرب وأشهرها (١).

وفيما سبق إشارة واضحة للدور الاستراتيجى المبكر الذى لعبته طنجة، وتأكيدٌ فى نفس الوقت للموقع الجيواستراتيجى، الذى اكتشفته قوى وافدة من أقصى شرق حوض البحر المتوسط ممثلة فى الفينيقيين، ثم الرومان، ثم العرب .... إلخ ثم استمر هذا الدور وتلك الأهمية فى التاريخ الحديث والمعاصر.

ويذكر « جوليان » أنه كانت للمغرب الأقصى عواصم سياسية أو ملكية تستجيب لحاجات المعيشة، فطنجة وهى ثغر إن لم نقل مستعمرة فينيقية، ثم أكبر مدينة فى موريتانيا الغربية، كانت فى العصر الرومانى عاصمة موريتانيا الطنجية، وسواء كانت تحت سلطان البرتغاليين، أو الإسبان، أو السلاطين، أو خاضعه للنظام الدولى، فإنها استمدت قيمتها من موقعها على مضيق جبل طارق فى الموضع الذى يتسع فيه نحو المحيط الأطلنطى، فلم تقم بدور عاصمة بقدر ما قامت بدور حارس الخطوط الأمامية بالنسبه للمغرب(٢).

وقد دعم موقع طنجة الفزيوجرافى موقعها الجيواستراتيجى فقد كانت هناك مدن مغربية أخرى على شاطىء المضيق كمدينة سبتة والقصر الصغير، لكن طنجة كانت أكثر جاذبية وأكثر تشجيعاً لتصبح ميناءً هاماً، كما أنها أسهل اتصالاً ببقية البلاد، إذ يمتد من فحصها سهول دار الشاوى والهبط والغرب، وهو أمر ما كان ليغيب عن الإدارة الرومانية المتمرسة بالخبرة العسكرية والاقتصادية(٣). وقد أكد دورها الاستراتيجى المبكر أنها تعتبر من أكثر المدن المغربية ذات الاتصالات الخارجية خاصة بأوربا، وذلك منذ أقدم العصور والحضارات، منذ الفينيقيين حيث كان هناك اتصال مستمر بين شاطئ طنجة وإسبانيا(٤). فلم يكن مضيق جبل طارق أبداً فاصلا، بل هو كمضيق باب المندب كان معبراً جيولوجيا، أرضياً انتشرت عبره أنواع النباتات والحيوانات حيث يتشابه اللاندسكيب والمظهر العام على جانبى المضيق، كما كان ومازال معبراً بشرياً لم تنقطع العلاقات عبره مداً وجزراً، فهى عملية « شد حبل تاريخية » حقاً، إذ كان قد قيل أن أوربا تبدأ عند الصحراء الكبرى، فقد قيل وبإقناع أكثر، « ربما عند البرانس تبدأ إفريقيا »، وطنجة هى المعبر والبوابة فى كلتا الحالتين(٥). وبسبب صعوبة موقع سبتة ومنعته وسهولة عزله، فقد قامت بدور المدينة الحربية وكنقطة عسكرية مهمة تتعاون مع طنجة فى الإشراف على المنطقة الشمالية من

---

(١) زنيبر، محمد، (١٩٩١)، منزلة طنجة بين المدن المغربية فى العصور الإسلامية الأولى، ص ٤٣ - ص ٥١، ضمن أعمال ملتقى طنجة الأول، النشر العربى

(٢) Julien, C.A.; (1975), "Histoire de l'Afrique du nord", Payot, Paris, p.p. 167 - 193.

(٣) زنيبر، محمد؛ (١٩٩١)، مرجع سابق، ص ٤٤.

(٤) Ponsich, M., (1970), op. cit., p.7.

(٥) حمدان، جمال؛ (١٩٧٣)، بين أوربا وآسيا، دراسة فى النظائر الجغرافية، عالم الكتب، القاهرة، ص ٨٧ - ٨٨.

المغرب، والجنوبية من المضيق ، وقد قدر لطنجة أن تقوم بدور سياسى إدارى تجارى منذ القدم شجعت عليه خصائص موقعها[١] .

وقد تعايشت طنجة مع مختلف الدول التى تعاقبت على حكم المغرب ، بل وعرفت انسجاماً معها ، وقد تركت كل فترة طابعها على المدينة، كما كانت مقراً للجيوش العربية التى اجتازت البوغاز للشروع فى فتح أيبريا وبفتحها سيطر العرب على العدوتين ، و كانت طنجة أيضا المدينة الديلوماسية للمغرب (Une ville diploma-tique) ، ومقراً للبعثات القنصلية الأجنبية فى المغرب خلال القرن التاسع عشر، كما كانت وسيطا للمبادلات والعلاقات السياسية والتجارية بين المغرب وأوربا خلال ذلك القرن، وحسماً للصراع والتنافس الدولى عليها منحت عام ١٩٢٣ نظاماً خاصاً للإدارة الدولية.(Administration International) مما شجع على هجرة رؤوس الأموال إليها. وتميزت بوفرة الاستثمارات التى تم استثمارها فى العقارات ، وودائع الذهب، كما أصبحت مدينة بنكية (Vill de Banques) [٢] . ويمكن إبراز عناصر شخصية الموقع الاستراتيجى لطنجة، والذى اجتذب القوى الدولية للتنافس عليها فيما يلى :

- وقوع المدينة على الضفة الجنوبية للمضيق حيث تقل المواقع الجاذبة لنشأة المدن بل يندر وجودها مع انفتاح هذا الموقع صوب الداخل .
- الوقوع على أهم شرايين الملاحة الدولية الكثيفة بين حوض البحر المتوسط الذى يتصل بالبحر الأحمر عبر قناة السويس ومنه إلى عالم المحيط الهندى من خلال مضيق باب المندب أى الشرق، وبين المحيط الأطلنطى وما يشرف عليه ويتصل به من قوى ودول تمثل القوى الغربية . (شكل رقم ١).
- ولقد دعم من الموقع الاستراتيجى لطنجة افتتاح قناة السويس ١٨٦٨ حيث ازدادت حركة الملاحة بين الشرق والغرب[٣] .
- ارتباط طنجة بحوض البحر المتوسط حيث كانت أهم حضارات العالم وأقدمها مع اعتماد هذه الحضارات على الملاحة البحرية اعتماداً كبيراً، ووصول هذه الحضارات إلى طنجة واكتشافها المبكر جدا لأهميتها الاستراتيجية على البوغاز .
- وقد دعم من هذا الدور أيضاً الكشوف الجغرافية فأصبحت طنجة نقطة هامة على طريق الولوج الى إفريقيا وإلى عالم المحيط الأطلنطى وما وراءه، والذى كان يسمى فى الحضارات القديمة وقبل الكشوف الجغرافية (بحر الظلمات) مما أكد أهمية موضع طنجة المكتشف مبكراً.
- تعتبر طنجة همزة وصل بين عالمين مختلفين أوربا بدولها الأكثر تقدماً وإفريقيا الأكثر تخلفاً أو الأقل تقدماً ، بالإضافة لما يحمله هذا من اختلافات أخرى كثيرة منها الاختلافات العرقية ، واللغوية ، والأيدلوجية ،

---

(١) إقليم طنجة ، (١٩٩١)، طنجة بوابة إفريقيا ، طنجة ، ص ٤ .

(٢) Verdugo, C.; (1958), "Ville de Tanger enquète urbaine", Bulletin economique et social du Maroc, vol XXII, No78, 2 me trimesterter, p.23.

(٣) الرقاص ، محمد عز الدين ، (١٩٩١) ، ميناء طنجة فى خضم الصراع الاستعمارى ، ضمن أعمال ملتقى طنجة الأول، طنجة النشر العربى الإفريقى ، الرباط ، ص ٧١ .

والاجتماعية والتاريخية .

لذلك تميزت طنجة بشخصية ذات تفرد جغرافى أكدته وبلورته العناصر السابقة كما دعمته عناصر أخرى حديثة - بالإضافة الى عناصر الموضع. ومن أهمها نظام الإدارة الدولية الذى مرت به المدينة، والضمانات التى حظى بها المستوطنون والمغامرون والمضاربون، بالاضافة للحرية المالية والضرائبية والجمركية التى تمتعت بها المدينة كمحصلة لهذا النظام مما أكسب المدينة شهرة كبيرة جذبت رؤوس الأموال إليها. كما جذبت الكثير من الشخصيات العالمية والمشهورة.

ويضاف إلى ماسبق مناخ المدينة المتوسطى المحيطى المعدل ، وقربها من أوربا وخصائص موضع المدينة التى تكسبها جمالاً كمدينة وكمحل إقامة ذى جاذبية محسوسة[1] .

كل هذه العناصر وغيرها مما سيتضح من سياق البحث - هى المدخل الجيوبولتيكى والبشرى لهذه المدينة التى تنافست على إمتلاكها الدول .

وتمثل طنجة بالفعل بوابة إفريقيا الشمالية الغربية وهى على الرغم من كونها مدينة أى نقطة على الخريطة، إلا أنها تشبه فى موقعها وقيمتها الاستراتيجية موقع مصر وقيمتها الاستراتيجية كبوابة إفريقيا الشمالية الشرقية حيث تنفتح طنجة صوب أوربا والغرب ، وتنفتح مصر صوب آسيا والشرق « والغرب أيضا ». وطنجة بوابة إفريقيا لأنها بالإضافة إلى ماسبق ميناء العبور الأول فى المغرب للعابرين والمهاجرين والسيارات ، كما أنها تمثل حاليا طرفاً فى مشروع الربط الدائم بين أوربا وسائر إفريقيا عبر شبكة الطرق البرية. وحسب كل المعايير السابقة، قليلة هى المواقع التى تقارن بها ، حتى وإن تشابهت معها فزيوجرافياً، فسنجد أن طنجة فى النهاية تتفوق فى جوانب أخرى سياسية أو تاريخية أو بشرية .

٣ - الموقع العمرانى لطنجة.

رغم أهمية موقع طنجة الجيواستراتيجى الفذ. علينا أن نلاحظ تطرفها بالنسبة لكتلة المعمور المغربى بينما نلاحظ توسط الدار البيضاء لكتلة المعمور، وقلب الإنتاج لذا تعد طنجة هامشية فى موقعها العمرانى، وهى بهذا تختلف عن مدينة تونس مثلاً، والتى تناظرها فى الموقع البارز أى موقع عنق الزجاجة، فبينما تستقطب تونس كل أقاليم الحياه والإنتاج فى تونس، نجد طنجة على العكس من ذلك، فأحد ضلعيها إقليماً فقيراً هو إقليم الريف، والضلع الآخر المتنع على الأطلسى يعتبر بعيداً عنها[2]. والواقع أن طنجة قد تذبذبت عمرانياً بين ارتباط شديد بظهيرها فى فترات طويلة من التاريخ مع توجيه خارجى وخاصة نحو إسبانيا ومنها إلى أوربا.. وبين انفصال تام عن ظهيرها ، خاصة فى فترة الإدارة الدولية، ثم عادت مرة أخرى إلى ظهيرها بعد الاستقلال.

ومازالت المدينة فى محاولة للتكيف عمرانياً مع ظهيرها ، لذا فهى حالة مدنية خاصة.ويبرز ذلك عند تتبع حالة الميناء ووظيفته (كمثال) حيث كان أحد الدعائم التى قام عليها النمو السريع الذى شهدته مدينة

---

(١) (S.D.A.U.), (1981), op. cit, pp.17 - 23.

(٢) حمدان ، جمال ، (١٩٦٤) ، مرجع سابق ، ص.ص ١١٠ - ١١١ .

طنجة من أواسط القرن التاسع عشر، حيث تصدرت طنجة الموانئ المغربية، إلا أن نصيبها من التجارة البحرية المغربية مالبث أن شرع فى التقلص مع بداية القرن الحالى، حيث تقلص نشاطه من ١٦٪ سنه ١٩٠٣ إلى ٥٪ سنة ١٩٥٥م من جملة التجارة البحرية المغربية. وقد كانت أكبر من ذلك بكثير عبر تاريخها قبل نشأة وتطور المدن والموانئ الأخرى كالدار البيضاء ـ هذا فى الوقت الذى عرفت فيه الموانئ الأطلنطية الوسطى كالدار البيضاء وكذا ميناء سبتة المتوسطى نشاطاً ورواجاً أسرع فى تجارتها البحرية. ويعكس هذا التراجع النسبى التحولات الاقتصادية والجغرافية التى طرأت على المغرب خلال النصف الأول من القرن العشرين، وفى مقدمتها تركز النشاط الاقتصادى على الساحل الأطلنطى الأوسط[١].

ويمكن تفسير ذلك فى تاريخ المغرب الحديث حيث استعمرت فرنسا المغرب الأوسط والجنوبى، بينما استعمرت إسبانيا شمال المغرب، لذا دعمت فرنسا ميناء الدار البيضاء ليخدم المغرب الفرنسى، ودعمت إسبانيا ميناء سبتة ليخدم المغرب الإسبانى، وكان ذلك على حساب مدينة طنجة وميناتها والتى جنى عليها الموقع الجيواستراتيجى، فأصبحت مطمعاً للدول والقوى، مما أدى الى تدويلها فكان لذلك أثر هام، وهو عزل المدينة عن باقى البلاد، وفضلت كل من فرنسا وإسبانيا موانئ منطقة نفوذ كل منهما على ميناء طنجة، التى كانت لها نقاط مرور وجمارك عند حدودها عبر الداخل والمخارج مع المغرب الإسبانى على طريق طنجة تطوان، والمغرب الفرنسى على طريق طنجة الرباط.

وإلى جانب دور مدينة طنجة كميناء ـ كانت مدينة طنجة مدينة سياسية حيث كانت العاصمة الدبلوماسية للمغرب قبل تدويلها، كما كانت عاصمة قبل مدينة فاس، ولعبت دوراً جيو استراتيجيا فى الفترات الكلاسيكية والوسيطة، والحديثة أيضاً. ويقول جمال حمدان عن المدن السياسية.. «إن المدن السياسية تقوم وتسقط لا بضوابط طبيعية دائمة فى الجغرافية الطبيعية أو البشرية لكن تقوم عادة حسب الأهواء والصدف التاريخية والنزوات الشخصية»[٢]. وقد تطورت مدينة طنجة من المحلية إلى الإقليمية إلى العالمية، وذلك بسبب موقعها على نقطة انقطاع هامة على شريان ملاحى هام، وكتل يابسة متميزة، وكان تطور الموقع العمرانى والجيوستراتيجى مرتبط بالعلاقات المكانية ومرهونا بها، سواء منها العلاقات الإقليمية (Regional) أو العمرانيه (Ecumenical) أو العالمية (الكوكبية) (Geomatical) وغالباً ماتنعكس التغيرات فى العلاقات المكانية على المستوى الإقليمى أو العالمى الدولى على أهميه مواقع المدن التجارية والموانى بصفة خاصة، فالنمو العمرانى والنفوذ الإقليمى لطنجة لم يكن تراكميا بل كان متذبذباً متغيراً مرهونا بعوامل وقوى معظمها غير محلية فى أغلب الأحوال، تحكمها التغيرات فى العلاقات المكانية .

وطنجة الآن عاصمة إقليمية ميتروبوليتانيه كما أنها عاصمة الشمال، حيث ورثت أهمية تطوان بعد الاستقلال، وتقع عمرانياً على رأس مثلث مدنى هام، وهو مثلث الدار البيضا – فاس – طنجة الذى يضم معظم المدن المغربية الكبيرة، حيث يتجمع هنا ثلثا سكان الحضر ويشتد الازدحام على الساحل مابين القنيطرة والدار البيضاء على مسافة ١٣٠ كم، وهذه المدن فى طريقها نحو الالتحام، وعندئذ يمكن ترشيحها كإحدى المناطق

(١) الرقاص ، محمد عز الدين ، (١٩٩١) ، مرجع سابق ، ص ٧١ .

(٢) حمدان ، جمال ، (١٩٧٢) ، مرجع سابق ، ص ١٠٩ .

الحضرية الضخمة [١]. في العالم العربي وإفريقيا أي ميجالوبوليس (Megalopolis).

وتتصل طنجة بباقي البلاد عبر خط سكة حديد من طنجة إلى الرباط وباقي البلاد. وطريق سيارات رئيسي إلى تطوان رقم (٣٨) وطريق رئيسي إلى الرباط رقم (٢). بالإضافة إلى طرق ثانوية إلى سبتة شرقا وكهف هرقل وكيب سبارتل ومطار بوخالف غرباً والعوامة جنوبا.

وتبعد طنجة عن الرباط العاصمة بحوالي ٢٧٨ كم. وعن الدار البيضاء المدينة والميناء الأول بحوالي ٣٣٩كم، وعن فاس بحوالي ٣٠٣كم، وعن مكناس بحوالي ٢٦٧كم ، وعن القنيطرة ٢٣٨كم. أما أقرب المدن إليها فهي تطوان ٥٧كم [٢] وميناء طنجة هو الميناء الأول بالنسبة للمسافرين لذا يسمى بالميناء المليونير حيث تقدر حركة المسافرين منه وإليه بأكثر من مليون مسافر سنوياً [٣] .

ولم يعد ميناء طنجة إلى سابق عهده قبل التدخل الأجنبي ثم الفترة الدولية، فليس له مكانة كبيرة في التجارة ونقل البضائع. وذلك بسبب أن ميناء طنجة كان خلال فترة الحماية يصنف ضمن مايسمى بالموانئ المقتطعة أي المنزوعة سياسياً عن ظهيرها الطبيعي وهي أقرب إلى الموانئ المفتوحة (الحرة) التي تتعدى فيها التسهيلات الاقتصادية، والحرية المالية حدود السلامة القومية، وقد تصل إلى حدود العمليات اللاأخلاقية، اقتصادياً وبشرياً كالتهريب، والتزييف، والجاسوسية والدعارة...الخ.

وبطبيعة الحال ليس من الضروري أن تظهر كل هذه الملامح في كل حاله، لكن طنجة وعدن وربما بيروت كانت أو كادت تكون أمثلة صارخة في العالم العربي لهذه العائلة، ..وكان تدهور طنجة كميناء مقتطعة، بسبب منافسة موانيء أخرى، حينما انسلخت عن ظهيرها الطبيعي في المغرب (الفرنسي والإسباني)، مما هدد كيانها، وتركها رأساً بلاجسم، وقد زاد الخطر مع تطوير ميناء سبتة وميناء الدار البيضاء. وسبقت الإشاره إلى ذلك. هذا عدا منافسة جبل طارق ، والموانى الأسبانية الأخرى، كل ذلك أدى إلى تدهورها كميناء مقتطعة وأصبح مركزاً للتجارة والنشاطات غير المشروعة، وغير الأخلاقية، والجاسوسية (خاصه الصهيونية)، كما كانت السياحة عنصراً هاماً في اقتصاديات الميناء. وكان بها بعض الصناعات الضرورية لكن النشاط المصرفي وودائع الذهب كانت الأساس، وكان ميزانها التجاري رغم ذلك خاسراً لولا الصادرات غير المنظورة [٤]. وتحاول طنجة الآن استعادة مكانتها ومكانة الميناء المفقودة.

أما عن حجم طنجة العمراني: ونموها فقد تعرضت أيضاً لذبذبات عديدة، بسبب كل الظروف التي مرت بها المدينة وجعلتها حالة خاصة بين المدن. حيث تميزت بنمو سريع، فقد كان سكانها على سبيل المثال ١٦١,٠٠٠ ساكن سنه ١٩٥١، ثم أصبحوا ١٨٣,٧٣٠ ساكن سنه ١٩٥٥ أي قبل الإستقلال مباشرة[٥]. وفي سنه ١٩٦٠م عقب الاستقلال كان حجم طنجة السكاني ١٤١,٧١٤ ساكن[٦]، وهذا يعني أن حجم طنجة قد تناقص بعد إعلان

(١) حسين ، عبد الرازق عباس ، (١٩٧٧) ، جغرافية المدن ، بغداد ، ص ٣٤ .

(٢) المكتب الوطني المغربي للسياحة ، (١٩٩٠) ، خريطة الطرق مقياس ١/٣,٠٠٠,٠٠٠ .

(٣) Delegation Regionale du Nord - Ouest (1990-1991) Annuaire Statistique Region du Nord - Ouest, Tanger, p.69.

(٤) حمدان ، جمال ، (١٩٦٤) ، مرجع سابق ، ص ٧٧ ، ١١٠ .

(٥) Verdugo, C.J., (1958), op. cit., p.181 - 209.

(٦) Direction de la Statistique, (1987), la Dynamique demographique des centres urbains Maroc (1960-1982), Centre de etudes et de recherches demographiques, Rabat, p.36.

الاستقلال وعودة طنجة إلى الوطن وفقدانها للنظام الدولى. أى أنها فقدت ٤٢٠١٦ ساكن، وكان هذا التغيير الذى أصاب طنجة مؤثرا فى حجمها السكانى، وفى وظائفها، ومورفولوجيتها.. وسمى بزلزال طنجة الاقتصادى، والاجتماعى والسياسى أيضاً. حيث أدى انهيار اقتصادها بانهيار نظامها إلى هجرة رؤس الأموال وانسحابها، وكذلك أدى إلى هجرة نسبة كبيرة من الأجانب. ثم بعد ذلك أخذت طنجة فى النمو مرة أخرى سريعاً ولكنه كان نمواً بطيئاً بالنسبة لمدن المغرب الأخرى. فقد سجلت طنجة نمواً نسبته ٢٥,٢٪ بين تعدادى ١٩٦٠ و١٩٧١، وكانت هذه النسبة أقل نسبة نمو بين المدن المغربية الأكثر من ١٠٠٠٠٠ ساكن بينما سجلت مدينة أكادير نسبة نمو قدره ١٠٣٪ عن نفس الفترة، وكانت بذلك أكثر المدن نمواً وذلك عقب زلزال أكادير (الطبيعى) وإعادة تخطيطها وتعميرها. كما سجلت مدن أخرى معدلات مرتفعة حيث سجلت سلا (توأم الرباط) ٦٢,٢٪، والمحمدية ٦٠,٥٪. وكان ترتيب طنجة السادس ضمن هيراركية المدن المغربية سنة ١٩٦٠، وكذلك كان ترتيبها السادس أيضا خلال تعداد ١٩٧١ بحجم سكانى ١٨٧.٨٩٤ ساكن. وفى الفترة من ١٩٧١ إلى تعداد ١٩٨٢ أصبح حجم بلدية طنجة السكانى ٢٦٦.٣٤٦ ساكن مسجلاً بذلك نسبه نمو بلغت ٣١,١٪ وهى أيضاً نسبة نمو منخفضة بالنسبة لباقى المدن المغربية، حيث سجلت أكادير ٥١,٦٪، وسلا ٥٤,١[1]. وهى أعلى نسبة فى هذه الفترة. وكان ترتيب طنجة السابع. ومازالت نسبة النمو فى ارتفاع والمدينة فى ازدياد ويرجع مصدر هذه الزيادة إلى الهجرة الريفية والداخلية بصفة عامه والزيادة الطبيعية، مما يتسبب فى مشكلات اقتصادية وعمرانية عديدة للمدينة ستتضح فى فصول الرسالة الأخرى.

وتعتبر مدينة طنجة عمرانيا مدينة أكبر من حدودها الإدارية حيث تتجاوز المنطقة المبنية الحدود الإدارية وتتعداها، فتصبح الحدود الإدارية بذلك حدوداً منكمشة (Under bounded) [2]، حيث حققت المدينة نسبة نمو مرتفعة بلغت ٤٧,٥٪ سنوياً تقريبا خلال الفتره من ١٩٨٢ الى ١٩٩٢، وهى نسبة ارتفعت كثيراً عن الفترات السابقة، كما يتضح أن اتجاه النمو فى ازدياد وارتفاع مما يعد مؤشراً على الاندماج العمرانى لطنجة داخل المغرب حيث أصبحت قطب جذب سكانى، ستتضح معالمه فى فصل السكان والنمو العمرانى، كما حظيت المدينة ومازالت تحظى بتسهيلات جبائية واقتصادية لتشجيع الاستثمار بها بعد زلزالها الاقتصادى عقب الاستقلال. لتصبح قطباً صناعياً واضحاً فى الدولة[3]. ويؤكد كل ماسبق ديناميكية طنجة وحراكها الاقتصادى والاجتماعى والسياسى والعمرانى «المتذبذب» والذى بدأ فى النمو المتواصل بعد الاستقلال.

٤- الموقع بالنسبة لنطاقات الزلازل:

وقبل أن نترك موضوع الموقع، هناك ملاحظات أخيرة تتعلق بالموقع الفزيوجرافى والعمرانى، وهى الموقع بالنسبة لنطاقات الزلازل، ومواصفات البناء، ومدى التوقعات للأخطار التى ترتبط بالنشاط الزلزالى. فقد أوضحت الدراسات السسمولوجية الخاصة بالنشاط الزلزالى فى العالم، أن المغرب تقع فى منطقة نشطة زلزالياً حيث تم تسجيل هزات أرضية فى الماضى والحاضر ومن المتوقع تسجيلها مستقبلاً،، وخاصة فى موقع مدينة طنجة وإقليمها، وبالتالى

(١) مصدر الأرقام Ibid, p.36. ويمكن الرجوع إليها بالملحق رقم (١).

(٢) إسماعيل، أحمد على، (١٩٩٠)، مرجع سابق، ص ٢٥.

(٣) غرفة التجارة والصناعة بطنجة، (١٩٩٢)، الملتقى المتوسطى الثالث للتشارك والمناوله، طنجة مرتع جبائى وموقع مثالى للاستثمار، جمعية غرف المتوسط (إسكام)، طنجة، ص ٧.

فمن الضرورى أن يكون هناك التزام بتصميم المبانى وفقاً للكود الزلزالى فى التصميمات الهندسية وهو موجود فى المغرب لكن الالتزام به ليس إجبارياً. وبالنسبة لحماية السكان والتجهيزات والمنشآت فى الأجزاء المنخفضة من المدينة من الموجات الناتجة عن زلازل المحيط والمضيق والبحر خاصةً المحيط الأطلنطى (التسونامى)فتعد الأكثر صعوبة.

وتعتبر طنجة أكثر المدن المغربية تأثراً بالزلازل وذلك فى دراسة أجراها فرناند دى مونتوسيودى بالور[1] (Fernand de Montessus de Ballore) ١٨٥١ ـ ١٩٢٣، فى تقرير عالمى عن الهزات الأرضية من ١٨٩٦، ١٩٠٤، اتضح منها أن مدينة طنجة قد تأثرت بسبع هزات من جمله ٢٩ هزة عام ١٨٩٦، كما أنها قريبة من جبل طارق ومؤثراته الزلزالية، ومن الملاحظ أيضاً أنها تقع ضمن مثلث طنجة، سبته، تطوان، الذى استأثر بحوالى ٤٨٪ من جملة زلازل المغرب، وبإضافة جبل طارق تكون نسبة الزلازل المسجلة بالمنطقة ٥٤٪ من جملة الزلازل الواقعة ١٨٩٦ وفى سنه ١٩٠٤م سجلت طنجة وحدها ٤٣٪ من جملة زلازل المغرب، أما مثلث طنجة ـ سبتة ـ تطوان فقد سجل ٥٢٪ من جملة الزلازل الواقعة فى هذه السنة، كما أوضحت الدراسات والتسجيلات أن ذات المنطقة كانت تتعرض للزلازل طوال تاريخها ومسجل بها زلازل يرجع تاريخها إلى ٣٦٥ م وحتى الوقت الحاضر، وقد كان عدد الزلازل ذات التقدير الأكثر من ٤ درجات قد بلغ ٤٩ زلزالاً. منها هزة مدمرة سنه ١٧٥٥ وكانت قوتها ٨.٧٥ درجة، وأخرى مدمرة سنه ١٧٣٣ قوتها ٦.٧٥ درجه من ١٢° درجة حسب المقياس المتبع[2].والشكل رقم (٦) يوضح توزيع الزلازل المسجلة من ١٩١٩ إلى ١٩٦٨ حسب قوتها وتأثيرها على طنجة.

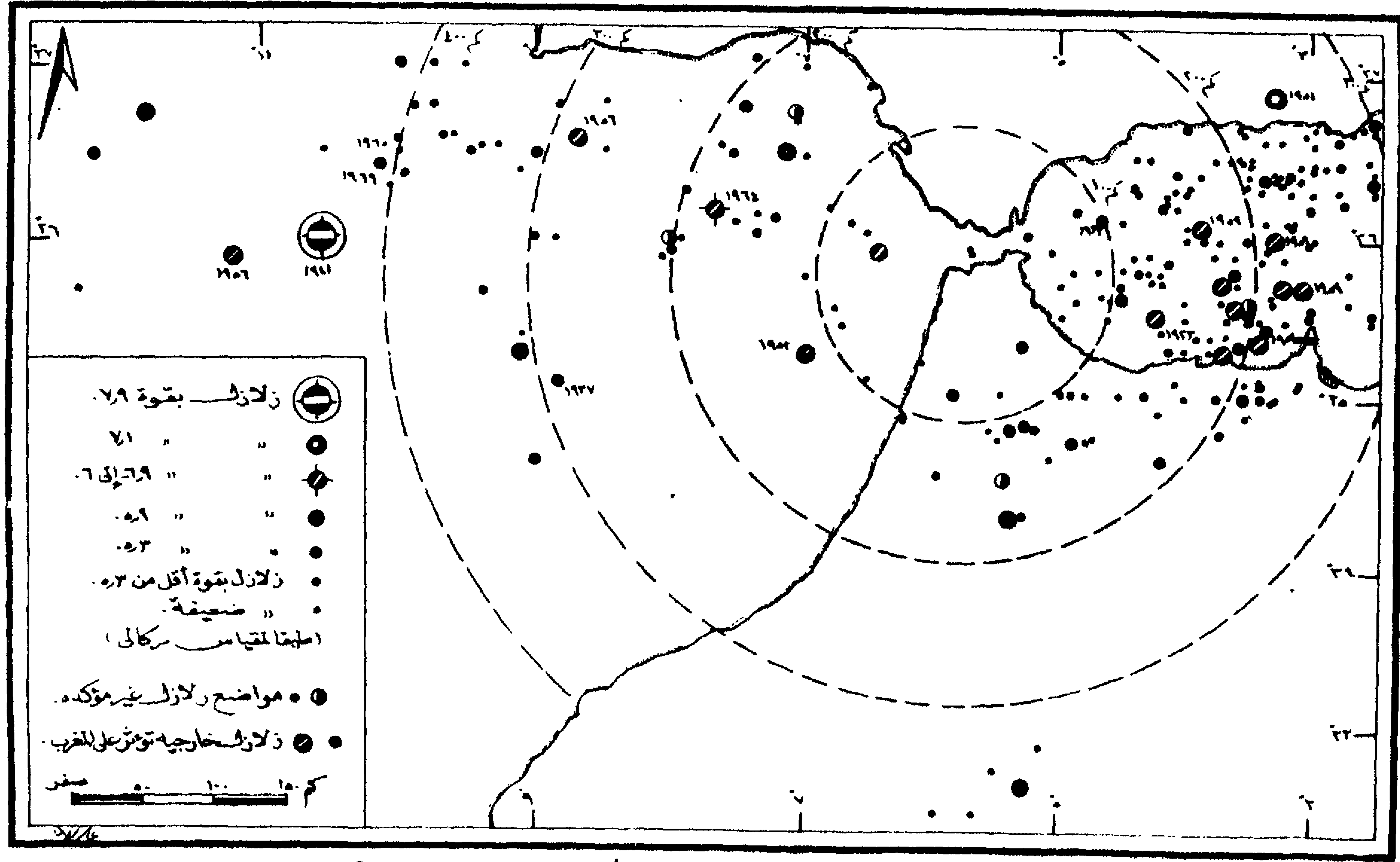
ويقع مضيق جبل طارق فى منطقة التقاء اللوحين الإفريقى والأوراسى على طول خط الزلازل الأزور ـ صقليه ـ كالابار ونظرا لتمركز منطقة النشاط الزلزالى عند التقاء اللوحين (Tectonic Plates) تم القيام بإنجاز أعمال تكميلية للشبكة الجيوديزية للملاحظات الجيوديناميكية هدفها إجراء دراسة زلزالية تاريخية بغية التوصل لوضع بيان زلزالى للمنطقة المغاربية الإيبيرية. وكذلك وضع شبكة لمراقبة النشاط الزلزالى بالمنطقة وتضم هذه الشبكة عشرة محطات (٥ محطات على كل ضفة) متصلة فيما بينها لاسلكياً لاستقبال المعلومات فى الزمن الحقيقى لكل المحطات فى آن واحد وذلك منذ أن شرع فى هذا البرنامج منذ ١٩٨٧ ولمده خمس سنوات على الأقل، وسيسمح هذا البرنامج بدراسة توزيع الزلازل حسب الزمن والمكان، وكذلك سيمكن من معرفة الخصائص الفيزيائية للأماكن التى يجتازها وستمكن كذلك من معرفة دقيقة لحدود اللوحين، الإفريقى والأوراسى.

ومن الجدير بالذكر أن أعلى مقياس سجل إلى الآن عبر هذه الشبكة لم يتعد أربع درجات (حسب مقياس ريختر)، وقد وضعت هذه الشبكة ضمن برنامج دراسة الخصائص الفيزيائية الأرضية للمضيق فى إطار مشروع الربط الدائم بين المغرب وإسبانيا .والذى يعتمد أساساً على نتائج هذه الدراسة ليربط بين رأسى ملاباطا فى طنجة ورأس بالوما فى إسبانيا[3]. ولهذا الربط أثر كبير على مدينة طنجة عمرانياً وسياسيا واقتصادياً سيتضح فيما بعد. وقد تعرضت منطقه طنجة وشمال المغرب الى هزة أرضية قوتها ٥.٨ بمقياس ريختر وذلك فى اواخر مايو ١٩٩٤ أى إبان كتابة هذه الرسالة.

(١) De Ballore, F.M.; (1906), les tremblement de terre; la geographie seismologique, A. colin éd., Paris.

(٢) Stahl, p.; (1971), la seismicite de Tanger et sa Region", Memoire explicatif de la cart geotechnique de Tanger au 1/25000, service Geologique du Maroc, p.p.101-109.

(٣) الشركة الوطنية لدراسات المضيق ، (١٩٩٢) ، مشروع توثيق الروابط (S.N.E.D.) الربط القاري بين طنجة وإسبانيا عبر المضيق، الرباط ، ص ٥ ، ١٢ .



شكل (٦) النشاط الزلزالي في المناطق المحيطة بطنجة حتى عام ١٩٦٩م

المصدر: Stahl, P.; (1971), La Seismicite De Tanger et de sa Region, op. cit.

المبحث الثاني

خصائص موضع مدينة طنجة

على الرغم من أن تركيب المدينة الداخلى يعتبر نسيجاً بشرياً بالدرجة الأولى، إلا أنه يتباين من مدينة إلى أخرى، بتأثير عدد من العناصر الطبيعية المرتبطة بالموضع، والتى كثيراً مايؤدى اختلاف تفصيلاتها إلى صور مختلفة للنمو، والوظائف واستخدامات الأراضى فى المدن[١].

أولاً: تحديد موضع طنجة ونواتها الأصيلة:

تمثل طنجة موضعاً جغرافياً يتمتع بحدود طبيعية جيدة، لم تنفصل أجزاؤه عن بعضها أبداً على مدى تاريخها الطويل[٢]. وقد أكدت ذلك الأبحاث الأركيولوجية فى المنطقة. وتحتل طنجة موضعا متميزاً فى الجزء الغربى من الساحل الجنوبى لمضيق جبل طارق، عند إتصاله بالمحيط الأطلنطى، وعند سواحلها تختلط مياه البحر بمياه المحيط، ويتحدد موضع نواة طنجة الأصلية أو المدينة* بالنظر إلى أى خريطة لمدينة طنجة أو صورة جوية، حيث تبدو متميزة واضحة بمبانيها ودروبها الضيقة... الخ. وتحتل نتوءاً بارزاً من شرق هضبة مرشان ومُحدداً فى نفس الوقت لطرف خليج طنجة الغربى مما أتاح إنشاء مكسر أو حاجز أمواج كبير منذ القرن الخامس عشر، كما تمت زيادته عدة مرات، وبذلك كوّن هذا النتوء مع حاجز الأمواج مرفأ الميناء المحمى نسبياً من الرياح الغربية، والأمواج والتيارات، أى تأثيرات المحيط الأطلنطى، كما يتيح دخول السفن وخروجها. وتمتد المدينة العتيقة أو نواة طنجة «أو المدينة كما يطلق عليها هناك» مشرفة على الميناء والخليج بضلعها الشمالى الجنوبى (أو الشرقى)، وعلى الساحل الشمالى بجرف ساحلى عمودى عليه يمثل ضلع المدينة الشمالى (ويمتد من الشرق الى الغرب).

وتأخذ المدينة إتجاه شمالى غربى - جنوبى شرقى وتشرف على المضيق والخليج من إرتفاع توضحه خطوط الكنتور المميزة للمدينة العتيقة (شكل رقم ٧). ومن الملاحظ أن الموضع الأول لسكن الإنسان فى هذه النواة كان فى طرف المدينة الشمالى الغربى عند سطح الهضبة فى أعلى خطوط كنتورها عند الكنتور ٦٢ م فوق مستوى سطح البحر، ثم أخذت المدينة فى الامتداد السكنى صوب الجنوب الشرقى حتى شاطئ خليج طنجة، وكان اختيار هذا الموضع يخدم أكثر من غرض، حيث كان يحقق الحماية والاستكشاف فى نفس الوقت لما يأتى من البحر أو من الداخل.

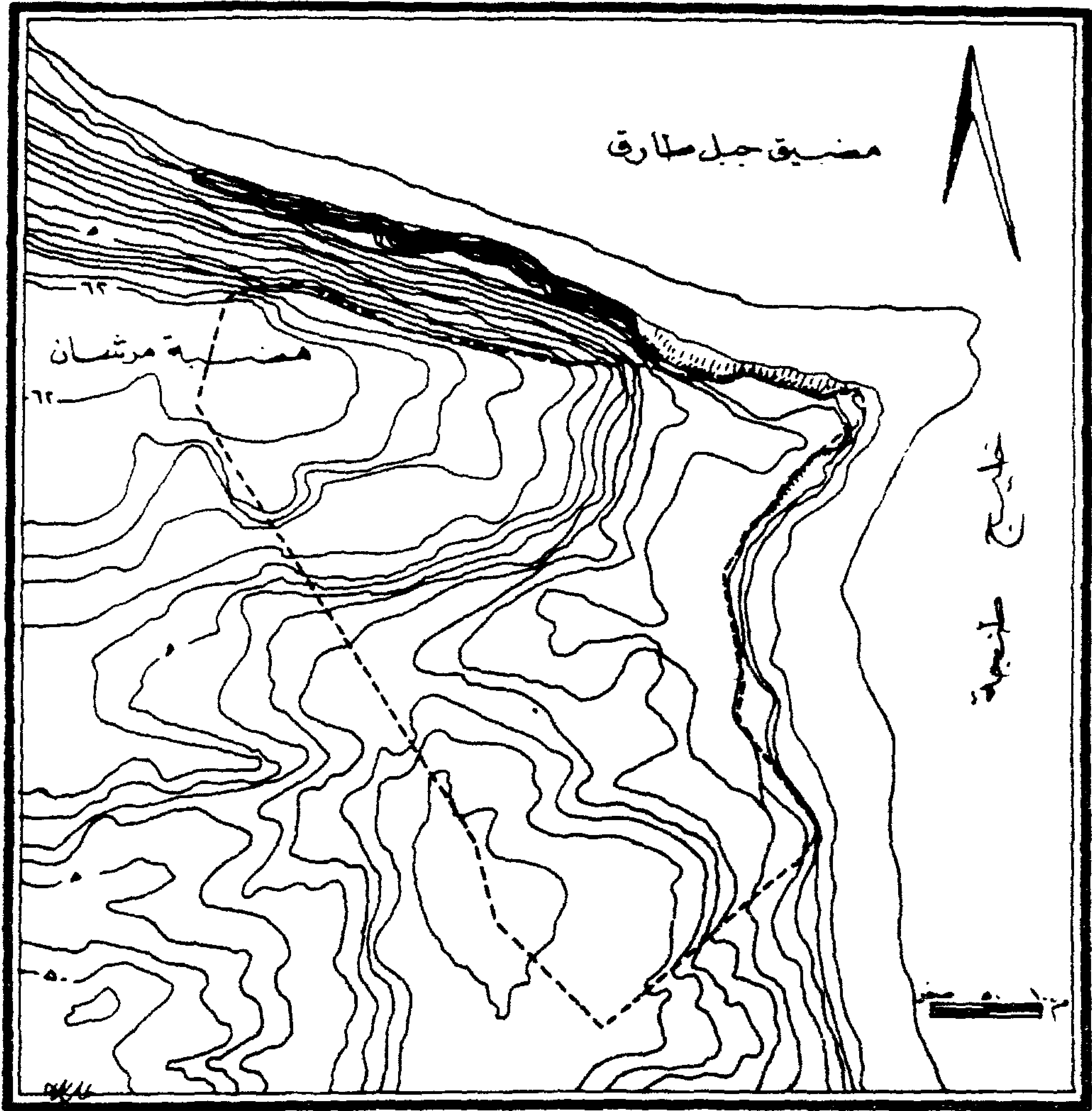
وتوضح الخرائط والصور الجوية أن الكتلة المبنية لمدينة طنجة قد أخذت فى الامتداد والتوسع من نواة المدينة بإتجاه الداخل، على شكل نصف دائرة يحدها الخليج شرقاً وجنوباً بشرق وساحل المضيق شمالا بغرب حيث يفرض وجود الساحل هذا الشكل عادة على المدن الساحلية. وتمتد المدينة حالياً من المدينة العتيقة صوب الداخل فى جميع الاتجاهات، مع وجود محور ظاهر ومتميز صوب الجنوب والجنوب الغربى. حددته وتحكمت فيه طبيعة موضع طنجة

---

(١) إسماعيل، أحمد على، (١٩٩٠)، دراسات فى جغرافية المدن، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، ط ٤، ص ٢٥١.

(٢) Ponsich, M.; (1970), op. cit., p.10.

* يطلق تعبير المدينة (وفى اللغات الأجنبية مدينة أيضاً) على النواة الأصلية من المدن فى المغرب العربى.



شكل (٧) مورفولوجية نواة مدينة طنجة

المصدر : عن PONSICH, M., (1970), op. cit.

المتميز حيث كتلة جبلية شرقاً وكتلة جبلية غرباً ثم سهل الفحص الذى يبدأ من خليج طنجة صوب الداخل حيث يتسع ويتصل بسهول الهبط والغرب غرباً، وسهل دار الشاوى وبن عروس جنوباً.

وبذلك يمكن تحديد مجال الموضع الطبيعى لطنجة من رأس ملاباطا شرقاً (طرف خليج طنجة الشرقى) حتى كتلة كيب سبارتل الجبلية غرباً على شاطئ المحيط الأطلنطى مما يتيح لطنجة واجهتين بحريتين : واجهة متوسطية وأخرى محيطية، ويتوسط هاتين الكتلتين الجبليتين وصوب الداخل من خليج طنجة منطقة أقل انخفاضاً تشغلها سهول الأودية العديدة التى تقطعها مكونة لفحص طنجة ،ويحدد المنطقة جنوباً وادى كبير نسبياً يمتد باتجاه جنوبى غربى ليصب فى المحيط، وهو وادى المهارهر، الذى يتصل بوادى تهادرت، وقد كانت مناطق السهول فى الماضى عبارة عن بحيرات شاطئية لمنطقة بوجادور (بوكدور) وبوخالف على المحيط، ومغوغا والسوانى على الخليج[١].

ومازالت المدينة فى نموها السريع تلتهم البيئة الطبيعية حولها ، حيث تتحول الأراضى الزراعية والغابات إلى مناطق سكنية وهوامش حضرية وشبه حضرية.

ثانياً: البنيه والتركيب الجيولوجى:

يتميز ظهير طنجة ببنية جيولوجية معقدة شكلتها الالتواءات غير المنتظمة والزاحفة والمستلقية مع سيادة صخور غير منفذه للماء، وذلك ما اتضح من خلال دراسة الموقع الفزيوجرافى، ولعل أبلغ دليل على تعقد بنية هذا الموقع والموضع هو النقص الكبير على مستوى الدراسات الجيولوجية[٢].

وتأتى صعوبة وتعقد بنية طنجة كنتيجة لتداخل أربع طيات (Nappe)* على أساس صخرى سابق (طية محليه) (Autochton) أو وحده طنجة، ويزيد من التعقيد والصعوبة الاختلاف الكبير فى التركيب الصخرى بين الطيات المتداخلة المختلفة، ويكون التداخل والاختلاف بدرجة كبيرة وسريعة على المستوى المساحى الصغير الذى يصل فى بعض الأحيان إلى عدة أمتار[٣].

ومن استقراء الخريطة الجيوتقنية بمقياس ١/٢٥٠٠٠ وتحليل عناصرها يمكن تحديد امتداد وتوزيع الطيات الزاحفة السابقة، وكذلك تحديد امتداد وحدة طنجة التى تمثل طية محلية أساسية سابقة أى التواء فى نفس مكان الصخور، أما الطيات الأربع السابقة فتنتمى إلى مجال الريف الخارجى، حيث تكون الطيات زاحفة منقولة وتسمى طيات الفلايش (Flysch) الذى يعنى طفل التخوم الألبية، بينما تنتمى وحدة طنجة تنتمى إلى مجال الريف الداخلى وتمثل وحدة أصلية[٤]. كما توضح الخريطة المذكورة أيضا التركيب الصخرى خلال الزمن الرابع وما قبله وكذلك

---

(١) Ibid., p.10.

(٢) Andre, A. et Elgharbaoui, A.; (973), "Aspects de la Geomorphologie Littorale péninsule de Tanger," R.G.M., No.23 - 24, p.p. 137.

(٣) Bryssine, G.; (1971) les sols de la Region de Tanger, Memoir explicatif de la cart geotechnique de Tanger au 1/25000, Service Geologique du Maroc, Rabat, p.148.

(٤) Belfguih, M. et Fadloullah, A.; (1977), "Le Vocabulair Geographique, Rabat.

A Dictionary of the Natural Environment, (1979) English - Arabic, Prepered by Al - Khatib, A, sh.; to accompany A Dictionary of the Natural Environment by Monk house, F.J. and Small, J.; Lebanon.

* Nappe = طية زاحفة منقولة و = أيضاً allochtone بالفرنسية بينما Autochtone = طية محلية .

الطبقات ونظامها.. والأشكال الجيومورفولوجية التي توجد في هذه المنطقة. لذا سيكون الاعتماد على هذه الخريطة أساسيا بالإضافة للخريطة الجيوتقنية ١/٤٠٠٠٠ والخريطة الطبوغرافية ١/٥٠٠٠٠ و١/١٠٠٠٠٠، وذلك لتحليل خصائص البنية والتركيب الجيولوجي ومظاهر السطح في هذا المبحث. إذاً يمكن تحديد بنية طنجة وظهيرها جيولوجيا في أربع طيات زاحفة متداخلة بالإضافة إلى وحدة طنجة (Unite de Tanger) وهذه الطيات (Nappes) هي: ١ـ طية تيزيران ٢ـ طية بني إيدر ٣ـ طية ملوسة ٤ـ الطية النوميدية.

وقد أخذت هذه الطيات في التكون منذ الزمن الثاني وأثناء الزمن الثالث والرابع ومازالت تتشكل بفعل التعرية الشديدة التي تتعرض لها وخاصة التعرية المائية[١]. وفيما يلي تعريف بهذه التكوينات التي يوضحها شكل، رقم (٨) وشكل رقم (٩).

أ ـ طيه تيزيران:

وامتدادها في الشرق أكبر وتنتمي للكريتاسي، وتتداخل شمالا باتجاه ساحل المضيق مع طية بني إيدر وطية ملوسة. وتتداخل هذه الطيات مع بعضها كجزر أبعد ما تكون عن الامتداد المتصل رغم صغر مساحة المنطقة مما يدل على شدة التعقيد.وتركيبها الصخري من الطفل الرملي، والصلصال، والطفل الجيري، والرمل، والحجر الجيري مع صلصال، وطفل متعدد الألوان. وتنتمي هذه التكوينات الى مقدمة الألب ومعظم هذه التكوينات غير منفذ للماء.

ب ـ طيه بني إيدر:

وامتدادها أيضا في الشرق أكثر من الاتجاهات الأخرى وتمتد مع ساحل المضيق شرق ملاباطا وتستمر في الامتداد صوب الجنوب ويقطع سياقها التداخل مع الطيات الأخرى النوميدية في الشمال على ساحل المضيق صوب الجنوب وطية تيزيران وكذلك طية ملوسة، وتنتمي للزمن الثالث وخاصة الأوليجوسين .

وتركيبها الصخري من الرمل الكلسي والصلصال الرملي مع شطوط جيرية. وهي أيضا في معظمها صخور غير منفذة للماء.، كما تتضمن العديد من الشقوق التي تساهم في اختزان بعض الماء.

جـ ـ طية ملوسة:

وتتوزع أيضا شرق مدينة طنجة مع اتجاه عام من الشمال إلى الجنوب محاذية لوحدة طنجة ومتداخلة أيضا مع الطيات الأخرى وتحتل جانب من خليج طنجة إلى الشرق من وادي ملالح ثم إلى الغرب منه في القطاع الأعلى من الوادي. كما تحيط بأجزاء الطية النوميدية غرب مدينة طنجة (وحدة كيب سبارتل الجبل الكبير)، وشمال وحدة طنجة. كما تظهر إلى الشرق من رواسب واد اليهود (غرب المدينة).

وتنتمي للكريتاسي الأسفل (مقدمات الحركه الألبية) (Aptien Albien) وكذلك الكريتاسي الأوسط والأعلى والأيوسين (أي خلال الزمن الثاني وأول الثالث).

---

(١) Humbert, M. et Mariotti, M.V.; (1971), "Etude Geotechnique", p.p.61 - 100, Mem explicatif de la carte geotechnique de Tanger au 1/25000 contribution a la connaissance du Tangerois, (geologie, hydrogeologie, geotechnique, seismicite, oceanographie physique, sols, Vegetation, Implantation humaine), Service Geologique de Maroc, Rabat.



شكل (٨) التركيب الجيولوجي في منطقة طنجة

المصدر: Humbert, M., (1971), Cart geotechnique de Tanger au 1:25000

شكل (١٩) الرواسب والتكوينات السطحية في منطقة طنجة

Humbert, M. (1981), Cart geotechnique de Tanger au 1/25000

وتركيبها الصخرى من الصلصال الطمْى الأزرق مع قليل من رمال الكوارتز (كريتاسى) ومن رمال الكوارتز المبنية شديدة الصلابة (مرو) ترجع للكريتاسى أيضا. وكذلك رمال ناعمة مع طفل وصلصال (كريتاسى)، وكذلك الصلصال الجيرى والطينى، والحجر الرملى (ينتمى للأيوسينى) وكذلك طفل وكلس متبادل.

د ـ الطية النوميدية :

ويرتبط توزيعها بالمناطق المرتفعة فى شمال غرب طنجة حيث كتلة كيب سبارتل الجبل الكبير، الجبل، مرشان) وكذلك فى شرق رأس ملاباطا على ساحل المضيق، كما تظهر على شكل جزر متداخلة مع وحدة طنجة وكذلك مع طية ملوسة، وتنتمى للزمن الثالث الأيوسينى والأوليجوسين وهى أحدث الطيات، تركيبها الصخرى من الحجر الرملى، والحجر الجيرى، مع صلصال وطفل متعدد الألوان، ورمال خشنة، وشطوط رمليه وحصوية ، وصلصال أحمر.

هـ ـ وحدة طنجة:

يرتبط توزيعها بالمناطق المنخفضة وتمتد وسط المنطقة بين كتلة أنجرة بطياتها شرقاً، وكتلة كيب سبارتل والجبل الكبير بطياتها غرباً، وتمتد أيضا باتجاه من الشمال الغربى إلى الجنوب الشرقى، كما يمتد القطاع الأكبر من الكتلة المبنية لطنجة فوق هذه الوحدة من جنوب المدينة العتيقة حتى جنوب كتلة المدينة الحالية أما القطاع الشمالى من طنجة فمبنى فوق الطية النوميدية. وتنتمى وحدة طنجة للزمن الثانى الكريتاسى والأيوسين من الزمن الثالث، بالإضافة إلى تكوينات الزمن الرابع التى تغطى أجزاء منها وخاصة الرواسب الفيضية والبحرية. تركيبها الصخرى من الطفل الشيستى والصلصال الأزرق، والصلصال الشيستى (صخور طينية) . بالإضافة إلى رواسب الزمن الرابع والتى نجدها أيضا فى أجزاء كثيرة من مناطق الطيات الزاحفة السابقة. وتغطى رواسب الزمن الرابع هذه أجزاء كثيرة من وحدة طنجة تتكون من التكوينات والرواسب القارية فى السهول الفيضية للأودية (رواسب الڤيلافرانشيا)، ثم السلطانى الغربى والحالى، وذلك على ضفاف الأودية، وهى أساسا خليط من الطمى الصلصالى يمثلها داخل مدينة طنجة وادى ملالح (حيث المشروع السياحى السكنى خليج طنجة)، ثم وادى مغوغاً حيث المناطق الصناعية، ووادى السوانى الذى يقطع المدينة فى أكثف قطاعاتها السكنية، ووادى اليهود من الجنوب إلى الشمال بين هضبة مرشان والجبل، فرواسب وادى الأشقار غرباً الذى يصب قرب كهوف هرقل، فوادى مديونة، ووادى بوخالف (حيث مطار طنجة بوخالف) غرباً. وهناك رواسب فيضية أخرى تتكون من الطين والطفل الشستى تتوزع فى جهات منتشرة بين الأودية وتكوينات وحدة طنجة الظاهرة، أما الرواسب الشاطئية للزمن الرابع فتستقر بمحازاه السواحل وإلى القرب منها . كما تشغل القطاع الأوسط والشرقى من المدينة باتجاه الغرب بين رواسب وادى السوانى الفيضية وتكوينات الطية النوميدية شمالا. وتتكون هذه الرواسب من الرمل الجيرى، كما تظهر سطحية ظاهرة فى الأراضى غير المبنية أو غير المرصوفة فى جهات عديدة من المدينة خاصة فى الحى الإدارى وحى المصلى وقرب شارع الجيش الملكى (الكورنيش*).

* وقد شاهدت الباحثة هذه التكوينات ولاحظتها واضحة أثناء التجوال بالمدينة من أجل البحث الميدانى .

ثالثاً: مظاهر السطح:

تقدم منطقة طنجة نموذجاً لمنطقة ديناميكية فى جيمورفولوجيتها، كما تختلف فيها التكوينات مابين تكوينات قديمة، وأخرى حديثة جداً، وخاصة فى الرواسب الفيضية للأودية، ومصاطب الزمن الرابع، ونظرا لوقوع طنجة فى إقليم رطب يتميز بالتساقط الغزير والسريع والمركز أيضا فى فصلين من السنة (الخريف والشتاء)، فإن هذا العامل بالذات له تأثير كبير ومازال فى تشكيل سطح الإقليم، خاصة مع خصائص التركيب الصخرى السائد الذى يتميز بالتكوينات الرخوة والهشة، كما يتميز بعدم النفاذية، بالإضافة إلى طبيعة الالتواءات المعقدة (زاحفة)، والانحدارات الشديدة وكذلك مع خصائص وطبيعة السهل الطينى والطفلى (الصلصال الشستى) لفحص طنجة، والذى يتميز أيضا بالحافات والتلال والمنخفضات الطينية، حيث تؤثر التعرية المائية بشدة فى تشكيل المنطقة بنحت المرتفعات، والسفوح المنحدرة، وتعميق الأودية، كما تصبح التكوينات الرخوة والصلصاليه فى المناطق المنخفضة موحلة وسهلة فى فصل المطر(١).

كما أن للرياح السائدة أثر كبير فى تشكيل سطح الأرض، وخاصة فى منطقة السواحل وخليج طنجة، ويظهر تأثيرها على الشاطئ الصخرى، والشاطئ الرملى على السواء، وكذلك الأمواج والتيارات والمد والجزر كلها عوامل طبيعية تتضافر مع التركيب الصخرى وطبيعة السطح فى جعل هذه المنطقة ديناميكية مورفولوجياً... كما تميزها بالصعوبة التى تعد إحدى أهم خصائص موضع طنجة.

وقد ساهم الإنسان أيضا فى تغيير البيئة الطبيعية، مما أدى لخلق مشكلات جديدة، كما ساعدت عوامل التعرية الأخرى فى عملها ، فقد أزال الإنسان الغابات، فتعرضت تربة السفوح للانجراف والزحف(٢). كما أدى بناء وإنشاء كاسر أو حاجز الأمواج الطويل على طرف خليج طنجة الغربى إلى زيادة الإرساب غرب المكسر فى اتجاه المضيق غرباً، بينما أدى وجوده إلى زيادة النحر فى شاطئ خليج طنجة جنوب وشرق مكسر الأمواج، لذلك يحتاج خليج طنجة لحماية شديدة من تأثير عوامل النحر التى تؤدى إلى تراجع الشاطئ الرملى والصخرى المعرض للتآكل والتراجع وتكوين الجروف الساحلية (٣).

ونظرا لصعوبة موضع طنجة، بالإضافة الى خصائص المدينة كمدينة تاريخية ومدينة سياحية، تتميز بالنمو العمرانى العشوائى الذى انتشر فى بيئتها الطبيعية الصعبة. والتى تحتاج لمجهود كبير لإعادة تخطيطها، أو لوضع الخطط للنمو المستقبلى الموجه، فإن دراسة خصائص الموضع المورفولوجية تعد من الأهمية بمكان بالنسبة لمدينة طنجة ذات الاختلافات الموضعية الكبيرة والسريعة.

---

(١) Humbert, M.; (1971), "Geologie et Morphologie", Memoir explicatif de la Cart geotechnique de Tanger au 1/25000, service Geologique du Maroc, Rabat, p.p.31-45.

(٢) Ionesco, T.; (1971), La vegetation de la Region de Tanger", Memour explicalif de la cart geatechnique de Tanger au 1/25.000 Service Geologique de Maroc, Rabat. p.p.157 - 163.

(٣) - Group huit, S.d.a.u., (1981), 3 eme partie chap. 18 "environnement, op. cit., p. 876.

من تحليل خرائط الموضع(١). والصور الجوية(٢). والتي سيكون الاعتماد عليها أساسياً بالنسبة لهذا البحث* . يمكن تحديد ثلاث وحدات مورفولوجية أساسية تميز مدينة طنجة ومحيطها في إطار الموضع، هذه الوحدات هي. (من الغرب إلى الشرق):

أ . كتلة كيب اسبارتيل - مرشان الجبلية .

ب . وحدة الفحص وهي وحدة سهلية تمتد من خليج طنجة صوب الجنوب والجنوب الغربي.

جـ . كتلة الجهرة وهي وحدة جبلية تمتد شرق طنجة من سواحل خليج طنجة الشرقية باتجاه شمالي - جنوبي، ويوضح الشكل رقم (١٠) ، خطوط الكنتور ومورفولوجية السطح، كما يوضح الشكل رقم (١١) الانحدار في مناطق طنجة، ومن متابعة هذه الخرائط يمكن تحليل الخصائص المورفولوجية للوحدات التالية.

١ . الكتلة الجبلية كيب سبارتل . مرشان.

وتشرف هذه الوحدة الجبلية على مضيق جبل طارق من الطرف الغربي لخليج طنجة وحتى المحيط الأطلسي غربا الذي تشرف عليه أيضا من خلال كيب سبارتل. يحد هذه الكتلة من الداخل (جنوباً) الطريق الثانوي رقم ٧٠١ من كهف هرقل على المحيط الأطلنطي باتجاه الشرق حتى التقائه بالطريق رقم ٧٠٢ (الثانوي أيضا) والمتجه من المطار صوب المدينة شرقاً . وتشرف هذه الكتلة بانحدار شديد . يوضحه تقارب خطوط الكنتور . على مضيق جبل طارق والمحيط، حيث الشاطئ صخري غير مضياف في جُل قطاعاته، والحوائط الجبلية والجروف الساحلية عمودية أو شبه عموديه على ذلك الساحل بارتفاعات مختلفة.. أما الانحدار نحو الداخل فهو متدرج نسبياً نحو سهول بو خالف وبوكدور وباقي فحص طنجة. ومتوسط الأرتفاع من ١٥٠ م الى ٢٠٠ م ولهما عدا القطاع الشمالي (الغربي) من هذه الكتله، نجد أن مورفولوجيتها هضبية. وهي أكثر ارتفاعاً غرباً ويقل ارتفاعها بالاتجاه شرقاً وجنوباً.

ويمكن أن تميز في هذه الوحدة ثلاث قطاعات مورفولوجية ثانوية. وهي:

١ . أ . القطاع الشمالي الساحلي : . (La Bordure septentrional du Massif)

وتشكل المصاطب والمدرجات والشطوط والحافات مورفولوجية هذا القطاع، وتمثل المظهر الأساسي لأهم المرتفعات، وخاصه في غرب هذا القطاع. وبمحاذاه المضيق وباتجاه الشرق يقل الارتفاع بالاتجاه من كيب سبارتل أقصى غرب الكتلة وحتى مدينة طنجة العتيقة في أقصى شرق الكتلة، أعلى الجبال من الغرب جبل سلوقيا في

---

(١) - Humbert, M.; (1971); carte geotechnique de Tanger au 1/25000, service geologique du Maroc.

(٢) - Humbert, M.; (1971), Cart de Zonalite Geotechnique Echulle 1/40000, service geologique du Maroc.
- Gallot, G.; (1989), "Cart ville de Tanger", echelle 1:10.000, cabinet Topographique, Tanger.
- Gallot, G.; (1988), "photo aerienne ville de Tanger", echelle 1:30.000, Tanger.
- Gallot, G., (1981), "photo aerienne ville de Tanger",echelle 1:17.500, Tanger.
- Gallot, G.; (1973), "photo aerienne ville de Tanger", echelle 1:15.000, Tanger.
- Gallot, G.; (1963), "photo aerienne ville de Tanger", echelle 1:26.000, Tanger.

لقلة المصادر بل ندرتها ولكن الباحثة من الحصول على هذه الصور والخرائط بصعوبة بالغة وهي تغني عن الكثير من المصادر الأخرى بالنسبة لكل رسالة.

أقصى الغرب ٣٢٦م (حيث قمة جبل رندا)، ثم الجبل الكبير (جبل لكبير) ٢٥٦م، ثم الجبل الجديد (الجبيل) ٢١٢م، ثم هضبه مرشان ٩٨م حيث نواة مدينة طنجة، المشار إليها سابقاً فى أقصى شرقها مع أعلى كنتور، ويتميز هذا القطاع أيضا بالغابات المحدبة كما يتميز أيضاً بصعوبة اختراقه وبكونه غير مأهول بالسكان وخاصة فى الغرب بسبب وعورته وشدة انحداراته، وكثافة غاباته. والشاطئ هنا صخرى ذو حافات رنتوءات، كما تنتشر به الصخور الناتجة عن حطام الصخور من الجبال، والشاطئ معرض للعواصف (Vagues) باستمرار، وتتابع فيه الحافات نحو البحر، وخاصة فى الجزء الغربى من كيب سبارتل حتى رأس الحمام (Point pigeon). وباتجاه الشرق نجد نطاقاً أوسع وأخفض نسبياً يقدم منفذا إلى المضيق وتناقضا مع النطاق السابق، مع كثافة فى النبات أيضا وانتشار الحدائق والقصور الملكية وقصور الأمراء العرب، هنا المنظر بديع مكشوف على «البلفدير» ذو طقس مميز .

وبالاتجاه شرقا حتى رأس اليهود (Pointe des Juifs) يسود الشاطئ الصخرى مع التراب الحافات من الساحل حيث الحجر الرملى، والذى يستمر باتجاه مرشان حتى المكسر الكبير(حاجز أمواج الميناء)، والإنحدارات كبيرة وخاصة على الساحل، والشاطئ صخرى (حجر رملى مع صلصال)، وتتكشف هذه الصخور وخاصة على منحدرات الساحل بسبب إنزلاق الحطام والصخور والركام باتجاه المضيق. بين الجبل الجديد وهضبة مرشان يمتد وادى اليهود الذى يمثل عنقاً أو خانقاً بين الجبل والهضبة فى قطاعه الأدنى، حيث يصب فى المضيق ويقابل مصبه شاطئ رملى صغير يمثل استثناء فى شواطئ الوحدة الصخرية. هنا شاطئ متميز ومضياف على طول الشواطئ غير المضيافة، إلا أن وادى اليهود يمثل مصرفاً لنفايات المدينة السائلة مما يهدد أو هدد الشاطئ والمضيق بالفعل *.

وفى أقصى الغرب جنوب كيب سبارتل على المحيط يوجد شاطئ رملى آخر صغير محمى من الرياح بواسطة كيب سبارتل وهو شاطىء مديونة. وتتميز منطقه الجبل الكبير والجبل الجديد وكيب سبارتل بكثافة الغطاء النباتى(١). كما تمثل منطقة سياحية ومتنفساً هاما للمدينة التى فقدت الكثير من خصائصها الطبيعية وغاباتها وأراضيها الزراعية أثناء نموها العشوائى الذى التهم جانباً كبيراً من بيئتها.

١-ب- القطاع الأوسط من كتلة كيب سبارتل - مرشان:

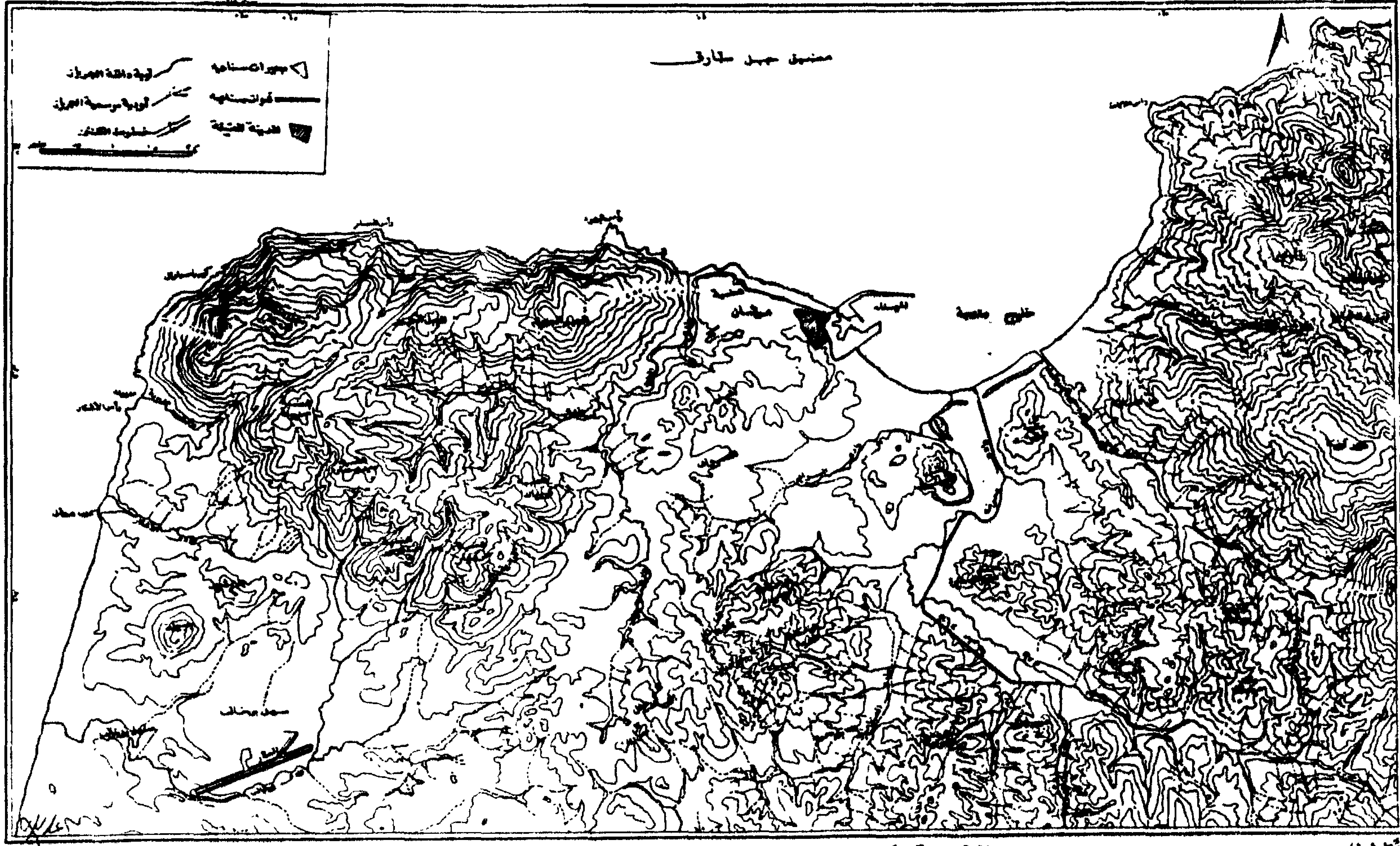
ويمتد هذا القطاع أيضا من الغرب إلى الشرق جنوب القطاع السابق، وهو قطاع طويل تنصرف مياهه فى اتجاه الشرق صوب «وادى اليهود» عبر روافده، كما تنصرف غرباً حيث وادى «البورى» الذى يتجه صوب المحيط حيث وادى وسهل «مديونة» فى قطاعه الأدنى.

وتنصرف معظم المياه شرقاً عبر وادى «رحراح» واتجاهه شرقى صوب وادى اليهود، وهو اتجاه معاكس لاتجاه الانخفاض العام وهو شمالى جنوبى. كما تتفجر العديد من الينابيع والعيون الصغيرة بالمياه فى هذه المنطقة مما يساعد على رى الحدائق والبساتين المقامة على التكوينات الصلصالية الرملية، وهى ذات

---

* ملاحظة أثناء الدراسة الميدانية وكذلك

(١) - S.d.a.u., (1981), op. cit., p. 860.
- Ionesco, T.; (1971), op. cit., p. 159.



شكل (١٠) الخريطة الكنتورية لطنجة

المصدر / Humbert, M., (1991), Carte géotechnique de Tanger au 1:25000.

صورة جوية لمدينة طنجة وبيئتها (١٩٨١) ويظهر موضع مدينة طنجة بامتدادها العمراني على سهل الفحص بين كتلة أنجرة شرقاً والجبل والجبل الكبير وكيب إسبارتل غرباً ، كما تظهر الدواوير المتناثرة والأودية ووادي بوخالف حيث مطار طنجة.



أهمية خاصة فى هذا القطاع.

١-جـ- القطاع الجنوبى أو الداخلى من كتلة كيب سبارتل ـ مرشان:

وهى أيضا منطقة ذات اختلافات مورفولوجية تقسمها الأودية العميقة، ذات نمط التصريف المتشعع وانحدار هذا القطاع صوب هوامشه ويزخر القطاع بأشكال جيمورفولوجية هضبية فى مجملها تنخفض بصفة عامة كلما اتجهنا شرقاً، كما تظهر الحافات والمنحدرات الصخرية، أما الهضاب فهى من الغرب إلى الشرق على التوالى. هضبة مديونة ٢٥٣م، ثم هضبه سيدى عمار ٢٠٥م، خندق جور ١٣٧م، ثم مرهايار ١٧٦م، ثم كودية إصرارف ١٨٢م ، ثم هضبة كوريانا (شمال شرق القطاع) بين روافد وادى اليهود (وادى كوريانا) ووادى رحراح (١٥٠م)، كما يتميز هذا القطاع بالقباب المحدبة. وتنحدر الأودية شمالا صوب وادى رحراح (رافد وادى اليهود) وشمال شرق وشرق صوب وادى اليهود، وجنوبا صوب وادى بوخالف، وجنوباً بغرب صوب وادى أشقار. ويشرف هذا القطاع على سهول الفحص من خلال كنتور ١٠٠م، وتنتشر فى هذه الوحدة أشكال جيمور فولوجية عديدة منها الحافات ذات الانحدار فى جانب واحد (كويستا) والشطوط الرملية حيث تشكل الحافات هيكل السفوح، والمظهر الجانبى للسفوح يبدو منتظماً نسبياً، لوقوعها فى منطقه أقل رطوبة وأقل تعرضا للرياح عن جبهة المضيق، كما أن تركيب هذا القطاع أكثر بساطة. ويعانى هذا القطاع أيضاً من الجراف التربة و الانزلاقات الأرضية، والنحت المائى بوضوح حيث تؤدى الأمطار إلى جريان الأودية والمسيلات التى تنحت بشدة فى الصلصال، ويؤدى هذا النحت الرأسى إلى نشأة العديد من المسيلات والجداول والمجارى المستقيمة (Rigoles rectuignes) والمتوازيه (Sills) التى تظهر على شكل سلسلة متوالية من النتوءات على قاعدة الرصيف الرملى (سلسلة من النتوءات (Succession de ressouts)[1]. وتنتمى هذه الكتلة من طنجة إلى الطية النوميدية بتكويناتها من الحجر الرملى الخشن والشطوط الحصوية والصلصال الأحمر. كما توجد رواسب الزمن الرابع، والتى تظهر على سفوح هذه الكتلة ومنحدراتها على شكل حطام صخرى وركامات صخرية وخاصة باتجاه شاطئ كيب سبارتل على المحيط والمضيق، والقطاع الغربى من السفوح المتجهة إلى المضيق. وهى ناتجة عن الانزلاقات الأرضية والتعرية. كما تظهر فى القطاع الأوسط منها وفى أجزاء متفرقة من هوامش القطاع الجنوبى، وتميل هنا إلى كونها رواسب رملية جيرية أو صلصالية. مما يؤكد الرأى السابق من أن القطاع الجنوبى أقل رطوبة، وأن الانزلاقات الأرضية والتعرية أشد فى القطاع الشمالى عن الجنوبى، وإن كانت شديدة فى كل القطاعات[2].

ويدخل جزء من هذه الوحده فى النطاق المبنى للمدينة بالفعل وهو الجزء الشرقى منهاو حتى الجبل الكبير كما توجد العديد من الدواوير وهوامش طنجة الريفية وشبه الحضرية وهو مجال للاستثمارات السياحية التى ظهرت بالفعل ورصدت إبان البحث الميدانى. وكذلك هناك محاولة للحفاظ على بيئة هذه الكتلة الغابية من الامتداد العمرانى الذى بدأ يزحف عليها، حيث تمثل المواقع الطبيعية جزء شديد الأهمية فى حياة مدينة طنجة ، وتعد منطقة الشريط

---

(١) - Humbert, M.; (1971), Geologie et Morphologie, op. cit., pp. 31-47.

(٢) - Cart Geotechnique de Tanger (1971), Echelle 1/25000 (lithologie-strategrophie-Morphologie).

الساحلى من المضيق إلى الأطلنطى ذات طابع فريد، إلا أنها معرضة للتدهور السريع[١].

ولشواطىء هذه الكتلة أسماء محلية، وهى من الشرق إلى الغرب، شاطئ «بوقنادل» وتشرف عليه المدينة العتيقة وهضبة مرشان ، وهو شاطئ صخرى فى معظمه، ثم شاطئ «المرقلة» صخرى فى معظمه إلا من منطقة مصب وادى اليهود الرملى، ثم شاطئ الجبل الكبير وكيب سبارتل وهى شواطئ صخرية أيضا ذات حوائط صخرية عالية رأسية. والشاطئ الخاص بكيب سبارتل يشرف على المحيط حيث دوران طرف إفريقيا الشمالى الغربى من شاطئ المضيق إلى شاطئ المحيط الأطلنطى، ثم شاطئ مديونه، وهو شاطئ رملى يمتد من كيب سبارتل وحتى كهف هرقل[٢] وهو من الكهوف الكارستيه.

٢ ـ سهل الفحص وتلاله:

ويمتد هذا السهل من خليج طنجة مابين وادى «ملالح» والميناء صوب الجنوب والجنوب الغربى، وهو محدد طبيعيا بالكتلة الجبلية (كيب سبارتل ـ مارشان، ومياه خليج طنجة ومن الشرق بتكوينات وتشكيلات الكتلة الجبلية «أنجرة»، والتى تمتد إلى الشرق من وادى «ملالح»، ويتسع السهل بإتجاه الداخل. وتقع بهذا السهل محاور الإتصال الرئيسية بين طنجة وباقى البلاد حيث الطريق الرئيسى رقم ٣٨ من طنجة إلى تطوان، والطريق الرئيسى، رقم ٢ باتجاه الرباط، وكذلك خط السكة الحديد الوحيد والرئيسى من طنجة إلى الرباط وداخل الدولة. بالإضافة لعدد من الطرق الثانوية منها الطريق الثانوى ٧٠٢ من المدينة باتجاه مطار بوخالف (فى سهل وادى بوخالف). والطريق رقم ٧٠٣ والطريق ٨٠٠٣ الثانوى صوب الجنوب .

وتعتبر هذه الوحدة المورفولوجية منطقة تجميع لمياه العديد من الأودية التى تنصرف إلى خليج طنجة وساحل المضيق (أى البحر المتوسط) والتى تنصرف الى المحيط الأطلنطى. حيث تنصرف أودية ملالح وماغوغا، والسوانى واليهود إلى البحر المتوسط، ثم وادى بوخالف وبوكدور ووادى المهارهر حيث يتصل بوادى الحشف ويمضيا فى وادى واحد وهو وادى تهادرت صوب المحيط. وتتميز بيئة سهل الفحص بظاهرة مورفولوجية واضحة وهى التلال المستديرة. بالإضافة للأحواض الفيضية، وأهمها حوض ماغوغا العوامة فى الشرق وحوض بوخالف فى الغرب. ويمكن أن نميز فى هذا السهل عدة وحدات مورفولوجية ثانوية مهمة فى نفس الوقت لأن هذا السهل هو مجال نمو طنجة الكثيف والسريع، كما أنه موضع التخطيط، وإعادة التخطيط بسبب النمو العمرانى العشوائى الذى شمل جزء كبير منه وخاصه جنوب وجنوب غرب وجنوب شرق المدينة، وفيما يلى شرح للوحدات المورفولوجية بالسهل.

٢ ـ أ ـ التلال المرتفعة:

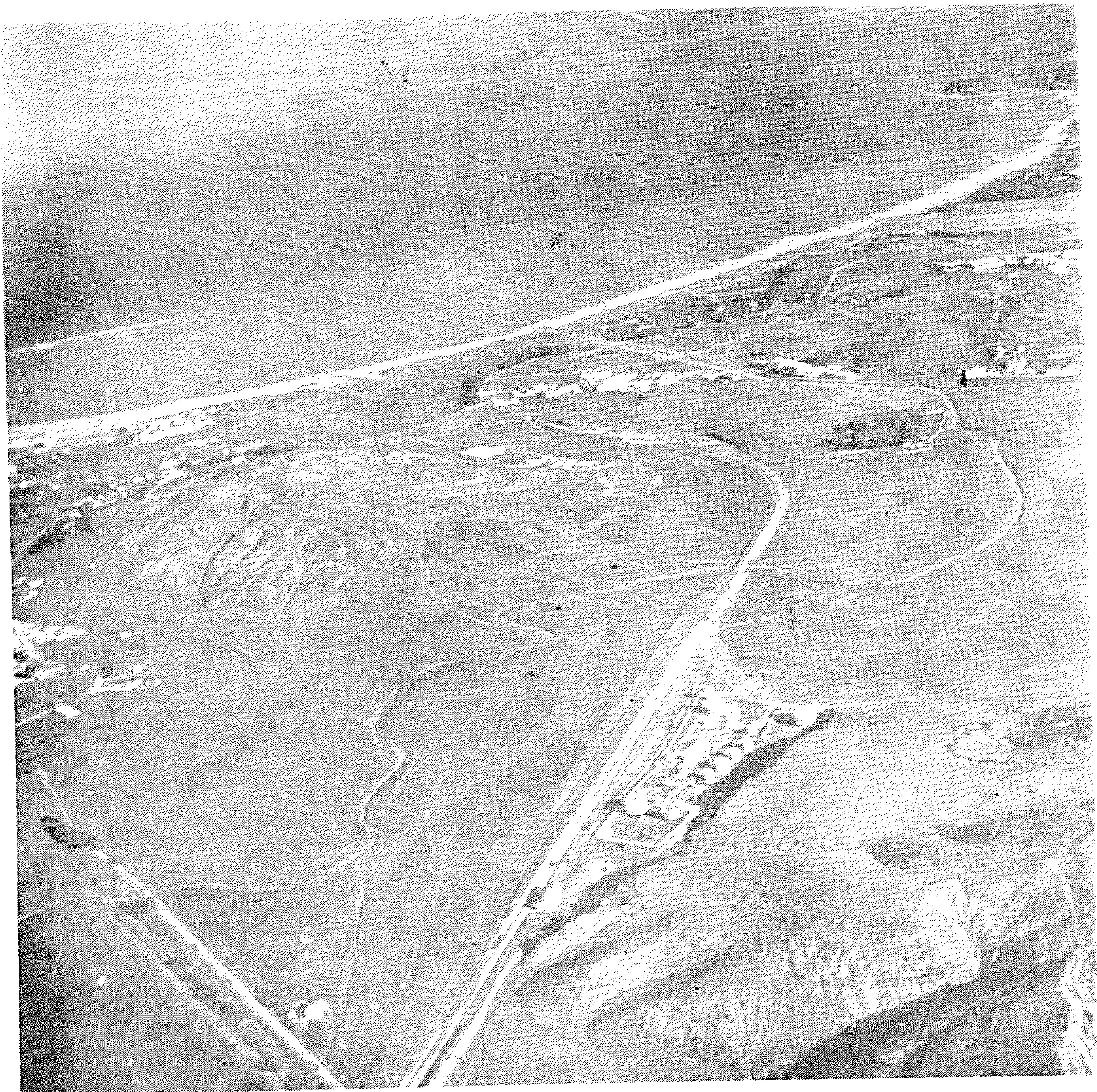
وتتوزع جنوب طنجة وباتجاه الشرق، حيث تظهر العديد من التلال المنفردة والمرتفعة والتى يتراوح ارتفاعها من ٨٠م الى ١٢٠م ، وأكثر هذه التلال ارتفاعاً تل بنى أورياغل ١١٥م ، وبنى توزين ١٢٤م ، وبنى مكادة القديمة

---

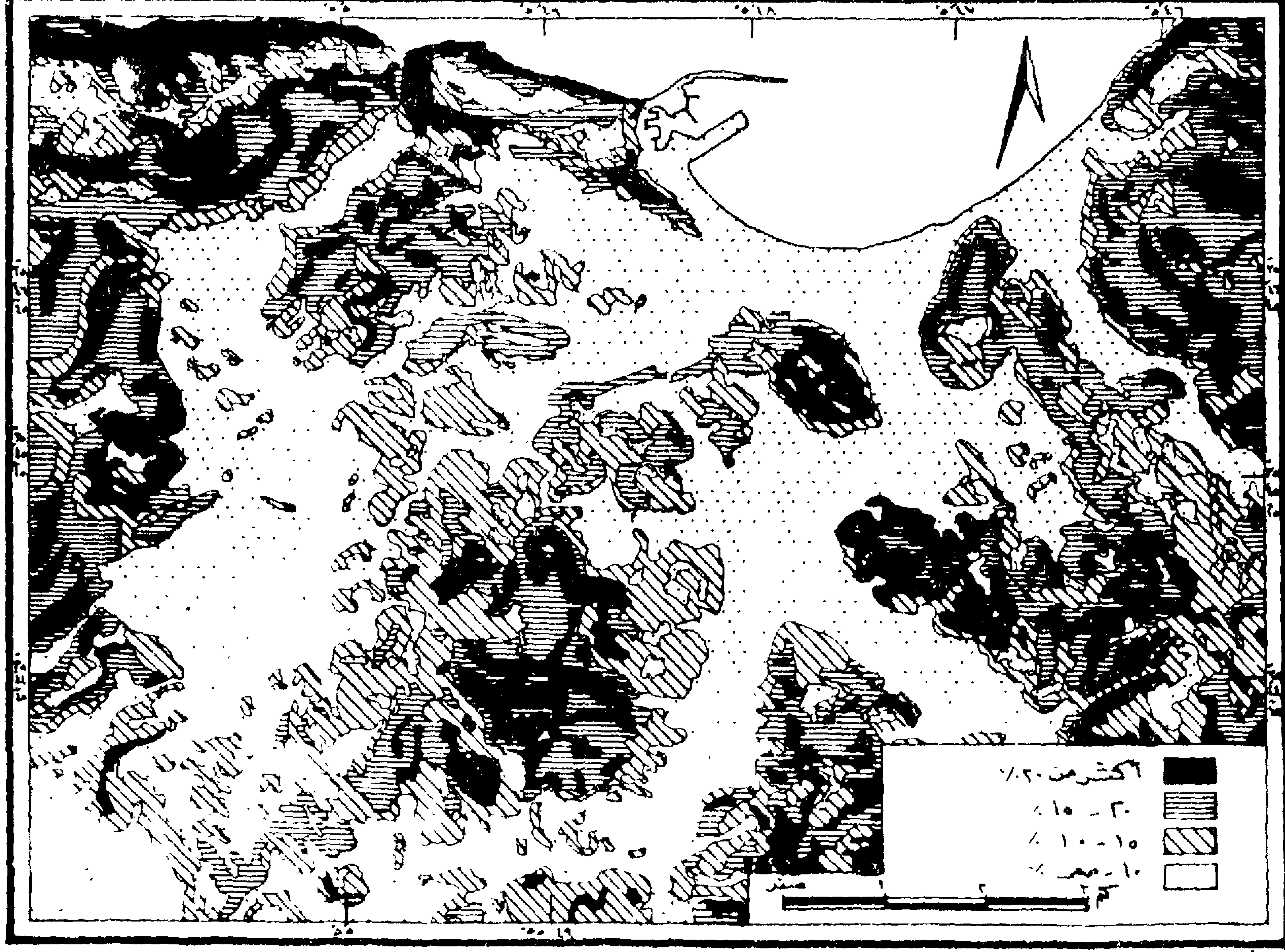
(١) - Groupe huit, S.d.a.u., (1983), ere partie, op. cit., p. 123.

وكذلك الدراسة الميدانية.

(٢) - S.d.a.u., (1983), 3 éme partie, op. cit., p. 867.



صورة جوية لخليج طنجه (في الستينات من القرن العشرين) وتظهر بعض معالم وحدة طنجة حيث تل الشرف وسهل الفحص ووادي ماغوغا وتل ماغوغا الكبيرة وإلي اليمين تل طنجة البالية ورأس ملاباطا كما يظهر في أعلى الصورة الشاطئ الإسباني .



شكل (١١) الانحدارات في طنجة

١٠٠م ، وتقع بين طريق الرباط الرئيسي رقم ٢، والطريق الثانوي رقم ٧٠٣ (العوامة). وتتكون هذه المنطقة من الطمي الشستي المختلط بالكلس الجديد، وتعمل عوامل التعرية ـ وخاصة المائية في فصل المطر بشدة في هذه المنطقة، فتظهر المسيلات (الأودية الصغيرة العميقة) (Profondement Ravin) والتي تعمق في التكوينات الطينية، وتنحدر على سفوح التلال في جميع الاتجاهات، حيث يكون الجريان شديد بسبب الجاذبية، وتتركز الرواسب وخاصة فتات الصخور الشستية الطينية في حضيض التلال والمنخفضات. كما تسود رواسب الصلصال لعدة أمتار، وإلى الشرق من التلال السابقة تقع هضبة «العوامة» و «عزيب أبركيو» بين وادي عوامة غرباً ووادي ماغوغا شرقا ـ (وادي العوامة رافد كبيرلوادي ماغوغا) ـ وتعمل المجاري الصغيرة على تقطيع هذه الهضاب بالتساوي، واتجاه هذه الأودية شمالي جنوبي وتتصل بوادي ماغوغا* ، وهذه الأودية من الغرب إلى الشرق هي وادي «بن عمار»، ثم وادي «بن حيون» ، بالإضافة إلى عدد كبير من الروافد والمسيلات الرافدة لهذه الأودية التي تتجه شرقاً ليصرفها وادي ماغوغا أو وادي العوامة الذي يجري إلى خليج طنجة.

ويتراوح الارتفاع هنا من ٨٠ الى ١٢٢م (هضبة العوامة) وباتجاه سافلة وادي ماغوغا وإلى الغرب منه عند سهل «بلازاتورو» ساحة الثيران* تصادف بعض التلال المنعزلة والقريبة من قلب مدينة طنجة أهمها تل الشرف المخروطي ١٠١م ، والذي يمثل موضعاً فريداً يشرف منه على خليج طنجة ومدينة طنجة كلها. وإلى الشرق من سافلة وادي ماغوغا يوجد تل طنجة البالية ٦٣م ، وإلى شرقه وادي «ملالح» حيث يشرف أيضا على خليج طنجة ومدينة طنجة. وإلى الجنوب من طنجة البالية بين وادي «ملالح» وامتداده في وادي «ماسيين» شرقاً ووادي ماغوغا غرباً تظهر التلال والتضاريس بصفة عامة أكثر إرتفاعاً حيث تتراوح بين ١١٠م و١٥٥م لماغوغا الكبيرة و١٥٥م ثم كودية بير طاهرة ١١٤م شرق ماغوغا ، و كودية لامارا ١٥٣م في جنوب شرق المنطقة غرب وادي ماسيين ، ثم كودية الحرشه ١٥٥م في الوسط. والتعرية المائية هنا شديدة أيضا تقطع السفوح و الحافات، حيث تطور المنطقة إلى أراضي سيئة (bad lands) وتتكرر أيضا على السفوح الصلصالية. يبقى من أشكال التلال المرتفعة تل منفرد أكثر صلابة تركيبه الصخري من الحجر الرملي والجيري إرتفاعه ١٧٢م في أقصى جنوب شرق المنطقة ، ويمثل شكلا مورفولوجيا خاصاً على شكل قبة (dome) تتألف من الفليش (طفل التخوم الأنبية) ، والحجر الجيري الصلصالي فوق طبقات من المارن (الطمي) وهو تل بني أوسين.

٢ ـ ب ـ التلال الوسيطة:

على محور طريق الرباط تمتد التلال الوسيطة بين قمم الكتل التلية المرتفعه وأحواض الأودية الكبيرة في سهل الفحص (ماغوغا ـ بوخالف) . ويمكن تميز عدد من التلال الصغيرة ذات الشكل المورفولوجي المميز والتي تظهر على شكل الربوة المستديرة في اللاندسكيب، أي أنها تمتد إلى الغرب من وادي ماغوغا (غرب بلازاتورو) حيث تلال بني مكادة الجديدة، السواني، بن ديبان، وتمثل مناطق سكنية كثيفة في جنوب مدينة طنجة.

* وقد أصبح قناة حالياً لصرف مياه المنطقة الصناعية والمنطقة السكنية وقد كانت ساحة ثيران أسبانية فعلية ومازالت حلبة المصارعة موجودة وتحولت إلى أرض معارض لطنجة.

وعلى طول طريق الرباط وطريق المطار (٧٠٢) يتكرر نفس المظهر الطبيعى، وكذلك جنوب طريق كهف هرقل باتجاه الغرب. وتمثل المنطقة مظهرا مورفولوجيا مختلفاً عن مظهر كتلة كيب سبارتل، بإستثناء ظاهرة مورفولوجية مختلفة وهى منطقة جبيلا (Jbila) ، وهى تصغير لكلمة جبل، وارتفاع هذه «الجبيلة» ١٣٤م، كما أنها تنتمى إلى الطبقة النوميدية ولاتنتمى لوحدة طنجة، ويقع على بعد ٦كم جنوب غرب الجبل الكبير باتجاه كهف هرقل شمال بوخالف ويبدو مظهر الجبيلة وكأنها نافذة بارزة تشرف على أراضى سهل بوخالف، وتتحكم فى مدخلها كما تتوافر بها المياه العذبة(١).

٢ ـ جـ ـ أحواض الأودية والسهول:

تمتد الأحواض والأودية أسفل قاعدة (أسفل أقدام) التلال الوسيطة حيث يوجد عدد من الأودية الكبيرة التى تنصرف إلى البحر أو إلى المحيط، منها وادى ماغوغا حيث يمثل أكبر أحواض أودية مدينة طنجة، ويمتد فى الشرق متخذاً ثلاث اتجاهات، اتجاه شماليا غربيا ـ اتجاها جنوبيا شرقيا حيث يسير بمحاذاته طريق تطوان، حيث شيدت المنطقة الصناعية الجديدة على طريق تطوان ـ ثم اتجاها شماليا جنوبيا يلتقى بالاتجاه الأول شمال المنطقة الصناعية ويسير طريق العوامة محاذياً له. وهى منطقة صناعية أخرى مكملة للأولى ومنطقة سكنية أيضا ، ثم باتجاه القطاع الأدنى للوادى صوب خليج طنجة، وإلى الشرق والجنوب الشرقى من تل الشرف يمتد المحور الثالث للحوض حيث المنطقة الصناعية القديمة. وقد تحول فى قطاع كبير منه إلي قناة. واتجاه هذا الحوض العام نحو الخليج، أما الحوض الآخر والهام فهو حوض وادى بوخالف والذى يعد أكثر جهات طنجة استواءً، حيث أقيم مطار طنجة بوخالف خارج النطاق المبنى للمدينة على بعد ٢٠ كم من قلب المدينة. ويمثل هذا الحوض مع القطاع الذى شغلته المنطقة الصناعية على طريق تطوان مناطق مستوية ذات صرف جيد حيث أعالى الأودية، أما سافلة الأودية أى السهول المنخفضة وخاصة خلال فصل المطر. فغالبا ما تتعرض للفيضان (Inondables) ، وتحدث هذه الظاهرة فى القطاع الأدنى من وادى ماغوغا، وعند إقدام أو حضيض التلال وخاصة تل الشرف وكذلك سهول بوخالف وحول سبخة سيدى قاسم. ويحدد سهول الفحص جنوبا كتله مرتفعة هى جبل دارزهيرو ذو الشكل البيضاوى وتتوافر به العيون العذبة. من الملاحظ أن سهل الفحص بعيد عن الاستواء ، كما يتميز بأشكال جيومورفولوجية عديدة ذات صعوبات طبوغرافية، ويعانى من شدة انحدار وتقطع شديد بفعل الأودية والمسيلات والتفاوت فى الارتفاعات مما يؤدى إلى وجود مشكلات عند تخطيط المنطقة أو مد شبكات البنية التحتية وخاصة الطرق والصرف الصحى ومياه الشرب... الخ. كما أن النمو العمرانى العشوائى الكثيف مع الظروف الطبيعية السابقة بالاضافة إلى نوع التربة والتكوينات يعمل عائقاً ويشكل صعوبة أمام تطوير المنطقة، وعلى سبيل المثال يلزم لإنشاء طريق فى هذه المناطق ذات المرتفعات والانحدارات ذات الالتواءات الصغيرة ضرورة تنفيذ عمليات عديدة من الردم والحفر، كما تواجه المشروعات عادة بالسكن العشوائى فى هذا القطاع بالذات من مدينة طنجة(٢). بالإضافة إلى خصائص التربة الرخوة التى تحتاج للحفر بعمق كبير عند وضع أساسات المنشآت. ولشواطىء هذه الوحدة أسماء محلية هى على خليج طنجة من الغرب إلى

(١) - Ibid, p. 36.

(٢) - Ibid, p. 131.

الشرق: شاطئ البلدية طوله ٢٠٠٠م واتساعه ٢٠٠م ، ويبعد عن وسط المدينة بمسافة كيلومتراً واحداً، وهو شاطئ رملي جميل ويعد شاطئا سياحيا مهماً في طنجة.

شاطئ خليج طنجة (Blage de la Baie) طوله ١٢٠٠ م وعرضه ٢٠٠ م يبعد عن وسط المدينة بأربعة كيلو مترات مع اتجاه طريق ملاباطا وهو شاطئ رملي جيد ومجهز، إلا أنه يتعرض لمشكلات عديدة.

شاطىء الغندوري طوله ٨٠٠م وعرضه ٣٠ ـ ٧٠م يبعد عن وسط المدينة بحوالي خمسة كيلومترات باتجاه طريق ملاباطا، وهو شاطئ رملي أيضا.

أما شواطئ هذه الوحدة على المحيط فهي من الشمال إلى الجنوب : شاطئ مديونة طوله ١٥٠م وعرضه ٦٠م يبعد عن وسط المدينة بحوالي ١٥كم، وهو شاطئ رملي (رمل ناعم) بين كيب سبارتل ورأس الأشقار، وشاطىء روبنسون طوله ٣٥٠م وعرضه من ٦٠ إلى ١٠٠م يبعد عن وسط المدينة بسبعة عشر كم، وهو شاطىء رملي (رمل ناعم) بين رأس الاشقار وكهف هرقل ثم شاطىء كوتا (وهي محلة فينيقية قديمة) طوله ١٥٠٠ م وعرضه ١٠٠ إلى ٢٠٠م، يبعد عن وسط المدينة ١٧.٥ كم، ويمتد إلى الجنوب من كهف هرقل (مغارات هرقل)، ويستمر حتى أصيلة ورغم جمال شواطئ الأطلنطي في طنجة إلا أنها معرضة للعواصف والرياح القوية مما يجعل المياه محفوفه بالأخطار، لذا يتركز النشاط السياحي على شواطئ خليج طنجة، وهناك عدة مشروعات سياحية منها مشروع تهيئة خليج طنجة لتطوير المنطقة السياحية بالخليج بين شاطئ البلدية وشاطئ الغندوري(١).

وتوجد تكوينات الزمن الرابع البحرية (الشاطئية)، من الرمل الجيري في قطاع من المدينة بين رواسب وادي السواني الفيضية جنوبا وحتى جنوب المدينة العتيقة وامتداد المدينة إلى الغرب منها. وتمثل قطاعا عريضا من خليج طنجة صوب الغرب يشمل حي البلاج ووسط المدينة، والحي الإداري، وجزء من حي «المصلى»*.

٣ - كتلة الجرة

تقع إلى الشرق من خليج طنجة ، ومن سهل الفحص، وهي كتلة جبلية هامة، تمثل مقدمة لجبال الريف، حيث يستمر امتداد سلسلة جبال الريف هذه باتجاه الشرق مع ساحل المغرب المتوسطي كله لتتكمل بأطلس التل في الجزائر ثم إلى تونس.

وتمثل كتلة أو جبال الجرة منطقة صعبة معقدة بنيوياً وجيولوجيا، حيث تظهر في الخريطة الجيولوجية ٢٥٠٠٠/١ شديدة التداخل والتعقيد بين كل الطيات الزاحفه التي تشكل بنية هذه المدينة ومنطقتها. وتظهر خطوط كنتورها وعورة وشدة انحدار وتنوع في الظاهرات المورفولوجية المميزة لها. كما تتميز بارتفاعاتها المختلفة والأكثر ارتفاعاً بالاتجاه للجنوب الشرقي والشرق بصفة عامة. وسواحل هذه الكتلة صخرية ذات انحدار كبير على ساحل المضيق وحتى القصر الصغير حيث الحد الشرقي لعمالة إقليم طنجة، وهو صخري أيضا من رأس ملاباطا شمالا وحتى شاطئ الغندوري الرملي شرق خليج طنجة. وإلى الشرق من وادي ملالح توجد مرتفعات تل السانية ١٥٠م وتمثل مع

---

(١) -Ibid p. 867.

- Carte Geotechnique de Tanger. 1/25000.

* سبقت الإشارة إليها.

تلال الشرف و طنجة البالية سلسلة التلال والمرتفعات التى تحيط بخليج طنجة ـ كالسوار ـ والولوج إلى داخل هذه المرتفعات التى تمثل وحدة أنجرة صعب مرهق بسبب طبيعة السطح ومورفولوجيته المتباينة والمتقطعة والمنفصلة بفعل الأودية العميقة التى قطعت السفوح والمظهر الطبيعى، كما تتركز السيول المتدفقة بشدة فى فترة معينة من السنة . مما أدى إلى انجراف شديد للتربة والتكوينات الصخرية التى تتعرض للانزلاق باستمرار إلا أن هذا الانجراف ـ الانزلاق- أبطأ نسبياً فى المناطق المعاد تشجيرها.

وقد ظلت هذه المناطق تفتقر إلى خطوط المواصلات حتى وقت قريب، ثم كان لمد الطريق البرى (طريق ملاباطا) أو الطريق الثانوى رقم ٧٠٤ من مدينة طنجة باتجاه القصر الصغير دور كبير فى اتصال هذا القطاع بالمدينة، كما ساهم فى إنعاش الحركة السياحية حيث أضيفت هذه المنطقة وحتى كيب ملاباطا إلى الخريطة السياحية، بالإضافة إلى نمو حى سكنى جديد وكبير كان مقدراً له أن يكون مشروعاً بقرية سياحية موسمية أصبح سكنا دائما (فيلات). وتمتد من هذا الطريق عدة طرق ترابية باتجاه (دواوير) أو قرى الداخل هى من الشمال: طريق باتجاه المنار، ثم باتجاه النوينوش، وباتجاه فدان شابو، وباتجاه عين الزيتونة، ثم جنوبا وصلة من الطريق إلى السانية وهرارش.

.وتعد هذه المناطق ضمن هوامش مدينة طنجة[1] وضواحيها البعيدة الآخذة فى النمو السريع والتى تعمل نسبة من سكانها بالمدينة. كما يمتد طريق حديث من المنار صوب الجنوب إلى جبل أوليكا (Dehor oulika) مما قدم متنزهاً سياحياً جديداً ومستقبلاً لطنجة أيضا[2] فى تعدد أنماط السياحة بها. ويمتد هذ القطاع من الشمال إلى الجنوب ويمكن تقسيمه إلى قسمين:

* **القسم الأول** : من شاطىء المضيق شمالا وحتى وادى الشط الذى يكمل وادى الحلو إلى مصبه على خليج طنجة شرق وادى ملالح. وبهذا القطاع يمكن تميز جبال سرسور ١٨٤م فى الشمال، ثم جبل الصفصاف ٢٠٢م إلى الجنوب من (سرسور)، فجبل المنار غرب الجبلين السابقين ٢٣٧م حيث دوار المنار، ثم جبل النوينوش ٢٧٢م جنوب جبل المنار (حيث دوار نوينوش أيضاً)، وإلى الجنوب من هذه الجبال بشرق يوجد فدان شابو ٢٨٨م حيث (دوار فدان شابو) وتدخل هذه المناطق ضمن مدينة طنجة إدارياً بعد ١٩٩٢.

* **أما القسم الثانى**: فيمتد من وادى الشط فى الوسط إلى وادى ماسبين (امتداد وادى ملالح صوب الجنوب الشرقى)، وتتميز بهذا القسم مرتفعات وجبال مثل كبيباجبل (Kabiba Jble) شمال وسط هذا القسم ـ ثم جبل زهرون ٣٣٩م (جنوب غرب الجبل السابق) وجبل أوليكا (Dehor oulika) ٣٧٦م إلى الجنوب الشرقى.

وتتميز مورفولوجية وحدة أنجرة بالجروف والشطوط الرملية حيث صخور الطية النوميدية شمال شرق أنجرة وطنجة فى نفس الوقت. وتتعرض التربة للتعرية بسبب الأمطارالغزيرة وشدة الانحدار، وكذلك لانزلاق الصخور بسبب طبيعة تكونها من الطفل والحجر الرملى الجيرى. والأوديه هنا عميقة (توضحها الخريطة الكنتورية وخريطة الانحدار أشكال ١٠ و١١ وكذلك خريطة الرواسب رقم (٩)). وتتميز المنطقة الساحلية أى السفوح الغربية والشمالية من الوحدة بانحدار كبير، وخاصة على السفوح الغربية باتجاه المضيق. كما تتميز بانزلاقات صخرية وانجراف شديد

(١) - Cart province de Tanger 1/100000 (Routes), 1988, Tanger.

(٢) - Groupe huit, s.d.a.u., (1983), ere portie op. cit. p. 127.

فى التربة يزيد من حدوثه انحدار المسيلات والمجارى المائية(١). وتنتشر تكوينات الفلايش فى هذه الوحدة (طفل التخوم الألبية) كما تغطى تكوينات الزمن الرابع أجزاء متفرقة وكثيرة من هذه الوحدة حيث تظهر رواسب من الرمل الجيرى على التكوينات الصلصالية(٢).

وتعتبر هذه الوحدة المورفولوجية (كتلة ألجرة) هامة بالنسبة لمدينة طنجة حيث تمثل مجالا للنمو العمرانى بدأ بالفعل باتجاه رأس ملاباطا كما تمثل منطقة حساسة حيث تعتبر جزءاً هاماً من مشروع الربط الدائم بين رأس بالوما بإسبانيا ورأس ملاباطا بطنجة بالمغرب عبر مضيق جبل طارق ومايرتبط بذلك المشروع من طرق برية سريعة وخطوط سكة حديدية ومنشآت وعمران *.

رابعاً: مناخ طنجة:

تفرض دراسة مناخ المدينة على الباحث التعرض لكل عناصر المناخ، وتحليلها بغرض التعرف على أثرها فى التخطيط العمرانى للمدينة، وعلى حياة السكان فيها، اذ أن عدداً من العناصر المناخية تؤثر على نشاط السكان وراحتهم، وأبرزها الاختلافات فى درجات الحرارة اليومية والسنوية والإشعاع الشمسى وأثره على الجدران والإشعاع الشمسى المفقود، وسرعة الرياح، والغبار، والأمطار وأثرها... وغير ذلك، خاصة وإن أهمية المناخ فى حياه الناس وأثره عليها يتضح كلما كان المناخ أميل إلى التطرف، مما يضطر الناس إلى اتخاذ ترتيبات خاصة فى حياتهم للتغلب على القسوة التى ترتبط بتطرف المناخ (٣). وتقتضى دراسة مناخ المدينة وجود عدد من محطات الأرصاد فى مواقع متعددة داخل حدود المدينة. وفى أجزاء متباينة منها لإبراز الفروق المناخية الصغيرة الناتجة عن وجود المنشآت وشبكة الطرق، ونسبة الغبار العالق فى الهواء(٤).

وقد استحوذ المناخ المحلى للمدينة على اهتمام الدارسين، سواءً المختصين بعلوم المناخ أوبجغرافية المدن، حتى لقد أصبح هناك مايسمى بعلم مناخ المدن. فللمدينة مناخها الذى يميزها عما جاورها من أقاليم أخرى يكاد يشتم به الإنسان مع اقترابه من حدود عمرانها، وقبل أن تظهر مبانيها فى الأفق، حيث يستنشق المرء هواءً مختلفاً، وتبدو السماء أكثر تعتيماً، كما يقل مدى الرؤية، وترتفع الحرارة، وربما يصاحب ذلك صعوبة فى التنفس، ويضاف إلى ذلك خصائص أخرى تميز مناخ المدينة عن مناخ الريف المجاور(٥).

وإذا كانت المدينة تتأثر بالمناخ السائد فى إقليمها وتحاول التكيف عمرانيا معه، فإن انتشار العمران المدنى ذاته وامتداده من ناحية أخرى، يساهم أيضاً فى تغيير المناخ فى منطقة المدينة من خلال الإنسان بتغيره للسطح

---

(١) - Bryssine, G.; (1971), op. cit., p. 148.

(٢) - Humbert, M.; (1971), Gelogie et Morphologie, op. cit., p. 39.

(٣) إسماعيل، أحمد، (١٩٦٩)، "مناخ مدينة أسيوط" المجلة الجغرافية العربية، العدد الثاني، السنة الثالثة ص ص ١٠٩-١١٠.

(٤) - Griger, R.; (1965), "city climate", in the climate near the Ground, Horvard univ., press, pp. 488-494.

(٥) - Norwing, J.; (1975), "urban climate and human ecology" Journal of Geography, vol. 741, Feb., p. 71.

* ملاحظات ومحادثات شخصية أثناء الدراسة الميدانية. (محادثة شخصية مع المهندس عبد الحق الإبراهيمي رئيس قسم التعمير بعمالة طنجة في نوفمبر ١٩٩٢، كما سيلي تفصيل لذلك في موضع لاحق من البحث.

الطبيعى للأرض ، وما يُبنى فوقه من مبان، وما يمد من طرق تمهد من أجلها الأرض، كل ذلك يترتب عليه زياده فى نسبة البخر لعدم نفاذ المياه خلال مسام التربة نتيجة لتعديل السطح الطبيعى للأرض، مما يرفع درجه الحرارة وخاصة فى وسط المدينة، ومركزها كما تساهم زيادة نسبة المواد العالقة بالهواء. فى رفع درجة الحرارة أيضاً، ولايقتصر هذا الأثر على ارتفاع درجة الحرارة نسبياً بالمدينة بل يتعداه إلى التأثير على التساقط، حيث سجلت بعض الحالات ازدياداً فى أمطار المدينة بنسبه مقدارها ١٪ أعلى من الإقليم المجاور لها(١). كما تغير الغازات والنفايات الناتجة عن الصناعة واستخدامات الإنسان ووسائل النقل وغيرها من نسب العناصر المختلفة فى الهواء أو مايطلق عليه تلوث الهواء. ويستخدم السولار كوقود للسيارات فى طنجة والمغرب بدلاً من البنزين (لارتفاع أسعاره لاغير) مما يسبب تلوثاً هوائياً كبيراً حيث يستنشق المرء رائحته فى الهواء أينما يسير مما يؤثر على التنفس (٢). وإن كان السولار أقل تلويثا وضرراً عن البنزين لاحتوائه على نسبة أقل من الرصاص . وتعد دراسة موضع المدينة وخصائص بيئتها الطبيعية الطبوغرافية، والجيولوجية، وتربتها، ومناخها من العناصر الهامة ضمن الدراسات التمهيدية والتى تعد أساسية فى المراحل الأولى لتخطيط المدن الذى يعتمد على نتائجها كثيراً(٣).

ولقد أصبح المناخ بمرور الزمن مهندساً للمدن حيث كان ومازال ذا تأثير كبير فى تصميم المسكن واختيار أماكن الساحات المكشوفة وأماكن الصناعة كما ترتبط الطرز المعمارية بأنماط مناخية عادة.. وفى حالة التخلى عنها تنجم المشاكل التى تظل تبحث لها عن حلول بديلة لتعديل خطأ نتج عن عدم أخذ المناخ فى الاعتبار عند الإنشاء(٤). كما أنه له أثر كبير فى موارد المياه التى تزود المدينة بحاجة سكانها وصناعاتها ووظائفها المختلفة سواءً بوفرتها أو ندرتها، وهو أيضا محدد لنوع النبات الطبيعى حول المدينة، وكذلك مايزرع فى ساحات وجزر شوارع المدينة وحدائقها، كما لايمكن إغفال دوره فى تشكيل سطح الأرض متضافراً مع بنيتها وتركيبها الصخرى ودرجة انحدار تضاريسها ولعل طنجة خير مثال على ذلك. وللمناخ تأثير أيضا على نشاط الميناء من حيث اتجاهات الرياح وسرعتها وقوتها و التى تؤثر فى حركة الملاحة بتأثيرها على الأمواج، والتيارات البحرية- وتعتبر إحدى أهم مشكلات ميناء طنجة- ولقد كان مناخ طنجة دائما أحد عناصر جاذبيتها الخاصة وأهميتها واغرائها لشخصيات عالمية مشهورة، ولرؤوس الأموال والمغامرين بالإضافة إلى خصائصها الأخرى خاصة إبان الفترة الدولية والتى دعمت موقعها الاستراتيجى(٥). وينتمى مناخ طنجة إلى المنطقة الدفيئة فى العروض ذات الجبهة المتذبذبة والتى تفصل بين ميدان عمل الرياح التجارية، وميدان عمل الرياح الغربية (العكسية) وتمثل لذلك نطاق إنتقالى يسود به المناخ الحار فى جزء من السنة، وباقى السنة تعتريه تقلبات جوية أكثر ميلاً لمناخ المنطقة المعتدلة، ويمكن القول بصفة عامة إن

(١) - lowry W. P., (1953), "the climate of cities" in readings from scientific American, cities; their origin, Growth and Human impact, San Fransisco, pp. 141-164.

(٢) ملاحظات أثناء العمل الميداني في طنجة.

(٣) أوزيل، روحت، (١٩٧٣)، فن تخطيط المدن ترجمة بهيج شعبان، مراجعة هنري زغيب، دار عويدات، بيروت، باتفاق مع مطبوعات جامعات فرنسا. صـ ٢٣.

(٤) - Bastie, J. et Dezert, B., (1980), op. cit., pp. 83-87.

(٥) - Ouassini, M., (1988), op. cit., p. 1.

المنطقة المعتدلة الدافئة تستمد تأثيراتها الصيفية من الشرق، بينما تستمد تأثيراتها الشتوية من الغرب[١]. ويعد مناخ البحر المتوسط - الذى تنتمى إليه مدينة طنجة - من أكثر أنواع المناخ وضوحاً وظهوراً، وأهم مميزاته الحرارة المعتدلة بصفة عامة[٢].

ودراسة مناخ طنجة فى هذا الجزء من البحث ليست دراسة فى المناخ التفصيلى للمدينة، فهذا مجال بحث آخر لكن فى هذه الدراسة سيكون التركيز على أهم ملامح المناخ فى المنطقة وذلك لمتابعة أثره على عمران المدينة ومورفولوجيتها وموارد مائها.. الخ. حيث يمكن تفسير الكثير من المتغيرات بالرجوع إلى عامل المناخ.

١- ضوابط مناخ طنجة:

يخضع مناخ طنجة لمؤثرات عديدة تتحكم فيه وتميزه بخصائص محلية منها - الموقع الفلكى والجغرافى فى مجال زحزحة الضغوط وخاصة الأزورى مع حركة الشمس الظاهرية إلى الشمال صيفاً، وإلى الجنوب شتاءً مما يؤثر على طنجة وإقليم البحر المتوسط كله حيث يتأثر بالرياح الغربية والمؤثرات الرطبة شتاءً، وبالرياح الشرقية الجافة صيفاً. وتتأثر طنجة بالجبهة المحيطية التى تساهم بمؤثراتها فى تعديل المناخ الذى يظهر فى اعتدال مناخها وعدم ارتفاع حرارة الصيف كثيراً، وأيضاً عدم انخفاض حرارة الشتاء كثيراً، وبالتالى ضيق المدى الحرارى بين الصيف والشتاء نسبياً عن جهات أخرى فى نفس الإقليم. ويؤثر المحيط على طنجة من خلال تيار بحرى يمر عبر مضيق جبل طارق صوب البحر المتوسط وتكون طنجة أول مستقبلاً له[٣]. وقد أدى وقوع طنجة على واجهتين بحريتين - الجبهة المتوسطية والجبهة المحيطية الأطلسية - إلى اعتدال الحرارة ووفرة الرطوبة حيث التقاء الكتلتين البحريتين.

و كما تتأثر بقربها من أوربا الغربية حيث تخضع لمؤثراتها المناخية وخاصة فى فصل الشتاء حيث الأعاصير والأمطار الغزيرة. وتؤثر طبوغرافية المنطقة وتضاريسها فى المناخ لحد ما حيث تحمى رأس ملاباطا وكتلة أمجرة خليج طنجة من الرياح الشرقيه نوعاً ما ... بينما تحمى رأس سبارتل المدينة من الرياح الغربية بدرجة ما أيضاً، ومع ذلك تتميز طنجة بأنها مدينة ذات رياح شديدة. كما يؤثر الارتفاع أيضاً فى كمية الأمطار ووفرتها. وتتأثر المدينة بالتيارات الهوائية الطولية للكتل الهوائية سواء الآتية من الشمال إلى الجنوب، أو من الكتل الهوائية القطبية من وسط أوروبا وخاصة شتاءً وهى باردة أو الرياح الجنوبية باتجاه الشمال، أى من الكتل الهوائية الصحراوية الحارة وهى حارة وجافة وتهب صيفاً. وكل من هذين النوعين يجلب تأثيرات مختلفة[٤]، وهى أنماط من الرياح المحلية وتعرف الرياح الجنوبية الصحراوية بالشيروكو. كما كان لامتداد أودية المنطقة من الشرق إلى الغرب، ومن الجنوب إلى الشمال أثر فى توغل المؤثرات البحرية إلى الداخل.

---

(١) ميلر، أوستن، (١٩٧٢)، علم المناخ، تعريب محمد متولى، الأنجلو المصرية، القاهرة، صـ ٢٤٨-صـ٢٤٩.

(٢) الصياد، محمد محمود، (١٩٧٢)، مدخل للجغرافية الإقليمية، دار النهضة العربية، بيروت صـ ١٣٨.

(٣) - Lacombe, H.; (1971), le detroit Gibraltar océanographie physique, service Geologique du Maroc, Rabat, p. 115.

(٤) - El Gharbaoui, A., (1980), "La terre et l'homme dans la peninsule Tingitane", Etude sur l'homme et le millieu natural dans le Rif occidental, These de doctorat d' Etat et sciences humaines, universite, "Paris 7", p. 60-80.

٢- عناصر مناخ طنجة :

تتميز مدينة طنجة وهوامشها بوجود مراكز جيدة لقياس الأمطار وعناصر المناخ، إلا أن أفضل المعطيات المناخية التى يمكن الأخذ بها والاعتماد عليها فى الحصول على معطيات عناصر المناخ المختلفة هى نتائج محطة أرصاد طنجة المدينة، ومحطة أرصاد مطار طنجة (بوخالف). ويعد مرصد مدينة طنجة أقدم محطاتها، ويرجع تاريخ إنشائه إلى سنه ١٨٧٩م وقد بدأ فى العمل بكفاءة عالية فيما بين سنتى ١٩٤٥ و١٩٥٠. أما محطة طنجة مطار بوخالف على ارتفاع ١٥,٤م (La station de tanger - Aerodrome) فتعد أكثر تمثيلاً لواقع مناخ طنجة الذى يتميز بمناخ محلى خاص جداً، ولم يبدأ العمل بمحطة أرصاد مطار طنجة إلا منذ عام ١٩٥٠ بتسجيل كمية الأمطار اليومية، ومنذ عام ١٩٥٣ بدأت المحطة بتسجيل درجات الحرارة العظمى والدنيا، ثم متوسط الضغط الجوى، ونسبة الرطوبة، ثم قياس مستوى أو معدلات البخر منذ ١٩٥٥، ثم توافر بها جهاز لتحليل عملية البخر منذ عام ١٩٥٨، ثم استحدث بها أجهزه تسجيل سرعة الرياح وقوتها واتجاهاتها، وكذلك قياس الإشعاع الشمسى (هليوجراف) منذ ١٩٥٣[(١)]. بمعنى أن المحطة أصبحت متكاملة ويمكن الاعتماد على معطياتها المناخية التى تعطى فترة زمنية متصلة من ١٩٦٠ـ ١٩٩١.

بالإضافة للمحطتين السابقتين يوجد عدد من المحطات خاصة بقياس الأمطار وصبيب الأودية تابعة لمصلحة المياه بوزارة الأشغال العامة.

٢-أ- الحرارة:

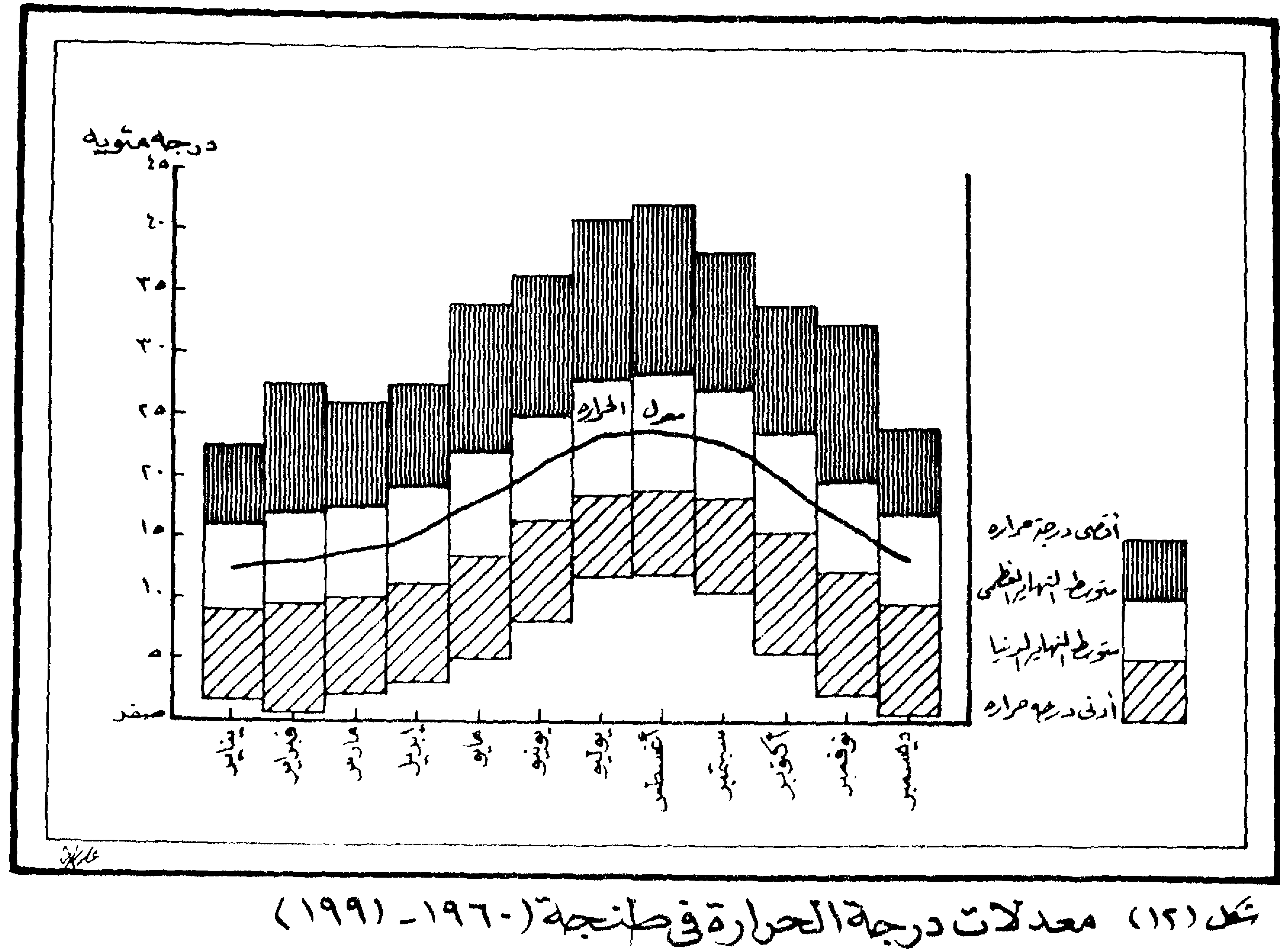
كان لموقع طنجة على جبهتين بحريتين أثر كبير فى اعتدال حرارتها مما انعكس على المدى الحرارى السنوى الذى سجل متوسطا يقل عن ١٢°م خلال الفترة من ١٩٦٠ـ ١٩٩١. والواقع أن الحرارة لاتمثل المشكلة الأكثر تأثيراً فى مناخ البحر المتوسط عامة ومناخ طنجة خاصة، وذلك لأنها تتميز بانتظام تعبر عنه المعدلات السنوية خلال فترات مختلفة. فقد كان معدل درجة الحرارة ١٨°م فى الفترة مابين سنتى ١٩٤٦ ـ ١٩٥٥[(٢)]، بينما سُجل معدل درجة الحرارة ١٧,٩°م فى الفترة مابين سنتى ١٩٥٣ ـ ١٩٦٤[(٣)]، ثم أصبح معدل درجة الحرارة ١٧,٧°م فى الفترة مابين سنتى ١٩٦٠ ـ ١٩٩١[(٤)]، ومن الواضح أن التغيير طفيف بالنسبه لمعدل الحرارة السنوى بطنجة الأمر الذى يعكس انتظاماً، كما يعكس هذا المعدل اعتدالا فى درجة الحرارة. وبالنسبة لمعدلات درجات الحرارة الشهرية خلال السنة في الفترة مابين سنتى ١٩٦٠ ـ ١٩٩١ فتظهر من خلال الشكل رقم (١٢) والملحق رقم (٢) حيث معدلات الحرارة العظمى والحرارة الدنيا، ثم كل من الحرارة العليا المطلقة والدنيا المطلقة خلال الفترة المذكورة. ومن استقراء الجدول و الشكل البيانى الممثل له يتضح أن: بالنسبة لمعدلات الحرارة الشهرية كانت أقل درجة حرارة ١٢,٥°م وسجلها شهر

(١) - Thauvin, J.P., (1971), "Introduction Geographique" Mémoire explicatif de la cart geotechnique de Tanger au 1/25000, service Geologique du Maroc, Rabat, p. 22.

(٢) - Verdugo, C., (1958), op. cit., p. 184.

(٣) - Thuvin, J.P., (1971), op. cit., p. 25.

(٤) - Station Meteo. Tanger aerodrome, Renseignments climatologiques period (1960-1991).



شكل (١٢) معدلات درجة الحرارة في طنجة (١٩٦٠-١٩٩١)

يناير، بينما كان أعلى معدل لدرجة الحرارة ٢٣.٨°م وسجلها شهر أغسطس. وبالتالي يكون معدل المدى الحرارى السنوى ١١.٣م° خلال الفترة مابين سنتى ١٩٦٠ ـ ١٩٩١. وبالنسبة لمعدلات النهايات الدنيا، نلاحظ أن أدنى معدل كان ٨.٨°م لشهر يناير، أما أعلى معدل أدنى فكان ١٩.١°م لشهر أغسطس. وفيما يخص معدلات النهايات العليا (العظمى) فقد كان أعلى معدل ٢٨.٥°م فى شهر أغسطس بينما المعدل الأدنى للنهايات العظمى كان ١٦.٢°م لشهر يناير. وأما معدل النهاية الدنيا للحرارة (السنوى) فكان ١٣.٥°م، بينما المعدل السنوى للنهايات العظمى فكان ٢١°م. وبالنسبة لدرجات الحرارة المطلقة الدنيا والعظمى فقد سجل شهر يناير أقل درجة حرارة مطلقة خلال الفترة وهى – ١.٥°م تحت الصفر، بينما كانت النهاية الدنيا المطلقة فى شهر أغسطس ١٢°م. وكانت الحرارة العليا المطلقة من نصيب شهر أغسطس أيضا لأعلى درجة مسجلة خلال الفترة وهى ٤٢.٣°م، وأدنى درجة حرارة عليا مطلقة ٢٤.٢°م لشهر ديسمبر.

ويظهر من استقراء عناصر الشكل المذكور ذلك الانتظام النسبى لدرجة الحرارة خلال السنة وعدم شدة أو حدة الفروق الحرارية بين متوسطات النهايات العظمى والدنيا، فلم ينخفض معدل النهاية الدنيا عن ٨°م كما لم يرتفع عن ٢٨.٥°م خلال الفترة مابين سنتى ١٩٦٠ ـ ١٩٩١.

نخلص مما سبق باستنتاج هام ونتائج عديدة أهمها أن مناخ طنجة ينتمى لمناخ البحر المتوسط المعدل بتأثير المحيط الأطلنطى. حيث تتقارب درجات الحرارة فى نصف السنة الشتوى الذى يمثله يناير، كما تتقارب فى نصف السنة الصيفى الذى يمثل أغسطس أهم خصائصه الحرارية. وترتفع الحرارة خلال أشهر مايو (الذى يمثل المعدل السنوى)، يونية، يولية، أغسطس، سبتمبر، أكتوبر. بينما تقل عن المعدل السنوى خلال أشهر نوفمبر، ديسمبر، يناير، فبراير، مارس، إبريل. ومن أهم الخصائص الحرارية فى مناخ طنجة عدم تعرض المدينة لتقلبات حرارية شديدة تظهرها المعدلات المذكورة، وذلك بتأثير البحر والمحيط وانخفاض درجات الحرارة النسبية صيفاً فى طنجة بمقارنتها بمدن أخرى داخلية وساحلية فى المغرب، وذلك بسبب التيارات البحرية الباردة نسبياً والمتجهة نحو خط الاستواء، وكذلك التيارات التى تمر عبر المضيق باستمرار، يضاف إلى ذلك الموقع البحرى فى حد ذاته حيث نسيم البر والبحر، وأثر الظروف الطبوغرافية حيث نسيم الأودية وتكون الأودية فى المناطق المرتفعة أكثر حرارة حسب اتجاهها العام بالنسبة للرياح الرطبة المحيطية أو الرياح والتيارات الساخنة الهابة من الجنوب والجنوب الشرقى، ويكون تأثير المحيط الملطف لدرجة الحرارة أكثر وضوحاً حول مضيق جبل طارق.

والنتيجة العامة أن الحرارة لاتشكل مشكلة مناخية لكن تمثل مشكلة أخرى بالنسبة لسكان وعمران ووظائف مدينة طنجة لها تأثير واضح فى ارتفاع نسبة البخر والنتح فى أشهر الصيف، حيث يتزامن الارتفاع النسبى فى الحرارة مع فصل الجفاف مما يؤثر على موارد المياه الباطنية والمخزّنة أمام السدود، وفى الأودية، والتى يجف معظمها صيفاً فى منطقة طنجة[1]. كما أن الصيف هو ذروة الموسم السياحى حيث يشتد الطلب على الماء ، يضاف إلى ماسبق أن درجة الحرارة فى طنجة ذات أهمية تجعلها من أشد عناصر الجذب السياحى لاعتدالها وقربها من أوربا حيث الاختلاف الكبير فى درجة الحرارة وخاصة فى فصل الشتاء حيث تنخفض الحرارة فى أوربا كثيراً وخاصة بالاتجاه

(١) - Ionesco, T., (1971), op. cit., p. 158.

صوب الشمال والشرق، ولذلك تعد منتجاً سياحياً طبيعيا يجب استثماره عند التسويق السياحي.

٢-ب ـ الضغط الجوي والرياح:

يعتبر الضغط عاملاً هاماً من ضمن العوامل المؤثره في المناخ، كما أنه عنصر هام من عناصر المناخ أيضاً، ينتج اختلافه عن اختلاف درجات الحرارة، كما ينتج عن اختلافه حركة الرياح. والتي ينتج عن اختلاف اتجاهاتها ومصادرها الاعتدال والرطوبة والأمطار أو الجفاف والحرارة المرتفعة الجافة أو المنخفضة والجافة أيضاً.

ويؤثر في مناخ طنجه وقوعها في نطاق الضغط المرتفع الأزورى الذى يسيطر على مناخ هذا الإقليم المناخي في(عروض الخيل)، وخاصة وقوعها عند الجبهة المتذبذبة، والتي تتمثل في ضدّ إعصار يوزع الرياح مابين جنوبية غربية (عكسية) وشمالية شرقية (تجارية) مع حركة الشمس الظاهرية وبالتالي تتحرك نطاقات الضغط تبعاً لذلك، ومنها الضغط المرتفع الأزوري، المؤثر في طنجة التي تتعرض لتأثير الرياح الغربية مرة والشرقية مرة أخرى على مدار السنة. ويوضح الملحق رقم (٣) معدلات الضغط الجوى الشهرية والسنوية على طنجة كما سجلته محطة أرصاد مطار طنجة (بوخالف) خلال الفترة مابين سنتي ١٩٦٠ ـ ١٩٩١. ومن استقراء الجدول نلاحظ أن معدل الضغط السنوى على طنجة ١٠١٥.٦ مليبار. بينما تسجل المعدلات الشهرية خلال أشهر أكتوبر ونوفمبر وديسمبر ويناير و فبراير ضغوطاً أعلى من هذا المعدل. أما شهر مارس فمعدل الضغط الجوى فيه هو ذات المعدل السنوى ١٠١٥.٦ مليبار. وتسجل أشهر ديسمبر، يناير وفبراير أعلى مستويات الضغط الجوى وهى على التوالى ١٠١٧.٢، ١٠١٧.٨، ١٠١٧.٨ مليبار. بينما تسجل أشهر إبريل، ومايو، ويونيه، ويولية وأغسطس وسبتمبر ضغوطا منخفضة عن المعدل السنوى. أخفضها على الإطلاق معدل شهر أغسطس ١٠١٣.٤ مليبار.

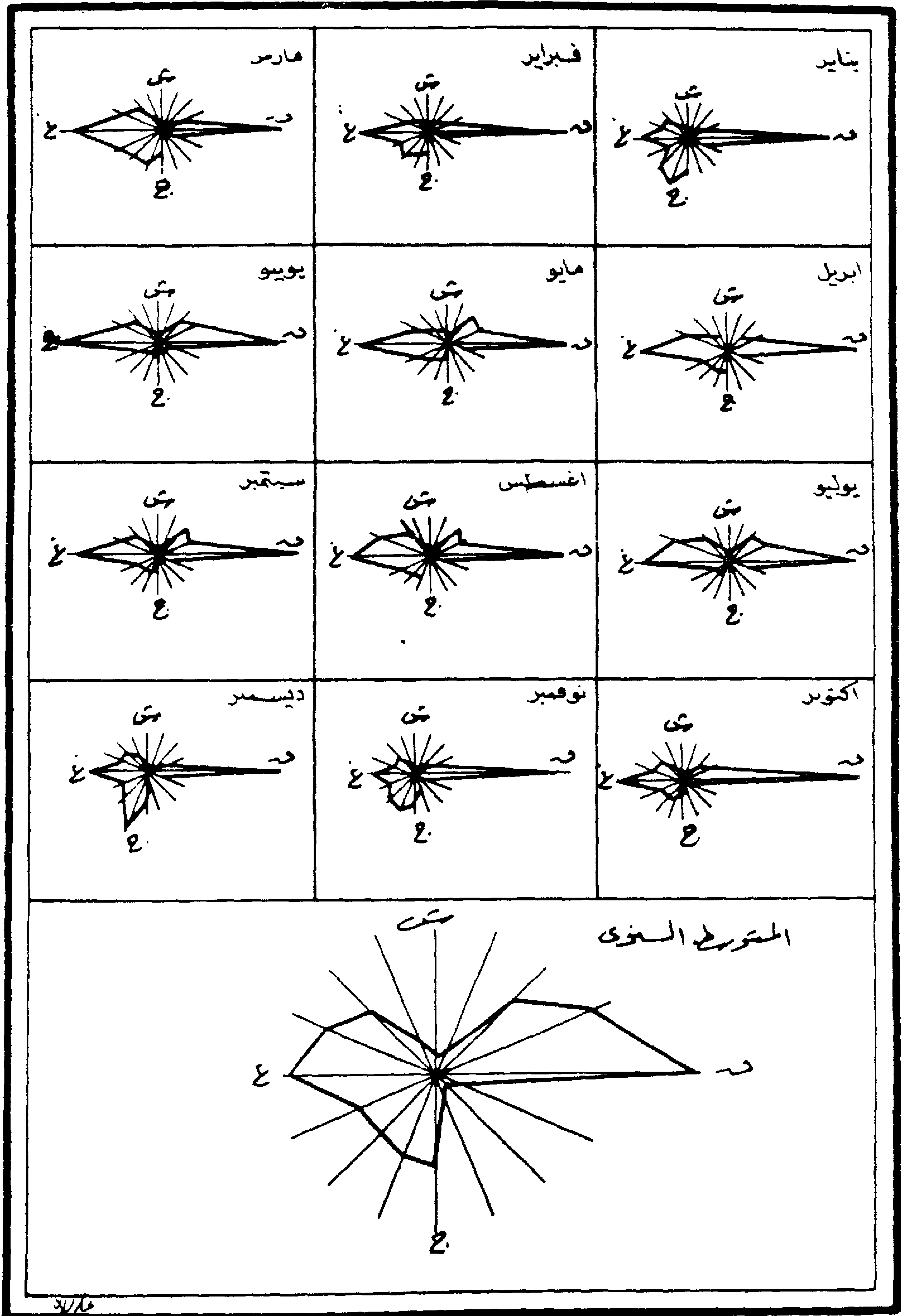
ترتبط معدلات الضغط بمعدلات الحرارة السابقة حيث يسجل شهر يناير أقل درجات الحرارة وأعلى مستويات الضغط، بينما يسجل شهر أغسطس أعلى معدلات درجات الحرارة وأخفض مستويات الضغط.. أى أن هناك ارتباطاً بين الضغط والحرارة، ولأن الحرارة ومعدلها الشهرى يميل إلى الاعتدال .. فإن مستويات الضغط عند طنجة ليست شديدة التطرف لا انخفاضاً بشدة ولا ارتفاعاً بشدة.

أما الرياح فهى عنصر هام من عناصر المناخ تؤثر مباشرة فى مختلف القطاعات العمرانية والاقتصادية، خاصة القطاع السياحى ونشاط الميناء، وموارد المياه فى طنجة وغيرها من المدن والجهات. وتتميز طنجة بوقوعها فى إقليم متميز برياحه القوية (Une region tres ventee) ومعدل سرعتها أكثر من ٢٢كم/ساعة[١]. وعند مقارنتها بأكادير مثلاً نجد أن متوسط سرعه الرياح على مدينة أكادير يقدر بحوالى ١كم/ساعه[٢]. ويكمن سبب تعرض طنجة للرياح القوية فى وقوعها بين جبهتين بحريتين فى منطقة التقاء كتل هوائية بحرية مختلفة (البحر والمحيط عبر المضيق)، وقارية مختلفة (أوربا وافريقا عبر المضيق وغرب حوض البحر المتوسط). ويرتبط نوع الرياح واتجاهها بنوعية التيارات المضطربة التى تمر بمضيق جبل طارق. ويغلب على الدورة الهوائية العامة فى فصل الشتاء

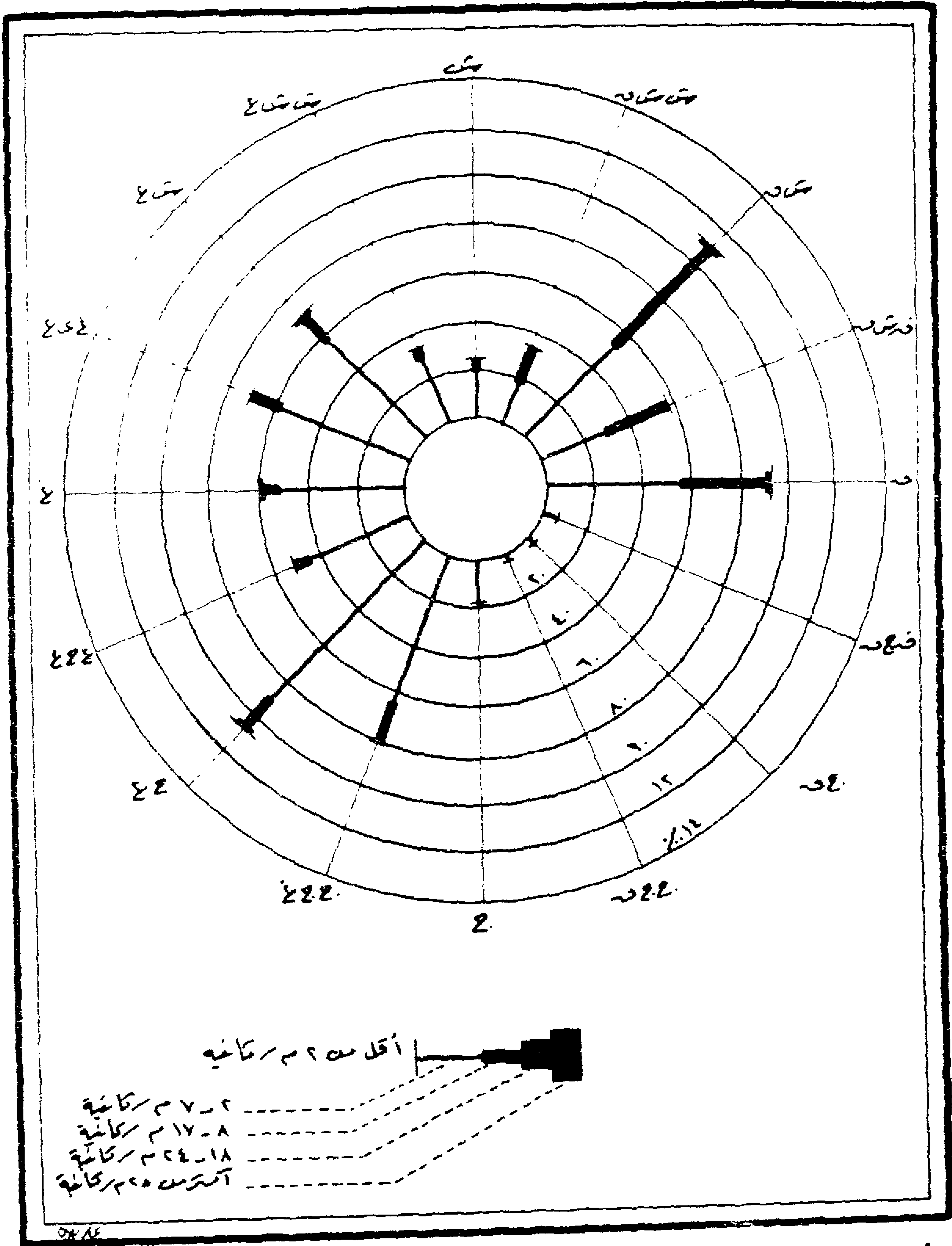
---

(١) - Thouvin, J.P., (1971), op. cit., p. 26.

(٢) - Begdoure, H. et Ibn Seddik, B.; (1986), "Tanger recherche d'un equilibre ville campagne", Travail de 3 eme cycle, unite Bedagogique d' Architecture de Toulouse, p. 17.



شكل (١٣-٢) إتجاهات الرياح في طنجة



شكل (١٣ - ب) نسبة تردد الرياح وسرعتها وفق الاتجاهات المختلفة

رياح رطبة ذات اتجاه جنوبي غربي وغربي، وكذلك رياح أكثر شدة شمالية شرقية وشرقية في فصل الصيف، حيث تسود الرياح الشرقية الحارة لأيام متتالية عدة مرات في الشهر بسرعة قد تصل إلى ٥٠ كم/ساعة ، والسمة الأساسية للرياح بطنجة هي الحدة والقوة بسبب الموقع(١).

من استقراء الملحق رقم (٤) نجده يوضح معدل سرعة الرياح حسب الشهور، وكذلك يوضح أقصى سرعة مسجلة خلال أشهر السنة واتجاه السرعات القصوى ومن ذلك يتضح مايلي:

تتسم رياح طنجة بالسرعة والقوة حيث يبلغ معدلها السنوي ٦,٢م/ثانية أو (٢٢,٣٢كم/ساعة)، ويُسجل أعلى معدل شهري لسرعة الرياح في شهر مارس ٢٣,٧٦ كم/ساعة. وكذلك خلال الأشهر التالية له حتى شهر أغسطس بالإضافة إلى شهر فبراير حيث ترتفع سرعة الرياح خلال هذه الأشهر عن المعدل السنوي لسرعة الرياح بينما تقل عنه خلال أشهر أكتوبر، نوفمبر، ديسمبر ويناير. وبالنسبة لأقصى سرعة مطلقة مسجلة خلال الأشهر في الفترة الزمنية (١٩٦٠ ـ ١٩٩١) فقد سُجلت في شهر أغسطس سنة ١٩٦٠م إذ بلغت سرعة الرياح ٢٢٣ك/ساعة كأقصى سرعة مسجلة خلال الفترة المذكورة .

وبالنسبة إلى معدل تردد الرياح حسب سرعتها بمنطقة طنجة فتتوزع نسبتها كما يلي: ٥٠٪ من الرياح المترددة على المنطقه ذات سرعة من ٢,٧ ك/ساعة إلى ٢١,٦ ك/ساعة، ثم ٣٠٪ من الحالات ذات سرعة تتراوح بين ٢٥,٢ إلى ٥٠,٤كم /ساعة، وفي ٢٠٪ من الحالات تنخفض السرعة عن ٢,٧ كم/ساعة، وأما الرياح التي ترتفع سرعتها عن ٥٤كم/ساعة فلا تعتبر من الحالات السائدة(٢). وقد تصل إلى أكثر من ٤٥ يوم في السنة. وربما يحظى كل شهر من شهور السنة أكثر من مرة برياح شديدة السرعة (عواصف REVANCHE) ـ ترتفع سرعتها عن ١٠٠ كم/ساعة، بل أكثر من ٢٠٠ كم/ساعة وذلك خلال الفترة مابين سنتي ١٩٦٠ ـ١٩٩١(٣). وتأتي الرياح الغربية بالأمطار والرطوبة (وتسمى محليا بالغربي)، أما الرياح الشرقية فهي غالباً قوية شديدة السرعة ترفع الحرارة أحياناً لأكثر من ٤٠°م (وتسمى محليا بالشرقي). ولها تأثير على الإنسان والمزروعات والمياه، وتتوغل داخل الأراضي المفتوحة عبر سهل الفحص كما تتزامن مع فصل الجفاف والحرارة، وبالتالي يكون تأثيرها كبيرا على معدلات البخر وموارد المياه(٤). ويقدم الشكل رقم (١٣-أ،ب) تلخيصاً لحالة الرياح في منطقة طنجة.

٢-هـ ـ الإشعاع الشمسي:

للإشعاع الشمسي أهمية خاصة في جغرافية المدن وخاصة بالنسبة لمدينة سياحية كمدينة طنجة، كما أن له علاقة بباقي عناصر المناخ حيث يرتبط بالحرارة، وبالغيوم، والأمطار، كما أن الإشعاع الشمسي يستخدم حاليا كطاقة بديلة لمصادر الطاقة التقليدية كالفحم والبترول والكهرباء، وذلك لأغراض التسخين والتدفئة وغيره في المساكن

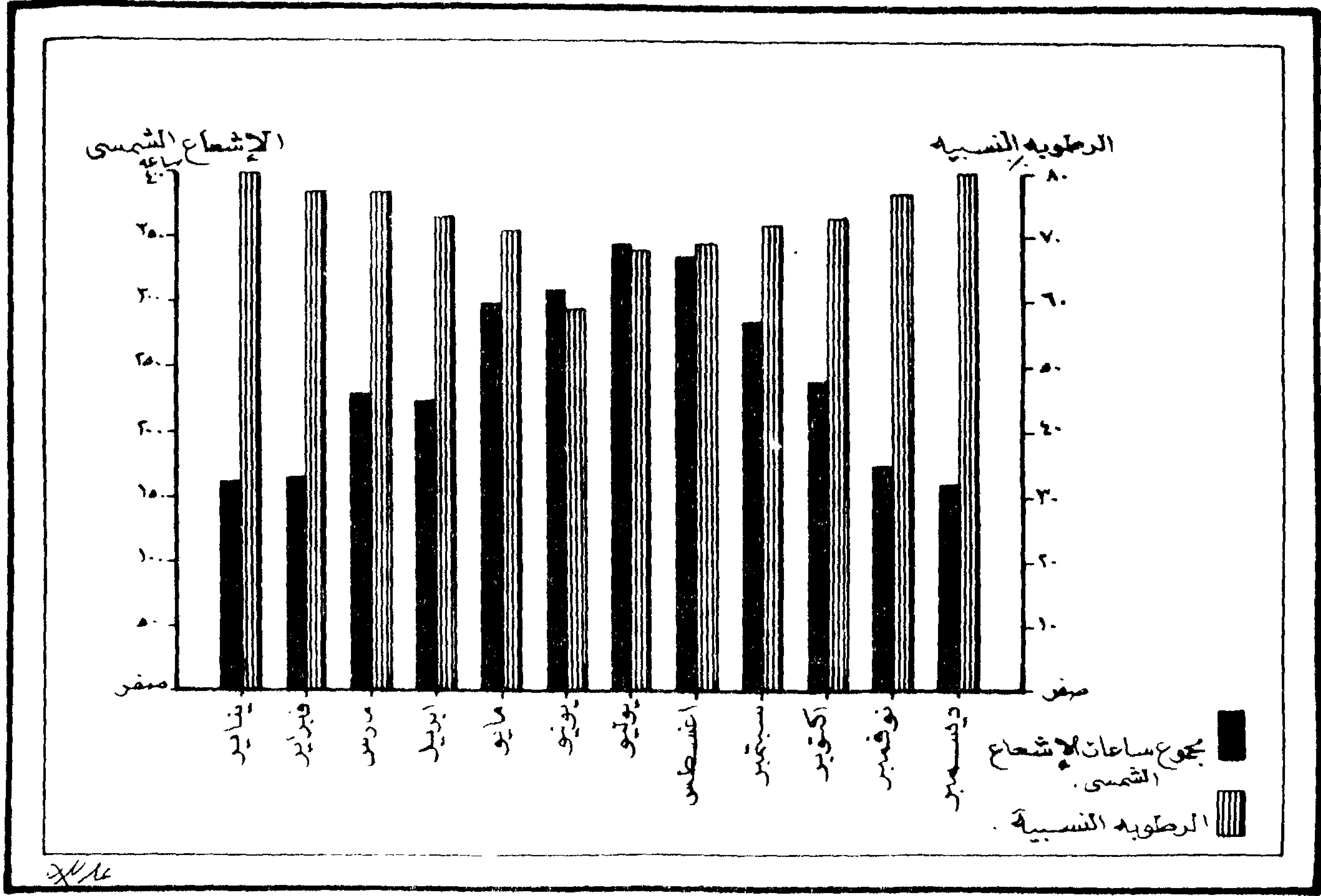
---

(١) - El Gharbaoui, A., (1980), op. cit., p. 81.

(٢) - Thauvin, J.P., (1971), op. cit., p. 25-46.

(٣) - Station Meteo, Tanger aerodrom, op. cit.

(٤) - boulifa, A., (1986), "Mutations et organisation D' un Espace peri-urbain: le Fahs de Tanger et sas Bordures (Le Tangerois), These de Doctorat 3 eme cycle, centre interuniversitaire de etude Mediterraneen-Mediterraneennes, (Poitiers), pp. 27-28.



شكل (١٤) معدل الإشعاع الشمسى والرطوبة النسبية فى طنجة

والفنادق والمطاعم والمصانع ... الخ. ويعتبر الإشعاع الشمسى من أهم العوامل المؤثرة فى درجة الحرارة بطنجة وخاصة فى فصل الصيف وذلك لطول مدة السطوع وخاصة فى أشهر مايو ويونية ويولية، كما يرتفع فى هذه الأشهر عدد ساعات الإشعاع المتواصل ليصل إلى ١٣.٢ساعة يومياً فى شهر يولية، و١٣.١ ساعة يومياً فى شهر أغسطس ، بينما تصل فى مايو إلى ٧.١ ساعة يومياً، وفى يونية ٦.٩ ساعة يومياً . كما تقل نسبة الغيوم إلى أدنى حد لها فى أشهر يولية وأغسطس وسبتمبر. ويتضح ذلك من استقراء الملحق رقم (٥) وبصفة عامة ترتفع ساعات الإشعاع الشمسى خلال أشهر الصيف من إبريل إلى سبتمبر حيث ترتفع عن ٢٥٠ ساعة فى الشهر .. بل تتعدى ٣٤٠ ساعة فى الشهر خلال أشهر يونية ويولية وأغسطس ويمثل شهر يولية ذروة الإشعاع الشمسى فى طنجة وكذلك أغسطس بالنسبة لمعدل ساعات الإشعاع الشمسى الشهرى (شكل رقم ١٤). وتصل نسبة الإشعاع إلى حوالى ٦٤٪ ، أما نسبة الإشعاع العليا فتسجل فى أغسطس ٨٠.٣٪ والصغرى فى ديسمبر ٤٧.٥٪[١] . و على هنا يمكن تقرير أن عدد الأيام ذات الضباب والتى تكون فيها الرؤية ضعيفة تبلغ ١٥ يوماً في السنة.

٢-جـ- الرطوبة لنسبية:

يهتم دارسوا جغرافية المدن، بدراسة العلاقة بين منحنى الرطوبة النسبية ومنحنى درجات الحرارة لأن لذلك علاقة ببعض مشكلات المدينة ذات الأثر الفعال فى حياة سكانها، وخاصة إذا اقترنت الرطوبة بالحرارة المرتفعة، مما يؤثر على كفاءة العمل[٢]. ويوضح الملحق رقم (٦) معدلات الرطوبة النسبية السنوية والشهرية واليومية فى مدينه طنجة.

ومن استقراء الجدول يتضح أن طنجة تتميز بمناخ رطب، ترتفع فيه نسبة الرطوبة السنوية عن ٧٤٪، كما لايقل معدلها عن ٦٠٪ فى أى من شهور السنة (٦٠٪ لشهر يونية)، بينما تصل إلى ٨٠٪ فى شهرى ديسمبر ويناير. وتتوافق أعلى معدلات الرطوبة النسبية مع أشهر الشتاء، أى الفصل المطير، من أكتوبر إلى مارس، بينما تسجل أقل معدلاتها فى أشهر الصيف من إبريل إلى سبتمبر، حيث فصل الحرارة والجفاف... مما يجعل صيف طنجة مثالى بالنسبة لوظيفة السياحة حيث لاترتفع حرارة الصيف بشدة إذ يؤدى ارتباط الحرارة بالرطوبة المرتفعة إلى الشعور بالإرهاق. وتقترن معدلات الرطوبة المرتفعة بفترة هبوب الرياح الشرقية الجافة. كذلك يؤثر المد والجزر على نسبة الرطوبة. وبالنسبة للتغيرات اليومية ترتفع نسبة الرطوبة عادة فى الساعات الأولى للنهار (الساعة ٦صباحاً) ، ثم تنخفض فى الظهيرة (الساعه ١٢ ظهراً) ، ثم تعاود الارتفاع حتى الساعة السادسة مساءً، وذلك فى كل شهور السنة. وتسجل أعلى نسب الرطوبة صباحاً فى شهر يناير، بينما تسجل أقل نسبها فى شهر مايو صباحاً أيضاً. وتبقى الأرقام السابقة معدلات ومتوسطات شهرية، لكنها تعد مؤشراً إلى أن التغيرات فى نسبة الرطوبة خلال شهور السنة تعد تغيرات طفيفة لاتزيد عن ٢٠٪ بين أعلى الشهور فى يناير ٨٠٪ ، وأقلها في شهر يولية٦٠٪ ، وهى عموماً فى مستوى مرتفع نسبياً فى كل شهور السنة. يخفف من وطأتها اعتدال درجة الحرارة. ويوضح الشكل رقم (١٤) العلاقة بين معدل الإشعاع الشمسى ومعدل الرطوبة النسبية خلال أشهر السنة فى طنجة.

---

(١) - Thouvin, J.P.; (1971), op. cit., p. 25.

(٢) عبد الرحمن صادق الشريق (١٩٧٣)، مدينة الرياض، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، صـ ٤٩.

٢-د ـ التساقط:

تنتمى طنجة إلى المناخ المعتدل الرطب حيث تمثل مناخ البحر المتوسط أو المناخ شبه المدارى ذو الصيف الجاف والمطر الشتوى حسب تصنيف "كيبن" ولوقوعها على جبهتين بحريتين المتوسطية والمحيطية أثر كبير فى تعرضها للأعاصير والرياح الغربية المحملة بالرطوبة. كما لايتدخل سطح الأرض بشدة فى مناخ طنجة وخاصة المطر لصغر مساحتها، ولقوة الرياح والأعاصير المحملة بالأمطار، ولعدم ارتفاع التضاريس فيها ارتفاعاً مبالغاً فيه[١]. ويمكن استنتاج أهم خصائص التساقط فى طنجة وإقليمها من استقراء الملحق رقم (٧) والشكل البيانى الممثل له رقم (١٥) ومنهما نلاحظ أن معدل المطر السنوى خلال الفترة المناخية مابين سنتى ١٩٦٠ ـ ١٩٩٠ بلغ ٧٤٤.٧ مليمتر سنوياً. ومن الملاحظات الهامة تميز كمية المطر السنوى التى تستقبلها طنجة بالذبذبة من سنة إلى أخرى، فقد حصلت طنجة سنة ١٩٦٣ على أمطار وصلت كميتها إلى ١٢٢٧.١ مليمتر، بينما حصلت سنة ١٩٨٦ على كمية أمطار بلغت ٣٦٧.٦ مليمتر، أى أن التفاوت كبير بين أعلى كمية وأقل كمية خلال الفترة من ١٩٦٠ ـ ١٩٩٠ إذ وصل التفاوت إلى ٩٥٩.٥ مليمتر، بنسبة تفاوت ٧٨.٢٪ . ومن الملاحظ أيضاً تركز كمية المطر الساقطة سنوياً فى فترة محدودة من السنة تظهر من خلال ملاحظة عدد الأيام المطيرة خلال السنة حيث بلغ متوسطها ٨٩ يوماً. ويلاحظ أيضاً اتساع التفاوت بين عدد الأيام المطيرة الأقصى الذى وصل إلى ١٠٩ يوم سنة ١٩٦٠ وعدد الأيام المطيرة الأدنى الذي بلغ ٦٤ يوم سنة ١٩٦٧، أى أن نسبة التفاوت فى عدد الأيام المطيرة حولى ٥٨.٧٪. كما يوضح الشكل (والجدول) أن هناك فترة زمنية شهدت انخفاضاً واضحاً فى كمية الأمطار سنة ١٩٧٧ وحتى ١٩٨٣، وخاصة فى السنوات ١٩٨١، ١٩٨٢، ١٩٨٣، وهى السنوات التى اشتهرت بجفافها فى المغرب، وتزامنت مع جزء من سنوات الجفاف التى تعرضت لها إفريقيا بصفة عامة خلال العقد الماضى. وتعد هذه الذبذبة بصفة عامة إحدى أهم خصائص مناخ البحر المتوسط فيما يخص المطر بالذات، حيث أن عناصر المناخ الأخرى لاتشكل مشكلة فى مناخ هذا الإقليم .. وإنما تكمن مشكلة الإقليم الأساسية فى قلة مياهه وذبذبتها من سنة لأخرى، وتنعكس هذه المشكلة على طنجة التي تعاني رغم المتوسط المطرى الكبير من مشكلة واضحة فى مجال المياه.

أما عن توزيع الأمطار، فمن المعروف أن أمطار إقليم البحر المتوسط شتوية، ومن استقراء الملحق رقم (٨) والشكل (١٦) الممثل له يمكن استنباط النتائج التالية:

- تتميز أمطار طنجة بالتركيز الواضح فى ستة أشهر تمتد من أكتوبر حتى مارس، ويبلغ أعلى معدل شهرى ١٣٦.٤ مليمتر تسقط فى شهر نوفمبر*، كما يسجل شهر ديسمبر ١١٨.٧ مم، ويناير ١٠٧.٥ مليمتر، ثم تأخذ كمية المطر فى التناقص حتى شهرى يولية وأغسطس حيث ينعدم المطر تقريباً.
- يتركز حوالى ٨٠٪ من كمية الأمطار الساقطة على طنجة خلال الخمسة أشهر من نوفمبر إلى مارس.
- لاتمثل الأمطار التى تسقط من يونية إلى سبتمبر سوى ٣٠٪ من كمية الأمطار السنوية.

---

(١) - Ionesco, T.; (1971), op. cit., p. 158.

* وهو الشهر الذي تزامن مع الدراسة الميدانية التي امتدت من أكتوبر حتى ديسمبر.

كمية المطر ١٥٠٠ مم

عدد الأيام المطيرة ١٥٠ يوم

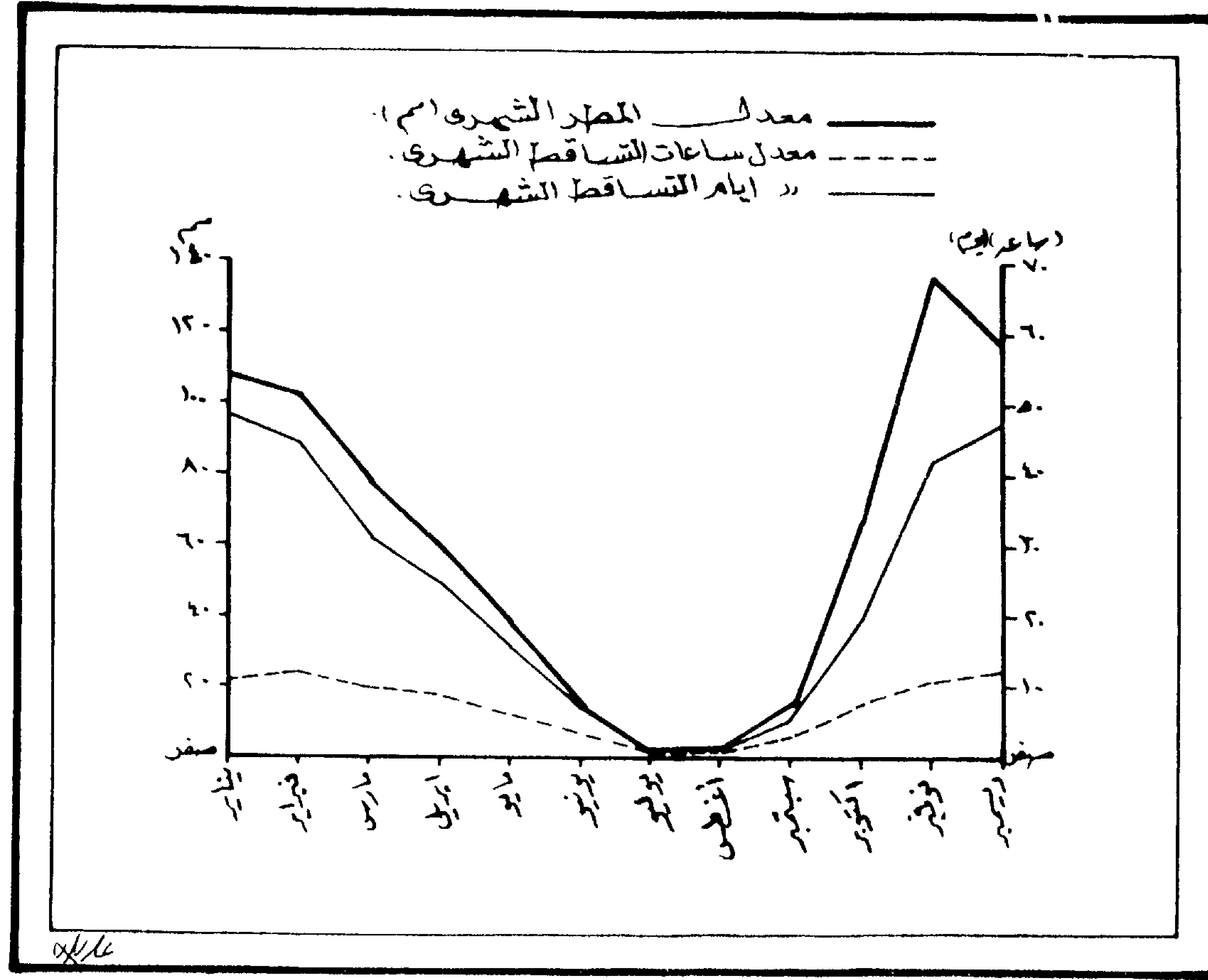
متوسط عدد الأيام.
متوسط المطر السنوي.
كمية الأمطار.
عدد الأيام المطيرة.

١٢٠٠ ، ٩٠٠ ، ٦٠٠ ، ٣٠٠ ، صفر

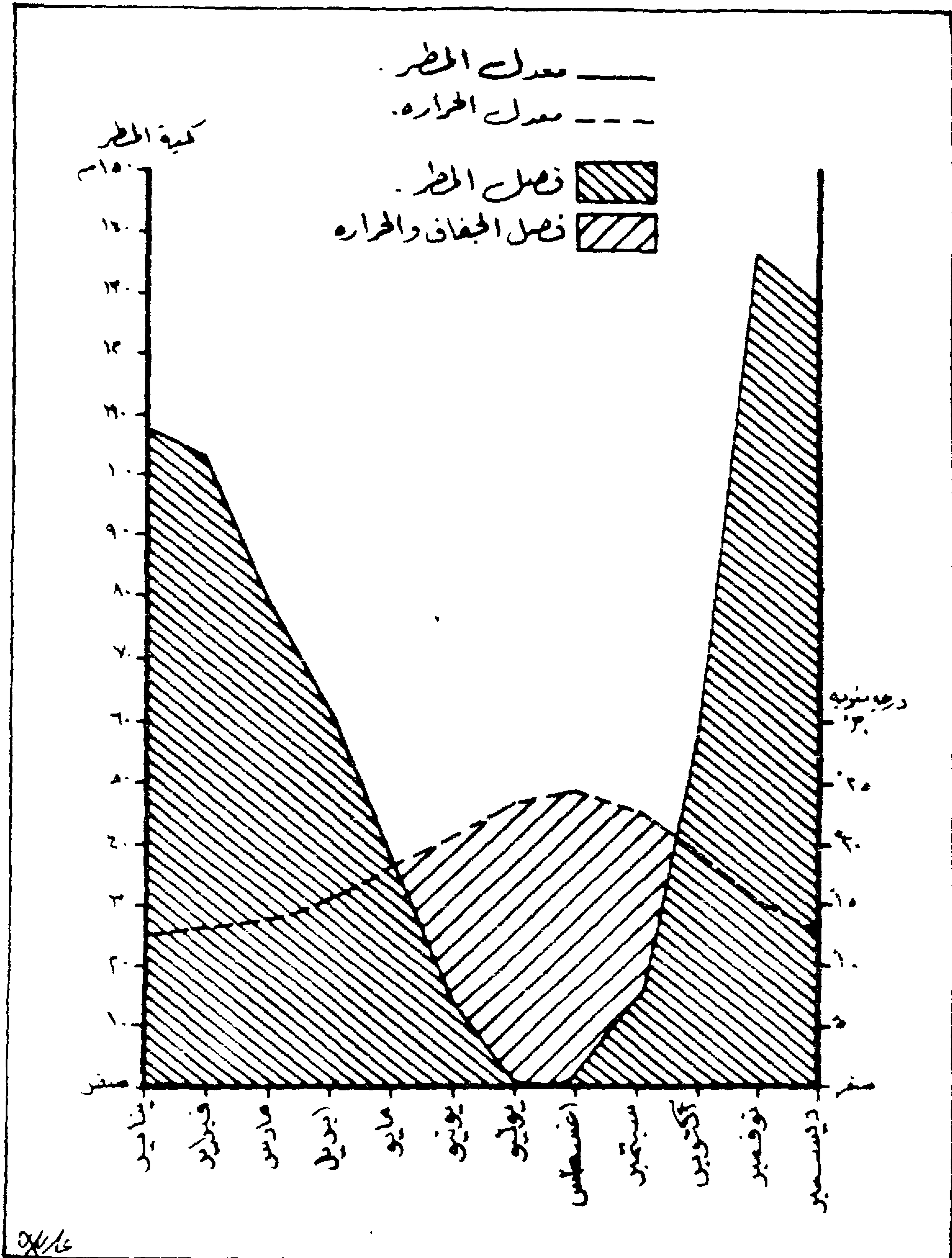
١٢٠ ، ٩٠ ، ٦٠ ، ٣٠ ، صفر

١٩٦٠م ، ٦١ ، ٦٢ ، ٦٣ ، ٦٤ ، ٦٥ ، ٦٦ ، ٦٧ ، ٦٨ ، ٦٩ ، ١٩٧٠ ، ٧١ ، ٧٢ ، ٧٣ ، ٧٤ ، ٧٥ ، ٧٦ ، ٧٧ ، ٧٨ ، ٧٩ ، ١٩٨٠ ، ٨١ ، ٨٢ ، ٨٣ ، ٨٤ ، ٨٥ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ٨٨ ، ٨٩ ، ١٩٩٠م

شكل (١٥) معدل المطر السنوي وعدد الأيام المطيرة في طنجة من (١٩٦٠ - ١٩٩٠م)



شكل (١٦) معدل المطر الشهري في طنجة من (١٩٦٠ - ١٩٩٠م)



شكل (١٧) المعدلات الشهرية للمطر والحرارة في طنجة

- يصل متوسط التغير خلال الخمسة أشهر الرطبة إلى ٥٠٪ خلال الفترة المناخية[١].

- عن عدد الأيام المطيرة شهرياً تحظى أشهر نوفمبر وديسمبر ويناير بأكبر عدد من الأيام المطيرة ، وهى على التوالى ١١.١ يوم، ١٢.٢يوم، ١١.٤ يوم. أما متوسط عدد ساعات التساقط الشهرى فيسجل شهر يناير أكبر عدد من ساعات التساقط وهى ٤٨.٣ ساعة، وديسمبر ٤٧.٣ ساعة. ويعد عدد الأيام وساعات التساقط الشهرية مؤشراً لشدة الهطول وتركزه فى مدة محددة قد تصل الى حد السيول مما يترك تأثيراً على البيئة الطبيعية كعامل تعرية شديد التأثير لاحظنا أثره سابقاً خاصة مع طبيعة التكوينات .

وهناك علاقة واضحة بين الحرارة والأمطار وهى علاقة عكسية حيث يتزامن الفصل المطير مع الفصل الأقل حرارة والفصل الجاف مع فصل الحرارة، ويمتد بذلك الفصل الجاف حوالى خمسة أشهر تقريباً من مايو إلى سبتمبر . وهذا مايوضحه الشكل رقم (١٧).

ويوجد فى طنجة وظهيرها عدد* من المحطات لقياس الأمطار لايظهر من المقارنة سوى اختلافات طفيفة بين محصلات قياساتها. تتضح من استقراء الشكل الممثل لعدد من هذه المحطات رقم (١٨)، حيث يتضح أن للارتفاع والقرب من الساحل أثر طفيف فى ارتفاع كمية الأمطار الساقطة والمسجلة خلال المحطات، وهى محطة مطار طنجة بوخالف على ارتفاع ١٥.٤م، ومحطة مدينة طنجة ٧٣م، ومحطة ملوسة شرقاً على ارتفاع ٢١٠م، ومحطه الفندق جنوباً ٣٤٠م، بالإضافة لمحطات أخرى تظهر بالجدول، وأعلى معدل سنوى لكمية الأمطار سجلته محطة ملوسة (٩٤٥مم)، وتقع شرق خليج طنجة على ارتفاع ٢١٠م حيث تواجه الرياح الغربية. وتسجل محطة طنجة المدينة معدل مطر سنوى أكثر مما يسجل فى محطة مطار طنجة حيث ترتفع محطة طنجة المدينة ٧٣م عن سطح البحر وتقع على التلال الموجودة جنوب المدينة.

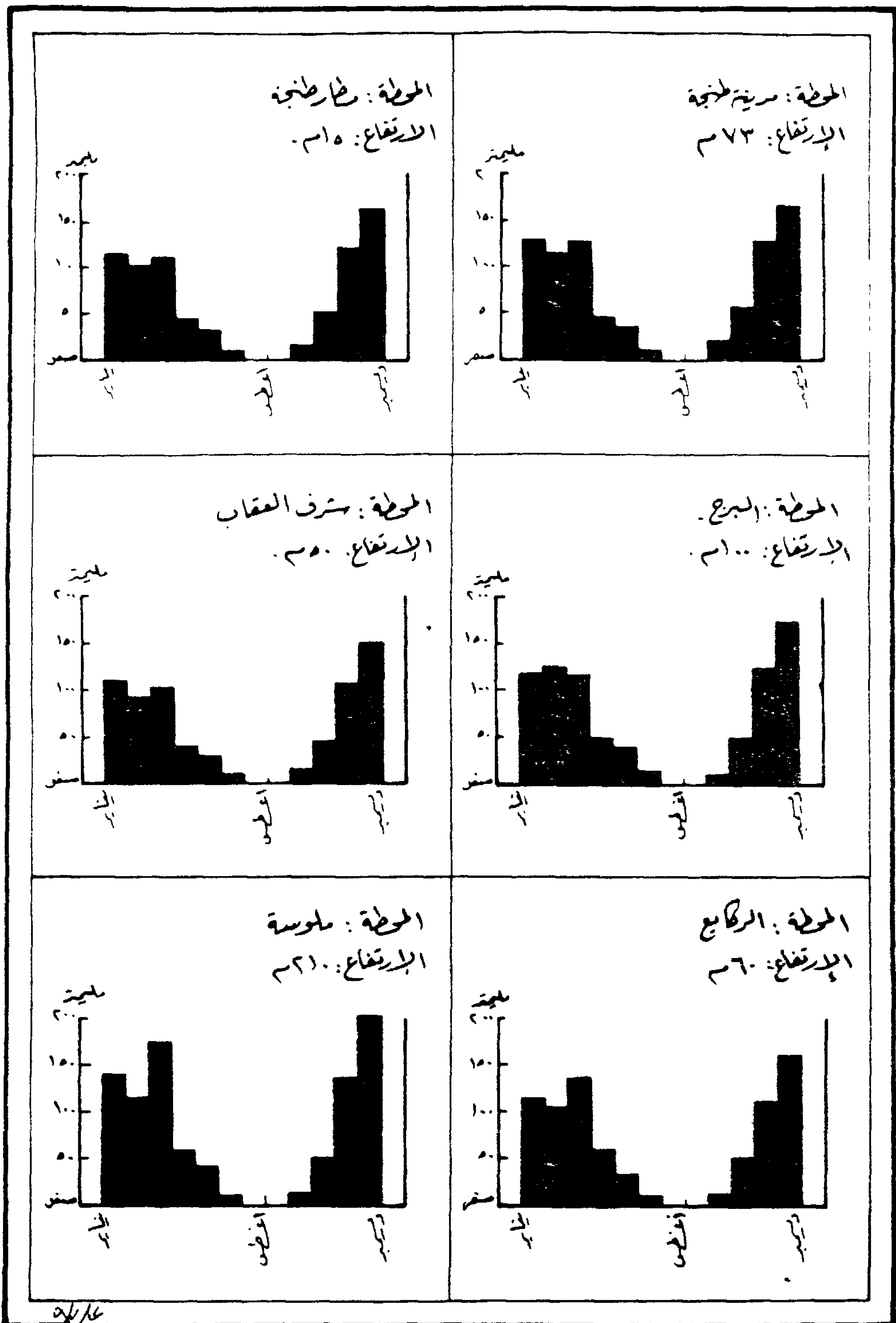
ولأمطار طنجة علاقة وثيقة بعمرانها حيث تؤثر بشدة فى عمليات الإنجراف التى تحدث للتربة، كما تتسبب فى أن تصبح الكثير من المناطق وخاصة فى السهل الطينى (الفحص) موحلة، وخاصة فى المناطق العشوائية وغير المخططة والتى تنتشر فى طنجة .. كما تؤثر على موارد المياه حيث تجرى بها الأودية، لكن قليلا ماتختزن بسبب طبيعة الصخور غير المنفذة، كما تؤثر الأمطار على النشاط الزراعى فى ظهير طنجة، والسياحى أيضاً بسبب تركيز الموسم السياحى فى الأشهر الخالية من المطر أو القليلة الأمطار، لأنها تعتمد على الشمس والبحر والرحلات للمناطق الطبيعية المجاورة.

بالنسبه للمساكن فقد كان المظهر العام لها يوحى باحتياطها من الأمطار من شكل الأسطح المغطاه بالقرميد والمائلة، حيث يظهر فى الفيلات القديمة. كما يظهر فى الفيلات الحديثة التى تنتشر فى حى الجبل، وحى كاليفورنيا، ومرشان، والشرف، وماربيلا.. الخ. أما العمارات الحديثة فلا يظهر بها هذا الاحتياط، كما لايظهر فى المسكن المغربى المتميز بعدم تجاوزه طابقين أو ثلاث [١]. إلا أنها ذات تأثير بالغ فى المناطق العشوائية والمشروعات المقامة

(١) محسوب على أساس الأرقام الخام المستخلصة من النشرات الإحصائية السنوية من ١٩٦٠-١٩٩٠ التى تصدر عن مديرية الإحصاء، وزارة التخطيط، الرباط .

(٢) ملاحظات من الدراسة الميدانية.

* تسع محطات .



شكل (١٨) معدل المطر الشهري حسب محطات الارصاد المختلفة في طنجة

فى مناطق ذات انحدار بطىء.

خامساً: موارد المياه:

تعتبر موارد المياه من العناصر الهامة التى يمكن أن تقف حاجزاً أمام النمو والتنمية فى المدينة وإقليمها سواء فى مجال التوسع العمرانى أو السياحى أو الصناعى، بالإضافة لاحتياجات ظهير المدينة الريفى للمياه، ويشهد العالم حاليا صراعاً من أجل المياه، كما تعانى طنجة وظهيرها الزراعى من مشكلات المياه ونقصها وعدم كفايتها لتلبية احتياجات الأنشطة المختلفة.

ويتميز التساقط المطرى على طنجة وإقليمها بفوضوية الإيقاع خلال الفترة الرطبة التى تمتد على مدى خمسة أشهر، كما تصادف الأمطار الساقطة صخور الإقليم غير المنفذة للماء، من الصلصال والحجر الطينى الشيستى، والحجر الرملى الجيرى والصلصالى فيترتب على هذا سيادة الجريان السطحى على حساب المياه الباطنية (الجوفية) (شكل رقم ١٩) .

١ - الجريان السطحى (هيدرولوجى Hydrologie) :

يتميز الجريان السطحى فى منطقة طنجة بسيادة نظام الأودية الموسمية أو الفصلية ذات الصبيب المتوافق مع فصل الأمطار، والمنعدم أو يكاد صيفا[١]. ومن استقراء الخريطة الطبوغرافية ١/ ٥٠،٠٠٠، والخريطة الجيوتقنية ١/ ٢٥،٠٠٠، والصور الجوية يلاحظ أن طنجة تتمتع بشبكة تصرف سطحى كثيفة تقطع المظهر الطبوغرافى فى كل جزء من طنجة وإقليمها. وينصرف جزء أو عدد من الأودية إلى البوغاز وعدد آخر إلى المحيط*، وفيما يلى تعريف موجز بأهم هذه الأودية من الشرق إلى الغرب- وسنخص بالذكر الأودية الداخلة فى المدار الحضرى للمدينة أو تلك القريبة جداً وذات أهمية فى نفس الوقت شكل رقم (١٩).

وادى ملالح:

وهو وادى صغير طوله ١١ كم ومساحة حوضه ٢٢ كم، ودرجة انحداره ٣،٥٪، وهى أكبر نسبة انحدار فى الأودية وينبع من كتلة أنجرة شرقاً ، وكان يصب فى خليج طنجة ولكن تراكم الرمال فيه اضطرته إلى التشعب، كما كانت ضفافة توفر فى موسم الجريان مستنقعات جيدة لصناعة الخزف وذلك منذ العصور القديمة[٢]. أما الآن فيمثل قطاعه الأدنى بحيرة صناعية تظهر جيداً فى الصور الجوية، وهى جزء من مشروع سياحى على خليج طنجة لكنه شبه متوقف، كما تعرضت البحيرة أيضا لمشكلات من جراء عوامل التعرية فى السفوح والمرتفعات المشرفة عليها. حيث تتعرض للإطماء. كما كان يصرف المياه المستعملة والأمطار من منطقة أنجرة ومداشرها**.

---

(١) - Group huit, s.d.a.u., (1983), 3 eme part, op. cit., p. 857.

(٢) - Ponsich, M.; (1970), op. cit., p. 15.

* وقد سبقت الإشارة إلى العديد من هذه الأودية.

* المدشر اسم يطلق على الأحياء المنتشرة علي هوامش المدينة ويطلق عليها أيضاً حومة.

وادي مغوغا:

وهو أطول الأودية التى تصب فى مضيق جبل طارق، طوله ١٧كم، مساحة حوضه ٧٠كم٢، ودرجة إنحداره ٢٠. ١٪، ينبع من منطقة جبال البرج بكتلة أنجرة الجبلية، ويتصل بالعديد من الروافد والمجارى الأخرى (ذكرت سابقاً). ويخترق هذا الوادى عدة مناطق هامة داخل شرق مدينة طنجة وجنوبها، وقد أقيمت على سهوله المنطقة الصناعية على طريق تطوان، كما أن المخطط موضوع لمنطقة أخرى مجاورة على رافده وادى العوامة، وقد حُول ماؤه غرباً ليصبح قناة تصرف مياه المنطقة الصناعية والسكنية إلى خليج طنجة. ولم يكن هذا الوادى مصدراً للمياه حيث كانت المياه المالحة الناتجة عن ارتفاع مياه الخليج تدخل إليه، كما كانت مياه مصبه التى كانت تتسرب فى الرمال كأنبوب تصبح مالحة، وكان يوفر شواطئ مناسبة لصناعة الخزف أيضا[1]. ويصب الوادى عبر القناة فى خليج طنجة حاملاً نفايات المناطق الصناعية والسكنية العشوائية فى جنوب المدينة، وكذلك منطقة مغوغا الصغيرة والمجزر إلى خليج طنجة فى وسط المنطقة السياحية، مما يسبب تلوثاً شديداً بالشاطئ[2].

وادى السوانى:

يخترق هذا الوادى الكتلة السكنية الكثيفة فى مدينة طنجة. من الجنوب الغربى إلى الشمال الشرقى حيث يصب فى خليج طنجة أيضاً، طوله ٤كم، ومساحة حوضه ١١كم، وهذا الوادى ليست له أهمية بالنسبة للجريان حالياً، وهو جاف معظم السنة ، وتوجد منابعه فى هامش كتلة الجبل – كيب سبارتل - مرشان عند دوار البرانس. ويصرف حاليا المياه المستعملة والملوثة من الكتلة الحضرية، وكذلك مياه الأمطار إلى شاطئ خليج طنجة وسط المنطقة السياحية!

وادى اليهود :

يبلغ طوله ١١كم، ويجمع مياه منطقة مساحتها ٢١كم٢، ومتوسط انحداره ٧٥. ٠٪، ويخترق هذا الوادى (كوادى السوانى) الكتلة المبنية للمدينة لكن من الجنوب الغربى إلى الشمال ليصب فى مضيق جبل طارق عند شاطئ المرقلة. حيث يخترق القطاع الغربى من المدينة مروراً بالمنطقة الصناعية على طريق الرباط الرئيسى، ثم عذيب الحاج قدور، فالمنطقة الصناعية بسناته على طريق المطار، ثم ملعب الجولف فى بوبانه، وفى قطاعه الأدنى يعبر وادى اليهود بين هضبة مرشان والجبل فى وادى عميق حتى مصبه. ويقع شرق هذا القطاع حى درادب، ثم مرشان شمالاً، ويقع حى الجبل فى غربه. والوادى الآن عبارة عن مصرف رئيسى لقطاع كبير من المدينة اذ يصرف مياه النفايات المستعملة ومياه الأمطار إلى المضيق على بعد مساحات بسيطة من الشاطئ، كما أن المياه غير معالجة على الإطلاق*. وللوادى روافد عديدة تجمع مياه الجبل ومرشان.

ومما سبق يتضح أن هذه الأودية ليست لها قيمة كبيرة كمورد للمياه، لكنها هامة حالياً فى عملية الصرف

---

(١) - Ibid, p. 15.

(٢) ملاحظة في الدراسة الميدانية.

* محادثة شخصية مع رئيس قسم التطهير بعمالة إقليم طنجة السيد حسين الزغلي أثناء الدراسة الميدانية.

شكل (١٩) الجريان السطحي ومواضع السدود وفرشة شرف العقاب بإقليم طنجة

المصدر: Thauvin, J.; (1971), Hydrologie et Hydrogeologie, op. cit.

سواء للمياه المستعملة فى المدن والمداشر أو لصرف مياه الأمطار التى تسقط بكميات كبيرة فى الشتاء والخريف على إقليم طنجة. وتعتبر هذه الأودية صغيرة بالنسبة للأودية التى تصب فى المحيط الأطلنطى وخاصة جنوب هوامش المدينة. ويمكن تتبعها فيما يلى:

وادى بوخالف:

طوله ١٣كم، ومساحة حوضه ٣٣كم ونسبة انحداره ٤٥،٠٪ ويصب قرب مغارات هرقل على ساحل الأطلنطى، وينبع من الحافة الجنوبية لكتلة كيب سبارتل ـ الجبل الكبير، ويخترق منطقة سهلية تسمى باسمه (سهل بوخالف)، ويجرى بطيئاً فى سهله المنبسط حيث توجد بعض أراضى المستنقعات، ولاينتهى كمصب نهرى محدد، لكنه يتميز بتشعبه إلى جداول صغيرة من خلال رمال الشاطئ. وقد كان كل من وادى بوخالف ووادى بوكدور إلى الجنوب منه فى جنوب غرب طنجة، يمثلان بحيرتان شاطئيتان قديمتان تتصلان ببحيرة مغوغا الواقعة على طرف خليج طنجة حيث وادى مغوغا الآن، ثم أصبحت الآن سهولا خصبة وواسعة تسمى فحص طنجة تمثل حالياً المجال الهام بالنسبة لنمو مدينة طنجة وتنتشر بها الدواوير (التجمعات الريفية) والمداشر الريفية، وشبه الحضرية، وفى هذه السهول توجد حاليا أهم المناطق الصناعية، وكذلك مطار بوخالف بالإضافة للعديد من المشروعات السياحية. ويستغل وادى بوخالف والأودية الأخرى القريبة منه أو تلك التى ترفده فى رى الأرضى الزراعية بهذه المناطق من ظهير طنجة، كما توجد بحيرة ساحلية (لاجون) ينتهى إليها الوادى.

وادى بوكدور (بوجدور).

ويمتد إلى الجنوب من وادى بوخالف شبه موازياً له، كما يقاربه من حيث الطول ١٥كم، وأيضاً فى مساحة الحوض ٣٢كم ٢، إلا أنه أكثر منه انحداراً ٧٠. ١٪، وينتهى أيضا ببحيرة ساحلية كبيرة على ساحل المحيط الأطلنطى.

وادى مهارهر (محارحر)

يعد أكبر الأودية فى طنجة وظهيرها، وهو جزء من نظام نهرى كبيرحيث نظام وادى تهاردت الذى يتكون من اتصال وادى مهارهر مع وادى الحشف ليصب فى المحيط الأطلنطى. ويبلغ طول وادى المهارهر ٦٥كم، ويجمع مياه حوض كبير مساحته ٤٨٠كم مع درجة انحدار متوسطها ٧، ٠٪.

ينبع وادى المهارهر من الشرق حيث سلسلة جبال الريف وكتلة أنجرة، وله روافد عديدة تجمع المياه من دار الشاوى، والتل الطينى فى العوامة (جنوب طنجة).

ويتميز بانحدارات قوية، وتربة غير منفذة ويتجه من الشمال الشرقى إلى الجنوب الغربى، ويصل عمقه إلى ٤٠٥ م. وأهم روافده وادى الدفلة (بالعالية أى بأعالى النهر) ووادى الطايفين (بالسافلة أى فى القطاع الأدنى بالنهر)، وذلك بضفته اليمنى. .. وكان تجمع المياه بهذا الوادى يسبب فيضانات قوية فى سافلة الوادى[1]. وذلك

---

(١) - Thauvin, J.P.; (1975), "Ressource en eau du Maroc", Tome 1, devision de la Geologie Rabat, p. 129.

قبل بناء سد ابن بطوطة سنه ١٩٧٨، حيث أصبح الوادي هام بالنسبه لتزويد مدينة طنجة بالمياه(١). أما وادي الحشف فهو أكبر الأودية ومساحة حوضه ٦٤٠كم٢، ويعد ذو أهمية كبيرة حيث أقيمت عليه حديثا ثلاثة محطات لقياس الصبيب في إطار مشروعات زيادة الموارد المائية لتزويد مدينة طنجة وأصيلا بمياه الشرب، والاستخدامات المختلفة، وكذلك لتوفير المياه للاستخدام الزراعي في أرياف طنجة.

وتنتشر في طنجة وظهيرها ظاهرة إنشاء السدود التلّيه (DES BARRAGES COLLINAIRES) التي أنشئت من أجل احتجاز المياه للزارعة وهذا النوع مناسب بسبب طبيعة طنجة التّلية كما تعتبر علامة مميزة للمنطقة وتستخدم الأودية السابقة في الري وخاصة في قطاعاتها البعيده نسبياً عن الكتلة المبنية للمدينة(٢).

٢- موارد المياه الباطنية (هيدروجيولوجي HYDROGEOLOGY):

لقد كان من نتائج سيادة الصخور الطينية الطفلية في طنجة وإقليمها أن حُرم الإقليم من إمكانيات التسرب الباطني للمياه مما جعل الإقليم فقيرا في مياهه الباطنية، التي لاتظهر إلا في مناطق قليلة على شكل عيون أو ينابيع في منطقة الطية النوميدية (من الحجر الرملي)، وفي مناطق الرواسب الفيضية التي تحوي طبقات مائية. وتعتمد طنجة اعتماداً كبيراً على فرشة شرف العقاب (CHARF EL-AKAB) التي تتكون من الحجر الرملي الميوسيني، وتمثل حوضا تعتمد عليه طنجة في تزويدها بالمياه منذ بداية القرن العشرين، ويبعد عنها بحوالي ١٧كم في الجنوب الغربي (شكل رقم ١٩)، ومساحته ١٥كم٢، وهو حوض مغلق لاتغذيه إلا مياه الأمطار ويصل عمقه إلى ٣٥٠م، وقد أصبح لايكفي طنجة أيضاً إلا بعد تغذيته صناعياً(٣).

بالإضافة الى ذلك توجد بعض الخزانات الأخرى الضعيفة التي تظهر على شكل عيون وينابيع خاصة في مناطق الانكسارات التي تنتشر في الطيات الزاحفة، وخاصة عند التقاء تكوينات الصلصال بالحجر الرملي النوميدي بالفليش (طفل التخوم الألبية) والكلس، وذلك في الكتل الجبلية الموجودة بمنطقة طنجة حيث كتلة أنجرة شرقا (من الشمال إلى الجنوب) وكتلة كيب سبارتل- مارشان غرباً (من الشرق إلى الغرب)، ثم جبل دار زهيرو جنوب غرب الفحص وجبل الزينات (جنوب المدينة)، ويتراوح متوسط صبيب هذه العيون بين ٥ و١٠ التر /ثانيه(٤). كل هذه العيون ذات أهمية قليلة حيث أدى نظام المطر مع طبيعة الصخور إلى سيادة الجريان السطحي في فصل المطر على حساب التسرب الباطني. ويرتفع منسوب المياه في السهول الفيضية ليصبح قريبا من سطح الأرض شتاء فتظهر المتسنقعات والضايات (المستنقعات المؤقتة) صيفاً وتهبط إلى مستوى ١٠م تحت سطح الأرض، كما إن الاختلاف والتفاوت كبير من عام لآخر نظراً لتذبذب الأمطار ونسبة تفاوتها الكبيرة من عام لآخر (٥).

---

(١) - Ministere des Travaux publics, (1991), "percu sur les ressources en Eau de la province de Tanger Direction provinciale de Tanger, p. 6.

(٢) - Thauvin, J.P.; (1971), "Hydrologie et Hydrogeologie" Memoire explicatif de la cart geotechnique d Tanger au 1/25000, service Geologique du Maroc, Rabat, p. 49.

(٣) - Ibid., p. 47.

(٤) - Thauvin, J.P.; (1975), op. cit., p. 129.

(٥) - Thauvin, J.P.; (1971), op. cit., p. 57.

وتعانى طنجة من مشكلة مياه حيث لاتكفى الكمية المنتجة الكمية المستهلكة، كما لاتلاحق عملية انتاج المياه النمو السريع لمدينة طنجة، كذلك حاجة أرياف طنجة للمياه وحاجه مدينة أصيلا، التى تكاد هى ومدينة طنجة تستحوذان على معظم كمية المياه المنتجة والتى تنتج بطرق معقدة تستغل فيها المياه الجارية والجوفية فى آن واحد.[1]، وجدير بالذكر هنا أن الحدود الهيدروليكية لإقليم طنجة، لاتتوافق مع الحدود الإدارية للإقليم، حيث تمتد الأحواض التى تستهلك منها طنجة المياه الى تطوان شرقا والعرائش جنوباً وتتأثر موارد المياه بذبذبات المناخ، وزيادة الاستهلاك، كما تتأثر بانتشار المقالع الصخرية (المحاجر) حول المدينة مع انتشار العمران وتمدد المدينة، وبذلك تتضرر البيئة الطبيعية كما تتأثر موارد المياه حيث إن الصخر الذى يقلع قابل لاختزان المياه وتتعرض المياه للتبخر صيفاً حيث يتزامن الجفاف مع الحرارة، كما تتعرض جوانب سد ابن بطوطة للتعرية، بينما يتعرض قاع البحيرة (أمام السد) للإرساب مع فقدان جزء من مياهه عن طريق البخر، أى أن موارد المياه فى طنجة تعانى من عدة مشكلات بعضها طبيعى وبعضها بشرى[2] لم تكن متوقعة في موقع يتمتع بموارد مائية وفيرة.

(١) - Boulifa, A.; (1991). "Le menopole de Tanger sur les eaux de sa region", L' eau et la ville, URBAMA, 22, pp. 209-224.

(٢) محادثة شخصية مع المهندس، محمود درجاج مهندس الدولة، ورئيس مصلحة المياه بمدينة طنجة (وزارة الأشغال العامة)، طنجة في أكتوبر (١٩٩٢).

الفصل الثاني

نشأة مدينة طنجة ونموها العمراني

المبحث الأول : نشأة طنجة وتاريخها العمراني حتى نهاية القرن التاسع عشر .

المبحث الثاني : النمو العمراني لمدينة طنجة في القرن العشرين .

الفصل الثانى
نشأة مدينه طنجة ونموها العمرانى

تعد دراسة البعد التاريخى للمدينة أحد أهم مفاتيح فهم الواقع الحالى لها والتى كثيراً ما يصعب فهمها وتحليل صورتها التركيبية دون الرجوع إلى بعدها الرابع أى الزمن(١) ، فلا يوجد مكان بدون زمان(٢) .

والواقع أن دراسة النويات والمراكز العمرانية القديمة والجغرافية التاريخية للمدينة أو للعمران لاتهم جغرافيى المدن وحدهم ، بل تتداخل وتتشابك مع عدة تخصصات ، منها علوم الآثار ، والتاريخ ، والحضارة ، والإجتماع ، والأنثروبولوجيا ، والهندسة المعمارية ... إلخ .

ولقد أدى تداخل دراسة المدن العربية الإسلامية من الناحية التاريخية مع تخصص جغرافية المدن من الناحية الجغرافية ، إلى أن أصبحت السمة الجغرافية هى السمة الغالبة على الدراسات العربية فى المدن العربية ، لذا يجد جغرافيو المدن أنفسهم مضطرين إلى التقديم لهذه المدن تاريخيا عند دراستها ويظل من الضرورى الأخذ فى الاعتبار أن هذا التقديم لم ولن يكن بأية حال دراسة أو بحث تاريخى شديد التخصص . فلا تعدو الدراسة هنا سوى تقديم وتعريف بأصول المدينة التاريخية ، لما لذلك من أثر فى تركيبها ونموها ووظائفها وشهرتها . وقد يؤدى ذلك إلى أن يقع البعض فى شرك خطأ المصادر وإعادة ترديد المعلومات التاريخية البسيطة أو المغرضة والمغلوطة من ناحية أخرى، ولا لوم على الباحثين من غير المؤرخين لأنهم يبغون عادة مجرد الحصول على معلومات جاهزة ، سواء كانت دراسات عمرانية ، عربية ، أو أجنبية ، وبالتالى ربما تتكرر بشكل غير مقصود أو متعمد أراء وتفسيرات تاريخية مصدرها سوفاجية (Sauvagat) ، أو كـارديت (Cerdet) ، أو هنرى بيـرنيـه (Pierenne) ، أو بلا نهـول (Planhol) ، أو ألبرت حورانى ، أو شوبيرج (Sjoberg) ، وغيرهم من المستشرقين اللذين تحاملوا على المدينة العربية . وذلك دون معرفة سابقة بالنظريات التى فسر بها هؤلاء التمدن العربى الإسلامى(٣) .

لذا على الباحث أن يكون حذراً عند النقل من هذه المصادر أو ممن نقلوا عنهم أيضاً ، كذلك يجب تفنيد الأراء وعدم الأخذ بها بسهولة خاصة فيما يتعلق بالمدينة العربية إبان فترات الحكم العربى الإسلامى .

وما يدفعنا للخوض فى ذلك أن تاريخ طنجة موغل فى القدم ، أكثر من تاريخ أى من مدن المغرب الأخرى(٤)، حيث نجد أنفسنا أمام بانوراما لحضارات متواصلة ، قامت فى منطقة طنجة منذ عصور ما قبل التاريخ مروراً بالعصر الفينيقى ، فالبونيقى ، فالرومانى ، ثم الحضارة العربية الإسلامية عقب الفتح وحتى اليوم مع تأثر بالغ بالأحداث الدولية والصراعات العديدة فى أوروبا والعالم العربى والإسلامى من حولها ، يلازم ذلك قلة بل ندرة

---

(١) Carter, H. (1972), " The study of urban Geography, " Edward Arnold, London, p38.

(٢) حمدان ، جمال ، (١٩٨٠) ، شخصية مصر ، دراسة فى عبقرية المكان ، عالم الكتب ، القاهرة ، الجزء الثانى ، ص ٤٧١.

(٣) ناجى ، عبد الجبار ، (١٩٨٥) ، الإتجاهات الحديثة فى دراسة المدينة العربية الإسلامية مجلة المدينة العربية ، العدد السادس عشر ، إبريل ص ٧٣ : ٨١

(٤) لاندو ، روم ، (١٩٦٣) ، تاريخ المغرب فى القرن العشرين ، ترجمة نيقولا زيادة ، مراجعة أنيس فريحة ، دار الثقافة ، بيروت ، ص ٢١٧ .

المصادر المتخصصة والعربية منها بشكل حاد - وتتيح لنا دراسات ميشيل بونزيش (Michel Ponsich) الوقوف على أهمية الدور التاريخي والاقتصادي الذي قامت به شبه جزيرة طنجة منذ عصور ما قبل التاريخ ، وحتى نهاية الإمبراطورية الرومانية ، فقد كان دوراً زراعياً ، وصناعياً ، وتجارياً تدل عليه الآثار المكتشفة بفضل العلاقات المستمرة مع شبه جزيرة إيبريا ، والتي كان للفينيقيين سبق إقامتها(١) .

وقد نشأت بذلك في طنجة وإقليمها حضارة قوامها مؤثرات مختلفة جعلتها مدينة فريدة من نوعها في المغرب ، وقد أكد التاريخ الوسيط والحديث هذا التفرد لمدينة طنجة ، بل لشبه جزيرة طنجة بأثرها ، فقد كانت أرض المرور والعبور إلى الأندلس ومنها أيضاً ، وكانت مقر تجارة أوربية مغربية وعلى وجه الخصوص مع إسبانيا خلال فترات الحضارة القديمة(٢) ، ثم مع العديد من دول أوروبا في الفترات التالية ، ثم كانت طنجة مطمعاً للدول الاستعمارية بل حلبة لصراعها على السيطرة والنفوذ العالمي بامتلاك هذا الموقع الفريد . إذ سمح هذا الجزء من القارة الإفريقية بنشأة حضارات متتالية كما تعرض لتغيرات سياسية عديدة تركت بصماتها وآثارها على عمران المدينة ،واقتصادها ، وسكانها .

ويتناول هذا الفصل بالدراسة نشأة طنجة ونموها العمراني خلال الفترات التاريخية المختلفة كما تتضمن الدراسة محاولة لتحديد أهم المتغيرات التاريخية التي أثرت على المدينة وأهم الضوابط التي وجهت نموها العمراني خلال تاريخها حتى عمرانها في الوقت الراهن .

لذا سينقسم هذا الفصل إلى مبحثين ، يتناول الأول النشأة والتاريخ العمراني حتى نهاية القرن التاسع عشر بينما يتناول المبحث الثاني طنجة خلال القرن العشرين من حيث نموها العمراني وضوابطه واتجاهاته ، ذلك لأن بداية القرن العشرين شهدت النمو والتوسع الكبيرين لمدينة طنجة خارج أسوارها .

---

(١) Ponsich. M.; (1971). "L'implantation Humaine dans les Tangerois, du paleolithique a la periode Romain", Memoire explicatif de la cart geatechnique de Tanger au 1-25000, Service Geologique du Maroc, Rabat. p.p. 165.176.

(٢) Brignon , J.: (1971) , " Aproch Historique de la peninsule Tingitane " , R.G.M. , No.19 , p.p.77- 83.

المبحث الأول

نشأة طنجة وتاريخها العمراني حتى نهاية القرن التاسع عشر

أولاً: تحقيق اسم طنجة ونشأتها:

لعل من المناسب هنا أن نحاول تحقيق اسم طنجة ، لنتعرف على معناه ، فعادة ما تضفي الأدلة اللغوية التي نتصل بالأسماء ، وخاصة أسماء المدن والمحلات العمرانية ضوءاً على نشأتها . حيث تعتبر مسميات الأماكن تراثاً ثقافياً لبشر عاشوا في تلك الأمكنة لفترة طويلة من الزمن حيث اختزنوا في تلك المسميات خلاصة معارفهم(١) .

لقد ارتبطت نشأة مدينة طنجة بأساطير عديدة ، تظهر من خلال آداب حضارة الإغريق واللاتين ويستعرض أبرهام لاريدو (Abraham Laredo) في كتابه الذي صدر في ذكراه عام ١٩٦٦ تحت عنوان « طنجة من الأسطورة إلى التاريخ » مختصر ما ورد عن نشأة هذه المدينة في آداب الإغريق واللاتين ، فيذكر أن بعض هذه النصوص ربط تأسيس طنجة بقصة الطوفان وما وقع بعد هذا الحدث مباشرة من صراع بين العملاق أطلس رمز القوة البحرية عند « الإيجيين » وبين العملاق « أنطي » ، وأن طنجة حسب ما ذكره « بوفينوس ميلا » في القرن الأول للميلاد اسم أرملة « أنطي » الذي لقي مصرعه على يد « أطلس » ، ويقال أن ابن « طنجة » أي « سوفاكس » - من العملاق « أطلس » الذي قتل زوجها قد بنى مدينة طنجة تذكاراً لأمه(٢) .

وفي رواية أخرى لأسطورة مشابهة اتخذت من المغرب موضع حديقة « هسبريدس » ، كما جعلته موطن « أنتينوس » أو « أطلس » ابن « نبتون » والأرض وعلى شواطئه الشمالية ، حيث موقع طنجة وحيث يلتقي البحر بالمحيط قهر « هرقل » الجبار طنجة وتزوجها وأنجبا ابنهما « سوفاكس » الذي بنى مدينة أطلق اسم أمه عليها(٣) .

أما الخط الأسطوري الثاني فيذكره ميشيل بونزيش ، بأن سكان طنجة القدماء كانوا يعتقدون أن نشأتها ترجع لقدرة الإله « هرقل » أو « ميدكارت » الذي فصل القارتين عن طريق شق هذا الساعد البحري(٤) ، أي مضيق جبل طارق، وذلك بعد أن إشتكى الأفارقة من غزوات جيرانهم في الشمال كما يرى لاريدو(٥) ، ويبرز تأويل أسطوري آخر لأصل اسم طنجة حيث يُرجعه إلى اسم أميرة أسست المدينة تذكاراً لها حيث تقول الأسطورة ، « كان للحاكم أطلس ابن نبتون ثلاث فتيات ، يعشن في حديقة ذات أشجار تفاحها ملهباً ، وكان يسهر على راحتهن وحش ضار ، وجاء هرقل فتصارع معه حتى قهره بقوته الخارقة ، فزوّج هرقل ابنه « سوفاكس » من إحدى بنات « أطلس» ، فأثمر هذا الزواج ابنة أطلق عليها اسم « تينكو » ، التي ستصبح فيما بعد طنجة الاسم المعروف للمدينة(٦) .

---

(١) مصليحي ، فتحي محمد ، (١٩٩٣) ، بحوث في جغرافية مصر ، شبين الكوم ، ص ٥ .

(٢) التوفيق ، أحمد ، (١٩٩١) ، « حول معنى اسم طنجة » ، من أعمال ملتقى طنجة في التاريخ المعاصر بطنجة ١٩٩٠ ، النشر العربي الإفريقي ، الرباط ، ص ٣٣ : ٤١

(٣) لاندو ، روم ؛ (١٩٦٣) ، مرجع سابق ، ص ١٧

(٤) Ponsich, M.; (1970), Op. Cit, p.9.

(٥) التوفيق ، أحمد (١٩٩١) ، مرجع سابق ، ص ٣٣ : ٤٣

(٦) غرفة التجارة والصناعة بطنجة ، (١٩٩٢) ، مجلة الإزدهار ، عدد خاص عن طنجة ، (دون رقم) ، طنجة ، ص ١٧

أما اللوحة الأسطورية الثالثة ، فتضع طنجة في سياق حادث الطوفان المذكور في الكتب المنزلة حيث يعزز هذه الأسطورة أسماء أماكن في منطقة طنجة تذكر بالأنبياء ، كنوح صاحب السفينة ، وموسى صاحب الخضر « عليهم السلام » ، وذي القرنين صاحب السد ويأجوج ومأجوج . وملخص الأسطورة المتعلقة بالطوفان ، أن نوحاً أبا البشر « عليه السلام » قد رست سفينته فوق جبل طنجة - إقراراً بارتفاعه - ومن ذلك المرتفع أطلق حمامه لاختبار مدى إنحسار الماء ، فما لبثت أن عادت وفي منقارها طين ، فصاح النبي فرحاً وهو يقول « الطين جاء » ، ويقال أن اسم طنجة درج من هذه العبارة[١] .

وفي تفسيرات أخرى ورد أن مجمع البحرين عند طنجة ، حيث التقى موسى « عليه السلام » والخضر « عليه السلام » [٢] .وفي شرق خليج طنجة يوجد جبل موسى مشرفاً على المضيق .

ويرى ميشيل بونزيش أن طنجة كانت عاصمة للمملكة الموريتانية البربرية قبل الرومان ، وفي رأيه أن المدينة كان لها نفس الاسم « البونيقي » « القرطاجي » « تنكا Tinga » ، وهو الاسم الذي يرى أنه أطلق عليها أول مرة في عهدهم منذ وصل إليها القائد « حانون » " Hannon "[٣] . بينما جعلها الإمبراطور كلوديوس سنة ٤٢ م عاصمة للأمبراطورية المسماه بموريتانيا الطنجية ، وكانت تسمى آنذاك « طنجيس »[٤] .

بينما تذكر مصادر أخرى أن أصل نشأة طنجة كان قرية بربرية صغيرة تُدعى « تنكة » ، وذلك قبل أن تصبح مركزاً تجارياً فينيقياً[٥] ، وهذا الافتراض هو الأقرب إلى الصواب ، وسيتأكد ذلك عند تحقيق معنى اسم طنجة ، ذلك على الرغم من أن معظم الروايات ترجع نشأة المدينة إلى الفينيقيين أو الرومان .

وقد ورد ذكر طنجة عند ليون الإفريقي ، حيث ذكر « أن المدينة قد أسست في العصور القديمة وإستناداً إلى رأي خاطئ لدى بعض المؤرخين فإن هذه المدينة من بناء ملك اسمه شداد بن عاد « بوزيدون أو بوسيدون » ، الذي كانت له السيادة على العالم ، وإنه أراد أن يبني مدينة شبيهة بالفردوس الأرضي ... إلى آخر الأسطورة ثم يضيف « لكن المؤرخين الثقاة يقولون إن الرومان هم الذين بنوا طنجة على ساحل المحيط في العصر الذي كانوا يحكمون فيه غرناطة وإسبانيا ، على مسافة ثلاثين ميلاً من أعمدة هرقل[٦] . ويذكر مارمول كربخال في مؤلفه عن إفريقيا ، أن طنجة مدينة أسسها الرومان ، وإن كانت الخرافات الأهلية تعزوا تأسيسها إلى أمير قوي هو شداد بن عاد[٧] .

(١) التوفيق ، أحمد ، (١٩٩١) ، مرجع سابق ، ص ٣٣ : ٤٣

(٢) بن عبد الله ، عبد العزيز ، (١٩٧٧) ، الموسوعة المغربية الأعلام البشرية والحضارية ، معلمة المدن والقبائل ملحق ع ، مطبوعات وزارة الأوقاف ، الشئون الإسلامية ، المحمدية ص ٢٠٤ : ٢٠٨

(٣) Ponsich, M.' (1964), " Exploitation agricoles Romaines de la region de Tanger B. A. M., Rabat. N°5, p. 235.

(٤) لاندو ، روم ، (١٩٦٣) ، مرجع سابق ، ص ١٧

(٥) عمالة إقليم طنجة ، (١٩٨٥) ، تراّمه مدينتي طنجة وفارو ، طنجة ، ص ١

(٦) الأفريقي ، جان ليون ، (وهو الحسن ابن الوزان الزياتي) ، (ط ١٩٧٩) ، في وصف إفريقيا ، ترجمها عن الفرنسية عبد الرحمن حميده ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية) الرياض ، ص ٣١٤

(٧) كربخال ، مارمول ، (ألف في سنة ١٠ هـ ، ٦٣٠ م ، أفريقيا ، الجزء الثاني ترجمة عن الفرنسية : محمد حجي ، محمد زنيبر ، محمد الأخضر ، أحمد التوفيق ، أحمد بن جلون ، النشر والتوزيع ، الرباط ، ص.ص ٢٠٨ - ٢٠٩ .

وخلاصة الأمر أن الأساطير والروايات ، اختلفت كما تعددت حول طنجة ، أصلها وتاريخ نشأتها الأولى وكذلك حول اسمها ، ومَن وضعه وفى أى عصر أو دولة ، كما اختلفت الآراء حول معنى اسم طنجة .

وقد تعددت الأبحاث الأركيولوجية من أجل الوصول إلى حقيقة نشأة مدينة طنجة ، وذلك منذ أواخر القرن التاسع عشر ، وكذلك الحال بالنسبة لتحديد تاريخ وصول الفينيقيين الذين ارتبطت بهم نشأة طنجة فى عدة مصادر .

أما عن أصل اسم طنجة ومعناه ، فقد اقتُرحت أصول ومعان لاسم طنجة بناءً على ما ورد فى النصوص القديمة من الأساطير ، أو بناء على اجتهادات فى فقه لغات الأمم التى ارتبطت موقع هذه المدينة بتاريخها . ويرى « أحمد التوفيق » أن المنهج الأثرى متى كان أشمل وأوسع كان أقدر على أن يقترح معنى جديد قد يكون أكثر إقناعاً مما هو مقترح فى المصادر السابقة ، ومن الملاحظ أن اسم طنجة كما ورد فى النصوص التى تحكى هذه الأساطير ، كان متشابهاً لكنه متعدد الرسم والصيغ ، وقد ورد على النحو التالى :

(Tinga) = تِينْكاً أو تنكا ، حيث حرف « ج » = « ك » .

(Titga) = تِتْكا ،

(Tingis) = تِينْكِيسْ أو تِنْكَىَ أى « طنجيس » ،

(Tantdia) = تَنْتديا .

وينطق الاسم فى العربية « طنجة » بينما هى (Tangier) فى اللغة الإنجليزية ، (Tanger) فى اللغة الفرنسية . ولعل ما يمكن الاهتداء به مما سبق فى نظر « أحمد التوفيق هما صيغتان وردتا فى نقود الفينيقيين الذين وصلوا إلى طنجة قبل أن يعرفها الإغريق أو اللاتينيون ، حيث نجد صيغة (Tinga) تينكا ، وصيغة (Titga) تتْكاً ، مما يؤكد أن الاسم كان محلياً وأصيلاً من لغة أهل البلد وجَدَه الفينيقيون فكتبوه بشيئ من التحريف ليتماشى مع لغتهم .

أما اسم طنجة كما يُكتب ويُنطق اليوم فى العربية ، فقد دخل إلى أقدم النصوص الإسلامية كما يرسم وينطق بها اليوم ، لأن طنجة كانت من أول مرتكزات الفتح الإسلامى للمغرب الأقصى ، كانت مرتكز الجواز إلى الأندلس، لذا جاء الاسم فى العربية مكتوباً بشيئ من التصحيف ليتماشى مع التعريب .

ويرى « أحمد التوفيق » أن حرف التاء فى آخر الكلمة تاء للتأنيث ، اقتضتها صياغة التعريب ، بينما حرف الطاء فى أولها بدلاً من حرف التاء فربما جاء تفخيماً (طاء تفخيم) إقتضاء الحرف الذى بعده وهو النون ، أما حرف الجيم (معطشة) فى طنجة فهو نفس حرف الجيم البدوية (غير المعطشة) كما يقال ، فيكون رسم طنجة ونطقها فى اللغة العربية هو رسم مُعرَّب للاسم الوارد عند الفينيقين ومن نقل عنهم من اللاتين وهو « تَنْكاً » ، أما الصيغة الواردة فى النصوص اللاتينية فهى تنجس .

أما (Tingis) أو تنكس (تنطق فى العربية طنجيس) وهى نفسها الواردة عند الفينيقين بزيادة حرف السين، التى تكررت فى أواخر أسماء عدد من المدن فى إيبيريا ، أو فى شمال إفريقيا ، كما وردت فى أوصاف الجغرافيين وغيرهم من كتاب العهد الرومانى ويُذكر أن العلماء المختصين يقررون أن المعرفة بلغة الفينيقيين محدودة جداً ، ولا يستطيع أحد أن يحسم فى طريقة نطقهم لحركات الأسماء ، وما قد يكون فيها من إمالات على غرار إمالة اللبنانيين

لفتحه الحرف الأخير في بعض الكلمات نحو الكسر .

كما يذكر « أحمد التوفيق » أيضاً فى بحثه حول معنى اسم طنجة أن ما ينبغى إبرازه فى هذا المقام أن اسم طنجة أو تنكا (Tinga) قد ورد فى نقود الفينيقين مفصولاً شطرين « تن Tin – كا ga » .

وفى محاوله لتفسير معنى اسم طنجة فى لغات مختلفة تناولته نجد فى اللغة العربية حيث ارتبط الاسم بها مبكراً ، أن مادة « طَ نَ جَ » مادة قليلة وليس فى لسان العرب لإبن منظور سوى كلمة « الطنوج » بمعنى الأسفار ، وفعل « طنَّجَ » بتشديد نونه ويعنى الغريب بمعنى تفنن فى الكلام ، وهذا يعنى أن الاسم ليس له معنى فى اللغة العربية « فهو عَلَم أعجمى » . ومن الملاحظ أيضاً أن المحاولات اللاتينية لشرح معنى اسم طنجة تربطه دائماً بالنسق الأسطورى بأعلامه ووقائعه كما حكاه الاغريق ثم الرومان . وهى مُصادرة أجنبية ، وعدم التفات إلى الجذور الأصلية والمحلية ، كما تتضمن جهلاً بالآثار الفينيقية أو تجاهلاً لها ، كذلك فعل من أراد أن يجد للاسم تأويلاً عربياً فى عبارة « الطين جاء » المرتبطة بالطوفان . والواقع أن كل من تناولوا اسم طنجة من حيث أصله ومعناه ابتعدوا به عن اللغة المحلية مع أنها أقرب اللغات اليه ، ومثال ذلك أن جودان (Jodin) بحث عن الاسم فى أصول لغوية لحوض البحر المتوسط كالأيبيرية[١] ، بينما لا يجد « أحمد توفيق » مبرراً لعدم البحث عن معنى اسم طنجة فى اللغة المحلية وهى « الأمازيغية »* ، والتى لا يجد مبرراً لعدم التيقن بأنها كانت مستعملة فى هذه الجهات منذ آلاف السنين وتكلم بها الناس ، وسميت بها الأسماء بالرغم مما قد يكون إعتراها من تطور أو لحقها من الدخيل ، ومرجع ذلك عند « أحمد التوفيق » هو اللغة المتداولة اليوم ، ولكن ليس بالصيغة المتداولة اليوم (ط ن ج ة) ، حيث لا توحى هذه الأصوات بمعنى قريب فى لغة الأمازيغ (إذ أن النطق الحالى باسم معرَّب) . بل إن الذى يهدى إلى التأويل الذى يقترحه « التوفيق » هو التعامل مع اسم طنجة بالرسم اللاتينى ، خاصة الوارد فى النقود الفينيقية ، ولا سيما تلك الصيغة التى جاء بها الاسم مفصولاً لشطرين Tin - ga أى (تن – كا) .

ويرى أيضاً أن الرجوع إلى الأمازيغية فى شرح اسم طنجة لم يغب عن كل الباحثين فى هذا الموضوع ، إلا أنهم تعاملوا معه باعتباره كلمة واحدة (Tinga) ، فذهبوا بذلك للمعنى المباشر للكلمة الذى يعنى السيْل ، وربما شجّع على هذا التفسير ارتباط اسم طنجة بقصة الطوفان ، ومن ثم ربطوا الاسم بشعب ذى سيلان عند قدم المرتفع الذى تقع فيه طنجة .

ويمثل التداعى بين الدلالات المحتملة والوقائع المذكورة دون تأكد من صحتها فى هذه الحالات إغراءات خطيرة للبحث ، ومن هذا القبيل أن نجد أقرب الكلمات الأمازيغية فى لغة اليوم إلى اسم طنجة هى كلمة «تَاضَنْكَه» ومعناها الموجة الكبيرة العالية ، ولا تعوز القرائن لترجيح هذا الاسم سواء من جهة وقوع طنجة على مضيق بحرى شديد الهيجان ، أو من جهة موضعها المشرف عليه والذى يكاد يشبه فى شكله موجة من أمواج البحر

---

(١) Jodin, A.; (1956). Les civilisations du Sud de L'Espagne et L'Eneolithique Marocain, 15' congr. prehist. Fr., poitiers - Angouline, p.p. 564 - 578.

* الأمازيغ هو الاسم الذى أطلقه الأهالى « البربر » على أنفسهم (مؤنثة تمازيغت وجمعه أمازيغن) ومعناه الرجال الأحرار ثم النبلاء وقد أطلق على قبائل عديدة قبيل الإحتلال الرومانى . والبربر لم يطلقوا على أنفسهم اسم (البربر) بل أخذوه (دون أن يرفضوا استعماله) عن الرومان .

المتلاطم ، أو طرفاً من اليابس يعاند أمواج البحر التى ترتطم عند أقدامـه ، وهى كسابقتها لا تدل على حقيقة الاسم المقصود .

أما صيغة (Tin ga) وهى الكلمة المفصولة إلى شطرين « تن كا » ، فقد بحث « أحمد التوفيق » فيها بقصد القياس بكلمات مماثلة فى الصيغة والرسم ، ووجد عدداً من أسماء الأماكن التى لها معنى أمازيغى، وأشهر تلك الأسماء اسم « تِنْغِر » وهو مركّب من « تن » وتفيد الوصف والنسب فى الأمازيغية وتعنى هنا صيغة التأنيث والضمير يعود على المحلة أو العمارة أو المدينة « ذات » كما فى ذات الجندل ، أو ذات الصوارى ، أو تعنى « التى فى » ، أما الشطر الثانى وهو « غرة » فمعناه فى الأمازيغية عُرف الجبل ، أو الأكمة أو المُرتفع وهو أصلاً بهمزة تحتها ، وكسر فى أوله « إغر » ، فهى إذن « تن إغر » ، ولكن الهمزة استُثقلت فحُذفت فصارت كلمة « تن غر » أو « تنغر » ، وبهذا المثال يمهد فى بحثه للقول بأن طنجة اسم حُرِّف لدواعٍ يدخل فيها نسيان المعنى الأصلى أو تناسيه ، فيكون أصل كلمة طنجة تَنكَ المركبة بالقياس على ماسبق من أن (تن) تعنى ذات أو المنسوبة إلى ، والشطر الآخر (كا) وأصله (إكّ) فحُذفت الهمزة ، ومعناه فى الأمازيغية الأعلى أو فوق أى أن « تِنْ كاَ » تعنى الواقعة فى المرتفع أو الأعلى أى ذات الارتفاع ، أى العالية .

وقد ورد فى اللائحة التى أنجزتها إدارة الأشغال العمومية عام ١٩٣٧ بأسماء التجمعات السكنية والفرق والقبائل ومجموعات القبائل فى منطقة الحماية الفرنسية ، أكثر من مائة كلمة على هذه الصيغة المركبة من « تن » بمعنى ذات أو نسب ، ومن كلمة أخرى تدل على وصف طبوجرافى ، ونصل إلى أن « كِ أو كاَ » بالكسر أو الفتح تفيد العلو والارتفاع كما فى كلمة « أكادير » أى « أكدِرْ » (وهى أغادير كما عُربت أو كما تكتب على غير حقيقتها*) بمعنى الحصن أو الجدار المرتفع .

ومن المعروف أن أسماء الأماكن تدل فى معظم الأحيان على معان تتصل بالشكل الطبوجرافى للموقع ، ولا يخفى أهمية التحصين وصفة المنعة التى يوفرها العلو بالنسبة للمدن الواقعة على الممرات البرية أو البحرية ، وهذا ما يبرر كثرة ورود أسماء مواقع فى جميع أنحاء العالم ، وبلغات مختلفة لها معنى الموقع المرتفع أو الحصن العالى ، فطنجة إذاً هى العالية فى لغة الأمازيغ أى لغة البربر المحلية ، وهو وصف فى حق طنجة حقيقة جغرافية طبوجرافية ، كما أنه وصف لها ورد فى الفلكلور الشعبى فى « طنجة العالية » ، ربما حافظ على دلالة معناها عبر القرون[1] .

بقى أن نتعرض لما ذكره البكرى عن مدينة طنجة حيث ذكر أن « ... طنجة تعرف بالبربرية وليلى »[2] .

وقد حقق « أحمد التوفيق » ذلك القول أيضاً بقوله أن البكرى قلما لجأ فى كتابه إلى شرح معان أسماء الأمكنة التى يدركها ، ولا يُستغرب أن يفعل ذلك بالنسبة لمدينة طنجة اعتباراً لشهرتها من جهة ولإلغاز معنى ذلك الاسم من جهة أخرى ، إذ لو كان معناه عربياً لما التفت إليه ، لكن عبارة البكرى تتضمن شرح غامض بواضح ، وكأن

(١) التوفيق ، أحمد ، (١٩٩١) مرجع سابق ، ص ٣٣ : ٤٣

(٢) البكرى ، أبو عبيد ، (د.ت) المغرب فى ذكر بلاد إفريقية والمغرب ، وهو جزء من كتاب المسالك والممالك ، مكتبة المثنى ، بغداد ص ١٠٨

* من الأهمية بمكان نطق وكتابة الأعلام كما تكتب وتنطق فى اللغة الأصلية لبلد ما بدون تغيير أى من حروفها لأنها تبعدها بذلك عن حقيقتها ومعناها .

غموض اسم طنجة من كون رسمها المعروف فى النصوص المتداولة أبعد الاسم عن نطقه المفهوم عند أهل البلد ، أو أن أهل البلد أنفسهم قد تبدلوا وصار الاسم فى لهجة الطارئين غير معروف بالمرة وهذا الاحتمال وارد ، تعززه أمثلة أسماء زناتية أوصنهاجية فى المجال المصمودى لا يُعرف معناها اليوم عند أهل البلد الطارئين ، ومثل ذلك صحيح فى الحالات المعاكسة (لتبدل الناس ، واختلاف نطق الأعلام) . وعبارة البكرى تفيد بما لا يتطرق إليه الشك فى أن مقصوده هو الشرح اللغوى لمعنى طنجة التى صارت عند أهلها تعنى « وليلى » ، وهذا يعنى أن اسم « طنجة » واسم «وليلى» لهما معنى واحد ، ولما كانت العبارة تقرر ذلك الترادف بالبربرية ، فمعنى ذلك أن معنى «وليلى» كان معروفاً لا غموض فيه ، و"وليلى" بألف مقصورة ، أو "وليلي" بياء فى آخره - وكلاهما جائز فى صرف الأمازيغية - "وليلى"س اسم تحمله مدينة شهيرة فى شمال المغرب غير بعيدة عن طنجة ، ما تزال آثارها الرومانية باقية ذات حظ فى الأبحاث الأركيولوجية .

وبعد بحث مطول ومقارن فى اللغة المحلية مع دراسات أخرى حول اسم "وليلى" الذى بحث الغربيون عن معناه فى لغات متوسطية إيبيرية أو غيرها بعيداً أيضاً عن اللغة المحلية حيث "وليلى" هى "فولوبيليس" فى اللاتينية (Volubiles) وتعنى فى اللغات المتوسطية كالإيبيرية مدينة الجبل أو العالية كما توصل « جودان » ويعنى جذر وأصل كلمة "وليلى" فى الأمازيغية أيضاً العلو ، والطيران ، والارتفاع ، وبالتالى يكون معنى "وليلى" فى لغة الأمازيغ السفح المرتفع . وفى ضوء ذلك يُفهم من قول البكرى أن طنجة تعرف بالبربرية "وليلى" ، يعنى أن طنجة تعنى ما تعنيه "وليلى" أى المُرتفَع والمكان العالى ، فطنجة هى العالية كما أن وليلى هى العالية فى لغة الأمازيغ ، وكذلك "فولوبليس" فى اللاتينية أيضاً [(١)] . وليس كما ورد فى الموسوعة المغربية للأعلام البشرية والحضارية معلمة المدن والقبائل ، حيث جاء فيها « وقد وهم البكرى فخلط بين طنجة ووليلى ثم نقل عن غيره أن وليلى غير طنجة أنها تقع على مسافة يوم من فاس[(٢)] .

ثانيا : تاريخ طنجة العمرانى منذ نشأتها وحتى الفتح العربى سنة ٧٠٧ م :

لقد مرت طنجة خلال تلك الفترة الطويلة بعدة أدوار تاريخية ، ترجع أصولها البعيدة إلى عصور ما قبل التاريخ فالحضارات القديمة حتى وصلت جيوش الفاتحين المسلمين . وفيما يلى عرض سريع لتلك الفترات وآثارها العمرانية . إذ بدون البعد الزمنى - فى حياة المدينة - تصبح الجغرافيا الحالية دراسة مبتورة ، وصورة مسطحة لا عمق فيها[(٣)] .

١ - طنجة قبل الفينيقيين :

تمثل طنجة وإقليمها منطقة عريقة فى عمرانها ، سابقة على وصول الفينيقيين إليها ، مما يعنى وجود محلة عمرانية فى هذا الموضع بهذا الاسم ، كما توصلت الأبحاث والاكتشافات الأركيولوجية إلى حقائق كثيرة ومهمة تؤكد

(١) التوفيق ، أحمد ، (١٩٩١) ، مرجع سابق ، ص ٣٣ : ٤٣

(٢) بن عبد الله ، عبد العزيز ، (١٩٧٧) ، مرجع سابق ص ٣٠٤ : ٣٠٨

(٣) غلاب ، محمد السيد والجوهرى ، يسرى ، (١٩٦٨) الجغرافية التاريخية ، عصر ما قبل التاريخ وفجره ، الأنجلو المصرية ، القاهرة ، المقدمة .

أن وجود الإنسان فى إقليم طنجة يعود إلى عصور ما قبل التاريخ ، حيث استوطن الكهوف الكارستية الموجودة على شاطئ المحيط الأطلنطى حيث كيب اسبارتل والأشقار وكهف هرقل وكهف العالية على مسافة «١٣» كم جنوب غرب النواة الحالية للمدينة .

كان من أهم الاكتشافات التى أكدت ذلك مالاحظه تشارلز تيسو (Charles Tissot) وجاستون بوشت سنة ١٨٧٦ لملامح وخصائص عصر ما قبل التاريخ فى كهوف كيب اسبارتل[١] ، ثم تأكدت تلك الملاحظات عام ١٩٠٧[٢] ، ١٩١٢[٣] على يد بوشيت فى رأس الأشقار بكتلة كيب اسبارتل . وتوالت الإكتشافات على يد كوهلر (Koehler) منذ عام ١٩٢٣ واستُكمل شكلها العلمى على يده عام ١٩٣١[٤] ثم أخذت الاكتشافات تتواصل صوب الداخل حيث الحفريات الأمريكية فى نفس القطاع حتى أبحاث هنكن (Hencken) عام ١٩٤٨[٥] . وأعطت كل هذه الأبحاث والاكتشافات نتائجها اليوم ، وقد استكملها جودان (Jodin) عام ١٩٥٨ : ١٩٥٩[٦] ، فغطت هذه الأبحاث العصور الحجرية القديمة والمتوسطة والحديثة وعصر البرونز ، وذلك منذ اكتشافات تيسو عام ١٨٧٦ حتى جودان عام ١٩٦٤ . ثم اكتملت وخاصة بعد اكتشاف المقابر الميجاليثية (عصر البرونز) فى سهل بوخالف . وقد نشرت نتائج المسح الأثرى للمغرب فى الأطلس الأركيولوجى على يد ميشيل بونزيش (Michel Ponsich) عام ١٩٦٤[٧] . وقد كان لتضاريس المنطقة ومورفولوجيتها التى سبقت الإشارة إليها أكبر الأثر فى تواجد الإنسان بها ، كما ضبطت تحركاته فى كل العصور القديمة من حيث استغلاله الأرض ومحاور تحركاته ، واتصالاته ، ومشكلاته الاقتصادية فى تلك العصور المبكرة ، وذلك ما أكدته أبحاث ميشيل بونزش العديدة ، وإسهاماته الكثيرة فى مجال الأبحاث الأثرية فى طنجة وإقليمها بالذات* ، والتى توجت برسالة دكتوراه عن البحث الأثرى فى مدينة طنجة وإقليمها ، والتى شملت مع العديد من الأبحاث الأخرى جل فترات التاريخ القديم وحتى الفتح العربى .

وتؤكد الدراسات الأركيولوجية التى سبقت الإشارة إليها أن هذا القطاع من المغرب قد تعاقبت عليه حضارات

---

(١) Tissot, C.; (1876), Les Monument megalithiques et les population blond du Maroc, R. anthropol., Paris, No 3, p.p. 262-385.

(٢) Buchet, G.; (1907), Not preliminair sur quelques Sépltures anciennes du Nord-Quest du Maroc, Extr. 13, Geo. historique et descrip., no 3, p. 398.

(٣) Buchet, G.; (1912), Recherches archeologiques au-Maroc, t. 3, La coverne Idoles au sud du cap spartel, Arch. Maroc, E, eroux, ed., Paris, E. 28, p. 391 et suiv.

(٤) Koehler, H.; (1931), La grotte d'Achakar au cap spartel, Publ. Inst., Et, des religions Evéchém Rabort, p.p. 144.

(٥) Hencken, H.; (1948), The Prehistoric archaeology of Tangier Zone, Morocco, Proceeding of the American philosophical society, vol. 92, No 4, Oct., p.p. 282 - 288

(٦) Jodin, A.; (1958 - 1959), Les gröttes de'El-Khril à Achakar, province de Tanger, B.A.M., Rabat, t. 3, puble 1960, p.p. 249 - 313.

(٧) Ponsich, M.; (1964)., Contribution a l'atlas archologique du Maroc, ragion de Tanger, B. A. M., Rabot, t. 4, p. 631 et Suiv.

* حيث عمل بمصلحة الآثار وكان مدير لها أيضاً بطنجة لذا تركزت أبحاثه عن منطقة طنجة حتى ما بعد الدكتوراه .

متعددة ومتتالية، وكانت شخصية الإقليم الجغرافية المتميزة من أهم العوامل لنشأة الإنسان والحضارة مبكراً بهذا الجزء من المغرب ومن أهم ضوابط استمرارها ، حيث المناخ المعتدل وموقع شبه جزيرة طنجة فى مواجهة المحيط وأثر ذلك على التساقط والرطوبة ، فظهر الإنسان فى شبه جزيرة طنجة أو فى شمال غرب المغرب منذ العصر الحجرى القديم الأسفل ، حيث اكتشفت آثاره على سطح هضبة الأشقار Plateau d'Achakar بكتلة اسبارتل ، وفى الحفريات الساحلية التى تنتمى إلى آثار الحضارة الأشيلية (من ٤٥٠,٠٠٠ إلى ١٢٠,٠٠٠ ق.م) ، كما اكتُشفت آثار صناعات موستيرية ، أى تنتمى إلى العصر الحجرى القديم المتوسط ، حيث سكن الإنسان الكهوف الآمنة فى مغارات وكهوف رأس الأشقار حيث مغارات العالية وهرقل ، ثم استمر الإنسان فى هذا المكان خلال العصور الحجرية القديمة والمتوسطة وحتى العصر الحجرى الحديث الذى كان من أهم الفترات والعصور الحجرية فى هذا المكان ، إذ كانت باقى البلاد لا تزال مغطاة بالمستنقعات ، بينما امتاز ساحل الأطلنطى غرب مدينة طنجة وإلى الجنوب من رأس سبارتل بوفرة الأسماك ، مما يفسر طبيعة الحياة البشرية فى تلك المنطقة فى ذلك التاريخ ، حيث عاش الإنسان على الصيد والقنص ، وكانت سلاسل التلال الرملية المنخفضة تحمى المنطقة الداخلية من تيارات المحيط العنيفة ومن الضباب أيضاً[١] .(شكل رقم ٢٠).

وقد اتجهت أول محاور التعمير من ساحل المحيط صوب الداخل مع حدود خطوط اللاجونات حيث سهول بوخالف وبوكدور ، أى جنوب غرب نواة مدينة طنجة الحالية ، كذلك ظلت كهوف رأس الأشقار والعالية وهرقل مسكونة حيث اكتشف جودان آثار عديدة لفخار (سيراميك) مزخرف[٢] . وتعتبر صناعة الفخار من المميزات الرئيسية للعصر الحجرى الحديث[٣] . كما مارس الإنسان رعى الحيوانات ، وكانت هناك علاقات مبكرة مع جنوب إسبانيا (إيبيريا) كما بدأت ملامح عصر البرونز فى الظهور حيث يرجع إليه جوردون تشايلد الانقلاب الثانى الكبير الذى وجة المدنية وجهة جديدة[٤] . وتظهر آثار هذا العصر ومحاوره فى منطقة طنجة ما بين الجبل الكبير وكتلة اسبارتل شمالاً وحتى جبل دار زهيرو جنوب غرب طنجة ، أى تركزت فى سهول أودية بوخالف وبوكدور وحتى وادى تهادرت . واستمرت مناطق السكن فى عصر البرونز كما هى إلى الآن فى السهول الفيضية حيث محاور عمران العصر الحجرى الحديث ، كما استقر الإنسان فى مناطق البحيرات ذات الامتداد الكبير ، والتربة الخصبة حيث مارس الزراعة ومنها زراعة الزيتون وتظهر آثار ذلك العصر فى مقابر المرسى ، وعين العسل ، وبلاد شريف ، وعين داليا ومصمود[٥] . وكان ذلك فى منتصف الألف الثانية ق.م. حيث سبقت مصر كل بلاد إفريقيا فى الدخول إلى عصر البرنز وذلك فى الألف الثالثة ق.م[٦] . (شكل رقم ٢٠).

---

(١) Ponsich, M.; (1970), op. cit, p.p. 10.

(٢) Jodin, A.; (1958 - 1959), op. Cit., p.p. 249 - 313.

(٣) غلاب ، محمد السيد ، والجوهرى ، يسرى ، (١٩٦٨) مرجع سابق ، ص ٣٨١

(٤) المرجع السابق ، ص ٤٢٨

(٥) Ponsich, M., (1971), op.cit, p.p. 165 - 176.

(٦) ماكيفيدى، كولن، (١٩٧٨)، أطلس التاريخ الإفريقى، ترجمة مختار السويفى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ص٢٥١

السطح
كتل جبلية
برك مؤقتة (ضايات)
مستنقعات
نواة مدينة طنجة

الطرق
ماقبل التاريخ
العصور التاريخية
ممرات ترجع إلى العصر الروماني

المواضع الأثرية
ماقبل التاريخ
عصر البرونز
فينيقية
بونيقية (قرطاجية)

كم ١ صفر ١ ٢ ٣ ٤ ٥

شكل (٢٠) المواضع الأثرية الرئيسية للحضارات القديمة في طنجة

المصدر: Ponsich, M.; (1971), L'implantation Humaine Dans Le Tangerois, Du Paleolithique a La Periode Romaine, op. cit.

أما الموضع الأول لمدينة طنجة الحالية ، فكان قرية بربرية موضعها جنوب شرق المدينة الحالية كما كانت محاطة بمستنقعات طنجيس ، غير أنها سرعان ما عرفت تطوراً ملموساً فى عهد الفينيقيين(١) .

٢ - طنجة فى عهد الفينيقيين (١٤٥٠ ق.م - ٥٥٠ ق.م):

تُرجّع معظم الأبحاث الأركيولوجية والتاريخية أن الفينيقيين هم الذين أسسوا نواة مدينة طنجة فى موضعها الحالى حيث أسس أهل صور مراكز تجارية عديدة على السواحل الشمالية لإفريقيا التى دخلت التاريخ بفضلهم . بينما اختلفت الآراء حول تاريخ الوصول الأول للفينيقيين وبالتالى حول التاريخ الفعلى لتأسيس المدينة . ويذكر "روم لاندو" أن الفينيقيين أسسوا نواة طنجة الحالية فى عام ١٤٥٠ أو ١٥٠٠ ق.م(٢) ، غير أن تحقيق اسم طنجة قد ألقى الضوء على ارتباط الاسم بالبربر أى قبل الفينيقيين ، ويرى "شارلز أندريه جوليان" أن الفينيقيين قد وصلوا إلى سواحل المحيط فى أواخر الألف الثانية ق.م بحثاً عن ذهب السودان من جهة وفضة إسبانيا وقصدير جزر « الكستريد » التى يصل طرفها إلى « ترشيش » ، وفى رأيه أن طنجة الحالية عرفت فى عام ١١١٠ ق.م(٣) .

والواقع أن تاريخ وصول الفينيقيين إلى طنجة وتأسيسهم لها لم يعرف بالضبط ، إلا أنه من المتفق عليه أن طنجة دخلت العصور التاريخية على يد الفينيقيين الذين وصلوا إلى الإقليم على سبيل الاستكشاف أولاً - فى رأى "ميشيل بونزيش" كما كان أول احتكاك للفينيقيين بالأهالى فى أواخر عصر البرونز فى مناطق كهوف ومغارات كتلة سبارتيل ورأس الأشقار ، وذلك فى حدود عام ١١١٠ ق.م ، حيث كانوا قد أسسوا قادش (Cadiz) فى إسبانيا(٤).

ويرى بونزيش أن السبب الأول وراء اختلاف التواريخ عند الباحثين فى هذا العصر أنهم لم يفرقوا بين المراكز التجارية والمصارف الفينيقية الفعلية ومواقع الاستكشاف الأولى ، ويذكر أيضاً أن القبائل الأولى (البربر) منذ عصر البرونز كانت قد سكنت واستقرت على ضفاف البحيرات الشاطئية الثلاث : بو خالف ، وبوكدور ، ومفوغاً . حيث تم اكتشاف المقابر الخاصة بها متراصة بانتظام ، كما عثر على بعض المقابر الخاصة بالبربر (أى السكان الأصليين) المتأثرين بالحضارة الفينيقية فى عين داليا ، والجُهيلا ترجع إلى القرن الثامن ق.م ، وقد استقر السكان على طول البحيرات ، حيث لم يكتفوا فى هذا الزمن بالصيد والقنص بل كانوا يقومون بالزراعة(٥) . كما كان واضحاً أن الفينيقيين كان يعبرون إليهم من إسبانيا (من وادى ليكويفر أى الوادى الكبير) بهدف شراء ومقايضة بعض السلع التى لم تكن تتوفر لديهم فى عاصمتهم ، فكانوا يعبرون المضيق لإنجاز بعض المبادلات التجارية ، التى كانت تشمل القمح والكروم والزيتون ، وقد عثر على بقايا منها فى تلك القبور(٦) .

---

(١) الفليطة ، عبد المجيد ، (١٩٩٣) ، طنجة العمران والعمار ، من أعمال الملتقى العلمى لمدينة طنجة ، الحلقة الثالثة « طنجة المجال الاقتصاد ، المجتمع » ، بمدرسة الملك فهد العليا للترجمة ، بطنجة ، سنة ١٩٩٢ نشر الدار البيضاء ، ص ٢١ : ٣٠ .

(٢) لاندو ، روم ، (١٩٦٣) ، مرجع سابق، ص ١٧

(٣) Joulien, C.A.; (1975), op. Cit., p. 63.

(٤) Ponsich, M.; & Tarradell. M.; (1965), Garum et industries antiques le Salaison en mediterraneè occidentale, Paris, p. 115.

(٥) Ponsich, M.; (1970), op. Cit., p.15.

(٦) Ponsich, M.; (1966), Le trafic du plomb dans le detroit de Gibraltar. Melangs A. piganiol, Paris, p.p. 1271 - 1283

ويرى الأثريون أن أقدم الآثار الفينيقية المكتشفة فى إقليم طنجة ترجع إلى القرن السابع ق.م[١] . ويوضح الشكل رقم(٢٠) ، أن الفينيقيين كانوا قد أسسوا عدة مصارف ومحلات أهمها كوتا (Cotta) وليكسوس (Kouass et lixus) ، حيث مارسوا عمليات الصيد وتمليح الأسماك والزراعة والتجارة ، وتقع كوتا جنوب مغارات هرقل بحوالى ٢ كم ، وقد توصل "ميشيل بونزيش" إلى أساس محله كوتا فى الموضع الذى حلت محله حالياً القرية الريفية أو دوار جبيلة (Jbila)[٢] ، بتل أو جبل (Jbila) بفحصى طنجة (وقد سبقت الإشارة إليه) ، كما عُثر على آثار فينيقية فى طنجة البالية متمثلة فى عمودين فينيقيين بهما نقوش فينيقية ، ومسلة حجرية منحوتة ، كما عثر على آثار فينيقية فى مغوغا وظهير شاطئ الغندورى بملاباطا ويوضح الشكل رقم (٢٠) المواضع الفينيقية فى طنجة .

أما الآثار الفينيقية فى موضع نواة مدينة طنجة الحالية ذاتها ، فالملاحظ أن طبوغرافية هضبة مرشان هى الموجه الوحيد للتطور العمرانى والحضارى للمدينة وقد عثر على الآثار الفينيقية فى غرب هضبة مرشان شرق وادى اليهود ، كما عثر على عدد قليل من المقابر الرومانية ، مما يدل على إندثار الحضارة القديمة أو ما قبل الرومانية بنواة طنجة وإعادة تشييدها من جديد فى نفس الحدود من خلال حضارة جديدة[٣] .

وقد روى هيرودوت ، كيف اكتشف الفينيقيون شاطئ القارة الإفريقية الشمالى الغربى ، حيث ذكر أنهم هم الذين بنوا أصنام هرقل (أعمدة هرقل) بطنجة على طرف مضيق جبل طارق ، كما حملوا إليها صناعة الزجاج وصناعات أخرى[٤] ، بالإضافة إلى الزراعة وفنون الكتابة .

٣ - طنجة فى العصر القرطاجى (البونيقى) (القرطاجى - الموريتانى) ٥٥٠ ق.م - ٣٨ ق.م :

القرطاجيون (Les Carthaginois) هم الشعب الأجنبى الثانى الذى حل بالمدينة بعد الفينيقيين ، وذلك خلال النصف الثانى من القرن الخامس ق.م ، وذلك إبان زمن القائد القرطاجى حَنون (Hannon) الذى عبر بأسطوله مضيق جبل طارق ، وحل بموضع طنجة ، حيث تم تنظيم الإقليم ، والاهتمام بالزراعة . وكانت طنجة فى ذلك العصر مُصدّره للمنتجات ، كما أنشئ الميناء ، وكان ذلك فى أواخر القرن الخامس ق.م ، وكان من أهم آثار هذا العصر وتأثيراته العمرانية أن اتجه العمران إلى موضع نواة مدينة طنجة الحالية ، كما أن طبوجرافية المكان لم تعطى اختيارات كثيرة لإنشاء مرفأ آمن من أجل اقتراب السفن إلا فى مواضع محدودة على خليج طنجة ، حيث لا يمكن إتمام عمليات الشحن والتفريغ على الشواطئ الصخرية التى تُميز طبوجرافية المدينة ، ولم يكن ذلك متاحاً إلا على الشاطئ الواقع جنوب شرق نواة المدينة الحالية أمام المخرج الشرقى لمحور الصياغين الحالى ، والذى ينتهى غرباً صوب أرباض طنجة ، حيث تتفرع الطرق التى تصل نواة المدينة بداخل الإقليم ، من ساحة السوق البرانى أو السوق الكبير -

---

(١) Jodin, A., (1964), L'age du Bronze au Maroc, La necropole Meagalithique d'El-Mries, B. A. M., t5, p. 14.

(٢) Ponsich, M.; (1967), Rouass port antique et Carrefour des voies de la Tingitan, B. A. M., t 7, Robat, p.p. 369 - 405.

(٣) Ponsich, M.; (1970), op. cit, p. 10.

(٤) السائح ، الحسن ، (١٩٧٥) ، الحضارة المغربية عبر التاريخ ، الجزء الأول ، دار الثقافة ، الدار البيضاء ، ص ٣٨ : ٤١

الجراندسوكو (Grand Socco) أمام المخرج الغربي لمحور الصياغين الحالي ، كما نشأت في هذا العهد أيضاً أهم مراكز الملاحة على شواطئ طنجة فانتعشت طنجة وكذا إقليمها[١] . ويوضح الشكل رقم (٢٠) توزيع المواضع البونيقية ونواة المدينة .

وكانت طنجة في هذا العهد تمثل متروبوليتان أو قاعدة إقليم ، حيث ازدهرت التجارة في حوض البحر المتوسط ، وكان الإنتاج أكثر من الاستهلاك فكانت الوفرة ، فظهرت الحاجة إلى التصدير فانتعش الميناء واستقر السكان حول خليج طنجة ، وازدهر السوق البراني خارج محور الصياغين غرباً ، أمام باب الفحص الحالي ، واستمرت هذه الساحة ذات أهمية عبر كل العصور والحضارات التالية ، وكذلك ساحة السوق الداخل أو السوق الصغير (Petit Socco) بتيت سوكو كما يطلق عليها المغاربة في مقابل الجراند سوكو (Grand Socco) أو السوق الكبير ، فكانت أهم محاور المدينة (شكل رقم ٢١)، كما ساهم نفس العصر في نشأة عدة مراكز عمرانية هامة في الإقليم المحيط بمدينة طنجة كما تميز بصناعات هامة من (السيراميك)* الفخار - الخزف الفريد وساعد على انتشارها توافر الطفل في سهول أودية مغوغا وملالح[٢] .

ولقد وصل العمران في هذا العصر إلى هضبة مرشان ، ورأس ملاباطا ، ومغوغا حول نواة مدينة طنجة . كما توجد الآثار والمقابر القرطاجية « البونيقية » على هضبة مرشان ، ومعظم هذه المقابر محفورة أو منقورة في الصخر غرب المدينة العتيقة الحالية قرب شاطئ المضيق ، ويبدو أنها تأثرت بزلزال عام ١٧٧٣ ، كما توجد مقابر لنفس الفترة صوب الداخل جنوب الشاطئ بحوالي ٢ كم في الحوض السهلي لمغوغا الصغيرة جنوب شرق تل الشرف[٣] .

كما اكتشفت مقابر وآثار تنتمي لنفس الفترة ونفس النمط على ساحل المحيط في منطقة رأس الأشقار ، كذلك إلى الجنوب الغربي من طنجة قرب المواضع الفينيقية وما قبلها[٤] . ويطلق « برنزيش » على ذلك العصر اسم العصر القرطاجي - الموريتاني . (شكل رقم ٢٠) .

٤ - طنجة في العصر الروماني وحتى الفتح العربي من ٣٨ ق.م. - ٧٠٧ م :

انتهت الحروب الأخيرة بين روما وقرطاج عام ١٤٩ ق.م. بانتصار الرومان ، الذين خربوا قرطاج ، وعلى مدى القرنين التاليين لذلك التاريخ إستولى الرومان على كل شمال إفريقيا من مصر إلى مملكة موريتانيا (المغرب الحالية) ، وكانت طنجة « تنكا » عاصمة للمملكة الموريتانية البربرية ، التي كانت لها نفس الاسم البونيقي (Tinga) ، وكانت ذات أهمية في حوض البحر المتوسط ، كما كان لها علاقات تجارية مع المدن الأخرى ، والأرياف المجاورة ، كما كان لها ميناء هام ، وكانت محاطة بالأسوار المغلقة .

---

(١) Ponsich, M.; (1964). op. cit. p. 200 - 253.

(٢) Ponsich, M.; (1968), Nécropoles phenicienne de la region de Tanger, Etudes & Trav., d'Archeol, Maroc, Tanger, vol. 3, p. 76.

(٣) Jodin, A.; (1960), Le tombeau de Magogha es - Sghiro, Tanger, B. A. M., Rabat, T4, p.p. 27 - 40.

(٤) Koehler, H.; (1930). Un tomb Ponique au cap spartel, Revue de Musses, Dejon, No 25. p. 10.

* - Céramique = خزف - فخار - صيني، قاموس المنهل ص ١٧٩

- Ceramiste = فاخوري - خزاف، المنهل ص ١٧٩

وتميزت طنجة بحضارة ترجع جل مهارتها إلى الفترة الفينيقية كالفخار ، وعصر الزيت ، والتخمير ، والزراعة، تلك المهارات ظلت مُتداولة منذ الفينيقيين وحتى المملكة الموريتانية البربرية ، حيث يرى بونزيش أن الفترة القرطاجية لم تُضِفْ حضارياً الكثير إلى طنجة ، كما يرى أيضاً أن طنجة كانت خلال تلك الفترة معزولة عن ريفها[١].

في عام ٣٨ ق.م ، رفعت طنجة إلى مصاف مدن الامبراطورية ، حيث منحت قانون المدن ، وأصبح سكانها يتمتعون بحقوق المواطن الروماني، وكانت في قمة انتعاشها، وذلك من عصر بطليموس (آخر الممالك البربرية) إلى عصر كاليجولا، وكانت طنجة تحت سلطة المملكة الموريتانية البربرية التي أصبحت بدورها موالية للرومان « في عهد يوبا الأول ويوبا الثاني » أي كانت تحت الحماية الرومانية ، ثم عدل كاليجولا من سياسته عام ٤٠ م فألغى الحماية ، وضم مملكة موريتانيا فعلياً إلى الإمبراطورية الرومانية ، ثم قسمها الملك كلوديوس إلى مقاطعتين إمبراطوريتين هما: موريتانيا الطنجية، وموريتانيا القيصرية، ويفصلهما نهر الملوية، ويحكمها وكلاء للإمبراطور (بروقنصل) يرجعان للإمبراطور مباشرة وذلك في عام ٤٢ م، وبذلك بسطت روما نفوذها الفعلي على بلاد البربر كما أسمتهم.

وظل هذا الوضع حتى زحف (الوندال*) على شمال إفريقيا ، وتبدأ المنطقة الخاضعة للرومان في المغرب من طنجة بعد أن تنقطع بعد مليلة (Rusadohi) وذلك وراء إقليم الريف ، الذي لم يخضع للنفوذ الإمبراطوري ثم تمتد حتى شالة (Chella) في الرباط ، واسم طنجة هو الذي أعطى المقاطعة اسمها حيث أصبحت منذ ذلك التاريخ عاصمة المقاطعة ، وظل نظام المقاطعات معمولاً به إلى عهد دقليانوس .

ولقد ركزت روما على أرستقراطية البلديات لتوطيد استعمارها لبلاد البربر دون اكتراث بهم ، فكانت طنجة وإقليمها بالنسبة لروما مستعمرة للاستغلال أكثر منها مستعمرة للعمران ، لذلك لم يكن عدد الأجانب في طنجة الرومانية كبيراً ، كما لم يلقن الرومان أساليب الزراعة للبربر الذين كانوا يعرفونها جيداً من قبل حيث كانوا يزرعون القمح ، والشعير ، والكروم والزيتون ، واللوز والفاكهة[٢] .

ولقد بدأت الأبحاث الأركيولوجية تَمُس مدينة طنجة ذاتها وخاصة أبحاث الأستاذ ميشيل بونزيش ، حيث استطاع أن يحدد تصميم وخطة مدينة طنجة الرومانية ، وما احتوته من أحياء وميناء . ومعالم تطابق ما تركه البرتغاليون والإنجليز فيما بعد من مصورات عن المدينة ، كما تمكن بونزيش من اكتشاف ليمس مدينة طنجة (Limes) ، التي كانت تتخللها ثكنات للدفاع عنها وعن ظهيرها في مواجهة سكان الأرياف ، إلا أنه من الصعوبة بمكان إجراء الحفريات الأركيولوجية المكثفة داخل مدينة طنجة العتيقة ، نظراً لكون المدينة العتيقة الحالية تقع فوق المدينة الرومانية القديمة ومع ذلك تم اكتشاف عدة قطع أثرية ونقود وتمثال امرأة ترجع إلى العصور الرومانية القديمة[٣] .

---

(١) Ponsich, M.; (1964). op. cit., p. 238.

(٢) Ibid., p. 95

(٣) زنيبر ، محمد ، (١٩٩١) ، مرجع سابق ، ص ٤٣ : ٥١

* الوندال جماعة تنتمي إلى شمال أوروبا وصلوا إلى جنوب أوربا وحكموا إسبانيا خلال القرن الرابع والخامس الميلادي ومنها عبروا إلى شمال إفريقية .

أما الليمس (Limes) فيعرّفه جوليان (Julien) بأنه خطاً دفاعياً محصناً تميزت به مدن شمال إفريقيا فى عهد الرومان أمكن إكتشافه بالأبحاث الأركيولوجية والصور الجوية ، والتى أمكن عن طريقها أيضاً تحليل الليمس إلى معطياته ومكوناته الأصلية ، حيث وجد أنه يتركب من ثلاث عناصر رئيسية ، أولها - الخندق فوساتيوم (Fossatum) ، الذى تتخلله أسوار وأبراج ، وحصون ، ومراكز محصنة مبنية بالحجارة أوبالطوب حسب الجهات . ثانيها - أجهزة محصنة تقع أمام الخندق وخلفه . ثالثا - شبكة من الطرقات تُخط تبعاً للضرورات الاستراتيجية ، معنى ذلك أن الليمس ليس مجرد خطاً دفاعياً ، لكنه وفقاً لهذه النظرية - التى أصبح مسلماً بها فى تحصين منطقة ما فى العهد الرومانى - جهازاً دفاعياً معقداً تسمح الحفريات الأركيولوجية المتعددة بضبط مواضع عناصره(١) .

وكان رأى جوليان أن مدن نوميديا فقط وامتدادها غرباً هى التى تميزت بوجود هذا النظام الدفاعى المتكامل ، وذلك حتى اكتشفت بونزيش ليمس طنجة ، الذى كان يرى جوليان أن الحاجة لم توجب إنشائه فى المغرب الشمالى . والليمس بناءً على ما سبق ، هو بالفعل الحد الأقصى للجهاز الاستراتيجى الرومانى ، يحُكم وضعه وتخطيطه أولاً ، كما يعتمد على البيئة الطبيعية المحيطة فى التحصين كالغابات والمستنقعات .. إلخ - ثم يشرع الرومان فى عملية الاستعمار بعد ذلك .. وهذا يعنى أنه كان هناك دور عسكرى لطنجة كمدينة محصنة فى موقع استراتيجى هام منذ تاريخها المبكر . وكانت تسمى تنكيس (طنجيس) ، كما أصبحت مركزاً للعبادة الرومانية رسمياً فى الإقليم ، مما يعنى أنه كان لطنجة الرومانية دور دينى (٢) .

أما عن آثار ذلك العصر ومظاهر عمرانه ، فلقد عثر على عدد قليل من المقابر الرومانية داخل المدينة وغربها ،ومعظم المقابر التى عثر عليها كانت خارج حدود نواة المدينة (شكل ٢١) ، فقد عثر على مقبرة ومعسكر يرجعان إلى أواخر القرن الثالث الميلادى ، بينما بنيت مقابر القرن الثانى على أطراف المدينة الغربية حيث يقل العمران ، أما المقابر المسيحية فى القرن الرابع الميلادى فقد تم تأسيسها فى نفس المنطقة باستخدام الصناديق القرطاجية الكبيرة(٣).

ويتبع امتداد طنجة الرومانية نفس امتداد المدينة العتيقة داخل السور . على نتوء هضبة مرشان الشرقى بزاوية شمالية ، وشمالية غربية ، وجنوبية ، وجنوبية شرقية نحو الساحل إذ أنها تمثل نواة طنجة وأساسها حتى أواخر القرن التاسع عشر عبر كل العصور .

وتضم طنجة معالم عمرانية رومانية ، مازالت آثارها باقية ، فقد راعى المعماريون الرومان أثناء تخطيطهم للمدينة الظروف الطبيعية الخاصة بموضعها وكذلك وظيفتها البحرية ، التى كانت أساسية فى اقتصاديات المنطقة ، بالإضافة لدورها كعاصمة إدارية وعسكرية(٤) .

وقد توصل بونزيش وكذلك العديد من الأبحاث الأركيولوجية ، إلى أن المجال العمرانى لطنجة الرومانية كان

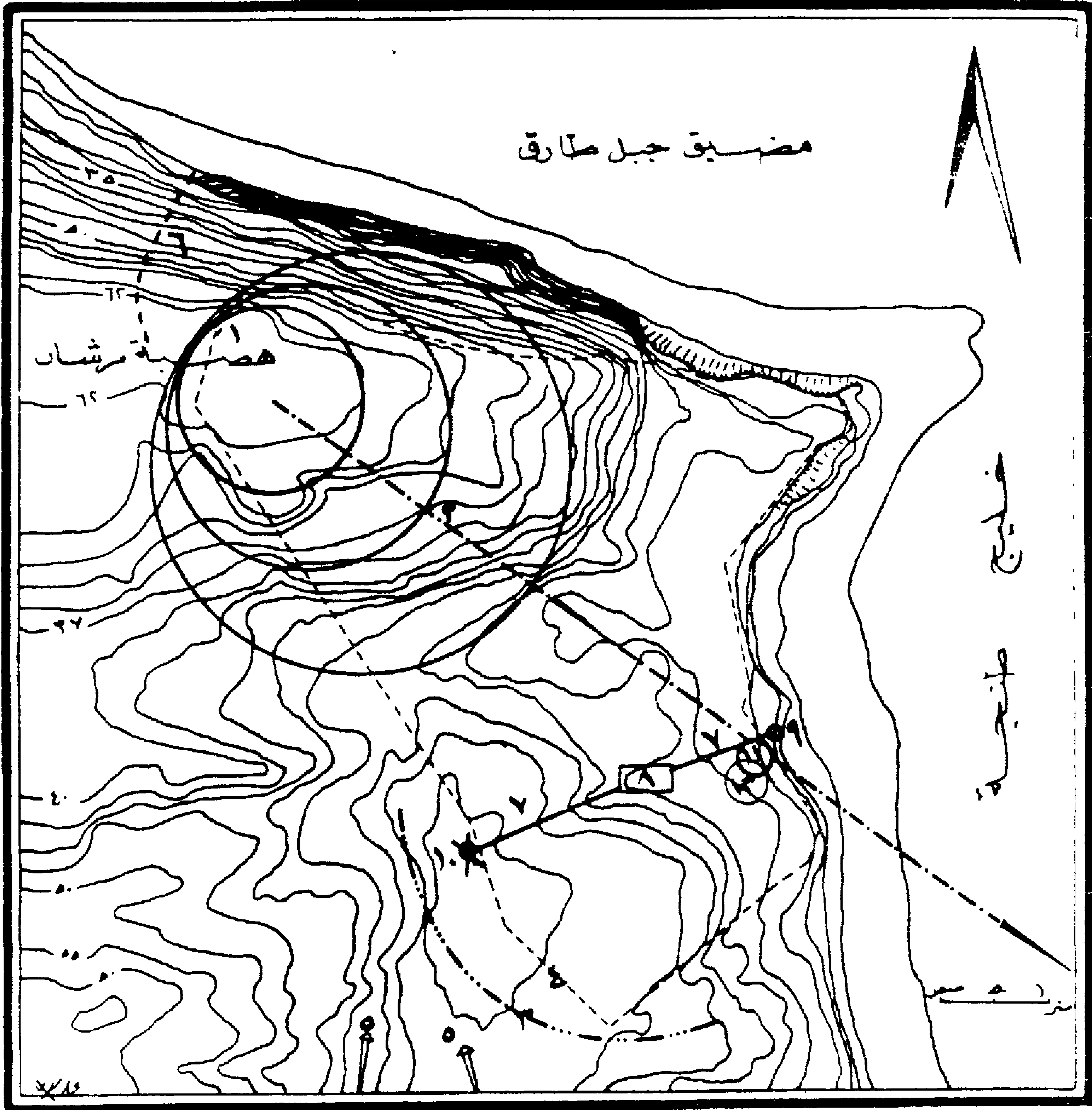
---

(١) Julien, C. A.; (1975), op. cit, p.p. 180 - 184.

(٢) Saint Martin, vivien; (1892), Nouveu Dictionnaire de Geographie universelle, librairie Hachette, Paris.

(٣) Ponsich, M.; (1970), op., cit. p. 11.

(٤) Michaux Bellire, E.; (1908), Foailis dans la nécropole Romaine de Tanger, R.du Monde Musulman, vol. VI, No 11, Nov., p.p 419 - 432.



١ ـ نطاق السكن الأول
٢ ـ إتجاه العمران والنمو
٣ ـ مرافئ رومانية
٤ ـ حدود المدينة العتيقة الحالية
٥ ـ إتجاه القادمين من أرياف طنجة
٦ ـ مقابر بونيقية
٧ ـ محور ديكامانوس ماكسيموس
٨ ـ الفوروم (ساحة السوق الصغير)
٩ ـ باب البحر
١٠ ـ باب الإتصال بالأرياف
١١ ـ الكابيتول (المعبد)
١٢ ـ المسرح

شكل (٢١) عمران نواة طنجة في الحضارات القديمة

المصدر: بتصرف عن: PONSICH, M.; (1970), o.p. cit.

يشغل نفس المساحة التى تشغلها حالياً المدينة العتيقة والقصبة داخل السور ، وقد أوضح لنا بونزيش صورة طنجة الرومانية وخطتها شكل (٢١) ، والتى تمثلت فى محورين رئيسيين أحدهما عرضى وهو الأهم ، ويصل شاطئ الخليج بالداخل ، والآخر طوالى لم يتم اكتشافه تماماً بسبب الكثافة العمرانية الشديدة فوق المدينة الرومانية العتيقة(١) . أما المحور الأول فهو محور ديكامانوس ماكسيموس (Decumanus Maximus) ، الذى يحل محله الآن محور الصياغين ،وكان يتميز بوجود الساحة العمومية الفوروم (Forum) والمشهورة فى تخطيط المدينة الرومانية حيث يلتقى المحوران ، ويشغلها حالياً سوق الداخل أو السوق الصغير (Potit Socco) بتيت سوكو كما يسمى الآن . أما المسرح (Theatre) فكان يوجد فى شرق ذلك المحور وأمامه المعبد (Capitole - Temple) ، ويوجد المسجد الكبير بذلك المكان فى الوقت الحالى .

وكان للمدينة منفذين عبر محور ديكامانوس ماكسيموس ، الأول يوجد على الواجهة البحرية ويحل محله مخرج باب المرسى حالياً ، والمخرج أو المنفذ الثانى غرباً ويحل محله باب الفحص حالياً ، أى باب البادية حيث كان يتم التبادل واقتناء المنتجات الزراعية التى كانت تُصدر عبر البحر وذلك من خلال ساحة خارجية ، وتتفرع منها الطرق فى اتجاه أنحاء الإقليم ، وهى ساحة السوق البرانى أو السوق الكبير (جراند سوكو Grand Socco) السابق الإشارة اليها ، وقد سميت حالياً ساحة ٩ إبريل .

أما المحور الثانى والمتعامد على محور ديكامانوس ماكسيموس فهو محور ديكامانوس مُنيموس . (Cardo Maximus, Documanus Menimus) ، وهو المحور الطولى الشمالى الجنوبى الذى يلتقى مع المحور الأول فى الفوروم ، أو ساحة السوق الصغير حالياً . وهذا المحور ما زال تحت المبانى الحالية لم يكشف عنه تماماً(٢) ، وإن كانت المدينة العتيقة تتميز الآن بوجود محور طولى يخترق الأحياء السكنية ليصل ما بين ساحة السوق الصغير والقصبة . ومن المؤكد أن معظم آثار المدينة الرومانية توجد تحت المدينة العتيقة الحالية ، فمن المعروف أن مدن موريتانيا الطنجية ، وسائر المدن الرومانية فى شمال إفريقيا وغيرها ، قد تميزت بتخطيط ومرافق معينة سواء كانت مدن زراعية أو سكنية أو بحرية كطنجة ، ومن أهم معالم المدينة الرومانية المحاور الطولية ، والعرضية ، والفوروم، والمسارح (Les theatres)، والملاعب (Amphitheatres) ، والملاهى (Les Cirques)، والمعبد (Temple - Cap-itole) ، والحمامات (Les thermes) التى توجد فى كل المدن الرومانية صغيرة أو كبيرة ، والتى مازالت تنتشر فى المغرب العربى وفى طنجة إلى الآن .

كما تميزت بوجود قاعات الاجتماعات (Les basiliques Comprenaient)، وقاعة المجلس البلدى (La curie) ، بالإضافة إلى المكتبات ، والأسواق ، والدكاكين التى كانت تنتشر أيضاً خارج الفوروم الذى يزدحم بها عادة ، هذا بالإضافة إلى المساكن والتحصينات والمدافن والمرافق الأخرى ، فقد كانت طنجة مع وليلى أو (Volubilis) الرومانية من أهم مدن موريتانيا الطنجية (Mauretanie Tingitane)(٣)

---

(١) Ponsich, M.; (1970), op. cit. , p. 10.

(٢) Ponsich, M.; (1971), op. cit., p. 172.

(٣) Julien, C. A., (1975), op. cit, p.173 - 179.

ورغم ذلك فآثار هذا العصر قليلة ولعل أبلغ تعبير عن ذلك ما معناه « أنه كلما حُفرت بئرٌ أو شُقت الأرض لوضع أساس الجدران عُثر دائماً على الأطلال الرومانية ، وهو ما ورد فى الموسوعة الجغرافية الفرنسية عام ١٨٩٢»[١] . ويوضح الشكل رقم (٢٠) ، والشكل رقم (٢١) ما سبق شرحه عن طنجة خلال العصر الرومانى وبيئتها المحيطة وعناصرها الدفاعية ومواقع وآثار الحضارات القديمة عامة .

ولقد انتشر العمران من كهف هرقل وحتى مرشان فى سهول بوخالف ، وبوكدور ، وحتى مستنقعات تهادرت أى حول هوامش مدينة طنجة الحالية ، وكذلك صوب الشرق فى اتجاه ملاباطا ، أى نفس مواطن العمران السابقة . وكانت لطنجة علاقات تجارية هامة مع ريفها وكذلك مع أسبانيا وروما وسائر دول البحر المتوسط وخاصة عبر مضيق جبل طارق[٢] . فقد كانت مدينة تجارية ، وعسكرية ، وسياسية ، وإدارية ، وبحرية ملاحية . وقد عثر على العديد من آثار الفخار والخزف الرومانى فى مناطق عديدة من هوامش مدينة طنجة[٣] .

وفى القرن الثالث الميلادى ، قرر الرومان الانسحاب إلى المنطقة الشمالية من المغرب فقط بسبب تدهور الإمبراطورية الرومانية نتيجة لغزوات الجرمان ، حيث احتفظوا بطنجة وسبتة ولذلك اكتسبت طنجة أهمية خاصة .

ثم تعرض شمال إفريقيا لغارات الوندال وامتد احتلالهم لطنجة والمنطقة الشمالية قرابة قرن من الزمن ، حيث أسقطوا الدولة الرومانية ، إلا أن طنجة لم تتأثر بهم كثيراً ، إذ لم يكتشف عنهم أى أثر مادى[٤] .

كما وقعت طنجة تحت احتلال الجوت (Gout) القوط ، ثم البيزنطيين ، وكان ذلك خلال القرن الخامس الميلادى ، وحتى القرن السابع حيث استولى البيزنطيون على بعض الرؤوس المهمة على الساحل مثل سبتة[٥] . والواقع أن طنجة كانت تحت النفوذ البيزنطى الذى خلف الدولة الرومانية وكذلك سبتة ، وذلك عند وصول الفتح العربى إلى المنطقة فى أواخر القرن السابع الميلادى ، وإلى طنجة فى أوائل القرن الثامن الميلادى ، وذلك حسماً لخلاف بين المؤرخين عن وضع طنجة عند قدوم الفتح العربى ، هل كانت تحت سلطة الدولة البيزنطية أم سلطة الجوت فى إسبانيا ؟[٦] .

ثالثا : طنجة منذ الفتح العربى وحتى نهاية القرن التاسع عشر :

اتضح من خلال الدراسة السابقة أن طنجة كانت منذ فترات تاريخية مبكرة محلاً لأطماع أجنبية عديدة ، وذلك بسبب موقعها الجيواستراتيجى حيث حُكمت من قِبَلْ دول أجنبية عديدة ولم يحد من الأطماع الأجنبية فى هذه المنطقة إلا دخول الإسلام إليها على يد عقبة بن نافع الفهرى عام ٦٨٢ م ، ثم دخل المسلمون طنجة عام ٧٠٧ م بقيادة موسى بن نصير ، كما أصبحت مركز انطلاق الفاتحين إلى الأندلس من عام ٧١٢ م .

---

(١) Saint Martin, vivien.; (1892), op, cit.

(٢) Ponsich, M.; (1966), op. cit., p. 1271 - 1283.

(٣) Judin, A. & ponsich, M.; (1967), Nouvelles observations sur la ceramique estampée du Maroc Romain, B.A. M. t.5, Rabat, p.p. 11-45.

(٤) زنيبر ، محمد ، (١٩٩١) ، مرجع سابق ، ص ٤٥ .

(٥) Verdugo C.; (1958), op. cit, p.184.

(٦) زنيبر ، محمد ، (١٩٩١) ، مرجع سابق ، ص ٤٥ .

فكان لطنجة أهمية كبرى فى أول الفتح ، إذ كانت قاعدة أولى لتحركات جيوش موسى بن نصير وإدارته العسكرية ، وبها وضع رهائن المصامدة تحت الحراسة عام ٨٨ هـ ، وقد عُين طارق بن زياد والياً عليها ، كما اتخذ من المدينة أول مركز لتعليم مبادئ الإسلام . وقد خُطط لفتح الأندلس فى طنجة ، وهكذا قُدّر لطنجة أن تلعب دوراً تاريخياً منذ السنوات الأولى للفتح ، فقد كانت عاصمة للمغرب الإسلامى الشمالى(١) . وقد استمر حُكم الدول الإسلامية المتعاقبة على طنجة منذ الفتح العربى ، وحتى الدولة العلوية « الشريفية » الحالية وما زال ، وقد تخلل ذلك التاريخ الطويل أحداث مهمة كان لها أكبر الأثر فى عمران المدينة ووظائفها ، كما احتُلت غير مرة من قبل البرتغال وإسبانيا وإنجلترا .

وما دفعنا لتحديد هذه الفترة من بداية الفتح وحتى نهاية القرن التاسع عشر ، أن طنجة خلال تلك القرون ، ورغم أحداث التاريخ ومتغيراته العمرانية ، والاقتصادية ، والسياسية ، والأيدولوجية ، ظلت داخل أسوارها التى حددت نواتها بوضوح منذ طنجة الرومانية .

وباستقراء مصادر التاريخ ، اتضح أن طنجة الإسلامية ورثت طنجة الرومانية تماماً بخطتها ووظائفها إلا أنها اكتست واكتسبت خصائص عمرانية إسلامية واضحة منذ الفتح العربى الإسلامى .

والواقع أن النسيج الحضرى للمدينة الإسلامية لم يحظ باهتمام المؤرخين والجغرافيين الأجانب أو المغاربة كما يجب على الرغم من كون طنجة أول عاصمة سياسية للمغرب المسلم(٢) . ومعظم ما كُتب من أعمال الأجانب مؤلفات تهدف أساساً إلى طمس الهوية الإسلامية للمدينة العتيقة من خلال التركيز على الفترات الاستعمارية سواء القديمة منها كالفينيقية ، أو القرطاجية ، أو الرومانية ، أو تلك التى تعرضت لها طنجة بعد الفتح الإسلامى حيث تُنسب طنجة إلى الرومان قديماً ، وإلى البرتغال خاصة ، والإنجليز بعد ذلك ، مع إغفال شبه تام للفترات الإسلامية ، رغم كونها الأطول والأكثر تأثيراً ، عمرانياً واقتصادياً ، وثقافياً فى المكان والسكان ، حيث ترجع معظم المراجع عمارة المدينة وعمرانها ومنشآتها للفترة البرتغالية ، كما تُظهر الكثير من المصادر نقداً شديداً وقاسياً تجاه طنجة الإسلامية العربية* ، رغم إظهار المدينة فى نفس الوقت على أنها مدينة أوربية فى المغرب ، وهنا يكمن التناقض الصارخ الذى تعاملت به المصادر مع طنجة .

فقد جاهدت طنجة لبيقى فى شرايينها دفق الحياة ، وحينما ظهر الإسلام جاءها المسلمون يحملون معهم شرائع، وسنناً ، ومبادئ ، فساد فيها النظام وازدهرت من بعد انحطاط ، مثلها فى ذلك مثل مدن كبرى قديمة لم تندثر وجاهدت حتى جاءها الفتح ، كالاسكندرية ، ومكة ، وصنعاء ، وصور ، وتونس(٣) . ونظراً لطول هذه الفترة ، وتميزها بعدة محطات تاريخية ، وعمرانية ، ووظيفية واضحة فى حياة طنجة ، يمكن تقسيمها إلى عدة فترات ثانوية، يمكن إيجازها فى النقاط التالية :

---

(١) رنبير ، محمد ، (١٩٩١) ، مرجع سابق ، ص ٤٨

(٢) الغليظة ، عبد المجيد ، (١٩٩٢) ، مرجع سابق

(٣) أبو عياش ، عبد الإله ، (١٩٨٠) ، أزمة المدينة العربية ، وكالة المطبوعات ، الكويت ، ص ١٨

* سيرد تفصيل لذلك فيما بعد

١ - طنجة منذ الفتح حتى الاحتلال البرتغالى من ٧٠٧م إلى ١٤٧١م (أى الفترة الإسلامية الأولى).
٢ - طنجة تحت الاحتلال البرتغالى ، والإسبانى ، والإنجليزى .
٣ - طنجة بعد جلاء الإنجليز وحتى نهاية القرن ١٩ (أى الفترة الإسلامية الثانية) .

١ - طنجة منذ الفتح الإسلامى حتى الإحتلال البرتغالى من ٧٠٧ م إلى ١٤٧١ م (الفترة الإسلامية الأولى)

لقد كثرت وتعددت الكتابات التى تغطى هذه الفترة تاريخياً ، لكن ما يهمنا فى هذا المقام هو صورة عمران طنجة ، وأهميتها كمدينة إبان تلك الحقبة من تاريخها ، وهنا مكمن الصعوبة ، حيث على الباحث أن يستشف ذلك من خلال سرد المؤرخين ، ومن خلال الوثائق ، أو الصور القديمة ، أو الخرائط أو أدب الرحلات . كما أن طنجة تمثل حالة خاصة بسبب ما تعرضت له من تغيير فى مكونات نسيجها العمرانى وخاصة بعد الإحتلال البرتغالى ، وكذلك بعد تعرضها للتدمير على يد الإنجليز ، ثم تعرضها لقصف المدفعية الفرنسية بعد ذلك أيضاً .

كان لكل ذلك أثر كبير فى صعوبة الوصول إلى حقيقة العمران العربى بمكوناته التفصيلية ، كما تكمن صعوبة ذلك أيضاً فى ندرة الكتابات التى تناولت عمران المدينة فى تلك الفترة ، ومع ذلك يمكن رسم صورة تقريبية لما كانت عليه طنجة فى هذه الفترة .

من المؤكد أن دخول الإسلام بواسطة عقبة بن نافع عام ٦٨٢ م ، ثم استقرار الإسلام فى طنجة تحت إمرة موسى بن نصير عام ٧٠٧ م ، قد أدى إلى تحويل طنجة من مجرد مرفأ تجارى إلى مدينة ذات معايير حضارية إسلامية واضحة ، حيث تكيفت المدينة - وسائر المدن المفتوحة - مع الإسلام وقيمة ومعاييره الحضارية والعمرانية . وانعكست معالم هذا التكيف على تكوينات المدينة العمرانية والمعمارية ، وقد بدأ هذا النسيج العمرانى الجديد فى الوضوح عند ولاية طارق للمغرب الأقصى ، حيث اتخذ من طنجة أول عاصمة للمغرب الإسلامى . ومع استقرار جيوش طارق بن زياد بطنجة بدأت تظهر الحاجة إلى مساكن ومرافق وأسواق ، وما يصاحب ذلك من ساحات للتجمع، ومساجد لإقامة الصلاة ، وتعليم أصول الدين ، وكذلك الحال بالنسبة للميناء ومرافقه .. إلخ . وقد أدى ذلك إلى تنشيط المدينة عمرانياً واقتصادياً ، بعد أن كان الخور قد دب فى أوصالها عقب سقوط الدولة الرومانية . وكانت تلك الفترة من تاريخ طنجة هى أطول فترة متصلة قضتها طنجة تحت الحكم الإسلامى ، بلغت أكثر من سبعة قرون ونصف قرن ، كانت طنجة خلالها بمثابة قاعدة بحرية ذات أهمية كبيرة ، فقد كانت قادرة على استقبال ستين سفينة عسكرية لنقل الجيوش إلى الأندلس ، وقد تعاقب على حكم طنجة والمغرب دول عديدة ، حيث حكمها الأدارسة فى أوائل القرن التاسع[١] ، ثم المرابطون (الملثمون) فى أواسط القرن الحادى عشر ١٠٦١ م - ١١٤٩ م ، وقد أسس دولة المرابطين يوسف بن تاشفين[٢] . وكانت طنجة فى عهدهم نقطة انطلاق المجاهدين بقيادة يوسف بن تاشفين إلى الأندلس لنصرة المسلمين فى معركةالزلاقة عام ١٠٨٦م . وقامت دولة لهم فى الأندلس ، ثم خضعت طنجة لحكم دولة الموحدين عام ١١٤٨ م (٥٤٢ ق هـ) الذين استمر حكمهم فى أواسط القرن الثالث عشر ممتداً من تونس عبر الجزائر

---

(١) لاندو ، روم ، (١٩٦٣) ، مرجع سابق ، ص ١٩

(٢) الجمل ، شوقى عطا اد ، (١٩٧٧) ، المغرب العربى الكبير فى العصر الحديث ، الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ط١ ، ص ٧ - ٨

والمغرب إلى الأندلس ، وقد بلغت الحضارة المغربية الإيبرية ذروتها فى عصر الموحدين ، واستمرت فى ازدهارها أيام خلفاء بنى مرين[١] .

وقد جعل الموحدون من طنجة أهم الموانى المغربية ، وأشهر المراكز العلمية والتجارية ، والصناعية ، خاصة فى صناعة السفن ، كما كانت طنجة فى عهدهم منطلقاً للجنود لنجدة مسلمى الأندلس عام ١١٩٦م فى معركة الأرك .

ثم استولى بنومرين على طنجة عام ١٢٧٤ م (٧٦٢ هـ) بقيادة أبو يوسف يعقوب المرينى بعد حصار المدينة ثلاثة أشهر والمرينية فخذ من قبيلة زناتة وهم عرب صريحون[٢] .

ولما أطل القرن الرابع عشر كانت إسبانيا قد قضى على تفوقها الإسلامى ، ولم يستطع بنو وطاس خلفاء بنى مرين أن يوقفوا البرتغاليين الذين حملتهم سفنهم أفواجاً إلى الساحل الأطلسى ، ثم تمكنت الأسرة السعيدية التى قامت فى مطلع القرن السادس عشر من إعادة المغرب إلى مكانته السابقة واستمرت هذه النهضة حتى النصف الثانى من القرن السابع عشر ، وبعد عام ١٦٦٠ قامت الأسرة العلوية وما تزال إلى اليوم[٣] .

بالنسبة لعمران طنجة خلال الفترة التى حُددت ما بين الفتح وغزو البرتغال لها - أى الفترة الإسلامية الأولى- فقد أدى الإهتمام بها والذى فرضه أهمية موضعها وموقعها إلى أن تصبح حاضرة إسلامية ذات تخطيط عمرانى إسلامى متميّز ، وقد أضافت كل دولة حاكمة إليها ، فكانت مركز إشعاع هام فى العالم الإسلامى ، كما كانت من أكثر مدن المغرب تشيعاً للإسلام وتأثراً به وتأقلمت طنجة الإسلامية الجديدة مع الظروف الطبيعية لموضع المدينة ، وكذلك مع ما تبقى من الحضارات السابقة من تخطيط عمرانى وعمارة فغيرت المدينة من وظائفها بأسلوب يتناسب مع المبادئ الإسلامية ، كما تم فى هذا العصر إنجاز منشآت عديدة جديدة ، تهدمت فيما بعد وتغيرت.

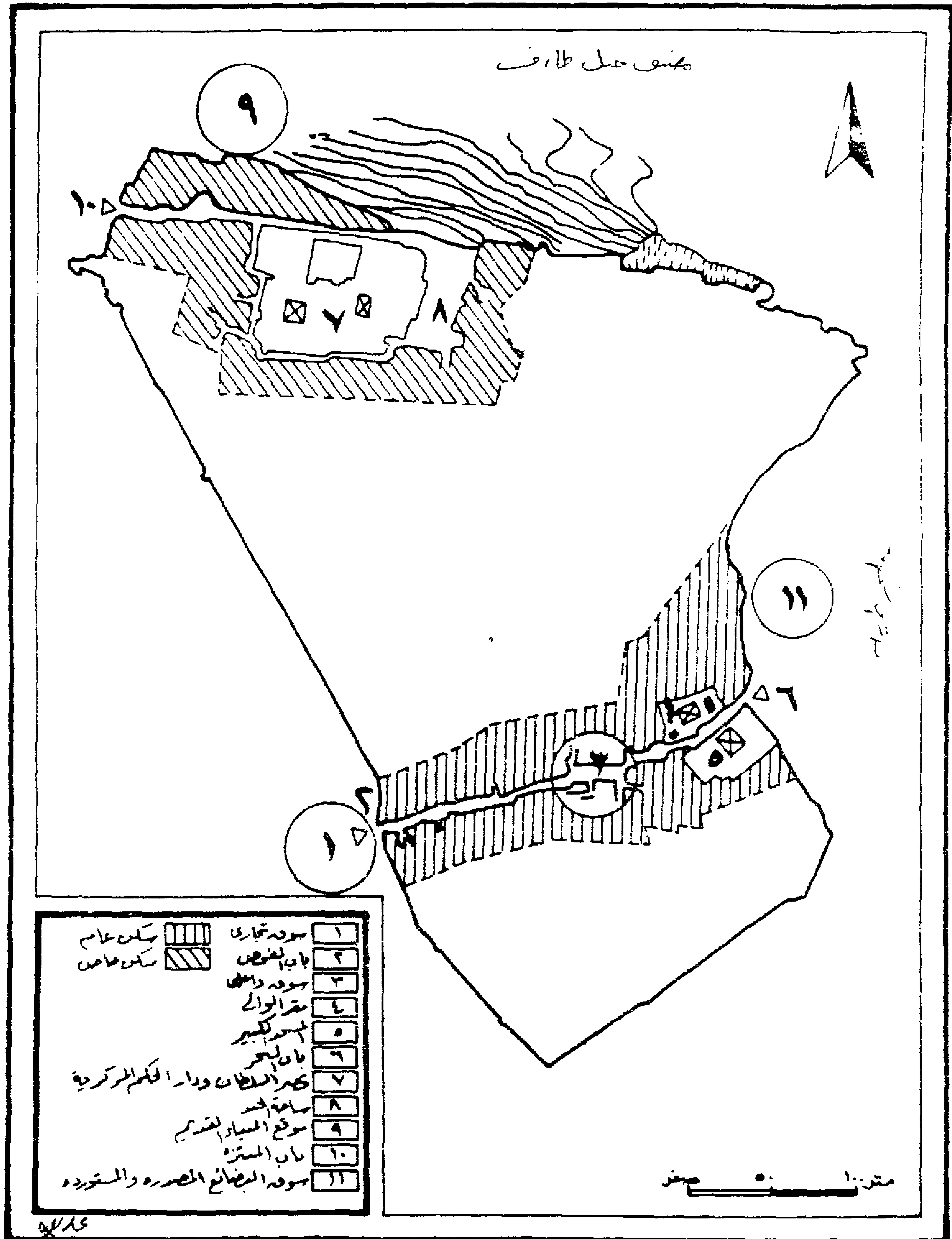
والواقع أن طنجة العربية الإسلامية وريثة طنجيس (تنكيس) الرومانية حافظت على الخطة الرئيسية لطنجة الرومانية والمتمثلة فى المحاور الرئيسية العرضى (ديكامانوس ماكسيموس) ، والطولى (ديكامانوس مونيموس) ، حيث كانت هذه المحاور بمثابة استجابة من مخطط المدينة لظروف موضعها وطبوغرافيته ، ويمثل المحور الأول - وهو الأهم أيضاً فى المدينة الإسلامية - وادياً ينحدر انحداراً تدريجياً صوب خليج طنجة ، كما يمثل استجابة لضوابط وظيفية تحكم تخطيط المدينة . ويمكن تميز وحدتين عمرانيتين وظيفيتين تمثلان أهم عناصر النسيج العمرانى للمدينة فى تلك الفترة . أما الوحدة الأولى فهى محور الصايغين الذى اشتهر بهذه الصناعة ، وما يميزه من وجود متنزه أو ساحة حلت محل الفوروم الرومانى . أما الوحدة الثانية فهى وحدة القصبة وساحتها حالياً وتمتد حول هاتين الوحدتين الوحدات السكنية لعامة السكان حول محور الصياغين ، والوحدات السكنية الخاصة حول متنزه القصبة. ويوضح الشكل رقم (٢٢) ، أهم المكونات العمرانية والمعمارية لتلك الفترة .

---

(١) الفاسى ، على بن أبى زرع ، (ط ١٩٧٣) ، الأنيس المطرب بروض القرطاس فى أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس ، دار المنصور ، الرباط ، صـ ١٩

(٢) الجمل ، شوقى عطا الله (١٩٧٧) ، مرجع سابق ، ص ٨٠٧

(٣) لاتدو ، روم ، (١٩٦٣) ، مرجع سابق ، ص ٢١



شكل (٢٢) مدينة طنجة في الفترة الإسلامية الأولى

المصدر/ السليطي، عبدالحميد، (١٩٩٣م) مرجع سابق.

ومن أهم ما يميز الوحدة الأولى من معالم ، الأسواق وأهمها سوق الداخل الذى حل محل الفوروم (Forum) الرومانى ، وكانت تُروّج فى هذا السوق السلع المستوردة عن طريق البحر أو القابلة للتصدير إلى الأندلس . أما السوق الرئيسى الثانى فهو السوق البرانى (الجراندسوكو حالياً) الذى توجد ساحته أمام باب الفحص حيث تتصل طنجة بفحصها ، وتتم فى هذا السوق المبادلات التجارية بين أهل الريف وسكان المدينة كما كانت تتم فى العصور السابقة أيضاً . وتوجد سوق أخرى شرق المدينة أمام باب البحر خارج المدينة ، تتجمع فيها البضائع المستوردة ، وعلى طول محور الصياغين تنتشر الأنشطة المختلفة ، ومن أهم المعالم العمرانية والمعمارية فى طنجة آنذاك ما وُجد شرق منتزه أو ساحة السوق الداخل ، حيث المسجد الرئيسى أو الكبير ، وكان يوجد فى نفس موضع الجامع الكبير الحالى . وهو نفس موضع المعبد والمسرح فى العصر الرومانى ، وفى مقابل المسجد كان يوجد قصر الوالى . ويحيط بهذا المحور ، شماله وجنوبه مساكن العامة من ساكنى طنجة ، وقد تمتعت طنجة إبان ذلك العصر بشبكة توزيع لمياه الشرب[1] .

أما الوحدة الثانية وهى وحدة المنتزه أو القصبة فقد شُيدت أول مرة فى عهد المرابطين وكانت تستخدم كسكن للسلطان وحاشيته ، وكان قصر الوالى بمثابة دار الحكم المركزية عندما كانت طنجة عاصمة للمغرب ، وداراً للحكم الإقليمى فى الفترات الأخرى حينَ كانت طنجة عاصمة للإقليم الشمالى .

وفى عام ١٣٠٣ م تم بناء قصر جديد للسلطان الموحدى يعقوب بن عبد الله ، فقد اشتهر هذا الموضع دوماً بوجود معظم قصور السلاطين منذ الفترة القرطاجية فالرومانية ثم الإسلامية ، ومن المرجح أن يكون ذلك الموضع هو موضع متحف القصبة الحالى . ومن أهم ملامح هذه الوحدة العمرانية إلى جانب قصر السلطان دار الحكم المركزية، ثم ساحة الجند إلى الشرق من القصبة . فالأحياء السكنية الخاصة بالحاشية والجند حول القصبة والساحة ، وفى الشمال الغربى يوجد باب المنتزه (باب القصبة) .

أما الميناء فكان يوجد شمال غرب المدينة وليس شرقها كما هو معروف عن موضع الميناء بطنجة خلال معظم فترات تاريخها ، وكانت المدينة مسورة ومحصنة ، وقد تم استنباط ذلك من العديد من المصادر والصور التى تضمنت وصفاً لطنجة إبان فترات الاحتلال البرتغالى والإنجليزى[2] .

ومن أهم مرافق الميناء تلك التى شيدها الموحدون فى القرن الثانى عشر ، بالإضافة لوجود ورشة خاصة بصناعة السفن[3] .

وقد وردت طنجة فى كتابات البكرى الذى وصفها بقوله « هى طنجة البيضاء - القديمة المذكورة فى التواريخ وفيها آثار للأول - كثيرة قصور ، أقباء ، وغيران ، وحمام ، وماء مجلوب فى قنا ، ورخام كثير ، وصخر منجور - وتُحتفر خرابها فيوجد فيها أصناف الجواهر فى قبور أولية وغيرها من المواضع »[4] ، وكان أقدم جغرافى تحدث

---

(١) الفليظة ، عبد المجيد (١٩٩٢) ، مرجع سابق

(٢) De La verronn, Chantal, (1674), " Tanger sous L'occupation Anglais " dapres un description anuanyn, Paris, p. 50.

(٣) الفليظة ، عبد المجيد ، (١٩٩٢) ، مرجع سابق

(٤) البكرى ، أبى عبيد (المتوفى ٤٨٧ هـ) ، مرجع سابق ، ص ١٠٩

عنها فى أواخر القرن العاشر الميلادى .

ويأتى الإدريسى بعد البكرى بقرن فيؤكد أهمية طنجة ، مُلحاً على الجانب العمرانى والاقتصادى ، ودورها التجارى والصناعى ، إذ يقول « هى مدينة حسنة لها أسواق وصناع وفعلة ، وبها إنشاء المراكب وبها إقلاع وحط ، وهى على أرض متصلة بالبر فيها مزارع وغلات » ، ومن خلال ذلك نلمس دور طنجة على المستوى الحضارى والاقتصادى ، فالحط والإقلاع الذى يذكره الإدريسى مقصود به التجارة مع الأندلس بالدرجة الأولى ، فقد كان التبادل التجارى والثقافى مع الأندلس عاملاً مهماً مكّن الحضارة الأندلسية بعناصرها المعمارية والصناعية والاجتماعية من الاستقرار بطنجة ، ومكّن المدينة من أن تكون بابا من أهم أبواب عبور البضائع الأندلسية إلى المغرب وهى متنوعة(١) .

والسؤال هنا لماذا لا نلمس الأثر الأندلسى بصورة ملحوظة فى المدينة وسكانها ومجتمعها كما نلمسه فى تطوان أو شفشاون أو فاس أو غيرها ؟

الواقع أن الإجابة على هذا السؤال تكمن فى أحداث التاريخ التى مرت بطنجة وشبه جزيرة إيبريا ومن خلفها أوربا المسيحية .

فقد حدث انقطاع خطير فى تاريخ طنجة إذ عندما تم احتلالها من طرف البرتغال جلا عنها سكانها المغاربة وتم ترحيلهم ، فما كان للمدينة أن تحتفظ بأثر من اتصالها الوثيق والعريق بالأندلس ، بعد أن غير البرتغاليون وبعدهم الإنجليز ما شاء لهم التغيير بالمدينة ، كما ذهبت الأندلس المسلمة فيما بعد أيضاً .

وفى ذلك يصف ليون الإفريقى طنجة فيذكر فى بداية القرن السادس عشر الميلادى ما يلى :

« ما زالت طنجة مدينة متحضرة شريفة مأهولة بأحسن العناصر من السكان ، وقد عاش سكان طنجة فى بحبوحة من العيش إلى أن سقطت أرزيلا « أصيلا » ، وعندما وصلهم نبأ هذا الحادث إحتمل كل من سكانها أثمن ما يملكه من أشياء وهرب من المدينة ملتجئاً إلى فاس وحينئذ أرسل قبطان ملك البرتغال ضابطاً احتلها باسم الملك »(٢) .

وهذا يعنى وقوع طنجة تحت الإحتلال البرتغالى وطمس معالم عمران الفترة الإسلامية من الفتح وحتى الإحتلال البرتغالى .

٢ - طنجة تحت الاحتلال البرتغالى والإسبانى والانجليزى من ١٤٧١ م - ١٦٨٤ م :

لقد ارتبط تاريخ شمال إفريقية إلى حد كبير بتاريخ أوربا وخاصة تاريخ البلاد المطلة على مضيق جبل طارق ، بحيث يصعب فهم تاريخ شمال أفريقيا عامة وطنجة خاصة منذ القرن الخامس عشر وحتى وقتنا هذا دون الإلمام بالأحداث التى كانت تتفاعل فى هذه الأقاليم الأوربية ، وتلك التى كانت تُسيّر أمور العالم العربى عامة وإفريقيا بطبيعة الحال .

---

(١) زنيبر ، محمد ، (١٩٩١) ، مرجع سابق ، ص ٤٩ - ٥٠

(٢) الأفريقى ، جان ليون ، (ط ١٩٧٩) ، مرجع سابق ، ص ٣١٥

ولعل أحداث شبه جزيرة إيبريا كانت أقوى أثراً من غيرها على مجريات الأمور فى المغرب ، فقد كانت شبه الجزيرة تُحكم بواسطة العرب ، ثم استطاعت البرتغال أن تحقق حريتها وتقوم كدولة فى القرن الثالث عشر قبل إسبانيا ، مما يفسر سبقها فى مضمار الاستعمار والكشف ، بينما ظلت إسبانيا حتى القرن الخامس عشر تطارد العرب والمسلمين ، ولم تسقط غرناطة إلا فى عام ١٤٩٢ م ، وأصبحت الأندلس منذ ذلك التاريخ « فردوس العرب المفقود » كما أطلق عليها كُتّاب العرب .

ولم يقتصر الصراع بين المسلمين والمسيحين فى الأندلس على شبه جزيرة إيبريا فقط ، بل امتدت آثاره إلى شمال إفريقيا ، حيث صب المسيحيون نار غضبهم على المسلمين فى الأندلس وتعقبوهم إلى شمال أفريقيا حيث فر إليها من استطاع الفرار من المسلمين بدينه ، وبقى مَن عجز عن الفرار .

وقامت حروب طاحنة أطلقوا عليها حروب الاسترداد ، ولم تكن هذه الحروب أقل ضراوة مما دار بين المسلمين والصليبيين من حروب كانت قد هدأت وطأتها فى الشرق ، وبدأت تظهر آثارها فى المغرب بعنف وإصرار لا يقلان عما كانت عليه فى الشرق .

وكان البرتغاليون وعلى رأسهم الأمير هنرى الملاح أول من حملوا راية محاربة المسلمين بهدف نشر المسيحية فى إفريقيا ، ولقد كان من أهم أهداف الكشوف الجغرافية حينئذ الوصول إلى بلاد العرب والمسلمين فى الشرق لضربهم فى تجارتهم وإضعافهم. وقد احتلت البرتغال سبتة فى ٢٥ يوليه ١٤١٥ م ، ومنذ ذلك التاريخ لم تعد سبتة إلى حظيرة الوطن . ويعد هذا التاريخ فى أهمية تاريخ سقوط القسطنطينية على يد المسلمين فى عام ١٤٥٣ م كمحدد لبداية العصر الحديث فى رأى « شوقى الجمل » ... ولم تكتف البرتغال بسبتة فاتجهت أنظارها إلى طنجة ، وبالفعل وصلت حملة البرتغال الأولى على طنجة عام ١٤٣٧ م وفشلت . وقد اتخذت الحرب بين البرتغال والمسلمين فى المغرب صفة الحرب الدينية « الصليبية » ، حيث أضفى عليها انتشار الطرق الصوفية تلك الصفة ، وخاصة أيام المرابطين والموحدين ثم الوطاسيون أحفاد بنى مرين .

وخلاصة ذلك التاريخ أن البرتغال حاولت غير مرة احتلال طنجة ، فاستعصت المدينة على الاحتلال ثلاث مرات . إلا أن البرتغال انتهزت فرصة الخلاف والصراع الدائر بين أحفاد الأدارسة والوطاسيين أيام بنى مرين ، فاستطاعت البرتغال أن تُسقط طنجة بعد أن احتلت أصيلا والعرائش ، وقد سقطت طنجة – ذلك الثغر الذى استعصى عليهم – بسبب الخلافات والصراعات الداخلية ، كما سقطت الأندلس من قبل. ومنذ ذلك التاريخ أصبح ملك البرتغال يُلقب بملك البرتغال والأقاليم البرتغالية فيما وراء البحار ، وقد ظلت طنجة تحت احتلال البرتغال زهاء قرنين ، فقد امتازت طنجة عن سبتة بأنها تمثل رأس حربة يمكن توجيه الهجوم منها على فاس[1] .

ولم يتردد المؤرخون فى ربط احتلال السواحل المغربية بمحاولة البرتغاليين ضمان الحصول على القمح لبلادهم ، فقد كانت غلة ضرورية استراتيجية فى نفس الوقت[2] . وقد تخلل فترة الاحتلال البرتغالى لطنجة فترة أصبحت فيها

---

(١) الجمل ، شوقى عطا الله ، (١٩٧٧) ، مرجع سابق ، ص ٧ – ٧٥ .

(٢) لاندو ، روم ، (١٩٦٣) ، مرجع سابق ، ص ١٧ – ٢٢ .

Salmon, G.; (1904), La Kasbah de Tanger, archive Marocoines, vol.1, p.99.

المدينة مع باقى ممتلكات البرتغال ضمن ممتلكات إسبانيا وذلك عقب هزيمة البرتغال فى معركة وادى المخازن قرب طنجة ١٥٧٨ م . واستمرت تلك الفترة من عام ١٥٨١ م إلى عام ١٦٤٣ م ، ثم عادت للبرتغال بعد الانفصال عن إسبانيا[١] .

أما عن حالة العمران إبان فترة الاحتلال البرتغالى ، فلقد قام البرتغاليون باتخاذ طنجة مركزاً دائماً ومنيعاً لهم فغالوا فى عمارتها وتحصينها ، صوره رقم (أ - ب) ورغم احتفاظ المدينة بطابعها الإسلامى فى بعض جوانبها ، فقد اكتست طنجة فى هذه الفترة مظهراً أوربياً ، وشُيدت بها مساكن ذات مميزات معمارية أوربية برتغالية ، وكذلك كنائس وأديرة . فقد غير البرتغاليون بها ما شاء لهم التغيير . شكل رقم (٢٣) .

فعلى إثر دخولهم المدينة قاموا بتحويل جزء من المسجد الكبير إلى كنيسة كاثوليكية ، وذلك نظراً لإتساعه ، أما باقى مساحته فقد حُولت إلى توابع للكنيسة ومرافق تجارية ، ثم قاموا بهدم بعض الدور ذات العمارة الإسلامية الأصيلة وشيدوا مكانها مبانى صغيرة مكعبة الشكل تتراوح مساحتها من ٦٠ إلى ٨٠ م ، حيث اشتهرت مساكن مدن البرتغال بصغر حجمها وشكلها المكعب ، فكانت أصغر من المسكن العربى لذا حولوا المسكن العربى الواحد إلى عدة مساكن برتغالية[٢] ، بعد أن استولوا على مساكن المسلمين نتيجة لهروب أهل طنجة عند دخول جنود البرتغال إليها ، وما زالت هذه الصفة فى المساكن شائعة فى طنجة وفى الأحياء والتى بنيت خارج السور فى القرن العشرين مقلدة لنمط المسكن فى المدينة العتيقة* . وقد شيّد البرتغاليون قلعة (Castello) بدلاً من القصبة فى العصر العربى[٣] . كما عمد البرتغاليون إلى إنشاء عدد من المنشآت العسكرية سميت فى فترة الإنجليز بشكتة يورك ، وكانت مقراً لضباط الجيش والحاكم البرتغالى ولم يكن للمدينة حاجز دفاعى متكامل سوى خندق عميق شُيدت فوقه قنطرة لتُمكن من الدخول والخروج من المدينة ، فتم إصلاح الأسوار المتبقية من الفترات السابقة وكذلك حصونها ، وما زالت هذه الأسوار والحصون باقية ، تظهر في الصور المعبرة عن هذه الفترة.

وقد قام البرتغاليون ببناء باب جديد بجوار باب البحر القديم الذى أغلق بعد مرور الملك سبستيان منه طبقاً للعادة البرتغالية التى تحث على إغلاق آخر الأبواب التى يعبر منها الملك[٤] .

وكان لميناء طنجة دور حربى أكثر منه تجارى فكان يتعامل مع السفن الحربية حيث أضيفت إلى وظائفه السابقة وظيفة مراقبة مضيق جبل طارق من خلال مدخل البحر المتوسط الذى تقع عليه المدينة فقد عاصرت تلك الفترة الكشوف الجغرافية . وقد تم بناء عدد من المخازن التجارية فى الواجهة البحرية للمدينة[٥] .

وقد ظلت طنجة خلال تلك الفترة أيضاً داخل الأسوار باستثناء بعض التحصينات ، والمخازن ، والمقابر ، وهو

---

(١) عابدين ، أحمد فتوح أحمد ، (١٩٨٦) ، الصراع البرتغالى المغربى فى الفترة من ١٤١٥ م - ١٨٧٨ م ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة القاهرة ، معهد البحوث والدراسات الإفريقية ، ص ٦١ .

(٢) الجمل ، شوقى عطا الله ، (١٩٧٧) ، مرجع سابق ، ص ٧ : ٧٥ .

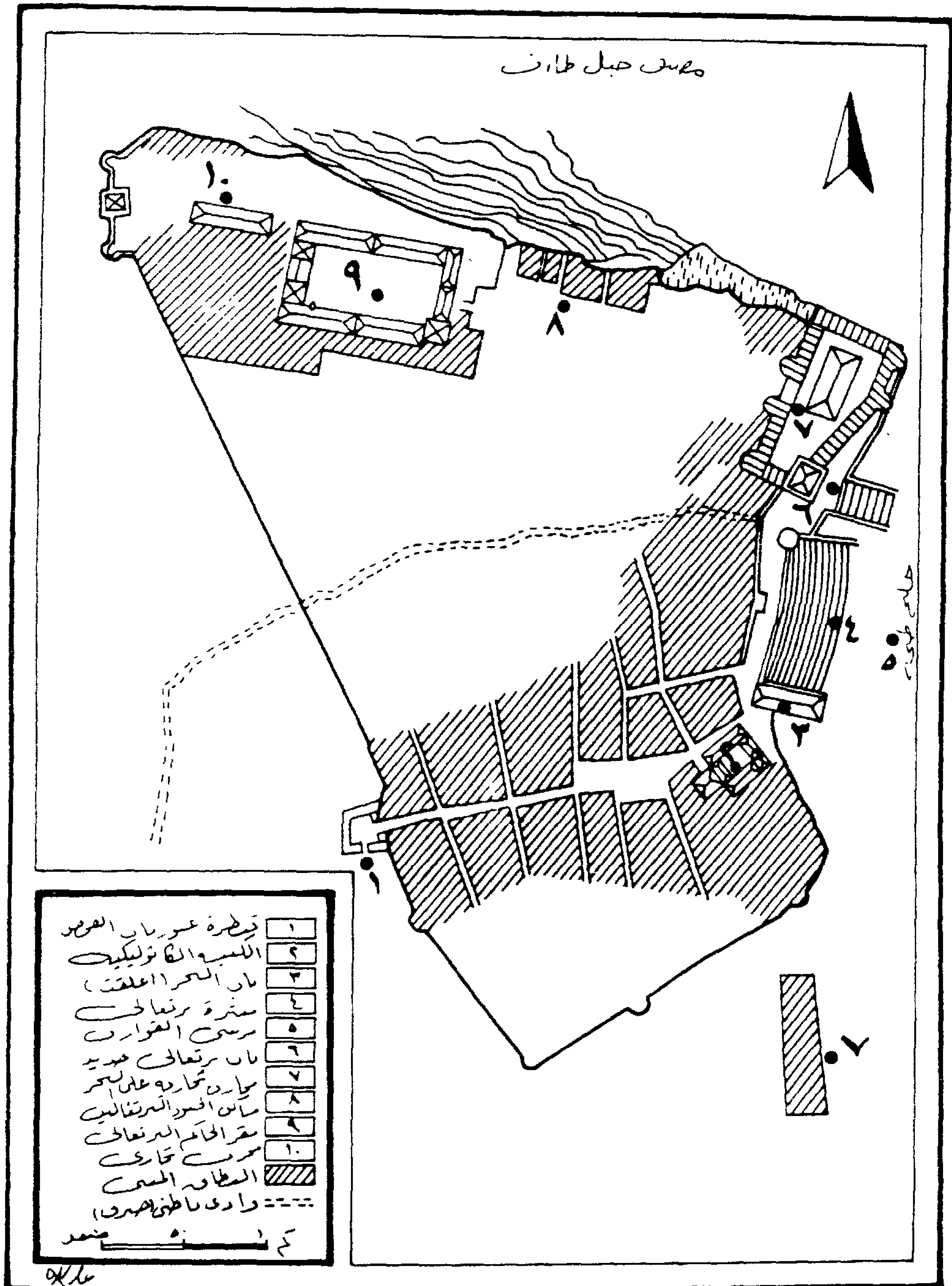
(٣) الغليظة ، عبد المجيد ، (١٩٩٢) ، مرجع سابق ، ص ٢١ - ٣٠ . .

(٤) Salmon, G.; (1904), op. cit, vol.1, p.99

( ) Dons, G. F.; (1939), " Tanger à travers les siecles, revue Tanger, Riviera, No3, p.12.

(٥) Salmon, G.; (1904), op. cit., p.99.

* ملاحظة أثناء الدراسة الميدانية عام ١٩٩٢ .



شكل (٢٣) مدينة طنجة تحت الاحتلال البرتغالي في القرن السادس عشر

المصدر / العلوي عبد المجيد (١٩٩٣) مرجع سابق
/ الصور التاريخية عن تلك الفترة .

ما يطابق امتدادها فى الفترات السابقة ، وكانت المنشآت الجديدة تقام فى الأراضى الفضاء داخل السور ، والتى كانت تشغلها إما الحدائق أو الأراضى الرملية .

ومن الجدير بالذكر هنا أن حقبة الاحتلال البرتغالى لطنجة توازى بداية انهيار حكم ملوك الطوائف فى الأندلس ، مما أدى إلى سقوط الأندلس على يد الإسبان الكاثوليك الذين حاصروا المسلمين شمالاً وجنوباً ، مما اضطرهم إلى ترك متاعهم والفرار من الأندلس باتجاه شمال إفريقيا الإسلامية وخاصة المغرب عبر إقليم طنجة ، وكذلك فعل اليهود بعد أن طردهم فرديناند و إيزابيلا . إلا أن معظم المسلمين الفارين والنازحين من الأندلس استقروا فى مدن تطوان ، وفاس ، والشاون ، والرباط ، ومراكش ... إلخ . ولم يستقر منهم الكثير فى طنجة التى كانت تحت الاحتلال البرتغالى مما منعهم من دخولها .. بينما استقر معظم اليهود بطنجة مما يفسر أيضاً أهمية الجالية اليهودية بطنجة . كما يفسر أيضاً عدم تأثر طنجة بالطابع الأندلسى كثيراً[١] والذى كان النازحون يحملونه معهم . وكانت هجرة اليهود إلى طنجة بداية لإنشاء الأحياء السكنية الخاصة بالجالية اليهودية المهاجرة من الأندلس بجوار مراكز الإنتاج[٢] .

نعود لتاريخ طنجة حيث كانت قد وقعت تحت الإحتلال الإسبانى خلال فترة الإحتلال البرتغالى ، حيث تمت الوحدة بين إسبانيا والبرتغال . وفى أواخر عام ١٦٤٠ م اغتنم البرتغاليون حرب الإسبان مع فرنسا وأعلنوا استقلالهم ... المهم ان طنجة عادت للبرتغال عام ١٦٤٣ م بينما ظلت سبتة تابعة للإسبان .

وتاريخ طنجة خلال ذلك التاريخ كله ، بل على طول التاريخ كان مرتبطاً بكل الأحداث والتغيرات والتحركات فى الدول المجاورة ، وخاصة أوربا عبر المضيق وشمال إفريقيا ، فكانت لانجلترا وهولندا آنذاك أطماع فى طنجة التى عجزت البرتغال عن تموينها بسبب اعتراض الأسطول الإسبانى لها ، حيث حال بينها وبين طنجة ، ففكرت البرتغال فى التنازل عنها لفرنسا مقابل مساعدتها ، إلا أن فرنسا رفضتها حيث رأت فى ذلك إضاعة لمالها وحاميتها آنذاك. وكررت البرتغال ذلك العرض ، وفى أثناء ذلك اقتنص الإنجليز سفينتين برتغاليتين أثناء توجههما إلى طنجة وذلك عام ١٦٥١ م و ١٦٥٢ م ، مما نبه فرنسا لأهمية طنجة ، وطالب ملك فرنسا بتسليم طنجة ، وبذلك كان لدول غرب أوربا وجنوبها مطامع فى طنجة حيث دخلت صراعاتهم بتأكيد المؤرخين[٣] ، وذلك قبل أن تمتلكها إنجلترا رسمياً . وفى يونية عام ١٦٦١ م تسلم الإنجليز مدينة طنجة من يد البرتغال ، كصداق للأميرة كاترين براجانس البرتغالية عند زواجها من ملك إنجلترا الملك شارل الثانى . وعلى أثر هذا قام الإنجليز باحتلال المدينة من خلال خمس سفن حربية ، وقد سمح الإنجليز للسكان بالهجرة إلى البرتغال أو الاستيطان بالمدينة ، وعندما احتل الإنجليز طنجة ، نهبوها وهدموا التماثيل والأوانى المقدسة فى الأديرة والكنائس البرتغالية ، ولم يتركوا من السبع عشر كنيسة التى أسسها البرتغاليون سوى واحدة فقط لعبادة بعض المسيحيين الكاثوليك الذين بقوا فى المدينة[٤] .

وقد أسس الإنجليز ثمانية حصون حول المدينة لتوسيع شبكة الاستعمار ، كما دارت معارك عديدة خلال تلك

---

(١) لاندو ، روم ، (١٩٦٣) ، مرجع سابق ، ص ٢٣ : ٣٩

(٢) زنيبر ، محمد ، (١٩٩١) ، مرجع سابق ، ص ٤٩ : ٥٠

(٣) Le Comte de Castries.; (1905 - 1924), les sources inediters de l'histoire du Maroc, " 19 volumes ", Paris, vol.1, p.596.

(٤) بن عبد الله ، عبد العزيز ، (١٩٧٧) ، مرجع سابق ، ص ٣٠٥

الفترة[١] . وقد استقدم الإنجليز عدداً كبيراً من المدنيين الإنجليز والأيرلنديين حتى يتسنى لهم استعمار المدينة[٢] .

وبذلك أصبح للإنجليز موطئ قدم فى إفريقيا لأول مرة ، وهكذا أتيح لهذه المدينة أن تكون نواة لامبراطورية بريطانية فى القارة السوداء ، فقد فتحت أبواب التجارة فى أفريقيا على مصراعيها ، وقد أصبحت طنجة حصناً ضد قراصنة شمال أفريقيا من البربر* الذين كانوا ينشرون الذعر فى البحار . وقد كان الملك شارل يُطلق على طنجة « ألمع جوهرة فى التاج البريطانى » ، إلا أن لمعان هذه الجوهرة أخذ يخفُت تدريجياً ، حيث كان جنود المولى اسماعيل لا يتركون فرصة إلا ويهاجمون ظهير المدينة الذى تحتمى خلفه المدينة ، فكانت صعوبة تزويد الجنود بما يحتاجون إليه تزداد سنة بعد أخرى ، وقد اشتد الحصار على المدينة بمساعدة مهندسين أوربيين ، ومن جهة أخرى كان شارل الثانى يجد صعوبة فى إيجاد المال اللازم للاحتفاظ بالمدينة .

الخلاصة أنه فى عام ١٦٨٤م اضطرت إنجلترا إلى التخلى عن جوهرة تاجها اللامعة ، وبذلك تمكن الباشا على الريفى ، نائب المولى إسماعيل من استعادة طنجة وضمها إلى المملكة الشريفية العلوية[٣] .

ولم يُسمح للأجانب بالدخول إلى طنجة بسهولة[٤] وهنا بدأت فترة جديدة من تاريخ طنجة ، وبالفعل إذ أن الإنجليز عند مغادرتهم لطنجة قاموا بهدم منشآتها التى شُيدت فى عصرهم ومن قبلهم أيضاً ، حيث استخدموا الديناميت الذى اكتشفوه فى تدمير طنجة ، التى كانت تطمع فيها فرنسا حيث اقتراح سفير فرنسا بإنجلترا عام ١٦٨٢ م على لويس الرابع عشر ملك فرنسا بيع طنجة لفرنسا نظرا لعزم إنجلترا تحطيمها أو وضعها مرة أخرى للبرتغال ، احتذاء بما تم فى شأن مدينة « دنكيرك » التى سلمها شارل الثانى للويس الرابع عشر عام ١٦٦٢ م مقابل أربعة ملايين جنيه استرلينى[٥] . وكانت أهمية طنجة بالنسبة لهم تكمن فى أنها تحكم الحركة فى مضيق جبل طارق بين إفريقيا وأوربا ، وبين عالم البحر المتوسط والمحيط ، لذا لم يمضى وقت طويل حتى عوضتها إنجلترا باحتلال جبل طارق المقابل لطنجة عام ١٧٠٤ م ، فقد أدركت بريطانيا أن قيمة مضيق جبل طارق وأهميته رهن بالشاطئ الآخر المواجه له ، خاصة بعد استخدام المدافع البعيدة المدى[٦] .

ما هى إذاً صورة طنجة العمرانية خلال تلك الفترة وقد دُمرت المدينة فلم يَبْقَ منها إلا أطلال عند دخول المسلمين إليها مرة أخرى ؟!

لقد أمكن العثور على بعض المصادر والوثائق والصور التى تتضمن تاريخ تلك الفترة ومعالم طنجة خلالها ، فاستفاد منها المؤرخون كثيراً فى رسم صورة طنجة خلال فترة الاستعمار البرتغالى والبريطانى[٧]

---

(١) الناصرى ، أبو العباس أحمد بن خالد ، (١٩٥٤) ، الإستقصاء فى أخبار المغرب الأقصى ، تحقيق ولدى المؤلف جعفر ومحمد ، الدار البيضاء ، ص ٣١ .

(٢) الغليظة ، عبد المجيد ، (١٩٩٢) ، مرجع سابق ، ص ٢١ - ٣٠ .

(٣) لاندو ، روم ، (١٩٦٣)، مرجع سابق، ص ٢١٨ - الناصرى ، أبو العباس أحمد بن خالد؛ (١٩٥٤)، مرجع سابق، ص ٢٧٠ .

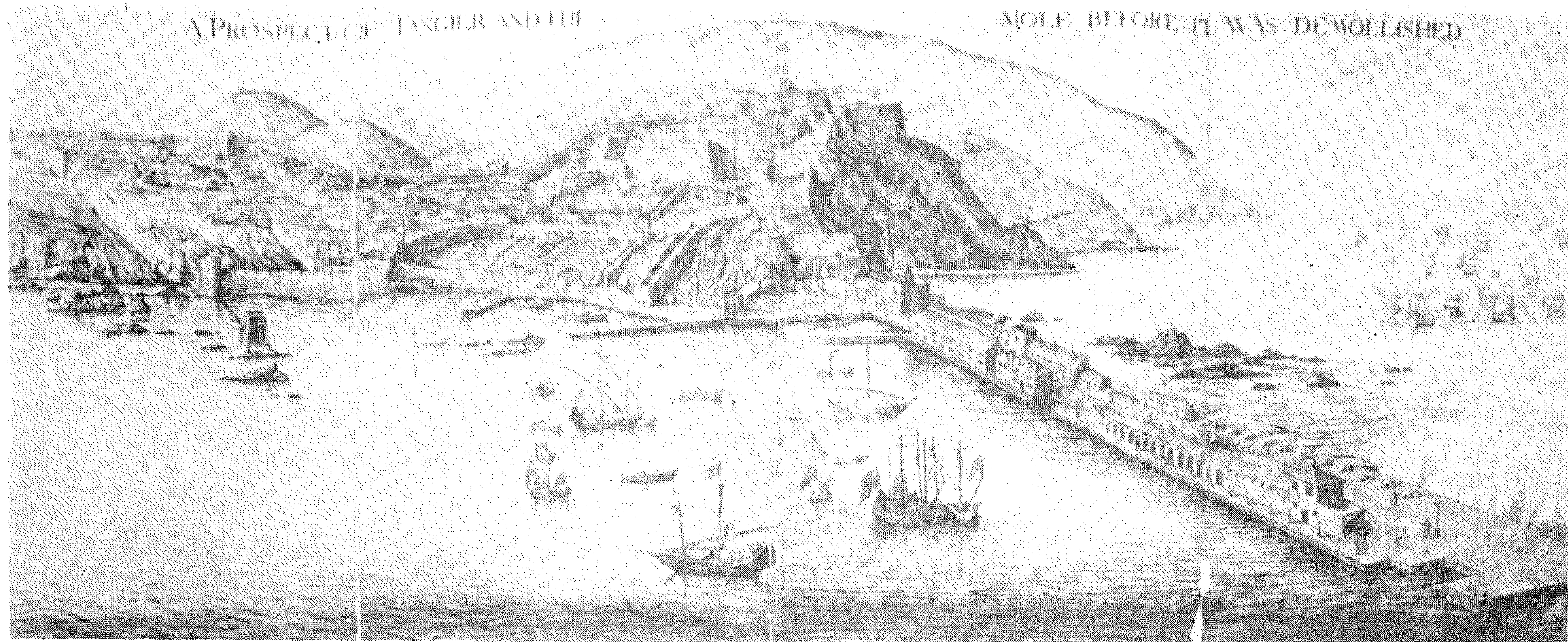
(٤) Le comte De castries, (1905 - 1925), op. cit., vol.1, p.476

(٥) Dons, G. F, (1939), op. cit., p.12 - 20

(٦) صبحى ، حسين ، (١٩٦٥) ، التنافس الإستعمارى الأوروبى فى المغرب ، القاهرة ، صـ ١٤٩

(٧) Dons G, F.; (1939) op. cit, p.12

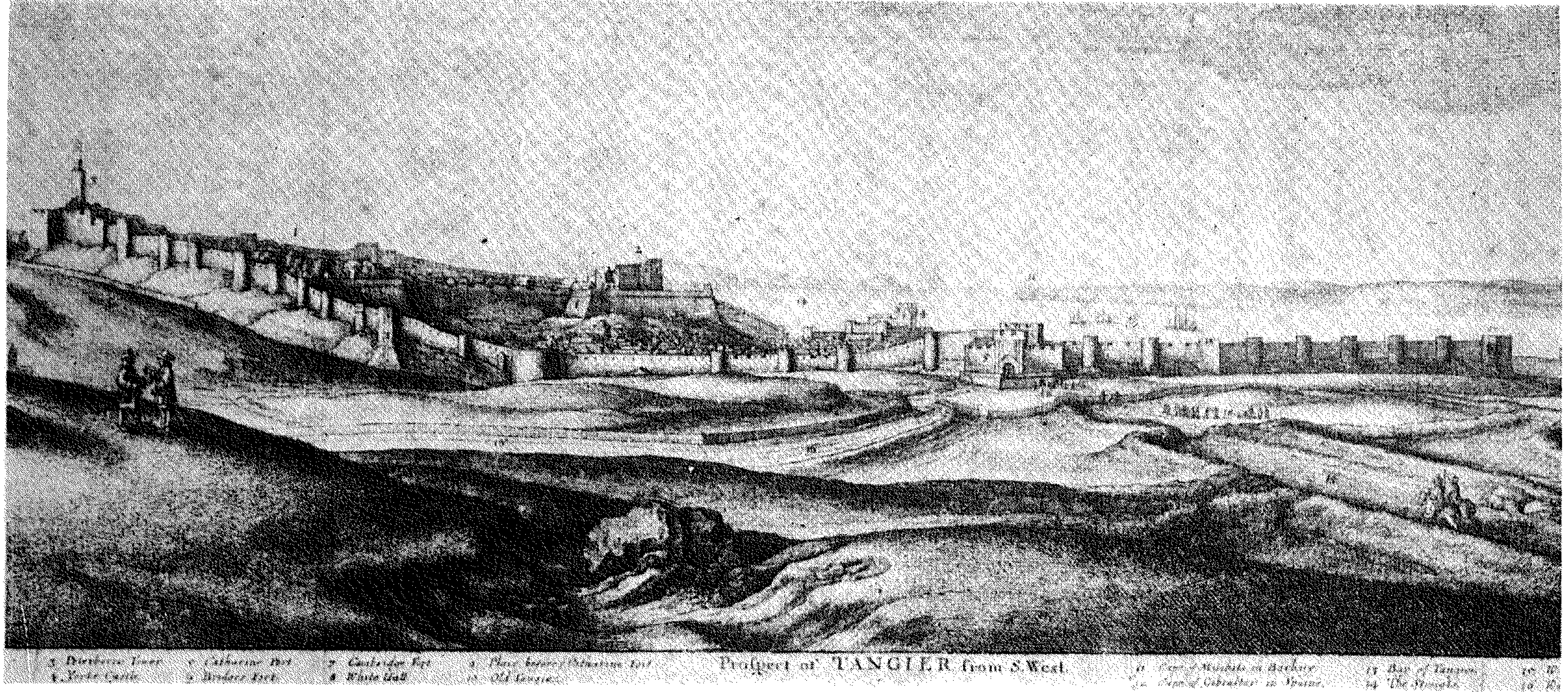
* لكنهم فى نظر المؤرخين المسلمين مجاهدين .



TANGER EN 1678

Assayag, I.J.; (1981) , Tanger un siécle d'histoire, Ed. Morocaines et Internationales, Tanger.

أ- مدينة طنجة أثناء الاحتلال الإنجليزي سنة ١٦٧٨ ، الأصل محفوظ في المتحف البريطاني بلندن .



TANGER AU XVII SIECLE Assayag, I.J.; (1981) , op. cit.

ب- مدينة طنجة في القرن السابع عشر (صورة من الجنوب الغربي). الأصل محفوظ في المتحف البريطاني بلندن.

وقد جعل وضع طنجة كمُلكاً خاصاً لملك بريطانيا منها مدينة متميزة عن مثيلاتها من المدن الخاضعة للتاج البريطاني آنذاك ، ففُتحت المدينة والميناء في وجه التجارة الحرة ، وأصبح الميناء ذا أهمية كبيرة ، حيث تم إصلاح المرسى وتأمين الدفاع عن المدينة ، كما شيّد الإنجليز حاجزاً كبيراً لإغلاق الميناء وحمايته من جهة البحر، وما زالت بعض بقايا هذا الحاجز ظاهرة، وتعوق الملاحة في الميناء الحالي[١] .

وكان ميناء طنجة من أفضل الموانئ في العالم إبان فترة الإنجليز ، إذ كان يضم مرافق عمرانية عديدة متعلقة به ، كدور لسكن رجال العسكرية البحرية ، ومحكمة خاصة بالعلاقات البحرية ومنارة بالإضافة إلى تمركز سرية مدفعية قوية عند مدخل الميناء مكونة من ٤٠ وحدة ، وهذا ما يعلل الوظيفة الحربية لميناء طنجة في ذلك الوقت[٢] .

كما تمتعت المدينة وسكانها بحرية الأديان ، وتعددت المحاكم وكانت خاضعة للقانون الإنجليزي ، وكان من أهم المرافق التي رصد لها ملك إنجلترا مبالغ طائلة : مرافق الميناء ، ومدينة لعمال الميناء بالشمال الغربي .

وتوضح الصور التاريخية ملامح طنجة في القرن السابع عشر قبل تدميرها بالمدفعية الإنجليزية .

ونظراً لصغر حجم معظم المساكن البرتغالية ، فقد عمد أثرياء وأعيان الإنجليز إلى هدم بعضها لبناء مساكن واسعة حسب العادات الإنجليزية ، كما تم توسعة ما أمكن من المنازل ، وكذلك إصلاحها ، كما تم بناء كنيستين الأولى بروتستانتية للإنجليز ، والأخرى كاثوليكية للأيرلنديين ، وقد اهتم الإنجليز بإنشاء الحدائق والبساتين الشاسعة، حيث تم هدم عدد من المساكن البرتغالية لإنشاء حدائق أهمها جنان القبطان (غرب المدينة) ، وما زال ذلك الاسم يطلق على أحد أحياء المدينة المبنية حيث زحف العمران على المدينة بعد ذلك وتكدست بالمباني على حساب المساحات الخضراء .

وعمل الإنجليز على تحصين المدينة ببناء ثلاثة أبراج عسكرية ، الأول بجوار باب القصبة (برج بيتر بروك) ، والثاني قبالة المقبرة اليهودية جنوب المدينة ويطلق عليها « ثكنة يورك » ، والثالث شرقاً بمحاذاة دار الدبغ باتجاه الخليج [٣] . وقاموا بإصلاح بعض أسوار المدينة ، وأحد قصور القصبة وأنشأوا بها قلعة أيضاً[٤] .

٣ - طنجة بعد جلاء الإنجليز عام ١٦٨٤م وحتى نهاية القرن التاسع عشر (الفترة الإسلامية الثانية) :

تعد هذه الفترة من أهم فترات تاريخ طنجة ، حيث ترجع إليها ملامح العمران ومكوناته والتي تميز مدينة طنجة العتيقة حالياً ، خاصة بعد هدم المدينة وتخريبها عند جلاء الإنجليز ، ثم بنائها وتعميرها مرة أخرى ، كما بدأت شخصية طنجة الوظيفية والسياسية المتفردة تظهر بوضوح ، فقد أصبحت المدينة العاصمة الدبلوماسية للمغرب، تمهيداً لوضع آخر أكثر غرابة وتفرداً ، وهو نظام الإدارة الدولية الذي فُرض على المدينة مع بداية القرن العشرين .

ولعل أهم ما يميز هذه الفترة أيضاً أن طنجة ما زالت تتطور وتتغير داخل أسوارها ، ولم تخرج عنها إلا مع

---

(١) Saint Martin, vivien, (1992), op. cit.

(٢) De la veronnes, ch, (1674), op. cit., p.p.45 - 60.

(٣) الغليظة ، عبد المجيد ، (١٩٩٢) ، مرجع سابق ، ص ٢٥ .

(٤) De la veronnes, ch.; (1674), op. cit, p.60

* هذه الصورة محفوظة في متاحف أوربا والولايات المتحدة الأمريكية .

اقتراب نهاية القرن التاسع عشر، مع افتتاح قناة السويس عام ١٨٦٩ م وازدياد نشاط الميناء[1] . وكذلك مع بداية تدفق السكان من جهات مختلفة للعمل فيها ثم زيادة عدد الأجانب بالمدينة .

وما زال من الصعوبة بمكان تناول مدينة طنجة بالدراسة من حيث عمرانها ومعمارها ووظائفها دون اعتبار للأحداث والمتغيرات السارية في العالم العربي والإسلامي وأوربا من حولها[2] . حيث انعكس الصراع الدولي والتنافس الاستعماري من أجل بسط النفوذ والسيطرة على هذا الموقع النادر الفريد. ويمكن دراسة تلك الفترة بتغيراتها العديدة من خلال دراسة :

(٣-أ) طنجة ووظائفها وأهميتها في الفترة الإسلامية الثانية .

(٣-ب) طنجة عاصمة المغرب الدبلوماسية .

٣ - ا - عمران طنجة ووظائفها وأهميتها :

قام المولى إسماعيل بتولية الأمير على بن عبد الله الريفي « قائد جيش تحرير طنجة » باشا على المدينة وحاكماً لها من (١٦٨٤ م - ١٧١٣ م أي بعد تحريرها ، كما أعطاه حق التصرف في عدد كبير من الأراضي غير المعمورة ، ساعدته على وضع نظام إدارة جديد للمدينة ، كما ساعدته على القيام بالعديد من المنشآت العمرانية التي تميز طنجة إلى اليوم وكانت ذات ملامح عمرانية إسلامية أصيلة[3] . حيث قام على الريفي ببناء مسجد القصبة وبذلك يكون هذا المسجد أقدم مساجد طنجة ، ومن الشائع أن هذا المسجد كان كنيسة في نفس الموضع من قبل . أما ثاني مسجد بُني بطنجة فهو المسجد الأعظم أي المسجد الجامع الكبير ، ويتميز هذا المسجد بين سائر مساجد طنجة ، بل بين كثير من مساجد المغرب آنذاك بموقعه في مدخل المدينة من جهة الميناء والشاطئ بالقرب من وسط المدينة وقلبها حيث ساحة السوق الداخل ، الذي يتميز بكونه الحي التجاري الهام بالمدينة وكانت تعقد بهذا المسجد حلقات الدرس باستمرار[4] . وقد أقيم هذا المسجد على أنقاض الكنيسة التي بناها الإنجليز على أنقاض الكنيسة البرتغالية السابقة ، والتي كانت قد أقيمت مكان المسجد الكبير الذي بني عقب الفتح على أنقاض المعبد الروماني في العصر السابق على الإسلام ، وكان لهذا المسجد إشعاعه الديني والثقافي الذي جعل منه المحور الأساسي في التخطيط العمراني الإسلامي لمدينة طنجة العتيقة ، ويُرى هذا المسجد من معظم جهات طنجة من البحر أو من الداخل حيث يُعد علامة عمرانية مميزة للمدينة ، ويميز بمئذنته ذات الجليز الملون ، ثم بنيت الزاوية الناصرية .

أما ثالث المساجد القديمة فهو الجامع الجديد ، وقد بني عام ١٢٦٣ م وكان موضعه من قبل بقعة مهملة ثم تبرع السكان وتطوعوا لبنائه . وتتميز طنجة بكثرة المساجد والزوايا ، رغم صغر مساحتها . وترجع كل مساجد وزوايا طنجة لفترة ما بعد تحرير طنجة عقب رحيل الإنجليز ، حيث من الصعب العثور على آثار أول مسجد بني في

---

(١) الرفاص ، محمد عز الدين . (١٩٩١) ، مرجع سابق ، ص ٧١ - ٧٧ .

(٢) صبحي ، حسن ، (١٩٦٥) ، مرجع سابق ، ص ١٤٩

(٣) الغليظة ، عبد المجيد ، (١٩٩٢) ، مرجع سابق ، ص ٢٤ .

(٤) بوسلهم ، العربي ، (١٩٩١) ، المسجد ودوره في اليقظة الطنجية لمناهضة الإستعمار من أعمال ملتقى طنجة الأول (طنجة في التاريخ المعاصر بطنجة عام ١٩٩٠ م) ، النشر العربي الإفريقي ، الرباط ، ص ٢٥٣ - ٢٦٢

عهد الفاتحين الأوائل الذين دخلوا طنجة ، ذلك لأن الغزاة غيروا معالم المدينة الإسلامية - كما اتضح سابقاً - وطردوا أهلها المسلمين فأقيمت الكنائس بدلاً من المساجد(١) . بالاضافة إلى أن معظم الآثار الأقدم مختفية تحت المنشآت الأحدث(٢) .

وقد اهتم الباشا على الريفى أيضاً بإعادة بناء القصبة وذلك ببناء مسجدها ، ودار المخزن ، ودار السلطان ، ودار الحكم أو « المشور » ، وقصر الباشا ، وبيت المال ، وثكنة عسكرية ، ووحدات سكنية خاصة بعائلات الجنود « الجورند »(٣) ، فاكتملت معالم القصبة وكانت محاطة بأسوار وما زالت تفتح على أحياء المدينة الأصلية بواسطة كل من باب العصا وباب حاحا ، كما تفتح على خارج المدينة بواسطة باب القصبة ، إلا أن القصبة أصبحت الآن حيّاً سكنياً وسياحياً وفقدت مرافقها ووظائفها وتدهورت* .

ويذكر "روم لاندو" فى وصف القصبة بالمغرب ما يلى : « يشتهر البربر بفنون العمارة ، فالمدن تبدو كالقلاع وتسمى أبنيتها قصبات ، تكاد تشبه ناطحات السحاب من حيث أحجامها وأسوارها التى تملأ النفس روعة ، ويبدو أثر العظمة التى ليس لها ما يماثلها ، وجميع هذه الأشياء لا مثيل لها فى أى من القارات »(٤) .

والقصبة من المآثر التاريخية التى ترتبط بحياة المدن خاصة التى تؤدي وظيفة الثغور كنقط دفاعية . وقد وصفها ابن طوير حيث استلفت نظرة بيت المال الذى كان يتم الاحتفاظ فيه بأموال الديوان فى صناديق من الحديد كانت ما زالت موجودة إبان زيارته لطنجة فى القرن التاسع عشر(٥) . وكانت وحدة القصبة السابق شرحها ذات أهمية كبرى بالنسبة للمدينة حيث كانت تضم معظم الهياكل الأساسية لتدبير شئون المدينة اليومية . وقد شجع تخطيط محاور المدينة من جديد على تطوير العمران والمعمار وفق التزام عام بقواعد ومبادئ إسلامية اذ أصبحت مرافق المدينة تمثل نظاماً اقتصادياً متكاملاً تميز بتخصص الوحدات العمرانية . فكانت هناك أماكن للصناعة وأخرى للتجارة ، كما كانت الأزقة والشوارع تتخصص فى نوع معين منها أيضاً . ويوضح الشكل رقم (٢٤) التكوينات العمرانية الأساسية فى تلك الفترة ومنه تتضح مبادئ العمران فى المدن الإسلامية والمتمثلة فى طنجة . حيث تسلسل الأزقة والمحاور التى تشكل شبكة الممرات ، حيث تنطلق الأزقة النافذة من المحاور الرئيسية المتخصصة فى الأنشطة التجارية ، وتنتهى بالأزقة غير النافذة والتى تُشرف عليها أبواب الدور السكنية . وقد تمركزت كل الوحدات التجارية حول المسجد الكبير ، وكانت ساحة السوق الداخل ذات أهمية كبيرة ، وكذلك ساحة السوق البرانى خارج المدينة ، أى كان لمحور الصياغين أهميته التى حافظ عليها عبر كل العصور وحتى الآن .

---

(١) بن جلون ، عبد المجيد ، (١٩٧٤) ، طنجة فى وجه العواصف ، مجلة الباحث ، عدد ٣ ، نشر وزارة الأوقاف المغربية ، الرباط ، صـ ١٤٨ : ١٥٢

(٢) De la veronnes, ch.; (1674), op. cit, p.51.

(٣) الغليظة ، عبد المجيد ، (١٩٩٢) ، مرجع سابق ، ص ٢٧ .

(٤) لاندو روم ، (١٩٧٣) ، مرجع سابق ، ص ٥٣ .

(٥) الغليظ ، عبد المجيد ، (١٩٩٢) ، مرجع سابق ، ص ٢٨ .

* من الملاحظات الميدانية .



شكل (٢٤) التكوينات العمرانية بمدينة طنجة في الفترة الإسلامية الثانية

المصدر : الغليطة ، عبد المجيد (١٩٩٣م) ، مرجع سابق

وكان المحتسب* يقوم بتنظيم مختلف الأنشطة التجارية والإنتاجية والتجارية فى إطار وحدات عمرانية وإنتاجية متخصصة متمركزة فى مواقع تختلف حسب وظيفتها ، فمكان الدبغ وسوق الفحم كان فى أطراف المدينة بسبب تلويثهما للبيئة أما السمارين** والسوق البرانى فموضعهما بالقرب من باب الفحص نظراً لارتباط أنشطتها بسكان الريف ولتفادي الازدحام بالمدينة إبان فترات انعقاد الأسواق . أما السوق الداخل ، وسوق الزيت ومحاور الصياغين ، والتجاريين ، والدرازين ، والشماعين ارتبطت مواضعها بمحور الصياغين والمسجد الكبير (شكل رقم٢٤).

وقد أدى غياب نظام الحسبة والمحتسب حالياً إلى اضمحلال وضياع العديد من هذه الوحدات مما ساهم فى اندثار بعض معالم المدينة الإسلامية فيما بعد(١) .

ولتحصين المدينة قام المسلمون بإصلاح الأسوار المتبقية من العهد البرتغالى – الإنجليزى وأضافوا إليها أسوار أخرى كما قاموا ببناء أبراج عسكرية(٢) .

وقد لعبت الأحباس (الأوقاف) دوراً بارزاً فى ضمان استمرار عمل مختلف مرافق المدينة العلمية والاجتماعية . فقد أوقف الباشا على الريفى جميع ممتلكاته العقارية الموجودة على جوانب محور الصياغين لفائدة المسجد الكبير ، حتى يواصل إشعاعه العلمى فى إطار من الاستقلال المادى ، وكذلك فعل الكثير من أعيان طنجة لصالح المساجد ، والزوايا ودور العلم ، كما قدم الأهالى بعض الدور كأحباس لإيواء اليتامى والمساكين والعجزة عُرفت بدور الرحمة ، كما كانت هناك أوقاف خاصة بالتجهيزات العمرانية الأخرى ... إلخ(٣) .

بالنسبة للمدافن فى طنجة فقد وجدت مدافن جنوب المدينة خارج السور خاصة باليهود وما زالت ، ومقابر أخرى خارج المدينة بالإضافة لمقابر داخل المدينة غرب المسجد الأعظم وجنوبه الغربى يوضحها الشكل رقم (٢٤) .كما انتشرت بها السقايات ، جمع سقاية أى سبيل) .

كانت طنجة فى تلك الفترة من تاريخها تمثل المدينة العربية الإسلامية ، التى كانت الحصون الدفاعية معلماً رئيسياً لها والتى امتازت بالأسواق وبالتخصص الوظيفى فى تركيبها الداخلى(٤) . وكانت الشوارع ضيقة فى المدينة العربية كما كانت أيضاً فى مدن أوربا الوسيطة وإن اختلفت الأسباب(٥) .

واستمر محور الصياغين كأهم محاور المدينة كما اشتهر بكثرة صُياغ الذهب والفضة به إلا أن هذا النشاط قد

---

(١) أفا ، عمر : (١٩٩١) ، طنجة من خلال رحلة أحمد بن طوير الجنة الشنقيطي في القرن التاسع عشر ، من أعمال ملتقى طنجة الأول ، النشر العربي الإفريقي ، الرباط ، ص.ص ١٦٥ : ١٧٧ .

(٢) Salmon, G.; (1904), op. cit., p.60

(٣) الغليظة ، عبد المجيد ، (١٩٩٢) ، مرجع سابق ،ص ٢٩ .

(٤) الشامى ، عبد العال ، (١٩٧٧) ، مدن الدلتا فى العصر العربى منذ الفتح العربى إلى الفتح العثمانى – رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة القاهرة ، كلية الآداب ، ص . ٧٨

(٥) إسماعيل ، أحمد على ، (ط ١٩٩٠) ، مرجع سابق ، ص ٧١ .

* جامع الخراج والضرائب

** البيطاريون

اضمحل الآن كما انتقل إلى شارع جانبى متفرع من المحور .

وواقع الأمر أن المدينة العربية مدينة تراثية لها مركز حضارى وتاريخى يعبّر عن أصالتها المعمارية والاجتماعية فشكل الأقواس والقباب والنقوش على الداخل والجدران والسقوف واستعمال الفضاء الداخلى للبناء ، وهيكل المحلة السكنية والأسواق والمساجد وغيرها ، نماذج معمارية متميزة يتمثل فيها فكر الإنسان وتراكم إنتاجه وإبداعه وتكيفه مع الطبيعة ، ونمط حياته الاجتماعية ، وقيمه الخلقية والمحلة السكنية العربية الإسلامية التقليدية خير مثال على الخصوصية .

ولقد فقدت المدن العربية الإسلامية الكثير من تراثها وهى تستجيب للتحديث ،والتغيير ، وقد أدى ضيق الأفق التخطيطى إلى مشكلات عديدة ، ونشأت فى نفس المناطق التى أزيل تراثها مشاكل الزحام وانعدام المناطق الخضراء ، وأماكن انتظار السيارات وكثيرة هى الدروس المستفادة من ذلك ، وكثيرة هى المدن العربية الإسلامية التى تعانى من أزمات النقل والسكن والخدمات والمرافق ونقصها .

وتلك أخطاء سببها التخطيط الجزئى وعدم استيعاب المتغيرات المستقبلية بشكل قريب من الواقع[١] .

وطنجة خير مثال على ذلك فقد تعرض تراثها للتدهور والاندثار بدون وعى بقيمته وأصالته ، وقد تعرضت للتغيير والتبديل فى كل فترة من تاريخها وسيتضح ذلك أكثر فى فصول قادمة .

٣ - ب - طنجة عاصمة المغرب الدبلوماسية :

على خط آخر موازٍ لمحاولة تطوير المدينة عمرانياً وتخطيطها بما يتناسب مع العمران الإسلامى ، كانت الأحداث تتداعى فى إتجاه آخر لطمس هذه الصورة الإسلامية مرة أخرى ، حيث دخلت طنجة خضم الصراع الاستعمارى والتدخل الأجنبى بصورة أخرى مع بداية ظهور دور جديد لطنجة كعاصمة دبلوماسية للمغرب ، ذلك الدور الذى انتهى بتدويلها .

لقد بدأ دور طنجة كعاصمة دبلوماسية للمغرب عندما ألزم المولى إسماعيل الأوربيين بعدم تجاوز الموانئ المغربية إلى الداخل ، وحدد إقامة قناصل الدول الأجنبية فى طنجة[٢] بدلاً من تطوان ، وقد ساهم فى ذلك أيضاً إعادة بناء مرسى طنجة مرة أخرى بعد أن كان قد دُمِّر إبان قصف إنجلترا لطنجة . فقد حاول المولى عبد الرحمن بعد ذلك أن يعيد للأسطول المغربى مجده بعد فترة من الركود فى عهد المولى سليمان قبل ذلك ، وبالفعل بدأت حركة إحياء الأسطول إلا أن استعمار الجزائر عام ١٨٣٠ م جعل الدول الأوربية تركز أنظارها على المغرب مرة أخرى ، فقام أسطول فرنسا فى أغسطس عام ١٨٤٤ م بإلقاء الحمم على ميناء طنجة وقصفه بالقنابل ، كما قام بإنزال الجنود بها ، وذلك عقب موقعة إيسلى التى هُزمت فيها المغرب أمام فرنسا ، وكانت الحرب قد نشبت بسبب لجوء الأمير عبد القادر الجزائرى إلى المغرب حيث وجد فيها ملجأً له كلما ضيق الفرنسيون عليه الخناق ، ولم يرق ذلك لفرنسا فهاجم جيشها "وجده" ، واستولى عليها ثم استولى على طنجة بعد قصفها ، ثم انسحبت منها بمقتضى معاهدة عام

---

(١) الرحمانى ، صباح ، (١٩٨٥) ، مبادئ أساسية لتخطيط المدينة العربية ، مجلة المدينة العربية ، العدد السادس عشر ، ابريل ، منظمة المدن العربية ، الكويت ، ص ٤٤ : ٤٥

(٢) الجمل ، شوقى عطا اﷲ ، (١٩٧٧) ، مرجع سابق ، ص ٢٢٠ : ٢٣٥

١٨٤٤م[١] . المهم فى الأمر أن استيلاء فرنسا على ميناء طنجة ذو الموقع الفريد كان يعنى تهديداً للسيادة البحرية التى كانت تحرص عليها وإنجلترا ودول أوربا فتعددت المفاوضات بين دول أوربا وفرنسا وبين المغرب وفرنسا التى ظل الصدام بينها وبين دول المغرب العربى قائماً[٢] .

وقد شهدت تلك الفترة أيضاً أطماع الدول الأوربية فى المغرب وثغوره ، ومنها إسبانيا التى كانت قد بدأت تخرج من عزلتها حيث تاقت للتوسع بعد هزيمة المغرب فى إسلى ، فرغبت فى مد نطاق نفوذها حول ظهير سبتة ، فإصطدمت بقبيله « الأنجرة » المسلمة ، فتوترت العلاقات بين المغرب واسبانيا ، واستمر التنافس بين القوى الدولية على بسط النفوذ فى المغرب والحصول على أكبر قدر من الامتيازات الاقتصادية . وقد ألح ممثلوا الدول الأجنبية فى طنجة على ضرورة إطلاق الحرية للأجانب فى المعاملات التجارية فى مختلف الموانى المغربية وفى كافة البضائع[٣] .

والواقع أنه منذ أن فقدت إنجلترا جوهرة تاجها عام ١٦٨٤ م ، ظل لطنجة شئ من شخصيتها الأوربية أو الدولية ، فقد كانت أكبر ميناء مغربى كما كانت مرتعاً للأجانب يجوبون أزقتها الملتوية ، يأتى إليها التجار الهولنديون والإسبان والفرنسيون والإنجليز ، فالمرابون من اليهود ، وكذلك صناع من الأجانب متعددى الجنسيات ، بالإضافة إلى أهل الحرف والأعمال اليدوية والعمال ، وذلك أكثر مما كان يُرى فى أىٍّ من المدن المغربية الأخرى .

وفى طنجة أقام أول رجال البعثات الدبلوماسية الأجنبية فى المغرب ، فأصبحت طنجة الملتقى الأول لجميع أنواع التبادل التجارى بين المغرب والعالم الخارجى ، وقد أصبحت طنجة فى أوائل القرن الثامن عشر عاصمة المغرب الدبلوماسية ، فكان يقيم فيها ممثلوا الدول الأجنبية وكانت الضرورة تفرض عليهم ذلك ، فقد كانت أنسب المدن لسكناهم ، ولم ترحب بهم فاس كما فضل الأجانب طنجة بمباهجها وقربها من أوربا .

وكان يقيم بطنجة ممثل خاص لوزير الخارجية المغربية يقوم بدور الوساطة بين رئيسه فى فاس وبين الدبلوماسيين الأجانب فى طنجة وهكذا تبلورت الأسس التى أصبحت فيما بعد تقرر مصير المدينة .

وقد تميزت طنجة خلال القرن الثامن عشر والتاسع عشر ، بشخصية مبهمة استمرت حتى تدويلها فى القرن العشرين ، فكان لها شهرتها كملجأ للجواسيس والعملاء الأجانب والمهربين والمجرمين ، وجميع أنواع المغامرين ، وكانت نظرة سائر أهل المغرب لها نظرة تتسم بالكثير من عدم الاطمئنان[٤] .

فكانت طنجة سوقاً رائجاً للمصنوعات الأوربية وقد اعتبرت فى نفس الوقت كما اعتبرت دائماً باب السوق الكبير فى إفريقيا السوداء ، ومنفذاً لها ، فطنجة أصلاً مدينة بوابة وميناء (Ville Portuaire).

وقد تمتع الأجانب فى طنجة بامتيازات كثيرة أساسها الحقوق الخارجية ، والتى عرفت بالامتيازات الأجنبية ، ويرجع تاريخها إلى عام ١٣٥٨ م . وفى القرن التاسع عشر حصلت معظم الدول الأوربية التى كانت ممثلة بها على مثل هذه الإمتيازات حيث يتمتعون بالإعفاء الضريبى ، كما كان لهم حق الحماية لمن يطلب منهم الحماية من الأهالى

---

(١) Julien, C.A.; (1975). op. cit., p.664.

(٢) الجمل ، شوقى عطا الله ، (١٩٧٧) ، مرجع سابق ، ص ٢٣٧ : ٢٣٩

(٣) المرجع السابق ، ص ٢٣٩

(٤) لاندو ، روم ، (١٩٦١) ، أزمة المغرب الأقصى ، ترجمة إسماعيل على وحسين الحوت ، القاهرة ، ص ٢١

، وقد حُدد نظام الامتيازات الأجنبية من خلال عدة معاهدات مع الولايات المتحدة عام ١٨٣٤ م ، ومع إنجلترا عام ١٨٥٦ م ، ومع فرنسا عام ١٨٦٣ م ، أدى كل ذلك إلى عقد مؤتمر مدريد عام ١٨٨٠ م الذى ساهم فى تعميم الاستفادة من هذا النظام على جميع الدول الأجنبية الممثلة فى المغرب ، فكانت وسيلة من وسائل كسب النفوذ فى المدينة ، وتجدر الإشارة هنا إلى أن من تمتع بامتياز الحماية ليس الفقراء من أهل طنجة بل كانوا من الطبقة الميسورة واليهود ، وكان ذلك النظام هو الأساس فى عملية تدويل المدينة فيما بعد[1] .

كما كان للأجانب امتيازات أخرى كبيرة وعديدة كان لها أكبر الأثر فى عمران طنجة وخصائصها فيما بعد ، منها حق فتح المدارس ، ومكاتب البريد والتلغراف ، وقد زاد ذلك من تدخلهم فى طنجة وتمثلت أهم إمتيازاتهم والتى كان لها أكبر الأثر على المدينة فى تأسيس مجالس وخلايا دولية تمارس وظائف من المفترض أنها جزء من الاختصاصات الوطنية وليس الأجانب ، وفى مقدمة هذه المجالس المجلس الصحى الدولى الذى تأسس عام ١٨١٠ م ، والذى تعدى أيضاً كل اختصاص له فى اتجاه السيطرة على المرافق البلدية فى طنجة . كما كان السلطان قد تخلى عن إدارة المصالح البحرية بالمدينة أيضاً ، ومنح حق إدارتها إلى القناصل الأجانب وذلك فى أوائل القرن التاسع عشر أيضاً . وبذلك أصبحت لهم سلطة تنفيذية فى طنجة ، وقد ازدادت الهيئة القنصلية شأناً عندما أنشأت كل دولة مصلحة بريد مستقلة ، كان أولها مصلحة بريد بريطانيا عام ١٨٥٧ م ، ثم فرنسا عام ١٨٦٠ م ، ثم إسبانيا ، فألمانيا وهكذا . وكانت كل مصلحة صورة مصغرة لأعمال البريد فى البلد الأجنبى ، أى تُلصق على الرسائل طوابع بريد فرنسية ، مغربية ، أو فرنسية فقط ، أو إسبانية أو إسبانية مغربية أو بريطانية تبعاً للمكتب الذى يختاره المرسل[2] .

وفى عام ١٨٦٤ م شيدت الدول الأجنبية منارة دولية فى رأس سبارتل خارج مدينة طنجة ، وفى السنة التالية عُهد رسمياً إلى الهيئة القنصلية بتسييرها وإدارتها[3] .

ويمثل عام ١٨٩٢ م مُنعطفاً حاسماً بالنسبة للتدخلات الأجنبية فى طنجة ، والتى كان تأثيرها مباشراً ، ليس على وضع المدينة السياسى والوظيفى فقط بل كان تأثيرها مباشراً على عمران طنجة وعمارتها ، حيث سكن الأجانب طنجة وازداد عددهم وأضافوا إلى مرافقها وعمارتها ، وقد تمثل ذلك المنعطف فى حصول الأجانب على اختصاصات وسلطات واسعة ، تمثلت فى لجنة الصحة والطرق التى تم تأسيسها عام ١٨٨٧ م ، وقد قام الأجانب عبر مجالسهم المتعددة وخاصة المجلس الصحى واللجان المذكورة بسن سياسة حضرية واسعة لم يحترم فيها الأجانب أصالة المدينة العتيقة .

فقد قام المجلس الصحى بطنجة بإعادة تخطيط الكثير من المعالم الأصلية للمدينة ، ولم يكن يتردد فى المطالبة بهدم الأبنية القديمة داخل النسيج الحضرى للمدينة العتيقة ، بل أحياناً ما كان يطالب بإضرام النيران فى

---

(١) البزاز ، محمد أمين ، (١٩٨٨) ، طنجة فى عهد الإدارة الدولية ، مجلة دار النيابة ، العدد ١٨ ، طنجة .

(٢) لاندو ، روم ، (١٩٦٣) ، مرجع سابق ، ص ٢١٧ : ٢٢٦

(٣) أبو طالب ، محمد ، (١٩٩١) ، طنجة فى مذكرات دبلوماسية أمريكية ، من أعمال ملتقى طنجة الأول ، النشر العربى الإفريقى، الرباط ، ص ١٠٥ : ١١٣

بعض الدور ونقل سكانها بعيداً إلى برج الغندورى خارج مدينة طنجة فى اتجاه رأس ملاباطا كما حدث بالفعل عام ١٨٩٥ م ، وقد حدث ذلك بعد أن تمكن المجلس من انتزاع ثلاث ظهائر (قرارات) ملكية جديدة ، حصل المجلس بمقتضاها على حق بناء مجزر عمومى ، وحق تنظيف ورصف أزقة المدينة وتزويدها بالماء الصالح للشرب ، فاستغل المجلس هذه السلطات لتغيير المدينة ففتح أبواباً ، وهدم الدور المتداعية ، وكذلك قام بتغيير مواضع الأسواق .

وقد توج الأجانب عبر مجالسهم ونفوذهم هذه العمليات التخريبية بأن قاموا بشراء أملاك واسعة داخل المدينة العتيقة ، توضحها رسالة بعث بها عامل طنجة إلى المولى الحسن عام ١٨٨٥ م حيث قال: "وهذا الثغر يقصد طنجة قد ملكه جلة النصارى ، وأهل الحماية بالمال ، ولم يبق للمسلمين إلا القليل ، ولازالوا شادين فى الشراء " ، وبعد أن حصل الأجانب على الأراضى ، أخذوا فى بناء المساكن والمرافق على الطريقة الأوربية ، وكذلك استغلوا مواضع المساكن المهدمة والأراضى الفضاء فى إنشاء بعض المساكن والمرافق الأوربية ، كمبانى القنصليات الأجنبية ومكاتب البريد والمدارس ، كما اتجهوا إلى توسيع بعض الطرق والأزقة ، وأنشأوا عدداً من الساحات فتمكنوا بذلك من طمس بعض المعالم التى ميزت التخطيط العمرانى الإسلامى لطنجة العتيقة[١] .

وظهرت صحافة خاصة بالأجانب كانت مرآة تعكس الصراع الدولى عليها ، فكانت مركزاً لدعاية أجنبية مكثفة رسمية وشبه رسمية[٢] .

وعاث الأجانب بالمدينة فساداً وشجعوا اللصوص وقطاع الطرق وجيوب الانفصال والتمرد ، وكان ذلك بهدف انتزاع المزيد من الامتيازات لتأكيد السيطرة الأوربية على المدينة[٣] .

وبالتالى استمرت عملية التغيير المعمارى والوظيفى ، وكان لدار النيابة - التى أنشئت عام ١٨٥١ - دور وطنى حيث ضمت وطنيين ساهموا بقسط وافر فى حركة الإصلاح الفكرى والسياسى فى طنجة والمغرب[٤] . فكان للمدينة بذلك دور سياسى دبلوماسى ، وثقافى وطنى دولى ومغربى .

ويتضح مما سبق أن تدويل طنجة كان نتيجة منطقية لشخصية المدينة التى كانت من أفضل المراكز للاتصال الدولى ، وكذلك نتيجة لانعدام الثقة المتبادل بين الدول الكبرى التى تنافست عليها والتى كان لها نفوذ ومصالح فى المغرب ، كذلك كان نتيجة للنفوذ الهائل الذى تمتع به قناصل الدول الأجنبية فى إدارة المدينة ، التى كانت ذات علاقات دبلوماسية بدول عديدة وبعيدة مثل روسيا مثلاً التى كانت سفنها الحربية تقوم بزيارات لميناء طنجة منذ أواخر القرن الثامن عشر[٥] .

---

(١) الغليظة ، عبد المجيد ، (١٩٩٢) ، مرجع سابق ، ص٢٧ .

(٢) بيضا ، جامع ، (١٩٩١) ، صحافة طنجة مرآة للصراع الدولى حول المغرب (١٩٠٠ م - ١٩١٢ م) ، من أعمال ملتقى طنجة الأول ، النشر العربى الإفريقى ، الرباط ، ص ٢١٥ : ٢١٨ .

(٣) رؤوف ، محمد ، (١٩٩١) ، قضية الأمن بطنجة خلال القرن التاسع عشر ، من أعمال ملتقى طنجة الأول ، النشر العربى الإفريقى ، الرباط ، ص ٩٩ : ١٠٤ .

(٤) الخديمى ، علال ، (١٩٩١) ، جوانب من التاريخ الدبلوماسى لطنجة خلال القرن التاسع عشر ، تطور وظيفة النائب السلطانى من ١٨٥١ م - ١٩٢٤ م من أعمال ملتقى طنجة الأول النشر العربى الأفريقى ، الرباط ، ص ٥٣ : ٧٠ .

(٥) العطاوى ، عبد الرحيم ، (١٩٩١) كتابات روسية حول مدينة طنجة ، من أعمال ملتقى طنجة الأول النشر العربى الإفريقى ، الرباط ، ص ١٨٧ : ١٩٥ .

وكانت على اتصال دائم ومنتظم عن طريق البريد عبر الخط البحرى الدائم من خلال السفن بين طنجة وجبل طارق وقادس أو موانى أوربا وافريقيا ، أو من خلال « الكابل » البحرى بينها وبين جبل طارق[١] .

أما ميناء طنجة فقد كان عند منتصف القرن التاسع عشر مجرد موضع على الشاطئ يسمح للسفن أن ترسو فيه بالجهة الغربية من الخليج ، وفى عمق يتراوح ما بين خمسة إلى سبعة قامات ، وعلى مسافة تبلغ ألف ياردة شرق المدينة ، كما تميز بوجود حاجز جيد لتكسير الأمواج ، وهو ليس فى الحقيقة سوى بقايا الحاجز القديم الذى خلفه الإنجليز بعد تدميرهم للمدينة ، وكان يمتد من مكان الإنزال مسافة تبلغ ٣٠٠ ياردة داخل الخليج ويوفر مرفأ جيداً لفائدة السفن التى كانت تتردد بين طنجة وجبل طارق وإسبانيا ، إلا أن انعدام رصيف ممتد فى البحر لإنزال البضائع واستقبال المسافرين كان مصدراً لمشاكل عديدة .

أما عن نشاط الميناء فقد انعكست الأحوال السياسية المحيطة بطنجة على نشاطه انعكاساً كبيراً ، وكانت تحتل المركز الأول بين موانئ المغرب فى عدد السفن الداخلة والخارجة من الميناء حتى عام ١٨٥٨ ، إلا أن ميناء الصويرة كان قد تفوق عليها فى السنوات المذكورة فى قيمة الحمولة الخاصة بالصادرات والواردات بسبب استفادته من تصدير الحبوب الزراعية التى سجل تصديرها ارتفاعاً إبان حرب القرم .

ثم جاءت حرب تطوان بين أسبانيا والمغرب ابتداء من ١٨٥٩ م فأدت إلى إضطراب كبير فى المبادلات التجارية بين المغرب ومختلف الدول الخارجية .

وكانت مرسى طنجة بحكم قربها الشديد من مواطن العمليات العسكرية أكثر تأثراً بالوضع غير العادى الذى خيّم على المنطقة الشمالية وحتى عام ١٨٦٢ م ، إذ مثلت المدينة أهمية تجارية كبرى بالنسبة لبريطانيا كأكبر قوة فى زمانها طوال القرن التاسع عشر ، وتحركت الدبلوماسية البريطانية بكل ثقلها للحيلولة دون احتلال أسبانيا لطنجة ، وقد أدت الضغوط البريطانية على الحكومة الإسبانية إلى جانب الجهود التى بذلها النائب البريطانى جون درا موندهاى بطنجة إلى التوصل إلى تسوية ٢٤ أغسطس فى تطوان ، والتى نصّت على قبول الطرفين المغربى والإسبانى مبدأ الاحتكام إلى رمية المدفع لتعيين الحدود الجديدة لمليلية ، وكانت بريطانيا تعتقد بذلك أنها أمنت استمرارية الحركة التجارية بين طنجة وجبل طارق ، إلا أن التهديدات الجديدة مالبثت أن ظهرت باندلاع حرب المناوشات التى وقعت بين الأنجريين والإسبانيين عند حدود سبتة فى سبتمبر ١٨٥٩ م « وقد تمت الإشارة إليها من قبل » ، فتحركت الدبلوماسية البريطانية من جديد للحيلولة دون قيام صدام عسكرى يكون له أثر سلبى على الحركة التجارية بين طنجة وجبل طارق ... ورغم حصول بريطانيا على تعهدات كتابية من إسبانيا بأنها لن تستعمر فى احتلال ذلك الحصن (طنجة) إذا ما وجدت نفسها ملزمة بالإقامة هناك لضمان نجاح كامل لعملياتها العسكرية ، وأكدت أن التجارة لن تتأثر كثيراً بين بريطانيا وطنجة وسيكون ذلك مؤقتاً . وفتح ذلك المجال أمام إسبانيا التى شنت حربها على المغرب وإن كانت تفاصيل ذلك التاريخ لاتهمنا كثيراً فى مجال البحث ، إلا أن ما يهمنا هو كيف تأثر ميناء طنجة بذلك .

---

(١) Saint martin, vivien.; (1892), op. cit.

لقد أدى اندلاع حرب تطوان إلى لجوء أكثر من ألف شخص إلى جبل طارق منهم أوربيون من جنسيات مختلفة وعدد كبير من اليهود ، كما اضطر النواب القنصليون البريطانيون إلى اللجوء إلى جبل طارق أيضاً ، وكانت نتيجة ذلك هي توقف حركة التبادل بين طنجة والخارج وتوقف الحصول على معلومات دقيقة تتعلق بالمبادلات التجارية بميناء طنجة لمدة سنتين على الأقل ، واضطرت بريطانيا من جديد إلى تقديم وساطتها بين المغرب وإسبانيا ليس حباً في السلم ، بل استجابة لمطالب التجار البريطانيين الذين تضرروا من انهيار حجم المبادلات بالمراسي المغربية وعلى رأسها طنجة لمدة عامين .بعد نهاية الحرب المغربية الإسبانية عام ١٨٦١ م استعادت حركة التجارة نشاطها بصفة تدريجية . كما استعادت طنجة مكانتها بل تفوقت على سائر الموانئ الوطنية على مستوى عدد السفن وكذلك بالنسبة لحجم الواردات ٢٦٨,٠٨٨ جنيه استرليني عام ١٨٦١ م ، والصادرات ١٩٠,٠٦٣ جنيه استرليني وقد حافظت طنجة على تفوقها فى حجم الواردات حيث استقبلت عام ١٨٦٢ م ما قيمته ٣٥٤,١٧٣ جنيه استرليني مقابل ٢٢٨,٧٣٧ جنيه استرليني لواردات الصويرة ، إلا أن الصويرة ظلت متفوقة على طنجة فى قيمة الصادرات إذ حققت طنجة صادرات قيمتها ١٩٦,٥١٨ جنيه استرليني مقابل ١٢٣,٢٣١ جنيه استرليني بالنسبة للصويرة وذلك فى تمام ١٨٦٢ م .

ورغم أن حجم المبادلات قد سجل بميناء طنجة تزايداً ملحوظاً منذ خمسينات القرن التاسع عشر ، فإن طابع المبادلات بين طنجة والخارج تميز بوجود عجز سنوى مزمن فى ميزان طنجة التجارى .

وقد استمر احتلال طنجة للمكانة الأولى على مستوى إعداد السفن التى تتردد عليها وذلك بين عامى ١٨٧٠ ، ١٨٨٠ م وإن كانت ميناء الدار البيضاء قد بدأت تنافسها فى ذلك بصفة تدريجية ، وكانت طنجة تهيمن على نصف حجم واردات المغرب ، ولأول مرة فى تاريخ طنجة التجارى نجدها تتفوق على ميناء الصويرة فيما يتعلق بحجم الصادرات حسب التقارير القنصلية البريطانية ، معنى هذا أن طنجة من خلال مينائها قد أصبحت البوابة الرئيسية التى اعتمدت عليها الدول الأوربية لتحقيق تغلغلها الاقتصادى فى أرض المغرب قاطبة ، وتكمن علة ذلك فى أن ميناء طنجة لم تعد تكتفى بتصدير منتجات أحوازها فقط ، بل أصبحت تضيف إليها منتجات المناطق الداخلية البعيدة كتافيلالت ، والمنتجات الحرفية لمدينة فاس التى اتخذت من ميناء طنجة منفذاً لها للاتصال بالخارج ، كما أن البضائع المستوردة إلى طنجة لم تكن موجهة للاستهلاك المحلى ، نظراً لضعف القوة الشرائية بها ، وكانت تشحن إلى فاس ، ثم يُعاد توزيعها من جديد على مدن وقرى أخرى فى الداخل أو فى أعالى الجبال .

وتأتى على رأس الواردات الطنجية المصنوعات القطنية التى كانت تُجلب فى معظمها من مانشيستر إلى جانب كميات ضئيلة من فرنسا ومن ألمانيا فى ثمانينيات القرن التاسع عشر ، وتأتى فى المستوى الثانى مادة الحرير الخام ، ثم السكر من فرنسا ومن بريطانيا وبلجيكا وهولندا ، ثم الشاى الأخضر من بريطانيا ، والبن من إنجلترا أو من لشبونة ، وهناك واردات أقل أهمية كالشموع من فرنسا ، والعقاقير (أى مستلزمات البناء من الحدايد والبويات .. إلخ ، وذلك حسب الاسم الدارج فى المغرب حتى الآن) ، ثم مصنوعات الكتان والأوانى الخزفية والمعدنية والألواح الخشبية والرخام ، والورق ، والتبغ ، والخمور .

بالنسبة للصادرات فتحتل « البلغة » المغربية التى كانت تتم صناعتها بفاس المكانة الأولى من بين صادرات طنجة ، ففى عام ١٨٧٢ م تم تصدير ٢٤٩,٤٥٠ زوج بقيمة ٤٤,٢٤٠ جنيه استرلينى ، وتم شحن ١,١٣٥ بالة تحتوى على ١٧٠,٢٥٠ زوج فى اتجاه جبل طارق انتهى المطاف بها إلى السوق المصرية ، بالإضافة إلى ٢٦٤ بالة صُدرت نحو الجزائر .. كما ساهمت طنجة فى تزويد جبل طارق وبعض الدول المجاورة بالمواد الغذائية الضرورية إلى درجة أصبحت تحتل معها نصيباً أساسياً من تجارة طنجة مع الخارج ، منها الثيران واللحوم والدجاج والبيض ، ويأتى جزء منها من جهات بعيدة وخاصة الثيران التى كانت تأتى من الشاوية ، ودكالة ، وحوز مراكش ، وزمور .

وكانت هذه العملية المتفق عليها بين السلطان وبريطانيا على وجه الخصوص تشكل تهديداً للأمن الغذائى لجزء هام من سكان المغرب عامة ، وسكان طنجة ، وأحوازها بوجه خاص ، وأخذت الدول الأجنبية تتنافس على الحصول على رؤوس الثيران ، ذلك رغم تعرض المغرب لعدة سنوات من الجفاف والمجاعات . وكانت طنجة تصدر أيضاً مواد غذائية لا تقل أهمية عن الثيران عبر مينائها كالدجاج والبيض التى فاقت قيمة صادرتها أضعاف قيمة صادرات طنجة من الثيران . وكذلك جلد الماعز والصوف وكذلك التمور ، ولا نجد أثراً لصادرات القمح الذى كانت طنجة تستورده من الموانى المغربية الأخرى أو من الخارج .

ويرجع العجز فى ميزان طنجة التجارى إلى استيرادها مواد مصنعة غالية وتصدير الخامات الزراعية والصناعات التقليدية الأرخص ثمناً والتى استفاد منها الأجانب وأضروا بالبلاد من خلال طنجة .

وقد استفادت طنجة من موقعها على المضيق وازدادت أهميتها وأهميته بعد فتح قناة السويس . ولذلك ارتفعت حركة الملاحة البحرية عبر المضيق ، وأخذت الشركات الملاحية تحاول استقطاب السوق المغربية عبر طنجة بحثاً عن الزيادة فى أرباح خطوطها البحرية ، ومع بداية القرن العشرين كانت حوالى ١٧ شركة بحرية تعمل على ربط طنجة بالخارج بواسطة خطوط متفاوتة الأهمية ، فقد لعبت طنجة دوراً سياسياً مهماً من خلال مينائها الذى استطاع الأجانب من خلاله تنفيذ سياسة واسعة النطاق شملت المغرب(١) .

---

(١) Miege, J. L.; (1991), L'Activite Martime a Tangier du XIII^{o} siecle, " Tanger 1800 - 1950 " contribution a L'histoir recente du Moroc 1990, Tanger ", Rabat, p.p. 55 - 75.

- ابن الصغير ، خالد ، الحركة التجارية بمرسى طنجة فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، ومن أعمال ملتقى طنجة الأول بطنجة ١٩٩٠ ، طنجة فى التاريخ المعاصر ، النشر العربى الإفريقى ، الرباط ، ص ٧٩ - ٩٠ .
- الرفاصى ، محمد عز الدين ، (١٩٩١) ، مرجع سابق ، ص ٧١ : ٧٧
- جمادى ، قاسم ، (١٩٩١) ، صورة طنجة من خلال أدبيات الجغرافيين الأوربيين فى القرن التاسع عشر ، من أعمال ملتقى طنجة الأول ، النشر العربى الإفريقى ، الرباط ، ص ١٥٥ : ١٦٣ .
- كذلك مجموعة التقارير القنصلية المنشورة ضمن الأوراق البرلمانية البريطانية أهمها :
  - تقرير النائب القنصلى ريد حول طنجة ، ١ يناير ١٨٥٧
  - تقرير الوزير المفوض جون درا موندهاى حول المغرب فى عام ١٨٥٨
  - تقرير النائب ريد حول المغرب فى سنوات ١٨٦١ ، ١٨٥٢
  - تقرير النائب ريد حول المغرب ١٨٦٣
- ابن الصغير ، خالد ، (١٩٩٠) ، المغرب وبريطانيا العظمى فى القرن التاسع عشر ، ولأده ، ص ١١٧ : ١٥٠
- البُزاز ، محمد أمين ، (١٩٩٠) ، أوبئة ومجاعات المغرب فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، الجزء الثانى ، رسالة دكتوراه ، جامعة محمد الخامس ، كلية الآداب ، الرباط ، غير منشورة ، ص ٤٠٨ .

والواقع أنه منذ احتلال سبتة إلى مطلع القرن التاسع عشر ظلت تطوان تمثل أكبر ميناء مغربي على الساحل المتوسطى[١] . غير أن بوادر صراع بين طنجة وتطوان ظهرت منذ القرن الثامن عشر ، وقد استفادت طنجة خلال القرن التاسع عشر من مجموعة عوامل حسمت الصراع مع تطوان لصالح طنجة ، أهمها أنها أصبحت العاصمة الدبلوماسية . بالإضافة إلى مزايا ميناء طنجة الطبيعية ، وموقعها الاستراتيجى على المضيق وخاصة مع بداية إنشاء قناة السويس ، وافتتاحها للملاحة[٢] . واستمر ميناء طنجة أهم الموانى المتوسطية ، المغربية وإن نافسه ميناء الصويرة المحيطى على الأطلسى ، ثم ظهرت أهمية ميناء سبتة والدار البيضاء فيما بعد .

وقد ورد وصف للمدينة وميناءها فى أوائل القرن التاسع عشر من خلال رحلة على باى العباسى* أو (دومنيجوبا ديا) ، ولقد نعت المدينة بأوصاف قاسية لا يتسع المجال لسردها جميعاً ، وعلى سبيل المثال يصف المدينة بأنها تبدو من الخارج بمنظر منتظم بما فيه الكفاية ، فوق أرض متدرجة الارتفاع والانخفاض ، المنازل بيضاء ، ومنازل الهيئة القنصلية ذات هندسة معمارية منتظمة ، ولحيط بالمدينة الأسوار ، وقد شيدت القصبة على مرتفع ، والخليج متسع نسبياً ، ومحاط بتلال ذات منظر جميل ثم يضيف مباشرة ، « لكن بمجرد أن تضع القدم داخل المدينة يتوقف التقدير والاحترام ، ونجد أنفسنا محاطين بكل حالات البؤس المستهجنة » ، ثم يضيف « باستثناء الشارع الرئيسى العريض نسبياً والذى يخترق المدينة بشكل غير منتظم من باب البحر جهة الشرق إلى الغرب فإن بقية شوارع المدينة ضيقة جداً وملتوية جداً ، أما الدور فهى منخفضة جداً ... وبخلاف منازل القناصل التى تتوفر على شرفات جيدة، فإن منازل المغاربة لا تتوفر إلا على نوافذ صغيرة لا تتجاوز قدماً مربعاً أو على فتحات ضيقة جداً، ويصف أسوار المدينة بأنها فى حالة من الخراب المطلق وكذا الخندق الكبير .

واستمر فى وصف هذه الصورة القاتمة عن المدينة وكذلك مرافقها كما هو الشأن بالنسبة للمسجد الجامع والحمام ، فاستهل وصفه لحمام بقوله « والحمام العمومى كريه المنظر ذو مظهر بائس » ، وقد وصف المسجد الجامع من خلال حكم عام لا يخلو من قسوة ومن شطط أهم ما فيه "إن كل المبانى تتسم بخاصية الجهل العظيم ، كما أن المبانى شيدت بدون تصميم ولا تبصر ويجهل لأوليات قواعد الفن المعمارى " والبناء الكلى للمسجد فقير ، ويُلمس هذا الفقر على مستوى أثاث المسجد نفسه[٣] . بينما أغفل"باديا" الكلام عن جملة مرافق المدينة الأخرى مثل « الأسواق والفنادق والقيسارية والأفران والطواحين ، بل أنه أشار إلى انعدام بعضها بالمرة . وقد تضمن كتابه وصف تفصيلى للحرف ، والزراعة ، والإدارة ، والتجارة ، والنقود ، والتجارة الخارجية ، والحياة الاجتماعية ، السكان ، واليهود وغيرهم .

---

(١) Mission Sientifique au Maroc, (1921), villes et Tribus du Maroc, Vol. VII, p.p. 261 - 262..

(٢) الرفاص ، محمد عز الدين ، (١٩٩١) ، مرجع سابق ، ص ٧١ : ٧٧ .

(٣) El-Abbassi, Ali Bay, (1814), voyage d'Ali Bay El Abbassi en Afrique et en Asie pendent les années 1803, 1804, 1805, 1806, et 1807; Paris, p.p. 19 - 45.

* على باى العباسى اسم مستعار لأحد جواسيس الأسبان اسمه دومينجوباديا Domingo Badia تقمص شخصية إسلامية شرقية رفيعة نسباً وزياً حتى يتمكن من القيام برحلة إلى الديار الإسلامية ، وذلك فى أعوام ١٨٠٣ م - ١٨٠٧ م ، وكانت رحلته ذات أهداف سياسية وعلمية لصالح إسبانيا .

وكذلك الهيئة الدبلوماسية والأجانب لكن التزم الصمت حيالهم عدا جملة واحدة تقول « إنهم كانوا يدبرون أمورهم فيما بينهم ويشكلون دولة مستقلة[١] . كما تناول الحياة الثقافية أيضاً بالوصف .

الخلاصة إن "باديا" اعتمد على مصدرين في نص رحلته هما الملاحظة أولا والاستخبار ثانياً ، وهذان المصدرين هما ركيزتا منهج الكتابة الإثنوجرافية ، حيث يوهم الباحث القارئ أنه يقدم حقيقة موضوعية ، إلا أن تقديم الحقيقة الموضوعية تشترط عنصر النزاهة العلمية من بين ما يُشترط ، وهذا الشرط كان منعدماً عند هؤلاء .

ويعتمد هؤلاء الرحالة المغرضون على كتابات السابقين عادة فيتكرر نفس النص ونفس الصورة ، أي التخلف الفطرى المزمن للشرق مقابل تفوق الغرب ، كمركز للمعرفة والتمدن ، وبالنسبة لطنجة فقد قدم "باديا" عنها صورة في غاية القتامة ، ومرد ذلك يكمن فيما تعرضت له المدينة من تدمير وإهدار لمعالمها؛ ومآثرها وثقافتها ، أولاً من طرف البرتغال وثانيا من طرف الإنجليز ، حتى استردها المغاربة بعد كفاح ، لكن استردوها بلا حياة - أو في حالة يرثى لها - وهو ما لزم "باديا" تجاهه الصمت ، ويرى الخطيش عبد العزيز ، إن المؤرخ بقدر ما يلزمه أن يعهد كتابة تاريخ المغرب بمدنه وقراه ومؤسساته ونظمه ، وذلك بالاعتماد على الوثائق المغربية يلزمه في نفس الوقت أن يكون حذراً تجاه نصوص الرحلات وغيرها من الكتابات الأجنبية سواء تعلق الأمر بتقارير القناصلة الأجانب أو كتابات المتطفلين على التاريخ ، بما في ذلك الكتابات الاستشراقية المعاصرة[٢] .

وقد ورد وصف آخر لطنجة من خلال أدبيات الأوروبيين وخاصة في الموسوعة الفرنسية الجغرافية عام ١٨٩٢م[٣] ، لا يخلو من نفس الأوصاف السابقة بعدما يقرب من مائة عام حيث جاء بها : « إذا دخل الإنسان من أحد الأبواب الثلاثة المستعملة لدخول المدينة يشعر بخيبة الأمل التي يشعر بها في جميع المدن المشرقية ، فالأزقة ضيقة ملتوية ذات إنحدار وعر ، غير معبدة ، مزدحمة بعدد كبير من الحوانيت الصغيرة ، وكذلك بالقاذورات غير أنه لولا وجود الأوروبيين بها في الوقت الراهن لما أصبحت مدينة طنجة الحاضرة الأكثر صيانة في المغرب » ، ... وبالنسبة لوسط المدينة فقد ورد ما يلي :

"وفي وسط متاهة الأزقة ، توجد ساحة ذات أهمية لا بأس بها تدعى السوق ، محاطة بحوانيت صغيرة ودكاكين مفتوحة في جميع الجدران ، وهناك سوق أخرى تقام على أرض غير مستوية خارج المدينةخارج الباب المعروف بباب السوق وهذه السوق ذات رواج كبير" ، وعن وصف مباني مدينة طنجة « من بين مباني مدينة طنجة التي يجب الإشارة إليها القصبة التي تتميز بأجزاء جميلة ، وزخارف طريفة بجوار مباني متداعية وأطلال قذرة ، وهناك الجامع الأكبر الذي تظهر صومعته من بعيد ، والمطلية بالخزف الأخضر ذي البريق العجيب مع الشمس، وكذلك بيت المال .. وتوجد جميع مفوضيات الأوروبيين ، الإنجليزية والفرنسية والألمانية والإسبانية والإيطالية في مباني واسعة ذات طابع نصف أوربي ونصف شرقي ، كما توجد بها عدة فنادق للمسافرين .

---

(١) Ibid, p. 46

(٢) الخطيش ، عبد العزيز ، (١٩٩١) ، طنجة في بداية القرن التاسع عشر من خلال رحلة على باي العباسي Domingo Badia ، من أعمال ملتقى طنجة الأول ، النشر العربي الإفريقي ، الرباط ، ص ١٣٣ - ١٤٥ .

(٣) Saint Martin, Vivien; (1892), op. Cit.

أما عن المرافق ، فتوجد بها كنيسة كاثولوكية ، وكذلك دار بريد فرنسية وأخرى إسبانية وإنجليزية ، وقد شيدت فرنسا مستشفى بجزء مما وضعه لها الغرب كغرامة حربية عام ١٨٤٤ م ، ومصاريف صيانتها تجمع بالتساوى من مجموع الدول ، كما توجد بها عدة مدارس فرنسية يتردد عليها اليهود .

وتعرف الموسوعة طنجة بأنها مستودع للسلع إذ ورد بها « طنجة » مدينة وميناء فى البوغاز - كانت سيكون لها شأن عظيم لو كانت فى يد أمه متحضرة ، هى لهذا السبب سوق مهمة فهى المستودع الذى تتجمع فيه السلع الأوربية الموجهة إلى باقى أنحاء المغرب عبر فاس ، والموجهة إلى أوربا أيضاً .

والواقع أن مثل هذه الكتابات قد تكون مفيدة لرصد صورة طنجة من خلال الكتابات الجغرافية الأوربية فى مرحلة تاريخية مهمة من حياة المدنية والمغرب ، ورغم ذلك لا تخلو من بعض الملاحظات غير الموضوعية ، إذ كانت ضرباً من الجيوبوليتيكا لصالح الاستعمار[١] وقد كانت هذه الموسوعة تدرس فى أوربا لفترة طويلة .

(٢) جمادى ، قاسم ، (١٩٩١) ، مرجع سابق ، ص ١٥٥ - ١٦٣

المبحث الثانى

النمو العمرانى لمدينة طنجة فى القرن العشرين

يمثل دخول القرن العشرين بالنسبة لطنجة بداية تغيرات أخرى عديدة ، سياسية ، واستراتيجية ، وعمرانية ، ووظيفية ، فكما شهد هذا القرن منذ بدايته تزايد التنافس الاستعمارى على طنجة مما أدى إلى تدويلها وتميزها بنظمها السياسية والاقتصادية عن باقى مدن المغرب بل ومدن العالم ، شهد هذا القرن أيضا مع بدايته خروج طنجة الفعلى عن أسوارها ونموها الكبير فى اتجاهات عديدة ، ذلك التوسع الذى حددت اتجاهاته وخصائصه وضبطت إيقاعه المتغيرات السياسية والإدارية والاقتصادية ، وكذلك الاجتماعية بل والأيدلوجية التى تعرضت لها المدينة إبان فترة الإدارة الدولية حتى الاستقلال وكذلك بعد الاستقلال وحتى الآن ، كما طُور ميناء طنجة إلى شكله الحالى ، وكذلك مرافق المدينة الرئيسية .

ويمكن دراسة هذا المبحث من خلال عدة عناصر أساسية نظراً لتعدد المتغيرات التى تعرضت لها المدينة خلال توسعها المكانى ونموها العمرانى وطول الفترة الزمنية ... وهذه العناصر هى :

أولا : أصل نظام الإدارة الدولية وخصائصه فى طنجة .

ثانيا : أثر الوضع العقارى على النمو العمرانى بطنجة .

ثالثا : النمو العمرانى لمدينة طنجة خلال الفترة الدولية حتى ١٩٦٠ أى حتى الحصول على الاستقلال .

رابعا : النمو العمرانى لطنجة بعد الاستقلال .

أولا : أصل نظام الإدارة الدولية وخصائصه (Regime d'Administration International)

كان لابد من أن تُدَوَّل طنجة فى النهاية ، ذلك لأن كل دولة أوربية كانت تتوق إلى احتلالها ، كما لم يكن بإستطاعة دولة بمفردها أن تستولى عليها ، فقد كان الحل الوحيد أن يُسمح لهم جميعاً بامتلاكها مشتركين ، فتدويل طنجة كان نتيجة منطقية لشخصية المدينة التى كانت من أفضل المراكز للاتصال الدولى ، ونتيجة لانعدام الثقة المتبادل بين الدول الكبرى التى كانت لها مصالح فى طنجة والمغرب ، وأخيراً للنفوذ الهائل الذى يتمتع به قناصل الدول الأجنبية فى تسيير دفة شئون المدينة (كما اتضح مما سبق فى الدراسة) ، وقد ورد أول اعتراف رسمى بوضع طنجة الخاص كمدينة دولية فى معاهدة بين إسبانيا وفرنسا عام ١٩٠٢ م إذ أعلن فيها استعداد كل من إسبانيا وفرنسا لقبول حياد المدينة نهائياً[١] .

وكان ذلك بسبب أطماع كل منهما وبسبب النزاع بين إسبانيا والمغرب الناتج عن أطماع إسبانيا فى المغرب ، وكذلك بسبب أطماع فرنسا فى المغرب ورغبتها فى تكوين إمبراطورية تمتد من حوض البحر المتوسط شمالاً إلى الكنغو جنوباً ، ومن المحيط الأطلنطى غرباً إلى البحر الأحمر شرقاً[٢] . كما صدر تصريح آخر فرنسى بريطانى صدَّقت عليه إسبانيا أيضاً عام ١٩٠٤ م ، ورد به أن مدينة طنجة ذات طابع خاص بصفتها مقراً للسلك الدبلوماسى

---

(١) لاندو ، روم ، (١٩٦٣) ، مرجع سابق ، ص ٢٢١ : ٢٢٢

(٢) الجمل ، شوقى عطا الله ، (١٩٧٧) ، مرجع سابق ، ص ٣٣١ ، ٢٣٤

، لما تتميز بوجود بعض المؤسسات البلدية والصحية[١] . ولقد أدى الاتفاق الفرنسي البريطاني عام ١٩٠٤ م إلى إثارة غضب ألمانيا التي سارعت عبر قنواتها الدبلوماسية إلى العمل على تدويل المسألة المغربية ، ثم جاءت زيارة غليوم الثاني لطنجة عام ١٩٠٥ م وأدت إلى حدوث أزمة سياسية استدعى حلها مؤتمر الجزيرة الخضراء عام ١٩٠٦م[٢] ، فطنجة الحديثة وليدة مؤتمر الجزيرة ، وقد كانت لألمانيا علاقات مع المغرب ، كما كان لها اهتمام خاص بمنطقة طنجة لموقعها الاستراتيجي الهام ، واتضح ذلك من خلال عدة تقارير وعدة أبحاث ألمانية خلال القرن التاسع عشر كما إستمرت خلال القرن العشرين[٣] . وكانت ألمانيا تريد طنجة مستقلة بل كانت تهدد بالحرب في حالة تعرضها للخطر ، وقد نجحت فرنسا في إقناع ألمانيا بغض الطرف عن طنجة مقابل هدية قدمتها لها وهي نصف الكنغو[٤] . وفي مؤتمر الجزيرة تم إسناد عملية تزويد طنجة بالماء والكهرباء لشركة إسبانية ، وكان في ذلك إثارة للولايات المتحدة[٥] .

وفي ١١ نوفمبر ١٩١١ م بعث السيد « إدوارد جراي » وزير خارجية بريطانيا بمذكرة إلى فرنسا ، أوضح فيها أن حكومة بريطانيا مقتنعة بأن الحكومة الفرنسية ستقبل بالإسهام في توقيع الاتفاقات التي ترمي في النهاية إلى وضع المدينة وضواحيها البلدية تحت إشراف دولي[٦] . وكانت بريطانيا قد أشارت في أكثر من مناسبة إلى أهمية طنجة بالنسبة لها ، فقد أشار اللورد "نلسون" أن بريطانيا تستطيع بواسطة طنجة من جهة وجبل طارق من جهة أخرى إغلاق البحر المتوسط تماماً ، وكان من تصريحاته أيضاً: إن طنجة يجب أن تظل في يد دولة محايدة أو في يد إنجلترا ، وهذا هو السبب الأساسي في تدويل طنجة ، حيث تمكن البريطانيون بواسطة حملة التدويل من منع فرنسا وإسبانيا ، وألمانيا من الاستيلاء على طنجة[٧] .

وفي عام ١٩١٢ م أعلنت فرنسا حمايتها على المغرب بموجب الاتفاق الفرنسي الإسباني والذي فرضت فيه فرنسا حمايتها على المغرب (المنطقة السلطانية) وحصلت إسبانيا على شمال المغرب (المنطقة الخليفية) أي الريف . وبذلك حصلت فرنسا على نصيب الأسد فكانت مساحة منطقة حمايتها ٤٤٢,٠٠٠ كم٢ ، أما مساحة المنطقة الإسبانية في شمال المغرب « الريف » فكانت ٢٢,٠٠٠ كم٢ أي . وقد صرح الطرفان في الفصل السابع من

---

(١) الناصري ، محمد المكي ، (١٩٩١) ، مساهمة طنجة في الحركة الوطنية ودورها الحاسم بعد الزيارة الملكية التاريخية ، من أعمال ملتقى طنجة الأول ، بطنجة عام ١٩٩٠ ، النشر العربي الإفريقي ، الرباط ، ص ١٩ : ٣٢

(٢) بيضا ، جامع ، (١٩٩١) ، مرجع سابق ، ص ٢٠٩

(٣) Rauchenberger, D.; (1991), les origines De L'image du Maroc et de Tanger dans L'Allemagne du 20 eme siécle, Tanger (1800 - 1956), contribution a l'histoir recent du Maroc, Rabat, p.p. 179 - 189

(٤) غرفة الصناعة والتجارة ، (١٩١) ، مونوجرافية طنجة « السياق التاريخي » ، محله الإزدهار ، عدد خاص « بدون رقم » عن مدينة طنجة ، طنجة ، ص ٣

(٥) أبو طالب ، محمد (١٩٩١) ، طنجة في مذكرات دبلوماسية أمريكية ، من أعمال ملتقى طنجة الأول ، النشر العربي الإفريقي ، الرباط ، ص ١٠٥ ، ١١٣

(٦) الجمل ، شوقي عطا الله ، (١٩٧٧) ، مرجع سابق ، ص ٢٢٨ : ٢٣٨

(٧) جنتر ، جون ، (١٩٥٥) ، داخل إفريقيا ، الجزء الأول ، إشراف ومراجعة وتقديم حسن جلال العروسي المحامي ، الأنجلو ، القاهرة، ص ١٧٨

الاتفاقية أن طنجة وضاحيتها (إقليم طنجة) عندما تزوّد بنظام خاص سيكون لها حدود مُعينة ، وعندما حددت بعد ذلك كان إقليم طنجة محدد فى مساحة ٢٧٥ كم٢ ، وبالتالى كانت لطنجة صفة مخالفة لوضع المنطقتين السابقتين[١] . وعلى أثر ذلك عينت الدول الأوربية المختلفة لجنة لتحديد الوضع الشرعى (القانونى) للمدينة فى عام ١٩١٤م ، لكن الحرب العالمية الأولى حالت دون جعل ذلك الوضع القانونى موضع التنفيذ . وبعد انتهاء الحرب كانت إسبانيا وفرنسا من أكبر الدول المقاومة لفكرة التدويل ، فادعت الأولى أن طنجة يجب أن تكون من توابعها ، وجربت الثانية أن تبذل كل جهد فى سبيل ضم طنجة إلى منطقة حمايتها ، ثم تقدم اللورد "كرزن" وزير خارجية بريطانيا باقتراح بعقد بموجبه مؤتمراً فى لندن عام ١٩٢٣ م لجعل نظام منطقة طنجة قانونياً ، وأصبحت المنطقة الدولية تشمل مدينة طنجة ورقعة من الأراضى تحيط بها (شكل رقم ٢٥) .

ولم تشترك الولايات المتحدة فى هذا الأمر رسمياً كما لم تعمل على إعاقة السير فى حل مشكلة طنجة بإعطائها هذا القانون وذلك من قبيل الدفاع عن طنجة والحفاظ على مكانتها ، حيث كانت تعترض على نفوذ كل من إسبانيا وفرنسا فى مدينة طنجة باعتباره مخلاً ومخالفاً لعقد ١٩٠٦ م[٢] .

وقد انضمت إلى هذا الاتفاق- الذى يحتوى على ٥٦ فصلاً - دول عقد الجزيرة جميعاً ما عدا الولايات المتحدة وإيطاليا ، وفى ٢٣ أغسطس ١٩٢٤ م تم إعداد المدونات القانونية اللازمة للقضاء الدولى بطنجة ، وفى السنة التالية شرعت لجنة المراقبة فى عقد اجتماع ، وبدأ المجلس التشريعى أعماله فى نفس اليوم الذى جرى فيه الافتتاح الرسمى للنظام الخاص بمدينة طنجة وهو يوم ١ يونيو ١٩٢٥ م ، وبعد ذلك بثلاث سنوات انضمت إيطاليا إلى نظام الإدارة الدولية لطنجة ، أما الولايات المتحدة فقد انضمت إليه بعد الحرب العالمية الثانية ١٩٤٥ م ، كما أعطى نفس الحق فى ذلك التاريخ للاتحاد السوفيتى آنذاك لكن لم يمارس حقه[٣] .

وقد ازدادت مطامع الدول الأجنبية فى طنجة بعد تنفيذ هذا النظام الدولى فى إدارة المدينة ، وأصبح ذلك النظام دولة داخل الدولة[٤] ، مستقلاً بسلطته التشريعية فى المجلس التشريعى وسلطته القضائية فى المحاكم المختلطة (Tribunaux Mixtes) -وهى تشبه نفس نظام المحاكم المختلطة فى مصر إبان الاحتلال الإنجليزى- مستقلاً بسلطته المالية فى الميزانية والمرافق التى وضعت تحت تصرف النظام من طرف المغرب[٥] ، ليتمتع بها ويتوسع على حسابها جيش من الموظفين الأجانب يكفى لإدارة دولة بأكملها ، وكان وضع طنجة كما يلى: السكان ٧٢ ألف ساكن (المنطقة الدولية كلها) ، ولا تزيد المساحة عن ٢٧٥ كم٢ بعمق ٢٠ كم ، شكل رقم (٢٥)، وهكذا أصبح الأجانب وحدهم هم سادة هذا النظام القائمون عليه ، والمسيرون له ، والمنتفعون به ، وبمزاياه سياسياً واقتصادياً واجتماعياً ، وخاصة بعد

---

(١) الجمل ، شوقى عطا الله ، (١٩٧٧) ، مرجع سابق ، ص ٢٣٨

(٢) Guillen, p.; (1991), Aux origines de l'internationalisation de Tanger; les Negociations sur le statut international (1912 - 1924), Tanger 1800 - 1950, contribution a l'histoire récente du Maroc, Rabat, p.p. 205 - 216.

(٣) أبو طالب ، محمد ، (١٩٩١) ، مرجع سابق ، ص ١٠٥ : ١١٣

(٤) Guillen, p.; (1991), op. cit., p.p. 205 - 215.

(٥) الناصرى ، محمد المكى ، (١٩٩١) ، مرجع سابق ، ص ١٩ : ٢٢

(٦) Guillen, p.; (1991), op. cit., p.p. 205 - 215.

التفويض العام والدائم الذى انتزعه الأجانب بالقهر من المغرب ، التى لم يبق لها فى هذا النظام سوى الاسم ، ولم يبق للمغاربة فيه إلا فتات الموائد[1] . كان على طنجة وفق هذا النظام أن تظل محايدة أبداً ، ولا يجوز لها أن تضم إنشاءات عسكرية أو أن تجيّش جيوشاً من أى نوع كان ، وكانت الشئون الخارجية فى يد المقيم العام الفرنسى فى الرباط ، بينما كان يقوم على رأس إدارة المدينة مدير من أعضاء الجاليات الهولندية أو البلجيكية أو البرتغالية ، يُنتخب بالمناوبة يساعده مديرون مساعدون ورئيس للشرطة ، وكان المدير رسمياً مديراً لحكومة المنطقة ، لكنه فى الحقيقة لم يكن سوى الموظف التنفيذى الرئيسى للمجلس التشريعى الذى لم يكن أعضاؤه ينتخبون من قبل السكان ، بل كانوا يعينون من طرف قناصلهم[2] .

أما اليهود فيعينون من خلال جدول تقدمه الجماعة اليهودية ، أما الأعضاء من المسلمين فيعينهم السلطان ، وفى الواقع كان يعينهم الفرنسيون بحكم احتلالهم للمغرب . وكان أكثر أعضاء المجلس من كبار التجار ورجال الأعمال ، فقد كان الارتباط القائم بين التجارة والأعمال من جهة والحكومة من جهة أخرى أكثر حتمية فى طنجة الدولية عنه فى أى مكان آخر من العالم .

وواقع الأمر أن حكم المنطقة الدولية الفعلى كان بيد لجنة الإشراف « اللجنة التنفيذية » وكانت رئاسة هذه اللجنة دورية سنوية بترتيب حروف الهجاء ، وكان لجميع القناصل منزلة رفيعة يُنظر إليهم نظرة الوزراء المفوضين ، إلا أن قنصل فرنسا بتمثيله للدولة التى تسيطر على معظم المغرب كان يتمتع بمركز مرموق لم يتمتع به أى من زملائه[3] .

كان المغاربة المسلمون ٤٠,٠٠٠ مسلم يمثلهم فى المجلس التشريعى (Conseil municipal) أربعة أعضاء ، بينما كان اليهود ١٢,٠٠٠ يهودى يمثلهم ثلاثة أعضاء (عند Pierre Guillen) ، (بينما يذكر محمد المكى الناصرى أنهم أربعة)[4] . أما الأجانب فكانوا ١٥,٠٠٠ أوروبى أو أجنبى يمثلهم ٢٨ عضواً وكان ذلك مثالا صارخاً لتهميش المغاربة المسلمين بالذات والذين كانوا أغلبية عددية ، وكانت المحاكم المختلطة حجر الزاوية فى هذا النظام القضائى بمنطقة طنجة ، وذلك على حساب القضاء الوطنى ، فقد أعطى لها اختصاص عام فى المادة الجنائية ، بمقتضى الفصل الخامس من ملحق الظهير القضائى ، كما أعطى لها الاختصاص المدنى والعقارى ، وقد احتكر الأجانب المناصب القضائية ، كما اقتصرت اللغة المتداولة على الفرنسية والإسبانية مع إهمال تام للغة العربية[5] .

وقد ظل نظام الإدارة الدولية لطنجة معمولا به حتى احتلت قوات الجنرال فرانكو الإسبانية طنجة فى ١٤ يونيه عام ١٩٤٠ م - وذلك عندما كانت بريطانيا وفرنسا مشغولتين بالحرب مع ألمانيا ، فطرد الحاكم الإسبانى

---

(١) الناصرى ، محمد المكى ، (١٩٩١) ، مرجع سابق ، ص ٢٢

(٢) Stuart, G.H, (1955), The international city of Tangier, Stanford University Press, (second Edition), p.p. 100 - 114

(٣) لاندو ، روم ، (١٩٦٣) ، مرجع سابق ، ص ٢١٧ : ٢٢٧

جنثر ، جون ، (١٩٥٥) ، مرجع سابق ، ص ١٧٧ : ١٨٢

Guillen, p.; (1991), op. cit, p.p. 205 - 215.

(٤) الناصرى ، محمد المكى ، (١٩٩١) ، مرجع سابق ، ص ١٩ : ٢٢

(٥) نفس المصدر ، (١٩٩١) ، ص ١٩ - ٣٢

جميع رجال الإدارة الأجانب من مكاتبهم والغى لجنة الميناء ، واستولى على أموال المدينة ، واستعاض عن النظام الدولى بنظام ديكتاتورى ، وأصبحت طنجة تحت رعاية إسبانيا جنة للعملاء النازيين يعاونهم فى ذلك جماعة فيشى وغيرهم من المقيمين الأجانب الذين كانوا شديدى الاهتمام بتأكيد ولائهم لألمانيا إذا تم النصر فى الحرب العالمية الثانية(١) .

وعندما استسلمت ألمانيا فى ٨ مايو ١٩٤٥ م بدون قيد ولا شرط ، تحققت إسبانيا من نهاية حكمها للمدينة وانعقد مؤتمر باريس لتناول مستقبل المدينة ، وقد أدركت الولايات المتحدة بعد تلك التجارب أهمية السيطرة على غرب حوض البحر المتوسط ، وبالتالى انضمت إلى بريطانيا العظمى وفرنسا فى المفاوضات الخاصة بالمدينة(٢) . وفى غضون أسابيع قليلة تم الاتفاق على أن يعاد لطنجة نظامها السابق ، لكن مع فارق كبير وهو أن تشترك الولايات المتحدة فعلاً فى الأمر ، ولم ترسل روسيا ممثلاً دبلوماسياً إلى طنجة ، وانسحبت إسبانيا فى ١١ أكتوبر ١٩٤٥ م ، وعاد مندوب السلطان إلى طنجة ، كما عادت السلطات الدولية المختلفة إلى القيام بواجباتها(٣) . وعاد نظام الإدارة الدولية إلى طنجة ، لكن الجو الطنجى كان قد تغير فقد مارس الطنجيون فى غيبة النظام الدولى النشاط الوطنى والثقافى بشىء غير قليل من الحرية(٤) . وفى عام ١٩٤٧ م قام الملك محمد الخامس بزيارة تاريخية إلى طنجة لتأكيد وجودها المغربى وليؤكد على وحدة التراب المغربى وإسلامه فى مواجهة السياسة الاستعمارية . وبعد تلك الزيارة أصبحت طنجة مركزاً حيوياً من مراكز الكفاح الوطنى والحركة الوطنية ، وفى سنة ١٩٥١ م تم التوقيع على وثيقة الحركة الوطنية فى طنجة(٥) ، وقد سُميت ساحة السوق البرانى والسوق الكبير بساحة ٩ أبريل بعد زيارة الملك محمد الخامس وإلقائه خطاباً هاماً بتلك الساحة ، ثم حصل المغرب على استقلاله بموجب معاهدة ٢ مارس عام ١٩٥٦م .

وفى ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦ م اتفقت الدول التى تتولى إدارة منطقة طنجة الدولية على إلغاء نظامها الدولى ووضعها تحت سيادة مراكش على أن تمارس هذه السيادة من أول يناير ١٩٥٧ م ، وهذه الدول هى بلجيكا ، وإسبانيا ، والولايات المتحدة ، وفرنسا ، وإيطاليا ، وهولندا ، والبرتغال ، والمملكة المتحدة(٦) .

وفى ٢٢ أغسطس صدر قرار ملكى بجعل طنجة منطقة حرة اقتصادياً ، إلا أن ظهور المشاكل الاقتصادية أدى إلى إلغاء القرار الملكى فى ١٦ أكتوبر ١٩٥٩ م ، وبذلك اندمجت المدينة فعليا فى إطار الاقتصاد الوطنى مما أدى إلى هروب رؤوس الأموال إلى الخارج كما سُمح للجالية اليهودية المغربية المتمركزة فى طنجة بالهجرة إلى جبل طارق ، ومعها العملات الصعبة والمعادن الثمينة ، كما كان لذلك أثر كبير على انهيار المدينة اقتصادياً ، ذلك

(١) لاندو ، روم ، (١٩٦٣) ، مرجع سابق ، ص ٢٢٢

(٢) أبو طالب ، محمد ، (١٩٩١) ، مرجع سابق ، ص ١٠٥ : ١١٣

(٣) لاندو ، روم ، (١٩٦٣) ، مرجع سابق ، ص ٢٢٢ : ٢٢٣

(٤) الناصرى ، محمد المكى ، (١٩٩١) ، مرجع سابق ، ص ١٩ : ٣٢

(٥) بن سودة ، أحمد ، (١٩٩١) ، التصوف والجهاد من خلال طنجة ، من أعمال ملتقى طنجة الأول بطنجة عام ١٩٩٠ ، النشر العربى الإفريقى ، الرباط ، ص ٩ : ١٧

(٦) عوده ، عبد الملك ، (١٩٥٩) ، السياسة والحكم فى إفريقيا ، القاهرة ، ص ٣٧٥

الانهيار الذي أسميناه من قبل بزلزال طنجة الاقتصادي .

وكانت طنجة تحت ظل هذا النظام مدينة فريدة غريبة يقول عنها جون جنتر « مدينة طنجة من الغرابة بحيث تذكرني بموانئ المعاهدة في الصين في الأيام الغابرة . وكما أن شنغهاي ورم سرطاني سياسي معقد أصيب به وجه الصين ، فإن هذا الوصف ينطبق تقريباً على طنجة بالنسبة لشمال أفريقيا على الرغم من أن طنجة أصغر كثيراً من شنغهاي » . ولقد قيل إن طنجة هي المدينة الوحيدة في العالم التي يسودها حكم ناجح (١) .

ويرى روم لاندو أن حكومة دولية يمكن أن تكون شيئاً عملياً على الأقل في منطقة محدودة المساحة كطنجة ، فقد تميزت منطقة طنجة الدولية بقلة الصراعات العقائدية تلك التي سادت منطقة النفوذ الإسباني ومنطقة النفوذ الفرنسي . ذلك لأن واقع الأمر يقرر إن نظام إدارة طنجة كان من الأجانب وإليهم ولم يهتم بالسكان المسلمين وهم الأغلبية . فقد كانت جل الجهود تُبذل لتنشيط مصالح المدينة الاقتصادية وعند تقييم ذلك نجده لفائدة الأجانب أيضاً . ولم يكن أساس مدينة طنجة الاقتصادي إنتاجياً بالمعنى الصحيح ، بل يكاد يكون معتمداً على الاستيراد أو التصدير ، وعلى الاتجار بالنقد والذهب ، وكان لانعدام ضريبة الدخل أو القيود النقدية التي تحكم الحياة المالية في أكثر البلدان أثر كبير في ازدهار التجارة الخارجية ، حيث المدينة حرة والرسوم الجمركية المحصلة زهيدة جداً ، وكان العمل بالبورصة يعتمد على الاتصالات الخارجية وعلى رأس المال ، وبالطبع لم يكن لدى الأهالي أي من هذين العاملين ، لا الاتصالات الخارجية ولا رأس المال ، فأصبح أهالي طنجة معزولين عن أنشطة طنجة الرئيسية ، في حين تمتع الأجانب بذلك ، كما كان فقراء الأجانب يحصلون على مزايا ومعونات من القنصليات الأجنبية ، فكان المستوى المعيشي للجاليات الأجنبية مرتفعاً باستثناء الجالية الإسبانية الأكبر عدداً في نفس الوقت . وقد ظهرت هذه الظروف على عمران طنجة ومورفولوجيتها كما سيتضح فيما بعد . وتوفرت كل المرافق والخدمات للأجانب بينما لم يتمتع المغاربة سوى بقدر ضئيل دون الحاجة بكثير .

وكانت طنجة في الفترة الدولية ملجأ أميناً للتهرب من الضرائب والقيود ، كما كانت مرتعاً للإثراء والأعمال المالية(٢) ، وكانت أيضاً مكاناً يفزع إليه أصحاب الدخل المحدود من الأجانب يتمتعون فيها بجمال الضواحي واعتدال المناخ ، وكان المترددون عليها من الأجانب يعتبرونها جنة التهريب والمغامرات المشتبه فيها ، مع أن أحلام هؤلاء لا تتحقق كثيراً إلا أن الساعين وراء الحظ كانت تجذبهم المدينة .

ورغم ذلك كانت طنجة ملجأ للسياسيين من المنطقتين الفرنسية والإسبانية فقد أقام فيها الزعيم علال الفاسي سنوات طويلة قبل أن يهرب إلى مصر(٣) .

---

(١) جنتر ، جون ، (١٩٥٥) ، مرجع سابق ، ص ١٧٨

(٢) Stuart, G. H.; (1947), The problem of Tangier, Yearbook of world affairs, 1, p.p. 92 - 100 .

(٣) لاندو ، روم ، (١٩٦٣) ، مرجع سابق ، ص ٢٢٨ : ٢٣١

ثانيا: أثر الوضع العقارى على توسع المدينة "La situation foncierè" :

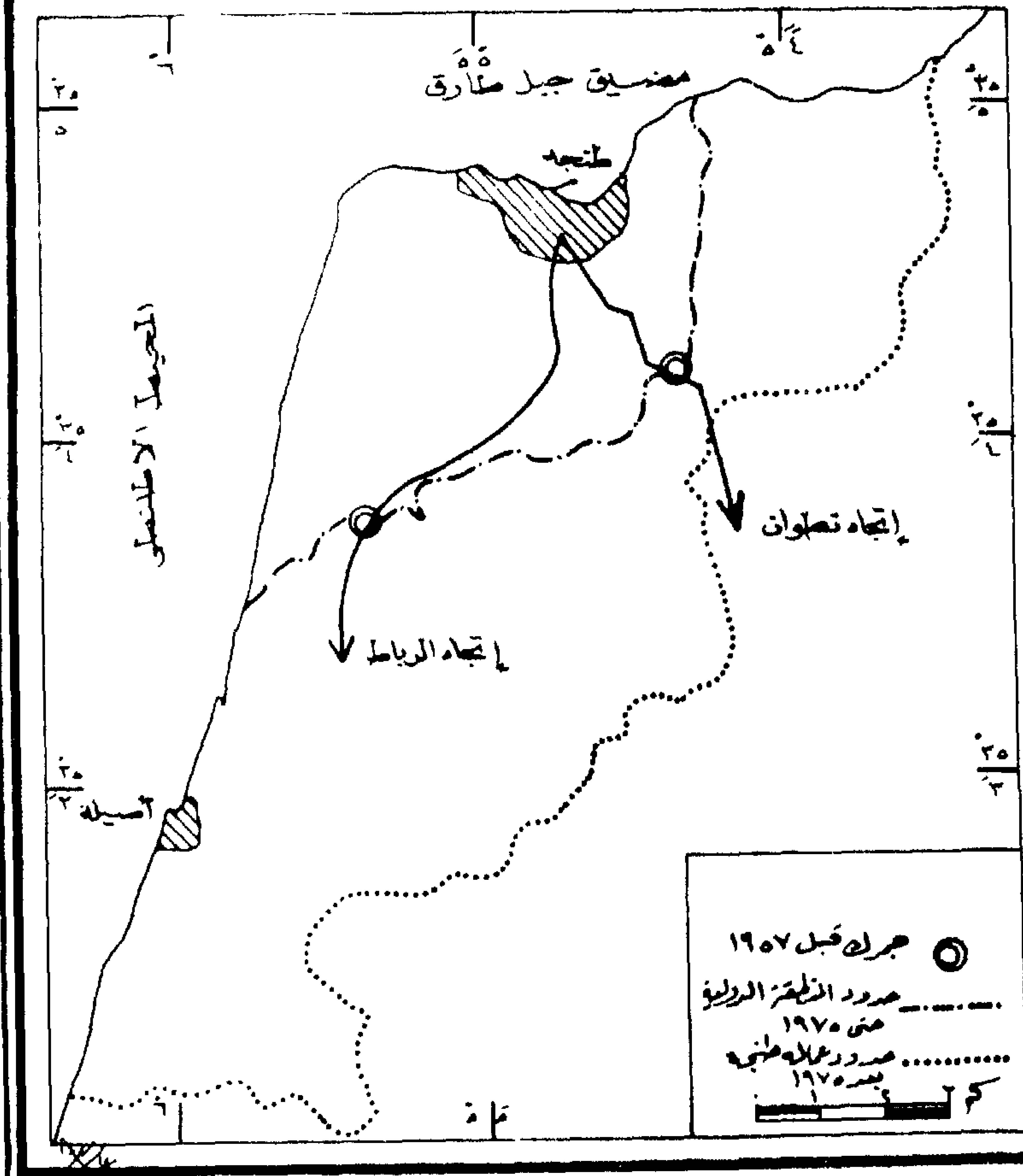
لقد كان لإعلان القانون الخاص بالمدينة والسابق شرحه أعظم الأثر على النظام العقارى الذى ساد مدينة طنجة ، وبالتالى أعظم الأثر على عمران المدينة وتوسعها ومحاور هذا التوسع ، وما زال هذا الأثر إلى الآن . وقد بدأت هذه الأوضاع العقارية منذ نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين حيث ظهرت بوادر الوضع الخاص للمدينة ، فقد صاحب ذلك محاولة الشركات الخاصة الأجنبية بالذات والمجموعات البنكية والممولة للمشروعات الإنشائية امتلاك الأراضى بشراء مساحات واسعة بقصد تكوين مخزون عقارى كبير ، كما بدأت العائلات الأجنبية أيضاً فى شراء الأراضى حول مركز المدينة الحديثة ، واحتجاز هذه الأراضى انتظاراً لارتفاع أسعارها مما أشعل نار المضاربة العقارية بالاستيلاء على الأراضى الخضراء وخاصة بعد التطبيق الفعلى لنظام الإدارة الدولية فى الفترة مابين عامى ١٩٢٥ م - ١٩٣١ م . وأخذت تزداد حدتها ووصلت إلى قمتها فى سنوات مابين سنة ١٩٤٥ م - ١٩٥٢ م . مما شجع على المضاربة العقارية وزاد من حدتها غياب أى إطار قانونى ، أو تنظيم جمالى ، أو تخطيط حضرى يحكم هذا التوسع ، أو يحمى البيئة الطبيعية والزراعية لطنجة وضواحيها(١) .

والواقع أن التغيرات العقارية الهامة كانت قد بدأت مع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ، حيث انتزعت الأراضى والممتلكات من السكان الأصليين ، وكان الأمر فى غاية الغرابة حيث كان التبادل التجارى ممنوعاً بين المسلمين وغير المسلمين ، وقد استغل الأجانب هذا الأمر كذريعة لاستخدام طرق المشاركة مع السكان المسلمين من الباطن أو اللجوء إلى نظام التوكيلات والإقراض بالربا مع فرض أحكام قضائية على الأراضى ، وأدى ذلك إلى وقوع السكان تحت وطأة الدين الذى كان سبباً رئيسياً فى أن فقد المغاربة ممتلكاتهم شيئاً فشيئاً ، وغالباً ما كان هؤلاء السكان من المزارعين المهددين فى نفس الوقت بمواسم حصاد سيئة . وبذلك كانت طنجة وسكانها مع بداية القرن العشرين أمام ميراث عقارى أجنبى خطير يوضحه الشكل رقم (٢٦) ، حيث يمكن ملاحظة المواقع الهامة والمساحات الواسعة التى تمتلكها الشركات الخاصة والبنوك من أمثال سانت جوش (St. Goustich) وفابر (Fabres)، بالإضافة إلى الشركات الاستثمارية والبنوك الكبرى مثل بنك باريس وهولندا ، والبنك الألمانى ، وبنك شنيدر - كروزوا - وسانت أنجلو فرانكو المغربى (الإنجليزى - الفرنسى - المغربى) ، وشركة المغرب ، يضاف إلى ذلك مساحات كبيرة يمتلكها أوربيون من مختلف الجنسيات ، وتمتد هذه المساحات حول خليج طنجة كما تمتد جنوباً، وفى الجنوب الغربى مطوقة لنواة المدينة العتيقة والأوربية . وكانت هذه الأراضى هى مناطق التطور المستقبلى للمدينة(٢) ، كما كانت سبباً فى تحديد محاور النمو فيما بعد (شكل رقم ٢٦) .

وقد ظلت عملية الاستحواذ على مخزون عقارى لمواجهة التوسع العمرانى أو للمضاربة العقارية من جانب السلطات الأجنبية مستمرة بدون توقف مما أشعل المنافسة بين الجهات المختلفة ذات المصلحة فى إدارة المدينة. ويرى « فيكتور بيكيه » فى كتابه المغرب عام ١٩٢٠ م أن المصالح الفرنسية فى طنجة عديدة وخاصة فى مجال امتلاك

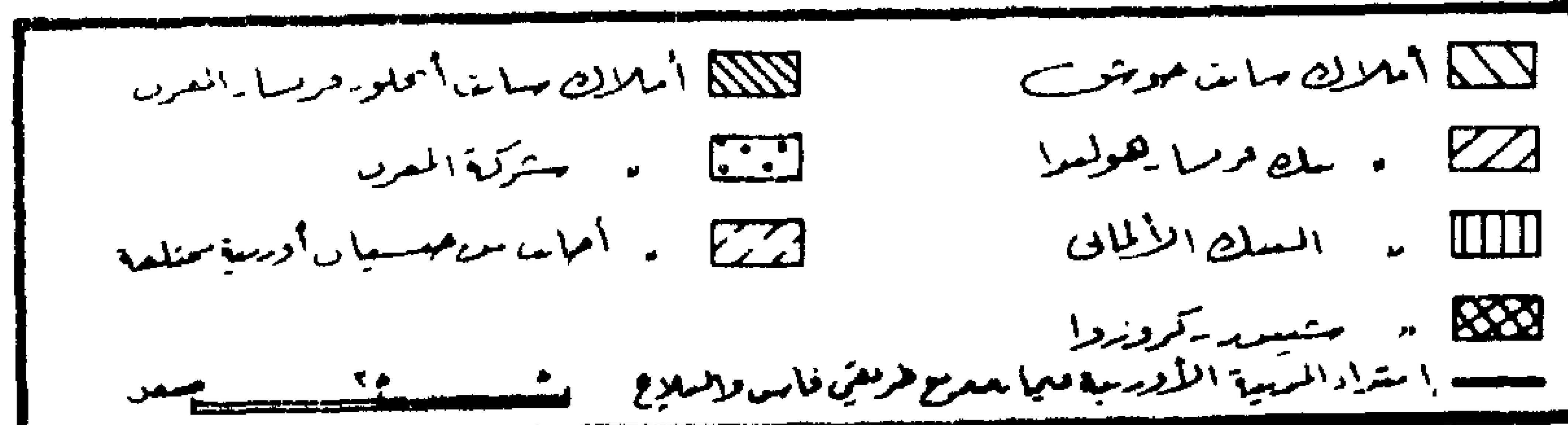
(١) Assayag, I. J.; (1981), Tanger; un siècle d'histoire, Ed. Marocaines et Internationales, Tanger, p.p. 74 - 75 et 211

(٢) Temsamani, K, M.; (1983), Les Quartiere populaires dans le developpement urbain: La croissance peripherique de la ville de Tanger, These Doctorat de 3eme cycle, Universite de Paris VIII, Saint Denis, U.E.R. de Geographie, p. 5 - 7.



شكل (٢٥) توسع عمالة طنجة وحدود المنطقة الدولية

المصدر: Vernier, V.; (1955), La Singulier zone de Tanger, op.cit.



شكل (٢٦) الميرات العقارى الأجنبي بطنجة في مطلع القرن العشرين

المصدر: Vernier, V.; (1955), La Singulier zone de Tanger, op.cit.

الأراضي والتجارة والصناعة ، ولكنها لم تظهر فقط بعد توقيع الاتفاقية * وتطبيق نظام الإدارة الدولية على طنجة بل إنها ازدادت ونمت بشكل ملحوظ أكثر من مصالح الدول الأجنبية الأخرى المستفيدة من ذلك النظام ، كما أعطى "بيكيه" بعض الإيضاحات الخاصة بالأراضي التي لازالت في طور البناء لإنشاء المدينة الجديدة والتي كشفت عن مساحة الأراضي التي سُلبت بوضع اليد وأصبحت أملاكاً خاصة للأقلية الأجنبية فيما بعد .

ولقد بدأت التوقعات الخاصة بالأراضي المطلوب توفيرها وبنائها لتأسيس المدينة الأوربية الحديثة منذ عام ١٩١٢ م بما قيمته ٦٠ مليون فرنك وكان ٤٠٪ من جملة رأس المال الخاص للعمليات الإنشائية أملاك فرنسية و ١٣,٣٪ منها تخص الجالية الإنجليزية و ١٠٪ بعد ذلك للجاليتين الإسبانية والألمانية .

ثم زادت بعد ذلك عمليات شراء الأراضي من جانب الفرنسيين وبالتالي تقلصت حصة الجاليات الأجنبية الأخرى ، وأصبح الفرنسيون يمتلكون ٧٥٪ من قيمة العقارات و الأراضي المملوكة للأوروبيين ، وتعتبر هذه النسب عالية إذا علمنا أن حجم الجالية الفرنسية بما فيهم مواطنوا الجزائر في طنجة قد ارتفع إلى ٣,٥٠٠ نسمة ، فأصبحت سلطة أجنبية مسيطرة على مصالح المدينة[1] ، مما مثل خطراً على نمو المدينة إذ أصبح من الممكن لها أن تتحكم في اتجاهات حركة نمو المدينة كما يحلو لها حسب تعبير «فيكتور فرنيه» عام ١٩٥٥ م[2] . وقد استمر هذا الوضع تقريباً حتى نهاية الفترة الدولية ، حيث عملت سلطة فرنسا لصالحها على حساب مصالح طنجة وسكانها ، وذلك نتيجة لأهمية حجم استثماراتها واتساع نطاق نشاطها الإنشائي، وفي عام ١٩٥٥م كانت فرنسا تملك حوالي ٤٠٪ من إجمالي رأس المال الخاص لعمليات الإنشاء، بينما كانت أملاك إسبانيا تمثل ٢٠٪، وحصة الإنجليز ١٠٪، والجالية الإيطالية ٥٪. ويوضح الجدول التالي (رقم ١) الحجم السكاني لكل جالية من سكان طنجة ونسبتها إلى جملة السكان ونسبة ماتمتلكه من الأراضي والعقارات بالمدينة. وتتضح الصورة أكثر عند مقارنة نسبة حجم سكان كل جالية إلى نسبة ماتمتلكه.

جدول رقم (١)

تركيب سكان طنجة عام ١٩٥٥م حسب الجنسية ونسبة الممتلكات العقارية

الجنسية	حجم عدد السكان	نسبتهم ٪ إلي جملة السكان	نسبة الممتلكات العقارية
مغربي مسلم	٩٥,٠٠٠	٪ ٦٣,٣٣	٪ ١٠
مغربي يهودي	١٥,٠٠٠	٪ ١٠,٠٠	٪ ١٥
جملة المغاربة	١١٠,٠٠٠	٪ ٧٣,٣٣	٪ ٢٥
إسبانية	١٢,٠٠٠	٪ ٨,٠٠	٪ ٢٠
فرنسية	٧,٠٠٠	٪ ٤,٦٦	٪ ٤٠
إيطالية	٢,٥٠٠	٪ ١,٦٦	٪ ٥
إنجليزية	١,٣٠٠	٪ ٠,٨٦	٪ ١٠
جنسيات أخرى	١٧,٢٠٠	٪ ١١,٤٩	-
جملة الأجانب	٤٠,٠٠٠	٪ ٢٦,٦٧	٪ ٧٥
جملة السكان	١٥٠,٠٠٠	٪ ١٠٠	٪ ١٠٠

المصدر: الأرقام المطلقة مجمعة من : Vernier, V.; (1955), la Sigulir Zone de Tanger, Eurofricaines, Casablanca, p. 322.

تنظيم الجدول والنسب من حساب الباحثة.

---

(١) Piquet, V.; (1920), Le Maroc, Armand Colin, Paris, p. 453 - 459.

(٢) Vernier, V.; (1955), La Singulier zone de Tanger, Eurafricaines, Casablanca, p. 322

* اتفاق الجزيرة ١٩٠٦ السابق شرحه .

ومن تحليل الجدول يتضح أن نسبة سكان طنجة من المغاربة المسلمين ٦٣,٣٣ ٪ من جملة سكان طنجة التى قدر فيكتور فيرينية سكانها بحوالى ١٥٠,٠٠٠ نسمة سنة ١٩٥٥ م ، أى أنهم كانوا أغلبية عددية ولم تكن حصتهم من قيمة الممتلكات سوى ١٠ ٪ فقط ، بينما مثل يهود طنجة المغاربة ١٠ ٪ من جملة السكان ، فى حين كانت قيمة ما يملكون من أراضى وعقارات ١٥ ٪ ، معنى ذلك أن جملة المغاربة مسلمين ويهود كانت ٧٣,٣ ٪ من جملة السكان وقيمة ممتلكاتهم الربع تقريباً ٢٥ ٪ . فى حين كان الأجانب فى طنجة يمثلون ٢٦,٦ ٪ من جملة سكان طنجة ، بينما كانت قيمة ممتلكاتهم ٧٥ ٪ تتوزع بين أربع جنسيات من الجنسيات المختلفة والعديدة فى المدينة .

وتمثل الجالية الإسبانية نسبة كبيرة من أجانب طنجة إذ بلغت ٣٠ ٪ من جملة الأجانب و ٨ ٪ من جملة السكان ، بينما كانت جملة رأس المال الخاص بها فى العمليات الإنشائية حوالى ٢٠ ٪ فقط ، فى حين كانت الجالية الفرنسية تمثل ٤,٦٦ ٪ من السكان وقيمة رأس المال الخاص بها ٤٠ ٪ من جملة رأس المال المستخدم فى العمليات الإنشائية . مما يعكس فقر الجالية الإسبانية وقوة سيطرة وتحكم الجالية الفرنسية برأس مالها وأملاكها فى طنجة ، ويوضح الجدول أيضاً ضخامة حجم رأس المال المستخدم فى العمليات الإنشائية النسبى لدى الجالية الإنجليزية حيث قدر بحوالى ١٠ ٪ من جملة رأس المال ، بينما يقل حجم هذه الجالية عن ١ ٪ من حجم سكان طنجة .

أما باقى الجنسيات الأجنبية فيبدو من تقدير فيكتور فيرنيه أنها لم تكن تملك شيئاً كبيراً رغم أنهم كانوا يمثلون نسبة كبيرة من جملة الأجانب فى طنجة ، أكثر من ٤٠ ٪ من جملة الأجانب و ١١,٤٦ ٪ من جملة سكان طنجة .

وقد كان للهيئات والمجموعات التمويلية والاستثمارية أثر كبير على نمو المدينة وتوسعها وشكّل هذا النمو ومحاوره خلال الفترة من أول القرن العشرين وحتى الاستقلال فكانت هيئة الإسكان التى أنشئت عام ١٩٠٧ م من خلال بنك باريس وهولندا ، بمثابة أول الهيئات التى حاولت وضع تصور حول تطور عملية الإنشاء فى طنجة ، كما كانت من أول المهتمين بوضع تخطيط لنواة المدينة الأوربية .

ومن الشركات الأخرى التى كانت تملك مساحات كبيرة من الأراضى شركة باكى (Paquet) ، التى كانت تمتلك مساحات كبيرة فى حى سان فرانسيسكو (San Francisco) ، وكذلك هيئة لالورى (Lalourie) ومقرها شاطئ خليج طنجة ، كما كان يوجد بنك إندوشين (Indochine) ، وشيندر (Schinder) ، وشركة (Saiss) التى كانت بصدد تعمير منطقة واسعة فى طريق الجبل رأس سبارتل ، ثم الشركة المغربية فى مالاباطا فالشركة الحضرية والتى ما إن انتهت الحرب عام ١٩١٤ م حتى وضعت يدها على ممتلكات الألمان والنمساويين التى كانت تحت الحراسة ، ويوضحها الشكل رقم (٢٦) السابق الإشارة إليه .

وقد كان هدف سياسة تملك الأراضى فى طنجة وضواحيها القريبة والبعيدة هو الحصول على الأراضى الصالحة للتعمير فى المدى القصير ، وكذلك من أجل المضاربة العقارية ، كما لم تهمل هذه السياسة الحضرية الهامش الريفى فى إقليم مدينة طنجة (Tangeroise) من أجل المدى البعيد فى نفس الوقت . ويمكن الجزم بأن كل تخطيط لمستقبل المدينة الحديثة قبل الاستقلال وبعده كان يتم على أساس استغلال كل المنطقة الصالحة للسكنى والتوسع الحضرى

بشكل كبير ، حيث تقف مورفولوجيه المدينة وضواحيها البعيدة عائقاً كبيراً أمام التوسع مما لا يعطى مجالاً رحباً لتوسعها كما اتضح ذلك عند دراسة خصائص الموضع . وترجع أهمية الملكيات الأجنبية فى منطقة طنجة إلى أن الكثير منها يقع فى المنطقة المحيطة مباشرة بمدينة طنجة (Peripheri) ، وقد حصلت الحكومة على أجزاء منها بعد الاستقلال عن طريق نزع الملكية (الاسترداد) لاستخدامها فى وتوجيهها إلى الإنشاءات العامة .

وقد بدأ التفكير فى تجهيز تلك المناطق عند البدء فى وضع تصورات لتجهيز المنطقة السياحية الواقعة على خليج طنجة على بُعد ٥ كم من المدينة ، حيث ساعد القرار الدستورى الخاص بنزع الملكية والذى تم العمل به عام ١٩٧٠ م و ١٩٧٢ م ، على استعادة مساحات كبيرة من الممتلكات الأجنبية التى ما زالت فى حوزة الأجانب مساحات كبيرة منها تعوق عملية تخطيط طنجة بالإضافة إلى أراضى الأحباس أو الحبوس « الأوقاف » ، فمن مجموع ١٧٤ هكتار ظلت حوالى ٦٢ ٪ من هذه الأراضى فى حوزة الأجانب أى ما يقارب ١٠٧,٨ هكتار ، ومن هذه المساحة ٤٢ ٪ كانت فى حوزة بعض الشركات الخاصة و ٢٢ ٪ منها فى حوزة صندوق الإيداع والادخار و ٢٠٪ ملكية أفراد و ١٦ ٪ تمتلكها الحكومة الإسبانية[١] .

وقد قدر « آلان بيون (Alain Billon) المساحة التى يمتلكها الأجانب عام ١٩٦٥ م فوجد أن المساحة الزراعية التى يمتلكها الأجانب كانت نسبتها ٤٣,٦ ٪ من جملة المساحة تتوزع (ضمن الجدول رقم ٢) الذى يوضح توزيع الأراضى الزراعية المستغلة من طرف الأجانب داخل الحدود البلدية لطنجة وفى الجماعات الريفية المحيطة بالمدينة ، وهى جماعة البحراويين شرق وجنوب شرق مدينة طنجة ، ثم جماعة العوامة جنوب المدينة فجماعة إجزناية جنوب غرب وغرب مدينة طنجة . وهى كالتالى :

جدول رقم (٢)

مساحة أملاك الأجانب الزراعية فى عمالة طنجة ١٩٦٥

الجهة	المساحة بالهكتار
داخل المدار الحضرى (البلدى) Perimetre Muncipal	٨٤٥ هكتار
فى جماعة البحراويين	٢٨٢ هكتار
فى جماعة العوامة	٤٥٩ هكتار
فى جماعة إجزناية	٢,٧٧٥ هكتار

المصدر : Billon, A.; (1966), L'économie de Tanger et ses problémes, Paris, p.92

ولقد أثبت قانون استعادة الأراضى التى سبق أن تملكها الأجانب والذى صدر عام ١٩٧٣ م أهمية تلك المساحات بالنسبة لإجمالى مساحة المدينة عام ١٩٧٣ م وخاصة تلك الأراضى الواقعة خارج كردون المدينة (المدار البلدى أو الحضرى فى المغرب (Perimetre Muncipal) ، فقد كان من الممكن أن يضيف هذا المخزون العقارى الكثير من المزايا والإمكانات الجيدة لنمو المدينة وتخطيطها أو إعادة تخطيطها .

(١) Temsamani, K. M.; (1983), op. cit., p.9.

والواقع أن السباق على امتلاك الأراضى فى طنجة ظل عائقاً خطيراً أمام توسع المدينة ونموها ، كما يتحكم فى محاور توسعها حتى الوقت الراهن إذ ما زالت عملية المضاربة العقارية مستمرة لولا تدخل الحكومة من خلال وزارة الإسكان بالقدر المتاح لها* . فحتى هذه اللحظة لم يقم نمو مدينة طنجة على أساس تخطيط عمرانى صحيح ، فقد تابعت عملية النمو السكانى للمدينة تطورها فى نفس إتجاه النمو العمرانى الذى فرضته الشركات الاستثمارية الكبرى والتى أدت إلى وجود أوضاع عقارية ما زالت تمثل مشكلة كبيرة أمام تخطيط المدينة وتوسعها[١] .

ثالثا: النمو العمرانى خلال الفترة الدولية وحتى ١٩٦٠:

عند استقراء تاريخ طنجة العمرانى وتتبع نموها وتوسعها واستقصاء محاور هذا التوسع وضوابطه خلال القرن العشرين ، نجد أنفسنا إزاء مرحلتين أساسيتين قبل الاستقلال وبعد الاستقلال ، وبالأخص قبل وبعد عام ١٩٦٠ م ، ذلك لعدة أسباب (اتضح معظمها سابقاً) . ومن أهم هذه الأسباب: أن هذا التاريخ يمثل نهاية مرحلة اقتصادية وسياسية استمرت أكثر من نصف قرن ، فقد ظلت طنجة بعد نهاية المرحلة الدولية والاستقلال مدينة حرة حتى بداية سنة ١٩٦٠م ، حيث ألغى قانون المدينة الحرة مما أدى إلى دخولها مرحلة تاريخية واقتصادية واجتماعية وعمرانية واجتماعية جديدة .

وهناك سبب آخر هام لتقسيم تلك الفترة إلى قبل وبعد عام ١٩٦٠ هو أن هذا العام يمثل أول أعوام جمع البيانات الإحصائية ذات القيمة بالنسبة للمدينة ، وبالتالى تتوفر معلومات مصادرها الإحصائية موثوق بها تقدم صورة واضحة عنها وكذلك توافرت صور جوية وخرائط للمدينة تغطى فترة زمنية متصلة .

وقد كان للواقع السياسى والاقتصادى بالمدينة أثر كبير على السياسات الحضرية العمرانية وأصبحت ذات طابع مميز ، كما انعكست التحولات السياسية والاقتصادية مباشرة وبوضوح على أساليب النمو الحضرى المتبع فى كل مرحلة .

وكان النظام العقارى وأساليب الملكية المتبعة وما نتج عنها من مضاربة عقارية واسعة النطاق فى طنجة من أهم ضوابط توسع المدينة فى تلك الفترة ، بالإضافة إلى ضوابط النظام الدولى المفروض على المدينة ، وتبعاته الاقتصادية والاجتماعية والأيدلوجية . وتعتبر هذه الفترة ذات أهمية فى تاريخ طنجة فقد تم فيها ظهور مركز عمرانى أوربى جديد مجاور للمدينة العتيقة ، كما تم فيها أيضاً تخطيط المدينة الأوربية الحديثة ، ثم نمو مدينة طنجة الحالية حول تلك النواة ، حيث الأحياء الشعبية الخاصة بأهل طنجة والتى اتخذت محاور متميزة لا يمكن تفسيرها إلا من خلال الوضع العقارى السابق شرحه ، والناتج أساساً عن الوضع الإدارى الغريب الذى ميّز المدينة والمتمثل فى نظام الإدارة الدولية للمدينة .

ففى هذه الفترة من الإدارة الدولية تمت كل عمليات الإنشاء الكبرى التى قامت بها الشركات البنكية والاستثمارية الكبرى فى طنجة ، كما يرجع إلى هذه الفترة أيضاً إنشاء مرافق المدينة الهامة كما سبقت الإشارة إلى ذلك .

(١) - S.d.a.u V.T.; (1983) op. cit, p.65.
- S.d.a.u Tanger, p. 65.

* سيرد تفصيل لذلك فى الدراسة الخاصة بالمسكن خصائصه ومشكلاته .

ولنعود لنهاية القرن الماضى ، فنجد أول امتداد لمدينة طنجة خارج أسوارها إلى الغرب منها حول ساحة السوق البرانى باتجاه هضبة مرشان صوب وادى اليهود ، حيث المنشآت الخاصة بالقنصليات الدبلوماسية وبعض المنشآت العسكرية والإدارية والثقافية ، وبعض الفنادق والفيلات السكنية المتناثرة وسط الحدائق والغابات ، حيث البيئة الطبيعية حول طنجة العتيقة من جهة الغرب . بالإضافة إلى انتشار المبانى على منحدرات هضبة مرشان ، وكانت المدينة تستقبل السفن التجارية وكذلك المسافرين فنشأت بعض مناطق السكنى بجوار الميناء وبجوار أسوار المدينة الشرقية بالإضافة إلى منطقة جنوب السوق الكبير أو البرانى ، حيث منطقة الاحتكاك بين المدينة وسكان أرياف طنجة ، واستمر ذلك التوسع خارج السور مع بداية القرن العشرين .

وعند تحليل عملية التوسع المكانى والعمرانى لمدينة طنجة خلال الفترة من أول القرن وحتى الاستقلال يمكننا التوقف عند عدة تواريخ ، تعنى محطات مهمة فى عملية نمو المدينة ونشاطها ومع ذلك يمكن تمييز مرحلتين أساسيتين لهذا التوسع العمرانى . ارتبطت الأولى بشدة نفوذ القوى الغربية التى كانت تستند إلى القانون الدولى ، وكان من أهم ملامح تلك الفترة وأثارها العمرانية إنشاء البنية الأساسية الكبرى للمدينة الأوربية وخاصة الميناء الجديد ، وخط سكة حديد طنجة – فاس ، كما أنشئ مطار طنجة أيضاً فى تلك الفترة ، كذلك شُقت شبكة الطرق التى تصل بين مرافق طنجة والأحياء السكنية وقد استمرت هذه المرحلة حتى الحرب العالمية الثانية .

أما المرحلة الثانية فقد مهدت لها المرحلة الأولى حيث شهدت تدفق رؤوس الأموال على أيدى كبار المستثمرين الذين قاموا بعمليات إنشاء كبيرة فى طنجة كان لها أكبر الأثر على اتجاهات ومحاور توسع المدينة ، وذلك حتى نهاية المرحلة الدولية من تاريخ طنجة العمرانى والسياسى ، وفيما يلى عرض سريع لهاتين المرحلتين .

١ - المرحلة الأولى والمرافق الكبرى :

وقد بدأت حينما ظهرت الحاجة الملحة لإنشاء مدينة أوربية جديدة وحديثة على غرار مدن أوربا ، وبالتالى الحاجة لاستكمال وإنشاء الكثير من عناصر البنية التحتية الكبرى للمدينة ، وقد تم توزيع هذه الأعمال على القوى الرئيسية فى طنجة ، وكانت طنجة فى نفس الوقت مؤهلة للاستفادة من مشاريع الإصلاح فى مجال الأشغال العمومية المقررة بموجب مؤتمر الجزيرة الخضراء سنة ١٩٠٦ ، حيث تم إنشاء لجنة للأشغال العمومية ، فقد تم تخصيص ٢,٥ ٪ من الرسوم الجمركية لأشغال الميناء – على سبيل المثال – فقد كانت طنجة فى حاجة ماسة لميناء كبير خاصة بعد استكمال قناة السويس وافتتاحها ، مما جعل من طنجة نقطة توقف مهمة على الطريق البحرى بين الشرق والغرب ، وفيما يلى عرض سريع لأهم مرافق طنجة والتى ارتبطت بهذه الفترة .

(أ) إنشاء ميناء طنجة الحديث :

تحمست الدول أو القوى الأوربية بالمدينة لفكرة توسيع الميناء ، ولقد اقترح (Gauthronet)[١] فى دراسته عن الميناء عام ١٩١١ م ، إنشاء ميناء عصرى كبير وحاول إبراز أهميته خاصة مع مستقبل ربط الميناء مع سكة حديد طنجة – فاس ، ويوضح الشكل رقم (٢٧) عمليات تطوير ميناء طنجة ، حيث تطور الميناء منذ أول القرن

(١) Gauthronet, E.; (1911), Tanger Son port, Ses Voies de penetration, G. Grassin, Augers, p.p. 29 - 31.

الحالى ، إلا أنه كان قد عرف تباطؤاً واضحاً خلال تطوره بسبب الظروف السياسية والدولية التى أحاطت بطنجة وعزلتها عن باقى المغرب . ويمثل الحوض الصغير الذى أنشئ فيما بين عام ١٩٠٥ م وعام ١٩١٠ م النواة الأولى للميناء الحديث .

وفى عام ١٩١٤ م تأسست الشركة الدولية لطنجة (Societe internationale pour le Tanger) بهدف إنجاز مشروع الميناء ، وعُهد منها لفرنسا بـ ٣٠ ٪ من جملة الأسهم ، ولأسبانيا وبريطانيا وألمانيا والنمسا بباقى الأسهم ، إلا أن إندلاع الحرب العالمية الأولى عطّل المشروع .

وفى عام ١٩٢٠ م أعيد إنشاء الشركة تحت اسم « الشركة الدولية لتنمية طنجة » (Societe internation-al pour le developpement de Tanger) . حيث استُثنيت منها ألمانيا والنمسا ،بينما حصلت فرنسا على النصيب الأكبر من الأسهم بضمها الحصة المخصصة للمخزن المغربى ،وفى السنة التالية استطاعت الشركة أن تحصل على امتياز بناء واستغلال ميناء طنجة لمدة ٧٨ سنة تحت اسم « شركة ميناء طنجة » (Societe du port de Tanger) طبقاً لظهير ٢ يونية ١٩٢١ م .

ولم تبدأ الأشغال الفعلية للميناء إلا عام ١٩٢٥ م لإنشاء حاجز أمواج طوله ١٣٦٠ م ، شُيد على عدة فترات - وقد أنجز الشطر الأول منه عام ١٩٤٤ م - كما شُيد رصيف طوله ١٣٤ م وعمق ٨,٥ م . وفى عام ١٩٢٧ م كان قد تم بناء حاجز أمواج كبير طوله ١٠٠٠ م ، وفى عام ١٩٣٠ م تم إنشاء ميناء داخلى صغير ، كما تم إنشاء محطة وقود وبناء مرسى أو رصيف طوله ١٣٤ م شمالى جنوبى ومرسى طوله ٦٥ م ، كما تم إعداد وتهيئة رصيف آخر ليكون معداً للاستخدام عام ١٩٣٥ م . ولم تُستأنف أشغال إتمام المشروع إلا عام ١٩٤٧ م لتنتهى عام ١٩٥٤ م أى قرب الاستقلال[1] ، وما زالت عمليات تطوير ميناء طنجة مستمرة لتعدد مشكلاته (شكل رقم ٢٧) .

(ب) سكة حديد طنجة - فاس :

اعتمد نجاح مشروع تجهيز الميناء على ربطه بالمصادر الرئيسية التى تحقق له الرواج وخاصة فاس .

ويعود مشروع السكة الحديد بين طنجة وفاس إلى عام ١٩١١ م ، فقد تضمنت الرسائل التوضيحية التى أعقبت الاتفاقية الفرنسية - الألمانية حول المغرب تعهداً بإعطاء الأولوية لهذا الخط دون باقى خطوط السكة الحديدية الممكن إقامتها فى المغرب ، وطبقاً للبروتوكول الملحق بمعاهدة مدريد فى عام ١٩١٢ م بين فرنسا وإسبانيا وُضعت أسس امتياز السكة الحديدية طنجة - فاس ، حيث اتفق على إعطاء المشروع لشركة فرنسية - إسبانية للدراسة والإنجاز والاستغلال مع ضمانه من الدولتين ، وقد كان نصيب فرنسا ٦٠ ٪ من الأسهم ممثلة بالشركة العامة للمغرب ، بينما حصلت إسبانيا على ٤٠ ٪ من الأسهم عن طريق الشركة الإسبانية العامة لإفريقيا وتمت المعاهدة عام ١٩١٤ م .

وتلا ذلك إنشاء الشركة الفرنسية - الإسبانية للسكة الحديد من طنجة إلى فاس فى يونيه ١٩١٦ م ، وشُرع في إنجاز المشروع عام ١٩١٧ م غير أن إتمامه تطلب أكثر من عشر سنوات ، إذ لم يُفتتح الخط للعموم إلا سنة

---

(١) Verdugo, C.; (1958) op. cit., p.p. 186 - 190.

الرقاص ، محمد عز الدين . (١٩٩١) ، مرجع سابق ، ص ٧١ - ٧٧

١٩٢٩ م أى بعد ست سنوات من الشروع فى استخدام الخط الحديدى الرباط – فاس الذى لم يتم تسليم امتياز إنشائه لشركة السكة الحديد بالمغرب إلا فى أغسطس ١٩٢٠ ، أى بعد امتياز مشروع طنجة – فاس ، وإذا كانت الأشغال قد تقدمت بسرعة فى منطقة طنجة حيث تم إنشاء الخط فى عام ١٩٢٣ م ، فإن الأعمال قد اتجهت فى منطقة الحماية الفرنسية نحو تسهيل إنجاز الربط بين فاس والرباط ، حيث شرع فى استخدام الجزء الواصل بين فاس وسيدى قاسم منذ عام ١٩٢٣[١] .

ويعكس هذا التباطؤ فى أشغال الميناء والسكة الحديد تقلص الاهتمام بطنجة التى كانت ضحية للنظام الخاص والذى عزلها عن ظهيرها الإقليمى والقومى ، والذى مثل منعطفاً حاداً فى تاريخها السياسى والاقتصادى والعمرانى والاجتماعى .

ويتضح هذا التغير فى موقف الدول المستعمرة للمغرب من طنجة بجلاء فى موقف فرنسا ، ففى مذكرة سرية لوزارة الحربية الفرنسية فى ١٩٢٨/٨/١ م ورد أن ميناء طنجة لا يمكن أن يكتسب أى أهمية بالنسبة لفرنسا ، ما لم يكن النظام الإدارى المزمع وضعه مطابقاً للمصالح الفرنسية ، كما يتجلى فى نفس الوثيقة مدى التخوف من منافسة ميناء طنجة لميناء الدار البيضاء فى حالة تمتع طنجة بنظام حر[٢] ، وفى المقابل عمدت كل من فرنسا وإسبانيا على تشجيع موانئ منطقة نفوذ كل منهما حيث طورت إسبانيا ميناء سبتة ، وطورت فرنسا ميناء الدار البيضاء ، وتحولت طنجة إلى ميناء مقتطع معزول عن ظهيره .

(جـ) مطار طنجة :

يعد من أقدم مطارات القارة الإفريقية ويقع فى سهل بو خالف جنوب غرب المدينة بالقرب من المحيط على بعد ١٨ كم من قلب المدينة ، وكان من قبل مكانا مناسباً لنادى الطيران ومركز خدمة فى ١٩٢٤ م[٣] ، بل من قبلها فى ١٩١٩ م[٤] .وبعد بناء محطة المسافرين وأماكن الهبوط عام ١٩٢٩ م أصبح مطاراً دولياً ساعد على وفود الأجانب ورجال الأعمال إلى طنجة . وإن إختلفت ظروف إنشائه عن باقى المرافق[٥] .

٢ - محاور وضوابط النمو العمرانى :

استمرت عملية المضاربة العقارية والاستحواذ على الأراضى منذ بداية تلك الفترة كما اتضح سابقاً . وقد تضاعفت نسبة الإنشاءات الخاصة بالجالية الفرنسية حتى أصبحت تمثل أكثر من ٥٠ ٪ من المبانى التابعة للأجانب فى سنة ١٩١٠ م[٦] . وخصصت المساحات الشاسعة من الأراضى لسكنى الأجانب ومرافقهم وخدماتهم

---

(١) المرجع السابق ص ٧١ : ٧٧ Ibid, p. 187.

(٢) Ministère de la guerre, "Note de Renseignement confodentiel", 10 Août 1923 - Archives de vincennes, sonir 34, 140.

- الرقاص ، محمد عز الدين ، (١٩٩١) ، مرجع سابق ، ص ٧١ : ٧٧

(٣) Verdugo, C.; (1958), op. cit., p.187.

(٤) S.d.a.u, Tanger, 3eme part, p. 600.

(٥) Verdugo, C.; (1958), op. cit, p.187.

(٦) Piquet, V.; (1920), op. cit, p. 453 - 459.

ليتم تجهيزها لكى تصبح نواة للمدينة الأوربية الحديثة . وكانت طنجة تواجه مشكلة حقيقية وخطيرة بالفعل ، وخاصة فيما يتعلق بالمناطق التى يتم شق شبكة الطرق وخطوط المواصلات بها والتى ستتحكم بذلك فى توجيه حركة التطور العمرانى للمدينة وتحدد محاوره فيما بعد . فقد بدأ بالفعل انزلاق مركز المدينة من المدينة العتيقة إلى المدينة الأوربية ، كما بدأت بوادر الازدواجية المدنية فى مدن شمال إفريقيا فى الظهور ، حيث المدينة العتيقة الإسلامية داخل السور - وعادة فى موقع مرتفع - ثم المدينة الأوربية الحديثة إلى جوارها فى مستوى أخفض عادة .

وكانت المرحلة السابقة بداية للمرحلة الرئيسية الثانية فى تطور مدينة طنجة والتى بدأت بعد الحرب العالمية الثانية ، وقد وصف آلان فرنيه حمى المشروعات والمنشآت بعد الحرب فى الصورة التالية (تقوم الطائرة مباشرة من باريس يوم الاثنين لتصل إلى مدينة طنجة خلال ساعات قليلة مجموعة من رجال الأعمال الذين يأتون فى عجالة ليعودوا إلى بلادهم يوم الجمعة ، لكن بعد أن يقوموا بتأجير عقارات انتهى إنشاؤها واختيار أراضى جديدة ومهندسى عمارة ليقوموا بإنشاء عمارات أو ڤيلات ومن ثم يؤسسون شركة أو أكثر ... وهكذا كان الوضع خلال أعوام ١٩٤٧ م ، ١٩٤٨ م ، ١٩٤٩ م - ١٩٥٠ م فظهرت أحياء كاملة للأوربيين وأخرى للوطنيين . وكما بدأت هذه الحمى المصطنعة إنطفأت بعد فترة وجيزة حيث اختفت رؤوس الأموال وهربت عند أول منعطف واجهته المدينة[1].

ما هى إذن محاور واتجاهات توسع مدينة طنجة ونموها خلال هذه الفترة ؟

ويمكن الإجابة على هذا السؤال من خلال استقراء المتاح من خرائط للمدينة ، وكذلك ما ورد بالمصادر المختلفة عنها . حيث يمكن تتبع التوسع المساحى للمدينة ، وكذلك يمكن التوقف عند عدد من الفترات تمثل منعطفات هامة فى عملية توسع المدينة ونموها ، وتعود هذه الفترات إلى نهاية القرن التاسع ودخول القرن العشرين وكانت المدينة داخل السور (La ville Intra - Mures) مع بداية ظهور بعض توسع للمدينة خارجها يلى ذلك الفترة من ١٩٠٠ م إلى ١٩٢٥ م ثم الفترة من ١٩٢٥ م - ١٩٤٥ م ، يليها الفترة من ١٩٤٥ م حتى ١٩٥٦ م أى عام الاستقلال . ولقد تم التعرض لفترة أواخر القرن التاسع عشر سابقاً . وفيما يلى تتبع لمحاور نمو المدينة خلال الفترات التالية :

(أ) أول محاور توسع طنجة من ١٩٠٠ - ١٩٢٥ م :

من استقراء خرائط مدينة طنجة منذ بداية القرن الحالى وحتى عام ١٩٢٥ م يتضح أن ساحة السوق الكبير أو السوق البرانى المواجهة لباب الفحص أمام نهاية محور الصياغين الغربية للمدينة العتيقة - قد لعبت دوراً عظيم الأهمية فى تلك المرحلة بل وفى كل مراحل تاريخ المدينة . إذ يعتبر هذا السوق بداية خطوط الاتصال بين المدينة والريف ، التى تحقق التوازن فى علاقة سكان الأرياف بسكان المدينة . والواقع أن هذا السوق أو الساحة (٩ أبريل حالياً) كان عبارة عن نقطة إلتقاء الطرق القادمة من ظهير المدينة ، وأهمها طريق تطوان ، وطريق فاس ، وطريق الفحص ، وطريق الجبل . وقد شكلت هذه الساحة محطة لإستقبال القوافل التجارية خلال كل مراحل تاريخ طنجة الطويل والتى سبق وتعرضنا لها بالدراسة . وقد حافظت المدينة العتيقة على ساحته كمتنفس هام يربطها بظهيرها وما زال . وفى بداية هذا القرن كانت الساحة تتكون من ساحة السوق البرانى الحالية بالإضافة إلى حديقة المندوبية .

---

(١) Vernay. A.; (1968). Les Paradis fiscaux. Editione du Sevil. Paris. P.13.

وقد تقلصت مساحة الساحة فيما بعد وخاصة عندما أقامت بها السلطات الاستعمارية فى الفترة الدولية بل ومن قبلها ، خاصة بعد بناء مقر القنصلية الألمانية ومنشآت أخرى . وقد أدى ظهور أحياء جديدة فى مرشان حيث مقر الحاكم وكثير من الإنجليز واليهود ، وفى حى الجبل حيث إقامة البرجوازية الأوروبية ، إلى إحداث طريقين جديدين ينطلقان من الساحة إلى الأحياء الجديدة[١] .

وقد تفرع من ساحة السوق البرانى العديد من الطرق التى مثلت فى نفس الوقت أول محاور إنشاء مبانى طنجة خارج السور ، واتخذت المدينة شكلاً مروحياً يتفرج من ساحة السوق الكبير أمام باب الفحص صوب الغرب والجنوب والجنوب الشرقى ، إذ تحكمت طرق المواصلات ومحاور الحركة وشبكتها فى ذلك الشكل الإشعاعى النجمى حيث كانت تخدم المنطقة قبل بداية القرن العشرين . ويوضح الشكل رقم (٢٨) محاور توسع المدينة واتجاهاتها سنة ١٩١٠ م والتى يمكن تحديدها فيما يلى (من الشرق إلى الغرب) :

طريق الشاطئ (Rue de la plage) :

وكانت بدايته من السوق الكبير أو البرانى موازياً لضلع المدينة العتيقة الجنوبى الغربى ، ثم صوب الشرق محيطاً لحدائق ومقابر اليهود (جنوب المدينة) حتى يتعامد على خط الساحل (زنقة صلاح الدين حالياً) ويستمر فى الامتداد موازياً لشاطئ الخليج باسم شارع إسبانيا الذى يمتد باسم شارع الجيش الملكى حالياً (الكورنيش) حيث امتداده مع شاطئ خليج طنجة . وينحدر هذا الطريق انحداراً شديداً هابطاً صوب الشاطئ ، وقد تكونت حوله تكتلات سكانية هامة ، أهم عناصرها الجالية الإسبانية التى شيدت مساكنها حول مدرسة الفونس الثالث عشر (Alphonse XIII) ، وكذلك شيدت مسرح سرفينتس (Cervanties) عام ١٩١٣م[٢] ، ومازال موجوداً ، وعلى طول الشاطئ حيث امتداد الشارع تصطف المنازل والفنادق ذات الطراز الإسبانى مختلطاً مع الطراز المغربى ، أى نمط من العمارة الأوربية المغربية ، حيث أقدم المبانى الحديثة المنظمة فى هذا الاتجاه .

طريق فاس : (Rue de Fas) :

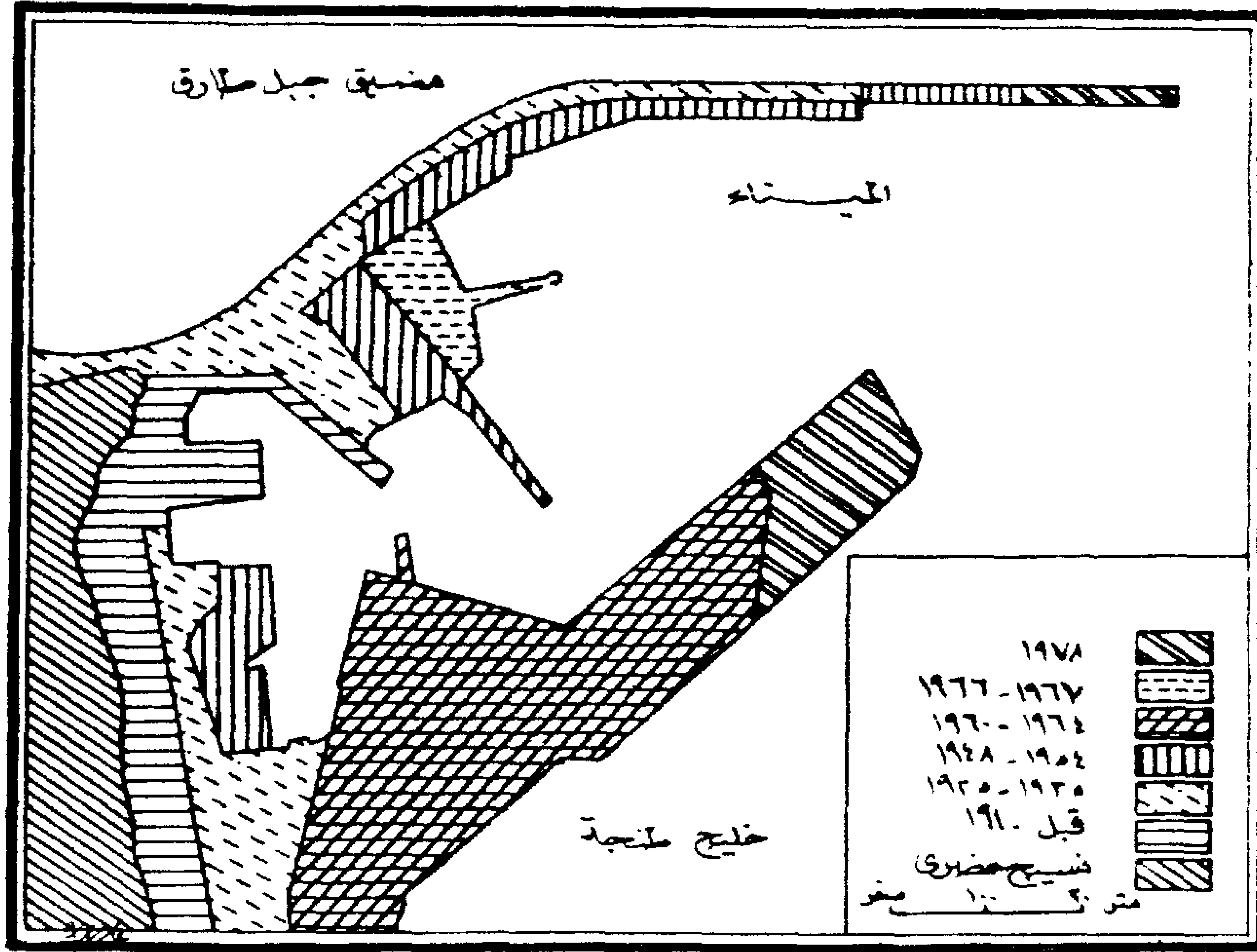
قد اكتسبت اسمه من اسم عاصمة المملكة سابقاً حيث كان يستخدم عند الحاجة إلى للذهاب إلى الملك فى المهمات ، وتحف المبانى الفخمة الطريق عند مخرجه من ساحة السوق البرانى ، ويتعمق الطريق حتى يصل إلى الريف حيث أنشئ فيما بعد حى المصلى الذى يمتد غرب الطريق، وحيث أنشئ فندق فيلا فالنتين (Villa Valentina) .

أما الطريق الذى يخدم منطقة غرب طريق فاس فقد ساهم فى نشأة طريقين فرعيين أولهما يتصل بطريق فاس وهو شارع هولندا ، والأخر يمتد غربه صوب الساحة شارع إنجلترا ، وقد ظهرت على هذا الطريق منشآت عديدة ، وكانت القنصلية أو المفوضية الإنجليزية (La Lègation anglaise) بالقرب من الكنيسة البروتستانتينية على هذا الطريق ، كما شيد بعض التجار الأثرياء عدداً لا بأس به من الفيلات بجوار فندق فيلادى فرانس (Villa de

---

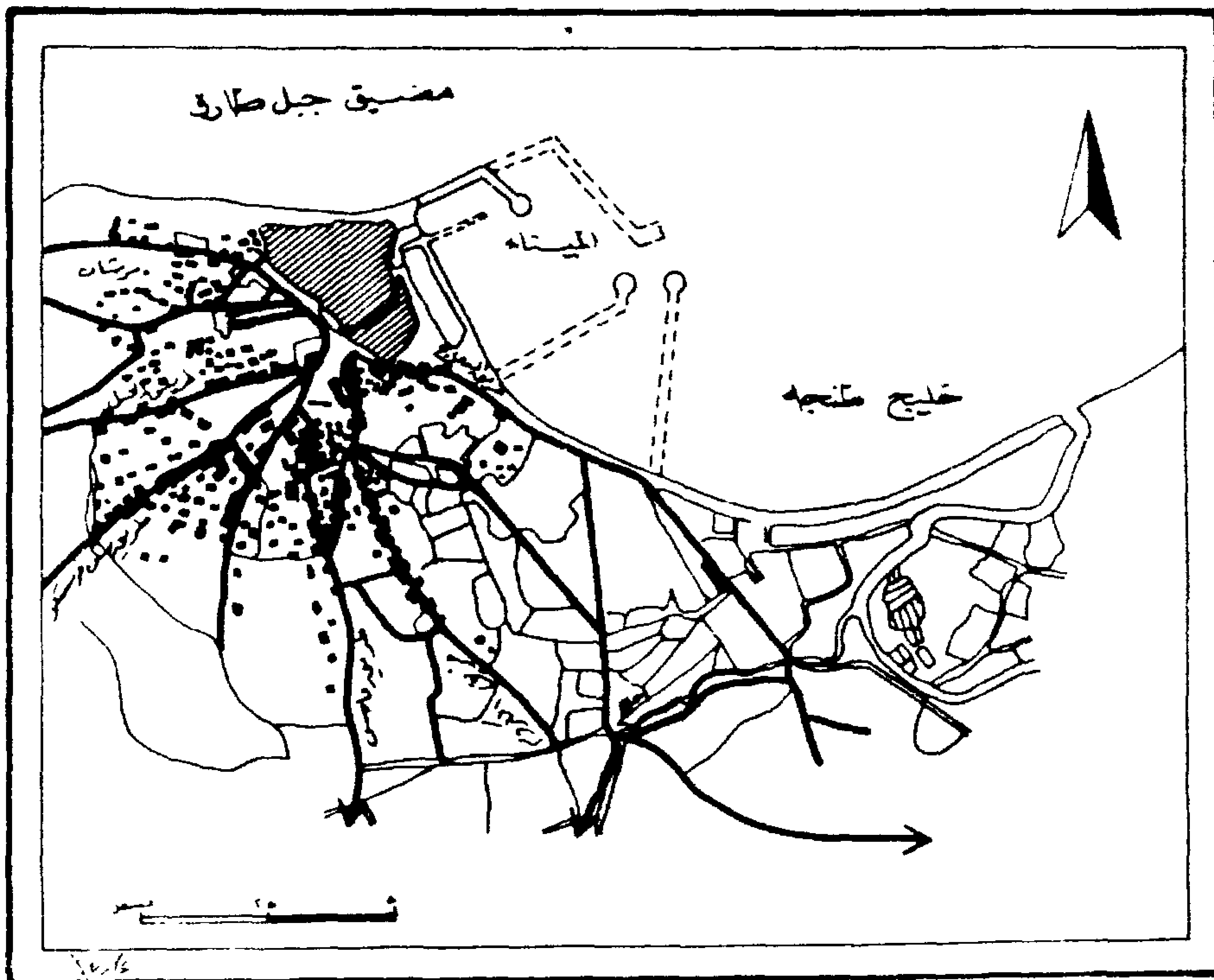
(١) الغليظة ، عبد المجيد ، (١٩٩٢) ، مرجع سابق صـ ٢٨ .

(٢) Chekraun, M.; (1991), Les Mutatuins Urbaines aTanger Dans la premere Maitie du XX^{O} Siecle: Cas du Boulevard Pasteur, Revue Maroc Europe, N^{O}1 "Tanger entre deux mondes". Rabat, p.p.9.



شكل (٢٧) مراحل تطور ميناء طنجة

المصدر: مديرية ميناء طنجة



شكل (٢٨) محاور توسع مدينة طنجة في مطلع القرن العشرين (١٩١)

المصدر Verdugo. C , (1958), "Ville de Tanger, Enquete Urbaine", op. cit.

France) [1] ذات طابع أوربى وهولندى خاصة.

ويمتد طريق سان فرانسيسكو من ساحة السوق الكبير أيضاً باتجاه جنوبى غربى وقد اكتسب اسمه من البعثة الفرنسسكانية (Fransecicaine) التى كانت قد أنشأت ديراً فى تلك المنطقة ، ثم توافدت أفواج كثيرة من الإسبانيين وتجمعت حول المدرسة الإسبانية والمستشفى الإسبانية ويمتد الطريق فى اتجاه سوق البقر (March Aux Boeufs- Souq Labqar) حيث تركزت الجالية الإسبانية ، وحيث توجد بعض الفيلات المتناثرة (زنقة سيدى بوعبيد حالياً وامتدادها في شارع بورفيبه أو عين قطيوط).

ويخرج من الساحة باتجاه الغرب طريق الجبل الذى كان وما زال يخدم أكثر من نواة عمرانية عالية الكثافة سكانياً ويمر هذا الطريق بحى حسنونة الذى يضج بالمساكن مختلطة الأنماط ، والذى اتخذ اسمه من اسم الوادى الذى يمر به (وادى حسنونة)[2] . وقد شيدت بعض الفيلات فى القطاع الشمالى من طريق حسنونة بإتجاه الجبل ، بينما تميز القطاع الجنوبى منه بأنه أكثر شعبية حيث استوطنت به تجمعات إسبانية كبيرة .

وباستمرار السير فى هذا الطريق نصل إلي الجبل ثم إلى الحى الملكى الأكثر حظاً ، والذى استقر به بعض الأرامل من الأثرياء أمثال ليدى دريموند (Lady Drumond) ، ومدام ماثيوس (Mme Mathews) وهما من أرامل وزراء سابقين لإنجلترا والولايات المتحدة بطنجة واستقر أيضاً فى تلك المنطقة الأرامل الأقل ثراء فى فيلات تحيط بها حدائق واسعة كما جذبت المدينة العديد من كبار الشخصيات العالمية[3] .

كما يمتد من ساحة السوق الكبير الطريق الذى يؤدى إلى هضبة مرشان ، والذى يقع فى الواجهة الغربية للمدينة العتيقة محاذياً لسورها الغربى باتجاه شمالى غربى ثم يمتد باتجاه الغرب موازياً لشاطئ المضيق . وقد تميزت هضبة مرشان بأول بوادر نمو المدينة خارج أسوارها قبل نهاية القرن التاسع عشر ، كما تميزت بكثافة المساكن بها نوعاً ما حيث سكنها الإنجليز ، وشيئاً فشيئاً تجمع أغلب المغاربة من المسلمين واليهود فى هذه المنطقة حيث بدأ ظهور حى درادب على السفح الجنوبى والغربى الشديد الانحدار .

أما الهضبة ذاتها فكانت تشغلها مبان إدارية ومصحات حيث مؤسسة باستير (Pasteur) والمستشفيات الفرنسية والإنجليزية والإيطالية ، كما يوجد بها أيضاً قسم الشئون الاجتماعية الأهلية ، والمفوضية الروسية والإيطالية .

كما تميزت الهضبة فى ذلك الوقت بالأحياء الراقية ، إذ كانت مركز جذب للجاليات الإنجليزية والفرنسية الميسورة ، كما كانت أولى الأحياء الملكية التى فضلتها العائلات البرجوازية الكبيرة من التجار ورجال الإدارة ، كما سكن بها كبار مُلاك الأراضى ووجهاء المدينة ، والشرفاء ، والوزراء ، وممثل السلطان ، والقائد ، وباشاوات المدينة ،

---

(١) Allain, J. C.; (1991), Le Double Enjeu de Tanger dans la Strategie Francaise de Telecomunication Sous - Marines au Debut du XX éme Siecle, "Tanger 1800 - 1956, contribution a l'histoir recent du Maroc, Rabat, cart p.235, cpp. 217 - 235.

(٢) Temsamani, K. M.' (1983), op. cit, p.13.

(٣) Assayag, I.J.' (1981), op. cit., pp. 74 - 75.
Temsamani, K. M., (1983), op. cit., p.14.

كما امتلك الوزراء ، والنواب القدامى مساحات كبيرة من الأراضى . ولم يكن هناك مساكن للمغاربة على سطح الهضبة بل تركزت على السفح المنحدر صوب وادى اليهود بشدة .

وقد تناثرت منشآت عديدة متنوعة بالمدينة الحديثة لكن لم تظهر أى منطقة مخططة حتى نهاية هذه الفترة . وكان مركز المدينة فى ذلك الوقت حول ساحة السوق البرانى أو السوق الكبير (ويسمى وسط المدينة الغربى حالياً) بالإضافة لمحور الصياغين فى المدينة العتيقة .

(ب) مدينة طنجة الحديثة (Ville Moderne) من ١٩٢٥ - ١٩٤٥ م :

استمر تنفيذ العمليات الإنشائية في المدينة الأوربية بخطى سريعة منذ عام ١٩٢٥ م وحتى اندلاع الحرب العالمية الثانية كما كانت نهايات حيازات الأراضى تحدد نهاية امتداد المدينة الحديثة جنوباً حول خليج طنجة . وقد تحدد هذا المحور نتيجة لأعمال توسيع الميناء السابق ذكرها ، الذى أدى تطور سير العمل به إلى تحويل النشاط الإقتصادى للمدينة العتيقة تدريجياً باتجاه الشرق - أى صوب الميناء - ثم تحول نحو النواة الجديدة . وقد أدى وفود الأيدى العاملة إلى ظهور حى سكنى جديد محاذى للمدينة العتيقة شرقاً ومشرفا على الميناء (حى البلايا) الذى تم ربطه بخط السكة الحديد طنجة - سيدى قاسم - فاس . وقد شهدت تلك الفترة التطبيق الفعلى لنظام الإدارة الدولية الذى كان جاذباً لرجال الأعمال ، فشهدت طنجة فترات عديدة طويلة من الازدهار . إذ سبق الأزمة الثانية للصراع الدولى الذى تلاه الاحتلال الإسبانى لطنجة خلال الحرب العالمية الثانية عصر رائع من الرقى والازدهار العمرانى . كما شهدت المدينة تدفق أعداد كبيرة من النازحين الإسبان للاستقرار بها بسبب الحرب الأهلية الإسبانية كما تزايد حجم الأملاك العقارية الخاصة بالجالية الإسبانية تزايداً ملحوظاً بعد احتلال الجيش الإسبانى لطنجة عام ١٩٤٠ م ، بينما انخفض حجم الجالية الفرنسية بسبب التعبئة العسكرية[١] .

وفى الوقت الذى شهدت فيه المدينة نمواً مطرداً لعدد الأجانب ، لم يفد للسكن بها من المغاربة إلا أعداد قليلة ، واقتصر وجود المغاربة بها على المزارعين من السكان الأصليين وبالتدريج قل توافد الريفيين إليها ، ولم يتزايد عددهم بها إلا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية مع بداية مرحلة جديدة[٢] .

وقد قدرت المصادر المختلفة سكان طنجة فى تلك الفترة حول عام ١٩٤٠ بحوالى ٨٣,٠٠٠ ساكن ، يمثل الأجانب ٣٠ ٪ منهم ، وقدرت الجالية الإسبانية بحوالى ٧٠ ٪ من جملة الأجانب وحوالى ١٩ ٪ من جملة سكان طنجة ، وكانوا يقيمون فى الأحياء الموجودة بالفعل ، وخاصة حى «البلايا» الذى كان يستقبل الوافدين منهم باستمرار ، وبالتدريج أصبح هذا الحى نشطاً عمرانياً وزادت به حركة البناء . وقد تميزت هذه الفترة بإنجاز معظم المرافق الهامة بالمدينة كما شهدت أيضاً ارتفاع الكثافة السكانية فى الأحياء السكنية التى اتسعت مساحة وقد ارتفع عدد سكان حى حسنونة بشكل ملحوظ ، وسرعان ما انقلب مركز العمران الخاص بالمسلمين لصالح الأجانب .

وفى الأحياء الأخرى كالمصلى الذى نشأ على غرار المدينة العتيقة ، غرب طريق فاس ، أخذت المساحة المبنية

---

(١) Benjelloun, Abdelmajed; (1991), Tanger Entre la paix et la Guerre, L'occupation Espagnole, (1940 - 1945), Revue Maroc Europe, N°1, " Tanger entre deux Mondes", Rabat, p.p.39 - 76.

(٢) Verdugo, C.; (1958), op. cit; p.181 - 209.

فى الاتساع ، وكذلك تطور عدد المساكن الشعبية بحى درادب والذى شيدت مساكنه على غرار المدينة العتيقة أيضاً لذا يطلق عليه مع حى المصلى المدينة الجديدة أو (nouvelle medina) .

كما شهد دوار* السوانى احتلالاً من سكان الريف الذين اقتُلعوا من منازلهم وطردوا منها فى ظل النظام العقارى السائد ، وكان هذا الدوار يبعد كثيراً عن نواة المدينة والمدينة الأوربية ، فقد كان هامشاً ريفياً داخل الحدود الإدارية الحضرية [١] وأخذت مبانيه القديمة طابع المدينة العتيقة أيضاً.

وقد ظل حى الجبل جاذباً للأجانب الذين بدأوا بعد ذلك فى الاستقرار بمناطق أخرى مثل سوق البقر والأحياء المجاورة له . وعلى المحور المضاد لحىّ الجبل ، أى فى اتجاه الشرق ، انتشرت الفيلات على تل الشرف خاصة السفح المواجه لخليج طنجة والمدينة . وعلى هضبة المصلى أخذت مساكن الجاليات الأوروبية فى الانتشار صعوداً شمال وشرق مساكن المغاربة ، حيث تجمعت المساكن حول الطرق المؤدية إلى جنوب المدينة ، أى حول شارع فاس وشارع الكروم (Rue des vignes) ولى العهد حالياً ... إلخ .

وبناءً على ما سبق يمكن الجزم بأن أهم محاور واتجاهات توسع مدينة طنجة فى هذه الفترة كانت جنوب المدينة العتيقة ، أى تركزت على الهضبة شرق المصلى حيث تطورت المدينة الأوربية فى مراحلها الأولى ، ولم يكن عدد المبانى كبيراً وتركزت فى بعض المبانى الإدارية[٢] . حيث بداية وسط المدينة الجنوبى الحالى .

وبدأ العمل فى مرحلة لاحقة من أجل شق شبكة طرق جديدة ، فتم وضع مشروع مخطط لإنشاء الطريق الرئيسى بوليفار (Boulevard) . إذ حتى هذه الفترة لم تكن لطنجة خطة حضرية (plan d'urbanisme) بينما كان النمو العمرانى والسكانى كبيراً وكذلك عدد المؤسسات الاستثمارية التى ترغب فى تمويل مشروعات فى نفس الوقت، أى فى الثلاثينات من هذا القرن .

وقد تم مد الطريق الذى يبدأ من ساحة فرنسا جنوب ساحة السوق الكبير حتى يمر عبر ساحة أنتى (Anteè) (محمد الخامس حاليا) ، ليمتد الشارع بإتجاه جنوبى شرقى حتى يتعامد على شارع مدريد (يوسف بن تاشفين حاليا) موازياً لشاطئ خليج طنجة .

وكانت تلك المنطقة قد بدأت بها بعض المنشآت القريبة من البوليفار مثل مسرح سرفنتس شرق بداية بوليفار باستير (Boulevard Pasteur) ودار السلاك منذ بداية القرن الحالى تقريباً . ثم أخذت الشركات فى شراء الأراضى وتمويل المشروع وتنظيمه . وبعد عام ١٩٣٠ أخذت تظهر به المتاجر والمكاتب والمنشآت الحديثة والجديدة ، وأخذت العائلات الثرية فى التردد عليه وخاصة العائلات اليهودية المعروفة مثل بن صبير ، وحسان ، وتوليدانو ، وبن تاتا ، ومن الإنجليز والفرنسيين والألمان والطليان والإسبان كذلك[٣] .

وقد شُقت عدة طرق بشكل عشوائى تصل بين شوارع فاس والكروم وكل من ساحة فرنسا وأنتى فى اتجاه شرقى غربى حتى البوليفار الجديد كما خُطت طرق أخرى تنحدر من البوليفار صوب البلاج أو الشاطئ شرقاً وفى عهد الاحتلال الإسبانى افتتح شارع إسبانيا الكبير الذى يخدم الميناء شمالاً ، ويمتد حتى يتقاطع جنوباً مع شارع

(١) Temsamani, K. M.; (1983), op. cit, p13.

(٢) Vernier, V.; (1955). op. cit; p.p. 110 - 111.

(٣) Chekraun, M.; (1991), op. cit., p.93.

* دوار = قرية أو تجمع ريفى صغير أو عزبة وجمعه دواوير فى المغرب .

شكل (٢٨-ب) شبكة الطرق بطنجة فى الفترة الدولية

المصدر Verdugo, C.;(1958), Ville de Tanger, Enquete Urbaine, op.cit.

مدريد[١] ، ويوضح الشكل رقم ٢٨-ب محاور شبكة الطرق إبان الفترة الدولية.

(جـ) طنجة في الفترة ١٩٤٥ م حتى ١٩٥٦ م :

ويطلق على هذه الفترة "فترة ازدهار طنجة العقاري" (Le boom immabilier) كما ظهرت أول مدن أو أحياء الصفيح (bidonvilles) أيضاً في تلك الفترة حيث شهدت طنجة نمواً سكانياً كبيراً على مستوى المنطقة (Tangeroise) وذلك بعد الحرب العالمية الثانية وحتى سنة ١٩٥٤ كما شملت معدلات الزيادة الكبيرة للأجانب وللمسلمين أو المغاربة على السواء ويلغ حجم السكان ١٦٠٠٠٠ ساكن* كمحصلة للازدهار المالى والعمرانى الذى تحقق بعد عودة الإدارة الدولية للمدينة مرة أخرى حيث عادت طنجة كما كانت سابقاً منطقة شديدة الجذب لرؤوس الأموال فى مرحلة مابعد الحرب ، ساعد على ذلك القانون الدولى الذى عاد للمدينة منذ عام ١٩٤٥ م مع الإستقلال عن إسبانيا - والذى سمح لهذه الأموال بحرية التجارة والمضاربة على الأراضى والعقارات ، وكذلك الاستثمار فى النشاط العقارى .

كما كانت لحالة التوتر السائد في أوروبا إبان تلك الفترة والناجمة عن الحرب الباردة وخاصة بعد نشوب النزاع حول قضية كوريا (Coreé) أثر فى تدفق الأجانب إلى طنجة وتحول اهتمامهم الاستثمارى إليها فشهدت طنجة تدفقاً كبيراً لرؤوس الأموال الفرنسية والبلجيكية والنمساوية والألمانية والإيطالية وغيرها[٢] ، كما تدفق عليها مضاربوا البورصة ورجال الأعمال بغرض تأمين أموالهم واستثمارها فى مشروعات معظمها إنشائية .

وبالتالى شهدت طنجة تطوراً هائلاً فى مساحة كتلتها المبنية (Surface construit) وخاصة فيما بين عام ١٩٤٨ م - ١٩٥٢ م يوضحها الجدول التالى رقم (٣) والشكل رقم (٢٩) .

جدول رقم (٣)

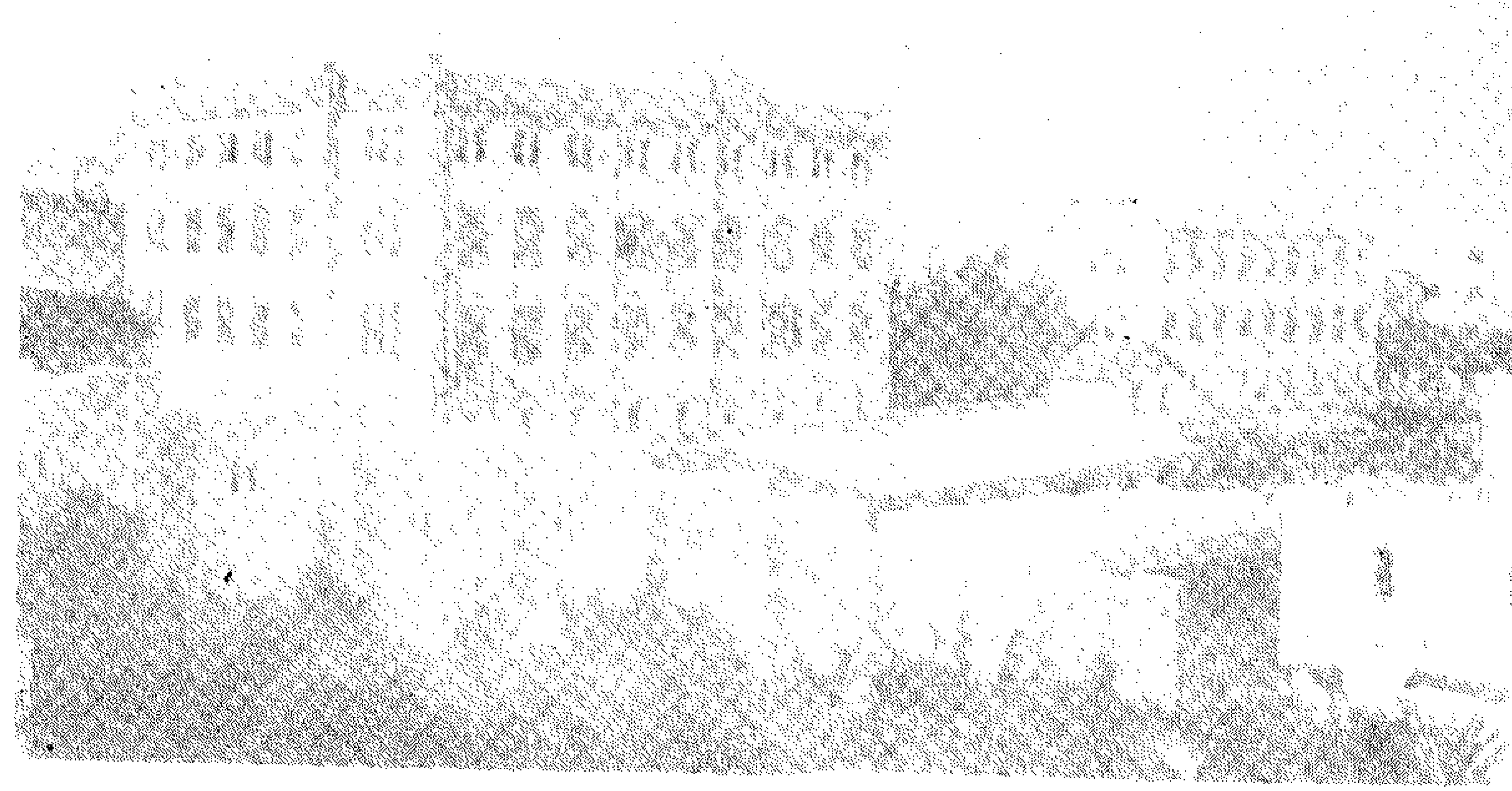
المساحة المبنية سنوياً من ١٩٤٨ إلى ١٩٥٧ حسب نمط البناء (بالمتر المربع)

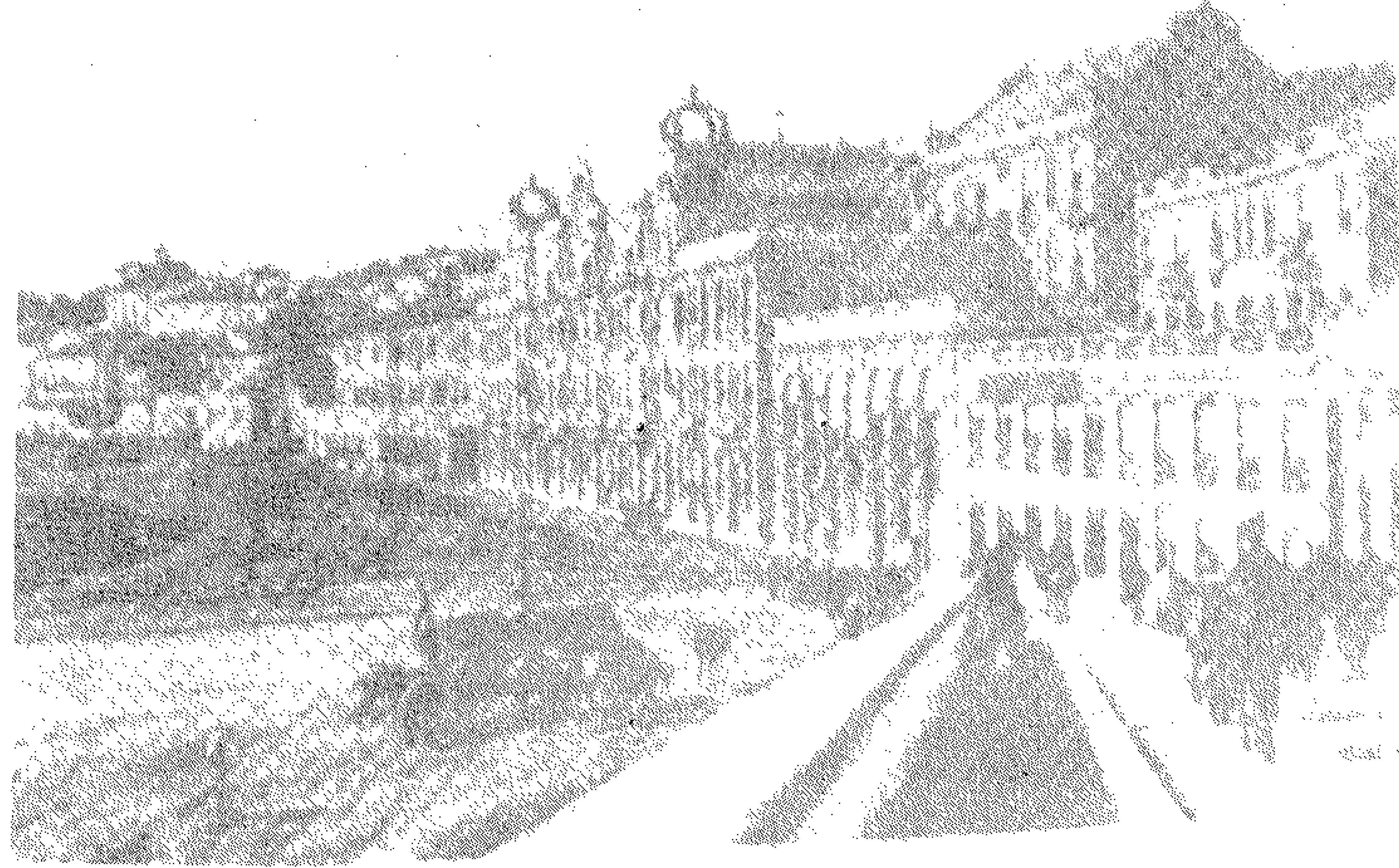
السنة	نمط البناء		الإجمالي
	حديث	تقليدي	
١٩٤٨	٤٨,١٧٦ متر٢	١٠,٢٧٠ متر٢	٥٨,٤٤٦ متر٢
١٩٤٩	٣٧,٩٤٠	٦١,٧٤٠	٩٣,٣٨٠
١٩٥٠	١٠٤,١٨٤	١٢٤,١٨٤	٢٢٨,٩٧٩
١٩٥١	١٥١,٩٤١	١٥١,٠٨١	٣٠٣,٠٢٢
١٩٥٢	١٥٣,٥٩٥	١١٢,٨٥٨	٢٦٦,٤٥٣
١٩٥٣	٤٣,٩٢٠	٨٦,١٩٦	١٣٠,١١٦
١٩٥٤	٢٩,٥٧٥	٩٣,١٩٣	١٢٢,٧٦٨
١٩٥٥	١٥,٩٩٢	٨٣,٦٩٨	٩٩,٦٩٠
١٩٥٦	٦,٨٧٥	٥١,٢٤٦	٦٨,١٢١
١٩٥٧	٦,٦٥٠	٧٦,٩٤٣	٨٣,٥٩٣
إجمالي	٥٩٩,٤٥٩	٨٥١,٤٩٠	١,٤٥٠,٨٦٨

المصدر : Sorre, Max; (1958) probleme d'habitat, Bulletin economique de social du Maroc, vol, xx11, No. 78, p. 201-205.

(١) Vernier, V.; (1955), La Singulier Zon du Tanger, Editions Eurofricaines, Cosablanca, P.110 - 212.

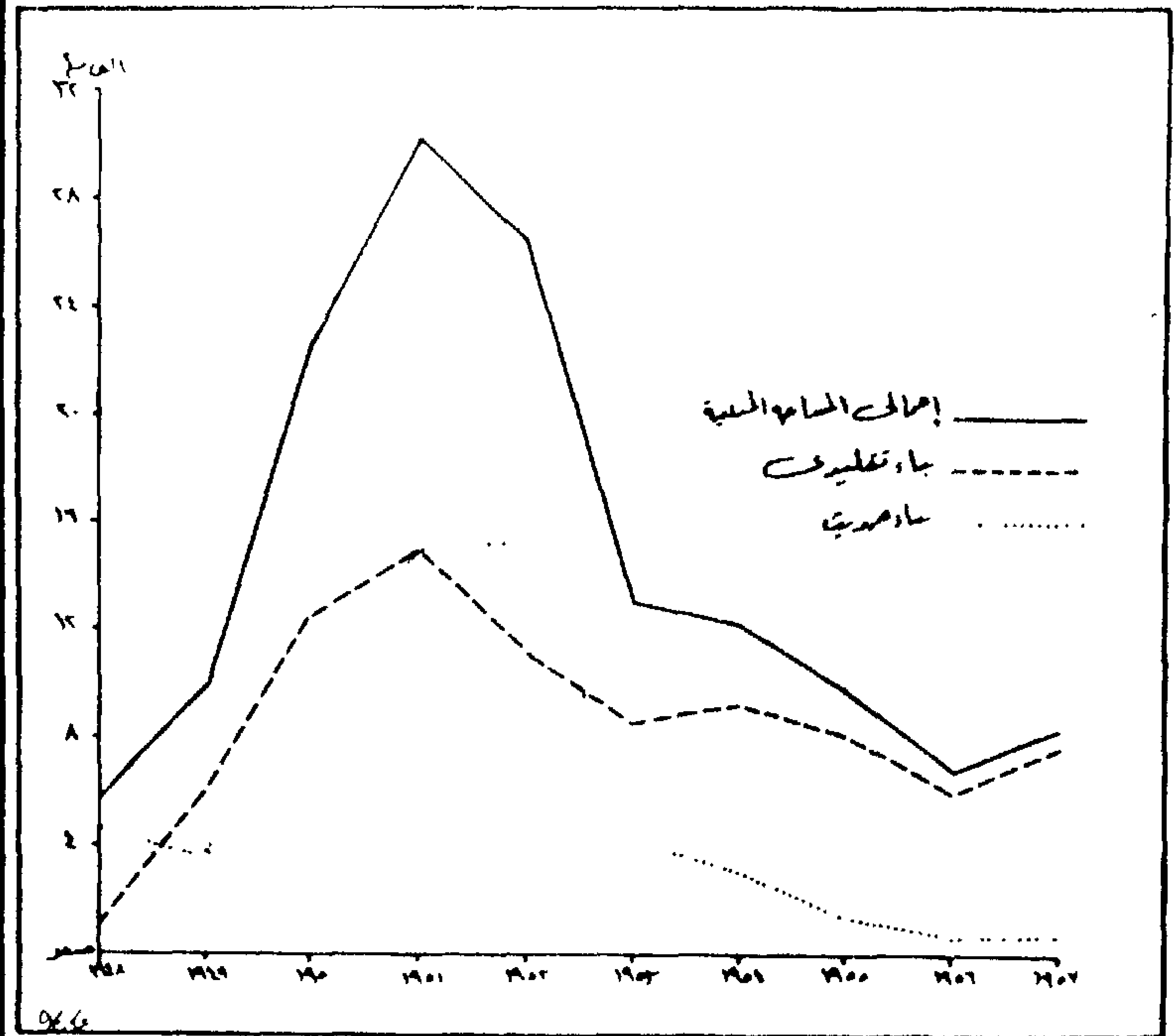
* سيرد تفصيل لذلك فى الدراسة الخاصة بسكان طنجة .



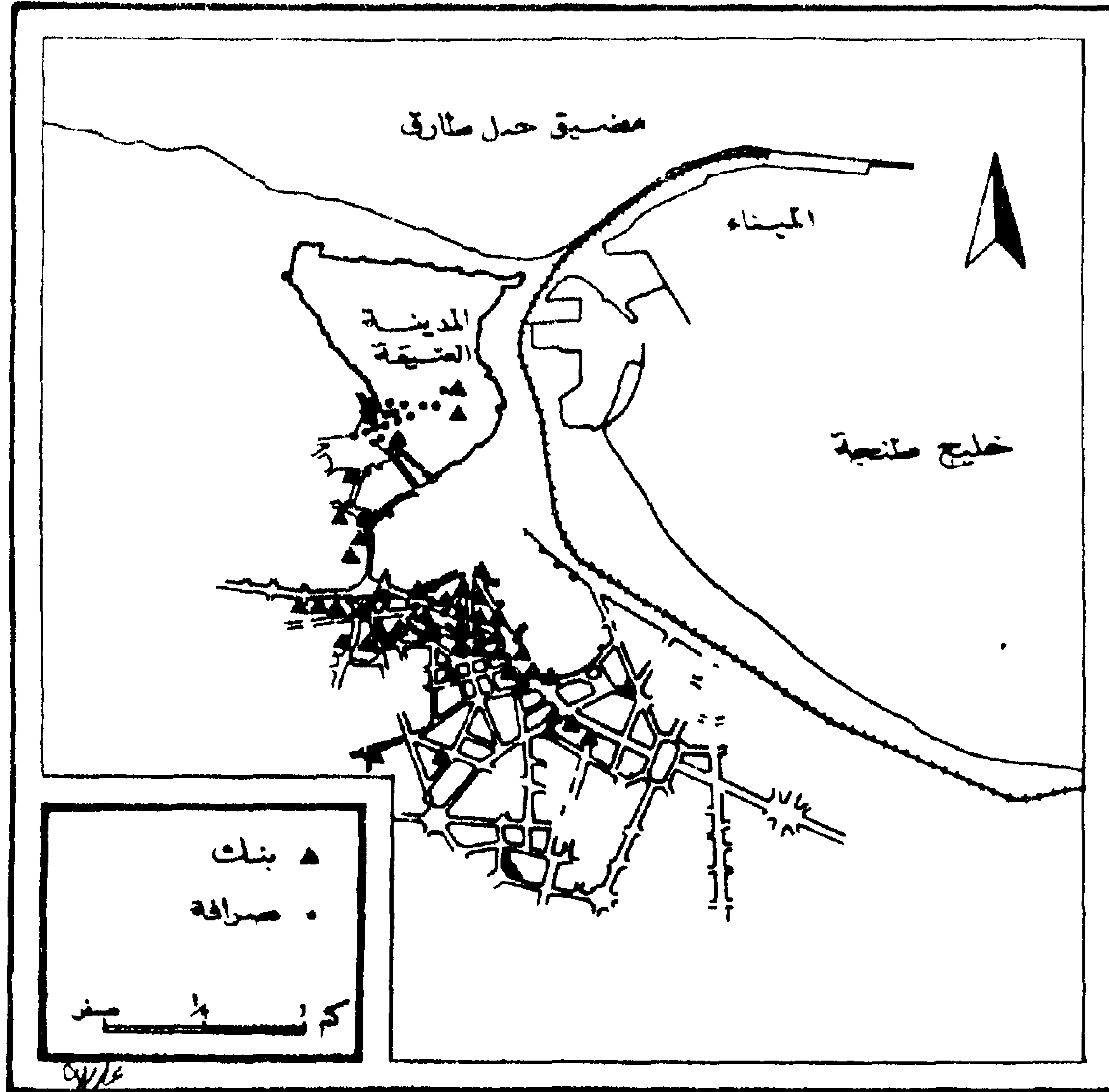




١- المدرسة الإسبانية .
٢- شارع إسبانيا من الجنوب سنة ١٩٤٠ .
٣- شارع إسبانيا من الشمال سنة ١٩٤٠ .



شكل (٢٩) المساحة المبنية سنوياً من ١٩٤٨ إلى ١٩٥٧م حسب نمط البناء بالمتر المربع



شكل (٢٩ـ ب) تركز الوظيفة المالية بطنجة في الفترة الدولية

المصدر: Verdugo, C.; (1958), "Ville de Tanger: Enquête Urbaine, op. cit.

من استقراء الجدول السابق يتضح أن هناك زيادة مستمرة فى المساحة المبنية كل عام حتى ١٩٥١ م كما يظهر انخفاض واضح فى عام ١٩٥٢ م ناتج عن انخفاض المساحة المبنية فى الأحياء الخاصة بمعظم المغاربة أى ذات النمط التقليدى فى البناء .

فقد كان إيقاع النمو سريعاً حيث وصلت شبه الزيادة فى المساحة المبنية سنوياً إلى ٥١٨ ٪ فيما بين عام ١٩٤٨ م إلى ١٩٥١ م . ونلاحظ أن تلك الزيادة كانت فى قطاع السكن الحديث (Moderne) ، وكذلك فى الأحياء الشعبية ذات النمط التقليدى (Traditionnal) . مما يعنى أن طنجة قد شهدت نمواً مزدوجاً في هذه الفترة حيث العمارات والمبانى الأوربية ذات الطراز الأنيق والمظهر الحديث فى جنوب المدينة العتيقية وشرق هضبة المصلى والتى تخص الأوربيون ، بينما كان المغاربة والمهاجرون من الريف يشيدون أحياء سكناهم التقليدية ذات المبانى الصغيرة الفقيرة شكلاً وموضوعاً والمنخفضة فى هوامش (peripherie) المدينة على حساب الأراضى الريفية الزراعية أو الغابية فى مناطق ذات صعوبة طبيعية .

وكانت نسبة زيادة المساكن التقليدية حوالى ١٣٧١ ٪ من عام ١٩٤٨ م إلى عام ١٩٥١ م ، حيث كانت ١٠,٢٧٠ م^2 عام ١٩٤٨ م أصبحت ١٥١,٠٨١ م^2 فى سنة ١٩٥١ م ، بينما سجلت نسبة زيادة المساحة المبنية فى المدينة الأوربية ٣١٥ ٪ عام ١٩٥١ م عنها فى ١٩٤١ م . ومن المؤكد أن قفزة عمرانية إنشائية كتلك كان لها انعكاسها الفورى على أسعار الأراضى وخاصة تلك الصالحة للبناء ، والتى كانت مفضلة بالنسبة للمشروعات الكبيرة وحتى نهاية حدود المنطقة المعمورة ، ويوضح الجدول التالى رقم (٤) مدى الارتفاع في أسعار الأراضى فى تلك الفترة من حياة طنجة . فقد تضاعفت أسعار الأراضى إلى أكثر من ٢٠٠ و ٣٠٠ ضعف خلال عشر سنوات من ١٩٤١ م إلى ١٩٥١ م فى قلب المدينة الجديدة (nouvelle ville) وفى الهوامش أيضاً . وقد تحول مركز النشاط من القلب التجارى القديم إلى المركز الجديد حول شارع الحرية (Rue de la liberté) ، وبوليفار باستير (Bd. pas-teur) والشوارع المؤدية إليه وخاصة شارع بلجيكا . وذلك مع زيادة المشروعات والحركة الإنشائية فالأراضى التى كانت أسعارها مرتفعة قبل الحرب حيث كانت تمثل قلب المدينة ، أصبحت غير مركزية بالنسبة لموقع المدينة الأوربية الحديثة وأصبحت على أطرافها . ومثال ذلك شارع إسبانيا ، وشارع جروتيس (Grotius) ، وشارع بلجيكا . التى كانت تمثل أعلى أسعار للأراضى عام ١٩٤١م ، بينما كان سعر المتر المربع من الأراضى فى بوليفار باستير ١٠٠٠ فرنك ثم أصبح ٢٠٠,٠٠٠ فرنك سنة ١٩٥١، وكذلك بوليفار أنتى اللى كان سعر المتر فيه من ٢٠٠ إلى ٤٠٠ فرنك عام ١٩٤١ وأصبح من ٤٠,٠٠٠ إلى ١٢٠,٠٠٠ فرنك عام ١٩٥١ م ، وكذلك شارع سرفنتس والكروم(Rue des vignes - cervantes) (غرب بوليفار باستير - أنتى) كان سعر المتر ٦٠٠ فرنك عام ١٩٤١م أصبح ٢٠,٠٠٠ إلى ٤٠,٠٠٠ فرنك عام ١٩٥١م. وقد شمل ارتفاع أسعار الأراضى كل المناطق المذكورة بالجدول وكان الحد الأدنى ٤ فرنك للمتر^2 فى طريق الرباط الكيلو ١ بينما كان الحد الأقصى للمتر ٤٨٠٠ فرنك فى شارع بلجيكا وطريق إسبانيا - جروتيس (L'avenue d'Espagne - Grotius) شرقاً ، وكذلك المنطقة المحيطة بالمحكمة وذلك عام ١٩٤١ م .

كما يظهر من الجدول أن الحد الأدنى لأسعار الأراضى عام ١٩٥١ م كان من ٨٠٠ إلى ١٦٠٠ فرنك وذلك فى الحى الصناعى بمغوغة وحى الجبل ، أما الحد الأقصى فأصبح ٢٠٠,٠٠٠ فرنك فى بوليفار باستير (Boulevard Pasteur) * وبوليفار أنتى (Antee) .

جدول رقم (٤)

تطور أسعار الأراضى فى طنجة من ١٩٤١ - ١٩٥١ (فرنك فرنسى)

الموقع	نوفمبر ١٩٤١ (فرنك فرنسى)	نوفمبر ١٩٥١ (فرنك فرنسى)
بوليفار	١,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠
بوليفار انتى	٢٠٠ إلى ٤٠٠	٢٠,٠٠٠ - ١٢٠,٠٠٠
شارع الكوم سرفنتى	٦٠٠	٢٠,٠٠٠ - ٤٨,٠٠٠
شارع بلجيكا	٤,٨٠٠	٢٠,٠٠٠ - ٤٠,٠٠٠
المحكمة	١,٤٨٠	٣٢,٠٠٠
طريق اسبانيا - جرونيس	٤,٨٠٠	١٦٠٠٠ - ٢٤٠٠٠
طريق سرفنتس	٦٠٠	٨٠٠٠ - ٢٠,٠٠٠
سوق البقر	١,٠٠٠	٨٠٠٠ - ٩٠٠٠
مرشان	٣٠٠	٨٠٠٠
الشرف	٣٠	٢٤٠٠ - ٤٠٠٠
الحدود المصرية	٨٠	١٦٠٠ - ٨٢٠٠
طريق الرباط	٤	٢٤٠٠ فأكثر
الجبل	٢٠	٨٠٠ - ١٦٠٠
الحى الصناعى (مغوغا)	٣٢	٨٠٠ - ١٦٠٠

المصدر : Vernier, V.; (1955), p.212.

وقد حصلت شركات التشييد والبناء على امتياز الإنشاء فى أفضل أجزاء المدينة والمحيطة مباشرة بالأراضى المعمورة السابق ذكرها ، واستمرت حالة الانتعاش التى سادت المدينة فترة طويلة معتمدة على أسس اصطناعية حيث توقف النشاط الاقتصادى والتطور العمرانى بعد ذلك بشكل مفاجئ ثم تلاشى مع بداية عام ١٩٥٢ م ، فقد انعكس الوضع السياسى بالمغرب على مستقبل المدينة وتوسعها فلم تعد طنجة المدينة الدولية ملجأً مأموناً لرؤوس الأموال وقد انعكس ذلك على حركة التعمير بالمدينة التى هبطت بالنسبة للمبانى ذات الطراز الحديث التى تخص منشآت الأجانب فى المدينة الأوربية، وذلك من مساحة ١٥٣٥٩٥ م^2 عام ١٩٥٢ م إلى ٦٦٥٠ م^2 فقط عام ١٩٥٧ م . مما يعنى أن طنجة قد فقدت بريقها بالنسبة للأجانب.

بالنسبة للسكن التقليدى فقد هبط حجم الإنشاء به أيضاً من ٨٥٨ ١١٢م^2 عام ١٩٥٢م إلى ٧٩٩٤٣ م^2 عام ١٩٥٧ م . مع ملاحظة تفوقه على ما تم بناؤه فى المناطق ذات البناء الحديث ، ويعد ذلك مؤشراً مهماً يدل على استمرار نمو هوامش المدينة ، وقد صاحب تلك الفترة ظهور أول أحياء القصدير أو الصفيح فى طنجة[1]. وواقع الأمر

* حيث تتدرج الشوارع من Rue إلى الأكبر والأعرض avenue ، ثم أكبرها boulevard أو الطريق الدائرى ، والزنقه أضيق الشوارع = حارة .

(١) Vernier, V.; (1955), op. cit., p. 110 - 130.

أن الفترة الدولية كانت تعنى الكثير بالنسبة لمدينة طنجة بحيث يصعب إغفالها عند دراسة التوسع العمراني ، وكذلك الهيئة الحضرية (Urban Morphology) للمدينة من حيث التطور والخصائص والضوابط أي آليات التوسع « وميكانزمات،ذلك بما رسّخت من مفاهيم وقيم اقتصادية ووظيفية واجتماعية وعمرانية في الجوهر والشكل، تركت آثاراً واضحة على الوجه الحضري للمدينة.

فقد كان لهذه الفترة دورها الهام في وضع الأسس والقاعدة التي تطور وفقاً لها نسيج مدينتطنجة الحضري ، فقد كانت مشحونة بالأعمال الإنشائية كما اتضح سابقاً ، وبدون تخطيط مسبق فكانت المحصلة أنماطاً عمرانية عشوائية مبعثرة بغير نسق ولا خطة وغير مندمجة . ويمكن تحديد خطوط العمران ومحاوره وخصائصه كمحصلة للدراسة السابقة خلال تلك الفترة . فيما يلي من نقاط أمكن التوصل إليها كذلك من استقراء المتاح من الخرائط والصورة الجوية :

١ - لعل أول هذه النقاط الهامة : عدم وجود خطة شاملة تحكم محاور واتجاهات، وشكل توسع المدينة مما يعكس عدم وجود أيدلوجية محددة تحكم السياسة الحضرية في المدينة خلال الفترة الدولية وقبلها بل وبعدها .

٢ - رغم ما سبق يمكن تميز اتجاهين لكنهما متضادين يحكمان تنظيم المدينة الحضري وهيئتها .

يرتبط الأول بالمدينة الأوربية بشوارعها العريضة وميادينها ونمط سكنها الفاخر من العمارات والفيلات ذات الطرز الأوربية الأنيقة . وهذه تظهر مخططة (Planification) في جزء منها حيث وسط المدينة الجديدة أو الأوربية وفي حي مرشان ، والجبل حيث سكن الإنجليز والفرنسيون وغيرهم من الطبقات الميسورة . وكذلك أحياء سوق البقر حيث ينتشر سكن متفرق من الفيلات ، وحي البلاج (الشاطئ) أي المدينة الأوربية القديمة غرب المدينة العتيقة ، والمدينة الأوربية الجديدة جنوب المدينة العتيقة وجنوبها الغربي والشرقي ، وتتمتع هذه الأحياء بمرافق جيدة.

أما الاتجاه الثاني فهو نمو المدينة باتجاه الهوامش حيث مناطق السكن العشوائي وغير المندمج من النمط التقليدي الفقير في المرافق والخدمات الذي لا يخضع لتخطيط ما في أحياء مسطر خوش غرباً والسواني وبوبانة وبني مكادة ، وكلها كانت عبارة عن دواوير ريفية تطورت إلى هوامش حضرية وشبه حضرية ، خاصة في اتجاه الجنوب والجنوب الغربي من المدينة.

٣ - اتباع الإدارة الدولية في طنجة لسياسة حضرية مزدوجة تظهر بوضوح على النسيج الحضري للمدينة (في اللحْمة والسدى) أي على مستوى السكن والسكان أيضاً ، فقد بنيت مناطق سكنى الفئات الميسورة على أساس خطط متفق عليها في وسط المدينة (Centre ville)، وفي الضواحي القريبة ذات الطبيعة الخلابة من الغابات والجبال والأودية وسكان هذه الأحياء غالباً من الأجانب واليهود الأغنياء مثل حي الجبل الكبير وكاليفورنيا.. إلخ. وفي نفس الوقت تُركت الأحياء الخاصة بالطبقات الفقيرة من المغاربة والإسبان تنمو وتتسع بشكل عشوائي دون تخطيط مسبق أوإعداد بل كانت تخصص لها المناطق البعيدة نسبيا وغير الصالحة للسكنى- بسبب جيمورفولوجيتها- عن عمد ولم يكن للمغاربة أحياء قريبة من أحياء الأوربيين سوى حي درادب وحي المصلى اللذين شيدا على غرار المدينة العتيقة وبنفس نمط مبانيها وأزقتها الملتوية الضيقة النافذة وغير النافذة في بعض الأحيان، ويعرف هذان الحيان بالمدينة الجديدة (Nouvelle Madèna).

وقد بدأت الإنشاءات بهما خلال الفترة الدولية وهما أيضاً من المناطق الصعبة ذات الانحدار الشديد في طنجة. وقد أكدت هذه السياسة الحضرية للإدارة السياسية في المدينة اختيار الجاليات الأجنبية المناطق الصالحة للسكنى والعمل على دمجها ضمن شبكات الطرق والمواصلات بهدف حجزها دون النظر إلى تكلفة ذلك نظراً لتباعدها وتخلخلها سكناً وسكاناً ، ورغم المضاربة على أسعار الأراضي كانت تفصل بين هذه المناطق المختارة بعض الأراضي الفضاء والحدائق والغابات ذلك في نفس الوقت الذي تُرك فيه المغاربة المسلمون يبنون دون نظام مما أدى إلى توسع حضري فوضوي ، يتميز بضيق المساحة وكثافة المباني وعدم وجود طرق أو مساحات خضراء ، كما لم تعمل الإدارة على توفير أي منها في هذه الأحياء الخاصة بالمغاربة . وترتبط هذه الأحياء ببدايات الطرق فقط حيث لا تدخلها هذه الطرق ومن الأحياء القريبة من سكنى الأوربيين درادب والمصلى ، وينطبق الوضع بشكل أسوأ على الأحياء الهامشية* راجع شكل رقم ٢٨-ب.

٤ - من الخصائص التى ميزت عمران مدينة طنجة فى تلك الفترة أيضاً أهمية الأراضى البور والفضاء سواءً تلك الموجودة على جوانب الطرق المرصوفة أو المنتشرة بالمناطق المحيطة بالمدينة الأوربية . فقد تمكن المضاربون على الأراضى من شركات كبرى ،وبنوك وتجار وعائلات ، من الحصول على مخزون كبير من الأراضى ، إما لتقسيمها أو بيعها بعد ارتفاع أسعارها أو الاحتفاظ بها لمشروعات فى المستقبل مما أدى إلى التشتت العمرانى الذى يميز المدينة، والأهم من ذلك أن تظل هذه الأراضى حاجزاً بين المدينة الأوربية وأحياء المغاربة الهامشية بل المهمشة قصداً . مما يؤكد السياسة العمرانية المزدوجة التى مارستها الإدارة الدولية فى مدينة طنجة والتى تعكس الإصرار على الفصل التام بين المدينة الأوربية ومساكن المسلمين المغاربة . على الرغم من وجود كل من حى درادب والمصلى ملتصقين بالمدينة الأوربية ، إلا أنهما لا يتصلان بها مباشرة .

٥ - تجاهل القائمون على إدارة طنجة مفهوم المدينة تماماً ذلك المفهوم القائم على عملية الاندماج السكانى والاجتماعى تماماً عند تنظيم المدينة ، كما نجحت الإدارة الدولية فى تهميش المغاربة وهم السكان الأصليون ، كما أصبح التهميش عملية رسمية إلى الحد الذى تم معه تشييد بعض الأحياء الشعبية وتنظيمها فى مناطق متطرفة بشكل ملحوظ توضحها خرائط تلك الفترة وصورها الجوية . من أجل إعادة إسكان بعض سكان أحياء القصدير التى كانت قد ظهرت قرب المدينة الأوربية كنتيجة لنزوح سكان الأرياف للعمل فى التشييد والبناء وغير ذلك فى المدينة .

ومن هذه الأحياء (Casabarata) كسبراطا وتعنى بالإسبانية المنزل الرخيص ، وكذلك حى السوانى ، ثم مدينة الصفيح أو القصدير فى بنى مكادة التى تُعَدُّ دليلاً على سياسة إدارة طنجة في إقرار سكنى الصفيح للمغاربة حيث منحتهم الأراضى التى يُقيمون عليها براكاتهم**.

تظهر سياسة التهميش واضحة فى شبكة الطرق من حيث كثافتها ونوعيتها ، فتلك التى تخدم المنطقة الأوربية واسعة منظمة وكثيفة - ربما بإفراط - وتمر بالأراضى البور والفضاء المحجوزة للأجانب ، بينما تقل ويكاد ينعدم وجودها فى الأحياء الهامشية المغربية،حيث تضيق الأزقة ، « زنقات » ، ولا يصل إلى هذه الأحياء إلا فرع

* سيرد تفصيل للبنية السكنية فى الفصل الخاص بالمسكن .

** البراكة تعنى دار أو سكن الصفيح فى المغرب وشمال أفريقية بصفة عامة .

ثانوى من الطريق الرئيسى .

٦ - صاحب هذه الفترة - كما اتضح سابقاً - ظهور أحياء القصدير (Les bidonvilles) ، حيث أدى الازدهار الحضرى السابق إلى ثورة إنشائية وانتشار أنماط مختلفة من السكن ، عمل فيها عدد كبير من السكان أو العمال المغاربة ، بينهم عدد كبير من الريف الطنجى (Campagne Tangeroise) ، وكذلك من نطاق نفوذ إسبانيا (منطقة الريف Rif). وقد قام هؤلاء بإنشاء أول مدن القصدير فى مدينة طنجة، فى المنطقة المحيطة مباشرة بالمدينة الأوربية جنوباً على مساحة من الأراضى الحالية وهو حى بوخشخاش القصديرى* - الذى ظل قائماً حتى بداية تسعينيات هذا القرن أمام مبنى العمالة الحالى - وقد أدى وجود مساكن أو دور الصفيح داخل المدينة الحديثةإلى إثارة الكثير من المشكلات حيث اضطرت السلطات إلى طرد الكثير من سكانها بعيداً عن المدينة الأوربية وكان ذلك سبباً فى نشأة حى القصدير الكبير فى بنى مكادة الجديدة فى هوامش المدينة الجنوبية ، وما زال باقياً جزء منه حتى الوقت الراهن .

فقد استمر هذا الإرث من الازدواجية العمرانية ملازماً لطنجة حتى وقت قريب ، وما زالت المدينة تتسم بطابع العشوائية وانتشار السكن غير القانونى ، فقد قامت سياسة الإدارة الدولية على مبدأ العزل الاجتماعى أقل ما يقال فيها أنها سياسة قامت على أساس عنصرى إثنو غرافى وهى نموذج لسياسة الاستعمار فى كل إفريقيا .. وخاصة فى تلك الدول التى اتسمت بالاستعمار الاستيطانى .

فقد فرضت الإدارة الدولية فى طنجة على السكان - بالإضافة لما سبق - الحظر التام للتجول بالنسبة للمغاربة فى شارع إسبانيا وشارع باريس الذى يطوق المصلى غرباً (سيدى محمد بن عبد الله حالياً) وكذا الحي الصناعى بفرغا ، وكذلك منطقة فيلات أطلنتك بنك (جنوب شارع مولاى إسماعيل الحالى) لأنها شمال حى بنى مكادة الصفيحى .

أما المدينة العتيقة فقد أصابها خلل واضح أثناء تلك الفترة وتكدست بالمبانى الحديثة . وانعدمت بها المساحات الخضراء التى تحولت إلى مبانٍ وإدارات .. إلخ[1] .

رابعا : النمو العمرانى لطنجة بعد الاستقلال :

١ - حالة طنجة بعد الاستقلال :

لقد واجهت طنجة بعد الاستقلال مشكلات عديدة ، أهمها مشكلة اندماجها داخل النظام الاقتصادى والإدارى المعمول به فى المغرب ، وبعد نقاش طويل فى اجتماع « فضالة » حول دمج المدينة فى الدولة أم تركها منطقة حرة ، صدر القرار الملكى عام ١٩٥٧م بأن تصبح طنجة مدينة حرة إلا أن ذلك لم يمنع أو يؤجل ظهور المشكلات والأزمات الاقتصادية الحادة بها ، مما أدى إلى إلغاء المنطقة الحرة فى ١٦ أكتوبر عام ١٩٥٩ م ، وتدهورت المدينة اقتصادياً واجتماعياً ، فقد خرجت منها رؤوس الأموال وهربت ، وتدهورت الصناعة والتجارة

(١) الفليطة،عبد المجيد (١٩٩٢)، مرجع سابق، ص ٣٠ .

* وقد أزيلت حالياً وحلت فيها مبانى وحدائق فى الحى الإدارى ، وكانت إزالتها فى فترة قريبة حيث ظلت تظهر فى الصور الجوية حتى وقت قريب ، أى أنها أزيلت فى أواخر الثمانينات.

والسياحة،وتوقف نشاط التشييد والبناء وارتفع معدل البطالة بسبب النزوح إلى المدينة مع انخفاض فرص العمل . ويوضح الشكل رقم (٣٠) حركة اللعب بطنجة وتدهور نشاط الميناء مقارناً بالدار البيضاء كدليل على ذلك الانهيار.

ويرى ماس (Mas) فى مقال له حول طنجة هل هى جزيرة منعزلة ؟ (Tanger, un ile ?) إن ما حدث لطنجة كان نتيجة منطقية إذ لم يكن من المعقول لدولة مثل المغرب أن تسمح لجزء من أراضيها أن تنعم باقتصاد متميز معزول عن الدولة مقتطع منها، بينما تعانى الدولة من أزمات مالية خطيرة بسبب تدهور عملتها بعد الاستقلال[1].

الواقع أن الوضع أو التباين الاقتصادى بين طنجةوبقية المغرب لم يكن هو الدافع الوحيد لضم طنجة إلى المغرب وإعادتها ، فقد كانت هناك أسباب عديدة لايدركها أو يعترف بها كُتاب الغرب ، فهى أسباب وطنية وقومية واجتماعية يتجاهلها معظمهم .

وقد عبر الملك الحسن الثانى عن حالة طنجة عند زيارة المدينة عام ١٩٦٣ م بقوله ، « إذا كانت أكادير أصيبت بزلزال طبيعى ، فإن طنجة أصيبت بزلزال اقتصادى » ، وأعلن عن تدابير مهمة ساعدت المدينة فيما بعد فى تخطى جانب من أزمتها[2] .

فما هى حالة طنجة عند استقلالها ، وكيف توسعت وما هو نمط نموها وآلياته ومحاوره ؟

من الناحية العمرانية كان التخطيط العمرانى للمدينة مشكلة فى حد ذاته بالنسبة لمخطط المدن ، حيث اتسم تطور المدينة وتوسعها بالعشوائية ولم يخضع لأى خطة أو تخطيط عمرانى ، وهو الأمر الذى كان وما زال يزيد من صعوبة وضع تصور لأى تخطيط عمرانى للمدينة فى المستقبل .

كما كان ميناء المدينة يعانى من هبوط حاد فى نشاطه الذي هبط من ١٨٨,٠٠٠ طن عام ١٩٥٨ م إلى ٨٠,٠٠٠ طن عام ١٩٦١ م ، كما لم تكن للمدينة صناعة كبيرة ، فقد حرم قانون الإدارة الدولية السابق على طنجة أى استثمار كبير فى هذا المجال عدا بعض الصناعات الغذائية البسيطة .

وقد انهارت التجارة أيضاً بسبب إلغاء حرية التبادل التجارى والمالى خاصة فى ظل هروب رؤوس الأموال التى فضل أصحابها استثمارها فى الخارج . فندُرت فرص العمل فى الوقت الذى استقبلت فيه المدينة هجرات وافدة بأعداد كبيرة من الأرياف[3] ، ولم تستطع طنجة منافسة المدن الأوربية المجاورة قبل إلغاء النظام الحُر بها أوبعده ، فلم تعد طنجة همزة الوصل بين عناصر السوق الدولية كما كانت . يضاف إلى ذلك التطور الحضارى الهائل وقيام أسواق وتجمعات دولية عديدة مثل السوق الأوربية المشتركة ، وبالتالى لم يعد هناك اعتماد أساسى على سوق طنجة الحرة . أما السياحة فقد فقدت بريقها واهتمام الأجانب بها بسبب ضعف السوق الحرة ثم إلغائها ، فقد كانت جاذبيتها تكمن فى مدى توفيرها للبضائع المستوردة من مناطق شتى ذلك رغم خصوصية موضعها وجماله الطبيعى، وتبلورت مشكلة طنجة آنذاك فى كيفية تطوير اقتصادياتها ووظائفها بالاستفادة من موقعها الجغرافى الفريد .

---

(١) Mas, p.; (1962), Tanger un ile ? R. G. M., No.1 et 2, p.153 - 155.

(٢) Provans de Tanger, (1990), Tanger porté de l'Afrique, Tanger, p. 15.

(٣) Verdugo. C.; (1958), op. cit., p.181 - 209.

وقد عالجت عدة أبحاث جغرافية ذات أهمية تلك المسألة ، فأوضح «ماس» بعضها في مقاله المذكور وكان يعتقد فيليبونو (M. Philipponneau) أنه من الممكن تكرار تجربة مدن أخرى مثل برست في فرنسا ، وشانون في إيرلندا ، حيث نجح الأيرلنديون في فرض ضرائب عالية على المشروعات الصناعية الأجنبية .

بينما توقع رينال (Raynal) أن إنشاء صناعات صغيرة متصلة بالمنطقة الحرة هو أحد الخيارات الحكومية والسياسية. ويلتقط لوكوز (Lecoz) هذه الفكرة ويطورها من خلال نظرة الجغرافي ودراسته للأفق المزدوج للمدينة (du double horizon de la ville) ومينائها حيث الظهير (un arrière - pays) على أبواب سهل الغرب وتطوان ، أما البلد الأمامي (un avant - pays) – أو ما يطلق عليها المقدمة أو النظير* فلا تستطيع طنجة وحدها في ظروفها هذه أن تخدمه بدون الاستعانة بعناصر خارجية ، ويرى أن ظهير طنجة ذو إمكانات محدودة للغاية تجلبه الدار البيضاء وتستقطب إنتاجه من الموالح وغيرها للتصدير بينما النظير يحتاج لتطوير ميناء طنجة حتى يجتذب جزءاً من سواح الترانزيت. وقد قارن تريكار (Tricart) بين الحالات المدروسة في كل من الحسيمة وطنجة مع الحالات الأقل إيجابية في التهيئة أو التنمية العمرانية في فرنسا حيث استخدم (Les moins positife de l'amenagement du territoire) أسلوب استثمار القروض باهظة الفائدة من أجل مدينة الحسيمة (شمال المغرب)، التي عملت باستمرار على إيجاد أنشطة بها ، حتى وإن كانت لا تتناسب مع طبيعتها للإبقاء على استمرارية حيوية المدينة، حيث تتميز الحسيمة بطبيعة موضع غير ملائمة تعُوق كل تقدم . وتشترك معها طنجة – إلى حد ما – في هذه الخاصية . بينما يرى «ماس» في ذلك أنه من الأفضل لدولة نامية وفي أمس الحاجة إلى الاستثمارات السريعة أن تحتفظ بهذه الاستثمارات لتحقيق إنجازات أكثر فاعلية من خلال سياسة ليبرالية اقتصادية تتبناها الحكومة.

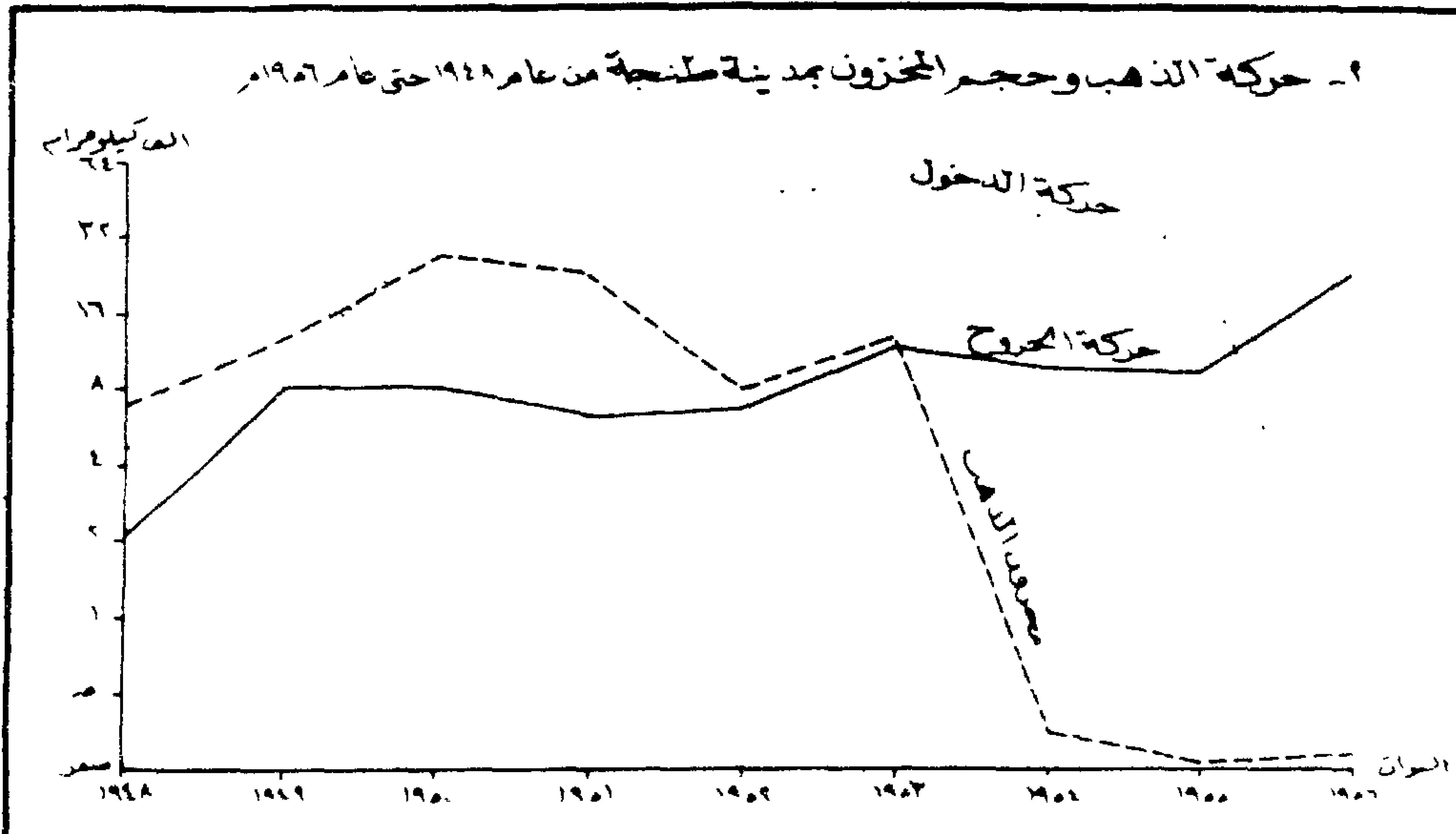
ويرد بورديون (Bourdillon) على «تريكار» مـشـيراً إلى أن هناك اختلافات جوهرية بين وضع كل من الحسيمة وطنجة، فمدينة الحسيمة يمكنها الاكتفاء بكونها مدينة سياحية صغيرة، ومن ناحية أخرى يمكن للحكومة أن تحد من الجهود المبذولة لتجهيزها دون خوف. ذلك على العكس من مدينة طنجة ذات الحجم السكاني الأكبر بـ ١٥٠,٠٠٠ ساكن ، والتي تتزايد بسرعة بفعل النزوح الريفي ، فهي في حاجة ماسة لطرح سؤال وإيجاد جواب له بشأن مصير هذا الحجم السكاني الذي من المتوقع أن يصل إلى ٣٠٠,٠٠٠ ساكن ويرى « بورديون » أن الحل يكمن في تقديم المزيد من التضحيات ، حيث لا يمكن للسياحة وحدها أن تؤمّن حياة ٣٠٠,٠٠٠ ساكن وإذا كان ظهير طنجة محدود القيمة الزراعية بسبب ظروفه الجيومورفولوجية غير الملائمة للزراعة ، إذاً لابد من محاولة إنشاء منطقة صناعية ، مع مراعاة عدم تأثيرها على السياحة . كما يرى أنه من الضرورة بمكان مواصلة السياسة الحضرية الضريبية التي بدأت الحكومة في العمل بها[1].

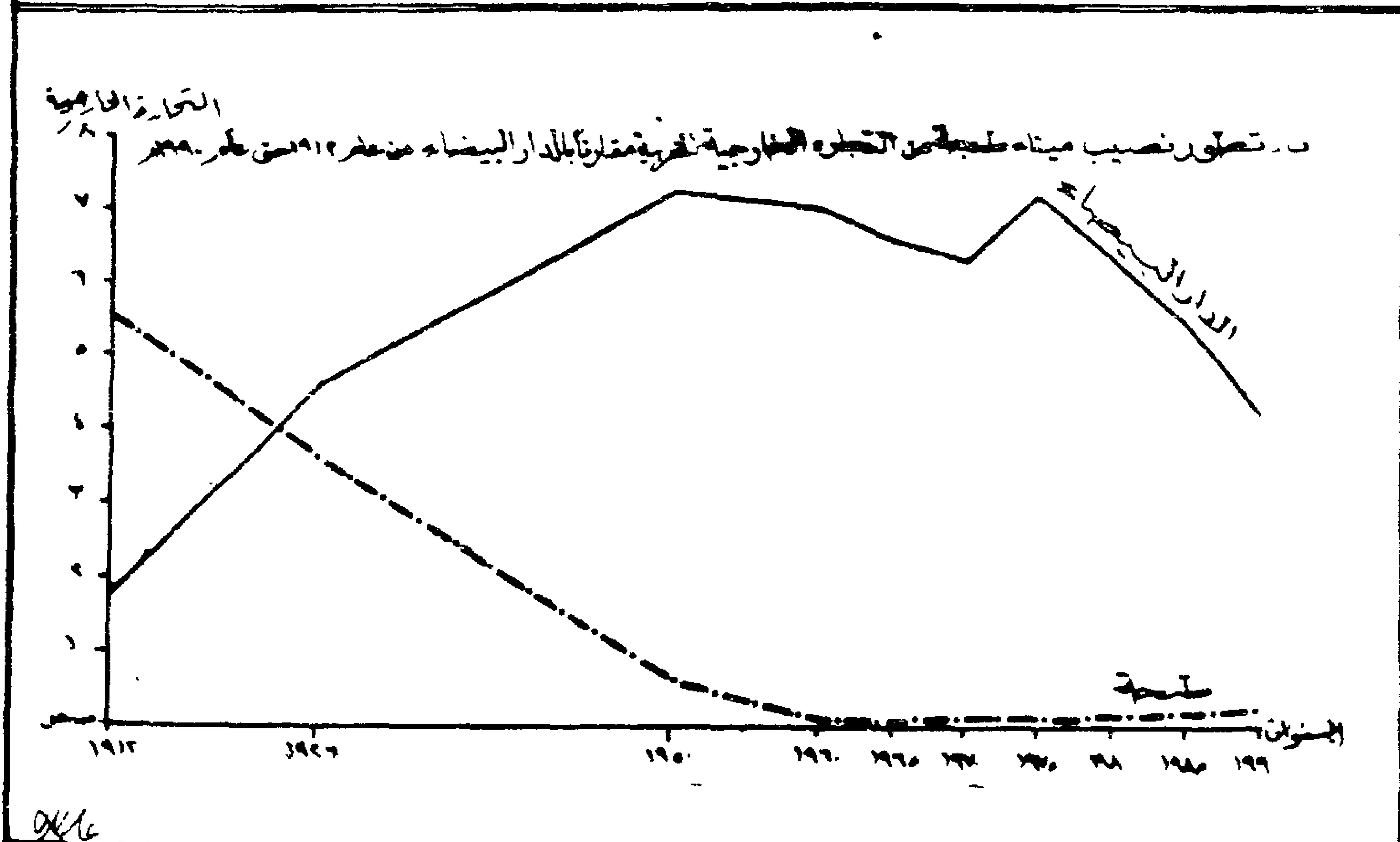
الواقع أن مشكلة طنجة بعد الاستقلال كانت عميقة ، فقد فقدت معظم المزايا المصطنعة التي تمتعت بها في

---

(١) Mas, p.; (1962), op. cit., p. 153 - 155.

* وتعني المناطق والأراضي التي تقع أمام الميناء عبر البحر والتي يرتبط بها الميناء من خلاله بواسطة الناقلات البحرية عن : حسين عبد الرزاق ، (١٩٧٧) ، مرجع سابق ، ص ٢٠٦ .





شكل (٣٠) تدهور تجارة الذهب والتجارة الخارجية بطنجة

الفترة الدولية . وأولت ظهرها للخارج واستدارت إلى ظهيرها فوجدت نفسها معزولة اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً عن المغرب .. ذات موضع يتميز بصعوبة اندماج مع الدولة بسرعة ، كما أن خصائصه لا تكفى لإعالة المدينة فى تلك الفترة الانتقالية القاسية ، حيث تعزل سلسلة جبال الريف طنجة عن باقى المغرب ، فقد كانت تتوافق مع حدود المدينة الدولية تقريباً ، والتى كانت تفصل بين المحميات الإسبانية والفرنسية ، ولهذا كان ظهير طنجة مختلطاً مع ظهير تطوان حيث الفحص واللوكاس والعرائش وسلسلة جبال الريف ... فكان من المنطقى أن تستقطب موانئ الدار البيضاء أساساً ثم القنيطره القطاع الجنوبى من هذا الظهير حيث موانى الأطلنطى التى لا تستطيع طنجة منافستها وخاصة الدار البيضاء التى أصبحت المدينة الأولى اقتصادياً فى المغرب فى مقابل موارد طنجة التى كانت متواضعة غير كافية ، لكن يمكن تنميتها بقدر من الجهد . وحقيقة الأمر أن مشكلة طنجة كانت قد بدأت بعد عام ١٩٥٣م وخاصة فيما يخص التجارة (الاستيراد والتصدير) وتفاقمت الحالة بعد إلغاء القانون الدولى ، ثم الظهير أو القرار الملكى بإلغاء حرية التبادل بالمدينة ، فانهارت المدينة اقتصادياً ويوضح الشكل رقم (٣٠) تدهور التجارة الخارجية وتجارة الذهب التي كانت أساسية في اقتصاديات المدينة.

وقد بذلت الدولة جهوداً كبيرة لإمداد المدينة بالعديد من التجهيزات (البنية الأساسية) تحت إشراف هيئة الأشغال العامة منها ، تحسين الطرق وخاصة طريق الرباط ، وتطوير شبكات السكك الحديدية واستبدالها بالقطارات السريعة المريحة ، وذلك من أجل الحفاظ على السياحة ، ثم عمليات توسيع الميناء ، ووضع خطة لتوسيع المطار .

وفى مجال الصناعة تم إنشاء العديد من المشروعات الاستثمارية حيث وضعت قوانين إستثمار خاصة لتشجيع المدينة ورؤوس الأموال علي الاستقرار بالمدينة ، وقد تقرر إنشاء المنطقة الصناعية الجديدة على طريق تطوان عام ١٩٦٤م ، ثم هُيئت فيما بين ١٩٦٧م – ١٩٧٧م وتمتد على مساحة حوالى ١٤٠ هكتار .

كما تقرر تشجيع السياحة بتشجيع الاستثمار السياحى فى إنشاء الفنادق والمرافق السياحية ، ومن أهم المشروعات السياحية كان مشروع تجهيز خليج طنجة ، وقد بدأ فى الستينات ويمتد على مساحة ٣٦٠ هكتار حول وادى ملالح بطول ٣ كم على الساحل ، ويحده فى الداخل الطريق الثانوى ٧٠٤ طريق سبتة[1] ، وقد عهد به لشركة تهيئة خليج طنجة S.N.A.B.T.* ،

(Societé National d'Amenagement de la Baie de Tanger).

وقد تم إجراء بعض الإضافات على ميناء طنجة بغرض رفع كفاءته فاستُكْملت بعض المشروعات الهامة وتم إنشاء مكتب الشحن والتفريغ به عام ١٩٦٩ م . وتمتع المكتب في طنجة بنوع من التسيير الذاتى فيما يخص الشئون المالية ومن أهم إنجازات هذه الفترة بناء مرفأ جديد يصل طوله إلى ١٥٠ م جنوب الميناء موازياً لحاجز الأمواج وذلك بإطالة الرصيف المبنى عام ١٩٥٨ م ، فأصبح طول الرصيف ٣٣٠ م فى المياه العميقة ، وقد انتهت عملية بنائه عام ١٩٦٣ م ثم إنشاء رصيفين مخصصين لرسو سفن شحن الفواكه والتى يتراوح طولها بين ٨٠ : ٩٠ م. تم إنشاء رصيف خاص بالسفن ذات الغاطس الكبير يصل عرضه إلى ١٥٠م مما أدى لتوفر مساحة أرضية مسطحة تقدر

---

(١) Group huit, (1983), S.D.A.U.V.T., 1ère partie, op. cit., p75.

* سيرد تفصيل لإستخدام الأرض ووظائف طنجة فى فصول لاحقة .

مساحتها بحوالى ٥ هكتار (٥٠,٠٠٠ م٢) وأراضى أخرى .

كما تم إنشاء رصيف لرسو ناقلات البترول ، مدعم بحاجز للأمواج بين النقطتين المتريتين ١٠٠٠م و١٠٥٠ م ، ليكون بإمكانه استقبال السفن ذات الغاطس أقل من ١٢ م وذات الحمولة ٣٠,٠٠٠ طن. كما تم مد حاجز الأمواج بمقدار ١٠٠ م فيصل طوله إلى ١٣٠٠م عام ١٩٦٣م ، وقد أدى هذا المد إلى الحد من خطر الرياح الشرقية التى كانت تهدد المرفأ الجديد عندما لا توقفها رأس ملاباطا .

وقد مكنت هذه المحاولات لتوسيع الميناء من توفير مساحات من الأراضى المسطحة ومن مضاعفة عدد الأرصفة، مما مكن من إقامة عدة مخازن ومستودعات فزادت طاقة الميناء إلى ٤٠,٠٠٠ طن شهريا[١]، شكل رقم (٢٨)، بالإضافة لما سبق ، حظيت طنجة بامتياز لإنشاء منطقة حرة (Zone Franche) بميناء طنجة لإجراء العمليات التجارية الخاصة بالسمسرة الدولية. وذلك بعد صدور ظهير ٣٠ ديسمبر ١٩٦١م، وتبع ذلك مرسوم ٣٠ يناير ١٩٦٥م ، الذى حدد الحدود الجغرافية للمنطقة، والذى ألغى الجمارك على ما يتعلق بالمنطقة الحرة ، ثم صدر قرار ٢ نوفمبر عام ١٩٦٥ م الذى حدد القانون الداخلى للمنطقة، وقد كان الهدف منها تجارياً فى بادئ الأمر ، إلا أنها تشهد حالياً نشاطاً واسعاً فى قطاع صناعة الملابس الجاهزة الذى أصبح يمثل المركز الأول دون منازع فى نشاط المنطقة[٢] .

يضاف إلى ذلك العديد من الجهود العلمية والبحثية التى ساهمت في وضع تصورات لتنمية الإقليم والمدينة، وكذلك وضع خطط التهيئة والتنمية العمرانية، فقد قامت وزارة التخطيط «لتخطيط المدن» قبل وضع التصميم التوجيهى بإجراء دراسة مسحية جيولوجية جيومورفولوجية لتساهم فى وضع أسس التطور العمرانى للمدينة ومنطقتها بأحيائها المختلفة وهوامشها[٣] .

وقد أثبتت هذه الدراسة ما توصلنا إليه عند دراسة خصائص الموضع أى صعوبة بيئة طنجة بالنسبة لقيام المشروعات التكنولوجية والسكنية مما سيؤدى إلى ارتفاع التكلفة فى جهات عديدة .

كما بدأت الحكومة أيضاً فى وضع سياسات حضرية جديدة بعد الاستقلال من أجل إعادة تخطيط الأراضى ، وتم بالفعل وضع سياسة عمرانية جديدة لتغطية كل المساحة الحضرية التى تمت على أساس دراسة كل اتجاهات النمو الحضرى وبناء عليها ، تم وضع الخطط الرئيسية من أجل تهيئة الأراضى* .

إلا أن هذه الخطط كان لها مثالب عديدة ستتضح فيما بعد، ولقد انعكست المشكلة الاقتصادية والاجتماعية

---

(١) Ministère des travaux publics et des communications circonscripton du nord, (1973), plan directeur du port de Tanger, Tanger, p.20 - 30.
Plan Directeur d'Amenagement du port de Tanger, (1991).

(٢) Province de Tanger, (1989), Monographie de la province de Tanger, Tanger, p.15 - 18.

(٣) Mas, p.; (1962). op. cit., p. 153 - 155.

* منها :

المخطط الحضرى والبحث الحضرى ١٩٥٨

- Inspection D'urbanisme de la province de Tanger, (1958) Enquete urbains, Tanger.
- Plan de Zoning et d'amenagement general de la ville de Tanger, 1963.
- S.D.A.U.V.T., (1983).

والسياسية التى عانت منها طنجة بعد الاستقلال بشكل واضح على النسيج الحضرى للمدينة وتوسعها ومحاور هذا التمدد والتوسع الحضرى الذى اتخذ أشكالاً واتجاهات خالفت المتوقع له فى التصميم التوجيهى لسنة ١٩٦٣ م ، الذى توقع نمواً للمدينة تجاه الشرق مع شاطئ الخليج . إلا أن نمو المدينة وتدفقها الحضرى اتخذ الإتجاه الجنوبى والجنوبى الغربى وما زال هذا الاتجاه يجذب نمو المدينة أكثر من غيره*.

فما هى إذن ضوابط وآليات هذا النمو، وما هى محاوره وخصائصه خلال الفترة الأكثر حداثة من الاستقلال وحتى تسعينات هذا القرن العشرين ؟

لقد أدت محاولات تنشيط المدينة اقتصادياً (فى قطاعات الصناعة والسياحة والتجارة .. إلخ) ، إلى هجرة داخلية كبيرة صوب طنجة ، بالإضافة إلى الزيادة الطبيعية الكبيرة مما أدى إلى تفاقم مشكلة السكن وظهور توسع كبير بالمدينة فى اتجاهات عديدة . وقد ساهم فى حل مشكلة السكن مؤقتاً وجزئياً رحيل عدد كبير من أفراد الجاليات الأجنبية . وقد تأثر قطاع التشييد والبناء بانهيار اقتصاد المدينة. ثم وُضعت سياسة حضرية لوضع خطط لتهيئة الأراضى تعمل على الاستفادة من الأساليب التى كانت تتبعها الإدارة الدولية، ومن ثم لم يحدث تغيير جذرى فى خصائص البنية الحضرية التى ميزت المدينة خلال الفترة الدولية والتى ظلت قائمة. بل أصبحت تتحكم فى توسع المجال الحضرى للمدينة بأكمله، بل وفى تخطيطه فيما بعد ، وظل التوسع العمرانى يتسم بالتمييز «الاجتماعى المكانى» ، حيث ظلت الفروق بين الأحياء قائمة ، بل تشعبت هذه الفوارق وتعددت ، بتعدد الشرائح والطبقات الاجتماعية الناجمة عن الهجرة إلى المدينة والتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التى طرأت على المدينة أيضاً ، حيث استمرت عزلة المدينة الأوربية عن الضواحى الهامشية الفقيرة[1] ، إلا أن أسباب هذا الفصل قد تغيرت بعد الاستقلال عنها قبل الاستقلال ، فقد كان الفصل سابقاً على أساس عرقى – مكانى واجتماعى – مكانى حيث كان يتم وفق قواعد اجتماعية عرقية معينة، لكن الوضع الحالى بالنسبة للحفاظ على هذا الفصل ، يقوم على أساس اجتماعى – مكانى « سوسيو – مكانى » قوامه مستوى الدخل وطبيعة العمل ، ومتغيرات عديدة أخرى ترتبط بسلوك المهاجرين ، وخصائصهم الاجتماعية والاقتصادية . ومع كثرة المشكلات وإلحاحها بدأت الحكومة مع نهاية السبعينات فى تنفيذ مشروعات إسكان تهدف إلى خدمة أكبر عدد من الفئات الاجتماعية المختلفة ، فوجهت المشروعات بصفة خاصة إلى الفئات المتوسطة والفقيرة، فبدأ العمل على إزالة مدن الصفيح سواءً عن طريق إنشاء مساكن فى نفس موضعها وتهيئتها ، أو عن طريق إنشاء أحياء جديدة ونقل سكان مدن الصفيح إليها** .

ويعترض النمو العمرانى للمدينة عدة مشكلات أهمها عدم تناسب الحدود الإدارية للمدينة مع حدودها العمرانية أو الجغرافية وكذلك مشكلة الوضع العقارى بالمدينة ومنطقتها[2] .

ويذكر صبحى عبد الحكيم « أن أبرز الصعوبات التى تواجه أى باحث جغرافى . أن تكون الحدود الإدارية غير

(١) Temsamani, K. M.; (1983), op. cit., p. 24.

(٢) Group huit, (1983) S.D.A.U.V.T., 1ère partie, op. cit., p.61.

* سيرد تفصيل لذلك فى الفصل الخاص بالمسكن.

** سيرد تفصيل لذلك عند دراسة تركيب المدينة الداخلى وكذلك عند دراسة السكن بالمدينة .

متفقة مع الحدود العمرانية . فالمعروف إن جميع البيانات أو الإحصاءات الحكومية التي تمثل مصدراً أساسياً من مصادر البحث لا تعترف إلا بالحدود الإدارية [١] » ، وهى مشكلة كبيرة بالفعل بالنسبة لدراسة طنجة حيث تمثل الكتلة المبنية حالياً خارج المدار الحضرى مساحة كبيرة من المدينة ، ونسبة كبيرة من عدد سكانها ، وعدداً كبيراً أيضاً من الأنشطة وخاصة بعد تهيئة المنطقة الصناعية والسياحية ... إلخ .

لقد أوضحت دراسة توسع مدينة طنجة منذ خروجها عن أسوارها وحتى عام ١٩٦٠ م تميز المدينة بتوسع فوضوى متشتت ، حيث كان التدفق أو الانسياح الحضرى لطنجة يتم على حساب الدواوير الريفية أو شبه الحضرية . تتحكم فيه ضوابط عديدة ، تمثل فى نفس الوقت آليات للنمو والتوسع تحدد شكله ومساره ، وتبعد بالمدينة عن الشكل المثالى أو المندمج (شكل رقم ٣١) .

وإذا كان من أهم خصائص توسع المدينة حتى ١٩٦٠ ذلك الانتشار المفرط (la diffusion demesurèe) الذى كان محصلة للانفجار المدينى بطنجة والذى تمثل فى طفرة إنشائية ذات أثر بالغ على النسيج الحضرى للمدينة (du tissie urbain) وعلى كثافته حيث توسعت المدينة فى اتجاهات عديدة وبمستويات سكنية مختلفة ، كما ظهرت ولأول مرة مدن القصدير فى طنجة . فقد استمر منوال التدفق الحضرى (le deferlement urbain) بعد عام ١٩٦٠ م فوضوى (anarchique) ومشتتاً وغير مُراقب (incontrôle) من طرف السلطات خاصة خلال العشرين عاما الماضية . فازداد النطاق المبنى للمدينة تشتتاً وفى نفس الوقت مُحدداً (limteè) فى الاتجاه الجنوبى ، يوضح ذلك تتبع توسع المدينة من خلال الصور الجوية لمدينة طنجة وهوامشها لأعوام ١٩٦٣ م ، ١٩٧٣ م ، ١٩٨١ م ، ١٩٨٩ م ، وكذلك خرائط التصميم الحضرى (Plan urban) أو خطة المدينة لسنوات ١٩٧٤ - ١٩٨٤ م ، ١٩٨٩ م والتى أمكن من خلالها تتبع توسع المدينة، واتجاهات محاوره ، وكذلك أنماط السكن المختلفة والمرتبطة بكل فترة منذ استقلال المدينة وحتى عام ١٩٩٢ م حيث أجريت الدراسة الميدانية للمدينة* ، وقبل استعراض المحاور التفصيلية لنمو المدينة خلال فترات محددة منذ الاستقلال وحتى الوقت الراهن يمكن التعرف على ضوابط وآليات هذا النمو العمراني.

٢ - آليات النمو العمراني وخصائصه:

(أ) تمثل ضوابط الموضع فى طنجة أحد المحددات الهامة فى إعطاء المدينة شكلها المميز باستطالتها وتمددها (Elongation) صوب الجنوب خاصة ، وتوسعها (Extention) صوب الأطراف بصفة عامة . إذ تتوزع المناطق المرتفعة ذات الإنحدارات الشديدة أكثر من ١٥ ٪ فى الشرق حيث كتلة أفجرة وفى الغرب حيث كتلة كيب سبارتل، لذا لم تجد المدينة متسعاً للنمو إلا فى الحوض السهلى بينهما ، أى سهل الفحص ، وامتداده فى الجنوب الغربى حيث سهل بو خالف - بوكدور ، ذلك رغم صعوبة هذا الموضع أيضاً بسبب انتشار التلال ذات الارتفاع والانحدار فى الجنوب ، وفى الجنوب الشرقى والغربى ، وتعرض هذه المناطق لفيضانات الأودية مع صعوبة البيئة الناتج عن طبيعة التكوينات الصخرية غير المنفذة للماء وتعرضها

(١) عبد الحكيم ، صبحى ، (١٩٥٨) ، مدينة الإسكندرية ، مكتبة مصر ، القاهرة ، ص ١ .

* لقد تم الحصول على هذه الصور والخرائط من طنجة والرباط بصعوبة بالغة وبأسعار مرتفعة جداً وخاصة الصور الجوية والخرائط الحديثة

للانحراف - كما أوضحت دراسة الموضع فى طنجة - وقد شجعت المناطق ذات الانحدار الأقل من ١٥٪ - فى الغالب - على التوسع فى هذا الاتجاه، بينما يوضح تحليل الصور الجوية الحديثة نمواً للسكن العشوائى وغير القانونى على مناطق ذات انحدار كبير يربو على ٢٠ ٪ مثل حومة بن ديبان الجنوبية (بير الشفا والمرسى) خارج المدار الحضرى وغيرها*. يمكن الرجوع إلى شكل رقم (١٠) ورقم (١١) (الكنتور والانحدار) لمتابعة ذلك .

(ب) تمثل العوامل البشرية ضوابط لا تقل أهمية عن الضوابط الطبيعية إن لم تتفوق عليها فى بعض الأحيان بطنجة إذ ساهمت فى تدعيم اتجاه النمو صوب الجنوب أهمها انغلاق المدينة أمام التوسع الحضرى السكنى على طول الشاطئ الغربى على المضيق وظهيره فى الجبل والجبل الكبير غرب وادى اليهود ، حيث فيلات حى الجبل ذات المساحات الكبيرة والكثافة المنخفضة، وبذلك كان هذا النمط من السكن أكبر مستهلك للبيئة الطبيعية فى طنجة ، وقد بدأ هذا الاتجاه قبل الاستقلال أى خلال الفترة الدولية ومن قبلها كما اتضح وازداد بعد الاستقلال بإنشاء مزيد من الفيلات ، والقصور التى يمتلكها الأمراء والملوك العرب ،والتى شاهدت الباحثة مساحتها الهائلة فى تلك المنطقة**، حيث استهلكت عشرات الهكتارات، ويتكرر نفس الوضع على الساحل الشرقى أى شاطئ الخليج حيث مشروعات القطاع السياحى لخليج طنجة (La Zone touristique de la baie de Tanger) (S.N.A.B.T.)، الذى يمتد على مساحة ٣٥٠ هكتار بالإضافة لارتباط كل من وسط المدينة (بمعناه الواسع) وشاطئ الخليج من مشروع خليج طنجة حتى المدينة العتيقة ، بمستويات معيشية مرتفعة وانتشار نمط العمارات فى السكن بينما الأغلبية العظمى من طالبى السكن فى سنوات ما بعد الاستقلال وحتى الوقت الراهن تتركز فى المهاجرين الفقراء النازحين من الأرياف والمدن الصغيرة الأخرى الذين جلبتهم الأنشطة الاقتصادية المستحدثة فى طنجة وطردتهم من ديارهم عوامل طرد عديدة أهمها ظروف الجفاف التى حلت بالبلاد فى العقود السابقة وفقر البيئة الجغرافية لشمال المغرب خاصة.

(جـ) توضح الصور الجوية الحديثة*** أن التوسع السكنى الجنوبى والجنوبى الغربى والشرقى للمدينة يتميز بسيادة العشوائية وتدنى المستوى معمارياً واقتصادياً بالإضافة إلى وجود أنماط أخرى أكثر تنظيماً ذات مستوى معمارى واقتصادى أفضل، تنتشر حول الحدود الإدارية داخل المدينة وخارجها خاصة فى الاتجاه الجنوبى ، الذى يكاد يظهر وكأنه مدينة أخرى مفصولة عن المدينة الحديثة الأوربية بواسطة طريق الرباط وامتداده فى شارع مولاى إسماعيل أى منطقة وادى السوانى خاصة فى الصور الجوية التى تمثل العقود التالية للاستقلال وتمثل البؤر العمرانية المنتشرة فى ضواحى طنجة شكلا من أشكال ضواحى المهاجع

---

* سيرد تفصيل ذلك فى الفصل الخاص بالسكن .

** أثناء الدراسة الميدانية بطنجة من أكتوبر إلى ديسمبر ١٩٩٢ .

Societé National d'Amenagement de la Baie de Tanger.

*** والملاحظة الميدانية كذلك.

مضيق جبل طارق
خليج طنجة
الميناء
طريق الجبل
طريق المطار
طريق الرباط
طريق ٨٠٢
طريق الركايع
سكة حديد
قبل ١٩
١٩٠٠ - ١٩١٢
١٩١٢ - ١٩٢٤
١٩٢٤ - ١٩٣٥
١٩٣٥ - ١٩٥٦
١٩٥٦ - ١٩٦١
١٩٦١ - ١٩٨١
حدود الادارة
كم ٢

شكل (٣١) التوسع العمراني لمدينة طنجة حتى عام ١٩٩٠م

(النوم) (Les quartiers dortoir) حيث تفتقر إلى معظم التجهيزات العامة (الخدمات العامة والإنتاجية) وذلك حتى قبل سنوات قليلة حيث بدأت سلطات طنجة فى تزويدها ببعض المرافق والخدمات فى إطار عملية تحسين السكن غير اللائق بطنجة * . من الواضح أن النسيج الحضرى لطنجة ظل متميزاً بخاصة الازدواجية الحضرية التى ميزته قبل الاستقلال وتفاقمت بعد الاستقلال بسبب النمو العشوائى للضواحى وأطراف المدينة.

من الخصائص الهامة التى تميز النمو العمرانى لطنجة فى هذه المرحلة ذلك التداخل الواضح بين الوحدات الصناعية والسياحية وانتشارها في هوامش المدينة الريفية فكانت عاملاً من عوامل تشتت عمران المدينة واستهلاكها لبيئتها وإقليمها .

يرجع كل ذلك إلى عدم التخطيط العمرانى الشامل كما يرجع إلى التخطيط الجزئى للمدينة مما أدى إلى انسياح أو تدفق حضرى مدمر لأراضيها الزراعية القليلة فى الأصل ، كما حدد شكلها وامتدادها ، ومما يلفت الانتباه عند تحليل الصور الجوية والخرائط الخاصة بتلك الفترة أن سمة التشتت لا تميز نمو وتوسع هوامش المدينة فقط بل نجدها ظاهرة واضحة تماماً فى قلب المدينة ووسطها أيضاً حيث تنتشر الأراضى غير المبنية - Les Terrain non) (batis، كما تنتشر هذه الظاهرة أيضاً على مستوى التجمعات السكنية والمهنية فى طنجة بشكل عام ، مما يؤكد أن الوضع العقارى بمشكلاته المتعددة فى طنجة ما زال يمثل أحد آليات النموالعمرانى الهامة كما تعبر عن آثار الفترة الدولية ويوضح الشكل رقم (٣١) النمو العمرانى لطنجة قبل سنة ١٩٦٠ وبعدها .

(د) يمكن تحديد مشكلات طنجة العقارية فيما يلى : (كما يوضح الشكل رقم (٣٢) الوضع العقارى الحالى لمدينة طنجة) .

مشكلة الأراضى غير المبنية (Les Terrains non batis) يرجع وجود الأراضى الكثيرة غير المبنية داخل الكتلة المبنية للمدينة وخارجها إلى أملاك الأجانب الذين تركوا المغرب، وقد قدرت هذه الأملاك الخاصة بالأجانب بحوالى ٢٥ ٪ من جملة الأراضى ، وحوالى ٥٠ ٪ من أراضى وسط المدينة كما يمتلك اليهود نسبة كبيرة من هذه الأراضى ، ومنهم أيضاً من هاجر من المغرب[١] ، وبالتالى فإن احتمال بيع هذه الأراضى ضعيف ، مع الأخذ فى الاعتبار أن هذه الأراضى لها أثر كبير فى تفاقم عملية المضاربة العقـارية .

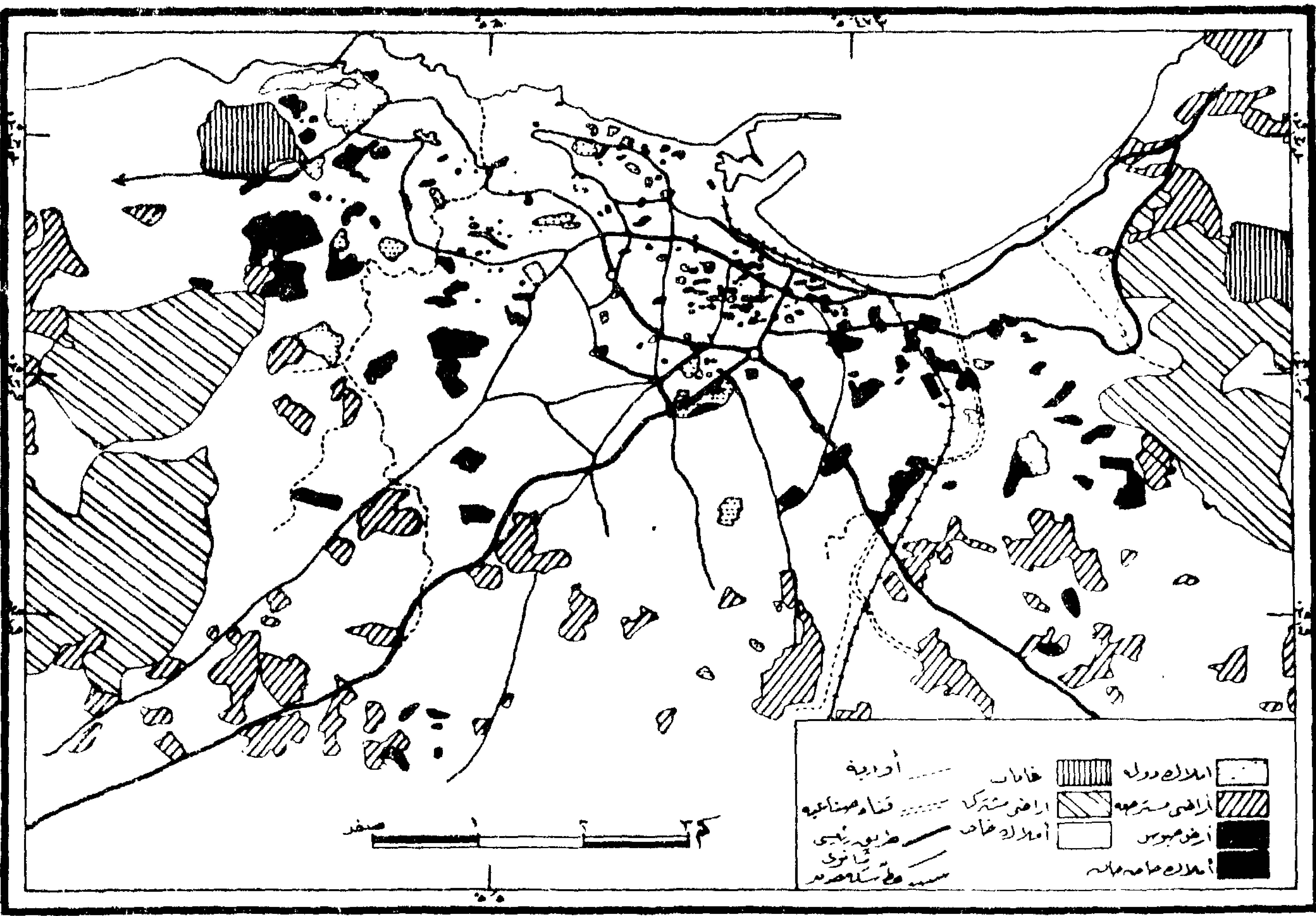
من المشكلات العقارية الأخرى ضياع الأراضى المشتركة الجماعية -Deperdition des Tere Collec) (tive التى تمثل مساحات كبيرة لها أهمية كبرى فى تنظيم المدن حيث أدى غياب قانون وحدود واضحة لذلك إلى انتشار ظاهرة التملك غير القانونى (وضع اليد) لهذه الأراضى ، خاصة فى جماعة العوامة** جنوب طنجة خارج المدار الحضرى التى تعرضت لتدفق حضرى من المدينة ، حيث لا يمكن تسجيلها ، بينما فى جماعة اكزناية غرب

---

(١) S.D.A.U.V.T., op. cit., p.65 - 68.

* محادثة شخصية مع المهندس سعيد العلوانى مندوب وزارة السكنى بطنجة فى أول نوفمبر ١٩٩٢ سيرد تفصيل لذلك فى إطار موضوع السكن بطنجة .

** جماعة ريفية حسب التقسيم الجماعى والإدارى بالمغرب وتقع ضمن عمالة (إقليم) طنجة وكذلك جماعة إكزناية ... إلخ



شكل (٣٢١) الحالة العقارية بطنجة عام ١٩٨١م

المصدر S.d.a.u. V.T.; (1983), op cit.

طنجة، يمكن تسجيل هذه الأراضي وفقاً لإجراءات خاصة تماثل ما تم استخدامه في ضم الأراضي الريفية للمدينة .

مشكلة تخصيص الأراضي المسترجعة أو المستردة (Privatisation des Terres Récupérées) والتي مازالت تحدث كثيراً في المنطقة الممتدة جنوباً . حيث من الضروري أن تتدخل السلطة لإيقاف عملية إعادة التخصيص السريع للأراضي الذي يتم بشكل غير قانوني بعد أن استردتها الدولة .

مشكلة المضاربة العقارية (La spèculation Fonciers) الناجمة عن الأوضاع العقارية السابقة والناجمة أيضاً عن زيادة الطلب على الأراضي بسبب الزيادة الديموجرافية الكبيرة للمدينة، وتعد المضاربة العقارية من أهم ميكانيزمات أو آليات هذا التوسع والتشتت العمراني الذي يميز النمو العمراني للمدينة حيث تمثل أحد المفاتيح الهامة لتفسير هذه الظاهرة أو المشكلة. ويؤكدها الارتفاع المتواصل في أسعار الأراضي الفضاء (terrains inoccupés)، الذي أدى إلى بناء المساكن الاقتصادية والاقتصادية جداً أو (كسبراطا كما يطلق عليها في طنجة) في الهوامش (dan la peripherie) التي ترجع سهولة حيازتها في طنجة إلى زيادة الطلب عليها ، بالإضافة إلى ارتفاع الطلب على أراضي وسط المدينة ومركزها أيضاً ، فللأولى طالبوها وللثانية مريدوها أيضاً . وكما تنتشر هذه الأراضي داخل المدينة إلى جوار المدار الحضري تنتشر أيضاً خارجه .

ولاشتعال المضاربة العقارية في طنجة أسبابه العامة والمتغيرة حسب معطيات كل فترة . ومن أهم أسباب شدة المضاربة العقارية في طنجة الوضع العقاري السابق من أملاك يصعب استنقالها لأنها مملوكة لأجانب أفراد أو شركات أو أراض « حبوس أو أحباس » ، أو أراض من أملاك الدولة ، أو غابات .. إلخ ، وبالتالي عدم وفرة الأراضي المتاحة للتداول بالبيع والشراء . شكل رقم (٣٢) .

بالإضافة إلى زيادة الطلب الناتج عن الهجرة الريفية والحضرية إلى المدينة وإلى هوامشها ، والناتج أيضاً عن رغبة نسبة كبيرة من سكان المدينة نفسها في اقتناء أراض وبناء مسكن يمتلكونه في الهامش أفضل من الإيجار داخل المدينة.

وقد استغل المضاربون الطلب على الأراضي ورفعوا أسعارها ، كما عرضوا أراض لبناء مساكن غير قانونية بأسعار معقولة مخالفة للقوانين في ظل عدم المراقبة العقارية المحكمة من حيث تسجيل هذه الأراضي ، وخاصة في الضواحي البعيدة وقد ساعد على تفاقم هذه المشكلة سياسة غض الطرف من قبل السلطات ، والتي إستمرت فترة طويلة نظراً للحاجة الشديدة إلى السكن من قبل النازحين ، والواقع أن أسعار الأراضي في الهوامش لم تظل معقولة بل وصلت إلى مستوى مرتفع بالإضافة إلى ميزة إمكان تقسيمها إلى قطع صغيرة ، كان لذلك أثره في تشجيع النمو العشوائي غير القانوني للمدينة* ، كما أصبح معوقاً لعملية تنظيم المدينة وإعادة تخطيطها .

ويبدأ السكن الهامشي عادة بسكن الصفيح انتظاراً لرد فعل السلطات ولقلة الإمكانات ثم يُشرع بعد ذلك في تحويل سكن الصفيح إلى سكن مبني. ومع الشروع في بناء منطقة ما يُشرع في بناء مسجد بمئذنة أويدون ، وذلك لما يوفره المسجد من حماية لسكان الحومة** ، وهي بالنسبة لهم حماية مزدوجة تتمثل في الحماية من الهدم المحتمل حدوثه من طرف السلطات ، وحماية معنوية من مخاطر الانحراف التي تهدد مجتمع أصحاب الأصول الريفية القبلية

* سيرد تفصيل له ضمن دراسة المسكن

** الحي الشعبي

ذات التقاليد والسلوكيات الملتزمة خاصة فى مراحل الهجرة الأولى وقبل الاندماج الكلى فى المجتمع الحضرى للأجيال التالية .

وعلى سبيل المثال قُدرت المساكن ذات الأصل القصديرى بنسبة ٩٢٪ من مساكن حومة بنى ديبان (خارج المدار الحضرى) فى سنة ١٩٩٢ و فى عام ١٩٨٣ م لم تمثل المساكن المبنية فى الحومة سوى نسبة ٧ . ٠ ٪[١] .

كما ترجع المضاربة العقارية وارتفاع أسعار الأراضى فى طنجة إلى عدة عوامل أخرى أهمها العمالة المغربية أو الطنجية المهاجرة إلى الخارج وخاصة بلجيكا وفرنسا ، حيث استثمرت هذه الفئة جزءاً من مدخراتها فى قطاع التشييد والبناء فى طنجة ، وقد ظهرت أحياء جديدة كاملة تخص هذه العمالة المهاجرة أهمها وأسبقها أحياء بلجيكا ولا لا الشافية غرب السوانى . ثم أحياء الإدريسية الأول والثانى بين طريق تطوان وبنى مكادة جنوب* المدينة ، وما زال التشييد والبناء مستمراً فى هذه الأحياء وغيرها التى لم تظهر إلا فى الصور الجوية والخرائط التى ترجع إلى العقدين الثامن والتاسع** ، حيث تمثل فى معظمها أنماط اقتصادية تنتمى إلى السكن التقليدى المغربى الحديث .

كما أدت المشروعات الاقتصادية الكبرى التى نفذت بالمدينة بهدف تنشيطها بعد انهيار النظام الاقتصادى الحر بها إلى استهلاك مساحات كبيرة من هوامش طنجة ، بينما تتميز فى نفس الوقت بضعف نسبة الإشغال وخاصة خلال السنوات التالية لإنشائها[٢] ، وإن أظهرت الصور الجوية الحديثة ارتفاع هذه النسبة فى المنطقة الصناعية على طريق تطوان وكذلك بمنطقة خليج طنجة السياحية وإن كان بدرجة أقل كما أدت هذه المشروعات والتجهيزات السياحية والصناعية إلى زيادة الطلب على الأراضى كما أدت إلى انتشار العمران فى مواضعها وقريباً منها بسبب فرص العمل وعامل الوفورات الخارجية وتداعى الوظائف ، فرفعت أسعار الأراضى الزراعية التى تحولت إلى سكن حضرى أو شبه حضرى ، حيث تقع بعض المناطق السياحية الهامة خارج المدار الحضرى ، وكذلك المناطق الصناعية على طرق تطوان والرباط والمطار . ويضاف إلى ما سبق عامل النقل الجماعى *** الذى ساعد على الانتشار العمرانى الهامشى . حيث ساهم فى انتشار ضواحى النوم أو المهاجع على الطرق الطويلة مما أدى إلى ظهور بؤر سكنية هامشية جديدة ، وكذلك ساهم فى رفع أسعار الأراضى[٣] .

ويوضح الشكل رقم (٣٣) أسعار الأراضى حسب مصلحة التسجيل والدمغة (المحافظة العقارية) ومن خلال أسعار سماسرة الأراضى عام ١٩٨١ م طبقاً لدراستمجموعة الثمانية ، ويظهر منه التفاوت الكبير فى الأسعار بين المصلحة والسماسرة وما زالت أسعار الأراضى فى زيادة كبيرة * .

---

(١) محادثة شخصية مع المهندس سعيد العلوانى مندوب وزارة السكنى فى طنجة ، نوفمبر ١٩٩٢ .

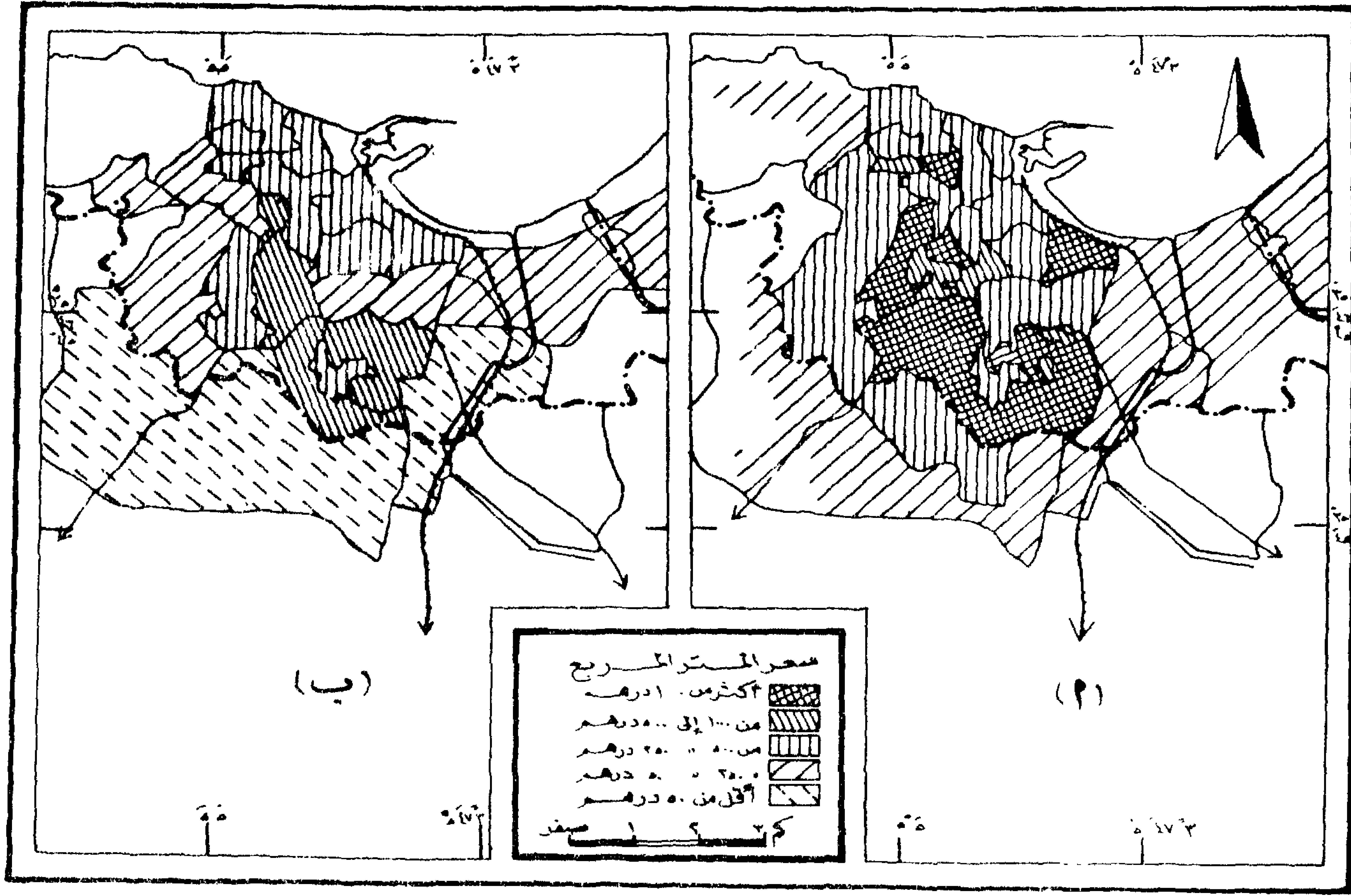
(٢) Boulifa, Ab.; (1983), Mutations et organisation D'un espace peri - urbain: les Fahs de Tanger et ses Bordures (le Tangerois), Doctorat de 3ème cycle, uni. de poitiers, p.162 - 165.

(٣) Boulifa, Ab.; (1983). op. cit. , p.163

* محادثة شخصية مع المهندس عبد الحق الإبراهيمى مدير قسم التعمير بعمالة إقليم طنجة فى نوفمبر ١٩٩٢ .

** وقد لوحظت فى الدراسة الميدانية ولها صور

*** ويقصد به النقل والمواصلات بين مدينة طنجة والجماعات الريفية أو الحضرية بالعمالة أو ما يجاورها .



شكل (٣٣) أسعار الأراضي في طنجة ١٩٨١ (أ) لدى السماسرة (ب) المسجلة بالمحافظة العقارية

المصدر S. d. a. u. V.T.; (1983), op. cit.

٣ - المساحة المبينة ومحاور النمو العمراني:

(أ) يرتبط بما سبق تطور المساحة المبنية التى تعبر عن عملية التوسع العمرانى المكانى التى شهدتها المدينة بعد الاستقلال . لقد تعرض توسع طنجة بعد الاستقلال لدرجة من التباطؤ تعبر عنها النسب والأرقام التى انخفضت عن مستواها المسجل فى عام ١٩٥٦ ، حيث بلغت المساحة المبنية (طبقاً لمساحة السقوف المشيدة) ١٢١ ٦٨١٢١م٢**، وكان الانخفاض ملحوظاً منذ ١٩٦٠ فكانت المساحة المشيدة تمثل ٤١ ٪ ، ٤٤ ٪ ، ٣٥ ٪ ، ٦٠ ٪، ٥٤٪، لسنوات ١٩٦٠ ، ١٩٦١ ، ١٩٦٢ ، ١٩٦٣ ، ١٩٦٤*** على التوالى من جملة المساحة المشيدة عام ١٩٥٦ ، وكان ذلك محصلة طبيعية لما أصاب طنجة من انهيار اقتصادى كان له أكبر الأثر على قطاع التشييد والبناء الذى كان يمثل أهم قطاعات نشاط المدينة قبل الاستقلال ، ويوضح الشكل رقم (٣٤-أ) مساحة السقوف المبنية**** منذ عام ١٩٦٥ إلى ١٩٩٠ ، وباستقراء الشكل يمكن التوصل إلى النتائج التالية :

أخذت المساحة المبنية فى الارتفاع بصفة عامة بداية من عام ١٩٦٩ ، ولم تنخفض المساحة عن مستوى ١٩٦٩ خلال الفترة التالية وحتى ١٩٩٠ رغم ظهور بعض السنوات التى تميزت بانخفاض ملحوظ فى مساحة السقوف المشيدة خاصة سنوات ١٩٧٩ ، ١٩٨٤ كما يوضح الشكل أيضاً أن سنوات الذروة كانت خلال سنوات ، ٧٥ ، ٧٦ ، ١٩٧٧ ثم سنة ١٩٨٢ ، ثم بداية ارتفاع متواصل من ١٩٨٤ وحتى ١٩٩٠ .

يمكن تعليل عملية الزيادة المستمرة فى النشاط الإنشائى ومساحته إلى عدة أسباب ذكرت من قبل ولعل أهمها ازدهار التجارة والسياحية والصناعية منذ عام ١٩٦٨ ، وبالتالى زيادة عدد المصانع والفنادق والمتاجر والمساكن كرد فعل لمحاولات الإصلاح الاقتصادى السابق ذكرها وبالإضافة إلى النمو السكانى. ومع بداية ١٩٧٣ ازدادت المساحة المبنية كل عام وكانت موجهة منذ بداية تلك الفترة إلى إنشاء سكن اقتصادى ، إرتبط أساساً ببداية توظيف رؤوس أموال العمالة الطنجية والمغربية المهاجرة إلى الخارج فى عمليات إنشائية ينتج عنها إنشاء أحياء كاملة خلال ذروة النشاط الأولى أعوام ١٩٧٥ - ١٩٧٦ - ١٩٧٧. وكذلك استمرارها بعد ذلك وخاصة فى العقد الأخير . أما انخفاض الحماس النسبى في حركة البناء والتشييد بعد عام ١٩٧٧ وحتى ١٩٨٤ فقد كان انعكاساً لما وضعته الحكومة من قوانين وقواعد بهدف تقنين عملية امتلاك الأراضى ، كما كان المناخ الاقتصادى العام سبباً فى حالة الركود النسبى مع بداية ١٩٧٨(١) ، وإن ظل معدل البناء أكثر من ضعف ما كان عليه ١٩٦٥ .

وقد عاودت حركة البناء ارتفاعها المتواصل حتى ١٩٩٠ ، كما أنها ما زالت مستمرة يلاحظها المتجول فى مدينة طنجة بسهولة وعلى كل المستويات الفاخرة والاقتصادية ، المخططة والعشوائية أو العفوية القانونية وغير

---

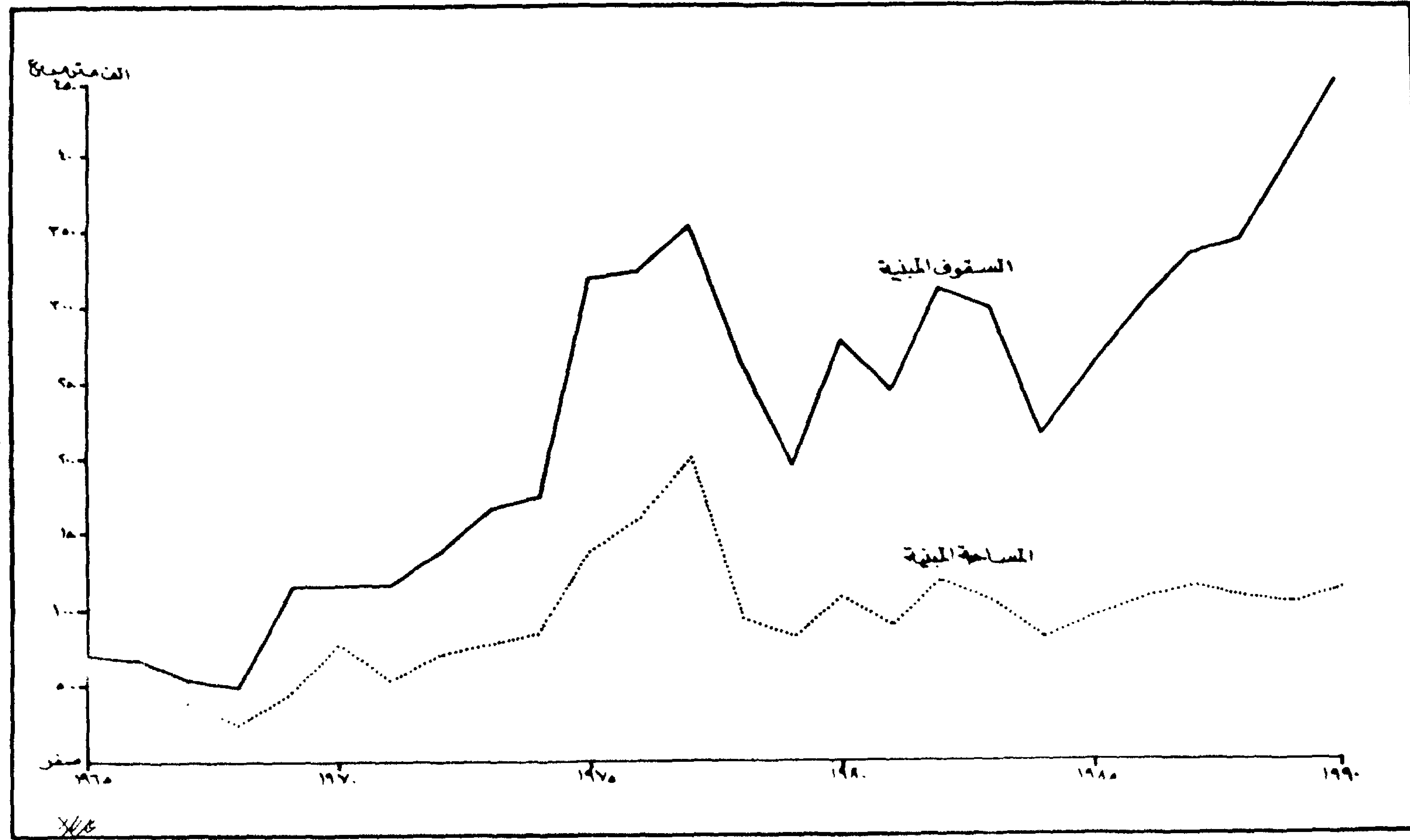
(١) Temsamani, K. M.; (1983), op. cit., p.24.

* محادثة شخصية مع المهندس عبد الحق الإبراهيمى مدير قسم التعمير بعمالة إقليم طنجة في نوفمبر ١٩٩٢، كما سيرد تفصيل لذلك عند دراسة مستقبل المدينة .

** حسب تقدير كلود ليرديجو ، والتصميم الحضرى ١٩٥٨ .

*** لم تظهر طنجة فى التعدادات والنشرات الإحصائية إلا سنة ١٩٦٥ . خاصة فيما يخص الأرقام الخاصة بالبناء وخلافه .

**** مساحة السقوف وتضم إلى جانب المساحة المبنية مساحات سقوف الطوابق الأخرى التى تكون نفس البناية . حسب التعريف الوارد بالنشرات الإحصائية السنوية لوزارة التخطيط - مديرية الإحصاء .



شكل (٣٤) المساحة المبنية ومساحة السقوف المبنية سنوياً في بلدية طنجة من عام ١٩٦٥ إلى ١٩٩٠م

القانونية* . تعللها ضوابط وآليات التوسع العمرانى والحضرى السابق وخاصة الهجرة إلى طنجة ، ونمو قطاع الصناعة بها ، ورؤوس أموال العمالة المهاجرة .

ومن الأسباب الأخرى غير المصرح بها علناً أن عملية التشييد الهائلة فى طنجة خاصة فى العقد الأخير ، والملحوظة فى تشييد المبانى من الأنماط الفاخرة من نمط العمارات والفيلات ، وكذلك السكن المغربى ، تأتى فى إطار تبييض الموارد المالية الضخمة الناتجة عن الأنشطة السرية كالاتجار فى المخدرات (التى تزرع فى جبال الريف) وتسوّق وتنقل عبد المضيق إلى أوربا ، وكذلك تأتى من نشاط التهريب من سبتة وعبر المضيق** . والذى يضُر باقتصاد طنجة والمغرب كثيراً.

ولاتعبر الأرقام السابقة عن حقيقة الوضع بالنسبة لتطور المساحة المبنية فى طنجة . حيث لا تعبر الأرقام عن المساحات المبنية خارج المدار الحضرى (الحد الإدارى) للمدينة ، وكذلك لا تعبر عن المساحات المبنية بدون رخص أى المبانى غير القانونية ، والتى توضع الخرائط والصور الجوية أنها مساحات كبيرة . كما أنها أيضاً غيرمسجلة ولا يتم تحصيل ضرائب عنها ، وبالتالى تبقى الصورة منقوصة .

محاور النمو العمراني بعد ١٩٦٠ :

يكمل الصورة السابقة ولو جزئياً تتبع محاور التوسع المكانى لمدينة طنجة من خلال الصور الجوية ، والخرائط الطبوغرافية ، وخرائط مخطط المدينة المتاحة ، خلال الفترة من ١٩٦٠ وحتى ١٩٩٢ ، وهذه الفترات هى :

من ١٩٦٣ - ١٩٧٣ :

يلاحظ من خلال تحليل الصور الجوية لطنجة عام ١٩٦٣ وعام ١٩٧٣ أن توسع طنجة ونموها ظل على نفس النمط من التشتت العمرانى ، وخاصة عند مقارنة هذه الصور بالصور الجوية لطنجة فى الأربعينات ١٩٤٦ والخمسينات من هذا القرن أى أثناء الفترة الدولية حيث يظل الفاصل بين الأحياء الهامشية وقلب المدينة « الأوربية » موجوداً مع ظهور أحياء أعظمها هامشية فى بنى مكادة . ومن الملاحظ أيضاً زيادة الكثافة العمرانية فى المدينة العتيقة التى كادت تنعدم بها المساحات الفضاء ، ارتفعت الكثافة فى منطقة مرشان ، وحسنونة ، وكذلك درادب ، والمصلى وكان اتجاه الامتداد الواضح صوب الجنوب فى أحياء بنى مكادة شرق طريق بنى مكادة (مولاى سليمان) ، وجنوب طريق مولاى إسماعيل ، وحتى الحدود الجنوبية للمدينة . وتوضح الصور الجوية لسنة ١٩٦٣ أن القطاع الأكبر من هذا التجمع السكنى جنوب حى « أتلانتك بانك » يتكون من براكات* مدينة الصفيح الرئيسية فى بنى مكادة ملاصقة للحدود الإدارية لبلدية طنجة وتشغل الأراضى الفضاء مساحة واسعة بين بنى مكادة والمدينة الأوربية وتستمر حتى القطاع الجنوبى منها أى معظم وسط المدينة بمعناه الواسع بين الشاطئ والمصلى وتستمر هذه المساحات الخالية من المبانى فى شارع مولاى إسماعيل جنوباً ، إلا من حى بوخشخاش القصديرى جنوب شارع سرفنتيس وحتى

---

* ملاحظة ميدانية.

** محادثات شخصية مع أكثر من شخصية مسئولة فى طنجة كما أشار الملك الحسن فى خطاب حديث له إلى ضرورة الحد من ذلك

* جمع براكة وهى وحدة السكن الصفيحى أو غير المشيد بالطوب أو الحجر . كما يطلق اسم دور الصفيح على هذه التجمعات السكنية من البراكات كما يطلق عليها أيضاً أحياء التصدير وكلها بمعنى واحد .

شارع مولاى يوسف قريباً من مبنى عمالة طنجة وقد استمر هذا الحى موجوداً حتى بعد ١٩٩٠ ومن محاور العمران الهامة محور السوانى - كسبرطا - الحى الجديد فى الاتجاه الجنوبي الغربى من وسط المدينة والمصلى إلي الشمال من وادي السوانى وطريق الرباط حتى طريق المطار ويظهر حى السوانى القديمة الذى يشبه نمط المدينة أكثر هذه المناطق العمرانية كثافة فى صور ١٩٦٣ بالإضافة إلى مناطق السكن الشعبى والصفيح المحيط بالسوانى القديمة .

ومن المحاور العمرانية أيضاً المحور الجنوبى الشرقى المحاذى لطريق تطوان حيث تظهر بعض البؤر السكنية المنعزلة ، أهمها حى الفيلات شمال تل الشرف ، مع ظهور حى جديد من سكن الصفيح والسكن العشوائى جنوب غرب تل الشرف إلى الشرق من طريق تطوان (الطريق الرئيسى ٣٨) حيث أحياء حومة الشوك وبن كيران وحومة المرابط وبلازاتورو، كما تظهر بؤرة عشوائية على تل طنجة البالية شرق تل الشرف ، وتظهر كل المساحات المحيطة بما سبق خالية ، كما تبدو المسافة المحصورة بين بنى مكادة غرباً ، وساحة الثيران « بلازاتورو »، والشرف شرقاً خالية تماماً ، وتغطى معظم المساحات السابقة الأراضى الزراعية والغابات ، كما تنتشر بعض الدواوير الريفية على هامش المدينة وخارج المدار الحضرى في هذا الاتجاه بالإضافة إلى المحاور الشمالية الجنوبية السابقة هناك محور عمرانى يمتد من الشرق إلى الغرب حيث نطاق الفيلات من مرشان صوب الجبل الكبير عبر وادى اليهود .

ويتضح من تحليل الصور الجوية الخاصة بسنة ١٩٧٣م أن توسع المدينة ومحاور نموها ظلت ملازمة للاتجاه الجنوبى كأوضح الاتجاهات ، مع ملاحظة أخرى مهمة وهى أن الفواصل بين البؤر السكنية المتشتتة والتى ظهرت فى صور ١٩٦٣ قد تناقصت مساحتها شيئاً ما ، كما أخذت الأحياء القديمة كمرشان ودرادب ، والمصلى تظهر أكثر كثافة في عمرانها . وكذلك الحال فى المدينة الأوروبية حول بوليفار باستير ، وباتجاه « البلاج » ، ولا تزال مساحة كبيرة من الأراضى فضاء تقطعها شبكة الطرق حول مبنى عمالة إقليم طنجة والكنيسة الفرنسية « سان جون » إلا من بعض المبانى المتناثرة بين شوارع مدريد « يوسف بن تاشفين حالياً » ، وحتى ساحة أوربا « ساحة جامعة الدول العربية حالياً » ، وحول بوليفار محمد الخامس شرقاً ، وكذلك حول شارع مولاى يوسف جنوباً ، وشارع جبل طارق حتى ميدان أمستردام ، وامتداده في شارع كوفيدا « منصور الذهبى حالياً » ، أى فى مساحة كبيرة جنوب شرق المصلى ، وجنوب وسط المدينة الغربى وغرب وسط المدينة الجنوبى أى المناطق المحيطة بقلب المدينة الأوروبية كما إنتشرت دور الصفيح على الهامش الجنوبى للمنطقة السابقة فى حى بوخشخاش، وما زالت الأراضى الفضاء كثيرة ومتصلة إلى الشرق من بوليفار باستير - محمد الخامس إلا من بعض الفنادق الكبيرة المنعزلة والتى تشرف على البلاج عبر شارع إسبانيا وامتداده ، أى شارع الجيش الملكى حالياً (الكورنيش) منها فندق الموحدين ، والأمنية ، وسولازيور وغيرهم . والتى شيدت إبان فترة الازدهار الذى أعقب اتخاذ التدابير الخاصة بإصلاح أوضاع المدينة الاقتصادية . ويستمر وجود الأراضى الفضاء حول خليج طنجة إلا من بعض السكن المتناثر والبؤر الصفيحية ، وبالاتجاه شرقاً تظهر حدود مشروع تهيئة خليج طنجة بين الشاطئ والطريق الثانوى ٧٠٤ « طريق سبتة »، وتظهر أراضى المشروع خالية إلا من فندق ملاباطا ونادى البحر المتوسط شرق البحيرة الصناعية فى قطاع وادى ملالح الأدنى . كما تظهر بدايات متواضعة لمساكن بيلافيستا غرب المشروع قرب الطريق بجوار السكن العشوائى بدوار طنجة البالية ، الذى ارتفعت كثافته نسبياً . وعبر المساحات الخالية إلى الغرب يظهر تل الشرف وقد ازدادت مبانى



١- صورة جوية لميناء ومدينة طنجة سنة ١٩٧٠



صورة جوية لجانب كبير من مدينة طنجة سنة ١٩٧٣



٣- صورة جوية لمدينة طنجة سنة ١٩٧٣

الفيلات على سفحه الشمالى ، واتسع الحى العشوائى على سفحه الشمالى الشرقى .. وتظل المناطق المحيطة بطريق تطوان خالية من العمران وذلك من بداية الطريق حيث ساحة الجامعة العربية « أوربا سابقاً » وباتجاه الجنوب الشرقى ، ولا يظهر سوى ساحة الثيران وحومة المرابط وقد ازداد اتساعاً ، ثم يظهر دوار مفرغة الصغيرة شرقاً ، وإلى الجنوب الغربى منه قريباً من الطريق يظهر دوار مفرغاً الكبيرة خارج المدار الحضرى وعلى هامشه .

وما زالت الأراضى خالية إلى الغرب من طريق تطوان وجنوب شارع مولاى إسماعيل وتستمر حتى كتلة بنى مكادة التقليدية حول طريق بنى مكادة إلا من بعض المبانى وفندق بسادينا غرب طريق تطوان مقابل ساحة الثيران باتجاه الميدان ، حيث ظهرت أيضاً أعداد قليلة من الفيلات فى حى بسادنيا الجديد وتمتد فيلات وتجزئات أتلانتك بانك إلى الجنوب من شارع مولاى إسماعيل وشرق طريق بنى مكادة، بينما تفصل مساحة خالية بين هذه الفيلات وبين المساكن الصحية المحسنة (Maison de santé) فى بنى مكادة التى تمت إعادة إيواء سكان دور الصفيح بها حيث تحيط بها شرقاً وجنوباً براكات ومساكن بنى مكادة العشوائية الكثيفة التى تظهر وسط ذلك الفراغ العمرانى كبؤرة كثيفة واضحة شرق الطريق وغربه ، وتظهر أحياء البوغاز غرباً على شكل أراضى معدة للبناء وبينها وبين طريق بنى مكادة شرقاً أحياء مبروكة ، وإلى الجنوب منها بير شعيرى ، وتظهر مساكن بنى مكادة الصحية المحسنة ومدينة الصفيح فى بنى مكادة وقد امتدت شرقاً لتحيط شمال محطة راديو طنجة ، كما تظهر مساكن جنوب منطقة العزيفات، وقد بدأت بعض المناطق العشوائية فى الظهور خارج المدار الحضرى ، منها دوار بن ديبان الذى بدأ عام ١٩٦٩ وأخذ فى النمو السكنى والسكانى ،وإلى الشرق منه وجنوب بنى مكادة يظهر بداية تجمع حى الجيرارى أى أن المدينة لم تخرج عن مدارها الحضرى كثيراً حسب الصور الجوية عام ١٩٧٣.

أما المحور الغربى والجنوبى الغربى بين طريق الرباط وطريق المطار ، وبين طريق المطار ووادى اليهود فقد ارتفعت كثافة السكن به حيث حى السوانى شرقاً والحى الجديد وكسبراطا ، وكذلك تجزئة ابن بطوطة ، ثم شمال حى السوانى حيث المناطق المبنية حديثاً ويتميز العمران خلال هذه الفترة بوجود مساحات واسعة من الأراضى الفضاء بين البؤر السكنية المتناثرة غرب المدينة بين طريق المطار ووادى اليهود مثل أحياء سوق البقر، وعين قطيوط، ثم أحياء مقبرة المجاهدين، وفال فلورى، ثم مسطر خوش ، وعين الحيانى. وكلها محاور قديمة لكن ما زالت مخلخلة بشدة وإن بدأت فى الظهور نسبياً عن ذى قبل وما زالت بؤر مدن الصفيح أو القصدير تنتشر فى المدينة كما ارتفعت الكثافة فى أحياء شمال المدينة حيث مرشان ، ودرادب ، وحسنونة ، وكاليفورنيا غرباً ، وانتشرت عبر وادى اليهود أحياء الجبل الراقية وفيلاته الواسعة وقصوره .

من ١٩٧٤ - ١٩٨٤ :

يلاحظ من تحليل الصور الجوية والخرائط التى تعبر عن هذه الفترة ظهور طفرة عمرانية حيث اتسعت المساحة وارتفعت كثافة الأحياء السابقة بلا استثناء وما زال المحور الجنوبى بمحاوره الثانوية أكثر المحاور اتساعاً وانتشاراً وكثافة داخل المدينة وخارج حدودها ، حيث أنماط السكن الاقتصادى المخطط والعشوائى والسكن الاجتماعى ومدن الصفيح . وخاصة المحور الشمالى الجنوبى بينما يتضح تناقص المساحات الفضاء بشكل واضح ، لكنها ما زالت تمثل ظاهرة واضحة فى عمران طنجة وستظل لفترة قادمة . وأكثر المساحات الفضاء وضوحاً تلك التى تتخلل المدينة

الأوروبية الحديثة ، وامتدادها شرقاً ، وجنوباً بشرق صوب الخليج ، وجنوباً صوب شارع مولاى يوسف ، ثم بين شارع مولاى يوسف وشارع مولاى إسماعيل ووادى السوانى كما ارتفعت كثافة السكن صوب وادى اليهود غرباً فى مرشان ودرادب ، وسان فرانسسكو ، وكاليفورنيا ، ثم فى المدينة الأوروبية بإتجاه الغرب حيث حى المصلى ، كما ارتفعت الكثافة فى محور أحياء منطقة السوانى التى اتسعت حيث ظهرت أحياء بلجيكا ، ولا لا الشافية، وكسطيا ، وإلى الجنوب الغربى منها أحياء ابن بطوطة ، بالإضافة إلى الأحياء القديمة نسبياً فى هذا الاتجاه مثل الحى الجديد، وكسبراطا ، حيث ضواحى المدينة غرب شارع باريس سابقاً « شارع سيدى محمد بن عبد الله حالياً » ، والذى يحيط بالمصلى غرباً ، وتمتد هذه الأحياء حتى طريق الرباط باتجاه الجنوب الغربى وتحيط أحياء السوانى ولا لا الشافية شمالاً ، وكسطيا ، وحومة بلجيكا بساحة ٢٠ أغسطس التى ظهرت حديثاً فى إطار إعادة تنظيم المجال الحضرى بطنجة ، ومعظم أنماط السكن هنا من الأنماط التقليدية الحديثة حيث أحياء العاملين فى الخارج ، كما تظهر أيضاً مساكن صغيرة على طول هذا المحور بين الأحياء المذكورة والأحياء الشمالية الأقدم شرق وادى اليهود حيث إرتفعت كثافة السكن نسبياً، وتظهر على طول هذا المحور الغربى من الشمال إلى الجنوب بعض الأراضى المجهزة للبناء فى تجزئات عديدة، كما ارتفعت كثافة البناء حول شارع مولاى إسماعيل بين ساحة جامعة الدول العربية شرقاً وساحة المغرب غرباً، ويمتد هذا المحور شرقاً صوب خليج طنجة حيث بدأت مظاهر العمران فى الانتشار إلا أنها مازالت مخلخلة حسب صور سنة ١٩٨٤ وباتجاه الشرق والجنوب الشرقى بين وادى مغوغا وطريق تطوان تظهر الكثافة العمرانية أكثر وضوحاً ، فتظهر شمالاً أحياء الفيلات ثم فيلات الشرف التى تكاثفت ، ثم الأحياء العشوائية فى حومة الشوك وبن كيران وحومة المرابط، ثم جنوباً فى مغوغا الصغيرة ومغوغا الكبيرة ، كما تظهر فى هذه الصور لأول مرة المدينة الصناعية غرب طريق تطوان على وادى مغوغا خارج المدار الحضرى للمدينة .

وقد ارتفعت كثافة البناء الاقتصادى أيضاً غرب طريق تطوان حيث محور النمو الأعظم فى المدينة بين طريق تطوان والركايع شرقاً ، وطريق الرباط غرباً* واللذان يلتقيان فى ساحة جامعة الدول العربية فى مثلث عمراني كبير يمثل رأسه ميدان جامعة الدول العربية حيث يمضى منفرج الزاوية ضلعه الشرقى طريق تطوان وفرعه طريق الركايع ، وضلعه الغربى شارع مولاى إسماعيل ويمتد حيث يلتقى بطريق الرباط، وتتعدد أحياء هذا المثلث وتتنوع وهى من الشمال إلى الجنوب حى الفيلات « بسادينا » وحى السوريين ،وهى أحياء جديدة ذات فيلات جميلة تعد امتداد شرقى لتجزئة حى أتلانتك بانك الموجود فى الصور السابقة جنوب مولاى إسماعيل وشرق طريق مولاى سليمان ، وقد امتد حى الفيلات شرق طريق تطوان مقترباً من فيلات الشرف التى أخذ عددها فى الزيادة، وقد اتسعت منطقة بنى مكادة الجديدة وزحف عمرانها شرقاً حيث التحمت بالعزيفات حول راديو طنجة ، والتى ما زالت دور الصفيح بها واضحة فى حى بوحساين ، وقد ظهرت فى هذه الفترة بين هذه الأحياء والأحياء السابقة وطريق تطوان ، أى تلك المساحة التى كانت خالية فى الصور السابقة فظهرت أحياء عديدة ذات سكن اقتصادى مخطط حيث أحياء الإدريسية الأول والثانى والذى شُيد بأموال العاملين فى الخارج ، ومازال البناء مستمراً فى هذه المحور .

كما امتدت المدينة فى هذا الاتجاه جنوباً حيث العديد من أحياء العوامة ، وبنى مكادة القديمة غرب طريق

* ستتضح هذه الصورة أكثر مع دراسة النمو السكانى .



٤- صورة جوية لمدينة طنجة سنة ١٩٨٧ ويلاحظ زيادة الكثافة العمرانية وخاصة في الضواحي والهوامش والمنطقة الصناعية غرب طريق تطوان .

العوامة وخارج المدار الحضرى للمدينة حيث أحياء الجيرارى ، والجيرارى اثنين ، وموجينة، والركايع، وعين عودة، وبوحوت . كما تمتد غرباً صوب طريق الرباط حيث أحياء فلورنسا وبين ديهان ، وامتداده جنوباً حيث بير الشفا . كما تمتد داخل المدار الحضرى أحياء مبروكة والبوغاز غرب شارع مولاى سليمان (طريق بنى مكادة سابقاً) والتى اتسعت مساحتها حتى وصلت إلى طريق الرباط شمالاً وكادت أن تلتحم بحومة بن ديبان غرباً وكذلك ظهرت التعاونيات التى كان من نتيجتها أحياء وتقسيمات جديدة للأراضى مثل حومة الموظفين وحومة التجار التى كانت قد بدأت منذ الفترة السابقة، وقد ظهر دور الدولة فى إعادة هيكلة السكن الصفيح فى بنى مكادة، إلا أن بؤر السكن الصفيحى ما زالت واضحة فى مناطق عديدة كثيرة من طنجة نتيجة للهجرة الريفية الكبيرة إلى المدينة ، ومازال حى الصفيح فى بوخشخاش واضحاً، وقد بدأت المساكن العشوائية شرق المنطقة الصناعية على طريق تطوان فى الظهور – رغم خطورة ذلك – حيث دوار مغوغة الصغيرة ومغوغة الكبيرة شرقاً كما تظهر بعض المصانع على طريق الرباط وعلى طريق المطار غرباً، كما اتسعت المنطقة المعمورة والمبنية إلى الشرق من وادي ملالح على حساب جماعة البحراويين وخاصة فى دوار السانية « تل السانية » . أما غرب المدينة فقد عرف نمواً عمرانياً على شكل الفيلات والقصور ، كل ذلك كان على حساب بيئة طنجة من الأراضى الزراعية والخضراء والغابات .

من ١٩٨٤ – ١٩٩٢ :

استمر الاتجاه السابق للنمو كما هو تقريباً ، أى ارتفاع فى كثافة الأحياء الموجودة واتساعها ، وانخفاض مساحة الأراضى الفضاء داخل المدينة ، واستمرار محور النمو الرئيسى للتدفق الحضرى صوب الجنوب والجنوب الغربى ، والشرقى مع ضعف النمو العمرانى نوعاً ما شرقاً بإتجاه خليج طنجة وغرباً صوب كيب اسبارتيل. ورغم ذلك يمكن ملاحظة أن المساحات الفضاء ما زالت تمثل فاصلاً شبه واضح بين المدينة الأوربية وامتدادها فى المدينة الجديدة « المصلى ودرادب » ، وبين ضواحى وهامش المدينة جنوب وادى السوانى وخاصة فى الصور الجوية لسنة ١٩٨٩م

من الملاحظات الأخرى إزالة حى بوخشخاش وزيادة الكثافة العمرانية في القطاع الجنوبى من المدينة « المثلث الكبير المذكور سابقاً بين طريق تطوان وطريق الرباط » ، حيث ارتفعت كثافة حى الإدريسية الثانى وتكاثف نطاق الفيلات فى بسادينا ، والسوريين، وظهور جامع السوريين .

كذلك تكاثف السكن الاقتصادى فى حى بلازا أو بلاصاتورو أو ساحة الثيران ، كما ارتفعت كثافة السكن فى الشرق « تل الشرف » من الفيلات والسكن العشوائى فى حومة الشوك ، وحومة بن كيران ، وحومة المرابط . وكذلك فى أحياء مغوغة الصغيرة والكبيرة وشرق المنطقة الصناعية التى ازدادت نسبة الإشغال بها حيث تناقصت المساحات الفضاء بين المناطق المبنية . وكذلك ارتفعت الكثافة العمرانية واتسعت المنطقة المبنية فى منطقة خليج طنجة شرقاً مع شاطئ الخليج، واستمر الامتداد الجنوبى والغربى على حساب الأراضى الزراعية ، وفى مناطق ذات صعوبة من حيث ارتفاعها وشدة انحدارها وتربتها أيضاً ، مما يمثل مشكلة عند إعادة تهيئة هذه الأحياء ومدها بالمرافق العامة .

وتوضح صورة جوية حديثة التقطت لطنجة فى مايو ١٩٩٢ معظم الكتلة الحضرية لطنجة والتى يظهر بها نسيج

المدينة الحضرى أكثر التحاماً حيث أخذت المساحات الفضاء فى التناقص الواضح . مما يعنى أن طنجة قد شهدت خلال الخمس سنوات الأخيرة نمواً عمرانياً هائلاً ، يكاد يقضى على كل الفواصل المساحية الكبيرة بين أحياء المدينة ، التى لم تعد معزولة أو هامشية تماماً فقد تطورت ضواحى وأحياء أبعد منها وظهر حى العمارات أو وسط المدينة أكثر كثافة ، وما زالت حركة البناء مستمرة وبكثافة* خاصة فى أحياء البلاج ، والحى الإدارى ، حول شارع يوسف بن تاشفين « مدريد سابقاً » ، وبينه وبين شارع بيتهوفن ، على طول الشاطئ وصوب الداخل حتى بولفار محمد الخامس ، وغربه حتى أحياء السوانى والمصلى كما ارتفعت كثافة الأحياء الجنوبية والتحمت بين طريق الركايع، وتطوان، والرباط. كما زاد التحام الأحياء الجنوبية وانتشارها جنوباً فى حى العوامة وعين عودة والركايع وظهر إلى الغرب منه حومة بوحوت، ومازال هذا المحور فى النمو جنوباً حتى حومة محمود تقريباً وامتداد دوار بن ديبان الذى تحول سابقاً إلى حى كبير حيث امتد فى كل الاتجاهات وخاصة صوب الجنوب حيث بير الشفا والمرسى الذى يمتد باتجاه غربى وجنوبى وتتناثر المبانى العشوائية باتجاه دواوير المرسى وبن توزين وحرارن على الطريق الجديد « طريق ٨٠٠٢ » الذى يربط شمال بن ديبان بهذه الدواوير جنوباً موازياً لطريق الرباط من الشرق كما ارتفعت كثافة الأحياء القديمة شمال وادى السوانى كالسوانى، وبلجيكا، ولا لا الشافية، ثم ابن بطوطة، والحى الجديد وكسبراطا .

وظهرت أيضاً تجزئات جديدة « أراضى مقسمة مهيأة للبناء » بين طريق الرباط وطريق ٨٠٠٣ جنوب غرب المدينة، كما إتسع نطاق دوار عذيب الحاج قدور على طريق الرباط، وقد تكاثف العمران فى غرب المدينة من الجنوب إلى الشمال فى أحياء «ڤال فلورى»، المجاهدين، مسطر خوش، وكاليفورنيا، وجنوب درادب فى عين الحيانى وجنوب طريق الجبل شرق وادى اليهود، بالإضافة إلى ذلك اتسع حى الجبل غرب الوادى حيث الڤيلات والقصور، وإلى الجنوب منه تمتد منطقة بوبانة التى اتسع معمورها. وتبدو الكتلة الحضرية لطنجة واضحة فى كل الصور والخرائط ذات شكل نصف دائرى يحيط بنواة طنجة العتيقة ، وميناءها الرابض على طرف خليج طنجة الغربى ، وتمتد إشعاعات هذه النواة مع النطاق المبنى فى كل اتجاه إلا أن أوضح الاتجاهات هو المحور الشمالى الجنوبى ثم الجنوبى الشرقى، والجنوبى الغربى وقد استطالت (Elongation) هذه المحاور وخاصة المحور الشمالى الجنوبى وتكاثفت مبانيها بسرعة فائقة فى العشرين سنة الأخيرة ، وخاصة فى العشر سنوات الأخيرة مما أدى إلى استخدام تعبير التدفق الحضرى بدلاً من الانسياح الحضرى -وما زال النمو يتم فى غيبة من القانون فى معظم الأحوال دون اعتبار لأى عوائق طبيعية أو إدارية أو معمارية، بينما يتميز المحور الشرقى الغربى من المدينة بأنماط عمرانية مخلخلة أو متشتتة فيما عدا مناطق العمران القديم ونطاق العمارات مما يميز طنجة باستمرار خاصية النمو العشوائى الملازم لها منذ الفترة الدولية ، بل منذ خرجت عن أسوارها. ويلاحظ ذلك على الخرائط كما لوحظ ميدانياً .

والواقع أن النمو والتوسع المكانى الحضرى للمدينة كانا عكس التوقعات والفرضيات التى توقعت نمواً منتظماً وتخطيطاً حضرياً محكماً لمدينة دولية ذات شهرة بالغة ، ويوضح الشكل (٣٤-ب) النمو العمرانى للكتلة المبنية (B.U.A.) لمدينة طنجة ومحاور النمو منذ بداية القرن الحالى وحتى ١٩٩٠ ، ويعد هذا الشكل اختزالاً مبسطاً لما سبق شرحه خلال هذا الفصل إذ بلغت مساحة طنجة داخل السور ٣٠ هكتار وصلت إلى ٩٠٠ هكتار بعد أن إستمت خارج

* ملاحظة ميدانية مدعمة بالصور

الأسوار وذلك سنة ١٩٢١، وتم تحديد « المدار الحضرى » للمدينة بعد تطبيق نظام الإدارة الدولية عليها وبذلك بلغت مساحتها ٢٤٠٠ هكتار، ومع امتداد المدينة ونموها تغير حدها الإدارى « المدار الحضرى » لتصبح مساحتها ٣٠٠٠ هكتار وذلك سنة ١٩٤٣[١] . وما زال حد بلدية طنجة معمولاً به حتى سنة ١٩٩٢ حيث اتُخذت الإجراءات الفعلية لتغير هذا الحد نظراً لنمو المدينة الكبير خارج مدارها الحضرى وقد قُدرت مساحة المنطقة التى تنتشر عليها المدينة بضواحيها البعيدة وهوامشها بحوالى ٥٠٠٠ هكتار (٥٠ كم)، منها ٣٠٠٠ هكتار (٣٠ كم) تمثل بلدية طنجة أى داخل المدار الحضرى ، وذلك سنة ١٩٨١ ضمن الدراسة الخاصة بوضع تصميم التهيئة أو التنمية الحضرية للمدينة والتى قدرت المنطقة المبنية (B.U.A.) بحوالى ٧١٠ هكتار سنة ١٩٧١ و ١١٠٠ هكتار سنة ١٩٨١ وذلك بالنسبة للمنطقة المبنية المتصلة والمتقاربة داخل المنطقة المحدودة بانتشار ضواحى طنجة[٢] .

---

(١) Verdugo, C.; (1958). op. cit., p.192.

(٢) S. d. a. u., C.; (1983). op. cit., p.100.

الفصل الثالث

سكان مجمعة طنجة الحضرية

المبحث الأول : نمو وتوزيع سكان مجمعة طنجة الحضرية .

المبحث الثاني : خصائص سكان طنجة ووظائفها .

المبحث الثالث : تحديد وظائف مدينة طنجة وتخصصها .

الفصل الثالث

سكان مجمعة طنجة الحضرية ووظائفها

يقصد بمجمعة طنجة الحضرية كل التجمع المدنى لطنجة داخل حدودها الإدارية وخارجها ، أى المدينة وضواحيها وهوامشها القريبة والملاصقة لهذه الحدود ويعنى التجمع الحضرى فى الكتابات الفرنسية وخاصة عند « بوجيه جارنيه وشابو » المدينة وضواحيها ويطلق عليه (Agglomeration) [(١)] . بينما يعنى فى الكتابات الأمريكية إندماج مدينتين ، كما يعرف التجمع المدنى فى الكتاب الديموجرافي السنوى للأمم المتحدة ، بأنه التجمع الذى يشمل الحواف المدنية (Frange) ، أو المقاطعات المسكونة بكثافة والتى تقع خارج أو على هامش كتلة المدينة، لكن مجاوره لحدودها[(٢)]، وهذا ما يقصد به مجمعة طنجة الحضرية بالضبط . حيث أوضح تحليل الصور الجوية المتتابعة لطنجة نمواً عمرانياً كبيراً وسريعاً خارج الحدود الإدارية للمدينة كما يرتبط سكان هذه الهوامش بالمدينة – كما ستأتى الإشارة إليه من خلال الدراسة التالية – يضاف إلى ما سبق إعتراف وزارة السكنى بهذه المناطق الممتدة خارج الحدود الإدارية واعتبارها ضمن المدينة جغرافياً وعمرانياً وذلك بدراستها ووضع الخطط لها فى إطار وضع تصميم التهيئة أو التنمية الحضرية لطنجة حيث حددت ٥٠٠٠ هكتار تنتشر عليها المدينة أى مجمعة طنجة الحضرية (Agglomeration) بينما تشغل بلدية طنجة ٣٠٠٠ هكتار فقط – كما سبقت الإشارة إلى ذلك .

« وتشتمل دراسة المدينة على كل ما يتعلق بالكتل البشرية التى تعمرها وتتوزع فى جهاتها المختلفة من حيث عددها وتوزيعها وكثافتها وتركيبها النوعى والمهنى والعمرانى فى وقت معين وتطور هذا التوزيع والتركيب وحركة هذه العوامل جميعاً فى الزمن ... أى معدل النمو وتطور التوزيع ، أى حركة السكان المكانية . ثم هجرتهم من مكان إلى مكان ... ويرتبط بالدراسة السكانية نوع المسكن من الأوجه المختلفة [(٣)] » .

وترى الباحثة أن دراسة سكان طنجة يمكن أن تتم بمعالجة نمو وتوزيع السكان وخصائصهم الديموجرافية والإجتماعية والإقتصادية من خلال تطبيق مفهوم التفاعل المكانى – الإجتماعى (Spatial-Social interaction) لأن الهدف من هذا البحث ليس دراسة سكان طنجة دراسة أصولية نمطية .. بل يتركزالهدف منها فى دراسة سكان مجمعة طنجة الحضرية فى بيئتها ومدى إستجابتهم لها ، وما هى أوجه التفاعل بين السكان ومدينتهم، وما هو سلوكهم الديموجرافى والإجتماعى والإقتصادى فى هذا المكان، وهل هناك إرتباط بين خصائص السكان المختلفة ومناطق المدينة وأنماط المسكن بها ؟ لقد نبع ذلك المسار العلمى للبحث من خلال واقع ان السكان فى المدينة هم المحتوى والمضمون ، بينما المسكن وعمران المدينة هما الوعاء الذى يضم هذا المحتوى ويؤمنان تفاعله ، فبينهما حراكاً إجتماعياً وإقتصادياً مستمراً ، وتفاعلاً مكانياً – إجتماعياً دائباً ، يعطى المدينة فى النهاية شكلها وخصائصها ووظائفها ، بل واستمراريتها طالما ما زالت عملية التفاعل المكانى السكانى مستمرة تظهر فى صورة نمو عمرانى وتغير فى شكل المدينة وتركيبها ووظائفها الذاتية والإقليمية .

ويتناول هذا الفصل سكان مجمعة طنجة الحضرية بالدراسة من خلال ثلاث مباحث رئيسية يخصص الأول لدراسة نمو السكان وتوزيعهم، بينما يتناول المبحث الثانى خصائص سكان مجمعة طنجة بالدراسة ويضم المبحث الثالث محاولة لتحديد أهم وظائف المدينة من خلال أهم عناصر إقتصادها الحضرى لما في ذلك من أهمية قصوى فى عملية التخطيط لمستقبل المدينة ودورها الإقليمى فى إطار التنمية الإقليمية لشمال المغرب الذى تعد طنجة أهم مدنه .

---

(١) راجع : - Beaujeu - Garnier, J. et Chabot, G., (1964), Traité de Geographie urbaine, Colin, Paris.

(٢) كلارك ، جون ، (١٩٨٤) ، جغرافية السكان ، ترجمة شوقي إبراهيم مكي ، دار المريخ، الرياض ، صـ ٩٦

(٣) خاطر ، سليمان عبد الستار ؛ (١٩٧٠) ؛ الخرطوم دراسة في جغرافية المدن ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب، قسم الجغرافيا، جامعة القاهرة ، صـ ٩٦ .

المبحث الأول

نمو وتوزيع سكان مجمعة طنجة الحضرية

يهتم الجغرافيون بدراسة سكان المدن ويستندون فى ذلك على كثير من المبررات . ويرى الكثير منهم إننا إذ نظرنا إلى أى مدينة فسنجدها تتكون من منشآت وبشر ، ولقد وجدت هذه المنشآت من قبل الإنسان ولخدمته ، فليس من المعقول اذاً أن نركز على ما صنعه الإنسان ونترك الإنسان وآثاره جانباً . كما أن الإنسان هو المصدر الأساسى والموجه للإقتصاد الحضرى ، يمد المؤسسات الإنتاجية بالأيدى العاملة ويديرها حسب إرادته ، كما أن الإنسان هو المستهلك الأول لما تنتجه مؤسسات المدينة[١] . وكما تتباين المدن من حيث أحجامها يتباين توزيع سكانها داخل الحيز المتاح ، وتتنوع مصادر كسبهم ودروبهم الإجتماعية والحضارية والعرقية وغيرها من الخصائص الأخرى .

أولاً : حجم ونمو سكان مجمعة طنجة :

تفتقر مدينة طنجة إلى الإحصاءات والأرقام الدقيقة التى تعبر عن حجمها السكانى وتغير هذا الحجم خلال القرون الماضية، وكانت هناك إشارات عابرة لحجمها السكانى وردت فى بعض كتابات المؤرخين والرحالة ، وفى بعض التقارير التى تشير دائماً إلى بضعة آلاف من السكان . ومع خضوع المدينة للأجانب ، ظهرت إحصاءات أكثر دقة عن المدينة كان مصدرها تقارير قناصل الدول الأجنبية التى كانت ممثلة فى طنجة ، وكان لطنجة وضعها الخاص كما إتضح سابقاً ، وذلك خلال القرن العشرين وحتى الإستقلال ، وكانت الأرقام الواردة عن المنطقة الدولية مجرد تقديرات كما كان الجزء الشمالى من المغرب خاضعاً لإسبانيا ، وباقى المغرب خاضع لفرنسا ، وبالتالى كانت كل دولة تُصدر تقديرات خاصة بمنطقة حمايتها .

ظهر أول تعداد منظم للمغرب الموحد بعد إستقلاله حيث تعداد سنة ١٩٦٠ م ، ثم أعقبه تعداد سنة ١٩٧١م، فتعداد سنة ١٩٨٢م[٢] ، وكانت المغرب بصدد إجراء تعداد سنة ١٩٩٢م ، وتأجل إلى ١٩٩٣م ، ثم إلى سبتمبر ١٩٩٤م.

١ - سكان طنجة قبل القرن العشرين :

تعرضت مدينة طنجة ومنطقتها خلال تاريخها لأحداث جسام كان لها أثراً كبيراً على النواحى الديموجرافية بها ، فقد هجرها سكانها مع الغزو البرتغالى ، كما دمرت المدينة عدة مرات وتعرضت للقصف عدة مرات – سبقت الإشارة إلى ذلك – ورغم عدم توافر أرقام دقيقة عن تلك الفترات إلا أن الأحداث تشير إلى حدوث عدة متغيرات وذبذبات ديموجرافية عديدة أثرت فى النمو السكانى للمدينة، وفى العصر الحديث تعرضت المملكة المغربية بصفة عامة لعدة أوازم* ديموجرافية ، وكانت طنجة ضمن المدن التى تأثرت بهذه الأوازم . فقد أطل القرن التاسع عشر

---

(١) حسين ، عبد الرزاق عباس ، (١٩٧٧) ، مرجع سابق، ص ٢١٦ .

(٢) - Direction de la statistique; (1990), Demographie Marocaine Source des donnees et charac-teristiques D'Evolution, C.E.R.E.D., Rabat, p.p.7 - 8.

(*) أوازم جمع أزمة وتعني الشدة والقحط والضيق ، ويقال أزمة اقتصادية أو أزمة سياسية أو أزمة ديموجرافية ... إلخ ، عن المعجم الوجيز، مجمع اللغة العربية ، ج.م.ع ، الطبعة الأولى سنة ١٩٨٠ ، ص ١٥ .

والمغرب يعانى من انهيار ديموجرافى كبير من الطاعون الجارف الذى داهمه فى نهاية القرن الثامن عشر ، والذى يذكرنا بالطاعون الأسود فى منتصف القرن الرابع عشر . وقد قدر عدد ضحايا هذا الطاعون فى تقرير القنصل الإنجليزى « دجاكسون» بحوالى ٦٥,٠٠٠ ضحية فى فاس ، وبحوالى ٥٠,٠٠٠ ضحية فى مراكش ، وفى أسفى ٥٠٠٠ ، والصويرة ٥٥٠٠ ، بينما قدر القنصل الفرنسى « بروسونى » ضحاياه فى مدينة الرباط بحوالى ٢٠,٠٠٠ ضحية ، أى ما يعادل ثلثى سكانها فى ذلك الوقت .

ومن المؤكد أن طنجة قد عانت من هذه الكارثة البيئية. وكان سكانها يقدرون بحوالى ٥٠٠٠ مسلم، و٨٠٠ يهودى ، و ١٥٠ مسيحياً ، وذلك فى بداية القرن التاسع عشر . ولكي تتمكن المدينة من تعويض النزيف البشرى الناتج عن الأوبئة السابقة كان من الضروري أن تستقر الأوضاع الديموجرافية بها فترة طويلة . إلا أن المدينة تعرضت دورياً وعلى إمتداد القرن التاسع عشر – كغيرها من مدن وأقاليم المغرب – لسلسلة من الأوازم الديموجرافية تركت كل منها أثراً واضحاً على سكان المدينة . وقد تنوعت ما بين أوازم وبائية وأوازم غذائية « مجاعات » . أما عن تلك الوبائية ففى مقدمتها أزمة ١٨١٨ – ١٨١٩ م الناجمة عن الطاعون ، والذى كانت تتعرض له البلاد كل عشر أو خمسة عشر أو عشرين سنة ، ولم يكن هذا الوباء متوطناً بل كان وافداً من الخارج ، وغالباً ما كانت العدوى تنتقل من الجزائر عبر هضبات وهران وسهول الملوية ، فيظهر الوباء فى المدن الشمالية والشرقية ، إلا أن طاعون ١٨١٨ – ١٨١٩ م مثّل حالة إستثنائية إذ تُجمع الوثائق على أنه سرى مباشرة إلى طنجة عبر الطريق البحرى ومع الحجاج ، فقد كانت المدينة تمثل بيئة استقبال مواتية لاحتضان الوباء وتنشيط العدوى ، فقد كانت حالة النظافة بها سيئة ، كما كانت تعانى من سوء تصريف المياه المستعملة ، بالإضافة لإنتشار الخرائب ، مع ضيق الأزقة . كما كان الناس يتجنبون الوباء بالفرار ، مما كان يؤدى إلى زيادة انتشار العدوى . ويفسر ذلك سرعة انتشار الطاعون فى مختلف أحياء المدينة بعد نزول الحجاج مباشرة ، وقد قدر قنصل الدنمارك « كرابردى همسو » فى تقريره عن هذا الوباء سنة ١٨١٨ – ١٨١٩ م أن ضحاياه قد بلغوا حوالى ٢٢٣٤ ضحية ، « وقد قدرها القنصل بحصر عدد الجنائز التى تمر أمام نافذة الدار التى يقطنها » ، وذلك خلال ١٤ شهراً ، فكانت الخسارة البشرية حوالى ٢٥ ٪ من جملة سكان قُدرت بحوالى ٩٠٠٠ إلى ١١,٠٠٠ ساكن .

وقد تعرضت طنجة لعدة أوبئة أخرى كالجدرى ، والحصبة ، والتيفوئيد ، والدوسنتاريا ، والزهرى ولم تتوافر بيانات عنها ، بينما توافرت أرقام عن وباء الكوليرا الذى ظهر بالمغرب أول مرة فى ١٨٣٤ م ، ويسمى بالمغرب "بوكليب » . وقد تعرضت له طنجة ست مرات فى سنوات ١٨٣٤ م ، ١٨٣٥ م ، ١٨٦٨ م ، ١٨٧٨ م ، ١٨٩٥ م ، وفقدت طنجة عدداً لا بأس به من السكان خلال كل وباء في السنوات المذكورة ، وقد قدر ضحايا وباء سنة ١٨٥٥م بحوالى ٨ ٪ من جملة السكان إنذاك والمقدرين بحوالى ٧٥٠٠ إلى ٩٠٠٠ ساكن .

تزامنت هذه الأوبئة مع المجاعات المتعاقبة ، ومن أهم المجاعات تلك التى حدثت فى أعوام ١٨٢٥ م ، ١٨٢٦ م ، ١٨٥١ م ، ١٨٦٨ م ، ١٨٦٩ ، ١٨٨٧ م و ١٨٨٣ م ، حيث كانت أزمة طنجة فى ذلك الوقت أزمة خبز، تُذكرنا بأوازم أوربا الغذائية قبل الصناعة ، والتى كان سببها الغلاء كعامل رئيسى متزامن مع محصول سيئ بفعل الجفاف أو الجراد ، وتشتد الأزمة مع توالى أكثر من موسم سيئ وكان السماسرة والمحتكرون وفى مقدمتهم

المتمتعون بالحماية يعملون على حجب الغلال عن السوق لرفع أسعارها في الوقت الذي كان المخزن* يحول الطعام من مناطق الفائض إلى مناطق العجز، وقد ساعد موقع طنجة الجغرافي الممتاز على استيراد القمح ... ولا تجود المصادر بتقديرات إجمالية لعدد الضحايا من جراء المجاعات، وهناك فقط بعض إشارات متفرقة في المراسلات الأجنبية المعاصرة في طنجة من ضمنها أن ضحايا الجوع في طنجة كانوا يتراوحون بين ١٠ و ١٥ ضحية يومياً(١) .

من المفترض أن تؤدي المقدمات السابقة إلى افتراض أن الكوابح المالثوسية قد حالت خلال القرن الثامن عشر والتاسع عشر وحتى أوائل القرن العشرين دون حدوث نمو ديموجرافي واضح في طنجة ، أو على الأقل تؤدي إلى ظهور ذبذبات ديموجرافية يتأرجح حجم السكان بسببها بين هبوط وارتفاع . إلا أن الواقع الفعلي لنمو سكان طنجة قد خالف هذا الإفتراض ، واستمر نمو سكان المدينة سريعاً ، ويوضح الجدول رقم (٥) والشكل رقم (٣٥) نمو سكان طنجة خلال القرن التاسع عشر . ومن استقراء الجدول يتضح أن عدد السكان قد ارتفع من ٥٠٠٠ ساكن عام ١٨٠٩ إلى ١٠,٠٠٠ سنة ١٨٥٦ م ، أي تضاعف في أقل من خمسين عاماً ، ووصل إلى ١٥,٠٠٠ ساكن عام ١٨٧٤ م ، أي بمعدل ٥٠ ٪ خلال أقل من عشرين عاماً .وفي نهاية ١٨٨٤ م وصل عدد السكان إلى ٢١,٠٠٠ ساكن ، أي أن عدد السكان تضاعف بين عام ١٨٥٦م وعام ١٨٨٤م . وتضاعف مرة أخرى في العشر سنوات التالية ، أي وصل إلى ٤٠,٠٠٠ ساكن سنة ١٨٩٥ م وإلى ٤٥,٠٠٠ ساكن في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين . وقد كان نمو سكان طنجة ومنطقتها ناجماً عن عاملي الزيادة الطبيعية والنزوح الريفي ، ورغم حدوث المجاعات والأوبئة ، قد عرفت المدينة نمواً كبيراً .

جدول رقم (٥) نمو سكان إيالة طنجة خلال القرن التاسع عشر

السنــــة	تقدير عدد السكان	السنــــة	تقدير عدد السكان
١٨٠٩	٥٠٠٠ ساكن	١٨٧٢	١٤,٠٠٠
١٨١٨	٧٠٠٠ - ٩٠٠٠	١٨٧٤	١٥,٠٠٠
١٨٣٤	٩٠٠٠	١٨٨٤	٢١,٠٠٠
١٨٥٠	٩,٥٠٠	١٩٩٢	٣٦,٠٠٠
١٨٥٦	١٠,٠٠٠	١٨٩٥	٤٠,٠٠٠
١٨٦٦	١٢,٠٠٠	١٩٠٠ - ١٩٠١	٤٥,٠٠٠

المصــدر : البزاز ، محمد أمين ، (١٩٩١) ، الأزمات الديموجرافية بالمغرب خلال القرن التاسع عشر ، من أعمال ملتقى طنجة الأول بطنجة سنة ١٩٩٠ ، النشر العربي الإفريقي الرباط ، ص ١١٥ - ١٣١ .

ولم يكن عامل الجذب في طنجة « والموانئ المغربية عموماً » هو سبب الهجرة الأوحد ، بل كان الجفاف الذي ازدادت وطأته بزيادة نشاط تجارة وتصدير الحاصلات الزراعية والثروة الحيوانية إلى أوربا وراء نزوح سكان الأرياف إلى المدن والجهات الساحلية ومنها طنجة - وقد سبقت الإشارة إلى ذلك الوضع في موقع سابق - وفي عام ١٨٢٨ م استقبلت طنجة ٣٠٠٠ مهاجر أو نازح قروي ، وخلال مجاعة عام ١٨٧٨ م لجأ إلى المدينة في الأشهر الثلاث الأولى

* الحكومة

(١) البزاز ، محمد أمين ، (١٩٩٠) ، أوبئة ومجاعات المغرب في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، دكتوراه دولة غير منشورة، جامعة محمد الخامس ،كلية الآداب، الرباط ، الجزء الثاني، صفحات متفرقة .

٧٩٧ نازحاً وذلك على سبيل المثال. ولم تكن أصول هؤلاء النازحين صوب طنجة من الريف الطنجى فقط بل كانت تمتد إلى جهات نائية كسوس ودكالة ، وعبده ، والرحامنة وتذكر التقارير أن آلافاً من النازحين قد استقروا فى أحواز طنجة بعائلاتهم خلال مجاعة ١٨٦٨ م ، وقد تحولت التلال المحيطة بالمدينة إلى دواوير حقيقية تعج بالأفاقين[١] .

ويعنى ما سبق أن مدينة طنجة وأحوازها (إيالة طنجة) قد عرفت هجرات مبكرة ساهمت فى إعادة التوازن الديموجرافى . بل وفى تحقيق نمو ديموجرافى موجب ، وذلك على الرغم من تكرار موجات القحط والأوبئة خلال القرن التاسع عشر . ومن الجدير بالذكر أن المغاربة اليهود بطنجة كانوا يمثلون نسبة كبيرة من السكان قدرت بحوالى ٢٢٠٠٠ ساكن عام سنة ١٨٥٠م ، بينما كان عدد الأجانب ٣٠٠٠ ساكن من جنسيات مختلفة[٢] . وقدر عدد اليهود بحوالى ٧٠٠٠ يهودى فى نهاية القرن التاسع عشر ينحدر معظمهم من النازحين من إسبانيا يعيشون داخل الملاح أو حى اليهود ، بينما قدر عدد الأوربيون بحوالى ١٥٠٠٠ ساكن ، أغلبهم من فقراء الأسبان ، وعدد قليل من رعايا جبل طارق ، ومن رعايا البرتغال ، وإيطاليا ، وفرنسا ، وألمانيا[٣] . إلا أن طنجة لا تتميز بوجود (الملاح) بالوضوح الذى يظهر به فى مدن المغرب الأخرى حسب إتفاق المصادر .

٢ - حجم ونمو السكان خلال القرن العشرين وحتى الاستقلال :

يصعب الحصول على أرقام دقيقة ومضبوطة عن سكان مدينة طنجة ، إذ أن معظم الأرقام الواردة عن طنجة تفيد المدينة والأحواز القريبة والبعيدة نسبياً . ثم أصبحت تفيد المنطقة الدولية بعد تحديد حدودها ، قد سبقت الإشارة إلى أن التعدادات الرسمية للمغرب الموحد بدأت بتعداد ١٩٦٠ م ، قد أجرى بالمغرب عشر تعدادات* خلال النصف الأول من القرن العشرين وحتى الاستقلال ، أو بالأحرى حتى تعداد ١٩٦٠ م ، وبالطبع لم تظهر طنجة فى هذه التعدادات أو التقديرات السابقة ، والتى شملت كل من المنطقة الشمالية الإسبانية لسنوات ١٩٣٠ م - ١٩٣٥م- ١٩٤٠ م و ١٩٥٠م والمنطقة الجنوبية الفرنسية فى سنوات ١٩٢١ م - ١٩٢٦ م - ١٩٣١ م - ١٩٣٦م و ١٩٥١ م . أما التعداد أو الإحصاء الوحيد الذى أجرى بطنجة فكان سنة ١٩٤١[٤] ، وأي أرقام سكانية أخرى كانت تقديرات يشوب صدقها الشك نظراً للاختلاف الكبير بين المصادر العديدة التى وردت بها أرقام تخص طنجة خلال الفترة المعنية بالدراسة (قبل الاستقلال) ويمكن التعرف على حجم سكان مدينة طنجة وإتجاهات نموها السكانى بصورة تقريبية من خلال الجدول رقم (٦) والذى يوضح سكان منطقة طنجة خلال التقديرات والتعدادات التى أجريت منذ أوائل القرن العشرين وحتى تعداد سنة ١٩٦٠ . كما تتضح به أعداد ونسب اليهود والأجانب ضمن

---

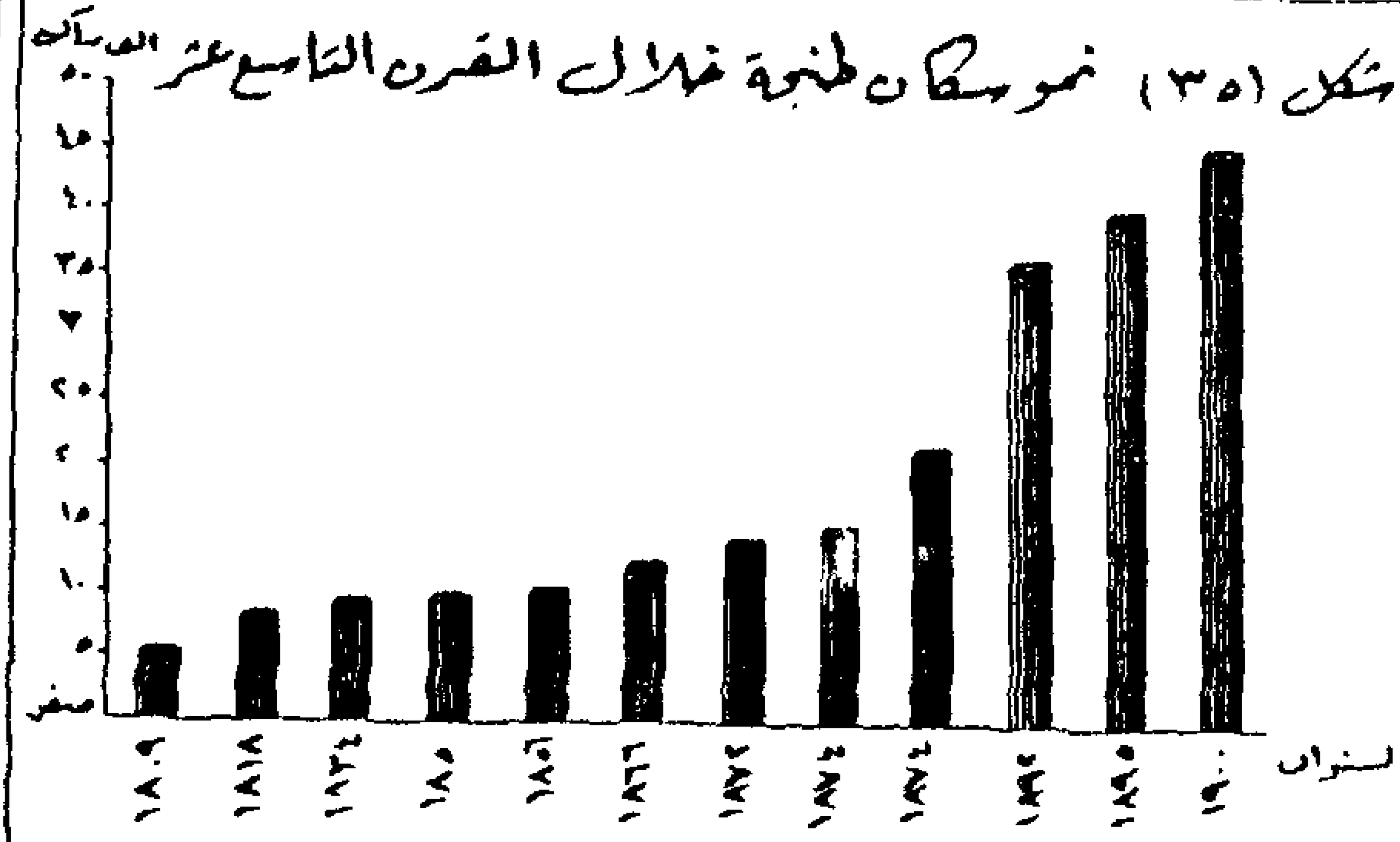
(١) البزاز ، محمد أمين ، (١٩٩١) ، الأزمات الديموجرافية فى طنجة خلال القرن التاسع عشر ، من أعمال ملتقى طنجة الأول بطنجة سنة ١٩٩٠ ، النشر العربى الإفريقى ، الرباط ، صـ ١١٥ : ١٣١.

(٢) ابن الصغير ، خالد ، (١٩٩١) ، مرجع سابق، صـ ٧٩

(٣) Saint Martin, vivien.; (1892), op. cit

(٤) مديرية الإحصاء ، (١٩٧١)، السكان القانونيون للمغرب حسب الإحصاء العام للسكان والسكن لسنة ١٩٧١، مجموعة ش، المجلد الأول ، وزارة التخطيط، الرباط ، صـ ١١ .

(*) ذكرت فى المصادر المختلفة على أنها مرة إحصاءات سكانية ، ومرة تقديرات، ومرة أخرى تعددات وخاصة فى الجزء الثانى من السكان القانونيون فى المغرب (تعداد ١٩٦٠) .







أشكال (٣٥ ، ٣٦-أ ، ٣٦-ب) نمو سكان طنجة خلال القرن التاسع عشر والقرن العشرين حتى عام ١٩٦٠م

جدول رقم (٦) سكان منطقة طنجة حسب التقديرات والتعدادات من ١٩٠١ حتى ١٩٦٠

السنة	جملة السكان	المغاربة				الأجانب	
		مسلمون (عددهم)	نسبتهم ٪	يهود (عددهم)	نسبتهم ٪	(عددهم)	نسبتهم ٪
١٩٠١	٤٥,٠٠٠	٣٦,٠٠٠	٨١,٠	٧,٠٠٠	١٥,٠	١,٥٠٠	٣,٥
١٩١٥	٧٠,٠٠٠	٣٧,٠٠٠	٥٣,٠	١٩,٠٠٠	٢٧,٠	١٤,٠٠٠	٢٠,٠
١٩٢٧	٦٠,٠٠٠	٣٥,٠٠٠	٥٨,٠	١٥,٠٠٠	٢٥,٠	١٠,٠٠٠	١٦,٧
١٩٣٣	٧٠,٠٠٠	٤٦,٠٠٠	٦٥,٧	٦,٤٨٠	٩,٣	١٧,٥٥٢	٢٥,٠
١٩٤١ تعداد	١٠٢,٣٠٦	٧٢,٦٧٠	٧١,٠	٧,١٠٢	٧,٠	٢٢,٥٣٤	٢٢,٠
١٩٥٢	١٧٢,٠٠٠	١١٥,٠٠٠	٦٦,٨	١٥,٠٠٠	٨,٧	٤٢,٠٠٠	٢٤,٥
١٩٥٥	١٨٣,٧٣٠	١١٥,٠٠٠	٦٢,٦	١٢,٠٠٠	٦,٥	٥٦,٧٣٠	٣٠,٩
١٩٦٠ تعداد	١٦٤,٢٣٢	١٢٣,٤٧٨	٧٥,٢	٦,٢٤٦	٣,٨	٣٤,٥٠٨	٢١,٠

المصـــدر :

١ - Verdugo, C.; (1958) op. cit. p.95.

٢ - Statesman's yearbook, (1927), Anuarios estatisticos, Madrid.

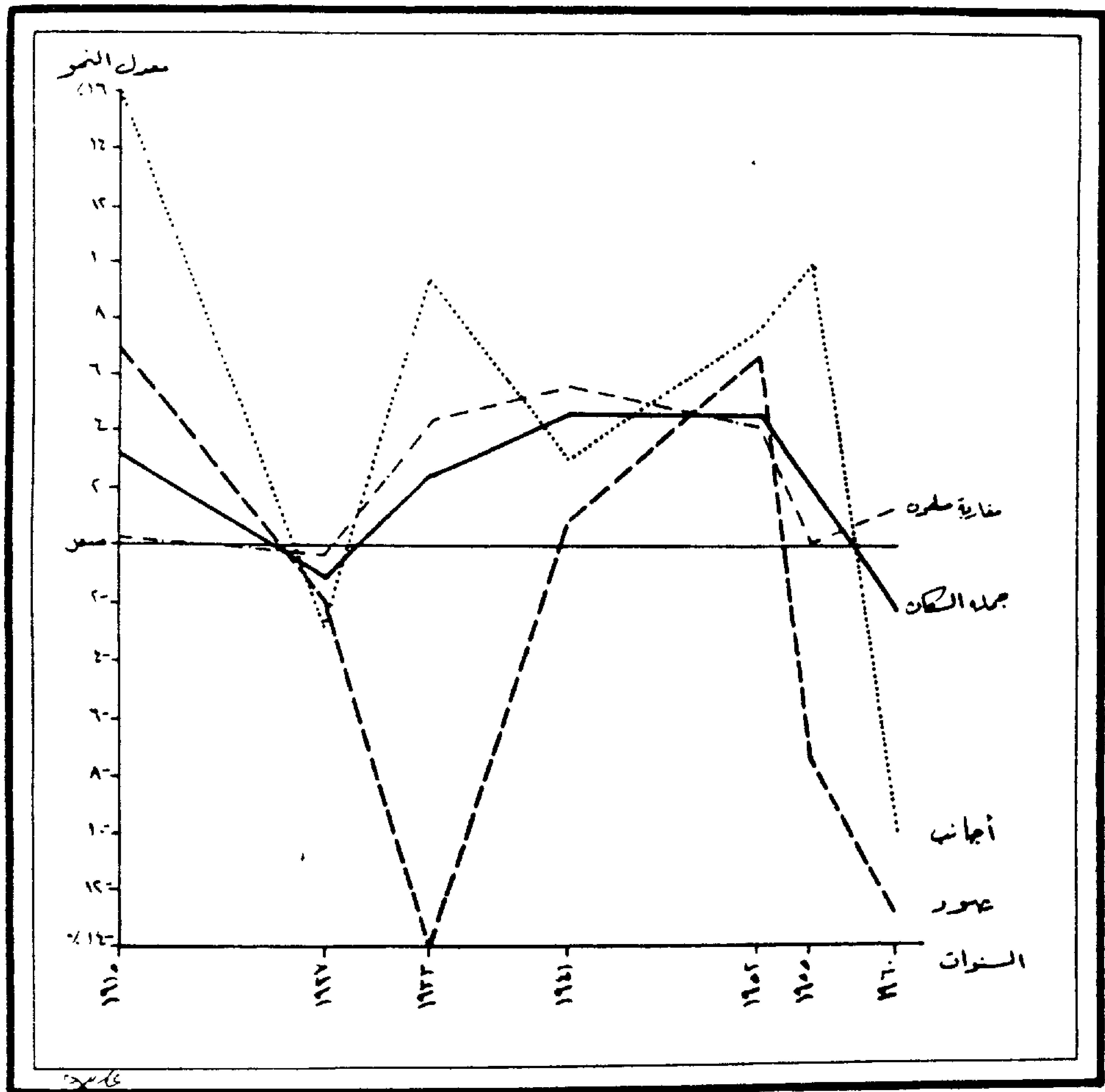
٣ - Service central des statistiques, (1960), Resultats du Recensement de 1960, Rabat. p.8 - 9.

جدول رقم (٧) المعدل السنوى لنمو سكان طنجة من ١٩٠١ إلى ١٩٦٠

السنة	معدل النمو السنوي لجملة السكان	معدل النمو السنوي للمغاربة		معدل النمو السنوي للأجانب	ملاحظات
		مسلمون	يهود		
١٩٠١	-	-	-	-	تقـــدير
١٩١٥	٣,٢	٠,٢	٧,١	١٥,٩	تقـــدير
١٩٢٧	١,٣-	٠,٥-	٢,٠-	٢,٨-	تقـــدير
١٩٣٣	٢,٥	٤,٥	١٤,٠-	٩,٤	تقـــدير
١٩٤١	٤,٧	٥,٧	١,١	٣,١	تعـــداد
١٩٥٢	٤,٧	٤,٢	٦,٨	٥,٦	تقـــدير
١٩٥٥	٢,٢	صفر	٧,٤-	١٠,٠	تقـــدير
١٩٦٠	٢,٢-	١,٤	١٣,٠-	٩,٩-	تعـــداد

المصـــدر : من حساب الباحثة على أساس الجدول السابق .

سكان المنطقة . ومن استقراء الجدول المذكور يمكن استنباط بعض الاتجاهات العامة والهامة للنمو السكانى خلال النصف الأول من القرن العشرين وحتى الاستقلال، لعل أول هذه الإتجاهات وأهمها هو الاتجاه العام نحو الزيادة السكانية منذ بداية القرن وحتى ١٩٥٥، إذ كان عدد السكان حوالى ٤٥٠٠٠ ساكن فى بداية القرن ١٩٠١ وصل عددهم إلى ١٨٣٧٣٠ ساكن سنة ١٩٥٥، بمعنى أن السكان قد تضاعفوا أربع مرات خلال ٥٥ سنة كما يلاحظ خلال تلك الفترة أن نمو السكان قد تميز بإحدى الذبذبات السكانية إذ تناقص عدد السكان من ٧٠,٠٠٠ ساكن سنة ١٩١٥ م إلى ٦٠,٠٠٠ ساكن سنة ١٩٢٧ م ، ثم عاود ارتفاعه مرة أخرى . وقد تزامنت فترة التناقص السكانى المذكورة مع الحرب العالمية الأولى، ثم استمر نمو السكان بمعدلات مختلفة فى سنوات ما بعد الحرب الأولى وحتى الحرب العالمية الثانية . ثم ارتفع معدل النمو إلى ٤,٧ ٪ سنوياً وبالتالى ارتفع عدد السكان خلال سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية وحتى الاستقلال ، وهى سنوات الازدهار الإقتصادى والعمرانى والدبلوماسى فى طنجة التى



شكل (٣٧) المعدل السنوي لنمو سكان طنجة من عام ١٩١٥ إلى عام ١٩٦٠م

سبقت الإشارة إليها فى الفصل السابق . وقد سجل تعداد سنة ١٩٦٠ تناقصاً فى عدد سكان منطقة طنجة بعد الإستقلال إلى ١٦٤٠٠٠ ساكن لأسباب سبقت الإشارة إليها ، ويوضح الشكل رقم (٣٦_أ،ب) نمو سكان منطقة طنجة من سنة ١٩٠٠ - ١٩٩٠ م .

ويوضح الجدول رقم (٧) والشكل رقم (٣٧) التغيرات التى طرأت على معدلات نمو كل من السكان اليهود والمسلمون المغاربة ، والأجانب إبان الفترة المذكورة والتى كانت تتميز بخضوع طنجة لنظام الإدارة الدولية . وأهم ما يلاحظ أن النمو السكانى لليهود قد تميز بالذبذبة بين ارتفاع وانخفاض وإن كان الاتجاه العام نحو التناقص بقياس عددهم سنة ١٩٥٥ ، والذى كان ١٢,٠٠٠ يهودى بعددهم فى أول القرن والذى كان ١٩,٠٠٠ يهودى ، بينما شهدت أعدادهم تأرجحاً بين ارتفاع وانخفاض بين أول القرن ومنتصفه وكان عددهم سنة ١٩٢٧م ١٥,٠٠٠ يهودى أخذ في التناقص بمعدلات كبيرة حتى ١٩٣٣ م وأصبح ٦٤٨٠ يهودى ، ثم ارتفع إلى ٧١٠٢ سنة ١٩٤١م ، ثم تضاعف فى غضون إحدي عشرة سنة حتى سنة ١٩٥٢ إلي ١٥,٠٠٠ يهودى ، ذلك إبان فترة الازدهار العقارى والاقتصادى للمنطقة الدولية - ومدينة طنجة بالطبع - ثم تناقص عدد اليهود إلى ١٢,٠٠٠ سنة ١٩٥٥ بسبب الصراع العربى الإسرائيلى من ناحية ، وانهيار نظام مدينة طنجة وضواحيها من ناحية أخرى ، وتذكر بعض المصادر أن عدد اليهود قبل الاستقلال مباشرة كان ٢٠,٠٠٠ يهودى يمثلون فى المجلس التشريعى ويتمتعون باستقلالية قضائية ويصنفون إلى ثلاث فئات ، حيث اليهود الأصليون ولا يتميزون عن المغاربة شكلاً ، ثم اليهود الذين أتوا من إسبانيا في العصور الوسطى ويهود لاجئون من وسط أوربا ، ولعل فيما ذكره جون جنتر عن اليهود ما يوضح وضعهم إبان الفترة الدولية فى طنجة ، إذ قال « وقد سألت الناس عمن يدير شئون طنجة؟ فأجابونى .. اليهود . ويضيف إلى ذلك أن اليهود كانوا يتميزون بتبوأهم المراكز الهامة ، وكانوا من الطائفة الأرستقراطية فى طنجة ، وخاصة ذوو الأصول الإسبانية منهم حيث كانوا طبقة غنية مرفهة أفرادها إسبانيون أكثر من الإسبانيين أنفسهم . وكان في طنجة إبان تلك الفترة نواد خاصة ٨٠ ٪ من أعضائها يهود وكان اليهود فى طنجة أصحاب بنوك ومصارف ، ولم يحرموا مما حرموا منه في أماكن أخرى غير طنجة ، كما لم يتركزوا فى «ملاح»* خاص بهم بوضوح كما كانوا فى مدن المغرب الأخرى . كما لم يخضعوا لقوانين المسلمين فى طنجة عكس وضعهم فى المدن المغربية الأخرى[1] .

أما الأجانب فى طنجة فتوضح الأرقام السابقة فى الجدول رقم (٦،٧) ، والشكل رقم (٣٦و٣٧) أن أعدادهم قد تميزت بالزيادة المستمرة منذ أول القرن وحتى سنة ١٩٥٥م ، إذ قدر عددهم بحوالى ١٥٠٠ ساكن فى بداية القرن، تزايدوا إلى أن فاق عددهم ٥٦٧٠٠ ساكن ، أى تضاعفوا خلال تلك الفترة ٣٧ مرة وقد إنخفض عدد الأجانب إبان الحرب العالمية الأولى من ١٤,٠٠٠ ساكن سنة ١٩١٥ إلى ١٠,٠٠٠ ساكن سنة ١٩٢٧ ، ثم عاد وفودهم إلى المدينة ومنطقتها بمعدلات نمو سريعة وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية ، إذ وصل عددهم إلى ٢٢,٥٣٤ ساكن أجنبى سنة ١٩٤١ ، ثم إلى ٤٢,٠٠٠ أجنبى سنة ١٩٥٢ ، وإلى ٥٦,٧٣٠ سنة ١٩٥٥ ، وكانت نسبة الأجانب

---

(١) جنتر ، جون ، (١٩٥٥) ، داخل إفريقيا ، مترجم ، مرجع سابق ، ص ١٠١ ، ١٠٢ ، ١٧٥ .

(*) (الملاح) هو إسم حى اليهود فى المغرب وهى كلمة مشتقة من الملح ، إذ أن اليهود هم الذين كانوا يكبسون رؤوس أعداء السلطان فى الملح بعد قتلهم حتى لاتصاب تلك الرؤوس بالتلف ، وذلك لعرضها على الجمهور .

إلى جملة سكان طنجة ضئيلة فى أول القرن إذ لم تتعدى ٣,٥ ٪ ومع استمرار وفودهم إلى المدينة بسرعة كبيرة وأعداد كبيرة - لا تعادل معدلاتها معدلات النمو السكانى للمغاربة - أصبحت نسبتهم ٣٠,٩ ٪ من سكان المنطقة الدولية لطنجة . بينما كانت نسبة اليهود ١٥ ٪ من جملة السكان فى أول القرن ، ثم أصبحت نسبتهم ٢٧٪ سنة ١٩١٥م، وحوالى ٢٥٪ سنة ١٩٢٧م ، ثم تناقصت إلى ٦,٥ ٪، يقابل ذلك نمو سكاني للمغاربة من المسلمين إذ تزايد عددهم من ٣٦,٠٠٠ ساكن سنة ١٩٠١م إلى ١١٥,٠٠٠ ساكن سنة ١٩٥٥م. وبذلك نلاحظ أنهم تضاعفوا أكثر من ثلاث مرات، مما يعكس معدلات نمو سكانى أقل من معدل نمو الأجانب خلال الفترة المذكورة، وقد صاحب ذلك تناقص فى نسبتهم إلى جملة سكان المدينة ومنطقتها من ٨١٪ سنة ١٩٠١ إلى ٦٢,٦ ٪ سنة ١٩٥٥.

ونخلص مما سبق إلى أن معدلات النمو قد اختلفت بين المغاربة من المسلمين واليهود وبين الأجانب . وبصفة عامة سجلت معدلات نمو الأجانب قيماً كبيرة وصلت فى بعض الأحيان إلى ١٥ ٪ مثلما حدث فى الفترة بين ١٩٠١ - ١٩١٥م ، ووصلت أيضاً إلى ١٠ ٪ بين سنوات ١٩٢٧ - ١٩٣٣م ، وكذلك بين سنوات ١٩٥٢ - ١٩٥٥م ، أما معدلات النمو السنوى بين اليهود فقد تذبذبت بين معدلات متباينة أدناها معدل سالب سجل -١٤ ٪ سنوياً بين سنوات ١٩٢٧ - ١٩٣٣م ، بينما سُجل أعلى معدل نمو سنوى بين سنوات ١٩٤١- ١٩٥٢م وكان ٦,٨٪ سنوياً.

بالنسبة لمعدل نمو المغاربة من المسلمين فقد سجل أيضاً معدلات نمو سنوى متفاوتة ، أدناها معدل سالب وصل إلى -٢ ٪ سنوياً بين ١٩١٥ - ١٩٢٧ وأعلى معدل كان ٥,٧ ٪ سنوياً بين سنة ١٩٣٣ وسنة ١٩٤١م . بينما سجل نمو سكان طنجة عامة معدلات متفاوتة أيضاً تراوحت بين -٢,٢ ٪ سنوياً بين ١٩٥٥ - ١٩٦٠م ، و -١,٣ بين سنوات ١٩١٥ - ١٩٢٧ ، وهى معدلات سالبة ، كما سجلت معدلات نمو مرتفعة أيضاً وصلت إلى ٤,٧ ٪ بين سنوات ١٩٣٣ إلى ١٩٥٢م وكاد حجم السكان يصل إلى التضاعف بين ١٩٤١ - ١٩٥٥م ، ويوضح الشكل ورقم (٣٧) معدلات نمو الأجانب واليهود والمغاربة المسلمون .

بالنسبة لمدينة طنجة ذاتها فقد إختلفت التقديرات حول حجمها إذ قدر (كلود ڤرديجو) سكان طنجة داخل الأسوار بحوالى ٥٠٠٠ ساكن فى أوائل القرن الحالي بالإضافة إلى عدة آلاف أخرى متناثرة حول المدينة ، وخاصة فى إتجاه هضبة مرشان غرباً معظمهم من الأجانب والأثرياء بالإضافة إلى سكان الدواوير التى سكنها ريفيون ، وكانت مساحة المدينة العتيقة ٣٠ هكتار ، وقد إستمر توسع المدينة وبالتالى سكانها حتى وصلوا إلى ٤٠,٠٠٠ ساكن فى مساحة ٢٤٠٠ هكتار عام ١٩٣٥م ، ثم إلى ١٤٠,٠٠٠ ساكن على مساحة ٣٠٠٠ هكتار عام ١٩٥٦م [١] وقد أصبح سكان بلدية طنجة ١٤١,٧١٤ ساكن سنة ١٩٦٠ فى أول تعداد أجرى للمملكة المغربية مكتملة بعد الاستقلال[٢] . من الملاحظ أن منطقة طنجة الخاضعة للنظام الدولى كانت تتميز بارتفاع درجة التحضر عن سائر أقاليم وعمالات المغرب ، إذ بلغت ٨٦ ٪ من سكان المنطقة الذين تركزوا بصفة خاصة فى مدينة طنجة وضواحيها ، وقد استمرت طنجة متميزة بهذه الخاصة حتى الآن .

---

(١) Verdugo, C.; (1958), op. cit., p.195.

(٢) Service centeral de statistiques, (1960), op. cit., p.8-9.

٢ - نمو السكان بعد الاستقلال :

أجرى فى المغرب ثلاث تعدادات رسمية وذلك بعد الإستقلال، لذا يمكن تتبع حجم ومعدلات نمو سكان طنجة خلال هذه التعدادات أى ١٩٦٠، ١٩٧١، ١٩٨٢م، كما يمكن على أساسها القيام بنوع من الإسقاطات لسنوات تالية لآخر تعداد .

(أ) حجم ونمو سكان إقليم طنجة :

قبل الخوض فى تفاصيل ذلك من المناسب أن نتعرف على مدينة طنجة من خلال موقعها على الخريطة الإدارية حيث يعد ذلك مؤشراً هاماً لما تتمتع به المدينة من أهمية إقليمية، أو لما لا تتمتع به من هذه الأهمية. ومن الجدير بالذكر أن الحدود الإدارية قد تغيرت عدة مرات، سواء بالنسبة لمدينة أو بلدية طنجة أى (Muncipalitè de Tanger) أو بالنسبة لإقليم طنجة أو عمالة طنجة أى (Province de Tanger) وسنطلق عليها عمالة طنجة حتى لا يحدث خلط بين الإقليم بمفهومه الجغرافى ومفهومه الإدارى فى المغرب الذى ينقسم بين أقاليم وعمالات وولايات .

بالنسبة لحدود بلدية أو مدينة طنجة لم تتغير منذ أن عُدّلت بعد تطبيق نظام الإدارة الدولية وحتى ١٩٩٢ وبالتالى تتطابق حدودها حتى ذلك التاريخ مع التعدادات الثلاث، أما إقليم طنجة أو عمالة طنجة فقد تغيرت حدودها عام ١٩٧٥م حيث اتسعت عما كانت عليه قبل ذلك التاريخ ، وهذا يعنى أن تعداد ١٩٨٢م مرتبط بالحدود الحديثة للإقليم ، بينما تعدادى ١٩٦٠ - ١٩٧١م مرتبطان بحدود طنجة التى وضعت إبان خضوعها للإدارة الدولية ، وقد أضيف لطنجة وأحوازها بعض الجماعات الريفية (القروية) ، ومركزاً حضرياً جديداً وهو بلدية أصلية ، لذا كان من الضرورى تعديل البيانات الواردة فى تعدادى ١٩٦٠ - ١٩٧١م حتى تتوافق مع بيانات تعداد ١٩٨٢م لتسهل المقارنة بين التعدادات الثلاث عند تناول إقليم طنجة . وهذا يعنى أن الأرقام الواردة بهذا الجزء معدلة على أساس الحدود الإدارية الجديدة .

يمثل إقليم طنجة أحد أقاليم وعمالات المملكة المغربية والبالغ عددها فى تعداد سنة ١٩٨٢م ٣٥ إقليم وعمالة، وكان عددها ٢١ إقليم وعمالة في تعداد ١٩٧١ . أما عدد المدن فقد بلغ ٤٥ بلدية و ٤٠ مركز حضرى مستقل[1] وحسب النشرة الإحصائية السنوية سنة ١٩٩٠م كان عدد الأقاليم ٣١ إقليم والعمالات ١٦ عمالة تنتظم هذه الأقاليم والعمالات فى سبع مناطق إقتصادية يوضحها الجدول التالى :

جدول رقم (٨) التقسيم الإدارى فى المغرب حسب الجهات الإقتصادية سنة ١٩٨٢ و ١٩٩٠

الجهات الإقتصادية	الأقاليم والعمالات ١٩٨٢[1]		الأقاليم والعمالات ١٩٩٠[2]	
	إقليم	عماله	إقليم	عمالات
منطقة الجنوب	١١		١١	
منطقة تانسفت	٤		٥	٣
منطقة الوسط	٦	٥	٦	٧
منطقة الشمال الغربى	٦	١	٧	٣
منطقة الشرق	٣		٥	٣
منطقة الوسط الجنوبى	٤		٣	
منطقة الوسط الشمالى	٥		٤	

المصدر : (١) مديرية الإحصاء ، (١٩٨٣) ، السكان القانونيون للمغرب حسب الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة ١٩٨٢ ، وزارة التخطيط، الرباط ، صـ ١٥ : ١٦

(٢) مديرية الإحصاء ، (١٩٩١) ، النشرة الإحصائية السنوية للمغرب ، وزارة التخطيط ، الرباط ، صـ صـ ١٣ - ١٦ .

مضيق جبل طارق

المحيط الأطلنطي

جماعة ملوسة

جماعة العوامة

جماعة

جماعة أحد الغربية

جماعة دار الشاوى

جماعة المنزلة

جماعة أشنين

سيدى اليمانى

سكة حديد
طرق رئيسية (ط.ر)
طرق ثانوية (ط.ث)
طرق ثالثة (داخلية)
مسالك
دوار
حدود العمالة الإقليم
حدود الجماعات الريفية
حدود البلديات (حضرية)
أودية ومسحاب

شكل (٣٨) التقسيم الإدارى لعمالة طنجة حتى عام ١٩٩٢م

المصدر، عمالة إقليم طنجة

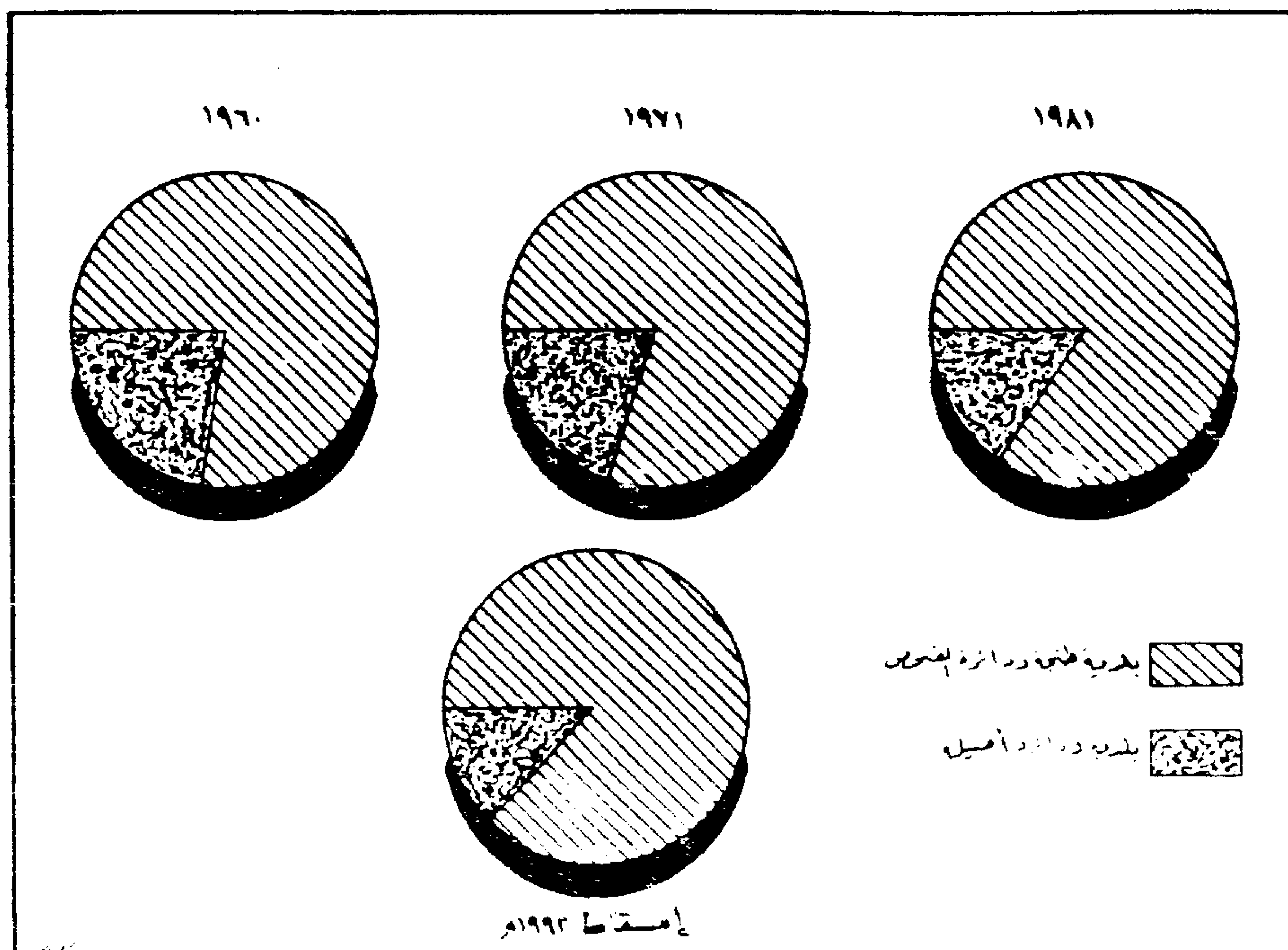
تعد عمالة طنجة أصغر أقاليم وعمالات المغرب مساحة ، إذ تبلغ مساحة العمالة الحالية ١١٩٥ كم٢ وكانت ٤٠٠ كم٢ قبل سنة ١٩٧٥ . وتقع فى الجهة الإقتصادية الشمالية الغربية ، والتى تعد بدورها أصغر النواحى الإقتصادية مساحة ٢٩,٩٥٥ كم٢ ، أى ٤,٢ ٪ تقريباً من جملة مساحة المغرب البالغة ٧١٠,٨٥٠ كم٢(١) بينما تبلغ مساحة عمالة طنجة ٠,٢ ٪ من جملة مساحة المملكة سنة ١٩٩٠م ، وتنقسم عمالة طنجة إدارياً طبقاً لتعداد سنة ١٩٨٢م إلى : بلدية طنجة وبلدية أصيلة (حضر) ثم تسع جماعات قروية تندرج تحت دائرتين هما (شكل رقم (٣٨) وجدول رقم (٩) دائرة فحص طنجة وتضم الجماعات القروية (بحريين عوامة إكزناية (أو إجزناية) ، وملوسه ، وبحرا وبين طنجة) اذ تحيط هذه الجماعات ببلدية طنجة، وتتوسع المدينة على حسابها إذ تعتبر الظهير المباشر أو (أحواز) طنجة ثم دائرة أصلية وتضم الجماعات القروية (دار الشاوى وجماعة المنزلة وجماعة سبت الزينات ، وأحد الغربية ثم جماعة إثنين سيدى اليمانى) ، ويتضح من أسماء معظمها أيام السوق الأسبوعى بالجماعة . ويتضح من استقراء الشكل رقم (٣٩) والجدول رقم (٩) والملحق (١١) أن بلدية طنجة تمثل أكبر وحدة إدارية بعمالتها من حيث حجم سكانها إذ بلغت نسبة سكانها ٦٢,٤ ٪ سنة ١٩٦٠م و ٦٧,٣٪ سنة ١٩٨٢م من جملة سكان العمالة كما تمثل وفحصها حوالى ٨٤,٦ ٪ ومن المتوقع أن تصل النسبة إلى ٩٠ ٪ سنة ١٩٩٢م ، وذلك من جملة سكان العمالة أيضاً .. بينما لا تمثل بلدية أصيلة سوى ٥٪ من جملة سكان العمالة ، وتصل مع دائرتها إلى حوالى ١٥ ٪ من جملة سكان عمالة طنجة سنة ١٩٨٢ . ومن الملاحظ تناقص نسبة سكان بلدية أصيلة ودائرتها لحساب طنجة وفحصها باستمرار منذ سنة ١٩٦٠م، ومن المتوقع أن يستمر هذا التناقص النسبى حتى سنة ١٩٩٢م ليصل إلى ١٢,٥ ٪ من جملة سكان العمالة مما يؤكد هيمنة طنجة السكانية على مستوى العمالة أو إقليمها الإدارى . كما يتضح أن عمالة طنجة من العمالات الحضرية على مستوى المملكة المغربية، وذلك ما يوضحه شكل رقم (٤٠) حيث درجة التحضر بكل من عماله طنجة والمملكة المغربية ونسبة بلدية طنجة ودائرتها إلى جملة العمالة سنة ١٩٨٢م والملاحظ أن نسبة أصيلة ودائرتها قد تناقصت لحساب طنجة وفحصها منذ ١٩٦٠م إلى ١٩٨٢م.

وقد بلغ حجم عمالة طنجة ٨٨٩ ٢٢٦ ساكن عام ١٩٦٠ م ثم زاد عددهم إلى ٦٦٠ ٢٨٥ ساكن عام ١٩٧١ م ووصلوا إلى ٢٢٧ ٤٣٦ ساكن عام ١٩٨٢ م ومن المتوقع أن يصلوا إلى ١٦٠ ٦٠١ ساكن عام ١٩٩٢ م ، ويوضح الملحق رقم (١١) الأرقام المطلقة الخاصة بعمالة طنجة التي حسبت النسب السابقة على أساسها .

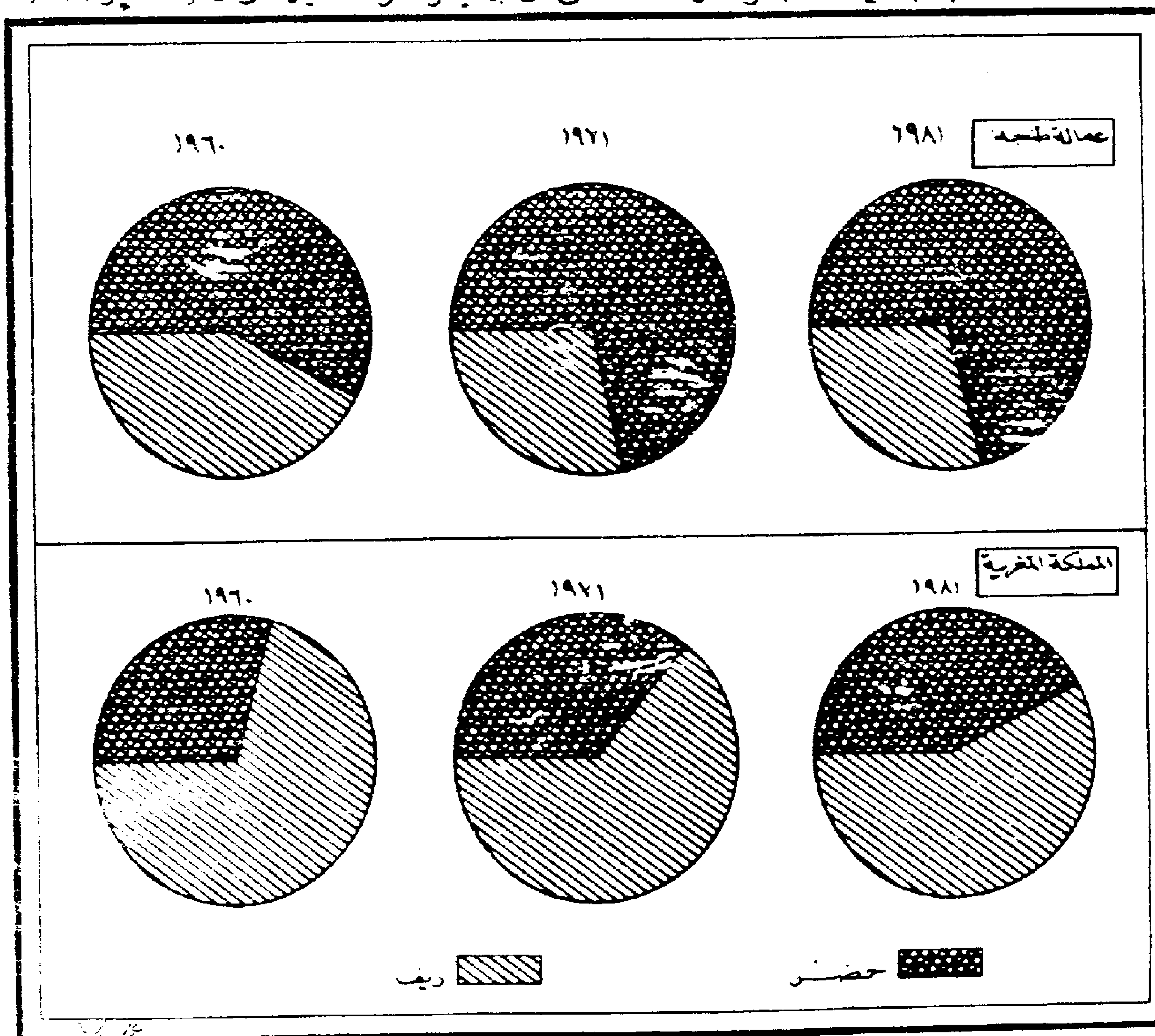
تمثل عمالة طنجة إقليماً حضرياً اكتسب طابعه الحضرى من الحجم الكبير الذى تمثله مدينة طنجة ضمن الإقليم، والتى يؤكد واقعها أنها أكبر من ذلك حجماً حيث إمتد قطاع حضرى خارج حدودها على حساب دائرة الفحص خاصة فى جماعة العوامة جنوباً ، وإجزناية غرباً ، وبحرا وبين شرقاً ، وقد ظهر ذلك واضحاً عند تحليل الصور الجوية والخرائط الخاصة بنمو المدينة عمرانياً . كما يبين الشكل رقم (٤١) ذلك النمو السكانى لجملة الإقليم والريف والحضر، كما يظهر به الحجم السكانى المضاف بالضم الإدارى ، ذلك الحجم الذى أظهر منحنى النمو مستمراً رغم

---

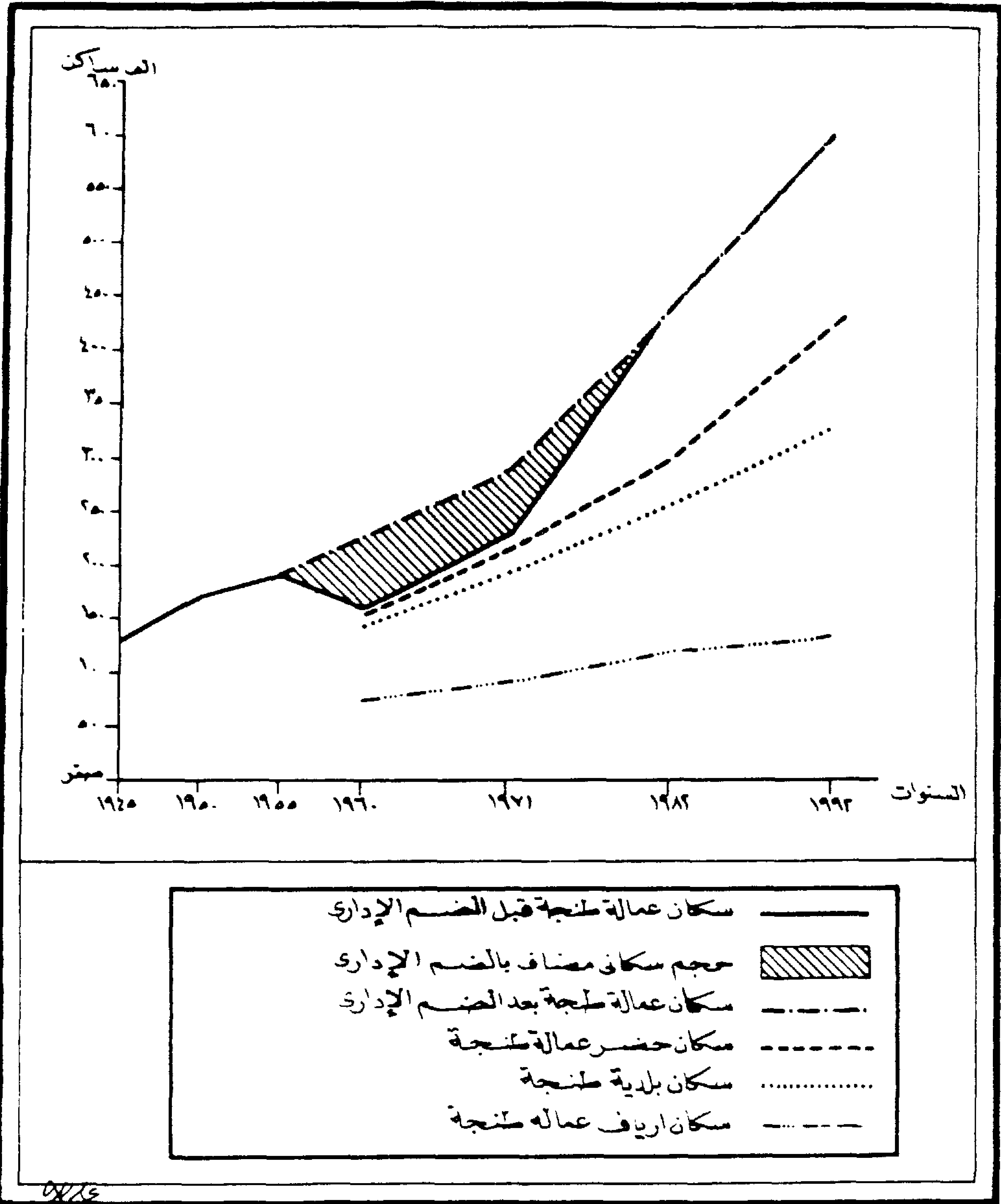
(١) مديرية الإحصاء ، (١٩٩١) ، النشرة الإحصائية السنوية للمغرب ، وزارة التخطيط ، الرباط ، ص ص ١٣ - ١٦ .



شكل (٣٩) نسبة بلدية طنجة ودائرة الفحص الى بلدية ودائرة أصيلة من عام ١٩٦٠ إلى ١٩٩٣م



شكل (٤٠) درجة التحضر في عمالة طنجة والمملكة المغربية من عام ١٩٦٠ إلى ١٩٨١م



شكل (٤١-٢) نمو سكان عمالة طنجة من عام ١٩٤٥ إلى عام ١٩٩٢م

جدول رقم (٩) نسبة سكان بلدية طنجة ودائرتها إلى بلدية أصيلة ودائرتها من جملة عمالة طنجة لسنوات ١٩٦٠ - ١٩٧١ - ١٩٨٢ وإسقاط ١٩٩٢

البلدية أو الدائرة	تعدادات			إسقاط
	١٩٦٠(٪)	١٩٧١(٪)	١٩٨٢(٪)	١٩٩٢(٪)
نسبة بلدية طنجة وبن ديبان إلى الإقليم (حضر)	٦٢,٤	٦٧,٤	٦٧,٣	٦٨,٥
فحص طنجة إلى إقليم طنجة (ريف)	١٥,٥	١٢,٦	١٧,٣	١٩,٠
نسبة بلدية طنجة ودائرة الفحص إلى إقليم طنجة	٧٧,٩	٨٠,٠	٨٤,٦	٨٧,٥
نسبة بلدية أصيلة إلى إقليم طنجة (حضر)	٤,٨	٤,٨	٤,٣	٣,٥
نسبة دائرة أصيلة إلى إقليم طنجة (ريف)	١٧,٣	١٥,٢	١١,١	٩,٠
نسبة أصيله ودائرتها إلى إقليم طنجة	٢٢,١	٢٠,٠	١٥,٤	١٢,٥
جملة الإقليم	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
درجة التحضر	٦٧,٢	٧٢,٢	٧١,٦	٧١,٠

المصــــدر : من حساب الباحثة على أساس أرقام التعدادات الثلاثة للسكان والسكنى الواردة بالملحق (١١) .

التناقص السكاني الفعلي الذي شهدته المدينة بين ١٩٥٥ - ١٩٦٠م والذي سبقت الإشارة إليه عند معالجة نمو السكان حتى سنة ١٩٦٠م.

بالنسبة لمعدلات النمو السكاني لإقليم طنجة بين التعدادات الثلاثة، فتتضح من الجدول رقم (١٠)، ومن استقرائه نلاحظ أن معدل النمو السكاني كان ٢,٩ ٪ سنوياً بين ١٩٦٠ - ١٩٧١م ، وكان معدل نمو الحضر ٢,٣٦٪ في نفس الفترة أي أقل من معدل النمو العام للعماله ، وكان نمو سكان الريف ١,٤٦ ٪ في نفس الفترة أيضاً أي أقل من نمو سكان الحضر ومن نمو جملة السكان ، وذلك بسبب الهجرة الريفية الحضرية من أرياف طنجة إلى مدينة طنجة بالذات ، تلك الهجرة التي عوضت هجرة الأجانب واليهود والهجرة الخارجية من المدينة - والتي سبقت الإشارة إليها - بالنسبة للفترة بين ١٩٧١ - ١٩٨٢م فقد سجل نمو مدينة طنجة أعلى معدل نمو ، إذ يمثل حضر عمالة طنجة ٤,٣٥٪، بينما سجل نمو الأرياف معدلاً قدره ٣,٥٧٪ ، والواقع أن هذه النسبة الكبيرة مضلله إذ أن قدراً كبيراً ممن سُجلوا ضمن الأرياف هم حضر يمارسون نشاطهم داخل المدينة أو ضمن مرافقها بينما سجل النمو العام معدلاً قدره ٣,٨٥٪، وهذا يعني زيادة في معدلات النمو بين تعدادي ١٩٧١-١٩٨٢م عنها بين تعدادي ١٩٦٠-١٩٧٠م.

جدول رقم (١٠) معدل النمو السنوي لسكان عمالة طنجة بين ١٩٦٠ - ١٩٧١ و ١٩٧١ - ١٩٨٢ و ١٩٨٢ - ١٩٩٢

	معدل النمو السنوي بين ١٩٦٠ - ١٩٧١	معدل النمو السنوي ١٩٧١ - ١٩٨٢	معدل النمو السنوي ١٩٨٢ - ١٩٩٢ إسقاط	معدل النمو السنوي في المملكة المغربية بين ١٩٧١ - ١٩٨٢
جملة السكان	٪ ٢,٩٠	٪ ٣,٨٥	٪ ٣,٢	٪ ٢,٥٨
حضر	٪ ٢,٣٦	٪ ٤,٣٥	٪ ٣,٢	٪ ٤,٤٠
ريف	٪ ١,٤٦	٪ ٣,٥٧	٪ ٣,٠	٪ ١,٤٣

المصــــدر : محسوب على الأرقام السابقة من حساب الباحثة .

وإذا ما قارنا معدلات نمو عمالة طنجة بمعدلات النمو السكاني في المملكة المغربية بين تعدادى ١٩٧١ - ١٩٨٢م ، نلاحظ أن معدلات النمو السكاني في طنجة تزيد عن معدلات النمو السكاني للمملكة ، والتى قدرت بحوالى ٢,٥٨ ٪ سنوياً بالنسبة لجملة السكان وهى أقل من مثيلاتها فى عمالة طنجة و٤,٤ ٪ سنوياً للمملكة (حضر) ، وهى مماثلة تقريباً لإقليم طنجة على « الأساس الإدارى » و ١,٤٣ ٪ للريف وهى أقل من مثيلاتها فى عمالة طنجة . وكانت توقعات النمو السكاني بين ١٩٨٢ و ١٩٩٢م كما يلى: ٢,٧١ ٪ سنوياً لجملة المغرب ، و٣,٨٥ ٪ للحضر ، و ١,٨ ٪ للريف سنوياً أما درجة التحضر فى المغرب فبلغت ٤٢,٧٦ ٪ سنة ١٩٨٢م[1] ، وهذا يعني أن درجة التحضر في عمالة طنجة أعلى من مثيلتها على مستوى المملكة شكل رقم (٤٠) .

(ب) حجم ونمو سكان مجمعة طنجة الحضرية بعد الاستقلال :

شهدت مجمعة طنجة الحضرية توسعاً وزحفاً عمرانياً حضرياً كبيراً شمل مساحة كبيرة داخل الحدود الإدارية للمدينة (المدار الحضرى) وخارجها ، وقد اتضح ذلك جلياً من تحليل الصور الجوية والخرائط الخاصة بالمدينة خلال العقود الأربع الفارطة من الزمن والتى أعقبت الاستقلال . وإذا ما حاولنا ترجمة ما أوضحته الصور الجوية إلى أرقام توضح الوضع السكانى الفعلى لها فسوف نجد فى ذلك صعوبات جمة . أهمها أن الأرقام الرسمية سواء المتعلقة بالتعدادات أو بالنشرات والدراسات السكانية التى تصدرها وزارة التخطيط ممثلة فى مديرية الإحصاء ، ومركز الدراسات السكانية بالرباط ، أو ممثلة فى المندوبية الجهوية للوزارة في الإقليم الشمالى الغربى والموجودة بطنجة تتعلق كلها بمدينة طنجة داخل حدودها الإدارية ، بينما يعد كل نمو خارج المدار الحضرى لطنجة ضمن أرياف عمالة أو إقليم طنجة وفى بعض الأحيان يشار إلى (مد شر) بن ديبان كمركز مستقل أو مركز آخر ضمن التصنيف الإدارى وهو جزء من النمو العمرانى الحضرى خارج الحدود الإدارية، ذلك النمو الذى اتسم بالعشوائية وتدنى المستوى المعيشى، كما يمثل فى الغالب أنماط سكنية غير قانونية وغير مراقبة وغير مرتبطة فى الغالب بالمرافق العامة، لذلك من الصعوبة بمكان الاعتماد على التعدادات فقط فى تحليل الواقع الحضرى لمجمعة طنجة الحضرية - رغم سهولة ذلك بالنسبة للباحثة - خاصة بعد تعداد سنة ١٩٧١ حيث يظهر الامتداد كبيراً خارج الحد الإدارى وبالتالى سيعتمد هذا الجزء من البحث وكذلك الأجزاء التالية على مصادر عديدة أهمها التصميم التوجيهى لمدينة طنجة (S.D.A.U.) والدراسة الميدانية المعتمدة على الملاحظة والمقابلات الشخصية والإستقصاءات .. إلخ ، بالإضافة إلى العديد من الأبحاث والدراسات الميدانية التى أجريت على مناطق بعينها خاصة المناطق الهامشية وكذلك تقارير وزارة السكنى ودراساتها فى هذا الصدد .

لقد تعرضت مدينة طنجة للتناقص فى عدد سكانها مع الاستقلال كمحصلة لانهيار نظام الإدارة الدولية بها وعودة الأجانب وهجرة اليهود ، حيث اتضح من الدراسة السابقة أن عددهم كان كبيراً فى طنجة إلا أن المدينة سرعان ما استعادت شبابها السكانى واستمر نمو السكان بها بمعدلات متزايدة فى سنوات ما بعد الاستقلال ، ويوضح الجدول رقم (١١) حجم ونمو سكان مجمعة طنجة خلال تعدادات ١٩٦٠ - ١٩٧١م . واستقصاء مجموعة الثمانية سنة

(١) Direction de la statistique, C.E.R.E.D., (1988).; Situation Demographique Regionale Au Maroc Analyses Comparatives, Ministère du plan, Rabat, p.p.212 - 220.

١٩٨١م مع ملاحظة أن أرقام ١٩٦٠ ، ١٩٧١م معدلة على أساس النمو العمراني خارج الحدود الإدارية المتبع سنة ١٩٨١م والذي بدأ قبل ذلك بطبيعة الحال. يوضح الجدول أيضاً عناصر السكان الأساسية بطنجة من مغاربة مسلمون ويهود ثم الأجانب، وبالتالي يمكن تتبع معدل نمو تلك الفئات السكانية (بالمقارنة بما سبق قبل الاستقلال) .

جدول رقم (١١) نمو سكان مجمعة طنجة خلال تعدادات ١٩٦٠ - ١٩٧١ - ١٩٨١

التعداد / السكان	١٩٦٠	١٩٧١	١٩٨١	معدل النمو السنوي	
				١٩٦٠ - ١٩٧١	١٩٧١ - ١٩٨١
جملة السكان	١٤٥,٠٠٠	١٩٣,٠٠٠	٣٥٥,٠٠٠	٪ ٢,٦٠	٪ ٦,٣
مغاربة	١١٠,٠٠٠	١٨٣,٥٠٠	٣٥٠,٩٧٥	٪ ٤,٧٠	٪ ٦,٥
مسلمون	١٠٤,٥٠٠	١٨١,٨٠٠	-	٪ ٥,٢٥	-
يهود	٦,٥٠٠	١,٧٠٠	-	٪ ١٢,١٠-	-
الأجانب	٣٤,٠٠٠	٩,٥٠٠	٤٠٢٥	٪ ١١,٦٠-	٪ ٨,٦-

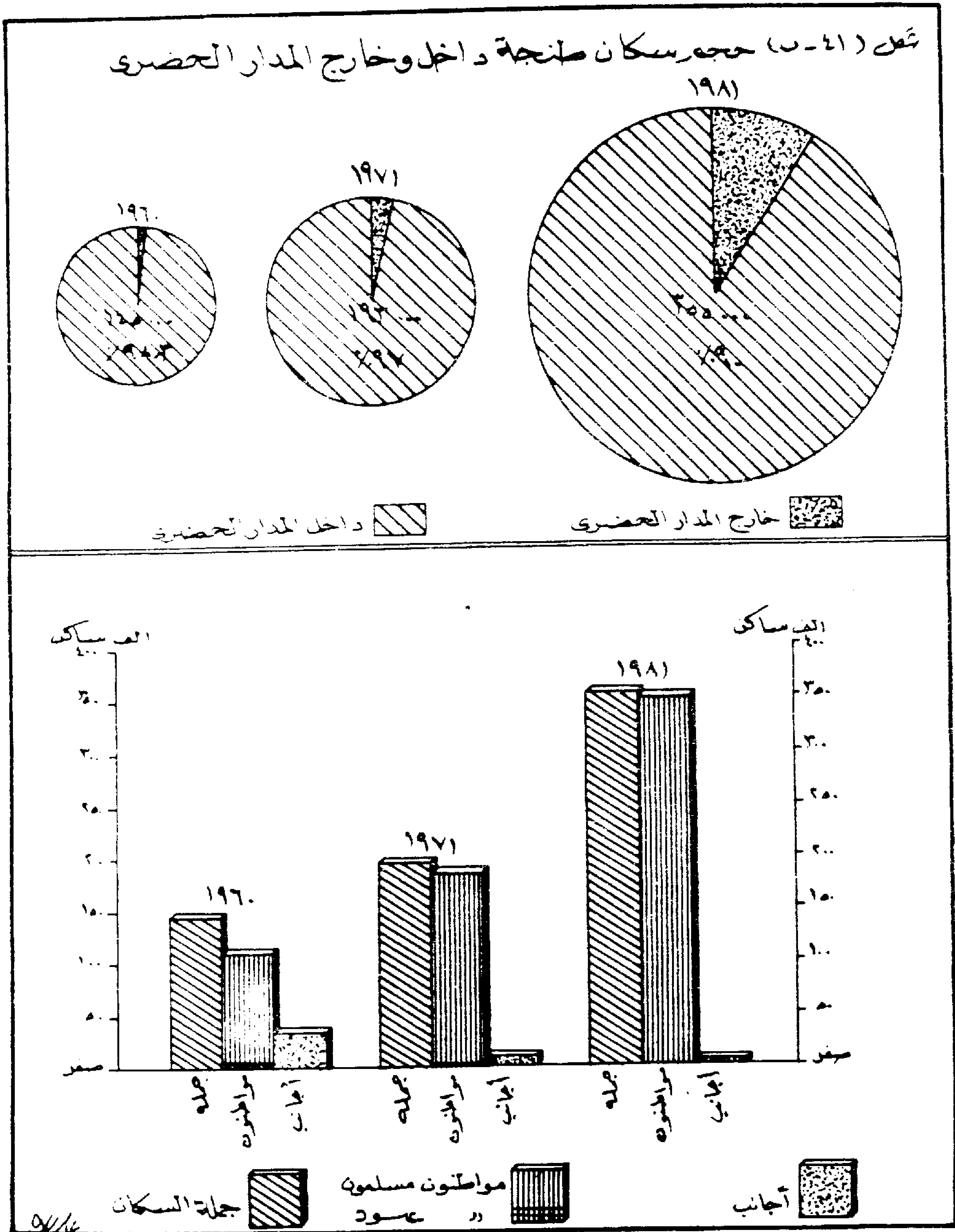
المصدر : الأرقام المطلقة قبل تعديلها مستخلصة من :

- Delegation general á la promotion National et au plan, service central des statistiques, (1960), Resultats du Recensement de 1960, Volume I, Rabat. p 13
- Direction de la Statistique, (1971), Population Legale Du Maroc, D'apres le Recensement General de la population et del'Habitat de 1982, Rabat. p.4.
- S.D.A.U.V.T, (1983), op. cit., p. 311.

- النسب من حساب الباحثة .

ويمثل تعداد ١٩٦٠م الصورة السكانية لطنجة بعد الاستقلال مباشرة ، كما يعبر أيضاً عن أواخر فترة الإدارة الدولية بها حيث ظلت المدينة - كما ذكرنا آنفاً - تتمتع بكونها مدينة حرة حتى أواخر العقد السادس من هذا القرن، لذا يتضح من استقراء الجدول المذكور أن عدد اليهود والأجانب خاصة كان كبيراً في تعداد سنة ١٩٦٠م . ثم أخذ هذا العدد في التدهور السريع بعد ذلك حتى أصبح عدد الأجانب ٤٠٢٥ ساكن سنة ١٩٨٢م، شكل رقم (٤١_ب،جـ) بعد أن كان ٣٤,٠٠٠ أجنبي سنة ١٩٦٠م ، وبالنسبة لليهود فكانوا سنة ١٩٧١م حوالي ١٧٠٠ يهودي ، ولم يذكر لهم عدداً فيما صادفت الباحثة من مصادر تتعلق بالتعدادات أو غيرها بعد هذه السنة بينما كان عددهم ٦٥٠٠ يهودي سنة ١٩٦٠م شكل رقم (٤١_جـ) وبالتالي كان نمو الأجانب والمغاربة اليهود سالباً خلال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٧١ - ١٩٨١م وبمعدل تناقص كبير وصل إلى -١٢,١ ٪ سنوياً بالنسبة لليهود ، بينما كان بالنسبة للأجانب -١١,٦ ٪ سنوياً بين ١٩٦٠ - ١٩٧١م و -٨,٦ ٪ سنوياً بين ١٩٧١ - ١٩٨١م في مقابل ذلك نلاحظ أن نمو جملة السكان بمجمعة طنجة كان بمعدل ٢,٦ ٪ سنوياً بين ١٩٦٠ - ١٩٧١م ، ولقد كانت هجرة الأجانب العائدة وهجرة اليهود وراء هذا النمو المنخفض نسبياً .. والواقع أن هذا المعدل كان سينخفض عن ذلك كثيراً ، ولم يرفعه سوى المعدل المرتفع لنمو السكان المغاربة الذي وصل إلى ٤,٧ ٪ سنوياً وخاصة المسلمون منهم الذين وصلت معدلات نموهم السنوية إلى ٥,٢ ٪ أي ضعف معدل نمو المدينة العام خلال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٧١م .

وبمقارنة نمو مدينة طنجة بنمو عدد من المدن المغربية يتضح أن طنجة قد مثلت أقل معدل على مستوى النمو العام بين مدن المغرب . إلا أن معدل نمو السكان المغاربة والمسلمون خاصة كان من أعلى معدلات النمو بعد الرباط - سلا والدار البيضاء والقنيطرة . حيث كان أعلى من معدل نمو تطوان وفاس ومكناس ومراكش ووجدة وأسفي . وذلك ما يوضحه الجدول رقم (١٢) .



شكل (٤١ - ج) حجم سكان مجمعة طنجة (مواطنون وأجانب) عام ١٩٦٠م، ١٩٧١، ١٩٨١م

جدول رقم (١٢) معدل النمو السنوى لسكان طنجة مقارناً بالمدن الكبرى

بالمغرب من ١٩٦٠ - ١٩٧١ م

المدن	معدل النمو السنوي العام ٪ ١٩٧١/١٩٦٠	معدل نمو المغاربة المسلمون ٪ ١٩٧١/١٩٦٠	المدن	معدل النمو السنوي العام ٪ ١٩٧١/١٩٦٠	معدل نمو المغاربة المسلمون٪ ١٩٧١/١٩٦٠
رباط - سلا	٥,٢٥	٧,٠٠	مكناس	٣,٢٥	٤,٥٠
القنيطرة	٤,٥٠	٥,٥٠	تطوان	٣,٠٠	٥,٠٠
الدار البيضاء	٤,٢٥	٥,٧٥	مراكش	٣,٠٠	٣,٥٠
أسفى	٤,٢٥	٤,٧٥	وجدة	٢,٧٥	٥,٧٥
فاس	٣,٧٥	٤,٥٠	طنجة	٢,٢٥	٥,٢٥

المصـــدر : Temsamani, K. M.; (1983), op. cit. p.30.

أما عن معدل النمو السكاني بين ١٩٧١-١٩٨١م، فيلاحظ أن المدينة قد استعادت شبابها السكاني ، وحققت معدل نمو مرتفع وصل إلى ٦,٣ ٪ سنوياً ، بينما حقق نمو السكان المغاربة وحدهم معدل نمو أعلى وصل إلى ٦,٥٪ سنوياً فى مقابل نمو سالب للأجانب كان معدله -٨,٦ ٪ سنوياً ، بمعنى أن عملية التعويض السكانى تمت سريعاً رغم الهجرة الجماعية لليهود والأجانب من المدينة . وقبل الخوض فى آليات النمو السكانى وضوابطه وأسبابه ، يحسُنْ أن نتعرف على معدلات النمو السكانى فى قطاعات المدينة المختلفة حسب أكثر من معيار ستتضح فيما يلى:

(ب)- ١- حجم ونمو السكان داخل وخارج الحدود الإدارية للمدينة :

تعبر الصورة السابقة لنمو سكان مجمعة طنجة عن الإتجاه العام للخط السكاني العام بالمدينة وعناصر سكانها. ولكى نقترب من واقع النمو السكانى بالمدينة يمكن معالجة الموضوع من منظور آخر يأخذ في الاعتبار اتجاه نمو المدينة داخل المدار الحضرى أى بلدية طنجة فقط (Muncipalite)، وكذلك نمو المدينة خارج المدار الحضرى أى فى الهوامش الحضرية وشبه الحضرية (Peripherique) وهذا ماحاولت الباحثة استنتاجه وإيضاحه فى الجدول رقم (١٣) والمبنى على الدراسات العديدة والصور الجوية والخرائط والتعدادات ونتائج الاستقصاء الخاص بتصميم التهيئة الحضرية لطنجة حيث ورد به تفصيل للسكان حسب المناطق المتجانسة (الأحياء) لمجمعة طنجة كلها. داخل وخارج حدودها الإدارية.

جدول رقم (١٣) حجم ونمو سكان مجمعة طنجة داخل وخارج الحد الإدارى من ١٩٦٠ - ١٩٨١

الموقع	حجم السكان			معدل الزيادة السنوي	
	١٩٦٠	١٩٧١	١٩٨١	٦٠ - ١٩٧١ ٪	٧١ - ١٩٨١ ٪
داخل المدار الحضرى	١٤٢,٤٩٠	١٨٧,٦١٠	٣٢٠,٦٠٠	٢,٥	٥,٣٥
خارج المدار الحضرى	٢,٥١٠	٥,٨٥٠	٣٤,٤٠٠	٧,٧	١٨,٠٠
جملة مجمعة طنجة	١٤٥,٠٠٠	١٩٣,٠٠٠	٣٥٥,٠٠٠	٢,٦	٦,٣٠

المصـــدر : الأرقام المطلقة مستخرجة من التعدادات ومن .S.D.A.U.V.T والنسب من حساب الباحثة .

نلاحظ من استقراء الجدول أن هامش طنجة خارج حدودها كان ينمو بمعدل نمو سكانى كبير وصل إلى ٧,٧٪ سنوياً بين ١٩٦٠ - ١٩٧١م ، فى الوقت الذى سجل نمو سكان المدينة داخل المدار الحضرى أى بلدية طنجة ٢,٥٪ سنوياً، إلا أن النمو الإنفجارى لسكان طنجة كان بين ١٩٧١ - ١٩٨٢ م، حيث سجل الهامش معدل نمو سنوى بلغ

١٨٪ سنوياً تقريباً ، وما زال معدل النمو كبيرا توضحه الصور الجوية . والحقيقة أن بعض مناطق هامش طنجة الخارجى قد فاق معدل نموها السنوى ٢٠ ٪ سنوياً مثل مناطق بن ديبان ، وبنى مكادة القديمة التى بدأت بدوار صغير لا تتعدى مساحته هكتار واحد وسكانه ١٥١٠ ساكن، ثم تتطور إلى ٢١,٤٠٠ ساكن سنة ١٩٨٢م ، وقد فاق عدد سكان هذا الهامش الجنوبي ١٥٠ ألف ساكن حسب تقديرات مندوبية الإحصاء سنة ١٩٩٢م* ، فى نفس الوقت سجل نمو بلدية طنجة معدل نمو أقل من الهوامش وصل إلى ٥,٣٥ ٪ سنوياً بين ١٩٧١ - ١٩٨١م ، وبقدر ما ساهمت هجرة كل من اليهود والأجانب الخارجة من طنجة فى تحديد معدل النمو وكبح جماحة ، ساهمت الهجرة الوافدة إلى طنجة من الأرياف والحضر بالمغرب فى استمرار ارتفاع معدلات النمو خاصة فى المناطق الهامشية ذات النمو الكبير الذى سيتضح فيما يلى :

(ب) - ٢ - اتجاهات نمو سكان مجمعة طنجة حسب المناطق المتجانسة ونمط السكن :

لم يكن نمو مدينة طنجة كمجموعة حضرية متماثلاً أو متجانساً في كل أحيائها وقاطاعاتها العمرانية ، وكان ذلك التباين من أهم نتائج تحليل النمو العمراني من خلال الصور الجوية . فإلى أى حد يتوافق ذلك النمو المكانى مع النمو السكانى ؟

تعتمد دراسة السكان والعمران فى هذا البحث على التقسيم الخاص بالأحياء والذى أطلقت عليه مجموعة الثمانية المناطق المتجانسة فى إطار التصميم التوجيهى للتهيئة الحضرية بالمدينة (.S.D.A.U) * والذى قُسمت المجمعة على أساسه إلى ٢٨ منطقة متجانسة ، يُرمز إليها بأحرف ".Z.H" وهى الأحرف الأولى لتعبير (Zones Homogenes) ويعتمد هذا التقسيم على التقسيم الإحصائى لتعدادات ١٩٦٠ - ١٩٧١م حتى تسهل المقارنات السكانية - كما تم التقسيم إلى هذه المناطق المتجانسة على أساس نمط السكن السائد وشبه السائد فى كل منطقة متجانسة ، وبالتالى تسهُل أيضاً عملية تحليل علاقات الارتباط السكانى - الاجتماعى - المكاني والاقتصادي ، وهي غاية وهدف هذا القسم من البحث ، يضاف إلى ذلك ميزة أخرى هامة حققها الاعتماد على هذا التقسيم وهى أنه يضم المناطق الهامشية التى تقع خارج المدار الحضرى، وهذا ما لم تتضمنه أى من الدراسات والإحصاءات والتعدادات الأخرى ، بالإضافة إلى صعوبة الحصول على الخرائط الخاصة بالمناطق الإحصائية للمدينة والتى ترتبط بأرقام التعداد ، أى التقسيم الإحصائى الذى يعد واحداً من ثلاثة تقاسيم للمدينة ، إحداها خاص بالتقسيم الإدارى على أساس القيادات (وزارة الداخلية) ، والآخر خاص بالبلدية ، والثالث هو التقسيم إلى مناطق إحصائية ، وكلها تتعامل مع بلدية طنجة فقط دون اعتبار للنمو خارج المدار الحضرى . وتعد البيانات الخاصة بالمناطق المتجانسة محصلة للاستقصاء السكانى السكنى الاجتماعى - الاقتصادى لمجمعة طنجة الذى قامت به وزارة السكنى ومجموعة الثمانيه في إطار الإعداد لوضع تصميم التهيئة الحضرية لطنجة سنة ١٩٨١ - ٢٠٠١م وقد تزامن هذا الاستقصاء مع التعداد العام للسكان سنة ١٩٨٢م*** بفرق عدة أشهر فقط وبالتالى تتطابق نتائجهما إلى حد كبير . ويوضح الجدول رقم (١٤) المناطق المتجانسة بمجمعة طنجة حسب أرقامها وأسمائها وأنماط السكن بها ثم

(*) محادثة شخصية مع السيد على العقاوى المندوب الجهوى لوزارة التخطيط فى الإقليم الشمالي الغربي بطنجة في نوفمبر ١٩٩٢ م.

(**) S.D.A.U. = Schéma directeur d'amenagement urbain.

(***) وقد تمكنت الباحثة من الحصول على ١٠ ٪ من نتائج تعداد ١٩٨٢م ، حيث لا تطبع نتائج التعداد كاملة في المغرب ويكون التعامل مع استمارات التعداد الفعلية إما عن طريق الحاسب الآلى أو النسخ اليدوى . ولكل تكلفته الباهظة وصعوباته.

حدود مجمعة طنجة
حدود بلدية طنجة
حدود مجموعات المناطق المتجانسة
حدود المناطق المتجانسة

شكل (٤٢) المناطق المتجانسة بمجمعة طنجة الحضرية عام ١٩٩٢

المصدر: S.d.a.u V T, (1993), op cit.

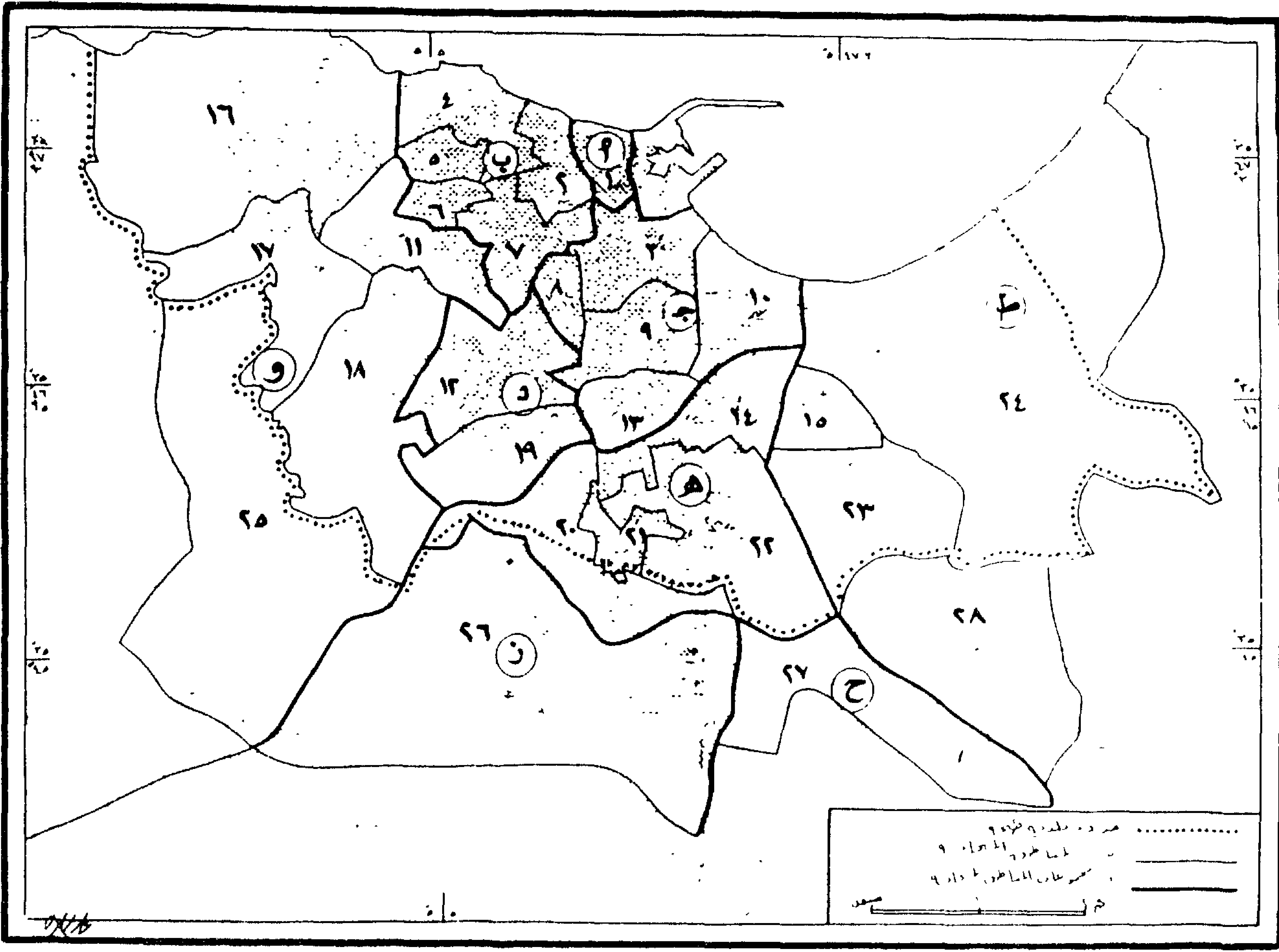
حجم السكان بكل منطقة فى سنة ١٩٦٠ ، ١٩٧١ ، ١٩٨١م وكذلك معدلات النمو السنوى لكل منطقة متجانسة بين ١٩٦٠ - ١٩٧١م و١٩٧١ - ١٩٨٢م . كما يوضح الشكل رقم (٤٢-أ) تقسيم مجمعة طنجة الإدارى حسب المناطق المتجانسة والذى يعد أساساً للتوزيعات الجغرافية التى سيتناولها هذا الفصل بالدراسة .

جدول رقم (١٤) سكان مجمعة طنجة حسب المناطق المتجانسة

ومعدلات النمو السنوى من ١٩٦٠ - ١٩٧١ - ١٩٨١

رقم	المنطقة المتجانسة حي او دوار	نمط السكن السائد	السكان			معدل النمو السنوي ٪	
			١٩٦٠	١٩٧١	١٩٨١	١٩٧١-٦٠	١٩٨١-٧١
١	المدينة العتيقة	نمط المدينة العتيقة	١٩٠٥٠	١٨٣٦٠	٢٧٨٠٠	سالب	٤,٢٥
٢	حسنونة	اقتصادى مخطط	٩٤٢٠	١١٦٠٠	١٣٨٥٠	١,٨	١,٨٠
٣	المركز التجارى (وسط المدينة)	سكن جماعى عمارات	١٥٠٥٠	١١١٩٠	١٦٩٦٠	سالب	٤,٢٥
٤	مرشان	سكن فردى - ڤيلات	٢٥٩٠	٣٤٦٠	٤٧٥٠	٢,٩	٢,٩٠
٥	دراذب	على نمط المدينة العتيقة (ويسمى المدينة الجديدة)	١٢٩٤٠	١٦٧٠٠	٢٤٧٢٠	٢,٣	٤,٠٠
٦	عين الحيانى	اقتصادى مخطط	٢٧٥٠	٤٠٥٠	٨٢٠٠	٣,٥	٧,٣٠
٧	سان فرنسسكو	أنماط سكن مختلط	٤٢٥٠	٤٥٧٠	٦٩٣٠	٠,٦	٤,٢٥
٨	المصلى	على نمط المدينة العتيقة (ويسمى المدينة الجديدة)	٢٠٣٢٠	٢١٣٠٠	٢٩٥٣٠	٠,٤	٣,٣٥
٩	المدينة الحديثة	سكن جماعى (عمارات)	٦٨٦٠	٧١٦٠	١٠٨٥٠	٠,٣	٤,٢٥
١٠	حى الهلاج	جماعى مطلق (عمارات)	٢١٧٠	٢٠٢٠	٢١٨٠	سالب	٠,٨٠
١١	بوبانة	سكن فردى	١٠٥٠	١٣٠٠	١٨٠٠	١,٩	٣,٥٠
١٢	سوانى	اقتصادى مختلط وغير مخطط	١٥٨٣٠	٣٢٤٠٠	٦٢١٤٥	٦,٧	٦,٧٠
١٣	مولاى إسماعيل	جماعى + دور صفيح	٤١٠	١٧٧٠	٢٤٠٠	١٤,٢	٣,٠٠
١٤	باسادينا	سكن فردى - ڤيلات	٢٣٧٠	٣٣٣٠	٤٥٢٠	٣,١	٣,١٠
١٥	الشرف	سكن فردى - ڤيلات	٩٧٠	١٣٦٠	٢٤١٠	٣,١	٣,٥٠
١٦	حى الجبل - ڤيلات	سكن فردى + من ٢٠٠٠ م^{2}	٣١٦٠	٣١٢٠	٤٢٠٠	سالب	٣,٠٠
١٧	مجاهدين - ڤيلات	سكن فردى ٦٠٠ - ٢٠٠٠م^{2}	٨٦٠	١٨٠٠	٢٢٤٠	٦,٩	٢,٥٠
١٨	مسطر خوش - ڤيلات	سكن فردى ٣٥٠ - ٦٠٠م^{2}	٢٦٧٠	٤٠٠٠	٥٦٠٠	٣,٧	٣,٥٠
١٩	كسبراطا - الحى الجديد	إجماعى واقتصادى مخطط	٣٩٨٠	٧٦٠٠	١٢٧٠٠	٦	٩,٢٥
٢٠	بوغاز	اقتصادى مخطط وغير مخطط	صفر	صفر	١٤٣٠٠	صفر	ظهر أول مرة
٢١	بنى مكاده الجديدة	دور صفيح - سكن اجتماعى	١٠٤١٠	١٦٤٠٠	٢٤٠٨٥	٣,٩	٤,٢٠
٢٢	بنى مكادة	اقتصادى مخطط	٢٩١٠	٩٨٠٠	٢٢٩٧٠	١١,٦	٨,٨٠
٢٣	بلازا تورو ساحة الثيران	عشوائى مبنى ثابت	٧٩٠	١٨٩٠	٨٦٥	٨,٢	١٦,٤٠
٢٤	خليج طنجة	فردى +ـ إقامات + ريف + عشوائى دتنوع	١٥٨٠	٢٣٤٠	٤١٥٠	٣,٦	٥,٨٠
	متناثر مشتت	متفرق ومشتت هنا وهنالك	-	-	٢٧٧٠		ظهر أول مرة
	جملة السكان داخل المدار الحضرى		١٤٢٤٩٠	١٨٧٦١	٣٢٠٦٠٠	٢,٥	٥,٣٥
٢٥	عزيب الحاج قدور	ريفي عشوائي مبنى	١٢٠	٤٧٠	٢٠٠٠	١٢,٥	١٤,٥٠
٢٦	بنى أورياغل - بن ديبان - بنى مكادة القديمة	عشوائى مبنى واجتماعى	١٥١٥	٤٤٩٠	٣١٤٠٠	١٠,٠	٢٠,٥٠
٢٧	المنطقة الصناعية	منشآت صناعية غير مسكونة	صفر	صفر	صفر	-	
٢٨	مُغوغا	ريفي - عشوائى مبنى	٨٨٠	٨٩٠	١٠٠٠	٠,١	١,٢٠
	جملة السكان خارج المدار الحضرى		٢٥١٠	٥٨٥٠	٣٤٤٠٠	٧,٧	٪ ١٨
	جملة مجمعة طنجة داخل وخارج الحدود الإدارية		١٤٥٠٠٠	١٩٣٠٠٠	٣٥٥٠٠٠	٢,٦	٦,٣٠

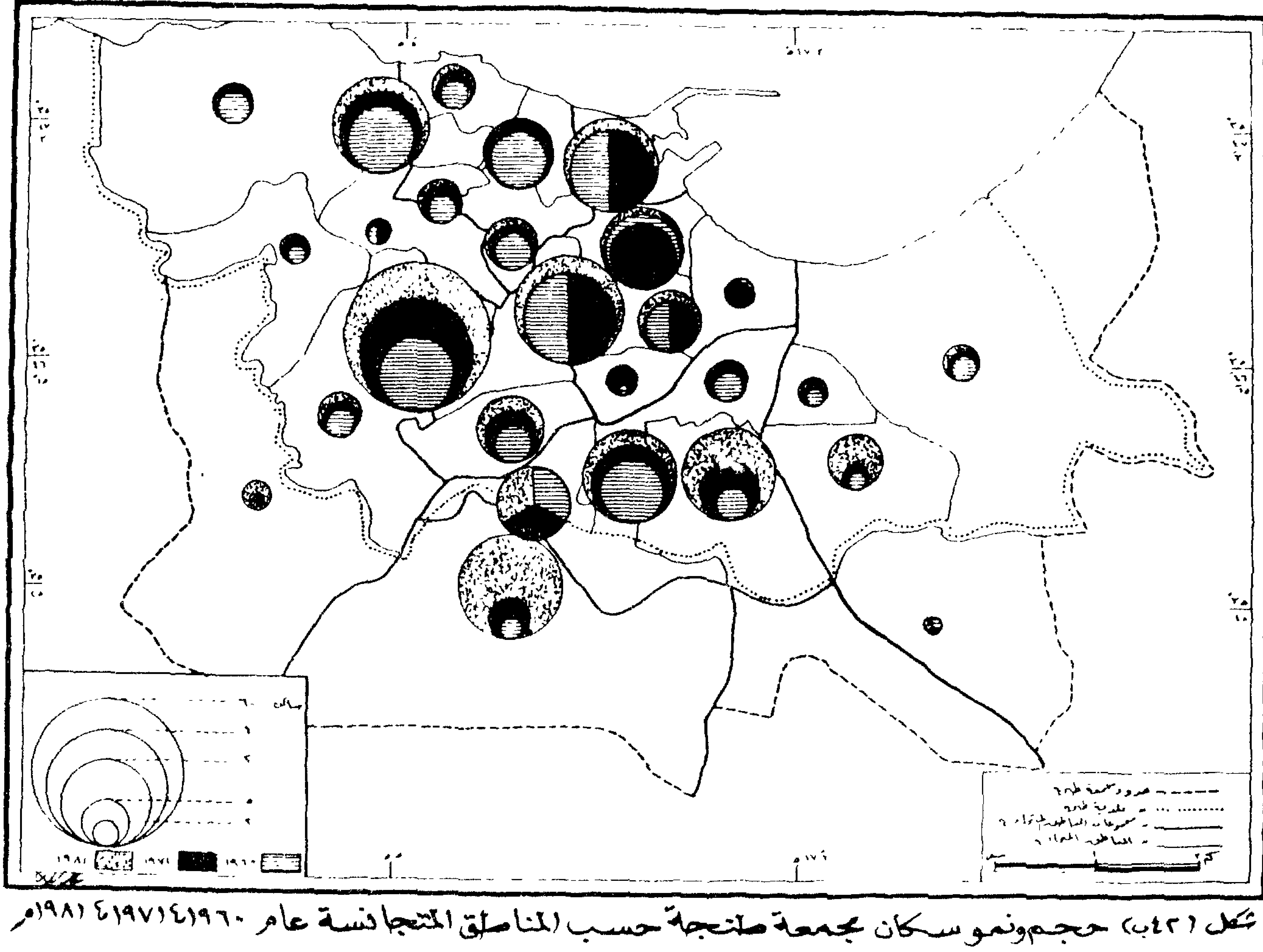
المصـــدر : معدلات النمو حساب الباحثة والأرقام المطلقة من: S.D.A.U.V.T, (1983), op. cit, p.41.



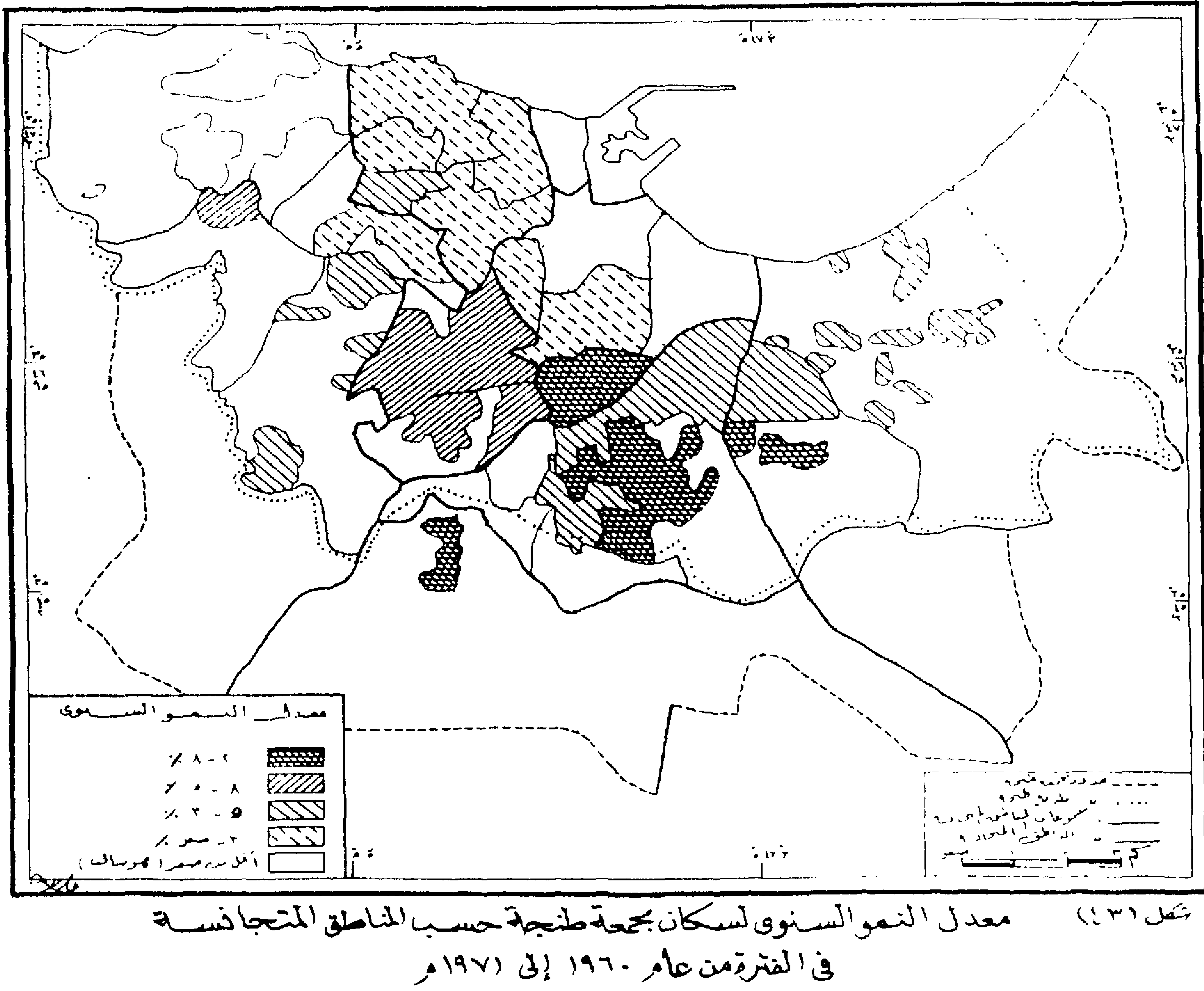
شكل (٢٤-٩) المناطق المتجانسة ومجموعاتها في مجمعة طنجة الحضرية (والنطاق المبنى)

وتوضح الأشكال رقم (٤٢ - ب) و (٤٣) و (٤٤) مدى اختلاف معدلات النمو السكاني ، وتباينها بين مناطق مجمعة طنجة المتجانسة خلال سنوات ١٩٦٠ - ١٩٧١م و ١٩٧١ - ١٩٨١م ومن استقراء الجدول والخرائط وتحليلها يمكن استنتاج اتجاهات النمو السكاني وتحديدها كما يلي .

- اتجاه نمو سالب : وظهر هذا الاتجاه في الفترة بين ١٩٦٠ - ١٩٧١م ولم يظهر في الفترة الثانية بين ١٩٧١ - ١٩٨٢م ويمثل هذا الاتجاه المناطق التي تميزت بسكنى الأجانب واليهود ويظهر أساساً في المدينة العتيقة ومركز المدينة والمدينة الأوربية الحديثة حيث حي الشاطئ أو البلاج وتتباين أنماط السكن في هذه المناطق بين التقليدي القديم والفيلات والعمارات .
- اتجاه نمو ضعيف نسبياً (من صفر إلى ٣ ٪ سنوياً) وظهر هذا الاتجاه في المناطق المحيطة بالمدينة العتيقة والمدينة الأوربية الحديثة من الغرب والجنوب كما يحيط بحي الجبل، ويظهر أيضاً في الجنوب الشرقي بمنطقة مغوغا وذلك سنة ١٩٦٠ - ١٩٧١م بينما تظهر على حافة المدينةالأوربية أي حي البلاج ومولاى اسماعيل جنوباً، ويظهر أيضاً في الشمال حيث مناطق حسنونة ومرشان أي المدينة الأوربية القديمة، وتمتد مناطق هذا الاتجاه في النمو أيضاً في مناطق الجبل وامتدادها صوب الجنوب . وكذلك مناطق مغوغة في الجنوب الشرقي، وترجع أسباب ذلك النمو الضعيف نسبياً إلى هجرة اليهود والأجانب . بينما يرجع النمو أساساً في هذه المناطق إلى عملية الإخلال السكاني حيث سجلت معظم هذه المناطق نمواً سالباً في الفترة السابقة . بينما يرجع إنخفاض معدل النمو السنوي في الأحياء الشعبية المحيطة بالمدينة العتيقة والمدينة الأوربية إلى هجرة الأجانب الذين تركزوا من قبل في مرشان كما سكن فقراء الإسبان في دراذب والمصلى مع المسلمين بينما سجلت هذه المناطق نمواً أعلى في الفترة الثانية .
- اتجاه نمو سريع معدله من ٣ - ٨ ٪ سنوياً ويظهر هذا الاتجاه في المناطق المتجانسة التي تمثل ضواحي المدينة شرقاً بجنوب وغرباً بجنوب أيضاً صوب الهرامش، وذلك في الفترة من ١٩٦١ - ١٩٧١م حيث مناطق عين الحياني، وتظهر كبؤرة ذات معدل نمواً على وسط مناطق ذات نمو أقل، ثم المجاهدين ومسطرخوش باتجاه الجنوب الغربي بالإضافة إلى مناطق السواني وكسبراطا التي تميزت بمعدل نمو كبير يتراوح بين ٥٪ و ٨ ٪ سنوياً وباتجاه الجنوب مثّلت بسادينا وبعض مناطق بني مكادة هذا الاتجاه في النمو أما خليج طنجة فقد تميز أيضاً بهذا الاتجاه شرق المدينة . وخلال الفترة الثانية أي من ١٩٧١ - ١٩٨١م مثّلت المناطق الوسطى من مجمعة طنجة هذا الاتجاه وخاصة تلك المناطق التي سجلت نمواً أكثر انخفاضاً في الفترة السابقة كالمدينة العتيقة ومركز المدينة التجاري والتي تميزت بنمو سالب ثم المصلى ودرادب وهي مناطق السكن الشعبي المبني على نمط المدينة العتيقة (المدينة الجديدة) ، ثم سان فرانسسكو وبويانه غرباً. كما تميزت بذات الاتجاه منطقة بني مكادة (دور الصفيح والسكن الاجتماعي) ، يضاف إلى ذلك مناطق خليج طنجة إلى الغرب من وادي ملالح وإلى الجنوب منها حيث طنجة البالية والشرف ومغوغا .
- اتجاه نمو سريع جداً معدله من ٨ - ٢٠ ٪ سنوياً مثّلت هذا الاتجاه في الفترة من ١٩٦٠ - ١٩٧١م المناطق المحيطة بحدود المدينة جنوباً ولم تخرج عنها إلا منطقة صغيرة هي دوار بن ديبان الذي ظهر فجأة وبمعدلات كبيرة



شكل (٤٢ب) حجم ونمو سكان مجمعة طنجة حسب المناطق المتجانسة عام ١٩٦٠، ١٩٧١، ١٩٨١م



شكل (٣١) معدل النمو السنوي لسكان بجمعة طنجة حسب المناطق المتجانسة في الفترة من عام ١٩٦٠ إلى ١٩٧١م

شكل (٤٤) معدل النمو السنوي لسكان مجموعة طنجة حسب المناطق المتجانسة
في الفترة من عام ١٩٧١ إلى ١٩٨١م

بعد سنة ١٩٦٩م – حيث أوضحت الصور الجوية ذلك – أما المناطق الموجودة داخل المدينة فكانت مناطق مولاى اسماعيل وبنى مكادة بالاتجاه نحو الجنوب ثم مناطق بلازا تورو أى الأحياء العشوائية التى ظهرت فى هذه المنطقة مثل حومة الشوك وبن كيران وحومة المرابط – كما سجل هذا المعدل أيضاً دوار عذيب الحاج قدور فى الجنوب الغربى على طريق الرباط . ومعظم هذه المناطق تنتمى إلى أنماط السكن التقليدى ودور الصفيح .

وتمتد المناطق التى تميزت بهذا الاتجاه السريع من النمو جنوب المدينة أيضاً فى الفترة الثانية من ١٩٧١ – ١٩٨٠م وإن ظهرت في الخريطة أكثر اتساعاً حيث شملت مناطق جديدة إلى الغرب من كتلة بنى مكادة التقليدية خاصة فى المناطق الممتدة بين وادى السوانى وجنوب مجمعة طنجة حيث أحياء البوغاز وبنى مكادة وامتدادها إلى الشرق حيث مناطق الإدريسية والعزيفات، ويستمر محور النمو السريع شرقاً عبر طريق تطوان حيث منطقة بلازاتورو والشرف والمناطق العشوائية العديدة بها . ويمتد هذا المحور محاذياً للحدود الإدارية للمدينة فى اتجاهه من الغرب إلى الشرق بينما يتجاوزه في المنطقة الجنوبية من بنى مكادة حيث منطقة الجيرارى ذات السكن الاقتصادى المخطط ، وتمثل منطقة كسبراطا والحى الجديد هذا الاتجاه شمال وادى السوانى فى الضواحى الجنوبية الغربية من وسط المدينة .

وتنتمى المناطق السابقة إلى أنماط السكن الشعبى من الاقتصادى غير المخطط والمخطط والاجتماعى والعشوائى المبنى والمؤقت أى دور الصفيح مما يؤكد نمو طنجة الهامشي باتجاه مناطق ذات مستوى اجتماعى واقتصادى منخفض وتتوافق هذه النتائج مع تحليل النمو العمرانى للمدينة من خلال الصور الجوية .

- اتجاه نمو مُفرط السرعة أى نمو سكاني معدله أكثر من ٢٠ ٪ سنوياً وقد ظهرهذا الاتجاه خلال الفترة من ١٩٧١–١٩٨١م ويتركز محور هذا الاتجاه في النمو جنوب مجمعة طنجة الحضرية خارج المدار الحضرى حيث محور النمو العمرانى الرئيسى فى المدينة بالمناطق الهامشية في بنى مكادة القديمة وبن ديبان وبير الشفا والمرسى والجيرارى والركايع وعين عودة وبوحوت وبنى أورياغل .

بالنسبة لنمو سكان مجمعة طنجة وفقاً لأنماط السكن يوضح الجدول رقم (١٥) حجم سكان طنجة حسب أنماط السكن ونسبتهم في كل نمط سنة ١٩٦٠ – ١٩٧١ و ١٩٨١م ثم معدلات النمو السكانى السنوى أيضاً بين ١٩٦٠ – ١٩٧١ و ١٩٧١ – ١٩٨١م.

وتتأكد من استقراء الجدول نتائج التحليل السابق ، حيث من الملاحظ أن معدل نمو المدينة العتيقة وهونمط سكنى مستقل كان سالباً في الفترة الأولى ، ثم حقق نمواً ٤,١ ٪ سنوياً فى الفترة الثانية . بينما حقق نمط السكن فى المدينة الجديدة – والمقصود بها درادب ، والمصلى المبنيتان على نمط المدينة العتيقة – معدل نمو سنوى بلغ ٢,٣٪ سنوياً فى الفترة الأولى ، إلا أنه كان أسرع فى الفترة الثانية وسجل ٤,٤ ٪ نفس الملاحظة نلاحظها فى نمط السكن الاقتصادى غير المخطط حيث لم يسجل معدلات نمو سكانى كبيرة إذ تراوحت بين ٤,١ ٪ سنوياً فى الفترة الأولى ، و ٥,٤ ٪ سنوياً فى الفترة الثانية وكان معدل نمو سكان الفيلات مشابهاً إذ كان ٢,٢ ٪ سنوياً فى الفترة

جدول رقم (١٥) توزيع سكان مجمعة طنجة الحضرية حسب نمط المسكن ومعدل النمو السنوي من ١٩٦٠ - ١٩٨١م

نوع المسكن	حجم ونسبة السكان لسنوات						معدل النمو السنوي ٪	
	١٩٦٠ عددهم	نسبتهم ٪	١٩٧١ عددهم	نسبتهم ٪	١٩٨١ عددهم	نسبتهم ٪	١٩٦٠-١٩٧١	١٩٧١-١٩٨٢
المدينة العتيقة	١٩٠٥٠	١٣,٤	١٨,٣٦٠	٩,٦	٢٧,٨٠٠	٨,٠	٪٠,٣٣-	٪٤,١+
المدينة الجديدة على نمط العتيقة	٢٧٢٥٠	١٩,١	٣٥,٠٠٠	١٨,٤	٥٤,٢٥٠	١٥,٤	٢,٣	٤,٤
التصادى غير مخطط	٣٣٧٨٠	٢٣,٧	٥٣,٠٥٠	٢٧,٩	٩١,٤١٠	٢٧,٩	٤,١	٥,٤
التصادى مخطط	-	-	٤,٢٠٠	٢,٢	٣٩,٦٣٠	١١,٣	-	٢٥,٤
اجتماعى	٣٩٨٠	٢,٨	٦,٩٢٠	٣,٦	١٨,٤٣٠	٥,٢	٥,٠	١٠,٠
عشوائى صلب (مبنى)	-	-	٢,٩٨٠	١,٦	٣٣,٦٧٠	٩,٦	-	٢٧,٠
عشوائى مؤقت (غير مبنى)	١٤١٦٠	١٠,٠	٢٤,٦٩٠	١,٣	١٦,٦٢٠	٤,٧	٥,٠	٤,٠-
عمارات وسكن جماعي	٣٣٥٦٠	٢٣,٥	٣١,٧٢٠	١٦,٧	٥٠,١٨٠	١٤,٣	٠,٥-	٤,٥
ڤيلات وسكن فردى	١٠٧١٠	٧,٥	١٣,٦٧٠	٧,٢	١٩,٤١٠	٥,٥	٢,٢	٣,٥
إقامات مختلطة					١٣,٨٥٠			
سكن ريفى								
مجموع	١٤٢,٤٩٠		١٩٠,١٨٠		٣٥١,٣٠٠			

- المصـــدر: الأرقام المطلقة : Enquit S.D.A.U., (1981), op. cit, p.88.

* النسب حساب الباحثة .

الأولى ، و ٣,٥ ٪ سنوياً فى الفترة الثانية. أما سكان العمارات فقد سجل نموهم معدلاً سالباً فى الفترة الأولى ثم قفز إلى ٤,٥ ٪ سنوياً فى الفترة الثانية، فى نفس الوقت حقق سكان المساكن المشوائية المؤقتة أى البراكات أو دور الصفيح نمواً سكانياً سنوياً معدله ٥ ٪ سنوياً في الفترة الأولي ، بينما كان معدل النمو السنوى سالباً فى الفترة الثانية ، وهو النمط الوحيد الذى حقق معدل نمو سكانى سالب بين ١٩٧١ - ١٩٨١م بمعدل -٤ ٪ سنوياً، مما يعني تراجعاً لهذا النمط السكنى ناتج عن جهود الحكومة فى القضاء على دور الصفيح .. وإلى جنوح السكان نحو سُكنى المساكن المبنة . وهذا ما يفسره النمو الكبير فى أنماط سكنية لم تكن موجوده أصلاً فى الفترة الأولى ، من ١٩٦٠ إلى ١٩٧١م وظهرت فى الفترة الثانية وهى : نمط السكن العشوائى المبنى، وهذا النمط لم يكن له وجود فى الفترة الأولى بينما حقق معدل نمو سنوى قدره ٢٧٪ سنوياً وينتشر سكان هذا النمط خارج المدار الحضرى وأصبحوا يمثلون ١٠ ٪ تقريباً من السكان سنة ١٩٨١م ، فى حومة أو(دشار) بن ديبان والركايع وبنى مكادة القديمة، والنمط الثانى ضمن هذه الفئة هو نمط المسكن الاقتصادى المخطط ولم يكن له وجود أيضاً فى الفترة الأولى ثم حقق سكانه معدل نمو سنوى قدره ٢٥,٤ ٪ سنوياً ، ويوجد هذا النمط داخل المدار الحضرى فى مناطق عديدة أهمها البوغاز وبعض مناطق حسنونة ، وعين الحيانى ، وبني مكاده فى الإدريسية الأولى والثانية - وبعض مناطق حى السوانى .

هذا وقد حقق سكان نمط المسكن الإجتماعى معدل نمو ٥ ٪ سنوياً بين ١٩٦٠ - ١٩٧١م ، ثم تضاعف هذا المعدل إلى ١٠ ٪ سنوياً بين ١٩٧١ - ١٩٨١م ، وينتشر هذا النمط فى مناطق بنى مكادة الجديدة (وهى الموجودة داخل المدينة مجاورة للمدار الحضرى) ، وفى كسبراطا وهى المساكن التى بنيت لسكان دور الصفيح فى بوخشخاش

حيث نقلوا إليها بعد إزالة دور الصفيح وقد بدأت هذه المساكن الاجتماعية فى الظهور قبل الاستقلال .

إذاً ما الذى يفسر هذا النمو السكانى السريع لمدينة طنجة بعد أن كانت قد سجلت نمواً سالباً اتضح عند مقارنة حجم المدينة سنة ١٩٦٠م بحجمها عام ١٩٥٥م؟ ، ثم ما الذى أدى إلى هذا التفاوت الكبير فى معدلات النمو السكانى عند تحليلها على مستوى المناطق المتجانسة وأنماط المسكن ؟ يمكن الإجابة على هذه الأسئلة بدراسة وتحليل ضوابط النمو السكانى وآلياته ، كما تتضمن الفصول السابقة من هذه الدراسة إجابات عديدة عن هذه الأسئلة حيث واكب التوسع العمرانى نمواً سكانياً* اتضح فيما سبق .

ثانيا : العوامل المؤثرة فى نمو وتوزيع سكان مجمعة طنجة :

يرى ترومان أسا هارتشورن (Truman Asa Hartshorn) أن النمو الحضرى فى معظم مدن العالم الثالث يتحقق بفعل قوى وحركة النمو السكانى الناتجة عن الهجرة من الريف إلى الحضر بصفة خاصة . ولا يرجع عادة إلى قوى وديناميكية الاقتصاد والصناعة ، كما هو الحال فى أوربا وأمريكا الشمالية[1]. كان من نتائج دراسة النمو السكانى فى مجمعة طنجة أن المجمعة قد حققت نمواً سنوياً بلغ ٦,٣ ٪ سنوياً بين ١٩٧١ - ١٩٨١ ، وقد توصلت دراسة مجموعة الثمانية إلى أن هذا النمو يرجع إلى كل من النمو الطبيعى للسكان كما يرجع إلى الهجرة الداخلية إلى المدينة بنفس القدر . حيث قدرت الزيادة الطبيعية بمعدل ٣,١٥ ٪ سنوياً والهجرة ٣,١٥ ٪ سنوياً[2]. وفيما يلى دراسة تحليلية لضوابط وآليات النمو السكانى من خلال مكونات هذا النمو وهى الزيادة الطبيعية والهجرة وحركة السكان داخل المدينة مما يساهم فى تباين معدلات النمو بين مناطق المجمعة المختلفة أيضاً .

١ - الزيادة الطبيعية (المواليد - الوفيات) :

يقابل دراسة عنصرى الزيادة الطبيعية أى المواليد والوفيات فى طنجة مجموعة من المشكلات المتعلقة بالمادة الإحصائية وإمكانية الحصول عليها من مصادرها أى سجلات الحالة المدنية (التسجيلات الحيوية) . يضاف إلى ذلك تضارب ما ينشر منها .

يتميز المجتمع المغربى بارتفاع معدل المواليد بصفة خاصة حيث سجل معدل المواليد القومى ٤١ في الألف حسب الاستقصاء القومى الذى قامت به وزارة الصحة ونشر فى دراسة كبيرة تركز على التخطيط العائلى أو الأسرى للخصوبة وصحة الأسرة فى المغرب (Planification Familiale Feconditè et santè) فى المغرب سنة ١٩٨٣ - ١٩٨٤ وبلغ معدل الوفيات حسب هذه الدراسة ١٥ فى الألف بالنسبة لسكان الأرياف و ١٢ فى الألف بالنسبة لسكان الحضر[3] . كما ورد فى أطلس سكان المغرب الذى صدر سنة ١٩٩٠ أن معدل المواليد الخام بالمغرب ٣٧,٢

---

* يرى جون كلارك أنه لا يوجد علاقة بين التوسع المدنى والتوسع أو النمو السكانى . إذ قد يوجد توسع مكانى بدون توسع سكانى فى مدن والعكس صحيح أى يوجد نمو سكانى بدون توسع مكانى فى مدن أخرى . للمزيد أنظر :

- Clark, J., (1971), Population Geog. & The Developing contries, Pergamon, England.

(١) - Hartshorn, T. A.; (1992), op. cit., P. 39

(٢) - S.D.A.U.V.T., (1983), op. cit., P. 44

(٣) - Ministère de la santé publique, Direction des Affaires Techniques, (1985) Planification Familiale Fécondity at Santè Familiale Au Maroc 1983 - 84, Rapport de L'Enquete National de prevalence contraceptive westinghouse public Applied systems, Rabat, pp. 7 - 17.

فى الألف يصل إلى ٣٢ فى الألف بالنسبة لسكان الحضر و ٤١ فى الألف بالنسبة لسكان الريف وبلغ معدل المواليد الخام فى طنجة ٣٦ فى الألف بالنسبة لسكان العمالة أما حضر طنجة فكان معدل المواليد الخام بينهم ٣٥,٣ فى الألف و ٣٨,٦ فى الألف بالنسبة لسكان الأرياف . وظهرت عمالة طنجة فى هذا الأطلس ضمن فئة المواليد من ٣٥ إلى ٤٥ فى الألف[١]. وفى دراسة لمندوبية الإحصاء عن إقليم أو عمالة طنجة ورد أن معدل المواليد الخام سنة ١٩٨٢م كان ٣٦,٧ فى الألف والوفيات الخام ١١,٧ فى الألف وبالتالى حسبت الزيادة الطبيعية على أساس ٢,٥٪ سنوياً . أما وفيات الأطفال وهى مؤشر هام يدل على مستوى المعيشة والحالة الصحية والاجتماعية والنمو السكانى أيضاً فقد بلغ بالنسبة لسكان الحضر فى طنجة ٧٦ فى الألف و ١٠٨ فى الألف بالنسبة للأرياف و ٨٦ في الألف لجملة العمالة فى نفس السنة . كما بلغ أمد الحياة ٥٨ سنة بالنسبة للذكور و ٦٠ سنة بالنسبة للإناث فى حضر عمالة طنجة بينما يقدر فى أرياف طنجة بحوالى ٥٠ سنة للذكور و ٥٢ سنة للإناث[٢] .

بالنسبة للأرقام الواردة بالتصميم التوجيهى لمجمعة طنجة والخاصة بمعدلات المواليد والوفيات فقد حُسبت على أساسها معدلات النمو التى اعتُمد عليها وكانت نتيجة هذه الدراسة متوافقة مع تقرير وزارة الصحة عن الخصوبة وتخطيط الأسرة السابق الإشارة إليه ويوضح الجدول التالى رقم (١٦) معدلات المواليد والوفيات والزيادة الطبيعية وتوقعات النمو الطبيعى للسكان سنة ٢٠٠١ م وكذلك الشكل رقم (٤٥) .

جدول رقم (١٦) معدلات المواليد والوفيات والزيادة الطبيعية لكل ألف من السكان

فى مجمعة طنجة الحضرية (١٩٦٢ - ٢٠٠١)

	١٩٦٢ ٪	١٩٧٢ ٪	١٩٨١ ٪	إسقاط	
				١٩٩٢ ٪	٢٠٠١ ٪
المواليد	٤٨,٤	٤٥,٥	٤٢,٨	٤٠,٢	٣٧,٨
الوفيات	١٦,٠	١٣,٠	١٠,٥	٨,٥	٦,٩
الزيادة الطبيعية	٣٢,٤	٣٢,٥	٣٢,٣	٣١,٧	٣٠,٩

المصدر : S.D.A.U, V.T (1983), op. cit., p. 311.

ويتضح من استقراء كل من الجدول والشكل أن الزيادة الطبيعية فى مجمعة طنجة لا يستهان بها ومن المتوقع أن تستمر مرتفعة حتى فترة قادمة مما سيؤدى إلى استمرار زيادة السكان بمعدلات كبيرة ستتضح عند دراسة توقعات النمو السكانى ومن الواضح أن معدل الزيادة الطبيعية لم ينخفض عن ٣٢,٢٪ في الألف أو ٣,٢٣٪ خلال ١٩٦٠ و ١٩٧١ و ١٩٨١م ومن المتوقع أن يظل أكثر من ٣ ٪ سنوياً ويرجع هذا المعدل المرتفع فى الزيادة الطبيعية إلى ارتفاع معدلات المواليد التى بلغت ٤٨,٤ فى الألف سنة ١٩٦٠م و ٤٥,٥ فى الألف سنة ١٩٧٢م و ٤٢,٨ سنة ١٩٨١م وانخفاض معدلات الوفيات نسبياً من ١٦ فى الألف سنة ١٩٦٢م إلى ١٣ فى الألف سنة ١٩٧٢م ثم إلى

---

(١) - Direction de la statistique, CERED, (1991), Atlas Damographique Maroc, Ministere Du Plan, Rabat, p.217.

(٢) - Ministére du plan, Delegation regional du Nord-Ouest, (1989), Demographie Ragional : Aspects Socio Demographiques de la province de Tanger, Tanger, P.35-38.

٥,١٠ فى الألف سنة ١٩٨١م ولذلك ظلت معدلات الزيادة الطبيعية متقاربة خلال الفترة من ١٩٦٠ إلى ١٩٨١م ، ومن المتوقع أيضاً انخفاض معدلات المواليد انخفاضاً ضعيفاً حتى ١٩٩٢م لتصل إلى معدل ٤٠,٢ فى الألف ثم تنخفض إلى ٣٧,٨ فى الألف سنة ٢٠٠١م ومن المتوقع أيضاً أن ينخفض معدل الوفيات إلى ٨,٥ فى الألف سنة ١٩٩٢م و٦,٩ فى الألف سنة ٢٠٠١م . وعلى أساس ذلك من المتوقع أن تظل الزيادة الطبيعية ٣١,٧ فى الألف سنة ١٩٩٢م و ٣٠,٩ فى الألف سنة ٢٠٠١م.

وتشير بعض المصادر الحديثة إلى انخفاض ملحوظ فى معدل المواليد الخام إلى ٢٤,٨ فى الألف وكذلك الوفيات إلى ٣,٦ فى الألف وذلك سنة ١٩٩١[1] ، ويعنى هذا أن معدل النمو الطبيعى بلغ ٢,١٢ ٪ فى نفس السنة ، وهو معدل أقل من المتوقع من قبل دراسة وزارة السكنى ومجموعة الثمانية حيث توقعت ٣,١٧ ٪ كمعدل نمو طبيعى سنوى بين ١٩٨١ / ١٩٩٢م، بينما توقعت الدراسة الخاصة بالمندوبية الجهوية لمديرية الإحصاء ووزارة التخطيط بطنجة أن يصل معدل النمو الطبيعي للسكان إلى ٢٦,٢ في الألف أو ٢,٦٢ ٪ سنوياً . على أساس أن معدل المواليد الخام ٣٦ ٪ ، والوفيات ٩,٨ ٪ ، وذلك في الفترة من ١٩٨٧ – ١٩٩٢[2]. مما يعكس عدم اتفاق المصادر المختلفة على معدل معين للزيادة الطبيعية فى طنجة ويبقى ذلك مشكلة عامة تواجه الباحثه .

٢ – الهجرة وأثرها على نمو وتوزيع سكان مجمعة طنجة :

تمثل مدينة طنجة نموذجاً متميزاً بين مدن العالم ، لا من حيث موقعها وتاريخها فحسب ، بل من حيث المؤثرات البشرية والثقافية العديدة التى أثرت فى المدينة وسكانها ، فقد كانت موضعاً لاستقبال تيارات هجرة عديدة خارجية وداخلية ، وظلت المدينة دوماً فى حالة تأثر بمايدور حولها فى الداخل والخارج ، وهذا ما سيتضح من خلال التعرف على تيارات الهجرة التى عرفت المدينة كل أنواعها تقريباً منذ نشأتها وحتى الآن ، إلا أن ما يهمنا فى هذا المجال هو تيارات الهجرة فى العصر الحديث والمعاصر وخاصة خلال هذا القرن . والواقع أن طنجة قد خبرت وفود الأجانب إليها بأعداد كبيرة منذ القرن التاسع عشر ، بل وقبله ، مما ساهم فى نموها السكانى والعمرانى ، فقد كانت عاصمة المغرب الدبلوماسية، كما تزايد وفودهم مع دخول القرن الحالى وبداية الإعداد لقيام نظام الإدارة الدولية وبدأت أعداد كبيرة من الأجانب فى الوفود إلى المدينة ، وقد استمر هذا الاتجاه بعد تطبيق النظام الدولى فارتفع عدد الأجانب وكذلك نسبتهم التى زادت على ٣٠ ٪ من جملة السكان سنة ١٩٥٥ . وقد كانت طنجة مُستقبلة لتيارات نازحة من إسبانيا خاصة ، حيث كانت الجالية الإسبانية تمثل عدداً ونسبة كبيرة من الأجانب . وقد وردت بعض الأرقام الخاصة بتيارات النزوح من الخارج إلى طنجة منها أنه قد وصل إلى طنجة ١٥ ألف أوربى سنة ١٩٢٥ ، و ٨٠ ألف خلال ١٩٣٢ ، و ١٠٠ ألف أجنبى سنة ١٩٣٤ . وهذه الأرقام وإن كانت مبالغ فيها ، إلا أنها تشير إلى شدة تيار النزوح الأجنبى للمدينة ، وخاصة من إسبانيا حيث ترجع إلى إصابة حقول الكروم بالأندلس بآفة أتت عليها كلها،

---

(١) Direction de la Statistique, (1991), Donnees de L'Etat civil; Statistiques des Naissances et des deces pour L'année 1989, Ministére du plan, Rabat, p.79.
Direction de la Statistique, Delegation Reginale du Nord - Ouest, (1989), Annuaire Statistique Regional Nord-Ouest, Tanger, p.8.

(٢) Ministére du plan, Delegation Regional du Nord - Ouest, (1989), op. cit., p.69.

الأمر الذى أرغم الفلاحين والمزارعين على مغادرتها وقد وصل منهم عدد كبير إلى طنجة[١] . يضاف إلى ذلك الحرب الأهليـة الإسبانيـة ، كمـا ازداد وفود الإسبـان إلـى طنجة إبان فترة احتلال إسبانيا لطنجة خلال الحرب العالمية الثانية.

لقد كان الوضع الدولى فى طنجة سبباً فى ازدهار طنجة العقارى ، وظهور المساكن والمناطق الحديثة الراقية ، لكنه كان سبباً كذلك فى ظهور الأحياء الشعبية وازدحامها ، ليس بالمغاربة الفقراء والمهاجرون فقط ، بل بالأجانب أيضاً وخاصة الإسبان الفقراء . ومن هنا بدأت طنجة فى التعرض لأزمة سكن حادة وخانقة وكان يعانى منها أيضاً المغاربة فى معظم مدن المغرب ، فأحاطت الأحياء السكنية الفقيرة المكدسة بالعمال والفئات الفقيرة المغربية والإسبانية بمركز المدينة[٢] وانتشرت دور الصفيح (Bidonville) فى طنجة كما انتشرت في سائر مدن المغرب لسكنى المغاربة وقد تضافرت الأوضاع السابقة مع مستوى الأجور المنخفض ووضع المدينة الاقتصادى ، يضاف إلى ذلك تصدير المواد الغذائية والأساسية المُنتجة بالمنطقة ، بالإضافة إلى الآفات والكوارث الطبيعية مما أدى إلى ظهور البطالة المبكرة بالمدينة خلال الفترة الدولية . فظهرت شبكات لتهريب العمال المغاربة إلى الخارج . وأكتُشفت وكالة سريه تتولى عملية التهريب إلى فرنسا من طنجة ، حيث اعتقلت شرطة « مونبلير » بفرنسا بعض العمال المغاربة الذين لا يحملون أوراق هوية سنة ١٩٢٧م ، وتم اكتشاف هجرة للعمال المغاربة للعمل بالمزارع فى فرنسا وبالمناجم أيضاً تتم عن طريق هذه الشبكات السرية لتهريب العمالة نظير مبالغ مالية فكانت هذه العمالة المهربة تسلك طريق طنجة إلى الجزيرة الخضراء فأشبيلية ، فبرشلونة ، ثم مرسليا ، ومنها يوزعهم مستقبلوهم على أماكن العمل فى مناجم السار وفى ديجون وغيرها[٣] .

ويعنى ما سبق أن طنجة قد استقبلت تيارات هجرة خارجية وافدة إليها ، كما شهدت مبكراً أيضاً هجرات خارجية نازحة منها للعمل بالخارج . بالإضافة إلى هجرات داخلية نازحة من الأرياف والأحواز صوب طنجة للعمل بها أو البحث عنه . كما تعرضت المدينة لهجرات عائدة وخارجية من الأجانب واليهود أيضاً خلال الفترة الدولية – اتضحت من تتبع نمو أعداد اليهود والأجانب بالمدينة – إذ كان للأحداث التاريخية والسياسية كالحرب العالمية الأولى والثانية أو الحروب الأهلية فى أوربا – أو القرارات الإقتصادية التى تتخذها حكومات الدول الأوربية أثر كبير على حركة الوفود أو النزوح إلى المدينة ومنها ، واستمرت هذه التيارات الهجرية بعد انتهاء فترة الإدارة الدولية فقد تعرضت طنجة إلى هجرات عائدة خارجية جماعية شملت أعداداً كبيرة من الأجانب واليهود بعد الاستقلال بسبب انهيار نظام طنجة وما ترتب عليه من انهيار الوضع المالى الآمن والأوضاع الاقتصادية المميزة للمدينة ، كما كان للصراع العربى الإسرائيلى دور فى هجرة اليهود بالإضافة إلى الأسباب السابقة .

وقد سبقت الإشارة إلى تأثير الهجرات العائدة الخارجية للأجانب واليهود الذى ظهر فى انخفاض معدل نمو

---

(١) بو حداد ، أحمد، (١٩٩١)، مرجع سابق ، ص ٢٣٣ .

(٢) Mas, p , (1954), Problémes d'habitat musulman au Maroc, B.E.M., Vol. XIII No. 62, P. 201.
B.E.M = Boletan Economi Marocian.

(٣) بو حداد ، أحمد، (١٩٩١)، مرجع سابق ، ص ٢٣٣ .

السكان - بل وتناقص السكان قبل سنة ١٩٦٠م - وكيف ساهمت معدلات نمو المغاربة الكبيرة (٥,٢٥ ٪ سنوياً) بعد سنة ١٩٦٠م وحتى ١٩٧١م في استمرار نمو المدينة بمعدل ٢,٥ ٪ سنوياً وعدم تدهورها تماماً مما يؤكد دور الهجرة الداخلية كعامل مؤثر على سكان طنجة من حيث نموهم وبالتالي توزيعهم وخصائصهم المختلفة مما ينعكس على شخصية المدينة . وقد تعرضت المدينة إلى نوع من الإحلال وتحركات السكن كنتيجة لهجرة الأجانب ونزوحهم ووفود المغاربة إليها إذ أدى نزوح الأجانب واليهود منها إلى إخلاء عدد كبير من المساكن - مع ملاحظة انخفاض متوسط الأسرة لديهم إلى ٤ أشخاص في المتوسط - قدرت بحوالي ٧٥٠٠ مسكن ، ومع استمرار وفود المهاجرين المغاربة إلى المدينة حل هؤلاء محل الأجانب واليهود في المساكن التي تركوها في وسط المدينة ، وفي مساكن الحدائق المعلقة على سفوح الجبال في (Parc logement) سكن الحدائق أو (جاردن سيتي)، يضاف إلى ذلك الزيادة في عدد المساكن المبنية بين ١٩٦٠ - ١٩٧١ والتي بلغت ٨٢٨٠ مسكن . وقد استوعبت هذه المساكن الخالية والمبنية معظم الزيادة السكانية التي شهدتها تلك الفترة مع ملاحظة إمكان شغل المسكن الواحد بأكثر من عائلة .

وقد ساعد على عملية الإحلال السكاني الذي حدث في طنجة خلال الفترة المذكورة ، أن نسبة كبيرة من الأجانب كانت ممثلة في الجالية الإسبانية التي كانت تضم فئات شعبية ذات مستوى إجتماعي متواضع ودخل منخفض من العمال والحرفيين وصغار التجار وقد تعايشت هذه الفئة من فقراء الإسبان مع المغاربة من نفس الفئة الاجتماعية ، كما سكنت بأحيائها في المدينة العتيقة والمدن الجديدة على نمط المدينة العتيقة ، وفي سان فرانسيسكو وبوبانه .. إلخ . وعلى سبيل المثال كان ٣٠ ٪ من سكان المدينة العتيقة من الأجانب و ٢٣ ٪ من سكان المصلى أيضاً معظمهم من الإسبان . ويعطي ما سبق تفسيراً مقبولاً لعدم التوسع العمراني الكبير لمدينة طنجة خلال سنوات ما بعد الاستقلال كما يفسر تأخر ظهور ونمو الضواحي العشوائية الهامشية إلى ما بعد سنة ١٩٧١م والتي حققت نمواً مكانياً أو مساحياً وسكانياً كبيراً أكدته تحليلات كل من الصور الجوية واتجاهات النمو السكاني لمجمعة طنجة حتى سنة ١٩٨١م وما بعدها . ذلك رغم معدل نمو المغاربة الكبير وخاصة المسلمين قبل سنة ١٩٧١م وقد اختلف الوضع في باقي أحياء المدينة عن الأحياء الشعبية ، فقد جذبت مساكن الأحياء الراقية التي أخليت بسفر الأجانب واليهود الأثرياء أعداداً من أسر الموظفين حديثي الزواج ، وكذلك العديد من العائلات البرجوازية والمتوسطة والتي كانت تسكن قبل ذلك في الأحياء الخاصة بالمغاربة[١] .

وقد ساهم ما سبق في التقليل من مفهوم التخصص العرقي والاجتماعي الصارم الذي ميّز نظام السكن وعمران المدينة خلال فترة الإدارة الدولية ، وحل نوع من الاندماج الاجتماعي الإثنولوجي الثقافي بدلاً من الانقطاع الإثنواجرافي - الثقافي الذي كان سائداً . وانتشر المغاربة في سائر أحياء المدينة الراقي منها والشعبي والصفيح على حد سواء ، كما شهدت طنجة بعد الاستقلال اشتداد تيارات الهجرة إلى الخارج من قبل العمالة المغربية ، وشهدت أيضاً وفود أعداد من الأجانب للعمل والاستثمار بها . مع استمرار تيارات النزوح الريفي إلى المدينة ، وكذلك من الحضر- وهذا ما سيتضح فيما بعد - وكان الجفاف في عقد الثمانينيات أحد أسباب اشتداد النزوح الريفي إلى طنجة كما كان لازدهار السياحة والصناعة والتجارة أثر كبير في اجتذاب المهاجرين من الأرياف والحضر على السواء .

(١) Temsamani, K. M.; (1983), op. cit., p.p. 108-112.

والسؤال الذى يطرح نفسه فى هذا المجال هو : هل يمكن قياس وتحديد حجم الهجرات الوافدة إلى المدينة والنازحة منها وتتبع تياراتها ؟ وتحركاتها داخلها ؟ وهل تمثل طنجة أحد أقطاب الجذب فى المملكة المغربية أم ما زالت منعزلة إقليمياً وقومياً عن الوطن الأم أو عن التراب الوطنى كما يحلو للمغاربة تسميته ؟ وفيما يلى محاولة للإجابة على ذلك السؤال المركب وتداعياته :

(أ) حجم الهجرة :

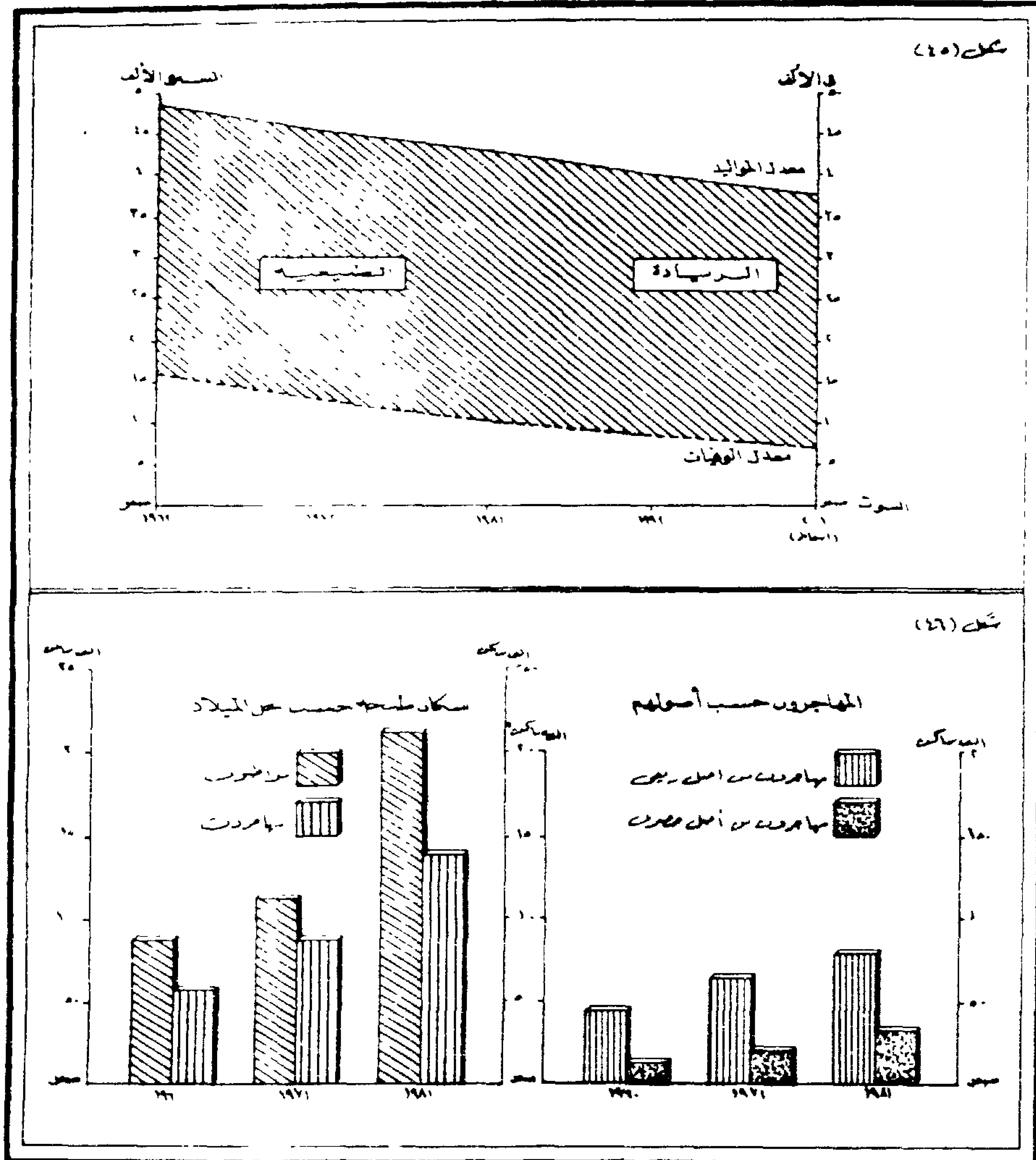
يقصد بالهجرة الداخلية عملية انتقال السكان من منطقة محددة إلى منطقة أخرى داخل الدولة ، مع تغيير محل الإقامة ، ويطلق على المكان الذى يحدث منه الانتقال مصدر الهجرة (Place of Origin) أو مكان الأصل ، بينما يطلق على مكان وصول المهاجرين منطقة المقصد أو محطة الاستقبال (Place of Destination) ولدراسة ذلك لابد من توافر مصادر إحصائية دقيقة ، يمكن عن طريقها تقدير حجم الهجرة واتجاهاتها وتعد التعدادات هى المصدر الرئيسى للبيانات ، ثم الإحصاءات الحيوية فمسوح العينة . وهناك ثلاث طرق رئيسية يمكن اتباعها للوصول إلى استنباط تيارات الهجرة وتتبعها من المصدر إلى محطة الإستقبال وهى : طريقة محل الميلاد (Place of Birth) ، وطريقة معدل البقاء القومى (National census Survival Ratio) ثم معادلة الموازنة (Balance Equation) وهى طرق معروفة لدى للجغرافيين والديموجرافيين .

وقد سبقت الإشارة إلى أن بيانات التعددات غير متاحة بسهولة في المغرب ، ورغم هذه الصعوبة هناك عدة مصادر تم إصدارها بناءاً على بيانات التعددات من قبل مديرية الإحصاء بوزارة التخطيط بالمغرب إلا أن الاعتماد عليها تواجهه صعوبة تعاملها مع مدينة طنجة من خلال الحدود الإدارية أى بلدية طنجة وبالتالى لا تنطبق بيانات تعداد سنة ١٩٨٢م على مجمعة طنجة الحضرية التى تضم مناطق سريعة النمو خارج حدودها ، تنتمى حسب بيانات التعداد إلى الأرياف ، ورغم ذلك يمكن الاعتماد على هذه البيانات بالإضافة إلي نتائج المسح الجغرافى* - السكانى الاقتصادى الاجتماعى الخاص بالإعداد لتصميم التهيئة أو التنمية الحضرية الذى سبقت الإشارة إليه (S.D.A.U.V.T.) من أجل الوصول إلى صورة تقريبية عن أثر الهجرة الداخلية فى نمو وتوزيع سكان طنجة وبالتالى خصائصهم .

ويوضح الجدول رقم (١٧) والجدول رقم (١٨) توزيع سكان مجمعة طنجة حسب محل الميلاد كما يوضح أصل المهاجرين إلى طنجة سنة ١٩٦٠ و ١٩٧١ و ١٩٨١م ، كذلك الشكل رقم (٤٦) ومن تحليل الجداول والشكل يتضح أن حجم المهاجرين إلى طنجة قد تطور من ٥٨,٨٧٠ ساكن سنة ١٩٦٠م إلى ٨١,٢٥٣ ساكن سنة ١٩٧١م ثم إلى ١٣٩,٥١٥ ساكن سنة ١٩٨١م . بينما تذبذبت نسبتهم إلى جملة سكان مجمعة طنجة من ٤٠,٦ ٪ سنة ١٩٦٠م إلى ٤٢ ٪ سنة ١٩٧١م ثم انخفضت إلى ٣٩,٣ ٪ سنة ١٩٨١م من جملة السكان وبذلك يمثل المهاجرون حجماً ونسبة لايستهان بها فى تركيب سكان طنجة حسب محل الميلاد . مع ملاحظة اطراد هذا الحجم على الرغم من تذبذب نسبتهم واتجاهها نحو الانخفاض بتأثير الزيادة الطبيعية .

---

* مسح عن طريق العينة .



شكل (٤٥) معدلات المواليد والوفيات والزيادة الطبيعية بطنجة في الفترة من عام ١٩٦٢ إلى ٢٠٠١م

شكل (٤٦) حجم سكان جماعة طنجة حسب محل الميلاد عام ١٩٦٠ و١٩٧١ و١٩٨١م

أما عن أصول هؤلاء المهاجرين فيوضح الجدول رقم (١٨) والشكل رقم (٤٦) أيضاً انتماء المهاجرين إلى أصول ريفية وحضرية أيضاً ويمثل المهاجرون من أصل ريفى ٣١ ٪ من جملة السكان سنة ١٩٦٠م و ٣١,٥ ٪ سنة ١٩٧١م ثم انخفضت نسبتهم إلى ٢٩,٥ ٪ من جملة السكان سنة ١٩٨١م يقابل ذلك تزايد واضح فى عددهم من ٤٤,٩٥٠ مهاجر ريفى سنة ١٩٦٠م إلى ٦٠,٩٤٠ مهاجر سنة ١٩٧١م إلى ١٠٤,٧٢٥ مهاجر ريفى سنة ١٩٨١م . ويمثل المهاجرون من أصل حضرى ٩,٦ ٪ من جملة السكان سنة ١٩٦٠م و ١٠,٥ ٪ سنة ١٩٧١ م وحوالى ٩,٨ ٪ من جملة السكان سنة ١٩٨١م، كما شهد عددهم تزايداً واضحاً أيضاً من ١٣٩٢٠ مهاجر حضري سنة ١٩٦١م إلى ٢٠٣١٣مهاجر سنة ١٩٧١ إلى ٣٤٧٩٠ مهاجر حضرى سنة ١٩٨١م . وهذا يعنى استقطاب طنجة لهجرات ريفية تمثل ٧٥ ٪ من حجم المهاجرين بها كما استقطبت هجرات حضرية - حضرية إذ يمثل ذوو الأصول الحضرية ٢٥ ٪ من حجم المهاجرين بها .

جدول رقم (١٧) توزيع سكان مجمعة طنجة الحضرية حسب محل الميلاد سنة ١٩٦٠ - ١٩٨١

السنة / محل الميلاد	١٩٦٠		١٩٧١		١٩٨١	
	عدد السكان	نسبتهم ٪	عدد السكان	نسبتهم ٪	عدد السكان	نسبتهم ٪
فى مجمعة طنجة	٨٦,١٣٠	٥٩,٤	١١٢,٢٠٧	٥٨,٠	٢١٥,٤٨٥	٦٠,٧
خارج مجمعة طنجة (المهاجرون)	٥٨,٨٧٠	٤٠,٦	٨١,٢٥٣	٤٢,٠	١٣٩,٥١٥	٣٩,٣
جملة سكان طنجة	١٤٥,٠٠٠	١٠٠	١٩٣,٤٦٠	١٠٠	٣٥٥,٠٠٠	١٠٠
نسبة المهاجرين من أصل ريفى إلى جملة السكان	٤٤,٩٥٠	٣١,٠	٦٠,٩٤٠	٣١,٥	١٠٤,٧٢٥	٢٩,٥

- المصدر : النسب المئوية من : S.D.A.U.V.T. (1983) op. cit., p.307.
- الأرقام المطلقة من حساب الباحثة .

جدول رقم (١٨) توزيع المهاجرين حسب أصولهم ونسبتهم إلى جملة سكان مجمعة طنجة من ١٩٦٠ - ١٩٨١

أصل المهاجرين	١٩٦٠		١٩٧١		١٩٨١	
	عدد السكان	نسبتهم ٪	عدد السكان	نسبتهم ٪	عدد السكان	نسبتهم ٪
مهاجرون من أصل ريفى (هجرة ريفية - حضرية)	٤٤,٩٥٠	٣١,٠	٦٠,٩٤٠	٣١,٥	١٠٤,٧٢٥	٢٩,٥
مهاجرون من أصل حضرى (هجرة حضرية - حضرية)	١٣,٩٢٠	٩,٦	٢٠,٣١٣	١٠,٥	٣٤,٧٩٠	٩,٨
جملة المهاجرين	٥٨,٨٧٠	٤٠,٦	٨١,٢٥٣	٤٢,٠	١٣٩,٥١٥	٣٩,٣

المصدر: محسوب على أساس الأرقام الواردة في الجدول السابق (من حساب الباحثة).

ولا يقتصر تأثير الهجرة على نمو وحجم وتركيب السكان وتوزيعهم فقط إذ ترتبط بعملية الهجرة والنزوح الريفى إلى المدن مشكلات اقتصادية واجتماعية وأمنية عديدة تتمثل فى ارتفاع معدلات البطالة ومشكلات السكن وانتشار السكن العشوائى والجريمة ... إلخ . كما لا يقتصر تأثير المهاجرين على حجم ونمو المدينة كوحدة لكن يظهر تأثيرهم على معدلات النمو فى المناطق المكونة للمدينة وبالتالى توزيع وتغير توزيع السكان داخل المدينة .

(ب) توزيع المهاجرين وتحركاتهم داخل المدينة :

تعد الهجرة إلى مدينة طنجة، وتعايش هؤلاء المهاجرين فى المدينة واندماجهم فى نسيجها الحضرى نموذجاً للتفاعل المكانى (Spatial interaction) يمكن قياسه وفق أكثر من منظور. إذ يختلف توزيع المهاجرين داخل مجمعة طنجة الحضرية من منطقة إلى أخرى، حسب طبيعة هؤلاء المهاجرين وخصائصهم، وطبيعة المكان المُستقبِل لهم وقد أمكن رصد تحركات هؤلاء المهاجرين السكنية فى مدينة طنجة حتى سنة ١٩٨١، وذلك حسب مجموعات المناطق المتجانسة، إذ تم تجميع الثمانى وعشرون منطقة متجانسة فى تسع مجموعات من هذه المناطق وهى (راجع شكل ٤٢ أ):

١ - المنطقة الأولي : وتضم المدينة العتيقة. (أ)

٢ - المنطقة الثانية : وتضم مناطق وسط المدينة الغربى. (ب)

٣ - المنطقة الثالثة : وتضم مناطق وسط المدينة الأوربية الحديثة (الجنوبي). (جـ)

٤ - المنطقة الرابعة : وتضم ضواحى وسط المدينة الجنوبية الغربية (سوانى، كسبراطا، الحى الجديد). (د)

٥- المنطقة الخامسة: وتضم ضواحى المدينة الجنوبية الشرقية (بنى مكادة، العزيفات، البوغاز الإدريسية). (هـ)

٦ - المنطقة السادسة : وتضم الهوامش الغربية. (و)

٧ - المنطقة السابعة : وتضم الهوامش الجنوبية. (ز)

٨ - المنطقة الثامنة : وتضم المنطقة الصناعية بطريق تطوان (غير مسكونة). (ح)

٩ - المنطقة التاسعة : وتضم الهوامش الشرقية. (ط)

ويوضح الجدول رقم (١٩) التوزيع النسبى للمهاجرين من ذوى الأصول الريفية - حسب رب الأسرة فى هذه المجموعات من المناطق المتجانسة سنة ١٩٨١ ، كما يوضح نسبة المهاجرين حسب مناطق الاستقبال الأولى ويوضح الشكل رقم (٤٧) نسبة أرباب الأسر* ذوو الأصول الريفية حسب المناطق المتجانسة ومجموعاتها. ومن استقراء الجدول والشكل يتضح ارتفاع نسبة المهاجرين من ذوى الأصول الريفية فى المناطق الهامشية والضواحى بينما تقل نسبتهم نسبياً فى مناطق المدينة العتيقة وقلب المدينة الحديثة وضواحيها القريبة ، حيث أقل نسبة من المهاجرين إلى جملة السكان في مجموعة مناطق حسنونة ومرشان ودرادب وعين الحيانى وسان فرانسيسكو ، حيث وسط المدينة

جدول رقم (١٩) توزيع المهاجرين حسب مجموعات المناطق المتجانسة سنة ١٩٨١

مجموعات المناطق	الأولى	الثانية	الثالثة	الرابعة	الخامسة	السادسة	السابعة	التاسعة	جملة
نسبة أرباب الأسر من أصل ريفى(٪)	٥٣	٤٦	٦٠	٧٥	٧٥	٥٥	٧٧	٩٢	
نسبة المهاجرين حسب مناطق الاستقبال الأولى ٪	١٢	١٠	٢٣	١٨	٢٢	٢	٩	٤	٪١٠٠

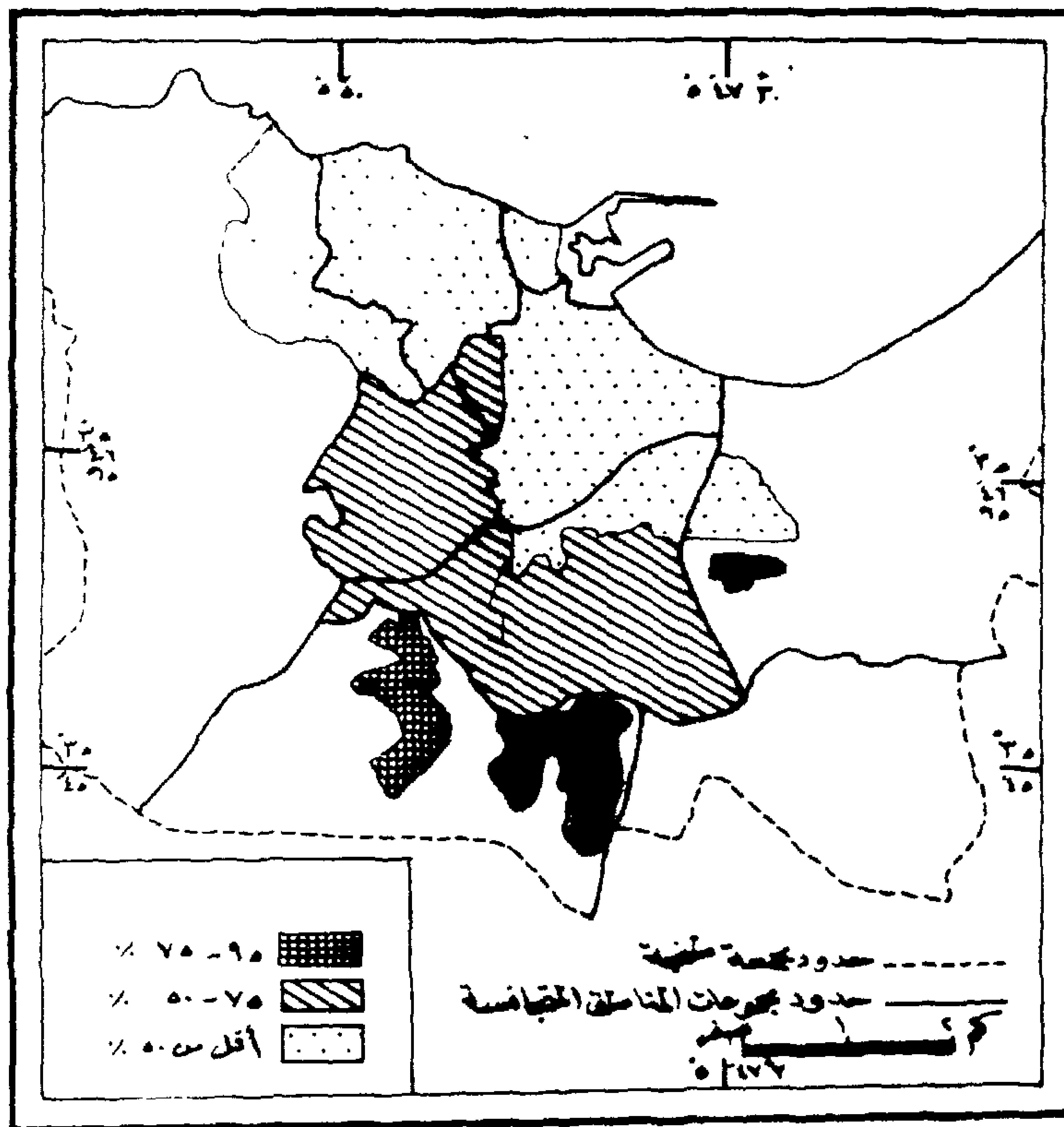
المصدر : S.D.A.U.V.T. (1983), op. cit., p.43.

الغربى في مجموعة الأحياء المتجانسة الثانية وتصل النسبة إلى ٤٦ ٪ من جملة سكان المجموعة بينما تصل نسبة أرباب الأسر ذوو الأصول الريفية إلى ٥٣ ٪ من مجموع أسر المدينة العتيقة ، وإلى ٥٥ ٪ فى المجموعة السادسة التى تضم مناطق بوبانة وقبيلات الجبل (بلقدير طنجة أو الجاردن سيتى) وفى المجاهدين ومسطر خوش .. وتتميز

---

* جمع رب أسرة Chefs de Menages.

رب = الإله والسيد والقيم والمدبر والجمع أرباب أو ربوب : راجع المعجم الوجيز ، ص ٢٥٠ .



شكل (٤٧) نسبة أرباب الأسر ذوو الأصول الريفية في مجمعة طنجة حسب المناطق المتجانسة عام ١٩٨١م

هذه المنطقة بالسكن الفردى فى أطراف المدينة الغربية . ثم ترتفع النسبة فى باقى المجموعات من المناطق المتجانسة ، وتصل إلى أقصى قيمها فى الهوامش الجنوبية ٧٧ ٪ ، والشرقية ٩٢ ٪ ، وفى الضواحى الجنوبية الغربية لوسط المدينة حيث المجموعة المتجانسة الرابعة من المناطق المتجانسة فى السوانى وكسبراطا والحى الجديد .

وترتبط المناطق السابقة بأنماط الإسكان الشعبى التقليدى المخطط وغير المخطط و عشوائى المبنى والمؤقت أى براكات الصفيح وغيره . وتصل هذه النسب إلى ١٠٠ ٪ على مستوى بعض المناطق المتجانسة داخل المجموعات الكبيرة كما هو الحال فى أقصى الهامش الجنوبى فى بير الشفا وبعض مناطق بنى مكادة القديمة ، وفى الهامش الشرقى مثل طنجة البالية . مما يؤكد ارتباط النمو السكانى والعمرانى السريع فى ضواحى وهوامش مجمعة طنجة بالهجرة الريفية الوافدة إلى المدينة .

كما يتضح من استقراء الشطر الثانى من نفس الجدول أن التوزيع النسبى للمهاجرين حسب مناطق الاستقبال الأولى يختلف أيضاً من مجموعة إلى أخرى من مجموعات المناطق المتجانسة ، وتشير بيانات الجدول إلى أن مناطق العمران الأقدم بالنسبة لمجمعة طنجة . تستأثر بالنسبة الأكبر من المهاجرين سنة ١٩٨١م ، حيث تحتكر المجموعات الخمس الأولى من مجموعات المناطق المتجانسة والمحيطة بالمدينة العتيقة والحديثة حوالى ٨٥ ٪ من جملة الوافدين إلى المجمعة الحضرية وذلك حسب مناطق الاستقبال الأولى - أى أول المناطق التى يفد إليها المهاجر فقد وفد ٢٣ ٪ من المهاجرين إلى وسط المدينة حيث مناطق مركز المدينة .. ارى والمصلى ، والمدينة الأوربية والحى الإدارى وحى ... البلاج ، الشاطئ وكذلك حى مولاى اسماعيل ، أى مجموعة المناطق المتجانسة الثالثة. بينما استقبلت الضواحى الجنوبية حوالى ٢٢ ٪ من جملة المهاجرين إلى المجمعة الحضرية ، حيث مجموعة المناطق المتجانسة الخامسة، والتى تضم مناطق وأحياء بسادينا ، والبوغاز ، وبنى مكادة من السكن الصفيح والاجتماعى ومبروكه وبروسبور يداد ، وموهوباكسو ، ومبروكه والعزيفات والإدريسية ، حيث أنماط السكن الاقتصادى المخطط وغير المخطط والصفيح والاجتماعى بينما تتميز بسادينا بسكن فردى (فيلات صغيرة) . ويتركز ١٨ ٪ من المهاجرين فى الضواحى الجنوبية الغربية بالمجموعة الرابعة من الأحياء المتجانسة ، حيث السوانى وكسبراطا والحى الجديد ، و ١٠٪ بوسط المدينة الغربى بينما وفد ١٢ ٪ من جملة المهاجرين إلى المدينة العتيقة .

ومن الملاحظات الهامة انخفاض نسبة المهاجرين فى الهوامش الخارجة عن المدار الحضرى ، إذ نجد هذه النسبة ٢ ٪ فى مجموعة المناطق المتجانسة السادسة فى الحواف أو الهوامش الغربية و٩٪ من المهاجرين في الحواف الجنوبية أى المجموعة السابعة من المناطق المتجانسة وهى نسبة كبيرة نسبياً حيث تمثل هذه الهوامش الجنوبية قطب الجذب الهام مع المجموعة الخامسة، ووسط المدينة وضواحيه، لجذب المهاجرين ويتكون من مجموع هذه المناطق المحور العمرانى الرئيسى والممتد من الشمال صوب الجنوب مع استمرار هذا الامتداد كما اتضح سابقاً . أما الهامش الشرقى ، أو المنطقة التاسعة من مجموعات المناطق المتجانسة أو طنجة البالية والشرف وبلازاتورو أى ساحة الثيران وحومة الشوك وبن كيران حيث مناطق السكن العشوائى المبنى المؤقت فيضم هذا الهامش ٤ ٪ من المهاجرين ويعنى ما سبق أن ١٥ ٪ وهى النسبة المتبقية من جملة المهاجرين للمدينة تستقر بهذه الهوامش الغربية والجنوبية والشرقية خارج المدار الحضرى حيث يستقر بوسط المدينة والضواحى المحيطة به ٨٥ ٪ من جملة المهاجرين (كما سبقت الإشارة إلى ذلك) وذلك حسب مناطق الاستقبال الأولى .

ويمكن تعليل انخفاض نسبة المهاجرين بالهوامش الخارجة عن المدار الحضرى بحداثة هذه المناطق حيث بدأ ظهورها بعد ١٩٧٠م حسب تحليل الصور الجوية لمجمعة طنجة الحضرية من ١٩٤٦ - ١٩٩٢م يضاف إلى ذلك أن نسبة لا يستهان بها من المهاجرين وخاصة من الأرياف يأتون إلى المدينة بمفردهم وبالتالى يدخلون إلى قلب المدينة وضواحيه القريبة دون الاستقرار فى الهوامش التى عادة ما تكون ذات أنماط سكنى عائلية. بالإضافة إلى غلبة التقاليد الريفية في هذه الهوامش شبه الحضرية ، وقد يخرجون من وسط المدينة إلى الهوامش في حالة تكوين أسرة أو في حالة التحاق أسرهم بهم في المهجر وحيث يمكن اقتناء واستئجار مسكن بعد تحسن الأحوال المادية أيضاً .

ويدعو ماسبق إلى تحليل حركة الأسر الوافدة إلى المدينة ، أو بمعنى أصح الحركة السكنية (Residential Mobility) للمهاجرين حيث العلاقة وطيدة بين توزيع المهاجرين المكاني وحركتهم السكنية التي تمثل إحدى مظاهر التفاعل المكاني والاجتماعي في المجتمعات المختلفة ، فالناس لايستقرون على حال، سواء من حيث مستوياتهم الاجتماعية أو الاقتصادية أو الثقافية وما إليها ، فهم في حراك اجتماعي دائم ينعكس على هيئة تحركات سكنية وغيرها ويوضح الجدول رقم (٢٠) حركة الأسر الوافدة إلى مجمعة طنجة الحضرية حسب مجموعات المناطق المتجانسة. وقد أمكن رصد ثلاث حالات من حالات التحركات السكنية وهي : الوصول مباشرة إلى منطقة السكن وقت إجراء الاستقصاء ، والحالة الثانية هي حالة السكن مرة واحدة في منطقة ما من المدينة قبل محل السكن وقت الاستقصاء ، والحالة الثالثة هي السكن أكثر من مرة في أكثر من منطقة قبل محل السكن الحالي بالمدينة وقت الاستقصاء الذي قامت به مجموعة الثمانية مع وزارة السكنى سنة ١٩٨١م .(١)

جدول رقم (٢٠) التوزيع النسبي لحركة الأسر الوافدة حسب مجموعات المناطق المتجانسة (تحركات سكنية) سنة ١٩٨١م

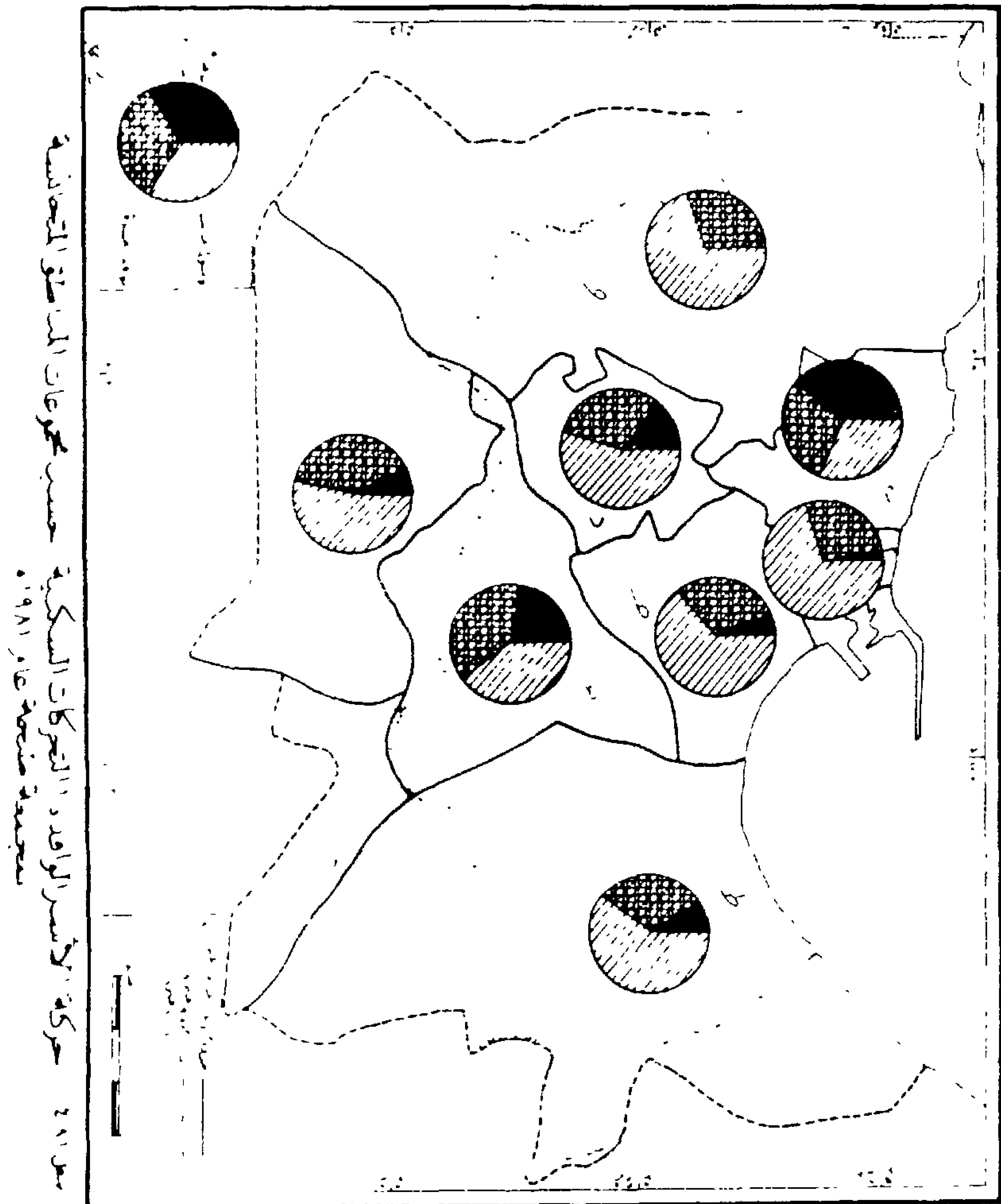
المجموعة / الوصول	الأولي	الثانية	الثالثة	الرابعة	الخامسة	السادسة	السابعة	التاسعة	متوسط المدينة
وصول مباشر	٧٠,٠	٣١,٦	٦٤,٠	٥٤,٨	٣٩,٧	٧٠	٥٣,١	٦٠,٩	٥٢,٠
توقف مرة	٢٧,٥	٢٨,٩	٣٠,٤	٣١,٤	٣٨,٦	٣٠	٣٩,٢	٣٠,٤	٣٤,٤
توقف أكثر من مرة	٢,٥	٣٩,٥	٥,٦	١٣,٦	٢١,٧	صفر	٧,٧	٨,٤	١٣,٦
مجموع (٪)	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	

المصدر: S.D.A.U.V.T. (1983), op. cit., p p. 310-320

من استقراء الجدول المذكور يمكن التوصل إلى عدة نتائج هامة يمكن تلخيصها فيما يلي : شكل رقم (٤٨) على مستوى مجمعة طنجة الحضرية كانت النسب الخاصة بحالات التحركات السكنية للأسر المهاجرة توضح أن أكثر من نصف الوافدين إلى المدينة وصلوا واستقروا مباشرة إلى المنطقة التي يقطنون بها وقت الاستقصاء ، بينما ٣٤,٤٪ من الأسر الوافدة غيرت مكان إقامتها مرة واحدة ، أي سكنت في منطقة أخرى قبل منطقتها السكنية وقت الاستقصاء . في حين أن ١٣,٦ ٪ من الأسر الوافدة إلى المدينة غيرت محل إقامتها داخل المدينة أكثر من مرة تختلف هذه النسب من مجموعة إلى أخرى من مجموعات المناطق المتجانسة التى تمثل أحياء المدينة ومناطقها منها المدينة العتيقة التي تتميز بجاذبية خاصة حيث استقر بها ٧٠ ٪ من الوافدين إليها مباشرة ولم يغيروا سكنهم بينما

---

(١) S.D.A.U.V.T. (1983), op. cit., p.p. 310-320.



شكل ٤١ حركة الأسر الوافدة "التحركات السكنية" حسب مجموعات المناطق المتجانسة
مجمعة منذ عام ١٩٨١م

توقف ٢٧,٥٪ من القاطنين بها من المهاجرين مرة واحدة وكذلك الهامش الغربي للمدينة في مجموعة المناطق المتجانسة السادسة ، أي الجبل - بويانه - المجاهدين - مسطر خوش ثم وسط المدينة الجنوبي في قلب المدينة التجاري والحي الإداري والمدينة الأوربية وحي البلاج ، ومولاي اسماعيل أي مجموعة المناطق المتجانسة الثالثة إذ تصل نسبة من وصلوا مباشرة إلى هذه المناطق وظلوا بها حتى أجرى الاستقصاء ٦٤٪ من جملة الأسر الوافدة والقاطنة بهذه المجموعة من المناطق، مما يعني جاذبية هذه المناطق للمهاجرين . يلي ذلك المجموعة التاسعة بنسبة ٦٠,٩ ٪ فالرابعة ٥٤,٨ ٪ ثم السابعة بنسبة ٥٣ ٪ مهاجر وصلوا مباشرة إلى هذه المناطق وظلوا بها من جملة المهاجرين القاطنين بها. وهي نسب وإن كانت تقل عن سابقتها إلا أنها تمثل قيماً أعلى من النسب المماثلة لهذه الحالة على مستوى المدينة . وتقل جاذبية مناطق المجموعة الثانية والخامسة من مجموعات المناطق المتجانسة حيث تصل نسبة من وصلوا مباشرة إلى وسط المدينة الغربي أي المجموعة الثانية ٣١,٦ ٪ و ٣٩,٧ ٪ بالنسبة للمجموعة الخامسة وهي نسب تقل عن مثيلاتها على مستوى المدينة . ومن الملاحظات المهمة التى تلفت الانتباه عند تحليل حالة السكن مرة واحدة في منطقة قبل المنطقة الحالية للسكنى وقت الاستقصاء أن مجموعة مناطق الضواحي الجنوبية للمدينة أي المجموعة الخامسة بني مكادة - الإدريسية - العزيفات والبوغاز ومبروكة .. إلخ على أطراف المدينة داخل المدار الحضري ثم امتداد هذه المجموعة أي مجموعة المناطق المتجانسة السابعة خارج المدار الحضري حيث بن ديبان - بير الشفا - الركايع - الجيراري - عين عودة ، تمثل أهم مناطق التحرك السكني الثاني للأسر الوافدة حيث النسبة في المجموعة السابعة ٣٩,٢ ٪ ، وفي الخامسة ٣٨,٦ ٪ من مجموع الأسر المهاجرة والقاطنة بهذه المناطق . وهي نسب ترتفع عن مثيلاتها بالنسبة لمتوسطها على مستوى المدينة . كما تتوافق مع النتائج السابقة. وعلى العكس من الهوامش نجد أقل نسبة من التحرك الثاني في المدينة العتيقة ٢٧,٥ ٪ ثم وسط المدينة الغربي ٢٨,٩ ٪ ووسط المدينة الجنوبي ٣٠,٤ ٪ من جملة المهاجرين القاطنين بكل من المناطق السابقة ، وكذلك الضواحي الجنوبية الغربية (السواني - كسبراطا - الحي الجديد) ٣١,٤ ٪ ، فالهامش الغربي ٣٠ ٪ أي المجموعة السادسة ، فالهامش الشرقي أي المجموعة التاسعة ٣٠,٤ ٪ من المهاجرين به. بالنسبة للحالة الثالثة من التحركات السكنية، فالملاحظ أن وسط المدينة الغربي أي المجموعة الثانية من مجموعات المناطق الثانية تمثل أعلى نسبة ممن سكنوا بهذه المنطقة بعد أن سكنوا بأكثر من منطقة بالمدينة قبل الاستقرار بها . تليها المجموعة الخامسة من مجموعات المناطق بنسبة ٢١,٧ ٪ من جملة قاطنيها من الأسر المهاجرة (أي بني مكادة والإدريسية ... إلخ) ، بمعنى أن بني مكادة والإدريسية والعزيفات والبوغاز وغيرها من مناطق الضواحي الجنوبية الملاصقة للمدار الحضري تجتذب سكان مهاجرين سكنوا داخل المدينة قبل ذلك ، بل غيروا أماكنهم داخلها أكثر من مرة .. ثم فضلوا السكنى في هذا الهامش .

والملاحظة الهامة أيضاً أن ضواحي خارج المدار الحضري البعيدة ، أو الحواف المدنية والهوامش قد اجتذبت أيضاً أعداداً من الأسر المهاجرة من داخل المدينة سكنت أحد أحيائها مرة ثم غيرته أكثر من مرة قبل أن تسكن خارجه بل خارج المدار الحضري . يلاحظ ذلك في الهامش الجنوبي أي المجموعة السابعة حيث بن ديبان - بير الشفا وتصل النسبة إلى ٧,٧ ٪ ، بينما تصل هذه النسبة في الهوامش الشرقية أي المجموعة التاسعة من المناطق المتجانسة أي مناطق ساحة الثيران (بلازاتورو) وبن كيران وحومة الشوك والشرف وطنجة البالية ومغوغا ثم خليج طنجة شرقاً إلى

٨،٤ ٪ من جملة الأسر القاطنة بهذه المناطق من المهاجرين . وتنخفض نسبة الحالة الثالثة من التحركات السكنية في المدينة العتيقة ٢،٥ ٪ ووسط المدينة والمدينة الأوربية الحديثة ٥،٦ ٪ والضواحي الجنوبية الغربية في السواني وكسبراطا والحي الجديد ١٣،٦ ٪ ، وتنعدم هذه الحالة في الهامش الغربي حيث فيلات الجبل وبوبانة ومسطر خوش والمجاهدين .

تتوافق هذه النتائج مع النتائج السابقة في أن هوامش مجمعة طنجة الحضرية ، خارج حدودها وداخلها ، تجتذب مهاجرين من داخل المدينة كما تجتذب مهاجرين من خارجها ، ويدعم ذلك اتجاه النمو العمراني الشمالي الجنوبي الأكثر وضوحاً بالمقارنة بمحاور التوسع الأخرى كما يفسره . وقد اتضح أن لكل من المدينة العتيقة وقلب المدينة الحديثة وضواحيها دور في جذب واستقطاب المهاجرين خاصة القادمين للمدينة لأول مرة، بينما تجتذب الهوامش والضواحي المهاجرين أثناء تحركهم الثاني والثالث داخل المدينة، ويضاف إلى ماسبق أن هناك عملية استبدال مستمرة ومتكررة للسكن بالنسبة للمهاجرين وغيرهم من قلب المدينة إلى هوامشها ومن الهوامش إلى القلب يرتبط ذلك بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والعقارية أيضاً لكل من المهاجرين وأجزاء المدينة المختلفة مما يعني نمواً سكانياً وعمرانياً وإعادة توزيع سكاني على مستوى مناطق المدينة المختلفة .

٣- تيارات الهجرة الداخلية وجاذبية طنجة :

تجتذب طنجة المهاجرين من الريف والحضر على حد سواء . وقد اتضح ذلك عند توزيع سكان مجمعة طنجة حسب محل الميلاد بين المهاجرين وغير المهاجرين ، وكذلك عند توزيع المهاجرين حسب الأصل ريفي أو حضري . كما أمكن رصد تيارات الهجرة وتحديد مصادرها ومقاصدها خلال الفترة من ١٩٧٥ - ١٩٨٢ م وذلك من خلال سؤال خاص بمحل الإقامة في السادس من نوفمبر سنة ١٩٧٥ م ، ضمن أسئلة التعداد العام للسكان والمساكن سنة ١٩٨٢ م - وكان السؤال خاص بذلك اليوم سنة ١٩٧٥ م لأنه يوم بداية المسيرة المغربية الخضراء (Marche verte) نحو الصحراء المغربية . فكان هذا السؤال وإجابته عوناً كبيراً في تحديد اتجاهات وتدفقات المهاجرين وافدين ونازحين وفقاً لمعيار محل الإقامة السابق أي سنة ١٩٧٥ م ومحل الإقامة وقت التعداد في سنة ١٩٨٢ (١).

٣- أ - تيارات الهجرة الوافدة إلى مدينة طنجة و(إقليمها) :

استقطبت مدينة طنجة* حوالى ٣٢،٧٣٨ وافداً إليها كان محل إقامتهم في سنة ١٩٧٥ خارج مدينة طنجة، وهذا يعني أن المدينة جذبت حوالى ٢،١ ٪ من جملة الذين قصدوا المدن المغربية بين ١٩٧٥ - ١٩٨٢ م . ويوضح الجدول رقم (٢١) حجم تيارات الهجرة الوافدة إلى طنجة ومصادرها من ١٩٧٥ - ١٩٨٢ . كما يوضحها الشكل رقم (٤٩) ومن استقراء الجدول والشكل يتضح استقطاب طنجة للوافدين من الريف والحضر على السواء ، مع تفوق التيار الحضري إذ بلغ حجم الوافدين إلى طنجة من مناطق حضرية ١٧،١٩٢ وافد حضري بنسبة ٥٢،٥١ ٪ تقريباً، بينما بلغ حجم الوافدين من مناطق ريفية ١٥،٥٤٦ وافد بنسبة ٤٧،٤٩ ٪ من الوافدين إلى المدينة ، وهذا مؤشر هام يوضح أن طنجة أصبحت تستقطب الهجرة الحضرية بنسبة أكبر من استقطابها للهجرة الريفية ، والملاحظة الأخرى

(١) Direction de la statistique, CERED., (1986), Migration internes au Maroc (1975-1982), Ministère Du Plan Rabat, p. 9.

* يقصد بها بلدية طنجة أي داخل حدود المدينة الإدارية.

جدول رقم (٢١) الهجرة الوافدة إلى طنجة حسب الجهات الاقتصادية والأقاليم والعمالات ووسط الإقامة (حضر - ريف) ١٩٧٥ - ١٩٨٢

الوافدون إلى طنجة حسب مناطق النزوح				الوافدون إلى طنجة حسب مناطق النزوح			
الأقاليم أو العمالات حسب الأقاليم الإحصائية	حضر	ريف	جملة	الأقاليم أو العمالات حسب الأقاليم الإحصائية	حضر	ريف	جملة
الجنوب	٥٢٤	٥٩٢	١١١٦	**الشمال الغربي**	٧٨٢٤	١٠٨١٦	١٨٦٤٠
أكادير	٢٤٨	١٦٤	٤١٢	شفشاون	٢٤	١٩٤٤	١٩٦٨
بوجدور	--	--	--	القنيطرة	٩٩٢	٥٢	١٠٤٤
السمارة	--	--	--	الخميسات	٨٤	٦٨	١٥٢
ورزازات	٦٠	٢٤	٨٤	الرباط - سلا	١٥٩٢	٤	١٥٩٦
كلميم	--	٤	٤	الصخيرات - تمارة	--	--	--
العيون	--	--	--	سيدي قاسم	٥٨٠	١٤٤	٧٢٤
وادي الذهب	--	--	--	طنجة	٥٦٤	٣٣٩٦	٣٩٦٠
طاطان	٨	--	٨	تطوان	٣٩٨٨	٥٢٠٨	٩١٩٦
تارودانت	٢٨	٤٤	٧٢	العرائش	--	--	--
طاطا	٤	٤٠	٤٤	**الوسط الشمالي**	٢٥٩٢	٢٧٣٢	٥٣٢٤
تيزنيت	١٧٦	٣١٦	٤٩٢	الحسيمة	٨٨٠	٢٢٩٦	٣١٧٦
تانسفت	٥٢٨	٦٠	٥٨٨	بولمان	٤٨	٥٢	١٠٠
قلعة السراغنة	--	--	--	فاس	١٤٠٤	١٠٨	١٥١٢
الصويرة	٨	١٦	٢٤	تاونات	٤٨	١١٦	١٦٤
مراكش	٩٢٤	٣٢	٤٥٦	تازة	٢١٢	١٦٠	٣٧٢
أسفي	٩٦	١٢	١٠٨	**الشرق**	١١٨٠	١٣٢٠	٢٥٠٠
الوسط	٢٩٦٤	١٢٤	٣٠٨٨	فيكيك	٢٨	٤	٣٢
أزيلال	--	--	--	الناضور	٦٥٢	١٢٨٠	١٩٣٢
بني ملال	١٨٨	٢٤	٢١٢	وجدة	٥٠٠	٣٦	٥٣٦
بن سليمان	٢٠	--	٢٠	**الوسط الجنوبي**	١٢٣٦	١٤٢	١٣٧٨
الدار البيضاء - المحمدية	٢٥٠٤	٤	٢٥٠٤	الرشيدية	٣٣٢	٧٢	٤٠٤
الجديدة	٦٠	٢٤	٨٤	يفرن (إفران)	٦٤	--	٦٤
خريبكة	١٢٨	--	١٢٨	خنيفرة	١٠٨	٨	١١٦
سطات	٦٤	٧٢	١٣٦	مكناس	٧٣٢	٦٢	٧٩
				جملة الوافدين إلى بلدية طنجة	١٧١٩٢	١٥٥٤٦	٣٢٧٣٨

المصدر: الأرقام محسوبة ومجمعة من.

Direction de la Statistique, CERED, (1986), Analyses et Tendances demographiques au Maroc, Ministere du Plan, Rabat, p. 14.

مرتب حسب النشرة الإحصائية السنوية للمغرب، مديرية الإحصاء سنة ١٩٨٣.

Direction de la Statistique, CERED, (1986), Migration Internes au Maroc (1975-1982) ministere Du Plan, Rabat, p. 46-56.

Direction de la statistique, CERED, (1988), situation Domographique Regional au Maroc Analyses comparatives, Ministere du Plan, Rabat.

الهامة هى أن الوافدين إلى طنجة من البلديات - أى مدن عواصم الأقاليم والعمالات والمدن الكبرى يمثلون أعلى نسبة بين الوافدين من الحضر بصفة عامة ، إذ بلغ حجم ذلك التيار الوافد من البلديات حوالى ١٥،٤٤٨ وافد بنسبة ٨٩،٩ ٪ تقريباً من جملة النازحين من الحضر صوب طنجة ونسبة ٤٧،٢ ٪ من جملة الوافدين إلى المدينة عامة . بالنسبة إلى تيارات الهجرة إلى طنجة فيمكن تتبعها من خلال الشكل رقم (٤٩) والمبنى على الجدول السابق ومنه يتضح أن تيارات الوافدين من الحضر والريف حسب الأقاليم والعمالات صوب طنجة يأتى أهمها من إقليم تطوان إذ يمد طنجة بحوالى ٢٨ ٪ من جملة الوافدين إليها يأتى أكثر من نصفهم من حضر تطوان حيث أكثر من الثلث من بلدية تطوان ذاتها، ويعنى هذا فى حد ذاته أهمية جاذبية طنجة لسكان تطوان رغم تقارب تطوان وطنجة حجماً ومسافة . ويلى تيار تطوان تيار إقليم أو عمالة طنجة ذاتها ، وهذا التيار قُوامه من الريفيين النازحين من أرياف العمالة صوب المدينة ، ويغذى طنجة بنسبة ١٢ ٪ تقريباً من الوافدين إلى بلدية طنجة .

أما التيار الثالث فهو التيار النازح من الحسيمة على ساحل البحر المتوسط شرقاً صوب طنجة غرباً ، ويمد طنجة بنسبة ٩،٨ ٪ من جملة الوافدين إليها ويمثل النزوح الريفى أهم خصائص هذا التيار بنسبة ٧٣ ٪ من جملة النازحين من الحسيمة صوب طنجة .

ويمثل تيار الدار البيضاء - المحمدية رابع التيارات الهامة النازحة إلى طنجة بنسبة ٧،٧ ٪ تقريباً من جملة الوافدين إلى مدينة طنجة . والملفت للنظر فى هذا التيار أن قوامه من الحضر الذين يكاد يكون جُلهم من بلديات كازا - المحمدية ، هذا على الرغم من أن مدينة كازابلانكا أو الدار البيضاء تمثل قطب الجذب الرئيسى على مستوى المملكة إذ تستقطب وحدها حوالى ١٧٧،٢٢٢ مهاجر بنسبة ٩ ٪ تقريباً من إجمالى الهجرة داخل المملكة نسبة الريفية بينهم ٤٨،١ ٪ (Taux de ruralité) والباقى من الحضر أو بنسبة ٣٠ ٪ من جملة النازحين صوب المدن الكبرى الإثنى عشر فى المملكة المغربية [1].

أما التيار الخامس فيفد إلى طنجة من إقليم شفشاون بنسبة ٦ ٪ تقريباً من جملة الوافدين إلى المدينة ، وأهم خصائص هذا التيار أنه على العكس تماماً من تيار كازا - المحمدية ، إذ أن قوامه من الريفيين بنسبة ٨٣،٥٪ من جملة النازحين من شفشاون إلى طنجة.

ويمثل التيار النازح من الناضور سادس التيارات النازحة صوب طنجة، بنسبة ٥،٩٪ تقريباً من جملة النازحين صوب طنجة، يمثل الريفيون منهم ٦٦٪ تقريباً.

بينما يفد التيار السابع إلى طنجة من الرباط-سلا، ويشبه هذا التيار فى خصائصه تيار كازا-المحمدية إذ أن قوامه من الحضر وخاصة من مجمعة الرباط-سلا الحضرية ويمثل هذا التيار نسبة ٤،٩٪ تقريباً من جملة الوافدين إلى المدينة يمثل الحضر منهم ٩٩،٧٥٪ تقريباً.

يلى ذلك تيار وافد من فاس صوب طنجة، وهو التيار الثامن ونسبته ٤،٦٪ تقريباً من جملة الوافدين إلى المدينة، وهو تيار حضرى فى معظمه، إذ يشكل المهاجرون من الحضر ٩٢،٩٪ من جملة هذا التيار، جُلهم تقريباً من

---

(١) النسب محسوبة على أساس الرقم المذكور والأرقام المطلقة الأخرى الواردة في :
Direction de la Statistique, C.E.R.E.D., (1986), les Migrations internes au Maroc (1975-1982), Ministere du plan, Rabat, p. 44 et p. 15.

بلدية فاس ذاتها.

ويأتي تيار القنيطرة النازح صوب طنجة في المرتبة العاشرة، قوامه ١٠٤٤ نازح بنسبة ٣,٢٪ تقريباً، يمثل الحضر منهم ٩٥٪ تقريباً معظمهم من بلدية القنيطرة.

تتوزع باقي أعداد المهاجرين صوب طنجة بين معظم أقاليم المملكة المغربية بنسب ضئيلة وأعداد قليلة تقل عن ألف نازح وقد تصل إلى ٢٠ نازح.

الهجرة الوافدة على مستوى الجهات الاقتصادية بالمملكة:

لعل أهم النتائج المستنبطة من تحليل تيارات الهجرة الوافدة إلى بلدية طنجة تشير إلى استقطاب واضح وقوة جذب من قبل بلدية طنجة للنازحين من الجهة الاقتصادية الشمالية الغربية بنسبة ٦٠٪ تقريباً من جملة النازحين صوب المدينة من سائر جهات وأقاليم المملكة المغربية بين ١٩٧٥-١٩٨٢.

وفي هذه الجهة تقع مصادر هامة لتيارات النزوح صوب طنجة أهمها تيار تطوان، وتيار طنجة ثم شفشاون فالرباط-سلا، بالإضافة إلى تيارات ضعيفة من الخميسات والصخيرات، وسيدي قاسم، والعرائش وهي باقي أقاليم وعمالات هذه الجهة.

ويلي الجهة السابقة، جهة الوسط الشمالي إذ تمد طنجة بنسبة ١٦,٣٪ وينتمي لهذه الجهة الاقتصادية تيارات هامة حيث تيار الحسيمة وتيار فاس، بالإضافة إلى تيارات ضعيفة من باقي أقاليم الجهة وهي "بولمان"، و"تاونات" و"تازة".

ثم تأتي جهة الوسط الاقتصادية في المرتبة الثالثة إذ تمد طنجة بنسبة ٩,٥٪ من جملة الوافدين إلى المدينة، وأهم تيارات هذه الجهة تيار الدار البيضاء-المحمدية، ثم باقي أقاليم الجهة التي تمد طنجة بتيارات ضعيفة من النازحين إليها من بني ملال، وبن سليمان، والجديدة، وخريبكة وسطات.

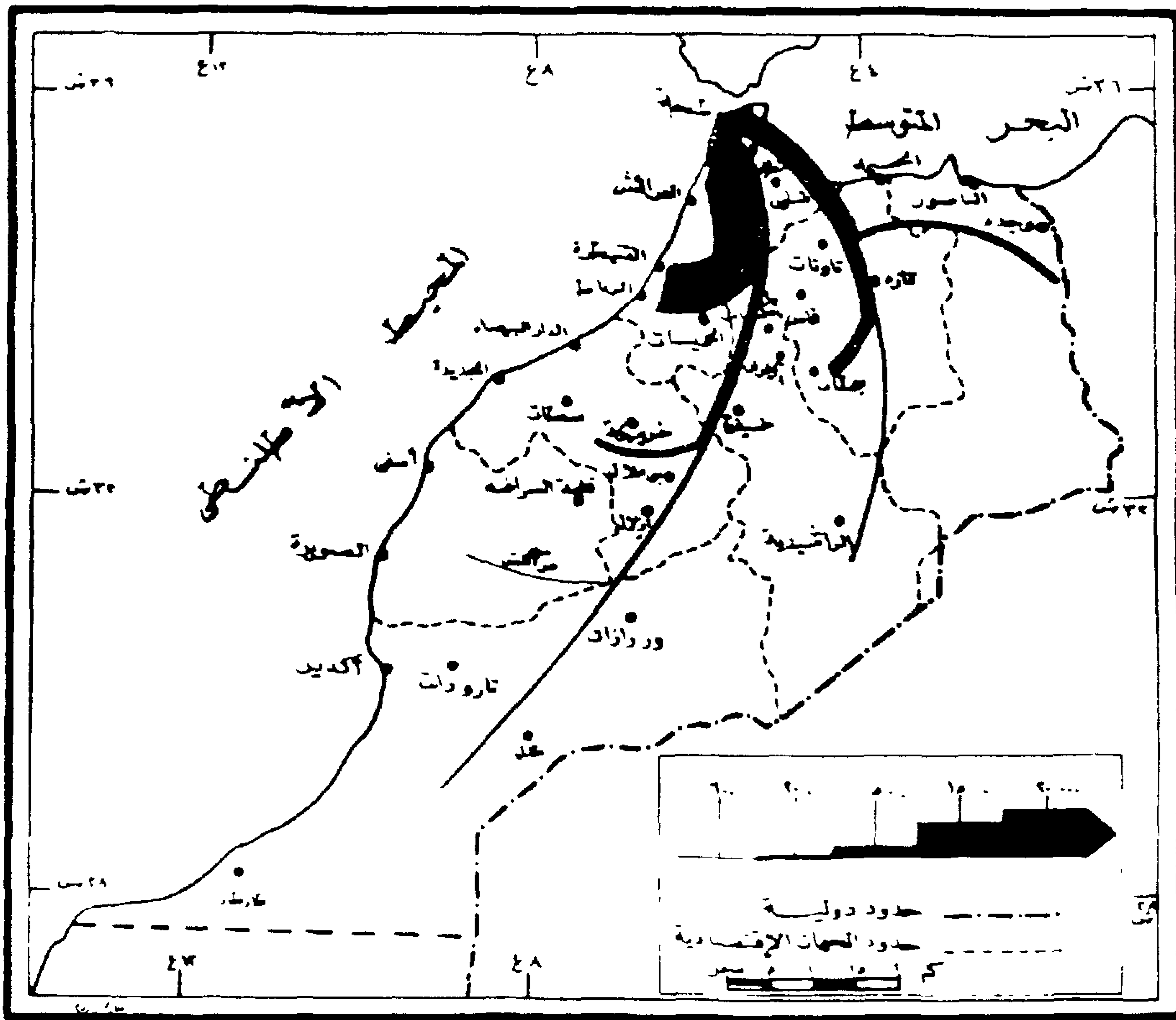
ومن الجهة الشرقية يفد إلى طنجة ٧,٦٪ من جملة النازحين إليها، حيث تيار الناضور ثم تيار من وجدة وآخر من "فكيك" لكنها ضعيفة.

وهذه الجهات الأربع السابقة تمثل مجال جاذبية طنجة الرئيسي، حيث تمدها بحوالي ٩٣,٤٪ من جملة الوفدين إلى المدينة وتتوزع باقي النسبة أي ٦,٦٪ على الجهات الاقتصادية الثلاث الباقية الجنوبية و"تانسفت"، ثم جهة الوسط الجنوبي وهذا مايوضحه الشكل رقم (٤٩)، الذي يمثل تيارات الهجرة النازحة إلى طنجة حسب الجهات الاقتصادية السبع في المملكة المغربية.

وبذلك يتسع مجال جاذبية مدينة طنجة ليغطي الجبهة المتوسطية والشمالية من المغرب، بالإضافة إلى شطر هام من ساحل الأطلنطي، يمتد من طنجة إلى كازابلانكا. بينما تضعف جاذبية طنجة وتأثيرها بالبعد عن ذلك المجال.

وتعد تطوان من أكثر الأقاليم إرسالاً للمهاجرين الريفيين وكذلك أرياف ولاية طنجة وولاية الناضور والحسيمة وكذلك أرياف شفشاون. حيث يفد إلى طنجة من أرياف هذه الأقاليم حوالي ٩١٪ من جملة النزوح الريفي صوب المدينة.

وينتمي النازحون من أصل حضري إلى المدن المغربية الكبرى، وهي بالترتيب حسب حجم الوافدين منها:



شكل (٤٩١) تيارات الهجرة الوافدة إلى مدينة طنجة من عام ١٩٧٠ إلى عام ١٩٨٢م

تطوان، فالدار البيضاء، المحمدية، ثم الرباط-سلا، ثم فاس، فالقنيطرة، ثم مكناس، ثم مراكش، وهذه المدن تمد طنجة بنسبة ٧٢,٥٪ من جملة النازحين من المدن المغربية الكبرى الإثنى عشر.

وتعد مدينة طنجة ثالث أقطاب الجذب المغربية بعد الدار البيضاء-المحمدية، والرباط-سلا، كما تتميز هذه الأقطاب الثلاث بكونها أقطاب جذب موجبة أى أن ميزانها الهجرى-أو بمعنى آخر صافى الهجرة- موجب [١].

ويرجع ذلك إلى عدة أسباب لعل أهمها مايتعرض له سكان الأرياف فى شمال المغرب، والمغرب عامة من عوامل طاردة، مثل الجفاف وقلة فرص العمل والبطالة وقلة الدخل ... الخ، ممايدفع بهم إلى المدن الكبرى، ومنها طنجة عاصمة الشمال. وبالنسبة للهجرة الحضرية- الحضرية من المدن الكبرى بالذات إلى مدينة طنجة فتعلل بكون طنجة عاصمة الإقليم الإدارية، وعاصمة الشمال الاقتصادية، وكذلك تذخر بالإدارات ومندوبيات الوزارات الهامة، التى تخدم كل الجهة الاقتصادية الشمالية الغربية، كما تحظى بوجود عدة مؤسسات دولية. لذلك تجتذب الكوادر الإدارية وهذه تأتى عادة من المدن الكبرى، يضاف إلى ذلك أن طنجة قد أصبحت مدينة صناعية مهمة، وخاصة فى قطاع النسيج، والخياطة، والسجاد. لذلك تجتذب الأيدى العاملة، والفنيين، ورؤوس الأموال، بالإضافة لأشغال الميناء، وفرص العمل فى السياحة والفنادق والخدمات.

ويفسر ماسبق امتياز مدينة طنجة بكونها ضمن المدن والأقاليم الأكثر استقطاباً لتيارات الهجرة النازحة من الإناث، والواقع أن هذه الخاصية تميز الجهة الشمالية الغربية وجهة الوسط الجنوبى على مستوى المغرب، حيث يصل معدل الذكورة بها إلى ٩٤,٤ ذكر/مائة أنثى. وفى طنجة تصل النسبة إلى ٩٢,٣ ذكر/مائة أنثى وذلك بالنسبة للوافدين إلى إقليم طنجة والأقاليم المذكورة [٢]. حيث تستقطبهن صناعة النسيج، والخياطة، والسجاد، والأثاث.. الخ كما تجذبهم أيضاً وظائف الخدمات، والسياحة، والفنادق، والخدمة المنزلية ... الخ.

ومن الجدير بالملاحظة أيضاً أن أرياف إقليم طنجة تمثل-طبقاً لمعيار محل الإقامة السابق-أحد أقطاب جذب المهاجرين، إذ استقطبت فى نفس الفترة حوالى ٢٢٢١٦ وافد [٣]، أى بنسبة ٤,٨٪ من جملة من غيروا محل إقامتهم وكانت وجهتهم إلى الأرياف فى المغرب بين ١٩٧٥-١٩٨٢، ذلك مع ملاحظة أن جانباً مهماً من مجمعة طنجة مازال يعد إدارياً ضمن الأرياف. لذلك يضاف جزء من هذه الهجرات الوافدة إلى أرياف طنجة إلى مدينة طنجة ذاتها "أو مجمعة طنجة الحضرية" كما يفسر ذلك أيضاً انتشار الدواوير الريفية قريباً من المدينة وخطوط مواصلاتها، حيث تعد أحد مظاهر الانتشار العشوائى لسكان الأرياف. وتعتبر مدينة طنجة من المدن الأسرة لتيارات الهجرة الريفية، وكذلك أرياف طنجة التى تجتذب الهجرات من المناطق المجاورة، وبذلك تلعب دوراً مهماً فى التنمية الإقليمية الاقتصادية والاجتماعية على مستوى شمال المغرب على المحورين المتوسطى والأطلنطى صوب عمق البلاد،

---

(١) - Direction de la statistique, C.E.R.E.D., (1988), situation Demographique regional au Marol analyses comparatives, Minister du plan Rabat, p. 156.

(٢) - Direction de la statistique, Division de la population.; (1990), Enquete demographique National 1986-1988, Deplacementes et Mouvement migratiores de la population du Maroc, Ministere du plan, Rabat, p. 29.

(٣) - Direction de la statistique, C.E.R.E.D., (1986), Migration internes au Maroc, 1975-1982, op. cit., p. 50.

وقد ثُبت من دراسة تيارات الهجرة الوافدة إلى طنجة دورها الإشعاعى المستقطب لتيارات النزوح الريفى والحضرى على حد سواء إذ استقبلت حوالى ٥٤٩٥٤ * وافد إلى حضرها وريفها.

٣-ب- تيارات الهجرة النازحة من طنجة:

لقد أمكن التوصل إلى تقدير حجم تيارات الهجرة النازحة من عمالة طنجة بحوالى ١١٥٠٠ نازح تقريباً من بينهم حوالى ٦٣٠٠ نازح ريفى، أى من أرياف طنجة، وحوالى ٥٢٠٠ نازح حضرى أى ينتمون إلى بلدية طنجة أو مدينة طنجة، وجزء يسير منهم ينتمى إلى بلدية أصيلا.

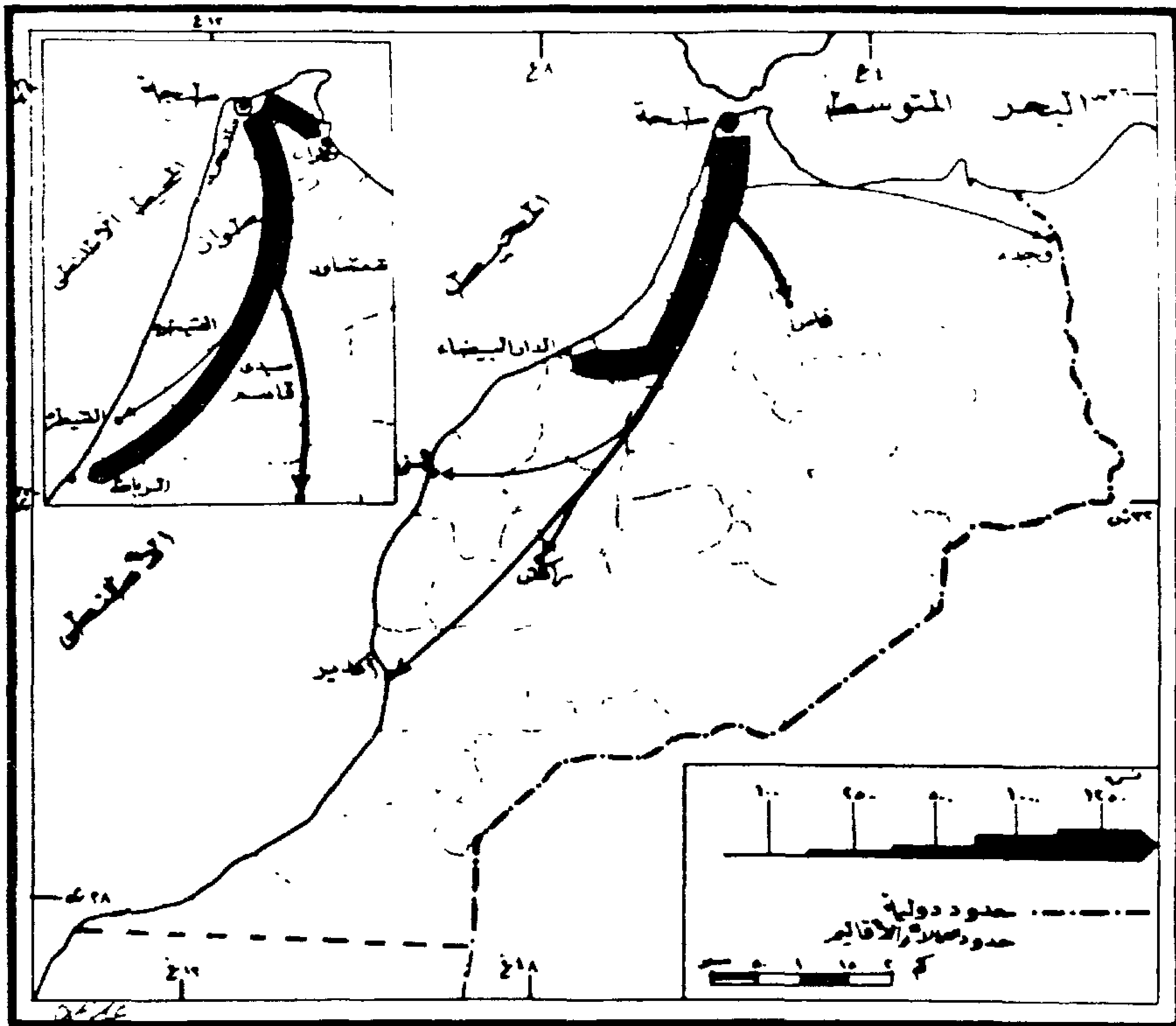
يتجه معظم تيار النزوح الريفى من أرياف طنجة إلى مدينة طنجة التى تستقطب حوالى ٧٧,٢٪ من جملة النازحين من أريافها إلى المدن المغربية الكبرى وبذلك تمثل مدينة طنجة أكبر مُستقطب للمهاجرين من الأرياف صوب مدن نفس إقليم (عمالة) الإقامة السابقة إدارياً ولايدانيها فى ذلك سوى إقليم وُجدة قرب حدود الجزائر بشمال المغرب إذ تستقطب مدينة وجدة حوالى ٨٦٪ من جملة النازحين من الأرياف بالإقليم [1]. وتستقطب بلدية طنجة ومركز بن ديبان (أى الهامش الجنوبى لها) حوالى ٧٧٪ من جملة النازحين من أرياف طنجة بصفة عامة، إذ تستقبل البلدية حوالى ٥٤٪، ويستقبل بن ديبان حوالى ٢٣٪. وتتوزع النسبة الباقية بين مدن ومراكز ولايات وأقاليم وعمالات المغرب الحضرية الأخرى بنسب متفاوتة، يظهر من بينها إقليم تطوان كثانى قطب جذب للنازحين من طنجة، إذ يستقبل حوالى ١٦٪ منهم فى مراكزه الحضرية المختلفة مثل مدن تطوان، العرائش، مارتيل، القصر الكبير، المضيق ويوضح الجدول رقم (٢٢) والشكل رقم (٥٠) تيارات الهجرة النازحة من إقليم طنجة صوب المدن والمراكز الحضرية المختلفة بالمغرب. وتستقطب الولايات الأخرى غير طنجة وتطوان أعداداً ونسباً يسيرة من النازحين من أرياف طنجة حيث تستقطب مجمعة كازابلانكا-المحمدية ١٪ فقط، وكذلك تجذب فاس نفس النسبة، كما تستقطب الرباط-سلا ٠,٦٪ فقط وهكذا. ممايؤكد استقطاب المدينة لإقليمها الإدارى بشرياً.

بالنسبة للهجرة النازحة من مدينة طنجة فيوضحها أيضاً نفس الجدول ونفس الشكل السابقين ومن خلالهما يمكن تتبع تدفقات التيارات النازحة صوب المدن المغربية الكبرى أو مايمكن أن يطلق عليها الهجرة الحضرية-الحضرية من مدينة طنجة إلى المدن الكبرى والتى يتضح أن أكثرها جذباً للنازحين من حضر طنجة مجمعة الدار البيضاء-المحمدية، إذ تستقطب ٢٥٪ من النازحين من مدينة طنجة تليها مدينة تطوان وتستقطب ٢٠,٢٪، ثم مدينة الرباط-سلا ١٨,٧٪، ومن الواضح أن هذه المدن الثلاث تستقطب أكثر من ثلثى النازحين من حضر طنجة. ويمكن تفسير ذلك بعدد من الأسباب أهمها الهجرة أو الانتقال من مدينة طنجة أو أصيلا إلى تلك المدن بهدف التعليم، أو التدريب، أو العمل إذ تفتقر مدينة طنجة إلى وجود تعليم جامعى على مستوى كبير بها، بينما توجد

---

* وهو مجموع الوافدين إلى بلدية طنجة أي ٣٢٧٣٨ وافد والوافدين إلى أرياف طنجة أي ٢٢٢١٦ وافد. يضاف إلى ذلك أعداد وافدة إلى هوامش بلدية طنجة خارج حدودها رصد منها ١٥٠٠ وافد إلى مركز بن ديبان من أرياف طنجة وبذلك فعدد الوافدين الفعلي أكثر من ذلك بكثير وذلك على أساس مجمعة طنجة لابلدية طنجة.

(١) - Direction de la statistique, C.E.R.E.D., (1986), Les migration internes au Maroc, (1975-1982), Rabat, p. 50.



شكل (٥٠) تيارات الهجرة النازحة من مدينة طنجة إلى المدن المغربية الكبرى
من عام ١٩٧٠ إلى عام ١٩٨٠م

جدول رقم (٢٢) الهجرات النازحة من أرياف وحضر طنجة ومكان الوصول بين ١٩٧٥ - ١٩٨٢

الهجرة النازحة من الأرياف			الهجرة النازحة من الحضر إلى المدن الكبرى		
عدد النازحين	نسبتهم ٪	محل الوصول في المدن الكبرى (بالترتيب)	عدد النازحين	نسبتهم ٪	محل الوصول في المدن الكبرى (بالترتيب)
٣٣٩٦	٥٣,٩	طنجة (بلدية طنجة)	١٢٩٢	٢٥,٠	مجمعة كازا – المحمدية الحضرية
١٥٠٠	٢٣,٠	مراكز طنجة – بن ديبان– أصيلا	١٠٤٨	٢٠,٢	مدينة تطوان
٣٠٢	٤,٨	بلدية تطوان	٩٦٨	١٨٧,٠	رباط – سلا
٦٩٢	١١,٠	مراكز تطوان – مارتيل – الفنيدق– العرائش	٥٨٦	١١,٠	طنجة
٦٤	١,٠	كازا – المحمدية	٣٥٦	٦,٨	فاس
٦٤	١,٠	فاس	٣٢٤	٦,٢	مكناس
٣٦	,٦	رباط – سلا	١٧٠	٣,٣	أكادير– أنزجان
٨	,١	مكناس	١٢٨	٢,٤	مراكش
٤	,٥	وجده	١٠٨	٢,١	وجده
٢٠	,٣	القنيطرة	١٠٤	٢,٠	القنيطرة
٢٢٦	٤,٣	مراكز وصول أخرى	١٠٠	١,٩	آسفي
			٢٤	,٥	خوريبكة
٦٣٠٠		الجملة	٥٢٠٠	١٠٠	الجملة

المصدر: تم تجميع الجدول من المصادر التالية (والنسب من حساب الباحثة)

(١) - Direction de la statistique, C E.R.E.D., Delegation Regional du Nord-Ouest (1989), Demographie regional "province de Tanger, Tanger, p.p 42-43.

(٢) - Direction de la statistique, C.E.R.E.D. (1986), les migrations internes au Maroc (1975-1982). Rabat, p. 50

بالدار البيضاء والرباط وتطوان جامعات أحدثها جامعة عبد المالك السعدى بتطوان. يضاف إلى ذلك انتقال الكوادر الإدارية إلى الرباط والدار البيضاء، إما بسبب الترقى لوظيفة أعلى أو للتدريب ... الخ، أو للعمل أو بحثاً عنه بسبب ارتفاع معدلات البطالة فى المدن المغربية ومنها طنجة، وتستقطب بلدية طنجة حوالى ١١٪ من جملة النازحين من مراكز حضرية بالإقليم أى من أصيلا وبن ديبان. مايعنى أن المدن الأربع تستقطب ٧٥٪ من النازحين من حضر طنجة، وتتفاوت تيارات النزوح الحضرية المتجهة إلى المدن الكبرى الأخرى فى حجمها ونسبتها، إلا أنها تشترك فى ضعفها، ولعل أهمها التيار النازح صوب فاس إذ أن قوامه ٦٩٢ نازح بنسبة ٦,٨٪ وكذلك التيار النازح إلى مكناس بنسبة ٦,٢٪ أيضاً من جملة النازحين من حضر طنجة إلى المدن الكبرى. ومن الملاحظات الهامة هنا أن تيارات النزوح تضعف أو تنعدم ببعد المدينة محل الوصول عن طنجة.

جـ- صافى الهجرة

اتضح مما سبق تميز كل من مدينة وعمالة طنجة بصافى هجرة موجب على مستوى النزوح الريفى والهجرة من الحضر إذ جذبت مدينة طنجة والمراكز الحضرية المجاورة (بن ديبان) حوالى ٣٤ ألف مهاجر وافد، بينما قدرت الهجرة النازحة من الحضر بحوالى ٥٢٠٠ مهاجر، معنى ذلك أن صافى الهجرة على مستوى الحضر يوازى+ ٢٨٨٠٠ مهاجر تقريباً، وقدرت الهجرة الوافدة إلى أرياف طنجة بحوالى ٢٢٢١٦ وافد، فى حين قدرت الهجرة النازحة من أرياف طنجة بحوالى ٦٣٠٠ نازح. ويعنى هذا أيضاً ميزان هجرة موجب لصالح أرياف طنجة التى تجتذب التيارات الوافدة إليها من المناطق المجاورة، ويقدر ماكسبه الريف الطنجى بحوالى ١٥٩١٦ مهاجر بين سنة ١٩٧٥-١٩٨٢ أى

بمعدل+١٢٨.٪ (فى الألف).

ويعد إقليم طنجة كله ضمن الأقاليم والولايات والعمالات القليلة-على مستوى المملكة المغربية-التى تتميز بميزان موجب بالنسبة لصافى الهجرة، وخاصة الهجرة الريفية-الريفية، ولايماثلها فى ذلك-أو يسبقها-سوى الدار البيضاء-المحمدية، ثم الرباط-سلا، بينما تتميز باقى ولايات وأقاليم المملكة المغربية بصافى هجرة سالب متفاوت الدرجات.

ومماسبق يمكن استنتاج أن طنجة قد حققت اندماجاً إقليمياً وقومياً تجدر الإشارة إليه، بعد أن كانت مدينة، أو إقليم معزول عن الدولة إبان فترة نظام الإدارة الدولية الذى فرض عليها، وتخلصت منه بعد الاستقلال ومن المتوقع أن تستمر جاذبية مدينة أو مجمعة طنجة الحضرية لتيارات الهجرة بمعدلات كبيرة، وبالتالى ستظل الهجرة عاملاً مهماً ضمن عوامل النمو السكانى على مستوى المدينة كوحدة وعلى مستوى مناطق المدينة المختلفة. وهذا ماسيتضح فيمابعد.

ثالثاً: توقعات النمو السكانى بمجمعة طنجة الحضرية حتى سنة ٢٠٠١م

من المتوقع أن يستمر نمو مجمعة طنجة بمعدلات مرتفعة وذلك منذ آخر تعداد أجرى بالمملكة المغربية، وهو تعداد ١٩٨٢، والمسح الذى قامت به مجموعة الثمانية مع وزارة السكنى فى أواخر سنة ١٩٨١ لمدينة طنجة وإقليمها الإدارى حتى آخر القرن العشرين، على أساس تقديرين للنمو السكانى بنى كل منهما على الإسقاطات الخاصة بالنمو السكانى واتجاهاته على ضوء مؤشرات المواليد والخصوبة والوفيات أى الزيادة الطبيعية ومؤشرات الهجرة. ويوضح الجدول رقم (٢٣) تقدير السكان حسب الافتراض الأول لذلك النمو منذ ١٩٨١ وحتى ٢٠٠١ على أساس استمرار معدلات الزيادة الطبيعية كما هى مع انخفاضها انخفاض طفيف، وكذلك معدلات الهجرة. (شكل رقم ٥١) بينما يوضح الجدول رقم (٢٤) توقعات النمو السكانى على أساس افتراض آخر بانخفاض معدلات الهجرة بمعدل ١٠,٠٠٠ مهاجر كل خمس سنوات حتى سنة ٢٠٠١.

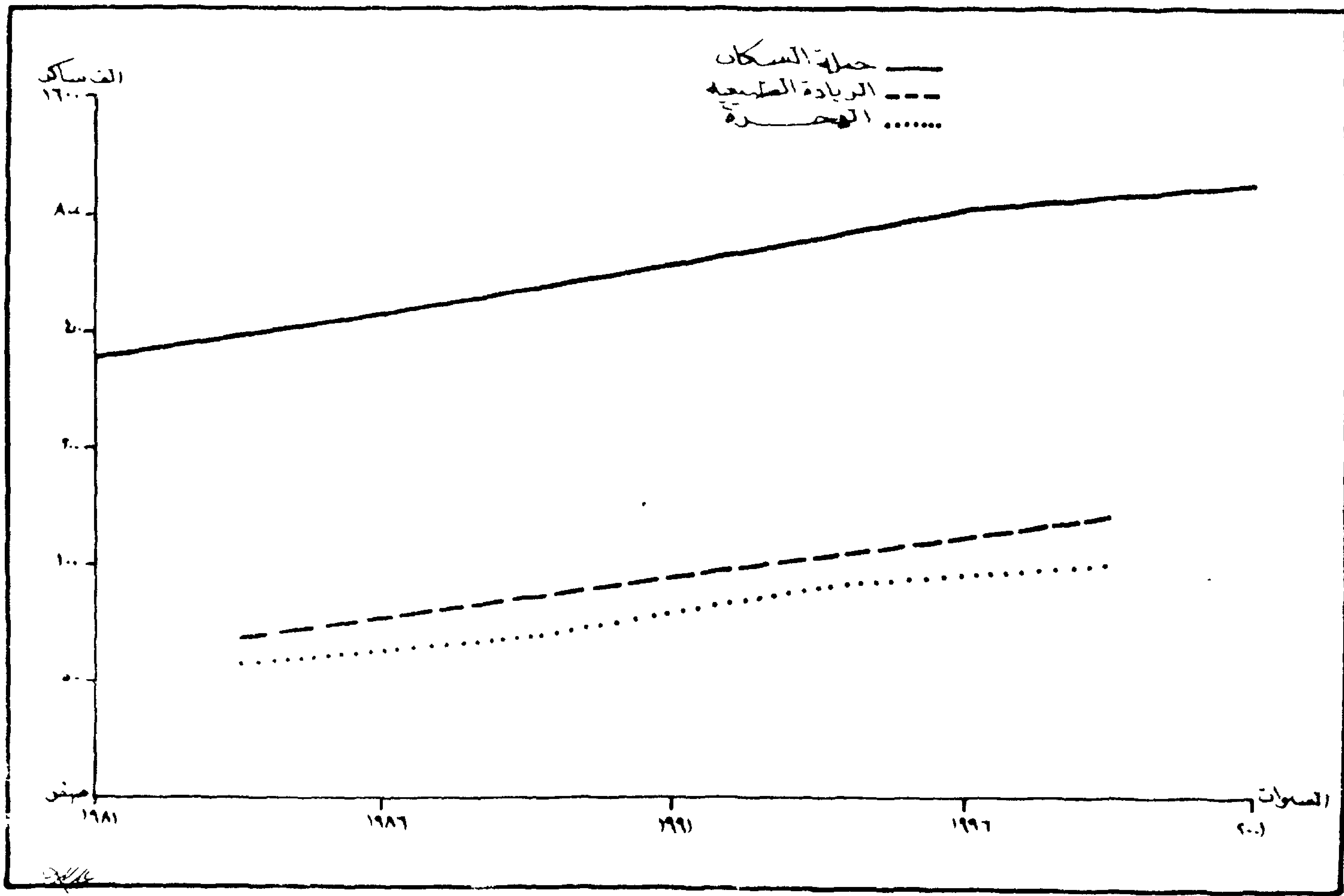
ويؤدى كل من الافتراضين إلى أن مجمعة طنجة سوف تصل إلى أعتاب المليون ساكن أو تفوق المليون بالفعل مع بداية القرن العشرين.

جدول رقم (٢٣) تقديرات النمو السكانى لمجمعة طنجة الحضرية حتى سنة ٢٠٠١

التقدير الأول

السنة	الزيادة الطبيعية		الزيادة بالهجرة		معدل الزيادة		حجم السكان المتوقع
	الحجم	المعدل ٪	الحجم	المعدل ٪	خلال الفترة	السنوية ٪	
١٩٨١	٦٣ ...	٣,٢	٥٧ ...	٢,٨٠	٣٣,٩	٦,٠٠	٣٥٥ ...
١٩٨٦	٨٤ ...	٣,١	٦٩ ...	٢,٦٥	٣٢,١	٥,٧٥	٤٧٥ ...
١٩٩١	١٠٩ ...	٣,١	٨٨ ...	٢,٤٠	٣١,٣	٥,٥٠	٦٢٨ ...
١٩٩٦	١٤٤ ...	٣,٠	١٠١ ...	٢,٢٥	٢٩,٦	٥,٢٥	٨٢٥ ...
٢٠٠١							١٠٧٠ ...

المصدر: - S.d.a.u. V.T., (1983), p. 45. at p. 312.



شكل (٥) . توقعات النمو السكاني بمجمعة طنجة الحضرية من عام ١٩٨١ الى ٢٠٠١ م (الإفتراض الأول)

جدول رقم (٢٤) تقديرات النمو السكانى لمجمعة طنجة الحضرية حتى سنة ٢٠٠١

التقدير الثانى

الفتـــرة	الزيادة الطبيعية		الزيادة بالهجرة	حجم السكان المتوقع	
	الحجم	المعدل ٪	الحجم	الحجم	السنة
١٩٨١ - ١٩٨٦	٦٣ ...	٣,٢	٥٧ ...	٤٧٥ ...	١٩٨٦
١٩٨٦ - ١٩٩١	٨٤ ...	٣,١	٤٧ ...	٦٠٦ ...	١٩٩١
١٩٩١ - ١٩٩٦	١٠٩ ...	٣,١	٣٧ ...	٧٥٢ ...	١٩٩٦
١٩٩٦ - ٢٠٠١	١٤٤ ...	٣,٠	٢٧ ...	٩٢٣ ...	٢٠٠١

المصدر: - S.d.a.u., (1983), p. 45.

من المتوقع أن يصل سكان طنجة إلى ٤٧٥٠٠٠ ساكن سنة ١٩٨٦، وإلى ٦٢٨٠٠٠ ساكن سنة ١٩٩١، وإلى ٨٢٥٠٠٠ ساكن سنة ١٩٩٦، من المتوقع أن تفوق المليون ساكن لتصل إلى ١٠٧٠٠٠٠ ساكن سنة ٢٠٠١، وذلك بافتراض أن معدل المواليد الذى سجل بين ١٩٨١-١٩٨٦ ٣,٢٪ سنوياً لن يتناقص كثيراً وسيصبح ٣٪ سنوياً وكذلك الحال بالنسبة لمعدل الهجرة الذى سيسجل ٢,٨٪ سنوياً، لن يتناقص هو الآخر كثيراً وسيصل إلى ٢,٢٥٪ سنوياً وذلك حتى ٢٠٠١م. وبناءً على ماسبق سيكون الحجم السكانى الناتج عن الزيادة الطبيعية ٤٠٠٠٠٠ ساكن، أما الحجم السكانى الناتج عن صافى الهجرة فسيصل إلى ٣١٥٠٠٠ ساكن وذلك سنة ٢٠٠١م. معنى ذلك أن مجمعة طنجة الحضرية سوف تستوعب ٧١٥٠٠٠ ساكن بالإضافة إلى سكانها سنة ١٩٨١ والبالغ عددهم ٣٥٥٠٠٠ ساكن حسب تقدير (S.d.a.u.) بزيادة سنوية قُدر معدلها بـ ٦٪ سنوياً بين ١٩٨١-١٩٨٦ و٥,٢٥٪ بين سنة ١٩٩١-٢٠٠١ حسب التقدير الأول شكل رقم (٥١).

أما الافتراض الثانى فيؤدى إلى وصول سكان مجمعة طنجة إلى ٤٧٥٠٠٠ ساكن أيضاً سنة ١٩٨٦، ثم إلى ٦٠٦٠٠٠ ساكن سنة ١٩٩١، "أى أقل من الافتراض السابق"، وإلى ٧٥٢٠٠٠ ساكن سنة ١٩٩٦، لتصل مجمعة طنجة الحضرية إلى حجم ٩٢٣٠٠٠ ساكن سنة ٢٠٠١م. ويتساوى الحجم السكانى الناتج عن الزيادة الطبيعية مع مثيله فى الافتراض السابق أى ٤٠٠٠٠٠ ساكن حيث ظل الافتراض الخاص بمعدل الزيادة الطبيعية كما هو، بينما يظهر الاختلاف بين الافتراضين فى الحجم السكانى الناتج عن صافى الهجرة والذى توقعت الدراسة فى هذا الافتراض أن تتناقص تلك الزيادة السكانية من ٥٧٠٠٠ ساكن مُضاف بين ١٩٨١-١٩٨٦ إلى ٤٧٠٠٠ ساكن مضاف إلى سنة ١٩٩١، ثم يتناقص إلى ٣٧٠٠٠ ساكن مضاف سنة ١٩٩٦، ثم يتناقص ليصبح ٢٧٠٠٠ ساكن مضاف سنة ٢٠٠١ وبالتالى يكون إجمالى السكان الناتج عن الهجرة ١٦٨٠٠٠ ساكن، بدلاً من ٣١٥٠٠٠ ساكن بين ١٩٨١-٢٠٠١م. وبالتالى يكون إجمالى حجم السكان المضاف ٥٦٨٠٠٠ ساكن حسب هذا الافتراض بدلاً من ٧١٥٠٠٠ ساكن طبقاً للافتراض الأول.

وقد قامت "المندوبية الجهوية لوزارة التخطيط ومديرية الإحصاء بطنجة" بدراسة سكانية عن عمالة طنجة (١)، تضمنت إسقاطاً سكانياً لها على مستوى كل من سكان الحضر وسكان الريف حتى سنة ٢٠٠٧ بناءً على مؤشرات

(١) - Direction de la statistique, C.E.R.E.D., Delegation Regional du Nord-Ouest, (1989), Demographie regional, province de Tanger, op. cit., p. 75.

تعداد ١٩٧١ وتعداد ١٩٨٢، ويوضح كل من الجدول رقم (٢٥) ورقم (٢٦) نتائج هذه الإسقاطات الخاصة بتقدير سكان عمالة طنجة (Province de Tanger)

جدول رقم (٢٥) تقديرات النمو السكانى فى عمالة طنجة "حضر وريف" من ١٩٨٢ - ٢٠٠٧ م

السنة	سكان الحضر	سكان الريف	جملة عمالة إقليم طنجة
١٩٨٢	٣١٠ ٦١٤	١٢٢ ٧٦٤	٤٣٣ ٣٧٨
١٩٨٧	٣٦٧ ٥٥٤	١٣٤ ٧١٨	٥١١ ٢٧٢
١٩٩٢	٤٣٣ ٧٤٢	١٦٧ ٤١٨	٦٠١ ١٦٠
١٩٩٧	٥٠٧ ٥٦٣	١٩٣ ٨٢٧	٧٠١ ٣٩٠
٢٠٠٢	٥٨٧ ٧٧٩	٢٢١ ٧٨٥	٨٠٩ ٥٦٤
٢٠٠٧	٦٧٣ ٢١٥	٢٥٠ ٤٧٥	٩٢٣ ٦٩٠

المصدر: - Ibid. p. 75.

جدول رقم (٢٦) المعدلات السكانية المتوقعة لسكان الحضر والريف

بإقليم طنجة بين ١٩٨٢ - ٢٠٠٧ (فى الألف)

المعدلات / السنة	سكان الحضر					سكان الريف
	معدل المواليد الخام	معدل الوفيات الخام	معدل الزيادة الطبيعية	معدل صافي الهجرة	معدل الزيادة السنوية الكلية	معدل الزيادة السنوية الكلية
١٩٨٢ - ١٩٨٧	٣٤,٦	٩,٨	٢٤,٨	٨,٨	٣٣,٦	٣١,٥
١٩٨٧ - ١٩٩٢	٣١,٦	٨,٦	٢٣,٠	١٠,٠	٣٣,٠	٣٠,٥
١٩٩٢ - ١٩٩٧	٢٨,٢	٧,٤	٢٠,٨	١٠,٦	٣١,٤	٢٩,٩
١٩٩٧ - ٢٠٠٢	٢٥,١	٦,٦	١٨,٥	١٠,٨	٢٩,٣	٢٦,٩
٢٠٠٢ - ٢٠٠٧	٢٢,٦	٦,٠	١٦,٦	١٠,٥	٢٧,١	٢٤,٣

المصدر: - Ibid. p. 76.

ومن استقراء الجدولين يتضح أن سكان الحضر بإقليم طنجة سيصلون سنة ٢٠٠٧ إلى ٦٧٣٢١٥ ساكن بينما كان عددهم وفقاً لتعداد سنة ١٩٨٢ (٣١٠٦١٤)، ساكن وسيرتفع حجم سكان أرياف طنجة إلى ٢٥٠٤٧٥ ساكن سنة ٢٠٠٧ وكان عددهم وفقاً لتعداد ١٩٨٢ هو ١٢٢٧٦٤ ساكن. ومن المتوقع ارتفاع عدد سكان طنجة من ٤٣٣٣٧٨ ساكن سنة ١٩٨٢ إلى ٩٢٣٦٩٠ ساكن سنة ٢٠٠٧.

وقد بُنى الإسقاط السابق على أساس افتراضات النمو السكانى الناتج عن المعدلات السكانية المذكورة بالجدول الثانى أى رقم (٢٦)، والتى يتضح من استقرائها جنوحها العام نحو الانخفاض فيما يخص معدلات المواليد الخام والوفيات الخام، وبالتالى معدلات الزيادة الطبيعية، ثم معدلات الهجرة، وهى المعدلات التى تجنح للارتفاع ضمن المعدلات المذكورة، بينما يجنح المعدل الكلى للنمو السنوى إلى الانخفاض من ٣٣,٦٪. سنوياً، أى ٣,٣٦٪ سنوياً، إلى ٢٧,١٪. سنوياً أو ٢,٧١٪ سنوياً، وذلك للسكان فى الحضر بين ١٩٨٢-٢٠٠٧م بإقليم طنجة فى حين توقعت الدراسة معدلات نمو سنوية لسكان الأرياف أقل من مثيلاتها فى الحضر، حيث من المتوقع أن يصبح معدل النمو السنوى بين سنة ٢٠٠٢ وسنة ٢٠٠٧ (٢٤,٣٪. سنوياً)، أى ٢,٤٣٪ سنوياً، بعد أن كان ٣١,٥٪. سنوياً، أو ٣,١٥٪ سنوياً بين سنة ١٩٨٢- وسنة ١٩٨٧.

على الرغم من الصبغة الرسمية التى تصبغ هذه الدراسة إلا أن الاعتماد عليها تواجهه عدة صعوبات، وهى نفس الصعوبات التى حالت دون الاعتماد على أرقام التعداد فقط، وأهمها أن هذه الدراسة ضمت كل الحضر ويقصد بهم بلدية طنجة وبلدية أصيلة ومركز بن ديبان على أكثر تقدير، وهذا يعنى إغفال النمو العمرانى والسكانى لبلدية طنجة خارج حدودها الإدارية، أى ما أطلقنا مجمعة طنجة الحضرية، فى ذات الوقت الذى ضمت فيه بلديتا طنجة وأصيلة، ولم تتعامل الدراسة مع أى منهما كمدينة مستقلة لها ضوابط وآليات غير متميزة، وبالتالى فكل الفرضيات والمقدمات التى أدت إلى هذه النتائج تصدق فقط على حضر البلديات وليس على المدينة بمفهومها الجغرافى الواقعى بعيداً عن الحدود الإدارية. وهذا هو السبب الرئيسى فى الفرق الواضح بين توقعات مجموعة الثمانية ووزارة السكنى وتوقعات مديرية الإحصاء بالمندوبية الجهوية للإقليم الشمالى الغربى لوزارة التخطيط والموجودة بطنجة. حيث تعاملت معها الأولى من منطلق جغرافى بينما تعاملت معها الثانية من منطلق ديموجرافى إدارى. وقد اقتضت موضوعية البحث استعراض هذه الإسقاطات المختلفة، وقد دعمت الدراسة الميدانية جانب إسقاطات وزارة السكنى ومجموعة الثمانية. وهذا ماسيتضح بعد إجراء التعداد المزمع القيام به فى أواخر سنة ١٩٩٤.

وفى دراسة حديثة قامت بها المندوبية الجهوية لوزارة السكنى بطنجة (أكتوبر ١٩٩٢)*، حول مجمعة طنجة الحضرية بهدف القضاء على دور الصفيح، والقضاء على ظاهرة السكن العشوائى*، كانت أهم النتائج الخاصة بنمو السكان تتوقع أن يصل حجم سكان مجمعة طنجة إلى ٨٩٢٦٠٠ ساكن فى سنة ٢٠١٢، بينما قدرت عدد السكان فى سنة ١٩٩٢ بحوالى ٤٨٠٠٠٠ ساكن، حيث افترضت هذه الدراسة استمرار انخفاض معدلات النمو السكانى من ٥,٢٪ سنة ١٩٨٢ فى تقديرها إلى ٣,٦٪ سنوياً بين ١٩٨٢-١٩٩٢، وإلى ٣,٤٪ سنوياً بين أعوام ١٩٩٢-١٩٩٧، واستمرار انخفاضه إلى ٣,٢٪ سنوياً بين ١٩٩٧-١٩٩٢، وإلى ٣٪ سنويا بين أعوام ٢٠٠٢ و ٢٠١٢[(١)] . والواقع أن الاختلافات فى نتائج الدراسات السابقة أمر وارد لتعدد الأسس والمعايير والمؤشرات التى تعتمد عليها الجهات القائمة بالدراسة، وهو أمر وارد أيضاً وبصورة واضحة فى الدول النامية حيث يعكس أسلوب العمل المنفرد، والذى غالباً مالايستفيد من دراسات الآخرين كما يعكس عدم وفرة البيانات الدقيقة وعدم سهولة تداولها. كما يعكس التناقض الذى يقابله الباحث كثيراً فى الأرقام والبيانات.

وقد توقعت الدراسة الخاصة بالتصميم التوجيهى للتهيئة الحضرية بمدينة طنجة، أن يكون اتجاه النمو السكانى الأكثر وضوحاً على مستوى مناطق المدينة المختلفة، مرتبطاً بسكان الحواف الداخلية والخارجية بالنسبة للحدود الإدارية للمدينة، أى بالأحياء الحديثة حيث أنماط السكن العشوائى المبنى، والاقتصادى المخطط، والاجتماعى [(٢)].

ولتقدير الوقت اللازم لمضاعفة عدد السكان يمكن استخدام المعادلة التالية:

---

(١) - Ministère de l'habitat et de l'amenagement du Territoire, Delegation Regionale de Tanger, (Octobre, 1992) Etude de Faisabilité du project de restructuration de quartier sous-equipes de l'agglomeration de Tanger Note de synthese, p. 3.

(٢) - S.d.a.u. V.T., (1983), op. cit., p. 498.

وسيرد تفصيل لذلك في الفصل الخاص بالمسكن.

(*) وقد حصلت الباحثة على جانب من هذه الدراسة بصعوبة بالغة أثناء الاتصالات واللقاءات الميدانية الشخصية مع مندوب وزارة السكنى بطنجة السيد سعيد العلواني والتي تمت في أكتوبر ونوفمبر وديسمبر ١٩٩٢. وهذه الدراسة بعنوان

الوقت اللازم = $\frac{٧٠}{\text{معدل النمو السكانى السنوى ٪}}$ (١)

وبتطبيقها على حالة مجمعة طنجة الحضرية اتضح أنه يلزم طنجة حوالى ١١ سنة حتى تُضاعف سكانها مايعنى أن عدد سكانها فى سنة ١٩٩٢ يجب أن يكون ٧١٠٠٠٠ ساكن، باعتبار أن معدل النمو السنوى كان ٦،٣٪ سنوياً فى الفترة بين ١٩٧١-١٩٨١. وهذه النتيجة قريبة جداً من نتائج الإسقاط السكانى حسب الفرضية الأولى فى التصميم التوجيهى لمجمعة طنجة والتى قدر السكان على أساسها بحوالى ٦٢٨٠٠٠ ساكن سنة ١٩٩١، باعتبار أن عدد السكان كان ٣٥٥٠٠٠ ساكن سنة ١٩٨١.

رابعة: توزيع وكثافة سكان مجمعة طنجة الحضرية

يعد توزيع السكان ونمطه المحصلة النهائية لمدى استجابة الإنسان لبيئته الجغرافية المحيطة به، ويختلف الوضع فى المدن عنه فى الأرياف حيث تتميز المدن بتداخل وتعقد العديد من الآليات والضوابط التى تؤثر فى عملية توزيع السكان وتتحكم فى تحديد كثافتهم فى الحيز المكانى بالمنطقة التى يقطنون بها. وعلى الرغم من أن عوامل الزيادة الطبيعية والهجرة والحراك السكنى قد لعب كل منها دوراً هاماً فى عملية توزيع وإعادة توزيع سكان طنجة، إلا أن هذه الضوابط أو العوامل، وهذا التوزيع وأنماطه قد تكونت، وتشكلت، وتغيرت، وتراكمت خصائصه من خلال مجموعة ميكانزمات أو آليات ديموجغرافية، وجغرافية طبيعية وبشرية واجتماعية واقتصادية وسياسية وإدارية وعقارية تاريخية وحديثة.

وقد سبق التعرض لتوزيع سكان مجمعة طنجة فى موضعين سابقين الموضع الأول كان ضمن دراسة التوسع العمرانى للمدينة قبل الاستقلال وبعده، وكذلك من خلال تحليل الصور الجوية حتى سنة ١٩٩٢. أما الموضع الثانى فكان ضمن دراسة موضوع النمو السكانى بمجمعة طنجة الحضرية، وخاصة عندما تناولت الدراسة حجم ونمو السكان ومعدلاته على مستوى المناطق المتجانسة ومجموعاتها، وكذلك على مستوى أنماط السكن بالمدينة. وقد أعطى كل ماسبق صورة تقريبية عن حالة ونمط توزيع السكان بالمدينة إلا أنه من الضرورة بمكان دراسة موضوع توزيع السكان - لأهميته- دراسة علمية مقننة مدعمة بالأرقام والخرائط والأشكال ومعتمدة أيضاً على كل ماسبق من دراسة، حيث تكمن فيها المبررات والأسباب والضوابط التى أدت إلى أنماط التوزيع السكانى التى تميز المدينة وتمثل ندرة البيانات التفصيلية وتضاربها وتناقضها أهم العقبات أمام هذه الدراسة، "إذ تفتقر دول شمال إفريقية ومعظم الدول الإفريقية، والشرق أوسطية إلى التعدادات التى يمكن الوثوق بدقة أرقامها وثباتها إلى الدرجة التى تُمكن من استخدامها فى الدراسات الديموجرافية التفصيلية"(٢) وكان ذلك قبل سنة ١٩٧٢، والواقع أن الحالة مازالت شبيهة بذلك الوضع بالإضافة إلى صعوبة الحصول على بيانات التعداد التفصيلية عن أى منطقة فى المغرب.

وفيما يلى دراسة لسكان مجمعة طنجة من حيث توزيعهم الجغرافى، ثم الكثافة وأنماطها وفئاتها داخل مناطق المدينة المختلفة وعلاقة هذا التوزيع العددى والكثافة بنمط السكن ودرجة التزاحم وحجم الأسرة بالمدينة.

---

(١) - Hauple, A. and Kane, T., (1980), Population Handbook, population Reference Bureau, Washington, p. 57.

(٢) - Clarke, J.I., and Fisher, W.B.; (1972), "Population of the middle east and North Africa", A Geographical Approach, London Univ. press, London, p. 15.

(١) التوزيع الجغرافي لسكان طنجة

تغطى مجمعة طنجة الحضرية مساحة إجمالية تربو على ٥٠٠٠ هكتار، وقد قدر القطاع المبنى منها بحوالى الربع فقط وذلك سنة ١٩٨١-١٩٨٢ حسب تقدير (S.d.a.u.) . ويتوزع السكان بشكل غير متوازن على هذه المساحة ويمكن تقسيم المساحة الحضرية لطنجة إلى ثلاثة قطاعات يستأثر كل منها بقسم من سكان المدينة هذه القطاعات هى:

القطاع الأول: وهو القطاع الشرقى ويقع إلى الشرق من وادى مغوغا حيث أحياء خليج طنجة، وطنجة البالية ومغوغا الكبيرة، ومغوغا الصغيرة، ودوار السانية، بالإضافة إلى المنطقة الصناعية على طريق تطوان، وتقدر مساحة هذا القطاع بحوالى ١٥٠٠ هكتار وهو مخلخل سكانياً قُدر عدد سكانه سنة ١٩٨١ بحوالى ٥٠٠٠ ساكن، أى بنسبة ١,٤٪ من جملة السكان فى الوقت الذى تشغل مساحته ٣٠٪ من جملة المساحة، ويمتد جزء من هذا القطاع ضمن جماعة البحراويين شرقاً خارج المدار الحضرى لمدينة طنجة والكثافة العامة به ٣,٣ ساكن/هكتار.

أما القطاع الثانى: فهو القطاع الغربى ويقع إلى الغرب من وادى اليهود، حيث أحياء الجبل، المجاهدين، مسطر خوش، مسنانة، عذيب الحاج قدور، وتقدر مساحة هذا القطاع بحوالى ٥٠٠ هكتار أى ١٠٪ من جملة المساحة، وقد قدر سكانه سنة ١٩٨١ بحوالى ٥٠٠٠ ساكن أيضاً. أى بنسبة ١,٤٪ من جملة سكان مجمعة طنجة، أى بكثافة عامة تصل إلى ١٠ ساكن/هكتار ويمتد جانب من القطاع الثانى على أراضى جماعة إجزناية. ضمن فحص طنجة "دائرة الفحص".

ويمثل القطاع الثالث أو القطاع الأوسط: الكتلة الحضرية المبنية عمرانياً والكثيفة سكانياً، ويمتد هذا القطاع بين وادى مغوغا شرقاً ووادى اليهود غرباً، من ساحل المضيق وحافة الخليج شمالاً، حيث حافة وهضبة مرشان متوغلاً صوب الجنوب ليشمل جانب من سهل الفحص، ووادى السوانى، ويستمر فى الامتداد جنوباً خارج المدار الحضرى على أراضى جماعة العوامة حيث نطاق التلال والسهول والأحواض السابق شرحها أثناء دراسة الموضع، حيث أتاحت ظروف الموضع وتاريخ المدينة هذا الاتجاه العمرانى. وتقدر مساحة هذا القطاع بحوالى ٣٠٠٠ هكتار أى ٦٠٪ من المساحة، ويسكنه ٣٤٥٠٠٠ ساكن أى أكثر من ٩٧٪ من جملة سكان مجمعة طنجة، وتقدر الكثافة العامة بحوالى ١١٥ ساكن/هكتار أو مايوازى ١١٥٠٠ ساكن/كم٢ *.

تتطابق هذه الصورة المبدئية مع نتائج دراسة التوسع العمرانى وتحليل الصور الجوية الحديثة لمدينة طنجة، ومازال هذا القطاع من أكثر قطاعات المدينة جذباً للسكان، بالإضافة لزيادة السكان وانتشارهم فى القطاعين الآخرين بصورة أكبر، خاصة القطاع الشرقى خاصة فى العقد التاسع من هذا القرن.

ويختلف التوزيع السكانى داخل الكتلة الحضرية للمدينة اختلافاً واضحاً، من منطقة إلى أخرى ومن فترة زمنية إلى أخرى. وفيما يلى دراسة تحليلية لأنماط التوزيع السكانى حسب المناطق المتجانسة الثمانى والعشرين، وحسب مجموعات المناطق المتجانسة التسع، والتى سبق وتعاملنا معها إبان دراسة النمو السكانى لمناطق المدينة المختلفة.

أ- توزيع السكان حسب المناطق المتجانسة

يوضح الجدول رقم (٢٧) والشكل رقم (٤٢-ب) التوزيع العددى لسكان مجمعة طنجة الحضرية وفقاً للمناطق

---

* الهكتار= ١٠٠٠٠م٢ والكم٢ = ١٠٠ هكتار

جدول رقم (٢٧) التوزيع العددي النسبي وكثافة السكان في مجمعة طنجة الحضرية حسب المناطق المتجانسة ومجموعاتها في سنة ١٩٦٠ - ١٩٧١ - ١٩٨١ م

مجموعات المناطق المتجانسة	المناطق المتجانسة	المساحة بالهكتار	١٩٦٠ عدد السكان	١٩٦٠ ٪	١٩٦٠ الكثافة ساكن/هكتار	١٩٧١ عدد السكان	١٩٧١ ٪	١٩٧١ الكثافة ساكن/هكتار	١٩٨١ عدد السكان	١٩٨١ ٪	١٩٨١ الكثافة ساكن/هكتار
الأولى (أ)	١-المدينة العتيقة	(٣٠١٣)	١٩٠٥٠		٧٣٥	١٨٣٦٠		٧٠٦	٢٧٨٠٠		١٠٦٩,٣
	نسبتها إلى جملة السكان			١٣			٩,٥			٧,٨	
الثانية وسط المدينة الغربي (ب)	٢- حسنونة	٤٠	٩٥٢٠	٦,٦	٢٣٨,٠	١١٦٠٠	٦,٠	٢٩٠	١٣٨٥٠	٤,٠	٣٤٦,٣
	٤- مرشان	٨٠	٢٥٩٠	١,٨	٣٢,٤	٣٥٦٠	١,٨	٤٤,٥	٤٧٥٠	١,٣	٥٩,٤
	٥- درادب	٣٠	١٢٩٤٠	٩,٠	٤٣١,٣	١٦٧٠٠	٨,٦	٥٥٦,٥	٢٤٧٢٠	٧,٠	٨٢٤,٠
	٦- عين الحياني	٣٠	٢٧٥٠	١,٩	٩١,٧	٤٠٥٠	٢,١	١٣٥,٠	٨٢٠٠	٢,٣	٢٧٣,٣
	٧- سان فرانسسكو	٨	٤٢٥٠	٣,٠	٥٣,١	٤٥٧٠	٢,٤	٥٧,١	٦٩٣٠	٢,٠	٨٦,٦
	مجموع السكان		٣٢٠٥٠			٤٠٤٨٠			٥٨٤٥٠		
	نسبة المجموعة إلى جملة السكان		٪٢٢			٪٢١			٪١٦,٥		
	مساحة المجموعة وكثافتها	٢٦٠			١٢٣,٥			١٥٥,٦			٢٢٤,٨
الثالثة وسط المدينة الجنوبي (جـ)	٣- المركز التجاري	٧٠	١٥٠٥٠	١٠,٤١	٢١٥,٠	١١١٩٠	٥,٨	١٥٩,٩	١٦٩٦٠	٤,٨	٢٤٢,٣
	٨- مصلى	٣٠	٢٠٣٢٠	١٤,٠	٦٧٧,٣	٢١٣٠٠	١١,٠	٧١٠,٠	٢٩٥٣٠	٨,٣	٩٨٤,٣
	٩- المدينة الحديثة	٨٠	٦٨٦٠	٤,٧	٨٥,٧٥	٧١٦٠	٣,٧	٨٩,٥	١٠٨٥٠	٣,٠	١٣٥,٦
	١٠- حي البلاج (الشاطئ)	٧٠	٢١٧٠	١,٥	٣١,٠	٢٠٢٠	١,١	٢٨,٨٥	٢١٨٠	٠,٦	٣١,٢
	١٣- مولاي إسماعيل	٥٠	٤١٠	٠,٣	٨,٢	١٧٧٠	١,٠	٣٥,٤	٢٤٠٠	٠,٧	٤٨,٠
	مجموع السكان		٤٤٨١٠			٤٣٤٤٠			٦١٩٢٠		
	نسبة المجموعة إلى جملة السكان		٪٣١			٪٢٢,٥			٪١٧,٤		
	مساحة المجموعة وكثافتها	٣٠٠			١٤٩,٤			١٤٤,٨			٢٠٦,٤
الرابعة ضواحي جنوب غرب وسط المدينة (د)	١٢- السواني	١٣٠	١٥٨٣٠	١١,٠	١٢١,٨	٣٢٤٠٠	١٦,٧	٢٤٩,٢	٦٢١٤٥	١٧,٥	٤٧٨,٠
	١٩- الحي الجديد-كسبراطا	١٠٠	٣٩٨٠	٢,٧	٣٩,٨	٧٦٠٠	٤,٠	٧٦,٠	١٢٧٠٠	٣,٦	١٢٧,٠
	مجموع السكان		١٩٨١٠			٤٠٠٠٠			٧٤٨٤٥		
	نسبة المجموعة إلى جملة السكان		٪١٣,٧			٪٢٠,٦			٪٢١		
	مساحة المجموعة وكثافتها	٢٣٠			٨٦,١			١٧٣,٩			٣٢٥,٤
الخامسة ضواحي جنوب الوسط (هـ)	١٤- بسادينا	١٠٠	٢٣٧٠	١,٦	٢٣,٧٠	٣٣٣٠	١,٧	٣٣,٣	٤٥٢٠	١,٣	٤٥,٢
	٢٠- بوغاز	١٦٠	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	١٤٣٠٠	٤,٠	٨٩,٤
	٢١- بني مكادة (ملبح)	٤٠	١٠٤١٠	٧,٢	٢٦٠,٢٥	١٦٤٠٠	٨,٥	٤١٠,٠	٢٤٠٨٥	٦,٨	٦٠٢,١
	٢٢- بني مكادة	١٢٠ (٢٢٠)	٢٩١٠	٢,٠	٢٤,٢٥	٩٨٠٠	٥,١	٨١,٧	٢٢٩٧٠	٦,٥	١٩١,٤
	مجموع السكان		١٥٦٩٠			٢٩٥٣٠			٦٥٨٧٥		
	نسبة المجموعة إلى جملة السكان		٪١٠,٨		٣٧,٣٠	٪١٥,٣			٪١٨,٦		
	مساحة المجموعة وكثافتها	٤٢٠ (٥٢٠)						٧٠,٣			١٥٦,٠

تابع جدول رقم (٢٧)

مجموعات المناطق المتجانسة	المناطق المتجانسة	المساحة بالهكتار	١٩٦٠			١٩٧١			١٩٨١		
			عدد السكان	٪	الكثافة ساكن/هكتار	عدد السكان	٪	الكثافة ساكن/هكتار	عدد السكان	٪	الكثافة ساكن/هكتار
السادسة الهامش الغربي (و)	١١- بوبانة	٩	١٠٥٠	٠,٧	١١,٧	١٣٠٠	,٧	١٤,٤	١٨٠٠	,٥	٢٠,٠
	١٦- الجبل	٢٣٠ (٤٤٠)	٣١٦٠	٢,٢	١٣,٧	٣١٢٠	١,٩	١٣,٩	٤٢٠٠	١,٢	١٨,٣
	١٧-المجاهدين	٥٠ (١٧)	٨٦٠	٠,٦	١٧,٢	١٨٠٠	١,٠	٣٦,٠	٢٢٤٠	٠,٦	٤٤,٨
	١٨- مسطرخوش	١٠٠ (٢٠٠)	٢٦٧٠	١,٨	٢٦,٧	٤٠٠٠	٢,١	٤٠,٠	٥٦٠٠	١,٦	٥٦,٠
	٢٥- علبب الحاج لدور	٣٠٠ (٥٣)	١٢٠	٠,٠٨	٠,٤	٤٧٠	٠,٢	١,٦	٢٠٠٠	٠,٦	٦,٧
	مجموع السكان		٧٨٦٠			١٠٦٩٠			١٥٨٤٠		
	نسبة المجموعة إلى جملة السكان		٥,٤٢ ٪			٥,٥٪			٤,٥٪		
	مساحة المجموعة وكثافتها	٧٧٠			١٠,٢			١٣,٩			٢٠,٠
السابعة الهامش الجنوبي (ز)	٢٦- بني أورياغل بن ديبان بني مكادة القديمة	٤٠٠ (٨٠٠)	١٥١٠		٣,٨	٤٤٩٠		١١,٢	٣١٤٠٠		٧,٨٥
	نسبة المجموعة إلى جملة السكان		١٪			٢,٣ ٪			٨,٨ ٪		
الثامنة (ح)	٢٧- المنطقة الصناعية على طريق تطوان	٢٢٠	صفر		صفر	صفر		صفر	صفر		صفر
التاسعة الهامش الشرقي (ط)	١٥- الشرف	٦٠	٩٧٠	٠,٧	١٦,١	١٣٦٠	,٧	٢٢,٧	٢٤١٠	٠,٧	٤٠,٢
	٢٣- بلازا تورو	٦٠ (١٨٠)	٧٩٠	٠,٥	١٣,٢	١٨٩٠	١,٠	٣١,٥	٨٦٥٠	٢,٤	١٤٤,٢
	٢٤- خليج طنجة	٧٠ (٨٢٠)	١٥٨٠	١,١	٢٢,٦	٢٣٤٠	١,٢	٣٣,٤	٤١٥٠	١,٢	٥٩,٣
	٢٨- مغوغا	١٣٠ (٢٧)	٨٨٠	٠,٦	٦,٨	٨٩٠	٠,٥	٦,٨	١٠٠٠	٠,٣	٧,٧
	مجموع السكان		٤٢٢٠			٦٤٨٠			١٦٢١٠		
	نسبة المجموعة إلى جملة السكان		٣٪			٣,٣ ٪			٤,٦ ٪		
	مساحة المجموعة وكثافتها	٣٢٠ (١٣٣٠)			١٣,١٨			٢٠,٢			٥٠,٦
	إجمالي كتلة طنجة الحضرية	٢٩٥٠ (٥٠٠٠)	١٤٥٠٠٠ ساكن		٤٩,٢ نسمة/ هكتار	١٩٣٤٦٠ ساكن		٦٥,٦ نسمة/ هكتار	٣٥٥٠٠٠ ساكن		١٢٠,٣ نسمة/ هكتار
	جملة المساحة المبنية فقط كثافتها السكانية		٦٤٧ هكتار ٢٢٤ ساكن/ هكتار			٧١١ هكتار ٢٧٢ ساكن/ هكتار			١١٠٨ هكتار ٣٢٠ ساكن/ هكتار		
			١٩٦٠			١٩٧١			١٩٨١		

المصدر: المناطق المتجانسة وأرقامها-ومجموعات المناطق المتجانسة ورموزها-والأرقام المطلقة. عن :

- S.d.a.u. V.T.; (1983), op. cit., p. 41.

- المساحات تعني المساحة الخاصة بالتعمير. بالنسبة للمناطق ذات المساحات الحالية الكبيرة فقد وضعت المساحات الخاصة بالتعمير أولاً ثم المساحة الكلية بين قوسين.

- الكثافة والنسب وتجميع أرقام مجموعات المناطق من حساب الباحثة.

المتجانسة ومجموعاتها خلال سنوات ١٩٦٠-١٩٧١-١٩٨١. ومن استقراء الجدول والخريطة تتضح الحقائق التالية:

تمثل منطقة السوانى "أى المنطقة المتجانسة رقم ١٢ أكبر تجمع سكانى على مستوى مناطق مجمعة طنجة، إذ وصل عدد سكانها سنة ١٩٨١ إلى ٦٢١٤٥ ساكن، بنسبة ١٧,٥٪ من جملة السكان، كما كانت تحتل المركز الأول فى تعداد ١٩٧١، إذ كان عدد سكانها ٣٢٤٠٠ ساكن، بينما كانت فى تعداد ١٩٦٠ تمثل المركز الثالث بعد المصلى ١٤٪ والمدينة العتيقة التى استأثرت بحوالى ١٣٪ من سكان طنجة أى ١٩٠٥٠ ساكن، إلا أن تراجع سكان المدينة العتيقة سنة ١٩٧١ قابله زيادة سكانية فى المناطق الأخرى ومنها أو على رأسها السوانى وذلك سنة ١٩٧١. وقد وصل حجم سكان المدينة العتيقة سنة ١٩٨١ إلى ٢٧٨٠٠ ساكن إلا أن نسبتها إلى جملة السكان قد تناقصت وأصبحت ٧,٨٪، ومازالت نسبتها فى تراجع أمام انتشار السكان فى أرجاء المدينة بالإضافة إلى أنها أصبحت مشبعة سكنياً شكل ٤٢ب.

يلى السوانى منطقة المصلى بحجم سكانى ٢٩٥٣٠ ساكن ونسبة ٨,٣٪ من جملة السكان، ثم تليهما المدينة العتيقة بنسبة ٧,٨٪ كما ذكرنا، ثم درادب التى تمثل مع المصلى أقدم المناطق السكنية الشعبية المغربية فى طنجة بعد المدينة العتيقة "لذا تسمى بالمدينة الجديدة"، أى التى شيدت على غرار المدينة العتيقة، ويسكن درادب ٢٤٧٢٠ ساكن بنسبة ٧٪ من جملة السكان سنة ١٩٨١.

معنى ذلك أن الأحياء الشعبية القديمة الأربع سكن بها أكثر من ٤٠٪ من سكان المدينة سنة ١٩٨١ بحجم سكانى وصل إلى ١٤٤١٩٠ ساكن. وكان سكان هذه المناطق الأربع حوالى ٨٨٧٦٠ ساكن إلا أن نسبتهم كانت ٤٥,٨٨٪ من جملة السكان سنة ١٩٧١، وفى سنة ١٩٦١ كان سكان هذه الأحياء الشعبية القديمة ٦٨١٤٠ ساكن من جملة سكان المدينة البالغ عددهم ١٤٥٠٠٠ ساكن وكانت نسبتهم إلى جملة السكان ٤٧٪، وقد مثلت المصلى المركز الأول بين مناطق المدينة من حيث عدد السكان ونسبتهم فى هذه السنة. وقد كان للهجرة الخارجية العائدة للأجانب، والخارجية (النازحة) بالنسبة لليهود أثر فى حجم سكان المناطق الأربع السابقة والتى كانت تستوعب عدداً كبيراً من فقراء المغاربة واليهود والأجانب، وخاصة الإسبان إلا أن الهجرة إلى طنجة والتحركات السكنية داخل طنجة قد أعادت لها توازنها السكانى بل اتخذت اتجاه التزايد. وتحيط الأحياء السابقة وهى الأحياء الشعبية التقليدية بوسط المدينة والمدينة الأوربية. وقد بلغ عدد سكان منطقة حسنونة سنة ١٩٨١ حوالى ١٩٨٥٠ ساكن بنسبة ٤٪، ومرشان ٤٧٥٠ ساكن بنسبة ١,٣٪، أما عين الحيانى فسكانها ٨٢٠٠ ساكن بنسبة ٢,٣٪، وسان فرانسيسكو ٦٩٣٠ ساكن بنسبة ٢٪. وتمثل مجموعة المناطق السابقة مع درادب وسط المدينة الغربى أو الأقدم تعميراً وظهوراً خارج أسوار المدينة العتيقة. وتصل نسبة سكانه باستثناء درادب التى تمثل حياً شعبياً على هامشه الغربى حوالى ١٩,٥٪ من جملة السكان، وفى سنة ١٩٧١ كانت نسبة سكان هذه المجموعة ١٢,٥٪، وفى سنة ١٩٦١ كانت نسبتهم ١٣٪ من جملة السكان. وتمثل هذه المناطق المجموعة الثانية من مجموعات المناطق المتجانسة.

أما وسط المدينة الجنوبى الذى يضم مناطق مركز المدينة التجارى والمدينة الأوربية الحديثة، وبها الحى الإدارى بالإضافة إلى حى البلاج ومنطقة مولاى إسماعيل فقد وصل عدد السكان به إلى ٣٢٣٩٠ ساكن بدون حى المصلى الواقع على هامشه الغربى وبذلك سكن به حوالى ٩,١٪ فقط من جملة سكان المدينة سنة ١٩٨١، وبإضافة المصلى تكون النسبة ١٧,٤٪ من جملة السكان. والواقع أن عدد سكان هذه المجموعة لم يطرأ عليه تغير كبير بين

١٩٦٠-١٩٧١، إذ كان فى السنة الأولى ٤٤٨١٠ ساكن "بإضافة حى المصلى"، وحوالى ٢٤٤٩٠ ساكن بدونها، أى بنسبة ٣١٪ بالمصلى، وحوالى ١٧٪ بدونها. ثم أصبح عدد السكان فى السنة الثانية ٤٣٤٤٠ ساكن يمثل حى المصلى من بينهم حوالى ٢١٣٠٠ ساكن.

ويشير ذلك إلى أن المدينة الأوربية بأحيائها الراقية كان عدد سكانها ٢٢١٤٠ ساكن، نسبتهم ١١,٥٥٪ وبإضافة حى المصلى تصبح النسبة ٢٢,٥٪. معنى ذلك أن نسبة هذه المجموعة إلى جملة السكان قد تناقصت رغم عدم تناقصها العددى بين سنة ١٩٦٠-١٩٧١. وذلك بسبب انتشار وزيادة السكان فى مناطق أخرى من المدينة خاصة الهوامش الجنوبية بسبب تعرض هذه المنطقة لهجرة الأجانب واليهود وخاصة من الأحياء الراقية، والفقراء الأجانب واليهود من المصلى. إلا أن عدد سكان حى مولاى إسماعيل فى الضواحى الجنوبية لهذه المجموعة الذى وصل إلى ١٧٧٠ ساكن سنة ١٩٧١ بعد أن كان ٤١٠ ساكن فقط سنة ١٩٦٠ قد ساهم فى الحفاظ على عدد سكان هذه المجموعة الثالثة من مجموعة الأحياء المتجانسة، والتى تميزت خلال الفترة من ٦٠-١٩٧١ بتناقص سكانى فى كل مناطقها فيما عدا مولاى اسماعيل الذى زاد عدد سكانه وكذلك المصلى بزيادة طفيفة.

تضم المناطق السابقة بالإضافة إلى منطقة كسبراطا والحى الجديد الملاصقة لمنطقة السوانى فى الجنوب الغربى منها ١٣ منطقة متجانسة تقع كلها شمال وادى السوانى وتمثل أقدم أجزاء المدينة تعميراً بأحيائها الراقية، والشعبية والأكثر فقراً، تضم هذه المنطقة كلها حوالى ١٧٠٤٠٥ ساكن أى بنسبة ٦٢,٧٪ من جملة سكان المدينة البالغ عددهم ٣٥٥٠٠٠ ساكن سنة ١٩٨١. وتتجمع فى أربع مجموعات متتالية من مجموعات المناطق المتجانسة التسع. ويمكن ضم المجموعة السادسة من مجموعات المناطق المتجانسة إلى المناطق السابقة حيث تمثل مناطق الهامش الغربى لمدينة طنجة فى بوبانة، والجبل، والمجاهدين، ومسطر خوش، وعذيب الحاج قدور، وهى مجموعة مخلخلة سكانياً لاتضم سوى ١٥٨٤٠ ساكن بنسبة ٤,٥٪ فقط من جملة السكان سنة ١٩٨١.

معنى ذلك أن طنجة شمال وادى السوانى تضم أكثر من ٦٩٪ من جملة السكان بالمجمعة. وتضم مناطق السوانى والحى الجديد - كسبراطا أكثر من خُمس سكان المدينة ... فى المقابل نجد المدينة الأوربية مخلخلة سكانياً تمثل جانباً من شبه فراغ سكانى خاصة فى مناطقها الجنوبية والشرقية بين الأحياء الشعبية والراقية القديمة والأحياء الشعبية الجديدة الموجودة جنوب وادى السوانى وشرق وادى مغوغا، إلا أن هذا الفراغ كان أكثر وضوحاً فى التعدادات السابقة فى ١٩٧١-١٩٦٠ (كما اتضح سابقاً عند تحليل التوسع العمرانى لمدينة طنجة).

ويلاحظ أن المناطق السابقة كانت تضم حوالى ٨٥,١٢٪ من جملة سكان مدينة طنجة سنة ١٩٦٠، حيث لم تكن المدينة قد تمددت خارج مدارها الحضرى، كما كانت المناطق الجنوبية من وادى السوانى تعتبر مناطق متطرفة بعيدة، ولم يوجد بها سوى منطقة بنى مكادة التى شجعت الإدارة الدولية والحكومة من بعدها السكن فيها بل أعدتها لإيواء سكان مساكن الصفيح فى وسط المدينة. وبذلك شجعت على النمو الهامشى للمدينة وتهميش السكان وخاصة الفقراء من المهاجرين ذوو الأصول الريفية. وفى سنة ١٩٧١ كانت المناطق المذكورة تضم ٧٨,٦٪ من جملة السكان، وهذا يعنى تواجد أكبر للسكان جنوب وادى السوانى.

بالنسبة للهامش الجنوبى لوسط المدينة، والذى يقع إلى الجنوب من وادى السوانى ويضم المناطق المتجانسة فى

بسادينا والبوغاز وبنى مكادة (دور الصفيح) وبنى مكادة حيث أحياء بنى مكادة ومبروكة والعزيفات وأرض الدولة، والإدريسية الأولى والثانية وأطلانتك بانك ... الخ. يسكن هذا القطاع حوالى ٦٥٨٧٥ ساكن بنسبة ١٨,٦٪ من جملة السكان سنة ١٩٨١ فى حين لم يزد هذا العدد عن ١٥٦٩٠ ساكن سنة ١٩٦٠ أى بنسبة ١٠,٨٪ من جملة السكان ثم أصبحوا ٢٩٥٣٠ ساكن بنسبة ١٥,٣٪ سنة ١٩٧١، وتندرج هذه المناطق المتجانسة ضمن المجموعة الخامسة من مجموعات المناطق المتجانسة (شكل رقم ٤٢-ب).

ويوجد فى أقصى جنوب مجمعة طنجة مجموعة الأحياء والمناطق التى تمثل المجموعة المتجانسة السابعة أو الهامش الجنوبى (الحواف الجنوبية للمدينة)، وكان عدد سكان هذا الهامش ١٥١٠ ساكن سنة ١٩٦٠، ولم يكن هؤلاء السكان ضمن مدينة طنجة، بل كانوا سكان دواوير ريفية فى بنى أورياغل، ودوار بن ديبان، ودوار بنى مكادة القديمة. ولم تتعدى نسبتهم ١٪ من جملة السكان، وفى سنة ١٩٧١ أصبح عدد سكان هذه المجموعة حوالى ٤٤٩٠ ساكن بنسبة ٢,٣٪ من جملة السكان.

وقد أصبح عددهم ٣١٤٠٠ ساكن سنة ١٩٨١ بنسبة ٩٪ تقريباً من جملة السكان، وقد فاق سكان هذا الهامش المائة ألف ساكن بعد ١٩٩٠. وقد اتضح سابقاً أن معدل النمو السكانى السنوى فى هذا النطاق قد وصل إلى ٢٠٪ سنوياً وأكثر فى بعض المناطق.

يتبقى من مجمعة طنجة هامشها الشرقى أو مجموعة المناطق المتجانسة التاسعة والتى تضم مناطق بلازاتورو أو ساحة الثيران، ثم منطقة الشرف، ثم منطقة مغوغا الكبيرة والصغيرة فمنطقة خليج طنجة. وتضم هذه المجموعة من المناطق أحياء متباينة، منها الراقى حيث أحياء الفيلات كحىّ السوريين، وفيلات الشرف، وفيلات المنطقة السياحية بخليج طنجة. ومنها العشوائى مثل أحياء بلازاتورو، وحومة المرابط، وبن كيران، وحومة الشوك (فى منطقتى بلازاتورو والشرف)، وكذلك مناطق مغوغة ثم طنجة البالية الملاصقة لمنطقة خليج طنجة السياحية، وكذلك دوار السانية قرب الحد الشرقى للمدينة قرب المنطقة السياحية أيضاً. وكان عدد سكان هذه المجموعة ١٦٢١٠ ساكن بنسبة ٤,٦٪ من جملة السكان سنة ١٩٨١، ولم يكن عدد السكان سنة ١٩٧١ سوى ٦٤٨٠ ساكن بينما كانت نسبتهم ٣,٣٪، وكان عدد السكان حوالى ٤٢٢٠ ساكن سنة ١٩٦٠ ونسبتهم ٣٪ فقط من جملة السكان. ويبدو أن هذا القطاع فى اتجاهه إلى استيعاب قدر أكبر من السكان وبسرعة أكبر أوضحتها تحليلات الصور الجوية ودراسات وزارة السكنى الحديثة، بالإضافة للملاحظة الميدانية. ويحدث ذلك التزايد السكانى فى اتجاه المناطق الراقية والسياحية حيث حركة بناء الفيلات على أشدها ... وفى اتجاه انتشار السكن العشوائى الذى فاق سكانه ٢٥٠٠٠ ساكن سنة ١٩٨٩ (١).

ب- توزيع السكان وفقاً لمعيار نمط المسكن* :

نظراً لتباين أنماط المسكن بمجمعة طنجة، واختلاف توزيع سكان هذه الأنماط فى الفترات الزمنية المختلفة

---

(١) حسب تقديرات المندوبية الجهوية لوزارة السكنى بطنجة، والتي حصلت عليها أثناء المقابلات الشخصية الميدانية مع المهندس، سعيد العلواني مندوب وزارة السكنى بطنجة في نوفمبر سنة ١٩٩٢.

(*) سيرد تفصيل لهذه الأنماط في الفصل الخاص بالمسكن

وتحقيقاً لأحد أهداف البحث من خلال تحليل علاقات التفاعل الاجتماعي المكاني، فقد تم اختيار معيار نمط المسكن كأحد المتغيرات الهامة التي يمكن قياسها والقياس عليها ويوضح الشكل رقم (٥٢) والجدول رقم (٢٨) ذلك التوزيع، ومن تحليل كل من الشكل والجدول تتضح الحقائق التالية:

يتوزع سكان طنجة بين عشرة أنماط سكنية: تقع تسع منها (بالجدول) داخل مدينة طنجة وفي حوافها، بينما يمثل النمط العاشر نمطاً سكنياً ريفياً يتوزع خارج الكتلة المبنية ممثلاً في بعض الدواوير الريفية كدوار عذيب الحاج قدور، ودوار السانية لكن داخل المجمعة وذلك سنة ١٩٨١ وكذلك في سنة ١٩٧١، إلا أن أنماط السكن في سنة ١٩٦٠ كانت سبع أنماط فقط، تقع كلها داخل المدار الحضري للمدينة، ويتوزع بينها السكان. فلم يكن هناك سكان أرياف داخل المدار الحضري، كما لم يظهر نمط السكن العشوائي المبني ولانمط السكن الاقتصادي المخطط، فقد ظهرت هذه الأنماط بعد تعداد سنة ١٩٦٠.

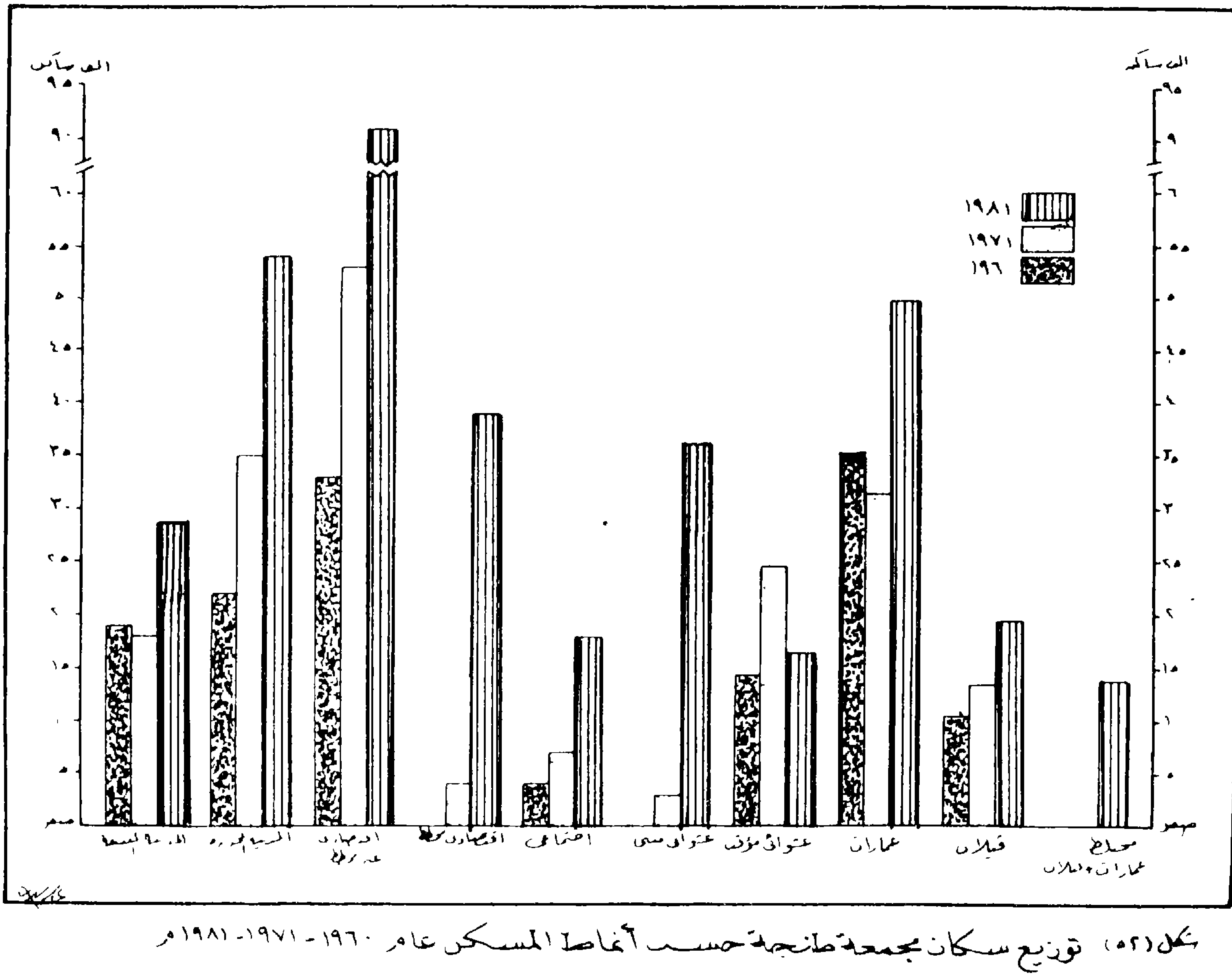
جدول رقم (٢٨) توزيع سكان مجمعة طنجة الحضرية حسب نمط المسكن ١٩٦٠ - ١٩٧١ - ١٩٨١

نمط المسكن	١٩٦٠		١٩٧١		١٩٨١	
	العدد	النسبة ٪	العدد	النسبة ٪	العدد	النسبة ٪
١- المدينة العتيقة	١٩٠٥٠	١٣,٤	١٨٣٦٠	٩,٦	٢٧٨٠٠	٨,٠
٢- درادب ومصلي (المدينة الجديدة)	٢٧٢٥٠	١٩,١	٣٥٠٠٠	١٨,٣	٥٤٢٥٠	١٥,٠
٣- اقتصادي غير مخطط	٣٣٧٨٠	٢٣,٧	٥٣٠٥٠	٢٧,٩	٩١٤١٠	٢٧,٨
٤- اقتصادي مخطط	---	---	٤٢٠٠	٢,٢	٣٩٦٣٠	١١,٠
٥- اجتماعي	٣٩٨٠	٢,٨	٦٩٢٠	٣,٥	١٨٤٣٠	٥,٠
٦- عشوائي مبني (غير قانوني)	---	---	٢٩٨٠	١,٦	٣٣٦٧٠	٩,٥
٧- عشوائي مؤقت (دور صفيح - أكواخ)	١٤١٦٠	١٠,٠	٢٤٦٩٠	١٣,٠	١٦٦٢٠	٤,٥
٨- عمارات	٣٣٥٦٠	٢٣,٥	٣١٧٣٠	١٦,٧	٥٠١٨٠	١٤,٠
٩- فيلات سكن فردي	١٠٧١٠	٧,٥	١٣٦٧٠	٧,٢	١٩٤١٠	٥,٢
المجمـــــوع	١٤٢٤٩٠	١٠٠	١٩٠١٨٠	١٠٠	٣٥١٣٠٠	١٠٠

المصدر: النسب من حساب الباحثة والأرقام المطلقة مستخلصة من:
- S.d.a.u. V.T.; (1983), p. 314.

* غير مخطط وغير قانوني.

يلاحظ تراجع عدد سكان العمارات فقد كان عددهم (سنة ١٩٦٠)، يمثل ٣٣٥٦٠ ساكن بنسبة ٢٣,٥٪ أي حوالي ربع سكان طنجة، ثم تناقص هذا العدد إلى ٣١٧٣٠ سنة ١٩٧١ بنسبة ١٦,٧٪ من جملة السكان، وذلك بسبب هجرة سكان العمارات من الأجانب واليهود، حيث تتركز مناطق العمارات في أحياء المدينة الأوربية الحديثة وحي البلاج، وإن كانت عملية الحراك السكني قد حالت دون هبوط سكان العمارات بشكل حاد - وقد عملت الهجرة على انتشار السكان وسكناهم لأنماط سكنية أخرى مماأدى لانخفاض نسبة سكان العمارات بقدر يفوق انخفاض عددهم، وفي سنة ١٩٨١ ارتفع عدد سكان العمارات إلى ٥٠١٨٠ ساكن، بينما انخفضت نسبتهم إلى ١٤٪ من جملة السكان، وذلك لنفس الأسباب السابقة. تنطبق الملاحظة السابقة على المدينة العتيقة التي كانت تمثل ١٣,٤٪ من جملة سكان المدينة سنة ١٩٦٠ في حين تراجعت هذه النسبة إلى ٨٪ سنة ١٩٨١ وإن كان عدد سكانها قد



شكل (٥٢) توزيع سكان مجمعة طنجة حسب أنماط المسكن عام ١٩٦٠ - ١٩٧١ - ١٩٨١م

ازداد إلى ٢٧٨٠٠ ساكن سنة ١٩٨١، بعد أن كان ١٨٣٦٠ ساكن سنة ١٩٧١ و ١٩٠٥٠ سنة ١٩٦٠. وتنطبق نفس الملاحظة السابقة أيضاً على سكان الفيلات ودور الصفيح أو السكن العشوائي المؤقت فقد كان سكان الفيلات يمثلون ٧،٥٪ و٧،٢٪ سنة ١٩٦٠ و سنة ١٩٧١ على التوالي في حين أصبحوا يمثلون ٥،٢٪ فقط من جملة السكان سنة ١٩٨١. وإن كان عددهم المطلق قد ازداد إلى ١٩٤١٠. ساكن أما سكان السكن العشوائي المؤقت فكانوا يمثلون ١٠٪ سنة ١٩٦٠ ثم ١٣٪ سنة ١٩٧١، أصبحوا سنة ١٩٨١ حوالى ٤،٥٪ فقط من جملة السكان، ممايعكس دور الحكومة فى القضاء على دور الصفيح ويؤكد ذلك ازدياد عدد سكان السكن الاجتماعى من ٢،٨٪ إلى ٣،٥٪ إلى ٥٪ سنة ١٩٦٠-١٩٧١-١٩٨١. وكذلك تطور عدد سكان السكن العشوائي المبنى الذى لم يكن له وجود سنة ١٩٦٠ وأصبح سكانه يمثلون ١١٪ من جملة السكان.

ويمثل نمط السكن الاقتصادى غير المخطط أكثر الأنماط استيعاباً للسكان فى التعدادات الثلاث، فقد كان عدد سكانه ٣٣٧٨٠ ساكن سنة ١٩٦٠ بنسبة ٢٣،٧٪، أى بنسبة تقارب نسبة وحجم سكان العمارات فى نفس السنة. إلا أنه على العكس منها قد ازداد عدد سكانه سنة ١٩٧١ إلى ٥٣٠٥٠ ساكن بنسبة ٢٧،٩٪ من جملة السكان وفى سنة ١٩٨١ أصبح عدد السكان به ٩١٤١٠ ساكن أى ٢٧،٨٪ من جملة السكان. مما يعكس حقيقة أن طنجة مدينة نمت عشوائياً دون تخطيط، وتتأكد هذه الحقيقة أكثر باعتبار أن كل الأنماط السكنية المذكورة غير مخططة، فيما عدا النمط الاقتصادى المخطط والعمارات، ويمكن إضافة نمط الفيلات والسكن الاجتماعى.

ويعنى ماسبق أن حوالى ٦٥٪ من سكان طنجة يسكنون مناطق غير لائقة أو غير مخططة أو مجهزة بالبنية الأساسية أى غير معدة للسكن أصلاً. بينما يسكن حوالى ٣٥٪ فى أنماط سكنية مجهزة ومعدة للسكن، ممثلة فى السكن الاقتصادى المخطط بنسبة ١١٪ من جملة السكان، ويسكن العمارات ١٤٪، والسكن الاجتماعى ٥٪، والفيلات ٥٪ من جملة السكان سنة ١٩٨١.

ولم تتغير هذه النسب كثيراً عن الفترات السابقة. وبالنسبة لتوزيع السكان حسب نمط المسكن سنة ١٩٦٠ كان حوالى ٦٥،٨٪ من جملة السكان يتوزعون بين مناطق السكن المتدهورة وغير المجهزة حيث أنماط المدينة العتيقة ١٣،٤٪، ودرادب والمصلى ١٩،١٪، ثم الاقتصادى غير المخطط ٢٣،٧٪، فالعشوائى المؤقت أى دور الصفيح والأكواخ (البراكات) ١٠٪.

بينما سكن المناطق المخططة حوالى ٣٤،٢٪ من جملة سكان المدينة منهم ٢٣،٥٪ فى العمارات و ٧،٥٪ فى الفيلات و٢،٨٪ فى أنماط السكن الاجتماعى.

وفى سنة ١٩٧١، كان توزيع السكان بين أنماط السكن مختلف قليلاً عنه بين ١٩٦٠-١٩٨١. إذ كان ٧٠،٤٪ من جملة السكان يقيمون بأنماط سكنية متدهورة أو غير مجهزة وغير مخططة فى المدينة العتيقة، ودرادب والمصلى وفى السكن الاقتصادى غير المخطط وفى السكن العشوائى المبنى والمؤقت، بينما كان حوالى ٣٠٪ من السكان يسكنون بأنماط سكنية لائقة وفى مناطق مخططة إذ تمثل العمارات والفيلات أنماط السكن الحديث (Modern) الراقى وكان يقطن بهما ٣١٪ من جملة السكان سنة ١٩٦٠، ثم انخفضت النسبة إلى ٢٣،٩٪ سنة ١٩٧١ وإلى ١٩،٨٪ سنة ١٩٨١، بينما تمثل الأنماط السكنية الأخرى المسكن التقليدى فى المدينة العتيقة ودرادب

ومصلى (سكن مغربى قديم) ثم السكن المغربى الحديث أى الاقتصادى المخطط وغير المخطط والعشوائى المبنى والاجماعى. وكان يقطن بهذه الأنماط ٥٨,٦٪ من السكان سنة ١٩٦٠، وحوالى ٦٣,١٪ سنة ١٩٧١، ثم زادت النسبة إلى ٧٦,٣٪، كما سكن حوالى ١٠٪ من جملة السكان سنة ١٩٦٠ بأنماط السكن العشوائى المؤقت أى دور الصفيح والأكواخ أصبحوا ١٣٪ سنة ١٩٧١ ثم ٤,٥٪ سنة ١٩٨١.

ونستنتج مماسبق زيادة نصيب السكن المغربى التقليدى القديم والحديث من السكان من سنة ١٩٦٠ حتى سنة ١٩٨١ على حساب السكن الحديث والراقى مايؤكد اتجاه توزيع السكان ونموهم نحو السكن الشعبى الذى يعكس فى نفس الوقت التحولات الحضرية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية التى تعرضت لها المدينة ويدعم الناتج المتعلقة بنمو السكان المغاربة بطنجة ودور الهجرة الداخلية فى ذلك وكذلك الهجرة الخارجية للأجانب واليهود بعد الاستقلال.

٢- كثافة السكان فى مجمعة طنجة الحضرية

تقع مدينة طنة ضمن واحد من أكثر أقاليم المغرب كثافة، إذ بلغت كثافة السكان العامة به حوالى ٣٦٥ نسمة/كم٢، وذلك بعد ولاية الدار البيضاء التى بلغت الكثافة بها ١٥٠٨,٨ ساكن/كم٢، ثم ولاية الرباط-سلا حيث كانت الكثافة بها ٨٠٠ ساكن/كم٢ سنة ١٩٨٢ [١]. بينما قدرت الكثافة فى إقليم طنجة بحوالى ٤٦٣,٦ ساكن/كم٢ عام ١٩٩٠ ولاية الدار البيضاء بكثافة ١٩٨٧,٦ نسمة/كم٢ وولاية الرباط-سلا ١١٥٤,٥ ساكن/كم٢ [٢]. كما تعد الجهة الاقتصادية الشمالية الغربية-التى تقع ضمنها طنجة والرباط-من أكثر جهات المملكة المغربية كثافة أيضاً حيث بلغت كثافة ذلك الإقليم ١٧٣ ساكن/كم٢ [٣].

وتعتبر مؤشرات الكثافة أحد المفاتيح الهامة للتعرف على شخصية المدينة، حيث تعبر عن مدى استجابة الإنسان لبيئة المدينة وبينما تتسم المدن بخصائص مشتركة وعامة بالنسبة لتوزيع السكانى داخل المدينة، قد يكون لبعض المدن خصائص مختلفة عن تلك الخصائص العامة لتوزيع الكثافات السكانية سواءً تلك التى تميز المدن الغربية، أو غير الغربية كما يختلف توزيع الكثافات ودرجاتها بين فترة زمنية وأخرى، وبذلك تعكس التحولات الاقتصادية، والاجتماعية، والعقارية، والسياسية التى يمر بها مجتمع المدينة خلال فترات زمنية مختلفة. وعادة ماتكون البيانات الخاصة بتوزيع السكان على جانب كبير من الأهمية لأغراض التخطيط الاقتصادى، والاجتماعى، والعمرانى. ولاتلقى الكثافة العامة للسكان ضوءاً كافياً على إبراز الاختلافات فى درجة التزاحم فى الحيز المتاح للمدينة بأقسامه المختلفة. وبالتالى فهى ذات أهمية محدودة بالنسبة للدراسات الخاصة بالمدن ويرى "جون كلارك" أنه عند حساب كثافة سكان المدن يمكن استخدام عدة معايير أهمها مجموع المنطقة المدنية (الحضرية)، ومساحة المنطقة المبنية، ثم المساحة الصافية للقطع التى تشغلها المبانى، واستخدامات الخدمات الثانوية. فالمساحة الإجمالية للقطع التى تشغلها المبانى واستخدامات الخدمات الثانوية بما فيها الشوارع والميادين. ويرى أيضاً أن معايير الكثافات السابقة لاتُلقى إلا

(١) - Direction de la statistique, (1983), Annuaire statistique du Maroc, Rabat, p. 13.

(٢) - Direction de la statistique, (1991), annuaire statistique du Maroc, Rabat, p. 16.

(٣) - Direction de la statistique, C.E.R.E.D., (1991), Atlas demographique Maroc, Rabat, p. 203 & 205.

القليل من الضوء على درجة الازدحام وحقيقته داخل المدن، حيث يقلل التوسع الرأسى من أهمية نسب الإنسان للأرض جزئياً، كما أنها لاتشير إلى تركز السكان داخل المبانى أو المساكن أو الغرف مع أن إبراز هذا التركز يعد من الأمور الهامة بالنسبة للجغرافى ومن ثم لابد من استخدام معيار معدل عدد الأفراد فى الغرفة، وهو ماإصطلح عليه "درجة التزاحم" أو كثافات الغرف، وعادة ماتتجاهل البيانات الخاصة بالغرف أحجام هذه الغرف ... ويعكس هذا المعيار التحول الذى قد يحدث بين الإحصاءات فى ظروف الإسكان كما يعكس الاختلافات المكانية والإقليمية [١].

أ- كثافة السكان على مستوى مجمعة طنجة

ويمكن تحليل ودراسة كثافة السكان فى مجمعة طنجة من خلال أكثر من معيار، وقبل أن نتعرض لتفصيلات الكثافة السكانية وتوزيعاتها حسب المعايير المختلفة يمكننا التعرف على تطور الكثافة بمدينة طنجة كلها. ذكر "كلود ڤير ديجو" أن الكثافة السكانية فى طنجة بلغت حوالى ٥٠ ساكن/هكتار وذلك سنة ١٩٥٨[٢]. ثم أصبحت ٤٩,٢ ساكن/هكتار سنة ١٩٦٠ ثم ارتفعت سنة ١٩٧١ إلى ٦٥,٦ ساكن فى الهكتار فى حين قدرت سنة ١٩٨١ بحوالى ١٢٠,٣ ساكن/هكتار، وقد تم حساب الكثافة على أساس المساحة المعمورة فى مجمعة طنجة وهى ٣٠٠٠ هكتار وليس ٥٠٠٠ هكتار، وذلك على أساس معيار المنطقة الحضرية. وهى فى نفس الوقت مساحة بلدية طنجة حتى سنة ١٩٧١ وفى سنة ١٩٨١ حسبت على أساس المعمور المتصل من مجمعة طنجة التى خرجت عن حدودها البلدية.

وتختلف قيم الكثافة اختلافاً كبيراً عما سبق إذا ماحسبت على أساس معيار مساحة المنطقة المبنية ويوضح الجدول رقم (٢٩) الكثافة السكانية حسب المساحات المبنية وعدد السكان سنة ١٩٦٠-١٩٧١-١٩٨١.

جدول رقم (٢٩) الكثافة السكانية حسب المساحة المبنية فى مجمعة طنجة الحضرية (١٩٦٠ - ١٩٨١م) ساكن / هكتار

السنة	المساحة السكنية المبنية		عدد السكان	الكثافة	
	بالهكتار *	كيلو متر مربع		ساكن / هكتار	ساكن / كم٢
١٩٦٠	٦٤٧	٦,٤٧	١٤٥٠٠٠	٢٢٤,١٠	٢٢٤١١,٠
١٩٧١	٧١١	٧,١١	١٩٣٤٦٠	٢٧٢,٠٩٥	٢٧٢٥٩,٥
١٩٨١	١١١٠	١١,٠٠	٣٥٥٠٠٠	٣٢٠,٠٠	٣١٩٨١,٠

المصدر: المساحة بالهكتار، وعدد السكان من : - S.d.a.u. V.T., (1983), op. cit., p. 451.

الكثافة والمساحة بالكيلو متر حساب الباحث

* الكيلو متر المربع= ١٠٠ هكتار بينما يساوى الهكتار ١٠٠٠٠م٢.

على الرغم من اتساع المساحة المبنية وزيادة عدد السكان بين سنوات ١٩٦٠-١٩٧١-١٩٨١، إلا أن الكثافة السكانية قد أخذت فى الارتفاع من ٢٢٤,١ ساكن/ هكتار سنة ١٩٦١ إلى ٢٧٢,٠٩ ساكن فى الهكتار سنة ١٩٧١، إلى ٣٢٠ ساكن فى الهكتار سنة ١٩٨١. ويعنى ذلك أن الزيادة السكانية والمساحة المبنية لم يتبعها

---

(١) كلارك، چون، (١٩٨٤)، مرجع سابق "مترجم" ص ص ٦٥-٦٦.

(٢) - Verdugo, C.; (1958), op. cit., p. 195.

معدلاً واحداً للزيادة إذ يعكس تزايد الكثافة السكانية حسب هذا المعيار أيضاً أن زيادة السكان كانت أسرع من الزيادة في المساحة المبنية. مما يعكس الحاجة إلى المسكن الذى اتجه إلى التكثيف فى المناطق المختلفة.

وعادة ماتحسب الكثافة السكانية فى المدن وخاصة صغيرة المساحة منها باستخدام وحدات مساحية صغيرة كالهكتار أو الفدان، بينما تحسب الكثافات فى الدراسات السكانية على أساس الوحدات المساحية الكبيرة كالكيلو متر المربع أو الميل المربع، والتى تكون كبيرة للغاية وغير مناسبة للدراسات المدنية [1]. وتعتبر الكثافات السابقة مرتفعة إذ وصلت فى سنة ١٩٨١ إلى ٣١٩٨١ ساكن/كم٢. بينما متوسط كثافة مدينة بيروت مثلاً كان ٢٦٤٠٠ ساكن/كم٢ سنة ١٩٧٠ ومتوسط كثافة مدينة القاهرة ١٩٦٠٠ ساكن/كم٢ سنة ١٩٦٦ [2].

٢-ب- كثافة السكان على مستوى المناطق المتجانسة

تتباين كثافات السكان تبايناً كبيراً من منطقة إلى أخرى من مناطق مجمعة طنجة المتجانسة ومجموعاتها. ويمكن تتبع كثافة السكان فى المناطق المختلفة من خلال حسابها على أساس عدد سكان كل منطقة والمساحة المعمورة من كل منطقة خاصة الكبيرة منها حتى ١٩٨١، كما تعد الصور الجوية والخرائط عاملاً مساعداً هاماً فى عملية تحليل أنماط التوزيع السكانى ومناطق تركزها قد تغنى عن الكثير من المحاولات النظرية، التى مهما بلغت دقتها لاتستطيع أن تعبر عن الواقع الفعلى، ويوضح الجدول رقم (٢٧) كثافة السكان فى المناطق المتجانسة ومجموعاتها كما توضح الأشكال رقم (٥٣،٥٤،٥٥،٥٦) تغير كثافة السكان خلال سنوات ١٩٥٦ و ١٩٦٠ و ١٩٧١ و ١٩٨١ ومن استقراء الجدول والأشكال يمكن استنباط الحقائق التالية:

تطورت الكثافة السكانية بمدينة طنجة حسب مناطقها، فقد كان الحد الأعلى للكثافة أكثر من ٥٠٠ ساكن/هكتار، والأدنى أقل من ٥٠ ساكن فى الهكتار سنة ١٩٥٦ (حسب الشكل)، ثم أصبح الحد الأعلى للكثافة أكثر من ١٠٠٠ ساكن/هكتار فى المدينة العتيقة (١٠٠,٠٠٠ ساكن/كم٢)، والأدنى ٧ ساكن/هكتار كان فى عذيب الحاج قدور سنة ١٩٨١.

سجلت المدينة العتيقة، يليها مصلى ودرادب أعلى قيم الكثافات السكانية فى السنوات الثلاث ١٩٦٠-١٩٧١-١٩٨١، وكذلك فى سنة ١٩٥٦ مع المدينة الأوربية وبنى مكادة وكسبراطا.

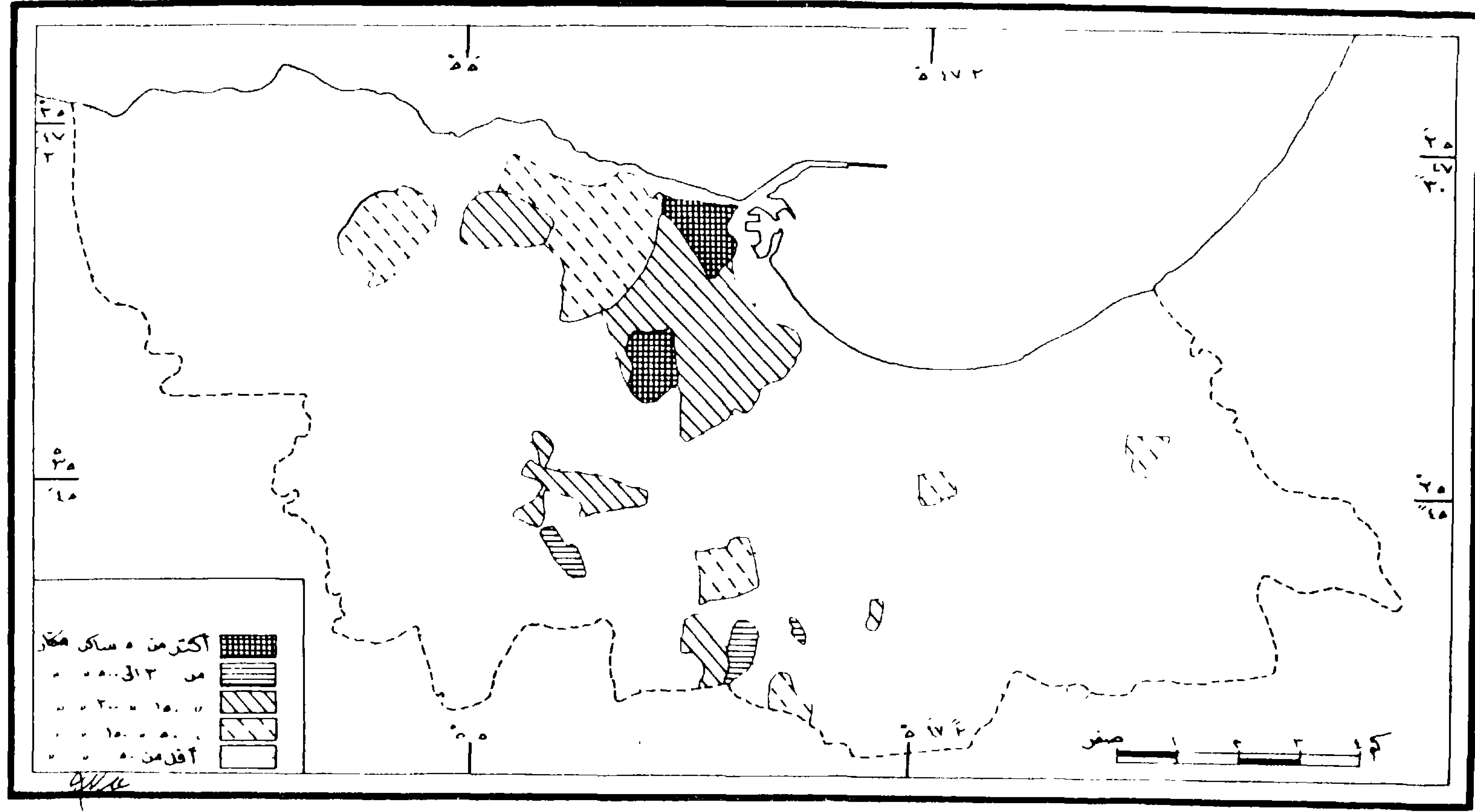
ويوكد تحليل قيم الكثافة السكانية على مستوى المناطق المتجانسة ظاهرة تخلخل وسط المدينة والمدينة الأوربية الحديثة، خاصة فى مناطق حى البلاج الذى يضم الحى الإدارى أيضاً إلى الغرب منه، وحى مولاى اسماعيل إلى الجنوب منه، وتصل الكثافات هنا إلى ٤٨ ساكن/هكتار فى مولاى اسماعيل و ٣١,٢ ساكن/هكتار فى حى البلاج، ١٣٥,٦ ساكن/هكتار فى المدينة الحديثة أى المنطقة المتجانسة رقم ٩ إلى الجنوب من قلب المدينة التجارى الذى تصل كثافة سكانه إلى ٢٤٢,٣ ساكن/هكتار، سنة ١٩٨١.

وتتكرر نفس الملاحظة الخاصة بالتوزيع العددى إذ يلاحظ أن مناطق الكثافات المرتفعة تحيط بهذا الوسط

---

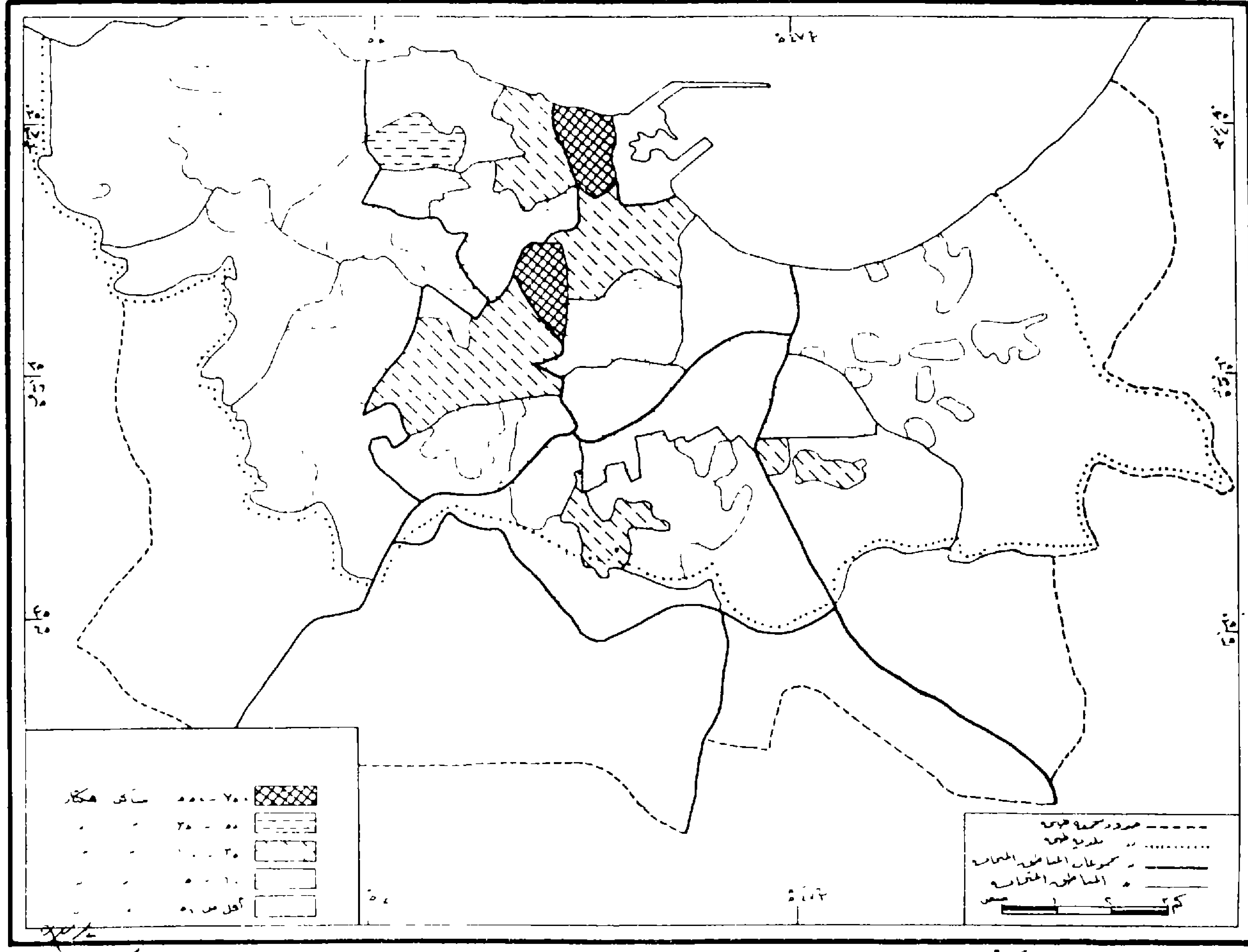
(١) إسماعيل، أحمد على، (١٩٩٠)، مرجع سابق، صـ ٣٢٩.

(٢) أبو عيانة، فتحي محمد، (١٩٧٨)، جغرافية مدينة بيروت، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، صـ ٦٤.

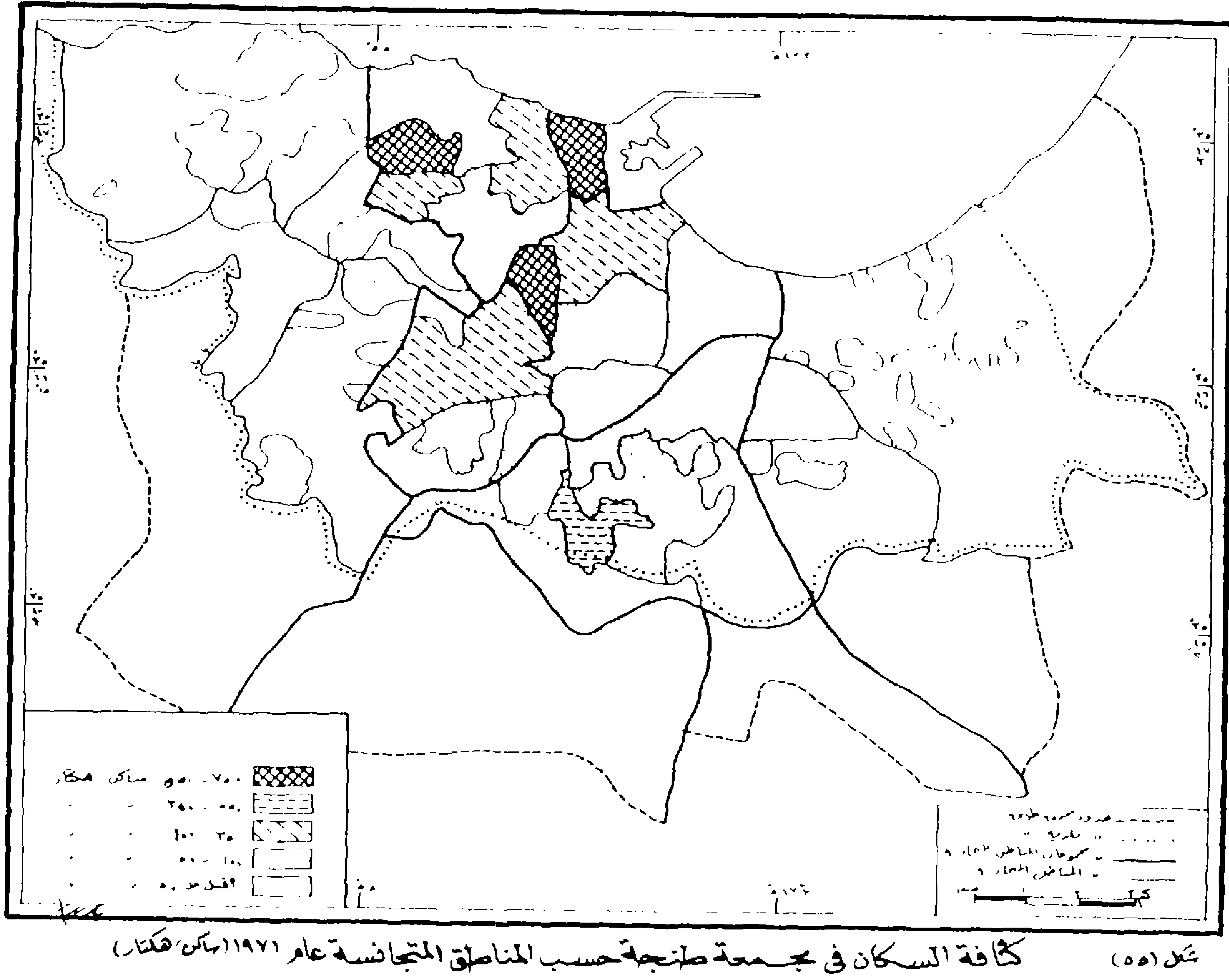


شكل (٥٣) كثافة السكان في مدينة طنجة عام ١٩٥٦م

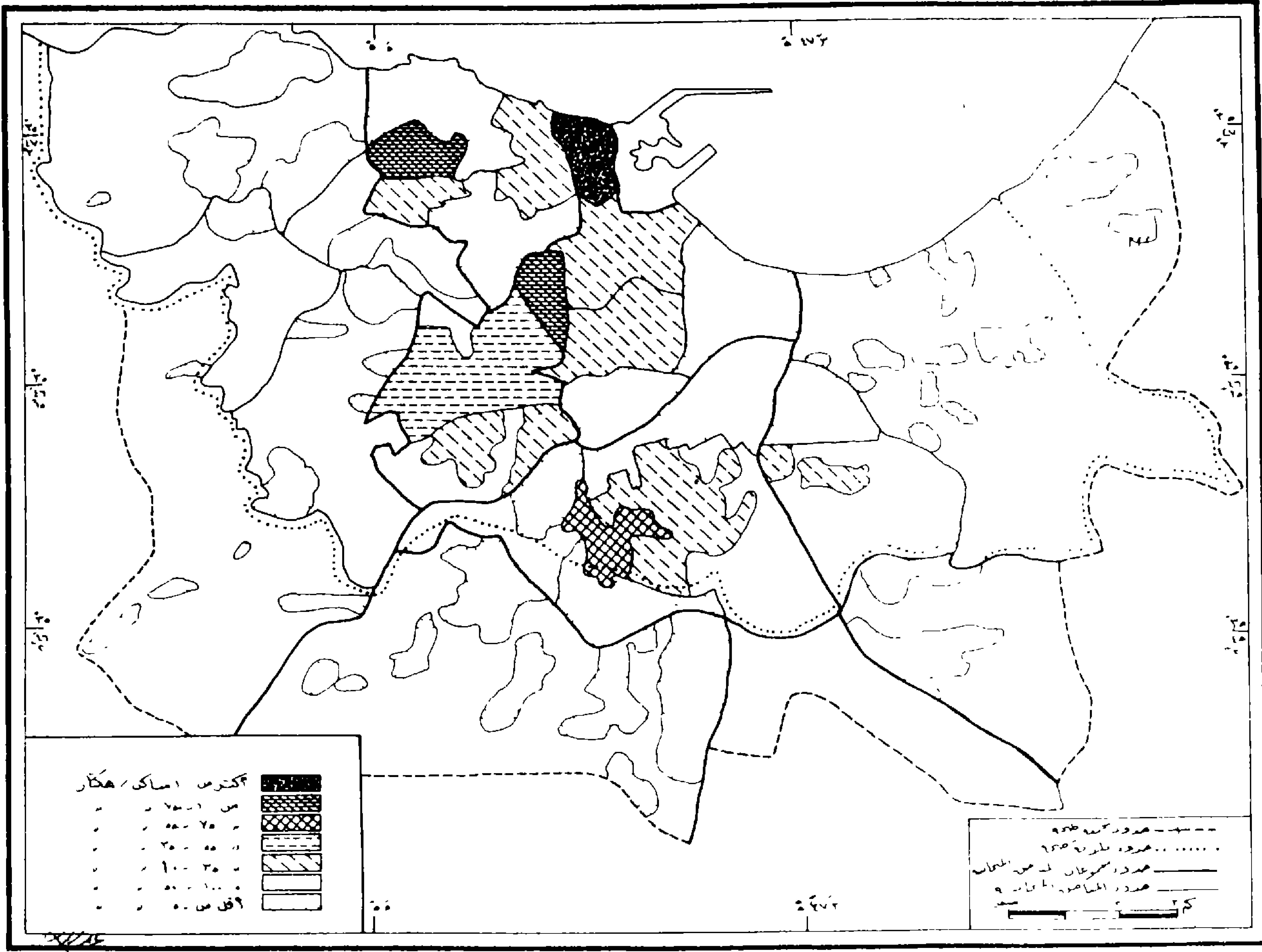
المصدر: Verdugo, C.; (1958), Ville de Tanger, Enquete Urbaine, op. cit.



شكل (٥٤) كثافة السكان في جمعة طنجة حسب المناطق المتجانسة عام ١٩٦٠ (ساكن/هكتار)



شكل (٥٥) كثافة السكان في تجمعة طنجة حسب المناطق المتجانسة عام ١٩٧١ (ساكن/هكتار)



شكل (٥٦) كثافة السكان في مجمعة طنجة حسب المناطق المتجانسة عام ١٩٨١ (ساكن/هكتار)

المخلخل نسبياً، حيث الأحياء الشعبية كثيفة السكان، فنجد المدينة العتيقة ذات كثافة تربو على ١٠٦٩ ساكن فى الهكتار، ودرادب ٨٢٤ ساكن/هكتار، فالمصلى ٩٨٤ ساكن/هكتار، بالإضافة إلى بعض المناطق الأقدم تعميراً فى عين الحيانى جنوب درادب ٢٧٣ ساكن/هكتار، وحسنونة المجاورة للمدينة العتيقة ٣٤٦ ساكن/هكتار، وتنخفض الكثافة نسبياً عن ١٠٠ ساكن/هكتار فى المناطق الملاصقة للمناطق السابقة حيث تنخفض فى مرشان إلى ٥٩,٤ ساكن/هكتار، وسان فرانسيسكو إلى ٨٦,٦ ساكن/هكتار حيث أطراف وسط المدينة وضواحيه.

بينما ترتفع الكثافة فى منطقة السوانى إلى ٤٧٨ ساكن/هكتار وتصل إلى ١٢٧ ساكن/هكتار فى مناطق كسبراطا والحى الجديد، وتنخفض نسبياً حول وادى السوانى الذى كان يمثل مع النطاق المحيط به منطقة انقطاع بين الأحياء القديمة (التقليدية والحديثة) شماله ثم الأحياء الهامشية إلى الجنوب منه - كما سبقت الإشارة-فنجد الكثافة منخفضة نسبياً فى مولاى اسماعيل شماله وفى بسادينا و"أتلانتك بانك" جنوبه حيث الكثافة ٤٥,٢ ساكن/الهكتار، وإلى الجنوب من نطاق الڤيلات ذو الكثافة المنخفضة نسبياً نجد بنى مكادة (الصفيح والسكن الاجتماعى والاقتصادى غير المخطط) مناطق ذات كثافة مرتفعة بلغت ٦٠٢ ساكن/هكتار بينما بلغت فى مناطق بنى مكادة الأخرى ١٩١,٤ ساكن/هكتار.

وقد بلغت الكثافة فى بلازاتورو حوالى ١٤٤ ساكن/هكتار، بينما يجاورها ڤيلات الشرف بكثافة ٤٠,٢ ساكن/هكتار، وكذلك منطقة خليج طنجة بكثافة ٥٩,٣ ساكن/هكتار.

تؤكد صورة توزيع الكثافة السابقة أن طنجة مدينة تنفرد بخصائص تميزها قد لاتتكرر فى مدن أخرى كثيراً، أهمها تكرار ظاهرة أن يجاور حى راقى غير مكتظ سكانياً حياً آخر شعبياً شديد الاكتظاظ السكانى، وتنتشر هذه الظاهرة انتشاراً واضحاً فى شمال المدينة وغربها وجنوبها وشرقها على السواء* كما تتميز بعدم تدرج الكثافة السكانية بها حيث نلاحظ أن قلب المدينة يعد مخلخلاً جداً إذا ماقيس ببعض المناطق الهامشية والضواحى والعكس صحيح.

ومايؤكد أن الصورة السابقة لتوزيع الكثافات السكانية على الرغم من ذلك صورة عامة نسبياً أن أحياء الهامش الجنوبى تظهرها الأرقام ذات كثافة سكانية منخفضة تصل إلى ٧,٨ ساكن/هكتار بينما تظهر تجمعاتها السكنية شديدة التلاحم فى بؤر سكنية ممتدة على مساحات محددة واضحة، وذلك من خلال تحليل الصور الجوية الحديثة، يرجع ذلك إلى انتشار البؤر السكنية فى مناطق عديدة مع اتساع مساحة هذا الهامش الجنوبى التى تصل إلى ٨٠٠ هكتار ونفس الوضع بالنسبة للهامش الشرقى والغربى.

وإذا كان السائد فى معظم مدن العالم أن أعداد السكان وكثافتهم تأخذ فى التناقص كلما ابتعدنا عن مركز المدينة ويتبع ذلك انخفاض فى كثافة الاستخدام السكنى بعيداً عن قلب المدينة [1] أيضاً فإن طنجة تظهر عكس ذلك كما اتضح سابقاً، وكما اتضح عند تحليل صورة الكثافة السكانية على مستوى المناطق المتجانسة رغم اتجاه الكثافات نحو الارتفاع فى كافة مناطق المدينة من ١٩٦٠-١٩٨١.

---

* ملاحظة ميدانية أيضاً توضحها الصور

(١) إبراهيم، أحمد حسن، (١٩٨٢)، مرجع سابق، صـ ٥١٧.

٢-جـ- كثافة السكان على مستوى نمط المسكن

للوصول إلى أقرب تصور لواقع الكثافة السكانية فى طنجة، يمكن تحليل هذه الكثافات وتتبعها على أساس معيار نمط المسكن، حيث يكاد يتجمع كل نمط سكنى فى مكان ما من المدينة-وإن تعددت بؤر هذه الأنماط وتوزعت فى أكثر من مكان، وكذلك رغم تداخلها المكانى فى أحيان أخرى وذلك بالاعتماد على عدد سكان هذه الأنماط السكنية ومساحتها. وترى الباحثة أن هذا المعيار قد يحقق أقرب النتائج للواقع-فى حالة مقارنتها بالصور الجوية المعبرة عن نفس الفترات التعدادية تقريبا ويوضح الجدول رقم (٣٠) كثافة السكان حسب أنماط المسكن بمجمعة طنجة الحضرية خلال سنوات ١٩٦٠-١٩٧١-١٩٨١.

جدول رقم (٣٠) الكثافة السكانية فى الأنماط السكنية بمجمعة طنجة

(١٩٦٠ - ١٩٨١) ساكن / هكتار

كثافة السكان ساكن / هكتار	كثافة السكان ساكن / هكتار		
	١٩٦٠	١٩٧١	١٩٨١
١- المدينة العتيقة	٧٣٢,٧	٧٠٦,٢	١٠٦٩,٢
٢- المدينة المجمعة (درادب - مصلي)	٤٣٢,٥	٥٥٥,٥	٨٦١,١
٣- اقتصادي غير مخطط	٣٠٩,٩	٤٢١,٠	٥٩٧,٤
٤- اقتصادي مخطط	—	٣٥٠,٠	٢٧٣,٣
٥- اجتماعي	٣٦١,٨	٤٩٤,٣	٣٩٢,١
٦- عشوائي مبني	—	٤٩٦,٧	٢٩٠,٣
٧- عشوائي مؤقت	٤٢٩,١	٧٢٦,٢	٥٠٣,٦
٨- عمارات (جماعي)	٢٣٤,٧	٢٠٣,٤	٢٦١,٥
٩- فيلات (فردي)	٤٠,٩	٥٠,٤	٥٨,٨
الكثافة حسب المساحة السكنية المبنية	٢٢٠,٢	٢٦٧,٥	٣١٧,٠

المصدر: من حساب الباحثة على أساس أعداد السكان والمساحات فى: - S.d.a.u. V.T., (1983), op. cit., p. 88.

ومن تحليل الجدول السابق، والشكل رقم (٥٧) الذى يوضح كثافة السكان حسب نمط المسكن سنة ١٩٨١-والذى يعبر أيضاً عن المساحة والمنطقة المبنية طبقاً للصور الجوية-يمكن استنتاج مايلى:

تمثل المدينة العتيقة أعلى قيم الكثافة فى مجمعة طنجة وفق كل المعايير، وذلك نظراً لتميزها بكونها منطقة متجانسة ومجموعة متجانسة ونمطاً سكنياً منفرداً ومميزاً ومحدداً بإطار مكانى غير متكرر. وتصل الكثافة بها إلى أكثر من ألف ساكن/هكتار أى ١٠٠,٠٠٠ ساكن/كم٢.

وتمثل المدينة الجديدة-أى درادب ومصلى فئة كثافية متميزة ومنفردة أيضاً، ذات كثافة عالية تصل إلى ٨٦١,١ ساكن/هكتار سنة ١٩٨١.

تميزت المدينة العتيقة والمدينة الجديدة باحتلالهما لأعلى قيم الكثافة فى التعدادات الثلاث ١٩٦٠-١٩٧١-١٩٨١- وأن تفوقت دور الصفيح سنة ١٩٧٠ - وهى مناطق السكن التقليدى القديم.

يلى المدينة العتيقة والمدينة الجديدة فى الكثافة سكان أنماط السكن الاقتصادى غير المخطط والسكن العشوائى المؤقت، أى دور الصفيح والأكواخ، بكثافة سكانية تتراوح بين ٧٥٠-٥٠٠ ساكن فى الهكتار أى

(٥٠٠٠٠-٧٥٠٠٠ ساكن/كم٢). وتتوزع هذه الأنماط من الكثافة المرتفعة فى الضواحى الجنوبية الغربية من المدينة الأوربية (السوانى بمناطقها العديدة: كسطيا ولا لا الشافية وبلچيكا ... الخ)، وفى بعض مناطق الضواحى الغربية. بالإضافة إلى مناطق هامش بلدية طنجة الجنوبى أى فى بنى مكادة وفى العزيفات وبعض البؤر خارج بلدية طنجة.

الملاحظة المهمة فى هذا المجال أن كثافة السكان فى نمط السكن العشوائى المؤقت (دور الصفيح) كانت تمثل أعلى فئات الكثافة على مستوى مدينة طنجة سنة ١٩٧١، فكانت كثافة السكان بها ٧٢٦,٢ ساكن/هكتار، وهذا يعنى أنها تناقصت عن ذلك فى سنة ١٩٨١، وذلك كنتيجة لجهود الدولة فى إعادة إسكان سكان دور الصفيح، والجهود الذاتية للسكان فى الحصول على مسكن مبنى فى المناطق العشوائية البعيدة إذ أثبتت الدراسات الميدانية أن جانباً كبيراً من سكان الحى العشوائى "بن ديبان" خارج المدار الحضرى. قد وفدوا إليه من بنى مكادة ودور الصفيح الأخرى داخل المدينة وخارجها.

تميز السكن الاقتصادى غير المخطط أيضاً بارتفاع الكثافة السكانية فى التعدادات الثلاث، فقد قفزت الكثافة به من ٣٠٩,٩ ساكن/هكتار سنة ١٩٦٠ إلى ٥٩٧,٤ ساكن/هكتار سنة ١٩٨١، مروراً بكثافة سكانية وصلت إلى ٤٤١ ساكن/هكتار سنة ١٩٧١.

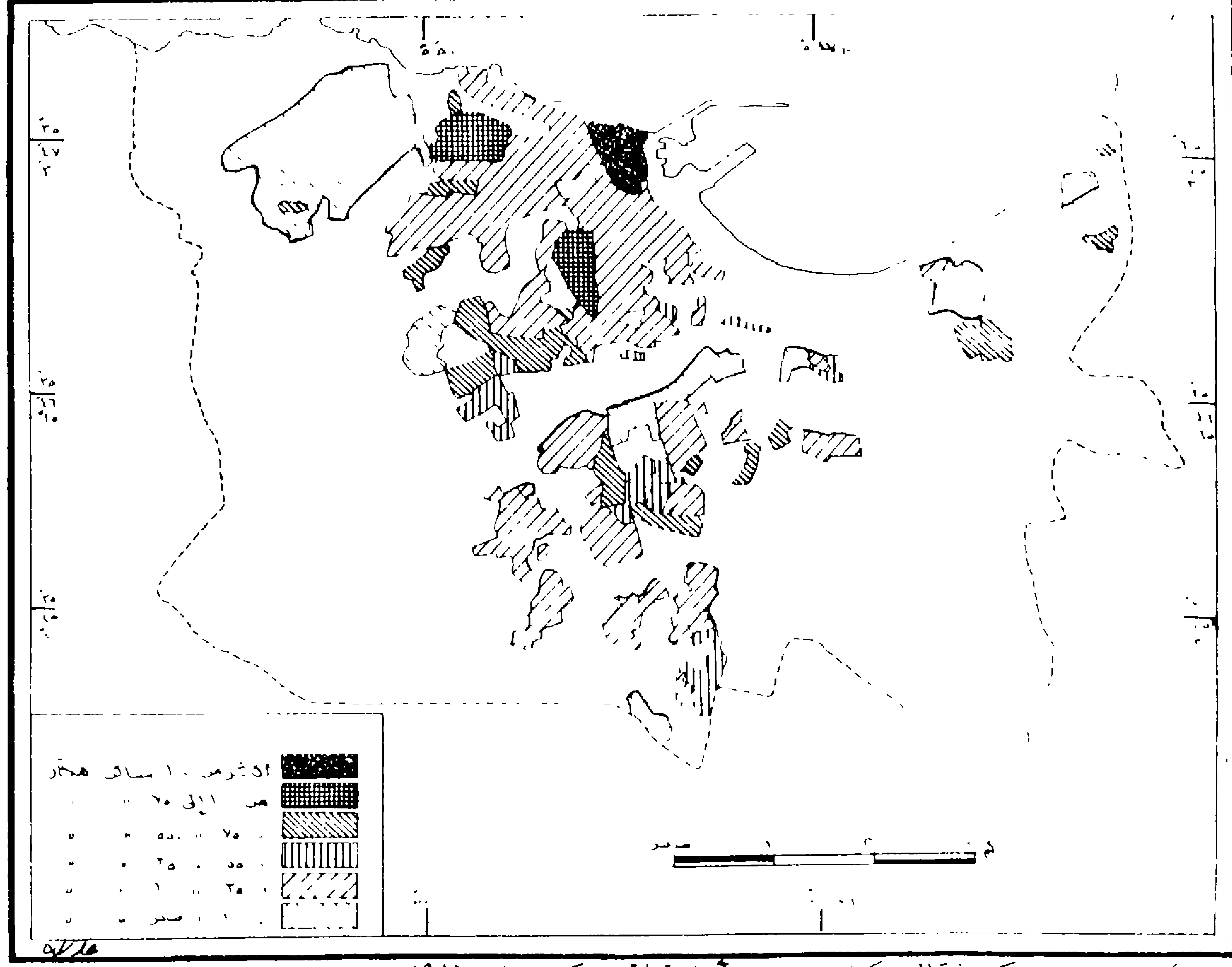
يأتى فى الفئة الرابعة من فئات الكثافة السكانية حسب هذا المعيار أى (فئة ٣٥٠-٥٠٠ ساكن/هكتار) أى (٣٥٠٠٠ إلى ٥٠٠٠٠ ساكن/كم٢) سكان نمط السكن الاجتماعى الذى يتوزع فى كسبراطا والحى الجديد وبنى مكادة وفى الركايع "على طريق العوامة أقصى جنوب مجمعة طنجة الحضرية، وقد ارتفعت كثافة سكان هذا النمط فى سنة ١٩٧١ عنها فى ١٩٦١، ثم تناقصت فى عام ١٩٨١ عنها فى سنة ١٩٧١. ويرجع ذلك إلى التوسع فى تشييد هذا النمط لإيواء سكان دور الصفيح بعد سنة ١٩٧١، مماساهم فى اتساع المساحة المقام عليها مثل هذا النمط، وبالتالى تناقصت الكثافة، بينما تعكس كثافة السكان الأكثر ارتفاعاً التوسع فى عملية الإيواء والإسكان أكثر من عملية التوسع المكانى بإنشاء مساكن أكثر، وفى هذا النمط قد تسكن أسرتين أو أكثر بمسكن واحد.

ويُستنبط مماسبق أن أنماط السكن الستة المذكورة تمثل أعلى الكثافات السكانية، الشديدة الاكتظاظ (أكثر من ٣٥٠٠٠ ساكن/كم٢)، ويرجع ذلك إلى ظهور هذه الأنماط السكنية فى بؤر سكنية شديدة التلاحم أوضحتها الصور الجوية التى تغطى فترة الدراسة وأكدتها الملاحظة الميدانية الشخصية.

وتقل الكثافات السكانية نسبياً فى ثلاث أنماط سكنية بطنجة، وهى حسب ترتيب كثافتها سنة ١٩٨١ نمط السكن العشوائى المبنى، ثم سكان نمط السكن الاقتصادى المخطط، (وهما من أنماط السكن التقليدية الحديثة)*، ثم كثافة سكان العمارات أو السكن الجماعى ذو المظهر الحديث الراقى فى المدينة الأوربية الحديثة المخططة، وتتراوح كثافة هذه الأنماط السكنية المتنافرة بين ١٠٠-٣٥٠ ساكن/هكتار، أو مايوازى ١٠٠٠٠-٣٥٠٠٠ساكن/كم٢.

ويلاحظ أن كل من نمط السكن العشوائى وكذلك الاقتصادى المخطط لم يكن لهما وجود قبل سنة ١٩٧١. كما اتضح من دراسة نمو السكان حسب معيار نمط السكن ومن تحليل الصور الجوية وتتبع النمو العمرانى ويلاحظ أيضاً أن كثافة السكان فى النمط العشوائى المبنى، وكذلك الاقتصادى المخطط كانت أكثر ارتفاعاً سنة ١٩٧١ عنها فى سنة

* الأول غير قانوني وغير مخطط والثاني قانوني ومخطط.



شكل (١٠) كثافة السكان حسب أنماط المسكن عام ١٩٨١م

١٩٨١، ممايؤكد الظهور المفاجئ والانشار السريع لهذه الأنماط. ومما يؤكد أيضاً أو يعكس صراع الحكومة من أجل إعداد وتهيئة الأراضي للسكنى ... وصراع الأفراد من داخل المدينة وخارجها لاحتلال الهوامش*. فكانت كثافة السكان في النمط العشوائي المبني حوالي ٥٠٠٠٠ ساكن/كم٢ سنة ١٩٧١، أصبحت ٢٩٠٠٠ ساكن/كم٢ سنة ١٩٨١ أي (٥٠٠ ساكن/هكتار سنة ١٩٧١ و ٢٩٠ ساكن/هكتار سنة ١٩٨١)، وهذا يعني زيادة انتشار هذا النمط على مساحات كبيرة عن ذى قبل حيث يظهر فى الصور الجوية على شكل بؤر سكنية عديدة تنتشر جنوب وجنوب شرق المدينة.

أما النمط الاقتصادي المخطط فقد تناقصت الكثافة السكانية به من ٣٥٠ ساكن/هكتار إلى ٢٧٣ ساكن/هكتار بين سنة ١٩٧١ و سنة ١٩٨١ لانتشاره أيضاً على مساحات أكثر اتساعاً ومخططة بواسطة الدولة.

على العكس من ذلك تذبذبت كثافة سكان العمارات من ٢٣٤ إلى ٢٠٣ ثم إلى ٢٦١ ساكن/هكتار فى سنوات ١٩٦٠-١٩٧١-١٩٨١ على التوالي، وذلك بتأثير هجرة الأجانب واليهود العائدة بين ١٩٦٠-١٩٧١م وماقبلها. ثم تزايدت بسبب عملية الإحلال السكاني والتحركات أو الحراك السكنى بين ١٩٧١-١٩٨١. والواقع أن هذا النمط السكني يتميز بتخلخله على عكس المفترض عالمياً، حيث يكون نطاق العمارات فى المدن أكثر اكتظاظاً بالسكان لارتفاع نسبة الإشغال الرأسي للمبانى نظراً لتعدد الطوابق. إلا أن تخلخل الوسط بسبب المشكلات العقارية أدى إلى التدني النسبي فى كثافة سكان هذا النمط وإن كانت عملية البناء وفقاً لهذا النمط قد أظهرت مؤشرات عالية فى السنوات التالية لسنة ١٩٨١ توضحها الصور الجوية الأحدث وحتى سنة ١٩٩٢. كما توضحها الصور التى التقطت للمدينة أثناء العمل الميداني.

يمثل سكان الڤيلات والسكن الفردي أو المنفرد أقل فئات الكثافة حسب معيار نمط السكن، إذ كانت الكثافة ٤٠,٩ ساكن/هكتار سنة ١٩٦٠، ثم ارتفعت إلى ٥٠,٤ ساكن/هكتار سنة ١٩٧١، وارتفعت إلى ٥٨,٨ ساكن/هكتار سنة ١٩٨١، يرجع سبب ذلك إلى أسباب عديدة سبقت الإشارة إليها أهمها مايتعلق بالهجرات الخارجية والعائدة للأجانب واليهود. ثم عملية الإحلال من طرف السكان المغاربة من طنجة وخارجها ... وكذلك الأجانب الوافدين. مع انتشار بنائها على مساحات واسعة وترتفع الكثافة عن هذا الحد فى ڤيلات الشرف وحى السوريين وبسادينا وأتلانتك بانك وڤيلات خليج طنجة لصغر مساحتها وتلاصقها، كما تنخفض كثافة سكان ڤيلات حى الجبل والجبل الكبير باتجاه كيب سبارتل عن هذا الحد أيضاً لاتساع مساحتها وتناثرها، ويتضح ذلك من تحليل الصور الجوية والصور الملتقطة أثناء الدراسة الميدانية.

٢-د- درجة التزاحم: (Person per room)

ويستخدم هذا المعيار فى دراسات المدن على نحو خاص، حيث ينسب السكان إلى الغرف [1]. ويعد متوسط درجة التزاحم مرتفعاً فى جميع مناطق المدينة السكنية إذا ارتفع عن ساكن واحد فى الغرفة بالمعيار المتفق

* سيرد تفصيل لهذه العملية في فصل المسكن

(١) إسماعيل، أحمد علي، (١٩٨٩ ط٢)، أسس علم السكان وتطبيقاته الجغرافية، دار الثقافة والنشر والتوزيع، القاهرة، صـ ١٩٢.

عليه عالمياً [١].

وحتى تعداد ١٩٦١ فى بريطانيا كان معدل كثافة شخصين فى الغرفة يعتبر أخفض مستوى للازدحام، إلا أن التناقص السريع والمستمر فى كثافات الغرف والازدحام أدى إلى استخدام ١,٥ ساكن/غرفة كمعيار أفضل لكثافة الغرف فى إنجلترا وويلز واسكتلندا فى أوائل العقد السابع من القرن العشرين [٢]. ورغم أهمية هذا المعيار إلا أنه يصطدم دائماً بقلة البيانات وخاصة عند تحليله على المستوى التفصيلى، لذا ستحاول الباحثة إبراز خصائص هذا المتغير بقدر المتاح من البيانات وبقدر مايمكن استنباطه منها أيضاً.

أكد الاستقصاء الاقتصادى الاجتماعى (Les enquetes socio-economiques) الذى قامت به وزارة السكنى ومجموعة الثمانية سنة ١٩٨١، أن متوسط درجة التزاحم فى مجمعة طنجة الحضرية بلغ ٢ ساكن/غرفة[٣]، منخفضاً بذلك عن متوسط درجة التزاحم سنة ١٩٧١ والتى كانت ٢,٣٤ ساكن/غرفة حيث كان ٨١٪ من سكان طنجة يسكنون بدرجة تزاحم حرجة-أى أكثر من ١,٥ ساكن/غرفة بينما كانت نسبة القاطنين بدرجة تزاحم أكثر من ٢ ساكن/غرفة تصل إلى ٥٨٪ من جملة السكان. وكانت العلاقة بين درجة التزاحم ونسبة السكان ونسبة الغرف كمايلى سنة ١٩٧١ [٤]:

درجة التزاحم	النسبة المئوية من جملة السكان ٪	النسبة المئوية من جملة عدد الغرف ٪
أكثر من ٢ ساكن / غرفة	٥٨	٣٢
من ٢ - ١,٥ ساكن / غرفة	٢٣	٢٦
من ١,٥ - ١ ساكن / غرفة	١٤	٢٢
أقل من ١ ساكن غرفة	٥	٢٠

من استقراء الأرقام السابقة تتضح الاختلالات الاجتماعية الكبيرة فى طنجة سنة ١٩٧١، حيث تشير الأرقام إلى أن ٥٨٪ من جملة السكان يسكنون فى ٣٢٪ فقط من عدد الغرف بواقع درجة تزاحم أكثر من ٢ ساكن فى الغرفة، وفى المقابل نلاحظ أن ٥٪ فقط من جملة السكان تسكن فى ٢٠٪ من عدد الغرف بدرجة تزاحم أقل من ساكن واحد/غرفة، ويرجع انخفاض متوسط درجة التزاحم سنة ١٩٨١ عنها فى سنة ١٩٧١ إلى الانخفاض فى عدد سكان "البراكات" أو دور الصفيح والأكواخ، حيث ترتفع بينهم درجات التزاحم إلى مستويات أعلى من متوسط المدينة، وتصل إلى ٣,٢ ساكن/غرفة سنة ١٩٨١، كما يرجع ارتفاع درجة التزاحم سنة ١٩٧١ على الرغم من هجرة أعداد كبيرة من الأجانب واليهود إلى عوامل الهجرة الوافدة والإحلال السكانى مع ارتفاع متوسط الأسرة المغربية عن الأسر الأجنبية ممايعكس أزمة سكنية أدت إلى نشاط واضح فى حركة التشييد والبناء بعد سنة ١٩٧١ اتضحت

---

(١) - Stamp, L.D.; (1964), "Applied Geography" pleican books, London, p. 141.

(٢) كلارك، جون، (١٩٨٤)، مترجم، مرجع سابق، صـ ٦٦.

(٣) - S.d.a.u.V.T.; (1983), op. cit., p. 468.

(٤) - Temsamani, K.M.; (1983), op. cit., p. 123.

جدول رقم (٣١) نسبة الأسر إلى عدد الغرف ، ودرجة التزاحم ومتوسط حجم الأسرة حسب أنماط المسكن بجمعة طنجة

عدد الغرف / نمط السكن	نسبة الأسر في غرفة	نسبة الأسر في غرفتين	نسبة الأسر في ٣ غرف	نسبة الأسر في ٤ غرف	نسبة الأسر في خمس غرف وأكثر	متوسط درجة التزاحم ساكن / غرفة	متوسط حجم الأسرة
المدينة العتيقة	٦.٨	٦٣,١	١٦,٩	٨,٠	٥,٢	٢,٠	٥,١
المدينة الجديدة	٤,٥	٤٥.٨	٣٥,٠	١١,٩	٢,٨	١,٥	٥,١
اقتصادي غير مخطط	١٣,٢	٤٦,٠	١٦,٤	٨.٥	٥,٧	٢,٢	٥,٤
اقتصادي مخطط	١,٤	١٥,٤	٤٣,٣	١٩,٠	٢٠,٩	١,٣	٥,٤
اجتماعي	١٣,٨	٥٤,٧	٢٣,٢١	٥,٥	٢,٨	٣,٠	٤,٨
عشوائي ثابت	٤,٣	٥٨,٥	٠,٥	٥,٠	١,٧	٢,٦	٥,٣
عشوائي مؤقت	٥٦,٥	٢٩,٥	٩,٧	٤,٣	--	٣,٢	٥,٤
عمارات	٥,٠	١٤,٠	٥٢,٠	٢٣,٠	٦,٠٣٨	١,٢	٤,٣
فيلات	--	٤,٥	٣١,٠	٢٦,٣	,٢	١,٢	٦,٠
متوسط المدينة ونسبة الأسر إلى الغرف	١٤,٧	٤١,٠	٢٥,٠	١٢,٠	٧,٧	٢,٠	٥,٢

المصدر: من حساب الباحثة على أساس الأرقام الخام في:

- Les enquetes soub economiques S. d. a. u. V. T. p.p. 340 : 342 & 469 .

جدول رقم (٣٢) التوزيع النسبي للأسر حسب عدد الأفراد سنة ١٩٨١ م

عدد الأفراد	نسبة الأسر	عدد الأفراد	نسبة الأسر
١	٣,٨	٦	١٥,٧
٢	١١,٢	٧	٩.٨
٣	١٥,٨	٨	٥,٩
٤	١٣,٨	٩	٣,٦
٥	١٤,٢	١٠	٦,٢

المصدر: من حساب الباحثة على أساس الأرقام المطلقة في:

- S.d.a.u. V. T. P. 341

بعض معالمها أثناء دراسة النمو العمراني. ويلخص الجدول رقم (٣١) العلاقة بين السكان والأسر وغرف المسكن، أي درجة التزاحم، كما يوضع نسبة الأسر حسب عدد غرف المسكن وفق معيار هام اعتمدت عليه الباحثة في تحليل العلاقات السكانية السكنية السابقة، وهو معيار نمط المسكن.

ويقصد بالغرفة السكنية كما عرفتها التعدادات في المغرب، غرفة النوم أو قاعة النوم وقاعة الأكل وقاعة الاستراحة أو الاستقبال، بينما لاتعد المرافق الأخرى مثل الأروقة والمطبخ الحمام غرف سكنية (١).

ويعد هذا التعريف هام بالنسبة لهذه الدراسة خاصة عند استخدام متغير الأسرة لأنه يوضح صورة أقرب إلى الواقع السكني في طنجة. حيث يمكن تقدير درجة التزاحم بدلالة نسب الأسر إلى عدد الغرف ومتوسط حجم الأسرة (من الجدول السابق). كما يمكن تقدير أو تصور حجم المساكن، ودرجة اتساعها أو عدم اتساعها من خلال العلاقة بين نسبة الأسر إلى عدد الغرف وذلك لعدم توافر الأرقام المطلقة لعدد الغرف على مستوى المناطق أو أنماط المسكن حسب تقسيمها في هذه الدراسة ومن الأفضل تلخيص العلاقة السابقة قبل الخوض في تفاصيل درجة التزاحم على أساس نمط المسكن.

يوضح الجدول السابق-على مستوى متوسط المدينة-أن ١٤,٧٪ من عدد الأسر في طنجة سنة ١٩٨١ تسكن في غرفة واحدة، وإذا علمنا أن متوسط الأسرة ٥,٢ نسمة يمكن الوصول إلى أن ١٤,٧٪ من عدد الأسر في طنجة تسكن في مسكن مكون من غرفة واحدة، أي بمتوسط درجة تزاحم ٥,٢ ساكن/غرفة وهي نسبة لاشك كبيرة، وعلى هذا المنوال يمكن استنباط الأرقام التالية لدرجة التزاحم.

عدد الغرف	مسكن ذو غرفة	مسكن ذو غرفتين	مسكن ذو ثلاث غرف	مسكن ذو أربعة غرف	مسكن ذو خمس غرف	متوسط درجة التزاحم ساكن / غرفة	متوسط حجم الأسرة
نسبة الأسر ٪ متوسط درجة التزاحم ساكن / غرفة	١٤,٧ ٥,٢	٤١,٠ ٢,٦	٢٥,٠٠ ١,٧٣	١٢,٠ ١,٣	٧,٧٠ ١,٠٧	٢ ساكن/ غرفة	٥,٢ نسمة

المصدر: من حساب الباحثة مستنبط من الجدول السابق رقم ٣١

ومن استقراء الأرقام السابقة يتضح أن ٥٥,٧٪ من الأسر مجمعة طنجة الحضرية سنة ١٩٨١ تسكن بدرجة تزاحم أكثر من ٢,٦ ساكن/غرفة، وهي درجة مرتفعة أيضاً.

ويصل إجمالي نسبة الأسر التي تسكن بدرجة تزاحم أعلى من ١,٧٣ ساكن/غرفة أكثر من ٨٠٪ من جملة الأسر، وباقي النسبة أي حوالي ٢٠٪ من الأسر تسكن بدرجة تزاحم أقل من ذلك. وتوضح الأرقام أيضاً أن ١٤,٧٪ من الأسر تسكن في مساكن ذات غرفة واحدة صالحة للمعيشة أو السكني وإن ٤١٪ من الأسر تسكن في مساكن ذات غرفتين بمتوسط درجة تزاحم ٢,٦ ساكن/غرفة، بينما ٢٥٪ من عدد الأسر تسكن في مساكن مكونة من ثلاث غرف بمتوسط درجة تزاحم ١,٧٣ ساكن/غرفة وهي درجة مرتفعة أيضاً.

---

(١) - Annur statistique du Maroc, (1983), p. 280.

ولاتقل درجة التزاحم فى متوسطها على مستوى المدينة حسب هذا المعيار عن ٢ ساكن/غرفة وذلك لارتفاع متوسط الأسرة النسبى فى طنجة ٥,٢ نسمة سنة ١٩٨١. ويوضح الجدول رقم (٣٢) التوزيع النسبى للأسر حسب حجمها. بالنسبة لدرجة التزاحم حسب معيار نمط أو نوع المسكن. فمن استقراء الجدول (٣١) أيضاً يمكن استنتاج المؤشرات التالية:

فيما يخص متوسط درجة التزاحم على أساس نمط المسكن، يلاحظ أن أكثر درجات التزاحم ارتفاعاً يسجلها السكن العشوائى المؤقت أى دور الصفيح لتصل إلى متوسط ٣,٢ ساكن/غرفة، أما أقل درجات التزاحم فتوجد فى السكن الفردى من نمط الفيلات وتصل إلى ١,٢ ساكن/غرفة.

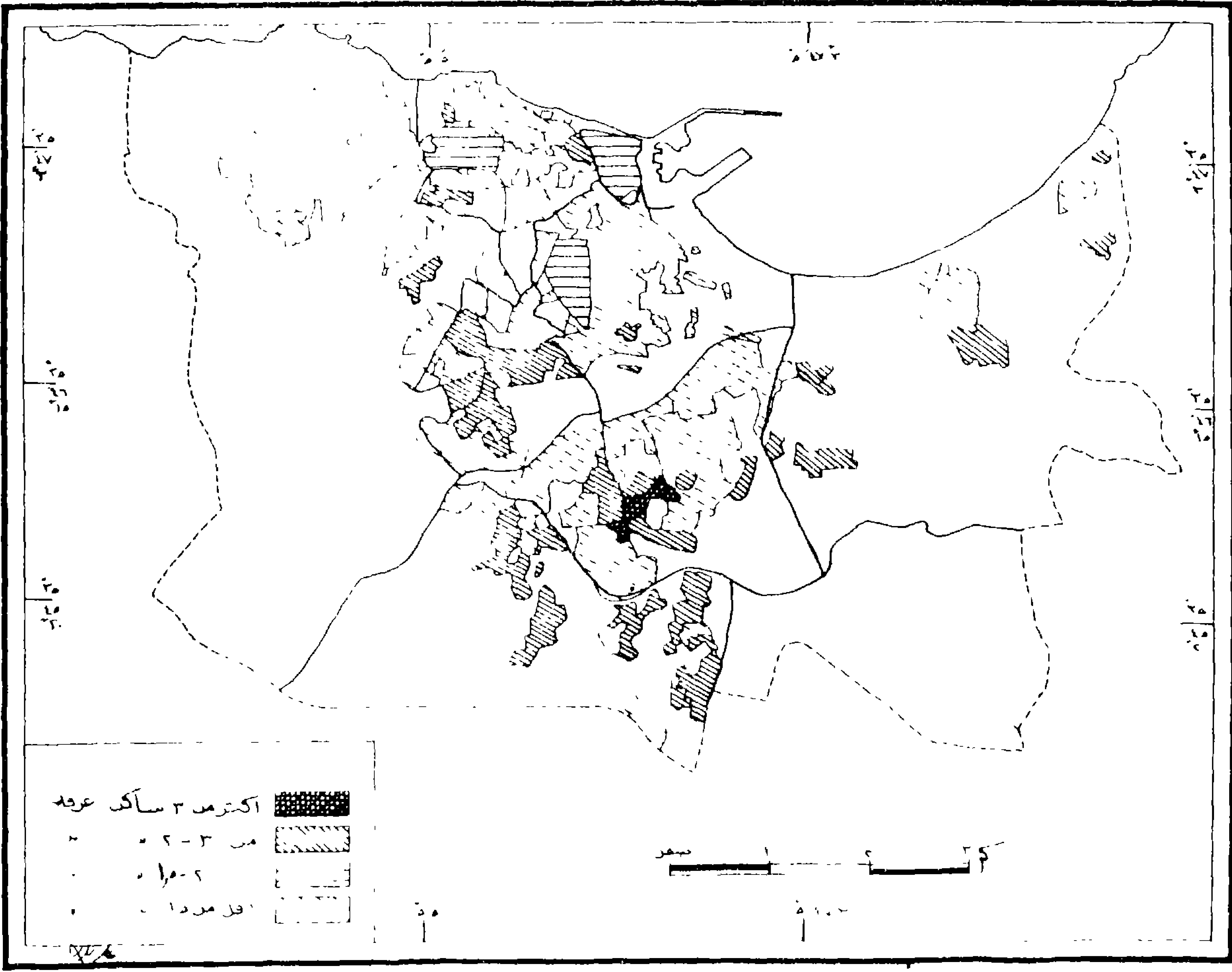
وإذا كان متوسط مجمعة طنجة ٢ ساكن/غرفة فنلاحظ أن المدينة العتيقة تمثل متوسط مجمعة طنجة بالفعل بمتوسط درجة تزاحم ٢ ساكن/غرفة. بينما ترتفع عنه أنماط السكن من صنف الاقتصادى غير المخطط ٢,٢ ساكن/غرفة، والسكن العشوائى المؤقت ٣,٢ ساكن/غرفة، والعشوائى الثابت أو المبنى ٢,٦ ساكن/غرفة، والسكن الاجتماعى ٣ ساكن/غرفة، وهى ذات الأنماط التى سجلت كثافة سكانية مرتفعة حسب هذا المعيار باستثناء المدينة الجديدة (دراداب-مصلى).

وتنخفض درجة التزاحم عن متوسط المدينة فى أنماط السكن من نمط العمارات إلى درجة تزاحم ١,٢ ساكن/غرفة، والفيلات ١,٢ ساكن/غرفة، والمدينة الجديدة (دراداب-مصلى) ١,٥ ساكن/غرفة. ويوضح الشكل رقم (٥٨) درجة التزاحم حسب نمط المسكن سنة ١٩٨١ أما الصورة الأكثر تفصيلاً داخل كل نمط سكنى فيمكن تبينها باتباع الأسلوب السابق شرحه فى استنباط درجة التزاحم بنسبة الأسر إلى الغرف، كما يلى:

تسجل الأسر القاطنة بأنماط السكن المؤقتة أعلى نسبة سكن بمساكن مكونة من غرفة واحدة، إذ تصل إلى ٥٦,٥٪ من جملة أسر هذا النمط. ويصل متوسط حجم الأسرة فى هذا النمط إلى ٤,٥ نسمة، وبذلك يصبح متوسط درجة التزاحم ٤,٥ ساكن/غرفة، والواقع أن درجة التزاحم الحقيقية تصل إلى ١٠ ساكن/غرفة فى أحيان كثيرة ضمن هذا النمط، كما أن مساحة البراكة أو دار الصفيح لاتزيد فى كثير من الأحيان عن ٩ إلى ١٠م٢ بمايعنى أن نصيب الفرد بها ١م٢، وهناك حوالى ٢٩,٥٪ من جملة الأسر المقيمة فى دور الصفيح تسكن فى براكات ذات غرفتين أى بدرجة تزاحم ٢,٧ ساكن/غرفة و ٩,٧٪ فقط من الأسر فى براكات ذات ثلاث غرف و ٤,٣٪ فى براكات ذات ٤ غرف.

بالنسبة للأنماط السكنية الأخرى التى تتميز أسرها بسكنى مسكن ذو غرفة واحدة، نجد السكن العشوائى المبنى بنسبة ٢٤,٣٪ من مجموع الأسر القاطنة بهذا النمط أى ربع الأسر ومتوسط درجة التزاحم ٥,٣ ساكن/غرفة، يليه السكن الاقتصادى غير المخطط بنسبة ١٣,٢٪ من عدد الأسر به، كما تنخفض فى باقى الأنماط وبذلك تنخفض عن متوسط المدينة (١٤,٧٪ من عدد الأسر) بينما ينعدم وجود أسر تسكن بمسكن ذو غرفة واحدة فى نمط الفيلات، وتقل النسبة كثيراً لتصل إلى ١,٤٪ فى الاقتصادى المخطط وحوالى ٥٪ فى سكن العمارات.

وتتميز معظم الأنماط السكنية بارتفاع نسبة الأسر التى تسكن بمساكن ذات غرفتين حيث فى المدينة العتيقة ٦٣,١٪ من جملة الأسر بها تسكن بدرجة تزاحم يصل متوسطها إلى ٢,٥ ساكن/غرفة. يليها نمط السكن



شكل (٥٨): درجة التزاحم بمجموعة ملتحمة حسب أنماط المسكن عام ١٩٨١

العشوائى المبنى أو الثابت (٥٨,٥٪ من عدد الأسر) بمتوسط درجة تزاحم ٢,٦ ساكن/غرف، وتصل النسبة إلى أدناها فى نمط الفيلات (٤,٥٪ من عدد الأسر) ونجدها ١٤٪ فى العمارات و ١٥,٤٪ فى السكن الاقتصادى وذلك فيما يخص نسبة السكن للأسرة فى غرفتين.

يسجل نمط العمارات أعلى نسبة فيما يخص سكن الأسر فى مساكن ذات ثلاث غرف، إذ تصل النسبة إلى ٥٢٪ من عدد الأسر القاطنة بهذا النمط، وبدرجة تزاحم متوسطها ١,٤ ساكن/غرفة للانخفاض النسبى فى حجم الأسرة بهذا النمط (٤,٢ فرد فى الأسرة) يلى السكن الاقتصادى المخطط العمارات فى سكن المساكن ذات الغرف الثلاث بنسبة ٤٣,٣٪ من حجم الأسر به، ودرجة تزاحم ١,٨ ساكن/غرفة، ثم السكن الاقتصادى غير المخطط (٣٥٪ من عدد الأسر)، ثم الفيلات (٣١٪)، بينما تقل باقى الأنماط عن متوسط النسبة الممثلة لمجمعة طنجة الحضرية سنة ١٩٨١ وهى ٢٥٪ من حجم الأسر.

يتفوق نمط الفيلات فى نسبة الأسر التى تسكن بمساكن ذات أربع وخمس غرف إذ تصل النسبة إلى ٢٦,٣٪ و ٣٨,٢٪ على التوالى أى ٦٤,٥٪ من جملة الأسر القاطنة بهذا النمط. وترتفع هذه النسب كثيراً عن متوسط المدينة الذى يصل إلى ١٢٪ و٧,٧٪ على التوالى. لتصل بذلك درجة التزاحم إلى أقل من ١ ساكن/غرفة لقطاع كبير من سكان الفيلات فى طنجة.

لقد أوضح توزيع السكان وتحليل هذا التوزيع جوانب عديدة من شخصية مدينة طنجة، وخصائص سكانها ونمط توزيعهم الذى يتميز بالاختلاف والتباين والتشتت فى بؤر سكنية مبعثرة فى قطاع كبير من المدينة تتميز رغم مظهر التبعثر بارتفاع الكثافة السكانية ودرجة التزاحم فى مناطق وأنماط عديدة منها، كما اتضحت العلاقة بين انخفاض مستوى السكن وارتفاع الكثافة ودرجة التزاحم وكذلك انخفاض الكثافة ودرجة التزاحم فى أنماط السكن الراقية. كما أن ارتفاع الكثافة ودرجة التزاحم أوضح فى الأنماط السكنية العشوائية والمتدهورة عن الأنماط المخططة منها.

المبحث الثانى

خصائص سكان طنجة ووظائفها

يعد تركيب السكان من العناصر الهامة فى دراسة الجوانب الديموجرافية لسكان المدينة، كما يشير أيضاً إلى الجوانب السكانية التى يمكن قياسها وخاصة تلك التى يمكن الحصول على معلوماتها من التعدادات، مثل العمر والنوع والجنسية واللغة والدين، ... الخ تلك الخصائص التى تسمى أحياناً بالخصائص الكمية التى تختلف عن الخصائص النوعية، مثل الصفات الطبيعية والفسيولوجية والتجمعات الاجتماعية والثقافية، ويمكن التمييز أيضاً بين الخصائص الفطرية كالنوع والعمر والعرق، والخصائص المكتسبة خلال الحياة كالزواج والأسرة والمهنة، وبين الخصائص الفردية والجوانب الجماعية [(١)].

وستركز الباحثة فى هذه الدراسة على بعض الخصائص التى تميز تركيب السكان فى مجمعة طنجة وإقليمها بحيث تخدم هدف البحث، والتى ستتم معالجتها وتحليلها بهدف إبراز شخصية مدينة طنجة كدراسة فى جغرافية المدن، لا كدراسة فى جغرافية السكان. ومن أهم الخصائص التى سيتناولها هذا المبحث بالدراسة التركيب العمرى والنوعى لسكان طنجة، ثم بعض الخصائص الاجتماعية كالتعليمية والزواجية والإثنوجرافية ثم دراسة للخصائص الاقتصادية للسكان بهدف تحديد خصائص شخصية طنجة الديموجرافية والاجتماعية والاقتصادية ووظائفها وبالتالى أهميتها.

أولاً- التركيب النوعى والعمرى لسكان طنجة

يرى "جون كلارك" أنه لايمكن الاستمرار كثيراً فى دراسة السكان من حيث نمو السكان، ودور الهجرة فى هذا النمو، بدون دراسة وتحليل التركيب العمرى، إذ نادراً مايوجد جانب من جوانب حياة الإنسان سواء مايتعلق منها بالفرد أو الجماعة إلا وتأثر بالعمر، ويتأثر التركيب العمرى مباشرة بثلاث متغيرات وهى الوفيات، الإنجاب والهجرات، وهذه المتغيرات ليست مستقلة عن بعضها تماماً، وأى تحول فى إحداها يؤثر على المتغيرين الآخرين [(٢)] كما يتأثر بظروف المكان الجغرافية والتاريخية والاجتماعية والاقتصادية، والسياسية بطريق غير مباشر، إذ تؤثر بدورها على المتغيرات المباشرة والمؤثرة فى خصائص التركيب العمرى والنوعى.

وتمثل طنجة مدن المغرب والدول النامية وإفريقيا فيما يخص تركيب السكان النوعى والعمرى، وذلك من حيث شباب السكان، واتساع قاعدة الهرم العمرى النوعى، ممايعكس ارتفاع معدلات المواليد والخصوبة، كما يتميز بضيق القمة وعدم انتظام الجوانب، ممايعكس أيضاً انخفاض أمد الحياة وأثر الهجرة وغيرها فى بنية وتركيب السكان. ويوضح الشكل رقم (٥٩) هرم سكان طنجة العمرى النوعى سنة ١٩٨١ م مقارناً بهرم سكانها العمرى النوعى سنة ١٩٧١ م.

ويمثل هرم سكان طنجة شكلاً مشوهاً (خاصة ١٩٧١) لتركيباً عمرياً نوعياً تأثر بعدة متغيرات ديموجرافية، وسياسية، واجتماعية، واقتصادية، تركت آثارها على جوانبه ودرجاته حيث حملتها فئات العمر وصعدت بها درجة

(١) - Clark J.I.; (1971), op. cit.00,0 pp. 70-80.

(٢) - Ibid., pp. 70-80.

درجة، إذ يسجل هرم السكان أحداث التاريخ عبر ماينا هز المائة عام. ومن دراسة وتحليل هرم السكان يمكن استنتاج خصائص التركيب العمرى النوعى لطنجة، كما يلى:

يوضح تحليل الهرم جنوحاً نحو الشباب فى التركيب العمرى للسكان، حيث تتسع قاعدة الهرم خاصة فى هرم سنة ١٩٨١، بينما تعكس قاعدة هرم سنة ١٩٧١ ارتفاع معدلات وفيات الأطفال وتبلغ نسبة النوع للإناث ٤٥ ,٤٩٪ والذكور ٥٥ ,٥٠٪ سنة ١٩٨١، إلا أن هذه النسب تختلف بين فئات العمر المختلفة، فترتفع نسبة الإناث إلى الذكور فى معظم فئات العمر سنة ١٩٧١ وخاصة فئة العمر الثانية والثالثة والرابعة إلى الثامنة أى من ٥ إلى ٣٩ سنة، ثم ترتفع نسبة الذكورة فى الفئات من ٤٠ إلى ٥٩، وتعود نسبة الإناث للارتفاع عن الذكور فى فئات العمر التالية أى من ٦٠ إلى ٧٥ سنة فأكثر.بلغت نسبة الذكورة ٩٦,٢ وذلك سنة ١٩٧١ بينما ارتفعت سنة ١٩٨١ إلى ١٠٠,٦ رجل/١٠٠ إمرأة. ويسجل هرم سنة ١٩٨١ انتظاماً بدرجة أكبر من هرم سنة ١٩٧١ ويقل عدد فئات العمر التى ترتفع فيها نسبة الإناث عن الذكور لتتركز فى فئات العمر من ١٥-٢٥ سنة، ثم فئة ٣٥-٤٤ سنة، ثم فئة ٧٠ سنة ومابعدها [١].

ومما يلفت النظر فى هرم سكان طنجة العمرى النوعى ذلك التشويه الواضح، والتناقص الحاد فى الشرائح العمرية الوسطى، وخاصة بين الذكور وفى هرم سنة ١٩٧١ خاصة فى فئات العمر من ٢٠ إلى ٣٤ سنة. وتظهر فى هرم سنة ١٩٨١ فى الفئات ٣٠-٤٥ سنة. ويرجع ذلك إلى تأثير الهجرة العائدة للأجانب والخارجية النازحة بالنسبة لليهود، وكذلك هجرة العمالة المغربية إلى الخارج ... بالإضافة إلى الهجرة الداخلية إلى طنجة، حيث ساهمت الهجرات إلى الخارج الوطنية والعائدة فى تقويض جوانب هرم سنة ١٩٧١، بينما ساهمت الهجرة الداخلية بالإضافة لمعدلات المواليد المرتفعة فى الاتزان النسبى للهرم سنة ١٩٨١، بعملية الإحلال واستعادة السكان لشبابهم (rejevnissement) حيث تمثل الهجرة الريفية صوب طنجة عاملاً مهماً تأكدت قيمته بعد دراسته وتحليل عناصره، ويظهر أثره على هرم السكان وخاصة فى نسبة الإناث المرتفعة التى تفد للعمل فى الصناعة والسياحة والمنازل بالمدينة. وقد اتضح أيضاً أن طنجة تستقبل الهجرة ليس من الأرياف فقط لكن من الحضر أيضاً، حيث تمثل أهم أقطاب الجذب السكانى فى الشمال المغربى. مماأثر فى خصائص التركيب العمرى للسكان. ويتضح ذلك من خلال الجدول رقم (٣٣) ورقم (٣٤).

جدول رقم (٣٣)

التركيب العمرى لجملة السكان والمهاجرين بجمعة طنجة حسب فئات سن عريضة سنة ١٩٨١ (الأرقام ٪)

فئات السن	جملة سكان مجمعة طنجة	المهاجرون
صفر - < ١٥ سنة	٣٩,٩	١٧,٢
من ١٥ - ٦٤ سنة	٥٧,٦	٧٧,٩
٦٥ فأكثر	٢,٥	٤,٩
جملة	١٠٠	١٠٠

المصدر: - S.d.a.u. V.T. (1983), p. 308.

(١) - Ministére du plan, delegation regional du Nord-Ouest, (1989), op. cit., p. 17.

جدول رقم (٣٤)

التوزيع النسبى للمهاجرين وغير المهاجرين بجمعة طنجة حسب فئات سن عريضة سنة ١٩٨١

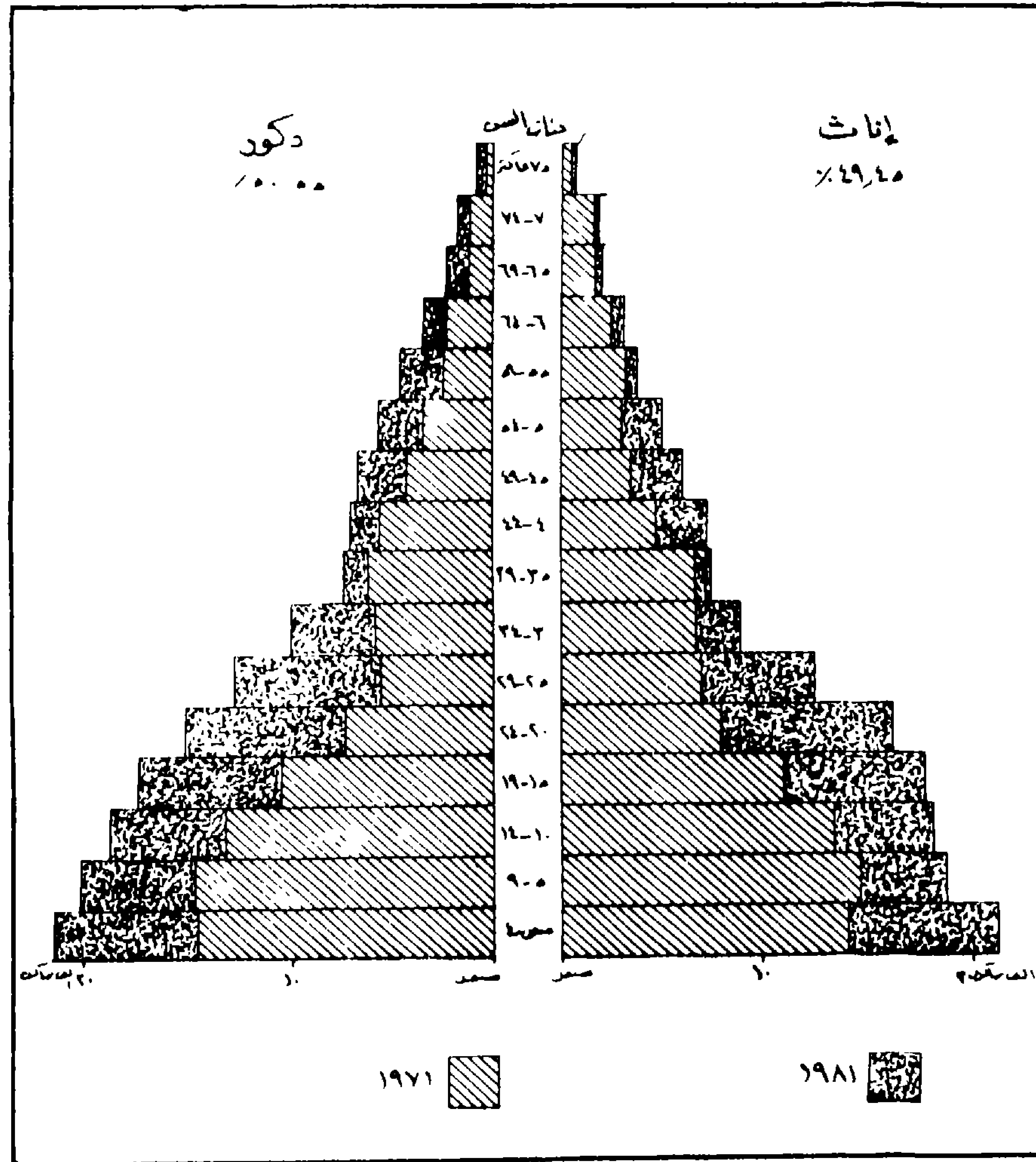
شريحة العمر	صفر - ١٤	١٥ - ٢٤	٢٥ - ٣٤	٣٥ - ٤٤	٤٥ - ٦٤	٦٥ فأكثر
نسبة المهاجرين (٪)	١٢,٦	٢١,٣	٤١,٢	٥٤,٦	٥٦	٦١
نسبة غير المهاجرين (٪)	٨٧,٤	٧٨,٧	٥٨,٨	٤٥,٤	٤٤	٣٩
جملة السكان	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: نسبة المهاجرين من : - S.d.a.u. V.T. p. 308.

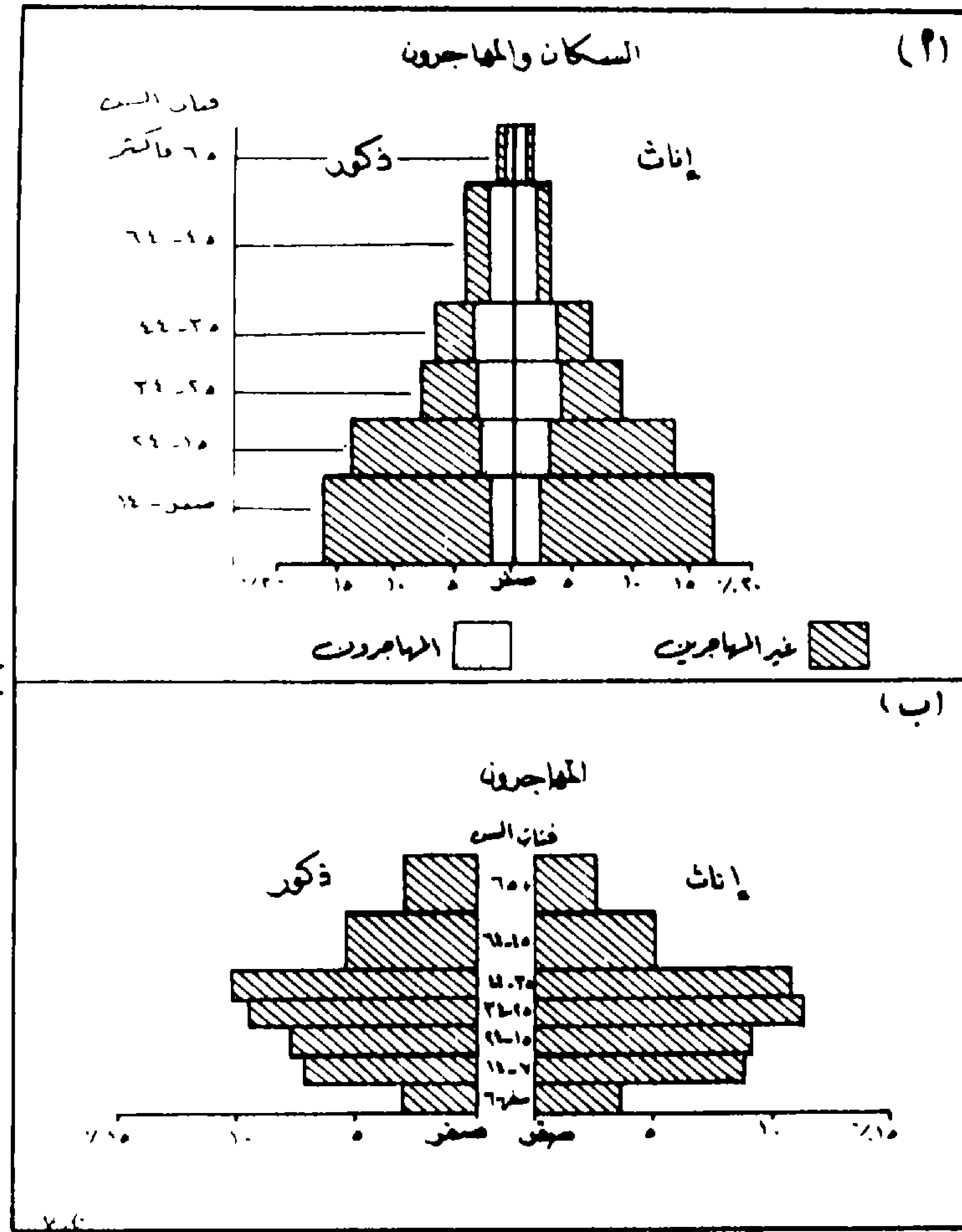
ومن استقراء وتحليل الأرقام الواردة بالجدولين يلاحظ تباين التركيب العمرى بين المهاجرين عن غير المهاجرين وجملة السكان حيث يتميز المهاجرون بتركز واضح فى شرائح العمر المرتبطة بقوة العمل أى من ١٥ إلى ٦٤ سنة حيث يدخل فى هذه الفئات من السن ٧٧,٩٪ من جملة المهاجرين بينما هذه النسبة على مستوى جملة سكان مجمعة طنجة ٥٧,٦٪، والعكس صحيح بالنسبة لفئات السن الصغيرة من صفر إلى ١٥ سنة حيث ترتفع نسبة السكان فى هذه الشرائح العمرية إلى ٣٩,٩٪ بينما تنخفض بالنسبة للمهاجرين إلى ١٧,٢٪ من جملة المهاجرين بينما ترتفع النسبة فى فئات السن الأكثر من ٦٥ سنة بين المهاجرين إلى ٤,٩٪ أى ضعف النسبة بين جملة السكان تقريباً إذ تصل إلى ٢,٥٪، بالنسبة لتوزيع المهاجرين وغير المهاجرين حسب شرائح فئات سن عريضة، يلاحظ أيضاً ارتفاع نسبة المهاجرين إلى غير المهاجرين فى فئات السن الوسطى والعليا حيث ترتفع نسبة المهاجرين باطراد مع الارتفاع بفئات السن والعكس صحيح بالنسبة لغير المهاجرين إذ تنخفض النسبة أيضاً مع الارتفاع بفئات السن. أى أن العلاقة طردية بين نسبة المهاجرين وفئات السن من جملة السكان وعكسية بين نسبة غير المهاجرين وفئات السن إلى جملة السكان. فالنسبة-على سبيل المثال-١٢,٦٪ للمهاجرين إلى ٧٨,٧٪ لغير المهاجرين فى فئة السن الصغرى من صفر إلى ١٤ سنة و ٢١,٣٪ إلى ٧٨,٧٪ فى الفئة من ١٥-٢٤ سنة و ٥٦٪ إلى ٤٤٪ فى فئة السن من ٤٥-٦٤، وتصل النسبة إلى ٦١٪ للمهاجرين ومقابل ٣٩٪ لغير المهاجرين فى فئة السن أكثر من ٦٥ سنة مما يوضح تأثير المهاجرين فى التركيب العمرى للسكان وبالتالى تأثيرهم فى قوة العمل وخصائص السكان الأخرى حيث تساعد دراسة التركيب العمرى على فهم دور العوامل المختلفة فى تشكيل ملامح المجتمع واتجاهات النمو السكانى ومايرتبط به من خصائص أخرى [1].

يوضح الشكل رقم (٦٠أ) الهرم العمرى النوعى لسكان طنجة حسب فئات سن عريضة سنة ١٩٨١ ومتضمناً نسبة المهاجرين فى كل فئة من الذكور والإناث كما تم تقسيم فئة السن من ١٥ إلى ٤٥ سنة إلى ثلاث فئات عشرية للتفصيل والتوضيح. ويلاحظ ارتفاع نسبة الإناث فى الشرائح الوسطى بالنسبة لجملة السكان والمهاجرين أيضاً وذلك بتأثير الهجرة الخارجية للأجانب والمغاربة التى تتركز فى الذكور وفى فئات السن الوسطى. ويوضح الشكل رقم (٦٠ب) الهرم العمرى النوعى للمهاجرين من أصل ريفى سنة ١٩٨١ حسب فئات سن متباينة أى من صفر إلى ٦ ثم من ٧ إلى ١٤ سنة حتى تتضح نسبة صغار السن بينهم أكثر تفصيلاً، إذ تظهر الفئة من ٧ إلى ١٤ سنة أكبر بكثير

(١) أبو عيانة، فتحي، (١٩٨٠) جغرافية السكان، بيروت، ط٢ صـ ٣٩٩.



شكل (٥٩) الهرم العمري والنوعي لسكان طنجة عام ١٩٧١ و ١٩٨١م



شكل (٦٠) الهرم العمري-النوعي لسكان مجمعة طنجة حسب فئات سن عريضة عام ١٩٨١م

من الفئة الأصغر عكس حجم ونسبة هذه الفئات فى جملة السكان، وتم بعد هذه الفئة تقسيم فئات السن إلى فئات عشرية من ١٥ إلى ٤٤ سنة حتى تتضح خصائص التركيب العمرى والنوعى داخل هذه الفئة العريضة والتى تظهر ارتفاعاً فى نسبة الإناث إلى الذكور فى كل الشرائح الفرعية داخل هذه الفئة مما يؤكد النتيجة السابقة، بالإضافة إلى أن تفسير ذلك يكمن فى التركيب الاقتصادى لطنجة وسكانها والذى سيتضح فيما بعد حيث تساهم الإناث بقسط وافر فى القوة العاملة بطنجة وفى قطاع الصناعة أساساً والتى تعتمد على الإناث صغيرات السن خاصة فى بعض قطاعاتها حيث تساهم فيها القوة العاملة الوافدة بالهجرة الريفية بنصيب كبير أيضاً. ويظهر من الهرم ارتفاع نسبة الإناث أيضاً فى شريحة العمر الصغيرة من ٧ إلى ١٤ سنة واستمرار سيادة نسبة الإناث على الذكور حتى فئة العمر ٣٤ سنة. ثم تأخذ نسبة النوع بالنسبة للذكور فى الارتفاع عن الإناث حتى نهاية الهرم ... وعلى الرغم من هذا التباين الواضح فى التركيب العمرى النوعى فى كل فئات السن المذكورة إلا أن نسبة النوع العامة على مستوى كل المهاجرين فى كل الأعمار متقاربة إذ بلغت ٤٩,٨٪ للإناث و ٥٠,٢٪ للذكور.

ويوضح الجدول رقم (٣٥) التركيب العمرى لسكان مجمعة طنجة حسب فئات سن عريضة وتغير هذا التركيب من سنة ١٩٦٠-١٩٨١.

جدول رقم (٣٥) التركيب العمرى لسكان مجمعة طنجة حسب فئات سن عريضة فى سنوات ١٩٦٠-١٩٧١-١٩٨١ (الأرقام ٪)

السنوات / فئات العمر	١٩٦٠ (٪)		١٩٧١ (٪)		١٩٨١ (٪)	
صفر - ١٤	٣٧,١		٤٢,٥		٣٩,٩	
١٥ - ٢٤	١٦,٧	٥٨,٨	١٨,٧	٥٣,٥	٢١,٩	٥٧,٦
٢٥ - ٤٤	٢٨,٢		٢٢,٩		٢٤,٢	
٤٥ - ٦٤	١٣,٩		١١,٩		١١,٥	
٦٥ فأكثر	٤,١		٤,٠		٢,٥	

المصدر: - S.d.a.u. V.T. (1983), op. cit., p. 307.

ومن تحليل هذه الأرقام يتضح مدى الذبذبة التى تعرض لها التركيب العمرى لسكان طنجة بتأثير الهجرات بأنواعها على مجتمع المدينة. كما تشير إلى ارتفاع نسبة صغار السن بصفة عامة خلال الفترة من ١٩٦٠-١٩٨١ وارتفاعها بصفة خاصة سنة ١٩٧١ إلى ٤٢,٥٪ من جملة السكان حيث تتقارب النسبة بين سنة ١٩٦٠ و ١٩٨١ حوالى ٣٧,١٪ للأولى و ٣٩,٩٪ للثانية، والعكس صحيح فى فئات العمر من ١٥-٦٤ ... إذ تنخفض انخفاضاً واضحاً سنة ١٩٧١ عن ١٩٦٠ قبلها وسنة ١٩٨١ بعدها حيث كانت ٥٨,٨٪ سنة ١٩٦٠ و ٥٧,٦٪ سنة ١٩٨١، بينما انخفضت إلى ٥٣,٥٥ سنة ١٩٧١ مما يعكس أثر الهجرة على التركيب العمرى وخاصة هجرة اليهود والأجانب التى أدت إلى التناقص الواضح فى هذه الفئة العمرية والتى نلاحظها فى فئة العمر من ٢٥ إلى ٤٤ سنة و ٤٥-٦٤ سنة بوضوح. ويكمن ذلك فى خصائص التركيب العمرى لطائفتى الأجانب واليهود الذى تميز بسيادة فئات السن من ٢٠ إلى ٦٠ سنة حيث كانت نسبة تركز اليهود فى هذه الفئات ٥٧٪ والأجانب ٦٠٪ (١). مما انعكس على التركيب العمرى لسكان المدينة فى هذه الفئات العمرية وكل التركيب العمرى على مدى السنوات المذكورة. كما

(١) - S.d.a.u.V.T. (1983), op. cit., p. 307.

يساعد على ذلك هجرة العمالة المغربية الطنجية إلى الخارج-كما سبقت الإشارة إلى ذلك-وقد انعكس كل ذلك على جوانب هرم سكان طنجة وسيظل هذا الأثر لسنوات قادمة بالإضافة إلى عوامل الزيادة الطبيعية الكبيرة والهجرة الداخلية المستمرة مماسيؤدى أيضاً إلى استمرار تغير شكل هرم سكان طنجة واتساع القاعدة.

ثانياً الخصائص الاجتماعية لسكان طنجة :

١- الحالة التعليمية لسكان طنجة :

يعد التعليم أحد المؤشرات الاجتماعية الهامة، كما يعد أحد المقاييس التى يمكن الاعتماد عليها فى تحديد صورة المجتمع وموقعه من المجتمعات المتقدمة، فالعلم هو وسيلة الاتصال بالفكر والحضارة حيث لايعد الأمى ضمن مجتمع المتحضرين، ومن هنا كان اختيار الحالة التعليمية كمؤشر يلقى المزيد من الضوء على صورة مجتمع مدينة طنجة. ويتميز سكان مدينة طنجة بالشباب، وسيادة المهاجرين، وضعف المستوى التعليمى والمهنى، حيث كان من أهم نتائج الدراسة المتعلقة بالتركيب العمرى والنوعى للسكان سيادة صغار السن من صفر-١٥ سنة فى مجتمع المدينة، إذ وصلت نسبتهم إلى ٤٠٪ من جملة السكان كما بلغت ٥٢٪ من جملة السكان بالنسبة لمن هم أقل من ٢٠ سنة عمراً.

من أهم المؤشرات التعليمية التى تجدر الإشارة إليها، نسبة الأمية، وبالتالى نسبة المتعلمين (Taux d'analphabetisme, Taux de scolarisation) ويوضح الشكل (٦١) والملحق (١٢) نسبة الأمية ونسبة المتعلمين فى إقليم طنجة "عمالة طنجة" وذلك بالنسبة للسكان الأكثر من عشر سنوات عمراً، بين الريف والحضر ومن استقراء الجدول نستنتج مايلى:

ترتفع نسبة الأمية على مستوى إقليم (عمالة) طنجة حيث بلغت ٥٣,٥٪ سنة ١٩٨٢م، إلا أنها قد انخفضت عن نسبتها سنة ١٩٧١م والتى سجلت ٦٠,٣٪ من جملة السكان الأكثر من عشر سنوات عمراً وهذا يعنى ارتفاع نسبة المتعلمين من ٣٩,٧٪ سنة ١٩٧١م إلى ٤٦,٥٪ سنة ١٩٨٢م.

وترتفع نسبة الأمية بين الإناث عنها بين الذكور حيث بلغت ٦٩,٩٪ للإناث سنة ١٩٨٢م وللذكور ٣٧,٣٪ فى نفس السنة، وإن كانت هذه النسب قد سجلت انخفاضاً عن مثيلاتها سنة ١٩٧١م، إذ كانت نسبة الأمية بين الإناث ٧٦,٧٪ وبين الذكور ٤٣,٢٪، وذلك على مستوى إقليم طنجة، وبذلك تكون نسبة المتعلمين قد ارتفعت بين الذكور والإناث على مستوى الإقليم بين التعدادين وتصل نسبة المتعلمين بين الذكور إلى ٦٢,٧٪ سنة ١٩٨٢م، وإلى ٥٦,٨٪ سنة ١٩٧١م، وبذلك تبلغ ضعف نظيرتها بين الإناث إذ سجلت ٣٠,١٪ سنة ١٩٨٢م بينما كانت ٢٣,٣٪ فقط سنة ١٩٧١م.

على مستوى الحضر فى إقليم طنجة وهو ماتمثله بلدية طنجة التى تصل نسبة سكانها إلى أكثر من ٨٠٪ من جملة سكان الإقليم، نلاحظ أيضاً ارتفاع نسبة المتعلمين سنة ١٩٨٢م عنها فى سنة ١٩٧١م، إذ ارتفعت من ٤٨,١٪ سنة ١٩٧١م إلى ٥٤,٧٪ وهى نسبة تتقارب مع النسبة على مستوى الإقليم. وبالتالى فقد انخفضت نسبة الأمية من ٥١,٩٪ سنة ١٩٧١م إلى ٤٥,٣٪ سنة ١٩٨٢م. وترتفع نسبة الأمية بين الإناث وإن كانت قد سجلت انخفاضاً عن مثيلاتها سنة ١٩٧١م، فقد كانت بين الإناث ٦٩,٤٪ سنة ١٩٧١م انخفضت إلى ٦١,٩٪ سنة ١٩٨٢م، وبالتالى ارتفعت نسبة المتعلمات من إناث الحضر سنة ١٩٨٢م لتصبح ٣٨,١٪ بعد أن كانت

٣٠,٦٪ سنة ١٩٧١م.

بينما انخفضت نسبة الأمية بين الذكور فى حضر طنجة إلى أدنى مستوياتها فى الإقليم لتصل إلى ٢٨,٦٪، وبذلك تكون قد انخفضت عن مثيلاتها سنة ١٩٧١م والتى كانت ٣٣,٤٪، معنى ذلك أن نسبة الأمية بين الإناث تقترب من ضعف النسبة بين الذكور. وأن نسبة المتعلمين من الذكور تكاد تصل لضعف مثيلاتها بين الإناث.

تعبر نسبة الأمية بين سكان الأرياف فى طنجة عن سكان الهوامش شبه الحضرية والحضرية الملاصقة للمدار الحضرى فى مجمعة طنجة الحضرية، كما تعبر عن الحالة التعليمية بين المهاجرين من الأرياف إلى مجمعة طنجة، خاصة حديثى الهجرة، وتصل نسبة الأمية لأعلى مستوياتها فى عمالة طنجة بين الإناث فى أرياف طنجة، إذ وصلت إلى ٩٢,٤٪، وإن كانت قد انخفضت عنها سنة ١٩٧١م، حيث كانت ٩٦,٧٪ سنة ١٩٧١م وتصل نسبة الأمية بين الذكور فى الأرياف إلى معدل كبير أيضاً فقد كانت ٦٠,٣٪ سنة ١٩٨٢م أى أكثر من ضعف النسبة بين الذكور فى الحضر وأقل قليلاً من ضعفها على مستوى الإقليم، وإن كانت قد انخفضت أيضاً عنها سنة ١٩٧١م (٦٦,١٪). ويتضح مماسبق أن هناك اتجاهاً عاماً لارتفاع نسبة المتعلمين فى إقليم طنجة فى الريف والحضر على السواء كما ترتفع الأمية بين الإناث عنها بين الذكور وفى الريف عنها فى الحضر، وتعبر الأحياء الهامشية فى طنجة عن مستويات مرتفعة من الأمية وصلت نسبتها فى حومة بن ديبان على سبيل المثال إلى أكثر من ٦٨٪ بين الذكور وتقترب من ١٠٠٪ بين الإناث وذلك فى سنة ١٩٩٢م [١].

بالنسبة للحالة التعليمية حسب فئات العمر يوضح الشكل رقم (٦١) أيضاً والملحق (١٣) توزيع نسبة الأمية حسب فئات السن والنوع بين الريف والحضر خلال تعدادى ١٩٧١-١٩٨٢م. ومن تحليل الشكل والجدول تظهر أهم خصائص الحالة التعليمية لسكان طنجة والتى يمكن تلخيصها فيمايلى:

تُسجل أعلى معدلات الأمية بين إناث أرياف طنجة فى كل فئات السن تقريباً وخاصة فى الفئات العليا بنسبة ١٠٠٪ يسجل الذكور الحضر أدنى معدلات الأمية وخاصة فى فئات السن الصغرى ممايعنى زيادة أو ارتفاع نسبة الالتحاق بالدراسة فى مدينة طنجة.

وتنخفض الأمية بصفة عامة فى فئات العمر الصغرى وترتبط نسبة الأمية المرتفعة بفئات العمر العليا، مايعتبر مؤشراً لحداثة التعليم نسبياً فى طنجة حيث بدأت الجهود المكثفة فى هذا المجال بعد الاستقلال. ورغم ذلك هناك بعض الفئات العمرية التى تمثل مظاهر اختلاف نسبى عن السياق العام لتدرج نسبة الأمية، إذ تنخفض بين الإناث فى فئات ٤٥-٥٩ عن النسب السابقة والتالية لها. وذلك فى الأرياف سنة ١٩٧١ و ١٩٨٢م، وكذلك ترتفع بين الذكور فى فئة العمر ٢٠-٢٤ سنة عن ماقبلها ومابعدها، ممايعنى أن اتجاه المنحنى يتميز ببعض الذبذبات التى تعكس هذه الاختلافات فى نسب الأمية، والتى تعود إلى ظروف مدينة طنجة المستقبلة للهجرات والمرسلة لها أيضاً، وتنخفض نسبة الأمية فى إقليم طنجة عن المتوسط القومى الذى سجل ٦٥٪ سنة ١٩٨٢م، كما تنخفض عن المتوسط القومى لنسبة الأمية بين سكان الأرياف الذى وصل أيضاً إلى ٨٢٪ فى المملكة المغربية سنة ١٩٨٢م [٢].

---

(١) إحدى نتائج بحث ميداني عن طريق العينة، قام به قسم الجغرافية بجامعة عبد المالك السعدي بتطوان على الأحياء الهامشية بطنجة سنة ١٩٩٢م.

(٢) - Direction de la statistique, C.E.R.E.D., (1991), Atlas demographique Maroc, op. cit., p. 221.

وذلك لأن إقليم طنجة إقليماً حضرياً، وقد انخرط سكان أريافه الذين يمثلون قلة سكانية ضمن مجمعة طنجة الحضرية أو مدينة أصيلة بشكل أو بآخر.

أما عن نسبة الالتحاق بالدراسة* فتسجل ارتفاعاً بين سنة ١٩٧١ و١٩٨١م، إذ كانت ١٦ ٪ سنة ١٩٧١م[١] وصلت إلى ٢٠ ٪ سنة ١٩٨٢ من جملة سكان طنجة موزعة بين الذكور والإناث بنسبة ٦١٪ للذكور و٣٩٪ للإناث فى التعدادين [٢]. وذلك بالنسبة لسكان مجمعة طنجة الحضرية. وهى نسبة منخفضة خاصة مع ارتفاع نسبة صغار السن – أى السكان فى سن التعليم – إلى أكثر من نصف السكان، بينما ترتفع نسبة الالتحاق بالدراسة فى طنجة عن نسبتها فى المتوسط القومى. إذ تصل فى طنجة إلى ٥٠,٩ ٪ بينما المتوسط القومى ٤١,٧ ٪ وذلك بين السكان فى فئات السن من ٥-١٩ سنة ويعبر الجدول رقم (٣٦) وكذلك الشكل رقم (٦٢) عن نسبة الالتحاق بالدراسة حسب فئات السن، والوسط (حضر أو ريف)، والنوع، ومعدل سنوات الدراسة سنة ١٩٧١-١٩٨٢ بإقليم طنجة، حيث يعبر الحضر عن بلدية طنجة بينما تعبر نسب الأرياف عن هوامش طنجة خارج المدار الحضرى إلى حد كبير، كما تعبر عن حالة المهاجرين من الأرياف وخاصة الجدد منهم.

جدول رقم (٣٦) نسبة الالتحاق بالدراسة حسب فئات السن والوسط والنوع ومتوسط سنوات الدراسة (١٩٧١-١٩٨٢ إقليم طنجة)

فئات العمر	حضر				ريف			
	ذكور		إناث		ذكور		إناث	
	١٩٧١	١٩٨٢	١٩٧١	١٩٨٢	١٩٧١	١٩٨٢	١٩٧١	١٩٨٢
٥ - ٩	٤٠,٤	٦٣,٤	٢٨,٤	٥٥,٧	٢٣,٤	٣٧,٣	٣,٤	١٨,٥
١٠ - ١٤	٦٩,٤	٨٦,٩	٦٤,٢	٧١,٠	٣٠,٢	٥٦,١	٥,٧	٢٧,٠
١٥ - ١٩	٣٦,٤	٥١,٧	٢٠,٠	٣٤,٠	١٧,٠	٢٠,٥	١,٧	٣,٠
٢٠ - ٢٤	١٠,١	٢١,٢	٣,٨	٩,٦	٨,٣	٦,٢	٠,٤	٠,٢
٢٥ - ٢٩	٢,٤	٣,٤	٠,٧	١,٢	٢,٢	١,٤	٠,٠	٠,٠
متوسط سنوات الدراسة	٧,٩	١١,٣	٤,٩	٨,٦	٤,١	٦,١	٠,٦	٢,٤

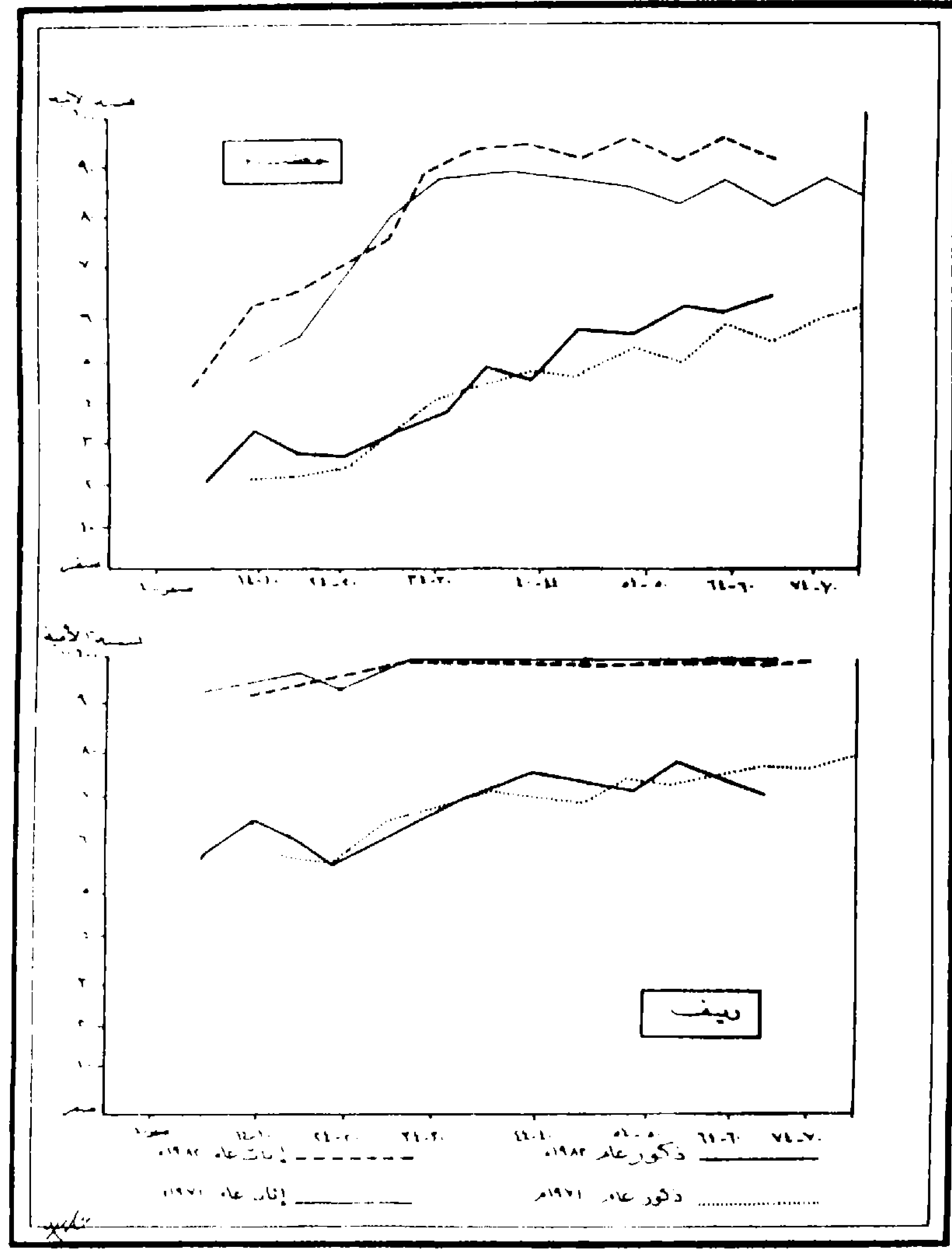
المصدر: - Ministére du plan, Delegaton regional du Nord-Ouest, (1989), Aspects socio-demographique de la province de Tanger, op. cit., P. 33.

ومن استقراء الجدول وكذلك الشكل يتضح الاتجاه نحو الارتفاع فى نسبة الالتحاق بالدراسة على مستوى فئات السن من ٥-٢٥ سنة فى الريف والحضر، ذكور وإناث من سنة ١٩٧١-١٩٨٢ مما يؤكد الجهود المبذولة فى حقل التعليم، وتسجل فئة العمر من ١٠-١٤ سنة أعلى نسبة التحاق بالدراسة، كما ارتفعت النسبة بشكل ملحوظ بين سنة ١٩٧١-١٩٨٢، فوصلت إلى ٨٦,٩٪ بين ذكور الحضر، وإلى ٧١٪ بين الإناث سنة ١٩٨٢، وإلى ٥٦,١٪

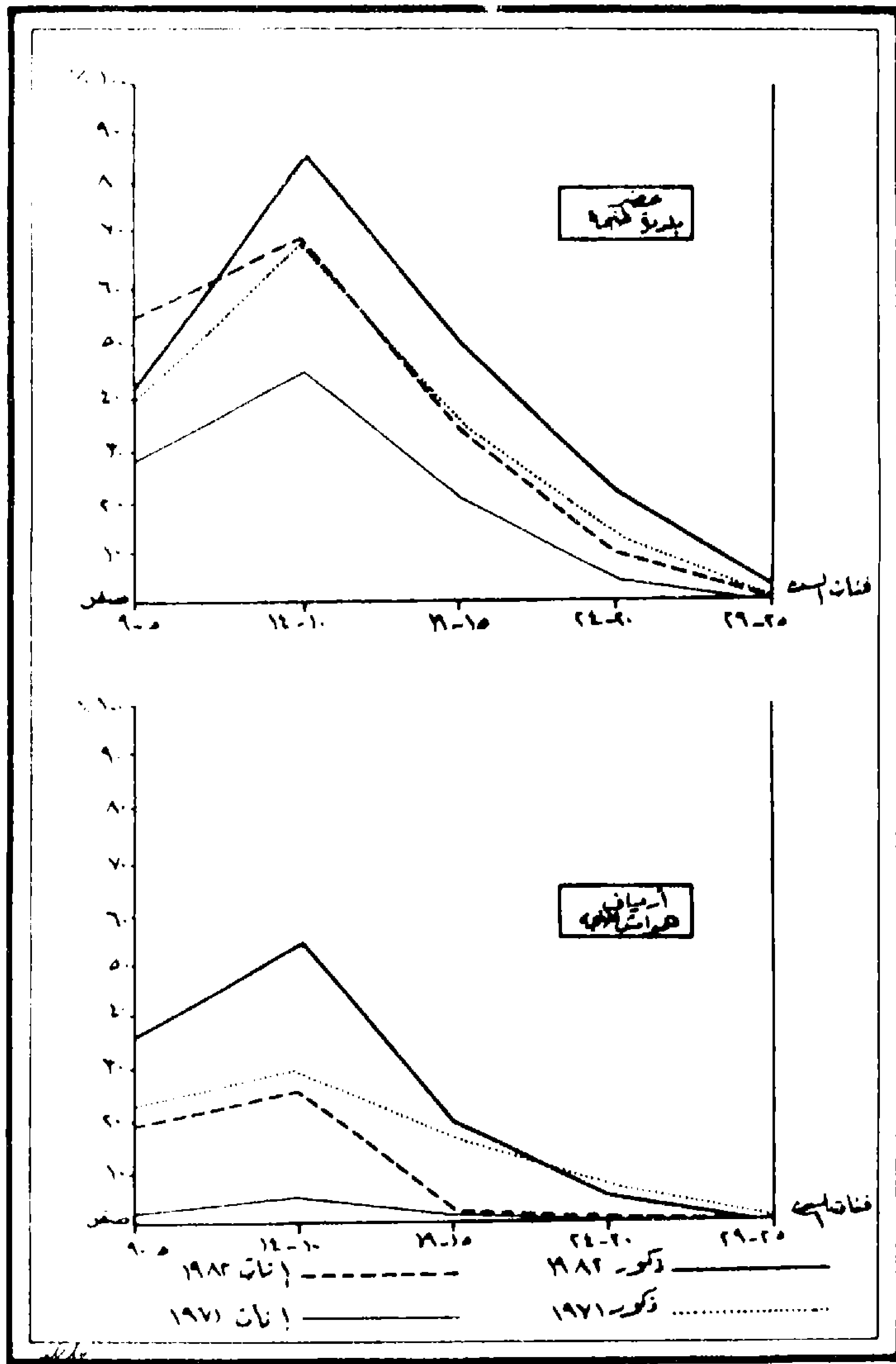
(١) - Recensement (1971).

(٢) - Enquéte S.d a.u., (1981), p. 313.

(*) ويطلق عليها فى المغرب والمغرب العربى عامة نسبة التمدرس مترجمة عن المصطلح الفرنسى Taux de scolarisation .



شكل (٦١) نسبة الأمية حسب فئات السن والنوع والوسط في عمالة طنجة عامي ١٩٧١ و١٩٨٢م



شكل (٦٢) نسبة الالتحاق بالدراسة حسب السن والنوع والوسط بعمالة طنجة عام ٧١ و١٩٨٢

بين الذكور في الريف سنة ١٩٨٢ مرتفعة عن ٢,٣٠٪ سنة ١٩٧١، بينما وصلت بين إناث الأرياف إلى ٢٧٪ سنة ١٩٨٢ مرتفعة عن ٧,٥٪ سنة ١٩٧١ وبصفة عامة تنخفض نسبة الالتحاق بالدراسة تدريجياً بعد ١٤ سنة.

يصل أعلى متوسط لسنوات الدراسة فى طنجة إلى ٣,١١ سنة بين الذكور فى الحضر سنة ١٩٨٢ بينما سجلت الإناث فى الأرياف أدنى متوسط لسنوات الدراسة ولو أنه ارتفع من ٦,٠ سنة ١٩٧١ إلى ٤,٢ عام ١٩٨٢. بينما يصل بين الإناث فى الحضر سنة ١٩٨٢ إلى ٨,٦ سنة، وبين الذكور فى الريف إلى ٦,١ سنة. وهى معدلات منخفضة تعكس الضعف فى الحصول على مستويات دراسية مرتفعة من الابتدائى إلى التعليم العالى.

بالنسبة للتوزيع الجغرافى لنسبة الالتحاق بالدراسة بمناطق المدينة فيوضح الجدول رقم (٣٧) ذلك.

ومن استقراء الجدول يتضح ارتفاع النسبة فى المناطق المتجانسة الممثلة لوسط المدينة والمدينة الأوربية وفى الضواحى السكنية الراقية ذات نمط الفيلات السكنى، وكما ترتفع فى الأحياء والمناطق التقليدية العريقة مثل المدينة العتيقة، ودرادب، ومصلى. وكذلك بين الأحياء الشعبية الحديثة نسبياً كبنى مكادة (٨٨٪ بين الذكور-٥٥٪ بين الإناث). وفى كسبراطا، والبوغاز ١٠٠٪ و ٨٠٪ حيث السكان من أصل حضرى وتقل النسبة فى الأحياء التقليدية والشعبية الحديثة كبنى مكادة، الإدريسية، والعزيفات ٧٢٪، وفى الأحياء الهامشية مثل بن ديبان وبنى مكادة القديمة خارج المدار الحضرى لتصل إلى ٥٩٪ بين الذكور و ٢٩٪ بين الإناث حيث تزداد نسبة ذوو الأصول الريفية. وبصفة عامة تنخفض النسبة بين الإناث (٦٠٪) على مستوى المدينة عنها بين الذكور (٨٣٪) على مستوى المدينة. وإن كانت قد بلغت ١٠٠٪ بين الإناث فى بعض الأحياء الراقية بينما تنخفض النسبة بينهن فى الأحياء الهامشية لاستغلالهن فى العمل منذ سن مبكرة جداً. وهذا ماسيتضح عند دراسة التركيب الاقتصادى للسكان.

جدول رقم (٣٧) نسبة الالتحاق بالدراسة حسب المناطق المتجانسة والنوع للسكان من ٧ إلى ١٤ سنة بجمعة طنجة سنة ١٩٨١ (٪)

رقمها	المنطقة المتجانسة	ذكـــور ٪	إنـــاث ٪	
١	المدينة العتيقة	٨١	٧٤	
٢	حسنونة	١٠٠	٦٠	
٣	وسط المدينة	١٠٠	٨٨	
٥	درادب	٨٩	٨١	
٨	مصلي	٩٢	٨٣	
٩	المدينة الحديثة	٨٨	٦٦	
١١	بوبانة	١٠٠	١٠٠	
١٢	سواني	٨٧	٧٨	
١٤	سادينا	١٠٠	٨٠	
١٦	الجبل	١٠٠	١٠٠	
١٩	كسبراطا	١٠٠	٧٦	
٢٠	بوغاز	١٠٠	٧١	
٢١	بني مكادة (صفيح)	٨٨	٥٥	
٢٢	بني مكادة (عزيفات)	٧٢	٣١	
٢٣	بلازا تورو	٨٢	٦٣	
٢٦	بن ديبان	٥٩	٢٩	
٢٧	متوسط المدينة (٧٢٪)	٨٣ ذكور	٦٠ إناث	متوسط المدينة (٧٢٪)

المصدر: متوسط المدينة

- S.d.a.u., (1983), op. cit., p. 354.

وقد كان توزيع السكان حسب المستوى التعليمي سنة ١٩٨٢ كما يلي من أرقام توصلت إليها كل من مجموعة الثمانية ووزارة السكنى ضمن الاستقصاء الخاص بالمسح بالعينة والسابق الإشارة إليه، وذلك بين السكان من ١٥-٦٤ سنة أي الذين يمثلون القوة العاملة وقد تم استخلاص هذه النتائج في الجدول التالي.

جدول رقم (٣٨) تركيب سكان مجمعة طنجة حسب المستوى التعليمي والمهني بين فئة العمر من ١٥-٦٤ سنة عام ١٩٨١م (٪).

المستوى التعليمي / الحالة المهنية	لم يلتحقوا بدراسة *		المستوى التعليمي "للمتعلمين"			
	أمي	كُتّاب	ابتدائي	ثانوي	فني	عالي
المهن الحرة- الكوادر- المديرين	١٨	٢١	٢٨	١٢	٣	١٨
عمالة مستقلة تقليدية - تجارة	٣٨	٤١	١٥	٦	—	—
عمالة أجيرة	٤٠	٢٤	٢٨	٨	—	—
مهنيون متخصصون	٤	٦	١٣	٦٠	١	١٦
موظفون	٣٠	٢١	٢٦	١٩	١	٣
مساعدات وخدمات عائلية	٨٠	١٠	١٠	—	—	—
أخرى	٢٦	٩	٢٣	٦	—	—
عاطلون	٥٦	٨	٢٨	٧	—	١
غير النشطين	٥٠	٣٤	١٠	٤	—	٢
ربات البيوت	٨٦	٢	٨	٤	—	—
متوسط المدينة (٪)	٥٥	١٦	١٦,٥	١٠,٥	٠,٥	١,٥

المصدر مستخلص عن : - S.d.a.u. V.T.; (1983) op. cit., p. 354.

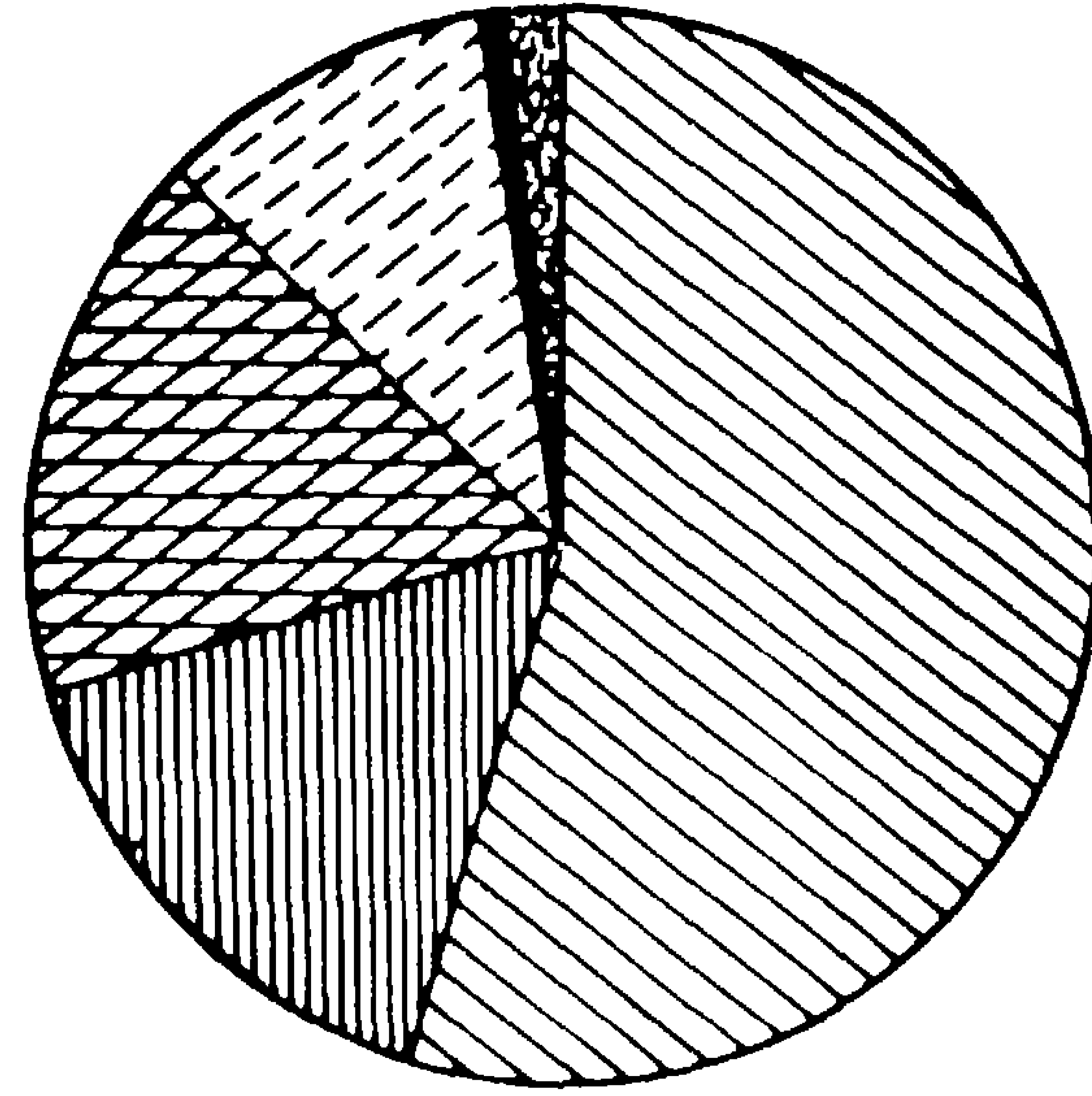
* ويقصد بهم Non scolarisé أي الذين لم يلتحقوا بمدارس نظامية حديثة.

كما يوضح الشكل رقم (٦٣) توزيع السكان حسب المستوى التعليمي في مجمعة طنجة الحضرية.

من الواضح أن نسبة الأمية مرتفعة وتصل إلى ٥٥٪ من جملة السكان في سن العمل أي من ١٥-٦٤ سنة وذلك سنة ١٩٨١، بينما تصل نسبة من درسوا بعض العلوم القرآنية في الكتاب ١٦٪، معنى ذلك أن ٧١٪ من جملة سكان مجمعة طنجة في هذه السن لم يلتحقوا بالدراسة على الإطلاق وتتوزع نسبة المتعلمين - أي نسبة ٢٩٪ - بين مستويات التعليم المختلفة بنسب متفاوتة كمايلي:

١٦,٥٪ حاصلين على شهادات تعليم ابتدائي و ١٠,٥٪ حاصلين على شهادات تعليم ثانوي و ٠,٥٪ تعليم فني، ١,٥٪ تعليم عالي.

وتعكس صورة التركيب التعليمي المهني عدم التوازن الكبير بين أفراد العينة المختارة، كما تعكس ضعف المستوى التعليمي بين قطاع كبير ممن يعدوا ضمن المتعلمين في مجمعة طنجة الحضرية، وربما تظهر الصورة أفضل في تعداد ١٩٩٤ نظراً للمؤشرات الإيجابية التي ظهرت في تعداد سنة ١٩٨٢ وعينة سنة ١٩٨١ عن سنة ١٩٧١ وكذلك الملاحظات الميدانية.



شكل (٦٣) توزيع سكان مجمعة طنجة فى فئات السن من ١٥-٦٤ حسب المستوى التعليمى عام ١٩٨١م

٢- الحالة الزواجية لسكان طنجة

تعتبر الحالة الزواجية للسكان ذات دلالة ومؤشر ذو أهمية لعدد من الخصائص الاجتماعية، كما تؤثر نسبة المتزوجين وغير المتزوجين تأثيراً كبيراً على نسبة الخصوبة، وبالتالى فى نمو السكان، كما أنها تعبر عن جانب هام من الحراك الاجتماعى فى مجتمع المدينة الذى يختلف عن مجتمع الأرياف، كما تظهر آثار الهجرة الريفية على مجتمع المدينة فيما يخص العديد من المتغيرات الديموجرافية والاجتماعية.

وتلخص الجداول رقم (٣٩) و (٤٠) و (٤١) الحالة الزواجية فى طنجة، ومن استقراء هذه الجداول والشكل رقم (٦٤) نستنتج مايلى:

- ارتفاع نسبة العزاب سنة ١٩٨٢ إلى ٣٥,٦٪ عن نسبتها سنة ١٩٧١ والتى كانت ٢٩٪ وبالتالى انخفاض نسبة المتزوجين سنة ١٩٨٢ إلى ٥٦,٦٪ بعد أن كانت ٦٠,٥٪ فى عام ١٩٧١.

- انخفضت نسبة المطلقين والأرامل سنة ١٩٨٢ عن نسبتها سنة ١٩٧١، أى انخفضت من ٢,٥٪إلى ١,٩٪ بالنسبة لحالات الطلاق، ومن ٨٪ إلى ٥,٩٪ بالنسبة لحالات الترمل.

- بالنسبة لتوزيع معطيات الحالة الزواجية بين الذكور والإناث سنة ١٩٨٢ فنلاحظ من الجدول رقم (٤٠) مايلى:

- ارتفاع نسبة الذكور من العزاب إلى ٤٤,١٪، عن النسبة بين الإناث وهى ٢٩,٦٪.

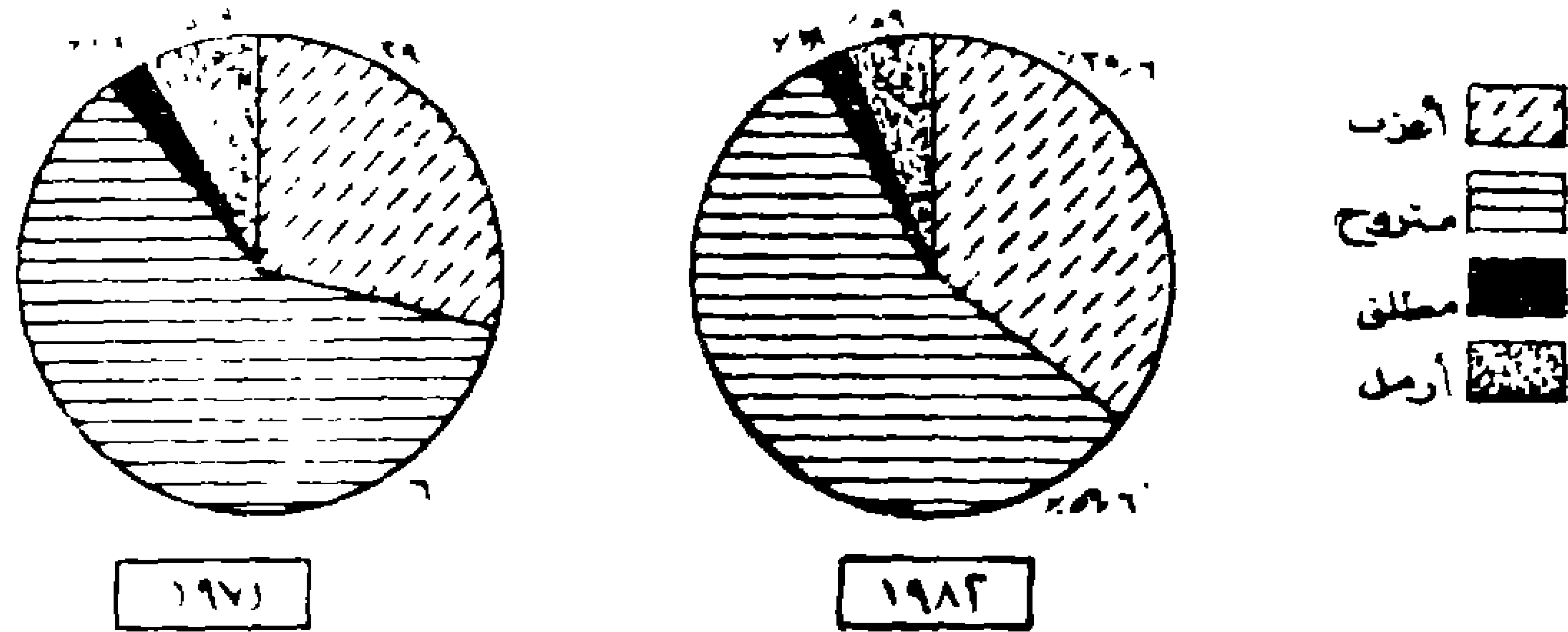
- يلاحظ فى حالات الطلاق عكس الحالة السابقة إذ ترتفع بين الإناث إلى ٣٪، بينما تنخفض الذكور إلى ٠,٩٪، وكذلك الوضع بالنسبة لحالات الترمل التى ترتفع بين الإناث إلى ١١,٢٪، وتصل بين الذكور إلى ٠,٩٪ ويتضح الفرق الكبير فى هذه الحالة بالذات ويرجع لمايتعرض له الذكور من حوادث عمل وخلافه وانخفاض أمد الحياة بين الذكور عن الإناث بصفة عامة. ويوضح الجدول رقم (٤١) التغيير فى سن الزواج الأول للإناث والذكور من سنة ١٩٦٠ إلى سنة ١٩٨٢، ومن تحليل الجدول تتضح المؤشرات التالية:

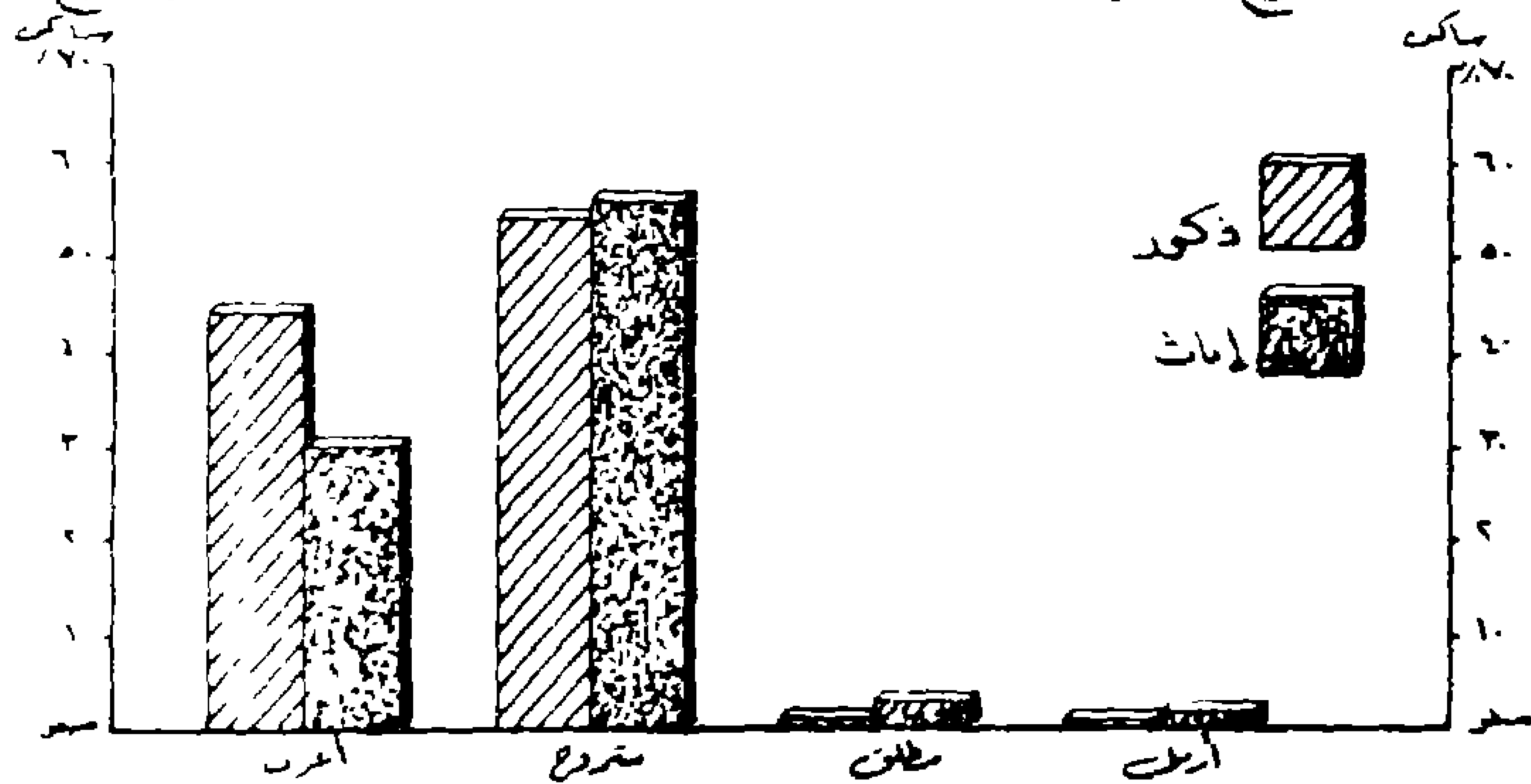
- يرتفع سن الزواج بين الذكور عن الإناث بصفة عامة، كما تتقارب الأعمار الخاصة بذلك على مستوى إقليم طنجة (حضر)، والمملكة المغربية (حضر).

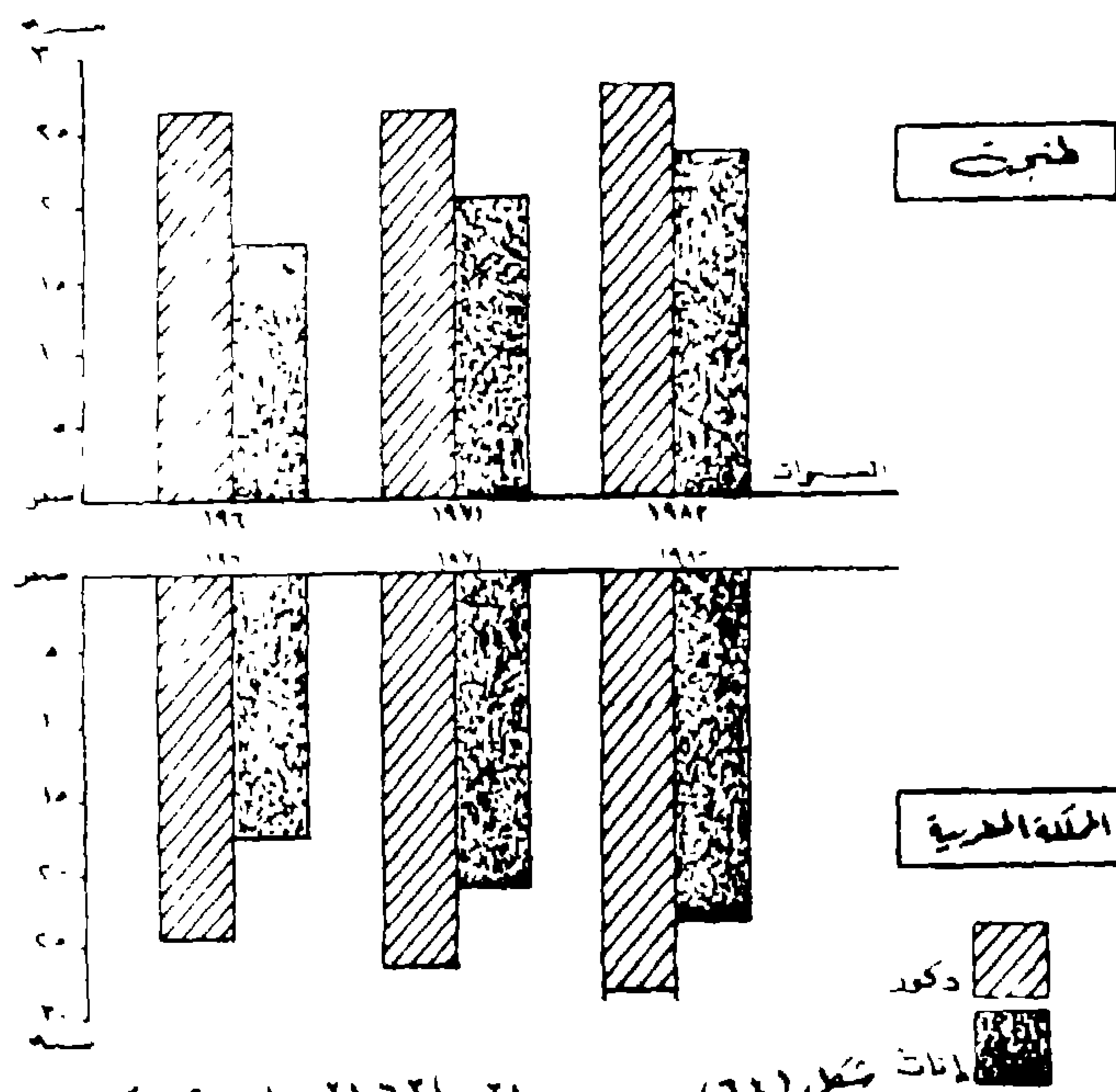
- سجلت كل الأعمار الخاصة بالزواج الأول ارتفاعاً من سنة ١٩٦٠ إلى ١٩٨٢ بين الإناث والذكور على السواء فى طنجة والمغرب.

- سجل ارتفاع سن الزواج الأول للإناث معدلات أكبر من ارتفاع هذا السن بالنسبة للذكور، إذ ارتفع بين الإناث من ١٧,٨ سنة فى ١٩٦٠ إلى ٢٣,٠٥ سنة فى ١٩٨٢، بينما ارتفع بين الذكور من ٢٦,٤ سنة فى ١٩٦٠ إلى ٢٨,٩ سنة فى ١٩٨٢.

وبصفة عامة تنخفض نسبة العزاب وكذلك حالات الطلاق والترمل فى الأرياف عنها فى الحضر. بينما ترتفع نسبة المتزوجين فى الأرياف عنها فى الحضر وتعبر بلدية طنجة عن الحضر بينما تعد هوامش طنجة ضمن الأرياف إحصائياً، كما تأثرت بالسلوك الريفى فى ذلك نظراً لارتفاع أرباب الأسر من أصل ريفى.







شكل (٦٤) الحالة الزواجية لسكان طنجة

جدول رقم (٣٩) التوزيع النسبى للسكان حسب الحالة الزواجية فى مدينة طنجة ١٩٧١ - ١٩٨٢م (٪)

الحالة الزواجية	١٩٧١	١٩٨٢
١- أعزب Celibataire	٢٩,٠	٣٥,٦
٢- متزوج Maries	٦٠,٥	٥٦,٦
٣- مطلق Divorcs	٢,٥	١,٩
٤- أرمل Voufs	٨,٠	٥,٩

المصدر الجدول مجمع من : - Ministére du plan, Delegation Rgionale du Nord-Ouest, (1989), Demographie Regionale, Aspects Socio-Demographiques de la province de Tanger, Tanger, pp. 14-16.

جدول رقم (٤٠) التوزيع النسبى للحالة الزواجية بين سكان الحضر فى عمالة طنجة سنة ١٩٨٢م (٪)

الحالة الزواجية	أعزب		متزوج		مطلق		أرمل	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
حضر طنجة	٤٤,١	٢٩,٦	٥٣,٩	٥٥,٨	٠,٩	٣,٠	٠,٩	١١,٢

المصدر : - Ministére du plan, Dele; ،tion Regionale du Nord. Ouest; (1991), Annuaire statistiques region du Nord Ouest Tanger, p. 9.

جدول رقم (٤١) تغير سن الزواج الأول للإناث والذكور ١٩٦٠ - ١٩٧١ - ١٩٨٢م (٪)

	١٩٦٠		١٩٧١		١٩٨٢	
	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور
طنجة	١٧,٨١	٢٦,٤	٢٠,٦٢	٢٦,٦٥	٢٣,١٥	٢٨,١٩
المغرب	١٧,١٧	٢٤,٤	٢٠,٨٥	٢٦,٥٠	٢١,٧٨	٢٨,٥٠

المصدر: الجدول مجمع من : - C.E.R.E.D.; (1988), situation Demographique Regionale Au Maroc Analyes comparatives, Rabat, pp. 146, 147-150.

- C.E.R.E.D., (1991), Atlas Demographique Nord, pp. 313-214, 2-15.

٣- التركيب الإثنوجرافى لسكان طنجة :

يتميز أغلب سكان مدن العالم بعدم التجانس لأن القسم الأكبر منهم مهاجرون ولدوا خارج المدينة وتمثل طنجة أحد النماذج الهامة والفريدة بين المدن وخاصة مدن العالم القديم فيما يخص تركيبها الإثنوجرافى. إذ تعرضت المدينة لأكثر من تغير هام فى تركيبها العرقى، والثقافى، والحضارى خلال تاريخها العريق الذى ظهرت وقائعه وحقائقه ضمن أجزاء البحث السابقة، فقد تعرضت المنطقة لتبدل سكانها غير مرة على مر العصور التاريخية القديمة والوسيطة والحديثة. وكان من أهم خصائص المدينة تميزها بالتنوع العرقى، والثقافى، والحضارى وعظم حجم ونسبة الجاليات الأجنبية بها ويرجع ذلك إلى وضعها كعاصمة دبلوماسية للمغرب، ثم اتضحت هذه الخاصية وتبلورت أثناء فترة نظام الإدارة الدولية الذى عايشته المدينة منذ بداية القرن العشرين وحتى الاستقلال سنة ١٩٥٦م، ثم كان لتحرير طنجة من هذا النظام الدولى أثر كبير أيضاً فى تغيير التركيب الإثنوجرافى والعرقى للمدينة مع بداية استعادتها للهوية المغربية بأعراقها التقليدية. وكما شهد القرن العشرين تزايداً فى نسبة وعدد الأجانب واليهود فى

مدينة ومنطقة طنجة الدولية، شهد أيضاً تناقص أعدادهم وهجراتهم الجماعية والفجائية من المدينة ومنطقتها، وقد استعرضنا فى موقع سابق من البحث تطور أعداد ونسبة الأجانب فى إقليم ومدينة طنجة قبل الاستقلال وبعده.

وتمثل سنة ١٩٦٠م الفترة الانتقالية بين تغيرين هامين فى إثنوجرافية طنجة حيث شهدت تناقصاً سريعاً فى عدد ونسبة الأجانب واليهود، فى مقابل ارتفاع سريع فى عدد ونسبة المغاربة من المسلمين. وقد قُدرت نسبة الأجانب سنة ١٩٥٥م بأكثر من ٣٠٪ من جملة السكان، تناقصت سنة ١٩٦٠م إلى ٢١٪، ثم تدهورت سنة ١٩٧١م وأصبحت ٤,٩٥٪. وكانت فى آخر تعداد ١,٣٥٪ من جملة سكان مجمعة طنجة الحضرية سنة ١٩٨٢م كما اتضح سابقاً.

أما اليهود فقد تناقص عددهم من ١٢٠٠٠ ساكن سنة ١٩٥٥ إلى ١٧٠٠ ساكن سنة ١٩٧١ ولم يذكر عددهم فى طنجة سنة ١٩٨٢ أو بعدها (فيما صادفت الباحثة من مصادر). وبذلك تناقصت نسبة اليهود من ٦,٥٪ سنة ١٩٥٥ إلى ٣,٨٪ سنة ١٩٦٠، وتدهورت إلى ٠,٨٨٪ سنة ١٩٧١ كما سبقت الإشارة أيضاً، ويوضح الجدول رقم (٤٢) أهم عناصر ومكونات سكان طنجة سنة ١٩٦٠ ومن استقراء الجدول يتضح مايلى:

ينقسم سكان طنجة سنة ١٩٦٠ بين مجموعتين أساسيتين هم المغاربة (٧٩٪)، وغير المغاربة (٢١٪).وينقسم المغاربة بين ديانتين المسلمون وهم الأغلبية ويمثلون ٧٥,٢٪ من جملة السكان ثم اليهود ويمثلون ٣,٨٪ فقط من حجم سكان إقليم طنجة، يتركز معظمهم فى مدينة طنجة، كما ترجع أصولهم العرقية إلى أصول عديدة إسبانية ومغربية أساساً بالإضافة إلى عدة أصول أخرى.

أما المجموعة الثانية فيقصد بها غير المغاربة وكانت تتوزع بين أكثر من ثلاثين جنسية إن لم يكن معظم جنسيات العالم، التى تنتمى إلى عناصر وأصول عرقية عديدة. وتمثل الجالية الإسبانية أكبر الجاليات الأجنبية والمجموعات الأثنية عدداً ونسبة وتغلغلاً فى مجتمع مدينة طنجة، إذ وصلت نسبتهم إلى ١٦,٢٢٪ من جملة السكان أو مايوازى حوالى ٧٧,١٪ من جملة الأجانب سنة ١٩٦٠.

يلى الفرنسيون الإسبان من حيث الحجم والنسبة مع فارق كبيرة إذ تصل نسبتهم إلى ١,٨٪ فقط من جملة السكان، أو مايوازى ٨,٩٪ من جملة الأجانب يأتى الإيطاليون، فالجزائريون ثم البرتغاليون بعد الإسبانيون والفرنسيون لكن بنسب ضئيلة. معنى ذلك أن الجنسيات الأوربية الممثلة لجنسيات وأعراق حوض البحر المتوسط تمثل أهم الجنسيات التى كانت تستوطن بالمدينة. ويمثل الجزائريون نسبة ٠,٤٪ من سكان المدينة ويلى ذلك الأمريكيون ثم جنسيات أخرى عديدة.

ومن الملاحظات الهامة التى تميز الأجانب فى طنجة عدا الجزائريين ارتفاع نسبة الإناث عن الذكور. وربما يرجع السبب فى هذه الظاهرة إلى أن الفترة التى تعبر عن هذه الأرقام هى الفترة التى شهدت هجرة الأجانب واليهود الكبيرة حيث رحل رجال الأعمال بأموالهم وكذلك اليهود والعديد من الأسر الثرية وظل فى طنجة العديد من الأرامل من الأثرياء والفقراء المستوطنات بطنجة أثناء فترة الحماية الدولية، مما رفع نسبة الإناث عن الذكور حيث نلاحظ أن نسبة الفرنسيات ٥٦٪ بينما الفرنسيون ٤٤٪، وكذلك النسبة بين الإسبانيات ٥٤,٨٪ والذكور ٤٥,٢٪. وقد تغيرت هذه الصورة فى تركيب المدينة من حيث الجنسيات والطوائف المقيمة بها، ويمثل السوريون واللبنانيون حالياً جاليتين ذات وزن اقتصادى مؤثر فى المدينة، ويشاركون فى التنمية الاقتصادية باستثمار أموالهم فى مشروعات

عديدة بطنجة أهمها الصناعة، ولهم حى مُميز بفيلاته الأنيقة يعرف بحى السوريين، وكذلك مسجد يعرف بجامع السوريين* . كما بدأت المدينة فى اجتذاب الأجانب مرة أخرى.

والواقع أن وجود الأجانب لفترات زمنية طويلة فى طنجة فى ظل موضعها وموقعها الاستراتيجى، وفى ظل نظام الإدارة الدولية وفى ظل كونها مقر القنصليات والسفارات الدبلوماسية كعاصمة دبلوماسية قبل ذلك كان له الأثر الكبير فى تميزها بخليط إثنوجرافى واضح أعطى للمكان طابعه المتميز بتعدد الثقافات والحضارات وآثارها المادية، كما أعطى للمدينة جاذبيتها الخاصة. فقد عاشت الجاليات العديدة فى أماكن خاصة بكل جالية، فكانت بمثابة مدن داخل المدينة وحضارات داخل الحضارة القومية، حيث هناك ارتباط واضح بين المكان، وطبيعة المركز الحضرى وشكله، وعمر مساكنه، وبين الطبقات الاجتماعية [1] والطوائف والمجموعات العرقية أو الجنسية المختلفة التى عاشت بها. وقد ترك هذا الخليط الثقافى-الحضارى-العرقى أثر كبير على التركيب العمرانى والداخلى والهندسى لطنجة، كما ترك أثره على التركيب الاجتماعى والثقافى لسكان طنجة، فقد دخلت إلى اللهجة الطنجية مفردات عديدة تعود إلى لغات عديدة ولهجات عديدة أيضاً أهمها من اللغات الأجنبية الإسبانية بالإضافة للعربية والبربرية والفرنسية، لذلك تختلف اللهجة الطنجية عن اللهجات أو اللكنات المغربية الأخرى** . كما ينعكس هذا الخليط الثقافى والحضارى على الشوارع التى تتميز بحملها لثلاث أسماء أو أكثر تنتمى لثلاث لغات هى الإسبانية، والفرنسية والعربية، خاصة فى المناطق العريقة من المدينة، وتنطبق نفس الملاحظة على أسماء الأحياء. وإن كانت اللغة العربية بأعلامها قد بدأت فى الاتجاه نحو السيادة حالياً فيما يخص أسماء شوارع وأحياء المدينة. وتعتبر مدينة طنجة العتيقة والأوربية على السواء متحفاً إثنولوجياً حقيقياً ستتضح ملامحه عند دراسة التركيب الداخلى للمدينة.

جدول رقم (٤٢) توزيع سكان إقليم طنجة حسب الجنسية والنوع سنة ١٩٦٠

الجنسية	جملة السكان		النوع ونسبته			
	العدد	النسبة ٪	ذكور (عدد)	٪	إناث (عدد)	٪
١- مغربية	١٢٩٧٢٤	٧٩,٠٠				
مسلمون	١٢٣٤٧٨	٧٥,٢٠	٦٢٠٥٧	٥٠,٢٥	٦١٤٢١	٤٩,٧٥
يهود	٦٢٤٦	٠٣,٨٠	٢٩٢٥	٤٦,٨٢	٣٣٢١	٥٣,١٨
٢- غير مغربية	٣٤٥٠٨	٢١,٠٠				
إسبانية	٢٦٦٤٦	١٦,٢٢	١٢٠٣٤	٤٥,١٦	١٤٦١٥	٥٤,٨٤
فرنسية	٣٠٧٣	١,٨٠	١٣٥٥	٤٤,٠٠	١٧١٨	٥٦,٠٠
إيطالية	١٠٩٩	٠,٧٠	٥٤٦	٤٩,٧	٥٥٣	٥٠,٣٠
جزائرية	٦٥٠	٠,٤٠	٣٦٣	٥٥,٨	٢٨٧	٤٤,٢٠
برتغالية	٥٥٥	٠,٣٤	٢٧٤	٤٩,٤	٢٨١	٥٠,٦٠
أمريكية	٢٣٤	٠,١٤	١١٥	٤٩,١	١١٩	٥٠,٩٠
جنسيات أخرى	٢٢٤٨	١,٤٠	١١٣٧	٥٠,٦	١١١١	٤٩,٤٠
إجمالي السكان	١٦٤٢٣٢	١٠٠	٨٠٨٠٦	٤٩,٢	٨٣٤٢٦	٥٠,٨٠

المصدر: الأرقام المطلقة مستنبطة ومرتبة ومحسوب نسبتها عن : Delegation Generale a la promotion nationale au - plan, service central des statistiques Resultats du Recensement de 1960, volume I, Rabat, p. 13.

(١) غلاب، محمد السيد، و الجوهري، يسري عبد الرزاق، (١٩٧٢)، جغرافية الحضر، مرجع سابق، ص ١٦٧.

* ملاحظة ميدانية.

** ملاحظة ميدانية.

ويسود المغاربة حالياً التركيب الإثنوجرافى لمدينة وإقليم طنجة، وبالتالى ينتمى هؤلاء المغاربة الطنجاويون إلى عناصر أو مكونات الشعب المغربى وأهمها البربر وتتركز أهم مجموعاتهم فى الجبال أى فى جبال الريف ويطلق على سكانه من قبائل البربر الريفيون (Rifain) وفى جبال أطلس الوسطى وأطلس العظمى حيث الأمازيغ وقبائل البربر. الأخرى أما العنصر الثانى فهو العرب "العروبية" ويستقرون عادة فى السهول الساحلية ويطلق على عرب طنجة تعبير "الفحص". ويمثل الدروز ثالث عناصر تركيب السكان ويتركزون فى وادى درا (Draa) . بينما يمثل الصحراويون رابع عناصر سكان المغرب ويتركزون فى الصحراء المغربية (لم تنضم رسمياً للمغرب لكن توجد بكل الإحصاءات والخرائط على أنها جزء من المغرب).

وينتمى سكان طنجة ذوى الأصول القروية* إلى البربر والعرب، وخاصة القبائل المميزة لشمال المغرب، بالإضافة إلى نسبة صغيرة تنتمى للقبائل المنتشرة فى المغرب جنوب وحدة جبال الريف ويوضح الجدول التالى الأصول الجغرافية لسكان طنجة المغاربة وخاصة ذوو الأصول القروية*.

الأصول الإثنوجرافية الجغرافية لسكان طنجة

مناطق الأصول	٪	الأساس الإثنوجرافي والموقع الجغرافي
الجبالة	٥٣	بربر شبه جزيرة طنجة في طنجة وتطوان .
غمارة	٦	بربر بين الجبالة والريف .
الريف	٢٥	بربر امتداد جبال الريف شرقاً صوب الجزائر .
الفحص	٩	قبائل عربية محيطة بطنجة . فحص طنجة
عروبية	٧	قبائل عربية غرب الجبالة جنوب الفحص في سهل الهبط وسهل الغرب .

المصدر: - Temsamani, K.M.; (1983), op. cit., p. 98

ويوضح الجدول السابق أن ٥٣٪ من ذوو الأصول القروية ينتمون إلى "الجبالة" أى القبائل البربرية المنتشرة فى شبه جزيرة طنجة وأهمها الأنجرة وودراس وبنى مصور وغيرها. يليهم بربر "الريف" ٢٥٪ حيث بنى تمسمان، بنى أورياغل، بنى بوفراح ... الخ، بينما ينتمى ٩٪ إلى "فحص" طنجة أى قبائل عرب الفحص و ٩٪ من العروبية أى من قبائل سهل الهبط والغرب وأحد الغربية ... الخ وهم عرب أيضاً، وينتمى ٦٪ إلى قبائل غمارة بين الجبالة والريف. وترتفع نسبة ذوو الأصول القروية (الريفية) فى هوامش المدينة وبالتالى ينتمى سكان المناطق الوسطى والعريقة من طنجة لأصول حضرية متباينة منها بالطبع الأصول الطنجية. ومازالت القبلية والانتماء القبلى ظاهرة واضحة حتى بين سكان المدن فى المغرب.

(*) تمييزاً لها عن تعبير ريفية التي ربما تختلط بتعبير قبائل ريفية أو الريفيون من البربر أو سكان جبال الريف.

ثالثاً الخصائص الاقتصادية لسكان مجمعة طنجة الحضرية

يعد التركيب الاقتصادي للسكان على قدر كبير من الأهمية، حيث تمثل قوة العمل وماتمارسه من أنشطة اقتصادية نتاجاً ومحصلة لظروف البيئة الحضرية وخصائصها [1] من ناحية، وعاملاً رئيسياً ضمن عوامل نمو المدينة وتطور رقعتها من ناحية أخرى، كما تكمن أهمية دراسة التركيب الاقتصادي لسكان المدينة في تحديد وظائف المدينة، كما تعطي مؤشرات هامة تأخذ في الاعتبار عند إعداد الدراسات الخاصة بالتخطيط لمستقبل المدينة، وحجم العمالة بها، ومايترتب على ذلك من إعداد برامج للتعليم والتدريب، والتنمية البشرية وغيرها [2]. يضاف إلى ماسبق أهميته في إبراز دور المدينة في إقليمها أو في الدولة أو فيما وراء حدود الدولة أي دورها المحلي والإقليمي والقومي وربما الدولي.

وقد جذبت دراسة التركيب الاقتصادي للمدن اهتمام الكثير من الجغرافيين، والاقتصاديين، وغيرهم من المهتمين بالتخطيط منذ الثلاثينات من القرن العشرين، ومنها ماانصب على الدراسات المركزة حول العلاقة بين الحرف الرئيسية (Basic)، والحرف غير الرئيسية (Non basic) وهو مايسمى بالأساس الاقتصادي للمدن [3]، وقد أجريت العديد من الدراسات والبحوث العملية والنظرية منذ سنة ١٩٣٠ لدراسة هذا المفهوم ومعرفة نواقصه وتعديله، وتثبيت أسسه، ورفعه إلى مستوى النظرية العلمية، وإذا رجعنا إلى تاريخ مفهوم الأساس الاقتصادي للمدن سنجد أن الفضل في وضع أسسه الأولى يرجع إلى ابن خلدون حيث بيّن ذلك في مقدمته المشهورة. أما في العصر الحديث فقد ظهر هذا المفهوم واضحاً في كتابات بعض الباحثين منهم فرردريك المستد (F. Olmistead) وأرازيسو (A. Arousseau) أما هومر هويت (H. Hoyt) وهو أحد الاقتصاديين ومخططي المدن المعروفين في الولايات المتحدة، فقد ساهم إلى حد بعيد في تطوير المفهوم، وذلك بإيجاز وعرض الطرق العلمية لتحليل النشاطات الاقتصادية للمدينة بطرق إحصائية [4]، ويتلخص هذا المفهوم في تقسيم النشاطات الحضرية إلى قطاعين، أنشطة تجلب دخلاً للمدينة من خارج حدودها، وهي الأنشطة الأساسية (basic) وتسمى أحياناً أنشطة مُكونة، ثم أنشطة لاتجلب دخلاً لأنها تخدم سكان المدينة ذاتها وهي الأنشطة غير الأساسية (Non-basic) وقد سميت بالأنشطة الخادمة [5].

وتعتمد دراسة التركيب الاقتصادي للمدينة وسكانها على التعدادات السكانية، حيث يتم مسح بيانات الحالة الاقتصادية للسكان عند سن معينة ويختلف هذا السن بين دولة وأخرى. وعادة مايتم دخول المرء قوة العمل من سن ١٥ سنة فأكثر، وقد تقل البداية عن ذلك العمر وخاصة في الدول النامية، ويتحدد حجم ونمو قوة العمل بحجم ونمو

---

(١) أبو عيانة، فتحي محمد، (١٩٧٨)، مرجع سابق صـ ٥٩.

(٢) - Alexander, J.w.; (1965), "The Basic & Non basic concept of urban economic functions" in mayer, H.& Kohn, C.F.; (eds), Readings urban Geography, the univ. of Chicago press, Chicago, pp. 87-88.).

(٣) خاطر، سليمان عبد الستار، (١٩٧٠)، مرجع سابق صـ ١٦٦.

(٤) حسين، عبد الرزاق عباس، (١٩٧٧)، مرجع سابق صـ صـ ٢٨٠-٢٨١.

- Ralph, W.P.; (ed.).; (1960), The Techniques of urban Economic analysis Chanded-Davis publishing co., west trtnton, N.J.

(٥) اسماعيل، أحمد علي، (١٩٩٠)، مرجع سابق، صـ ١٧٠.

السكان وكذلك بمستويات واتجاهات معدلات النشاط الخام الذى يتأثر بدوره بالتركيب العمرى والنوعى للسكان، لذلك يحتاج هذا الموضوع إلى بيانات تفصيلية مضبوطة، وهذا مالايتوافر عن مجمعة طنجة الحضرية بوضعها السابق شرحه، وتقف نفس العقبات السابقة أمام هذا الجانب أيضاً من الدراسة* .

وسيتناول هذا المبحث التركيب الاقتصادى للمدينة من خلال تحديد حجم قوة العمل فى طنجة، ومعدل النشاط حسب فئات العمر والنوع وتحديد معدلات البطالة ثم توزيع قوة العمل حسب نوع المسكن ثم يتبع ذلك محاولة لتحليل التركيب المهنى لسكان طنجة وعلاقته بنمط المسكن أيضاً، ثم نصل بعد ذلك إلى تحليل التركيب الاقتصادى للسكان حسب قطاعات النشاط الاقتصادى المختلفة، لنصل منه إلى التوزيع الجغرافى للأنشطة الاقتصادية حسب أنماط المسكن، مُتتبعين رحلة العمل اليومية لسكان المدينة ... ونخلص من كل ذلك إلى تحديد الشخصية الاقتصادية للمدينة وإبراز وظائفها الأساسية.

(١) تقدير حجم قوة العمل فى طنجة وتوزيعها:

يقصد بقوة العمل السكان ذوو النشاط الاقتصادى أى السكان فى سن العمل[١]، "وطبقاً للمعايير الموصى بها دولياً تضم قوة العمل كل الأشخاص من كلا النوعين الذين يمثلون العرض المتاح من العمل لإنتاج السلع والخدمات الاقتصادية من سن ١٥ فأكثر، وتضم العاملين بالفعل والعاطلين، بينما يقصد بالأشخاص خارج قوة العمل، السكان غير النشطين اقتصادياً، وتضم ربات البيوت، والطلبة، والعجزة والمتقاعدين، والأشخاص الآخرين الذين ليس لهم أى نشاط"[١] ويمكن تحديد قوة العمل فى مجمعة طنجة من خلال تعدادى ١٩٧١، ١٩٨٢ والاستقصاء الخاص بمجموعة الثمانية مع وزارة السكن من خلال (.s.d.a.u)، سنة ١٩٨١ حيث يتعامل مع المدينة كلها داخل وخارج المدار الحضرى مع ملاحظة أن تحديد قوة العمل فى طنجة بسن ١٥ سنة فأكثر، لايعنى أنه ليس هناك نسبة من العاملين بالفعل فى أعمار تقل عن ١٥ سنة، إذ أثبتت الدراسة أن نسبة مهمة من العاملين تقع ضمن فئات عمرية أقل من ١٥ سنة.

أ- معدل النشاط الاقتصادى الخام

يوضح الجدول رقم (٤٣) حجم قوة العمل فى مجمعة طنجة الحضرية سنة ١٩٧١-١٩٨١، ومن استقراء الجدول نتبين أن حجم القوة العاملة قد تطور من ٥٤١٦٩ ساكن نشط من جملة ١٩٣٠٠٠ ساكن سنة ١٩٧١ إلى ١٢٤٢٥٠ ساكن نشط من جملة ٣٥٥٠٠٠ ساكن سنة ١٩٨١، وبالتالى كان معدل النشاط الخام يمثل ٢٨٪ سنة ١٩٧١ تطور إلى ٣٥٪ سنة ١٩٨١، معنى ذلك أيضاً تناقص نسبة غير النشطين من ٧٢٪ إلى ٦٥٪، وقد تزايد حجم قوة العمل بمعدل نمو سنوى قدره ١٢,٩٪ سنوياً خلال الفترة المذكورة، أى بمعدل يفوق معدل النمو السكانى

---

(١) الأمانة العامة للأمم المتحدة، قسم الشئون الاقتصادية والاجتماعية، فرع السكان (١٩٥٨)، طرق تحليل بيانات التعداد عن الأنشطة الاقتصادية للسكان، ترجمة عبد الفتاح ناصف، المركز الديموجرافي لشمال إفريقية، القاهرة، ص ص ٧-١٠.

ملحوظة: (الترجمة بدون تاريخ، والأصل الإنجليزي سنة ١٩٥٨).

(*) من الجدير بالذكر أن غرفة التجارة والصناعة بطنجة قد رفضت منحي أي بيانات تتعلق بهذه الجوانب، ونفس الوضع تكرر من وزارة التجارة والصناعة بالرباط، وكذلك المندوبية الجهوية لوزارة التجارة والصناعة بطنجة، وذلك أثناء الدراسة الميدانية في المغرب في سنة ١٩٩٢.

ويرجع ذلك إلى عدة عوامل أهمها بنية السكان الشابة لارتفاع نسبة صغار السن وبالتالى السكان فى سن العمل خاصة فى شرائحه الأولى، والتى ترجع بدورها إلى كون طنجة قطب جذب للمهاجرين الذين يتصفون بالشباب بصفة عامة والذين يعد البحث عن العمل بالنسبة لهم أحد أهم أسباب نزوحهم من مناطقهم وهجرتهم إلى مدينة طنجة، وغيرها من المدن المغربية الكبرى [1]. ويوضح الشطر الثانى من الجدول (ب) توزيع قوة العمل بين المشتغلين والعاطلين، كما يوضح نسبة الطلبة إلى غير النشطين اقتصادياً سنة ١٩٧١ و ١٩٨١ ومن استقراء الجدول يتضح:

- ارتفاع نسبة المشتغلين من ٢٤٪ إلى ٢٦,٥٪ وارتفاع نسبة العاطلين الخام من ٤٪ إلى ٨,٥٪.
- ارتفاع نسبة الطلبة من ١٦٪ من جملة السكان سنة ١٩٧١ إلى ٢٠٪ من جملة السكان سنة ١٩٨١.

وبالتالى يمثل العاطلون حوالى ١٢,٣٪ من جملة قوة العمل سنة ١٩٧١، وهى نسبة كبيرة ورغم ذلك تزايدت إلى ٢٤,٣٪ من جملة المشتغلين سنة ١٩٨١، وذلك مايوضحه القسم الثالث من الجدول (جـ)

جدول رقم (٤٣)

(أ) حجم ونسبة قوة العمل فى مجمعة طنجة سنة ١٩٧١-١٩٨١ (٪)

السنة	جملة السكان	النشطون اقتصادياً		غير النشطين اقتصادياً	
		عددهم	نسبتهم (٪)	عددهم	نسبتهم (٪)
١٩٧١	١٩٣٤٦٠	٥٤١٦٩	٢٨	١٣٩٢٩١	٧٢
١٩٨١	٣٥٥٠٠٠	١٢٤٢٥٠	٣٥	٢٣٠٧٥٠	٦٥

(ب) التوزيع النسبى لسكان مجمعة طنجة حسب النشاط الاقتصادى سنة ١٩٧١-١٩٨١ (٪)

السنة	النشطون اقتصادياً (قوة العمل)			غير النشطين اقتصادياً (خارج قوة العمل)		
	قوة العمل	مشتغلون	عاطلون	جملتهم	طلبة	آخرون
١٩٧١	٢٨	٢٤,٠	٤,٠	٧٢	١٦	٥٦
١٩٨١	٣٥	٢٦,٥	٨,٥	٦٥	٢٠	٤٥

المصدر: - Recensement (1971) et Enquete s d.a.u. (1981).

(جـ) معدلات البطالة فى مجمعة طنجة سنة ١٩٧١-١٩٨١

السنة	نسبة المشتغلين إلى قوة العمل ٪	معدل البطالة الخام ٪	المجموع
١٩٧١	٨٧,٧	١٢,٣	١٠٠٪
١٩٨١	٧٥,٧	٢٤,٣	١٠٠٪

المصدر محسوب على أساس الأرقام المطلقة بالجدول (أ) والنسب (ب)

بالنسبة لمدى مساهمة كل من الإناث والذكور فى قوة العمل فتسهم الإناث بنسبة ٢١٪ من جملة المشتغلين وكذلك نسبة ٢١٪ من جملة العاطلين وذلك سنة ١٩٧١، بينما يسهم الذكور بنسبة ٧٩٪ من جملة المشتغلين و

(١) - Direction de la statistique, C.E.R.E.D., (1990), Immigrants D'orgine-Rurale et leur comportements vis a vis D'emploi urbain, Rabat., p. 15.

٧٩٪ من جملة العاطلين فى نفس السنة، وقد ظلت نسبة الإناث ٢١٪ سنة ١٩٨٢ من جملة المشتغلين ... إلا أن نسبتهن قد ارتفعت بالنسبة للعاطلين، وأصبحت ٤٨٪ من جملة العاطلين بينما أصبحت نسبة العاطلين من الذكور ٥٢٪ من جملة العاطلين سنة ١٩٨١ وهذا يعنى نزول الإناث إلى سوق العمل وبحثهن عنه بنسبة تقترب من نسبة الذكور سنة ١٩٨١ (١).

(ب) معدل النشاط للسكان البالغين ١٥ سنة فأكثر :

من الحقائق المثيرة للانتباه أن معدل النشاط "المنقح"* بالنسبة للسكان البالغين ١٥ سنة فأكثر قد قدر فى مجمعة طنجة سنة ١٩٨١ بحوالى ٢٤,٥٪، بينما قدر معدل النشاط الخام بالنسبة للمشتغلين فى كل الأعمار بحوالى ٢٦,٥٪، وذلك عكس الافتراض الخاص بأن يكون معدل النشاط المنقح أكبر من معدل النشاط الخام، حيث يتركز الأول فى سن محددة من ١٥-٦٤ سنة بينما يشمل الثانى كل الأعمار، ويكمن تفسير ذلك فى أن ٢٪ من جملة سكان مجمعة طنجة الحضرية، أو مايوازى ٦ إلى ٧,٥٪ من المشتغلين هم من الأطفال الأقل من ١٥ سنة عمراً، وتنتشر هذه الظاهرة بوضوح فى المناطق حديثة التعمير ذات نمط المسكن العشوائى خاصة، وكذلك فى مناطق السكن الاجتماعى وتتركز هذه الأيدى العاملة الصغيرة فى الإناث الصغيرات اللاتى يُدفع بهن إلى الورش والمصانع الصغيرة للسجاد، والتى عادة ماتوجد فى نفس الأحياء ولاتوجد مثل هذه الظاهرة فى أحياء وسط المدينة والأحياء الراقية (٢). لذلك لاحظنا انخفاض نسبة الالتحاق بالدراسة لدى الإناث خاصة فى مناطق هوامش المدينة العشوائية جنوباً سنة ١٩٨١، ويوضح الجدول التالى أهم التغيرات الخاصة بمعدل النشاط للسكان الأكثر من ١٥ سنة عمراً فى حضر إقليم (عمالة) طنجة من ١٩٨٦ إلى ١٩٩٠.

جدول رقم (٤٤) تغير معدل النشاط للسكان الأكثر من ١٥ سنة فى حضر إقليم طنجة حسب نوع النشاط والنوع من سنة ١٩٨٦-١٩٩٠

المتغيرات / السنة	النشطون أكثر من ١٥ سنة			العاطلون أكثر من ١٥ سنة		
	معدل النشاط الفعلي	النوع		معدل البطالة	النوع	
		ذكور	إناث		ذكور	إناث
١٩٨٦	٤٥,٦	٧٣,٠	١٩,١	١٤,٥	١٤,٤	١٤,٩
١٩٨٧	٤٥,٠	٧١,٤	١٩,٤	١٣,٦	١٣,٥	١٤,١
١٩٨٩	٤٦,٣	٧٥,٨	١٧,٢	١٣,٥	١٤,٨	٧,٨
١٩٩٠	٤٥,٠	٧٤,٠	١٤,٧	١٢,٣	١٣,٤	٦,٤

المصدر: مجمع من : - Direction de la statistique, (1991), population active urbaine 1991, Rabat pp. 33-34. et population active urbaine, 1987, Rabat, pp. 42-47.

ومن استقراء الجدول نلاحظ أن معدل النشاط "المنقح" يدور حول ٤٥٪ وقد بلغ معدله ٤٦,٣٪ سنة ١٩٨٩، ويصل بين الذكور إلى ٧٣٪ سنة ١٩٨٦، ثم يسجل انخفاضاً سنة ١٩٨٧، ثم يرتفع سنة ١٩٨٩، لينخفض إلى

(١) - S.d.a.u., (1983), op. cit., p. 313.

(٢) - S.d.a.u., (1983), op. cit., p. 314.

(*) وتسمى معدلات النشاط الخاصة أي حسب النوع أو فئات العمر ... الخ.

٧٤٪ سنة ١٩٩٠، أى أنه يتسم بالذبذبة أيضاً، وينطبق نفس الوضع على معدلات النشاط للمشتغلات من الإناث، إلا أن أهم مؤشراتها تعبر عن انخفاض معدل النشاط بالنسبة للإناث من ١٩,١٪ سنة ١٩٨٦ إلى ١٤,٧٪ سنة ١٩٩٠، عكس المعدل بالنسبة للذكور الذى يميل إلى الارتفاع.

بالنسبة للعاطلين الأكثر من ١٥ سنة عمراً، يصل معدل البطالة (العطالة) سنة ١٩٨٦ إلى ١٤,٥٪ من جملة قوة العمل للبالغين ١٥ سنة فأكثر، ويميل هذا المعدل للانخفاض إذ وصل سنة ١٩٩٠ إلى ١٢,٣٪ من جملة النشطين الأكثر من ١٥ سنة عمراً، ويسجل هذا المعدل تغيراً غير منتظم إذ يتذبذب ارتفاعاً وانخفاضاً خلال السنوات الأربع التى تعبر عنها أرقام الجدول ... بينما يُظهر تغير معدل البطالة بين الإناث اتجاهاً واضحاً نحو الانخفاض، إذ انخفض من ١٤,٩٪ سنة ١٩٨٦ إلى ٦,٤٪ سنة ١٩٩٠ [(١)]، وكان معدل الانخفاض يوازى ٥٠٪ تقريباً بين سنة ١٩٨٧-١٩٨٩ أى من ١٤,١٪ إلى ٧,٨٪.

وبمقارنة معدلات النشاط والبطالة فى طنجة بمعدلاتها على مستوى المغرب والأقاليم الأخرى به نلاحظ انخفاض معدل النشاط فى طنجة عن معدلاته على مستوى المغرب والمناطق بالنسبة للمعدل العام أو بين الذكور أو الإناث (ملحق (١٤))، كما ينخفض معدل البطالة فى طنجة كثيراً عن معدلها فى المغرب، وكذلك ينخفض بالنسبة للذكور والإناث وتسجل الدار البيضاء أعلى معدلات النشاط (المشتغلون بالفعل)، إذ تصل إلى ٥٦,٥٪، وتسجل كذلك أعلى معدلات البطالة بين الذكور إذ تصل إلى ١٧,٢٪ [(٢)] (ملحق (١٤)).

من أهم نتائج الدراسة السابقة أن معدل النشاط الاقتصادى فى طنجة يعد منخفضاً نسبياً رغم اتجاه معدلاته للارتفاع، كما يقوم الذكور بمعظم العبء الاقتصادى فى مدينة طنجة أكثر من الإناث، كما ترتفع معدلات البطالة وإن أظهرت انخفاضاً خاصة بين الإناث، إلا أنها تنخفض عن معدلاتها على مستوى المغرب وعلى مستوى المدن الكبرى، إذ يرجع ذلك إلى فرص العمل الجديدة فى طنجة خاصة فى مجال الصناعة التى تتزايد الاستثمارات بها من سنة لأخرى، نظراً لتمتع طنجة بالقوانين الاستثمارية المشجعة على جذب الاستثمارات، يضاف إلى ذلك النشاط الواضح فى حركة الإنشاء والتعمير التى تمتص قدراً من طلاب العمل، وقد بلغت نسبة الإعالة فى طنجة ١:٣,٧٧ فى سنة ١٩٨١، وبصفة عامة تصل معدلات النشاط الاقتصادى إلى ٤٠٪ فى الدول المتقدمة (الصناعية)، ٦٠٪ بين الذكور وأكثر من ٣٠٪ بين الإناث [(٣)] وذلك سنة ١٩٧٣، بينما كان معدل النشاط المنقح فى طنجة ٢٤,٥٪ سنة ١٩٨١ وحوالى ٤٥٪ سنة ١٩٩٠.

جـ- توزيع سكان مجمعة طنجة حسب نوع النشاط والعمر والنوع سنة ١٩٨١

يمكن حساب معدلات النشاط الخاصة أو معدلات المساهمة فى قوة العمل طبقاً للسن والنوع والحالة الزواجية والتعليمية ونمط الحياة والمجموعات العرقية وكلها أنواع مختلفة للمعدلات الخاصة تسهم فى دراسة العوامل

---

(١) - Direction de la statistique, (1991), population active urbaine 1991, Rabat, pp. 33-34.

(٢) - Ibid, p. 33-34.

(٣) - U.N.; (1973), The determinants and consequences of population trend, Vol. I, New York, p.297.

الديموجرافية والاقتصادية والاجتماعية التى تؤثر على حجم وخصائص قوة العمل، كما تعتبر معدلات النشاط الخاصة بالنوع والعمر أساسية فى قياس أبعاد قوة العمل [1]. وتتأثر معدلات النشاط العمرية بالتركيب العمرى للسكان، كما يتباين مدى اشتراك كل فئة فى العمل من فئة عمرية إلى أخرى إذ تتأثر بالحالة التعليمية ومدى الالتحاق بالدراسة وبظروف العمل فى المدينة، كما يعد معدل النشاط العمرى للإناث ذو دلالة اجتماعية واقتصادية كبيرة فى مجتمع المدينة وقد قدم لنا تفسيراً لانخفاض معدل النشاط للبالغين ١٥ سنة فأكثر عن معدل النشاط الخام فى مجمعة طنجة، حيث يقدم هذا أحد المؤشرات الهامة لفهم الحراك الاجتماعى للمرأة فى المجتمعات المختلفة.

ويوضح الشكل رقم (٦٥) أهم خصائص القوة العاملة فى عمالة طنجة من حيث السن والنوع للسكان البالغين ١٥ سنة وأكثر سنة ١٩٧١ وسنة ١٩٨٢ فى الريف والحضر حيث يمثل الحضر بلدية طنجة بينما يمثل الريف هوامش طنجة خارج حدود البلدية، وتتوافق منحنيات معدلات النشاط العمرية للذكور فى طنجة مع خصائص تلك المعدلات فى الدول النامية فى كلا التعدادين حيث يدخل الذكور سوق العمل فى سنوات مختلفة قبل سن العشرين ثم بنسبة أكبر بعد ذلك وحتى سن الستين تقريباً، إذ تمثل نسب الالتحاق بقوة العمل معدلات كبيرة من كل فئة عمرية تصل إلى ٨٢,٦٪ فى الفئة من ٢٠-٢٤ سنة بطنجة، وكانت النسبة ٤٩,٢٪ فى فئة العمر من ١٥-١٩ سنة بين الذكور فى الحضر سنة ١٩٧١، وعلى العكس من الملاحظ بالنسبة لمعدلات النشاط العمرية بين الذكور نجد معدلات النشاط العمرية للإناث حيث تبدأ منحنيات النشاط العمرية للإناث مرتفعة فى فئة السن ١٥-١٩ سنة بنسبة ٢٣٪ سنة ١٩٧١ ارتفعت إلى ٢٧,٨٪ سنة ١٩٨٢ ثم تأخذ فى التناقص وإن سجلت ارتفاعاً طفيفاً فى فئة السن من ٤٠ إلى ٦٠ سنة.

بالنسبة لخصائص القوة العاملة فى مجمعة طنجة الحضرية كوحدة حضرية تمثل مدينة طنجة فلا يمكن الحصول على معلومات كاملة عنها إلا من نتائج الاستقصاء الخاص بإعداد تصميم التهيئة أو التنمية الحضرية (s.d.a.u.) وذلك لأن كل المصادر الرسمية تخص بلدية طنجة وأصيلا معاً أى حضر عمالة طنجة ثم أرياف طنجة وأصيلا أى أرياف عمالة طنجة، وهى الأرقام التى اعتمدنا عليها فى الصورة العامة السابقة لخصائص القوة العاملة فى الريف والحضر.

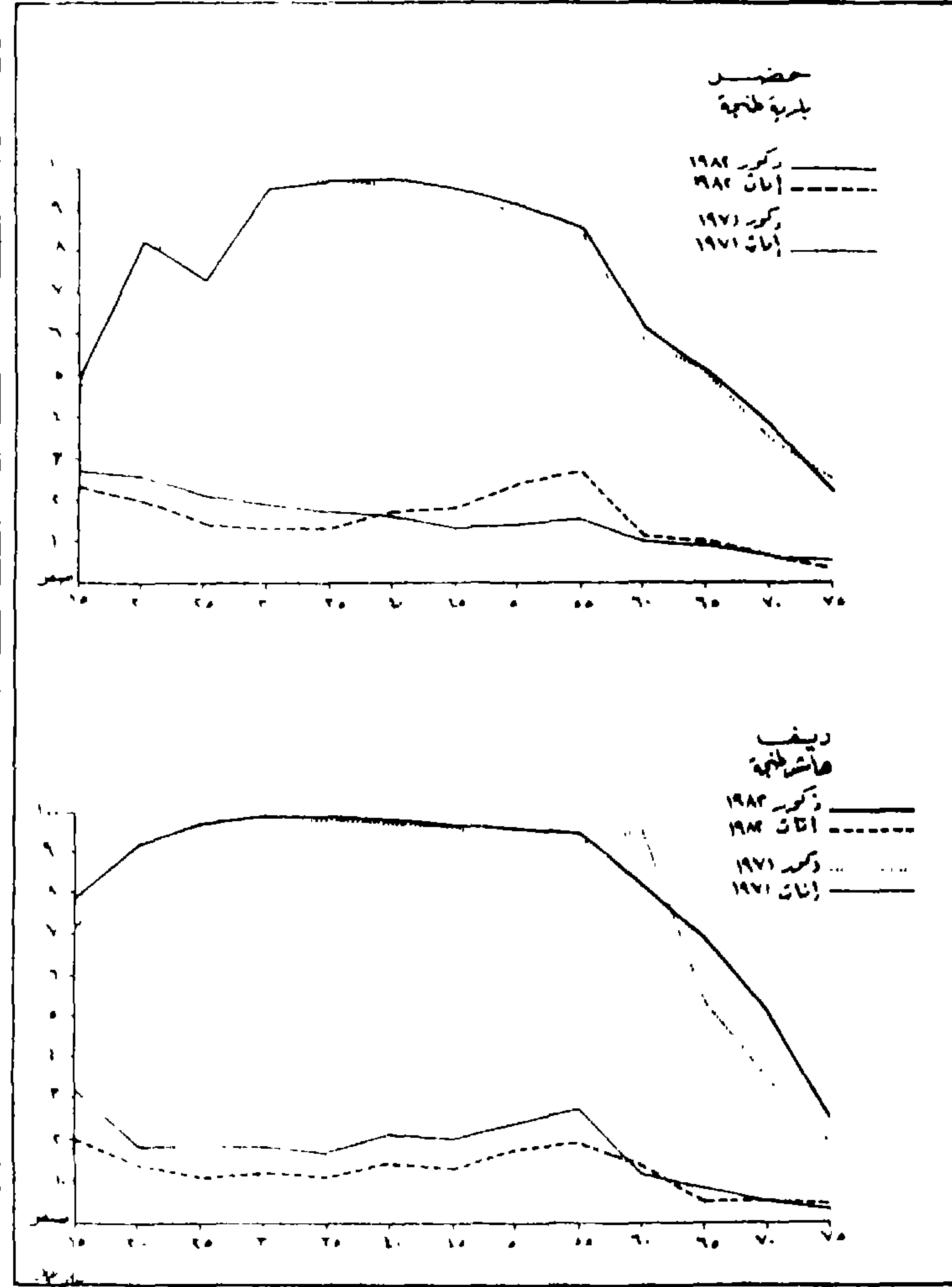
ولقد قامت الباحثة بتجميع الخصائص والمتغيرات الخاصة بالقوة العاملة وكذلك السكان خارج القوة العاملة- للمقارنة-وحسابها ووضعها فى الجدول رقم (٤٥) ويتضح من تحليل الجدول خلاصة ماسبق شرحه فيمايلى من متغيرات وخصائص شكل (٦٦) و (٦٧):

- يمثل الذكور ٧١٪ من قوة العمل الفعلية والإناث ٢١٪ منها.
- ويتقاسم الذكور والإناث البطالة بنسبة ٥١,٥٪ للذكور ٤٨,٥٪ للإناث.
- يمثل الذكور ٢٥٪ من السكان خارج قوة العمل أى غير النشطين أى المتقاعدين وصغار السن، بينما تمثل الإناث ٧٥٪ بينما يمثل الذكور ٦١٪ من الملتحقين بالدراسة فى مقابل ٣٩٪ بالنسبة للإناث.

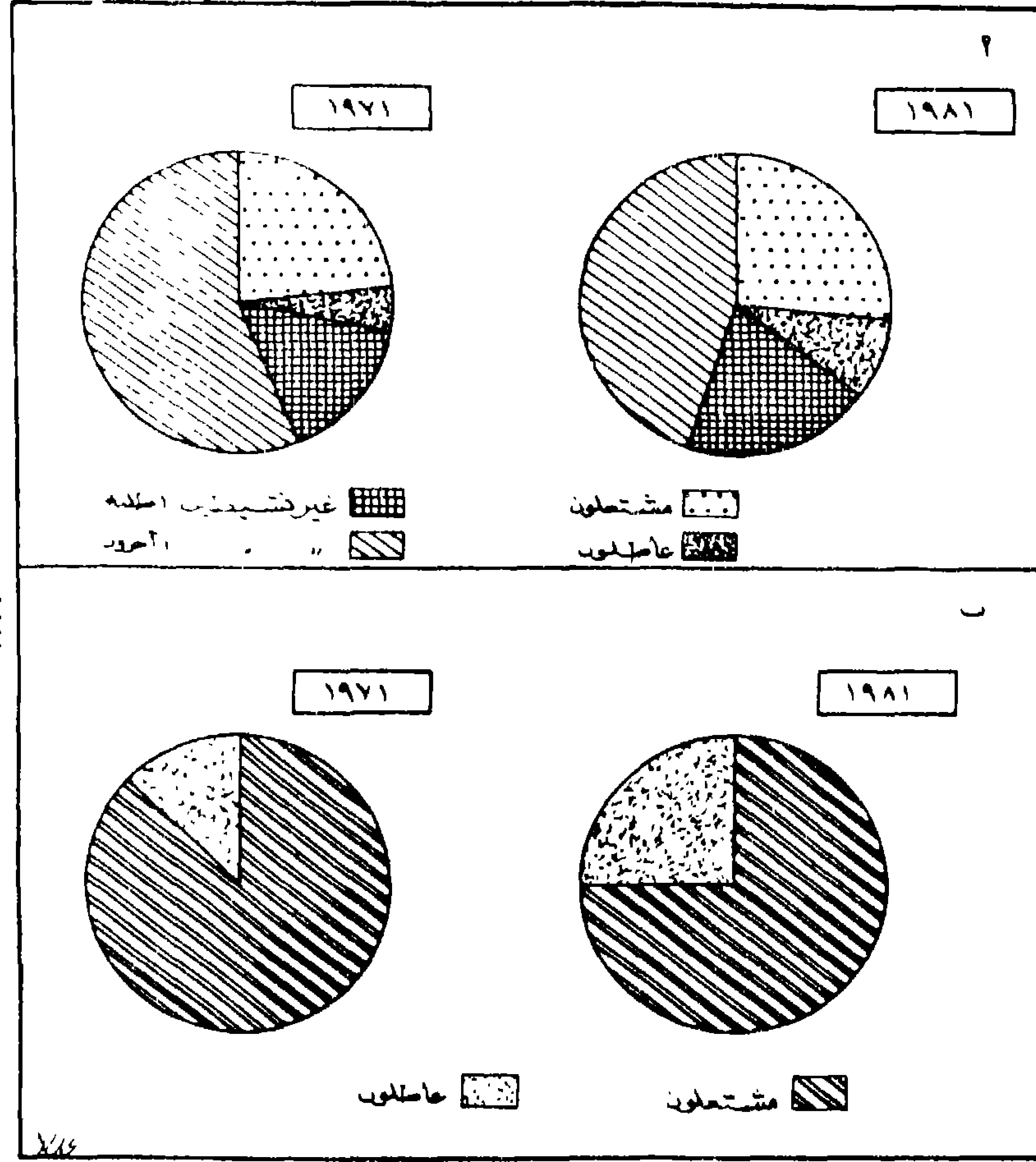
---

(١) الأمانة العامة للأمم المتحدة، قسم الشئون الاقتصادية والاجتماعية، فرع السكان (١٩٥٨)، مرجع سابق (مترجم)، صـ صـ ١٠-٢١.

(*) المعادلات الخاصة بذلك فى المرجع السابق.



شكل (٦٥) معدل النشاط العمري والنوعي لسكان عمالة طنجة
ريف وحضر من عام ١٩٧١ إلى ١٩٨٢م



شكل (٦٦-أ) التوزيع النسبي لسكان جماعة طنجة حسب نوع النشاط الاقتصادي عام ١٩٧١، ١٩٨١م.
٦٦-ب المشتغلون والعاطلون من النشيطين اقتصادياً بجماعة طنجة عام ١٩٧١، ١٩٨١م.

جدول رقم (٤٥)

التوزيع النسبى للسكان حسب النشاط والعمر والنوع فى مجمعة طنجة الحضرية سنة ١٩٨١

المتغيرات / فئات العمر	النشطون ٪				غير النشطين ٪			
	مشتغلون ٪		عاطلون ٪		غير نشطين ٪		عاطلون أو تلاميذ ٪	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
صفر - ٦	--	٣,٠	--	--	١٧,٥	٢٢,٠	٤,٠	٢,٣
٧ - ١٤	١,٦	٥,٠	--	--	٣,٥	٧,٥	٣٨,٠	٢٦,٠
١٥ - ١٩	٦,٠	٤,٢	١٥,٥	٢٥,٠	٠,١	٢,٥	١٤,٠	٩,٠
٢٠ - ٢٤	٩,٢	٤,٠	١٦,٠	١٥,٠	٠,١	٥,٠	٤,٠	١,٦
٢٥ - ٢٩	١١,٠	٢,٠	٥,٠	٥,٠	٠,٢	٧,٠	١,٠	٠,١
٣٠ - ٣٤	١٠,٠	١,٠	٣,٥	١,٥	٠,١	٧,٥	--	--
٣٥ - ٣٩	٩,٠	١,٨	٢,٠	٠,٦	٠,١	٥,٥	--	--
٤٠ - ٤٤	١١,٠	٠,٨	١,٥	٠,٧	٠,١	٦,٠	--	--
٤٥ - ٤٩	٧,٠	١,٠	٢,٥	٠,٤	٠,١	٤,٠	--	--
٥٠ - ٥٤	٧,٥	٠,٥	٢,٠	--	٠,١	٣,٠	--	--
٥٥ - ٥٩	٣,٥	٠,٥	١,٠	--	٢,٠	١,٢	--	--
٦٠ - ٦٤	٢,٢	٠,٢	١,٣	--	٤,٠	١,٦	--	--
٦٥ فأكثر	١,٠	--	١,٣	--	٢,٥	٢,٢	--	--
جملة طنجة	٧٩,٠	٢١,٠	٥١,٥	٤٨,٥	٢٥,٠	٧٥,٠	٦١,٠	٣٩,٠
	١٠٠		١٠٠		١٠٠		١٠٠	

المصدر: مستخلص من : - S.d.a.u., (1983), op. cit. pp. 313-340.

وتتوزع المتغيرات السابقة بين فئات السن بنسب متفاوتة ويوضح الشكل رقم (٦٧) التوزيع النسبى للعاملين والعاطلين حسب النوع والسن ومن تحليل الشكل والجدول السابق تتضح أهم خصائص القوة العاملة فى طنجة ومن أهمها مايلى:

تركز النسبة الأكبر من الإناث العاملات فى فئات العمر الصغيرة حيث ٨٪ من قوة العمل الفعلية فى طنجة تتركز فى الإناث الصغيرات (أطفال) بنسبة ٣٪ للأطفال الأقل من سن ٦ سنوات ثم ٥٪ بين ٧-١٤ سنة وهؤلاء الصغيرات يمثلن ٣٨٪ من جملة الإناث العاملات أى أكثر من ثلث العمالة من الإناث فى مجمعة طنجة سنة ١٩٨١. وهذه إحدى أهم خصائص القوة العاملة فى طنجة كما تمثل الإناث المشتغلات فى فئات العمر من ١٥-٢٤ سنة ٨,٢٪ أيضاً من جملة القوة العاملة الفعلية فى طنجة أى بنسبة ٣٩٪ من جملة الإناث.

ويعنى ماسبق أن أكثر من ٧٧٪ من الإناث العاملات لاتزيد أعمارهن عن ٢٤ سنة، وتتوزع باقى النسبة على باقى الفئات العمرية.

أ- التوزيع العمري النوعي للقوة العاملة حسب نوع النشاط وفئة السن بمجمعة طنجة عام ١٩٨١م

ب- التوزيع العمري النوعي لغير النشطين بمجمعة طنجة عام ١٩٨١م

شكل (٦٧) التوزيع العمري النوعي لسكان مجمعة طنجة حسب نوع النشاط، وفئات السن عام ١٩٨١م

بينما يُظهر توزيع القوة العاملة من الذكور على فئات العمر المختلفة عكس مالوحظ عند توزيع القوة العاملة من الإناث، إذ ترتفع نسبة العاملين منهم بوضوح بداية من فئة العمر ٢٠ سنة وحتى ٤٤ سنة إذ يمثل الذكور فى هذه الفئة العمرية حوالى ٥٠,٢٪ من جملة العاملين بالفعل (ذكور وإناث)، ونسبة ٦٣,٥٪ من جملة الذكور العاملين، فى حين يمثل الذكور نسبة ضئيلة فى فئات العمر الصغرى بلغت ١,٦٪ فى الفئات العمرية الأقل من ١٥ سنة عمراً، ويتركز حوالى ٧,٦٪ من جملة العاملين فى الفئات الأقل من ٢٠ سنة عمراً وتتوزع النسبة الباقية على ماتبقى من فئات العمر الأكثر من ٤٥ سنة.

بالنسبة للبطالة وتوزيعها بين فئات العمر نلاحظ أيضاً أن الإناث الصغيرات تمثلن النسبة الأكبر فى البحث عن عمل بطنجة، وخاصة بين فئات العمر من ١٥-١٩ إذ تصل النسبة إلى ٢٥٪ من الإناث الباحثات عن عمل، وتصل نسبة الباحثات عن عمل فى فئات العمر من ١٥-٣٤ إلى حوالى ٤٦,٥٪ من جملة العاطلين ذكور وإناث أو مايوازى ٩٦,٥٪ تقريباً من جملة العاطلات من الإناث، بينما ينعدم وجود العاطلات فى فئات العمر الأكثر من ٥٠ سنة أى لاتبحثن عن عمل.

وتتركز البطالة بين الذكور فى فئات العمر من ١٥ إلى ٣٠ سنة بنسبة ٣٦,٥٪ من جملة العاطلين الباحثين عن عمل ذكور وإناث أو مايوازى ٧٠,٥٪ من جملة العاطلين الذكور، وترتفع نسبة البطالة بصفة عامة حسب الجدول رقم (٤٦) والشكل رقم (٦٧) فى فئات العمر الصغرى وتقل تدريجياً مع التقدم فى العمر (٨٠٪ من العاطلين بين ١٥-٣٠ سنة). يضاف إلى ماسبق تركز البطالة وارتفاع نسبتها بين حملة الشهادات الدراسية العليا ومادونها عن العاطلين ذور المستوى التعليمى المتدنى، وقد لعبت الهجرة دوراً كبيراً فى هذا وكذلك فى إقبال الإناث على طلب العمل مما يدفعهن لقبول أعمال كثيرة غير رسمية وغير لائقة، إذ لوحظ هجرة الإناث الصغيرات إلى طنجة بمفردهن أى بدون عائلات* .

جدول رقم (٤٦) توزيع العاطلين حسب النوع وفئات سن عريضة بمجمعة طنجة سنة ١٩٨١

فئات العمر	للذكور ٪	للإناث ٪	نسبة البطالة بمجمعة طنجة
١٥ - ٢٠ سنة	١٦,٥	٢٤,٧	٤١,٢
٢٠ - ٣٠	٢٠,٤	١٨,٨	٣٩,٢
٣٠ - ٤٠	٥,٧	١,٧	٧,٤
٤٠ - ٥٠	٤,٠	٣,٠	٧,٠
٥٠ - ٦٠	٥,٢	--	٥,٢
إجمالي	٥١,٨	٤٨,٢	١٠٠

المصدر:
- Enquête S.d.a.u. V.T., (1981), op. cit.
- S.d.a.u. V.T., (1983), op. cit., p. 315.

(*) ملاحظة ميدانية، ومحادثات شخصية مع مسئولين بعمالة إقليم طنجة السيد محمد إيدبري، رئيس قسم التنسيق والتوثيق بالعمالة، في أكتوبر، نوفمبر-١٩٩٢.

٢- التركيب المهنى لقوة العمل وعلاقته بنمط المسكن

تمثل طنجة مدن العالم الثالث فى العديد من الخصائص التى تميز هذه المدن منها التناقض (contradiction) الواضح حيث الفقر والوفرة (poverty and plenty) فى آن واحد، ومما يدعم الفقر فى هذه المدن حالة المهاجرين إلى المدينة الذين يعانون من حظ قليل من المهارة، ومستوى تعليمى منخفض ومستوى اجتماعى متدنى لانخفاض المستوى الاقتصادى، ويرجع ذلك إلى استمرار عملية الهجرة خاصة للعمالة غير الماهرة الراغبة فى الحصول على فرصة عمل، وعادة مايلازم هذه الرغبة الملحة أمل ضعيف فى الحصول عليها مع فرصة ضئيلة أيضاً فى التقدم وإمكان الارتفاع بمستوى المعيشة خاصة بالنسبة للعمالة غير الماهرة من السكان والعاطلين وصغار الموظفين، لذلك تتميز مدن العالم الثالث وإفريقيا بازدواجية اقتصادية (Economic Dualism) تتمثل فى اقتصاديات البزار (the bazaar economy) على حد تعبير "ترومان أسا هارتشهورن" (T.A.Hartshhorn)، ويدعم هذه الازدواجية الاقتصادية فى مدن العالم الثالث تعايش نمطين اقتصاديين متناقضين أيضاً معاً وهما الاقتصاد الرسمى (Formal) والاقتصاد غير الرسمى (Informal) .

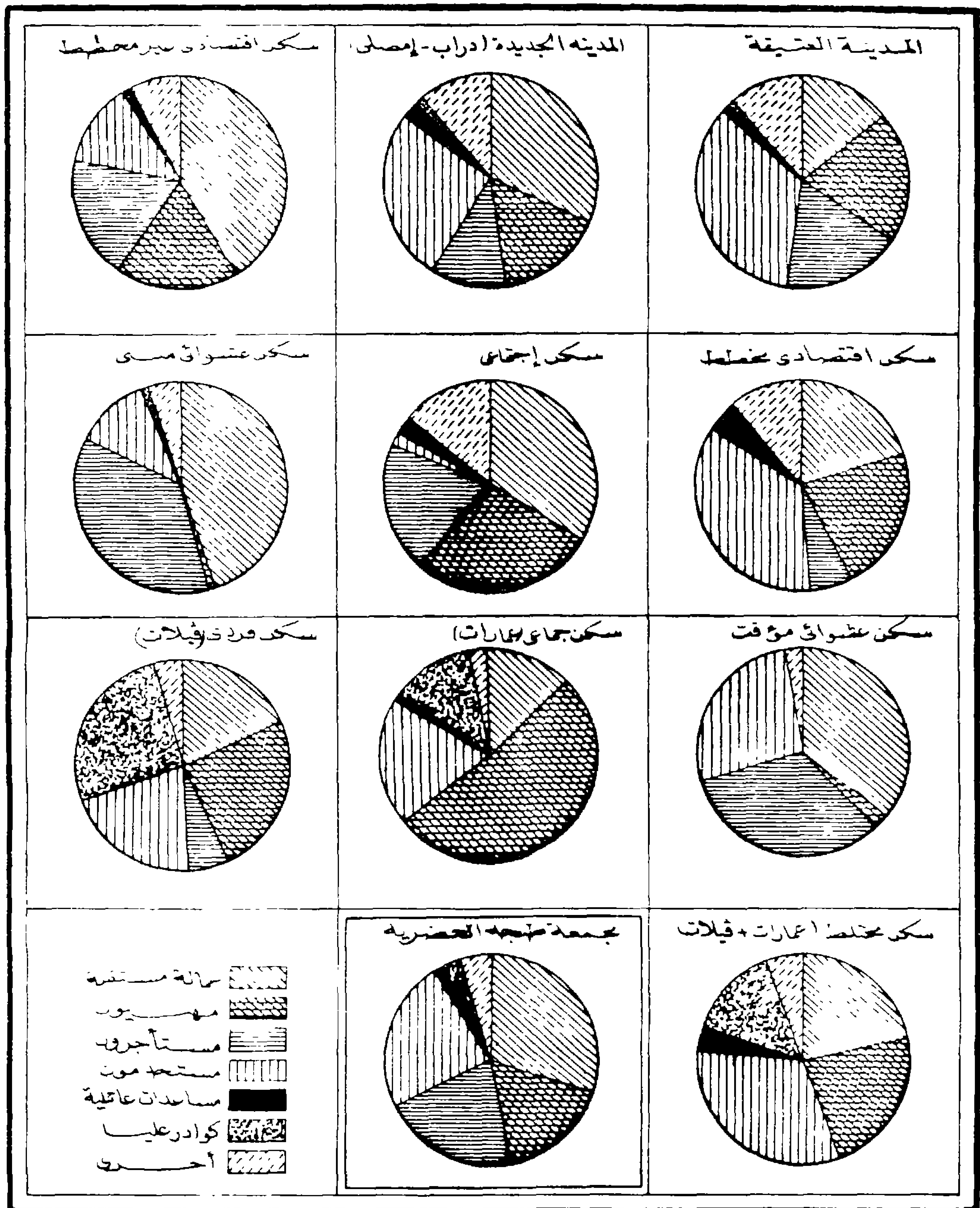
ويوجد القطاع الرسمى على مستوى كبير فى قطاع الخدمات والمصانع الخاصة بالنشاط الصناعى فى المدينة، كما يضم أيضاً موظفى الحكومة وأصحاب الأجور والمرتبات المرتفعة فى الأعمال الإدارية والتقنية كالإدارة العليا والطيران والإرشاد وكذلك التجار ... الخ، بينما يضم القطاع غير الرسمى الأنشطة الصغيرة والصغيرة جداً (يطلق عليها البعض الأنشطة المجهرية) التى تعنى عادة عامل واحد مع قليل من رأس المال وعادة ماتجذب هذه النوعية من الأنشطة المهاجرين الفقراء، حيث يقوم العامل بتقديم الخدمة أو السلعة فى الشارع (باعة متجولين)، ومن أمثلة هذه الأنشطة غير الرسمية بيع الجرائد وتلميع الأحذية ... الخ، وتختار هذه الأنشطة الميادين والشوارع المزدحمة موضعاً لها وقد يتميز هذا الموضع بالثبات، كما قد يصبح معروفاً فى المدينة، إذ يلتصق عادة بالمواضع المركزية أى بجوار دور السينما أو المسارح، ووسط المدينة، ومواقف السيارات، ومحطات مركبات النقل، والمواضع السياحية(١) ... الخ.

وتمثل مدن المغرب وشمال إفريقية ومصر والعالم الثالث فى أمريكا اللاتينية وآسيا وإفريقيا نماذج عديدة ومتشابهة تتكرر بها المشاهد السابقة، ولاتختلف طنجة عماسبق إذ تظهر بها الظاهرات السابقة والممثلة فى ارتفاع نسبة العاملين لحسابهم، إذ تصل إلى ٣٠.٢٪ من جملة العاملين بمجمعة طنجة الحضرية عام ١٩٨١، كما ترتفع بها نسبة العمال بأجر (المستأجرون) إذ تصل إلى ٢٠.٥٪ بينما تنخفض نسبة الكوادر العليا ورجال الأعمال والمديرين وتصل إلى ٣.٢٪ فقط، ومن المتوقع ألا تتغير النسب السابقة كثيراً بسبب استمرار تدفق تيارات الهجرة.

ويمكن تتبع الحالة المهنية للسكان حسب نمط المسكن تحقيقاً لأحد أهداف البحث وهو دراسة التفاعل المكانى- الاجتماعى ممايضفى على معالجة الموضوع صبغة تطبيقية تبعد به عن الجانب الديموجرافى البحت.

---

(١) - Hartshorn, T.A.; (1992), Interpreting the city: An urban Geogrphy, 2 nd edition, John Wiley & Sons, Inc., New York, pp. 39-57.



شكل (٦٨) التوزيع النسبي للعاملين بمجموعة طنجة حسب أنماط المسكن والحالة المهنية عام ١٩٨١م

ويوضح الجدول رقم (٤٧) والشكل رقم (٦٨) هذه الظواهر ويؤكدها حيث يشتمل على التوزيع النسبى للعاملين بجمعة طنجة طبقاً للحالة المهنية حسب نوع أو نمط السكن أيضاً سنة ١٩٨١ (١).

ومن استقراء الجدول والشكل تتضح مؤشرات اجتماعية هامة تلقى الضوء على الكيفية التى يعيشها سكان مجمعة طنجة من حيث حالتهم المهنية التى تعد مؤشراً أيضاً للكثير من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسلوكية لهؤلاء السكان وبالتالى شخصية المدينة، ومن أهم المؤشرات المستنبطة من الجدول مايلى:

ارتفاع نسبة العمالة المستقلة (لحسابها) إلى مايقرب من ثلث العمالة فى طنجة ٣٠,٢٪ وبذلك تحتل المركز الأول فى السلم المهنى بطنجة وتتوزع هذه العمالة المستقلة بين العديد من الأنشطة التى توضح أنها بالفعل ضمن الأنشطة غير الرسمية (informal) ، ومن هذه العمالة ١٣,٤٪ يعملون فى تجارة التجزئة الصغيرة ويعمل ٧,٥٪ من ضمن هذه العمالة فى البناء والخدمات الصغيرة كالباعة الجائلين فى الشوارع والعاملين فى المطاعم الصغيرة، يضاف إليهم ٣,٨٪ أنشطة غير واضحة ... وذلك على مستوى العاملين بطنجة.

- ويأتى المستخدمون فى المرتبة الثانية بنسبة ٢٣٪ من العاملين وتصنف الخدمات الشخصية والعائلية كمديرات المنازل (Femmes de menage) وكذلك الحراس(les chaouchs) كمديرات المنازل والبستانيون وقسم من التجار ومؤدو الخدمات والأنشطة التقليدية الصغيرة الهامة ضمن هذه المهنة وتبلغ نسبتهم ١١٪ من العاملين بطنجة.

- ويمثل المستأجرون المهنة الثالثة فى مصفوفة المهن ونصيبهم ٢٠,٥٪ ويتركز فى هذه الفئة العمال فى قطاع الغزل والنسيج والخياطة والملابس الجاهزة بصفة خاصة.

- ويأتى فى المرتبة الرابعة المهنيون (Fanctionnaires) ويمثلون ١٧,٢٪ وتضم هذه الفئة موظفى الإدارة ١٠٪ ثم متخصصون فى المجال الصحى ومجال التعليم ٥,٤٪ من جملة العمالة بجمعة طنجة.

- أما المديرون ورجال الأعمال وأصحاب المهن الحرة فيحتلون المرتبة الخامسة فى مصفوفة المهن وبنسبة ضئيلة تبلغ ٣,٢٪ من جملة العاملين بالوظائف بطنجة.

هناك ارتباط واضح بين المهن الأكثر استقراراً والأكثر أهمية وبين أنماط السكن المرتبطة بوسط المدينة والضواحى الراقية والأحياء العريقة. إذ يتركز المهنيون فى سكن العمارات بنسبة ٥١,٣٪ من جملة القاطنين بها من العاملين، بنسبة انحراف موجب قدره + ٣٤,١٪ عن متوسط المدينة (١٧,٢٪) كما يتركزون أيضاً فى السكن المختلط وفى الفيلات وكذلك فى النمط الاقتصادى المخطط بنسبة ٢٢,٥٪ من العاملين القاطنين به.

فى المقابل نلاحظ تركزاً لأصحاب المهن الأدنى أهمية والأقل استقراراً فى أنماط السكن المرتبطة بالهوامش إذ يمثل المستقلون أو العاملون لحسابهم حوالى ٤٥,٢٪ من جملة العاملين القاطنين بأنماط السكن العشوائى المبنى الذى ينتشر بوضوح فى هوامش طنجة، والذى ترتفع به نسبة المهاجرين من أصل ريفى، كما تصل نسبة الانحراف إلى

(١) - Enquete s.d.a.u.V.T.; (1981), op. cit., s.d.a.u.V.T.; (1983), op. cit.
- S.d.a.u.V.T.; (1983), op. cit., pp. 315-340.

+١٥٪ عن معدل المدينة (٣٠,٢٪) وكذلك بالنسبة للسكن الاقتصادى غير المخطط حيث ٤١,٦٪ من جملة القاطنين به من العاملين تمثل عمالة لحسابها فى الأنشطة الصغيرة وبنسبة انحراف + ١١,٤٥٪ وحوالى ٣٦٪ من العاملين القاطنين بالسكن العشوائى المؤقت.

وعلى العكس يندُر وجود العمالة لحسابها بالأنماط الراقية إذ تنخفض النسبة فى العمارات والفيلات والاقتصادى المخطط وكذلك المدينة العتيقة عن متوسطها فى المدينة.

من الملاحظات الهامة أيضاً تركز نسبة كبيرة من العمال بأنماط السكن العشوائى المبنى على هوامش المدينة وفى بعض ضواحيها القديمة كالسوانى، وخارج المدينة فى بن ديبان وغيره، وكذلك فى أنماط السكن العشوائى المؤقت (دور الصفيح)، إذ تصل النسبة فى السكن العشوائى المبنى إلى أكثر من ٣٦٪ من العاملين القاطنين به، وتنحرف هذه النسبة انحرافاً موجباً قدره + ١٥,٨٪ عن متوسط العمال بمدينة طنجة. أما السكن العشوائى المؤقت فتصل نسبة العمال بين القوى العاملة الفعلية القاطنة به إلى ٣٢,٥٪ بانحراف موجب أيضاً قدره + ١١,٥٪، يلى ذلك السكن الاجتماعى ٢٧,٥٪ من العاملين القاطنين به، وبانحراف قدره + ٧٪ عن النسبة بمدينة طنجة.

وترتفع نسبة أصحاب المهن من العاملين بالمحاماة وغيرها فى نمط السكن الاقتصادى المخطط إلى ٢٢,٥٪ من جملة العاملين القاطنين به وترتفع نسبة المستخدمين والموظفين أيضاً إلى ٣٥٪ من جملة سكان هذا النمط من العاملين حيث يخطط هذا النمط على هيئة تعاونيات تخص النقابات المهنية والهيئات المختلفة لذا تسمى الحومة بأسماء هذه المهن مثل حومة الموظفين وحومة المحاميين.

وترتفع نسبة المستخدمين بالمدينة العتيقة إلى ٣٣,٧٪ من سكانها العاملين وكذلك المهنيين ٢١٪ بمعدلات ترتفع عن متوسط المدينة خاصة فى نسبة المستخدمين. أما الكوادر العليا ورجال الأعمال فيتركز معظمهم فى وسط المدينة فى سكن العمارات بانحراف + ٩٪ عن متوسط المدينة ولذلك فى نمط الفيلات بنسبة انحراف + ٢٣,٤٪ عن متوسط المدينة.

ونخلص مماسبق إلى أن العلاقة وثيقة بين أنماط المسكن ونوع المهنة ومستواها ودرجة تركزها، وهى علاقة طردية غالباً كما تُظهر بعض الأنماط السكنية تنوع واضح ومنها الفيلات بصفة خاصة حيث يضم هذا النمط العديد من المستويات التى - يجمعها خاصية السكن الفردى ذو الحديقة كما ينتشر مكانياً فى المناطق التقليدية والضواحى البعيدة والقريبة. كما تتوافق هذه النتائج مع خصائص الاقتصاد الحضرى فى المدن بالعالم الثالث فيمايخص التركيب أو الحالة المهنية للسكان وتوزيعها.

لن تختلف ذه النسب كثيراً فى السنوات التالية لسنة ١٩٨١ نظراً لاستمرار نمو أنماط المسكن غير القانونى العشوائى والأنماط الاقتصادية بصفة عامة.

جدول رقم (٤٧) التوزيع النسبي لقوة العمل بمجمعة طنجة الحضرية حسب الحالة المهنية وأنماط المسكن ونسبة الانحراف عن متوسط المدينة سنة ١٩٨١ م

الحالة المهنية / أنماط المسكن	مستقل		مهنيون		عمال مستأجرون بمرتب أو أجر		مستخدمون (موظفون)		مساعدات عائلية		كوادر عليا وأعمال حرة ومديرون		أخرى		المجموع ٪
	نسبتهم	انحراف	نسبتهم	انحراف	نسبتهم	انحراف	نسبتهم	انحراف	نسبتهم	انحراف	نسبتهم	انحراف	نسبتهم	انحراف	
نمط المدينة العتيقة	١٣,٠	١٧,٢-	٢١,٠	٣,٨+	١٨,٨	١,٧-	٣٣,٧	١٠,٧+	١,٠	,١-	١,٠	٢,٢-	١١,٥	٦,٧+	١٠٠
المدينة الجديدة على طراز المدينة العتيقة	٣١,٨	١,٦+	١٦,٦	٠,٦-	١١,٥	٩,٠-	٢٦,٥	٣,٥+	٢,٦	١,٥+	١,٠	٢,٢-	١٠,٠	٥,٢+	١٠٠
اقتصادي غير مخطط	٤١,٦	١١,٤+	١٨,٨	١,٦+	١٨,٠	٢,٥-	١٢,٦	١٠,٤-	١,٥	٠,٤+			٧,٥	٢,٧+	١٠٠
اقتصادي مخطط	٢٠,٠	١٠,٢-	٢٢,٥	٥,٣+	٦,٥	١٤,٠-	٣٥,٠	١٢,٠+	٥,٠	٣,٩+			١١,٠	٦,٢+	١٠٠
اجتماعي	٢٣,٠	٧,٢+	١١,٠	٦,٢-	٢٧,٥	٧,٠+	٢٠,٣	٢,٧-	٣,٥	٢,٤+	٠,٧	٢,٥-	١٤,٠	٩,٢+	١٠٠
عشوائي مبني	٤٥,٢	١٥,٠+	١,٠	١٦,٢-	٣٦,٣	١٥,٨+	١١,٥	١١,٥-			١,٠	٢,٢-	٥,٠	٠,٢+	١٠٠
عشوائي مؤقت	٣٦,٠	٥,٨+	٢,٠	١٥,٢-	٣٢,٥	١٢,٠+	٢٦,٥	٣,٥+					٣,٠	١,٨-	١٠٠
سكن عمارات (جماعي)	١٣,٠	١٦,٤-	٥١,٣	٣٤,١+			١٩,٥	٣,٥-	٠,٧	,٤-	١٢,٢	٩,٠+	٢,٥	٢,٣-	١٠٠
سكن فيلات (فردي)	١٨,٥	١١,٧-	٢٤,٨	٧,٦+	٦,٠	١٤,٥-	٢٠,٥	٢,٥			٢٦,٢	٢٣,٤+	٤,٠	٠,٨-	١٠٠
سكن مختلط	٢٢,٠	٨,٢-	٢٢,٧	٥,٥+			٣١,٧	٨,٧+	٣,٦	٢,٥+	١٤,٦	١١,٤+	٥,٤	٠,٦+	١٠٠
النسبة بالمجمعة (٪)	٣٠,٢		١٧,٢		٢٠,٥		٢٣,٠		١,١		٣,٢		٤,٨		١٠٠

المصدر: مجمع من :

- Enquete s.d.a.u. V.T., (1981), op. cit.,
- S.d.a.u.V.T. (1983), op. cit., p. 315

نسبة الانحراف من حساب الباحثة.

٣- توزيع قوة العمل حسب قطاعات الأنشطة الاقتصادية :

تعد دراسة التركيب الاقتصادى للسكان حسب قطاعات الأنشطة الاقتصادية من الأهمية بمكان ، حيث تمثل دلالة ومؤشراً هاماً لتحديد وظائف المدينة واقتصادياتها ، بينما تمثل دراسة استخدام الأرض فى المدينة ذلك المستوى الذى يسعى إلى إيجاد أنماط من الوظائف فى إطار المكان نفسه وليس بناءً على وظائف السكان كما هو الحال بالنسبة للمستوى العام[1]. فالوظيفة مبرر وجود المدينة ومحدد نمط الحياة فيها ، فهى الأساس فى قيام وتشكيل المدينة [2]. ونادراً مانجد مدينة وحيدة الوظيفة . إذ أن القاعدة العامة هى تعدد وظائف المدينة ، وإن اختلفت أهمية هذه الوظائف المتعددة بالنسبة لحياة المدينة وسكانها ، كما أن تعدد الوظائف قد يكون شاملاً وكبيراً فى بعض المدن ، بينما لاتحظى مدن أخرى إلا بعدد محدود من الوظائف ، وكثيراً ماتتطور الوظائف داخل المدينة الواحدة على فترات زمنية وقد تسيطر وظيفة معينة بين الوظائف . إلا أنه كثير مايحدث وتتطور بالمدينة أعداد أخرى من الوظائف لكن بعض هذه الوظائف الأساسية قد تتعرض للتغيير الجذرى وهذا ماحدث وتعرضت له مدينة طنجة خلال تاريخها حيث تعرضت لتغيرات مهمة فى وظائفها وشهرتها وتبدل ترتيب مصفوفة الأنشطة بها وبرزت أنشطة أصبحت ذات أهمية محلية وقومية وإقليمية على عكس الفرضيات الأولية للبحث - مما أعطى طنجة أهمية إقليمية وألقى على عاتقها عبء التنمية الإقليمية لشمال المغرب (المغرب المتوسطى) .

وتتطلب هذه الدراسة بيانات دقيقة يقف أمام الحصول عليها عقبات وصعوبات عديدة (سبقت الإشارة) وعلى الرغم من ذلك هناك محاولة مستمرة للتوصل إلى صورة أقرب إلى واقع مدينة طنجة الاقتصادى بقدر ماأتيح للباحثة

جدول رقم (٤٨)

ع المطلق والنسبى للعاملين بجمعة طنجه الحضرية حسب

قطاعات الأنشطة الاقتصادية خلال ١٩٦٠ - ١٩٧١ - ١٩٨١

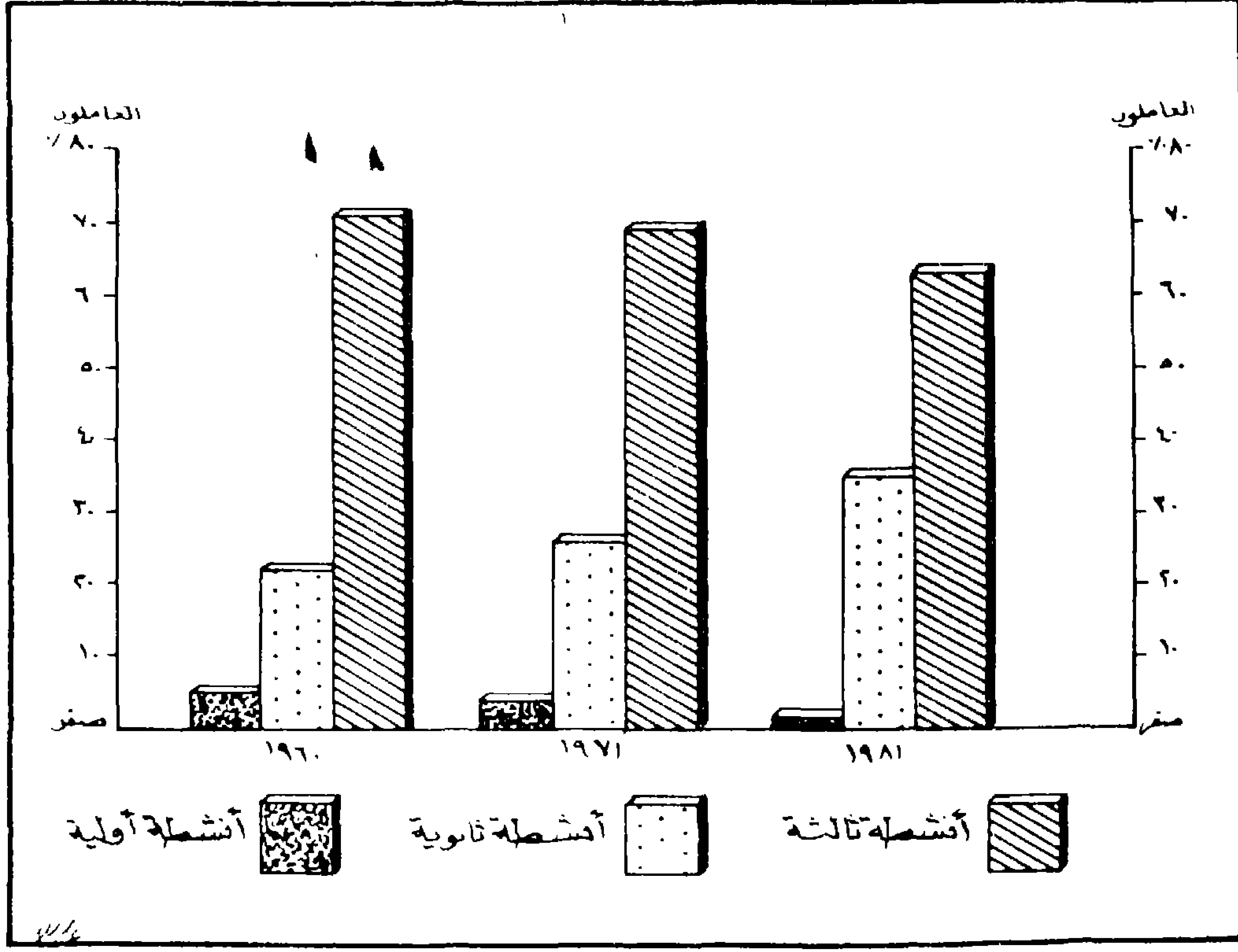
السنة / قطاعات الأنشطة	١٩٦٠		١٩٧١		١٩٨١		نسبة النمو ٪ ١٩٦٠ - ١٩٧١		نسبة النمو ٪ ١٩٧١ - ١٩٨١	
	عدد العاملين	٪ نسبتهم	عدد العاملين	٪ نسبتهم	عدد العاملين	٪ نسبتهم	خلال الفترة	السنوي	خلال الفترة	السنوي
أنشطة أولية :										
زراعة - صيد- رعي- غابات	٢١١٩	٥,٦	١٩١٧	٤,٢	٢٠٠٠	٢,٠	٩,٥-	٠,٨٦-	٤,٣	٠,٤٣
أنشطة ثانوية :										
الصناعة	٧٠٥١	١٨,٧	٩٢٦٥	٢٠,٤	٢٢٠٠٠	٢٥,٠	٣١,٤	٢,٨٥	١٣٧,٥	١٣,٧٥
التشييد والبناء والأشغال العامة	١٤٩٣	٤,٠	٢٧٩٧	٦,١	٨٥٠٠	١٠,٠	٨٧,٣	٧,٩٣	٢٠٣,٩	٢٠,٣
المجموع	٨٥٤٤	٢٢,٧	١٢ ٦٢	٢٦,٥	٣٠٥٠٠	٣٥,٠	٤١,١٧	٤,١١	١٥٢,٨	١٥,٢٨
أنشطة ثالثة :										
النقل - المواصلات	٣٦٦٣	٩,٧	٤٣٧٨	٩,٦	٥٥٠٠	٦,٥	١٩,٥	١,٧٧	٢٥,٦	٢,٥٦
التجارة	٩٥٩٠	٢٥,٥	٧٤٤٢	١٦,٣	١٧٠٠٠	١٩,٠	٢٢,٤-	٢,٠-	١٢٨,٤	١٢,٨٤
فنادق وسياحة	—	—	٧٥٠	١,٦	٢٠٠٠	٢,٠	—	—	١٦٦,٦	١٦,٦٦
إدارة	٤٦٠٧	١٢,٢	٦٨٤٨	١٥,٠	١١٠٠٠	١٢,٥	٤٨,٦	٤,٤	٦٠,٦	٦,١٠
خدمات وأنشطة صغيرة	٩١٠٧	٢٤,٢	١٢١٠٧	٢٦,٦	٢٠٠٠٠	٢٣,٠	٣٣,٠	٣,٠-	٦٥,٢	٦,٥٠
المجموع	٢٦٩٦٧	٧١,٧	٣١٥٢٥	٦٩,٢	٥٥٥٠٠	٦٣,٠	١٧,٠	١,٥	٧٦,٠	٧,٦٠
المجموع	٣٧٦٣٠	٪١٠٠	٤٥٥٠٤	٪١٠٠	٨٨٠٠٠	٪١٠٠	٢١,٠	١,٩	٩٣,٤	٩,٣٠

المصدر:- النسب والقطاعات الكبرى من حساب الباحثة والأرقام المطلقة مستخلصة من

- Resensement (1960), et (1971), Enquete etude s.d.a.u.. (1981), P 53.

(١) إسماعيل، أحمد علي، (١٩٩٠)، مرجع سابق، صـ ١٦٥-١٦٦.

(٢) حمدان، جمال، (١٩٧٢ ط ٢)، جغرافية المدن، مرجع سابق، صـ ١٧.



شكل (٦٩) التوزيع النسبي للعاملين بمجمعة طنجة حسب قطاعات الأنشطة الإقتصادية الكبرى من عام ١٩٦٠ - ١٩٨٢م

من بيانات تم الحصول عليها بصعوبة بالغة ، ويوضح الجدول رقم (٤٨) والشكل رقم (٦٩أ-ب) التوزيع العددى والنسبى للعاملين ، وكذلك معدل النمو السنوى للعاملين بجمعة طنجه الحضرية حسب قطاعات النشاط الاقتصادى لسنوات ١٩٦٠ - ١٩٧١ - ١٩٨١ م .

ومن استقراء الجدول وتحليل بياناته يمكن التعرف على الخصائص الاقتصادية لمدينة طنجة ووظائفها حسب قطاعات الأنشطة ومدى تغير الأهمية النسبية لهذه القطاعات والوظائف خلال الفترة من ١٩٦٠ - ١٩٨١ يمكن معالجة هذا الموضوع على أكثر من مستوى كما يلى :

أ- توزيع العاملين على مستوى قطاعات النشاط الكبرى :

تناقصت نسبة وعدد العاملين بالأنشطة الأولية بصفة عامة كما أصبحت تمثل قدراً ضئيلاً من المشتغلين سنة ١٩٨١ يصل إلى ٢ ٪ وتشمل الزراعة - الصيد - الغابات .

على العكس من ذلك ارتفع عدد ونسبة العاملين بقطاعات الأنشطة الثانوية (الثانية) ، أى الصناعة والتشييد والبناء والأشغال العامة ، فقد كانت نسبة العاملين بها ٢٢,٧ ٪ سنة ١٩٦٠، تطورت إلى ٢٦,٥ ٪ سنة ١٩٧١، وإلى ٣٥ ٪ من جملة العاملين بطنجه سنة ١٩٨١ . أى حققت تزايداً ملموساً خلال تلك الفترة . وبذلك ارتفع معدل النمو السنوى من ٤ ٪ بين ١٩٦٠ - ١٩٧١ ، وإلى ١٥ ٪ بين سنة ١٩٧١ - ١٩٨١ ، ويعد هذا القطاع من القطاعات النامية بمعدلات كبيرة فى طنجة إلى الآن .

أما الأنشطة الثالثة التى تضم النقل والمواصلات والتجارة والسياحة والإدارة والخدمات والأنشطة الصغيرة ، فقد حققت نمواً عددياً وتناقصاً نسبياً إلى جملة العاملين بمجمعة طنجة، إذ تطور عدد العاملين بهذا القطاع من ٢٦٩٦٧ عامل سنة ١٩٦٠ ، إلى ٣١٥٢٥ عامل سنة ١٩٧١، إلى ٥٥٥٠٠ عامل سنة ١٩٨١ ، فى الوقت الذى تناقصت فيه النسبة من ٧١,٧ ٪ سنة ١٩٦٠ ، حيث كانت التجارة من أهم أنشطة طنجة إبان الفترة الدولية ومابعدها مباشرة وكذلك الصرافة وأعمال البنوك إلى ٦٩,٣ ٪ ، وذلك بسبب النمو الذى حققه القطاع الثانى ، ثم انخفضت نسبة العاملين بالقطاع الثالث مرة أخرى إلى ٦٣ ٪ من جملة العاملين بطنجة سنة ١٩٨١ ، وكان معدل النمو السنوى ١,٥ ٪ بين سنوات ١٩٦٠ - ١٩٧١ ، ثم حوالى ٧,٦ ٪ سنوياً بين سنوات ١٩٧١ - ١٩٨٢، بمعدلات نمو سنوى أقل مما حققه القطاع الثانى خلال نفس الفترة .

هذا وقد تطورت جملة العاملين بكل القطاعات من ٣٧٦٣٠ عامل سنة ١٩٦٠ إلى ٤٥٥٠٤ عامل سنة ١٩٧١، ثم إلى ٨٨٠٠٠ عامل سنة ١٩٨١ ، بمعنى أن معدل النمو السنوى كان ١,٩ ٪ بين ١٩٦٠ - ١٩٧١ ، ثم تطور بسرعة إلى ٩,٣ ٪ سنوياً بين ١٩٧١ - ١٩٨٢ .

ب- توزيع العاملين على مستوى قطاعات الأنشطة الاقتصادية التفصيلية :

تعكس مصفوفة الأنشطة الاقتصادية التفصيلية فيما يتعلق بحجم ونسب العاملين بها سنة ١٩٦٠ ، ١٩٧١، ١٩٨١ كل التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التى طرأت على مجتمع ووظائف طنجة . . ففى الوقت الذى تراجع فيه قطاع الزراعة والصيد والغابات - وقد كان ومازال يشكل قسماً ضئيلاً جداً من العمالة - تراجع أيضاً قطاع التجارة بين سنتى ١٩٦٠ - ١٩٧١ ، وقد تغير مفهوم التجارة وطبيعتها فى الفترة الدولية ، فبعد أن كانت السيادة

للتجارة الخارجية وتجارة الذهب ، أصبحت السيادة للتجارة الداخلية وخاصة فى تجارة التجزئة . وقد استعاد هذا القطاع نشاطه وتزايد بمعدل كبير (١٢٨,٤ ٪) خلال الفترة من سنة ١٩٧١ - ١٩٨١ ، أى بمعدل سنوى قدره ١٢,٨٢ ٪ سنوياً ، وقد تزايدت الأنشطة الأخرى بنسب متفاوتة من أبرزها قطاع الصناعة الذى تطور حجم ونسبة العاملين به من ٧٠٥١ عامل بنسبة ١٨,٧ ٪ من جملة العاملين ، سنة ١٩٦٠ إلى ٩٢٦٥ عامل بنسبة ٢٠,٤ ٪ سنة ١٩٧١ إلى ٢٢٠٠٠ عامل وأصبح يمثل رُبع العاملين أو ٢٥ ٪ منهم سنة ١٩٨١ وقد حقق معدل نمو سنوى قدره ٢,٨٥ ٪ بين سنتى ١٩٦٠ - ١٩٧١ ،ارتفع إلى ١٣,٧٥ ٪ سنوياً بين ١٩٧١ - ١٩٨١ ، وبذلك حقق هذا القطاع معدل نمو يفوق معدل النمو العام للعاملين بكل الأنشطة .

وقد واكب عملية تطوير طنجة بعد انتهاء الحماية الدولية حركة إعمار واسعة ظهرت آثارها على عدد ونسبة العاملين بقطاع التشييد والبناء والأشغال العمومية ، فقد تطورت نسبتهم من ٤ ٪ سنة ١٩٦٠ إلى ٦,١ ٪ سنة ١٩٧١ ، ثم إلى ١٠ ٪ سنة ١٩٨١ من جملة العاملين أى عُشر القوى العاملة ، وقد تطور عددهم من ١٤٩٣ عامل سنة ١٩٦٠ إلى ٢٧٩٧ عامل سنة ١٩٧١ ، ثم إلى ٨٥٠٠ عامل سنة ١٩٨١ ، محققين بذلك أعلى معدل نمو سنوياً بين قطاعات الأنشطة سواء خلال الفترة مابين سنتى ١٩٦٠ - ١٩٧١ أو الفترة مابين سنتى ١٩٧١ - ١٩٨١ حيث كان فى الأولى ٧,٩ ٪ سنوياً ثم ارتفع فى الفترة الثانية إلى ٢٠,٣٪ سنوياً . ومازالت عملية التشييد والبناء متسارعة وتجذب إليها الأيدى العاملة خاصة من المهاجرين ذوى المهارات المحدودة ، كما ينتشر البناء فى أنماط السكن العشوائى المبنى والاقتصادى المخطط ، ثم فى أنماط العمارات والفيلات على وجه الخصوص.

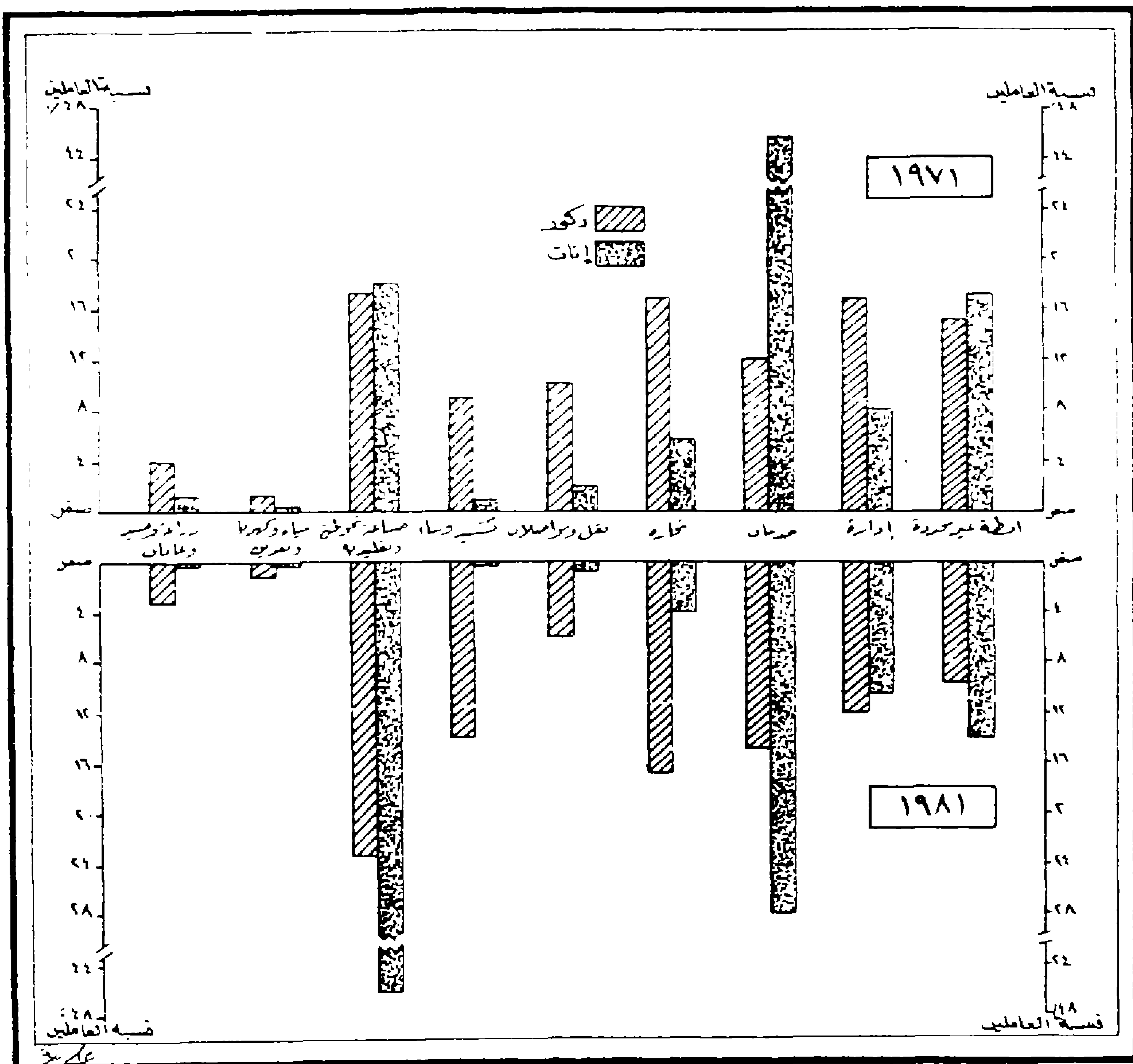
ومن القطاعات التى حققت نمواً كبيراً أيضاً قطاع الفنادق والسياحة ، فبعد أن كان عدد العاملين بهذا القطاع ضئيلاً ومحسوباً ضمن قطاع الخدمات سنة ١٩٦٠ ، أصبح عددهم ٥٠٧ عامل سنة ١٩٧١ ، ثم تضاعفت إلى ٢٠٠٠ عامل سنة ١٩٨١ ، فكان معدل النمو السنوى ١٦,١٦ ٪ سنوياً بين سنتى ١٩٧١ - ١٩٨١ ، وذلك رغم أن نسبة العاملين بهذا القطاع تعد ضئيلة إلى جملة عدد العاملين وهى لاتزيد على ٢ ٪ سنة ١٩٨١ ، وعلى الرغم من ذلك يعد هذا القطاع من القطاعات الاقتصادية الهامة فى طنجه .

ونخلص من التحليل السابق إلى أن مصفوفة الأنشطة الاقتصادية فى مجمعة طنجه الحضرية قد تغير ترتيبها بين سنوات ١٩٦٠ - ١٩٧١ و ١٩٨١ . كما يوضح ذلك الجدول التالى الذى صمم على أساس المعلومات الواردة فى الجدول السابق .

جدول رقم (٤٩)

مصفوفة الأنشطة الاقتصادية بمجمعة طنجه الحضرية ١٩٦٠ - ١٩٧١ - ١٩٨١ (٪)

١٩٦٠		١٩٧١		١٩٨١	
ترتيب القطاعات	نسبة العاملين ٪	ترتيب القطاعات	نسبة العاملين ٪	ترتيب القطاعات	نسبة العاملين ٪
١ - التجارة	٢٥,٥	١- خدمات	٢٦,٦	١ - الصناعة	٢٥,٠
٢ - الخدمات	٢٤,٢	٢- صناعة	٢٠,٤	٢ - الخدمات والأنشطة الصغيرة	٢٣,٠
٣ - الصناعة	١٨,٧	٣- تجارة	١٦,٣	٣ - تجارة	١٩,٠
٤ - إدارة	١٢,٢	٤- إدارة	١٥,٠	٤ - إدارة	١٢,٥
٥ - نقل ومواصلات	٩,٧	٥- نقل ومواصلات	٩,٦	٥ - تشييد وبناء	١٠,٠
٦ - زراعة	٥,٦	٦- تشييد وبناء	٦,١	٦ - نقل ومواصلات	٦,٥
٧ - تشييد وبناء	٤,٠	٧- زراعة	٤,١	٧ - فنادق وسياحة	٢,٠
		٨- فنادق وسياحة	١,٦	٨ - زراعة	٢,٠



شكل (٦٩-ب) التوزيع النسبي للعاملين بطنجة حسب قطاعات النشاط الاقتصادي والنوع عام ١٩٧١ و ١٩٨١م

من الواضح أن وظائف المدينة وترتيب القطاعات الاقتصادية بها قد اعتراها تغير واضح، فبعد أن كانت السيطرة الاقتصادية لقطاع التجارة والخدمات اللذان كان يعمل بهما حوالى ٥٠ ٪ من سكان طنجه سنة ١٩٦٠ ، تغير الترتيب والنسبة لصالح الخدمات ثم الصناعة التى كانت تحتل المرتبة الثالثة فى مصفوفة الأنشطة سنة ١٩٦٠. ثم أصبحت تحتل المرتبة الثانية سنة ١٩٧١ ، ثم المرتبة الأولى سنة ١٩٨١ ، مما يعنى أن قطاع الصناعة يحتل قطاعاً نامياً متطوراً كان له أثره فى تغيير التركيب الاقتصادى للمدينة ، ومن المؤكد أنه ذو تأثير كبير أيضاً فى نمو وتغيير التركيب العمرانى للمدينة، وكما أثر فى بنية القوى العاملة ووظائف المدينة ، فقد غيّر فى مورفولوجية المدينة وتركيبها الداخلى كما سيتضح فيما بعد .

أما قطاع الخدمات فى طنجه فيمثل قطاعاً هاماً أيضاً تأرجح بين المرتبة الأولى والثانية ثم استقر بالمرتبة الثانية سنة ١٩٨١ ، بنسبة ٢٣ ٪ من جملة العاملين بينما تأخر قطاع التجارة – كما سبق وأوضحنا فى الصفحات القليلة السابقة – إلا أنه استقر فى المرتبة الثالثة بنسبة ١٩٪ من جملة العاملين ، وظلت الإدارة فى مركزها الرابع من المصفوفة الخاصة بكل سنة من السنوات الثلاث ، بينما تقدم قطاع التشييد والبناء من المركز الأخير سنة ١٩٦٠ إلى المركز الخامس سنة ١٩٨١ بنسبة ١٠ ٪ من جملة العاملين ، يليه قطاع النقل والمواصلات الذى هبطت نسبة العاملين به من ٩,٧ ٪ سنة ١٩٦٠ إلى ٦,٥ ٪ سنة ١٩٨١ ، وإن كان عدد العاملين به قد ازداد .

بالنسبة إلى توزيع القوة العاملة بين قطاعات النشاط الاقتصادى المختلفة حسب النوع فقد كانت حوالى ١٧٪ من القوة العاملة من الذكور تتركز فى قطاع الصناعة يليه قطاع التجارة بنسبة ١٦,٦٪، فالإدارة ١٦,٦، فالخدمات ، وذلك فى سنة ١٩٧١ ، وقد تغيرت هذه الحقائق سنة ١٩٨٢ وأصبحت الصناعة أهم مُستقطب للعمالة بطنجه إذ أصبح يعمل بها ٢٣٪ من جملة الذكور العاملين ، يليها الخدمات ١٤,٩ ٪ ، ثم التشييد والبناء ١٣,٩٪ فالإدارة ١١,٥٪ وقد كانت نسبة مساهمة الذكور فى قوة العمل توازى ٧٩ ٪ من جملة العمالة والإناث ٢١٪ ، وقد تغيرت النسبة سنة ١٩٨٢ لصالح الإناث قليلاً إذ أصبحن يمثلن ٢٢,١٣ ٪ من حجم القوة العاملة على مستوى الحضر فى إقليم طنجة شكل (٦٩ب) .

بالنسبة للإناث كان قطاع الخدمات من أهم القطاعات المستقطبة للعمالة من الإناث سنة ١٩٧١ ، مما يعكس الاهتمام بالسياحة والخدمات فى فترة الازدهار التى نعمت بها طنجه بعد انتهاء نظام الإدارة الدولية ، حيث عملت الحكومة على نهضتها فشجعت الاستثمارات للعمل فى السياحة وغيرها بطنجة حيث عمل به حوالى ٤٦,٧٪ من الإناث العاملات ويلى هذا القطاع فى الأهمية قطاع الصناعة والصناعات التقليدية حيث عمل بهما ١٧,٩٪ من الإناث العاملات ثم تغيرت صورة التوزيع أيضاً فى سنة ١٩٨٢ وأصبحت الصناعة أكبر جاذب لقوة العمل النسائية، إذ التحق بها ٤١,٨ ٪ من جملة العاملات بالحضر سنة ١٩٨٢، يليها الخدمات التى تقهقرت نسبتها إلى ٢٨٪ من جملة الإناث العاملات، وذلك يعنى أن الصناعة تجذب القوى العاملة النسائية بقوة ويكمُن تفسير ذلك فى سيادة قطاع الخياطة والغزل والنسيج والسجاد. وهى ذات القطاعات التى تتميز بكثرة العمالة من الإناث وخاصة الأطفال صغار السن ويندر وجود الإناث فى قطاعات التشييد والبناء والأشغال العامة والنقل والمواصلات والتجارة[١].. إلخ.

(١) الأرقام الواردة بهذا التحليل تخص بلدية طنجة لا مجمعة طنجة الحضرية وهي مستخرجة من:

- Ministere du plan, Delegation regional du nord-Quest, (1989), Demographe regionale Aspects socio-demographiques de Tanger, Tanger, P 55.

٤- التوزيع الجغرافى للعاملين بالأنشطة الاقتصادية :

يمكن تتبع التوزيع الجغرافى للعاملين بقطاعات النشاط الاقتصادى المختلفة فى مجمعة طنجه الحضرية من خلال صورتين من صور التوزيع المكانى لكل منهما أهميتها ومؤشراتها الاجتماعية والسلوكية والاقتصادية .

الصورة الأولى هى صورة توزيع العاملين حسب أنماط المسكن وتتوافق هذه الصورة مع المسلك الذى اختارته الباحثة خلال أقسام البحث المختلفة ، وهو مسلك العلاقات السكانية – السكنية وفقاً لمعيار جغرافى هام وحديث وهو معيار التفاعل المكانى – الاجتماعى .

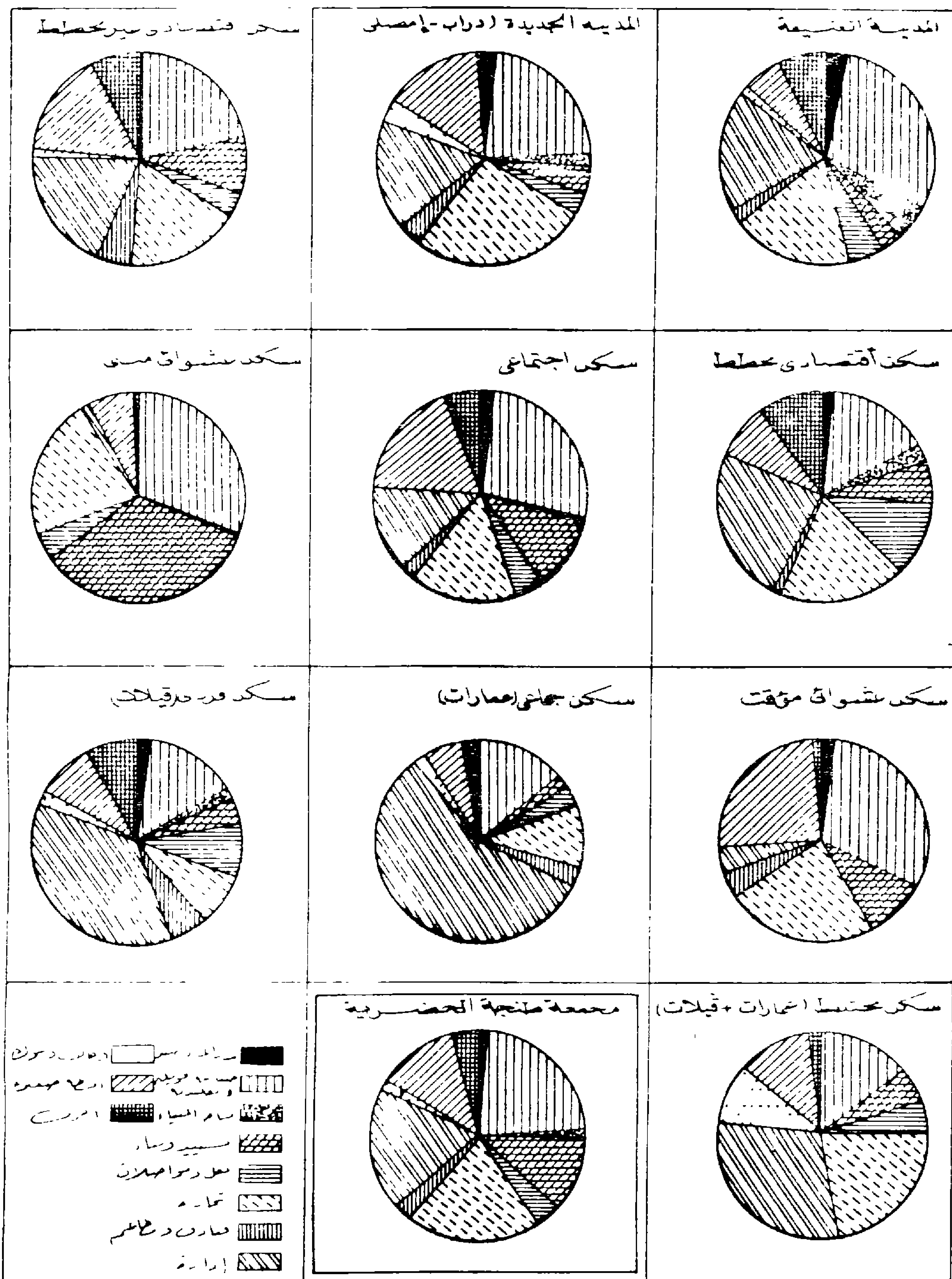
أما الصورة الثانية فهى صورة توزيع العاملين بالأنشطة الاقتصادية بين المناطق المتجانسة ومجموعاتها المختلفة بمجمعة طنجه الحضرية ، وهو تقسم شبه إدارى يأخذ فى الاعتبار الوحدات المورفولوجية الحضرية أو "المورفو-حضرية" المتعارف عليها بين جغرافيو المدن ، لذلك يعتبر التوزيع وفق هذا المسلك أو المعيار ذو أهمية خاصة حيث سيتم التوزيع بين مجموعات المناطق المتجانسة على أساس مقر سكن العاملين ، ومقر عملهم أيضاً ، ومن خلال التعامل مع هذين المنظورين يمكن التوصل إلى خصائص رحلة العمل اليومية للسكان وتحديد مساراتها بين مناطق المدينة المختلفة . وبطبيعة الحال سيخدم المسلك الثانى المسلك الأول بالنسبة لتوزيع السكان ويؤكده أو يؤكد نتائجه وفرضياته ، مما يساهم فى بلورة شخصية مدينة طنجة.

٤- أ- التوزيع الجغرافى للعاملين بقطاعات النشاط حسب أنماط المسكن :

يوضح الجدول رقم (٥٠) التوزيع النسبى للعاملين بمجمعة طنجة الحضرية فى قطاعات النشاط الاقتصادى المختلفة حسب أنماط المسكن المختلفة وقد قامت الباحثة بإنشاء هذا الجدول وترتيبه وإجراء حساباته من خلال نتائج المسح الاجتماعى السكانى الاقتصادى الذى تم بغرض إعداد (S. d. a. u.) سنة ١٩٨١ لمدينة طنجة حتى سنة ٢٠٠١ ، ومن استقراء وتحليل الجدول تتضح صورة التوزيع الجغرافى التالية والتى تعبر أيضاً عن العلاقة بين العاملين حسب حرفتهم ونمط المسكن الذى يقطنونه . وكذلك الشكل رقم (٧٠) المبنى على هذا الجدول .

من الملاحظات الهامة التى يشير إليها الجدول تباين التوزيع الجغرافى للعاملين بالأنشطة بين أنماط المسكن ، وانتشار العاملين بالعديد من القطاعات والأنشطة الاقتصادية بين العديد من أنماط المسكن كما تتوافق الصورة العامة للتوزيع مع صورة التوزيع المهنى للعاملين حسب أنماط المسكن أيضاً والسابق شرحها .

تتميز بعض الأنشطة بانتشار العاملين بها فى كل أنماط المسكن بطنجة ومنها على سبيل المثال قطاع نشاط الصناعة التحويلية . إذ يمثل العاملون به نسب هامة بكل أنماط المسكن وإن تفاوتت هذه النسب بدرجات مختلفة ، إذ نجدها أكثر تركزاً بين سكان أنماط السكن العشوائى المبنى والمؤقت على السواء بنسبة ٣١ ٪ ، ٣٠,٦ ٪ من العاملين القاطنين بهذه الأنماط السكنية ، وهى ذات الأحياء والأنماط التى لاحظنا تركز فئة العمال والمستأجرون بها سابقاً . ثم يلى الصناعة ويشاركها نفس صفة الانتشار قطاع التشييد والبناء . مع ملاحظة أن العاملين بهذا القطاع يمثلون نسبة ٣٢,٣ ٪ من جملة العاملين القاطنين بنمط السكن العشوائى المبنى . وتتفاوت النسب فى باقى أنماط المسكن وإن انخفضت فى معدلها على مستوى المدينة (١١,١ ٪) مما يعنى تركز عمال الصناعة والتشييد والبناء



شكل (٧٠) التوزيع النسبي للعاملين بمجمعة طنجة حسب أنماط المسكن وقطاعات الأنشطة الاقتصادية التفصيلية عام ١٩٨١م

والأشغال العمومية بنمط المسكن العشوائي المبنى وتنطبق نفس الملاحظة على قطاع النقل والمواصلات مع ارتفاع النسبة عن متوسط المدينة (٤،٤ ٪) في أنماط السكن الاقتصادي المخطط إلى ١١،٣ ٪ من العاملين القاطنين به ، ثم الفيلات ٨،٢ ٪ ، وذلك لأن جانب من النمط الاقتصادي المخطط قد شيد من أجل العاملين بوزارة النقل والمواصلات.

وتمثل التجارة أيضاً نشاطاً منتشراً بالنسبة للعاملين به إذ انتشر العاملون بهذا النشاط في شتى أنماط السكن بطنجة بنسب متفاوتة إلا أنها في معظمها أقل من معدل المدينة (٢٠،١ ٪) فيما عدا نمط السكن العشوائي المؤقت (٢٤ ٪) وتسبقه المدينة الجديدة (درادب ومصلى) الجديدة (٢٧،٣ ٪) .

كما ينتشر العاملون بهذه الحرفة أيضاً بين سكان نمط السكن العشوائي المبنى (٢١،١ ٪) . مما يشير إلى مستوى التجارة في طنجة . إذ تتركز في التجارة الصغيرة التي يمارسها الباعة الجائلين ، أو في حوانيت صغيرة . مما يعني دخلاً متواضعاً لهؤلاء الباعة يسكن أصحابه أنماطاً سكنية متواضعة أيضاً .

من الأنشطة المنتشرة أيضاً الأنشطة الصغيرة التي يمثل العاملون بها نسباً متفاوتة بين سكان كل الأنماط السكنية . وإن كانت مركزة بشكل واضح بين سكان النمط العشوائي المؤقت بنسبة تمثل أكثر من ضعف النسبة على مستوى المدينة حيث يعمل بها حوالي رُبع سكان دور الصفيح ، بينما النسبة على مستوى المدينة ١٢ ٪ ، كما تتركز بين سكان السكن الاجتماعي بنسبة ١٨،٢ ٪ من العاملين القاطنين به، وفي النمط الاقتصادي غير المخطط أيضاً أي ترتبط بأنماط السكن ذي المستوى الاجتماعي والاقتصادي المتواضع مما يشير إلى تواضع هذه الأنشطة أيضاً .

يضاف إلى ماسبق بعض الأنشطة الاقتصادية التي تتميز بعدم انتشار العاملين بها انتشاراً كبيراً بين أنماط السكن المختلفة ومن هذه الأنشطة الصيد والزراعة والغابات ، إذ تمثل نسبة العاملين بالصيد مثلاً ٣،٢ ٪ من سكان المدينة العتيقة العاملين ، بينما النسبة على مستوى المدينة ٠،٨ ٪ إذ يتركزون في العمل بالصيد بالميناء المجاور للمدينة

وأهم هذه الأنشطة أيضاً الإدارة - رغم انتشارها بين معظم ساكني الأنماط السكنية - ويعد نمط العمارات أكثر استقطاباً للعمالة بهذه الحرفة إذ تمثل ٥٧ ٪ من جملة العاملين القاطنين به ويلي العمارات الفيلات بنسبة ٣٦،٨ ٪ ثم السكن المختلط ونسبته ٢٩،٥ ٪ . وكذلك العاملين بأنشطة أو مجالات البنوك والفنادق والسياحة. وتظهر أنماط المدينة العتيقة والجديدة والسكن الاقتصادي المخطط وغير المخطط وكذلك السكن الاجتماعي أكثر تنوعاً فيما تضم من عاملين موزعين بين أنشطة عديدة بنسب ليست شديدة التفاوت (وتمثل الطبقة الوسطى من المجتمع) ، وعلى العكس من ذلك نجد أنماطاً سكنية أكثر تميزاً بأنواع معينة من الأنشطة يمارسها قاطنوها . وعلى رأسها العمارات والسكن العشوائي المبنى والمؤقت ... إلخ .

جدول رقم (٥٠)

التوزيع النسبى للعاملين حسب قطاع النشاط الاقتصادى ونمط السكن بجمعة طنجة الحضرية (١٩٨١)

قطاع النشاط / نمط السكن في	صيد وزراعة	صناعة تحويلية	نشاط الميناء	تشييد لنمط مبنية	نقل واتصالات	تجارة	فنادق ومطاعم	إدارة	وكالات وبنوك	أنشطة حرة	أخرى	جملة ٪
المدينة العتيقة	٣,٢	٢٩,٨	٥,٢	٣,٠	٥,٢	١٨,٣	٢,٠	١٨,٨	١,٠	٦,٣	٧,٢	١٠٠
المدينة الجديدة على نمط المدينة العتيقة	١,٦	٢٣,١	١,٧	٤,٠	٣,٢	٢٧,٣	٣,٥	١٦,٦	٣,٣	١٤,٧	١,٠	١٠٠
اقتصادي غير مخطط	--	٢١,٥	--	٨,٨	٣,٨	١٧,٢	٥,٢	١٩,٢	٠,٧	١٦,٥	٧,١	١٠٠
اقتصادي مخطط	١,٣	١٧,٦	٢,٥	٦,٣	١١,٨	١٨,٧	١,٣	٢٣,٨	--	٨,٧	٨,٥	١٠٠
جماعي	١,٤	٢٧,٣	٠,٧	١٠,٧	٤,٨	١٦,١	٢,١	١٣,١	--	١٨,٢	٥,٦	١٠٠
عشوائي مبني	--	٣٠,٦	٠,٥	٣٤,٧	٤,١	٢١,١	--	١,٥	--	٧,٠	٠,٥	١٠٠
عشوائي مؤقت	٢,٠	٣١,٠	--	٩,٦	--	٢٤,٠	٣,٨	٤,٠	--	٢٤,٦	١,٠	١٠٠
عمارات	--	١٣,٩	--	٢,٤	٣,٢	٩,٨	٣,٣	٥٧,٠	١,٦	٦,٣	٢,٥	١٠٠
فيلات	٢,٠	١٤,٢	٢,٠	٤,٠	٨,٢	٨,٣	٦,٠	٣٦,٨	٢,٠	٨,٥	٤,٠	١٠٠
مختلط	--	١٤,٦	--	٥,٥	٥,٥	٢١,٩	--	٢٩,٩	٩ ٥	١١,٣	١,٨	١٠٠
مدينة طنجة	٠,٨	٢٣,٥	١,١	١١,١	٤,٤	٢٠,١	٢,٧	١٩,٠	١,٣	١٢,٢	٣,٨	١٠٠

المصدر: مستخرج ومحسوب من : - S.d.a.u.v.T.: (1983) op. cit, pp. 316-340.

٤- ب- توزيع العاملين بقطاعات النشاط بين مجموعات المناطق المتجانسة ورحلة العمل اليومية:

ومن أهم نتائج التوزيع الجغرافى على أساس نمط السكن تميز الأنماط السكنية ذات المستوى المتواضع بتركز العاملين بأنواع النشاط غير الرسمية كالأنشطة الصغيرة، والتجارة البسيطة، والخدمات الصغيرة، بالإضافة لإظهار درجة من التنوع الوظيفى وخاصة فى الأحياء القديمة مثل المدينة العتيقة والجديدة. ويؤكد توزيع العاملين بين مجموعات المناطق المتجانسة نفس الاتجاه السابق، وخاصة فيما يتعلق بنسبة العاملين بكل منطقة إلى جملة العاملين بالمدينة. ويوضح الجدول رقم (٥١) التوزيع النسبى للعاملين حسب محل الإقامة، ومناطق العمل طبقاً لمجموعات المناطق المتجانسة. .كذلك الشكل رقم (٧٠ب) ويظهر من استقراء الجدول مايلى:

بالنسبة إلى توزيع العمالة حسب مجموعات المناطق المتجانسة ومحل الإقامة نلاحظ أن أكثر من ٢٠٪ من القوة العاملة بطنجة تسكن فى الهامش الجنوبى خارج المدار الحضرى حيث مناطق بن ديبان، والجيرارى، وبنى مكادة القديمة، ودوار بنى أورياغل، بالإضافة إلى الركايع على طريق الركايع أو طريق العوامة. أى بمجموعة المناطق المتجانسة السابعة. وإذا أضفنا إليهم ١٠٪ من جملة العمالة فى الهامش الشرقى أى الشرف، وبلازاتورو، وخليج طنجة، وطنجة البالية أى مجموعة المناطق المتجانسة التاسعة نلاحظ تركز حوالى ٣٣٪ من جملة العاملين بجمعة طنجة فى الهوامش والضواحى التى يقع معظمها خارج المدار الحضرى*.

* يمكن الرجوع إلى الشكل رقم ٤٢، ٤٢أ حيث أسماء المناطق المتجانسة ومواقعها ومجموعاتها.

شكل (٧٠-ب) التوزيع النسبي للعاملين في مجمعة طنجة حسب محل العمل ومحل الاقامة في مجموعات المناطق المتجانسة عام ١٩٨١م

بلغ نصيب مناطق وسط المدينة الغربى والجنوبى حوالى ٢٨,٥٪ من جملة العاملين، وتستأثر المدينة الأوربية الحديثة بحوالى ١٧,٨٪ وإذا أضيفت الضواحى القريبة بمجموعة المناطق المتجانسة الرابعة التى تضم ١٥,٤٪ نجد أن وسط المدينة وضواحيه بالإضافة للمدينة العتيقة يضم أكثر من ٥٠٪ من العاملين بمجمعة طنجة الحضرية أى مجموعات المناطق المتجانسة من الأولى إلى الرابعة.

ويسكن فى المجموعة الخامسة من مجموعات المناطق المتجانسة-أى فى بنى مكادة بأحيائها المختلفة-حوالى ١٦٪ من العاملين بمجمعة طنجة الحضرية، وإذا ضمت إلى هذه المجموعة هوامش طنجة لأصبحت نسبة الساكنين بالهامش والضواحى الجنوبية حوالى ٤٨٪ من جملة العمالة بطنجة .

بالنسبة لتوزيع العاملين حسب مقر العمل ، نلاحظ أيضاً توزيع العمالة بين مناطق العمل العديدة المنتشرة على مستوى مجموعات المناطق المتجانسة ، وكذلك فى المناطق الصناعية بطريق الرباط ، وطريق المطار ، وطريق تطوان ، ومناطق أخرى عديدة بالإضافة إلى ميناء طنجة ومن خلال تحليل الشكل والجدول:

يبرز وسط المدينة من بين هذه المناطق العديدة التى يعمل بها العاملون فى طنجه أو منطقة الأعمال المركزية (C.B.D.) والمناطق المحيطة بها فى الحى الإدارى والمصلى ، ومنطقة البلاج ، ومولاى إسماعيل إذ يضم ٣٤,٣ ٪ أى أكثر من ثلث مواطن العمل فى مجمعة طنجه الحضرية (أى مجموعة المناطق المتجانسةالثالثة) ، يليها مجموعة المناطق المتجانسة الرابعة ويعمل بها ١٢ ٪ من جملة العاملين بمجمعة طنجة. وفيما عدا ذلك تتوزع مناطق استيعاب العمالة بنسب متفاوتة وضئيلة بين كافة مناطق المدينة لايبرز من بينها سوى المدينة العتيقة التى يعمل بها ٥,٦ ٪ من جملة العاملين بطنجة، ثم منطقة الهوامش الجنوبية أى المجموعة السابعة من مجموعات المناطق ، ويعمل بها ٤,٥ ٪ من جملة العمالة بطنجة، وكذلك المجموعة الخامسة التى يعمل بها ٥ ٪ من جملة العمالة . معنى ذلك أن مناطق بنى مكادة القديمة ، والجديدة ، وبن ديبان وغيرها من أحياء السكن العشوائى المبنى وغير المبنى والاجتماعى والاقتصادى المخطط وغير المخطط تضم ١١ ٪ تقريباً من مواطن العمل أو يعمل بها ١١ ٪ من العاملين بينما يسكن بها أكثر من ٤٧ ٪ من جملة العاملين مما يؤكد هامشيتها كما يعنى أيضاً تشتت مناطق العمل بالمدينة وهوامشها، مع استقطاب وسط المدينة لنسبة كبيرة من العمالة . وعلى سبيل المثال تستقطب المنطقة الصناعية بطريق تطوان ٢,٥٪ فقط من العمالة كما يتوزع ١٨,٨٪ من العاملين بمناطق أخرى غير المذكورة بالجدول سنة ١٩٨١.

أما عن رحلة العمل اليومية بين مناطق السكن ومناطق العمل ، فالملاحظ أن نسبة كبيرة من السكان تعمل بالمناطق السكنية حيث مقر سكنها أو قريباً منه ومن الأمثلة التى تؤكد ذلك والمستخلصة من الجدول المذكور مايلى :

- يعمل بالمناطق السكنية بمجمعة طنجة حوالى ٦٨,٧ ٪ من جملة العاملين بجهات المدينة المختلفة سنة ١٩٨١ وتتوزع النسبة الباقية بين المناطق الصناعية المنتشرة على الطرق الرئيسية والثانوية وغيرها .
- يسكن ثلث العاملين بوسط المدينة الجنوبى بنفس المنطقة . ويمثلون أكثر من ٥٦ ٪ من جملة العاملين القاطنين به.
- تستقطب المدينة العتيقة نصف سكانها للعمل بها كما تجتذب العمالة من المناطق القريبة منها .
- يسكن نصف العاملين بوسط المدينة الغربى بنفس المنطقة ويأتى النصف الآخر من مناطق قريبة أو مجاورة.

جدول رقم (٥١) التوزيع النسبي للعاملين بجمعة طنجة الحضارية سنة ١٩٨١
حسب محل الإقامة ومنطقة العمل (٪)

منطقة العمل / محل الإقامة	في المناطق السكنية								في المناطق الصناعية				مناطق عمل أخرى			جملة كل محل إقامة
	الأولى	الثانية	الثالثة	الرابعة	الخامسة	السادسة	السابعة	التاسعة	طريق الرباط ١١	طريق تطوان	طريق الرباط	مناطق أخرى	الميناء	خارج المدينة	طريق المطار	
مجموعة المناطق المتجانسة الأولى (المدينة العتيقة)	٢,٠	٠,١	٢,٠	٠,٥	- -	٠,١	- -	٠,١	٠,١	٠,٥	- -	١,٢	٠,٧	- -	- -	٧,٢
مجموعة المناطق المتجانسة الثانية (وسط المدينة الغربي)	١,٠	١,٥	٥,٠	٠,١	- -	٠,١	- -	٠,١	٠,٤	٠,١	٠,١	١,٦	٠,٤	٠,٢	٠,١	١٠,٧
مجموعة المناطق المتجانسة الثالثة (مركز المدينة C.B.D. ووسط المدينة الجنوبي)	٠,١	٠,١	١٠,٠	٢,٨	٠,١	١,٥	٠,١	٠,١	٠,٥	٠,١	- -	١,٦	٠,٥	٠,٣	- -	١٧,٨
مجموعة المناطق المتجانسة الرابعة ضواحي جنوب غرب الوسط (السواني ركسبراطا)	٠,١	٠,١	٤,٥	٤,٣	٠,٣	٠,٢	٠,١	٠,٤	٠,٧	٠,٧	٠,٢	٣,٠	٠,٣	٠,١	٠,٤	١٥,٤
مجموعة المناطق المتجانسة الخامسة ضواحي جنوب شرق الوسط (مناطق بني مكادة)	٠,٢	٠,٥	٤,٠	١,٢	٢,٧	٠,٥	٠,٥	٠,١	٠,٥	٠,٦	٠,٣	٣,٥	٠,٢	٠,٥	٠,٥	١٥,٨
مجموعة المناطق المتجانسة السادسة (ضواحي الهامش الغربي)	- -	٠,٢	- -	- -	- -	٠,١	- -	- -	- -	٠,١	- -	٠,١	٠,١	- -	- -	٠,٦
مجموعة المناطق المتجانسة السابعة (الهامش الجنوبي)	١,٧	٠,٣	٣,٨	٢,٣	١,٦	٠,١	٣,٨	٠,١	٠,٨	- -	٠,١	٦,٢	٠,٥	٠,١	٠,٥	٢١,٩
مجموعة المناطق المتجانسة التاسعة (الضواحي والهامش الشرقي)	٠,٥	٠,٣	٥,٠	٠,٨	٠,٣	٠,١	- -	٠,٧	٠,٢	٠,٤	٠,٢	١,٦	٠,١	٠,٣	٠,١	١٠,٦
جملة كل منطقة عمل	٥,٦	٣,١	٣٤,٣	١٢,٠	٥,٠	٢,٧	٤,٥	١,٥	٣,٢	٢,٥	٠,٩	١٨,٨	٢,٨	١,٥	١,٦	٪ ١٠٠

المصدر: مستخرج ومحسوب من : - S.d.a.u.V.T.; (1983) op cit , pp. 349-360.

- يعمل بالسوانى وكسبراطا أى الضواحى الجنوبية الغربية من وسط المدينة حوالى ١٢٪ من جملة العاملين بالمدينة يسكن حـوالى ٣٦٪ منهم بنفس المكان، ويأتى ٢٥٪ منهم من المناطق المجـاورة بوسط المدينة ومولاى اسماعيل.

وهكذا بالنسبة لكل المناطق إذ تسكن نسبة كبيرة من العاملين بكل منطقة بنفس المنطقة أو بمنطقة مجاورة لها. فيما عدا الهوامش الجنوبية ومع ذلك يعمل حوالى ٢٨,٣٪ من سكانها بالمنطقة الصناعية بطريق تطوان وفى ذلك مايفسر النسبة الكبيرة التى تصل إلى أعمالها بدون وسائل نقل، إذ يطلق على طنجة مدينة الراجلين وذلك سنة ١٩٨١-ومن الطبيعى أن تتغير هذه الصورة جزئياً نظراً لتوسعها الهامشى-ومما يؤكد أيضاً انتشار الأنشطة الصغيرة على مستوى المدينة. وكذلك انتشار الورش والمصانع والمتاجر الكبيرة والصغيرة خاصة داخل المناطق السكنية وهذا ماسيتضح فى الفصول القادمة.

المبحث الثالث

تحديد وظائف مدينة طنجة وتخصصها

اتضح من خلال دراسة التركيب الاقتصادى لسكان مجمعة طنجة الحضرية، أن المدينة قد اتخذت طابع مدينة الخدمات والتجارة، ثم طابع مدينة الصناعة مع سيطرة الأنشطة الصغيرة (١٢,٥٪) وحرفة التشييد والبناء أيضاً. كما اتضح أيضاً أن الصناعة التحويلية كوظيفة للمدينة قد بدأت فى الظهور كوظيفة حديثة نامية لها الغلبة فى اجتذاب رأس المال والأيدى العاملة، مما ميز هذا القطاع الرسمى (Formal) من الأنشطة بظهوره كنشاط أساسى مكوناً (Basic) فى اقتصاديات المدينة، إذ يوجه جانباً كبيراً منه للتصدير ويجلب بذلك دخلاً للمدينة وخاصة قطاع النسيج والخياطة ضمن قطاعات الصناعات التحويلية الأخرى.

من الملاحظات المهمة بالنسبة لوظائف واقتصاديات مدينة طنجة أن قطاع الصناعات التقليدية يجلب دخلاً للمدينة وهو من القطاعات غير الرسمية (informal) فى جانب كبير منه، والرسمية فى جانب آخر (formal) ، حيث يمارس فى مصانع حديثة، كما يمارس فى المنازل، ودور الصفيح بالأحياء الشعبية أيضاً-حيث يتم تصدير جانب كبير من إنتاج هذه المصانع والورش إلى الخارج، وبالتالى يعد هذا النشاط فى جانب كبير منه نشاطاً أساسياً مكوناً فى اقتصاديات المدينة. وخاصة فى صناعة الزرابى والكليم.

وبالقياس لماسبق يمكن اعتبار خدمات الميناء وحركة نقل البضائع والمسافرين وظائف وأنشطة أساسية، مكونة ضمن اقتصاديات المدينة، إذ أن هذه الوظائف والخدمات لاتؤدى لسكان المدينة فقط، بل يمثل ميناء طنجة بوابة العبور للمغرب وشمال إفريقية، بل وماوراء شمال إفريقية فى عمق القارة، خاصة بالنسبة لحركة السائحين، وحركة العمالة المهاجرة للخارج عبر طنجة وليس من ولاية طنجة أو المغرب فقط، بل من دول عدة إذ يمتد إشعاع الميناء إلى الجزائر، وتونس، ودول إفريقية أخرى، يضاف إلى ذلك النشاط التجارى للميناء الذى لايقتصر على صادرات المدينة وإقليمها أو الاستيراد لها فقط، بل يمتد إشعاعه التجارى أيضاً خارج الحدود المحلية للمدينة.

وتعد الخدمات الفندقية، والسياحية، والترفيهية التى تقدمها طنجة بمثابة تجارة خارجية وداخلية غير منظورة، إذ تجلب دخلاً وافداً من خارج حدود المدينة وإقليمها الإدارى من داخل المغرب وخارجه وكذلك الخدمات الأخرى.

وتعتبر الصناعة التحويلية الحديثة والتقليدية من أهم وظائف المدنية، التى يعمل بها مايقرب من ثلث العاملين بالمدينة. لذلك يجدر بنا فى هذا المقام تسليط بعض الضوء على هذه الوظيفة، وتتبع أهم مراحل تطورها ومتغيراتها المختلفة. إذ أصبحت من أهم الأنشطة الأساسية، والموجه إنتاجها للتصدير خلال العقود والسنوات الماضية. كما تعتبر أساساً اقتصادياً هاماً للتنمية الاقتصادية فى طنجة وإقليمها. وقد تعددت محاولات التصنيف الوظيفى للمدن ومنها محاولة محاولة "أورسو" ، سنة ١٩٢٧ (١)، ثم محاولة "تشونسى هارس" فى دراسته للتصنيف الوظيفى للمدن الأمريكية والتى نشرت سنة ١٩٤٣(٢)، وقد اتبع أسلوباً كمياً فى هذا التصنيف ، كما

(١) - Aurousseau.M., (1921). The distribution of population: A construcitive problem. Geographical Review. Vol II. (1921). pp. 563-592.

(٢) - Harris. Chaunecy. D., (1943). "A functional classification of cities in the United States. Geog. Review. vol. 33. Jan. (1943). pp. 86-99.

ذكر أن المدن الكبيرة تتميز بكونها متعددة الوظائف وتلى ذلك تصنيف آخر للمدن حسب وظائفها قام به "نلسون" ونشر سنة ١٩٥٥(١). وكان هذا التصنيف أكثر دقة من تصنيف هارس خاصة وأنه قد قام بشرح الأسس التى بنى عليها تصنيفه للمدن بينما لم يقم "هارس" بذلك وهناك تصنيف قام به "هارس وألمان" ونشر سنة ١٩٥٩(٢). ومن التصنيفات الهامة أيضاً طريقة "ويب" فى التصنيف الوظيفى للمدن ، وقد نشرت سنة ١٩٥٩ أيضاً (٣). يضاف إلى ماسبق العديد من المحاولات فى هذا المضمار والتى تلت المحاولات المذكورة .

وفيما يلى محاولة من الباحثة للوصول إلى صورة تعطى انطباعاً عن حقيقة الاقتصاد الحضرى فى طنجه . وخاصة فى مجال الصناعة للأسباب السابق ذكرها .. مع محاولة لتحديد التخصص الصناعى الذى يميز المدينة إن وجد بها هذا التخصص ، وذلك بتتبع هذا النشاط ومقارنته بالدولة والإقليم الشمالى والدار البيضاء ، على أساس عدة متغيرات خاصة بالنشاط الصناعى ، ثم يعقب ذلك محاولة لتتبع البناء الصناعى فى طنجه أى درجة تخصصها فى صناعة معينة . ليكون ماسبق ونتائجه ركيزة هامة فى التخطيط لمستقبل المدينة وأساساً هاماً أيضاً فى مجال التخطيط الإقليمى على مستوى شمال المغرب الذى تعد طنجة قاعدته وأكبر مدنه وبالتالى يقع عليها عبء الهيمنة والتنمية معاً ، يضاف إلى ماسبق استعراض للوظائف الأخرى المهمة بالمدينة ، مع تحديد مشكلات هذه الوظائف . وأثرها فى اقتصاديات المدينة ومستقبلها والتى سيكملها دراسة التركيب الوظيفى للمدينة فيما بعد .

١- الوظيفة الصناعية :

لقد ارتبط النشاط الصناعى بطنجه فى مراحله الأولى بفترة الحماية الدولية ، وقد تميز ذلك النشاط بخصائص مميزة ارتبطت بوضع المدينة الدولى وحرية التبادل التجارى الذى طبع المدينة بطابع تجارى – مالى ، بالإضافة إلى بنية صناعية ضعيفة . ولم يعرف قطاع الصناعة نمواً أو ازدهاراً مشابهاً لنمو وازدهار النشاط المالى والتجارى ، أو مشابهاً لازدهار نشاط التشييد والبناء بالمدينة فى تلك الفترة ، وكانت الاستثمارات الموجهة إلى هذا القطاع ضعيفة مما انعكس سلبياً عليه . إذ تميزت طنجة بسوقها المفتوح واتساع مجال المنافسة بالنسبة لكل السلع ، وبالتالى لم يساهم النظام الدولى الذى خضعت له طنجه فى التنمية الصناعية الواضحة . وعلى العكس من ذلك ارتبط ازدهار الصناعة ونموها فى المغرب عامة بفترة الحماية والاستعمار . مما يعكس اختلاف طنجة عن سائر مدن المغرب فى هذه الناحية. ويمكن تقسيم مراحل نمو الصناعة فى طنجة بين فترتين أساسيتين ، إحداهما إبان فترة الحماية الدولية ، وهذه يمكن تمييز مرحلتين ثانويتين بها . أما الفترة الثانية فهى فترة مابعد الاستقلال حيث شهدت طنجة نمواً صناعياً فعلياً نقلها من مدينة خدمات وتجارة ، إلى مدينة صناعية تمثل أحد أقطاب الصناعة فى المغرب .

---

(١) - Nelson. H. J.. (1955). A service classification of American cities. Economic Geography. vol xxx1. July (1955). pp. 189-210.

(٢) - Harris. Chaunecy. D.&Ullman. Edward L.. (1959). "The Nature of cities". in Harold M. Mayer and Clyde F. Kohn. Readings in urban Geography. The univ. of Chicago press. Chicago. pp. 277-280.

(٣) - Webb: John. W.. (1959). "Basic concepts in the Analysis of small urban centers of Minnesota" Analysis of Associations of American Geographers. vol. 49. pp. 55-72.

أ- الصناعة خلال فترة الإدارة الدولية :

أدى النمو العمرانى والحضرى الملازم لوفود عدد كبير من الأجانب للإقامة بالمدينة إلى توطن بعض الصناعات لتلبيـة حاجات السكان وخاصـة من الأجانب والأثرياء ، وقـد تركـزت معظم هذه الصناعات فى قطاع الصناعات الغذائية والمطاحن أساساً . وفى قطاع صناعة مواد البناء ، والصناعات الكيميائية (الصابون) ، وصناعة الطباعة . بالإضافة إلى ظهور مؤسسات صناعية تعتمد على استغلال الشواطئ فى صيد وتعليب الأسماك . وقد تعرضت للمنافسة مثل صناعة التبغ فنقلت إلى القنيطرة . وقد ارتبطت بعض الصناعات القائمة بنمو قطاع التشييد والبناء المرتبطة بالتوسع العمرانى للمدينة ، وقد وصل عدد المؤسسات الصناعية إلى ٣٣ مؤسسة (١). وكانت معظم هذه المؤسسات إن لم يكن جلها ملكاً للأجانب خلال الفترة من ١٩١٢ إلى ١٩٤٦ (٢).

وقـد تميزت الفترة من ١٩٤٦ - ١٩٥٦ بالتنوع الذى صاحب الازدهار الاقتصادى والعمرانى للمدينة فى أعقاب الحرب العالمية الثانية إذ اتجهت رؤوس الأموال الأجنبية إلى طنجه كما - اتضح ذلك سابقاً - وظهر بطنجة نشاط تجارى تميز بالرواج والازدهار ، وظهرت مؤسسات صناعية جديدة خاصة فى قطاع الصناعات الغذائية منها مصنع لصناعة البيرة وآخر لعصير الفواكه والمشروبات الغازية منها مصنع الكوكاكولا. كما ظهرت صناعة الأسمنت برأس مال إسبانى لمواجهة متطلبات حركة الإنشاء والتعمير الكبيرة بطنجة ، وأنشئت أيضاً مصانع عصرية للكيماويات ولصناعة النسيج . وفى سنة ١٩٥٠ ظهرت أولى المناطق الصناعية بطنجة ، وهى المنطقة الصناعية القديمة بمغوغة ، حتى تتمكن من استيعاب الصناعة الجديدة بدلاً من توزعها عشوائياً داخل المدينة ، وقد وصل عدد المؤسسات إلى ٤٦ مؤسسة بإضافة ١٣ مؤسسة خلال عشر سنوات (٣). وقد ورد بالتقرير الحضرى لكلود فيرديجو سنة ١٩٥٨، أن عدد العمال فى قطاع الصناعة بطنجه فى ذلك التاريخ كان ٢٥٥١ عامل فقط يعملون فى حوالى ٩٠ مؤسسة تتركز فى الصناعات الخفيفة التى كان هدفها سد حاجة السوق المحلية . حيث تركزت فى الصناعات الغذائية ، ومواد البناء، ثم النسيج والخياطة والجلود إذ تمثل مؤسسات هذه الصناعات ٧٥ مؤسسة من جملة ٩٠ مؤسسة صناعية بطنجه سنة ١٩٥٨، وكانت هذه الصناعات برأس مال أجنبى، كما كان إنتاجها موجه للأجانب أيضاً(٤)، أى منهم وإليهم. وبالتالى لاتعد مدينة طنجة حتى ذلك التاريخ مدينة صناعة ولم تكن الصناعة بها ذات تأثير كبير فى اقتصادياتها.

ب- الصناعة بعد الاستقلال :

ارتبط تطور الصناعة فى طنجة باستراتيجية المغرب العامة تجاه الصناعة بعد الاستقلال ، والتى تبلورت فى سياسة الانفتاح على السوق الخارجية ، مع محاولة جذب رؤوس الأموال الأجنبية وتشجيع الاستثمار فى قطاع

---

(١) - Bellaire, M.; (1923), Tanger et Sa zon, Op. cit., pp. 280.

(٢) - Boulerbah, A.; (1990), Le processus de l'installation des activities industrielles et le developpement: cas de Tanger et de Tetouan (Maroc), Thése de Doctorat, 3em. c., Bordeaux, pp. 189-210.

(٣) بولربح، علي، (١٩٩٣)، دينامية المجال الصناعي لمدينة طنجة، من أعمال ملتقى طنجة الثالث "طنجة المجال والاقتصاد والمجتمع (بمدرسة الملك فهد العليا للترجمة) بطنجة أكتوبر سنة ١٩٩٢"، طبع في الدار البيضاء، ص ٤٥-٥٨.

(٤) - Verdugo, C.; (1958), op. cit., p. 187.

الصناعة ، ثم تبنى سياسة اللامركزية فى توزيع الأنشطة المرتبطة بالصناعة ، وقد انعكست هذه السياسات بشكل مباشر على الصناعة بطنجة ، التى استقطبت رؤوس الأموال الأجنبية والعربية ، وأهمها رؤوس الأموال السورية والكويتية ، وذلك منذ أوائل ستينات القرن العشرين . وقد امتازت مرحلة الستينات بظهور مؤسسات لصناعة النسيج والصناعات الغذائية والطباعة مما أثر على البنية الصناعية للمدينة مستقبلاً ، وأعطى لها بوادر تخصصها الصناعى بين المدن المغربية ، وقد عرفت طنجة ازدهاراً صناعيا وتخصصاً فى صناعة النسيج والملابس الجاهزة ، خاصة مع إنشاء المنطقة الصناعية على طريق تطوان بداية من سنة ١٩٧٠ وتقع غرب طريق تطوان وشرق السكة الحديد وقد استقبلت المنطقة نسبة كبيرة من المؤسسات الصناعية فى قطاع النسيج والخياطة ، وغيره من القطاعات . وكذلك المنطقة الحرة بميناء طنجة وفى نفس الوقت شهدت طنجة ظهور العديد من مؤسسات الصناعة الأخرى داخل نطاق المدينة ، وعلى طرقها المختلفة وشهدت طنجة استقبال رؤوس الأموال الأجنبية والأوربية - خاصة فى فترة السبعينيات والثمانينات والتى توجهت للاستثمار فى مجال صناعة الملابس الجاهزة والخياطة ، الموجهة للسوق الخارجية بنسبة ١٠٠ ٪ من إنتاج هذه المصانع .

وقد امتازت هذه الفترة بزيادة عدد المؤسسات المقامة بالمنطقة الصناعية بطريق تطوان فى محاولة لهيكلة أو تخطيط البنية الصناعية للمدينة ، مع إحداث تنوع فى قطاعات الصناعة . كما امتازت هذه الفترة وإلى الآن بتشجيع الاستثمارات الأجنبية فى الصناعة وغيرها مع ظهور واضح لرأس المال السورى [(١)]، بل والجالية السورية التى أصبح لها حى خاص بها (حى السوريين) فى بسادينا ، وهو حى قوامه الفيلات الأنيقة ومسجد يطلق عليه مسجد السوريين وبالتالى كان لهذه الجالية أثرها فى إحداث مظاهر هامة فى صورة الهيئة الحضارية للمدينة (Cultural land - scape) ، إذاً لم يكن تأثير هذه الجالية اقتصادياً فقط بل كان له أثراً حضارى حضوى، ويشبه هذا الوضع وضع الجالية السورية واللبنانية ، التى كانت لها أحياء مشابهة فى داكار ، وكانو ، ولاجوس وكان يطلق عليها أيضاً الحى اللبنانى (Lebanese quarter) . ومازالت لهذه الجاليات دورها الملحوظ فى تغيير المظهر الحضرى والحضارى فى دول غرب إفريقيا [(٢)].

ويمثل قطاع الصناعة بمجمعة طنجة الحضرية حالياً الدعامة الفعلية لاقتصاديات المدينة التى شهدت تدهوراً فى قطاع السياحة وفى نشاط الميناء التجارى ، وقد ساعد على نمو قطاع الصناعة بالمدينة جملة من العوامل أهمها انتهاج الحكومة لسياسة التنمية الجهوية (الإقليمية)، ومن أهم أهداف هذه السياسة تحقيق اللامركزية التى تهدف إلى وضع حد لتمركز الأنشطة الاقتصادية فى منطقة دون أخرى وذلك من خلال نشر الصناعة وتوطينها فى عدة مناطق بهدف استحداث فرص جديدة للعمل ، ومن ثم التغلب على مشكلة البطالة وتخفيف حدتها ، مع زيادة الإنتاج للتصدير وجلب العملة الصعبة . مما يساهم فى التنمية الإقليمية والقومية .

وقد ساهمت القرارات الملكية الصادرة فى سبتمبر سنة ١٩٦٣ من إنقاذ المدينة من التدهور الشامل بعد

---

(١) - Boulerbah. A.; (1990), op. cit., p. 495.

(٢) عبد الجليل، محمد مدحت جابر، (١٩٨٧)، الهجرة اللبنانية السورية إلي غرب إفريقيا منظور جغرافي، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة صـ ١٣٣.

الزلزال الاقتصادى الذى تعرضت له فى أعقاب إنهاء نظام الإدارة الدولية بها ، فحصلت المدينة على جملة من الامتيازات التى استهدفت دعم ودفع قطاع الصناعة بالمدينة، وذلك من خلال تخفيض الضرائب (٥٠ ٪ من بعض الضرائب الحضرية وضرائب الأرباح) . ومنح مزايا خاصة لمستثمرى الأموال ، علاوة على تحسين وتطوير البنية التحتية الضرورية لإقامة المشروعات الصناعية ، وقد عُززت هذه الامتيازات بظهور قوانين الاستثمار سنة ١٩٨٣ حيث تميزت طنجه بوقوعها ضمن المنطقة المستفيدة من قوانين الاستثمار فى الصناعة والسياحة والعقارات والاستثمارات البحرية والصناعات التقليدية بهدف تنميتها إقليمياً، وقد هيئت القوانين والامتيازات السابقة المناخ للاستثمار فى الصناعة ، وبالتالى ارتفع عدد الطلبات الخاصة بالحصول على رخصة لإقامة مصنع. يؤكد ماسبق ارتفاع عدد الوحدات الصناعية بالمنطقة الصناعية بطريق تطوان من وحدتين سنة ١٩٧٧ إلى ٢٦ وحدة صناعية سنة ١٩٨٠ إلى ٥٣ وحدة سنة ١٩٨٣ ، ثم وصل إلى ٧٥ وحدة عام ١٩٨٦ (١). وفى أواخر سنة ١٩٩٢ كان عدد الوحدات الصناعية قد وصل إلى ١٤٣ وحدة صناعية بالمنطقة الصناعية فقط ، منها ٦١ وحدة فى قطاعى النسيج والخياطة ، و ١٨ وحدة متخصصة فى صناعة مواد البناء ، و ٨ وحدات فى المواد الكيماوية ، و ٨ فى الصناعات الغذائية ، وباقى الوحدات فى الصناعات البلاستيكية والمعدنية والكهربائية - وغيرها*.

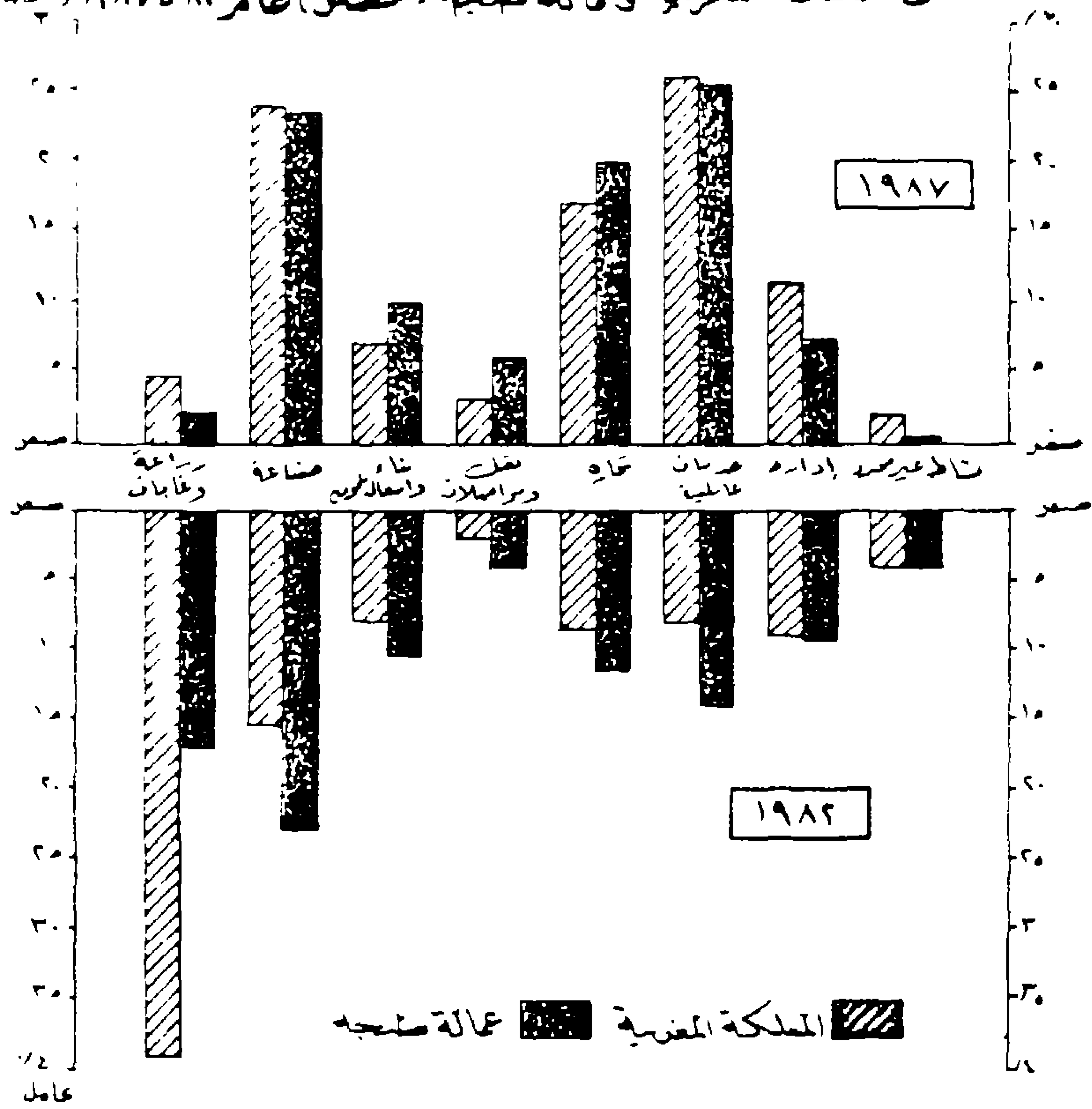
وقد شهد قطاع الصناعة بطنجه طفرة كبيرة تجسدت فى الارتفاع الملحوظ فى حجم الاستثمارات المالية بهذا القطاع فى السنوات الماضية فكانت فى سنة ١٩٩٠ (٤٧٥ ٤٦٢, ٠٠٠ درهم)، وصلت إلى (٧٠٢ ٦٩٠, ٠٠٠ درهم) سنة ١٩٩١ . أى بزيادة قدرها ٤٢ ٪ ، كما أصبح هذا القطاع هو الأكثر توفيراً لفرص العمل بطنجه . إذ وفر سنة ١٩٩٠ (٦٧٠٣ فرصة عمل) زادت إلى ١١٤٦٦ فرصة عمل سنة ١٩٩١ ، كما عرفت طلبات الاستثمارات الصناعية - سواء تلك الخاصة بالمشاريع الجديدة أو الخاصة بالتوسعات - تزايداً ملحوظاً من ٢٢٩ طلب سنة ١٩٩٠ - إلى ٢٩٥ طلب سنة ١٩٩١ ، وإلى ١٢٨ طلب خلال النصف الأول من سنة ١٩٩٢ ، كما وصل حجم المال المستثمر فى الصناعة خلال نفس الفترة حوالى ٥٦٨ ٩٥٥ ٣٣٠ درهم ، وفرت حوالى ٤١٣٣ فرصة عمل . وقد استقطبت صناعة النسيج ، والخياطة (الملابس الجاهزة) ، والجلود حوالى ٦٠ ٪ من حجم المعاملات الإجمالية خلال سنوات ١٩٩٠ ، ١٩٩١ ، ١٩٩٢. ويُغطى إنتاج هذه الصناعات حاجيات السوق المحلية ويصدر الفائض منه. وخلال عشر سنوات تضاعفت قيمة الصادرات من أربع إلى خمس مرات عن قيمتها فى أوائل الثمانينات. كما عرفت الصناعات الأخرى غير النسيج والخياطة والجلود نمواً هاماً أيضاً ، ومن هذه الصناعات الصناعات الميكانيكية، والالكترونية ، والكهربائية . وقد أصبح إنتاجها يغطى جانباً من الطلب الوطنى والخارجى. ويلى قطاع الصناعات الكيمائية قطاع النسيج فى الأهمية إذ قدم حوالى ٢٨,٣٦٪ من جملة فرص العمل المستحدثة فى النصف الأول من سنة ١٩٩٢ ، ثم الصناعات الغذائية بنسبة ٩,٣١ ٪ ، فالصناعات الكهربائية والالكترونية

---

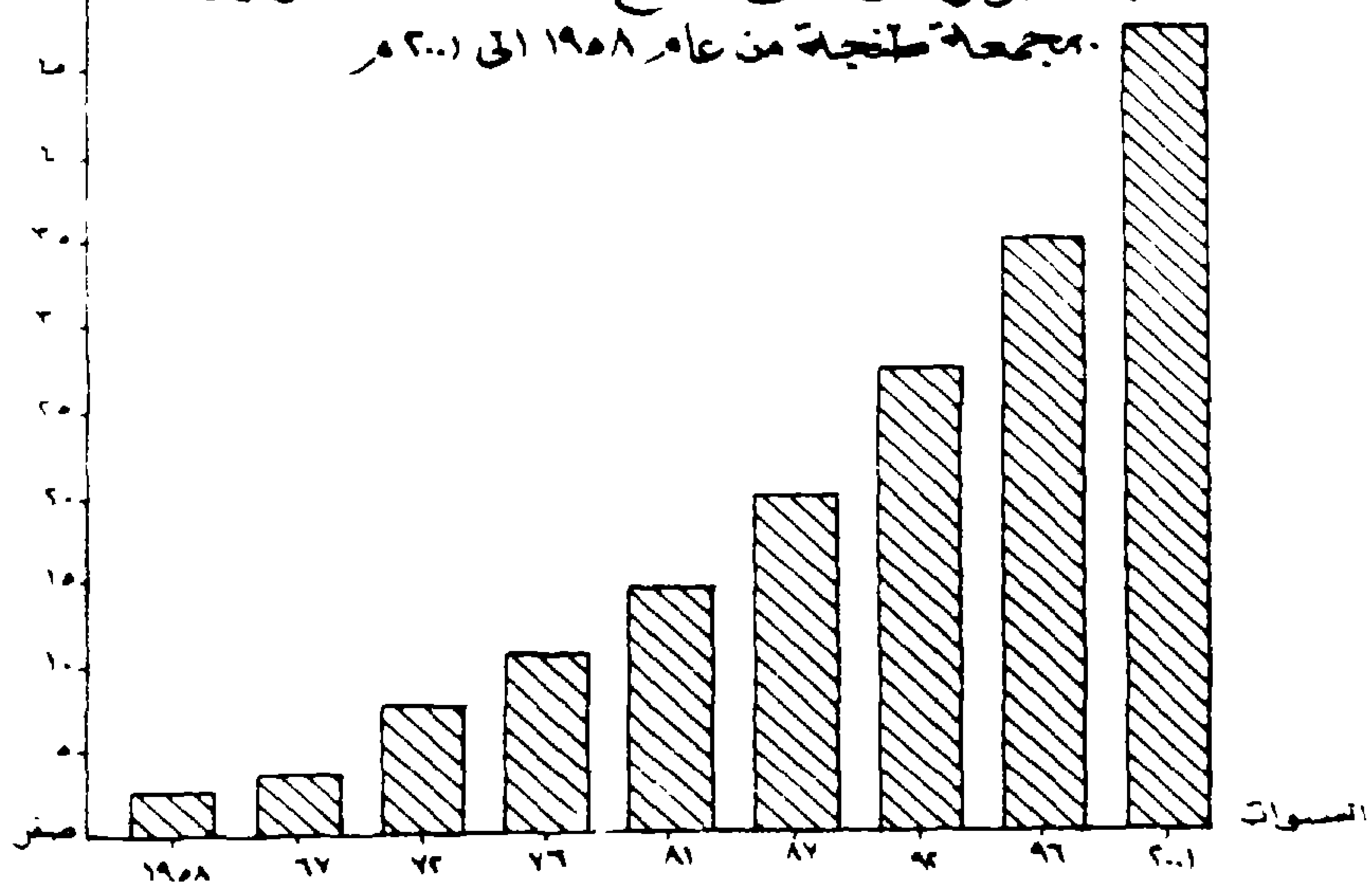
(١) المرابط، عبد الرحمن، (١٩٩٣)، الأنشطة الاقتصادية بطنجة: الوضعية الراهنة حسب القطاعات. من أعمال ملتقى طنجة الثالث، طنجة المجال والاقتصاد والمجتمع بمدرسة الملك فهد العليا للترجمة بطنجة، أكتوبر سنة ١٩٩٢، نشر في الدار البيضاء، ص ٥٩-٧٤.

* من خلال الدراسة الميدانية بطنجة في أواخر سنة ١٩٩٢. والمحادثات الشخصية مع السيد عبد الرحمن المرابط رئيس غرفة التجارة والصناعة بطنجة خلال الدراسة الميدانية.

شكل ٢١١-٩، التوزيع النسبي المقارن للعاملين حسب الأنشطة الاقتصادية في المملكة المغربية وعمالة طنجة (حضر) عام ٨٢ و ١٩٨٧م



شكل (الاب) تطور العمالة في قطاع الصناعة التحويلية بمجمعة طنجة من عام ١٩٥٨ الى ٢٠٠١م



بنسبة ٣,٣٩ ٪ ، فالصناعات الميكانيكية بنسبة ٢,١٨ ٪ من فرص العمل المقدرة بـ ٤١٣٣ فرصة فى الفترة المذكورة والتى حظى قطاع النسيج والخياطة والجلود منها بحوالى ٥٥ ٪ (١).

وقد تم حصر ٦٣٠ وحدة أو منشأة صناعية فى مجمعة طنجه الحضرية بواسطة غرفة الصناعة والتجارة فى طنجه وذلك فى أواخر النصف الثانى من سنة ١٩٩٢، وكان توزيع هذه المنشآت حسب قطاعات النشاط الاقتصادى كما يلى :

- قطاع النسيج والخياطة	٣٧ ٪
- قطاع الجلود والأحذية .. إلخ	٣ ٪
- الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ	١٩ ٪
- صناعة مواد البناء والتجهيز	١٧ ٪
- الصناعات الكيمائية	٩ ٪
- صناعات الورق والكرتون والطباعة	٤ ٪
- صناعات أخرى	١١ ٪

ونقصد بهذه الوحدات أو المنشآت الصناعية كل الوحدات (٢)، ويعمل بهذه المنشآت حوالى ٢٧ ألف عامل .

ويتضح من الشكل رقم (٧١-أ) أن طنجه تعد ضمن مدن الصناعة والخدمات والتجارة بالإضافة إلى أهمية قطاع التشييد والبناء والأشغال العامة والنقل والمواصلات، كما يوضح (شكل ٧١-ب) تطور العمالة فى الصناعة بطنجة.

وتعد المدينة متعددة الوظائف مع ظهور قطاع الصناعة بشكل واضح بالإضافة إلى استمرار هذا النشاط واطراد مساهمته الفعالة فى اقتصاديات المدينة وذلك بمقارنتها بالمغرب سنة ١٩٨٧، ولإدراك مدى تخصص طنجة فى الصناعة يمكن مقارنة متغيرات الصناعة التحويلية فى طنجة مع مثيلتها على مستوى الجهة الاقتصادية الشمالية الغربية التى تقع فيها طنجة ، ثم مقارنتها أيضاً على مستوى المملكة المغربية فيما يلى من دراسة .

جـ- وزن الصناعة التحويلية فى طنجة وأهميتها الإقليمية :

رغم محاولات الدولة للحد من التركز الصناعى بمنطقة بعينها فى المملكة ، وتطبيق سياسة اللامركزية الصناعية، فإن الدار البيضاء مازالت تمثل قطب الصناعة الأول فى المملكة المغربية . وإن بدأت أقطاب أخرى صغيرة نسبياً فى الظهور وجذب العمالة ورأس المال ، وبدأت تساهم فى الإنتاج والتصدير ... إلخ ، ومن هذه الأقطاب الهامة مدينة طنجة التى باتت تمثل مكانة مهمة تنبع أهميتها من نموها السريع أيضاً وأصبحت تمثل المرتبة الثانية من حيث عدد العمال بالصناعة التحويلية على مستوى الدولة . وتمثل كذلك مرتبة متقدمة بالنسبة لقيمة الإنتاج والصادرات وعدد المنشآت ، كما أصبحت تحصل على نسبة مهة من الاستثمارات ، والقيمة المضافة ... إلخ من

(١) المرابط، عبد الرحمن، (١٩٩٣)، مرجع سابق، صـ ٥٩-٧٤.

(٢) محادثة شخصية مع السيد ، عبد الرحمن المرابط في ديسمبر سنة ١٩٩٢ ورئيس غرفة الصناعة والتجارة بطنجه .

المتغيرات الخاصة بالصناعة سنة ١٩٩٠ مع ملاحظة أن الدار البيضاء تستأثر بأكثر من ٥٠ ٪ من كل المتغيرات السابقة وغيرها وقد وصل نصيبها من الإنتاج الإجمالى القومى إلى ٦٠ ٪ سنة ١٩٩٠ (١).

وتزاحم كل من فاس ، والقنيطرة ، والرباط طنجة على المراكز المتقدمة بالنسبة لمتغيرات وعناصر الصناعة التحويلية السابقة ، فيما عدا عدد العمال الذى تحتل به المركز الثانى بعد الدار البيضاء، بينما تحتل المركز الرابع بالنسبة لعدد المنشآت ، وكذلك بالنسبة للصادرات وحجم الاستثمارات ، والقيمة المضافة أيضاً.

وتحتل الجهة الاقتصادية الشمالية الغربية المركز الثانى سنة ١٩٩٠ بعد جهة الوسط التى تقع بها الدار البيضاء ، وذلك فيما يخص كل عناصر الصناعات التحويلية بالمغرب ، وتقع طنجة، والرباط ، والقنيطرة ، وتطوان ضمن هذه الجهة (٢).

ويوضح الجدول رقم (٥٢) وزن الصناعة التحويلية سنة ١٩٨٧ فى طنجة بالنسبة للإقليم أو الجهة الاقتصادية الشمالية الغربية ، وكذلك بالنسبة للمغرب ، فيما يخص المصانع الأكثر من عشرة عمال .

جدول رقم (٥٢) وزن الصناعة التحويلية بطنجة بالنسبة للجهة الشمالية الغربية وجملة المغرب سنة ١٩٨٧ (للوحدات الصناعية التى تضم ١٠ عمال فأكثر)

المتغيرات	(١) طنجه	(٢) الجهة الاقتصادية الشمالية الغربية	(٣) المملكة المغربية	(٤) نسبة طنجه من الجهة الشمالية الغربية	(٥) نسبة طنجة من المغرب
الإنتاج	٢٢٤٤٥٠٦	٨٧٨٤٠٠٠	٥٩٩٣٠٠٠٠	٢٦,٧	٤,٠
القيمة المضافة *	٦٩٠٤٠٦	٢٤٧٤٠٠٠	١٥٠١٩٠٠٠	٢٨,٠	٤,٠
حجم المبيعات	٢٥٨٠٩٨٨	٩١٢٥٠٠٠	٦٣٧٤٣٠٠٠	٢٨,٣	٤,٠
الاستثمارات	١٤٢٤٧٧	٤٢٢٠٠٠	٢٥٢٥٠٠٠	٣٣,٧	٥,٦
الصادرات	٣٢٩٦٢٤	١١٠٢٠٠٠	١١٤٦٥٠٠٠	٣٠,٠	٢,٩
النفقات والأجور	٢٩٠١٦٨	٩٨٢٠٠٠	٦١٥٥٠٠٠	٢٩,٥	٤,٧
عدد العمال	٢٠٠٠٠	٤٤٦١١	٢٢٤٣٦١	٤٤,٨	٩,٠
عدد المنشآت	٢٩٠٠	٧٧٣	٤٠٠٩	٣٧,٥	٧,٢

المصدر:

- الأعمدة ٣،٢ مستخلصة من :

Ministére du plan, Delegation Regionale du Nord-Quest, (1991) L'industrie de transformation a Tanger: presentation et analyse sectorielle, p 88, et., p. 84.

- العمود الأول مستخلص (ومصحح) عن:

Ibid-pp. 35-84.

- العمود ٥،٤ من حساب الباحثة.

* لاتتضمن المتغيرات السابقة المنطقة الحرة بميناء طنجة سوى فى النفقات والأجور وعدد العمال وعدد المنشآت.

* ويقصد بالقيمة المضافة القيمة الإنتاجية التى يساهم بها مشروع صناعى ما فى زيادة الإنتاج لذا تمثل قيمة السلع المنتجة مطروحاً منها تكاليف كل من المواد الخام ومصادر الطاقة والوقود والخدمات المختلفة خاصة النقل.

---

(١) - Ministére du commerce et d L'industrie, (1991), situation des industries de Transformation exercice 1990, Administration de 'industrie, Rabat, p. 25.

(٢) - Ibid., p. 25 et 26.

ومن استقراء الجدول والشكل رقم (٧٢-أ) يتضح أن الصناعة التحويلية فى طنجه تمثل وزناً له قيمته بالنسبة للجهة الشمالية الغربية من المغرب ، إذ تقدم حوالى ٢٧ ٪ من قيمة الإنتاج الصناعى ، وتستأثر بحوالى ٢٨ ٪ من القيمة المضافة بقطاع الصناعات التحويلية بالجهة أيضاً ونفس النسبة تقريباً من حجم مبيعات الصناعات التحويلية . وتحصل طنجة على أكثر من ثلث الاستثمارات المستثمرة فى الجهة الشمالية الغربية، كما تساهم بحوالى ٣٠ ٪ من صادرات الجهة ، كما تحصل على حوالى ٣٠ ٪ أيضاً من النفقات والأجور بالجهة الاقتصادية الشمالية الغربية ويعمل بطنجة حوالى ٤٥ ٪ من العمال العاملين ، ويتركز بها حوالى ٣٨ ٪ من عدد المنشآت الخاصة بالصناعات التحويلية بالجهة الشمالية الغربية من المغرب سنة ١٩٨٧ ، وذلك بالنسبة للمنشآت الصناعية ذات العشر عمال فأكثر ومن المؤكد ارتفاع هذه النسب بإضافة الورش والمصانع الصغيرة لانتشارها الكبير بطنجة.

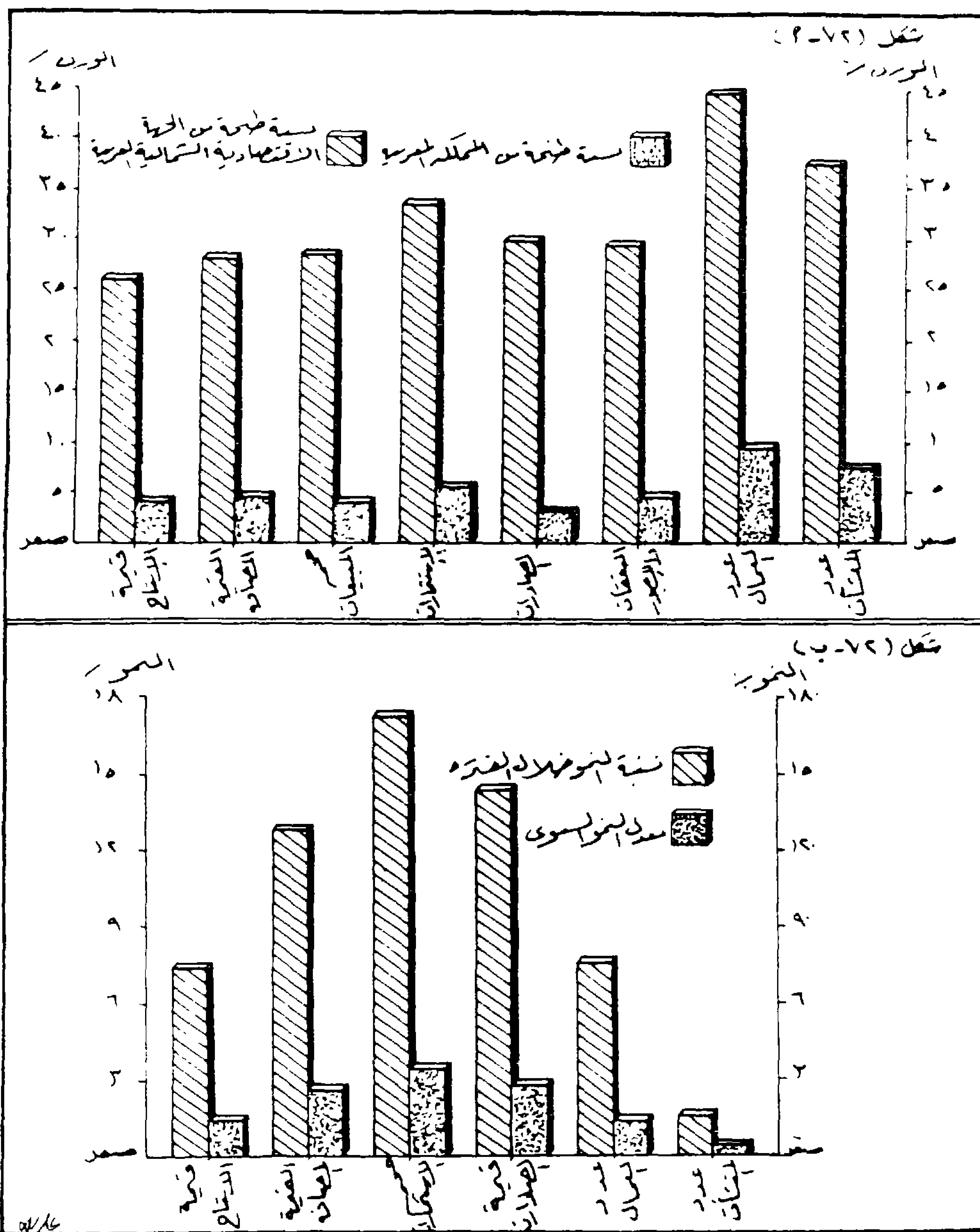
ولإدراك حجم وقيمة (ووزن) الصناعة التحويلية فى طنجه بالنسبة للجهة الشمالية الغربية ، والتى حُسبت فى السطور السابقة ، يمكن مقارنة الأرقام والنسب السابقة بحجم سكان إقليم طنجة بالنسبة لجملة سكان الجهة الاقتصادية الشمالية الغربية فى نفس السنة، إذ قد بلغ حجم سكان عمالة طنجة التقديرى حوالى ٨ , ١٠ ٪ من جملة سكان الجهة سنة ١٩٨٧ ، فى الوقت الذى تساهم فيه بأكثر من الربع والثلث فى معظم متغيرات الصناعة التحويلية، ويصل نصيبها إلى مايقرب من نصف العمالة وحوالى ٤٠ ٪ من عدد المنشآت مما يؤكد أهميتها الإقليمية .

بالنسبة لوزن وقيمة الصناعة التحويلية فى طنجة إلى الصناعة التحويلية فى المملكة المغربية ، نلاحظ من استقراء الجدول أيضاً أن نسبتها ضئيلة لاترقى إلى قيمتها ضمن الصناعة فى الجهة الشمالية الغربية وإن كانت تحتل المركز الثانى بالنسبة لحجم العمالة بعد كازابلانكا ومراكز متقدمة أيضاً بالنسبة لباقى المتغيرات ومن الملاحظ أن طنجة تقدم ٤ ٪ من حجم الإنتاج القومى ، وكذلك من حجم المبيعات، وتحصل على ٦ , ٤ ٪ من القيمة المضافة ، وعلى ٦ , ٥ ٪ من حجم الاستثمارات فى الصناعة وتقدم ٧ , ٤ ٪ من الأجور والنفقات الخاصة بالصناعة التحويلية ، وحوالى ٣ ٪ من الصادرات الصناعية ، بينما تضم ٩ ٪ من عدد العمال العاملين بالصناعة التحويلية و ٢ , ٧ ٪ من عدد المنشآت الصناعية بالمملكة المغربية سنة ١٩٨٧ ، وفى نفس الوقت قدر عدد سكان إقليم طنجه بحوالى ٢ , ٢ ٪ من جملة سكان المغرب المقدر بحوالى ٠٠٠ ٣ ٠ ٧ ٢٢ نسمة سنة ١٩٨٧ وكذلك قدر سكان الحضر فى طنجه بحوالى ٤ , ٤ ٪ من جملة سكان الحضر بالمملكة فى نفس السنة (١).

وتؤكد الأرقام السابقة أن مجمعة طنجه الحضرية تمثل القطب الصناعى الهام فى شمال المغرب ، كما تؤكد أنها أحد أقطاب الصناعة ومناطقها على مستوى المغرب بعد الدار البيضاء، مما يدعم سياسة اللامركزية التى انتهجتها المغرب من أجل تنمية الجهات المختلفة اقتصادياً وبشرياً، ومن الواضح أنها القطب الأكثر جذباً للعمالة فى المغرب بعد الدار البيضاء مباشرة ، إلا أن ذلك لاينفى أن الدار البيضاء مازالت تمثل رأس الصناعة التحويلية فى المغرب ، وبفارق كبير جداً - بالنسبة لمتغيرات الصناعة المشار إليها - بينها وبين أقطاب ومراكز الصناعة الأخرى بالمغرب حتى وقت إجراء هذا البحث ، وتبلغ الأهمية النسبية للصناعة فى طنجة بالنسبة للصناعة فى الإقليم

(١) - Annuaire statistique du Maroc, 1987, p. 14.

(٢) - Ibid., p. 14.



شكل (٧٢ - أ) وزن الصناعة التحويلية في طنجة وفق المتغيرات المختلفة عام ١٩٨٧م
شكل (٧٢ - ب) نمو الصناعات التحويلية في طنجة من عام ١٩٨٥ إلى ١٩٩٠م.

الشمالى الغربى ٣٦ ٪ ، بينما تتراوح أهميتها النسبية بالنسبة للصناعة فى المغرب بين ٦,٢ ٪ و ٥,٢٥ ٪ وذلك بناء على المتغيرات المعتمد عليها فى هذه الدراسة . وتحسب الأهمية النسبية على أساس حاصل جمع نسب المتغيرات المختلفة مقسوماً على عددها . ويمكن حسابها على أساس كل صناعة على حدة أيضاً . ويوضح الجدول رقم (٥٣) والشكل رقم (٧٢ ب) أن قطاع الصناعة حقق نمواً إيجابياً بين ١٩٨٥ - ١٩٩٠ بالنسبة لكل المتغيرات المذكورة .

جدول رقم (٥٣)

نمو الصناعة التحويلية فى طنجة من ١٩٨٥ - ١٩٩٠ حسب المتغيرات والمؤشرات المختلفة للمصانع الأكثر من ٥ عمال (بالألف درهم)

المتغيرات والمؤشرات	١٩٨٥	١٩٩٠	نسبة النمو خلال الفترة ٪	معدل النمو السنوي ٪
قيمة الإنتاج (ألف درهم)	٢ ٠٤٩ ١١٨	٣ ٥٧٢ ...	٧٤,٣	١٩,٩٠
القيمة المضافة (ألف درهم)	٤٤٠ ٤٥٩	١ ٠١٢ ...	١٢٩,٨	٢٦,٠٠
حجم الاستثمارات (ألف درهم)	١١٨ ٦٧٠	٣٢٣ ...	١١,٢	٣٤,٥٠
قيمة الصادرات (ألف درهم)	٢٥٥ ٩٥٣	٦٢٤ ...	١٤٣,٨	٢٨,٨٠
عدد العمال	١٥ ٠٣٩	٢٦ ٥٩١	٧٦,٨	١٥,٤٠
عدد المنشآت	٢٧٠	٣٤١	٢٦,٣	٥,٢٥

المصــدر

* متغيرات سنة ١٩٨٥ من:

- Ministére du plan. Delegation Regionale du Nord-Ouest. (1991). L'industrie de transformation a Tanger. op. cit.. p. 40.

* متغيرات سنة ١٩٩٠ من:

- Ministére du commerce et de L'industrie. Administration de L'industrie. (1991). situation des industries de Transformation. Exercice 1990. p. 25.

* نسب النمو ومعدلها من حساب الباحثة.

د - هيكل الصناعة وتخصص طنجة فى صناعة النسيج والملابس :

يقصد ببنية أو هيكل الصناعة ترتيب الصناعات فى المكان حسب أهميتها النسبية وفقاً لمعايير ومتغيرات عديدة . ومن الباحثين مَن استخدم معيار العمالة الصناعية [1]. ومنهم من استخدم معيار العمالة والمنشآت الصناعية [2]. وهناك من استخدم ثلاثة معايير كالعمالة ، والقيمة المضافة ، والأجور [3]. وهناك من الباحثين من اعتمد على أربعة معايير أو متغيرات ، كعدد المنشآت الصناعية وعدد العمال ، وإجمالى الناتج الصناعى ، والقيمة المضافة .

---

(١) - Thomas. M.; (1956). Economic Geography and manufacturing industry. Northern Ireland. Econ. Geog.. vol. 32. No. 1. Jan.. pp. 886-88.

(٢) - Mabogunje. L.M.; (1973). Manufacturing and Geography of development tropical Africa. Econ. Geog.. vol. 40.. No. 1.

(٣) - Thompson. J. H.. (1955). A new Methods for measuring industry. Inn. Assoc.. vol. xlv. No. 4.

وقد اعتمدت الباحثة على ثمانية من المتغيرات عند قياس وزن وقيمة صناعة طنجه بالنسبة للجهة الشمالية الغربية والمغرب ، وستعتمد الباحثة أيضاً على هذه المتغيرات الثمانية عند تحليل البنية الصناعية فى طنجه للاستدلال على مدى تخصص طنجة الصناعى أو تنوعها الصناعى .

وقد تطورت العمالة فى الصناعة من ٢٥٥١ عامل سنة ١٩٥٨ إلى أكثر من ٠٠٠ ٢٧ عامل سنة ١٩٩٢ كما اتضح ذلك سابقاً ، وتتوزع هذه الأيدى العاملة بالصناعة بين قطاعات الصناعات التحويلية المختلفة، ويمثل قطاع صناعة الغزل ، والنسيج ، والملابس الجاهزة ، مضافاً إليه صناعة الجلود والمنتجات الجلدية أهم هذه القطاعات . ويتضح ذلك من خلال الشكل رقم (٧٢جـ) الذى يعبر عن تطور عدد العمال فى الصناعة مقارناً بتطور عمال صناعة الغزل والنسيج والملابس بباقى عمال الصناعات الأخرى .

ومن استقراء الشكل يتضح أن قطاع صناعة النسيج قد أخذ موقعه على رأس الصناعات التحويلية فى طنجة فى أواخر العقد السابع من هذا القرن، وواصل نموه حتى أصبح العاملون به يمثلون مايقرب من ثلاثة أرباع العاملين بالصناعة التحويلية (مضافاً إليهم العاملون بالمنطقة الحرة بميناء طنجة) وبدون العاملين بالمنطقة الحرة يمثل هذا القطاع ٦٨٪من جملة العاملين بالصناعة التحويلية بالمنشآت الأكثر من عشرة عمال سنة ١٩٨٧، فى مقابل ٣٥٪ على مستوى المملكة المغربية [٢] من جملة العاملين بالصناعة، معنى ذلك أن نسبة الأساس فى صناعة النسيج والملابس الجاهزة فى طنجة توازى ٤٢٪، وهى الفرق بين نسبة العاملين بهذا القطاع فى طنجة ونسبة العاملين به على مستوى الدولة. أى أن هذا القطاع بالذات يعد قطاع أساسى مكوناً فى اقتصاديات المدينة.

حددت وزارة الصناعة فى المغرب الصناعة التحويلية فى خمس قطاعات كبرى تضم ثمانية عشر قطاعاً فرعياً، ويوضح الجدول رقم (٥٤) أهم المتغيرات الخاصة بالصناعة التحويلية حسب القطاعات الرئيسية "وذلك للمنشآت التى تضم أكثر من عشرة عمال، وبدون العاملين فى المنطقة الحرة بميناء طنجة" وأيضاً بدون اعتبار العاملين بالأنشطة الخاصة بقطاع الصناعات التقليدية، وخاصة صناعة السجاد اليدوى (الزرابى) التى تشتهر بها طنجة والمغرب وتصدر إلى الخارج ومن استقراء الجدول وتحليل متغيراته وكذلك الشكل رقم (٧٣) والمبنى على الجدول يتضح مايلى:-

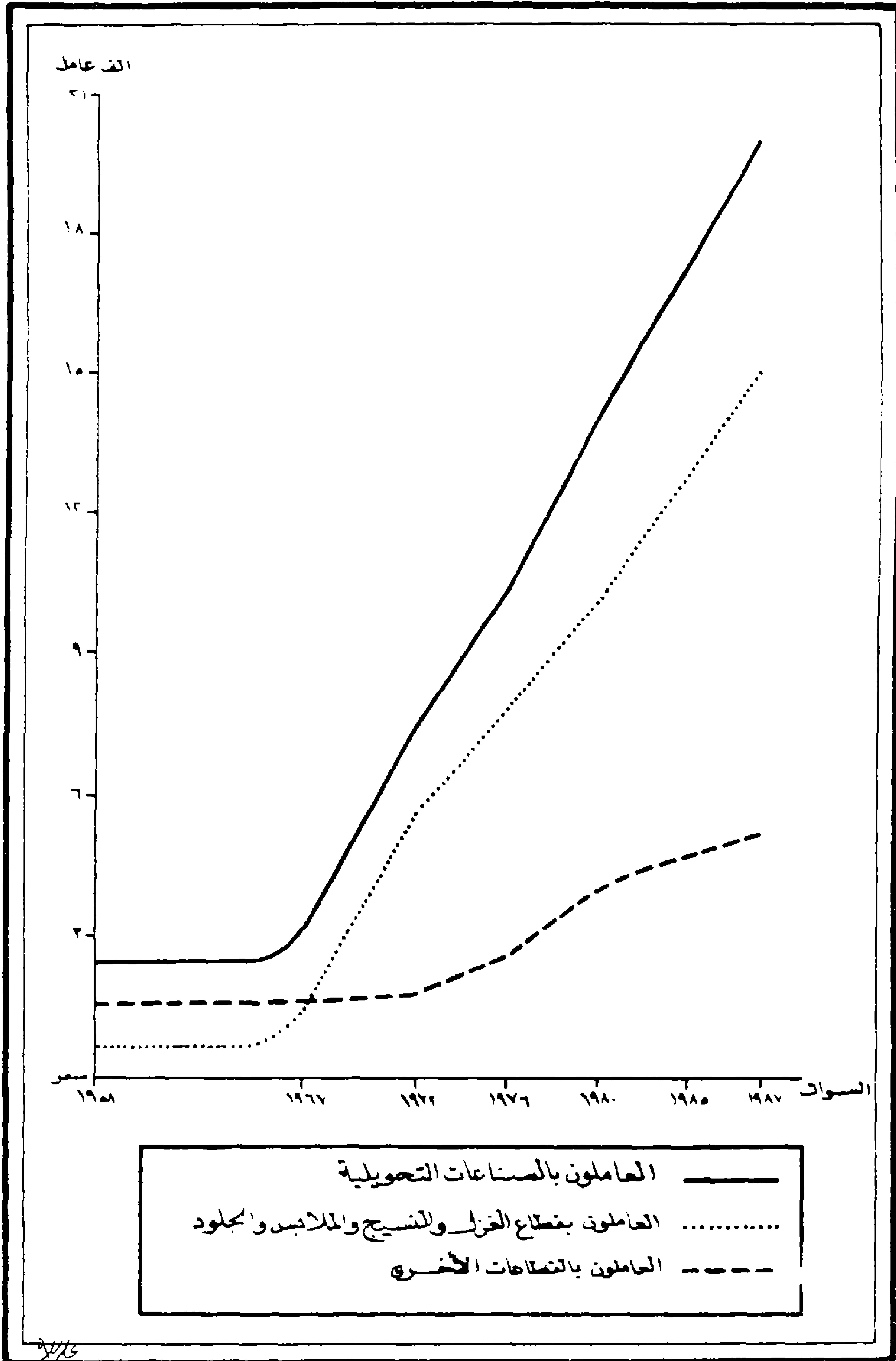
يمثل قطاع صناعات النسيج، والغزل، والملابس الجاهزة - والجلود وهو القطاع الثانى - أهم قطاعات الصناعة فى طنجة من حيث قيمة الإنتاج والقيمة المضافة بأكثر من ٤٩٪ لكل من المتغيرين، كما حصل سنة ١٩٨٧ على ٦٦,٣٪ من قيمة الاستثمارات الصناعية، ويقدم ٤٦٪ من جملة مبيعات الصناعة التحويلية، ويحصل العاملون به على ٥٨,٢٪ من الأجور والنفقات ويعمل به ٦٨٪ من جملة العاملين بالصناعة التحويلية فى طنجة،

---

(١) غانم، إبراهيم علي، (١٩٨٩)، جغرافية الصناعة التحويلية في السودان، معهد البحوث والدراسات العربية سلسلة الدراسات الخاصة، العدد ٥٠، القاهرة.

- معوضي، حسام الدين جاد الرب أحمد، (١٩٩٣)، جغرافية الصناعة في نيجيريا، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة إلى معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة.

(٢) - Ministere du commerce et L'industrie, Admininstration de L'industrie, (1991), situation des industries de transformation, Exercice 1990 Rabat, p. 14.



شكل (٧٢-جـ) تطور عدد العاملين بالصناعات التحويلية وصناعة الغزل والنسيج والملابس بمجمعة طنجة من عام ١٩٥٨ إلى عام ١٩٨٧م

جدول رقم (٥٤) التوزيع المطلق والنسبي للصناعات التحويلية حسب القطاعات وأهم المتغيرات والأهمية النسبية في الصناعات التحويلية بطنجة سنة ١٩٨٧ (للمنشآت الأكثر من ١٠ عمال) بالألف درهم

المتغيرات	الإنتاج		القيمة المضافة		المبيعات		الاستثمارات		الصادرات		النفقات		عدد العاملين		عدد المنشآت		الأهمية النسبية للقطاع
	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	العدد	٪	العدد	٪	
الصناعات الغذائية الزراعية نسبة الزيادة من ٨٥ – ١٩٨٧	٤٨٩٧٤١	٢١,٨	٩٦٧١٦	١٤,٠	٥٠٢٦٥٨	٢٠,٠	٣٠٥٤٧	٢١,٥	٣٠٦٣	١,٠	٣٣٧٦٧	١٣,٢	١٦٧٧	١٠,٨	٤٥	١٦,٢	١٢,١
صناعات النسيج والغزل والملابس الجاهزة والجلد والأحذية	١٠٩٧٨٣٧	٤٩,٠	٣٤٣٩٦١	٤٩,٨	١١٨٩٤١٥	٤٦,٠	٩٤٥١١	٦٦,٣	٣١٧٨٤٢	٩٦,٣	١٥٤٥٠٠	٥٨,٢	١١٣٢٠	٦٨,٠	١٣٨	٤٩,٧	٦١,٢
الصناعات الكيماوية وشبه الكيماوية	٢٤٤٣٢٦	١١,٠	١١٩٢٥٣	١٧,٣	٣٩٠٥٧١	١٥,٠	١٩٠١	١,٣	٦٥٥٦	٢,٠	٣٩٠٥٥	١٥,٤	١٩٠١	١١,٤	٥٨	٢٠,٧	١٢,٢
الصناعات الميكانيكية والمعدنية	١٨٤٥٧٣	٨,٠	٦٣١٣٦	٩,١	٢٦٢١٨٤	١٠,٠	٥٨٤٧	٤,١	٢٤٦	٠,١	١٤٨٥٠	٥,٠	٥٨١	٣,٥	٢٣	٨,٣٤	٦,٣
الصناعات الكهربائية والأليكترونية	٢٢٨٠٢٩	١٠,٢	٦٧٢٤٠	٩,٨	٢٣٦١١٦٠	٩,٠	٩٦٧١	٦,٨	١٨١٧	٠,٦	٢٢٩٩٦	٨,٢	٩٦٧٤	٦,٣	١٤	٥,٠٧	٨,٢
جملة	٢٢٤٤٥٠٦	١٠٠	٦٩٠٤٠٦	١٠٠	٢٥٨٠٩٨٨	١٠٠	١٤٢٤٧٧	١٠٠	٣٢٩٦٢٤	١٠٠	٢٦٥١٦٨	١٠٠	١٦٦٤٣	١٠٠	٢٧٨	١٠٠	

المصدر: النسب من حساب الباحثة، والأرقام مجمعة من:

- Ministére du plan, Delegation Regionals du Nord-Ouest, (1991), Lindustrie de Transformation a Tanger, op. cit., pp. 40-60.

ويضم ٤٩,٧٪ من عدد المنشآت الصناعية بالمدينة.

ومما يؤكد أهمية هذا القطاع الأساسي (basic) إسهامه بأكثر من ٩٦,٣٪ من الصادرات الصناعية بطنجة ويضاف إلى ماسبق أكثر من ثلاثة آلاف عامل يعملون بقطاع النسيج والملابس الجاهزة بالمنطقة الحرة، إذ بلغ عدد الوحدات الصناعية بها ٩ وحدات أو مؤسسات صناعية منها ثماني وحدات متخصصة في الملابس الجاهزة ويصدر إنتاج المنطقة الحرة كله للخارج، كما يحصل العاملون بها أجورهم بالعملة الصعبة (بالدولار)، كما يتميز هذا القطاع بالعمالة النسائية، إذ يمثل الإناث ٨٠٪ من العاملين بالصناعة في المنطقة الحرة [١] وذلك سنة ١٩٨٧.

ويضم قطاع الصناعة التقليدية أيضاً أكثر من ثلاثة آلاف عامل يعملون بقطاع السجاد (الزرابي)، الذي تتوزع وحدات إنتاجه داخل النسيج الحضري للمدينة في بني مكادة والسواني ودرادب ...إلخ، ويوجه معظم الإنتاج للتصدير. وإن تعرض هذا القطاع مؤخراً لمشكلات عديدة أدت إلى تقلص الصدرات. من ١١٠,٧٨٩ ألف درهم سنة ١٩٨٧ إلى ١٠٦,٨٧١ ألف درهم سنة ١٩٨٨ [٢]، وكان التغير سالب بنسبة ٣,٥٪ في سنة واحدة، وتساهم الإناث صغيرات السن في هذا القطاع بنسبة كبيرة. ويضاف إلى صناعة النسيج والملابس في المصانع والمنشآت المتوسطة والكبيرة. صناعات أخرى للملابس الجاهزة المعتمدة على التطريز والخياطة، تقام في الأحياء الشعبية معتمدة على الإناث صغيرات السن أيضاً. كما تنتشر مصانع الملابس في أسفل العمارات في (الجراچات)، والمستودعات ...إلخ.

تصل الأهمية النسبية لقطاع النسيج الذي يضم صناعات الغزل، والنسيج، والسجاد، والملابس الجاهزة، والجلود، والمصنوعات الجلدية إلى أكثر من ٦١٪، وفي الواقع ترتفع النسبة عن ذلك لو أخذنا في الاعتبار مساهمة المنطقة الحرة في الصناعة التحويلية، وخاصة صناعة النسيج والملابس الجاهزة، وكذلك المصانع والورش الصغيرة المنتشرة في نسيج المدينة الحضري.

ويحتل قطاع الصناعات الكيمائية وشبه الكيمائية المرتبة الثانية من حيث عدد العمال، إذ يعمل به ١١,٤٪ من جملة العاملين بالصناعات التحويلية سنة ١٩٨٧. ونفس المرتبة من حيث عدد المنشآت الصناعية التي وصلت إلى ٥٨ منشأة بنسبة ٢٠,٧٪، وكذلك بالنسبة لمعيار القيمة المضافة، إذ يبلغ نصيب هذا القطاع ١٧,٣٪، بينما يحصل على ١٥,٤٪ من حجم الأجور والنفقات ويسهم بحوالي ٢٪ من قيمة الصادرات وهي ثاني نسبة بعد قطاع النسيج والخياطة بينما يحتل هذا القطاع المرتبة الثالثة من حيث قيمة الإنتاج الذي يصل إلى ١١٪، ونفس المرتبة بالنسبة لقيمة المبيعات إذ تصل نسبتها إلى ١٥٪، ويحصل هذا القطاع على نسبة ضئيلة من الاستثمارات تصل نسبتها إلى ١,٣٪ ويضم هذا القطاع ستة قطاعات فرعية هي الخشب والصناعات الخشبية ثم الورق والكرتون والطباعة فتحويل المعادن والمحاجر ثم صناعات كيمائية وشبه كيمائية فالبلاستيك والمطاط وصناعات معملية أخرى، وتصل الأهمية النسبية لهذا القطاع إلى ١٢,٢٪.

أما قطاع الصناعات الغذائية فيحتل المرتبة الثالثة من حيث متغيرات عدة وهي عدد العمالة ١٠,٨٪، عدد

(١) - Ministére du plan, Delegation Regionale du Nord-Ouest, (1991), L'industrie de transformation A Tanger, op. cit, p 13.

(٢) - Ibid, p. 23.

المنشآت ٢ ,١٦٪ وحجم النفقات والأجور ٢ ,١٣٪ ثم الصادرات ١٪ فالقيمة المضافة ١٤٪، بينما يحتل المرتبة الثانية من حيث متغيرات قيمة الإنتاج ٨ ,٢١٪، وحجم المبيعات ٢٠٪ ويتكون هذا القطاع من ثلاثة قطاعات فرعية تضم صناعة المشروبات، والمواد الغذائية الزراعية، والمطاحن، والحلوى، والتبغ، وتبلغ الأهمية النسبية لهذه القطاع ١ ,١٢٪.

ويأتى قطاع الصناعات الكهربائية والاليكترونية فى المرتبة الرابعة من حيث الأهمية النسبية (٢ ,٨٪) ويضم قطاعين فرعيين هما الصناعات الكهربائية، ثم معدات المكاتب، والمعدات الشخصية ويحتل هذا القطاع المرتبة الرابعة من حيث عدد العمال ٣ ,٦٪، والنفقات والأجور ٢ ,٨٪، وحجم الاستثمارات ٨ ,٦ ٪، والإنتاج ٢ ,١٠٪، والقيمة المضافة أيضاً التى تصل نسبتها إلى ٨ ,٩٪. بينما يحتل المرتبة الخامسة من حيث متغير عدد المنشآت. وفى المرتبة الخامسة والأخيرة من حيث الأهمية النسبية يأتى قطاع الصناعات الميكانيكية والمعدنية بنسبة ٣ ,٦٪، ويضم هذا القطاع أربع قطاعات فرعية هى الصناعات المعدنية، ثم معدات الرفع والجر، ثم مواد البناء، فوسائل النقل ويسهم هذا القطاع بحوالى ٨٪ من قيمة الإنتاج الصناعى بطنجة، و ٠ ,١٪ من حجم المبيعات، و ١ ,٩٪ من القيمة المضافة، و ١ ,٠٪ من الاستثمارات، ويحصل على ٥٪ من الأجور والنفقات، ويعمل به ٥ ,٣٪ من جملة العاملين بالصناعة فى ٢ ,٨٪ من عدد المنشآت الصناعية بطنجة سنة ١٩٨٧.

ويتأكد تخصص طنجة فى صناعة النسيج، والملابس الجاهزة بفروعها الثانوية المختلفة. إذا ماقارنا التركيب الصناعى أو هيكل الصناعة التحويلية بطنجة بمثيله على مستوى الدولة أو الجهة الاقتصادية الشمالية الغربية (١).

من حيث الإنتاج يتصدر إنتاج الصناعات الغذائية قائمة الإنتاج الصناعى على مستوى المغرب بنسبة ٣٥٪ يليه قطاع الصناعات الكيمائية بنسبة ٣ ,٣٢٪، ثم قطاع النسيج والخياطة والجلود بنسبة ٨ ,١٦٪ من جملة قيمة الإنتاج فى الصناعات التحويلية بالمغرب سنة ١٩٨٧. بينما بلغ إنتاج طنجة من صناعة النسيج، والخياطة، والجلود مانسبته ٨ ,٤٦٪ معنى ذلك أن نسبة الأساسى بالنسبة لقيمة الإنتاج توازى +٨, ٣٠٪ بالنسبة لطنجة عن المغرب.

بمقارنة طنجة بالجهة الشمالية الغربية نلاحظ أن هذه الجهة تتخصص فى إنتاج الصناعات الغذائية ومشتقاتها أيضاً حيث يعتبر هذا القطاع الصناعى أكثر قطاعات الصناعات التحويلية تطوراً فى الجهة، ويساهم بنسبة ٣١٪ من قيمة الإنتاج الصناعى. يليه قطاع النسيج، والخياطة والجلد الذى يسهم بنسبة ١٤٪ من قيمة الإنتاج يليه الورق والكرتون ١٢٪، فمواد البناء ١١٪.

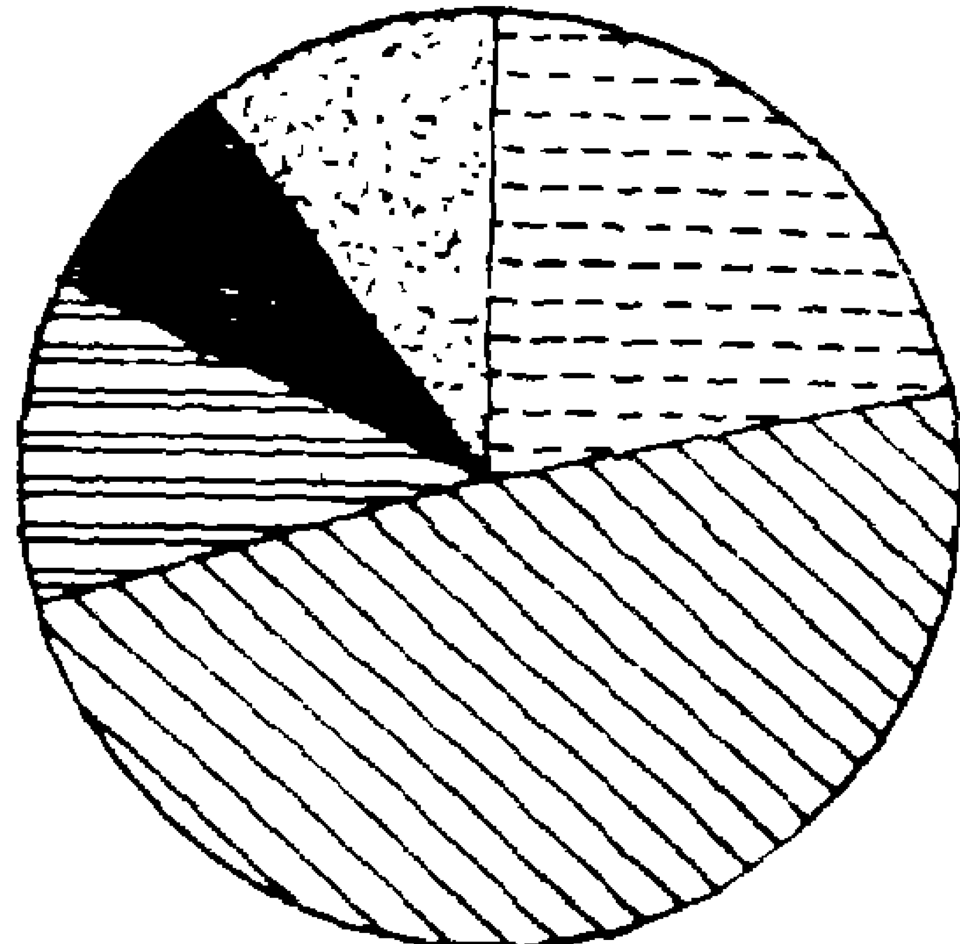
أما من حيث متغير أو مؤشر القيمة المضافة فتتصدر الصناعات الغذائية الأهمية النسبية أيضاً بنسبة ٣٥٪، يليها الصناعات الكيمائية بنسبة ٥ ,٢٩٪، فصناعة النسيج والخياطة والجلد بنسبة ٥ ,١٧٪، ثم الصناعات الميكانيكية والمعدنية ٥ ,١٣٪، فالصناعات الكهربائية والإلكترونية بنسبة ٥ ,٣٪ فقط من القيمة المضافة فى الصناعات التحويلية بالمغرب سنة ١٩٨٧.

---

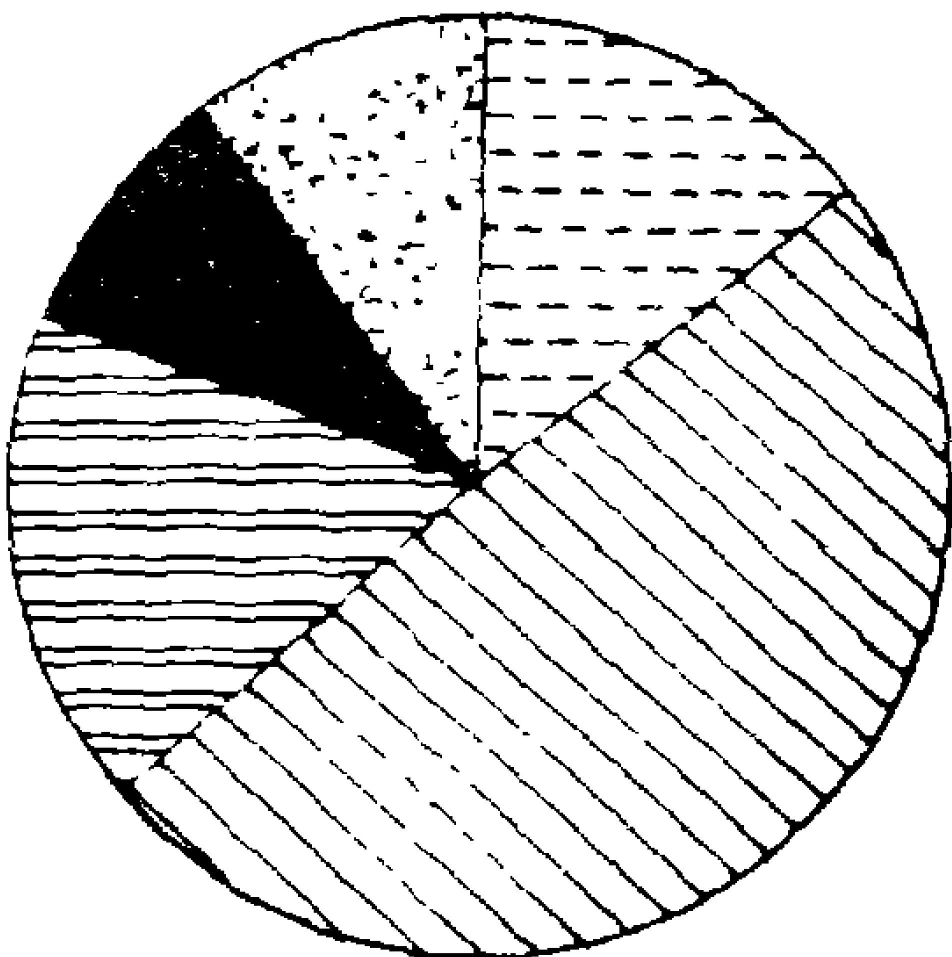
(١) النسب الواردة في هذا الموضوع مستخلصة ومحسوبة على أساس الأرقام المطلقة الواردة في :

- Ministére du commerce et de l'industrie, Administration de L'industrie, (1991). situation des industries de transformation, Exercice 1990, Rabat, pp. 5-20.

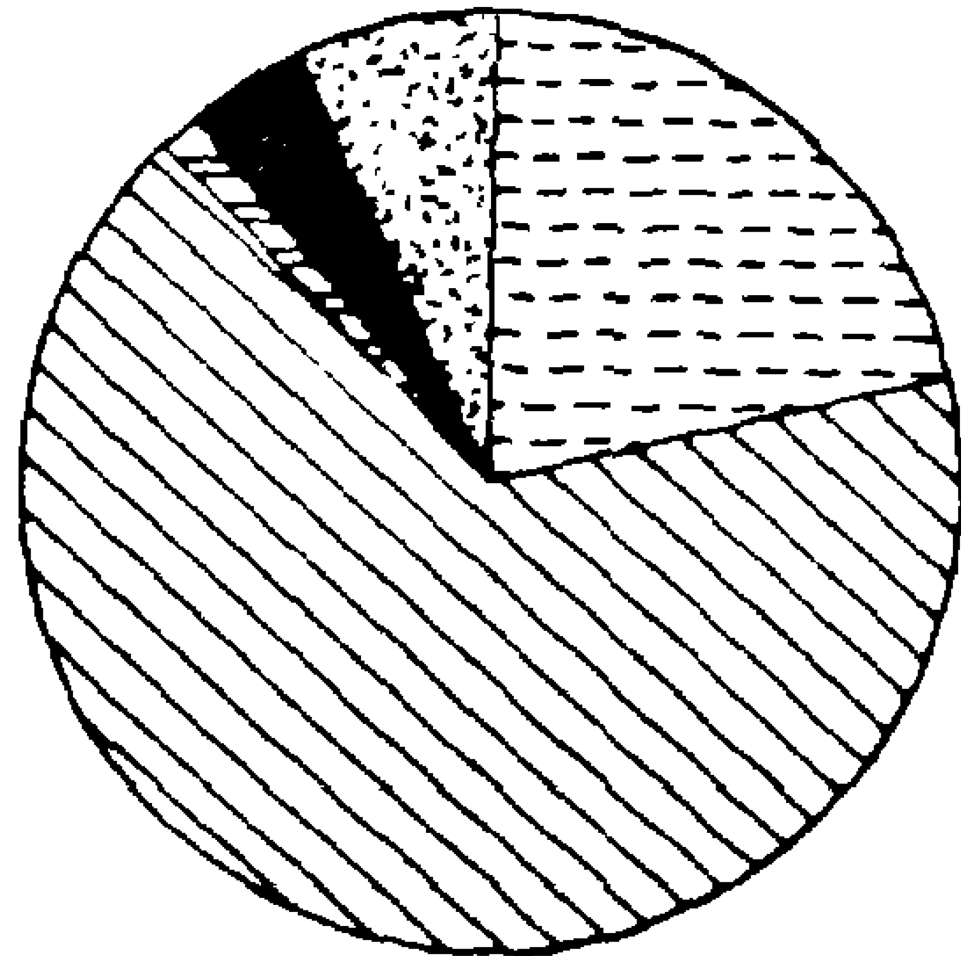
قيمة الإنتاج (ألف درهم)



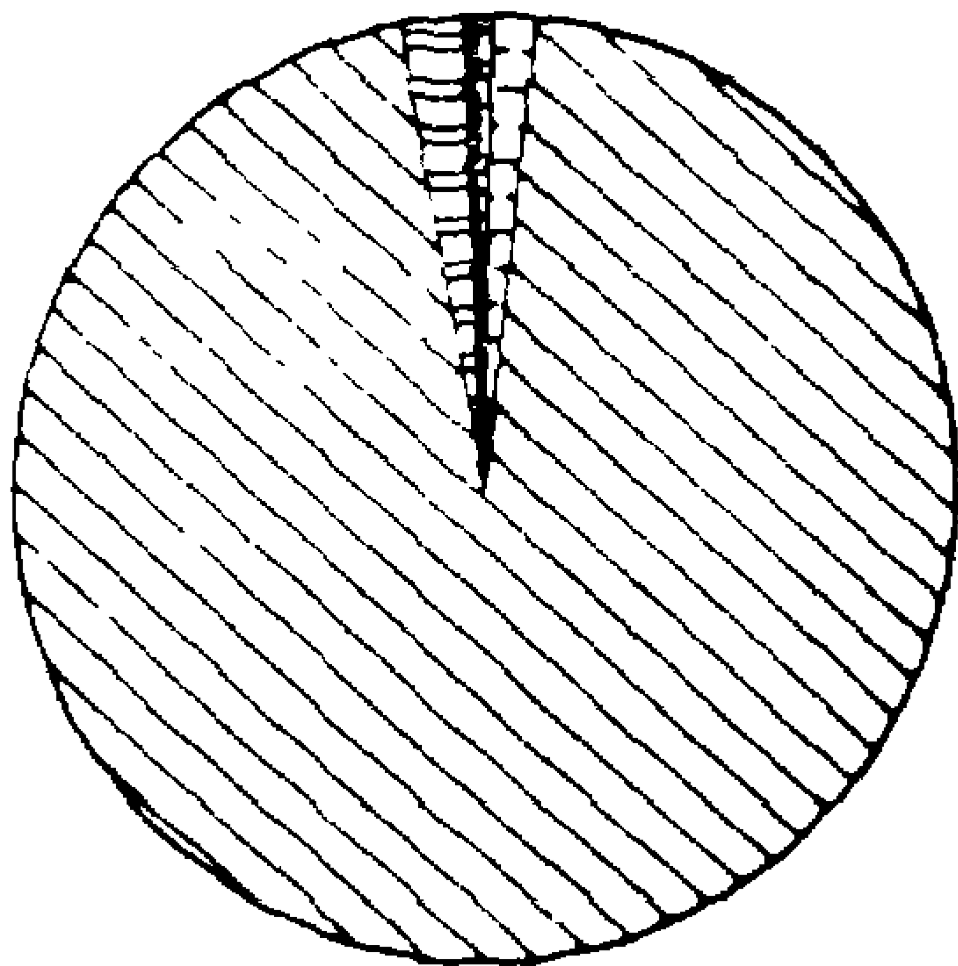
القيمة المضافة (ألف درهم)



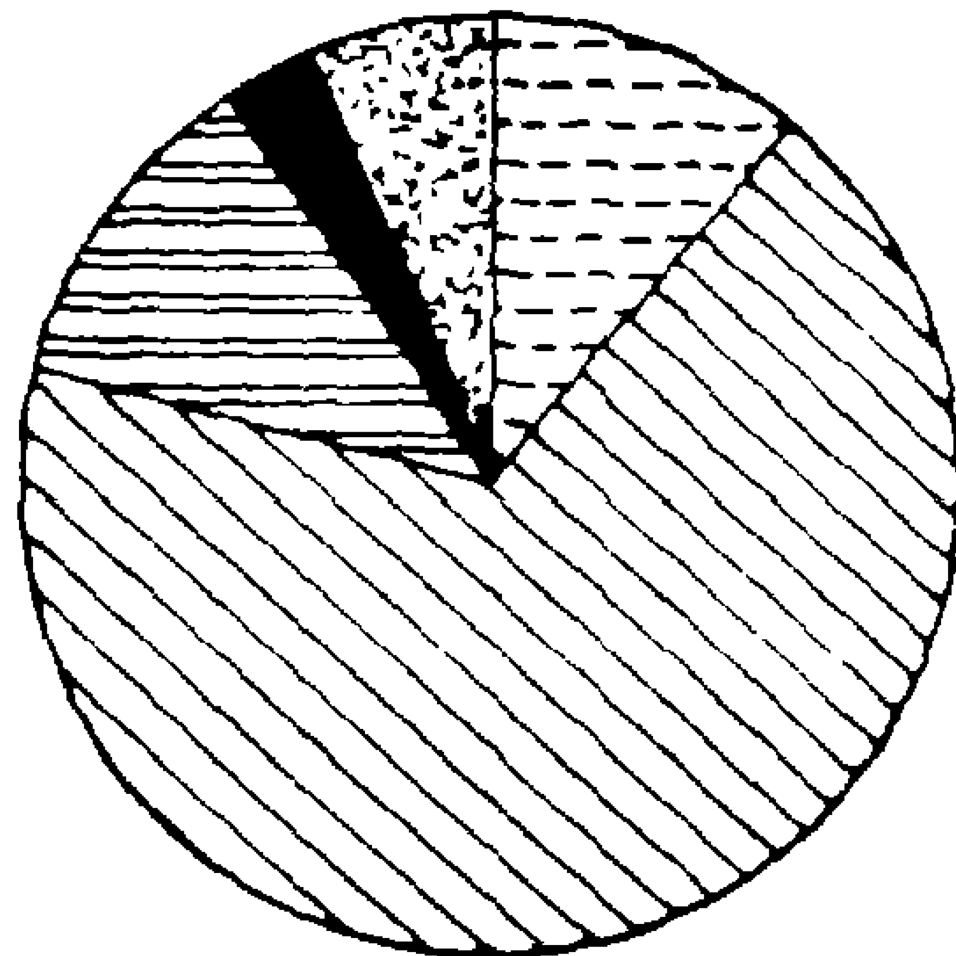
حجم الإستثمارات (ألف درهم)



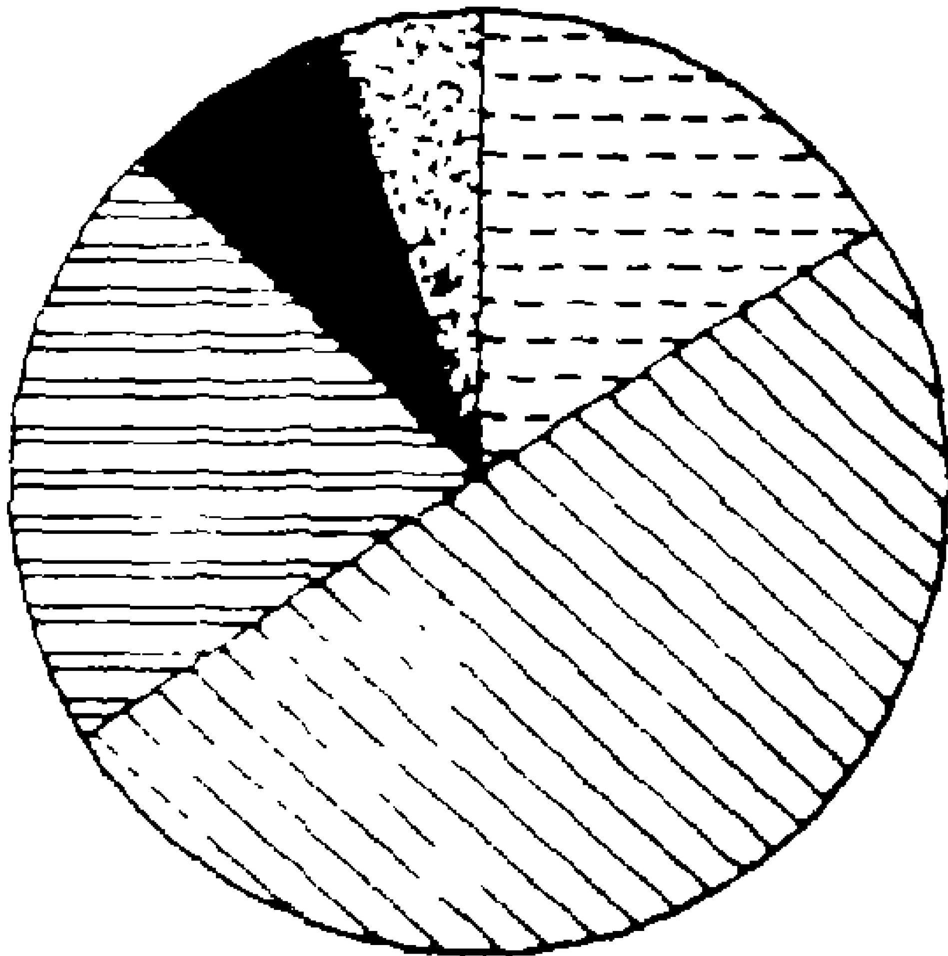
قيمة الصادرات (ألف درهم)



العمال



المنشآت



الصناعات الغذائية الزراعية
صناعات النسيج والغزل والملابس الجاهزة والجلود
الصناعات الكيماوية وشبه الكيماوية
الصناعات الميكانيكية والمعدنية
الصناعات الكهربائية والإلكترونية

شكل (٧٢) التوزيع النسبي للصناعات التحويلية في مجمعة طنجة حسب قطاعات الصناعة الرئيسية والمتغيرات المختلفة في المنشآت الأكثر من ١٠ عامل عام ١٩٨٧م

حسب مؤشر الصادرات تصدرت صناعة النسيج والخياطة والجلود قائمة الصادرات المغربية حسب قيمتها سنة ١٩٨٧ بفرق ضئيل بينها وبين الصناعات الكيمائية وشبه الكيمائية. إذ كانت نسبة الصادرات من المصنوعات فى قطاع النسيج ٣٧,٩٥٪ وفى قطاع الصناعات الكيمائية كانت نسبة الصادرات ٣٦,٩٪ وذلك سنة ١٩٨٧.

من حيث قيمة الاستثمارات فقد حصلت الصناعات الكيمائية على أكثر من ٤٠٪ من حجم الاستثمارات الموجهة للصناعات التحويلية فى المغرب سنة ١٩٨٧، يليها قطاع الصناعات الغذائية بنسبة ٢٢,٩٪، ثم قطاع النسيج والملابس والجلود بنسبة ٢٢,١٪. على أساس معيار نسبة العاملين بقطاعات الصناعة المختلفة، نلاحظ أن صناعة النسيج تتصدر الصناعات الأخرى إذ يعمل بها حوالى ٣٥٪ من جملة العاملين بالصناعات التحويلية فى المغرب فى مقابل ٦٧٪ من العمالة بطنجة. ويعد هذا القطاع الأكثر استقطاباً للأيدى العاملة خاصة من الإناث نظراً لطبيعة هذه الصناعات ويلى صناعة النسيج الصناعات الغذائية إذ يعمل بها ٢٦,٧٪ من العمالة بالمغرب. يؤكد ماسبق تخصص طنجة فى صناعة النسيج، والخياطة أى الملابس الجاهزة، والسجاد، والأقمشة، والخيوط، والأغطية ... إلخ على أساس كل المتغيرات المستخدمة وعلى مستوى الجهة الشالية الغربية وكل المغرب. ويعبر ماسبق أيضاً عن عدم توازن بين قطاعات الصناعة المختلفة، كما يعبر عن تميز الصناعة فى طنجة باعتمادها على الصناعات الخفيفة، والاستهلاكية، وهى خاصية تميز الدول النامية التى لم تصل بعد إلى مرحلة الاعتماد على الصناعات الأكثر رقياً واعتماداً على التقنيات العالية كإنتاج الآلات والأجهزة ووسائل النقل كالقطارات والسيارات والطائرات ...إلخ

تستقطب الصناعة فى طنجة رؤوس الأموال الأجنبية، ويتضح ذلك من تتبع الأصول الجغرافية لأصحاب الأعمال الصناعية فى طنجة سنة ١٩٨٩ كما توضحها النسب التالية:

جدول رقم (٥٥)

التوزيع النسبى لأصحاب الأعمال الصناعية فى طنجة حسب أصولهم الجغرافية سنة ١٩٨٩

الأصول الجغرافية للمغاربة		الأصول الجغرافية للأجانب	
الأصول	النسبة ٪	الأصول	النسبة ٪
من نطاق جبال الريف (الناضور- والحسيمة)	٢٤,٢٤	جنسيات عربية (خاصة سورية)	٢١,٢١
الدار البيضاء	١٢,١٢	ألمانيون	٩,٠٩
فاس	٩,٠٩	إسبانيون	٦,٠٦
القطاع العام وشبه العام	٣,٣٠	أجانب من جنسيات أخرى	١٢,١٢
مغاربة من مناطق أخرى	٣,٠٣		
جملة المغاربة	٥١,٧٨	جملة الأجانب	٤٨,٤٨

المصدر: - Boulerbah, Ali.; (1990), op. cit., p. 495.

من الواضح أن نسبة ذوى الأصول الجغرافية الأجنبية تكاد توازى أصحاب رؤوس الأموال والأعمال من المغاربة. ومن الواضح أيضاً أن صناعة طنجة تستقطب المستثمرين من نطاق جبال الريف (الريفيون)، إذ يمثل هؤلاء ربع المستثمرين تقريباً. ومما يؤكد أهمية طنجة فى مجال الصناعة اجتذابها للمستثمرين من الدار البيضاء التى تمثل قلعة الصناعة فى المغرب، وبنسب كبيرة اتضحت سابقاً. ويمثل أصحاب الأعمال من الدار البيضاء نسبة ١٢,١٢٪ من جملة المستثمرين فى صناعة طنجة، يليها المستثمرون من فاس بنسبة ١٠٪ تقريباً.

بالنسبة لرؤوس الأموال الأجنبية نلاحظ أن طنجة قد استقطبت رؤوس الأموال والمستثمرين من الدول العربية وخاصة سورية والكويت كما اتضح سابقاً، ويمثل أصحاب الأعمال الصناعية من السوريين وغيرهم من العرب نسبة ٢١ , ٢١٪ تقريباً من أصحاب الأعمال الصناعية فى طنجة أو مايقارب نصف أصحاب الأعمال من الأجانب يليهم المستثمرون الألمان بنسبة ١٠٪ تقريباً، ثم الإسبان ٠٦ , ٦٪ يضاف إلى ذلك أصحاب الأعمال والمستثمرون الأجانب الذين يستثمرون أموالهم فى الصناعة بالمنطقة الحرة.

وللصناعة فى طنجة دور هام على المستوى الإقليمى إذ تستقطب الأيدى العاملة المهاجرة من الأرياف صوب المدينة للعمل فى قطاع الصناعة وغيره من القطاعات مما يؤكد هيمنة طنجة. وقد أثبتت إحدى الدراسات الميدانية عن الصناعة بطنجة * سنة ١٩٩١ أن أكثر من ٥ , ٤٥٪ من العاملين بالصناعة فى طنجة ينتمون إلى أصول ريفية، كما أثبتت الدراسة أن نصف هؤلاء تقريباً ترجع أصولهم حسب محل الميلاد إلى فحص طنجة، فى العوامة، وإكزناية، ومغوغة الكبيرة والصغيرة، كما ترجع أصول النصف الآخر حسب محل الميلاد إلى قرى دائرة أصيلة، والقرى القريبة من إقليم (عمالة) طنجة فى بوكدور، والبحرويين، وجبل الحبيب، وبنى كرفط، وبنى عروس، واللنجرة، وبن القريش، والقصر الصغير.

أما الأيدى العاملة ذات الأصول الحضرية (حسب الميلاد)، فيرجع نصفها تقريباً إلى مدينة طنجة و١٠٪ إلى تطوان و٥ , ٦٪ لكل من الناضور، وأصيلة، والعرائش و٨٪ منهم ترجع أصولهم إلى الحسيمة، ثم ٥ , ٣٪ إلى القصر الكبير، وتوزع النسبة الباقية بين مدن سيدى قاسم، والشاون، والقنيطرة، والدار البيضاء، ومدن أخرى، وذلك حسب نتائج الاستبانة الخاصة بالدراسة المشار إليها سابقاً.

ويؤكد ماسبق جاذبية مدينة طنجة وأثرها فى استقطاب الأيدى العاملة من إقليمها المباشر، ومن مناطق أبعد نسبياً، وخاصة من نطاق جبال الريف، وسهل الهبط، والغرب، وحتى الدار البيضاء. كما أكدت الدراسة السابقة أن الصناعة فى طنجة تستقطب الإناث بنسبة كبيرة وخاصة فى السنوات الأخيرة. وتساهم الإناث بحوالى ٥ , ٥١٪ من جملة الأيدى العاملة فى الصناعة بطنجة سنة ١٩٩١. وفى بعض المؤسسات والمصانع تصل النسبة إلى ٩٩٪ من العاملين وخاصة فى قطاع الخياطة، والملابس الجاهزة، والزرابى. وقد أصبحت اليد العاملة من الإناث مسيطرة على صناعة المنطقة الحرة، إذ ارتفعت النسبة من ٨٠٪ سنة ١٩٨٧ إلى ٩٥٪ سنة ١٩٩١، وخاصة فى مصانع الملابس الجاهزة.

ورغم الازدهار الواضح نسبياً فى وظيفة الصناعة بطنجة، إلا أنها تعانى من عدة مشكلات يمكن إيجازها فيما يلى من نقاط (١).

- مشكلة التسويق الداخلى، ومنافسة المصنوعات المهربة من المنطقة الحرة ومن سبتة، وانعدام الرقابة.

---

(١) تقرير غرفة التجارة والصناعة عن قطاع الصناعة في طنجة أواخر سنة ١٩٩٢.

- والمحادثات الشخصية مع المسئولين في غرفة التجارة والصناعة، وفي القسم الاقتصادي بعماله إقليم طنجة، بطنجة أواخر سنة ١٩٩٢.

* قامت بها مجموعة بحث بقسم الجغرافية بجامعة عبد المالك السعدي بتطوان في أكتوبر سنة ١٩٩١، وقد حصلت الباحثة على جانب منها إبان إقامتها بتطوان في أكتوبر سنة ١٩٩٢.

- المنافسة الحادة مع المنتجات الأسيوية.
- ارتفاع الرسوم الجمركية على المواد الأولية المستوردة.
- ارتفاع الرسوم الجمركية أيضاً عند تصدير المنتجات المصنعة.
- ارتفاع أسعار خدمات الميناء.
- ارتفاع تكاليف الطاقة، وتكاليف الإنتاج من نقل، وضرائب ... إلخ.
- قلة الأراضى الممكن استغلالها لإقامة المشروعات الصناعية وارتفاع أسعار المعروض منها.
- عدم مطابقة برامج التكوين أو التدريب المهنى فى طنجة مع متطلبات الوحدات الصناعية.
- التأخر الدائم فى وصول المواد الأولية بسبب قلة خطوط الاتصال، والربط الجوى والبحرى، بما يتلاءم مع نمو الصناعة وحاجاتها. وغيرها من المشكلات التى ستتضح فيما بعد من جوانب الدراسة.

٢- الوظيفة التجارية ونشاط الميناء:

لقد اشتهرت طنجة دوماً بكونها مدينة تجارية وميناء تجارى فى المقام الأول وذلك على طول تاريخها الطويل، وقد ازدادت شهرتها كمدينة تجارة ومعاملات مالية خلال فترة الإدارة الدولية فكانت وظيفة التجارة أولى وظائف المدينة خلال تلك الفترة، يليها وظيفة الخدمات وذلك حتى سنة ١٩٦٠ كما اتضح ذلك سابقاً أيضاً. وقد اختلفت الوظيفة التجارية ومقوماتها فى طنجة عدة مرات متأثرة بأحداث التاريخ والسياسة، فكانت بوابة المغرب وأهم ثغوره وذلك حتى تدويل طنجة، ثم بدأت هذه الأهمية فى الانخفاض لحساب سبتة والدار البيضاء. وعلى الرغم من ذلك أدى النظام الدولى إلى حدوث انتعاش تجارى ومالى بالمدينة، فقد تأسست بطنجة الشركات والمؤسسات. وإن كانت وهمية-بهدف الاستفادة من الإعفاء الضريبى فى طنجة والتهرب من الضرائب فى بلادها الأصلية - وقد تأسس بطنجة فى فترة ازدهارها بعد الحرب العالمية الثانية أكثر من ١٦٠٠ شركة وذلك بين ١٩٤٦-١٩٥١، كما نشط القطاع المصرفى والبنكى واتسعت تجارة التهريب ثم انهار هذا البناء الهش بعد الاستقلال. فانخفض عدد المصارف البنكية من ٥٠ بنك قبل الاستقلال إلى ١٠ "بنوك" فقط سنة ١٩٦٠ ومن بين ٥٠٠٠ شركة ومؤسسة بالمدينة لم يبق سوى ٥٠٠ تقريباً، وتراجع نشاط الميناء أيضاً تراجعاً ملحوظاً [١] . وأصبح ميناء للمسافرين بالدرجة الأولى ومازال. وقد تميزت طنجة بتجارة الذهب الذى كان من الأنشطة الهامة بها والذى تراجع النشاط به إلى أدنى درجة مع الاستقلال-وقد سبقت الإشارة إلى ذلك - ويوضح الشكل رقم (٣٠ أ) مدى انهيار هذا النشاط فى الفترة من ١٩٤٧ إلى سنة ١٩٥٦ حيث قدرت كمية الذهب المهربة من طنجة سنة ١٩٥٦ بحوالى ٢٤٤١٢ كجم وفى مقابل ذلك لم يدخل طنجة سوى ١٢٩ كجم .. مما أثر بالتالى على مخزون الذهب بالمدينة والذى كان قد أخذ فى الارتفاع من سنة ١٩٤٧ حيث قدر بحوالى ٥٠١٧ كجم إلى ٥٢٣٩٠ كجم سنة ١٩٥٣ ثم أخذ فى التناقص حتى وصل إلى ٧٠٠ كجم فقط سنة ١٩٥٦ [١]. وكان هذا النشاط من أهم أنشطة المدينة وأحد أسباب شهرتها عالمياً خلال الفترة

---

(١) الرفاص، محمد عز الدين، (١٩٩٣)، مدينة طنجة "جزيرة" أم قطب جهوي؟ من أعمال ملتقى طنجة الثالث بطنجة في أكتوبر ١٩٩٢، نشر بالدار البيضاء، صـ ٩١-١٠٦.

الدولية. كما فقد ميناء طنجه وظائفه ودوره فى استقبال البضائع أى فى التجارة الخارجية بالمغرب بشقيها الوارد والصادر لصالح ميناء الدار البيضاء وموانئ المغرب الأخرى. ويوضح الجدول نصيب طنجة النسبى من حركة التجارة الخارجية فى البضائع مقارناً بنصيب الدار البيضاء من هذه الحركة وذلك من ١٩١٢ إلى ١٩٩٠ ، كذلك الشكل رقم (٣٠ ب).

جدول رقم (٥٦)

نصيب ميناء طنجه من التجارة الخارجية المغربية مقارناً بنصيب ميناء الدار البيضاء من ١٩١٢ إلى ١٩٩٠

السنة	النسبة من جملة حركة البضائع بالمغرب	
	الدار البيضاء	طنجه
١٩١٣	١٨	٥٥,٠٠
١٩٢٦	٤٦	٣٦,٠٠
١٩٥٠	٧٢	٦,٠٠
١٩٦٠	٧٠,٦	٠,٩٠
١٩٦٥	٦٦,٦	٠,٧٠
١٩٧٠	٦٣,٤	١,٢٠
١٩٧٥	٧٢,١	١,٣٥
١٩٨٠	٦٣,٠	١,٧٥
١٩٨٥	٥٥,٣	١,٩٠
١٩٩٠	٤٢,٣	٢,٧٠

المصدر:

- محسوب من النشرات السنوية للسنوات المذكورة : Annuaire statistique du Maroc.

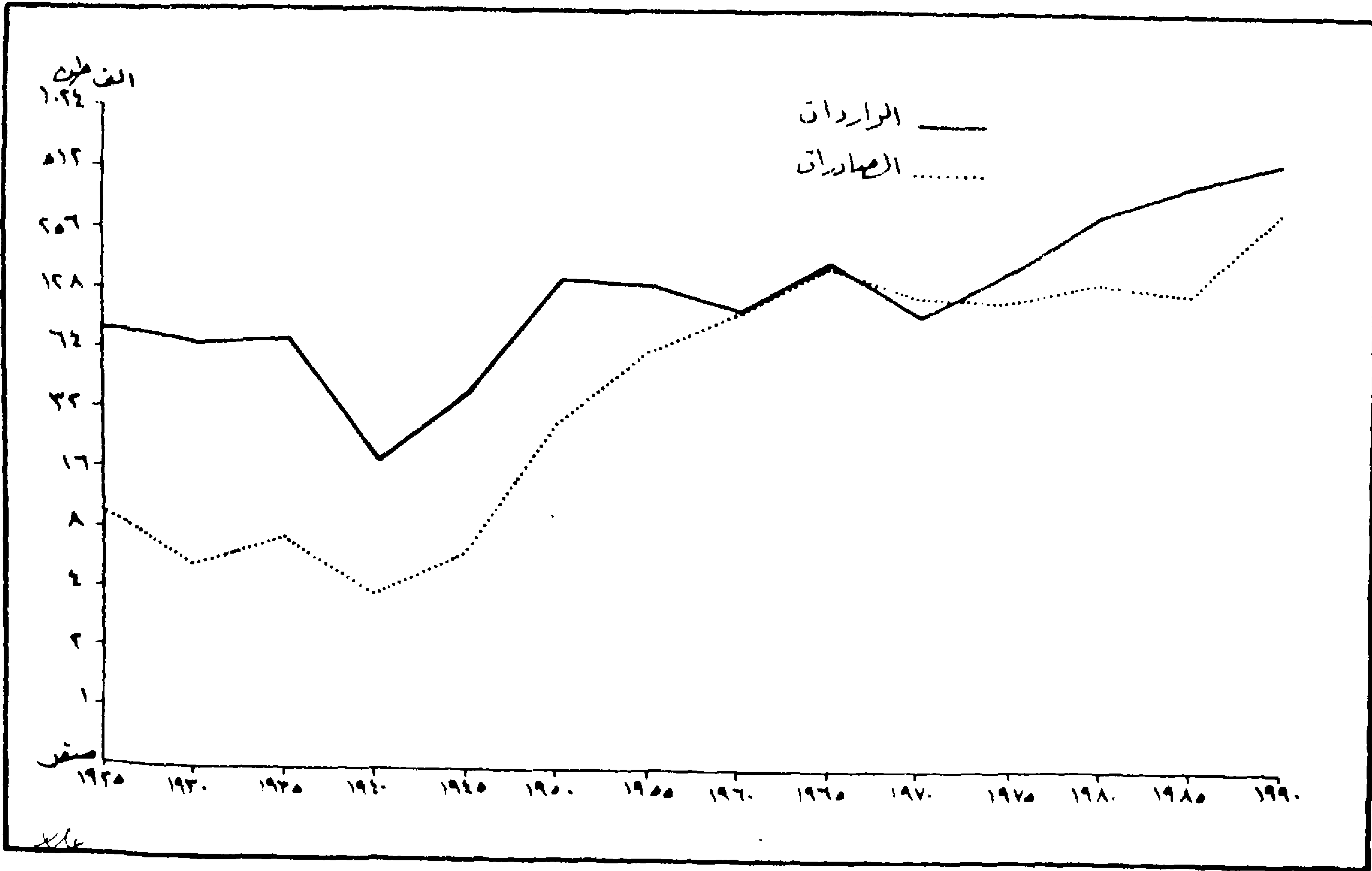
- سنوات ١٩١٢-١٩٢٦-١٩٥٠ من : Boulerbah, A.; (1990), op. cit, p. 225.

ومن استقراء الجدول والشكل يتضح أن نصيب ميناء طنجة قد تدهور من ٥٥٪ من جملة حركة البضائع الواردة والصادرة (بالأطنان) سنة ١٩١٢ إلى ٣٦٪ سنة ١٩٢٦ ثم إلى ٦٪ سنة ١٩٥٠ واستمر تدهور استقطابه لحركة البضائع إلى ٠,٧٪، وظلت نسبة البضائع الواردة إليه والصادرة منه تمثل من ١,٢ إلى ٢,٧٪ بين ١٩٧٠-١٩٩٠ من جملة حركة البضائع بالمغرب وعلى العكس من ذلك كان استقطاب ميناء الدار البيضاء للبضائع فى ارتفاع إذ ارتفع نصيبها من ١٨٪ سنة ١٩١٢ إلى ٧٢٪ سنة ١٩٥٠ ثم أخذت نسبة البضائع المارة بالميناء تتأرجح بين ارتفاع وانخفاض حتى وصلت إلى ٤٢,٣٪ من جملة كمية البضائع الواردة والصادرة بموانئ المغرب المختلفة، وذلك لصالح الموانئ الأخرى كالمحمدية والقنيطرة والعرائش وأسفى وأكادير وغيرها.

ولايعنى ماسبق أن كمية البضائع الواردة والمصدرة من ميناء طنجة قد شهدت انخفاضاً متواتراً ومستمراً. بل على العكس من ذلك شهدت حركة الصادرات والواردات ذبذبات عديدة يوضحها الشكل رقم (٧٤) والملحق (١٧) وإن كان الاتجاه العام للواردات هو هبوط كمية البضائع الواردة إلى طنجة منذ سنة ١٩٥٢ إلى ١٩٤٧، ثم أخذ

---

(١) - Bonjean, J.; (1967), Tanger, F.N.S. p., (Foundation National des sciences politique), Paris, p. 35



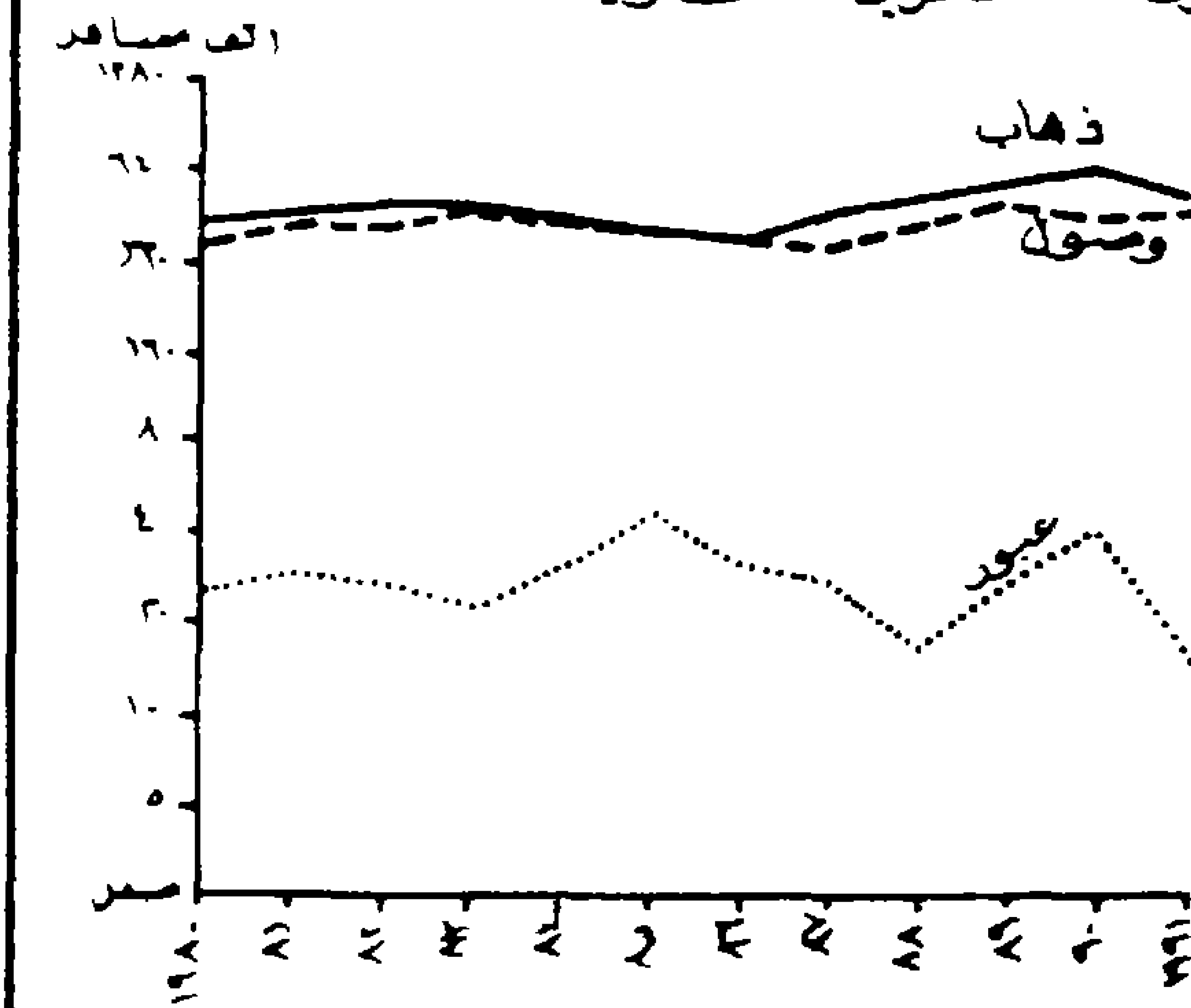
شكل (٧٤) تطور حركة التجارة الخارجية بميناء طنجة خلال الفترة من ١٩٢٥-١٩٩٠م

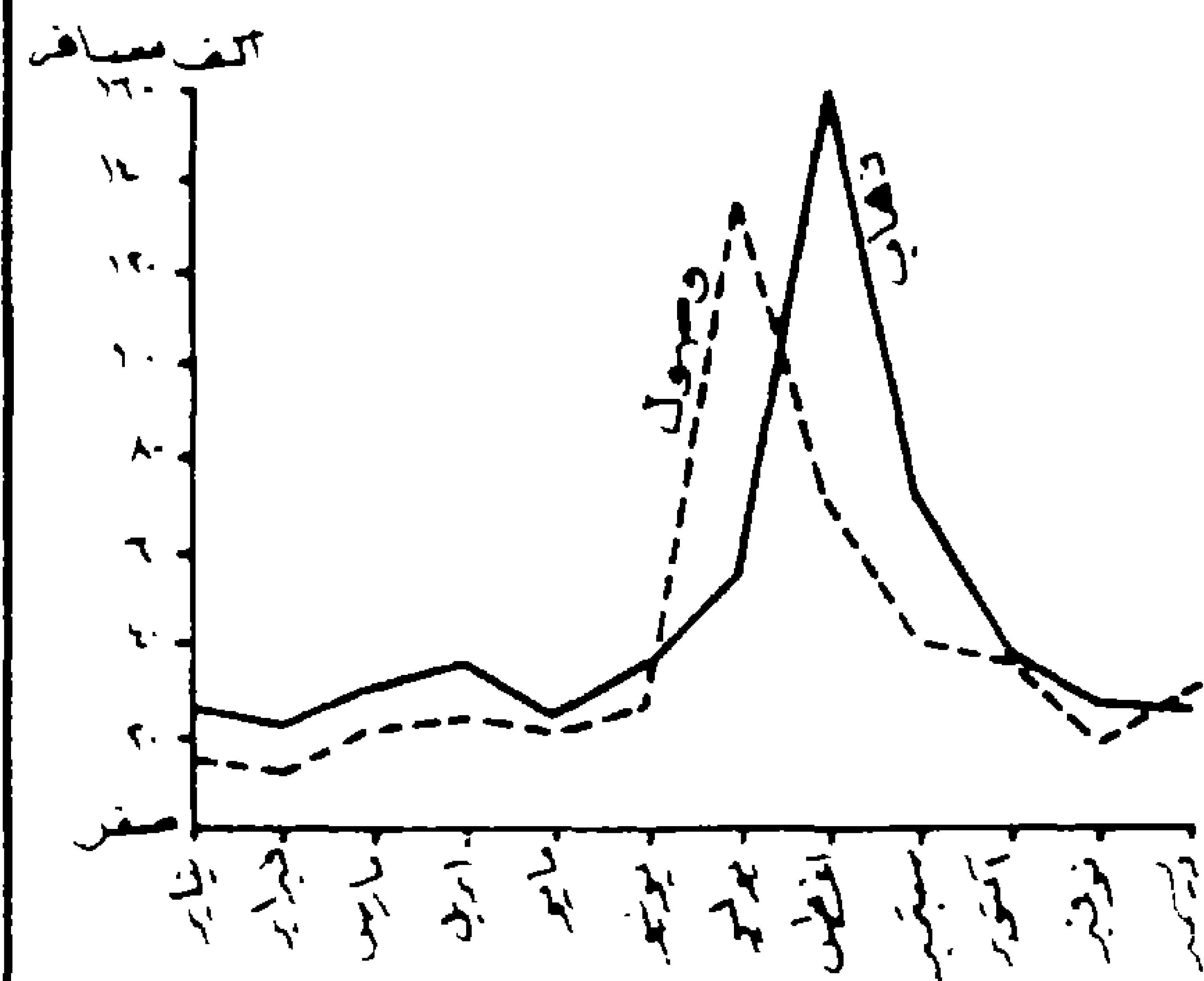
الاتجاه العام لحركة الواردات فى الارتفاع من سنة ١٩٤٨ عن مستواها سنة ١٩٢٥ ثم أخذت فى الارتفاع التدريجى حتى سنة ١٩٩١. وبالنسبة للصادرات فقد تذبذبت كميتها أيضاً من ٩٦١٣ طن سنة ١٩٢٥ حتى سنة ١٩٤٦ حيث ارتفعت إلى ١٦٣٦٩ طن سنة ١٩٤٦ وإلى ٩٥٦١٥ طن سنة ١٩٦٠ ثم انخفضت مرة أخرى حتى ١٩٦٢ ثم ارتفعت من سنة ١٩٦٣ وواصلت ارتفاعها حتى سنة ١٩٦٩ ثم انخفضت وارتفعت حتى سنة ١٩٩١ إلى ٤٠٣٤٧١ طن. وبذلك وصلت جملة البضائع الواردة والمصدرة إلى ومن ميناء طنجة إلى مليون طن لأول مرة خلال هذا القرن إلا أنها أقل من الواردات وبالتالى سجل ميناء طنجة عجزاً تجارياً. ومن أهم صادرات طنجة الغلال والمصنوعات النسيجية والزرابى ... إلخ ومن أهم وارداتها المواد الخام للصناعة.

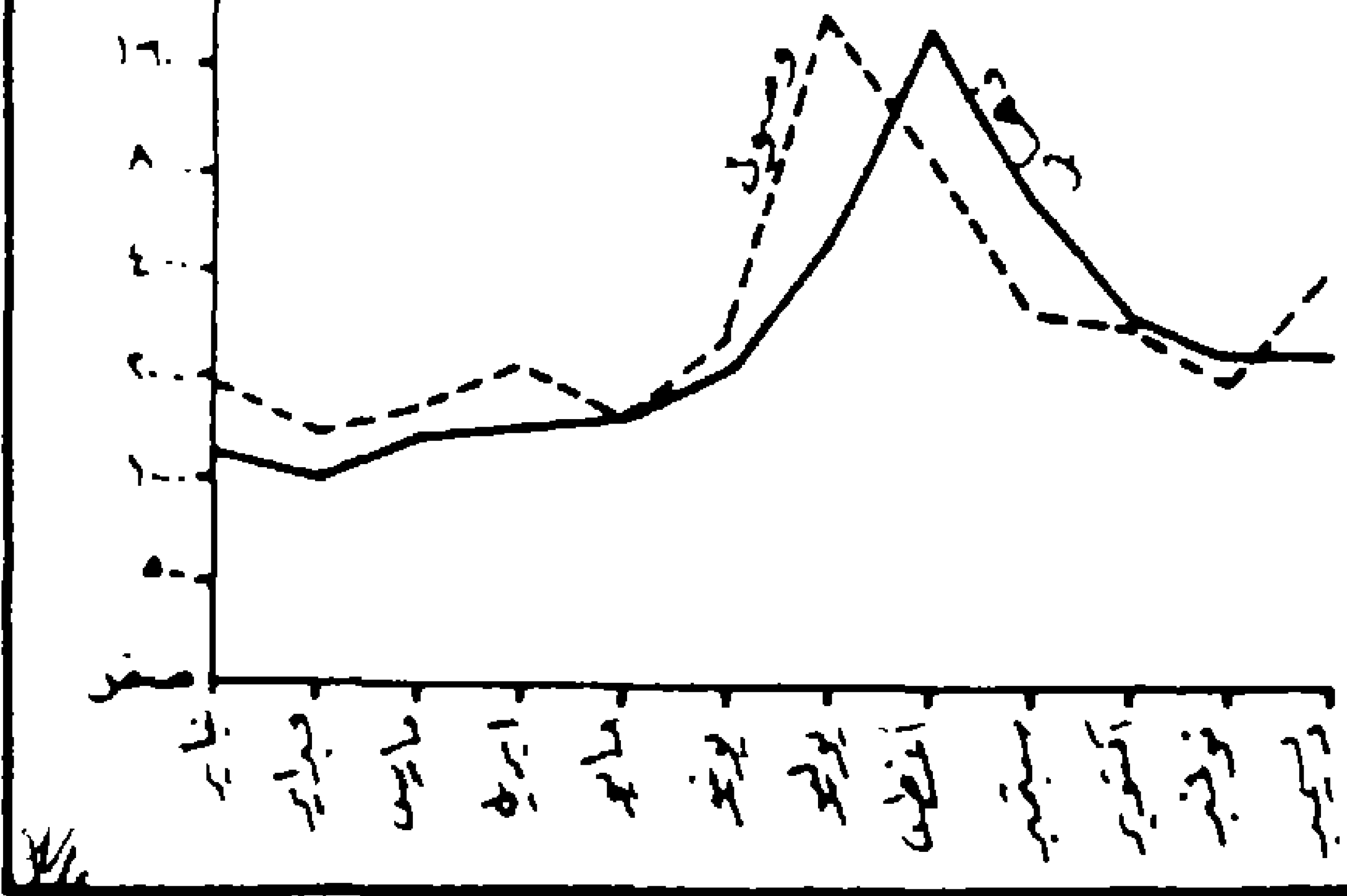
ويعنى ماسبق انخفاض أهمية طنجة بالنسبة إلى موانئ المغرب فى حركة البضائع ، رغم ارتفاع كمية تداولها بالميناء ، لذلك يعتبر ميناء طنجه بوابة عبور المسافرين الأولى إلى المغرب بل وإلى دول أخرى مجاورة ، وتتضح هذه الوظيفة الهامة للميناء من استقراء الشكل رقم (٧٥) والملحق (١٨) الذى يوضح تطور حجم المسافرين بالنسبة للذهاب والوصول والمرور عبر ميناء طنجة من سنة ١٩٨٠ إلى ١٩٩١ . وتؤكد الأرقام والشكل أن حركة المسافرين من وإلى طنجة تتميز بالذبذبة أيضاً وإن كان الاتجاه العام نحو الارتفاع . والأهم من ذلك أن حركة المسافرين عبر ميناء طنجة تمثل جل الحركة تقريباً فى المغرب ، إذ تسجل نسبة تفوق ٩٩ ٪ منذ سنة ١٩٨٣ وحتى ١٩٩١ كما فاقت أعداد المسافرين أكثر من مليون مسافر فى السنوات الأخيرة مما أدى إلى إطلاق لقب الميناء المليونير على ميناء طنجة، ورغم ذلك يتميز نشاطه بالموسمية حيث ترتفع أعداد المسافرين والسيارات المصاحبة لهم فى أشهر يوليه وأغسطس وسبتمبر بالنسبة للمغادرين وذلك نظراً لاستقبال طنجه لأعداد هائلة من العاملين بأوربا سواءً كانوا مغاربة أو من جنسيات إفريقية وعربية عديدة ويصل عدد المسافرين فى هذه الأشهر إلى أكثر من عدة أضعاف أعدادهم فى الأشهر الأخرى، وهذا مايوضحه الشكل رقم (٧٥) والملحق (١٩). ويفد إلى ميناء طنجه حوالى ٥٢ ٪ من جملة الوافدين إليها خلال السنة فى أشهر يوليه وأغسطس وسبتمبر ويغادرها حوالى ٥٢ ٪ أيضاً من جملة المغادرين خلال السنة فى الأشهر الثلاثة المذكورة، ويتكرر نفس الوضع بالنسبة للسيارات إذ تصل نسبة السيارات إلى ٦٦ ٪ من جملة السيارات الوافدة والمغادرة لميناء طنجة بصحبة المسافرين وذلك سنة ١٩٨٨ .

يؤثر هذا الوضع على أنشطة المدينة وشبكاتها كما تلاحظ هذه الظاهرة فى شارع الجيش الملكى (أو طريق الكورنيش) المؤدى إلى الميناء بمحاذاة خليج طنجه ، إذ تقف السيارات سواء فى حالة الوصول أو المغادرة فى صفوف طولية تمتد لمئات الأمتار على طول الكورنيش بانتظار دورها فى دخول الميناء. وقد رصدت الصور الجوية الملتقطة لطنجة خلال الأشهر المذكورة هذه الظاهرة، كما عاصرت الباحثة هذه الظاهرة فى أواخرها (أواخر سبتمبر-وأوائل أكتوبر سنة ١٩٩٢).

يضاف إلى ماسبق أن ميناء طنجة يستقبل نسبة كبيرة من السفن الوافدة إلى الموانئ المغربية. تصل إلى ٦٠٣٢ سفينة سنة ١٩٨٩ بنسبة ٣٤,٨ ٪ من جملة حركة السفن بالمغرب و ٨٨٠٨ سفينة سنة ١٩٩٠ بنسبة ٤٢,٣ ٪ من جملة حركة السفن بالمغرب، يضاف إلى ذلك أيضاً النشاط التجارى بميناء طنجة بالمنطقة الحرة بها والذى يربوا على ٣٠ مؤسسة تجارية







شكل (٧٥) الحركة السنوية والشهرية للمسافرين
والسيارات بميناء طنجة من ١٩٨٠ الى ١٩٩١م

أما مطار طنجة فقد تقلص دوره بالنسبة لحركة المسافرين والبضائع أيضاً إلى ٧٣٩٠ طائرة بنسبة ١١ ٪ من جملة حركة الطائرات التجارية بالمغرب سنة ١٩٩٠ [١]. كما بلغ عدد المسافرين عبر مطار طنجة بوخالف إلى :

- وصول ٣١٥٩٣٢ مسافر بنسبة ١٥٪ من جملة المغرب
- إقلاع ١٩٥٤٥٧ مسافر بنسبة ٩٪ من جملة المغرب

وذلك من جملة المسافرين فى حالتى الوصول والإقلاع أو المغادرة بمطارات المغرب المختلفة والتى تستأثر الدار البيضاء ومراكش بمعظم الحركة بها وخاصة الدار البيضاء (٥٠٪ تقريباً) من جملة حركة المسافرين.

وقد سبقت الإشارة إلى اشتغال نسبة كبيرة من العاملين بالتجارة بطنجة كباثعين جائلين أو فى دكاكين صغيرة.. وتفتقر طنجة إلى تجارة الجملة على نطاق واسع كما سيتضح ذلك عند تتبع استخدامات الأرض الوظيفية بالمدينة فيما بعد.

٣- الوظيفة السياحية

على الرغم من تمتع طنجة بكل مقومات السياحة وعلى الرغم من وجود بنية سياحية مواتية متمثلة فى عدد كبير من الفنادق المصنفة. وكذلك رغم تطور عدد العاملين فى مجال السياحة وتضاعف عددهم. كما اتضح عند دراسة التركيب الاقتصادى للسكان. إلا أن السياحة فى طنجة تعانى تدهوراً وتقلصاً أيضاً ... وذلك بعد الانتعاش النسبى الذى حققه فى السبعينات بعد القرارات المشجعة التى حصلت عليها طنجة فى أعقاب انهيارها اقتصادياً عقب انتهاء فترة الإدارة الدولية. وكان لحرب الخليج أثر واضح على السياحة فى السنوات الأخيرة حيث انخفض عدد السياح الأجانب بنسبة ٤٦٪ وبخاصة القادمون من إسبانيا وألمانيا والدول العربية والولايات المتحدة الأمريكية. إلا أن السياحة الداخلية قد سجلت ارتفاعاً بنسبة ١٦,٢٠٪ بسبب انخفاض أسعار الفنادق وتشجيع السياحة الداخلية وذلك سنة ١٩٩٠-١٩٩١.

كما انخفضت الليالى السياحية المقضاة بطنجة بنسبة ٣٢,٧٪ حيث سجلت ٨١٨٠٧٧ ليلة خلال سنة ١٩٩٠ انخفضت إلى ٥٥١٢٣٠ ليلة سنة ١٩٩١، كما انخفض عدد الليالى بالفنادق المصنفة بنسبة ٣٥٪ مما أضعف مردودها فأغلق البعض منها أبوابه وخفض البعض الآخر عدد العاملين به.ويرجع ذلك لعدة أسباب منها: ضعف التجهيزات وإغلاق بعض الفنادق وضعف ميزانية الدعاية وانعدام سياحة التخصص ومشكلة الماء والنظافة بطنجه والتى تظهر بحدة أثناء الصيف ثم غياب المهرجانات ، واللقاءات الثقافية والفنية ثم الجانب الأمنى الذى بات يشكل عنصراً رئيسياً فى ضعف تردد السياح على طنجة ، بالإضافة إلى عدم إنجاز الكثير من المشروعات التى خطط لها كمشروع خليج طنجة وغيره [٢]. وغير ذلك العديد من الأسباب سيأتى الحديث عنها عند تناول مشكلات المدينة ومستقبلها. وقد انخفض نصيب طنجه من السياحة المغربية حيث توضحه الأرقام التالية :

---

(١) - Direction de la statistique, (1991). Annuaire statistique du Maroc, p. 226.

(٢) الرابط، عبد الرحمن، (١٩٩٣)، الأنشطة الاقتصادية بطنجة، مرجع سابق، ص ٥٩-٧٤.

	١٩٨٠	١٩٩٠
طاقـة الإيـواء	١٦,٧	٧,٠
وصـول السيـاح	٢٨,٩	١٢,٢
جملة الليالي السياحية	١٢,٩	٩,٤
جملة الليالي الدولية	١٣,٧	٨,٩

ويشهد وفود السياح إلى طنجة تذبذباً واضحاً بل وانخفاضاً واضحاً ، كما سجل وصول الطائرات انخفاضاً ملحوظاً أيضاً بمطار طنجه بوخالف فإذا كانت النسبة ١٠٠٪ سنة ١٩٨٧ فقد أصبحت ٨ ٪ سنة ١٩٨٨، و ٧٣ ٪ سنة ١٩٨٩، ٧١٪ سنة ١٩٩٠ [١]. كما تنعكس الأزمة فى وظيفة السياحة بطنجة على الأيدى العاملة بهذا المجال مما يحرم المدينة من وظيفة هامة يؤدى نموها إلى زيادة الأيدى العاملة واستيعاب العاطلين وزيادة دخول الأسر وانتعاش الصناعات التقليدية وغير التقليدية والتجارة ... إلخ.

---

(١) - Temsamani, K.M.: (1993). Le Tourisme et son integration dans le developpement de L'espace Tangerois. Troiséme rencontre scientifique a Tanger, 1992. Casablanca, pp. 67-78.

الفصل الرابع

المسكن خصائصه ومشكلاته

المبحث الأول : نمو وتوزيع أنماط المسكن في طنجه وضوابطه.

المبحث الثاني : تحليل البنية السكنية وشبكات المرافق العامة.

الفصل الرابع

المسكن خصائصه ومشكلاته

يشكل المسكن المساحة الأكثر استخداماً فى المدينة . كما يلعب دوراً كبيراً فى تقسيم الأقاليم الحضرية (Shaping Urban Pegions) وتعد المنطقة السكنية من أولى استخدامات الأراضى فى توجيه الامتداد الحضرى فى اتجاه اللامركزية ، كما تمثل الحركة الأساسية نحو استمرار توسع وامتداد الضواحى (Urban sprawl) ، وتمثل عملية إمدادات المساكن بالمرافق والشبكات الحضرية عملية شديدة الديناميكية فى حياة المدينة (١). ومع نموها تتمثل قوة الطرد المركزى فى دفع المنطقة الصناعية والمناطق السكنية إلى الخارج أى خارج النواه ، وتتحرك إلى مواضع جديدة خارجها فى الأغلفة الجديدة مع توفير الخدمات اللازمة لها (٢). ويعد توفير المسكن اللائق بالإنسان أحد أهم القضايا والمشكلات التى تواجهها الحكومات خاصة فى الدول النامية والفقيرة، كما تعد قضايا الإسكان وخصائص المسكن وتوفير الأراضى من أجل الإسكان وتخطيطها لهذا الغرض أحد أهم عناصر التخطيط العمرانى ، وأحد أهم اهتمامات الباحث فى جغرافية العمران. ولكل مدينة مشكلاتها المحلية فيما يخص القضايا الحضرية ، وأهمها قضية الإسكان ومشكلات السكن. وتشترك الدول النامية والفقيرة فى معاناتها أمام هذه القضايا التى تختلف فى جذورها وأنماطها وأساليب معالجتها ونتائجها ، عن مثيلتها فى الدول المتقدمة . وتعانى مدن العالم الثالث من انتشار السكن غير القانونى وغير اللائق (Squatter settlement)، كما تعانى نقصاً واضحاً فى المساكن التى تتجه نحو مساكن من نوعية فقيرة إلى أكثر فقراً ويمكن تصنيف المساكن الحضرية فى العالم الثالث بين الأنماط التقليدية المخططة (Conventional) وغير التقليدية (Non- Conventional Types) أى غير مخططة . ويقصد بالأنماط التقليدية تلك المبانى المبنية على أساس إنشائى هندسى صحيح ، والتى يقوم ببنائها كل من الخواص أو الحكومة وتسمى بأنماط السكن التقليدى (المخطط) (Conventional house types) أما الأنماط غير التقليدية فهى عكس ماسبق لم تُبن على أساس إنشائى أو هندسى أو قانونى صحيح إذ تتعقد المشكلة العقارية بسبب ارتفاع أسعار الأراضى بسرعة صاروخية (Sky Rocketing) ، بواسطة السماسرة والمتخصصين فى المضاربة ببيع الأراضى ، والذين يستثمرون جزءاً من أموالهم فى عمليات إنشاء هذا النمط من المبانى فى مدن العالم الثالث والذى يمكن أن نطلق عليه "غير المخطط وغير اللائق بحياة الإنسان ".

وقد لاحظ الجغرافيون الذين عملوا فى الأبحاث الخاصة بالسكن وسوق المساكن Housing Market ، انتشار المساكن أو المحلات العمرانية غير القانونية وغير اللائقة وغير المجهزة أو منظمة حضرياً فى نفس الوقت أى (Squatter Sattlements)، على أراضى غير مملوكة لساكنيها وبوضع اليد عادة فى هوامش مدن العالم الثالث . والتى غالباً مايكون سكانها من المهاجرين إلى المدينة من خارجها أو الذين انتقلوا إلى الهوامش من داخلها إذ يبنون المساكن بدون مساندة الحكومة مستخدمين مواد بناء من أنواع شتى ، عادة ماتكون من مخلفات الخشب أو البامبو أو الكرتون أو المعادن المجلفنة أو السعف ... إلخ* ، وعادة ماتكون هذه المساكن ذات نمط معروف (Familiar Type) ، فى هذا النوع من المسكن غير القانونى ، وتختلف أسماء هذه الأحياء أو المحلات غير القانونية

---

(١) - Hartshorn. T.A.: (1992). op. cit. p 242

(٢) غلاب، محمد السيد، (١٩٦٠)، البيئة والمجتمع، القاهرة، ط٩، ص ٣٣١.

* تؤكد الإحصائيات أن ٥٠٪ تقريباً من مساكن مدن العالم الثالث تبنى بالجهود الذاتية وبالتالي فإزالتها يعد عملاً ناقصاً إذا لم تكن هناك خطة لإيجاد بديل.

(Squatters) بين بلد وآخر . فتسمى باروز (Barrios) أو فاقل (Favelas) أو مستعمرات العمال (Colonies Proletarias) فى أمريكا اللاتينية . بينما تسمى بمدن القصدير أو الصفيح (Bidonvilles or gourbivilles) فى شمال إفريقيا وتسمى بوستس (Bustees) فى الهند ، بينما يطلق عليها حى الجسيكونو (Gocekonou districts) فى تركيا ، واسم كامبونج (Kampongs) فى ماليزيا ، وبارنج بارونج (Barungs-Barongs) فى الفلبين ، ويطلق عليها فى مصر اسم العشش ، وفى السعودية الصنادق ... إلخ. وهذا النمط من السكن معروف فى مدن العالم الثالث الكبرى من كنجستون فى جاميكا إلى مكسيكو سيتى إلى جاكرتا ومانيلا .

ويظهر كلا البعدين الاجتماعى والمكانى لأنماط الحياة فى سوق المساكن بالمدينة فى العالم الثالث ويظهر البعد الاجتماعى حيث تسكن الطبقات العليا والوسطى فى سكن جيد من حيث المظهر ومادة البناء والموقع ، مما يُظهر الثراء على مظهر المساكن أو المنازل (Landscaped houses) بينما يظهر الفقر الاجتماعى والمكانى معاً فى مساكن الفقراء المحصورة فى نطاقات الكثافة المرتفعة والمناطق المتدهورة (Slums) مثل ماتظهر فى الهوامش (Periphery) شبه الحضرية حيث تمثل كل من المناطق المتدهورة فى وسط المدينة والمناطق العشوائية غير القانونية فى هوامش المدينة مساكن فقيرة . كما تتميز المناطق المتدهورة بازدحامها (١٠ ساكن / غرفة أحياناً) وعادة ماتكون صغيرة وقد تزود بالكهرباء والماء وحمام ويعمل سكانها فى وسط المدينة . وتمثل هذه المساكن جانباً من المساكن القديمة التى هجرها أصحابها صوب الضواحى الأكثر هدوءاً وثراءاً وجمالاً والأقل ازدحاماً. بينما يتميز النمط الثانى غير القانونى (Squatter) بالمواضع المهجورة ، ويفتقد كل الإمكانات الأساسية للحياة (Basic Facilities) رغم قربها فى بعض الأحيان من مصادر الشبكات الرئيسية ، إلا أن وضعها غير القانونى يحرم هذه المناطق من التمتع بها لفترات طويلة وعادة ماتكون المساكن مشتركة تتخذ المناطق النائية غير المطروقة (Abandoned plots) على سفوح شديدة الانحدار (Steep slopes) أو أعالى التلال (Hilltops) ، أو قرب المستنقعات والبرك الموحلة والأودية الضيقة (Swamps, dumps, ravines) أو أى مكان وغير مستغل لفترة طويلة ، وتقوم الحكومات بإزالة هذه المساكن وقد تمنحها طابعاً قانونياً حيث تقوم بتجهيزها ولو جزئياً ، بأن تشرع فى إمدادها بالمرافق العامة من الشبكات الحضرية الأساسية مثل مياه الشرب من خلال صنبور عمومى (Water taps) والصرف الصحى (Sewage systems) ، والكهرباء وتصبح هذه المناطق الهامشية مراكز استقرار دائمة حيث تُملك الأرض لساكنيها وبذلك يكون لهم حق التصرف فيها .

ويسلك سكان هذه المناطق غير القانونية سلوكاً فوضوياً فى أغلب الأحيان تجاه حل مشكلاتهم ومشكلات مساكنهم . لكن مع مرور الوقت قد تتعدل هذه الصورة وتصبح المنطقة شبه منظمة ومخططة . إلا أنه فى الغالب تكون قد بدأت مناطق عشوائية غير قانونية وغير لائقة أخرى فى الظهور قبل أن يكتمل حل مشكلات المناطق السابقة، وتظل الحكومات تدور فى حلقة مفرغة بسبب تراخى النظم والقوانين والمراقبة ، وقلة الأموال والاستثمارات اللازمة للتعمير والتجهيز . وعادة لاتستطيع الحكومة منح مسكن لكل مهاجر أو راغب فى مسكن [(١)].

وتختلف نسب القاطنين فى مناطق متدهورة وغير قانونية أى غير لائقة بين مدينة وأخرى من مدن العالم الثالث ، وصلت النسبة إلى ٩٠ ٪ من سكان أديس أبابا بأثيوبيا سنة ١٩٦٠، وإلى ٨٠ ٪ فى دوالا بالكاميرون ، وإلى ٧٧ ٪ فى مقديشيو بالصومال ، وفى الدار البيضاء كانت ٧٠ ٪ ، وفى لومى بتوجو كانت ٧٥ ٪ ، وفى

---

(١) - Hartshorn, T.A.; (1992).op. cit.; pp. 39-57.

أبيدجان بساحل العاج كانت ٦٠٪ ، وفى دار السلام بتنزانيا كانت ٥ ٪ ، و ٦٠٪ فى كينشاسا ، وفى نيروبى كانت ٣٣ ٪ وذلك سنة ١٩٦٠ (٢). وفى بوينس أيرس بالأرجنتين قدرت نسبة سكان المناطق العشوائية أو مايطلق عليها (Assentamientos espontaneos) بحوالى ٢٥٪ من جملة السكان ، وحوالى ١٠ ٪ يقيمون فى الهوامش وذلك سنة ١٩٨٦ ، مما يظهر مدن العالم الثالث بمظهر الحضر بدون تحضر (٣) أو تحضر بدون حضر. وقد سبقت الإشارة إلى أن أكثر من ٦٠٪ من سكان طنجة يسكنون سكناً غير لائق وتعد الحالات السابقة من علامات عدم التجانس والتناسق الاجتماعى والاقتصادى مما يشوه المظهر الحضرى للمدينة، وخاصة إذا جاورت هذه المساكن الفقيرة نمط السكن الفاخر الذى يُبنى للأغنياء والقادرين من السكان. ورغم ماسبق يرى كل من بريان برى ، وترومان هارتشهورن وبيرجورج وغيرهم أن النمو الحضرى لمناطق السكن غير القانونى وغير اللائق (The growth of urban squatter settlements) يحمل بعض الأدوار الوظيفية الإيجابية للمدينة وسكانها إذ يمكن اعتبارها نقط دخول للمدينة يتدرب فيها المهاجر على الحياة الحضرية كما توفر مساكن بإيجار أو سعر زهيد وهى بالتالى فرصة للحصول على موضع قدم فى المدينة بالإضافة إلى إتاحتها الفرصة لظهور شكل اقتصادى غير تقليدى أو غير رسمى حيث اقتصاد البزار (Bazaar economy) المميز لاقتصاديات مدن العالم الثالث الذى سبقت الإشارة إليه وعادة ما تتميز هذه المناطق بالتجانس السكانى - العرقى أو الاجتماعى الذى يؤدى إلى وجود مبدأ المساندة الاقتصادية (Economic support) ذات الأهمية الخاصة عند بداية الهجرة ومحاولة التكيف مع الحياة الحضرية .

والواقع أن حالة الفقر واعتياد نمط سكنى معين - إذا ماقورن بالحياة الرغدة فى منازل ميسورى الحال - تجعل الوضع يبقى كما هو لفترة طويلة ، وحتى إن تحسنت الدخول ، لاتتحمل هذه الفئات العيش فى المساكن الأكثر تنسيقاً وإن وجدت (٤)، خاصة بالنسبة للأجيال الأولى من المهاجرين *. وفى مقابل ذلك هناك من الباحثين من ينظر إلى هذه الأنماط السكنية على أنها جزء من الجحيم على الأرض ليس له أى جوانب إيجابية وتنسحب تلك النظرة إلى الإنسان القاطن بهذه الأحياء وإلى قيمته (٥).

ولاتشذ طنجة عن مدن العالم الثالث فيما يخص السكن ومشكلاته وقد اتضحت بعض أبعاد هذه المشكلة فى فصول البحث السابقة، وتتضمن الدراسة التالية محاولة لإلقاء الضوء على المسكن فى مدينة طنجة من حيث أنماطه مع تحليل العوامل والمتغيرات التى أدت إلى وجود هذه الأنماط بخصائصها المختلفة وتوزيعاتها الجغرافية المختلفة ، مع استعراض لسياسة الحكومة كعامل هام فى تنميط المسكن فى طنجة ، يتبع ذلك تحليل للبنية السكنية ، ومدى ارتباطها بالشبكات الحضرية للبنية الأساسية من خلال التحليل الجغرافى لأهم العناصر المرتبطة بكل نمط من الأنماط السكنية الحالية بطنجة .

---

(١) - Grimes, O.F., Jr.; (1976), "Housing for Low-Income urban Families", Johns Hopkins press., London, pp. 118-127.

(٢) - Hartshorn, T.A.; (1992), op. cit. pp. 39-57.

(٣) - Maury, J.D.; (1990), les villes Argentines une urbanisation sons urbanisme. Annales de Geographie, no. 556, pp. 694-714.

(٤) - Berry, B.J.L.; (1981), Comparatine urbanization, 2nd ed., St. Martin's press, New York.
- Hartshorn, T.A.; (1992), op. cit. p 55.
- Beier, G.J.; (1976), "Can third world cities cope?", population Bulletin, 31. No. 4, p. 23.

(٥) جرانوتييه، برنارد، (١٩٨٧) السكن الحضري في العالم الثالث، تقديم وتعريب، محمد علي بهجت الفضلي، منشأة المعارف، الإسكندرية، صـ ٢١.

* كما أشارت مقالات جانيت أبو العز العديدة لهذه الأوضاع وغيرها في مدن العالم الثالث وخاصة مدن العالم العربي.

المبحث الأول

نمو وتوزيع انماط المسكن في طنجة وضوابطه

اولاً: نمو وتوزيع انماط المسكن في طنجة

قدمت الصور الجوية للباحثة أفضل صورة لمدينة طنجة بنسيجها الحضرى وأنماط مساكنها بالإضافة إلى ماقدمته الصور الفوتوجرافية ، والخرائط والمشاهدة والملاحظة المباشرة أثناء الدراسة الميدانية من عون كبير فى عملية تحليل وتشخيص الحالة السكنية فى مدينة طنجة .

وتظهر طنجة فى الصورة الجوية ، أو فى الخرائط المبينة عليها بمظهر حضرى مركب ذات نسيج حضرى متفاوت بين نسيج حضرى "محبوك" أو "فضفاض". مخطط أو بلا تخطيط ، وبشكل محدد ، متكتل أو مشتت وتنتشر المدينة على أرض منبسطة كما تظهر متعلقة بالمنحدرات البعيدة مما يؤكد حدوث توسع هائل للمدينة ، ويشير فى نفس الوقت إلى حدوث عمليات بناء مخططة ، كما يشير أيضاً إلى مبادرات فردية لبناء مساكن قانونية أو غير قانونية (عفوية – سرية*) . داخل نطاق المدينة الإدارى وخارجه . كما يظهر من تحليل الصور الجوية والخرائط أن نمو المدينة خارج حدودها يشكل عملية مستمرة وسريعة نحو بناء المساكن فى الهوامش الحضرية وشبه الحضرية الخارجية (The outer or peripheral zone Urban Fringe)، مما أدى إلى تميز طنجه بشخصية عمرانية متعددة الأنماط فيما يخص السكن وأشكاله وطرق بنائه وتوزيعه الجغرافى بين أجزاء موضع المدينة المختلفة. ويشير استقراء وتحليل الصور الجوية المتتابعة لمدينة طنجه منذ الخمسينيات إلى التسعينيات من هذا القرن تساؤلات هامة، وبنفس الدرجة تثير النتائج التى توصلت إليها الباحثة فى الفصول السابقة نفس التساؤلات وعلامات الاستفهام التى تدور حول أسباب نمو الهوامش الحضرية وشبه الحضرية السكنية خارج نطاق المدينة أو خارج مدارها الحضرى ، ذلك على الرغم مما تؤكده الصور الجوية والخرائط والملاحظة الميدانية أيضاً من وجود أراضى شاغرة ومناسبة للسكن داخل المدينة وفى قلب المدينة والضواحى وهى المناطق الأكثر ارتباطاً بالشبكات الحضرية المختلفة ، والأيسر موضعاً ، والأكثر تخطيطاً عن تلك المناطق السكنية السريعة فى نموها بعيداً عن الطرق ، والشبكات ، ومناطق ومراكز الإمداد المختلفة بالمدينة ، ولماذا ينتشر الشكل العفوى أو العشوائى من السكن فى طنجة؟ وقد حددت هذه المشكلة مسار البحث عند دراسة موضوع السكن فى طنجة ، والذى يكمن فى محاولة البحث عن جذور هذه الإشكالية وتحديد الآليات والأطراف التى أدت إلى تفاقمها ، مع الإشارة إلى الجهود المبذولة لحلها إذ لاتهم مشكلة الإسكان طنجه وحدها بل هى مشكلة حادة تعانى منها معظم مدن العالم العربى وافريقيا والعالم الثالث ، لذا تعد المدينة نموذجاً واقعياً لما يحدث فى عالمنا الثالث وفى سوق الإسكان خاصة ، يتطابق إلى حد بعيد مع المفاهيم النظرية الواردة فى التمهيد لهذا الفصل، كما كان ضمن ماسبق من أجزاء البحث العديد من الإجابات الخاصة بالنمو العمرانى والتوسع السكنى الهامشى فى المدينة . ومن ثم سيكون التركيز فى هذا المبحث على الجوانب التى تساهم فى تحليل البنية السكنية وتشخيصها بما يخدم

* كما يطلق عليها في المغرب أحياناً.

الموضوع دون تكرار لما سبق *.

لقد أوضحت الدراسة الخاصة بتوزيع السكان حسب أنماط المسكن أن عدد الذين تمكنوا من بناء مساكنهم في غياب أي تخطيط عمراني على مساحة كبيرة غير مجهزة أو معدة للسكنى قد بلغ حوالي ٩٤٠ ٤٧ ساكن سنة ١٩٦٠ ، بنسبة ٣٣,٧ ٪ من جملة السكان ، وبلغ ٧٢٠ ٨٠ ساكن سنة ١٩٧١ بنسبة ٤٢,٥ ٪ ، ١٤١ ٧٠٠ ساكن سنة ١٩٨١ بنسبة ٤٠ ٪ من جملة السكان، وتشمل الأرقام السابقة سكان السكن الاقتصادي غير المخطط ، والسكن العشوائي أو غير القانوني المبني والمؤقت أي مساكن الصفيح وماشابهها ، وتشير الأرقام إلى ارتفاع عدد السكان في كل تعداد عما قبله كما تشير إلى عظم نسبة ساكني هذه الأنماط السكنية بالنسبة إلى جملة سكان المدينة وترتفع النسبة عن ذلك كثيراً إذا أخذنا في الاعتبار أن المدينة العتيقة والمدن الجديدة من نمط المدينة العتيقة "أو دراب ومصلى" تعد مناطق سكنية متدهورة في معظمها وأن مناطق أو أنماط السكن الاجتماعي تعد مناطق سكنية غير لائقة تماماً في جانب كبير منها ، فوصلت هذه النسبة إلى ٦٩ ٪ من جملة السكان سنة ١٩٦٠ ، وحوالي ٧٢,٢ ٪ سنة ١٩٧١ ، ثم بلغت ٦٩ ٪ سنة ١٩٨١ من جملة السكان . ومن المتوقع أن يرتفع أعداد سكان هذه الأنماط السكنية وخاصة سكان النمط العشوائي غير القانوني خارج المدار الحضري وفي هوامشه ، إذ قدر سكان النمط العشوائي غير القانوني بحوالي ١٥٠٠٠٠ ساكن سنة ١٩٩٢ ينتشرون فوق أكثر من ٢٠٠٠ هكتار خارج المدار الحضري خاصة في الجنوب ثم الجنوب الشرقي والجنوب الغربي وشرق المدينة [١]. بينما تُظهر التجمعات السكنية تركيزاً في بضع مئات من الهكتارات بكثافات كبيرة أو عالية في بعضها كما هو الحال في حي بن ديبان وامتداده في بير الشفا والمرسى ، الذي يعد من أقدم وأكبر المناطق غير القانونية العشوائية جنوب المدينة والذي أصبح يمتد حالياً على أكثر من ٢٠٠ هكتار ، ويبلغ سكانه أكثر من ١٠٠٠٠٠ ساكن سنة ١٩٩١ [٢].

١- تغير المساحة المبنية والكثافة السكنية حسب انماط المسكن:

أشرنا من قبل وفي أكثر من موضع إلى توسع مدينة طنجه مساحياً حيث أصبحت مبانيها تنتشر فوق مساحة ٥٠٠٠ هكتار، إلا أن المساحة المبنية لغرض السكن قدرت بحوالي ٦٤٧ هكتار سنة ١٩٦١ ، ثم ٧١١ هكتار في سنة ١٩٧١، ثم وصلت إلى حوالي ١١١٠ هكتار سنة ١٩٨١ ** ، وتكاد تصل إلى أكثر من ٢٠٠٠ هكتار سنة ١٩٨٩ ***. ويوضح الجدول رقم (٥٧) توزيع المساحة المبنية بين أنماط السكن المختلفة للأعوام ١٩٦٠ ،

(١) محادثة شخصية مع المهندس سعيد العلواني مندوب وزارة السكنى حصلت خلالها الباحثة على وثائق غير منشورة، أثناء الدراسة الميدانية بطنجة في ديسمبر سنة ١٩٩٢.

(٢) نفس المصدر بالإضافة إلى خريطة طنجة بقياس ١/ ١٠٠٠٠ والصور الجوية الحديثة

- S.d.a.u.. (1983) op. cit.. p 451.

* ويخدم هذا الموضوع استخدام كل من المنهج التاريخي التطوري والوصفي التحليلي مع الاعتماد على الوسائل الكمية ونتائج الدراسة الميدانية وتحليل الصور الجوية والخرائط ثم الصور الميدانية الفوتوغرافية والفيديو.

** النسب محسوبة على أساس نتائج دراسة توزيع السكان حسب نمط المسكن

*** محسوبة على أساس معدلات النمو السكاني ونمو المساحة المبنية، بالإضافة لحسابها على الخريطة ١-١٠٠٠٠ المرسومة على أساس الصور الجوية لنفس السنة. مع ملاحظة صعوبة القياس الدقيق من الخريطة لشدة تشتت وتناثر النطاق المبني خاصة في اتجاه الهوامش والضواحي.

١٩٧١، ١٩٨١ ، كما يوضح التوزيع النسبى لهذه المساحة بين أنماط السكن فى السنوات المذكورة ، وكذلك يشير الجدول إلى الكثافة السكنية (كثافة المساكن فى الهكتار) حسب أنماط المسكن ، وللمقارنة تم وضع التوزيع النسبى للسكان ، وكثافة السكان حسب أنماط السكن خلال السنوات المذكورة ، كما يوضح الشكل رقم (٧٦) معطيات الجدول وتوضح الأشكال رقم (٧٧، ٧٨، ٧٩) التوزيع المكانى للمساحات المبنية وفقاً لأنماط المسكن سنة ١٩٦١ ، ١٩٧١ ، ١٩٨١ . ومن استقراء الجدول والأشكال والخرائط المذكورة وتحليل معطياتها يتضح مايلى :

فى سنة ١٩٦٠ كانت الفيلات تنتشر على ٤٠,٥ ٪ من مساحة مدينة طنجه ، يليها نمط العمارات بنسبة ٢٢ ٪ ، مما يعنى أن السكن من الأنماط الحديثة الفردى منها والجماعى كانت تنتشر على ٦٢,٥ ٪ من المساحة المبنية . وكان سكان هذه الأنماط يمثلون ٣١ ٪ من جملة السكان ، أما كثافة المساكن فكانت ٨ مسكن / هكتار بالنسبة للفيلات و ٦٥ مسكن / هكتار بالنسبة للعمارات ، بينما كانت كثافة السكان ٤٠ ساكن / هكتار للفيلات و ٢٣٠ ساكن / هكتار بالنسبة للعمارات .

فى المقابل كانت الأنماط التقليدية القديمة مثل المدينة العتيقة والجديدة نمط العتيقة (درادب - مصلى) تمثل ٤٪ للمدينة العتيقة و ٩,٧ ٪ لدرادب والمصلى من جملة المساحة ، بينما وصلت كثافة المسكن إلى ١٦٥ مسكن/ هكتار فى المدينة العتيقة، و ١٠٠ مسكن / هكتار لدرادب ومصلى . وهى أعلى الكثافات السكنية فى المدينة سنة ١٩٦٠ وبأعلى كثافة سكانية أيضاً .

أما السكن الاقتصادى غير المخطط فكان يشغل المرتبة الثالثة بعد الفيلات والعمارات بنسبة ١٦,٨ ٪ من المساحة المبنية بكثافة سكنية تماثل الكثافة السكنية فى نمط العمارات إلى ٦٥ مسكن / هكتار وكثافة السكان ٣١٠ ساكن / هكتار و ٢٣ ٪ من جملة السكان، بينما كانت أنماط السكن الاجتماعى - التى تمثل مساكن إيواء سكان مساكن الصفيح والمعدمين من السكان - تشغل ١,٧ ٪ من المساحة المبنية بكثافة سكنية تصل إلى ٩٥ مسكن / هكتار ، وسكانية ٣٦٠ ساكن / هكتار بنسبة ٢,٨ ٪ من جملة السكان سنة ١٩٦٠ .

أما مساكن الصفيح أو السكن العشوائى وغير القانونى المؤقت فكانت تشغل ٣٣ هكتار بنسبة ٥ ٪ من المساحة المبنية ، وكثافة سكنية ٩٥ براكة / هكتار ، وكان سكان هذا النمط يمثلون ١٠ ٪ من السكان . لم يكن لكل من نمط السكن الاقتصادى المخطط العشوائى المبنى وجود فى سنة ١٩٦٠ .

بالنسبة لتوزيع الأنماط السكنية والمساحة المبنية سنة ١٩٦٠ ، فتوضح الخريطة أن أنماط السكن العشوائى المؤقت أى دور الصفيح والسكن الاجتماعى وكذلك الاقتصادى غير الخطط ، تمثل أكثر الأنماط هامشية بالنسبة للكتلة المبنية (B. U. A.) ، بينما تتوسط العمارات وسط المدينة وقلبها تحيط بها المدينة العتيقة فى الشمال الشرقى والمدن الجديدة على نمطها أى درادب فى الشمال الغربى من العمارات والمدينة الأوربية ، والمصلى فى جنوب المدينة الأوربية الغربى أى فى الضواحى الأقرب لوسط المدينة . بينما يتوزع نمط الفيلات فى مناطق مرشان شمالاً ، والجبل فى الغرب، بالإضافة إلى منطقة أتلانتك بانك شمال بنى مكادة الجديدة جنوب المدينة آنذاك وكانت بنى مكادة القديمة وبن ديبان مجرد دواوير ريفية حديثة خارج المدار الحضرى قليلة العدد سكناً وسكاناً . ومن حيث المساحة

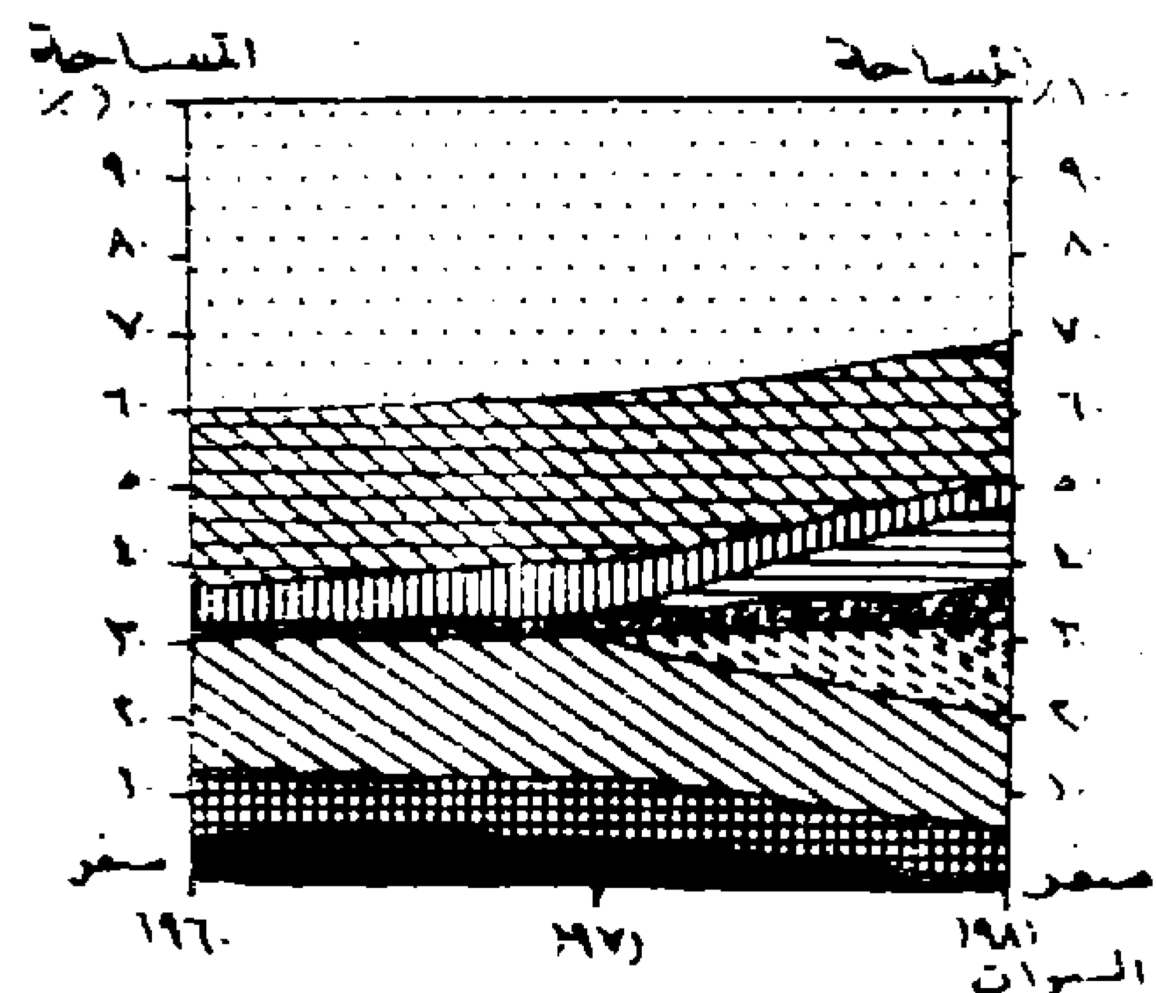
جدول رقم (٥٧) التوزيع المطلق والنسبي للمساحة المبنية والسكان حسب نمط المسكن
وكثافة المساكن السكان (بالهكتار) في ١٩٦١ - ١٩٧١ - ١٩٨١

	١٩٦٠			١٩٧١			١٩٨١			معدل الزيادة السنوي في كثافة المسكن		التوزيع النسبي للسكان			كثافة السكان (ساكن في الهكتار)		
	المساحة هكتار	نسبتها ٪	الكثافة السكنية	المساحة هكتار	نسبتها ٪	الكثافة السكنية	المساحة هكتار	نسبتها ٪	الكثافة السكنية	٦٠-٧١	٧١-٨١	١٩٦ ٪	١٩٧١ ٪	١٩٨١ ٪	١٩٦٠	١٩٧١	١٩٨١
١- المدينة العتيقة	٢٦	٤,٠	١٦٥	٢٦	٣,٦	١٤٥	٢٦	٢,٣	٢١٠	١,٢-	٣,٨	١٣,٤	٩,٦	٨,٠	٧٣٠	٧١٠	١٠٧٠
٢- نمط المدينة العتيقة	٦٣	٩,٧	١٠٠	٦٣	٨,٨	١١٥	٦٣	٥,٧	١٧٠	١,٣	٤,٠	١٩,١	١٨,٣	١٥,٤	٤٣٠	٥٦	٨٦٠
٣- اقتصادي غير مخطط	١٠٩	١٦,٨	٦٥	١٢٦	١٧,٧	٨٠	١٥٣	١٣,٨	١١٠	١,٩	٣,٢	٢٣,٧	٢٧,٩	٢٦,٠	٣١٠	٤١٠	٦٠٠
٤- اقتصادي مخطط	- -	- -	- -	١٢	١,٧	٧٠	١٤٥	١٢,٠	٥٠	- -	٣,٤-	- -	٢,٢	١١,٣	- -	٣٥٠	٢٧٠
٥- سكن اجتماعي	١١	١,٧	٩٠	١٤	٢,٠	١٥٠	٤٧	٤,٢	٨٠	١,٤	٢,٧-	٢,٨	٣,٥	٥,٢	٣٦٠	٤٩٠	٣٩٠
٦- سكن عشوائي مبني	- -	- -	- -	٦	٠,٨	١٠٠	١١٦	١٠,٥	٥٥	- -	- -	- -	١,٦	٩,٦	- -	٥٠٠	٢٩٠
٧- عشوائي مؤقت	٣٣	٥,٠	٩٥	٣٤	٤,٨	١٤٠	٣٣	٣,٠	٩٠	٣,٦	٤,٩-	١٠,٠	١٣,٠	٤,٧	٤٤٠	٧٣٠	٥٠٠
٨- عمارات (جماعي)	١٤٣	٢٢,٠	٦٥	١٥٦	٢٢,٠	٥٠	١٩٢	١٧,٣	٦٠	١,٤-	١,٨	٢٣,٥	١٦,٧	١٤,٣	٢٣٠	٢٠٠	٢٦٠
٩- فيلات (فردي)	٢٦٢	٤٠,٥	٨	٢٧١	٣٨,٠	٩	٣٣٠	٢٩,٨	١٠	١,١	١,١	٧,٥	٧,٢	٥,٥	٤٠	٥٠	٦٠
جملـــــــة	٦٤٧		٥٢	٧١١		٥٥	١١٠٨		٦٣	٠,٥	١,٤				٢٢٠	٢٧٠	٣٢٠

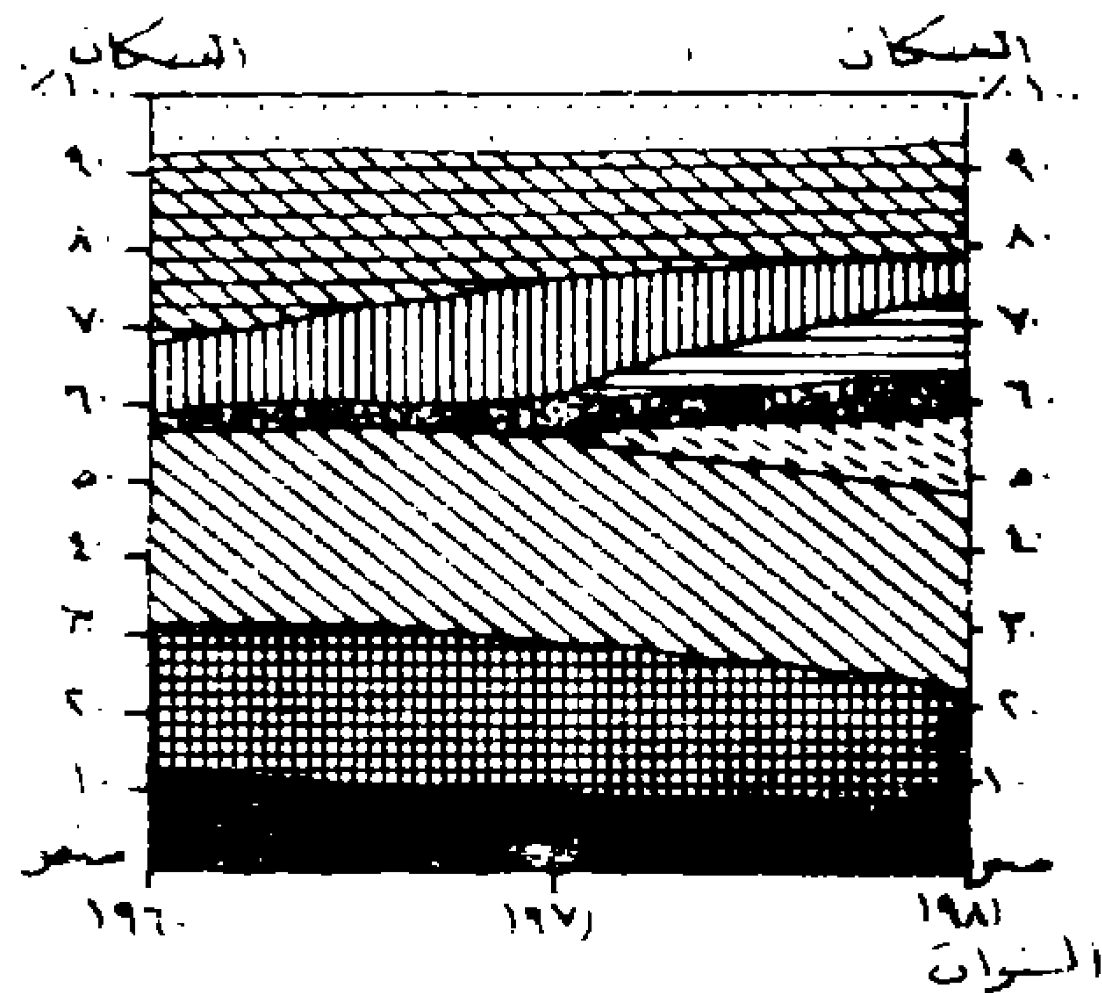
المصدر: الأرقام المطلقة مستخرجة من: - S.d.a.u.V.T.; (1983), op. cit, p. 88, et p. 472.

النسب من حساب الباحثة.

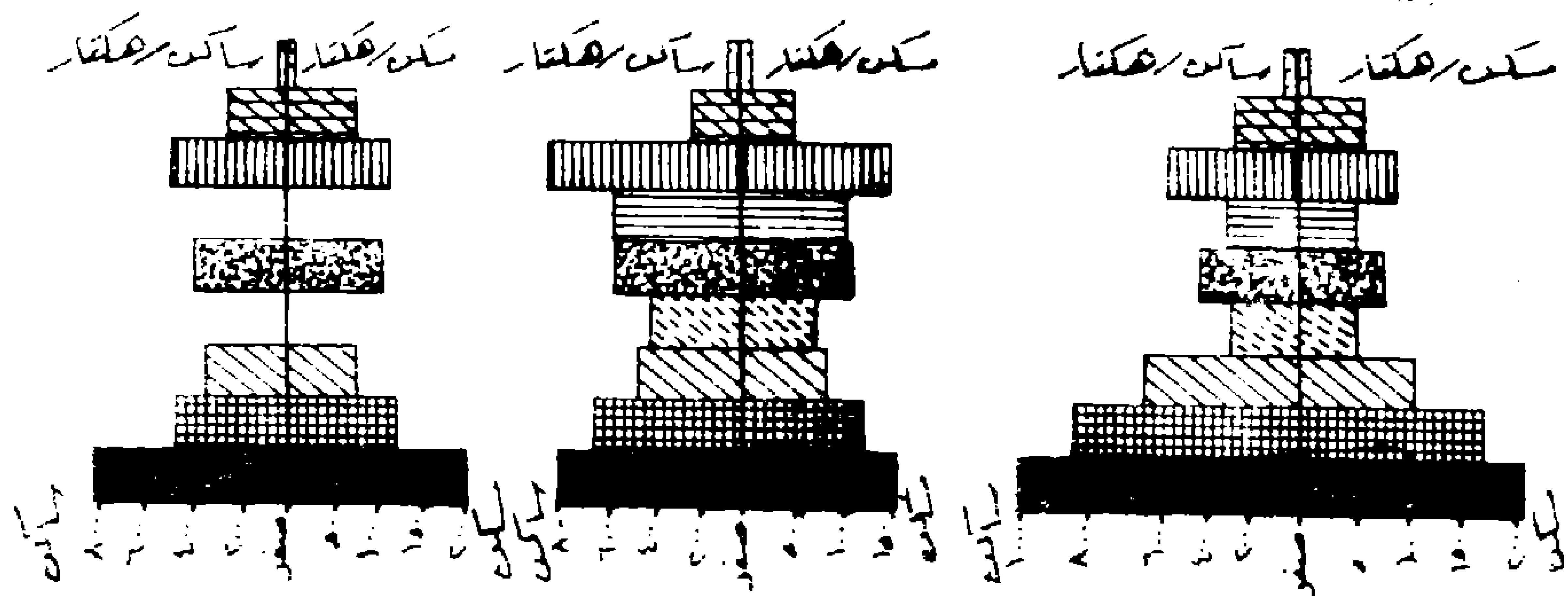
أ - تطور نسبة المساحة المبنية حسب أنماط المسكن (١٩٦٠ - ١٩٧١ - ١٩٨١)

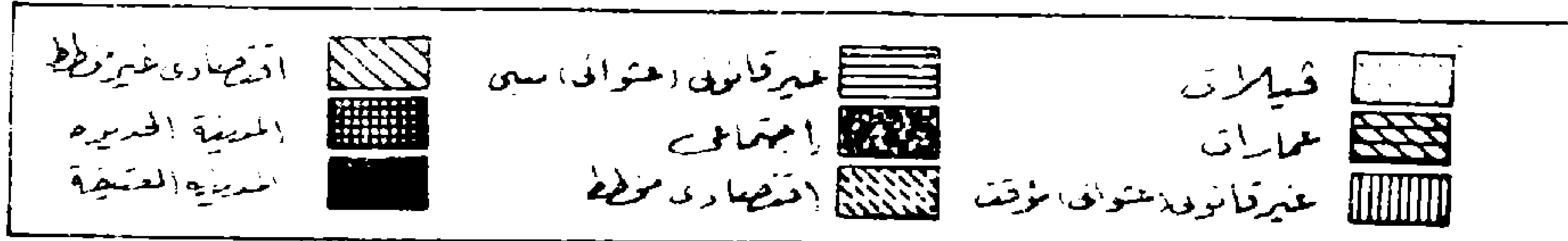


ب - تطور نسبة السكان حسب أنماط المسكن (١٩٦٠ - ١٩٧١ - ١٩٨١)



جـ - تطور كثافة المسكن والسكان في الهكتار حسب أنماط المسكن





شكل (٧٦) التوزيع النسبي للمساحة المبنية والسكان وكثافة المسكن والسكان بمجموعة طنجة الحضرية حسب أنماط المسكن

خليج طنجة
الميناء

المدينة العتيقة
" الحديثة
إقتصادي غير لائق
إجتماعي
عشوائي موقت (صفيح)
عمارات
فيلات
سكن ريفي
حدود مجمعة طنجة
حدود مجموعات المناطق المتجانسة
حدود المناطق المتجانسة
٢ كم

شكل (٧٧) النطاق المبني بمجمعة طنجة عام ١٩٦١م حسب أنماط المسكن

المصدر: الصور الجوية لمدينة طنجة في نفس الفترة (النطاق المبني)
الأرقام وتوزيع أنماط المساكن من Sdau V.T., (1983), op cit

شكل ٧٨١ النطاق المبنى فى مجمعة طنجة عام ١٩٧١م حسب أنماط المسكن

المصدر، الصور الجوية لمدينة طنجة فى نفس الفترة (النطاق المبنى)

الأرقام وتوزيع أنماط المسكن من : S d a u V T , (1983) , op cit.

شكل ٧٩١ النطاق المبني بمجمعة طنجة عام ١٩٨١م حسب أنماط المسكن

المصدر: الصور الجوية لمدينة طنجة في نفس الفترة (النطاق المبني)

الأرقام وتوزيع أنماط المسكن من S d a u. V T, (1983), op. cit.

تتضح المساحة الكبيرة التى تشغلها الفيلات والعمارات بالنسبة للكتلة المبنية .

فى سنة ١٩٧١ ، اتسعت مساحة الفيلات ، والعمارات بزيادات طفيفة ، وكذلك السكن الاقتصادى غير المخطط وقد ارتفعت نسبة مساحته إلى ١٧,٧ ٪ من جملة المساحة بينما تناقصت النسبة التى تشغلها أنماط الفيلات إلى ٣٨ ٪ ، وظلت العمارات على نسبتها ٢٢ ٪ من المساحة وانخفضت أيضاً نسبة مساحة المدينة العتيقة ودرادب ومصلى من المساحة المبنية بينما ظلت المساحة الفعلية كما هى . بينما حققت أنماط السكن الاقتصادى غير المخطط والاجتماعى والعشوائى المؤقت زيادة فى المساحة والنسبة ، وظهر نمطان جديدان وهما الاقتصادى المخطط والعشوائى المبنى بنسب ومساحات ضئيلة من المساحة المبنية الكلية فى أول الأمر .

أما الكثافة السكنية فقد ارتفعت فى بعض الأنماط بدرجات متفاوتة وانخفضت فى المدينة العتيقة والعمارات سنة ١٩٧١ وإن ظلت المدينة العتيقة تمثل كثافة مرتفعة فقد تفوقت عليها أنماط السكن الاجتماعى التى وصلت كثافة السكن فيها إلى ١٥٠ مسكن / هكتار بسبب تكثيف عملية البناء مع الزيادة أو التوسع الكبير فى المساحة ، كما ارتفعت الكثافة أيضاً فى دور الصفيح إلى ١٤٠ براكة فى الهكتار نظراً للتكثيف الكبير للسكن فى نفس المساحة تقريباً ، وبصفة عامة ارتفعت الكثافة السكنية فى معظم الأنماط السكنية الأخرى وخاصة الأنماط الجديدة التى بدأت بكثافات عالية نسبياً كنمط السكن العشوائى المبنى ١٠٠ مسكن / هكتار والاقتصادى المخطط الذى بدأ بحوالى ٨٠ مسكن / هكتار .

والملاحظة الهامة هنا أن المساحة المبنية لم تزد كثيراً بين سنة ١٩٦٠ - ١٩٧١ مما يعكس حالة الفتور التى عانت منها طنجه فى كل القطاعات بعد انهيار النظام الدولى ، والذى تأثر به قطاع التشييد والبناء الذى كان نشطاً إبان الفترة الدولية ، كما اتضح ذلك سابقاً ، وكان للإحلال السكانى والتكثيف السكنى دور كبير فى عدم زيادة المساحة المبنية كثيراً .

وتعكس أرقام سنة ١٩٨١ الطفرة الإنشائية التى شهدتها طنجه ، والتى انعكست على المساحة المبنية الكلية التى اتسعت إلى ١١١٠ هكتار تقريباً بزيادة قدرها ٥٦,٢ ٪ عن سنة ١٩٧١ ، أى بنسبة زيادة سنوية متوسطها ٥,٦ ٪ سنوياً ، مع ملاحظة أن الزيادة السكانية كانت ٦,٣ ٪ سنوياً فى نفس الفترة .

و استمرت أنماط الفيلات والعمارات تمثل أكبر المساحات المبنية ، وإن تناقصت النسبة التى تمثلها إلى ٢٩,٨٪ للفيلات ، و ١٧,٣ ٪ للعمارات من المساحة الكلية المبنية أى ٤٧,١ ٪ من جملة المساحة المبنية أى مايوازى ٤٢٢ هكتار .

ويأتى النمط الاقتصادى غير المخطط من المساكن فى المرتبة الثانية بمساحة ١٥٣ هكتار وبنسبة ١٣,٨ ٪ ، يليه النمط العشوائى المبنى أو غير القانونى المبنى الذى أصبح يشغل مساحة ١١٦ هكتار بنسبة ١٠,٥ ٪ ، أما النمط الاقتصادى المخطط فقد تطور هو الآخر وأصبح رابع الأنماط من حيث المساحة بعد الفيلات والعمارات والنمط الاقتصادى غير المخطط ، مساحته ١٤٥ هكتار بنسبة ١٣ ٪ من جملة المساحة المبنية سنة ١٩٨١ . كما زادت مساحة السكن الاجتماعى إلى ٤٧ هكتار بنسبة ٤,٢ ٪ ، أما الأنماط الأخرى فقد حافظت على مساحتها وهى

المدن العتيقة القديمة والجديدة ، وكذلك أنماط السكن العشوائي المؤقت ، وإن انخفضت نسبتها من المساحة المبنية بسبب اتساع وامتداد الأنماط السكنية الأخرى بدرجات متفاوتة .

أما الكثافة السكنية فقد ارتفعت في بعض الأنماط وانخفضت في البعض الآخر سنة ١٩٨١ إذ ارتفعت الكثافة السكنية في المدينة العتيقة إلى ٢١٠ مسكن / هكتار ، وفي المدينة الجديدة على نمط المدينة العتيقة (درادب ومصلى) إلى ١٧٠ مسكن / هكتار ، وذلك بسبب التكثيف السكني في نفس المساحة والتي وصلت إلى التشبع السكني بالفعل ، "كما تظهر في الصور الجوية".

تلى أنماط السكن الاقتصادي غير المخطط الأنماط السابقة بكثافة سكنية ١١٠ مسكن / هكتار منخفضة عن الكثافة السكنية في سنة ١٩٧١ ، ثم أنماط السكن الاقتصادي المخطط ٥٠ مسكن / هكتار ، والاجتماعي ٨٠ مسكن / هكتار ، والعشوائي المبني ٥٥ مسكن / هكتار . مما يعني أن المساحات التي تمثل هذه الأنماط قد اتسعت فانخفضت الكثافة السكنية ، بينما ارتفعت الكثافة السكنية في الأنماط الحديثة الراقية من السكن أي العمارات والفيلات عن سنة ١٩٧١ فأصبحت ٦٠ مسكن / هكتار للعمارات ، و ١٠ مسكن / هكتار في الفيلات بسبب التكثيف السكني في المساحات التي تشغلها هذه الأنماط .

من أهم النتائج المستخلصة من استقراء وتحليل الجدول والأشكال السابقة أيضاً ، أن المساحة المبنية المضافة والتي تشغلها أنماط السكن الشعبي بأشكاله المخططة القانونية وغير المخططة وغير القانونية قد استمر اتساعها وانتشارها في الضواحي القريبة نسبياً وفي الضواحي الهامشية البعيدة على أطراف المدينة . مع استمرار الأراضي الخالية التي تفصل بين جنوب المدينة وشمالها واضحة وإن كانت قد تقلصت كثيراً ، وقد سجل معدل نمو المساحة التي يشغلها السكن العشوائي أو غير القانوني المبني أعلى معدلات النمو ، إذ تعوض ٦ هكتار إلى ١١٦ هكتار بين سنتي ١٩٧١ - ١٩٨١ بمعدل نمو سنوي قدره ١٩٣,٣٪ سنوياً . وهذا يعني الظهور المفاجئ ، وكذلك النمو السريع لهذا النمط الذي أصبح يستوعب أعداداً كبيرةً من السكان ومن المتوقع استمرار هذه الحالة مما دعى الباحثة إلى استخدام تعبير "التدفق" الحضري بدلاً من تعبير "الانسياح أو الامتداد" أحياناً، كما تشير بعض الأرقام الحديثة إلى أن هذا النمط قد سجل أيضاً أعلى معدلات النمو من حيث عدد الوحدات المبنية من سنة ١٩٨١ - ١٩٨٩ إذ فاق ١٣٪ سنوياً . وفي نفس التصنيف أيضاً نجد السكن الاقتصادي غير المخطط ، وكذلك المخطط الذي يسجل المركز الثاني من حيث النمو السكني بمعدل يفوق ١١ ٪ سنوياً بين سنتي ١٩٨١ - ١٩٨٩ وذلك بناءً على تقارير وزارة السكنى*.

وتشير دراسة ميدانية حديثة شملت حي بن ديبان غير القانوني العشوائي سنة ١٩٩١ ** إلى أن ٩٢,٧ ٪

---

* التي حصلت عليها الباحثة أثناء المحادثات الشخصية والزيارات الميدانية لوزارة السكنى ومسئوليها وخاصة السيد المهندس/ سعيد العلواني مندوب الوزارة بطنجة في ديسمبر سنة ١٩٩٢.

** أجريت بقسم الجغرافيا جامعة عبد المالك السعدي بتطوان سنة ١٩٩٢ وقد سبقت الإشارة إليها.

من مساكن بن دبيان المبنية كانت من أصل صفيحي أو نصف صفيحي أي بدأت كبراكات مؤقتة ، بينما ٧,٣ ٪ من المساكن بدأت مبنية مباشرة، وأهم مايميز هذه المباني أنها من النمط الذي يطلق عليه المعماريون السكن التطوري (Habitat evaluatif) ، وهي الطريقة التي يتبعها سكان السكن غير القانوني في بناء المساكن في الأراضي التي يضعون يدهم عليها أو يبنون فيها بدون سند قانوني يتيح لهم ذلك وتتمثل في نواة سكنية أصلية تتسع مساحتها ويعلوا ارتفاعات مساكنها مع زيادة عدد الأسر وحجم الأسرة وحينما يسمح الدخل بشراء مواد بناء تكميلية ، ويمكن بذلك للبناء أن يصل إلى عدة أدوار (طوابق) بعد سنوات وبدون أي معونة خارجية . كما تنتشر بهذه الأحياء غير القانونية العشوائية دور الصفيح أيضاً التي أثبتت الدراسة الميدانية المذكورة سابقاً وجودها، إلا أن أعدادها آخذة في التقلص لحساب السكن المبني أو الصلب .

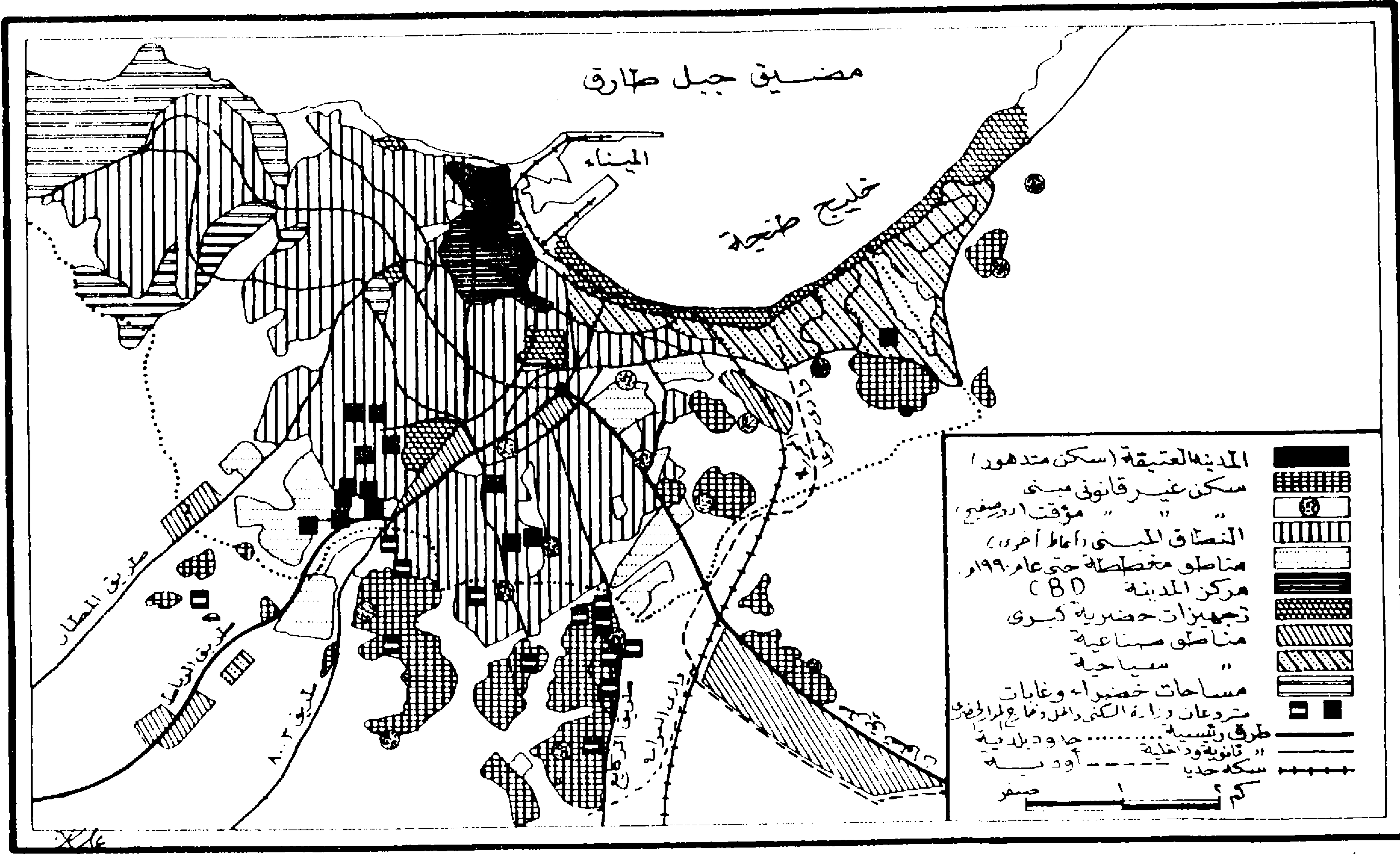
وتمثل الأحياء غير القانونية أو مستعمرات واضعي اليد (Colonie de Squatters) الظاهرة الأكثر شيوعاً في السنوات الأخيرة خاصة في قارة إفريقيا ، سواء في دولها الناطقة بالفرنسية (الفرانكفون)، أو في دولها الناطقة بالإنجليزية (الإنجلوفون) [١]، ومنها على سبيل المثال حي الملاسين حول شاطئ سبخة السيجومي وفي منوبة في تونس العاصمة [٢]، ولقد أصبحت مساكن هذا النمط أكثر انتشاراً في طنجه خلال السنوات السابقة أيضاً إذ تشير الأرقام الحديثة المرتبطة بالتوزيع الجغرافي للسكن غير القانوني المبني أو "العشوائي المبني" في التصنيف المتبع لأنماط المسكن أن هذا النمط قد انتشر وبمعدلات نمو كبيرة ليس في جنوب المدينة فقط بل في شرق وجنوب شرق وجنوب غرب المدينة وهو عكس توقعات التصميم التوجيهي للتهيئة الحضرية لطنجة (S. d. a. u. v. t.) والذي وضع سنة ١٩٨١ وذلك في السنوات الأخيرة من سنة ١٩٨١ - ١٩٨٩. كما تشير كل الصور الجوية المتتابعة للمدينة والجدول رقم (٥٨) إلى ذلك الاتجاه الذي يوضح الشكل رقم ٨٠ توزيعه ضمن تركيب المدينة سنة ١٩٩٠ .

وقد بلغ معدل نمو السكن غير القانوني المبني بطنجة حوالي ١٠١ ٪ بين سنتي ١٩٨١ - ١٩٨٩ بنسبة نمو سنوي بلغت ١٣ ٪ تقريباً بينما تشير نسب النمو وفقاً للتوزيع الجغرافي لهذه المناطق التي انتشر بها السكن العفوي أو العشوائي المبني إلى تفاوت كبير . إذ سجلت منطقة الشرف، وبن كيران ، وحومة الشوك، وطنجه البالية في شرق المدينة داخل المدار الحضري معدل نمو ١٩,٥ ٪ سنوياً أو ١٥٦ ٪ في الثماني سنوات المذكورة كما سجلت منطقة مغوغا الكبيرة والصغيرة شرق المنطقة الصناعية نسبة نمو بلغت ١٥ ٪ سنوياً . بينما وصلت نسبة النمو بالهوامش الجنوبية في بن ديبان، وبني مكادة القديمة، والعوامة، والمرسى ، وبن توزين - حرارن ، وحومة محمود إلى ١١,٥٪ سنوياً كما وصلت نسبة النمو السنوي بالهامش الجنوبي الغربي في مسنانة، وعزيب الحاج قدور إلى ١٤,٥ ٪ .

---

(١) - UNCHBP. (1971). The improvement of slum and squatters settlements. New York. pp. 21-23.

(٢) بدر، عزيزة محمد علي، (١٩٨٤)، الجمهورية التونسية دراسة في جغرافية المدن، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، رسالة ماجستير غير منشورة صـ ٤٣٨.



شكل (٨٠) التركيب الحضرى لمجمعة طنجة عام ١٩٩٠م

المصدر ... ١٥ عام ١٩٩٠ / الدراسة الميدانية (مصدر المعلومات)

جدول رقم (٥٨)

التوزيع الجغرافي للسكن غير القانوني (العشوائي) وتطوره حسب عدد الوحدات المبنية والسكان في مجمعة طنجة الحضرية من ١٩٨١ - ١٩٨٩

	المنشآت / المنطقة	عدد الوحدات المبنية		الزيادة ونسبتها		
		١٩٨١	١٩٨٩	عدد المنشآت	نسبة الزيادة في ٨ سنوات ٪	نسبة الزيادة السنوية ٪
داخل المدار الحضري	الشرف	٥٩	٩١	٣٢	٥٤,٢٣	٦,٧٨
	بن كيران - حومة الشوك	٦٤٩	١٣٢٦	٦٧٧	١٠٤,٠٠	١٣,٠٠
	طنجه البالية	١٣٤	٧٣٧	٦٠٣	٤٥٠,٠٠	٥٦,٢٥
	جملة	٨٤٢	٢١٥٤	١٣١٢	١٥٥,٨٠	١٩,٤٧
خارج المدار الحضري في جماعة العوامة	بن ديبان	٢٥٢٠	٤٣١٦	١٧٩٦	٧١,٠٠	٨,٩٠
	بني مكادة	٢١١٩	٣١٣٢	١٠١٣	٤٧,٨٠	٥,٩٨
	عوامة	--	٦٣٤	٦٢٤	--	--
	المرسى	١١٧	٦٤٧	٥٣٠	٤٥٢,٠٠	٥٦,٥٠
	بني توزين - حرارن	١٥٩	٢١٦	٥٧	٣٥,٨٠	٤,٥٠
	حومة بن محمود	--	٤١١	٤١١	--	--
	جملة	٤٩١٥	٩٣٥٦	٤٤٤١	٩٠,٣٥	١١,٣٠
في بحراوين طنجة	مغوغا الكبيرة والصغيرة	٢٧٧	٦٠٧	٣٣٠	١١٩,٠٠	١٤,٨٨
في إكزناية	مسنانة	٦٤	١٣٦	٧٢	١١٢,٠٠	١٤,٠٠
	عذيب الحاج قدور	٩٧	٢١١	١١٤	١١٧,٠٠	١٤,٦٠
	جملة	١٦١	٣٤٧	١٨٦	١١٥,٥٠	١٤,٤٤
	مجموع مجمعة طنجه	٦١٩٥	١٢٤٦٤	٦٢٦٩	١٠١,٠٠	١٢,٦٥

المصدر:

الأرقام المطلقة حصلت عليها الباحثة في مقابلة شخصية مع مندوب وزارة السكنى في طنجة السيد المهندس/ سعيد علواني في أول ديسمبر سنة ١٩٩٢ أثناء الدراسة الميدانية في طنجة. والنسب من حساب الباحثة. (تقارير وأرقام غير منشورة خاصة بوزارة السكنى من الصور الجوية والمسح الميداني).

وعلى مستوى المناطق الصغيرة كانت أعلى نسب النمو السنوي من نصيب السكن غير القانوني في المرسى (ضمن بن ديبان الجنوبي جنوب طنجة بغرب) ٥٦,٥٪ سنوياً ، وفي طنجه البالية حيث وصلت نسبة النمو السنوي إلى ٥٦,٢٥ ٪ سنوياً من سنة ١٩٨١ - ١٩٨٩ ، وتقع جنوب فيلات خليج طنجة جنوب غرب بحيرة مارينا الصناعية. أما حومة الشوك وبن كيران فقد كانت نسبة نمو السكن غير القانوني بهما ١٣ ٪ سنوياً وتقع هذه المنطقة جنوب وجنوب غرب تل الشرف ، بين السكة الحديد شرقاً وطريق تطوان غرباً مما يعني نمواً واضحاً للسكن العشوائي حول مدينة طنجة في كل الاتجاهات تقريباً . إلا أن أعظم الاتجاهات من حيث عدد السكان والمساحة وعدد المساكن هو الاتجاه الجنوبي ثم الشرقي وكذلك من حيث معدل النمو السنوي .

وفي مقابل ذلك كان معدل نمو السكن من الأنماط الأخرى المختلفة بمعدلات متفاوتة وصلت في نمط العمارات

إلى ٥,٧ ٪ ، وفى نمط الڤيلات إلى ٧,٤٦ ٪ بين سنتى ١٩٨١ - ١٩٨٩ بينما سجلت ڤيلات منطقة ساحة الثيران بسادينا- حى السوريين أعلى معدلات النمو الإنشائى إذ وصلت النسبة إلى ٨,٩٥٪ سنوياً بين ١٩٨١-١٩٨٩ * وتشاهد هذه الحركة الإنشائية بوضوح فى هذه المنطقة "إذ لاحظت الباحثة ذلك أثناء تجوالها بالمدينة" كما وصل معدل النمو إلى ١٧ ٪ سنوياً فى منطقة خليج طنجه السياحية شرق المدينة ، أما منطقة كاليفورنيا بروك فقد بلغ معدل نمو الڤيلات بها ١٦,٥ ٪ سنوياً وتقع بمنطقة الجبل شرق وادى اليهود جنوب درادب ، وعين الحيانى . أما الجبل الكبير غرب وادى اليهود فكان معدل نمو إنشاء الڤيلات به ٤,٩ ٪ ، وترتفع معدلات نسبة الإنشاءات فى نمط الڤيلات فى هوامش المدينة الغربية بدءاً من السوانى ٦,١ ٪ ، ثم ڤال فلورى ٧,٥ ٪ ، وفى مسطرخوش ١٢,٥ ٪ ** .

مما يعنى أيضاً انتشار السكن الفردى من نمط الڤيلات فى ضواحى المدينة الشرقية والغربية ، بالإضافة لانتشارها التقليدى فى الشمال الغربى ، وفى أتلانتك بانك شمال بنى مكادة جنوب وادى السوانى . وكان معدل نمو الإنشاءات لهذه المنطقة ٣,١ ٪ بينما كان معدل إنشاء الڤيلات بمرشان ٠,٨ ٪ سنوياً *** فى نفس الفترة مما يعنى تشبعها لأنها منطقة قديمة .

٢- توقعات النمو السكانى حسب نمط المسكن حتى سنة ٢٠٠١ :

تضمنت إسقاطات السكان التى قامت بها وزارة السكن ومجموعة الثمانية من أجل وضع المخطط التوجيهى للتهيئة الحضرية سنة ١٩٨٣ والتخطيط لمستقبل طنجه حتى سنة ٢٠٠١ إسقاطات للنمو السكانى وفقاً لنمط السكن وقد سبقت الإشارة إلى إسقاطات النمو السكانى الكلى التى أشارت إلى أن مجمعة طنجه الحضرية سوف تصل إلى مليون وسبعون ألف ساكن سنة ٢٠٠١ ، وقد بنيت هذه التوقعات السكانية السكنية على أساس حجم السكان سنة ١٩٨١ ومعدلات النمو السكانى حسب أنماط السكن من سنة ١٩٧١ إلى ١٩٨١ ، وذلك بحساب حجم الزيادة الطبيعية ، وحجم التحركات السكنية وحجم صافى الهجرة ، وبالتالى أمكن التوصل إلى حجم الزيادة السكانية سلباً أو إيجاباً بالنسبة لكل نمط من أنماط السكن العشرة التى حددناها واعتمدنا عليها وهى تسع أنماط حضرية يضاف إليها السكن الريفى فى مجمعة طنجه الحضرية وأحياناً النمط المختلط من العمارات والڤيلات فى بعض المناطق. ويلخص كل من الجدول رقم (٥٩) والشكل رقم (٨١) هذه الإسقاطات السكانية لكل من أنماط السكن المختلفة حتى سنة ٢٠٠١.

من الملاحظات الهامة أن حجم سكان أنماط السكن التقليدى القديم سيظل بدون زيادة بين سنة ١٩٨١ وحتى سنة ٢٠٠١ أى المدينة العتيقة والمدينة الجديدة المبنية على نمط المدينة العتيقة أى درادب ، والمصلى ، وذلك لتشبع

---

* وزارة السكنى، محادثة شخصية مع مندوب وزارة السكنى بطنجة، السيد المهندس/ سعيد العلواني.

** وزارة السكنى-تقارير حصلت عليها الباحثة أثناء المحادثات الشخصية مع المندوب الجهوي لوزارة السكن بطنجة: المهندس سعيد العلواني

*** نفس المصدر.

هذه المناطق سكنياً إذ لاتظهر الصور الجوية وجود أراضٍ فضاء كثيرة داخلها ، كما أن إمكانيات توسعها معدومة لأنها محاصرة ومحددة بإحكام منذ الفترة الدولية .

جدول رقم (٥٩)

إسقاطات النمو السكانى حسب أنماط السكن بمجمعة طنجة الحضرية من ١٩٨١ إلى ٢٠٠١

نمط السكن	حجم السكان في ١٩٨١ م	الحجم المتوقع في ١٩٨٦ م	الحجم المتوقع في ١٩٩١ م	الحجم المتوقع في ٢٠٠١ م
المدينة العتيقة	٢٧٨٠٠	٢٧٨٠٠	٢٧٨٠٠	٢٧٨٠٠
درادب - مصلي (مدينة جديدة)	٥٤٣٠٠	٥٤٣٠٠	٥٤٣٠٠	٥٤٣٠٠
اقتصادي غير مخطط	٩١٤٠٠	١٠٦٢٠٠	١٠٦٢٠٠	١٠٦٢٠٠
اقتصادي مخطط	٣٩٦٠٠	٧٤٥٠٠	١٥٣٠٠	٢٧٦٤٣٠
اجتماعي	١٨٤٠٠	٣٧٧٨٠	٦٣٨٤٠	١٣١٨٧٠
عشوائي مبني	٣٣٧٠٠	٧٨٤٢٠	١٣٥٦٠	٣٠٠٣٠٠
عشوائي مؤقت	١٦٦٠٠	٦٠٠٠	--	--
عمارات	٥٠٢٠٠	٦٣٢٠٠	٨٠١٠٠	١٢٨٨٠٠
ڤيلات	١٩٣٠٠	٢٣٢٠٠	٢٧٩٠٠	٤٠٨٠٠
سكن ريفي	٣٧٠٠	٤٠٠٠	٤٠٠٠	٣٥٠٠
جملة	٣٥٥٠٠	٤٧٥٠٠٠	٦٢٨٠٠٠	١٠٧٠٠٠٠

المصدر: مستخرج من الإسقاطات الخاصة الواردة فى

- s.d.a.u. V. T., (1983), pp. 498-508.

على أساس متغيرات الهجرة والزيادة الطبيعية والتحركات السكنية بكل نمط سكنى بين سنتى ١٩٨١-١٩٨٦ و ١٩٨٦-١٩٩١ و ١٩٩١-٢٠٠١.

بالنسبة لنمط السكن الاقتصادى غير المخطط توقعت الدراسة أن يستمر نمو سكان هذا النمط من ٤٠٠ ٩١ ساكن سنة ١٩٨١ إلى ٢٠٠ ١٠٦ ساكن سنة ١٩٨٦ ، ثم ثبات حجم السكان عند هذا الحد حتى سنة ٢٠٠١ دون زيادة، وذلك لتوقع التوسع فى عملية التخطيط لصالح السكن الاقتصادى المخطط من طرف وزارة السكنى بصفة عامة . بينما توقعت بالنسبة للسكن الاقتصادى المخطط أن يستمر نمو سكان هذا النمط من ٦٠٠ ٣٩ ساكن سنة ١٩٨١ إلى ٥٠٠ ٧٤ ساكن سنة ١٩٨٦ ، إلى ٣٠٠ ١٢٥ ساكن سنة ١٩٩١ ، إلى ٤٣٠ ٢٧٦ ساكن سنة ٢٠٠١ . وهذا يعنى معدلات نمو سنوية كبيرة تصل إلى ١٧,٦٢ ٪ بين سنة ١٩٨١ - ١٩٨٦ ، وإلى ١٣,٧ ٪ بين سنة ١٩٨٦ - ١٩٩١ ، ثم إلى ١٢,١ ٪ سنوياً من ١٩٩١ حتى ٢٠٠١ . وبالفعل تظهر هذه الأنماط السكنية الاقتصادية المخططة وقد اتسعت المساحة التى تشغلها وانتشرت فى مناطق عدة من مجمعة طنجة الحضرية .

وقد تنبأت الدراسة أيضاً باستمرار نمو سكان نمط السكن الاجتماعى الذى تقوم الدولة ببنائه لصالح سكان مدن الصفيح لإيوائهم وللمعدمين وأصحاب الدخول الضئيلة أيضاً. وكان حجم سكان هذا النمط سنة ١٩٨١، ١٨٤٠٠ ساكن وتوقعت وصول سكانه إلى حجم ١٣١٨٧٠ ساكن سنة ٢٠٠١ مسجلاً معدلات نمو مرتفعة قدرت بنسبة ٢١ ٪ سنوياً بين ١٩٨١ - ١٩٨٦ ، ثم بنسبة ١٣,٨ ٪ سنوياً من ١٩٨٦ - ١٩٩١ ، ثم توقعت نمواً سكانياً سنوياً معدله ١٠,٦ ٪ سنوياً بين ١٩٩١ - ٢٠٠١ م. بينما قدرت الدراسة لسكان نمط السكن العشوائى

المبنى – أو ماأصطلح على تسميته بالسكن غير القانونى المبنى – نمواً كبيراً من ٧٠٠ ٣٣ ساكن سنة ١٩٨١ إلى ٣٠٠ ٣٠٠ ساكن سنة ٢٠٠١ أى مايقرب من ثلث سكان المجمعة سنة ٢٠٠١ . وبذلك قُدرت معدلات النمو السكانى السنوى بحوالى ٣١,٨٪ سنوياً بين ١٩٨١ – ١٩٩١، وبحوالى ١٣,٧٥٪ سنوياً بين ١٩٨٦ – ١٩٩١، ثم حوالى ١١,٧ ٪ حتى سنة ٢٠٠١، أى أكثر من ضعف توقعات النمو السنوى لمجمعة طنجه الحضرى كلها.

وقد قدرت هذه الدراسة أيضاً نمواً متناقصاً لسكان نمط السكن العشوائى أو غير القانونى المؤقت (مدن الصفيح) من ١٦٦٠٠ سنة ١٩٨١ إلى ٦٠٠٠ ساكن سنة ١٩٨٦ ، ثم انتهاء هذا النمط بعد ذلك من ١٩٨٦ إلى سنة ٢٠٠١ .

إلا أن الإسقاطات الخاصة بالسكن العشوائى المؤقت لم يجانبها الصواب إذ مازالت الصور الجوية تؤكد وجود دور الصفيح حتى سنة ١٩٩٢، كما تؤكد الصور الفوتوغرافية الملتقطة أثناء الدراسة الميدانية سنة ١٩٩٢ وجودها وفى أكثر من موقع بالمدينة ، يضاف إلى ذلك دراسة حديثة قامت بها وزارة السكنى سنة ١٩٩١ بهدف القضاء عليها ، حيث تم حصر حوالى ٣٠٠٠ عائلة تسكن دور الصفيح أى أكثر من ٢٠٠ ١٦ ساكن ، وحوالى ٣٠٠٠ براكة وذلك سنة ١٩٨٩ [١]. ومازالت الظاهرة مستمرة رغم الجهود المبذولة للقضاء عليها إلا أنها أكثر ظهوراً فى الأطراف والضواحى ، إذ عادة مايبدأ السكن العشوائى المبنى فى الهوامش ببناء سكن مؤقت ثم يشرع الساكن فى بنائه بالتدريج خاصة إذا اطمأن إلى عدم تدخل السلطات .

فيما يخص سكان الأنماط السكنية العصرية المبنية على أسس هندسية تخطيطية سليمة وحديثة أى العمارات والفيلات فقد توقعت الدراسة استمرار تزايد حجم سكان العمارات بمعدلات نمو تصل إلى ٧,٨ ٪ سنوياً من ١٩٨١ إلى ٢٠٠١ أى من ٢٠٠ ٥٠ ساكن إلى ٨٠٠ ١٢٨ ساكن .

– بينما تشير الإسقاطات السكانية إلى أن سكان الفيلات سيتضاعفون تقريباً من ٣٠٠ ١٩ ساكن إلى ٨٠٠ ٤٠ ساكن أى بنسبة نمو سنوى ٥,٥ ٪ تقريباً من ١٩٨١ إلى سنة ٢٠٠١، وقد سبقت الإشارة إلى ارتفاع نسبة معدل البناء فى نمط الفيلات خاصة وأن الأنماط الاقتصادية المخططة تضم شطراً كبيراً من الفيلات حيث تناسبها طبيعة الأراضى فى مناطق عديدة من طنجه بالإضافة إلى الجهود الفردية فى ذلك النمط .

وتشير هذه التوقعات إلى "تحركات سكنية ضمنية" مهمة تساهم فى نمو هذه الأنماط السكنية أى تحركات داخله أو خارجه ويلخص الجدول رقم (٦٠) هذه الانتقالات أو التحركات السكنية المتوقعة بين أنماط السكن المختلفة. ومن استقراء هذا الجدول يتضح مايلى *:

من المتوقع أن تتعرض أنماط السكن التقليدى القديم (المدينة العتيقة، ودرادب، والمصلى) لتحركات سكنية خارجية تعادل حجم الزيادة الطبيعية كما تتوقع الدراسة أن هذه المناطق العتيقة سوف لاتستقبل هجرات وافدة وبالتالى ستحافظ على حجمها السكانى خلال الفترة كما تنبأت الدراسة أيضاً بأن تكون التحركات السكنية خارجية (أو خارجه) بالنسبة لسكان أنماط السكن الاقتصادى غير المخطط إلا أنها ستستقبل هجرات وافدة بالإضافة إلى

(١) عمالة إقليم طنجة، (١٩٩١)، برنامج إعادة هيكلة أحياء السكن العشوائى ومحاربة دور الصفيح، مندوبية وزارة الداخلية والإعلام، طنجة، صـ ١.

النمو السكانى الطبيعى مما سيؤدى إلى نموها السكانى الموجب حتى سنة ١٩٩١ ثم تتوقف عن النمو سكانياً، وينطبق هذا الوضع تماماً على السكن العشوائى المؤقت أى دور الصفيح إذ توقعت الدراسة تحركات سكنية خارجة من هذه المناطق تفوق الزيادة الطبيعية مما سيؤدى إلى تناقص سكانها ثم انعدام وجود هذا النمط سنة ١٩٨٦ إلى ٢٠٠١ كما اتضح من قبل إلا أن هذا التوقع بالذات لم يتحقق إلى الآن ومازالت موجودة ويزداد وجودها فى الهوامش بالإضافة إلى البؤرة القديمة فى بنى مكادة .

جدول رقم (٦٠)

تقديرات انتقال السكان من نمط سكنى إلى آخر بمجمعة طنجة الحضرية من ١٩٨١ - ٢٠٠١

	من نمط السكن	عدد المنتقلين	إلى سكن أعلى مستوى اقتصادي مخطط	إلى سكن فردي على أراضي مخططة مجهزة	إلى سكن اجتماعي
المدى القصير ١٩٨١-١٩٨٦	المدينة العتيقة	٤٩٠٠	١٢٢٥	٢٢٠٥	١٤٧٠
	المدينة الجديدة على نمط القديمة	٩٧٠٠	٢٤٣٥	٤٣٦٥	٢٩١٠
	اقتصادي غير مخطط	٧٤٠٠	١٨٥٠	٣٣٣٠	٢٢٢٠
	عشوائي مؤقت	١٣٦٠٠	--	٩٥٢٠	٤٠٨٠
	ريفي	٣٠٠	--	٣٠٠	--
	جملـــــــة	٣٥٩٠٠	٥٥٠٠	١٩٧٢٠	١٠٦٨٠
المدى المتوسط ١٩٨٦-١٩٩١	سكن المدينة العتيقة	٤٨٠٠	١٢٠٠	٢١٦٠	١٤٤٠
	المدينة الجديدة على نمط العتيقة	٩٦٠٠	٢٤٠٠	٤٣٢٠	٢٨٨٠
	إقتصادي غير مخطط	١٨٨٠٠	٤٧٠٠	٨٤٦٠	٥٦٤٠
	عشوائي مؤقت	٧٠٠٠	--	٤٩٠٠	٢١٠٠
	ريفي	٧٠٠	--	٧٠٠	--
	جملـــــــة	٤٠٩٠٠	٨٣٠٠	٢٠٥٤٠	١٢٠٦٠
المدى الطويل ١٩٩١-٢٠٠١	المدينة العتيقة	٩٤٠٠	٢٣٥٠	٤٢٣٠	٢٨٢٠
	المدينة الجديدة على نمط العتيقة	١٩٠٠٠	٤٧٥٠	٨٥٥٠	٥٧٠٠
	اقتصادي غير مخطط	٤٣٧٠٠	١٠٩٣٠	١٩٦٦٠	١٣١١٠
	عشوائي مؤقت	--	--	--	--
	ريفي	١٨٠٠	--	١٨٩٠	--
	جملـــــــة	٧٣٩٠٠	١٨٠٣٠	٣٤٢٤٠	٢١٦٣٠

المصدر عن : - s.d.a.u. V.T.: (1983), op. cit. p 497.

كما توقعت الدراسة عدم تعرض نطاق العمارات والفيلات لتحركات سكنية لاخارجة ولاداخلة إلا أن حركة الإنشاء فى هذه الأنماط تشير إلى وجود سكان جدد . وحركة إنشاء واسعة (تدعمها الصور).

بالنسبة للأنماط السكنية التى توقعت الدراسة لها استقبال تحركات سكنية فهى أنماط السكن الاقتصادى المخطط والعشوائى المبنى والاجتماعى ، وذلك خلال الفترة من ١٩٨٦ - ٢٠٠١ م بالإضافة إلى استقبال هذه الأنماط لهجرات وافدة مضافاً إليها الزيادة الطبيعية مما سيؤدى إلى ارتفاع معدلات النمو السنوى عن معدلات النمو السنوى المتوقعة للأنماط السكنية الأخرى وجملة المدينة ، وخاصة فى نمط السكن غير القانونى أو العشوائى المبنى والاقتصادى المخطط والاجتماعى وتنتمى هذه الأنماط إلى مايسمى بالأنماط ذات الحركات السكنية العالية أو

المنخفضة أو المتوسطة[١] (High or low or Moderate Rasidential Mobility) .

وقد أثبتت إحدى الدراسات الميدانية [٢] على مناطق مدينة طنجة الهامشية أن المناطق والأحياء الهامشية الجنوبية تستقبل حركات سكنية هامة من داخل المدينة ، إذ يتحرك السكان من المدينة وغطها فى دراداب ، والمصلى وكذلك من السوانى ، وبنى مكادة للانتقال والسكنى فى بن ديبان ، وبنى مكادة التيمة ، وغيرها من المناطق الهامشية المكونة لضواحى طنجه خارج المدار الحضرى ، وذلك لأسباب عديدة ذكرت من قبل أهمها الحصول على مسكن أفضل من حيث السعر ، والاتساع ، والملكية إلى آخر هذه الأسباب . وتوضح الأرقام التالية هذه الحقائق .

التوزيع النسبى لسكان الضواحى الهامشية حسب محل الإقامة بمدينة طنجة سنة ١٩٨١

ولدوا أو وصلوا إلى الهوامش مباشرة	في السواني	في المدينة الأوربية الحديثة	في مرشان ودراادب	في المصلي	في المدينة العتيقة
٪ ٣٦,٤	٪ ١٧,٢	٪ ١٣,٢	٪ ١٢	٪ ١١,٢	٪ ١٠

المصـــدر: - Temsamani, K. M., (1983).

ومن المتوقع أن تستمر هذه المناطق - القانونى منها وغير القانونى - فى استقبال سكان جدد سواء فى إطار إعادة توزيع سكان المدينة أى لحركات سكنية، أو من الهجرة الوافدة إليها من خارج المدينة ، كما اتضح عند استعراض توقعات النمو السكانى . وتقديرات النمو السكانى على مستوى الأنماط السكنية .

وتعانى طنجه من حاجة مستمرة إلى المساكن قدرت بحوالى ٦٧ ٣٤٠ مسكن سنة ١٩٨٢ ، ثم ٩٦ ٠٠٠ مسكن حتى سنة ١٩٩١ ، وحوالى ١١٨ ٢٠٠ مسكن حتى سنة ١٩٩٧ ، تصل إلى ٩٤ ٠٠٠ مسكن سنة ٢٠١٢، مما يعنى حاجة سنوية للمساكن تقدر بحوالى ٤٤٤٠ مسكن سنوياً حتى سنة ١٩٩٧، تتزايد إلى ٥٥٦٠ مسكن سنوياً حتى سنة ٢٠١٢ [٣]. وطبقاً لحجم الزيادة السكانية ستحتاج طنجة إلى أكثر من ١٥٠٠٠٠ مسكن حتى سنة ٢٠٠١.

ثانيا: آليات وضوابط نمو وتوزيع انماط المسكن :

تتميز طنجة بالازدواجية الحضرية المتناقضة، أو الازدواجية التركيبية فى الاقتصاد والسكن - شأنها فى ذلك شأن مدن العالم الثالث - والتى يترتب عليها تعايش ونمو كل من الأنماط والأنشطة الاقتصادية الرسمية المخططة (Formal) ، وغير المخططة (Informal) وكذلك تفاقم وانتشار مساكن الصفيح، والأحياء العشوائية غير المخططة، وأيضاً وجود الأنماط السكنية المخططة والحديثة. وترتبط هذه الازدواجية أيضاً بمفهوم العزل السكنى وغيره من المفاهيم وقد تضافرت العديد من الضوابط والآليات فى رسم وتركيب البنية السكنية فى طنجة من حيث توزيعها

(١) - Hartshorn, T.A.; (1992), op. cit., p 305.

(٢) - Temsamani, K. M.; (1983), op. cit., p 163.

(٣) - Delegation Regionale du Ministére des Habitat, (1992), Etude de faisabilité du project de restructuration de quartier sous-équipés de l'agglomeration de Tanger, Note de synthése, Tanger, pp. 3-4.

ونمو أنماطها المختلفة بخصائصها ومشكلاتها المتباينة ومن أهم هذه الضوابط والآليات إرث الفترة الدولية، عدم ملاءمة التخطيط لحاجات السكان السكنية، وآليات عملية تحول الأراضى الزراعية إلى أراضى سكنية ودور المضاربة العقارية فى ذلك ثم دور كل من الدولة والقطاع الخاص فى نمو أنماط سكنية معينة ترتبط بتوزيع جغرافى معين وفيمايلى محاولة لشرح دور كل من المتغيرات أو الآليات السابقة فى التركيب السكنى لطنجة.

١- إرث الفترة الدولية :

تركت الفترة الدولية آثارها الواضحة على البنية السكنية فى طنجة من حيث توزيعها واتجاهات نمو أنماطها، وأهم مايعنينا فى هذا المبحث أن الإدارة الدولية لطنجة قد مارست سياسة العزل السكنى (La segregation Residentielle) المبنى على أساس عرقى أو اجتماعى. حيث لم تتكامل المنطقة أو المناطق التى كان يسكنها المستعمرون – وخاصة الأغنياء – جغرافياً، مع تلك التى كان يسكنها المواطنون والفقراء، حتى وإن كانوا من الأجانب، وخاصة الإسبان فى نسيج حضرى متجانس ومتواصل باستثناء المدينة العتيقة وماشابهها–كما اتضح ذلك من قبل. إذ وضعت الإدارة الدولية نواة تهميش الأحياء السكنية الشعبية بإنشاء مدينة الصفيح فى بنى مكادة، وانتشار أنماط السكن الاجتماعى فى كسبراطا، وبنى مكادة لإيواء سكان دور الصفيح، والفقراء المعدمين من المغاربة الإسبان أو الأجانب، لنقل سكان دور الصفيح فى بوخشخاش إليها. وأصبحت هذه المناطق بعيدة عن الكتلة الحضرية المندمجة. وتأكدت هذه الاتجاهات فى النمو مع الاستيلاء على الأراضى وطرد سكان الأرياف وإجبارهم على الهجرة وبيع أراضيهم. فاستوطنوا الهوامش أيضاً، كما كان للإرث العقارى والمضاربة العقارية إبان الفترة الدولية دور كبير فى توجيه النمو الحضرى بأنماط مساكنه ومشكلاته (سبقت الإشارة إليه).

٢- عدم ملاءمة التخطيط لحاجات السكان السكنية :

لقد كشف تحليل البنية السكنية بأنماطها المختلفة عن اتجاهات نمو وتوزيع سكنى وسكانى كثيف بالضواحى الهامشية للمدينة، كما توضح الصور الجوية والصور الفوتوغرافية والخرائط تخلخل سكنى واضح بأطراف المدينة الأوربية الحديثة، وكذلك تشير إلى توافر مساحات كبيرة كافية لسد الاحتياجات السكنية للسكان داخل كردون المدينة، والسؤال الذى يفرض نفسه هنا يدور حول الأسباب التى أدت إلى ذلك؟ وقد أعطى تحليل إرث الفترة الدولية وسياسة الإدارة الدولية بعض التفسير لذلك، أو على الأقل ألقى الضوء على الصورة الأولى لتوزيع الأنماط السكنية قبل الاستقلال.

وتقع مسئولية استمرار ونمو الأنماط السكنية الشعبية القانونية وغير القانونية بالضواحى والهوامش فى مجمعة طنجة الحضرية، على عاتق المخططين والمسئولين الذين أساءوا تقدير الاحتياجات السكنية الفعلية للسكان، وبالتالى تعارضت اتجاهات نمو وتوزيع الأنماط السكنية مع ماوضع من تخطيط وتنظيم حضرى للمدينة، وقد توقع المخططون امتداداً للمدينة على طول شاطئ خليج طنجة مرتبطاً بالدور الدولى والسياحى المخصص للمدينة، إلا أن ديناميكية نمو المدينة خالفت ذلك الاتجاه، وامتدت المدينة واستطالت نحو الداخل–كما سبقت الإشارة–مرتكزة فى ذلك

على قاعدة من الأنشطة الصناعية، والأنشطة الصغيرة التى ارتبط بها أنماط السكن الشعبى القانونى وغير القانونى وهوامش طنجة شكل رقم (٨٠).

خطأ تقدير الاحتياجات:

ويتضح خطأ تقدير الاحتياجات الفعلية للسكان عند دراسة خطة تنظيم المدينة المقترحة سنة ١٩٦٣. والتى تدل على عدم دراية بالقاعدة الاجتماعية والاقتصادية للمدينة على الإطلاق، والتى يتكون معظم سكانها من ذوى الدخول المنخفضة والمتوسطة، وأدى التوسع غير المتوقع أو المخطط له فى السكن بالضواحى والهوامش إلى تفاقم مشكلة الإسكان بطنجة. وقد تم وضع خطة أو (تصميم) تهيئة لتنظيم اتجاهات التنمية الحضرية سنة ١٩٦٣، حيث استخدم هذا المخطط كأساس لثمانى عشر خريطة تنظيمية بمقياس ١/ ٢٠٠٠ تعد أساساً وقاعدة للتخطيط الحضرى فى طنجة، حتى تم وضع التصميم التوجيهى للتهيئة الحضرية فى طنجة سنة ١٩٨١ حتى ٢٠٠١ (Schema directeur d'amenagement urbain.) وتعد خطة تحديد المناطق بطنجة سنة ١٩٦٣ من أول الأعمال التخطيطية للمدينة بعد الاستقلال، وكان الهدف منها تزويد المدينة بخطة شاملة تنظم عملية التنمية بها. وقد أعدت هذه الخطة فى فترة كان قطاع البناء يعانى فيها من كساد وركود كبيرين، ويرجع إلى هذه الخطة الفضل فى تحويل نمط الإسكان غير المخطط وغير القانونى الذى انتشر كنتيجة لزيادة السكان والطلب على المساكن بشكل غير مخطط له، إلى حالة رسمية أقرتها السلطات إذ تظهر آثار هذا التوجيه الرسمى فى انتشار المساكن غير المخططة وغير القانونية فيما بعد.

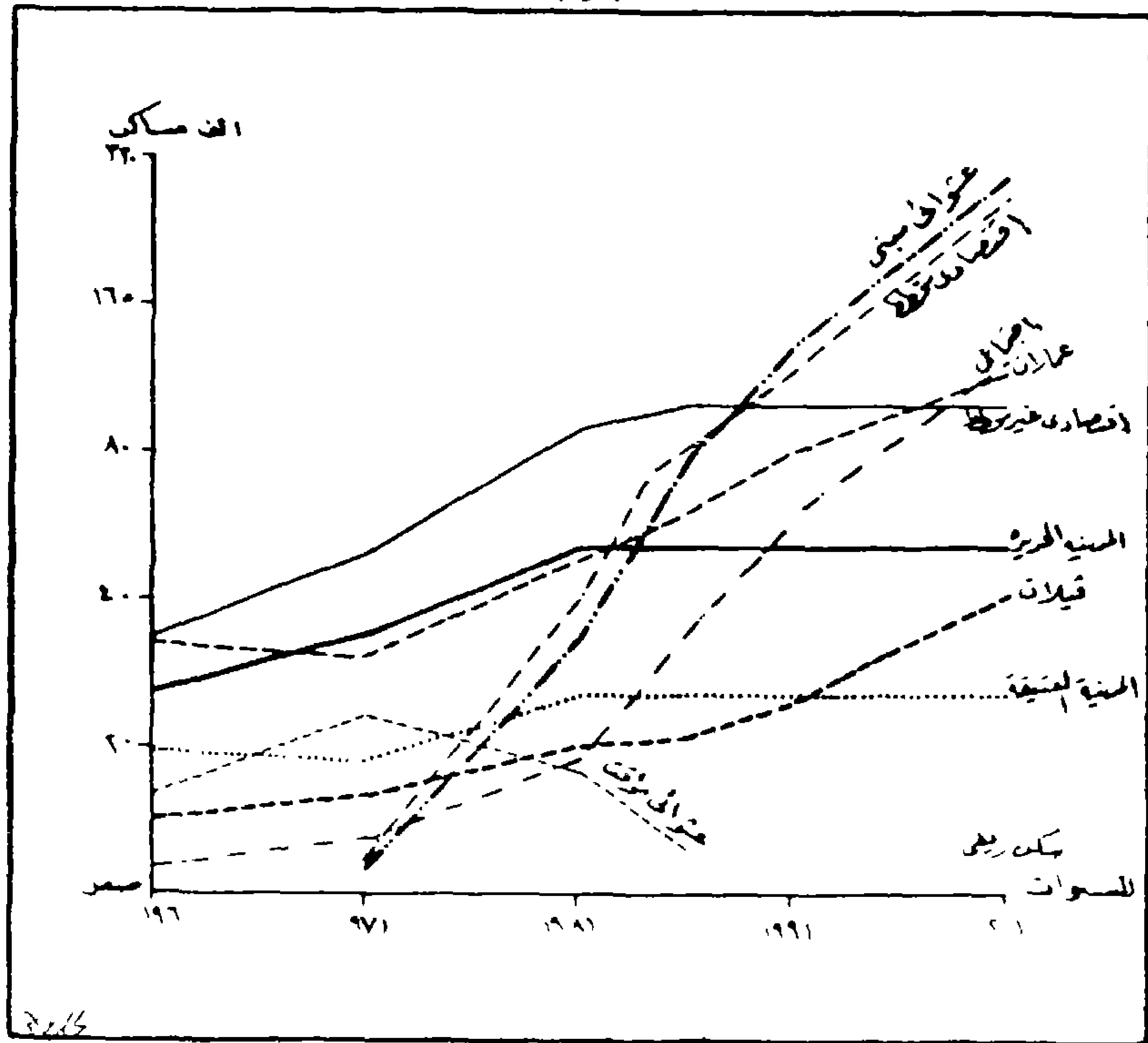
وقد أدت سياسة الفصل السكنى (segreation residentielle) بين أنماط السكن إلى تقسيم المدينة بين اتجاهين لنوعين من الإسكان يتوزعان وينموان وفق محورين متعامدين: أحدهما شرقى-غربى على طول الساحل تبنى وتنتشر به أنماط المساكن الخاصة بالطبقة الثرية، والآخر شمالى-جنوبى تتركز فيه المساكن الشعبية التى تمتد حتى الهوامش البعيدة، وباعتماد السلطات للخطة السابقة بتحديد المناطق أرست القاعدة الرسمية للتناقض السكنى والاجتماعى والازدواجية الحضرية شكل رقم (٨٢)، أما بالنسبة لمراكز الإسكان الشعبى القديمة (فى درادب والمصلى) فهى محصورة ومحددة بحدود تمنع أى امتداد لهما. ومن ناحية أخرى بدأت الهوامش الجنوبية للمدينة تظهر كمواضع مهيئة لاستقبال المزيد من هذا النمط من المساكن والتى بدأ بناء المساكن الاقتصادية الشعبية بها.

وقد خصصت الخطة أراضى لكافة أنماط وأشكال السكن، ورغم ذلك جاءت مفككة غير متجانسة عمرانياً، وكان توزيع الأراضى كمايلى :

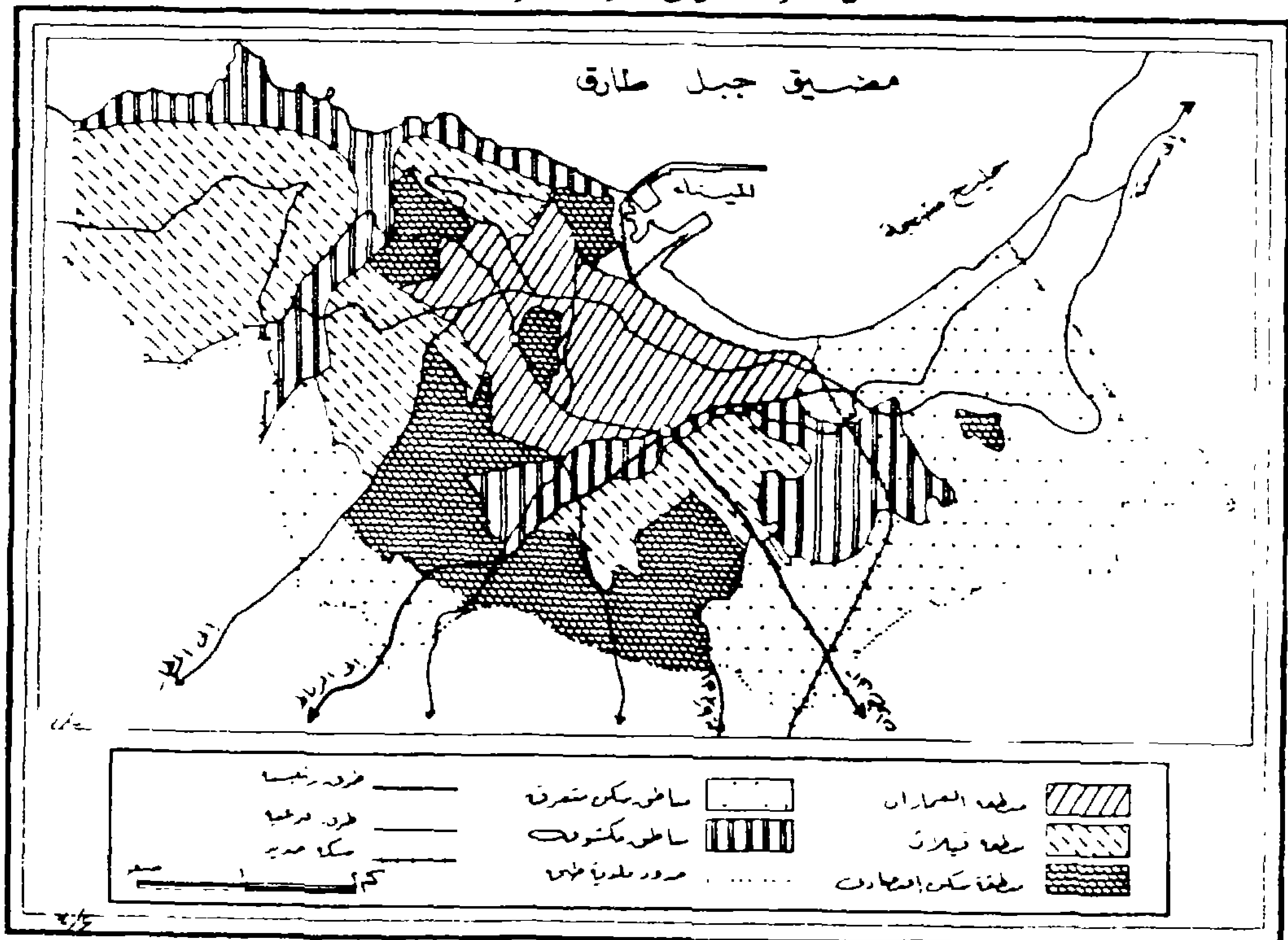
تخصيص الأراضى للبناء حسب خطة تحديد المناطق سنة ١٩٦٣

نمط المسكن	المساحة المخصصة سنة ١٩٦٣		نسبة سكان كل نمط من جملة السكان سنة ١٩٦٠
	بالهكتار	نسبتها ٪	
فيلات	١٤٥٠	٦٩	٧,٥
عمارات	٤٠٠	١٩	٢٣,٥
إسكان شعبي واقتصادي	٢٥٠	١٢	٦٩,٠

المصدر - Temsomani, K.M., (1983), op. cit., p 130.



شكل (٨١) إسقاطات النمو السكاني حسب أنماط المسكن بمجموعة طنجة من عام ١٩٨١ إلى عام ٢٠٠١م



شكل (٨٢) خطة تحديد المناطق في طنجة عام ١٩٦٣م

يتضح من استقراء الأرقام السابقة أن نمط الفيلات قد استأثر فى هذا التخصيص بحوالى ٦٩٪ من المساحة المخصصة للبناء فى بلدية طنجة، وبمقارنة ذلك بنصيب هذا النمط من السكان سنة ١٩٦٠، نجد أن سكانها كانوا يمثلون ٧,٥٪ فقط من جملة السكان، فى حين خصصت للعمارات ٤٠٠ هكتار أو ١٩٪ من المساحة المخصصة للبناء، وكان نصيبها ٢٣,٥٪ من جملة السكان وتظهر الإشكالية الكبرى فى المساحة المخصصة للإسكان الشعبى والاقتصادى: إذ خصص لها ٢٥٠ هكتار أو مايوازى ١٢٪ فقط من المساحة الإجمالية المخصصة للبناء، مما يؤكد بُعد هذا التخصيص والتقسيم عن الواقع الاجتماعى للمدينة لأن سكان هذه الأنماط السكنية الشعبية والاقتصادية كانوا يمثلون ٦٩٪ من جملة سكان مدينة طنجة سنة ١٩٦٠. ولقد مثَّل هذا التناقض الواضح والخلل الذريع بين تقديرات الأراضى لتخطيطها وتهيئتها عمرانياً، والهيكل الاجتماعى والاقتصادى الواقعى لسكان المدينة والذى كان واضحاً من نتائج تعداد ١٩٦٠ أى قبل وضع خطة تقسيم المناطق - العقبة الرئيسية أمام خطط تحديد وتخطيط أراضى المدينة التالية، ويؤكد توزيع هذه الأنماط السكنية المخصصة هذا التناقض الذى كان أحد الأسباب المهمة فى توجيه نمو المدينة العمرانى بالصورة التى اتضحت من خلال الشرح والشكل رقم (٨٢) فى خطة تحديد المناطق بين أنماط السكن سنة ١٩٦٣ ومن استقراء الخريطة تتضح سياسة تهميش الأحياء الشعبية بأنماط سكنها الاقتصادية والاجتماعية العشوائية ... إلخ. إذ خصصت المناطق الجنوبية من المدينة لهذه الأنماط ويلاحظ على هذا التوزيع أن هذه المناطق ملاصقة للحدود الإدارية للمدينة، مع الأخذ فى الاعتبار أن المساحات المخصصة لاتتناسب بأى حال من الأحوال مع حاجة سكان هذه الأنماط الشعبية للسكن، فما هى النتيجة المتوقعة إذاً؟ إن ماحدث هو اتساع نطاق المساكن الشعبية الاقتصادية مع استمرار زيادة الفجوة بين التقديرات والحاجات الفعلية للسكان من المساكن مما نتج عنه هذا الوضع المتناقض. فقد كان سكان الأحياء الشعبية هم المجموعة الأكثر حاجة للبناء، كما كان يمكنهم ذلك بالنمط الذى يناسب ظروفهم الاقتصادية، ولم تتوافر لهم الأراضى اللازمة لذلك، فى الوقت الذى ظلت فيه الأراضى المخصصة للفيلات لاتجد من يقوم بشرائها وبنائها بالدرجة الكافية. وظل هذا الوضع مستمراً إذ تقابل الطلبات الكثيرة للحصول على أراضٍ للبناء، بعدم وجود أراضٍ تناسبها. مما وضع بذور المضاربة العقارية المفتعلة على الأراضى التى يمكن أن تكون فى متناول يد الطبقات منخفضة الدخل وكذلك متوسطة الدخل. مما أدى إلى ارتفاع مُبالغ فيه لأسعار الأراضى المخصصة للسكن الاقتصادى الشعبى بأنواعه. فأصبحت الأراضى القليلة المطروحة للبيع مسرحاً للمضاربات العنيفة مما أدى إلى ارتفاع سعر المتر المربع منها إلى أكثر من الدخل الشهرى لما يزيد على ربع سكان المدينة [1]. مما دفع السكان بل أجبرهم على الخروج عن كردون المدينة بحثاً عن أراضٍ للبناء، فنجم عن ذلك ظهور مساحات كبيرة من المساكن العشوائية غير القانونية وغير المخططة، كما نتج عن المضاربات الشديدة فى السوق العقارى ثراء فاحش لملاك الأراضى (الذين استفادوا من كل متر مربع من الأرض).

٣- تحويل الأراضى الريفية إلى حضرية ودور المضاربة العقارية :

لقد أدى تزايد الضغط السكانى على هذه المناطق الهامشية إلى اضطرار الدولة لتجاوز خطة تحديد المناطق السابقة، حيث قامت بتقسيم حصص من الأراضى لبيعها أو تأجيرها خارج المدار الحضرى للمدينة فى محاولة منها

---

(١) - Temsamani, K.M.; (1983), op. cit., pp. 130-132.

للسيطرة على عملية النمو العمراني للضواحي الهامشية. مما أدى إلى تفاقم الموقف، إذ لم تمثل الأراضي التي خصصتها الدولة سوى نسبة أقل من ٣٧٪ من المساكن غير القانونية التي شيدت على أراضي الهوامش [١] حتى سنة ١٩٨٢. والواقع أن تدخل الدولة بتخصيص وتخطيط أراضٍ بالهوامش قد أدى إلى نتائج عكسية إذ أضفى أهمية للمساكن والأراضي التي لم تُبن أو تُنظم مناطقها بعد خارج المدار الحضري. ومثل ذلك نقطة الانطلاق نحو نمو مراكز عمرانية غير قانونية (عشوائية) جديدة غير مراقبة من قبل الحكومة بهذه الهوامش التي ينظر سكانها إلى مراكز الاستيطان المهيئة من طرف الدولة والتابعة لها على أنها مصدر تأمين للمستقبل، إذ يصبح من المرتقب اتصال مراكز الاستيطان غير القانونية بتجهيزات البنية الأساسية والشبكات الحضرية من مياه شرب وصرف صحي إلى شبكات الكهرباء وطرق المواصلات ... إلخ

ويعني ماسبق أن تدخل الدولة في توفير أراضٍ لمحدودي الدخل قد أدى إلى ارتفاع أسعار الأراضي الزراعية أو أراضي الغابات أو الأراضي البور غير المخططة والقريبة من تلك التي أعدتها الدولة، مما أدى إلى اشتداد المضاربة العقارية على هذه الأراضي الريفية التي تتحول إلى أراضٍ مقسمة بغرض إنشاء مساكن حضرية، ببيعها كأراضٍ أو تأجيرها على شكل مساكن للأهالي الباحثين عن سكن، والذين يقع على عاتقهم عملية التنظيم العمراني للمكان، ويصبح تدخل الدولة غالباً لاعتماد عمل قد تم إنجازه بالفعل من طرف السكان مع تطوير بعض الخدمات وتوفيرها بالمكان وتصبح هذه المناطق نماذج تتكرر في مجال تحويل الأراضي الريفية إلى أراضي سكنية، كما تعبر هذه المناطق عن الصراع الدائر بين عدة مصالح ليس لها نفس وجهة النظر في التنظيم العمراني، كما تعد هذه المناطق العشوائية غير القانونية نتاجاً لهذا الصراع. ويأتي على رأس هذه العملية ملاك الأراضي اللذين يضعون أيديهم على القاعدة التي يتم عليها اتساع المدينة كما يلعب السماسرة وصغار السماسرة (الوسطاء) وتجار الأراضي الذين يتدخلون مباشرة في عملية تحويل المنطقة دوراً رئيسياً في ارتفاع أسعار أراضي التعمير، كما يستطيع الأفراد القيام بهذه العملية وهذا ماحدث ومازال في طنجة وفي كل مدن العالم الثالث تقريباً.

ويوضح الشكل رقم (٨٣) الصورة السابقة في كيفية تحول الضواحي والهوامش غير الحضرية إلى أراضٍ مبنية سواء بمساكن حضرية مرخص لها بالبناء أو بأخرى غير قانونية حيث يوضح تدخل الدولة في اعتماد التخصيص والترخيص، وكذلك في إيجاد مكان مهيأ ومخطط يعد للتعمير ومزود بالتجهيزات المصاحبة والملازمة لذلك، كما يُظهر أيضاً أن جانباً كبيراً من الأراضي يباع ويخصص ويبنى عشوائياً وغير قانوني في اتجاه آخر بعيد عن تدخل الإدارة، كما يشير هذا التنظيم في الشكل المذكور إلى دور السماسرة والوسطاء في كلا الحالتين. ولتجارة الأراضي عن طريق المضاربة في سوق الأراضي والعقارات بصفة عامة أهمية كبرى في نمو وتوزيع أنماط السكن المختلفة والنمو العمراني للمدينة وسير أعمال التنظيم المكاني بها. وعادة لايحدث بيع الحصص رسمياً إلا بعد تسلم التخصيص (La reception du lotissement) ولايضر هذا الإلزام بالتخصيص الذي تقوم به الدولة التي تمارس عملية البيع على الخريطة. غير أن المخصصين قد استطاعوا التحايل على هذا الالتزام باستخدام عدة طرق، وغالباً مايحدث البيع على الخريطة قبل بداية أية أعمال ويحدث بهذا التحايل والتلاعب في الأراضي الخاصة بمشروعات الدولة وبالقطاع الخاص.

---

(١) - Ibid., p. 131.

المالك العقاري

مناطق حضرية ومساكن قانونية

تخطيط وتقسيم الأراضي والإجراءات الإدارية

ترحيل البدو

التصديق على الخطط وفحص الأراضي لتسويتها أو تأجيرها

تجهيز الأراضي ومشروعات القطاع الخاص والمصالح العامة والمواد الكهربائية

تمويل القروض

عرض القطع تجارياً

وسطاء وسماسرة

المشترون من الخواص أو الهيئات

التصريح بالبناء

التشييد والبناء على أراضي مخططة

مناطق حضرية ومساكن غير قانونية

تحديد وتقسيم الأراضي

عرض القطع تجارياً

سماسرة ووسطاء

المشترون من الخواص

التشييد والبناء على أراضي غير مخططة

شكل (٨٣) عملية تحويل الضواحي والهوامش الريفية إلى مناطق حضرية (قانونية وغير قانونية)

المصدر / بناء على المعلومات التي حصلت عليها الباحثة

إذ تمر الأراضى بسلسلة من الصفقات قبل أن تصل إلى قرار التخصيص. ومن الصعوبة بمكان متابعة تطور هذه المراحل المختلفة، فمعظم هذه العمليات لاتسجل قانونياً والأكثر من ذلك أنها تعتبر سراً يظل محفوظاً خاصة وإن الأمر يتعلق بملاك ينتمون إلى شركات، وتتم الصفقات بالتنازل عن الأنصبة بين المساهمين مما يؤدى إلى ارتفاع سعر الأراضى قبل حدوث أى تحويل إلى عدة أضعاف عن طريق عملية تجارية بسيطة، وتستمر عملية المضاربة التى بدأت على يد صغار المضاربين الذين يتبارون بذكاء فى هذه العملية (١).

وقد ضاعف من عملية المضاربة العقارية وجود راغبون فى شراء هذه الأراضى وعلى رأسهم المغاربة العاملون فى الخارج. إذ يعد هؤلاء مصدراً للأرباح الوفيرة، ويتم شراء العديد من الحصص الجارى إعدادها فى فترة الخمود مع توقع زيادة الطلب بشدة مع موسم عودة العمالة المهاجرة فى الصيف، وقد أكدت الأبحاث الميدانية هذه الحقيقة، والتى مازالت تتحكم فى سوق العقارات فى طنجة بالإضافة إلى فئة أخرى من طلاب الأراضى وهم فئة المهربين وتجار المخدرات، وذلك فى إطار استثمار وتبييض أموال هذه الأنشطة غير المشروعة.* وتمثل العمالة المغربية المهاجرة حوالى ٤٠٪ من العملاء بين ملاك الحصص وتتكون مجموعات خاصة من الوسطاء والسماسرة وتجار الأراضى لاستغلال هذه الفئة وبالتالى فقد أدت سياسة التخصيص الاقتصادى للأراضى والتى كانت تقوم على أساس إحداث توسع عمرانى مخطط لمدن المغرب ومنها طنجة، إلى حدوث تطور كبير فى الأحياء غير المخططة كما سبقت الإشارة إلى ذلك من قبل. وقد لعبت أسعار الأراضى دوراً أساسياً فى نشأة ونمو المساحات المبنية بلا رقابة وتؤكد الصور الجوية والملاحظة الميدانية لهذه المبانى وجود مصادر تمويل عديدة جديرة بالملاحظة تظهر على مظهر وحجم هذه المبانى المخالفة للقانون (clandestins).

وترتفع أسعار الأراضى فى الأحياء التى اكتمل إنشاؤها واتضحت معالمها بشكل ملفت للنظر، ويرجع تأكيد وجود الحى إلى تنظيم السكان الذين يقومون بتجهيز الطرق السالكة، ويشاركون بوسائلهم فى إنشاء شبكة صرف داخلية تصرف إلى منطقة خالية قريبة، وقد أدت محاولات التنظيم التى يقوم بها أهالى الحى إلى وجود نوع من التدرج بين مختلف المراكز العمرانية المخالفة فى مظهرها ومستوى الخدمات والمرافق بها كما يؤدى اكتمال بناء المنازل إلى ظهور الحى بمظهر أكثر تجانساً عن الأحياء الأخرى الأحدث التى لم تكتمل بعد، والتى عادة ماتبدأ بمساكن مؤقتة وفى كل الحالات تظهر هذه الأحياء بمظهر العشوائية الفعلى وغير متجانسة لامن حيث مساحات الأراضى، ولاارتفاعات المبانى، ولاأشكالها، ولااكتمالها أيضاً. وعادة مايتم البناء بجهود فردية حيث يقوم مالك العقار بالبناء، وعادة ماتكون مواد البناء غير سليمة وغير صالحة، كما لاتتبع القواعد الهندسية بدقة .. وذلك على النقيض من الأنماط المخططة من المسكن سواءً كانت اقتصادية أو راقية كالعمارات والفيلات. وستتضح خصائص كل نمط على حدة فيما يلى من الدراسة.

٤- دور الدولة وسياستها الإسكانية

وكما تسل مخطط تحديد المناطق المقترح سنة ١٩٦٣ وكذلك تدخل الدولة لتوفير أراضى فى استيعاب طلبات الإسكان فى طنجة وتحقيقها، فشلت أيضاً سياسة الحكومة المتبعة للإسكان والتعمير فى إطار المخطط الخماسى

(١) Temsamani, K.M.: (1983), op. cit. pp. 130-140.

* ملاحظة ميدانية ومحادثات شخصية مع أكثر من مسئول عن التعمير والسكن بطنجة.

للتنمية (١٩٦٨-١٩٧٢). وقد أعلن وزير الداخلية في ذلك الحين والذي كان يقود عملية التمدين والإسكان، "أن كل هذه المجهودات لم تستطع أن تمنع اكتظاظ المدن بالسكان وانتشار مدن الصفيح والدواوير المخالفة، وحدوث الفوضى العمرانية، ومن هذا المنطلق فلقد فشلت السياسة المتبعة حتى الآن" (١).

وضعت الدولة استراتيجية شاملة ذات اتجاهات جديدة - قبل بدء الخطة الخمسية "١٩٧٣-١٩٧٧" - في قطاع التعمير والإسكان بسبب الفشل الواضح في سياسة الإسكان المتبعة. وقد شرح وزير الداخلية والإسكان الأبعاد التي ستعتمد عليها سياسة التعمير وهي: البعد الاقتصادي في تنظيم المكان بحيث يتواجد الإنسان في أفضل الظروف المناسبة للإنتاج واستحداث أنشطة ووظائف جديدة وتطوير التقنيات المستخدمة في قطاع الصناعة والتجارة ...إلخ.

ثم البعد الاجتماعي الذي يكمن في أهمية أن تحصل كل أسرة على مسكن لائق مستفيدة من التجهيزات الحديثة التي تضمن طول عمر المبنى، تحقيقاً للقيمة البدنية والنفسية والتربية للأسر.

البعد السياسي الذي أولته استراتيجية الإسكان والتعمير اهتماماً كبيراً إذ ترى الدولة أنه بدون الأمان المادي للأشخاص لن تستطيع ضمهم إلى المجهود العام المبذول أو الموجه للتنمية، بالإضافة إلى أن عدم الأمان الناتج عن سوء الأحوال في مدن الصفيح والمناطق المتدهورة والعشوائية يؤدي إلى العديد من المشكلات الأمنية والاجتماعية لذلك كان من الضروري منح المواطن الشعور بالأمان بمنحه ملكية الأرض في تلك المناطق.

وتمثل الأبعاد السابقة برنامجاً حقيقياً للعمل يضمن كل الأبعاد الخاصة بقطاع الإسكان، وقد قامت خطة الإسكان وسياسته الجديدة على فكرتين أساسيتين:

- أولاهما: أن تتدخل الدولة مباشرة وبصورة أفضل في سوق الإسكان، وتمنح أكبر قدر من التسهيلات للقطاع الخاص.

- أما الفكرة الثانية فتقوم على زيادة عدد المساكن الاقتصادية (ذات الأقساط) في برامج الإسكان مع توسيع نطاق الطبقات الاجتماعية المستفيدة منها والتي يمكنها الحصول على مصادر للتمويل وذلك عن طريق إعادة هيكلة وتخطيط نظام الائتمان (٢).

ولتنفيذ سياسة الإسكان الطموحة التي تبنتها الدولة دخلت في سوق الأراضي والعقارات عن طريق إنشاء الصندوق الوطني لشراء وإعداد الأراضي سنة ١٩٧٣، على أساس مبدأ أن السيطرة على الأراضي تحكم نجاح أي سياسة عمرانية. وقد سبق ذلك استحداث "المندوبية الجهوية لوزارة السكنى" بطنجة سنة ١٩٧٠، والتي قامت عن طريق عدد من مؤسسات وزارة السكنى بعدة مشروعات هامة حيث يسمح تدخل الدولة المباشر في سوق العقارات بحصولها على احتياطي من الأراضي تستطيع تقسيمها وتخصيصها ببيعها أو تأجيرها، كما يتيح بيع هذه الأراضي "المجهزة والمخططة" سيولة مالية تساهم في مد الصندوق بالأموال اللازمة للحصول على أراضي جديدة، كما عولت الدولة على ثبات الأسعار في سوق الأراضي والعقارات.

---

(١) - Oufkir, M.: (1970), Ministére de L'interieur, de l'urbanisme et de l'habitat; urbanisation, Habitat et Amenagement Regional une nouvelle strategie. principes d'action et applications, Rabat, p. 1.

(٢) - Temsamont, K.M.: (1983),Op. cit., pp. 130-140.

وقد رمت خطة الدولة إلى أن تدخلها فى هذا السوق سوف يمكنها من تكييف عملها وفقاً لترتيب طبقات المجتمع المختلفة. وكان تصنيف المواطنين يتم على أساس متوسط الدخل الشهرى. ووجهت مشاريع الدولة إلى الطبقات المتوسطة ومنخفضة الدخل. كما وجهت عدة برامج لمعدومى الدخل فى إطار إيواء وإعادة إسكان سكان دور الصفيح ومن ثم عملت المندوبية الإقليمية لوزارة السكنى من خلال عدة محاور هى:

- مشاريع سكنية لذوى الدخل المتوسط... وفى العقد التاسع من هذا القرن تطور إلى ذوى الدخل فوق المتوسط بمعنى السكن الاقتصادى المخطط والفيلات أيضاً. سواء كان ذلك فى إطار إعداد وتجهيز الأراضى أو التشييد والبناء وكل العمليات حتى تسليم مفتاح الوحدة السكنية .
- القضاء على أحياء دور الصفيح وتنفيذ برامج الإسكان الاجتماعى لذوى الدخول المنخفضة .
- إعادة هيكلة وتخطيط الأحياء غير القانونية .
- يضاف إلى ماسبق إعداد مساحات المناطق الصناعية .

ويتركز عمل المندوبية فى اقتناء الأراضى وإعداد الدراسات، والقيام بأعمال البنية الأساسية المرتبطة بالشبكات الحضرية كالتطهير، والمياه الصالحة للشرب، والكهرباء، والطرق، والتشييد والبناء فى بعض المشروعات.

وتتدخل الدولة بالنسبة لتمويل هذه المشروعات بتحمل جانب من التكاليف الخاصة بإسكان البرنامج الاجتماعى وإيواء سكان دور الصفيح، إذ يشترى المواطن الأراضى المخصصة لهذه البرامج بأقل من أسعارها الحقيقية بنسبة تتراوح بين ٤٠ إلى ٥٠٪ بالإضافة إلى مصروفات الإدارة وبذلك يحصل المواطن على الأراضى بما قيمته حوالى ٣٠٪ فقط من أسعارها الحقيقية، أى تتحمل الدولة من ٦٠ إلى ٧٠٪ تقريباً يضاف إلى ذلك أن الأراضى تكون عادة من أملاك الدولة فلا يحسب سعرها فى التكاليف، كما يضاف إلى ذلك أيضاً عدة مصروفات أخرى لاتحسب وتقوم الوزارة أيضاً بإعداد وتجهيز عدة مشروعات سكنية واقتصادية، كما اتجهت إلى تجهيز وإعداد أراضى للفيلات والعمارات وتحصل بالاتجار فيها على فائض يتم الصرف منه على إسكان ذوى الدخول المنخفضة والضئيلة والمعدمين.

ويتم التنسيق بين المندوبية الإقليمية للوزارة بطنجة والوزارة بالرباط حيث تعمل من خلال عدة مؤسسات ذات فروع إقليمية أيضاً تشرف عليها المندوبية الإقليمية فى طنجة وهذه المؤسسات هى:

- المؤسسة الجهوية للتجهيز والبناء أنشئت سنة ١٩٧٤
- الشركة الوطنية للتجهيز والبناء أنشئت سنة ١٩٨٧
- الوكالة الوطنية لمحاربة السكن غير اللائق أنشئت سنة ١٩٨٤.

وتقوم كل مؤسسة بدور هام ضمن برامج الدولة للإسكان [١]. وقد أدى تدخل الدولة وسياستها الإسكانية إلى زيادة المساحة المبنية وظهور العديد من المناطق السكنية خاصة فى أنماط السكن الاقتصادى المخطط (جماعى أو فيلات) والاجتماعى مماساهم فى حصول العديد من الأسر والمواطنين على مسكن لائق بدون تكاليف مغالى فيها وقد

---

(١) محادثة شخصية مع المهندس سعيد العلواني، مندوب وزارة السكنى في طنجة أثناء العمل الميداني في طنجة خلال أكتوبر، نوفمبر، ديسمبر ١٩٩٢.

تم تجهيز وتخطيط العديد من المناطق للسكن الاقتصادى والفيلات وفرت حوالى ٣٥١٤ قطعة أرض بمدينة طنجة. وتقع هذه المناطق فى ضواحى المدينة القريبة والبعيدة أى داخل وخارج المدار الحضرى أو البلدى لطنجة.

ويوضح الشكل رقم (٨٤) و (٨٥) توزيع هذه المشروعات وموقعها فى سنة ١٩٩٢ وهى كما يلى:

أ- مشروعات السكن الاقتصادى المخطط والفيلات والسكن الجماعى:

أ-١ مشروعات داخل المدار الحضرى: مشروعات أنجزت وجهزت ١٠٠٪ حتى ديسمبر سنة ١٩٩٢ (١). وأهمها وأولها أيضاً تجزئة الدولة فى حى البوغاز للسكن الاقتصادى فى بنى مكادة جنوب طريق الرباط-مولاى إسماعيل وشمال غرب منطقة بنى مكادة السكنية التقليدية وهى من نمط المساكن الاقتصادية التى أنشئت سنة ١٩٧٤ على مساحة ٢٦ هكتار، وقامت الدولة بتنفيذ الأعمال الخاصة بإعداد وتخطيط الأراضى لحساب أصحاب الحصص الذين جمعتهم رابطة الموظفين وقُسمت هذه الأراضى إلى ١١٩٩ حصة يدفع المنتفعون بها قيمتها بالتقسيط لصندوق خاص يحول عملية إتمام المرافق والمنافع العامة. وتمثل الأراضى المخصصة منطقة سكنية مستقلة بها أراض للمساحات الخضراء والخدمات الاقتصادية والتجارية والاجتماعية، كما تميزت هذه العملية بالسعر المنخفض الذى حصل به المنتفعون على الأراضى المباعة بمساحة ١٠٠م٢ للقطعة.

والمشروع الثانى للسكن الاقتصادى هو مشروع البرانس الأول والثانى وتقع منطقة البرانس فى جنوب غرب المدينة على مساحة ٥٥ هكتار، توفر ١٧٢١ قطعة أرض بيعت بالكامل وقد بدأت أعمال إتمام البنية الأساسية بها فى عام ١٩٧٨-١٩٨٠.

المشروع الثالث ضمن عمليات تجهيز وتخطيط الأراضى للسكن الاقتصادى هو مشروع السوانى ٥، ويقع شمال شرق منطقة البرانس وقد وفرت ٨٢ قطعة أرض.

السوانى ٤، وتقع شمال السوانى ٥ وقد وفرت حوالى ٨٧ قطعة أرض قامت بإعدادها المؤسسة الجهوية للتجهيز والبناء (م.ج.ت.ب. أو إراك) "E R A C" وهى قطع ذات مساحات صغيرة.

ويضاف إلى ماسبق مشروعات تخص الفيلات والسكن الجماعى على شكل تعاونيات أشبه بعمارات وسط المدينة. وهذه المشروعات المنجزة بالفعل هى:

تجزئة السوانى ٤ المخصصة للفيلات وتقع شرق السوانى ٤ المخصصة للسكن الاقتصادى وتوفر ٢٢ فيلا. ثم السوانى ٣ والسوانى ٢ وقد أنجزتهما أيضاً المؤسسة الجهوية للتجهيز والبناء "إراك" للسكن الجماعى (عمارات) وتضم حوالى ٣٤٠ شقة بناء، وذلك بمشروعات التجهيز والبناء حتى ديسمبر سنة ١٩٩٢.

وإلى جانب المشروعات التى أنجزت هناك مشروعات فى طور الإنجاز داخل بلدية طنجة أيضاً وهى:

- تجزئة نرجس للسكن الاقتصادى جنوب غرب بلدية طنجة أى غرب البرانس وكانت من قبل أراضى زراعية فى السبعينات وتضم التجزئات التى فى دور الإنجاز حوالى ٨٤١ قطعة أرض أو "تجزئة" للسكن الاقتصادى.
- مشروع العالية للسكن الجماعى (عمارات) ويتبع "أراك" ويقع فى منطقة البرانس أيضاً ويوفر ١٨٤ شقة

(١) المندوبية الإقليمية لوزارة السكن، (١٩٩٢)، منجزات ومشاريع وزارة السكن بإقليم طنجة، طنجة، ص ص ١-١٦.

و٣٩ متجر على مساحة ١٧٠٠٠م٢ تشغل المساحة المبنية ٧٥٠٠م٢. وقد تم إنجاز ٢٠٪ من هذا المشروع حتى وقت إجراء الدراسة الميدانية أواخر ١٩٩٢. بالإضافة إلى حي الأزهار في بني مكادة الذي يوفر ١٥٢ شقة و٢٥٢ وحدة تجارية ومتجر على مساحة ٥٠٩٧م٢(١).

بالنسبة للمشروعات قيد الدراسة هناك عدة مشروعات تحت الدراسة لتجهيز سكن اقتصادي وفيلات، أو بناء وتجهيز وحدات سكنية (شقق وعمارات) وذلك داخل المدار الحضري منها مشروع للسكن الاقتصادي بطنجة البالية. بالإضافة إلى مشروعات السكن الجماعي مثل مشروع السواني، وذلك منذ ١٩٩٢ (٢).

أ-٢- مشروعات خارج المدار الحضري لبلدية طنجة

ساهمت وزارة السكنى من خلال مندوبيتها بطنجة والمؤسسات والشركات المختلفة أيضاً بعدة مشروعات خارج الحدود البلدية مما كان له أكبر الأثر في امتداد المدينة خارج حدودها بدرجة فاقت التوقعات، وأهم هذه المشروعات فيما يخص السكن الاقتصادي المخطط الذي أنجز بالفعل:

- مشروع العمارات أو السكن الجماعي ضمن تجزئة الركايع ٢ ويقع خارج المدار الحضري مباشرة غرب طريق العوامة (الركايع) بالإضافة إلى إعادة الإسكان.
- تجزئات اقتصادية بمنطقة العنبر بالإضافة إلى مناطق إعادة إسكان، وتقع جنوب غرب المشروع السابق.
- تجزئة الدولة في الركايع ٣ ومن ضمنها تجزئات خاصة بالعمارات.
- ومن أهم المشروعات التي في طور الإنجاز نجد المنطقة الصناعية السكنية على طريق العوامة والمسماة بتجزئة المجد بمساحة ٦٣ هكتار و ٤٠ هكتار للمنطقة الصناعية قطاع ب مجزئة إلى ١٦٦ قطعة و٢٣ هكتار للقطاع السكني يوفر ٤٨٩ قطعة أرضية للسكن وتنفذه "أراك E R A C ".
- إلى جانب ذلك هناك مشروعات عديدة قيد الدراسة مثل تجزئة الأندلس للسكن الاقتصادي في أقصى جنوب المدينة غرب طريق الركايع.
- مشروع المنطقة الصناعية على طريق الرباط في إجزناية، ثم مشروع المنطقة الجنوبية الغربية بين طريق الرباط وطريق المطار (٣) على ٤٦٠ هكتار.

ب- البرنامج الاجتماعي وإعادة الإسكان وإعادة الهيكلة

لقد عُرف نمط السكن الاجتماعي في طنجة في أواخر الفترة الدولية، وأول نماذج هذا النمط كانت منطقة كزابراطا (كسبراطا)، وتتكون من مساكن صغيرة رخيصة بنيت لإيواء فقراء الإسبان بطنجة من طابق واحد ... ثم بني شطر آخر يتكون من مساكن ذات طوابق وقد انتهت المرحلة الأولى سنة ١٩٥٨، ثم شهدت زيادة ملحوظة سنة ١٩٦٠ وسنة ١٩٧١ في سكانها (٤).

---

(١) - E R A C, (1992), operations E R A C dans la province de Tanger, Tanger, p. 1.

(٢) المندوبيه الإقليمية لوزارة السكن، (١٩٩٢). مرجع سابق، ص ص ١-١٦.

(٣) المرجع السابق، ص ص ١-١٦.

(٤) - Temsamai, K.M., (1983), op. cit., p. 59.
- S.d.a.u. V.T.; (1983), op. cit., p. 460.

شكل (٨٤) أنماط التنمية العقارية المستحدثة من قبل الدولة والقطاع الخاص من ١٩٧٠ إلى ١٩٩٢م

المصدر / الصور الجوية ١٩٧٢، ١٩٨١، ١٩٨٩، وزارة السكنى (المندوبية الجهوية بطنجة)

أما المرحلة الثانية فهى التى بدأت عام ١٩٧٥ فى إطار برامج وزارة السكنى من خلال مندوبيتها الإقليمية فى طنجة وهى مايعنينا فى هذا المقام من مشروعات. ويقع بعض هذه المشروعات داخل بلدية طنجة وبعضها يقع خارج بلدية طنجة شكل رقم (٨٠).

ويقدم البرنامج الاجتماعى مفهوماً جديداً لعمليات الإسكان، إذ طبقت فيه-ومازالت-نظام التجهيزات المؤجلة، إذ لايتحمل دخل المواطنين قيمة أراضى مخططة مكتملة المرافق، لذلك يتم إعداد الأراضى وتجهيزها بالبنية الأساسية والطرق بالتدريج خلال سنوات عديدة. وتقوم الدولة بإعداد نواة سكنية على أراضٍ مهيئة ومجهزة جزئياً، ومزودة بمورد مياه عمومى (صنبور عمومى) وإضاءة عامة، ويسدد المستفيد ثمن الأرض خلال خمس سنوات، ويتم استخدام الأقساط الشهرية فى إمداد حصص الأراضى تدريجياً بمياه الشرب، والصرف الصحى والكهرباء والطرق فى مدة تصل إلى ١٥ سنة [١].

ويستطيع صاحب المسكن فى البرنامج الاجتماعى تطوير البناء التابع له (المسكن التطورى). وقد واجهت هذه البرامج عدة مشكلات إذ نجح بعضها وفشل البعض الآخر بسبب سياسة الإمداد طويل الأجل، وهذا ماسنتعرض له بعد التعرف على برامج الدولة فى هذه الأنماط من الإسكان. ومن أهم مشروعات هذا البرنامج:

ب-١- داخل المدار الحضرى

بالنسبة للبرنامج الاجتماعى الذى تم تنفيذه بالفعل نجد برنامج السوانى الاجتماعى (فى الحى الجديد). وتجزئة بنى مكادة لإيواء سكان دور الصفيح فى أرض الدولة داخل مدينة الصفيح الرئيسية بالمدينة "١٠ هكتار" وتهدف إلى إعادة تقسيم مدينة الصفيح لصالح ٨٥٠٠ ساكن، ونتج عن هذا التقسيم ٨٢٥ حصة (قطعة) ومساحة القطعة ٧٠ م٢ وذلك سنة ١٩٧٨، وقد تم تنظيمها على مراحل، وبعد هدم جزء من مدينة الصفيح حصل السكان على سند ملكية للحصص التى ترجع إليهم بعد دفع قيمة الأرض المحددة بسعر رمزى ويشرع صاحب الحصة فى إنشاء مسكنه طبقاً لمخططات تضعها لجنة الإسكان. وقد تم إنشاء معظم هذه المنطقة، وذلك ماتوضحه أحدث الصور الجوية (١٩٩٢) والصور الفوتوغرافية أثناء الدراسة الميدانية، وكانت تجزئات هذا المشروع ناجحة إلى حد كبير، كما تم إنجاز جزء كبير من عملية إعداد الأراضى وتهيئتها وإيصالها بالشبكات الحضرية كالصرف والماء العذب، والكهرباء والطرق وكان هذا المشروع أكثر نجاحاً من المشروعات أو البرامج الاجتماعية فى الركايع ... ويعد مشروع بنى مكادة رائداً فى هذا المجال.

وجارى عملية تطوير وتجهيز تجزئة أرض بوحساين لإيواء سكان أحياء دور الصفيح شمال "راديو طنجة". وقيد الدراسة مشروع طنجة البالية.

ب-٢- خارج المدار الحضرى :

وتتوزع مشروعات وبرامج الدولة الاجتماعية والخاصة بإيواء سكان دور الصفيح وإعادة هيكلة السكن غير اللائق خارج المدار الحضرى أكثر مما توجد داخله على عكس السكن الاقتصادى المخطط والعمارات والفيلات التى

---

(١) محادثة شخصية مع المهندسة نوال الزيدي مديرة الشركة الوطنية لمحاربة السكن غير اللائق، طنجة نوفمبر ١٩٩٢.

تقوم الدولة إما ببيعها كأراض أو تجهيزها وبنائها وبيعها ويعكس ذلك الحالة الاجتماعية لسكان هوامش طنجة والبنية السكنية فى هذه الجهات. ويوضح الشكل رقم (٨٠) أهم هذه المشروعات والبرامج التى تتضح فيما يلى:

ماتم إنجازه حتى سنة ١٩٩٢ (١):

برنامج الركايع الأول والثانى والثالث والرابع للسكن الاجتماعى وإعادة إسكان سكان دور الصفيح، وتقع هذه المنطقة إلى الغرب من طريق الركايع المتفرع من طريق طنجة-تطوان غرباً ومتجهاً صوب الجنوب ... وتمتد الأقسام الأربعة للبرنامج من الشمال إلى الجنوب وتبدأ بالركايع الثانى ثم الركايع الأول والرابع بمحاذاة الطريق .. أما الركايع الثالث فيقع إلى الداخل غرباً بين الركايع الأول والركايع الرابع وتسمى كل هذه المناطق ببنى مكادة القديمة أو الجنوبية التى تضم معظم مناطق الهامش الجنوبى شرق بن ديبان مبنية على مساحة ٢٠ هكتار تقريباً. وتضم عمليات الركايع ١١٠٠ قطعة أرض خصصت للطبقات المعدمة وخاصة التى تسكن دور الصفيح وسط المدينة، وقد قسمت الأراضى إلى قطع ذات مساحة ٧٠م٢ إلى ١٠٠م٢ للقطعة يتم تجهيزها وإعدادها تدريجياً خلال ١٥ عاماً، وبعد سبع سنوات من بداية العملية تم إنشاء ٤٨٠ حصة ويطلق على هذه المناطق أيضاً كسبراطا نظراً للتشابه بين هذه المناطق ومساكن كسبراطا الأولى جنوب غرب السوانى، والتى تعتمد أيضاً على مصادر إضاءة ومياه عمومية ... والتى تعنى المنزل الرخيص الذى أنشئ لإيواء سكان دور الصفيح. وحتى وقت إجراء الدراسة الميدانية سنة ١٩٩٢ لم تكن هذه المناطق الأربعة بالركايع قد حصلت على تجهيزات البنية الأساسية والمرافق الكاملة * . يضاف إلى الركايع تجزئة العنبر لإعادة الإسكان أيضاً وتقع جنوب غرب الركايع الثانى.

بالنسبة للعمليات الجارى تنفيذها: بالنسبة للإسكان فى هوامش طنجة خارج البلدية فهى:

البرنامج الاجتماعى بحى الركايع بين الركايع الأول شمالاً والركايع الرابع جنوباً غرب طريق الركايع وقد قطع فيه شوطاً كبيراً وتضم ٧٢٢ قطعة أرض تتكفل وزارة السكنى والعمالة بتجهيزها وبنائها لذوى الدخل الضعيف فى المدينة.

مشروع تجهيز وتوسيع وإعادة هيكلة حى المويجنة بن ديبان ويقع شمال حى بن ديبان على طريق الرباط ويضم ٨٣٦ قطعة أرض مبنية.

تجزئة الخير فى بن ديبان ٧٥٠ قطعة أرض بمساحات صغيرة.

بالنسبة للمشروعات قيد الدراسة: يرتبط معظمها بإعادة الهيكلة للأحياء والمناطق ذات السكن العفوى العشوائى غير القانونى خاصة فى مناطق بن ديبان، وبير الشفا، ومويجنة، وعذيب الحاج قدور، ثم بنى مكادة القديمة أو الجنوبية، وشرقاً دوار السانية وطنجة البالية ... بالإضافة للمناطق المشابهة داخل المدار الحضرى أو فى بلدية طنجة كالشرف، وحومة الشوك، وبن كيران ... إلخ. وتضم هذه المناطق كما سبق ذكره حوالى ١٥٠٠٠٠ ساكن وتضم أكثر من ١٤٠٠٠ مسكن ويقصد بإعادة الهيكلة مايلى:

---

(١) المندوبيه الإقليمية لوزارة السكن، (١٩٩٢)، تقرير عن منجزات ومشاريع مندوبيه السكن، طنجة ص ص ١٠-١٦.

* محادثة شخصية مع السيد القصيوي مصطفى قائد الدائرة الحضرية للعوامة (قيادة الفحص) في نوفمبر ١٩٩٢ بطنجة أثناء الدراسة الميدانية بمنطقة الركايع نفسها.

- مد المنطقة بالتجهيزات الأساسية للبنية التحتية.
- مد المنطقة بالمرافق الإدارية.
- شق شبكة طرق تربط هذه المناطق المعزولة بالنسيج الحضرى.
- تسوية الأوضاع القانونية والعقارية والمعمارية والطبوغرافية لهذه المناطق (١).

كما ترتبط هذه المشروعات أيضاً بتوفير المسكن فى إطار إعادة إسكان دور الصفيح، ومحدودى الدخل.

يوضح ماسبق الجهد الذى بذلته الدولة فى توفير السكن اللائق للسكان فى مجمعة طنجة الحضرية داخل بلدية طنجة وخارجها... إلا أن المدينة مازالت تعانى من نقص فى المسكن وفى انخفاض المستوى لنسبة كبيرة من المساكن الموجودة مع افتقارها للمرافق الأساسية. وهذا ماسيتضح عند دراسة المرافق بالمدينة. كما كان لسياسة الدولة أثر كبير فى عملية توزيع أنماط المساكن وتهميش المساكن التى تخص فئة كبيرة من السكان وهى المساكن الشعبية للطبقات المتوسطة ومنخفضة الدخل بسبب نقص الأراضى الخاصة ببناء هذه الأنماط داخل النسيج الحضرى للمدينة. ومن ثم قامت الدولة بمشروعاتها وبرامجها فى هذه الأطراف والهوامش، وغالباً مايمثل موقع مشروعات الدولة نقطة بداية تكوين نواة المساكن المخالفة والتى شجع على إقامتها وجود التجهيزات الأساسية، كما نجم عن ذلك أيضاً احتدام المضاربة العقارية على الأراضى الواقعة حول محور المرافق وعلى هامشها، ووصل الأمر إلى أن الدولة أصبحت وكأنها تعمل من أجل مخصصى القطاع الخاص الذين ينتظرون إعداد الدولة للبنية التحتية المكلفة، وخاصة شبكة الصرف الصحى لتخدم مشروعاتهم قبل القيام بعمليات التخصيص. يضاف إلى ذلك عملية احتجاز الأراضى حتى يرتفع سعرها بعد مد الشبكات الحضرية إلى مشروعات الدولة المجاورة لمناطقهم.

أما فيما يخص السكن الاقتصادى فقد ظهرت بعض السلبيات منها طول الفترة الزمنية التى تستغرقها عملية إعداد الأراضى أو البناء مما كان له أثره على سعر المتر المربع من الأراضى المجهزة وعلى سعر المسكن الذى أخذ فى الارتفاع كمحصلة للارتفاع المستمر فى أسعار مواد البناء وآليات السوق بما يوازى ٥٠ إلى ٣٠٪ من قيمة المتر المربع فيما بين بداية العملية ونهايتها.

وقد أوجز الوزير السابق للتعمير والإسكان وتنظيم الأراضى ذلك بقوله "... فى نهاية الأمر، مازالت هذه الأراضى المخصصة تفتقد المساحات الخضراء وبدون أى تجهيزات اجتماعية، ورغم التحديد المسبق للأراضى المخصصة لهذه التجهيزات فى الخطة المبدئية، فإن الأمر ينتهى ببيع هذه الأراضى تحت الضغط المستمر بالحاجة إليها وتعدد طلبات الإسكان التى تفوق المعروض منه ... كما أن هذه الأعمال بوضعها الحالى قد خرجت عن إطارها الاجتماعى لتصبح مصدر ثراء لأصحاب الحصص الذين يبنون على حصتهم عمارات للإيجار أو للاستخدام التجارى" (٢).

بالنسبة للبرنامج الاجتماعى وإعادة الإسكان. فقد ظهر فشل عملية الركايع، ذلك لأن مبدأ تجهيز المناطق بالبنية الأساسية تدريجياً لايكون مجدياً إلا إذا كان التنفيذ خلال مدة زمنية محددة قصيرة يُلتزم بها فى ذات الوقت

---

(١) عمالة إقليم طنجة، (١٩٩١)، برنامج إعادة هيكلة أحياء السكن العشوائي ومحاربة دور الصفيح، طنجة، صـ ٢.

(٢) - El Fassi, A.; (1979), La nouvelle politique de l'habitat dans le cadre du plan triennal (1978-1988), conference á kenitra la 13 Fevrier 1979, p. 9.

إذ لايمكن للمراكز العمرانية المستحدثة والتى يقطنها أكثر من ٥٠٠٠ ساكن الانتظار من ١٠ إلى ١٥ عام قبل أن يتم ربطها بنظام الشبكات الحضرية من صرف صحى ومياه صالحة للشرب والكهرباء بالإضافة إلى الطرق النافذة وباقى الخدمات الإدارية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية...الخ.

وقد أدى غياب هذه التجهيزات خاصة الصرف والمياه والطرق وهى من العوامل والضوابط الأساسية فى تنمية أى بيئة صحية. إلى أن أصبحت الركايع منطقة ملائمة لظهور جل أنواع الموبقات والأمراض الاجتماعية، من سوء الحالة الصحية إلى إدمان وعنف وجريمة...إلخ. وتشبه هذه المناطق فى أوضاعها حالات عديدة مماثلة فى القاهرة مثل حى الزبالين بمنشأة ناصر بالمقطم والمنيرة الغربية [١]، وفى العديد من مدن الدول النامية، ذلك رغم أن الدولة قد وفرت الأراضى للسكان وبالتالى وفرت لها مشروعيتها إلا أنها فى هذه الناحية تتوافق مع الأنماط غير القانونية من المسكن وربما فاقت الأنماط المبنية منها التى يحصل سكانها على الأراضى بأموال يمتلكونها وإن كانت ضئيلة ... بينما مناطق إعادة إسكان سكان دور الصفيح والبرامج الاجتماعية توجه للمعدمين أساساً.

وقد واجهت الدولة العديد من الصعوبات فى عملية تجميع الأموال اللازمة لإنجاز وتمويل هذه المشروعات وتغطيتها، وبالتالى واجهت صعوبات أكثر تجاه الشروع فى أعمال أخرى، على غرار ماحدث فى مدن عديدة من مدن العالم الثالث فى زامبيا وإندونيسيا وسلفادور وردت فى تقارير عديدة [٢].

ومن أكثر المشروعات نجاحاً كما اتضح سابقاً عملية إعادة هيكلة مدينة الصفيح الأساسية فى بنى مكادة والتى كانت قد شيدت من دور الصفيح على أرض مملوكة للدولة سنة ١٩٤٨. والتى أعادت الدولة تخطيطها سنة ١٩٧٨، وتمكن سكانها من بنائها مرة أخرى فى نفس الوضع، وقد وجُه البناء الذاتى الذى أقام به السكان المساكن الاقتصادية توجيه حسن حيث برزت مدخرات تجمعت فى فترة قصيرة لأجل عملية التشييد. إلا أن دور الصفيح أيضاً مثلها مثال أى وسط اجتماعى آخر تضم الانتهازيين والمضاربين. الذين استفادوا من عملية منح سند الامتياز وملكية الأرض إلى رب العائلة عند إنشاء مدينة الصفيح سنة ١٩٥٢، وهو السند الذى يعطيه حتى تخصيص الأرض له مما أدى إلى استبعاد جزء هام من قاطنى مدن الصفيح بالإيجار مثلاً وهم بصفة عامة الأكثر فقراً. وقد أغرى السعر المتواضع الذى بيعت به هذه الأراضى (وهو ٢٠ درهماً للمتر) فى حين كانت المناطق المجاورة تباع بحوالى ٢٥ ضعفاً لهذا السعر - أغرى البعض إلى بيع حصتهم بأسعار مرتفعة كثيراً كما اشتروا به رغم منع العمليات التجارية فى هذه الأراضى. إلا أن هذه الظاهرة لم تكن عامة بالإضافة إلى أن جزء من قاطنى مدن الصفيح قد أعادوا إقامة أكواخهم على مقربة من تلك المنطقة فى الضواحى الهامشية بعد أن قاموا بتأجير منازلهم الجديدة[٣] حيث اعتادوا العيش بها.

والواقع أن الأراضى التى جهزتها الدولة وباعتها، وأيضاً تلك التى لم تجهز تماماً كأراضى عملية الركايع بالعوامة أصبحت مجالاً خصباً لانتشار وتصاعد تجارة الأراضى والمضاربة عليها لانخفاض أسعارها كثيراً عما

---

(١) جانوتييه، برنارد، (١٩٨٧)، مرجع سابق، مترجم، ص ص ١-٩.

(٢) - The Urban Edge: (1981), le logemont evolutif, analyse des projects réalisas, vols. no. 11.

(٣) والدراسة الميدانية - Temsamani, K.M.; (1983), op. cit., p. 140

جاورها من أراضٍ بسبب تدعيم الدولة لها.

بالنسبة لأسعار الأراضى فى المشروعات الجديدة فإن تحديدها يعمل على رفع أسعار المناطق المجاورة مباشرة. وبصفة عامة ترتفع عما حددته المؤسسة أو الوكالة الوطنية للتشييد والبناء أو غيرها من الشركات والمؤسسات فالحد الأدنى لتكلفة المتر المربع المجهز فى السكن الاقتصادى المخطط ١٠٠٠ درهم، وذلك لبناء ثلاث طوابق. بينما يصل هذا السعر فى السوق لدى الخواص إلى ٤٥٠٠ درهم للمتر المجهز، وإلى ٢٥٠٠ للمتر المربع غير المجهز. أما أراضى الدولة فتصل أسعارها إلى ٨٠٠ و ١٠٠٠ درهم ويبيعها الملاك بأضعاف ذلك، ويصل سعر المتر المربع فى مدن الصفيح إلى ١٢٥ درهم للمتر. تعوضها المؤسسة أو الوزارة فى أسعار أراضى العمارات فى السكن الاقتصادى المخطط أو الفيلات فى هذا النمط أيضاً [1]. الخلاصة أن الدولة قد وفرت السكن أو الأراضى لشطر لايستهان به من السكان، ومع ذلك ظل هذا الدور محدوداً بالنسبة لمشاركة القطاع الخاص فى هذا المجال والذى سيتضح دوره (فيما يلى من دراسة).

٥- دور القطاع الخاص فى نمو وتوزيع انماط المسكن:

للقطاع الخاص دور أساسى فى نمو وتوزيع أنماط المسكن بطنجة على مر التاريخ ، ولم يكن تدخل الدولة بالبناء وبيع الوحدات السكنية أو تجهيز الأراضى وبيعها إلا دور حديث قامت به فى محاولة لحل المشكلات التى ظهرت كمحصلة لعدم توافق خطة تقسيم المناطق والمتاح من أراضٍ للطبقات الاجتماعية المختلفة مع حاجات السكان الفعلية كما اتضح فى الصفحات السابقة . كما كان مجهود الدولة موجهاً نحو الطبقات الوسطى والمنخفضة الدخل وسكان دور الصفيح ، أما القطاع الخاص فنجده مسيطراً على عملية الإسكان بكل قطاعاتها وأنماطها تقريباً ، وحتى مشروعات الدولة التى قامت وتقوم بها نجد للقطاع الخاص دور فيها أيضاً ، إذ عادة ماتعتمد الدولة على شركات القطاع الخاص فى تنفيذ تلك العمليات ، كما يقوم الخواص بتمويل عملية الإسكان ودفعها . ويلخص الشكل رقم (٨٤) خلاصة عمليات الدولة والقطاع الخاص منذ سنة ١٩٧٠ وحتى وقت إجراء الدراسة الميدانية .

وتعتمد عملية التوزيع والتحديد لحصص الإسكان بصفة عامة على كل من القطاع الخاص الذى يمثل السوق وآلياته، والدولة أو القطاع العام عن طريق مؤسساته وشركاته المرتبطة بهذا الموضوع ، ويختلف حجم تدخل كل من القطاعين ودوره من دولة إلى أخرى ومن فترة إلى أخرى كما تخضع هذه العملية للعديد من المتغيرات [2]. وهناك نوعين من التعمير المرتبط بالقطاع الخاص وهما التعمير المشروع أو القانونى والتعمير غير المشروع أو غير القانونى، وقد أدى تباين الدخول مع ضغط الحاجة المتزايدة إلى المسكن بتأثير الهجرة الريفية أو التحركات السكنية ، بالإضافة للزيادة الطبيعية للسكان إلى ظهور هذين النوعين من التعمير الخاص والذى يخدم كل نوع منهما فئات سكانية معينة ويلبى احتياجاتها السكنية متوافقاً مع إمكانياتها .

---

(١) محادثة شخصية مع المهندسة نزال الزيدي مديرة الشركة الوطنية لمحاربة وتجهيز السكن غير اللائق بطنجة في نوفمبر١٩٩٢.

(٢) .- Bourne, L.; (1981), The Geography, of housing, Edward Arnold, London, pp. 69-70.

ويرجع ظهور معظم المساحة المشيدة فى الهوامش إلى تعمير القطاع الخاص الذى كان له دور كبير فى تحويل أراضى هذه الهوامش إلى مناطق سكنية. وفيما يلى دراسة لكل من التعمير القانونى وغير القانونى الذى يقوم به القطاع الخاص .

أ- التعمير القانونى للقطاع الخاص: (La Promotion Privé legale)

ويتم التعمير القانونى للقطاع الخاص بطرق عديدة ومتنوعة ، إذ يمتد دور القطاع الخاص من التنمية العقارية فى الأراضى والعقارات إلى تنظيم وتقسيم النمط الاقتصادى ، كما قد يمتد دوره إلى التخصيصات الخاصة بإقامة الفيلات ، وكذلك إنشاء العمارات باعتماد برامج تشييد كاملة ، أما التنمية العقارية (Promotion Foncier) التى تتم فى صورة تعاونيات (عمارات كبيرة على غرار الحادات الملاك) فتقتصر على وسط المدينة . ويتميز القطاع الخاص بكونه العامل الأساسى فى تحويل المساحات الهامشية ، ويكتسب هذا القطاع ديناميكيته من الاشتراك النشط للمغاربة العاملين بالخارج والذين يشكلون المحور الحقيقى لسياسة التخصيصات الاقتصادية ، كما يمتلك العاملون بالخارج وسائل أفضل من إخوانهم من الأهالى والعاملين بالمغرب ، ولم يقتصر أثر العاملين بالخارج فى سوق الأراضى والعقارات على تشييد مسكن شخصى لائق بل تعداه إلى دخولهم هذا السوق مضاربين بشراء الحصص أو إنشاء وبيع المساكن أى الإتجار بها .

ويتميز القطاع الخاص أيضاً بحيوية واضحة يعبر عنها حجم الأراضى المخصصة من قِبَل هذا القطاع ، والتى وصلت نسبتها إلى ٨٦ ٪ من جملة الأراضى المخصصة المجهزة فى العقدين الأخيرين فى مقابل ١٤ ٪ خصصتها الدولة فى نفس الفترة، وحوالى ٦٥٪ من جملة الحصص الجارى تجهيزها ..[(١)] والمطروحة فى السوق كذلك.

ومن المفارقات الهامة هنا أن نجد أن اهتمام القطاع الخاص يتركز فى إعداد وتشييد وحدات سكنية لأسرتين (اقتصادى) ، بينما كان نصيب الدولة الزهيد فى هذا القطاع كبيراً فى التخصيصات الخاصة بالفيلات على عكس السياسة الرسمية فى مجال الإسكان . فقد كان نصيب القطاع الخاص فيما بين سنة ١٩٧٠ - ١٩٨١ من التجزئات المجهزة ٤٧,٥ ٪ ، والنصف حكومية ٣٨,٥ ٪ ، ونصيب الدولة منفردة من قطع الأراضى المجهزة والخاصة بالفيلات يصل إلى ١٤ ٪ ، كما كان نصيب القطاع الخاص ٥٩,٢ ٪ ، ونصيب الدولة ٤٠,٨ ٪ من حجم القطع الجارى تجهيزها للفيلات [(٢)] (وقد استمرت النسبة تقريباً فى الفترة التالية) .

وترجع أهمية هذه النسب والخاصة بالدولة إلى زيادة عدد الفيلات فى مشروع خليج طنجه وفى الضواحى الغربية . ويساهم التجار ، ورجال الأعمال ، والعاملون بالصناعة خاصة صناعة الغزل والنسيج ومواد البناء فى تمويل هذه العمليات برؤوس الأموال .

كما يمر التخصيص بثلاث مراحل تقرها الهيئة الإدارية فى كل مرحلة:

* المرحلة الأولى هى مرحلة الدراسات التقنية والتى يختص بها مكتب الدراسات أو قسم التعمير بالعمالة وقد تم وضع خرائط وصفية تساعد على تخطيط وتقسيم الحصص وتحكم هذه الأقسام على مدى مطابقة الخطة

(١) مندوبيه السكن، محادثة شخصية مع المهندس سعيد العلواني مندوب وزارة السكن بطنجة في ١٩٩٢.

(٢) - Temsamani, K.M., (1983), op. cit., p 150.

المقدمة للخطة الخاصة بالتنظيم فى القطاع المعين ، وتهتم باحترام تنظيم شبكة الطرق واتساعها ، ومساحة الحصص أو التجزئات . بالإضافة إلى الشبكات الأخرى ومدى احترام وجودها ، كما تهتم بضرورة الاحتفاظ بعدد من الحصص تخصص لإنشاء تجهيزات وخدمات أساسية خاصة بالحياة اليومية فى الحى مثل الفرن والحمام ... إلخ . وتمثل هذه المرحلة الحلقة الأولى من حلقات الصراع بين المخصصين إى أصحاب الأراضى الذين يسعون إلى تحقيق أقصى ربح من أراضيهم ، وذلك بتخفيض مساحة الحصص ، وتخفيض حجم واتساع الطرق المحلية ، واختصار القطع الخاصة بالخدمات والمرافق ... إلخ ، وبين السلطة العامة التى تسعى إلى تطبيق لوائح وتنظيم التعمير الحضرى ويتم التصديق على الخرائط الملتزمة بالقوانين ولم تعترض عليها الإدارة ، وتنتقل بعد ذلك إلى مرحلة التنفيذ .

* أما المرحلة الثانية فهى مرحلة التنفيذ الواقعى للتخصيص (التقسيم والتنظيم) ، وإذا كان للمخصص حرية الاختيار بالنسبة لتنفيذ أعمال شق الطرق وشبكاتها ، فإن مد شبكات الماء الصالح للشرب والكهرباء محتكرة إدارة الماء والكهرباء . وهذا يعنى شبه احتكار الإدارة للأعمال الخاصة بمد الشبكات وتنعكس محصلة ذلك على القيمة المضاعفة التى يدفعها المخصص أو صاحب الأراضى الذى لايملك إلا أن يدفع حيث أن استلام التخصيص ، وبالتالى الحصول على تأشيرة المتاجرة بالأراضى (أى طرحها فى السوق بتحويلها إلى سلعة تجارية) مرهون برأى الإدارة . ويرفع من أسعار تجهيزات الأراضى هنا أن الإدارة تفتقر إلى وسائل التنفيذ فى كثير من الحالات ، لذلك تعتمد على مقاولين من الباطن مما ينعكس فى النهاية على أسعار الأراضى المطروحة للبيع .

* ويتم فى المرحلة الثالثة تسليم الأراضى المخصصة أو التجزئات (Reception du Lotissemant) وتخص هذه المرحلة الهيئة الإدارية التى تتأكد من انتهاء الأعمال ومطابقتها للخرائط المصدق عليها . وهى مرحلة هامة بالنسبة للمخصص أو مالك الأراضى الذى يتلقى رسمياً الموافقة على الاتجار بالأراضى المخصصة أو المقسمة عن طريق الإدارة (١) .

وقد اتضح مما سبق أثر المضاربة على ارتفاع أسعار الأراضى . والتى ساهم القطاع الخاص بقسط وافر فى ارتفاعها المتواصل فى المناطق حديثة التعمير ... إلخ .

ب- التعمير غير القانونى للقطاع الخاص (La Promotion Privée Illegale)

عادة ماتكون الملكية القانونية داخل الحدود الإدارية للمدينة بينما تنتشر الملكية غير القانونية خارج الحدود الإدارية ، أو خارج المناطق المعدة للتعمير، أو ضمن خطة التعمير، وتتوافق أجزاء الأراضى أو مساحات الأراضى فى التعمير غير القانونى مع مقدرة المشترى على الدفع ، ولذلك كثيراً ماتكون مساحات الأراضى المتداولة تجارياً أقل من الحد القانونى لبناء مسكن ، كما يتم سداد قيمة هذه الأراضى على دفعات عديدة مما شجع على انتشار ظاهرة السكن غير القانونى والعشوائى . وليس من النادر أن نجد حصص تبلغ الواحدة منها بالكاد ٢٥ م٢ يبنى عليها مسكن غير قانونى يتحمل العديد من أفراد العائلة الذين يساهمون جميعاً وبإمكانياتهم المتواضعة لكى يضمنوا

(١) - Ibid, pp. 150-151.

- محادثة شخصية مع المهندس عبد الحق الإبراهيمي رئيس قسم التعمير بعمالة إقليم طنجة في نوفمبر سنة ١٩٩٢.

ملكية الأرض . ويخص التعمير غير القانونى شرائح عديدة من السكان تتفاوت فيما بينها تفاوتاً كبيراً يمكن تمييز الفئات التالية بينهم :

– مواطنون موسرون (ذوو دخول متوسطة) إلا أن سعر قطعة الأرض المجهزة يشكل بالنسبة لهم العقبة الأساسية، لكنهم قادرون على تكاليف بناء منزل . وهذه الفئة هى أساس تكوين المناطق المخالفة للقانون . وعادة مايكون هؤلاء من سكان المدينة الذين يرغبون فى امتلاك منزل ويتجهون لذلك إلى الهوامش فى إطار التحركات السكنية .

– مواطنون ذوو دوخول منخفضة نسبياً لكن يمكنهم فى إطار عرض مناسب لدخولهم وإمكاناتهم من حيث المساحة الحصول على مساحة صغيرة داخل التجزئات المخالفة لإقامة كوخ أو بيت قصدير كمرحلة انتقالية نحو الاستقرار فى مسكن مبنى على نمط المسكن التطورى .

– مواطنون معدمون تساهم الهجرة الريفية فى ازدياد أعدادهم ، ويتجسد وجود هؤلاء فى وجود مراكز لمدن الصفيح داخل النسيج الحضرى وعلى هوامشه بالمدينة .

وتتسم مناطق السكن العشوائى بشكلها غير المنسجم بل والمتنافر أحياناً وهذه المناطق غير قانونية فى نظر الإدارة لأنها تُشيد على أراضٍ غير مقترحة للتمدين والتعمير ، كما ينطبق هذا المفهوم أيضاً على الأراضى غير القابلة للتعمير بسبب هيئتها الطبوغرافية أو مورفولوچيتها أو وضعها العقارى وينتج عن البناء على أراضى غير قانونية بدون تصريح رسمى بالبناء مع استحالة الحصول عليه فى طنجة، أنماط السكن غير القانونى أو العشوائى (Clandestins)، وهى كما اتضح مناطق ذات مساحات كبيرة واسعة الانتشار ذات عدد سكان لايستهان به وهى لذلك تمثل ظاهرة واقعية لها ثقلها فى الوضع العمرانى وأنماط السكن فى مجمعة طنجه الحضرية .

وتُقابل المساكن المخالفة للقانون عند إنشائها بعقبة الحصول على ترخيص بناء يختصرها البانى بعدم اللجوء لاستخراج تصريح على الإطلاق . كما لايطمع البانى فى هذا النمط فى الحصول على القرض العقارى المخصص للمساكن الاقتصادية ، وبالتالى تعتمد عملية البناء بشكل أساسى على الإمكانيات الخاصة بالمالك الراغب فى البناء ، ولايستطيع المحيط العائلى تقديم أى عون ، وذلك بسبب تواضع مواردهم لذلك تجذب هذه الأنماط السكنية بعض المقاولين الذين يشتركون فى إمدادهم بمواد البناء بالأجل ، وفى المقابل يفرضون أسعارهم . كما لايستطيع المالك أو الراغب فى البناء التعامل مباشرة مع منتجى مواد البناء ، عكس المالك فى السكن القانونى ، لذلك يقوم تجار التجزئة الذين يستوطنون الأحياء التى يتم بناؤها باحتكار عملية تموين المساكن المخالفة للقانون بمواد البناء ، وقد ظهر سوق مماثل لهذا السوق داخل وحدات إنتاج مواد البناء ، إذ دفع بناء المساكن المخالفة للقانون بمواد بناء غير سليمة تماماً بعض مصانع "الطوب" ومواد البناء إلى الاتجار بمخزونها من "الطوب" المشوه وغير الصالح للبناء وكذلك المواد الأخرى . وتنتشر فى هذا النمط أيضاً عملية البناء الذاتى إذ يقوم المالك بنفسه ببناء مسكنه بمساعدة كل أفراد الأسرة لذلك يستغرق البناء وقت طويل ، ويصبح الطابع المميز لهذه المساكن هو تنوعها وتنافرها وظهورها باستمرار وكأنها فى انتظار استئناف العمل بها ، ذلك على العكس من المساكن القانونية كما تمثل المشكلة العقارية ونظام الملكية السابق ذكره عقبة أمام الدولة والقطاع الخاص فيما يخص عملية البناء .

٦- العلاقة بين دخل الأسرة ونمط المسكن:

يرتبط مستوى الدخل فى طنجة بنمط المسكن ومستواه ارتباطاً واضحاً أمكن ملاحظته من استقراء وتحليل البيانات التفصيلية المتعلقة بتغيرات ومؤشرات تلك العلاقة من خلال الاستقصاء الاقتصادى والاجتماعى الخاص بالتصميم التوجيهى للتهيئة الحضرية لمدينة طنجة ١٩٨١ إلى ٢٠٠١ م [١].

تعد الدراسة الخاصة بالدخل والإنفاق لدى الأسر فى المدينة وعلاقتها بأنماط السكن ذات أهمية خاصة عند تحليل الوضع الاجتماعى والاقتصادى للسكان والمسكن ، وأيضاً بالنسبة للدراسات المستقبلية المتعلقة بالتهيئة الحضرية أو التخطيط العمرانى الحضرى .

يوضح الشكل رقم (٨٥ أ) متوسط دخل الأسرة الشهرى فى مجمعة طنجه الحضرية سنة ١٩٨١ حسب أنماط المسكن . كما يوضح الجدول رقم (٦١) متوسط دخل الأسرة الشهرى على مستوى أنماط المسكن أيضاً .

جدول رقم (٦١)

متوسط الدخل الشهرى للأسر بجمعة طنجه طبقاً لنمط المسكن سنة ١٩٨١ بالدرهم*

أنماط المسكن	متوسط الدخل الذي يقل عنه ٥٠٪ من الأسر	متوسط الدخل الشهري
السكن الفردي - فيلات =	٢٦٠٠	٢٧٥٠
السكن الجماعي - عمارات	٢٢٦٠	٢٧٥٠
سكن مختلط عمارات + فيلات	١٣٧٠	١٧٠٠
اقتصادي مخطط	١٣٤٠	١٥٠٠
المدينة العتيقة	٨٨٠	٩٥٠
اقتصادي غير مخطط	٨٧٠	١٠٢٠
المدينة الجديدة على نمط العتيقة	٨٣٠	٩٠٠
عشوائي (غير قانوني ، مبني)	٥٣٠	٥٨٠
عشوائي (غير قانوني ، مؤقت)	٣٩٠	٤٥٠
اجتماعي	٣٧٠	٥٥٠
متوسط مجمعة طنجه	٩٦٠ Median	١٣٦٠ Moyen

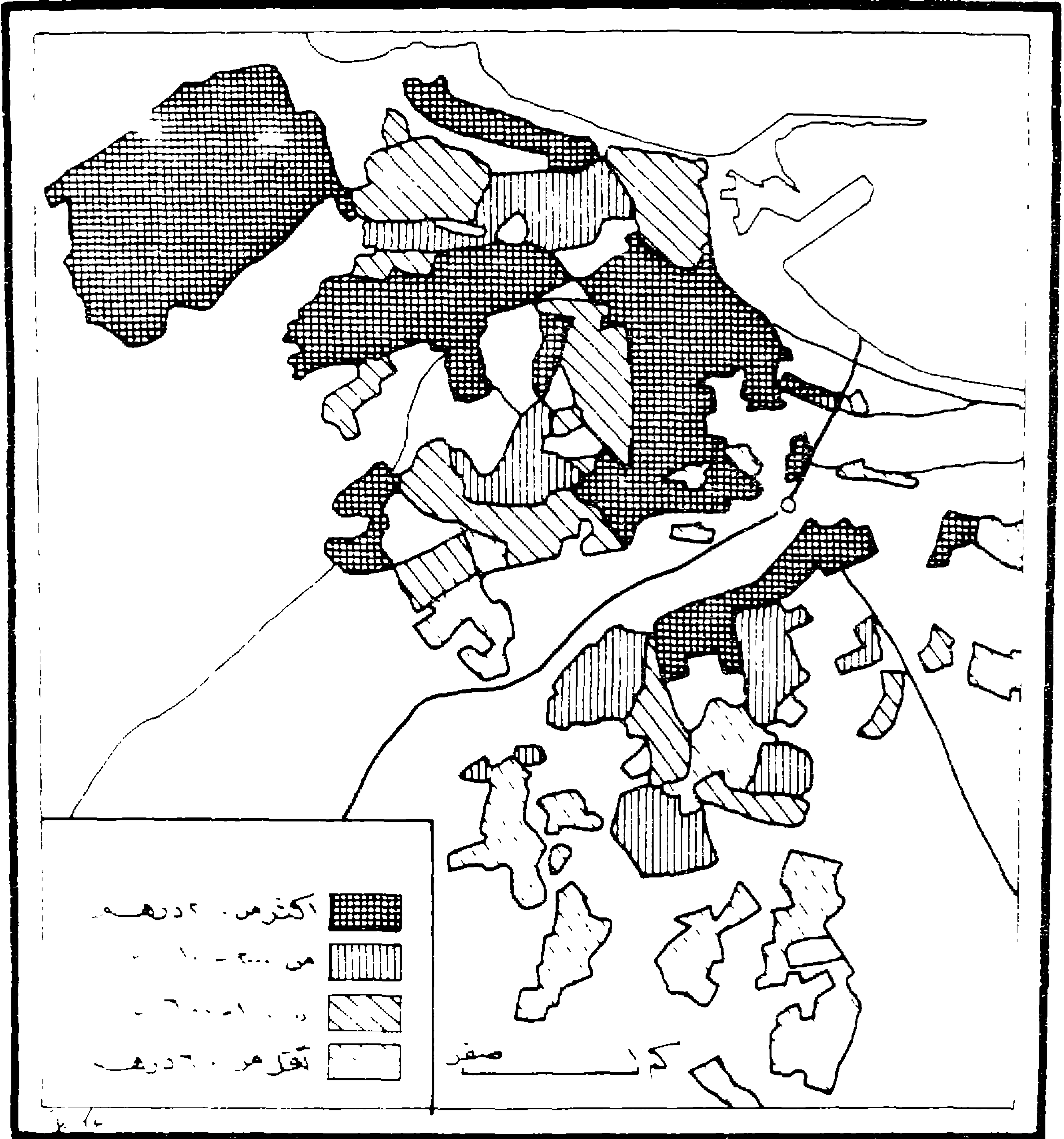
المصدر: - Enquéte soio-économique dan la cadre du s.d.a.u., (1981), op. cit., p. 324.

* الدولار الأمريكى = ٧,٥ درهم تقريباً سنة ١٩٩٢ ، والدرهم = ٠,١٣ دولار أمريكى فى نفس السنة.

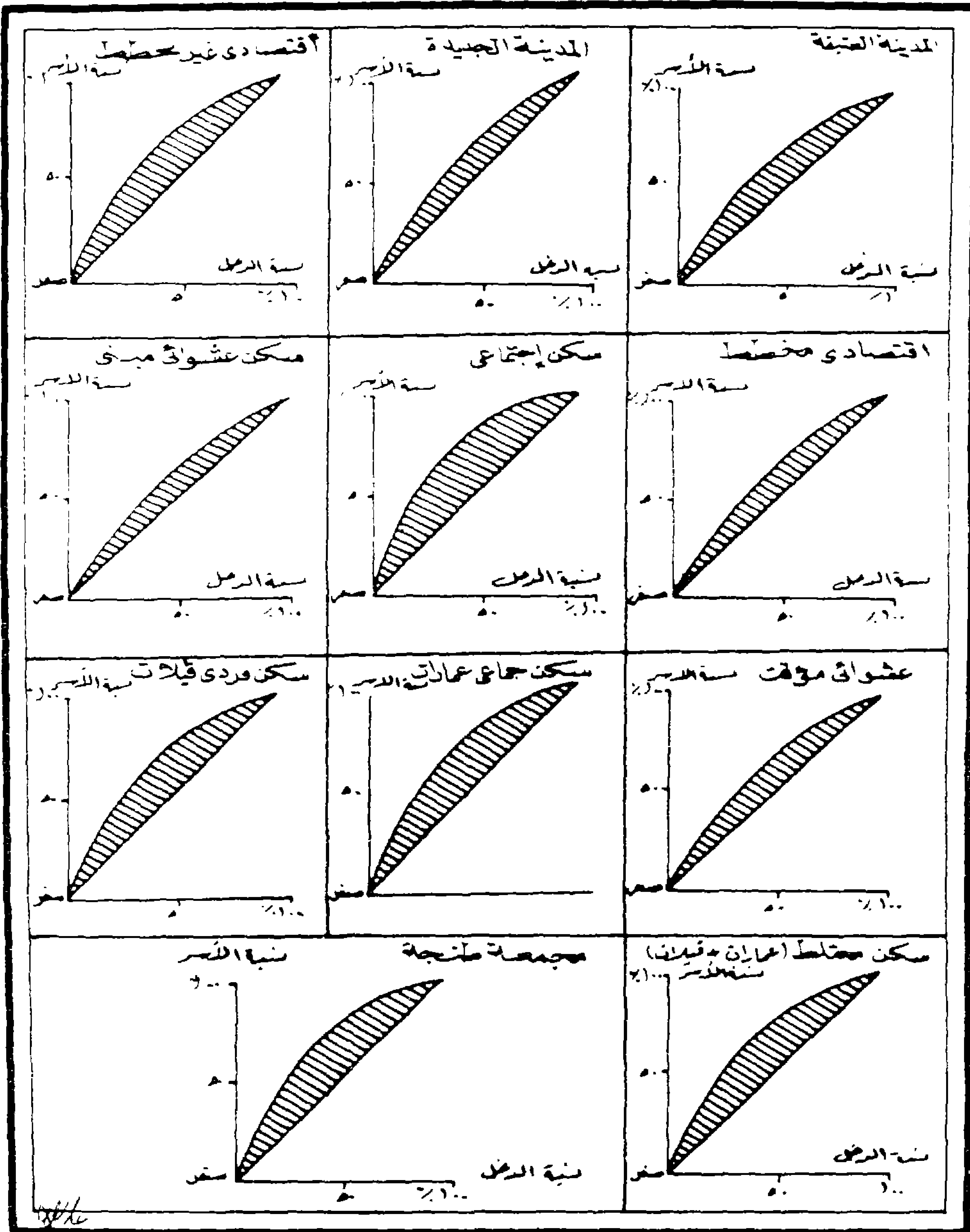
ومن استقراء كل من الشكل والجدول تتضح الحقائق التالية :

- ٥٠ ٪ من الأسر فى مجمعة طنجه تقل دخولهم الشهرية عن ٩٦٠ درهم وهو دخل محدود فى المغرب .
- يصل متوسط الدخل الشهرى الأسرة بمدينة طنجة إلى ١٣٦٠ درهم شهرياً .
- يرتفع متوسط الدخل الشهرى لدى الأسر فى أنماط السكن الفردى أى الفيلات ، وفى أنماط السكن الجماعى الراقى أى العمارات ، وفى السكن الاقتصادى المخطط عن متوسط الدخل على مستوى المدينة وذلك بالترتيب المذكور . إذ يرتفع فى الفيلات والعمارات ليصل فى متوسطه إلى ٢٧٥٠ درهم كذلك يعبر الجدول عن أن ٥٠ ٪ تقريباً من السكان تنخفض دخولهم عن ٢٦٠٠ درهم شهرياً مما يعكس دخولاً مرتفعة فى هذه الأنماط السكنية .
- بينما تنخفض الدخول الشهرية فى متوسطها عن مستوى الدخل فى المجمعة فى أنماط السكن العشوائى

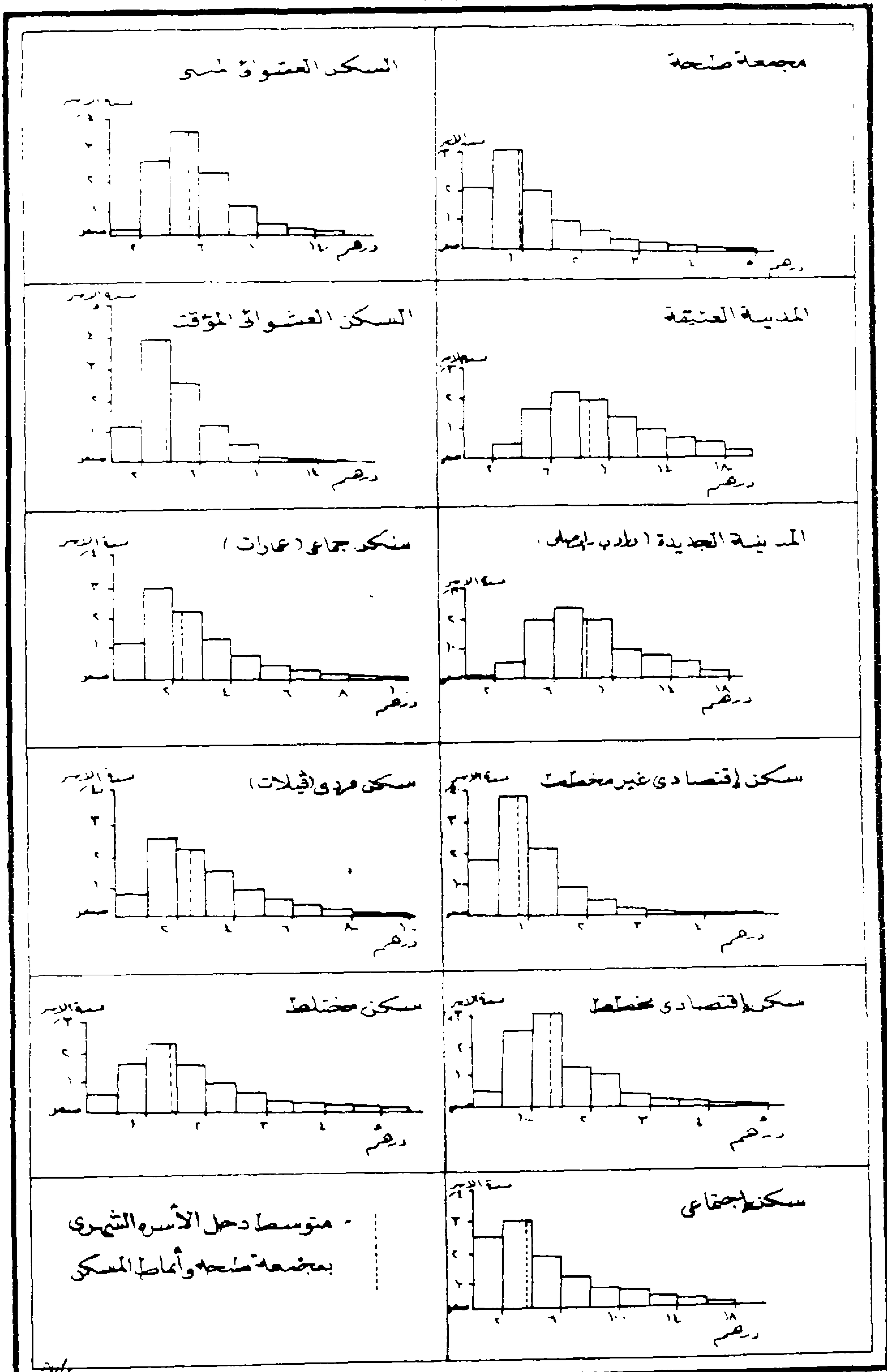
(١) - s.d.a.u. V.T.; (1983), op. cit., "Chap. 8. c. les aspects socio-Economiques des Menages, Enquéte socio-economiques", pp. 313-354.



شكل (٨٥-٢) متوسط دخل الاسرة حسب نمط المسكن
بمجمعة طنجة عام ١٩٧٧م
المصدر: الصور الجوية لمدينة طنجة فى نفس الفترة (النطاق المبنى)
الأرقام وتوزيع أنماط المسكن من: S. d a. u V.T, (1983), op. cit.



شكل (٨٥-ب) منحنى التركز لدخل الأسرة الشهري حسب أنماط المسكن بمجمعة طنجة عام ١٩٨١م



شكل (٥٨ ـ ج) التوزيع النسبي للأسر حسب الدخل الشهري بمجمعة طنجة عام ١٩٨١م

(غير القانوني) المبني والمؤقت وكذلك السكن الاجتماعي . ويسجل السكن الاجتماعي أدنى معدل للدخل إذ يقل دخل ٥٠ ٪ من الأسر عن ٣٧٠ درهم في الشهر ، بينما وصل متوسط الدخل على مستوى الأسر في هذا النمط إلى ٥٥٠ درهم . ويقل أو ينخفض دخل ٥٠ ٪ من أسر السكن العشوائي أي دور الصفيح عن ٣٩٠ درهم . بينما متوسط دخل الأسرة في هذا النمط ٤٥٠ درهم شهرياً ، مما يعكس مستوى منخفض للدخول .. ويفسر في نفس الوقت النمو السريع لهذه الأنماط السكنية وخاصة العشوائي المبني والاجتماعي في هوامش المدينة ، حيث تتناسب هذه الأنماط مع مستوى الدخول المتدنية ، إذ توفر أشكالاً سكنية متعددة المساحات تبنى بالطريقة التطورية للمسكن . كما يقل متوسط دخل الأسرة في المدينة العتيقة ، وكذلك المناطق المبنية على غرارها في دراداب ومصلى عن متوسط دخل الأسرة على مستوى المدينة . كذلك يقل أو ينخفض دخل ٥٠ ٪ من الأسر في هذه الأنماط السكنية التقليدية القديمة عن متوسط دخل ٥٠ ٪ من الأسر على مستوى المدينة ليصل إلى ٨٨٠ درهم يصل في المتوسط العام إلى ٩٥٠ درهم شهرياً . وفي دراداب ومصلى يصل إلى ٨٣٠ درهم ، وفي المتوسط العام للأسرة ٩٠٠ درهم .. وهو متوسط يقترب إلى حد ما من متوسطات دخل الأسرة على مستوى مجمعة طنجه .

- تتوافق متوسطات دخل الأسرة في أنماط السكن الاقتصادي المخطط والاقتصادي غير المخطط نسبياً . وإن كان ٥٠ ٪ من الأسر في أنماط السكن الاقتصادي المخطط تقل عن ١٣٧٠ درهم شهرياً ، أي أعلى من نظيرتها على مستوى المجمعة الحضرية وهي ٩٦٠ درهم ، كما ترتفع قليلاً عن متوسط دخل الأسرة على مستوى المدينة ، إذ يصل متوسط دخل الأسرة الشهري في هذا النمط إلى ١٥٠٠ درهم .

- وكذلك بالنسبة للسكن الاقتصادي غير المخطط الذي ينخفض قليلاً عن متوسط دخل الأسرة في المدينة إذ يصل إلى ١٠٢٠ درهم شهرياً، ويقل دخل ٥٠ ٪ من الأسر في هذا النمط عن ٨٧٠ درهم شهرياً .

وتعكس الأرقام السابقة تفاوتاً كبيراً في متوسط دخل الأسرة بين أنماط السكن المختلفة. كما تعكس انخفاضها على المستوى العام وعلى مستوى معظم الأنماط السكنية الشعبية. وقد كان من نتائج الاستقصاء المذكور أن ٢٥٪ من الأسر في مجمعة طنجه ينخفض دخلها الشهري عن ٥٦٠ درهم (١٠٪ من الأسر يقل دخلها عن ٣٣٠ درهم).

- يتراوح دخل ٢٥ ٪ من الأسر أيضاً بين ٥٥٠ - ٩٦٠ درهم على مستوى مجمعة طنجه .
- بينما يتراوح دخل ٢٠ ٪ من الأسر بين ٩٦٠ - ١٦٨٠ درهم .
- تتوزع نسبة ٣٠ ٪ الباقية بين مستويات الدخل كما يلي :
  * ١٠ ٪ من الأسر متوسط دخلها ١٤٨٠ - ١٩٣٠ درهم شهرياً .
  * ١٠ ٪ من الأسر متوسط دخلها ١٩٣٠ - ٢٧٨٠ درهم شهرياً .
  * ١٠ ٪ من الأسر متوسط دخلها أكثر من ٢٧٨٠ درهم شهرياً .

ويتفاوت التوزيع النسبي على مستوى أنماط المسكن تفاوتاً كبيراً أيضاً تعكسه الأشكال رقم (٨٥ب و ٨٥جـ) حيث منحنيات التركز (منحنى لورنز)* الخاصة بالعلاقة بين الدخول والأسر حسب أنماط المسكن مقارناً بنفس العلاقة على مستوى مجمعة طنجه الحضرية . أما الشكل رقم (٨٥ جـ) فيوضح التوزيع النسبي للأسر حسب مستوى الدخل في أنماط السكن المختلفة مقارناً أيضاً بالتوزيع على مستوى مجمعة طنجه الحضرية سنة ١٩٨١ .

---

* وهو أحد طرق قياس تركز السكان وقد وضع أساساً لقياس تركز الدخل أو الثراء.
- Clarke, J. I., (1971), op. cit.
- جون كلارك، (١٩٨٤)، جغرافية السكان، ترجمة محمد شوقي مكي، دار المريخ، الرياض، صـ ٧٧.

المبحث الثاني

تحليل البنية السكنية وشبكات المرافق العامة

أولاً: أنمــاط المسـكن (تحليـل البنيــة السكنيــة):

تتباين أنماط المسكن المختلفة من حيث خصائصها المختلفة. كما تباينت فى درجة نموها وتوزيعها ومشكلاتها.

وتتجمع أنماط المسكن بمجمعة طنجة فى ثلاث مجموعات كبرى بالإضافة إلى السكن المؤقت أو دور الصفيح التى تمثل نمطاً فريداً، وتتشابه كل مجموعة من هذه الأنماط فى العديد من الخصائص وهذه المجموعات هى:

أ- السكن التقليدى القديم ويقصد به:

١-المدينة العتيقة أو التاريخية داخل الأسوار.

٢- المدينة الجديدة التى شيدت بنمط المدينة العتيقة فى مصلى ودرادب أثناء الفترة الدولية لسكنى المغاربة سواء القادمين إليها من المدينة العتيقة أو من الأرياف.

ب- السكن الاقتصادى بأشكاله المتعددة المخططة، وغير المخططة، وغير القانونية، والاجتماعى وتمثل المسكن المغربى بدرجاته المختلفة، وهو خليط من السكن التقليدى القديم والسكن العصرى الفردى خاصة، وتمثله أربعة أنماط هى:

٣- السكن الاقتصادى غير المخطط.

٤- السكن الاقتصادى المخطط

٥- السكن الاجتماعى.

٦- السكن غير القانونى أو العشوائى المبنى.

جـ- السكن العصرى الحديث (الراقى) وتمثله مساكن المدينة الأوربية وسط المدينة والضواحى الراقية فى حدائق المدينة (جاردن سيتى) ويتمثل فى نمطين:

٧- العمارات أو السكن الجماعى.

٨- الفيلات أو السكن الفردى بمساحاته المختلفة.

د- السكن العشوائى المؤقت أو غير القانونى المؤقت فى دور الصفيح.

ويوضح الجدول رقم (٦٢ب) أهم الخصائص على مستوى مجمعة طنجة الحضرية التى تميز كلاً من أنماط المسكن من حيث حالة الإشغال، واتصال المساكن بالشبكات الحضرية أى مياه الشرب، والصرف الصحى، والكهرباء، كما يوضح نسبة المساكن المتمتعة بعناصر الراحة مثل المرحاض والحمام العصرى ... وذلك سنة ١٩٨١. يتضح من استقراء الجدول أن:

- حالة إشغال المسكن بالإيجار تمثل ٤٣٪ وامتلاك المسكن تمثل ٥٠٪، بينما ٧٪ من حالات الإشغال هى حالات منحة أو هبة أو سكن مجانى.

- يتصل ٥٩٪ من مساكن مجمعة طنجه بشبكة مياه الشرب و٣٤٪ من المساكن تحصل على المياه من المياه العمومية و٧٪ من المساكن تحصل على المياه من مصادر أخرى.

جدول رقم (٦٢) خصائص المسكن وعناصر الراحة حسب النمط سنة ١٩٨١ (٪)

نمط المسكن	حالة إشغال المسكن (٪) (للأسـر)			اتصال المسكن بالشبكات								عناصر الراحة			
				مياه الشرب			الصرف الصحي			الكهرباء		مرحاض		حمام	
	ملك	إيجار	منحة "مجانية"	مياه جارية	مياه عمومية	أخرى	متصلة بشبكة الصرف	صرف خاص	آخر	شبكة كهرباء	أخرى لمبة غاز	خاص	عام	حمام دورة مياه	بدون
١- المدينة العتيقة	٢٩	٥٧	١٤	٦١	٣٨	١	١٠٠	- -	- -	٨٦	١٤	٩٥	٥	- -	١٠٠
٢- نمط المدينة العتيقة	٣٦	٦١	٣	٦٩	٢٣	٨	١٠٠	- -	- -	٩٤	٦	٩٦	٤	٣١	٦٩
٣- اقتصادي غير مخطط	٤٥	٤٤	١١	٧٤	٢٣	٣	٨٨	١٢	- -	٧٦	٢٤	٨٦	١٤	٢٠	٨٠
٤- اقتصادي مخطط	٥٩	٣٠	١١	١٠٠	- -	- -	١٠٠	- -	- -	٩٧	٣	٩٧	٣	٨٢	١٨
٥- سكن اجتماعي	٥٠	٤٧	٣	٤٥	٥٥	- -	٧٠	٧	٢٣	٥٢	٤٨	٩٧	٣	٣	٩٧
٦- سكن عشوائي مبني	٦٩	٢٨	٣	٧	٥٨	٣٥	- -	٤١	٥٩	٦	٨٩	٨٩	١١	٧	٩٣
٧- عشوائي مؤقت	٨٨	٢	١٠	- -	١٠٠	- -	٤٥	٥٥	- -	- -	١٠٠	٥٨	٤٢	- -	١٠٠
٨- عمارات (جماعي)	١٤	٧٨	٨	١٠٠	- -	- -	١٠٠	- -	- -	١٠٠	- -	٩٨	٢	٨٣	١٧
٩- فيلات (فردي)	٦٩	٣١	- -	١٠٠	- -	- -	١٠٠	- -	- -	١٠٠	- -	١٠٠	- -	٩١	٩
مجموع المدينة	٥٠	٤٣	٧	٥٩	٣٤	٧	٧٤	١٤	١٢	٦٥	٣٥	٩٠	١٠	٢٩	٧١

المصدر: - Enquete Souo-Economique effecluee dons le cadre S.D.A.U. (1981), S.d.a.u.; 1983, op. cit., p. 347.

- فيما يتعلق بالصرف الصحى تتصل ٧٤٪ من المساكن بشبكة الصرف، ١٤٪ منها تتميز بصرف خاص غير متصل مباشرة بالشبكة، و١٢٪ من المساكن تتميز بطرق صرف أخرى.

-وتتصل ٦٥٪ من جملة مساكن مجمعة طنجة بشبكة الكهرباء، بينما تستخدم ٣٥٪ من المساكن وسائل إضاءة أخرى مثل (لمبة الجاز).

- وتتمتع ٩٠٪ من مساكن المجمعة بوجود مرحاض بينما ١٠٪ من المساكن يلجأ أسرها لمرحاض عام.

- أما الحمام العصرى (الذى به دش ودوره مياه حديثة) فلا يوجد إلا فى ٢٩٪ من المساكن، بينما لاتتمتع بوجوده ٧١٪ من جملة المساكن.

والواقع أن هذه النسب لم تتغير كثيراً حتى أواخر سنة ١٩٩٢ ولم تكن كل المناطق الهامشية قد تم اتصالها بالشبكات، حيث لم ينفذ كل البرنامج الخاص بالبنية الأساسية والذى اقترحه تصميم التهيئة الحضرية لمدينة طنجة سنة ١٩٨١ وحتى سنة ٢٠٠١. ومازالت المناطق العشوائية غير القانونية تحت الدراسة فى مجال "إعادة هيكلة السكن العشوائى" (١). الذى يتزايد بسرعة كبيرة، على الرغم من زيادة اتصال المساكن داخل البلدية بالشبكات.

وتتميز أنماط السكن الفاخر (العمارات والفيلات) وكذلك النمط الاقتصادى المخطط بأنها سابقة التجهيز فيما يخص تخطيط هذه الشبكات بينما تُعتبر الأشكال أو الأنماط السكنية التقليدية القديمة، والاقتصادية غير المخططة من المساكن تاليه التجهيز أي يتم تجهيزها فيما بعد، وتتزامن المساكن العشوائية المبنية فى نشأتها مع السابقة التجهيز لكنها تخضع لمحاولات التجهيز ودراسات إعادة الهيكلة وهناك نمط من المساكن ذي تجهيز مؤجل وهو النمط الاجتماعى الذى يطلق عليه "برنامج أو برامج" السكن الاجتماعى، أما دور الصفيح فتخضع لإعادة البناء من جديد فى إطار (محاربة دور الصفيح والسكن غير اللائق).

وتختلف أنماط المسكن فى خصائصها التفصيلية ودرجة اتصالها بالشبكات والتجهيزات المختلفة. وفيما يلى دراسة لأهم الخصائص بالأنماط السكنية التسع بطنجة، والتى سيتم تحليل بنيتها السكنية على أساس الجدول السابق رقم (٦٢)، وعلى العديد من خرائط المدينة ذات مقاييس ١-١٠٠٠٠، و ١-٥٠٠٠، و ١-٢٠٠٠ بالإضافة إلى الصور الجوية والفوتوغرافية والتقارير الحديثة التى حصلت عليها الباحثة بالاتصال المباشر بالإدارات المختلفة أثناء الدراسة الميدانية، وذلك لاستيضاح العلاقات السكنية-السكانية-البيئية بهدف بلورة الشخصية العمرانية لمدينة طنجة وتحديد مشكلاتها التى يمكن أن تكون أساساً للتخطيط العمرانى ومشروعات التنمية فى طنجة والحالات المشابهة لها فى إفريقيا مع الأخذ فى الاعتبار أن بعض عناصر البيئة السكنية ستأتى الإشارة إليها عند دراسة التركيب الداخلى للمدينة، واستخدامات الأرض بها، لذا سيوجه الاهتمام فى هذا الجزء لدراسة قطاعات العمران أو السكن من خلال دراسة تحليلية ليس لأماكن السكن والعمران فقط، لكن لنمط وأنواع المسكن حسب خصائصه التى يمكن إبرازها من خلال توزيع النمط وعدد الطوابق وعمر المبانى، ومساحتها وكثافتها، وشكلها، كثافتها السكانية وطبيعة الإشغال للوحدة السكنية والتجهيزات، التى تخص نوعية الحياة التي يعيشها سكان طنجة.

---

(١) عمالة طنجة، (١٩٩١)، برنامج إعادة هيكلة أحياء السكن العشوائي، مرجع سابق، صـ ٤.

١-المدينة العتيقة (La Medina)

تمثل المركز التاريخي للسكن التقليدى داخل أسوارها. وإن كانت قد تعرضت للعديد من التغيرات والتقلبات التى انعكست على أشكال ومكونات المسكن بها، وقد اتضح من خلال تتبع نمو وتطور طنجة خلال الأدوار التاريخية ماأصاب هذه المدينة العتيقة من تغيرات، كان من أهم محصلاتها فيما يتعلق بالمسكن أن معظم مبانى المدينة العتيقة لايتعدى عمرها مائة عام. إذ قامت المبانى الحالية على أنقاض مبانى أخرى مما حافظ على التخطيط العمرانى الذى ورثته المدينة منذ قرون بعيدة (١).

وتتميز المدينة العتيقة بنسيج عضوى متجانس ذى كثافة شديدة، كما يتميز بالسكن ذى الطابع الجماعى، إذ يحتوى المبنى الواحد مهما صغر حجمه على أكثر من مسكن، وبذلك يضم أكثر من أسرة، وتتلاصق المساكن وعادة ماتشغل الحوانيت والبزارات أو المطاعم والمرافق الأخرى أجزاء منه أوجل الطابق الأرضى من المبانى، خاصة فى المناطق المشهورة بالتجارة، وحركة السياح والمواطنين بها، ويتميز نسيج المدينة الحضرى بشبكة الممرات النافذة والمغلقة التى تميز المدن العتيقة الإسلامية، والتى تتميز بضيقها الواضح وقد يصل إلى أقل من متر فى بعض الزنقات غير النافذة وتتباين مساكن المدينة العتيقة فيما بينها تبايناً كبيراً من حيث الشكل والطراز المعمارى والمساحة وعدد الطوابق والتوزيع الداخلى للغرف والمنافع والأفنية وغيرها وسيكون الاهتمام بالمدينة العتيقة واضحاً فى هذا الجزء وفى غيره من البحث نظراً لما تمثله من تراث عربى إسلامى ذى خصوصية يجب الحفاظ عليها.

الشكل والطراز المعمارى: تتكون المدينة العتيقة من عدة أشكال معمارية مختلفة المشارب، كما يختلف توزيع هذه الأشكال المعمارية، فتارة نجدها مجتمعة ومقتصرة على طابع واحد يمثلها الطابع المعمارى الغربى الموجود حول محور الصياغين وفى عقبة افرانسيس أو ويمثلها الطابع المعمارى المغربى الأصيل التقليدى. والمنتشر فى القصبة، ودار البارود وإحنان القبطان وواد إحرضان. وتارة أخرى نجد هذه الأشكال أو الأطرزة* المعمارية مختلطة فى مساكن تجمع بين الأطرزة الغربية والمغربية معاً وخاصة فى جنوب المدينة العتيقة أى فى حومة بنى إيدر حيث تركزت الجالية الإسبانية خاصة مما طبع العمارة بطابع إسبانى عربى مغربى. وقد ارتبط عمل هذه الجالية بالميناء لذا تركزت فى المدينة العتيقة.

وتتميز الدور ذات الطابع المغربى الإسلامى بالفناء (الحوش) كهيكل أو محور رئيسى للمكان، والمدخل غير مباشر، كما تتميز بعدم انفتاحها على الخارج وبتواجد العناصر الفنية داخل الدار وافتقار خارج الدار لهذه العناصر.

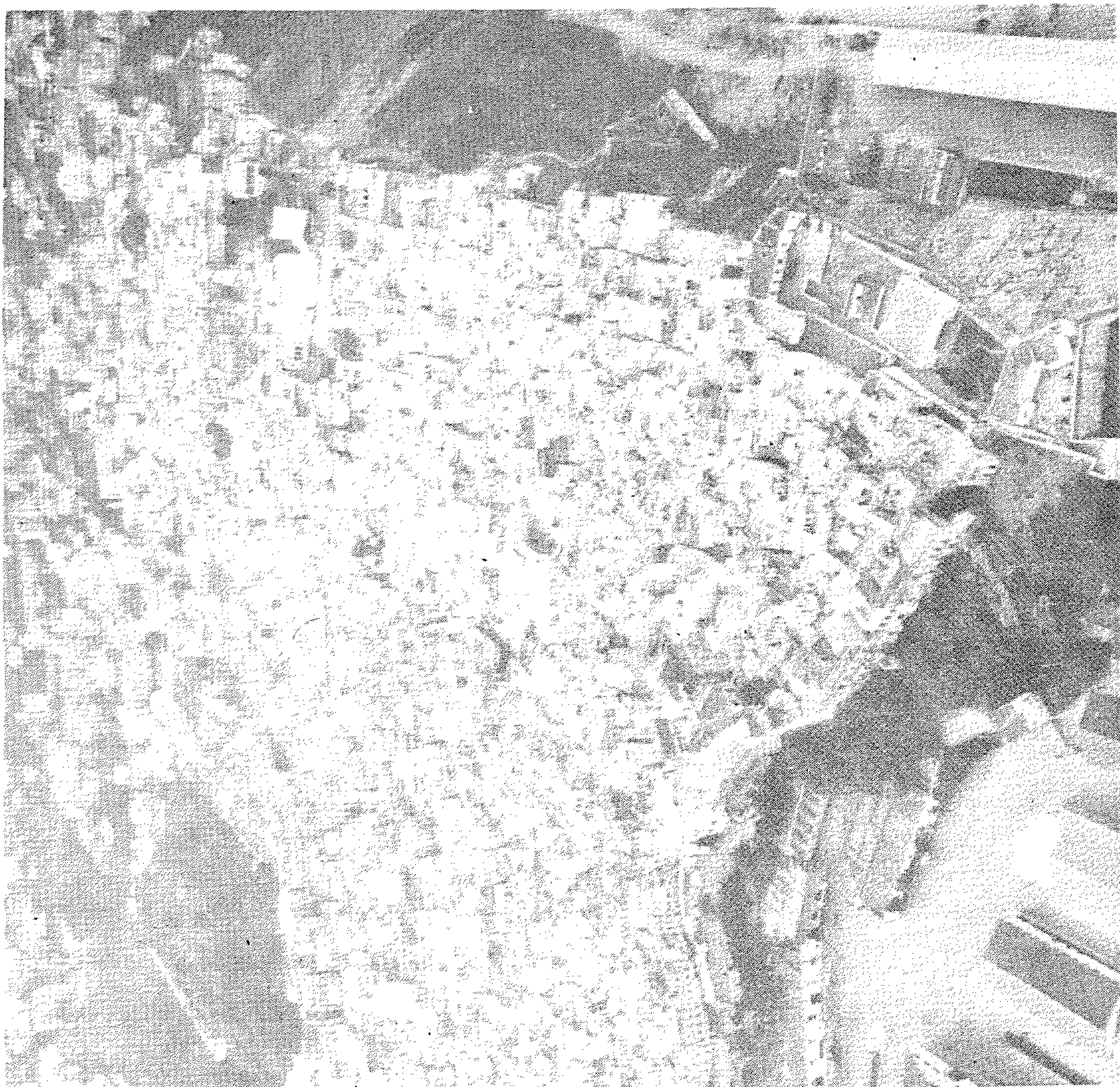
أما الدور ذات الطابع الغربى فأهم خصائصها غياب الفناء (الحوش أو الحلقة)، وانفتاحها على الخارج بالإضافة إلى تداخل مجالاتها الهندسية، كما تتميز الواجهات بتركز العناصر المعمارية الفنية.

وتتميز الدور التى تجمع بين الطابعين بانفتاح الدار على الخارج وتواجد الفناء أو الحوش، مع وجود مدخل مباشر. وظهور بعض الزخارف وأعمال النحت الغربية والمغربية فى آن واحد داخل الدار وخارجها (٢).

(١) الغليظة، عبد المجيد، (١٩٩٢)، مرجع سابق.

(٢) المرجع السابق، الملاحظات الميدانية المباشرة

* أطرزة جمع طراز وتعني النمط أو الشكل. مجمع اللغة العربية، (١٩٨٠)، المعجم الوجيز، القاهرة، صـ ٣٨٩.



٥ - صورة جوية لمدينة طنجه العتيقة

الخصائص الأساسية: تختلف مساحات المبانى فى المدينة العتيقة اختلافاً بيناً إذ تتراوح بين ٤٠م٢ و٢٠٠م٢، وبعض المساكن ذات مساحات تقل عن ذلك لتصل إلى ٢٠م٢ و ١٤م٢ فقط وتمثل المساكن ذات المساحات الكبيرة مساكن الطبقة البرجوازية القديمة التى سكنت المدينة العتيقة سابقاً وتركتها حالياً، والعديد من هذه المساكن التى تشبه القصور أو الفيلات مستأجرة بواسطة أجانب أحبوا طنجة ويترددون عليها أو يقيمون بها إقامة دائمة بالفعل.

تتفاوت المساكن أيضاً من حيث عدد الطوابق، إذ يتكون المسكن من طابق أرضى بالإضافة إلى طابق أو طابقين آخرين. وقد ظهرت مبان أحدث يرجع عمرها إلى ٤٠ أو ٦٠ سنة، تتميز بثلاث أو أربع طوابق وخاصة فى حواف المدينة العتيقة القريبة من نطاق العمارات فى الجنوب خاصة. ويسكن معظم مساكن المدينة العتيقة عائلتان وأكثر* ومعظم سكانها من المستأجرين أو غير مالكين لها، وتصل النسة إلى أكثر من ٧٠٪.

يتمتع ٦١٪ من المساكن بوجود مياه الشرب الجارية. بينما يحصل ٣٨٪ من المساكن على المياه من مصادر المياه العمومية وتتصل كل مساكن المدينة العتيقة بشبكة الصرف الصحى كما يتمتع ٨٦٪ من المساكن بوجود تيار كهربائى ويتوافر ٩٥٪ من المساكن على مرحاض وجلها بدون حمام عصرى.

تتميز المدينة العتيقة بتدهور معظم مبانيها وعادة لايرغب الملاك فى إصلاحها نظراً لانخفاض قيمة إيجاراتها على أمل أن يتركها المستأجرون، وتبلغ مساحة المنطقة المبنية فى المدينة العتيقة ٢٦ هكتاراً (٥٢٪ من مساحة مجمعة طنجة) تحظى بأعلى كثافة سكانية على مستوى طنجة (١٠٠٠ ساكن/هكتار) وبأعلى كثافة سكنية (٢١٠ مسكن/هكتار) وهى منطقة مشبعة لامجال للبناء بها ... باستثناء عدد قليل من الأراضى الفضاء أو الخرائب بمعنى أصح إذ تمثل مناطق الدور التى تهدمت.

ويعتمد المسكن على مواد البناء المتعارف عليها من أسمنت ورمل وزلط وأحجار وآجر وحديد أحياناً، بالإضافة إلى تكسية الجدران الداخلية بالجليز (القيشانى-السيراميك) المميز للسكن التقليدى المغربى، والمصنوعة من الطفل المتوفر فى طنجة وخاصة فى وادبى مغوغة وملالح، وتختلف طبيعة الأساس المعتمد عليه المبنى حسب جيولوجية وطبوغرافية الأرض (وعادة مايكون صخرى) كما تتراوح الأعمدة الخاصة بالمبانى بين أعمدة من الآجر الطينى وأعمدة من الخرسانة المسلحة أو أعمدة حديدية تم الحصول عليها من الميناء، وتتكون معظم الجدران من الحجر غير المصقول يفصل بين كل متر منه وآخر فرشة الآجر الطينى المطلوء فى وضع مائل، أو لوح من الخشب للحفاظ على المبنى من التشقق والرطوبة أو انتفاخ الجدران. وقد أدى تعدد الفترات التاريخية التى مرت على المدينة العتيقة بتأثيراتها الحضارية والثقافية المختلفة إلى تعدد التقنيات المستخدمة فى عناصر البناء ومواده وخاصة عند إنشاء الأسقف [1]. مما يعنى تفاوت أساليب البناء حسب الطراز والمستوى الاقتصادى لملاك المساكن الذين بنوها، ونفس الوضع بالنسبة لتكسية الأسقف والجدران والأرضيات وزخارف الواجهات الخارجية والأبواب والنوافذ ...إلخ. وتتعرض

---

* فى كثير من الأحيان تكون العائلات كبيرة إذ قد تصل إلى ١٣ فرد ومن الوارد اشتراك عائلتين أو ثلاث فى طابق واحد.

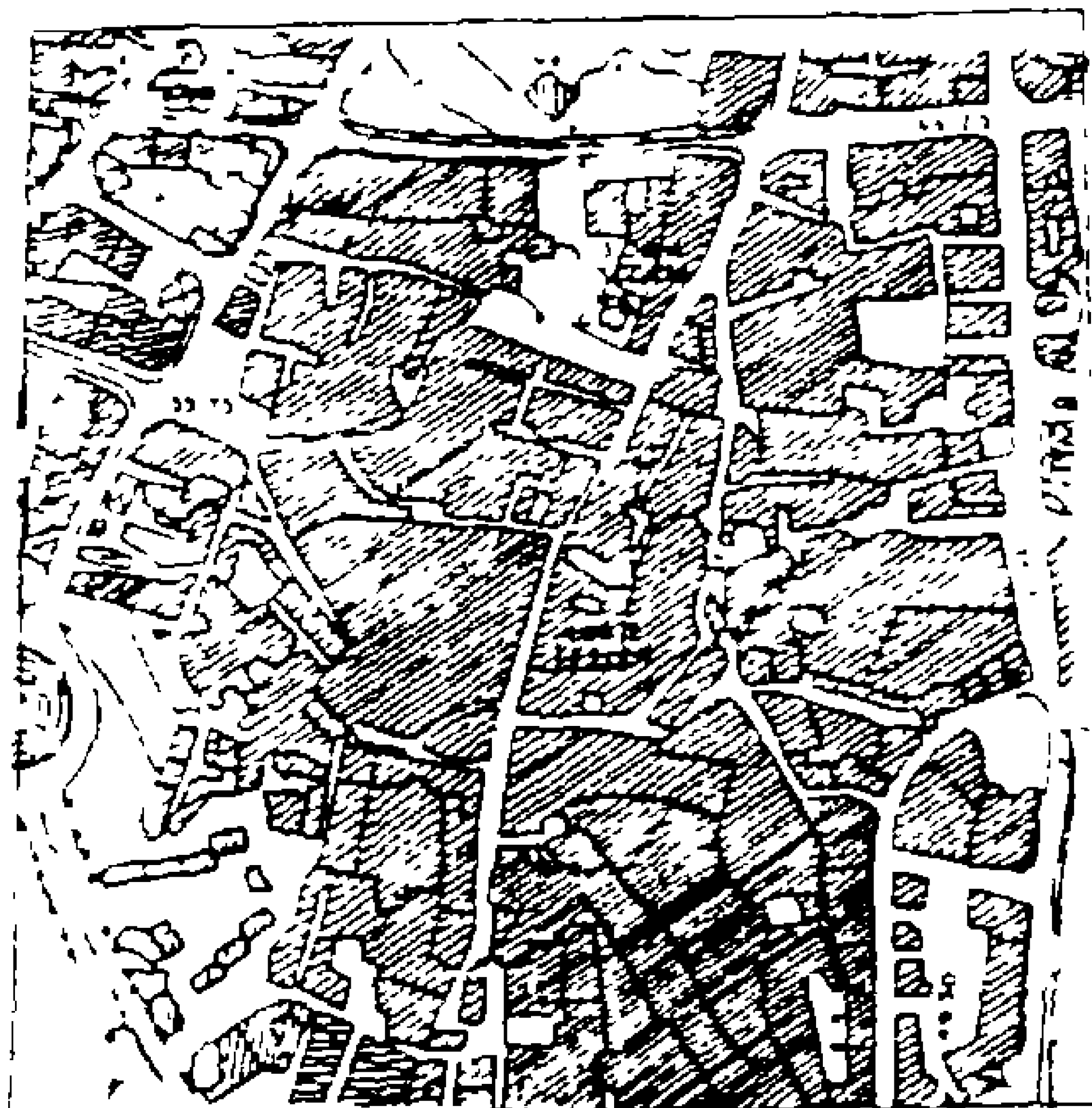
(١) - s.d.a.u. V.T.; (1983) op. cit., pp. 567-574.

(١)

المدينة العتيقة







٢) أ - المصلى ب - دراد ب

شكل (٨٦-٢) النسيج الحضرى للأنماط السكنية بمجمعة طنجة

١- المدينة العتيقة

٢- " الجديدة (أ) المصلى ب - دراد ب

المصدر خرائط طنجة ١ : ...٥

مساكن المدينة العتيقة حالياً لتغير سريع بسبب إقبال الأجانب على اقتنائها وإعادة ترميمها وزخرفتها ...إلخ [١].
ويوضح الشكل رقم (٨٦_أ) أهم خصائص النسيج الحضرى للمدينة العتيقة.

٢-المدينة الجديدة (La nouvelle Medina) :

أو السكن التقليدى المبنى على نمط المدينة العتيقة. ويطلق هذا الاسم على اثنين من الأحياء لهما نفس تكوين وخصائص المدينة العتيقة، إلا أنهما أحدث عمراً بكثير، وكانا يخصان المغاربة، وفقراء الإسبان إبان الفترة الدولية وهما المصلى (M'salah) ودرادب (Dradeb) (كما سبقت الإشارة إليهما) وقد بدئ فى إنشاء هذه الأنماط التقليدية القديمة والمجددة من السكن فى سنة ١٩١٥ تقريباً. ويقع المصلى جنوب غرب المدينة العتيقة بينما تقع درادب غرب المدينة. وكانت هذه المناطق تعد وقت بنائها هوامش وضواح شبه ريفية للمدينة الأوروبية التى كانت نواتها قد بدأت فى التبلور، وقد نجت أراضى هذه المناطق من احتكار ملاك المدينة الأوروبية والهوامش. كما توضح أسماء الملاك القدامى قدم الهجرة الريفية إلى طنجة، إذ تعود إلى عائلات ترجع أصولها إلى قرى شمال المغرب [٢].

ولهذه المناطق نفس شخصية المدينة العتيقة تقريباً من حيث النسيج الحضرى العضوى والذى يظهر فى الخرائط الحديثة بمقياس ١-٥٠٠٠ والصور الجوية ذو مبان متلاصقة صغيرة المساحة مع وضوح شبكة الممرات النافذة والمغلقة داخل هذه الوحدات العمرانية، والتى لاتستطيع السيارات المرور خلالها* . ولايوجد بكل منهما طرق متسعة إلا بالهوامش المحيطة بهما، وتتميز (المصلى) بنموها فوق سطح هضبة المصلى. بينما نشأت ونمت درادب على المنحدر الغربى لهضبة مرشان حيث الانحدار كبير تزيد نسبته على ١٥٪، وتوضح الخرائط والصور الجوية انعدام التنظيم فى هذه المناطق مع النمو الفوضوى للمنشآت على الرغم من تخطيط المدينة الأوروبية بجوارها فى الوقت الذى كانت مساحات كبيرة من المنطقتين خالية** . إلا أن الإدارة الدولية عملت على تخطيط المناطق الأوروبية، وتعمدت تهميش وعزل مناطق المغاربة بل وتحديدها، ونظراً لقدم هاتين المنطقتين فقد تحضر سكانهما أكثر من الهوامش الأحدث، كما أصبحت تحظى كل منهما بتجهيزات واضحة كاف لجهد السكان الذاتى أكبر الأثر فى وجودها.

وتتميز المساكن بتكتلها وكثافتها وصغر مساحتها التى تراوح بين ٣٥ و ٧٠م٢، وذلك فى شمال ووسط المصلى، كما تتميز بواجهاتها الصغيرة وباختفاء الفناء أو صحن الدار تماماً تحت ضغط الحاجة وارتفاع أسعار الأراضى، كما تتكون من طابقين عادة ولاتختلف كثيراً عن المساكن المشابهة فى المدينة العتيقة، مع التوسع فى الفتحات الخارجية للاستفادة من اتساع الشارع الذى يصل عرضه إلى "٣-٦م فى الطرق الأساسية بالمصلى". وقد تغيرت خصائص المساكن المبنية بالحافات الشرقية والغربية للمصلى والمتصلة بالمدينة، إذ عرفت تمديناً واضحاً، حيث فرضت النظم البلدية بعض المعايير الراجب تنفيذها فأخذت المبانى طابع المبانى الصغيرة ذات الطوابق الثلاث أو

---

(١) الغليظة، عبد المجيد، (١٩٩٢)، مرجع سابق، صـ ٢٠.

(٢) - Temsamani, K.M., (1983), op. cit., p. 30.

* على الراغب في المرور من شرف المصلي إلى غربها أن يدور حولها. ونفس الوضع بالنسبة لدرادب لايستطع المرء اختراقها بالسيارة.

** يتضح ذلك من الخرائط القديمة التي تعبر عن الفترة الدولية.

الأربع، كما تميزت باستقلال الشقق وظهور بعض الفيلات وخاصة فى القطاع الشرقى وتتراوح مساحة المبانى به بين ٧٠م٢ و ٢٠٠م٢.

وتتميز المصلى أيضاً بسيادة الأنشطة التجارية والتقليدية والتى تشغل أجزاء من الطوابق الأرضية للمساكن كما تنتشر أيضاً على طول الطريق الرئيسى الذى يخترق المدينة من الشمال إلى الجنوب والذى يتميز بخطورته فيما يخص مرور السيارات ويتراوح عرضه بين ٨-١٢م٢ (١) فى قطاعاته المتسعة. وقد حدث تحول كبير فى المساكن الواقعة شمال المصلى والقريبة أو المطلة على شوارع هولندة والمكسيك وخاصة الأخير الذى أصبح سوقاً تجارية مكملة لمركز الأعمال والتجارة بطنجة (٢).

أما درادب فتتميز بنفس الخصائص تقريباً إذ تتراوح مساحات المساكن بين ٤٠م٢ و ١٠٠م٢ وتمر الطرق السيارة حولها ولاتخترقها حيث ممراتها الضيقة النافذة وغير النافذة وتتكون المبانى السكنية من طابق أرضى وطابق علوى وقد يتميز بعضها بثلاث طوابق.

تصل نسبة الملكية للمساكن فى هذا النمط السكنى إلى ٣٦٪، وباقى النسبة إيجار ٥٧٪، و٣٪ مجاناً وعادة ماتسكن عدة عائلات بالمبنى حيث تتعدد الشقق رغم صغر المساحة، وكثيراً مايقسم الطابق الأرضى إلى ثلاث وحدات سكنية تسكنها ثلاث عائلات، أى بمتوسط ١٦ ساكن، بينما يسكن المالك الطابق العلوى بالإضافة إلى عائلة أخرى، مع استغلال الأسطح أيضاً (٣).

تتمتع ٦١٪ من المساكن بمياه شرب جارية وجل المساكن متصلة حالياً بشبكة الصرف الصحى العمومى و٩٤٪ من المساكن مرتبطة بشبكة الكهرباء، كما يوجد مرحاض بحوالى ٩٦٪ من جملة المساكن ولايتمتع بوجود حمام عصرى سوى ٣١٪ من جملة المساكن.

يشغل هذا النمط التقليدى القديم حوالى ٦٣ هكتار منها ٣١ هكتار لدرادب، و٣٢ هكتار للمصلى، وترتفع الكثافة السكانية بهذا النمط لتصل إلى ١,٨٦١ساكن/هكتار حيث ٨٢٤ساكن/هكتار لدرادب، و٣,٩٨٤ساكن/هكتار فى المصلى وذلك سنة ١٩٨١. حيث يتميز درادب بوجود بعض المساحات الفضاء وإن كانت قليلة بينما تتميز المصلى بتشبعها شبه التام، وبصفة عامة يتميز هذا النمط بالتشبع، ومن المتوقع عدم استقباله لسكان جدد بل على العكس (كما اتضح سابقاً أيضاً) تصل كثافة المساكن فى هذا النمط إلى ١٧٠مسكن/هكتار. وقد تميز هذا النمط من السكن بوجود عدد من دور الصفيح تم امتصاص معظمها وإزالتها. وخاصة فى المصلى التى كان يسكن دور الصفيح بها سنة ١٩٦٠ حوالى ١٠٠٠ ساكن، ثم أصبحوا ٥٠٠ ساكن سنة ١٩٧١، ولم يسجل بها دور صفيح سنة ١٩٨١ (٤).

ويوضح الشكل رقم (٨٦-أ) أهم خصائص النسيج الحضرى لهذا النمط.

(١) - s.d.a.u.V.T.; (1983), op. cit., p. 457.

(٢) ملاحظة ميدانية.

(٣) - s.d.a.u. V.T.; (1983), op. cit., p. 457.

(٤) - Ibid., p. 471.

٣- السكن الاقتصادى غير المخطط (L'economique non planifie)

ويمثل هذا النمط نموذجاً للسكن المغربى التقليدى الأحدث كما يمثل نمطاً عفوياً (spontanement) وسطاً بين السكن التقليدى القديم والاقتصادى المخطط خاصة فى السنوات الأخيرة بعد إعادة تجهيزه واتصال معظم عناصره بالشبكات الحضرية وخاصة المناطق الأقدم منه.

وقد ارتبط ظهور هذا النمط بفترة ازدهار طنجة عقب الحرب العالمية الثانية، حيث الطفرة الاقتصادية التجارية والمالية والإنشائية (التى سبقت الإشارة إليها) فاتسعت أيضاً الحدود البلدية لمدينة طنجة، كما بدأ ظهور بعض (الدواوير) أو المراكز السكنية الريفية التى أخذت فى النمو وقد انتشرت بجوار أطراف الطرق التى تؤدى إلى وسط المدينة مثل بوليفار باريس، ومولاى يوسف، وطريق فاس...الخ حيث كانت بداية سلسلة جديدة من الأحياء الشعبية فى الضواحى والهوامش المحيطة بالمدينة، ومن هذه الجزر السكنية عين الحيانى القديمة، والسوانى القديمة وقد نشأت نواتها سنة ١٩٢٥، ودار البيضا، وابن بطوطة، وجزيرى، وبنى مكادة، والعزيفات، دراوى، مبروكة، وتحمل هذه الدواوير أسماء الملاك القدامى للأراضى أيضاً. والعديد منها قد استمر نموه وأصبح أكثر انتشاراً وكثافة بعد الاستقلال. وكانت الهجرة إلى طنجة ومن الأرياف خاصة أهم عوامل نمو هذه الهوامش القديمة نسبياً، والتى كانت ومازالت تمثل خزان القوى العاملة للمدينة فى الفترة الدولية وبعد الاستقلال، وقد ساهمت العمالة المغربية أو الطنجية خاصة فى نمو هذه الأنماط السكنية السريع (كما اتضح ذلك من خلال الفصول السابقة).

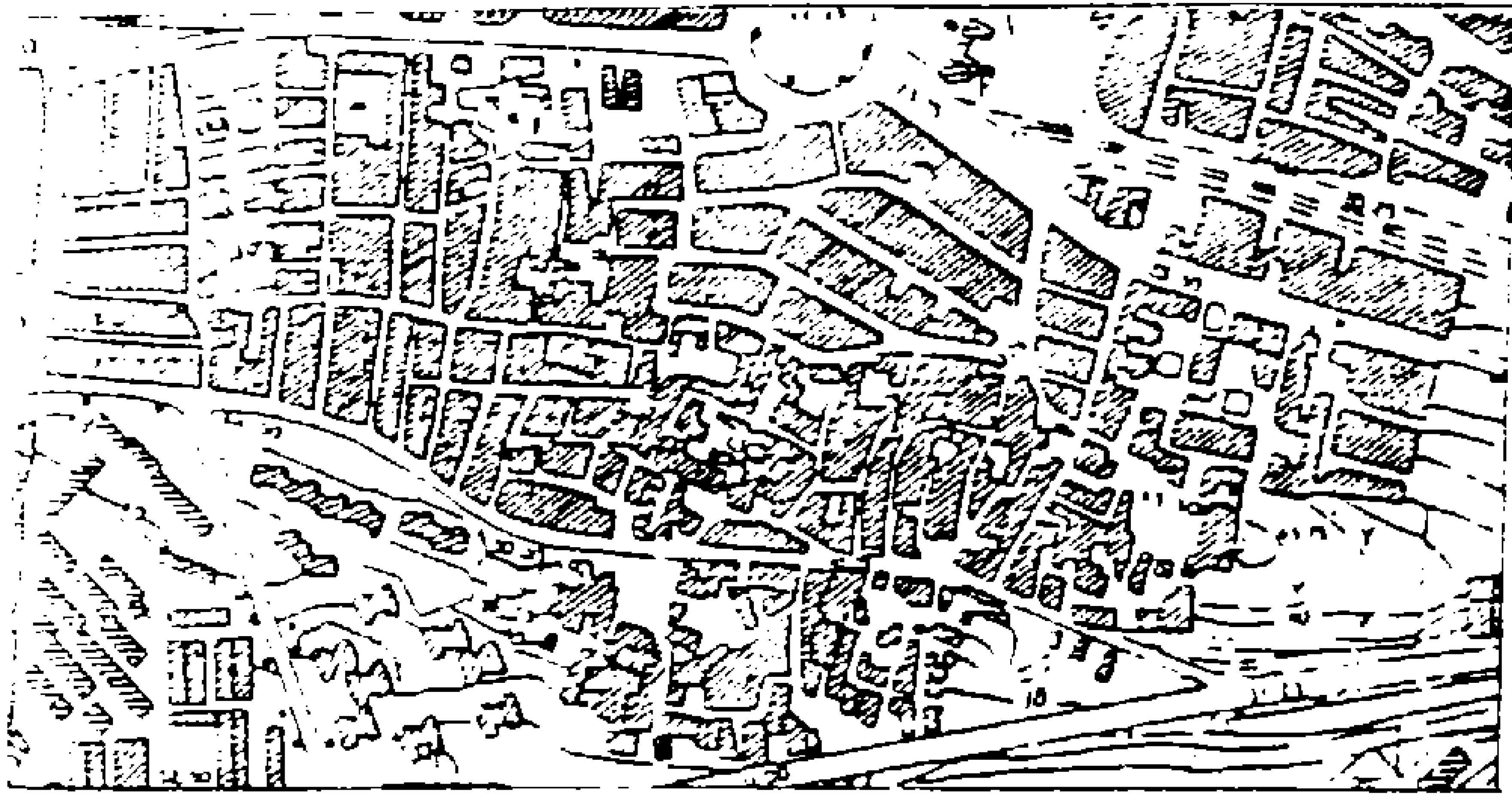
وتمثل هذه الأنماط السكنية مناطق مضغوطة مرتفعة الكثافة يشبه نسيجها الحضرى النسيج الحضرى العتيق فى المدينة العتيقة ودرادب والمصلى وخاصة فى المناطق القديمة من هذا النمط كالسوانى الجنوبية وبنى مكادة (مبروكة) والتى كانت قبل إنشائها تمثل جزءاً من مدينة الصفيح الرئيسية فى بنى مكادة.

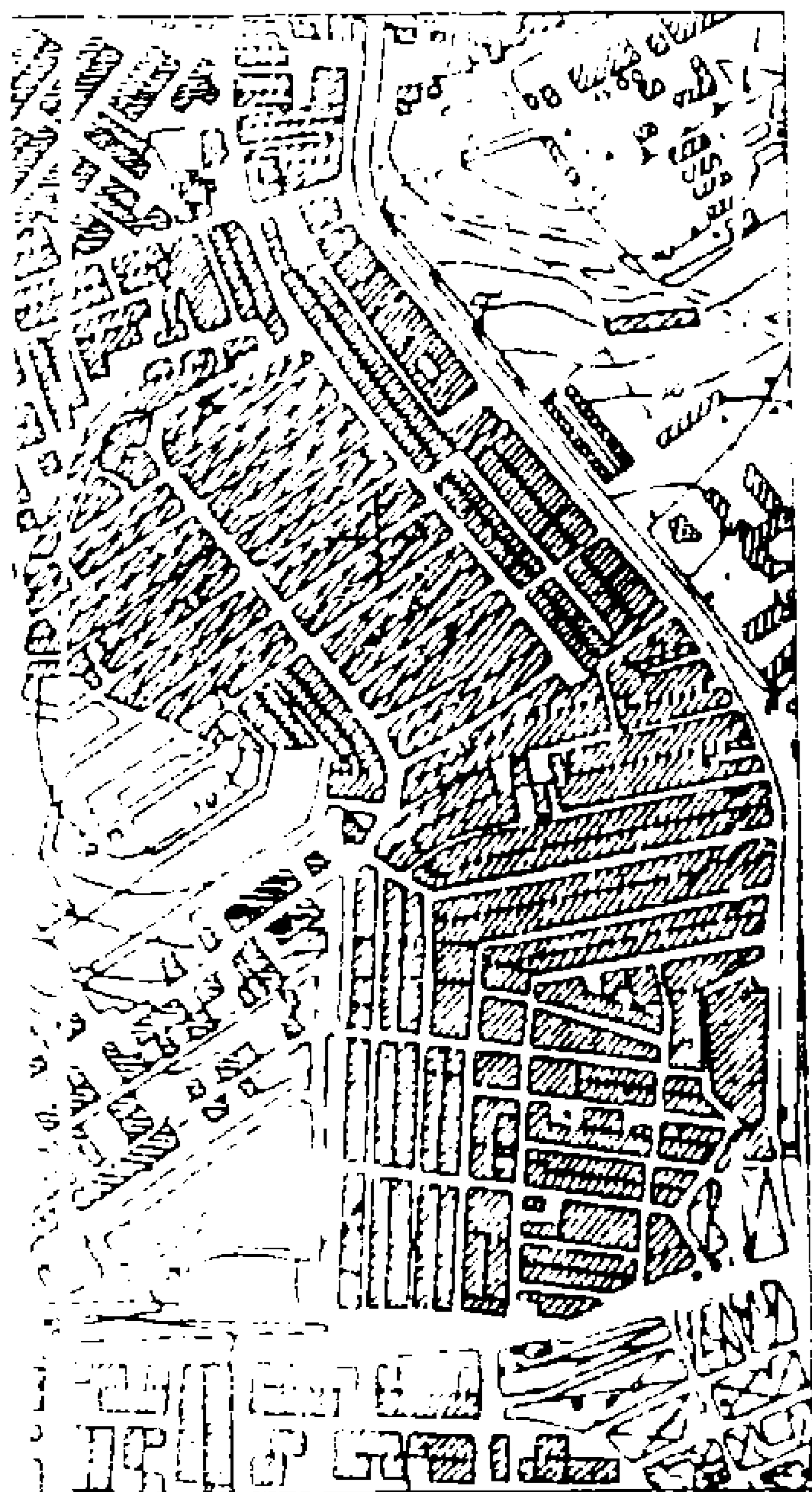
وتتميز بعض مناطق هذا النمط حالياً بنسيج حضرى أكثر انتظاماً وخاصة بعد ربطها بشبكة الطرق والمواصلات التى سمحت بتعمق أكثر للسيارات من خلال هيراركية شبكة الطرق، كما كان للسكان دور فى تنمية هذه المناطق، وقد أصبحوا أكثر اندماجاً فى البيئة الحضرية للمدينة عن سكان الأنماط السكنية العشوائية الأحدث فى الهوامش أو الضواحى البعيدة. تتجه هذه الأنماط السكنية إلى التشبع التام بسرعة كبيرة، وترتفع درجة ارتباطها بالشبكات الحضرية، وهى نموذج للأنماط السكنية تالية التجهيز.

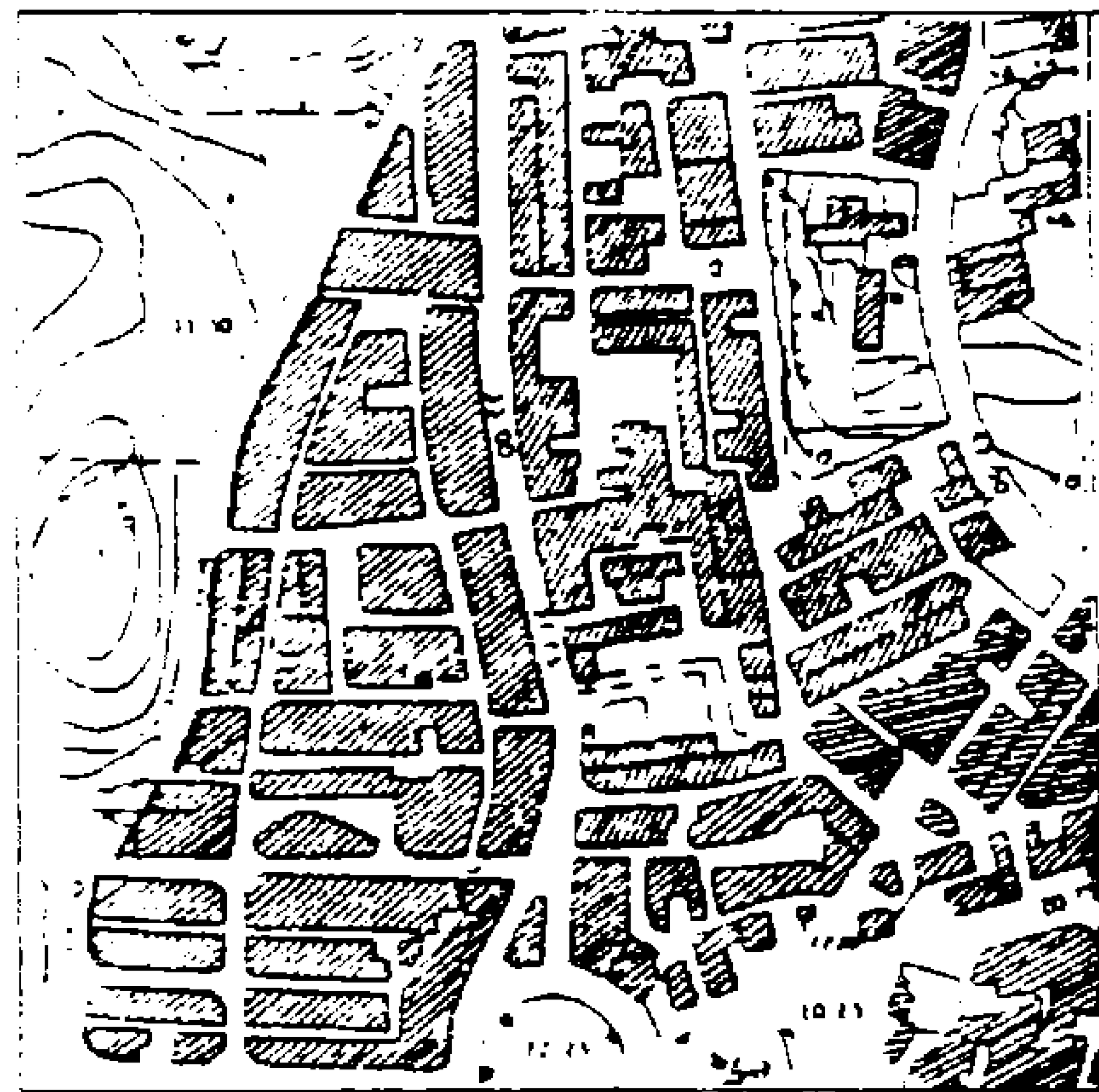
وتتراوح مستويات هذه الأنماط السكنية بين طابق أرضى وطابق علوى، إلى طابق أرضى وثلاث طوابق علوية، كما تتفاوت أشكال هذا النمط ومبانيه مابين الفيلا والسكن التقليدى الذى تطور فى بعض أشكاله بإضافة الشرفات. وتتفاوت مساحات مساكن هذا النمط بين ٧٠م٢ و١٦٠م٢ ومعظم القطع الأرضية الخاصة بهذا النمط، وكذلك المساكن مربعة الشكل إلا أن بعضها ذو واجهة ضيقة بينما يتعمق المبنى للداخل بتجانس كاف وتظهر بعض المناطق ذات تنظيم أكثر من غيرها. كما تتميز بالسكن التطورى الذى يمثل الأنماط العفوية العشوائية. وتمثل الملكية نسبة ٤٥٪ من الحالات والإيجار ٤٤٪* . بينما ١١٪ من الساكنين حصلوا على المسكن بطرق أخرى.

---

* يتراوح الإيجار الشهري بين ٨٠-١٣٠ درهم شهرياً.









شكل (٨٦-ب) النسيج الحضري للأنماط السكنية بمجمعة طنجة

١- الإقتصادي غير المخطط أ- السواني القديمة ب- بني مكادة - مبروكة

٢- " المخطط أ- " بلحيكا ب- تجزئة البوغاز

المصدر: خرائط طنجة ١/...

يتصل ٧٤٪ من المساكن بشبكة مياه الشرب والنسبة الباقية تحصل عليه من مصادر عمومية أو أخرى كما يتصل حوالى ٨٨٪ بشبكة الصرف الصحى. ويتمتع ٧٦٪ من المساكن بالكهرباء ويوجد بحوالى ٨٦٪ من المساكن مرحاض خاص ولايوجد حمام عصرى إلا بحوالى ٢٠٪ من جملة المساكن.

ويشغل هذا النمط مساحة كبيرة من جملة المساحة المبنية كانت ١٤٪ من جملة المساحة سنة ١٩٨١ بينما كانت تضم حوالى ٢٦٪ من جملة سكان مجمعة طنجة الحضرية. بكثافة سكانية مرتفعة تصل إلى أكثر من ٦٠٠ساكن/هكتار. ومن المتوقع استمرار نمو هذا النمط حتى سنة ١٩٨٦، ثم يتوقف نموه لصالح الأنماط غير القانونية والمخططة وتصل كثافة المساكن فى هذا النمط إلى ١١٠مسكن/ هكتار وهى كثافة مرتفعة ترتبط بالعشوائية التى لازمت نشأة ونمو هذا النمط. ويوضح الشكل رقم (٨٦-ب) أهم خصائص النسيج الحضرى لهذا النمط.

٤- الاقتصادى المخطط (L'economique Planifie)

يمثل نمط السكن الاقتصادى المخطط أحدث الأنماط الاقتصادية التقليدية السابقة التجهيز، وخاصة فيما يتعلق بتقسيم الأراضى وشبكة الطرق التى يجب التصديق على تقسيمها وفق الضهير الملكى الصادر فى ديسمبر سنة ١٩٦٤ والمحدد لمناطق السكن الاقتصادى فى مدن المغرب، ولذلك يرجع عمر هذا النمط فى طنجة إلى العقد السابع من القرن العشرين ثم أصبح هذا النمط من الأنماط الأكثر نمواً كما اتضح ذلك من خلال الدراسة السابقة للنمو العمرانى والسكان والخرائط والصور الجوية.

وأهم مايميز هذا النمط وجوده على مناطق مُطرقة (مجهزة بشبكة الطرق) وانسجام تقسيماته ومساحات وحداته ١٠٠م٢ فى المتوسط سواءً تلك الخاصة بمشروعات الدولة أو القطاع الخاص فى عين الحيانى، والسوانى، والبوغاز، وبنى مكادة، الإدريسية (بشطريها)، والجيرارى وبلازاتورو، والبرانس(بشطريها) و...الخ .

وتظهر فى هذا النمط روح الأصالة فى كونه يمثل خليطاً بين السكن الفردى من صنف الفيلات والسكن التقليدى المغربى. وعادة مايتكون من طابق أرضى تشغله فى الغالب وحدات تجارية صغيرة أو صناعات تقليدية بالإضافة إلى طابق علوى أو طابقين. وعلى الشوارع الرئيسية يتميز المبنى بارتفاعه إلى ثلاث أو أربع طوابق فوق الأرضى. ومتوسط مساحات القطع الأرضية حوالى ١٠٠م٢ فى السكن متعدد الطوابق و ٢٠٠ فى الفردى، ويتراوح عرض الطرق بين ٨م٢ و ١٢م٢ وتتميز عادة باستقامتها وتعامدها.

يرتفع متوسط دخل الأسرة عن متوسط الدخل على مستوى مجمعة طنجة على عكس الأنماط الثلاثة السابقة التى يقل متوسط دخل أسرها عن متوسط دخل المدينة. كما يتميز بسكن الأسرة المستقل فى شقق أو فيلات. وحوالى ٦٠٪ من القاطنين بهذا النمط يمتلكونه بينما يسكن ٣٠٪ بالإيجار و١١٪ حاصلين عليه بطرق أخرى. تتمتع جل مساكن هذا النمط (١٠٠٪) بمياه شرب جارية كما تتصل كلها شبكة الصرف الصحى العمومية ويتصل ٩٧٪ من المساكن أو الأسر بالكهرباء ويتميز ٩٧٪ من المساكن بوجود مرحاض خاص ويتمتع ٨٢٪ من هذه المساكن بوجود حمام عصرى. (ولم يكن موجوداً بالأنماط التقليدية القديمة).

يشغل هذا النمط ١٤٥ هكتار سنة ١٩٨١ أى ١٣٪ من جملة المساحة المبنية وتظهر الصور الجوية تضاعفه

تقريباً مع أواخر العقد التاسع وبداية العقد الأخير من القرن وكان يضم حوالى ١١٪ من السكان سنة ١٩٨١ بكثافة ٢٧٠ ساكن/هكتار وكثافة سكنية ٥٠ مسكن/هكتار. ويوضح الشكل رقم (٨٦-ب) أهم خصائص النسيج الحضرى لهذا النمط.

٥- السكن الاجتماعى (Le Habitat "social")

وهى نماذج من السكن بدئ فى إنشائها منذ منتصف القرن العشرين فى إطار إيواء سكان دور الصفيح والطبقات الفقيرة من العمال الإسبان والمغاربة، وقد نفذت الإدارة الدولية أول هذه البرامج فى كسبراطا والحى الجديد بإنشاء أحياء ذات شبكات صحية "cités de trames sanitaires" ثم كانت عملية الحى الجديد سنة ١٩٦٦. وتتكون من ٤٥٨ مسكن ذو غرفة واحدة على ١٠ هكتار بينما سبقتها كسبراطا فى نفس المنطقة ذات مساكن من طابق واحد على ٩ هكتار ومساكن متعددة الطوابق على مساحة ٣ هكتار، وتتضمن المساكن أيضاً ١٣ محلاً تجارياً. وكانت المساحات نموذجية ٦ × ٦م على قطع مطرقة (مخططة بشبكة طرق) ومياه شرب، وفى ١٩٧٣ بدأت عملية جديدة بالحى الجديد لإنشاء ٣٥٠ مسكن، ثم أعقبتها عملية الركايع وتتكون من ٤٨٠ مسكن تطورى فى إطار برنامج اجتماعى للمساكن مؤجلة التجهيز، وقد سبقت الإشارة إلى كل البرامج الاجتماعية فى الركايع وبنى مكادة (أرض الدولة) (٥٠م٢ للمسكن)، كما اتضحت مشكلات هذا النمط أيضاً ومدى نجاحها، بالإضافة إلى النمو والتوزيع والضوابط...الخ. يتميز هذا النمط بتباين أشكال مبانيه، ومساحات وحداته، وعدد الغرف إذ تتراوح مابين مساكن ذات غرفة واحدة أو غرفتين أو ثلاث وأكثر فى بعض الأحيان، ويتميز لذلك بارتفاع درجة التزاحم عن متوسط المدينة ليصل إلى ٣ ساكن/غرفة. كما يتميز السكان بالتجانس الاجتماعى إذ يمثلون شريحة من المجتمع تحصل على أقل متوسط لدخل الأسرة بين سكان الأنماط السكنية المختلفة فى طنجة يتراوح بين ٣٧٠-٤٢٠ درهم شهرياً.

ويشغل هذا النمط ٤٧ هكتاراً سنة ١٩٨١ تزايدت مع الانتهاء من المشروعات الجديدة بالإضافة إلى عدد من البرامج الجديدة فى طور الدراسة أو الإنجاز وتصل الكثافة السكانية إلى ٣٩٠ ساكن/هكتار، والسكنية إلى ٨٠ مسكن/هكتار. وتشبه مساكن النمط التقليدى القديم إلى حد كبير وتصل نسبة الامتلاك إلى ٥٠٪، ولايتمتع بوجود المياه الصالحة للشرب سوى ٤٥٪ من المساكن، بينما يعتمد ٥٥٪ من المساكن على مصادر مياه عمومية ويتصل بالصرف الصحى ٧٠٪ من المساكن سنة ١٩٨١ - وقد انخفضت النسبة عن ذلك للتوسع فى إنشاء هذا النمط ذى التجهيز المؤجل-ثم ٧٪ من المساكن ذات صرف خاص و٢٣٪ منها تعتمد على طرق أخرى من الصرف. ولاتزيد نسبة الأسرة المشتركة فى شبكة توزيع الكهرباء عن ٥٢٪، بينما ينعدم وجود تيار كهربائى لدى ٤٨٪ من الأسر ويتميز ٩٧٪ من المساكن بوجود مرحاض وحمام لدى ٣٪ فقط من الأسر. مما يوضح ضعف مستوى التجهيز النسبى لهذا النمط من السكن بالمقارنة مع الأنماط السابقة ويوضح الشكل رقم (٨٦-جـ) أهم خصائص النسيج الحضرى بهذا النمط من السكن.

٦- السكن العشوائى (غير القانونى) المبنى (Clandestin en dure)

وهو نمط من السكن مماثل لنمط السكن الاقتصادى غير المخطط إلا أنه "وكما اتضح فى مواضع عدة سابقة" غير قانونى، إذ نشأ وتوسع فى مناطق غير واردة بخطط التعمير الحضرى على أراض ريفية أو بور خارج المدار

الحضرى أو خارج حدود التعمير. وهذا يعنى أن أهم خصائص هذا النمط تكمن فى كونه غير مخطط أى عشوائى وغير قانونى وينتمى لأشكال السكن التقليدى الاقتصادى. وقد تميز هذا النمط بنموه السريع المطرد سكناً أى مساحة وسكاناً فى مناطق صعبة طبيعياً بل شديدة الصعوبة أحياناً من حيث شدة الانحدار - وفى مناطق التلال جنوب المدينة - ونوع التكوينات السطحية أيضاً وتأثرها الشديد بعناصر المناخ وخاصة المطر بالإضافة لافتقار هذا النمط إلى التجهيزات الأساسية والخدمات، ورغم ذلك مازال هذا النمط سادراً فى نموه بل ومن المتوقع استمرار هذا النمو (كما اتضح ذلك فى مواضع سابقة).

وقد تزامن ظهور هذا النمط ونموه مع نمط السكن الاقتصادى المخطط، وتشير الخرائط والصور الجوية إلى التقارب المكانى من حيث توزيع هذين النمطين جغرافياً، وقد تضمن تحليل ضوابط وآليات نمو وتوزيع المسكن إجابة منطقية تفسر هذه الظاهرة. مثلما كان لدراسة السكان فى طنجة دور أيضاً فى فهم وتحليل وتعليل النمو السكانى السريع لهذه الأنماط إذ ساهم فى نموه تضافر كل من الزيادة الطبيعية والهجرة الداخلية الوافدة والتحركات السكنية من أحياء المدينة الأخرى صوب الهوامش التى ينمو بها هذا النمط السكنى. كما كان لسياسة غض الطرف من قبل الإدارة دور هام فى هذا التدفق الحضرى السريع. وينمو هذا النمط مكانياً على شكل تجمعات سكنية تشبه الأنماط التقليدية القديمة فى درادب ومصلى وكذلك غير المخططة. وعادة ماتبدأ من خلال دوار صغير ثم تأخذ فى الاتساع والانتشار ويزداد التدفق العمرانى (الحضرى) للدوار القديم على مدى كبير وسرعة فائقة وخير مثال على ذلك (دشار بن ديبان) وامتداده فى بئر الشفا، والمرسى، و"حومة صدام (شكل رقم ٨٦-جـ) وغالباً ماتكون الأراضى التى تنمو عليها هذه الأحياء ذات مشكلات عقارية. فعادة ماتكون الملكية للجدران دون الأرض التى تكون عادة أراض للغير أو الدولة أو أراضى حبوس أو أملاك جماعية. (كما اتضح سابقاً أيضاً عند دراسة الوضع العقارى). ويتميز النسيج العمرانى لهذا النمط السكنى بالتقسيم العشوائى بل الفوضوى للتجزئات، وكذلك بالتباين الواضح فى أشكال وأحجام وارتفاعات المبانى. كما يتميز-كماسبق-بظاهرة السكن التطورى كما يفتقر المسكن للعناصر الهندسية السليمة سواء فيما يخص شكل المبنى وتركيبه الداخلى أو أساس المبنى ومواد البناء. وتتكرر هذه الخصائص فى أنماط السكن غير المخططة والتقليدية القديمة. إذ لا يسبق البناء أى عملية تخطيط وتنظيم بالإضافة إلى ضعف الموارد وانعدام الخبرة وعدم الاعتماد على أصحاب الخبرة أيضاً. ويتميز هذا النمط ببدايته المؤقتة من دور الصفيح ثم التطورية والدليل على ذلك أن الأطراف الجنوبية فى حى بن ديبان وهى الأحدث ترتفع بها نسبة المساكن ذات الطابق الواحد إلى ٦٢,٦٪ فى جنوبه وتنخفض فى شماله إلى ٤٢,٥٪، أما المساكن ذات الطابقين تصل فى الجنوب منه إلى ٣٢٪، وفى شماله إلى ٣٨,٢٪ بينما تمثل المبانى ذات الطوابق الثلاث ٤,٨٪ فى أطراف بن ديبان الجنوبية (بير الشفا والمرسى) وترتفع نسبتها إلى ١٧,٣٪ فى شمال بن ديبان، وقد ترتفع المبانى إلى أربع طوابق بنسبة ٢٪ فى الشمال و ٠,٥٪ فى الجنوب، وبذلك يتفاوت عدد الوحدات السكنية التى يضمها كل مبنى، وتتراوح بين مسكن واحد بالمبنى إلى أربع مساكن إلا أن الغالبية العظمى (٨٢,٨٪ جنوباً و ٧١,١٪ شمالاً) تتمثل فى مبانى ذات مسكن واحد، مما يعكس الرغبة الواضحة لدى المغاربة فى امتلاك مسكن فردى، ويرجع ارتفاع هذه النسبة فى الجنوب إلى حداثة هذه المناطق وتعميرها بوافدين جدد ترتفع لديهم هذه الرغبة، وبعد ذلك يمكن بناء طوابق أخرى للإيجار

كاستثمار وتصل نسبة الامتلاك إلى ٦٩٪.

وتتسم المساكن بتفاوت مساحتها من ٢٠م٢ إلى أكثر من ١٠٠م٢ بمتوسط ٥٠ إلى ٧٠ م٢ بالإضافة إلى أن ٨٢٪ من المساكن لاتتجاوز سعتها غرفتين و ١٧,٦٪ فقط من المنازل يتراوح عدد غرفها مابين ٣-٥ غرفة، مما يؤكد غلبة المساكن الصغيرة الحجم، كما تتميز هذه الأنماط السكنية بسكنى الأسر كبيرة الحجم إذ تصل نسبة الأسر التى يصل أفرادها إلى ٦ و ٩ أفراد إلى حوالى ٦٠٪، وإذا كان متوسط درجة التزاحم على مستوى كل هذا النمط السكنى ٢,٦ ساكن/غرفة، فإن درجة التزاحم تصل إلى ٤ ساكن/غرفة وأكثر فى أحيان كثيرة فى مناطق عديدة من بن ديبان . إذ كثيراً ماتضاف غرف من الصفيح أو مؤقتة البناء فوق الأسطح لمواجهة الزيادة فى عدد الأسرة الذى يصل إلى ١٠ أفراد فى أحيان كثيرة (١).

وتُظهر الصور والخرائط تلاحم شديد للمساكن فى الجزيرات السكنية وخاصة فى مناطق هذه الأنماط السكنية الأقدم عمراً فى حى بن ديبان الشمالى.. كما تظهر الصور الجوية "البرارك" أو دور الصفيح أكثر توزعاً وانتشاراً فى بن ديبان الجنوبى، وفى حومة الشوك، وبن كيران، وفى طنجة البالية، وفى السانية، وقرب طريق ملاباطا شرقاً*.

أما عن مستوى التجهيز بهذا النمط فهو ضعيف للغاية. فلا يتمتع بوجود مياه الشرب الجارية سوى ٧٪ من المساكن. بينما يعتمد ٥٥٪ على مياه عمومية، و٣٥٪ من المساكن تعتمد على مصادر أخرى. والواقع أن هذه النسب عامة يرفع منها اتصال الأجزاء الأقدم من هذا النمط وخاصة شمال بن ديبان بشبكة المياه فى بعض مناطقه القريبة من المدار الحضرى وفى نفس الوقت يفتقر بن ديبان الجنوبى إلى مياه باستثناء بعض المصادر العمومية الضعيفة، و يتكرر نفس الوضع بالنسبة لأنماط هذا السكن بالمناطق الأخرى غير بن ديبان

بالنسبة للصرف الصحى العمومى فلا تتصل به كل مساكن هذا النمط حيث ٤١٪ من المساكن ذات صرف خاص، و٥٩٪ من المساكن تصرف بطرق أخرى إذ يلجأ السكان إلى مد قنوات خاصة هزيلة تصب فى أودية مكشوفة أو فى المجارى المائية التى تصرف مياه الأمطار مما يشير إلى مدى تلوث البيئة وسوء الحالة التى يعيشها سكان هذه المناطق* .

أما النفايات الصلبة فيتم التخلص منها بطرحها مباشرة فى الطرقات والأراضى الشاغرة كما لاتقوم البلدية بجمعها ذلك لأن هذه الأنماط السكنية ليست خاضعة للإدارة البلدية فهى غير قانونية.

والواقع المرير لهذه الأنماط السكنية أن خزانات المياه الصالحة للشرب تقع قريباً جداً منها وكذلك شبكات الصرف، إلا أن عدم قانونية هذه المبانى ووجودها خارج المدار الحضرى أو فى مناطق غير موضوعة فى خطة التعمير حرمها من هذه الشبكات والخدمات الأخرى. وينطبق نفس الوضع على الإمداد بالكهرباء فتصل نسبة الأسر المشتركة ٦٪، بينما تعتمد باقى الأسر على مصادر أخرى للإضاءة مثل "لمبة الجاز". كما تنعدم الإضاءة العمومية إذ لاتغطى سوى أجزاء يسيرة من حى بن ديبان الشمالى فقط، ممايجعل هذه المناطق غارقة فى الظلام الدامس. ويؤدى انعدام

(١) دراسة ميدانية عن حي بن ديبان قام بها قسم الجغرافية بجامعة عبد المالك السعدي بتطوان سنة ١٩٩٢.

بالإضافة إلى تحليل الصور الجوية الحديثة.

* وقد رأت الباحثة ذلك أثناء تواجدها بطنجة وهذه الرؤية مدعمة بالصور.

الإنارة العمومية أو ضعفها وعدم صيانتها فى مناطق تواجدها إلى انتشار قطاع الطرق الذين يسلبون المارة أموالهم وأمتعتهم، وقد يصل الأمر إلى القتل فى أحيان كثيرة، والواقع أن هذه الأمور تحدث فى وضح النهار ناهيك عن حدوثها فى الظلام الدامس* .

ويتمتع ٨٩٪ من المساكن بوجود مرحاض خاص كما يتمتع ٧٪ من مساكن هذا النمط بوجود حمام عصرى.

فيما يخص شبكة الطرق، تواجه هذه الأنماط السكنية مشكلة انعدام وجود الطرق المعبدة والمنظمة بها ومعظم الموجود عبارة عن مسالك وأزقة ضيقة غير معبدة أقامها السكان بالمجهود الذاتى، وتعانى من مشاكل جمة خاصة فى فصل الأمطار، إذ تعانى من الأوحال والغرق بالإضافة إلى انعدام وجود نظام للصرف الصحى، مما يؤدى إلى تفاقم عملية التدهور المتمثلة فى انجراف التربة، بل وحدوث الانهيارات بسبب شدة انحدار هذه المناطق أيضاً.

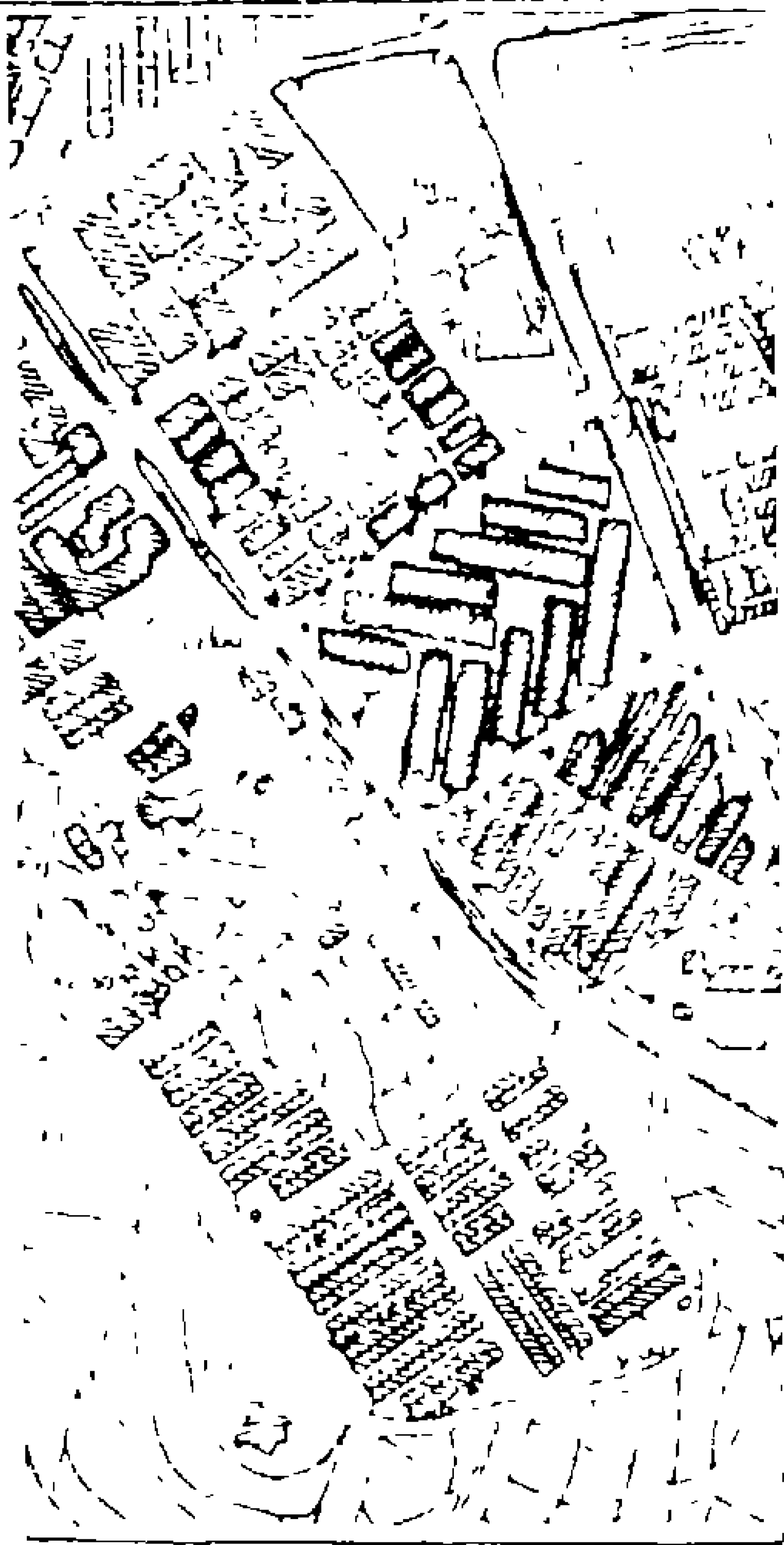
ومن المتوقع أن تشهد هذه الأنماط السكنية تحسناً واضحاً فى مستوى التجهيزات بها أو مستوى الخدمات حيث تبذل الدولة ممثلة فى مندوبية وزارة السكنى وفى عمالة طنجة (أى وزارة الداخلية) جهداً واضحاً فى سبيل دراسة ووضع برامج إعادة هيكلة السكن العشوائى، بالإضافة إلى وجود الوكالة الوطنية لمحاربة السكن غير اللائق لتنفيذ برامج التطوير وتنفيذ المخطط الموضوع لها فى تصميم التهيئة الحضرية، بالإضافة إلى جهود وزارة الأشغال العمومية ومديريتها فى طنجة، وكذلك الوكالة المستقلة للماء والكهرباء بطنجة التابعة لنفس الوزارة حيث تنفذ الشبكات الخاصة بمياه الشرب والكهرباء والطرق، يضاف إلى ذلك استحداث تقسيم إدارى وجماعى جديد سنة ١٩٩٢ بحيث تدخل كل الهوامش خارج الحدود الإدارية ضمن حدود إدارية حضرية جديدة "سيشار إليها فى مستقبل المدينة". وقد سبقت هذه المرحلة عملية إحداث دائرة العوامة الحضرية، والتى كانت من قبل ريفية وذلك فى يناير سنة ١٩٩٠، ولهذه الدائرة الآن ثلاث إدارات بعد أن كانت إدارة واحدة، وذلك لخدمة أكبر تجمع للسكن العشوائى فى بن ديبان، وبنى مكادة القديمة بالإضافة إلى مناطق السكن الاجتماعى والاقتصادى المخطط ودور الصفيح فى الجيرارى، والعوامة، والركايع، وعين عودة، وبوحوت حتى حومة محمود، وحرارن وغيرها من المناطق البعيدة نسبياً فى هوامش طنجة الجنوبية** .

ويوضح الشكل رقم (٨٦-ب) أهم الخصائص العمرانية لهذا النمط. وتحتاج هذه المناطق إلى مجهود ضخم حتى تتم إعادة تخطيطها نظراً للتكلفة العالية التى يحتاجها التجهيز والبناء وشق الطرق وإيصال الشبكات، حيث تتميز طنجة بطبيعتها الخاصة بالنسبة للتضرس والوعورة والانحدار وطبيعة التكوينات وكثرة الوديان. وتتطلب المنشآت بها وبطنجة عامة الحفر إلى ثلاث أمتار وثمانية أمتار أحياناً فى حين تحتاج عملية الإنشاء فى الرباط مثلاً إلى الحفر على عمق ٣٠ إلى ٥٠ سم حيث الأراضى منبسطة ومختلفة فى التكوين. كما تصل التكلفة فى طنجة إلى ثلاث أضعاف قيمتها فى أى منطقة أخرى بالمملكة**.

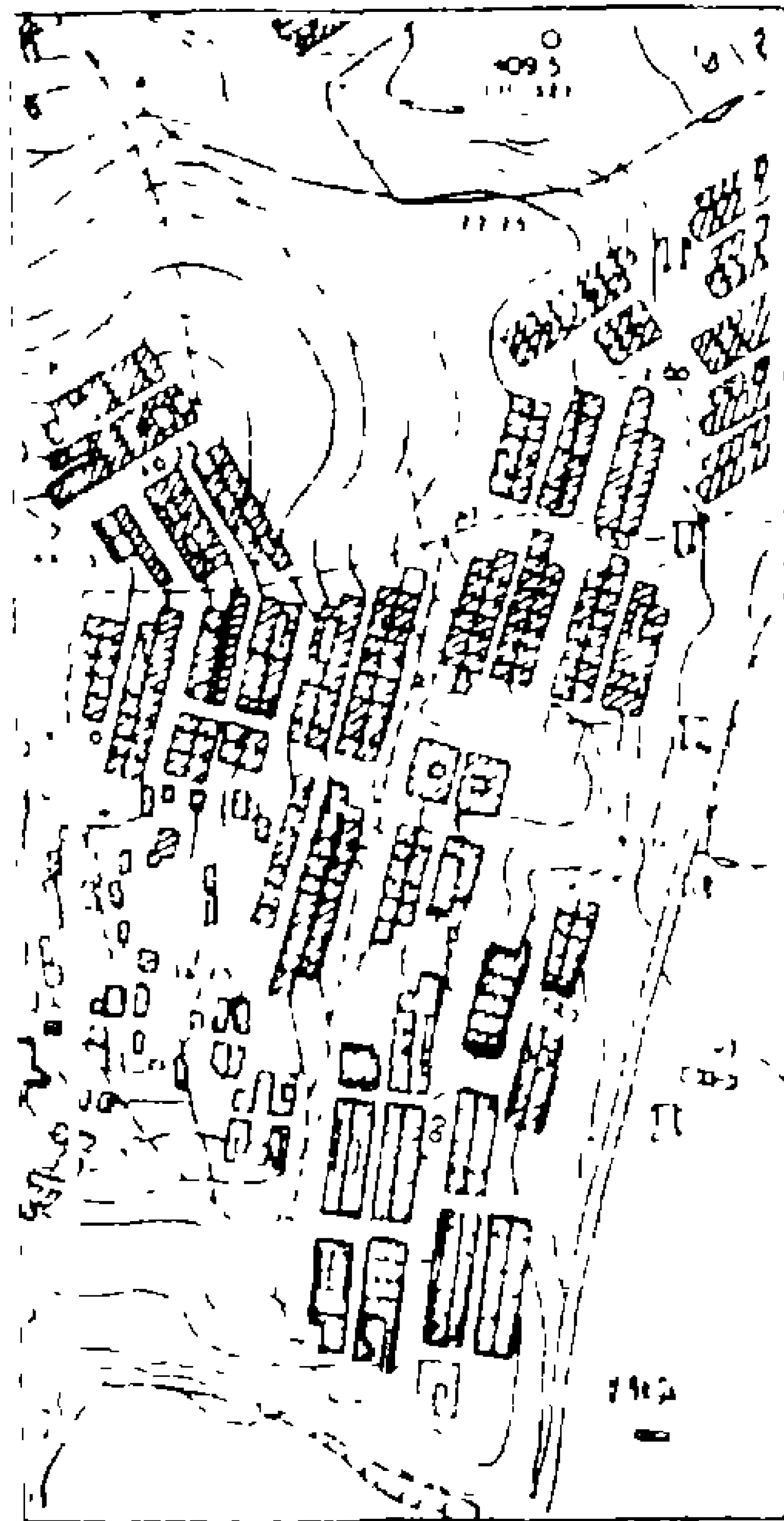
---

* وقد عانت الباحثة من ذلك ولم تستطيع التوغل في هذه المناطق إلا بسيارات الشرطة. كما كانت هناك حالات قتل في أيام زيارة هذه المناطق.

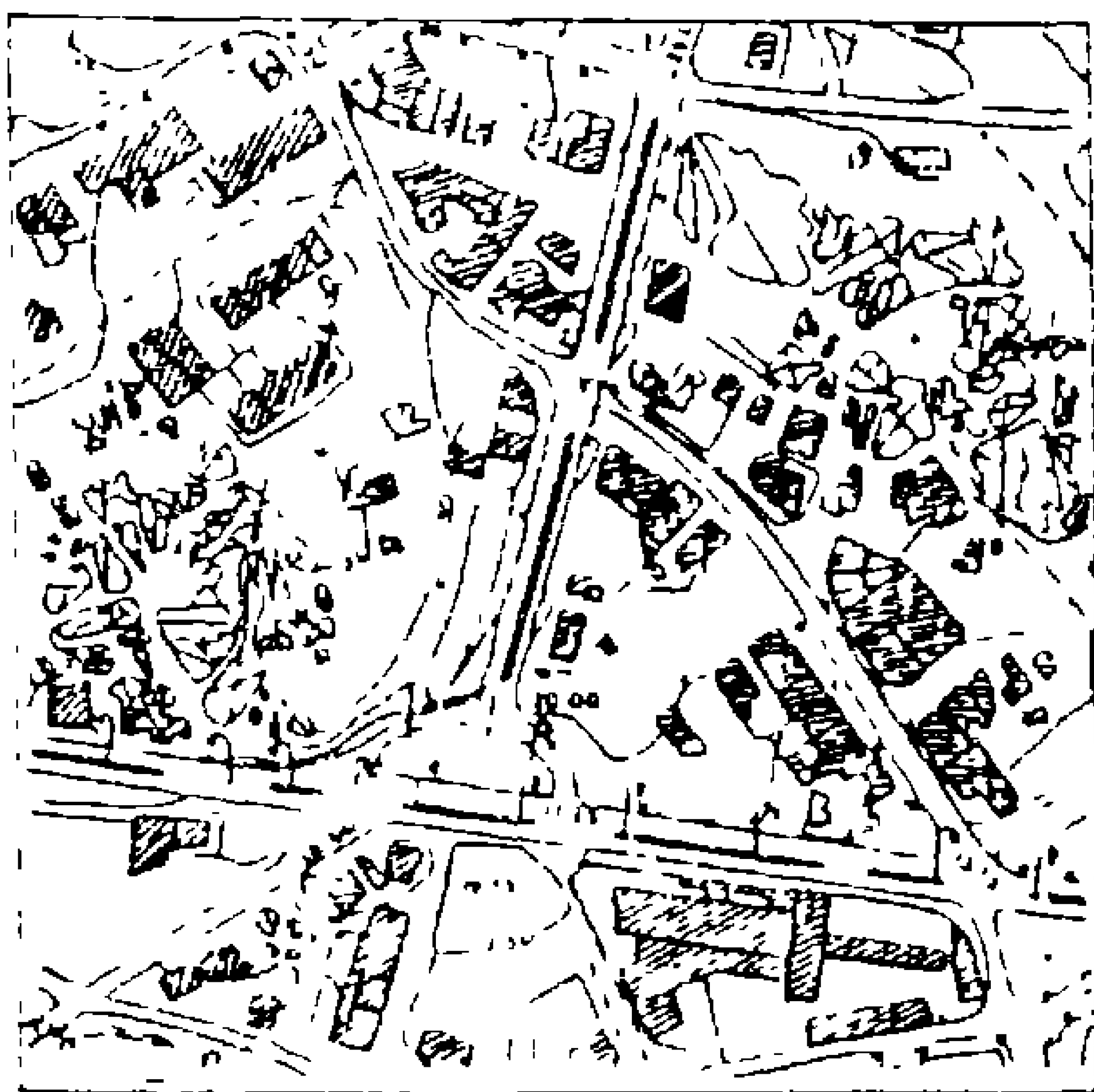
** محادثات شخصية مع القائد القصيوي مصطفى قائد دائرة العوامة (قيادة الفحص)، في نوفمبر سنة ١٩٩٢، وكذلك مع المهندس سعيد العلواني مندوب وزارة السكنى بطنجة والمهندس عبد الحق الإبراهيمي رئيس قسم التعمير بعمالة طنجة.



(١-ب) كسبراطا



(١-أ) الركايع



(٢-ب) مولاي إسماعيل



(٢-أ) بني مكادة

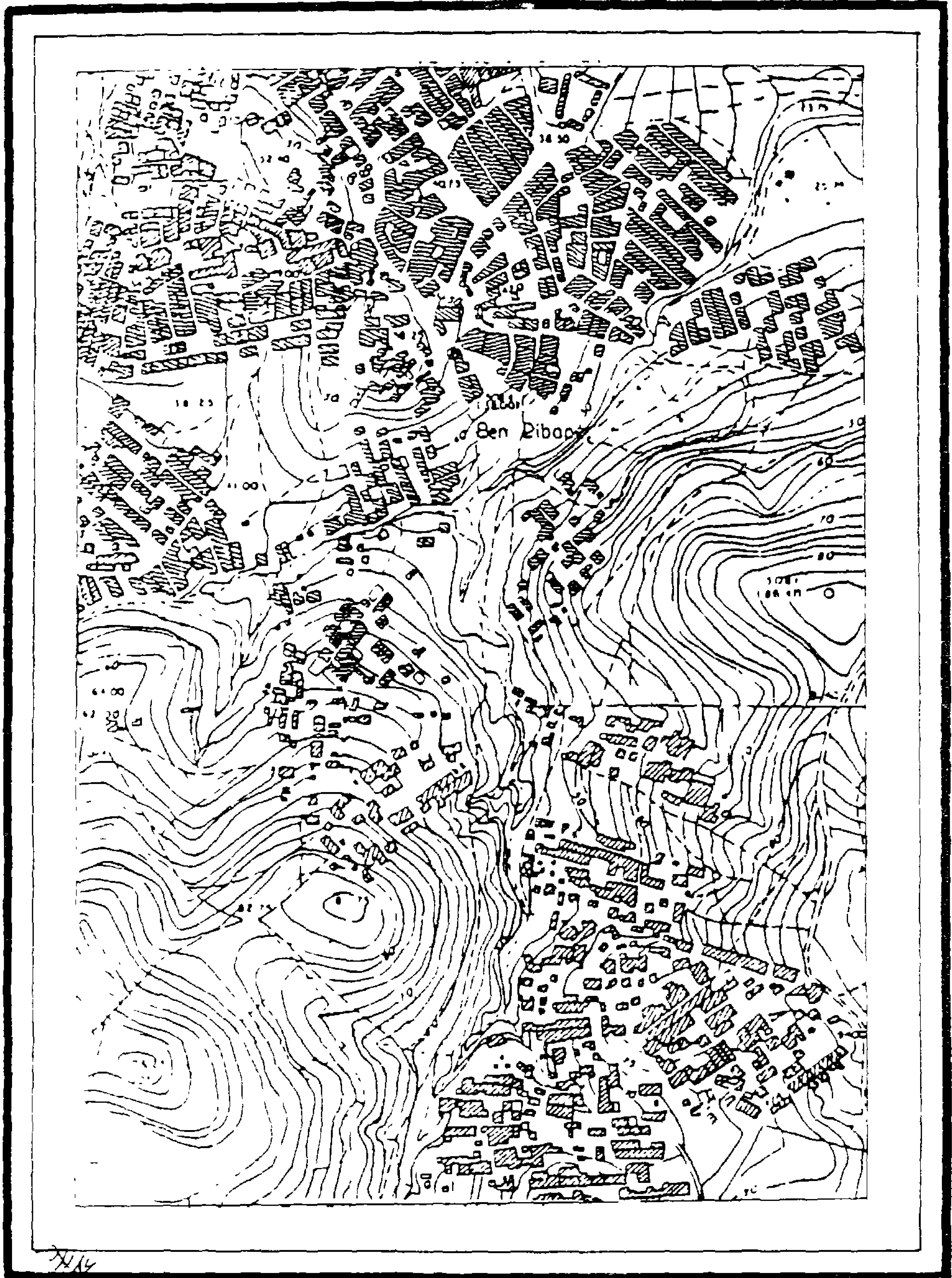
شكل (٨٦ - ج) النسيج الحضري للأنماط السكنية بمجمعة طنجة

١- السكن الاجتماعي أ - الركايع ب- كسبراطا

٢- عشوائي مؤقت أ- دور صفيح بني مكادة (نمط متجمع)

ب- " " مولاي إسماعيل (نمط مبعثر)

المصدر: خرائط طنجة ١/ ...٥



شكل (٨٦ - د) النسيج الحضرى للأنماط السكنية بمجمعة طنجة
السكن غير القانونى (العشوائى) المبنى
حى بن ديبان
المصدر/ خرائط طنجة ١/ ٥٠٠٠

٧- السكن العشوائى (غير القانونى) المؤقت (Clandestin precaire) .

ينتشر هذا النمط على مستوى المدن المغربية، ويقصد به كل أشكال السكن غير المبنى أى دور الصفيح، والأكواخ، والعشش، وكذلك المساكن غير المكتملة، والمهجورة...الخ، إلا أن أكثر الأشكال انتشاراً فى هذا النمط هى دور الصفيح. وليس بمناطق هذا النمط طرق أو خدمات أو تجهيزات وخاصة الأشكال الحديثة منه فى المناطق النائية، وقد سبقت الإشارة إلى تاريخ نشأة هذا النمط وآليات نموه وانتشاره وتوقعاته وتوزيع بؤره السكنية وارتباط ظهوره بالفترة الدولية، وخاصة مع فترة الازدهار العمرانى والتجارى للمدينة والذى أدى إلى جذب الأيدى العاملة من الأرياف المجاورة للعمل فى المجالات المختلفة مما أدى أيضاً إلى اتخاذ الإدارة الدولية لعدة حلول تجاه هذه المشكلة أهمها نقل سكان دور الصفيح من وسط المدينة إلى هوامشها فى مدينة صفيح بنى مكادة، التى أصبحت واقعاً عُرفياً ورسمياً معترفاً به مماأدى إلى ازدياد دور الصفيح فى الهوامش والضواحى، بالإضافة إلى إنشاء نمط السكن الاجتماعى لامتصاص مدن الصفيح (à la resorption des bidonvilles) ومع ذلك لم ينتهى وجود هذا النمط رغم التوقعات التى رجحت إمكانيات القضاء عليه فى العقد التاسع من القرن العشرين

ويميز توزيع هذا النمط السكنى المؤقت شكلين أساسيين، أولهما تواجده على شكل تجمع كبير واضح من دور الصفيح وخاصة فى مدينة الصفيح الأساسية فى بنى مكادة، وهذه تم تحويلها تدريجياً إلى سكن اقتصادى غير مخطط وإلى مشروع سكن اجتماعى فى نفس المكان ... ومازال هناك بؤرتان من تجمعات دور الصفيح الأولى شمال شرق الجيرارى والثانية فى أرض بوحسين شمال راديو طنجة وشمال شرق أرض الدولة، بالإضافة إلى بعض التجمعات الأصغر فى منطقة ساحة المغرب، وڤيلا هاريز شرق المدينة، أما الشكل الآخر من تواجد هذا النمط فهو النمط المبعثر والأكثر انتشاراً وتداخلاً مع الأنماط السكنية الأخرى، ولذلك لاتكون بؤره بأحجام كبيرة وتمثل وحدات من دور الصفيح متناثرة هنا وهناك وخاصة ضمن مناطق النمط غير القانونى العشوائى، إذ يمثل مرحلة انتقالية للمهاجر قبل بناء دار أو مسكن صلب فى هذه المناطق، لذلك توضح الصور الجوية لطنجة سنة ١٩٨٩-١٩٩٢ وجود دور الصفيح فى هوامش حى بن ديبان العشوائى وخاصة فى الجنوب (بير الشفا والمرسى) وفى غربة عن تواجدها فى قلبه، كما توجد فى معظم مناطق بنى مكادة القديمة، والركايع، وعين عودة غرب طريق العوامة، بالإضافة إلى تواجدها فى طنجة البالية، والسانية، ومغوغا، وحومة الشوك، وبن كيران. كما شوهدت متناثرة فى الأراضى المتاخمة لطريق الرباط (عذيب الحاج قدور) وذلك أثناء الدراسة الميدانية. ويجابه علاج مشكلة هذا النمط من السكن العديد من الصعوبات وذلك منذ بدايتها، فما أن تشرع الدولة فى نقل سكان دور الصفيح من مكان أو تجهيز مكانهم الأصلى وبنائه (كحالة بنى مكادة) إلا ويشرع السكان والمهاجرون بالذات فى بناء دور صفيح جديدة فى مكان آخر، ونفس الوضع بالنسبة للسكن غير القانونى المبنى فماأن تشرع الدولة فى تجهيز المناطق القديمة منه إلا وتكون العديد من المناطق غير القانونية قد ظهرت فى مناطق أبعد وأصعب، وهكذا يستمر الصراع بين السكان وطالبى السكن من جهة والإدارة من جهة أخرى وخاصة فى المدن النامية.

وعادة مايكون حجم البراكات صغير يتراوح بين ١٠م٢ و ٢٠م٢، كما قد تأوى هذه البراكة عائلة أو عائلتين

وربما ثلاث، كما يظهر نسيجها شديد التلاحم. وتحظى دور الصفيح الأقدم بنوع من التعديل والتجهيز عن الحديث منها. كما قد يتم بناء جانب من هذه البراكة إذا طال الزمن وتحسنت الأحوال ويتشابه شكل البراكات ووضعها فى طنجة مع ماشاهدته الباحثة ودرسته فى تونس العاصمة وغيرها من المدن التونسية من قبل.

كان سكان هذا النمط يمثلون أكثر من ١٥٪ من سكان طنجة فى أواخر الفترة الدولية، ثم أصبحوا يمثلون ١٠٪ سنة ١٩٦٠، وفى سنة ١٩٨١ كانوا يمثلون ٥٪ من حجم السكان، ومازالت نسبة من السكان تسكن هذا النمط أشرنا إلى حجمها الحالى سابقاً.

ترتفع نسبة الامتلاك إلى ٨٨٪ فى هذا النمط مما يعكس الرغبة فى امتلاك الأرض أولاً. كما يعكس دور الحكومة فى تمليك هذه الأراضى للسكان خاصة أثناء الفترة الدولية، حيث نقلت سكان بوخشخاش إلى بنى مكادة وملكتهم الأراضى، ويحدث ذلك أيضاً فى الهوامش حيث يبدأ السكن غير القانونى بشراء الأرض أو وضع اليد عليها ثم بناء مسكن مؤقت، ولاتتصل هذه البراكات بشبكات المياه الجارية بينما يتصل ٤٥٪ منها بشبكات الصرف الصحى، وخاصة تلك القديمة والمتواجدة داخل النسيج العمرانى الحضرى ولاتتصل كل دور الصفيح بالكهرباء وتعتمد على مصادر أخرى بنسبة ١٠٠٪ ويتوافر ٥٨٪ من دور الصفيح على مرحاض. وتتميز هذه الأنماط السكنية بكثافة سكانية ٥٠٠ ساكن/هكتار وكثافة سكنية ٩٠ مسكن/هكتار. وقد تنقسم البراكة داخلياً إلى غرفتين وثلاث حسب مساحتها وعدد قاطنيها ودرجة قرابتهم، ويوضح الشكل رقم (٨٦جـ) خصائص النسيج الحضرى لهذا النمط.

٨- السكن الجماعى (العمارات) (La residentiel collectif)

ويقصد بهذا النمط المبانى التى تمثل وسط المدينة أو المدينة الأوربية الحديثة حول المدينة العتيقة، إذ تتميز بشبكة جيدة من الطرق كما تتميز بتخطيط جيد فى الوسط الجنوبى خاصة حول بوليفار باستير، وبوليفار محمد الخامس فى (البلاج)، والحى الإدارى، وقد بدأ هذا النمط العام من السكن فى الفترة الدولية مميزاً ومشكلاً للمركز الحديث للمدينة فى الجنوب، والجنوب الغربى، والجنوب الشرقى من المدينة العتيقة على أراض ذات تضرس هين.

ويتكون هذا النمط من قسمين أساسيين مختلفين عن بعضهما وهما:

- الأول وهو الأقرب للمدينة العتيقة، وقد بدأ نمو هذا القسم فى نهاية القرن التاسع عشر غرب المدينة العتيقة متوافقاً مع نمو طنجة وخروجها الفعلى عن الأسوار، ويستمر فى ارتفاع كثافته، ويشبه إلى حد ما نطاق النمط الاقتصادى غير المخطط، أو بعض المراكز الريفية المخططة، ومدن الحدائق الإنجليزية (les cités-jardins anglaises) فى قلة تخطيطها وتنظيمها الحضرى، وتتبع الطرق البدائية-نوعاً ما-طبوغرافية الموضع مما يعنى وجود أقدم مبانى طنجة خارج أسوار المدينة العتيقة فى هذا الموضع، وقد تميز هذا النمو الأول بعدم التناسق فى المراحل الأولى ثم أخذت المبانى الأحدث فى الظهور بمظهر أكثر تنسيقاً.

أما القسم الثانى فقد نشأ متبعاً تخطيطاً عمرانياً شبيهاً بالمدينة الأوربية ذات الخطة النجمية فى الشوارع أو الطرق الأكثر اتساعاً وطولاً، كما كان انتشار البناء سريعاً ومتوافقاً أيضاً مع سرعة نمو المدينة، وقد سبقت الإشارة إلى محاور النمو واتجاهاته فى موضع سابق من البحث.

وقد اتبعت "أراك"* نفس أسلوب عمارات وسط المدينة فى بناء العديد من المشروعات وبيعها، وتقع هذه المشروعات على الطرق الرئيسية لطنجة، وتوضح الصور الجوية وجود هذه العمارات فى السوانى وفى منطقة مولاى إسماعيل.

وتتراوح مساحات العمارات أو (التجزئات الأرضية) فى القسم الأول من ١٠٠م٢ إلى ٧٠٠م٢ متباينة الأشكال أيضاً، ويتزايد هذا التفاوت بالبعد عن المركز، كما يتفاوت ارتفاع المبانى من طابقين إلى سبع طوابق.

أما القسم الثانى فتظهر تقسيمات الأراضى فيه أكثر انتظاماً، بل أكثر صرامة فى التنظيم على مستوى المدينة كلها. وتتراوح المساحات بين ٥٠٠، ٢٠٠٠م٢ وربما تصل بعض الأجزاء إلى ٥٠٠٠م٢. وعمارات هذا القسم أكبر حجماً كانت تبنى وفق التنظيم الجماعى (البلدى commune) بمستويات ارتفاع تتراوح بين خمس طوابق إلى عشر طوابق، وتتمثل أقدم المناطق فى الجزء الشمالى المنحدر من الهضبة صوب خليج طنجة حيث مسرح سرڤنتيس سنة ١٩١٣، والمركز القديم الذى يقع فى الشمال الشرقى، ويظهر البناء كثيفاً حول ساحة فرنسا، وفى مركز المدينة إلى الغرب من شارع الحرية وبوليڤار باستير ثم امتداده فى بوليڤار محمد الخامس حيث تقل كثافة العمارات نسبياً فى اتجاه الجنوب والشرق.

وتظهر العمارات ذات نمط عصرى يشبه طراز البحر المتوسط فى مجمله، وإن كانت المبانى القديمة تتميز بزخارف تنتمى للفترات التقليدية للأطرزة الأوربية، بالإضافة إلى وجود العديد من المحلات والوكالات ومراكز الأنشطة والورش والخدمات المختلفة أسفل معظم العمارات وخاصة المطلة على الشوارع الرئيسية والسياحية وتشير واجهات العمارات التى تنتمى إلى فترة ماقبل الاستقلال إلى تأثيرات العمارة الفرنسية والإسبانية والإسلامية أيضاً...الخ. فالعمارة فى طنجة تعكس كل المتناقضات السياسية والدبلوماسية والثقافية التى مرت بالمدينة كما تعكس العمارة السائدة فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، بالإضافة إلى تميزها بعمارة حرة غير مقيدة بمذهب معمارى معين، وخاصة فى العمارات الأحدث عصراً حيث الازدهار الإنشائى الضخم الذى حدث فى المدينة أثناء الفترة الدولية كما تشهد المدينة ذلك فى الوقت الراهن.

ويتميز سكان هذا النمط اجتماعياً بأعلى مستويات الدخل على مستوى الأسر فى المدينة، كما تتميز طبيعة إشغال الوحدات السكنية بانخفاض درجة التزاحم إلى أدنى متوسطاتها ١,٢ ساكن/غرفة وترتفع بينهم نسبة الإيجار إلى ٧٨٪ كما بلغت نسبة اتصال هذه الأنماط السكنية بالشبكات الحضرية ١٠٠٪ بمياه الشرب الجارية والصرف الصحى والكهرباء وفى ٩٨٪ من المساكن يوجد مرحاض و ٨٣٪ منها بها حمام عصرى وذلك سنة ١٩٨١.

وتشغل العمارات حوالى ١٧,٣٪ من المساحة المبنية بمجمعة طنجة الحضرية، بكثافة سكنية تصل إلى ٦٠ مسكن فى الهكتار، والواقع أن هذه الكثافة فى تغير مستمر وخاصة مع الطفرة الإنشائية التى تعيشها طنجة فى السنوات الأخيرة، وخاصة فى نمط العمارات والڤيلات ويمثل سكان هذا النمط ١٤,٣٪ من سكان مجمعة طنجة سنة ١٩٨١ بكثافة تصل فى متوسطها إلى ٢٦٠ ساكن/هكتار، وقد تعرض هذا النمط لنقص نسبة مساحته وسكانه إلى جملة المدينة مع نمو الأنماط الاقتصادية القانونية فى سنوات مابعد الاستقلال و إلى الآن، وخاصة مع

* اختصار اسم الوكالة الوطنية للتجهيز والبناء وقد سبقت الإشارة إليها.

رحيل معظم سكانه من الأجانب، وقد عوض الإحلال السكنى ذلك لكن نمو الأنماط الأخرى من الإسكان الشعبى كانت أسرع بكثير. ويتمتع هذا النمط بتوافر الخدمات بأنواعها المختلفة، ويوضح الشكل رقم (٨٦هـ) أهم خصائص النسيج العمرانى لهذا النمط

٩- السكن الفردى : (Le Residential individual)

ويقصد به السكن الفردى من نمط الڤيلات المحاطة بحدائق فى مناطق ذات شبكة طرق مناسبة وينتشر هذا النمط فى الضواحى والهوامش شبه الريفية، ولاينتشر فى وسط المدينة باستثناء حالات محددة كانت وقت بنائها مشيدة فى مناطق خالية بعيداً عن التركز العمرانى مثل الڤيلات الهولندية الطابع وغيرها والموجودة الآن بين العمارات. بالإضافة إلى ڤيلات ضواحى وسط المدينة الحالية .

ومن أجل التحليل الفنى لحالة وخصائص النسيج الحضرى لهذا النمط لابد من الفصل بين نمطين مختلفين منه، الأول نسيج حضرى لسكنى علية القوم والطبقة الأرستقراطية والأثرياء وهو النمط الأصلى أو الأقدم، ثم نمط من السكن الفردى لسكنى الطبقات المتوسطة وحديثة الثراء فى المجتمع الطنجى.

وقد بدأ ظهور النمط الأصلى القديم من الڤيلات فى نهاية القرن الماضى، وكان أول ظهورها بجوار القصبة على هضبة مرشان مشرفة على مضيق جبل طارق، فى فترة انتقال المفوضيات من داخل المدينة العتيقة إلى خارجها، وكذلك مابناه علية القوم من الوزراء وكبار رجال الدولة والأثرياء من التجار من قصور ومساكن غارقة فى الخضرة وجمال الطبيعة كما امتدت هذه المنشآت فى مناطق سوق البقر واتخذ نمو هذا النمط اتجاهين الأول غرباً فى الجبل والجبل الكبير والثانى فى منطقة الشرف شرقاً بجنوب وقد سبقت الإشارة إلى ذلك عند تتبع النمو العمرانى للمدينة وكان بعضها يأخذ الطابع الريفى على ملكيات كبيرة تتراوح من ١٠٠٠٠م٢ إلى ٥٠٠٠٠م٢ وربما أكثر من ذلك، وخاصة فى ڤيلات وقصور الجبل التى تستهلك مساحات كبيرة من بيئته حيث استمرت عملية إنشاء الڤيلات والقصور للأمراء والملوك والأثرياء العرب بمساحات تزيد عن ذلك كثيراً فى الوقت الحالى.

أما النموذج الأحدث فهو النموذج الخاص بالطبقة المتوسطة وفوق المتوسطة على تجزئات تتراوح مساحتها بين ٣٥٠ و ٧٠٠م٢ فى بويانة، ومسطر خوش، وبسادينا، وأتلانتك بانك ثم الأحدث من ذلك فى منطقة خليج طنجة السياحية "بيلاڤستا"، وفى حى السوريين، بالإضافة إلى تجزئات الدولة للڤيلات فى المناطق التى لاتصلح للأنماط الأخرى فى ڤال فلورى وضمن تجزئة البرانس غرب وجنوب غرب طنجة بين طريق الرباط وطريق الجبل وفى كاليفورنيا ويسجل هذا النمط حالياً نمواً واضحاً بعد الخمود النسبى الذى أصابه بعد الاستقلال.

ويغطى هذا النمط مساحة كبيرة من المدينة تربو على ٣٠٪ من المساحة المبنية على الرغم من إعالته لحوالى ٦٪ فقط من جملة السكان سنة ١٩٨١ بكثافة ضعيفة تصل إلى ٦٠ ساكن/هكتار و١٠ مسكن/هكتار سنة ١٩٨١، ويتضح من الصور الجوية والخرائط الأحدث زيادة تكاثف البناء فى نطاق الڤيلات فى الجبل وفى المناطق الأخرى، كما تتمتع مناطق الڤيلات بشبكة تجهيزات حضرية ممتازة إذ أن نسبة اتصال نطاقات الڤيلات بها تصل إلى ١٠٠٪، بالإضافة إلى عناصر الراحة حيث يوجد فى كل المساكن مرحاض وفى ٩١٪ منها حمام عصرى بالإضافة إلى عناصر الرفاهية الأخرى التى لاتوجد فى الأنماط الأخرى مثل حمامات السباحة والملاعب...الخ.



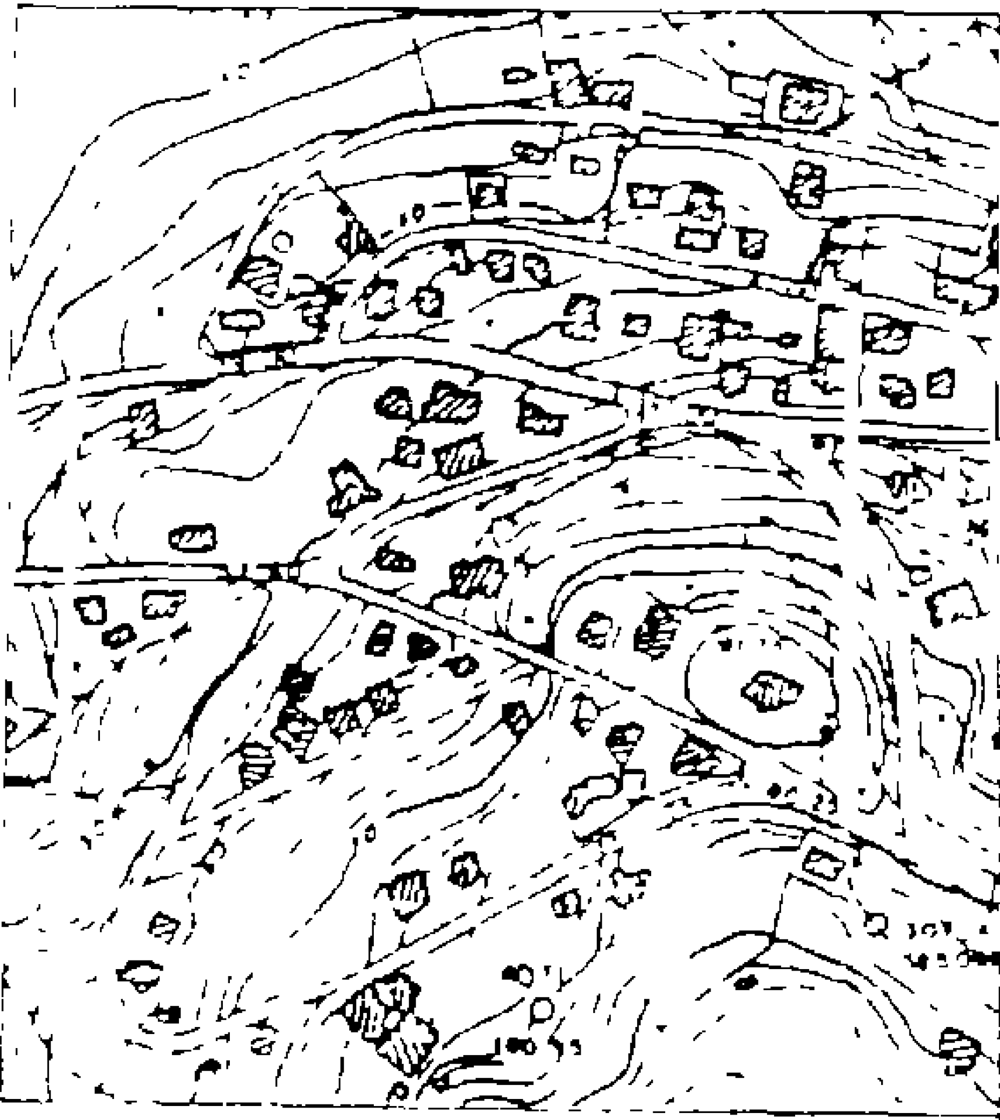
١ - أ) وسط المدينة الحديث



١ - ب) وسط المدينة العربي



٢ - أ) ڤيلات الجبل الكبير
٥ ڤيلا / هكتار



٢ - ب) ڤيلات بوبانة (١٠ ڤيلا / هكتار)

شكل ٨٦ - هـ النسيج الحضري للأنماط السكنية بمجمعة طنجة

١ - سكن فاخر عمارات أ - وسط المدينة الحديث (بولفار باستير - محمد الخامس)
ب - " " العزيز (سان فرانسسكو)

٢ - " " ڤيلات أ - ڤيلات الجبل الكبير (٥ ڤيلا / هكتار)
ب - " بوبانة (١٠ ڤيلا / هكتار)

المصدر: خريطة طنجة ١ : ٥٠٠٠

ويفتقد نطاق الڤيلات فى طنجة إلى الكثير من الخدمات التجارية والثقافية ...الخ نظراً لتواجده فى الهوامش والضواحى بعيداً عن وسط المدينة حيث تتركز هذه الخدمات، إلا أن السيارات تساهم فى سرعة الحصول على هذه الخدمات والانتفاع بها، حيث يمثل سكان هذا النمط أعلى مستويات الدخل فى المدينة على عكس سكان الهوامش الأخرى ذات الأنماط السكنية غير القانونية والعشوائية الذين يفتقدون وجود التجهيزات والخدمات والدخل المناسب والمسكن اللائق أيضاً. ويوضح الشكل رقم (٨٦-هـ) أهم خصائص النسيج الحضرى لنمط الڤيلات السكنى.

ويتضح مما سبق مدى التفاوت فيما تحظى به أنماط السكن المختلفة من تجهيزات أى اتصالها بشبكات المرافق العامة، فقد اتضح أن أنماط ومناطق العمارات والڤيلات والسكن الاقتصادى المخطط، تليها الأنماط السكنية التقليدية القديمة فى المدينة العتيقة، ونمطها فى درادب والمصلى أصبحت شبه مكتملة بالنسبة لهذه التجهيزات، يلى ذلك مناطق النمط الاقتصادى غير المخطط بينما تنخفض نسبة ارتباط الأنماط غير القانونية بهذه التجهيزات.

تنتمى الغالبية العظمى من مساكن طنجة الحالية إلى الأنماط التقليدية والاقتصادية القديمة والحديثة القانونية وغير القانونية، ولاتتميز هذه الأنماط بالعمارة الإسلامية التقليدية التى تغيرت فى المدينة العتيقة نفسها فى نسبة كبيرة من مبانيها، ولاتشبه فى معظمها العمارة الأوربية التى تتميز بالفخامة وتعدد الأطرزة الأوربية التى تنتمى إلى مشارب عديدة مختلطة فى كثير من الأحيان فقد فقدتها طنجة مع فقدان الوضع الدولى، وانتشرت عشوائية البناء التى أحدثت أنماطاً متفاوتة متباينة ينقصها الذوق والطابع المميز والتى باتت تعكس حالة طنجة المتردية، حتى بداية إنشاء النمط الاقتصادى المخطط الذى يتميز بالتنظيم والتشابه وإن كان تقليدياً مغربياً فى قطاع عريض منه، كما تنتمى قطاعات أخرى منه إلى نمط العمارات وكذلك إلى نمط الڤيلات. ويطلق على كل الأنماط السكنية عدا العمارات والڤيلات و"البراراك" تعبير "سكن مغربى".

وتشهد طنجة فى الوقت الراهن نمواً فى أنماط العمارات الراقية وسط المدينة والضواحى وكذلك أنماط الڤيلات فى الضواحى ارتبطت بالنهضة الصناعية بالإضافة إلى أسباب أخرى تتعلق بوفرة الأموال لدى فئات كثيرة بطرق رسمية وغير رسمية، وفى نفس الوقت أخذ نمو المساكن العشوائية فى التزايد مما يعنى افتقاد طنجة الحالية إلى طراز سكنى معين يعبر عن هوية وثقافة وحضارة السكان، إلا أن المسكن التقليدى الحديث بشكل عام قد بدأت أشكاله فى الاتجاه نحو الاهتمام بالنواحى الجمالية فى واجهات المبانى وتصميمها الخارجى والداخلى أيضاً مع الالتزام النسبى بالقواعد الهندسية، وقد أكدت ذلك الملاحظات الميدانية والصور الفوتوغرافية لمناطق المدينة المختلفة.

كما أصبح لقسم التعمير بعمالة طنجة رأى هام فى هذا إذ يطلع على الخطط والتصميمات والخرائط ويصدق عليها، ويكون رأى القسم استشارياً إذا لم يكن للمنطقة تصميم تهيئة مسبقاً، ويكون ملزماً إذا كانت المنطقة خاضعة لتصميم تهيئة، وذلك فيما يخص السكن والتجهيزات كالصرف، وأماكن السيارات، وأماكن الخدمات...الخ. وقد كان ذلك التفويض من الإجراءات الحديثة التى أكسبت الإدارات البلدية والمحلية سلطات أكبر ضمن سياسة اللامركزية الحضرية، كما أصبح للجماعات المحلية وقياداتها دور هام أيضاً فى تحسين ومراقبة البيئة المحلية لهذه الجماعات وهى المناطق التى عُمرت خارج الحدود البلدية (١).

---

(١) محادثة شخصية مع المهندس عبد الحق الإبراهيمي رئيس قسم التعمير بعمالة طنجة وذلك أثناء العمل الميداني بطنجة في نوفمبر ١٩٩٢.

ثانيا: شبكات المرافق العامة :

تعد شبكات المرافق العامة، وتجهيزات البنية الأساسية إلى جانب الخدمات الأخرى التى يحصل عليها المواطن من أهم عناصر البنية الحضرية التى يقاس بها مستوى التحضر، كما يعد نقصها من أهم معوقات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية للمدن والأرياف على حد سواء، ومن أهم شبكات المرافق تلك الخاصة بإمداد مياه الشرب والاستخدامات الأخرى وشبكات الإمداد بالتيار الكهربائى، والتصريف الصحى للمياه المستعملة، وإزالة الفضلات والنفايات الصلبة، وتنظيف الأماكن العامة والشوارع. ولاتقتصر شبكات التوزيع (وأعمال الأشغال العامة) على ماسبق فقط بل هناك العديد من الإنشاءات المخصصة لتزويد السكان بالغاز، والتدفئة، والهاتف وفى بعض المدن الكبرى توجد المؤسسات التى توزع الهواء المضغوط، والماء اللازم للصناعة، وتقام معظم هذه الشبكات أسفل الطرق العامة [1]. كما يكون لبعضها خزانات، أو مراكز تجميع وتسلم ومناطق توزيع، وتعد هذه الشبكات والمرافق خدمة تقدم للسكان فى أماكنهم، كما تعد عملاً حضرياً هندسياً ذا تقنيات عالية له أصوله وأساليبه المتطورة والتى قد يؤدى الإهمال فيها وعدم تخير مواضعها بدقة إلى كوارث وخيمة.

وسيتناول هذا المبحث بالدراسة ثلاث من أهم هذه الشبكات والمرافق فى طنجة، وهى: شبكة التزويد بالمياه الصالحة للشرب وغيره، وشبكة التزويد بالكهرباء ثم شبكة الصرف الصحى وجمع النفايات.

١- تزويد طنجة بمياه الشرب:

أكدت الدراسة التحليلية لأنماط المسكن فى طنجة أن نسبة كبيرة من مساكن المدينة لاتتصل بشبكات مياه الشرب وتتفاوت هذه النسب بين أحياء وسط المدينة وضواحيها والهوامش التى تنمو بسبب التدفق الحضرى خارج الحدود الإدارية. مما يعنى وجود مشكلة ما فيما يخص تزويد مناطق المدينة المختلفة بالمياه، والحقيقة أن منطقة طنجة تعانى من مشكلة مياه ناتجة عن عدة عوامل بعضها طبيعى يرجع إلى ظروف المناخ وخصائص التكوينات الصخرية، وبعضها الآخر بشرى ناجم عن النمو العمرانى والسكانى والاقتصادى السريع، كما تعانى المنطقة من صراع حاد على الماء بين الحضر والأرياف وفى نفس الوقت لاتتطابق الحدود الهيدروليكية لمنطقة طنجة مع حدودها الإدارية ، وقد اتضحت هذه الحقائق فى موضع سابق* .

فما هى أبعاد هذه المشكلة التى يصعب قياسها من وجهة نظر واحدة إذ تتداخل عناصر عديدة تساهم فى تعقدها؟

من المفارقات الغريبة أن تعانى طنجة وظهيرها من مشكلة مياه على الرغم من وقوعها فى أغزر أقاليم المغرب وحوض البحر المتوسط الجنوبى مطراً ، والأغرب من ذلك أن هذه المشكلة قديمة وليست وليدة النمو العمرانى الحالى فقط كما اتضح ذلك عند دراسة النمو العمرانى للمدينة ، إذ عرفت طنجة شبكة توزيع الماء مع بداية القرن العشرين حيث نظمت الهيئة الدبلوماسية طنجة حضرياً واهتمت بالبحث عن مصادر جديدة للمياه خارج المدار الحضرى

---

(١) أوزيل، روبير، (١٩٧٤)، فن تخطيط المدن، ترجمة بهيج عثمان وهنري زغيب، منشورات عويدات، بيروت. ص ٨٦.

* عند دراسة موارد المياه ضمن خصائص موضع طنجة.

أمام تزايد الطلب على المياه وتلوث الآبار المحلية وتراجع صبيب العيون والخزانات الجوفية المائية المحلية ، وكانت بداية تجميع مياه العيون التى ظهرت بالواجهة الشمالية الشرقية والشرقية لوحدة شرف العقاب التى تبعد عن المدينة بحوالى ٢٠ كيلو متر فى سنة ١٩٢٠ ، وتم حفر أول بئر سنة ١٩٣٣ بشرف العقاب ، وفى سنة ١٩٤٨ تم حفر أربعة آبار جديدة بنفس الخزان الجوفى ، وفى سنة ١٩٥٢ نضبت العيون التى كانت تستغل منذ سنة ١٩٢٠.

وقد أثرت سنوات الجفاف بالإضافة إلى الاستهلاك على كمية المياه فهبط منسوب مياه الفرشة من + ١٢ متر إلى - ٢ م تحت مستوى سطح البحر ، مما أدى إلى ضرورة الاعتماد على المياه السطحية ، وذلك بإنشاء محطة "بوكدور" لمعالجة مياه وادى "المهرهر" على بعد حوالى ١٢ كم فى سنة ١٩٥٨، وتصل سعتها إلى ٢٢٠٠٠ م٣ / يوم، وتعمل لمدة ٦ إلى ٨ أشهر فى السنة، بسبب جفاف الوادى فى الصيف . وقد توسعت المحطة سنة ١٩٧٥ لزيادة الطلب على الماء لتصل طاقتها الإنتاجية إلى ٤٤٠٠٠ م٣ / يوم لمدة ٦ إلى ٨ أشهر فى السنة ولإطالة هذه الفترة واستغلال الوادى على مدار السنة تم بناء سد ابن بطوطة على وادى الطايفين رافد المهرهر سنة ١٩٧٨ ، ثم توسعت المحطة مرة ثالثة لتصل طاقتها الإنتاجية إلى ٨٠٠٠٠ م٣ / يوم سنة ١٩٨٢ ، كما يتم حقن فرشة شرف العقاب صناعياً لزيادة إنتاجها من فائض مياه هذه المحطة [١]. (ويوضح الشكل رقم (٨٧) هذه المواقع بعمالة طنجة وفق تقسيمها الجديد من ١٩٩٣). وأمام التزايد المستمر لعدد السكان والعمران والوحدات الصناعية والسياحية وغيرها - مما يعنى زيادة كبيرة فى الطلب على الماء الذى لم تعد موارده كافية لتغذية المدينة - تم إنجاز محطة أخرى لمعالجة المياه على واد الحشف سنة ١٩٨٩ تصل طاقتها الإنتاجية إلى ١٢٠٠٠٠ م٣ / يوم ، وتعمل لمدة ٥ أشهر فقط نتيجة لجفاف وادى الحشف فى الصيف [٢].

ويعنى ماسبق تركز مصادر إنتاج مياه الشرب فى الوقت الحاضر بمنطقة طنجة فى وادى المهرهر ووادى الحشف وفرشة شرف العقاب التى يتم حقنها صناعياً أيضاً .

وفيما يلى دراسة لإنتاج وتوزيع واستهلاك المياه ومستقبلها بطنجة .

أ- إنتاج المياه :

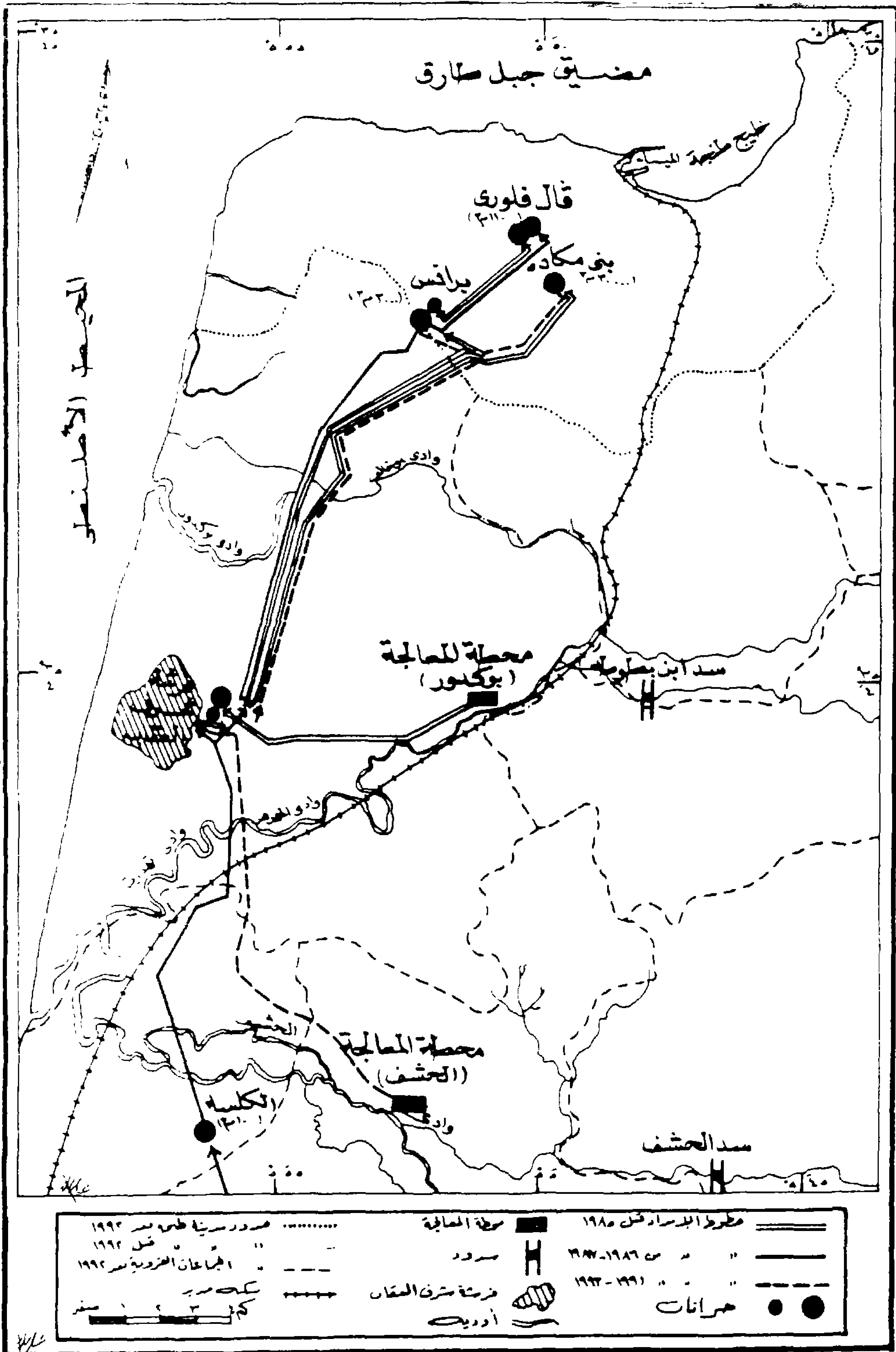
ويوضح الجدول رقم (٦٣) ، والشكل رقم (٨٨-أ) تطور إنتاج المياه ومصادره المختلفة بالإضافة إلى كمية المياه السنوية التى تزود بها مدينة طنجة منذ سنة ١٩٦٧ إلى ١٩٩١ ، ومن استقراء الجدول والشكل وتحليل معطيات كل منهما تتضح الحقائق التالية :

أهم مايميز إنتاج المياه هو اتجاهه العام نحو الزيادة مع ظهور ذبذبات واضحة فى الكمية المنتجة ارتبطت بسنوات الجفاف ، فقد ارتفع حجم المياه المنتجة من ٥٦٤٧١١٣ م٣ سنة ١٩٦٧ إلى ٣٩٣١٣٧٠٠ م٣ سنة ١٩٩١، أى أن الإنتاج قد تضاعف حوالى سبعة أضعاف .

بالنسبة لتوزيع هذه الكمية المنتجة بين مصادر الإنتاج المختلفة، فالملاحظ أن إنتاج خزان فرشة شرف العقاب

(١) - S.d.a.u.v.T., (1983), Op. cit., pp. 609-627.

(٢) محادثة شخصية مع المهندس صدقي محمد رئيس قسم المياه بالوكالة المستقلة للماء والكهرباء بطنجة (RAID) في نوفمبر سنة ١٩٩٢ أثناء العمل الميداني بطنجة. حصلت خلالها الباحثة على بيانات خاصة بهذا الموضوع.



شكل (٨٧) عناصر إمداد طنجة بمياه الشرب حتى عام ١٩٩٣م

المصدر/ الوكالة المستقلة للمياه والكهرباء قسم المياه ، المديرية الإقليمية للاشغال العمومية بطنجة

جدول رقم (٦٣)

تطور إنتاج المياه وتزويد مدينة طنجة من ١٩٦٧ إلى ١٩٩١ (بالمتر المكعب)

السنة	(١) مياه سطحية		(٢) مياه خزان طبيعي		(٣) جملة إنتاج المياه	(٤) تزويد طنجة	كمية الأمطار مليمتر
	محطة وادي المهرهر	محطة وادي الخشف	حقن الخزان صناعياً	المياه المستخرجة من الخزان			
١٩٦٧	٢٩٦٢٢٥٠		٥٨٦٨٢٨	٢٦٨٤٨٦٣	٥٦٤٧١١٣	٥٠٦٠٢٨٥	٦٣٩,١
١٩٦٨	٢٧٠٦٣١٠		٥٩٠٠٩٠	٣٣٠٧٨٩٥	٦٠١٥١٠٥	٥٤٢٥٠١٥	٨٠٦,٠
١٩٦٩	٣٩٥٤٤٢٠		١٠٦٤٧٠٠	٢٨٢٦٨٢١	٦٧٨١٢٤١	٥٧١٦٥٤١	١٠٨٨,٠
١٩٧٠	٣١٠١٣٨٠		٦١٨٣١٠	٤١١٦٣٢٨	٧٢١٧٧٠٨	٦٥٩٩٣٩٨	٧٣٩,٥
١٩٧١	٣٩٧١٣٢٠		٦٦٣٨١٨	٣٦٨٩٦٣٤	٧٦٦٠٩٣٤	٦٩٩٧١١٦	٨٠٥,٨
١٩٧٢	٤٠٧٤٨٢٠		٣٢٠٧٨٠	٤١٥٠٥٤٩	٨٢٢٥٣٤٩	٧٩٠٤٥٦٩	٩٣٨,٥
١٩٧٣	٢٤٠٠٠٠٠		٤٧١٠٠	٥٩١٩٦٨٤	٨٣١٩٦٨٤	٨٢٧٢٥٨٤	٤٢٤,١
١٩٧٤	٢٩١١١٠٠		٢٨٩٦٠٠	٤٤٨٢٩٢٨	٧٣٩٤٠٢٨	٧١٠٤٤٢٨	٤٩٩,٤
١٩٧٥	٢٩٤٠٥٢٠		٥٠٧١٣٠	٦٨٤٢٤٤٦	٩٧٨٢٩٦٦	٩٢٧٥٨٣٦	٦٨٦,٢
١٩٧٦	٧٦٧٣٥٦٠		١٠٨١٢٥٠	٣٩٧٠٩٩٤	١١٦٤٤٥٥٤	١٠٥٦٣٣٥٤	١١٩٠,١
١٩٧٧	٦٨٩٣٨٠٠		٥٠٨٣١٠	٥٧٤٨٩٦٦	١٢٦٤٢٧٦٦	١٢١٣٤٤٥٦	٧٩٦٣,٠
١٩٧٨	١٢٢٨٨٣٠		٧٣٩٦٥	١٦٧٨٨٤٢	١٣٩٦٦٨٤٢	١٣٨٩٢٨٧٧	٦٩٧,٦
١٩٧٩	١٣٦٤٦٥٨٠		١٦٢١٥٥	١٥٠٠١٦٨	١٥١٤٦٧٤٨	١٤٩٨٤٥٩٣	٧٤٧,٧
١٩٨٠	١٤٤٣٦٤٠٠		٩٤١٢٥	٢٧٥١٧٠٠	١٧١٨٨١٠٠	١٧٠٩٣٩٧٥	٥٨٨,١
١٩٨١	١٤١٣٦٧٠٠		٢٢٢٠	٣٧٢٨٩٦٠	١٧٨٦٥٦٦٠	١٧٨٦٣٤٤٠	٤٨٣,٩
١٩٨٢	٢١٠٠٤٦٠٠		٢٠٩٦٨٠	١٩١٠٣٠٠	٢٢٩١٤٩٠٠	٢٠٨١٥٢٢٠	٤٨٤,٥
١٩٨٣	١٨٠٢١٤٠٠		١٣٠٨٣٠٠	٢٩٧٩٥٠٠	٢١٠٠٠٩٠٠	١٩٦٩٢٦٠٠	٥٧٢,٧
١٩٨٤	٢٦٨٥٩١٠٠		٤٣٦٨٢٠٠	٤٨٤٣٠٠	٢٧٣٤٣٤٠٠	٢٢٩٧٥٢٠٠	٧٢٧,٢
١٩٨٥	٢٦٠٥١١٠٠		١٣٨٨٨٠٠	٥٤٢٠٠٠	٢٦٥٩٣١٠٠	٢٥٢٠٤٣٠٠	٦٧٩,٠
١٩٨٦	٢٧٤٣٥٧٠٠		٢٥٠٢٣٠٠	٥٠١٨٠٠	٢٧٩٣٧٥٠٠	٢٥٤٣٥٢٠٠	٥٠٠,٠
١٩٨٧	٢٤٩٣٥٧٠٠		٣٩٢٠٠٠	٢٦٢٩٥٠٠	٢٧٥٦٥٢٠٠	٢٧١٧٣٢٠٠	٨٥٢,٠
١٩٨٨	٢٧٤٨٩٧٠٠		١٨٩٠٠٠	٢٠٤٣٦٠٠	٢٩٥٣٣٣٠٠	٢٩٣٤٤٣٠٠	٤٤٧,٠
١٩٨٩	١٩٠٢٧٥٠٠	٥٦٧٨٩٠٠	١٦٧٢٧٠٠	٦٩٥٨٩٠٠	٣١٦٦٦٢٠٠	٢٩٩٩٣٥٠٠	١٠٠٠,٠
١٩٩٠	٢١٤٩٤٥٠٠	١٠٧٣٢٨٠٠	٤٠٣٦٣٠٠	٤١٣٩٥٠٠	٣٦٣٦٦٨٠٠	٣٢٢٣٠٥٠٠	٦٨٧,٣
١٩٩١	٢٣١٥٨٨٠٠	١١١٩٤٨٠٠	٢٩٩٨٠٠٠	٤٩٦٠١٠٠	٣٩٣١٣٧٠٠	٣٦٣١٥٧٠٠	٨٣١,٠٥

المصـــدر : - Office National de l'eau Potable (O.N.E.P.) Service provincial de Tanger, statistique de production D'Eau potable.

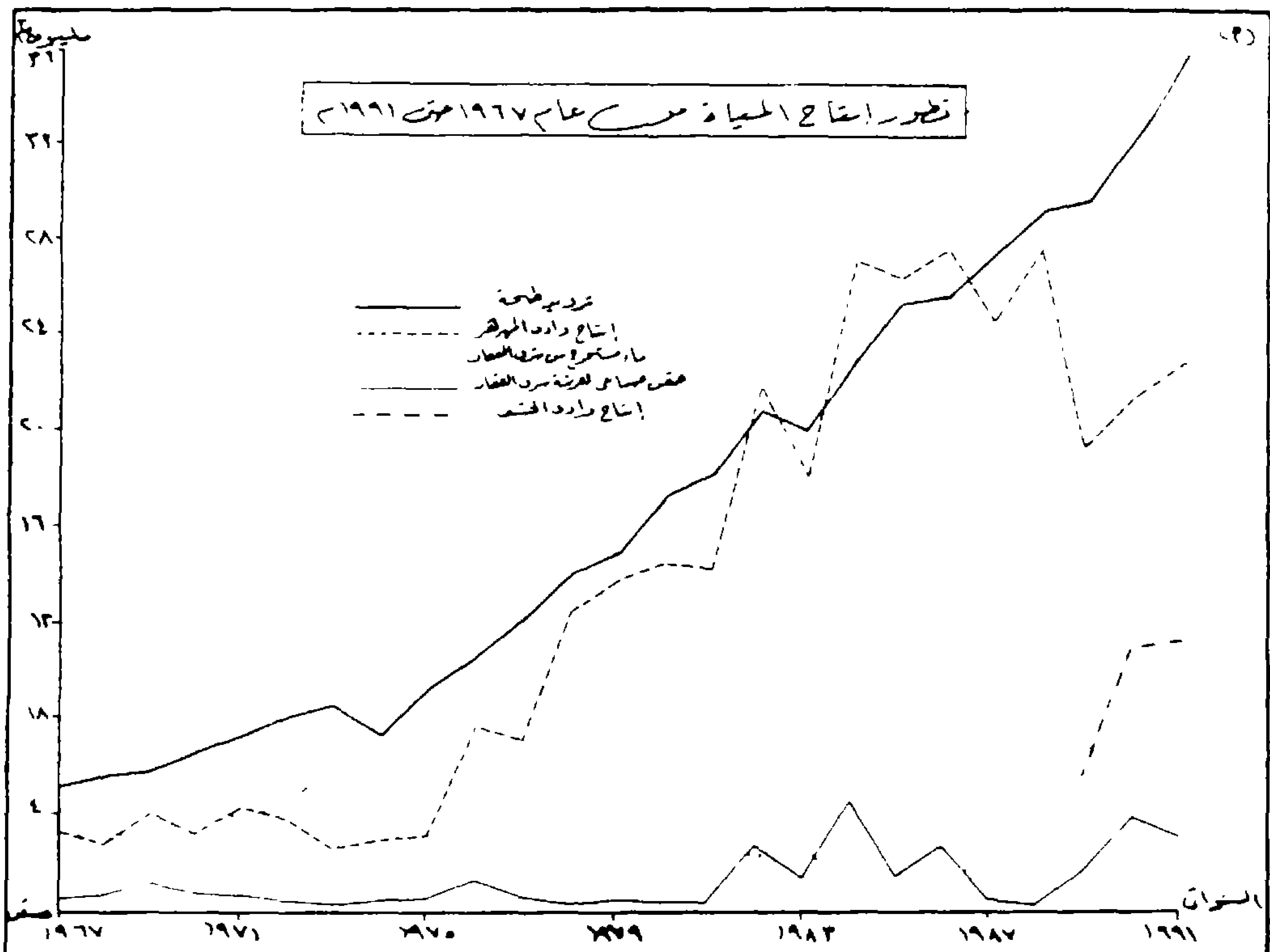
الطبيعى كان يستأثر بإنتاج المياه التى تغذى طنجة حتى سنة ١٩٥٨ ، ثم بدأ إنتاج محطة بوكدور على وادى المهرهر وظل إنتاج شرف العقاب أكثر من إنتاج محطة المهرهر ، وإن تبادلا الأهمية فى بعض السنوات، ثم بدأ إنتاج محطة المهرهر فى التزايد الواضح بعد توسعة المحطة فى سنة ١٩٧٥، فكان إنتاج شرف العقاب ٩٩٤ ٩٧٠ ٣ م٣ ، بينما وصل إنتاج المهرهر إلى ٥٦٠ ٦٧٣ ٧ م٣ وذلك سنة ١٩٧٦ ، وأخذ إنتاج وادى المهرهر فى الازدياد بعد ذلك وأصبح من أكثر مصادر إنتاج المياه أثراً فى الكمية المنتجة وخاصة بعد بناء سد ابن بطوطة سنة ١٩٧٨ وإن ظهر التذبذب واضحاً على الكمية المنتجة من سنة إلى أخرى ، وفى سنة ١٩٨٤ كان إنتاج المهرهر قد وصل إلى نسبة ٩٨,٢ ٪ من جملة كمية المياه المنتجة والباقى (١,٨ ٪) من إنتاج شرف العقاب التى كان إنتاجها فى هذه السنة وماتلاها حتى ١٩٨٦ من أقل سنوات الإنتاج* على عكس محطة المهرهر، وفى سنة ١٩٨٨ كان إنتاج محطة المهرهر ٧٠٠ ٩٣٥ ٢٤ م٣ أو مايوازى ٩٣ ٪ من جملة المياه المنتجة ، وفى سنة ١٩٨٩ دخل وادى الحشف كمنتج للمياه وكانت كمية المياه المنتجة موزعة كالتالى حسب إسهام كل مصدر فيها: ٦٠ ٪ من إنتاج محطة بوكدور على وادى المهرهر ، وحوالى ٢٢ ٪ من إنتاج شرف العقاب بينما كانت نسبة إسهام محطة وادى الحشف ١٨ ٪ من جملة الإنتاج فى هذه السنة ، وفى سنة ١٩٩١ كان إسهام المصادر الثلاثة كما يلى : إنتاج وادى المهرهر ٥٨,٩ ٪ من جملة الكمية المنتجة ، يليه إنتاج وادى الحشف ٢٨,٥ ٪ ، ثم إنتاج شرف العقاب ١٢,٦ ٪ من جملة المياه المنتجة

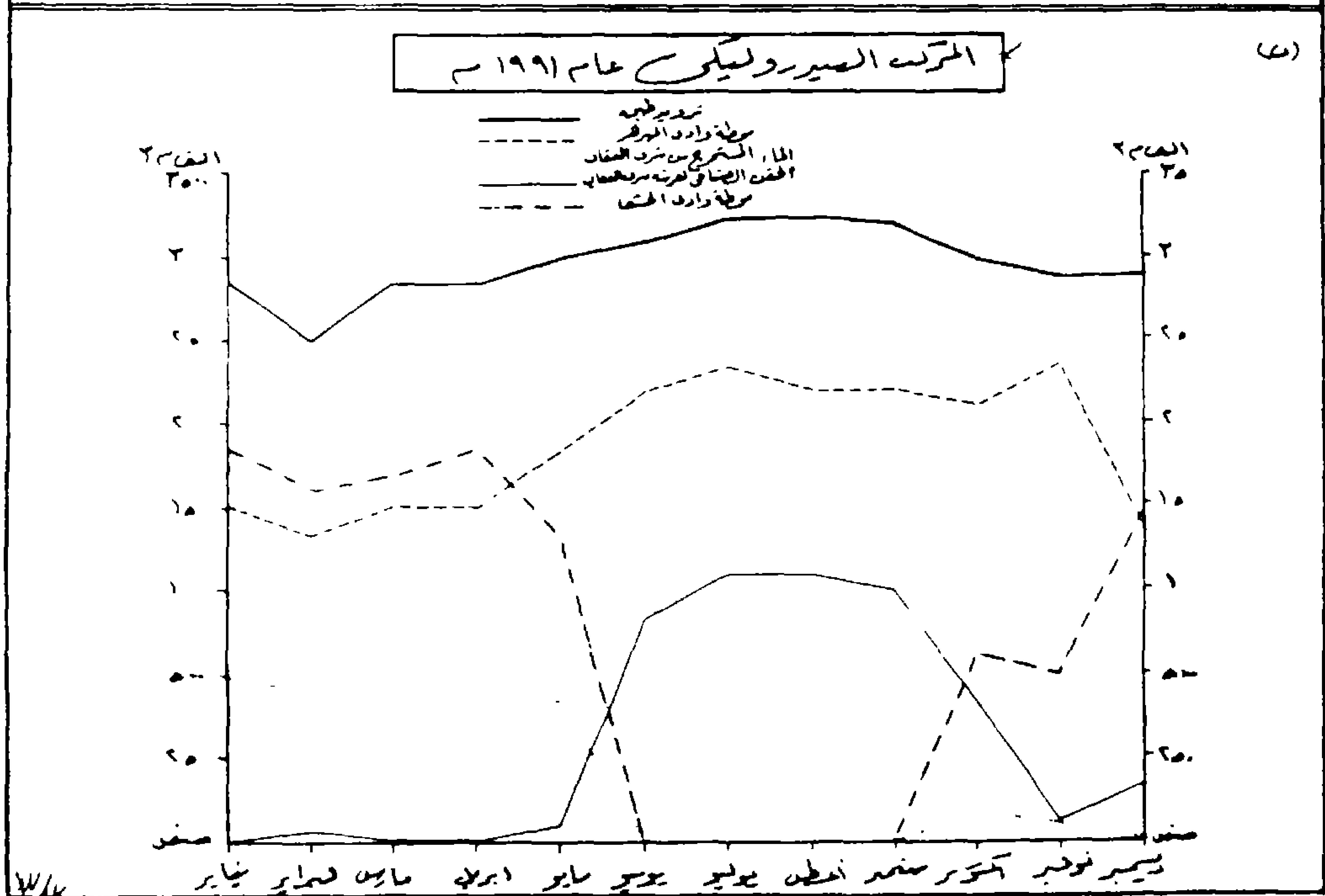
ومن دراسة وتحليل المركب الهيدروليكى فى شرف العقاب ومن خلال الجدول رقم (٦٤) والشكل رقم (٨٨-ب) تتضح خصائص الإنتاج الشهرى للمياه على مدار السنة ويلاحظ وفرة المياه السطحية ، وخاصة المنتجة من وادى الحشف من يناير حتى أبريل فإذا لم تكن كافية تستغل مياه وادى المهرهر وخاصة من أبريل إلى نوفمبر ، أما فائض إنتاجهما فتُغذى أو تُحقن به فرشة شرف العقاب لاستغلالها صيفاً مع المياه المخزونة أمام سد ابن بطوطة الذى ساهم فى إنتاج المياه مساهمة فعالة على مدار العام .

وقد أنشئ سد ابن بطوطة سنة ١٩٧٨ جنوب المدينة على مسافة ٢٠ كم فوق أساس من الصخور الطينية الطفلية تنتمى إلى وحدة طنجة، وتصل سعته إلى ٤٣ مليون م٣، وتقدر المساحة المغمورة بحوالى ٦٠٠ هكتار على الرغم من أهمية كمية المياه الواردة إلى السد والتى وصلت إلى أعلى كمياتها فى فبراير سنة ١٩٨٦، حيث سجلت ٣١ مليون م٣، فإن الكمية المسحوبة منها لاتتجاوز ٥ مليون م٣ بينما تقدر كمية المياه المتبخرة بحوالى ٢ مليون م٣ فى نفس الشهر، مما يعنى الأثر الكبير لمناخ طنجة على الحالة المائية للمدينة حيث يتبخر حوالى ٨٪ من الكمية المنتجة فى شهر واحد وبصفة عامة تزداد كمية المياه الواردة إلى السد فى فصل الشتاء مع ارتفاع كمية التساقط التى تنخفض فى الصيف، وعلى العكس من ذلك ترتفع كمية المياه المسحوبة من خزان سد ابن بطوطة فى فصل الصيف.

ويعانى السد من عدة مشكلات أهمها عملية الإطماء والتى أدت إلى تراجع سعته من ٤٣ مليون م٣ إلى ٣٨

* وهي مرتبطة بسنوات النقص الحاد في كمية المطر الساقطة على المنطقة فكان الاعتماد على المياه المخزونة أمام سد ابن بطوطة، في الوقت الذي هبط إنتاج فرشة شرف العقاب.





شكل (٨٨ - أ) تطور إنتاج المياه بطنجة من عام ١٩٦٧ الى عام ١٩٩١م

شكل (٨٨ - ب) المركب الهيدروليكي بشرف العقاب عام ١٩٩١م

مليون م٣، بالإضافة إلى تعرض المياه إلى التبخر والضياع بين مجرى التصريف ومحطة المعالجة، مما يؤدى إلى فقدان ٣٠٪ من الكمية الإجمالية لمياه السد وعلى الرغم من ذلك يظل للسد دوره فى تنظيم جريان الوادى واستمرار عمل محطة بوكدور على مدار السنة* .

جدول رقم (٦٤)

المركب الهيدروليكى فى شرف العقاب (معطيات الاستغلال) سنة ١٩٩١ بالمتر المكعب

الشهور	محطة وادي المشف	محطة وادي المهرهر	المستخرج من شرف العقاب	الحقن الصناعي لفرشة شرف العقاب	المطر	مستوى الماء في الخزان الطبيعي	تزويد طنجة	جملة الإنتاج
يناير	١٨٤٤٧٠٠	١٥٣٢٧٠٠	١٤٩٠٠	٥٠٧٥٠٠	٥٦,٦	--	٢٨٨٤٨٠٠	٣٣٩٢٣٠٠
فبراير	١٦١٧٩٠٠	١٣٠٦٢٠٠	٥٦٩٠٠	٤٠٤٠٠٠	١٩٢,٨	١٢,٧٢-	٢٥٧٧٠٠٠	٢٩٨١٠٠٠
مارس	١٧٣١٤٠	١٥٣٨٢٠٠	١٧٦٠٠	٤٤١٢٠٠	١٤٦,٨	١١,٢٧-	٢٨٤٦٠٠٠	٣٢٨٧٢٠٠
إبريل	١٨٧٩٧٠	١٥٧٤٦٠٠	صفر	٥٩٧٥٠٠	٦٤,٦	٩,٤١-	٢٨٥٦٨٠٠	٣٤٥٤٣٠٠
مايو	١٣٦٥٦٠٠	١٨٣٣٧٠٠	١٨٤٥٠٠	٣٦٠٧٠٠	صفر	٧,٢١-	٣٠٢٣١٠٠	٣٣٨٣٨٠٠
يونيه	صفر	٢٢٨٠٩٠٠	٨٣٩٠٠٠	صفر	واحد	١١,٠٣-	٣١١٩٩٠٠	٣١١٣٩٠٠
يوليه	صفر	٢٣٠٧٤٠٠	١١٢١٨٠٠	صفر	صفر	١٥,٧٢-	٣٤٢٩٢٠٠	٣٤٢٩٢٠٠
أغسطس	صفر	٢٢٩٩٥٠٠	١١٥٥٠٠٠	صفر	٥,٠	٢٠,٧٧-	٣٤٥٤٥٠٠	٣٤٥٤٥٠٠
سبتمبر	صفر	٢٢٤٨٨٠٠	١٠٢٥٦٠٠	صفر	٧٨,٥٥	٢٢,٢٥-	٣٢٧٤٤٠٠	٣٢٧٤٥٠٠
أكتوبر	٦٤٠٩٠٠	٢١٥٥٩٠٠	٣٧٠٨٠٠	١٥٣٦٠٠	١٦٣,٠٠	٢٣,٤٦-	٣٠١٤٠٠٠	٣١٦٧٦٠٠
نوفمبر	٥٢٣٧٠٠	٢٣٦٦٤٠٠	١٥٢٤٠٠	١٣١٤٠٠	٥٧,٧٠	--	٢٩١١١٠٠	٣٠٤٢٥٠٠
ديسمبر	١٥٩٠٩٠٠	١٧١٤٥٠٠	٢١٦٠٠	٤٠٢١٠٠	٦٥,٠٠	١٨,٥١-	٢٩٢٤٩٠٠	٣٣٢٧٠٠٠
المجموع	١١١٩٤٨٠٠	٢٣١٥٨٨٠٠	٤٩٦٠١٠٠	٢٩٩٨٠٠٠	٨٣١,٠٥		٣٦٣١٥٧٠٠	٣٩٣١٣٧٠٠

المصدر : - R.A.I.D., Division Des eaux, (1991), complexs hydroulique de Charf El Akaab, Donnees d'axploitation du lannee 1991, Tanger.

والواقع أن استغلال مصادر إنتاج الماء يتم بطريقة معقدة ومنظمة أملتها الظروف المائية لمنطقة طنجة، وعلى الرغم من تعدد المصادر وزيادة الإنتاج بصفة عامة إلا أن كمية الإنتاج لاتفى بكل الحاجات المطلوبة أمام استمرار عملية النمو السكانى والعمرانى والاقتصادى واستمرار ارتفاع نسبة الماء الضائع عبر شبكة التوزيع والصراع الإقليمى على المياه فى شبه جزيرة طنجة.

ب- شبكة التوزيع

يؤدى ماسبق إلى ضرورة دراسة شبكة توزيع المياه من المآخذ إلى مناطق الاستلام أو الوصول، وتجدر الإشارة هنا إلى أن المياه المعالجة بكل من محطة بوكدور والمشف أو فرشة شرف العقاب تتجه مباشرة إلى المركب الهيدرولوجى بشرف العقاب، لتمر بعد ذلك إلى الخزانات الرئيسية.وتعود معظم الأنابيب الرئيسية ذات الأقطار

* هذه المعلومات عن لسان مهندس محمد درجاج رئيس مصلحة بالمديرية الإقليمية للأشغال العامة بطنجة، أثناء الزيارة الميدانية التي قامت بها الباحثة للسد ضمن المشاركين في ملتقى طنجة الثالث بطنجة في أكتوبر سنة ١٩٩٢

الكبيرة إلى فترة ماقبل الثمانينات خاصة ذات القطر ٥٠٠ مليمتر التى تربط شرف العقاب بخزان البرانس إذ تعود إلى سنة ١٩٥٠، ثم أنبوبة ٦٠٠ مليمتر التى أنجزت سنة ١٩٧٠ لتربط المركب الهيدرولوجى بخزان بنى مكادة، وأخيراً تم إمداد أنبوبة بقطر ٨٠٠ مليمتر وقد أنجزت سنة ١٩٨٠ لتربط شرف العقاب بخزان ڤال فلورى (١)، ومن سنة ١٩٨٤ تم تجديد وتوسيع هذه الشبكة، وفى سنة ١٩٨٧ أنجزت أنبوبة قطرها ٨٠٠ مليمتر مابين خزان الكلسة والمركب الهيدرولوجى وتم إمداد أنبوبة قطرها ٨٠٠ مليمتر تصل خزان البرانس بالمجمع الهيدرولوجى، وأخرى تمتد إلى خزان ڤال فلورى قطرها ٥٠٠ مليمتر، وفى سنة ١٩٩١ تم إنجاز أنبوبة قطرها ١٠٠٠ و ١٢٠٠ مليمتر بين المركب أو المجمع الهيدرولوجى وخزان بنى مكادة والبرانس وهذه الخزانات الكبرى هى التى تمد الخزانات الصغرى بالماء عبر قنوات صغيرة، ويوضح الشكل رقم (٨٧-أ) عناصر إمداد طنجة بمياه الشرب ومراحل إنجاز شبكة التوزيع الرئيسية.

أما تنظيم شبكة التوزيع والخزانات الخاصة بالمدينة ذاتها فقد روعى فى تصميمها الظروف الطبوغرافية المتباينة لإحياء ومناطق المدينة، لذلك قامت الخزانات على مستويات متباينة تتوزع حسب الارتفاعات المختلفة.

المستوى الأول: وارتفاعه من صفر إلى ٥٠ متر، وفى هذا المستوى محطة بوكدور التى ينقل منها الماء عبر أنبوب طولها ٨ كم، وتتفرع منها ثلاث أنابيب ويمر الماء من محطة وادى الحشف عبر أنبوبة طولها ٣ كم إلى خزان الكلسة، وتصل سعته إلى ١٠٠٠٠م٣ ليمر الماء عبر أنبوبة طولها ٨,٦ كم ليمر أخيراً إلى المجمع الهيدرولوجى عبر أنبوب طولها ٢ كم، وكل الأنابيب ذات أقطار كبيرة تتراوح بين ٥٠٠ - ١١٠٠ مم، ومع انتقال المياه من هذا المجمع بشرف العقاب إلى مختلف خزانات المدينة تكون بصدد الانتقال من المستوى الأول إلى المستوى الثانى.

المستوى الثانى ويتراوح ارتفاعه بين ٥٠م و ١٠٠م ويبدأ بأنبوبة طولها ١٥ كم يسير مع طريق الرباط الرئيسى، ويتفرع منها ثلاث أنابيب الأولى قطرها ٥٠٠ مليمتر تلتقى بخزان البرانس الذى تصل سعته إلى ٣٠٠٠٠م٣، والثانية قطرها ٦٠٠ مليمتر تصل إلى خزان بنى مادة وهو أكبر خزان تصل إليه المياه تصل سعته إلى ٣٠٠٠٠م٣، وأخيراً الأنبوبة الثالثة وقطرها ٨٠٠ مليمتر وتتصل بخزان ڤال فلورى الذى تصل سعته إلى ١١٠٠٠م٣، ويغذى هذه الخزانات مجموعة من الخزانات الصغرى التى أنشئت مؤخراً لتغذية الأحياء الجديدة، بعضها يوجد فى نفس المستوى مثل خزان بوبانة الذى تصل سعته إلى ٢٠٠٠م٣.

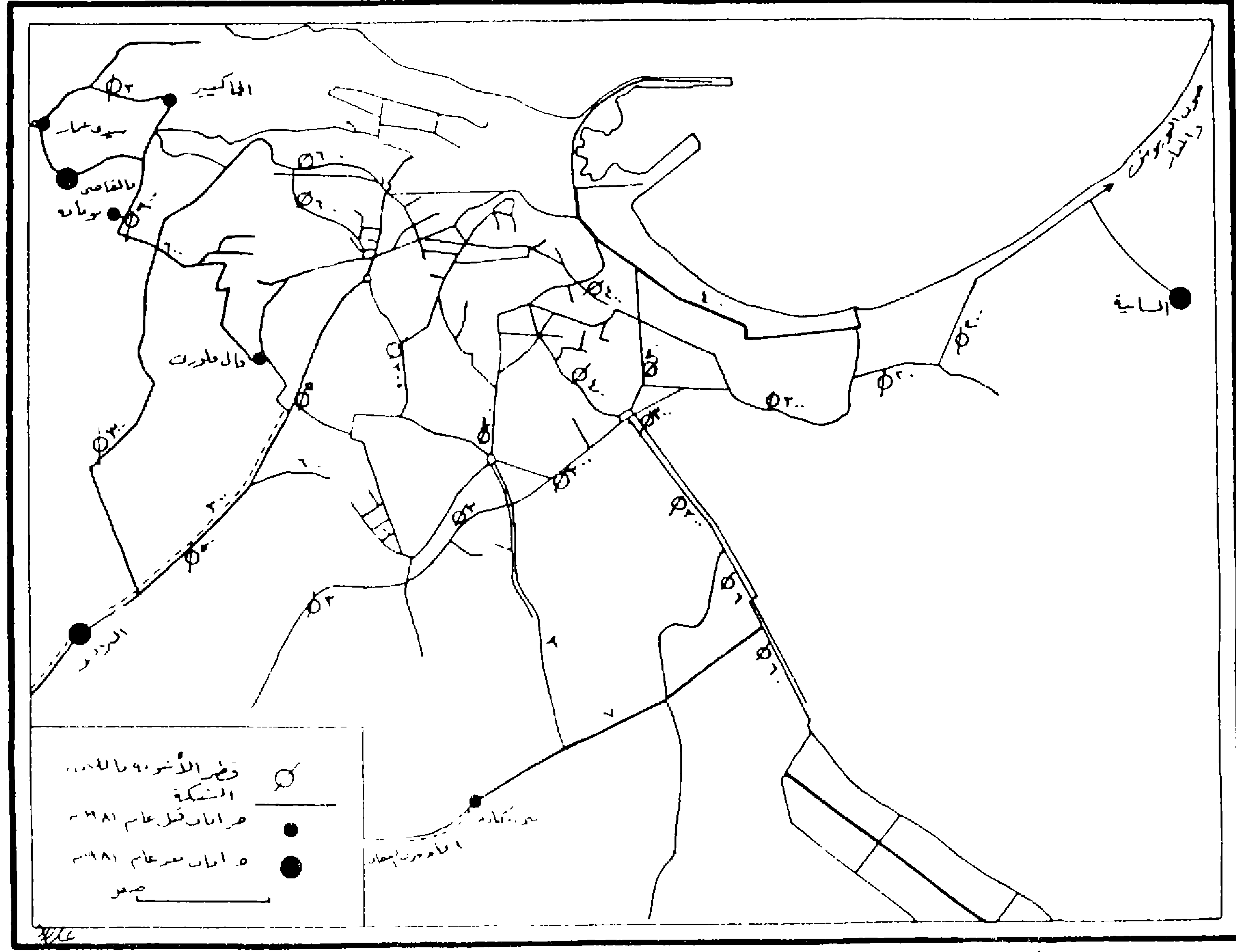
أما المستوى الثالث: فيتراوح ارتفاعه بين ١٠٠م و ١٥٠م، ونجد فى هذا المستوى كل من خزان المنار فى شرق خليج طنجة، وتصل سعته إلى ١٠٠م٣، ثم بالقاص وسعته ٢٠٠٠٠م٣، ثم چاكيبير وسعته ٥٠٠م٣ (غرب طنجة).

أما المستوى الرابع فيتراوح ارتفاعه مابين ١٥٠م و ٢٠٠م، حيث خزان كل من "النوينوش"، والسانية (شرق طنجة) فى أنجرة وسعة كل منهما ١٠٠م٣.

وفى المستوى الخامس والأخير نجد خزان سيدى عمار فى الجبل غرباً وسعته ١٠٠٠م٣، ثم "دونابو" الذى تصل سعته إلى ٥٠٠م٣، ويوجد هذا المستوى على ارتفاع ٢٥٠م. ويوضح شكل رقم (٨٩) شبكة التوزيع بطنجة.

وكما كان لمناخ طنجة وتركيبها الصخرى أثر مباشر على كمية المياه ونوعها وإنتاجها ومصادر هذا الإنتاج،.

(١) - S.d.a.u.v.T.; (1983), Op. cit., p. 627.



شكل (٨٩) شبكة توزيع مياه الشرب بمجموعة طنجة حتى عام ١٩٩٢م
المصدر: الوكالة المستقلة للماء والكهرباء قسمة الدراسة بطنجة

كان لسطح طنجة المتباين الارتفاع أثره المباشر أيضاً على عملية مد شبكة توزيع المياه وخزاناتها، إذ تتطلب مستويات المناسيب العليا من المدينة عمليات ضخ مزدوج أي جلب المياه ثم دفعها بواسطة المضخات الكهربائية مما يزيد من تكلفة المياه.

وتؤكد الحقائق السابقة الوضع الخاص لتوزيع هذه المياه داخل المدينة، ومدى اتصال أنماط السكن والمناطق المختلفة بها. وتتميز شبكة المياه الموجودة بمدينة طنجة بالتوزيع الكثيف في مناطق شمال ووسط المدينة، ثم يظهر تخلخل هذه الشبكة وتتباعد خطوط الإمداد بالاتجاه نحو الجنوب والجنوب الغربي وأقصى الشرق على الرغم من مرور خطوط الإمداد الرئيسية بهوامش المدينة بعد خروجها من مركب شرف العقاب إلى خزان بني مكادة وخزان البرانس إلا أن هذه المناطق محروم معظمها من مياه الشرب المتاحة بالمنازل، وتُبذل الجهود حالياً لتوصيل المياه إلى هوامش المدينة والمناطق المحرومة منها داخلها* . والواقع أن الإنتاج والتوزيع فقط لايفسران مشكلة المياه وأزمتها في منطقة طنجة، لذلك لابد من دراسة جانب الاستهلاك.

جـ- استهلاك المياه:

قدر استهلاك طنجة السنوي من المياه سنة ١٩٤٤ بحوالي ٨٠٠٠٠٠م٣ بمتوسط استهلاك يومي ٢١٩١,٧م٣، ثم ازداد هذا الاستهلاك إلى ٣٠٣٩٠٨٠م٣ سنة ١٩٥٤، أي تضاعف الاستهلاك إلى ٣,٨ مرة، ثم وصل الاستهلاك إلى ٤٢٩٤٨٧٠م٣ سنة ١٩٦٤، وهذا يعني أن الاستهلاك قد ارتفع بنسبة ٤١,٣٪ خلال العشر سنوات، ثم وصل الاستهلاك إلى ٧١٠٤٤٢٨م٣ (١)، أي ازداد بنسبة ٦٥,٥٪ تقريباً، وفي سنة ١٩٨٤ كان استهلاك طنجة ٢٢٩٧٥٢٠٠م٣، مما يعني زيادة قدرها ثلاثة أضعاف تقريباً في كمية المياه التي تزود بها طنجة كما اتضح سابقاً والتي وصلت إلى ٣٦٣١٥٧٠٠م٣ سنة ١٩٩١، بمتوسط استهلاك يومي ٩٩٤٩٥م٣ يومياً تقريباً وهذا يعني زيادة في الاستهلاك تقدر بحوالي ٥٨٪ عن الحجم المائي المستهلك سنة ١٩٨٤، مما يعني أيضاً زيادة الطلب باستمرار على المياه والذي يؤكده ارتفاع عدد المشتركين من ٢٤٣٠٠ مشترك** سنة ١٩٧٦ إلى ٦٠٠٠٠ مشترك سنة ١٩٩١. شكل رقم (٩٠).

وقد قدرت كمية المياه المستهلكة من قبل المشتركين بحوالي ١٩ مليون م٣ سنة ١٩٩١، ويعني هذا أن الكمية المستهلكة والمقدرة بواسطة الوكالة المختصة تقل عن الكمية الموزعة لتزويد طنجة من مجمع شرف العقاب بمقدار حوالي ١٧ مليون متر مكعب، وهي كمية كبيرة من المياه توازي ٤٧٪ تقريباً من الكمية التي تغذي طنجة، ويمكن تفسير ذلك بضياع كمية من المياه تفقد من خلال عناصر شبكة التوزيع التي لايتحمل بعضها الضغط المرتفع للماء المضخ، بالإضافة إلى تآكل بعض الأنابيب، ويضاف إلى ذلك استهلاك المياه من طرف غير المشتركين (٢)؛

---

(١) الأرقام المطلقة من : - S.d.a.u.v.T.; (1983) Op. cit., p. 609.

(٢) محادثة شخصية مع المهندس محمد صدقي مدير قسم المياه بالوكالة المستقلة للمياه والكهرباء بطنجة، نوفمبر ١٩٩٢.

* من الإطلاع على خرائط شبكة توزيع المياه الرئيسية والفرعية بالوكالة المستقلة للماء والكهرباء ومصلحة المياه بطنجة أثناء الدراسة الميدانية في أكتوبر، نوفمبر، ديسمبر سنة ١٩٩٢.

** في الوكالة المستقلة للمياه والكهرباء بطنجة قسم المياه، وهي الوكالة المختصة بتوزيع الماء والكهرباء.

شكل رقم (٩٠) ويؤكد ذلك عدم وجود مخزون كبير دائم بالمدينة.

ويمثل الاستهلاك المنزلى أهم قطاعات استهلاك المياه، إذ قدر سنة ١٩٩١ بحوالى ٦٩,٤٪ من جملة المياه المستهلكة بواسطة المشتركين، بينما كانت نسبة الاستهلاك من المياه العمومية فى الأحياء الشعبية الهامشية والعشوائية ٣,٦٪، واستهلاك الإدارات "أى المدارس والإدارات والمستشفيات وخلافه حوالى ٩,٨٪. أما استهلاك الصناعة فكان حوالى ٨٪، ثم الفنادق حوالى ٢,٢٪ وذلك من جملة استهلاك المشتركين (١).

ويرتفع استهلاك طنجة من المياه خلال أشهر الصيف نظراً لارتفاع الحرارة، والعطلات، وعودة المهاجرين، وزيادة أعداد الأجانب والوطنيين حيث تجذب طنجة السياحة الخارجية والداخلية أيضاً.

ويخضع سوق الماء فى طنجة وفى غيرها من مناطق المغرب لكل من المكتب الوطنى للماء الصالح للشرب (O.N.E.P.)، الذى يقوم بإنتاج المياه ومعالجتها لبيعها بسعر محدد من قبل الدولة، كما يخضع للوكالة المستقلة للمياه والكهرباء (RAID) قسم المياه، وهى المسئولة عن توزيع المياه على المشتركين بها كمستهلكين للمياه. ولترشيد استهلاك المياه والموازنة بين العرض والطلب ثم رفع تسعيرة الماء أكثر من مرة، كما تم التعامل فى تحصيلها على أساس الشرائح الاستهلاكية فى الصناعة، والاستهلاك المنزلى الذى تختلف بداية السعر لكل منهما وذلك فى تسعينيات هذا القرن.

د- مستقبل المياه:

لقد بدأ العمل فى بناء سد بعالية وادى الحشف بهدف تخزين المياه الواردة إلى هذا الوادى حتى يمكن استغلال مياهه طوال العام وليكون وسيلة لتجميع مياه الأمطار بالمنطقة بالإضافة إلى سدود أخرى على معظم الأودية. ويستغرق بناء سد واد الحشف من ٣ إلى ٤ سنوات بحيث يؤمن الطلب على الماء حتى سنة ٢٠٠٠. وتصل سعة خزانه إلى ٣٠٠ مليون متر٣، أى يفوق خزان سد ابن بطوطة بأكثر من ستة أضعاف، يرتبط بسد الحشف مشروع لإنشاء خط إمداد بين مخرج المياه بالسد ومحطة المعالجة فى بوكدور لتجنب ضياع المياه بالبخر والتسرب من جهة، واستغلال الفلاحين من جهة أخرى. يضاف إلى ماسبق مشروع توسيع المركب الهيدروليكى بشرف العقاب بواسطة محطة ضخ تصل طاقتها إلى ٢,٣م٣/ثانية، وتزويدها بشبكة جر ذات قطر ١٢٠٠ مليمتر و ١٠٠٠ مليمتر و ٨٠٠مليمتر.

وهناك أيضاً مشروع لصيانة شبكة الماء لتجنب فقدان الكمية الضائعة، عن طريق إصلاح معدات إنتاج وتوزيع الماء بالإضافة إلى مد خطوط إمداد جديدة وإضافة عدادات.

فيما يخص توزيع المياه فمن المتوقع تزويد حى طنجة البالية بالماء بواسطة إنشاء محطة للضخ ومد أنبوبة بقطر ٢٠٠ مليمتر.

تزويد حى بنى مكادة القديمة، وشرق طنجة بالمياه، وتقوية خزان بنى مكادة بمد أنبوب ذات قطر ٨٠٠ مليمتر، ر... يعنى زيادة الاهتمام بالأحياء المحرومة من المياه مع تزويد المناطق المؤجلة منها بمياه عمومية (صنبور ماء عمومى) إلى أن يتم ربطها شبكة المياه.

---

(١) الوكالة المستقلة للمياه والكهرباء بطنجة، قسم المياه.

يضاف إلى ذلك إنجاز مشروعات خاصة بخزانات كبرى، ومختبرات لتحليل المياه الموزعة (١).

ومن ثم لابد من دراسة مستمرة لتنمية موارد المياه وحل المعادلة الصعبة، بين احتياج الحضر واحتكاره للمياه واحتياجات الأرياف الملحة للمياه وحرمانها منها باستمرار مما يجعل الماء عامل منفر وطارد لسكان الأرياف نحو المدينة حيث أصبح الصراع بين الأرياف والحضر على الماء أساسياً فى العلاقة بين النمو العمرانى وعناصر المنظومة البيئية فى ظهير طنجة وكل المناطق الريفية إذ ترتبط مشروعات الماء وتنفيذها بضرورة شق الطرق، وهو مايؤدى إلى فك العزلة عن العديد من الدواوير الريفية التى ظلت معزولة منذ أن وجدت، كما كانت بعيدة عن التأثيرات الحضرية، ومن نماذج هذه الدواوير المقبلة على الانفتاح الحضرى كسوابقها تلك التى تقع على الضفة اليمنى لوادى الحشف بين محطة المعالجة وموقع السد الجديد على واد حريشة، وهى دواوير الهر، والحجرة، ومدشر أحريق (٢).

ويشير ماسبق إلى أهمية عنصر الماء فى تحديد علاقة طنجة بإقليمها إذ أن كل الجهود المبذولة توجه نحو إمداد طنجة بالماء الصالح للشرب، وفى نفس الوقت تغمر مياه السدود جانب من الأراضى الزراعية بالإضافة إلى نقص الماء المتاح للرى، مع النمو العمرانى الذى يلتهم الأراضى الريفية، فتكون المحصلة استمرار النزوح الريفى صوب طنجة وغيرها من المدن.

٢- الكهرباء

لاتعانى شبكة الكهرباء فى طنجة من مشكلة أساسية حيث تلاحق دون صعوبة بالغة عملية التدفق الحضرى الجديدة (٣). وعلى الرغم من ذلك كان ٦٣٪ من الأسر فى مجمعة طنجة الحضرية سنة ١٩٨١ متصلين بشبكة الكهرباء بينما كان ٣٧٪ من الأسر تستخدم وسائل أخرى مثل "مصباح كيروسين وخلافه"، وقد اتضح النقص الفادح فى هذا المرفق الهام فى أنماط السكن العشوائى المؤقت بنسبة ١٠٠٪ (غير متصل بالكهرباء)، وفى السكن العشوائى المبنى أو غير القانونى المبنى، وكذلك أنماط السكن الاجتماعى بنسب مختلفة.

وتتزود طنجة بالطاقة الكهربائية من الشبكة الوطنية للكهرباء التى تحصل عليها بدورها من محطات التوليد، وهى كهرباء حرارية، أما المحطات الهيدروليكية فعملها مرهون ببرنامج الرى.

وفى أواخر سنة ١٩٩٢ غطت شبكة الكهرباء حوالى ٩٠٪ من أحياء ومناطق المدينة، بينما ١٠٪ منها لم تتصل بهذه الشبكة، وهى مناطق السكن غير القانونى*. وتجرى دراسة لتنفيذ توصيل هذه المناطق بشبكة الكهرباء، ولتنفيذ عدد من المشروعات بهدف تقوية الشبكة حتى تواكب الاحتياجات المستمرة والمتزايدة للكهرباء، خاصة مع النمو الصناعى والعمرانى الذى تشهده طنجة، ومن هذه المشروعات:

---

(١) محادثات شخصية وتقارير حصلت عليها الباحثة أثناء الدراسة الميدانية بطنجة، من المسئولين بالوكالة المستقلة للماء والكهرباء والمكتب الوطني للماء الصالح للشرب، وعمالة طنجة.

(٢) - Boulifa. A.; (1991). Le monople de Tanger sur les eaux de sa region: consequence sur l'espace environmant. in L'Eau et la ville. éd. URBAMA. Tours. pp. 209-224.

(٣) - S.d.a.u.v.T.; (1983). Op. cit.. p. 78.

* محادثة شخصية مع مدير قسم الكهرباء بالوكالة المستقلة للمياه والكهرباء في سنة ١٩٩٢، ويقصد بالمدينة بلدية طنجة.

مركز تسليم طنجة البالية وفترة إنجازه من (١٩٩٣-١٩٩٥)، ومركز توزيع ساحة السويد، وسيتم إنجازه فى سنة ١٩٩٤، ثم مغذيات مركز توزيع ساحة السويد وسينتهى العمل بها سنة ١٩٩٥، ومركز توزيع الشاطئ (البلاج) سنة ١٩٩٥، ثم مركز توزيع الخضراء الرئيسى ويشمل تجديد وتقوية سنة ١٩٩٤ ومركز التوزيع فى سان فرانسيسكو سنة ١٩٩٥، فالخطة الثانية لتزويد مركز التسليم فى شرف العقاب (١٩٩٦)، وتقوية وتجديد إمدادات أسلاك الشبكة ويتم إنجازها فى الفترة من ١٩٩٢ حتى ١٩٩٦ (١).

يلاحظ أن معظم هذه المشروعات الكبيرة التى سيتم إنجازها لتجديد وتقوية المراكز والشبكات تقع جغرافياً داخل مدينة طنجة، ولا يوجد منها فى هوامش المدينة سوى مركز تسليم طنجة البالية.

ويوضح الجدول رقم (٦٥) ارتفاع عدد المشتركين إلى الضعف تقريباً عام ١٩٨٠ عن عام سنة ١٩٦٨ فى حين ارتفع عددهم إلى ثلاثة أضعاف فى عام سنة ١٩٩١ عن نفس السنة.

أما الاستهلاك فقد ارتفع إلى ٣٠٠٪ تقريباً فى عام سنة ١٩٨٠عنه فى عام ١٩٦٨ وبلغت نسبة الارتفاع ٦٠٠٪ فى عام ١٩٩١ عن نفس العام مما يوضح زيادة عدد المشتركين وكمية الاستهلاك فى فترة زمنية صغيرة (٢٣ عاماً).

ومن ثم بلغ معدل الزيادة السنوية فى الاستهلاك ٧,٧٥٪ فى الفترة من سنة ١٩٦٨ إلى ١٩٨٠ و١٦,٩٪ للفترة من سنة ١٩٨٠ إلى ١٩٩١.

وبصفة عامة يرتفع الاستهلاك فى الضغط المرتفع والمتوسط المرتبط بالصناعة وقد وصلت نسبة النمو السنوى إلى ١٦٪ بينما كانت أقل فى الاستهلاك المنزلى إذ سجل معدل نمو سنوى ٨,٦٪ بين ١٩٧١-١٩٨٠.

جدول رقم (٦٥)

المشتركون والاستهلاك للكهرباء فى طنجة ١٩٦٨-١٩٩١

السنة	عدد المشتركين ألف مشترك	الاستهلاك كيلوات / ساعة المليون	معدل الزيادة السنوية للاستهلاك
١٩٦٨	٢٥,٨	٥٠,٧	
			٧,٧٥٪
١٩٨٠	٤٢,٤	١٤٣,٣	
			١٦,٩٪
١٩٩١	٧٥,٢	٣٢٦,٠	

المصدر:- الجدول من إعداد وحساب الباحثة بالاعتماد على.

- R.A.I.D., Div. Electricite, (1992), Bilan Energitique, province de Tanger, Tanger.
- S.d.a.u.v.T.; (1983), Op. cit., p. 647.

٣- شبكة الصرف الصحى وجمع النفايات

أدى النمو السكانى والصناعى والعمرانى للمدينة إلى زيادة وتضاعف استهلاك المياه، والمطلوب صرفها بطرق صحية آمنة تحافظ على البيئة والإنسان، كما أن كل نمو صناعى أو سياحى وعمرانى يؤدى إلى ارتفاع كبير فى معدل استهلاك المياه ومن ثم صرفها وقد ارتفعت كمية المياه المستعملة فى صناعات النسيج والصباغة والزليج

(١) - S.d.a.u.v.T.; (1983), Op. cit., p. 647.

وغيرها ووصلت كمية المياه المستعملة والمنصرفة إلى شبكة المجارى من مصنع النسيج سانفيلاج إلى ٥٠٠٠٠م٣ سنوياً، كما يصرف مصنع "جاكوب دى لافون" للأدوات الصحية ٣٠٠٠٠م٣، وذلك على سبيل المثال لا الحصر (١). يضاف إلى ذلك صرف كل المخلفات الآدمية والخاصة بالمسالخ والمطاعم وشتى الاستخدامات فى المدينة.

يحكم النظام الخاص بشبكة الصرف الصحى فى طنجة عدة عوامل هامة أولها، خصائص طبوغرافية طنجة وجيمورفولوجيتها التى سبقت الإشارة إليها والتى تساهم فى تحديد أحواض التصريف وانحدارها نحو خليج طنجة فى أغلب الأحوال. أما العامل الثانى، فهو الكتلة المبنية التى يتركز معظمها داخل الحوض المنحدر فى اتجاه البوغاز. ويضاف إلى ذلك الخصائص السياحية لمنطقة خليج طنجة والتى تدعو إلى حمايته من التلوث، ثم النمو العمرانى الحالى والذى أخذ فى التوسع بعيداً صوب الهوامش بين الطرق الرئيسية وعلى جوانبها، وبالتالى بعيداً عن الشبكة الموجودة أساساً للصرف الصحى بالمدينة وهو ماأدى إلى أن أصبح حوالى ٣٠٪ من مساكن طنجة تقريباً غير مرتبط بها، ونفس الوضع تقريباً بالنسبة للنفايات الصلبة التى تتزايد باستمرار كمحصلة للعوامل السابقة.

أ- مخارج ومحاور شبكة الصرف الصحى:

تتميز شبكة الصرف الصحى* فى طنجة بوجود مجارى تصريف قديمة يرجع بعضها إلى أكثر من ١٠٠ عام يطلق عليها المجارى البرتغالية أحادية الجريان، ماعدا القنوات الحديثة الخاصة بمنطقة خليج طنجة السياحية والمنطقة الصناعية بطريق تطوان والتى تتميز بوجود قنوات ذات نظام مزدوج. وتؤدى طبوغرافية المدينة إلى إمكانية التصرف المباشر لمجارى المياه المستعملة نحو البحر المتوسط ومضيق جبل طارق، وبدون أى معالجة سابقة، من خلال مخارج شبكة المجارى الرئيسية وهى من الغرب إلى الشرق كما يلى: (شكل رقم (٩١).

١- مخرج مجارى وادى اليهود: التى تمتد من منطقة عين الحيانى حتى شاطئ المرقلة حيث تغطى جزءاً كبيراً من وادى اليهود وتجرى عبر هذا المصرف مياه الأمطار والمياه المستعملة لبعض المصانع المنتشرة حول الطرق المؤدية إلى الرباط والمطار وطولها الإجمالى من ٧ إلى ٨ كم. وتتصل بهذا المجرى الرئيسى المجارى الثانوية والفرعية التى تنقل إليه المخلفات السائلة والصلبة من المصانع والتجمعات السكنية لمنطقتى المجاهدين وكاليفورنيا، ثم الأمطار بواديا بحريين وبوبانة، ثم المياه المنزلية المستعملة لمنطقة الجبل وتصرف هذه الشبكة ٤٠٪ من مجارى المدينة وتعانى مجاريها من الانسداد وعدم التطهير.

٢- مخرج المجارى غرب الميناء: وهو مجرى رئيسى هام يوجد بجوار بداية مكسر الأمواج بالميناء ويصب فى شاطئ "بوقنادل" ويصرف ٦٠٪ من مجارى المدينة والمنطقة الصناعية بالإضافة إلى بعض مياه الأمطار، وذلك من خلال اتصال الشبكات الثانوية والفرعية التى تربط مجارى باقى المدينة به وأهمها الشبكات الفرعية التالية:

أ- الشبكة الأحادية للمدينة العتيقة.

ب- الشبكة الخاصة بوسط المدينة وشارع اسبانيا وامتداده فى شارع الجيش الملكى.

---

(١) - S.d.a.u.v.T.; (1983). Op. cit., p. 867.

* يطلق على عملية الصرف الصحي في طنجة اسم التطهير، كما يطلق اسم الواد الحار على شبكة الصرف الصحي.

جـ- شبكات شرق وجنوب شرق المدينة: حيث الشبكة الحديثة والمستقلة المزدوجة لمنطقة خليج طنجة ومحطة الدفع بساحة هلثيتا.

د- الشبكات الأحادية للمجارى الخاصة بالأحياء الغربية والجنوبية الغربية والجنوبية، وهى مجارى محور شارع مولاى اسماعيل-الميناء.

وتتصل به خطوط شبكة المجارى الثانوية والفرعية حيث مجارى الحى الجديد، السوانى، ساحة الجامعة العربية إلى شبكة منطقة البوغاز جنوب شارع مولاى اسماعيل وتتصل بها كذلك شبكة المنطقة الصناعية بطريق الرباط. وتتميز هذه الشبكة بوجود إرسابات فى أنابيب المجارى تقلل من كفاءتها.

تستقبل مجارى ساحة الجامعة العربية-الميناء مياه الأمطار، والمجارى الصناعية، والمنزلية، وتتفرع عنها عدة قنوات منها مجارى البرانس، والسوانى، والمصلى، وبنى مكادة، ومجارى البرتغال الشمالية الجنوبية والتى يرجع تاريخها إلى قبل سنة ١٩٠٠.

مجارى بنى مكادة: وتربط مدشر* بن ديبان بمنطقة بنى مكادة، وحالتها سيئة خاصة فى الجزء الخاص بين ديبان، كما يستعمل الجزء الخاص ببنى مكادة كمكان لإلقاء النفايات الخاصة ببائعى الخضر الجائلين، وخاصة شارع مولاى على الشريف، كما تستقبل هذه الشبكة المجارى من المناطق القريبة من مستوى الطرق فى أحياء السكن الاقتصادى غير المخطط وغير المجهز، وذلك فى أحياء مبروكة، والعزيفات، ويوجد بهذه الشبكة إرسابات أيضاً تقلل من كفاءتها.

مجرى مجارى الركايع: ويمتد من طريق العوامة حتى الجنوب الغربى لحى الركايع، وتنصرف إليه المياه المستعملة عبر محطة الضخ بالركايع، والتى تضخها قناة بنى مكادة أيضاً، وكذلك مياه الأمطار التى تنصرف إلى مستنقع قرب حومة الشوك بالإضافة إلى مياه السكن العشوائى التى تعتبر أكبر عائق لنشاط هذا المجرى.

- مجرى مجارى طريق تطوان: وتضم الشبكة الثانوية والفرعية لساحة الثيران والمناطق المجاورة لها، حيث تصرف مجاريها إلى محطة الضخ بالركايع مباشرة بواسطة أنبوب يتعرض لانسدادات عديدة بالإضافة إلى مياه الأمطار.

- مجرى مجارى إدريس وأبى جرير الطبرى: يتصل مباشرة بمجارى أحياء الشرف التى تخترق أنبوبتها وادى السوانى، كما تضم مجارى الجزء الجنوبى من الحى الإدارى وحى البلاج "الشاطئ".

٣- مخارج مجارى هضبة مرشان: وتضم ثلاث مجارى صغيرة ومستقلة إذ تنصرف إلى البحر مباشرة، وتخدم المنطقة السكنية بمرشان وتتميز بسهولة انجذابها أو انحدارها صوب البحر وبأحادية مجاريها.

٤- مجارى المنطقة الصناعية بطريق تطوان: ونظام تطهيرها مستقل، وتضم ثلاث قنوات قطرها بين ٦٠ و ١٠٠سم بالإضافة إلى خطوط اتصال صغيرة تتصل بالمجرى الرئيسى المتصل بدوره بمحطة الضخ (المعطلة باستمرار).

ويصل طول شبكة الصرف الصحى إلى ٢٨٠كم [١].بالإضافة إلى شبكة الصرف الصحى وتفرعاتها الثانوية

---

* مدشر تعني حي خاصة في المناطق الهامشية.

(١) قسم التطهير (١٩٩٢)، تقرير عن الصرف الصحي بطنجة، عمالة طنجة، طنجة.

والفرعية ومحطات الضخ الخاصة بها فى هلفيتا والركابع، ويساهم كل وادى السوانى ووادى مغوغة فى صرف قسم من مجارى المدينة من المياه المستعملة، ومياه الأمطار، ومخلفات أخرى بطريقة طبيعية لكن غير مرغوب فيها ذلك لأنهما يصبان فى المنطقة السياحية على شاطئ خليج طنجة*.

وادى السوانى: ويصرف نفايات ومجارى جل المناطق المجاورة له من مياه أمطار إلى مجارى السكن غير المتصل بالشبكة، بالإضافة إلى مختلف أنواع النفايات. وتستمر عملية الصرف حتى خلال فصل الصيف. وتزداد مع هطول أمطار الشتاء والخريف من خلال وادى مكشوف يمر بمناطق هامة إذ يفصل بين جنوب وشمال المدينة.

وادى مغوغا: الذى تحول فى قطاعه الممتد من جنوب المنطقة الصناعية والمحاذى لها غرباً وحتى مصبه شرق وادى السوانى على خليج طنجة إلى قناة مكشوفة للصرف تصرف مياه ومجارى العديد من المناطق التى تمر بها وخاصة المنطقة الصناعية على طريق تطوان ثم التجمعات السكنية العشوائية جنوب وجنوب شرق تل الشرف ومغوغا الصغيرة ثم المجزر العمومى، والمنطقة الصناعية والسكنية العشوائية بمغوغا. يضاف إلى كل ذلك وجود المزبلة العمومية لطنجة قرب أعالى هذا الوادى حيث تصل إليه كميات منها تصرفها الأمطار التى تنحدر مياهها صوب الوادى والتى يصرفها بدوره صوب المنطقة السياحية على خليج طنجة، ويصرف هذا الوادى نفايات صلبة وسائلة.

ولايمكن الاستغناء عن هذين الواديين فى الوقت الراهن حيث يخدمان العديد من المناطق غير المتصلة بالشبكة، بالإضافة إلى صرف مياه الأمطار التى تسبب مشكلات عديدة فى هذه المناطق.

وتعانى شبكة الصرف الصحى فى طنجة من مشكلات التقادم وعدم الكفاية ونقص الكفاءة، وانخفاض القدرة المالية لمدها إلى المناطق المحرومة، وصيانتها وتوسيعها وتجديدها كما يجب، وقد اقتصر الأمر على بعض التجديدات فى المجارى الثانوية خاصة خلال عامى ١٩٨٤، ١٩٨٩ فى المناطق التى شهدت أعطالاً ومشاكل فى المدينة العتيقة، والمصلى، ودرادب، وساحة الجامعة العربية، والمنطقة الصناعية. يضاف إلى ذلك صعوبة تغيير الشبكة فى المناطق السكنية الكثيفة (١).

وتتضرر المناطق المنخفضة فى المدينة من سوء حالة شبكة الصرف إذ يرتفع منسوب مياه المجارى إلى السطح فى المناطق السكنية فى فصل الشتاء وتعانى شبكة الصرف الصحى من التأخير فى تطهيرها ممايؤدى إلى إسدادها.

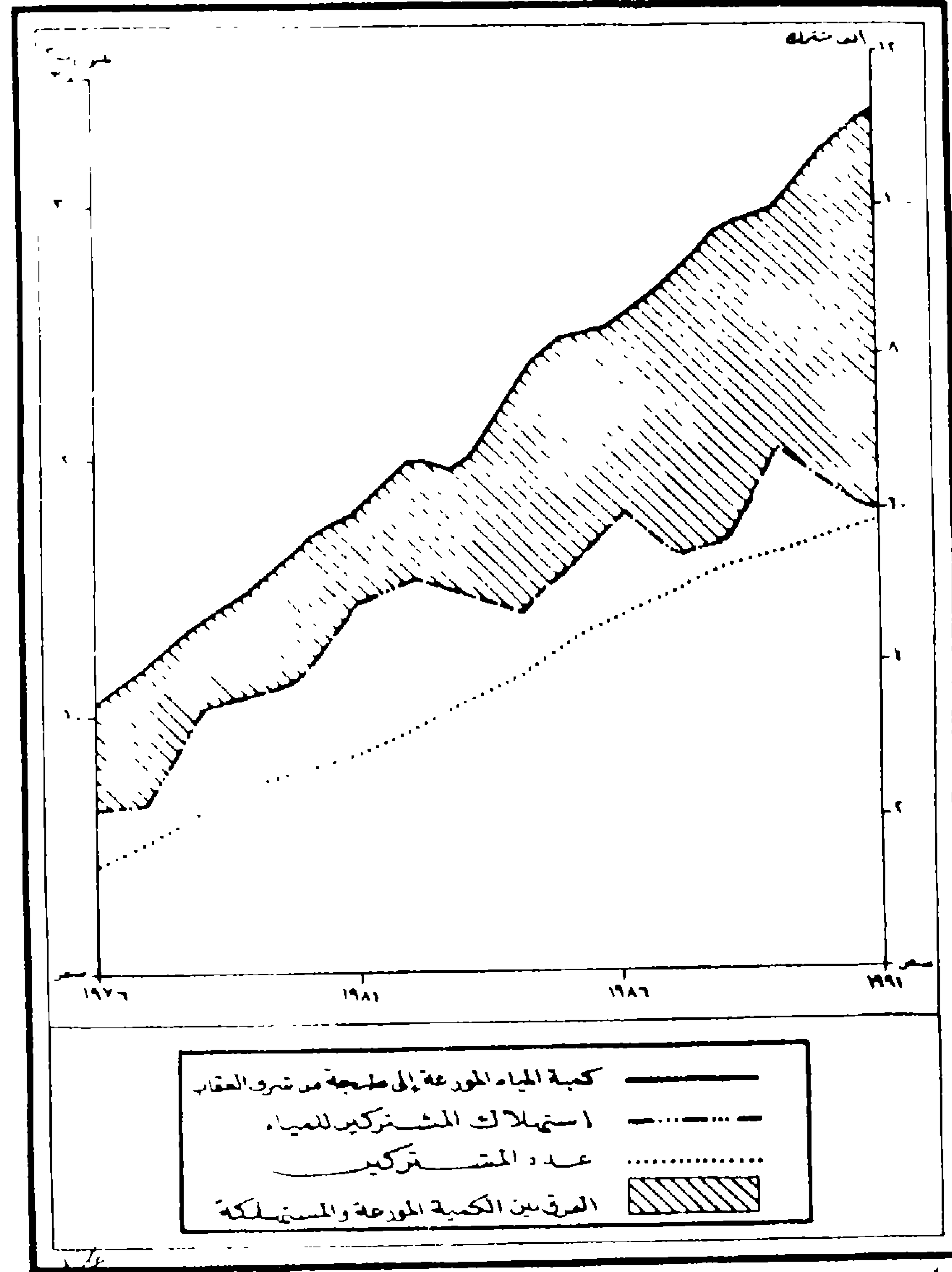
يضاف إلى ماسبق أن صرف المياه الملوثة أو المجارى دون معالجة إلى مياه المضيق يؤدى إلى تلوثها وتوضح الصور الجوية هذه الظاهرة حيث تظهر المياه الملوثة على طول شاطئ المضيق فى المرقلة، وبوقنادل كما تظهر بشدة محاذية لمكسر أمواج الميناء وداخل خليج طنجة محاذية للشاطئ.

وأخيراً... تعانى طنجة من سوء توزيع شبكة الصرف الصحى التى تغطى احتياجات بعض الأحياء بنسبة ١٠٠٪، على النقيض من ذلك تفتقد بعض الأحياء وخاصة الهامشية والعشوائية لوجودها بنسبة ١٠٠٪ مما يؤدى إلى صرف المجارى فى البيئة الطبيعية حيث أقرب وادى أو حفرة أو تكوينات رملية، ويؤدى هذا إلى اختلاطها بمياه الشرب، وصعودها إلى السطح على شكل مستنقعات، بالإضافة إلى تلوث شاطئ المنطقة السياحية فى خليج طنجة

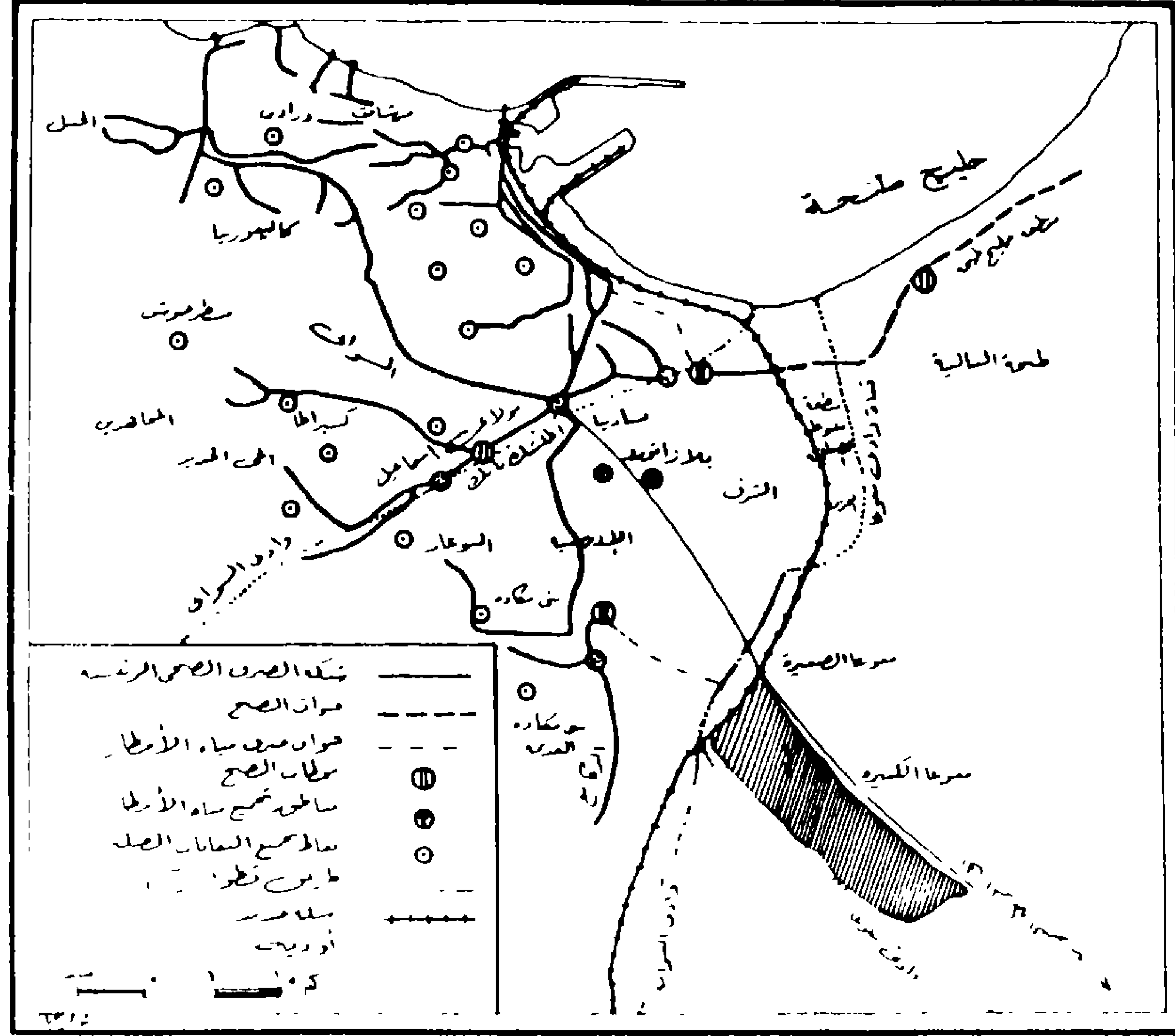
---

(١) محادثة شخصية مع المهندس حسن الزغلي رئيس قسم التطهير بعمالة طنجة، نوفمبر ١٩٩٢، بالإضافة إلى تقارير القسم.

* وقد رأت الباحثة كيف تتصرف هذه المياه الملوثة والمخلفات في هذه المنطقة عبر المجاري المكشوفة.



شكل (٩٠) تزويد طنجة بالمياه وحجم الإستهلاك وعدد المشتركين من عام ١٩٧٦م إلى عام ١٩٩١م.



شكل (٩١) شبكة الصرف الصحي وجمع النفايات بمجموعة طنجة عام ١٩٩٢م

المصدر: قسم التطهير بمصالح الوكالة المستقلة للتوزيع

نتيجة انصراف مياه واديا السواني ومغوغا إلى البحر، مما يؤدى بدوره إلى العديد من المشكلات منها اختلاط المياه الملوثة بمياه البحر، بالإضافة إلى التلوث المائى والهوائى ومشكلات النحر التى يتعرض لها الشاطئ.

ولاتوازى الجهود المبذولة فى هذا المجال الحاجة الملحة لوجود هذه الشبكة بتوزيع يغطى كل المدينة ويواكب نموها وامتدادها المستمر وزيادة أنشطتها. والواقع أن نسبة كبيرة من السكان قد حلوا مشكلتهم باللجوء إلى نوع من الصرف الخاص قدرت بحوالى ١٤٪ من جملة السكان سنة ١٩٨١، إلا أن هذا الحل يؤدى إلى مشكلات التلوث البيئى الخطيرة، والموجودة أصلاً بسبب قصور الشبكة كما سبقت الإشارة إلى ذلك.

وتعتمد خطة تحسين شبكة الصرف الصحى على توسيعها وتمديدها وإنشاء محطة تنقية للمياه بدلاً من إلقائها بحالتها فى البحر وإنشاء مصارف المجارى أسفل المياه بقدر مناسب وبعيداً عن خط الساحل أيضاً وقد بدأت الوكالة المستقلة للمياه والكهرباء بطنجة فى دراسة تخطيط جديد للشبكة (١).

ب- جمع النفايات:

يعد تراكم النفايات الصلبة بالمدينة اليوم واحدة من أهم مشاكلها. كما تعد عملية جمع هذه النفايات والتخلص منها واحدة من أعقد وأخطر المشاكل التى تواجه المدينة ممثلة فى إدارتها، والتى تؤثر على بيئة المدينة وأنشطتها وسمعتها ومظهرها الحضرى وصحة سكانها، وتزداد هذه المشكلات تعقيداً مع نمو المدينة سكاناً وعمراناً ونشاطاً، وخاصة إذا تضافرت معها ظروف نقص التمويل والاستثمار اللازم لحل هذه المشكلة الحضرية الأزلية اليومية.

وقد أصبح موضوع التخلص من النفايات ومعالجتها (الصلبة والسائلة) من أهم الموضوعات التى تحتل مركز الصدارة بين اهتمام المدن والبلديات والدول، كما يستقطب جل اهتمام سائر المنظمات والهيئات العالمية والإقليمية، وتبذل الجهود لإيجاد أفضل الوسائل والسبل لتيسير عملية جمع النفايات ونقلها وفرزها لإعادة استخدامها أو تحويلها إلى مواد جديدة ذات قيمة اقتصادية حفاظاً على الثروات الطبيعية واقتصاداً فى النفقات* .

ويبلغ متوسط الإنتاج اليومى للفرد من النفايات نصف كيلو جرام، وقد ترتفع إلى أكثر من كيلو جرام وفقاً لاختلاف حجم التجمعات الحضرية، واختلاف فصول السنة والمناسبات المختلفة، وكذلك مستوى المعيشة والعادات...وغيرها**. كما تمثل نفايات المستشفيات كمية تتراوح بين ٧,٧٧ طن إلى ٨,٠ طن لكل ألف من السكان فى السنة، أما المسالخ (المجازر) فتنتج نفايات يتراوح متوسطها بين ٦٦,٦ طن إلى ٢ طن لكل ألف ساكن من السكان فى السنة، وتصل مخلفات الحيوانات فى المدينة إلى ٦٠٠٠ طن سنوياً، وقد تنخفض إلى ٢٠٠ طن سنوياً، ويتخلف عن المزارع والأشجار كميات من النفايات تتراوح بين ١٨,٢٠٠ طن و ٧٠٠ طن للمدينة الواحدة

(١) - S.d.a.u.v.T.: (1983), Op.. cit., pp. 652-678.

- قسم التطهير، (١٩٩٢)، تقرير عن تطهير طنجة، عمالة طنجة، طنجة. صـ ٣- ومحادثة شخصية مع رئيس القسم.

* عقدت عدة دورات تدريبية خاصة بإدارات النظافة والتخلص من النفايات في برلين نظمتها حكومة المانيا لأهمية هذا الموضوع، وقد حضر ممثل طنجة في الدورة الخامسة المنعقدة في برلين بتاريخ ٣٠ أبريل ١٩٩٠.

- كما قام المعهد العربي لإنماء المدن التابع لمنظمة المدن العربية، بدراسة رائدة حول موضوع "النظافة العامة والتخلص من النفايات في المدن العربية" بدأت سنة ١٩٨٤. ونشرت بعد ذلك تباعاً بمجلة المدينة العربية والأرقام الواردة تمثل النتائج العامة لهذه الدراسة.

سنوياً، يضاف إلى ذلك نفايات صلبة من مخلفات المصانع تتراوح بين ٤٩ ألف طن وطن واحد فى السنة فى المدينة الواحدة من المدن العربية، كما تتراوح كميات الأجهزة المنزلية والسيارات والأثاثات المنزلية التالفة من ١٨٥٠٠ طن إلى ٣٠٠ طن بالنسبة للمدينة الواحدة فى السنة، كما ينتج عن عمليات البناء مخلفات يتراوح متوسطها بين ٥٠٠٠ طن و ٩٠٠ طن فى بعض المدن سنوياً (١).

ويتضح من ذلك ارتفاع حجم المخلفات التى تنتجها المدينة باستمرار بالإضافة إلى تنوعها وتفاوت كمياتها حسب حجم المدينة وخصائصها ووظائفها فى العالم العربى.

وتنتج طنجة حوالى ٢٠٠ إلى ٢٥٠ طن يومياً من النفايات المنزلية فقط، ترتفع إلى ٤٥٠ طن خلال عيد الأضحى، كما ترتفع عن متوسطها فى فصل الصيف "سنة ١٩٩٠" إلى (٩١٢٥٠ طن فى السنة)، وتختلف كمية النفايات من منطقة إلى أخرى فى المدينة إذ تصل فى المدينة العتيقة إلى ١٨ طن يومياً فى المتوسط، وقد تصل إلى ٥٠ طن يومياً فى المناسبات الدينية، كما تنتج منطقة مرشان نفس الكمية تقريباً. وكذلك منطقة وسط المدينة والمصلى "٢٢ طناً يومياً"، ترتفع أيضاً فى المناسبات وخاصة الدينية وفصل الصيف، وبينما وصل إنتاج منطقة الإدريسية إلى ٢٥ طن يومياً سنة ١٩٨٩، وفى بنى مكادة وصل الإنتاج اليومى إلى ٥٨ طن. رغم اختلاف عدد السكان والمساحات الخاصة بهذه المناطق.

ويمكن تعليل هذا التفاوت باختلاف الأوضاع الاجتماعية، حيث العلاقة عكسية بين كمية النفايات والمستوى الاجتماعى والدخل، بالإضافة إلى عوامل الكثافة السكانية ومساحة المنطقة، وبينما تنتج منطقة بنى مكادة أكبر كمية من النفايات لاتتعدى مساحتها فى نفس الوقت ١٥,٦ كم٢ (١٥٦٠ هكتار)، فى حين تنتج منطقة الجبل أقل كمية نفايات (٣ آلاف طناً سنوياً) فى الوقت الذى تشغل فيه أكبر المساحات على مستوى المدينة ١٤٣,٨ كم٢ (١٤٣٨٠ هكتار) (٢).

أما بالنسبة لعملية جمع النفايات فتتم بطرق بدائية فى معظم المناطق، كما لاتتم بانتظام فى العديد من المناطق مما يؤدى إلى تراكم النفايات وخاصة فى المناطق الشعبية والعشوائية ويتم جمع النفايات فى طنجة على مرحلتين الأولى فى الصباح الباكر وتخص الأحياء السكنية وهى أكثر انتظاماً، والثانية تتم فى ساعة متأخرة من النهار وتشمل المؤسسات السياحية والإسعاف وبعض الأماكن الخاصة، ويقوم بعملية جمع القمامة ٨ مجموعات تضم كل مجموعة بعض المستودعات وعدد من العمال وبعض الشاحنات لنقل النفايات إلى المستودع العمومى والمستودعات الثانوية والتى تصل جملتها إلى ٢٢ مستودع بالمدينة لاتتوزع عليها بانتظام.

وتعانى عملية نظافة طنجة وجمع نفاياتها من مشكلات عديدة ترتبط بالعمال وبالوسائل المستعملة فى عملية الجمع وتقنياتها، والأهم والأخطر من ذلك توزيعها ودرجة الاهتمام بالأحياء المختلفة فى المدينة.

---

(١) المعهد العربي لإنماء المدن (١٩٨٥)، النظافة العامة والتخلص من النفايات، دراسة استطلاعية يقوم بها المعهد العربي لإنماء المدن، مجلة البلديات، العدد الأول، السنة الأولى، الرياض، ١٩٨٥، ص ٩٣-١٠٠.

(٢) الأرقام حصلت عليها الباحثة من قسم التطهير بعمالة طنجة أثناء الزيارات والمحادثات الشخصية في العمالة في نوفمبر سنة ١٩٩٢.

والواقع المؤسف أن مايتم جمعه من المدينة يوازى ٥٠٪ فقط مما تنتجه من نفايات، ويشمل هذا العجز كل المناطق الموجودة خارج المدار الحضرى كحى بن ديبان، والركايع، وبنى مكادة القديمة، ومغوغا الصغيرة والكبيرة...الخ، بالإضافة إلى بعض المناطق سيئة الحظ داخل المدينة مثل طنجة البالية، ساحة الثيران، العزيفات. يضاف إلى ذلك بعض المناطق التى يتم جمع نفاياتها بصفة غير منتظمة، كالمدينة العتيقة، ومرشان، وبنى مكادة الجديدة.

وتدعو الأوضاع السابقة سكان المدينة إلى أن يراكموا النفايات ويشونوها فى أقرب مكان أو ساحة مما يؤدى إلى تشويه للوجه الحضرى والحضارى للمدينة وتلوث بيئتها نظراً لعملية التخمر والتحلل التى تحدث لمكونات النفايات المنزلية، والتى تمثل المواد القابلة للتخمر والتحلل بها بنسبة كبيرة ويرجع السبب الأساسى لذلك إلى قلة العمال إذ يصل المعدل إلى عامل واحد لكل ٢٠٠٠ ساكن وأكثر* . كما اتضح أن هناك مناطق لايخدمها أى عامل على الإطلاق، بالإضافة إلى تهالك الوسائل وقدمها مما يؤدى إلى قلة أدائها وتوقفها بسبب الأعطال.

وهناك عامل هام يعوق عملية جمع النفايات مرتبط بخصائص مدينة طنجة الجيمورفولوجية والحضرية على السواء، إذ يتصف العديد من مناطقها بالانحدار الشديد ممايؤدى إلى سرعة استهلاك السيارات وتعدد أعطالها، بالإضافة إلى أن بعض المناطق يصعب استخدام الوسائل الحديثة بها أساساً بسبب طبوغرافيتها كالمدينة العتيقة والمناطق المعزولة عن طرق النقل.

أما العامل الحضرى فيرتبط بمورفولوجية المدينة العتيقة ومايشابهها مثل درادب، والمصلى، والسوانى القديمة، وبنى مكادة. إذ تسود شبكة طرقها الأزقة الضيقة للغاية والملتوية فى نفس الوقت مما يدفع بالسلطات المختصة إلى ضرورة جمع نفاياتها ونقلها بالوسائل اليدوية وعربات الجر الصغيرة، والتى يؤدى الانحدار المميز للعديد من الدروب والأزقة إلى انزلاقها وبالتالى إفراغ محتوياتها مرة أخرى ... يضاف إلى ذلك بطء هذه العملية وعدم فاعليتها وعدم انتظامها فى نفس الوقت. وتعانى كل مناطق المدينة غير المخططة–وماأكثرها–من نفس المشكلة داخل بلدية طنجة. أما خارجها فلاتُعرف هذه العملية أو غيرها على الإطلاق–وعلى العكس من ذلك تحظى أحياء وسط المدينة والحى الإدارى خاصة باهتمام بالغ، وكذلك الأحياء المرتبطة بالمدينة الدولية بطنجة خلال النصف الأول من القرن العشرين** . أى أحياء السكن الراقى من نمط العمارات والفيلات.

أما نقاط الإفراغ والمستودعات التى تجمع فيها النفايات الخاصة بالمناطق فهى عبارة عن مساحات مفتوحة فى الغالب، تلقى فيها النفايات فوق الممرات والشوارع الرئيسية مما يزيد من تلوث البيئة الحضرية. وتتوزع هذه المستودعات وسط الأحياء السكنية داخل مدينة طنجة فقط. ولاتوجد أى مستودعات خارج المدار الحضرى. وخاصة فى المناطق العفوية، ويوضح الجدول التالى توزيع نقاط التجمع والمستودعات والمناطق التى تخدمها.

---

* فى الدول المتقدمة عامل نظافة لكل ١٠٠ ساكن بالإضافة إلى تقدم وسائل الجمع والنقل والتشوين.

** ويبرر المهندس حسن الزغلي رئيس قسم التطهير بعمالة طنجة ذلك بأن سكان هذه المناطق تعودوا على ذلك، وقد ذكر ذلك في محادثة شخصية في نوفمبر سنة ١٩٩٢ وهذا يعني أن السكان في المناطق الأخرى غير المعتنى بها قد تعودوا علي ذلك أيضاً!؟

جدول رقم (٦٦)

مناطق توزيع مستودعات تجميع النفايات بمدينة طنجة سنة ١٩٩٢

مجموعات المناطق	المستودعات ونقط التجميع	مجموعات المناطق	المستودعات ونقط التجميع
١- المدينة العتيقة	- دار الدباغة	الميناء	- السوق المركزي
	- أمراح		- مفتشية الشغل
٢- مرشان	- سيبلة الجماعة		- طريق وجدة
	- ملعب مرشان	بني مكادة	- شارع لشبونة
٣- المصلى	- شارع جوتنبرج		- شارع تطوان
	- شارع جامع القدس		- العزيفات
٤- المدينة الحديثة	- مركز المدينة والسوق الجديد		- الإدريسية
	- شارع موسى بن نصير		- البوغاز
	- طريق جبل طارق		- سوق الجملة
٥- الحي الجديد	- شارع أنفا	الجبل	- مسطرخوش
كسبراطا	- شارع أطلس		- كنارياسي
	- شارع فيصل بن عبد العزيز		- مسجد الموحدين
			- سوق سيدي بوعبيد

المصدر: قسم التطهير، عمالة طنجة سنة ١٩٩٢ أثناء العمل الميداني

بالنسبة للنفايات الصناعية فلا توجد أرقام حقيقية تدل عليها، كما لاتوجد بالمدينة مستودعات خاصة بالنفايات الصناعية. بل يجب حملها ونقلها إلى إحدى المستودعات بالمدينة، ونفس الوضع بالنسبة للميناء، حيث يجب نقل مخلفاته إلى المستودع العمومي الكبير كما تنقل مخلفات سوق السمك (بالجملة)، ورسو البواخر من مكان تجميعها، وتدخل شاحنة البلدية لإفراغه كل ثلاثة أيام وهي مدة طويلة بالنسبة لهذه المخلفات.

وللتخلص من النفايات التى تجمع من المدينة يتم نقلها إلى المزبلة العمومية والتى تقع على مسافة ٥,٥ كم من وسط المدينة لكى تحرق بعد ذلك. وتقع هذه المزبلة يسار الطريق الرئيسى إلى تطوان (رقم ٣٨)، وترتبط بالطريق الرئيسى من خلال ممر غير معبد موحل شتاءً، ويعد هذا الممر واحداً من أهم أسباب تدهور حالة العديد من الشاحنات كما لايتميز بوجود حاجز أو رصيف لإنقاذ الشاحنات عند غرقها فى الأوحال وتنمو المدينة فى هذا الاتجاه مماسيؤدى إلى اختلاط السكن بالمزبلة التى تتسع أيضاً بسبب عدم تجديدها، وقد أصبحت مكاناً مفضلاً للرعى وملجأ للكلاب، فضلاً عن الفئران التى تنقل أمراضاً خطيرة أهمها الطاعون. وغالباً ماتُستهلك الحيوانات التى ترعى بهذه المزبلة داخل المدينة.

كما أن موضع هذه المزبلة غير ملائم للمدينة وطبيعة نموها. بالإضافة لوقوعها فى أعالى وادى مغوغا الذى يصرف مياه السيول الساقطة على المنطقة ومنها المزبلة وقد أوضحنا أثر ذلك على تلوث مياه خليج طنجة* .

* شاهدت الباحثة المزبلة في الطريق من تطوان إلى طنجة وبالعكس، كما يمكن ملاحظة الأكياس النايلون المعلقة في الهواء والتي تغطي سماء المزبلة وماحولها من بعيد.

والخلاصة أن طنجة تعانى من مشكلات عديدة تخص السكن وخاصة النمو العشوائى للسكن بالمدينة. كما تعانى المرافق العامة من عدة مشكلات ونقص حاد فى إمداداتها وخاصة فيما يتعلق بالسكن العشوائى الذى ينمو بعيداً عن حدود المدينة، وبالنسبة للصرف وجمع النفايات تعانى أيضاً من مشكلات ضعف الإمكانات وسوء التوزيع ونقص التمويل. كما كان لطبوغرافية المدينة وطبيعة نموها دور فى هذه المشكلات وتعقدها. كما لا تتم أى عملية لمعالجة المجارى أو النفايات الصلبة ومن ثم لايستفاد منها على الإطلاق وتسبب تلوثاً واضحاً فى البيئة.

الفصل الخامس

مورفولوجية مدينة طنجة

المبحث الأول : مورفولوجية طنجه ونموذج نموها وخطتها.

المبحث الثاني : التركيب الوظيفي واستعمالات الأراضي في طنجه.

الفصل الخامس
مورفولوجيـــة مدينـــة طنجـــة

تعددت النماذج والنظريات التى تبحث فى عملية النمو الحضرى والتحضر ، والتى ارتبطت بمجموعات من العوامل الديموجرافية ، والاقتصادية ، والاجتماعية ، والسياسية . وتركز بعض هذه النماذج والنظريات على جانب معين ، بينما تناولت النماذج الأخرى جوانب مختلفة . ويمكن تقسيم هذه النظريات والنماذج إلى أربع مجموعات :

أ) مجموعة النظريات والنماذج الديموجرافية : والتى تركز على أثر النمو السكانى ، وتركيب السكان ، والتغيرات السكانية ، وخاصة الهجرة من الريف إلى المدن ، ويعتبر نموذج "ديفز" (Davis) مثالاً لهذا النوع من النماذج[1].

ب) النظريات والنماذج الاقتصادية : وترتكز محاور هذه النماذج على اعتبار أن عملية التحضر ترتبط بالتحول الاقتصادى بشكل رئيسى ، حيث أدى هذا التحول إلى الإسراع بعملية النمو الحضرى ، إذ جلب معه تبدلاً واسعاً فى البناء المهنى والحرفى للسكان ، وخاصة الصناعة التى جذبت أفواج الأيدى العاملة من الأرياف إلى المراكز الحضرية والمدن الرئيسية . وقد اهتمت هذه النظريات والنماذج بالموقع وأثره على نشوء نويّة استيطانية تتجمع حولها الأنشطة المختلفة ينتج عنه نمو وتوسع مستمر فى حجم المدينة ومن أمثلة هذه النظريات الكلاسيكية : نظرية "ڤيبر" (Weber) فى الموقع الصناعى، ونظرية "ڤون ثونن" (Von Thunon) فى الموقع الزراعى، ثم المحاولات الأكثر تطوراً من قبل "والتر كريستالر" (W. Christaller) فى نظرية المكان المركزى. وهناك نظريتان ترتبطان بشكل أوضح بتفسير ظاهرة نمو المراكز الحضرية والنمو الحضرى وهما: نظرية القطاع (Sector Theory) القائمة على النمو الحضرى النابع من الداخل، ونظرية الارتكاز التصديرى (Export-Base Theory) والتى تفسر النمو الحضرى على أساس التطوير والتنمية المنبعث من الخارج. والواقع أن هاتين النظريتين تمثلان جزءاً من نظرية التجارة العالمية، التى تحاول تفسير النمو الحضرى والتنمية الاقتصادية كجزء من النشاط الاقتصادى العالمى[2].

جـ) مجموعة النظريات والنماذج المرتبطة بالتغير الاجتماعى: فالمركز الحضرى فى هذه النظريات ليس مجرد أعداد من السكان الذين تشدهم جملة من العوامل الاقتصادية، وإنما هو مركز التفاعلات والأنشطة الاجتماعية والثقافية، كما أنه نواة لمفاهيم جديدة. لهذا تصبح المدن مراكز رئيسية لإحداث التغيير فى عمليات التحول الاجتماعى عن طريق إيجاد مفاهيم اجتماعية جديدة وكسر العادات والتقاليد القديمة. فالمدن عبارة عن نويات تغيير اجتماعى تتركز فيها الأنشطة الثقافية كالجامعات، والمعاهد، والمؤسسات الترفيهية كالمسارح ومراكز الأنشطة الاجتماعية، وفيها تنشر المعلومات والأخبار اليومية عن طريق الصحف والمجلات والتليفزيون....الخ. وتعتبر نماذج ونظريات الانتشار (Diffusion Theories) من المحاولات الرئيسية لتفسير دور المدن فى إحداث عملية التغيير الاجتماعى التى تبدأ منها وتنتشر بشكل متسلسل وتدريجى إلى المناطق الأخرى المحيطة بها.

---

(١) أبو عياش، عبد الإله، والقطب، إسحق يعقوب، (١٩٨٠)، الاتجاهات المعاصرة فى الدراسات الحضرية. جامعة الكويت وكالة المطبوعات، الكويت، صـ ٧٥-صـ ١٠٩.

(٢) المرجع السابق، نفس الصفحات.

- Kigsley Davis; (1970)-the Urbanization of Human Population in Scientific American cities, New York, pp. 3-24.

د) نماذج ونظريات الأنظمة: وتعتبر هذه النماذج والنظريات أكثر المحاولات النظرية شمولية فى تفسير ظاهرة التحضر وأحدثها، وتقوم المفاهيم الأساسية لهذه النماذج على اعتبار أن ظاهرة التحضر لايمكن دراستها وتوضيحها ضمن مجموعة مستقلة منفصلة من العوامل: ديموجرافية فقط أو اجتماعية أو اقتصادية. لذلك يعتمد فهم مثل هذه الظاهرة على قدرة الباحث على دراستها كوحدة مترابطة ببعضها البعض، ولقد حاول "براين برى" (Berry, B.) (١) دراسة ظاهرة التحضر على أساس العلاقات التى تشد نظام المدينة إلى أنظمة أخرى مرتبطة بنظام المدينة، وتعتبر نظرية "فريدمان" (Fridmann) فى التحضر من أحدث الاتجاهات المعاصرة فى محاولة ربط ظاهرة التحضر بجميع العوامل الديموجرافية، والاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية. ويقوم البناء الرئيسى لنظريته على أساس أربع عمليات تحضرية فرعية تشكل فى مجموعها الديناميكية الكلية لظاهرة التحضر، وتربط هذه العمليات المراكز الحضرية بالمناطق المحيطة بواسطة عملية الانتشار (Diffusion Process)، وعملية السيطرة (control process) أى سيطرة المركز الحضرى على المناطق الواقعة فى ظهير المدينة، ثم عملية الهجرة (Migration process)، فعملية الاستثمار (Investment process) (٢).

وفى مقابل النماذج والنظريات الباحثة فى عملية التحضر ظهرت العديد من المحاولات الخاصة بدراسة تركيب المدينة الداخلى وبنيتها، التى تتسع وتتمدد وتتعدد أنشطتها ومواقعها كمحصلة ورد فعل مباشر لعملية التحضر. حيث لاينفصل تركيب المدينة وشكلها عن هذه العملية. إذ يؤدى التزايد السكانى والهجرة المستمرة صوب المدينة إلى مزيد من الضغط على الأرض والحاجة إلى المزيد منها أيضاً.

وهناك ثلاثة نماذج كلاسيكية للنمو تشرح أنماط استخدام الأرض فى مدن أمريكا الشمالية التقليدية، وقد تم تطبيق هذه النماذج على نطاق واسع إلا أنها تلائم المدن فى العالم المتقدم والأكثر تقدماً خاصة فى النصف الأول من القرن العشرين وهذه النماذج هى:

- نموذج النطاق المركزى (Concentric Zone Model) لبيرجس (Burgess) عام ١٩٢٥ (٣).
- نموذج القطاع (Sector Model) وقد ظهر هذا النموذج على يد "هومر هويت" (Homer Hoyt) عام ١٩٣٩ (٤).
- نموذج النويات المتعددة (Multiple Nuclei Model) للجغرافيان تشونسى هاريس (Chauncy Harris) "وادوارد ألمان" (Edward Ullman) سنة ١٩٤٥ (٥). (شكل رقم ١٠٥)

---

(١) - Berry, B.; (1964). "Cities as systems within systems of cities" papers of the regional science Association, Vol X, pp. 147-163.

(٢) - Friedmann, J., (1973). Urbanization planning and National Development, SAGE Publication, London, P. 69.

التفاصيل منشورة في:

(٣) - Burgess, E.W., Park, R.E.&Mckenize, R.D, (1925), The city, Univ. of Chicago Press, Chicago, pp. 47-62.

(٤) - Homer Hoyt, (1939), The structure and Growth of Residential Neighborhoods in American cities, USGPO, Washington D.C.

(٥) - Harris, C.D. and Ullman, E.L.; (1945)., "The nature of cities", The Annals of the American Academy of polittical and Social Science, 242, pp. 7-17.

وقد ظهرت نماذج أحدث ومازالت تظهر نماذج أحدث خاصة بالدراسات النظرية والتطبيقية لتركيب ونمو المدينة. ومن النماذج الحديثة:

- نموذج "توابع المدينة" النطاقات الحضرية (Urban Realms Model) وقد ظهر على يد بيتر ڤانس عام ١٩٧٧، عند تحليله لمورفولوجية منطقة خليج سان فرانسيسكو وقد طبقه "بيتر ميلر" عام ١٩٨١ (Peter Muller) على لوس أنجلوس وضواحيها ومجاورتها السكنية، وكذلك على نيويورك الكبرى، كما طُبق عام ١٩٩٠ على منطقة الضواحى المركبة بإقليم مدينة لوس أنجلوس.

وتكمن فكرة هذا النموذج ومفتاحه فى ظهور قطاعات من الضواحى الكبيرة المكتفية ذاتياً تتجمع حول مركز المدينة (Down town) ومعتمدة أيضاً على مركز المدينة التقليدى، ويعرف هذا النموذج لدى الدراسين فى جغرافية المدن بنموذج (بيتزة الفلفل الأسود) (Pepperoni Pizza Model) وربما يمثل هذا الافتراض قمة تأثير السيارة على شكل المدينة [١]. ويوضح الشكل رقم (٩٢ - أ) فكرة هذا النموذج.

وهناك أيضاً محاولة وليم الونزو (Alonso's Model) عام ١٩٦٠، لبناء نموذج جديد لتركيب المدينة يعتبر حلقة وصل بين النماذج التقليدية والنماذج الأكثر تعقيداً والتى تتناولها الأبحاث العلمية الأكاديمية، وتقوم فكرة هذا النموذج على أن تركيب المدينة هو انعكاس للتباين فى استخدامات الأرض بها، والتى تترجم التباين فى أسعارها وأجورها أى تتوزع الأنشطة وفقاً للمنافسات الشديدة بين الأسعار والأجور [٢].

وتتعامل الأفكار الحديثة مع تركيب المدينة وخصائصها من منطلق الديناميكية، والحركة، والتبدل المستمرة التى تتصف بها المدن الحديثة، وهذا يعنى أن دراسة المدينة لابد وأن تتم من خلال منظور شمولى، بأخذ فى الاعتبار التعقيدات والتداخلات المستمرة بين أنشطتها المختلفة، والتى تشير إلى مواضع وتوزيع الأنشطة وأنماطها والعلاقات المتبادلة بين وظائفها من ناحية، وعناصر البيئة الطبيعية والاجتماعية والثقافية من ناحية أخرى [٣].

وقد تأكد هذا الاتجاه الحديث فى أعمال ندوة جامعة لوند فى السويد عام ١٩٦٠ لمناقشة جغرافية الحضر حيث ورد مايلى:

- إن دراسة المدينة لابد وأن تكون شمولية بمعنى أن تتداخل فيها الفروع العلمية الرئيسية المهتمة بجوانبها المختلفة، وأن يوجه الاهتمام إلى النواحى السلوكية (Behavioral Aspects) والتى لايمكن فهم المدينة فى غيابها.
- وقد أدرك الباحثون الحضريون ضرورة دمج الدراسات التقليدية باتجاهات حديثة، تأخذ بعين الاعتبار التباينات الاجتماعية والثقافية وأثرها على تركيب وشكل المدينة.
- بناءً على الاتجاه الثانى، يوصى المؤتمرون بتوجيه الاهتمام إلى ضرورة تكوين سياسات عامة واضحة يمكن

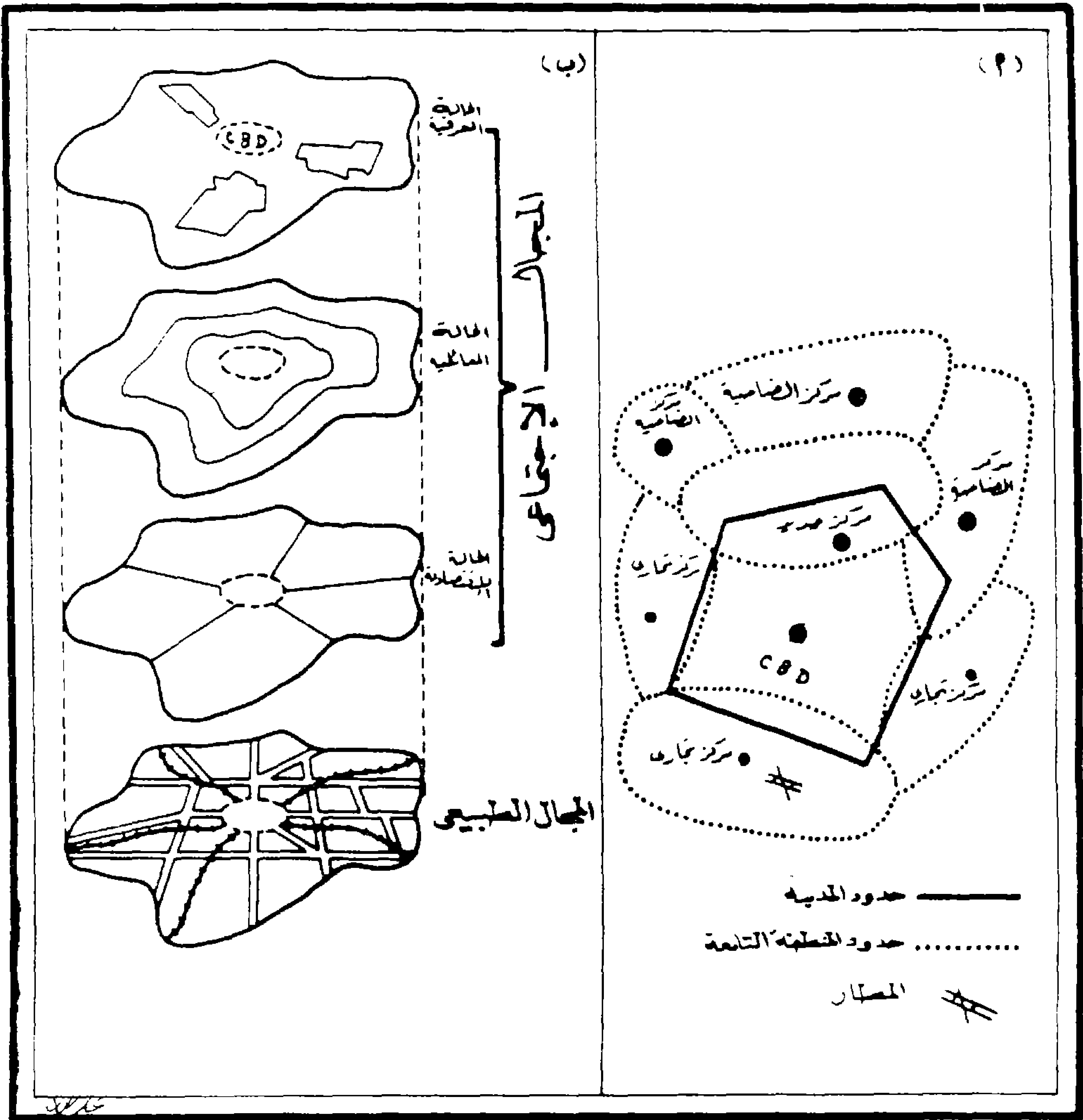
---

(١) - Hartshorn. T.A.; (1992). Op. Cit. pp. 219-241.

(٢) أبو عياش، عبد الإله، والقطب، إسحق يعقوب، (١٩٨٠)، الاتجاهات المعاصرة في الدراسات الحضرية، (وكالة المطبوعات)، الكويت، صـ ٦٧.

(٣) - Bourne, L.; (1971). Internal structure of the city. Oxford, P. 4.

* Realm= عالم-دنيا-حقل، مملكة، (قاموس المورد)



شكل (٩٢-أ) نموذج توابع المدينة

شكل (٩٢-ب) نموذج تحليل المنطقة الاجتماعية

المصدر: HARTSHORN, T.A., (1992), o.p. cit.

الاعتماد عليها فى عمليات اتخاذ القرارات.

- كما برز اتجاه قوى لاستخدام المنهجية العملية القائمة على حصر المشكلة وتحديد متغيراتها، وبلورة فرضياتها، تمهيداً لاختبارها، ودراسة العلاقات بينها وفق أحدث الوسائل الكمية والنماذج الإحصائية [١].

وهناك مسلك آخر لوضع نموذج (to Modeling) للتركيب الداخلى للمدينة خاص بالموضوعات المتعلقة بالوظيفة السكنية للمدينة، وذلك من خلال تحليل المنطقة الاجتماعية (Social area analysis) كنظرية للتباين الاجتماعى. وقد اتبعه واندل بل ((Wandell Bell) "ومارلين وليمز" (Marilyn Williams) وإشرف شفكى (Eshref Shevky) فى الخمسينيات. ويظهر هذا المنهج كيف تتميز الأسر ذات المستوى الاقتصادى المعين، والنمط العرقى المعين بتكوين وإنشاء رقعة مكانية ذات نمط خاص داخل المدينة وكانت دراستهم مركزة على منطقة لوس أنجلوس [٢]. شكل (٩٢ - ب) .

يضاف إلى ماسبق اتجاهات أخرى تتعامل مع تركيب المدينة من منطلق مفهوم النظام أو مسلك النظام (System Approach) ، فالمدينة فى نظرهم عبارة عن وحدة من المكونات والعناصر التى ترتبط ببعضها البعض فى علاقات ديناميكية ارتدادية التأثير. فالمدينة عبارة عن نظام مكون من أنظمة فرعية عديدة كنظام المدينة التجارى، ونظامها الصناعى، ونظامها السكنى، ونظامها المرورى، وغيرها من الأنظمة. ولفهم المدينة من خلال هذا المسلك لابد من دراسة الأنظمة الفرعية أولاً بمكوناتها وعناصرها لتقييم تأثيرها وتأثرها بمكونات وعناصر الأنظمة الأخرى المرتبطة بها.

وهناك شكل انسيابى يقترحه "لارى بورن" Larry Bourn) لدراسة تركيب المدينة، إذ يعتقد أن الدراسة المتكاملة للمدينة تتم من خلال ثمانية مراحل:

- الأولى ذهنية ترتبط بالصورة التى تتشكل فى ذهن الإنسان عن المدينة.
- والثانية أنماط استخدام الأرض والأنشطة التى ترتبط بها وفقاً للصورة الذهنية.
- أما الثالثة فتعبر عن ارتباط أنماط استخدام الأرض بعمليات تغيرية تمثل القوى والعوامل التى تصنع النمط وتشكله.
- رابعاً، العلاقة الديناميكية بين العمليات والأنماط التى تمثلها شبكات الاتصال.
- فى المرحلة الخامسة يصنع السكان بحركاتهم وتحركاتهم الدائمة هذه الديناميكية التى تميز المدينة.
- في المرحلة السادسة ترتبط بهذه الجماعات السكانية أنشطة وخدمات تقوم بخدمتهم.
- أما المرحلة السابعة فهى المشكلات التى تظهر كنتاج للنمو والتغير المستمر فى العلاقات بحكم الديناميكية المميزة لحياة المدن.
- بينما تكون المرحلة الثامنة والأخيرة بمثابة وضع تصورات للحلول التى يمكن تبينها لمعالجة المشكلات التى ترتبط

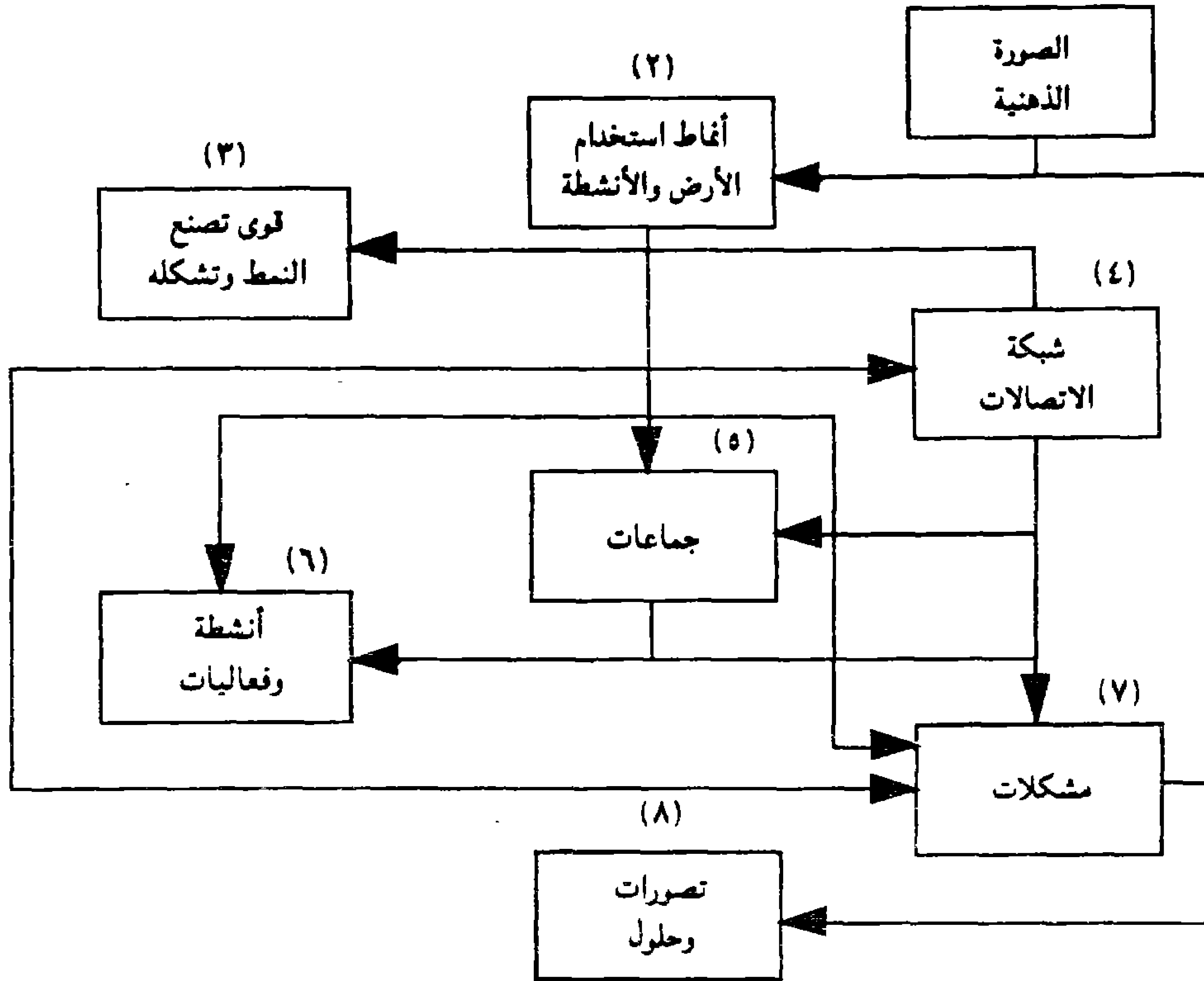
---

(١) أبو عياش، عبد الإله، والقطب، إسحق يعقوب، (١٩٨٠)، مرجع سابق، صـ ١١١.

(٢) - Hartshorn. T. A.,(1992),Op. Cit., pp. 219-241.

* وقد حاولت الباحثة تتبع ذلك فى دراستها للسكان والمسكن بطنجة في الفصلين السابقين .

مرة أخرى بالصورة الذهنية للأفراد والجماعات فى المدينة [1] (The image of the city) .



الهيكل الانسيابي التنظيمي لدراسة المدينة (عن لاري بورن)

وقد اتضح من خلال تتبع الاتجاهات الحديثة أن التركيز أصبح باتجاه دراسة استخدامات الأرض وربطه بالأنشطة المختلفة التى تشكل فى مجموعها بنية أو تركيب المدينة. كما اتجهت البحوث الحضرية الحديثة إلى الاهتمام بالصورة الذهنية للمدينة فيما يعرف بالصورة البيئية (Environmental image) ، الناتجة عن عمليتين متداخلتين من قبل الفرد والبيئة. تمثل الأولى عناصر البيئة، ومكوناتها، وخصائصها، والطريقة التى تتوزع بها هذه المكونات والعناصر والخصائص، وهذه العناصر هى بمثابة المؤثرات التى تنطبع فى ذهن الفرد وتترك فى سلوكه استجابات متنوعة ماهى إلا انعكاس للطريقة التى تترجم بها هذه المؤثرات إلى استجابات الفرد للمؤثرات البيئية وهى العملية الثانية.

وقد حدد كيفن لينش (Kevin Lynch) عناصر صورة المدينة (Elements of city image) من خلال استبانة قام بها لإجراء دراسة تفصيلية لثلاث مدن أمريكية بهدف التعرف على المعالم البارزة التى تكون أكثر ارتباطاً بالانطباعات السريعة، والصور الذهنية التى يكونها الأفراد عن أشكال المدن وتراكيبها، وهذه العناصر التى حددها هى:-

---

(١) المرجع السابق، صـ ٦٠-٦١ عن:

- Bourn, L.; (1971), Internal Structure of the city- N. Y., Oxford Univ. Press, P. 4.

- الممرات (Pathes) : أى الشوارع والطرق التى تربط بين شكل المدينة وبين الصور المنطبعة عنها فى الذهن، إذ يلاحظ الأفراد المدينة وخصائصها من خلال الحركة فى اتجاهاتها المختلفة عبر الطرق والممرات.
- الحواف (Edges) : وهى بمثابة الحدود التى يتحركون ضمنها وتشكل حواجز تقطع استمرارية الحركة كالشواطئ والحواف النهرية، وحواف الطرق، وتساعد هذه الحواف فى تشكيل صورة ذهنية عن مناطق المدينة كوحدات جغرافية متمايزة.
- الأحياء (Districts) : وهى عبارة عن أجزاء مميزة لها طابعها الخاص فى المدينة كالأحياء القديمة والتاريخية وغيرها، التى تمثل مساحات مميزة من تركيب المدينة، وغالباً ماتكون من العناصر الأولى التى تتشكل فى ضوئها صورة المدينة فى أذهان الأفراد والجماعات فتعرف باريس من خلال الحى اللاتينى، والقاهرة من خلال الزمالك ومصر الجديدة...الخ.
- العقد (Noduess) : وهى نقاط أو مواضع استراتيجية فى المدينة كمفارق الطرق الرئيسية التى تمثل عقداً بارزة فى شبكة الطرق والنقل، وتعتبر الساحات المركزية التى تلتقى بها عدة طرق رئيسية أمثلة لهذه العناصر فى تركيب المدينة، وتمثل هذه الساحات نقاط استقطاب فى حركة الأفراد اليومية. "منها فى طنجة على سبيل المثال ساحة الجراند سوكو أو السوق الكبير، والبتيت سوكو، وساحة الجامعة العربية".
- العلامات البارزة (Landmarks) : وتكون عادة عبارة عن بناء ضخم مميز كقصر أو مسجد أو كنيسة أو قوس أثرى. وقد تكون عبارة عن تلة أو جزيرة نهرية أو جسراً ضخماً. ونظراً لأنها تشكل المعالم البارزة فإنها أشد وأسرع اقتراناً بالصورة الذهنية التى يرسمها الفرد لشكل المدينة (١).

والواقع أن البحث عن نموذج أو مسلك مثالى ينطبق على جميع مراكز الحضر ليس بالأمر السهل أو البسيط. ولكل مدينة ظروفها الخاصة التى تؤثر فى نموها وتركيبها الداخلى، وفى نفس الوقت تمثل المدينة التفاعل بين الأفراد وبيئتهم المحلية. كما لاتنمو المدينة فى فراغ بل أن نموها عادة مايكون مصحوباً بتعرية أراضى زراعية لها قيمة اجتماعية معينة، لابد وأن تترك آثارها فى الامتداد الحضرى الجديد. بعبارة أخرى فإن كل مركز حضرى قد يكون علماً مفرداً فى حد ذاته خاصة تلك المدن ذات التاريخ العريق (٢)، والطبوغرافية الخاصة، والموقع الفريد، والخصائص الاقتصادية، والدبلوماسية، والاجتماعية الخاصة كحالة مدينة طنجة التى سيتناولها هذا الفصل بالدراسة من خلال ثلاثة عناصر رئيسية:

أولها: محاولة فهم نموذج نمو وتركيب طنجة ومدى ارتباط هذا النمو بالنماذج والمسالك المختلفة.

والثانى: خطة مدينة طنجة (إن وجدت)، وشبكة طرقها، ومداخل المدينة ومخارجها.

والثالث: التركيب الوظيفى للمدينة وأهم معالم صورتها الذهنية من خلال طبيعة استخدام الأرض ونظمه فى المدينة وبالتالى التوصل إلى المشكلات الحضرية المرتبطة بها.

---

(١) أبو عياش، عبد الإله والقطب، إسحق يعقوب، (١٩٨٠)، عن :

-Lynch, K.; (1974), The image of the city, Cambridge, pp. 6-13.

- Jenge, D.; (1962), "The images of urban Areas".

(٢) غلاب، محمد السيد، الجوهري، يسري، (١٩٧٢)، جغرافية الحضر، دار الكتب الجامعية، القاهرة صـ ١٧٦.

المبحث الأول

مورفولوجية طنجة ونموذج نموها وخطتها

أولاً: مورفولوجية طنجة ونموذج نموها:

لقد ألقت الفصول السابقة من هذا البحث الضوء على خصائص مدينة طنجة الطبيعية، والعمرانية، والبشرية، والسكنية، كما أوضحت كيف تداخلت عناصر عديدة وتشابكت ضوابط كثيرة طبيعية، وسياسية، وإثنولوچية، واجتماعية، وديموجرافية، وإدارية، واقتصادية، لينتج عنها تلك المدينة المتميزة بخصوصية ذاتية غير متكررة. تفسر وتوضح مورفولوچيتها التى اتسمت بنوع من التعقيد كمحصلة للظروف والتأثيرات المعقدة التى مرت بها المدينة قبل وبعد خروجها عن أسوارها.

ورغم تفرد طنجة فقد اتضح أيضاً أنها لاتختلف عن الكثير من مدن العالم الثالث فى العديد من خصائصها الديموجرافية، والاجتماعية، والاقتصادية وفى تأثر هذه المدن بالاستعمار لفترات طويلة مما ترك بصمات واضحة على شكل هذه المدن وتركيبها الداخلى. وتكمن أهم معالم تفرد طنجة كمدينة فى تاريخها الذى تأثر بموقعها والذى أثر على عمرانها خلال فتراته المختلفة مما أثمر تجربة أو تجارب فريدة عاشتها طنجة كعاصمة المغرب الدبلوماسية، ثم كمدينة دولية، وذلك منذ أواخر القرن الثامن عشر وحتى ستينيات هذا القرن. ومن هنا يتردد السؤال الآتى: أى من النماذج أو الاتجاهات يمكن تطبيقها على حالة نمو وتركيب طنجة؟!

وللإجابة على هذا السؤال لابد من اختبار أكثر من نموذج واتجاه من النماذج والاتجاهات السابق عرضها للوصول إلى النماذج الأكثر توافقاً مع حالة طنجة.

(١) اختبار النماذج التقليدية والحديثة:

يلاحظ من اختبار النماذج التقليدية فى محاولة لتطبيقها على مدينة طنجة أن نمو المدينة منذ بداية خروجها عن أسوارها حول ساحة السوق الكبير أو الجراند سوكو-الذى مثل المركز التجارى الرئيسى للمدينة طوال تاريخها-قد اتخذ محاور عديدة تنطلق من هذه الساحة فى اتجاهات شتى اتخذت شكلاً يمثل المروحة، فكان الشكل النجمى أقرب الأشكال لنموذج نمو طنجة فى هذا الوقت حتى بداية التوسع الكبير مع البداية الفعلية لتطبيق النظام الدولى عام ١٩٢٣.

ويعنى ذلك أن نموذج النمو القطاعى (لهومر هويت) هو أقرب النماذج لنمو طنجة المبكر خارج أسوارها انطلاقاً من المركز التجارى الكبير فى ساحة السوق الكبير، إذ يؤدى هذا النموذج إلى الشكل النجمى أو الشعاعى. والواقع أن هذا الشكل لم يستمر مميزاً لنمو طنجة وتركيبها إذ سرعان ماتداخلت وتشابكت وتعقدت الأحداث والعلاقات والعناصر والضوابط المميزة لنمو طنجة العمرانى وخصائصها الديموجرافية، والاقتصادية، والسياسية، وغيرها مع بداية تطبيق النظام الدولى لإدارتها فعلياً وحتى انهياره مع استقلال المغرب.

وبإضافة خصائص طنجة الطبوغرافية، الجيمورفولوجية إلى ماسبق نلاحظ أن المحصلة شكلاً يقترب إلى حد كبير من نموذج النويات المتعددة اتخذته المدينة خلال نموها، ومازال مميزاً لهيئتها الحضرية الحالية لدرجة كبيرة أوضحتها الدراسة السابقة من خلال الصور الجوية والخرائط وشتى أدوات البحث ومعطياته. فقد ظهرت المدينة على شكل نويات وبؤر سكنية متباينة متناثرة يخص بعضها الأجانب ويخص الآخر المغاربة وفقراء الإسبان. يضاف إلى ذلك سياسة العزل التى اتبعتها الإدارة الدولية بنقل سكان دور الصفيح إلى هوامش بعيدة جنوب وادى السوانى الذى يمثل حاجزاً حضرياً چيمورفولوچياً واضحاً فى تركيب المدينة.

ويطابق نمو طنجة نموذج النويات المتعددة فى الشكل العام دون سائر التفصيلات التى تختلف بين المدن فى الدول المتقدمة والمدن فى الدول النامية، وهذا يعنى أن نموذج "هاريس وألمان" يمكن تطبيقه إلى حد ما على حالة مدينة طنجة. وكذلك محاولات تحليل المنطقة الاجتماعية .

والواقع أن نموذج النويات المتعددة يعد أقرب النماذج التقليدية التى تفسر بنية ونمو كثير من المدن حيث أمكن تطبيقه-ولو جزئياً-على العديد من المدن النامية منها القاهرة والإسكندرية وبغداد وغيرها [١].

(٢) طنجة ونموذج نمو المدن المغربية :

تمثل حالة طنجة فى حد ذاتها نموذجاً نادراً من المدن يمكن تطبيق العديد من النماذج والاتجاهات من مختلف مدارس الحضر عليها. وذلك لتعدد المؤثرات التى أثرت فيها وتعقدها، وقد اتضح ذلك عند تطبيق المسلك الاجتماعى المكانى فى العلاقات السكانية السكنية عند دراسة سكان المدينة، وفى تبنى أكثر من اتجاه حديث عند دراسة النمو العمرانى، وأنماط المسكن فى طنجة. مما أدى إلى الوصول إلى العديد من الارتباطات والعلاقات والنتائج المتعلقة بتداخل المتغيرات وتعددها.

ماذا إذاً عن نموذج طنجة ضمن المدن المغربية الأخرى؟ وهو مسلك مهم لدراسة المدينة ضمن مصفوفة المدن التى تمثل طنجة إحدى عقد شبكتها.

من أهم النتائج التى توصلت إليها الباحثة من خلال دراسة طنجة ومراحل نموها العمرانى وتوسعها وخصائص بيئتها الطبيعية والبشرية ونمو سكانها فيما يخص مورفولوچية المدينة أن المدينة تتألف من أربع وحدات مورفولوچية حضرية هى:

أ) المدينة العتيقة: وهى الجزء التاريخى المتميز بعراقته فى طنجة وبكثافته السكانية السكنية العالية، والمتميز أيضاً بمورفولوچية وتركيب خاص نتج عن ضيق الأزقة والتوائها كما نتج عن كون المدينة تمثل نسيجاً عضوياً محاطاً بأسوار دفاعية (سبقت الإشارة إليها).

على النقيض من ذلك نجد وحدات مورفولوچية أخرى ارتبطت بظروف طنجة الخاصة وهى:

ب) المدينة الحديثة أو المدينة الأوربية: المتأثرة بالغرب شكلاً وموضوعاً والمتميزة بشوارعها العريضة المنظمة ومبانيها المنتظمة المحددة المعالم بواسطة قانون المرافق الملزم أثناء الفترة الدولية. كما تميزت مبانى هذه الفترة

(١) حسين، عبد الرزاق عباس، (١٩٧٧)، مرجع سابق، صـ ٦٠.

بالأطرزة الغربية المختلفة والمختلطة فى بعض الأحيان والتى تظهر فى الفيلات الكبيرة والعمارات.

جـ) المناطق والضواحى الخاصة بسكن المغاربة والفقراء أثناء الفترة الدولية وامتدادها صوب الهوامش بعد الاستقلال، والتى تمثل فى حد ذاتها وحدة مورفولوجية حضرية ثالثة ذات وحدات مورفولوچية فرعية متمايزة حسب موضعها وزمن نشأتها ونموها، وتتميز باختلافها كلياً عن المدينة الأوربية كما تضم أنماطاً سكنية عديدة تشترك عادة فى كونها منخفضة المستوى عشوائية فى أغلبها، وغير قانونية فى جانب كبير منها-مبنى أو غير مبنى أو مؤقت أى دور الصفيح-وقد اتضحت معالم هذه الوحدات المورفولوچية وخصائصها بعض الشيئ فى الفصول السابقة.

د) ميناء طنجة البحرى: ويمثل وحدة مورفولوچية وظيفية عريقة فى تركيب المدينة.

تتشابه مورفولوچية طنجة بصفة عامة مع مورفولوچية معظم المدن المغربية والإسلامية المتأثرة بالاستعمار مع اختلاف التفاصيل، فهذه الازدواجية الحضرية صفة أصيلة فى هذه المدن تتكرر فى المغرب كما تتكرر فى الجزائر، وتونس، والسنغال، وغيرها من المدن ذات التركيب والتاريخ المتشابه من حيث المقارنة السريعة والشكل العام ويظهر اختلاف طنجة عن النماذج السابقة من المدن والمدن المغربية خاصة عند تشريح مورفولوچية كل منهما بشئ من الدقة.

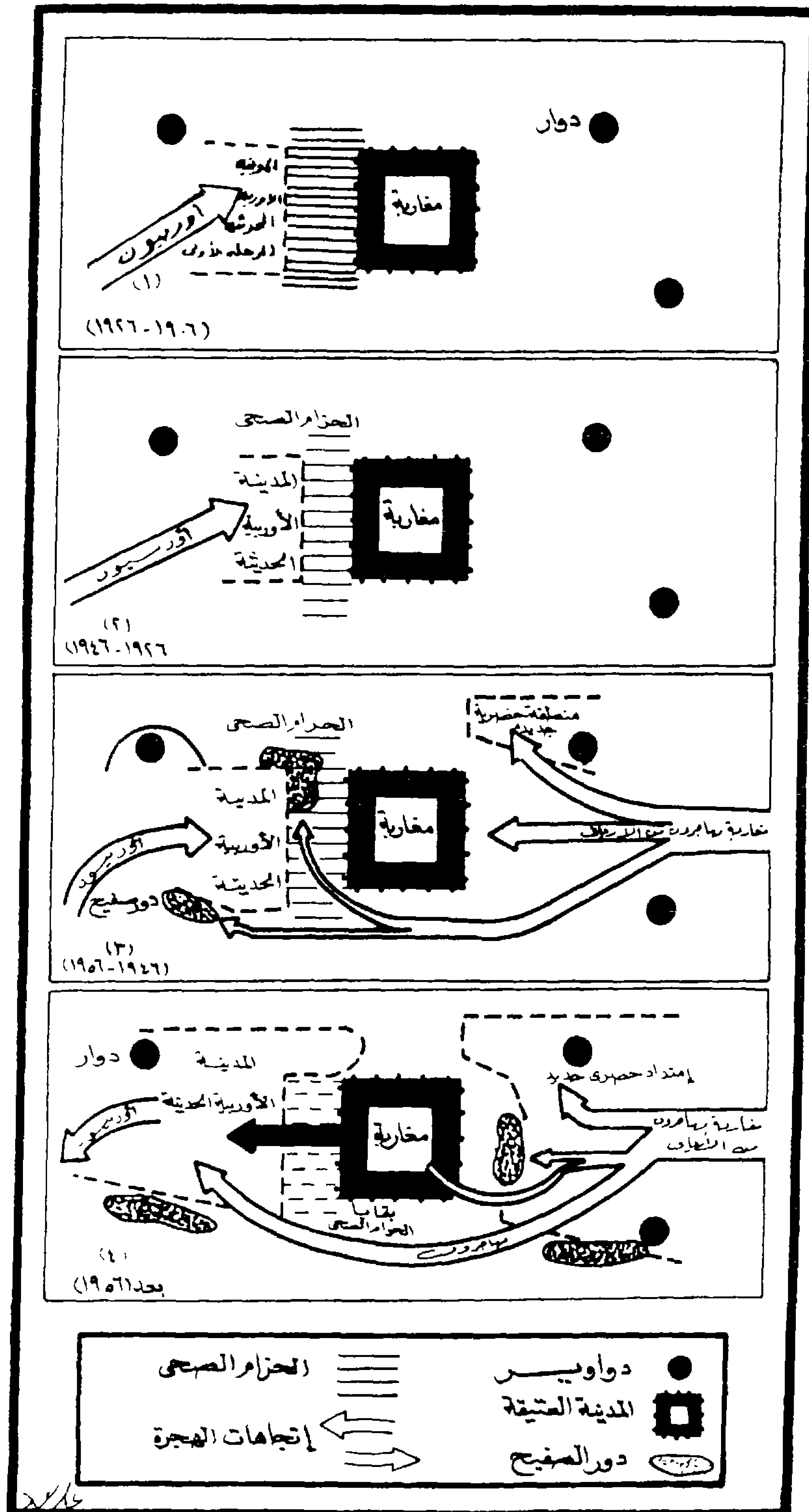
يتضح من تحليل مورفولوچية المدن المغربية خاصة فى فترة ماقبل الاستقلال أن هناك خاصية مشتركة ومميزة لهذه المدن ترجع إلى فترة الاستعمار-أثناء إشراف "المارشال ليوتى" المقيم العام من ١٩١٢-١٩٢٥ تتمثل فى الازدواجية الحضرية المنفصلة بواسطة مايسمى بالحزام الصحى (Cordon Sanitaire) الذى أنشئ ليكون حاجزاً بين المدينة العتيقة والمدينة الحديثة. وكان عبارة عن مساحات واسعة من الأراضى الفضاء تضم حدائق، وجبانات، ومناطق زراعية تحيط بأسوار المدينة العتيقة فى كل المدن المغربية المرتبطة بهذه الفترة. ومازال هذا الحزام الصحى باق كحاجز بين شطرى المدن المغربية، وقد اعتبره بعض الكتاب شكلاً من أشكال العزل والتميز العنصرى الحضرى (as a form of urban apartheid) طبق بقوة نفوذ الاستعمار فى المغرب، ومازالت الأمثلة الكلاسيكية لهذا الحزام الصحى فى المغرب موجودة فى مدن الرباط، وفاس، ومكناس، ومراكش. إلا أن هذا الجزء قد أخذ فى الامتلاء بعد الاستقلال بسبب تزايد وضغط السكان، وعدم الحاجة إلى هذا الفصل أو التفرقة بين المدينة القديمة التى يسكنها المغاربة والمدينة الأوربية [١] التى بات يسكنها المغاربة أيضاً .

وقد حدد إهلرز (Ehlers) عام ١٩٨٦ [٢] أربعة مراحل متتابعة لنمو وتركيب المدينة المغربية اعتمد فيها على التاريخ الذى مرت به هذه المدن، والذى حدد بواسطة ديثير (Dethier) هذه المراحل أو الأطوار هى: (شكل رقم ٩٣-أ).

أ) مرحلة الاستعمار وتكوين مناطق جديدة ومدينة مخططة حديثة أنشئت أساساً للمقيمين الأجانب وذلك من عام ١٩٠٦-١٩٢٦ م.

(١) - ABU-Lughod, J.; (1980), Rabat: urban-apartheid. Princeton univ. press, princeton, p. 146.

(٢) - Ehlers, E.; (1986), The structural development and differentiation of the Moroccan city: Rabat, Marrakech-Meknes, A cartographic and aerial-photographic analysis, Applied Geog; and Development, 28, pp. 56-83.



شكل (٩٣-٩) نموذج اهلرز لنمو المدن المغربية

المصدر، متصرف عن : EHLERS, E. ;(1986) , op. cit

ب) سنوات الكساد قبل الحرب العالمية الثانية وخلالها، وقد تم فيها تطوير تخطيط فرنسي جديد وتمتد هذه الفترة من ١٩٢٦-١٩٤٦.

جـ) فترة مابعد الحرب العالمية الثانية وحتى حصول المغرب على استقلاله، وفي هذه الفترة ظهر الاتجاه إلى التخطيط لاحتياجات السكان المتزايدة بتزايد إعدادهم وذلك من عام ١٩٤٦ إلى ١٩٥٦.

د) أخيراً مرحلة مابعد الحصول على الاستقلال إلى الآن أي من ١٩٥٦، وقد حدث-ومازال يحدث- نمواً عمرانياً وتغيرات عديدة في هذه المدن [١].

وتتطابق المراحل الزمنية السابقة والمدن المغربية، فقد طبقت من خلال أبحاث عديدة على الرباط، ومكناس، ومراكش، وكذلك فاس. ومن المنطقي انطباقها مع مراحل نمو وتركيب المدن المغربية الأخرى.

وبمقارنة مدينة طنجة بالمدن المغربية وفقاً لنتائج دراسة أطوار النمو السابقة نلاحظ أن هناك قدراً من التشابه في الخطة الحضرية (Urban plan) إذ تتميز كل منها بثلاث وحدات مورفولوجية المدينة العتيقة، والمدينة الأوربية، ثم الضواحي والهوامش المخططة أو العشوائية الخاصة بالسكان الجدد والمتزايدين بالمدينة. وبينما تتميز المدن المغربية بوجود الحزام الصحي العازل بها، لايوجد هذا الحزام بمدينة طنجة ممايظهر تشابهاً ظاهرياً وتطابقاً نسبياً مع نموذج "إهلرز" من حيث الشكل.

وبالرجوع لتاريخ طنجة العمراني وتحليله يتضح الاختلاف الواضح بين طنجة ومدن المغرب الأخرى، إذ تعبر المدن عن تاريخ وحضارة المكان الخاصة التي تؤثر من ناحية أخرى في نمو المدن من حيث الشكل والتركيب الوظيفي، وينطبق ذلك على مدن المغرب ومن بينها طنجة وسائر المدن. وينطبق على طنجة الطور الزمني الأول والرابع من أطوار نمو المدن المغربية التي حددها "ديثير" عام ١٩٧٠، وبنى عليها "إهلرز" نموذجه عام ١٩٨٦، ويناسب طنجة كمحصلة لتاريخها الخاص وتركيبها المتميز-نموذج ذو ثلاث أطوار للنمو تقدم تفسيراً أكثر وضوحاً لنمو وتركيب طنجة التي وصفها "ستيوارت" (Stuart)عام ١٩٤٧ بالمدينة المتناقضة [٢].

والواقع أن مراحل النمو التي يمكن تطبيقها على طنجة توضح أن طنجة قد سبقت مدن المغرب جميعاً من حيث البداية الزمنية لنمو خصائص مورفولوجية حضرية تنتمي لثقافات وحضارات مختلفة وهذه الأطوار هي:- شكل رقم (٩٣ - ب)

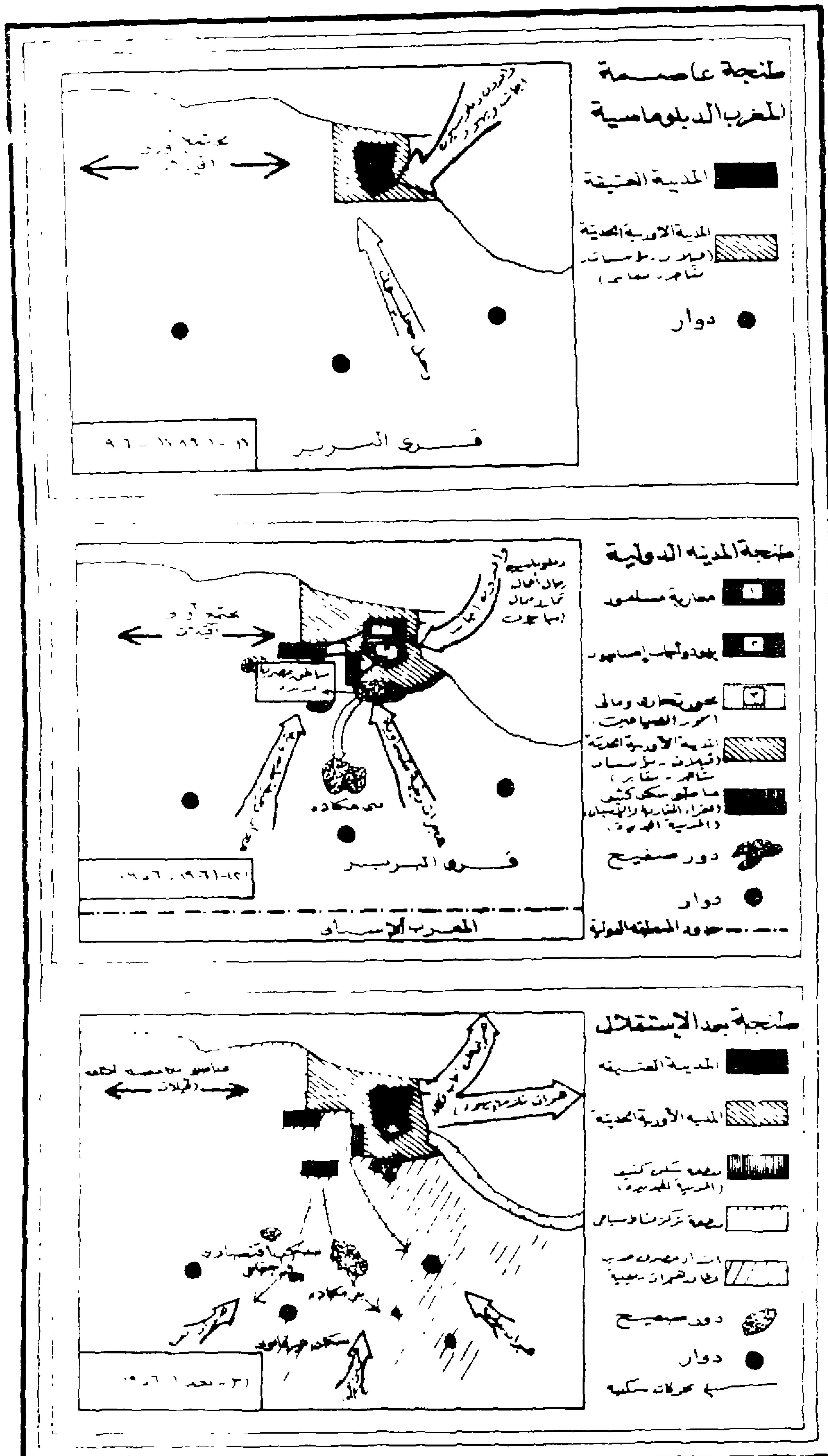
أ) **الطور الأول** لنمو طنجة كمدينة دولية، ويشغل مرحلة زمنية تمتد من عام ١٧٨٩ إلى ١٩٠٠. ويتميز بأهمية المدينة العتيقة التي كانت مركزاً للمسلمين خلال الفترة الإسلامية الثانية كما استقبلت أيضاً أعداد كبيرة من الدبلوماسيين الأجانب واليهود حيث أصبحت طنجة عاصمة المغرب الدبلوماسية. وقد بدأ خلال هذه الفترة نمواً

---

(١) - Dethier, J.; (1970), Soixante ans d'urbanisme au Maroc; L'evolution des idees et des realisation, Bulletin economique et social du Maroc, 32, No 118-119, pp. 5-56.

(٢) - Stuart, G.H; (1947), The problem of Tangier, year book of world affairs, vol. 1, pp. 92-110.

* الذي سبق الإسهاب في شرحه من خلال فصلين سابقين قبل القرن العشرين وخلال القرن العشرين .



شكل (٩٣-ب) مراحل نمو وتركيب مدينة طنجة مقارناً بنموذج إهلرز لنمو المدن المغربية

عمرانياً محدوداً بجوار أسوار المدينة العتيقة مباشرة على شكل ڤيلات، ومناطق للمفوضين، ومقابر ذات حدائق واسعة، مما جعل البعض يعتقد بوجود حزام صحى حول طنجة العتيقة داخل السور. كما أخذت الڤيلات فى الانتشار بكثافات قليلة على المرتفعات غرب المدينة العتيقة فى المناطق المطلة على مضيق جبل طارق وكانت تخص الأجانب بطبيعة الحال، كما شهد القرن التاسع عشر هجرة تدريجية لبعض السكان الرحل (بربر) من الظهير، وكونوا دواوير قريبة من هوامش طنجة، كما استقبلت المدينة نفسها بعض منهم، شكل رقم (٩٣ – ب). وهذا يعنى أن الطور الأول لنمو وتركيب طنجة الحديثة بدأ من عام ١٧٨٩ واستمر حتى عام ١٩٠٠ فى حين بدأ فى مدن المغرب الأخرى منذ عام ١٩٠٦.

ب) **الطور الثانى**، للنمو يمثل المدينة الدولية منذ عام ١٩٠٦ إلى عام ١٩٥٦ (وهى ذات الفترة الزمنية التى مثلت المرحلة الأولى، والثانية، والثالثة فى نمو وتركيب المدن المغربية) وحيث استمرت طنجة فى استقبال الدبلوماسيين، والأجانب، ورجال الأعمال، والتجار، مع تعرض المدينة بين الحين والآخر لغارات سريعة من الإسبان المنفيين من المغرب الفرنسى عام ١٩٣٠، وخلال هذه المرحلة نمت المدينة الحديثة بسرعة ووضوح وكثافة خارج المدينة العتيقة من خلال الڤيلات التى انتشرت فى هضبة مرشان، كما استمر بناء الڤيلات غرباً فى منطقة الجبل عبر وادى اليهود والعمارات فى قلب المدينة الجديد وشارع إسبانيا على شاطئ الخليج جنوب الدينة العتيقة .

وقد تميز هذا الطور بعدة خصائص تركيبية هامة، إذ بدأ تخطيط المدينة الأوربية الحديثة التى سكنها الأجانب، كما كان هناك فصلاً بين الأجانب والمغاربة فى المدينة العتيقة، إذ تركزت الجالية الإسبانية خاصة واليهود فى الجزء الجنوبى من المدينة، بينما تركز الطنجاويون فى المنطقة الشمالية من المدينة حول القصبة. وتمثل هذه الازدواجية العرقية أو السكانية فى المدينة العتيقة بطنجة خاصية تنفرد بها عن سائر المدن العتيقة التى سكنها المسلمون أو الوطنيون فقط فى المملكة المغربية والمغرب العربى والدول الإسلامية عامة.

ومن أهم مايلاحظ على مورفولوچية طنجة فى هذا الطور من النمو ذلك المحيط الإسبانى المغربى (فى درادب والمصلى والسوانى) الذى فصل تماماً بين طنجة وظهيرها مما أدى إلى صعوبة انتقال السكان والتجارة، كما ظهرت فى هذا الطور دور الصفيح وأخذت فى الانتشار على هوامش المدينة الأوربية كما ظهرت أيضاً أولى النويات الهامشية البعيدة نسبياً فى مدينة الصفيح بينى مكادة جنوب وادى السوانى شكل رقم (٩٣ – ب). ومن ثم فإن هذا الطور مختلفاً تماماً من حيث نمو وتركيب طنجة عن مدن المغرب أثناء الاستعمار.

جـ) **الطور الثالث** فى نمو طنجة يتشابه مع الطور الرابع فى نموذج "إهلرز" لنمو المدن المغربية وتركيبها زمنياً، حيث ارتبط الطورين بفترة مابعد الحصول على الاستقلال، فقد شهد هذا الطور الهجرات الخارجية العائدة للأجانب والهجرات الخارجية النازحة لليهود فى كل من طنجة ومدن المغرب على شكل تيارات هجرة كثيفة وسريعة، وقد صاحب ذلك عملية إحلال للسكان المغاربة من النازحين صوب المدن محل الأجانب واليهود النازحين من طنجة والمدن المغربية الأخرى، عائدين إلى بلادهم فى أوربا وغيرها مماأدى إلى أشكال النمو العمرانى الحالية لمدينة طنجة ومدن المغرب عامة، والتى اتسمت بالنمو السريع وانتشار السكن العشوائى المبنى والمؤقت والاقتصادى المخطط وغير المخطط.

ولعل أهم مايميز طنجة هو سكنى الأجانب فى المدينة العتيقة منذ زمن بعيد بالإضافة إلى اختلاط الأوربيون بالمغاربة خاصة فقراء الإسبان وتكرار نمط المدينة العتيقة فى أكثر من موضع بالمدينة، كما يميز طنجة العتيقة انفتاحها على الثقافة والحضارة الأوربية وخروجها مبكراً عن أسوارها قبل المدن المغربية الأخرى كما اتضح سابقاً

٣- المورفولوجية الدبلوماسية لطنجة:

الواقع أن الوضع الدولى قد ترك آثاره التركيبية على مدينة طنجة التى أصبحت مدينة ذات طابع دبلوماسى يلاحظ ذلك بسهولة فى المدينة الأوربية الحديثة كما يلاحظ ذلك فى المدينة العتيقة أيضاً ومن الطبيعى أن يوجد السفراء فى العاصمة، فى حين توجد بعض القنصليات أو المكاتب والوكالات فى المدن الكبرى كالموانى ومراكز بوابات الدخول إلى الدولة وتعتمد العلاقات الدولية على أهمية المساعدات المقدمة والجهود المبذولة للإقامة فى الدول المعنية، مايؤدى إلى إنشاء السفارات الكبيرة والقنصليات والوكالات "المفوضيات" فى الأماكن الهامة والحساسة والاستراتيجية بالقرب من الحكومة وبجوار المواضع الدبلوماسية الأخرى، ويتأتى هذا بإنشاء المبانى الخاصة المناسبة أو شراء فيلات كبيرة تصلح للاستخدام الدبلوماسى، كما يمكن إنشاء مراكز ووكالات ثقافية مثل الكنائس، والمدارس، والمستشفيات، والمكتبات... الخ لسكان المدينة والدولة مقر البعثة الدبلوماسية.

وقد قامت مدينة طنجة بهذا الدور مبكراً منذ أن أصبحت عاصمة المغرب الدبلوماسية فى القرن الثامن عشر ومازالت تمارسه حتى بعد انهيار نظام الإدارة الدولية إذ مازالت المدينة مقراً لعدد من القنصليات الأجنبية، كما لازالت تذخر بآثار هذا الماضى الدبلوماسى العريق.

بتقسيم المغرب بين إسبانيا وفرنسا عام ١٩١٢ انتقلت القوى الدبلوماسية إلى كل من تطوان عاصمة المغرب الإسبانى، والرباط عاصمة المغرب الفرنسى مع الاحتفاظ بمدينة فاس كعاصمة للدولة. وكان من المتوقع انخفاض مستوى التواجد الدبلوماسى بمدينة طنجة لحساب تطوان والرباط، لكن على العكس من ذلك أخذت المدينة وضعاً جديداً خاصاً -سبقت الإشارة إليه- وأصبحت مستقلة يهيمن عليها ممثلوا الدبلوماسية الإسبانية، والفرنسية، والبريطانية، وكذلك دبلوماسيو أكثر من ثلاثين دولة اقتسموا تدبير شئون المدينة وضواحيها، وكانوا قوة مستقلة عن السلطة الملكية والحماية الفرنسية والإسبانية وكون هؤلاء الدبلوماسيون علاقات لإدارة شئون المدينة والمنطقة الدولية، وأصبحوا دولة داخل الدولة أو كضباط داخل حكومة محلية [1]. وقد سبقت الإشارة إلى دور الإدارة الدولية فى طنجة فى موضوع مستقل قبل ذلك -ومايهمنا هنا هو أثر ذلك على مورفولوجية المدينة.

وتعد الوحدات المورفولوجية الحضرية المميزة لهذه الفترة من أهم آثارها كالمدينة الأوربية، ودرادب، والمصلى بالإضافة إلى منشآت ومؤسسات رئيسية. وتنقسم المنشآت الرئيسية المصاحبة لوجود الدبلوماسيين الأجانب فى طنجة الدبلوماسية والدولية إلى أربعة أقسام هى:

- القنصليات والمفوضيات وحدائقها.
- المستشفيات
- مكاتب البريد.

---

(١) - Pons, D.; (1990), "les riches heures de Tanger", La Table ronde, Paris, P. 260.

– ثم المراكز الثقافية مثل الكنائس والمدارس والمكتبات المتجمعة فى تجمعات صغيرة والخاصة ببعض الجاليات الأوربية كالإسبانية–والإيطالية...الخ، وقد اختفت بعض هذه المنشآت أو تحولت وظيفتها وخاصة مكاتب البريدالأجنبية. وتميزت المدينة العتيقة الدولية والدبلوماسية بانتشار المبانى المخصصة لرعايا الدول الأجنبية، والتى كانت عبارة عن مساكن كثيفة متجاورة ذات شرفات تمتد بجوار أو داخل المدينة العتيقة، كما انتشرت الڤيلات الكبيرة فى المناطق المنعزلة على هضبة مرشان وباتجاه الجبل عبر وادى اليهود. كما اتخذت المبانى فى المدينة الأوربية الحديثة الطابع الهولندى حيث الڤيلات الكبيرة خلف بوليڤار باستير تحجبها الآن المبانى الأحدث، وكانت تشغلها المصالح والأنشطة الدبلوماسية. وتشغلها حالياً بعض الإدارات (كمبنى المحافظة العقارية وغيره).

– بالنسبة للمفوضيات والقنصليات فقد احتمت أقدمها داخل أسوار المدينة العتيقة، لكن مع توسع المدينة خارج الأسوار تبع ذلك انتقال وإنشاء المفوضيات والقنصليات، أما المركز الأصلى للوجود الدبلوماسى فى طنجة فكان فى المدينة العتيقة حول ساحة السوق الصغير حيث قنصليات بريطانيا وألمانيا وفرنسا وإسبانيا. أما القنصلية الأمريكية فكان مقرها قصر رائع يقع بالناحية الشرقية للمدينة العتيقة منذ عام ١٨٢١ وظل مقراً لها حتى عام ١٩٥٦، وتمثل أول قنصلية أجنبية بطنجة وبجوارها كانت توجد قنصلية السويد وظلت هكذا بجوار الميناء حتى عام ١٩٤٠.

وقد بدأ انتقال القنصليات خارج أسوار المدينة مع بداية القرن التاسع عشر، عندما أقامت القنصليات السويدية والدنمركية الجديدة فى حدائق أنيقة فى منطقة السوق الكبير، واستمر انتقال القنصليات من شارع أو محور الصياغين بالمدينة العتيقة كقنصليات: فرنسا، وإسبانيا، وبريطانيا تاركة الأماكن المزدحمة غير الصحية بالمدينة العتيقة إلى المناطق الواسعة الزاخرة بالحدائق والمناظر الخلابة [1].

لقد سيطر المظهر الأوربى على طنجة تماماً فى عام ١٩٤٠ بواسطة المقيمين من الفرنسيين والإسبان فى المناطق المسكونة حول المدينة العتيقة وامتدادها. وكان مركز الجالية الإسبانية الأول فى الجزء الجنوبى من المدينة العتيقة حول شارع الصياغين، حيث توجد الكاتدرائية الإسبانية الكاثوليكية القديمة وبجوارها المدارس وتمتد إلى الجنوب من المدينة العتيقة حيث توجد العديد من منشآت الجالية الإسبانية منها مسرح سرفنتس الذى شيد عام ١٩١٣ ومازال يمثل معلماً بارزاً، أما القنصلية الإسبانية الحديثة والمدرسة الثانوية والمستشفى فى المدينة الأوربية الحديثة فتوجد على قمة تل بجوار شمال غرب المصلى، وقد اتصلت هذه المراكز بواسطة المستشفى الإسبانى الحديث والكنيسة الكاثوليكية الحديثة بعد الحرب العالمية الثانية وشكلت محوراً تنتشر حوله المنشآت الإسبانية التى تحتل موقع بارز فى المدينة الحديثة عبر شوارع بلجيكا وسيدى محمد بن عبد الله وسيدى بو عبيد (سان فرانسيسكو سابقاً) وحول ساحة الكويت فى عين قطيوط حيث شيد وسطها مسجد محمد الخامس بعد الاستقلال ليقطع هذه الهيئة الحضرية الأجنبية، ومازالت بقايا الجالية الإسبانية موجودة بطنجة ويسكن بعض منها فى المدينة العتيقة.

أما القنصلية الفرنسية فقد احتلت مكاناً متميزاً فى المدينة الأوربية الحديثة من خلال وجودها فى ڤيلا كبيرة

---

(١) - Pearson, R.E.: Dalton, R.T. and Barrett, H.R., (1993), "The diplomatic geography of Tangier", Tanger: espace, economie et sociéte', Rabat, PP. 113-123.

ذات طراز بحر متوسط تحيط بها حديقة كبيرة رائعة تشرف بها على ساحة فرنسا مطلة على بوليفار باستير عند التقائه بشارع الحرية الذى يعتبر الوصلة الرئيسية بين طنجة القديمة والحديثة، أى فى قلب مدينة طنجة الفعلى، وتمثل معلماً بارزاً أيضاً من معالم طنجة. بالإضافة إلى القنصلية توجد منشآت فرنسية أخرى منتشرة فى اتجاه المدينة العتيقة وتشمل عدة مدارس ومستشفى على هضبة مرشان وبجوارها كان يوجد المستشفى البريطانى، وقد اختارت الدبلوماسية والجالية الفرنسية مكاناً هاماً أنشأت به كنيسة فرنسية جديدة على هضبة رملية غرب بوليفار أنتى أو محمد الخامس حالياً وذلك سنة ١٩٥٠ فى الطرف الجنوبى باتجاه الشرق من المدينة الأوروبية الحديثة على شارع واشنطن، وقد تم اختيار هذا الموقع ليكون مركزاً ثقافياً جديداً لفرنسا يتم تخطيطه حول كنيسة سانت مارى سان جون (St. Marie Ste-Janne) لكن فشل هذا المشروع وظلت الكنيسة تتوسط الحى الإدارى الحالى ويشرف عليها مبنى عمالة طنجة، كما تم بناء المناطق المحيطة التى وصلت إلى البوليفار على جانبى شارع واشنطن، ومازالت الكنيسة تمثل معلماً بارزاً من معالم المدينة وترى جيداً من البوليفار ومن مناطق عديدة فى طنجة.

ومن أهم ملامح مورفولوجية طنجة الدبلوماسية والدولية آثار منشآت ومراكز ثقافية لثلاث مجموعات أو جاليات أخرى هم اليهود والإيطاليون والبريطانيون.

- الجالية اليهودية: كانت منتشرة فى المدينة العتيقة وليس بمكان محدد بها [١]. أى لم يكن لها "ملاح"* (كما سبقت الإشارة). كما تواجدت الارستقراطية اليهودية بالمدينة الأوروبية بطنجة، وقد احتفظت هذه الجالية بمعبد يهودى (Synagogue) سينا جوج، فى بوليفار باستير بعد هجرة معظم هذه الجالية. وكان عدد المعابد اليهودية ١٥ معبد سنة ١٩٢٠، كما يوجد بطنجة مكان المدرسة والكلية اليهودية السابقة، وكذلك المقبرة الرئيسية الواقعة فى المثلث الواضح جنوب المدينة العتيقة والمفصول عنها بشارع البرتغال، ولاترى هذه المقبرة إلا من أعلى أو فى الصور الجوية، ذلك لأنها محاطة بأسوار عالية، كما توجد مقبرة يهودية أخرى جنوب شرق كسبراطا مشرفة على شارع مولاى إسماعيل، أما المعبد اليهودى القديم بشارع الصياغين فى المدينة العتيقة فيستخدم الآن كمحلات تجارية.

بالنسبة للدبلوماسية والجالية الإيطالية فكانت توجد غرب المدينة العتيقة، وتكوّن منشآتها مجموعة كبيرة محاطة بأسوار، وتضم الكنيسة الرومانية الكاثوليكية، والمستشفى الإيطالى، والمدرسة الإيطالية العليا (كلية) يشرف عليها الإيطاليون، وكانت إيطاليا تحت حكم موسولينى سنة ١٩٢٠ تهتم بوجود تأثير قوى لها فى حوض البحر المتوسط ومشاركة كبيرة فى الإدارة الدولية بطنجة. ولهذا قامت الحكومة الإيطالية بشراء قصر سلطان المغرب السابق (مولاى حفيظ)، وصارت مبانى القصر كلية أو مدرسة عليا، وبجوارها يوجد المستشفى والكنيسة ومقر القنصل فى مرشان غرب المدينة العتيقة التى تفصل زنقة إيطاليا بينها وبين هذا المركب الدبلوماسى الثقافى الاجتماعى الإيطالى الذى مازال موجوداً إلى الآن ممتداً فى مرشان وحسنونة.

أما الدبلوماسية والجالية البريطانية: فكان لها تأثير كبير على شئون الإدارة الدولية منذ بداية القرن التاسع

---

(١) - Valdon, L.: (1977), Tangier: a different way, Scarecrow press, London, p.92.

* الحي اليهودي في المغرب.

عشر. وكان مبنى القنصلية الرئيسى فى السوق الصغير بالمدينة العتيقة حتى تم استبداله بقنصلية جديدة سنة ١٨٩١ تقع على قمة تل مرتفع بين السوق الكبير والمجموعة الإسبانية، وتتميز هذه القنصلية باتساع مساحة حديقتها وتحاط هذه الحديقة والمبانى الخلفية بسور كبير يحجب الحدائق عن المارة بينما ترى جيداً فى الصور الجوية، وخارج السور توجد حديقة بها نصب تذكارى للسير "ريچينالستر" (Sir reginala Lister) المبعوث البريطانى لطنجة والذى توفى بالملاريا سنة ١٩١٢.

وبهبوط المنحدر الذى يصل بين هذه المنطقة والسوق الكبير أى شارع انجلترا توجد الكنيسة الإنجليزية سانت أندرو (St. Andrew) مشرفة على ساحة السوق الكبير. وفى عام ١٨٨٣ تم وضع حجر الأساس لكنيسة ليدى دراموندهاى (Lady Drummond Hay) وتمثل هذه الكنيسة البروتوستانتية الأسس العامة لتخطيط الكنيسة الإنجليزية مختلطة بالهندسة المعمارية المغربية ممايعنى اختلاط الطراز الإنجليزى بالمغربى المسلم البربرى.

وقد مثلت مكاتب البريد ملمحاً مورڤولوچياً مهماً فى تركيب طنجة الدبلوماسية وطنجة الدولية. وقد سبقت الإشارة إلى أن طنجة قد امتازت بنظام بريدى غاية فى الغرابة، إذ كان لكثير من الدول الأجنبية مكاتب بريد خاصة بها، فكان بطنجة خمس خدمات بريدية منذ منتصف القرن التاسع عشر منها ٤ أجنبية بريطانية، وفرنسية وإسبانية، والمانية شيدتها التوكيلات الأجنبية، ثم أنشئ البريد السلطانى فى المغرب سنة ١٨٩٢، وكانت أول خدمة بريدية بواسطة بريطانيا سنة ١٧٧٨ بين جبل طارق وتطوان وطنجة [١]. وأنشئ أول مكتب إسبانى سنة ١٨٦١ فى السوق الصغير بالمدينة العتيقة، وأنشأ الفرنسيون خدمة بريدية منتظمة من خلال ثلاث مكاتب فى السوق الصغير أيضاً سنة ١٨٧٠، وأنشئ الألمانى سنة ١٨٩٩، ولم يكن ذو نشاط كبير كالمكاتب الأخرى وقد أغلق المكتب الألمانى فى طنجة سنة ١٩١٤ وفى عام ١٩٤٢ كان هناك ثلاث مكاتب بريدية فقط: إسبانى، وبريطانى، ومغربى فى المدينة العتيقة، وانتقلت الخدمة البريدية الفرنسية إلى شارع "ڤيكتور هيجو" بالمدينة الحديثة، ثم انضمت سنة ١٩٤٢ إلى المكتب الإسبانى الذى كان وحيداً فى المدينة العتيقة. ومن ١٩٣٦-١٩٤٠ كان هناك وحدتين للخدمات البريدية الإسبانية فى المدينة العتيقة . حيث انتقل المكتب البريطانى من المدينة العتيقة إلى بوليڤار باستير شرق هضبة المصلى [٢]. ثم صارت هذه النظم البريدية جزء من النظام المغربى بعد الاستقلال. أما المكتب البريدى الرئيسى الحالى فقد أنشئ فى الثلاثينات من هذا القرن بواسطة "الخدمة الشريفية" عند حافة المنطقة الحضرية وقتها على بوليڤار محمد الخامس.

بالإضافة إلى الخصائص العمرانية التى ميزت مورفولوچية مدينة طنجة الدبلوماسية والدولية من منشآت ومرافق ومراكز خدمات متعددة فقد عكست المناطق الحضرية المختلفة فى المدينة والتى تنتمى إلى ذلك العصر الثقافات الأساسية والكثيرة التى أثرت فى طنجة الدبلوماسية الدولية وخاصة شوارع طنجة الكثيرة، والتى مازالت تحمل ثلاث أسماء بثلاث لغات الإسبانية، والفرنسية، والعربية - كما سبقت الإشارة إلى ذلك - وإن كانت قد تبدلت إلى العربية إلا أن الأسماء القديمة مازالت متداولة. كما تحملها كل الخرائط والمصادر حتى وقت قريب.

---

(١) - Stanley Gibbons Stamp Catalogue, part I, (1991), British Commonwealth, 93rd Edition, London, P. 686.

(٢) - Pearson, R.E.; Dalton, R.T., and Barrett, H.R., (1993), Op. cit., PP.113-123.

وانتهى عالم طنجة الدبلوماسى بإلغاء المنطقة الدولية وانهيار نظامها غداة الاستقلال. وقد عبر "ڤيدون" (Vaidon) عن ذلك بقوله:

"فى ٢٩ أكتوبر عام ١٩٥٦ ذابت المنطقة الدولية لطنجة مثلما تذوب ملعقة "تسكافيه" بسرعة وبهدوء كامل فى ماء يغلى" (١).

وعند ذلك ترك الأجانب وأصحاب البنوك والأعمال المدنية، وحدث "زلزال"* طنجة الاقتصادى إلا أن آثار هذه الفترة بقيت شاهدة على أبهة وازدهار وانفتاح ثقافى وحضارى وعمرانى شهدته المدينة، فقد انتقلت السفارات إلى العاصمة الرباط، ولم تعد هناك حاجة لممثلين على مستوى عال فى طنجة، كما أدى النمو العمرانى والسكانى الحالى إلى تغيير جذرى فى الهيئة الحضرية للمدينة خاصة المناطق حديثة النمو والمختلفة تماماً عن النمط السائد فى المدينة الدولية وخاصة فى المدينة الأوربية الحديثة.

ومع ذلك مازالت بعض المرافق الباقية من آثار الفترة الدولية تعمل مثل الكنائس وبعض القنصليات واحتفظت كل من فرنسا وإسبانيا بإدارة ممتلكاتها والإشراف عليها، ومازال الوجود الأمريكى مستمر من خلال القنصلية، والمدارس، ومحطة الإذاعة، والمندوبية أو المفوضية الأمريكية القديمة التى تستخدم لأغراض ثقافية ودراسية وتعتبر آخر ماتبقى من الوجود الدبلوماسى فى المدينة العتيقة، لكن مع ذلك مازالت هناك سنوات عديدة قبل خمود صدى تأثير المدينة الدولية القديمة على المظهر الحضرى لطنجة. ويوضح الشكل رقم (٩٤) خطة طنجة التى ترجع إلى الفترة الدولية ومواقع القنصليات والمؤسسات الدولية والإدارية والاجتماعية الخاصة بمورفولوجيتها الدبلوماسية.

ومازال بطنجة بعض القنصليات منها قنصليات ألمانيا، وبلجيكا، والدنمرك، وإسبانيا، والولايات المتحدة الأمريكية، وفرنسا، وفنلندة، وإنجلترا، وإيطاليا، والنرويج، وهولندا، والبرتغال، والسويد، وسويسرا. يضاف إلى ذلك عدة مراكز ثقافية لدول أجنبية هى:

المركز الثقافى الفرنسى (شارع الحرية)، والمركز الثقافى الإسبانى (شارع بلچيكا)، والمركز الثقافى الأمريكى (الشارع الروسى)، وبيت الثقافة (بشارع إنجلترا). إلى جانب ذلك يوجد العديد من المدارس الخاصة بالبعثات الأجنبية كالمدرسة الإسبانية، والأمريكية، والفرنسية والإيطالية.

يضاف إلى ماسبق عدد من المنظمات الدولية وهى:

- المعرض الدولى بطنجة (Pavillon international de Tanger).
- (CAFRAD) (كفراد). المركز الإفريقى للمعلومات وبحوث التنمية الإدارية (Center Africain de Formation et de Recherche Admenistratives Pour le developpement).
- (CEIM) مركز الدراسات الصناعية المغربى (المغاربى).
- (CEA) المركز الاقتصادى لإفريقيا.

---

(١) - Vaidon, L.; (1977), Op. cit., P. 279.

* كما عبر عن ذلك جلالة الملك الحسن الثانى.

- (AOAPC) اتحاد المنظمات الإفريقية للتنمية الاقتصادية (Association des organisation Africaines de Promotion Commerciale)
- المعهد العربى للعمل Institution Arabe L'Emploi.

وماكان لطنجة وهى المدينة السادسة أو السابعة فى مصفوفة المدن المغربية أن تضم كل هذه المرافق والمآثر والمنظمات والمؤسسات الدولية والدبلوماسية أولاً ماضيها الدبلوماسى والدولى العريق الذى أكسبها مورفولوچية دبلوماسية أثرت فى شخصية المدينة كما أعطاها طابعها الخاص .

ثانياً: خطة مدينة طنجة :

ليست خطة المدينة ظاهرة مؤقتة سريعة التغيير فى المدينة، بل لها ثباتها وبقاؤها الذى لولاه لقلت أهميتها ومغزاها الجغرافى، فمتى وضعت خطة فى موضع معين فإنها تميل إلى أن تكون عاملاً محافظاً إن لم يكن جامداً يصعب تعديله وتغييره فى المدينة، والقاعدة هى أن خطة المدينة السابقة تحدد وتتحكم فى الخطة اللاحقة أكثر بكثير مما تتحكم اللاحقة فى السالفة، فالأرجح دائماً أن إعادة بناء المناطق يتبع الخطة الأولى فى معظم نواحيها للمحافظة على حقوق ملكية أراضى البناء فى المدن التى ظلت طوال العصور تحفظ توازن الخطط القائمة على ضوء الخبرة والتجارب والأخطاء الماضية. أما حديثاً فهناك عامل آخر أهم من ملكية الأراضى وهو "مدينة ماتحت الأرض"، التى تتمثل فى شبكة الخدمات (مياه-إنارة-صرف-تليفون...الخ) المعقدة الانتشار والتركيب تحت شوارع المدينة التى تحد كثيراً من إمكانيات الخروج عن الخطة القائمة. ولذا يقال "أن خطة شوارع المدينة أقدم دائماً بكثير من المبانى التى على جانبيها، ولايمكن إذاً التخلى عن هذا أو ذلك إلا بعامل قانونى من جانب الدولة ألا وهو نزع الملكيات وإعطاء التعويضات والاستغناء عن مدينة ماتحت الأرض القديمة أو تعديلها والاستفادة منها طبقاً لإعادة تخطيط تلك المساحات المنزوعة. وهو مايطلق عليه إعادة التخطيط (Re- Planning) [(١)].

ولدراسة الخطة ينبغى لنا أن نفرق بين المدن التى نمت نمواً طبيعياً بغير نظام (unplanned) ، وتلك التى نشأت وفق خطة موضوعة (planned) . وفى العالم اليوم أمثلة من كلا النوعين، كما عرف العالم القديم كلا النمطين أيضاً[(٢)].

أما بالنسبة لخطة المدينة فهناك أشكال تقليدية استخدمها المخططون فى الماضى سواء كان ذلك عن وعى ودراسة أو بدافع الغريزة والإحساس الفطرى، وهذه الأشكال المختلفة مازالت تظهر فى خطة المدينة الحديثة، وهى التى اتبعت فى تنظيم الطرق فى تلك الخطط، كما أنها إما أن تظهر بمفردها فى خريطة المدينة أو فى جزء منها، وقد درس عديد من الكتاب الأشكال المختلفة لخطة المدينة مثل سميلز (Smails) سنة ١٩٦٧، وكارتر (Carter) سنة ١٩٧٢، وديكنسون (Dickinson) سنة ١٩٦٦، ولوش (Losch) سنة ١٩٦٤ وغيرهم، وقد تبين أن أشكال الخطط جميعاً لاتخرج عن أشكال ستة وهذه الأشكال هى:

---

(١) خاطر، سليمان عبد الستار، (١٩٧٥)، الجغرافي بين الخطة والتخطيط، مع التطبيق على خطة الكويت، محاضرات الموسم الثقافي الأول، الجمعية الجغرافية الكويتية، الكويت، صـ ٩٢ - صـ ١٣٣.

(٢) وهيبة، عبد الفتاح محمد (١٩٨٤)، (د.ب.) جغرافية العمران، منشأة المعارف، الإسكندرية، صـ ١٣٩.

أ- الخطة المستطيلة أو الشبكية ويسميها البعض الشطرنجية.

ب- الخطة المستطيلة وفوقها خطوط منحرفة وهى معدلة عن السابقة من أجل التقليل من مساوئها.

جـ-الخطة الإشعاعية.

د- الخطة المستديرة أو الخطة الدائرية المتمركزة.

هـ- خطة النجمة وترتبط بالنمو الشريطى للمدن، تلك الخاصية الأولية لنمو المدينة فى كل العصور.

و- خطة المركز السداسى: وهذه توجد فى السهول وأساسها الميدان المفتوح الذى يسمى بالماسة.

- عدا ماسلف، هناك أشكال أخرى عديدة من خطة المدينة ليست أقل أهمية، ولكنها إما خطط غير منتشرة أو أنها جمع بين خطتين أو أكثر من الخطط السابقة (١).

١- خطـــة طنجـــة :

نمت مدينة طنجة بلا خطة معينة تحكم هذا النمو وتقننه، وقد اتضح هذا الاتجاه غير المخطط فى نموها منذ ظهورها، فمن تحليل الخرائط والصور الجوية نلاحظ أن المدينة العتيقة - أى نواة طنجة - لاتتبع خطة معينة أى أن خطتها عضوية ذات دروب، ومسالك ضيقة نافذة (سالكة) أو غير نافذة ضيقة وملتوية، وباستثناء المحور الأساسى (شارع الصياغين) لايوجد محور آخر مهم حتى المحور الطولى (Cardo) لايظهر واضحاً بها، ويشبه هذا الشكل عدة مناطق تتكرر فى طنجة تنتمى إلى السكن التقليدى القديم الخاص بالمغاربة إبان الفترة الدولية، حيث وجدناه فى منطقة المصلى ودرادب والسوانى القديمة كما تكرر فى بنى مكادة (مبروكة) بشكل ما.

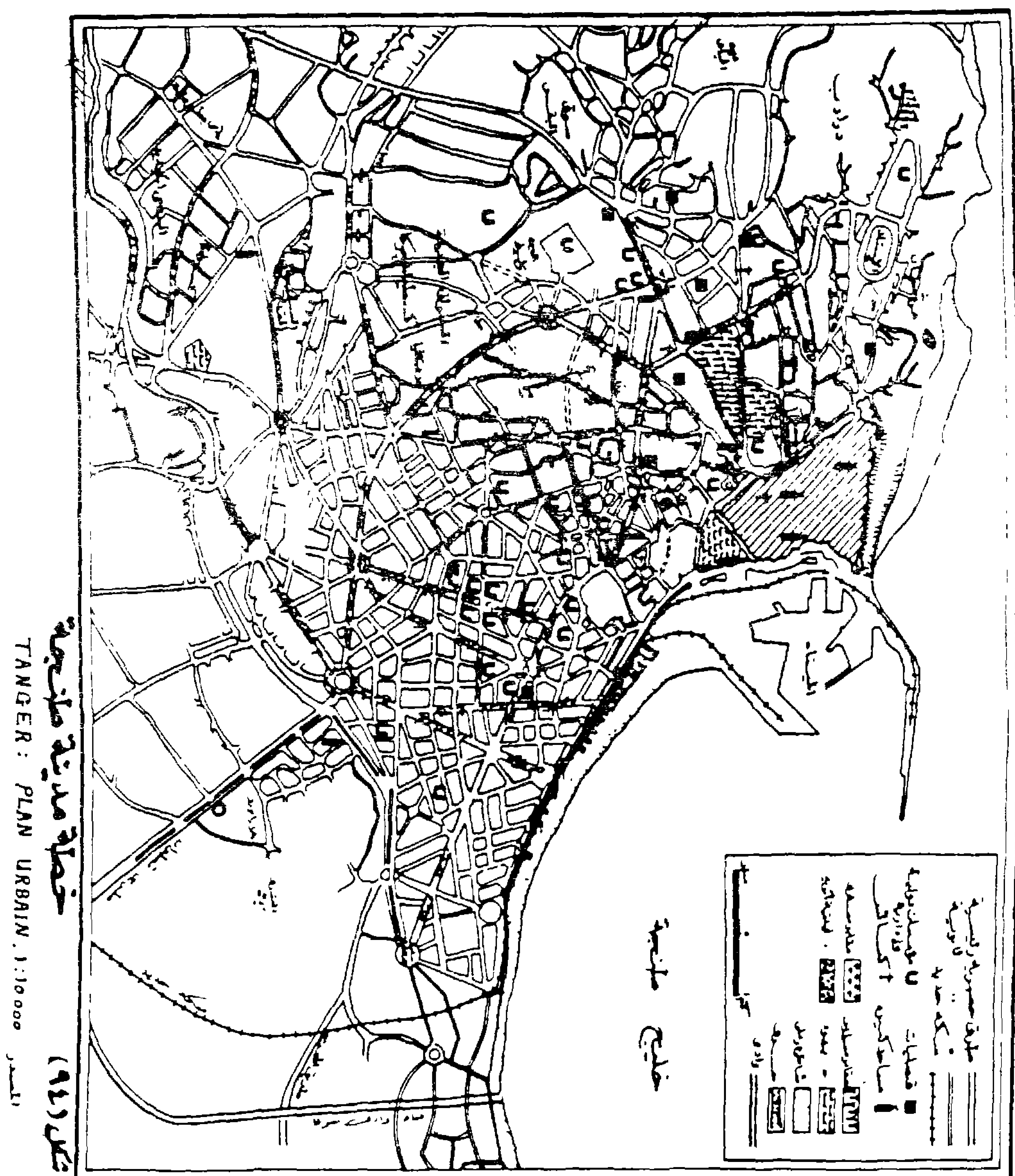
أما المدينة الأوربية فقد بدأت بخطة نجمية من السوق الكبير وعلى طول محاور الطرق ثم لم تستمر كذلك (كما أوضحنا من قبل)، لذلك كان وسط المدينة الغربى وهو الأقدم لايتميز بخطة معينة، بل تحكمت فيه الطرق وطبوغرافية المكان، وأيضاً رغبة الجاليات الأجنبية التى اختارت كل منها بقعة من المكان وركزت به عناصر دبلوماسيتها وثقافتها وخدماتها.

أما قلب المدينة الحديث الذى امتد إلى الجنوب من ساحة السوق الكبير والمدينة العتيقة بين الشاطئ والمصلى (أى حى البلاج ووسط المدينة أو القلب التجارى والحى الإدارى وهو الامتداد الأحدث جنوباً)، فيمثل حالياً المنطقة الواضحة التخطيط فى طنجة، كما كان يتم تخطيط الموضع بالطرق أولاً ثم يتم بناء بعد ذلك. شكل رقم (٩٤).

ومازالت بهذه المنطقة مساحات مخططة وغير مبنية بعد، وقد اتخذت هذه المنطقة خطة أقرب إلى الخطة الشبكية، إذ تتعامد الطرق وتتقاطع مع وجود عدة شوارع طولية مهمة، وهى من الشرق طريق إسبانيا-الجيش الملكى محاذياً لخليج طنجة، ثم يوازيه بوليفار باستير-محمد الخامس. وتتقاطع الطرق العرضية المختلفة الاتساع. وتتميز هذه الطرق بانحدارها فى أغلب الأحيان نظراً لطبيعة طنجة وتتميز هذه المنطقة بالانحدار من هضبة المصلى صوب الشاطئ شرقاً وفى اتجاه الشمال.

وفيما عدا المنطقة السابقة أو (المدينة الأوربية) وامتدادها الحالى لايوجد لطنجة خطة معينة، إذ اتسمت بنموها الذى اتخذ شكل النويات المتعددة (كما سبقت الإشارة إليه)، ويضاف إلى ذلك أن معظم نمو طنجة بعد

(١) خاطر، سليمان عبد الستار، (١٩٧٥)، مرجع سابق، ص ص ٩٢-١٣٣.



شكل (١٩١) خطة مدينة طنجة
TANGER : PLAN URBAIN. 1:10000
المصدر

الاستقلال كان من خلال انتشار أنماط السكن الاقتصادى غير المخطط، مما يعنى نمواً عشوائياً للمدينة. وقد استمر هذا الاتجاه قوياً-ومازال-باستثناء بعض المناطق التى خططت لها الدولة ممثلة فى مندوبية السكنى والتى تخص السكن الاقتصادى المخطط، ويلاحظ أن أشكال هذه المناطق اعتمدت على فكرة الشوارع المتقاطعة كنمط لتخطيطها حتى تتم الاستفادة من المساحة المتاحة .

لعل أهم مايميز خريطة طنجة ظهور بعض الساحات الهامة التى تتفرع منها الطرق الرئيسية والأقل درجة ومن ثم تظهر بعض المناطق ذات شكل تخطيطى يتبع خطة إشعاعية على نطاق محدود لكن متكرر، نجده فى ساحات فرنسا والجامعة العربية والأمم والمغرب وهلفيتا والسويد وأمستردام والسوانى وساحة الكويت وساحة السوق الكبير والتى سوف تتضح مواقعها فى المدينة عند دراسة استخدام الأرض وشبكة الطرق فى طنجة إذ تمثل عُقداً هامة بالنسبة لمحاور الحركة كما تظهر فى الصور الجوية. ويوضحها أيضاً الشكل رقم (٩٤) .

٢- شبكة الطرق ومحاور الحركة :

- تمثل عملية النقل والمواصلات من خلال شبكة الطرق ومحاورها. ووسائل النقل المتاحة وتفاعلها مع استخدامات الأرض، وعناصر أخرى كتأثير البيئة، وطبيعة المكان، والتكلفة وكذلك التوازن بين إمكانات النقل المختلفة والمناطق المختلفة فى المدينة أحد أهم عناصر دراسة المدينة ذاتها والمدينة وإقليمها، كما تمثل أحد العناصر الهامة فى التخطيط العمرانى والإقليمى للتنمية.

-وتتميز عملية النقل والمواصلات وشبكة الطرق بازدواجية وظيفية مكانية هامة إذ تعد عملية مُشكِّلة للأرض (Land Shaper) ، وفى نفس الوقت تمثل خدمة (Transportation as a service) تشتمل على حركة السكان والبضائع من مكان إلى مكان داخل المدينة، وبين المدينة وإقليمها والمدن والأقاليم الأخرى، وتختلف شبكة الطرق فى المناطق المتقدمة عنها فى المناطق غير المتقدمة أو النامية، إذ تتميز فى الأولى بكونها شبكة مكتملة مترافقة (Completely integrated network) تربط كل الأقاليم والمناطق، بينما تكون فى الثانية شبكة غير مكتملة تفتقد الاتصال ببعضها [١] (Incomplete network missing links)

- وتتميز شبكة الطرق فى طنجة بعدم التوازن بين شمال المدينة وجنوبها، كما تعانى من معوقات رئيسية أهمها طبوغرافية الأرض وخصائصها، وخاصة بالنسبة للطرق الثانوية والثالثة والداخلية* . وترتبط شبكة الطرق الحضرية الداخلية فى المدينة بالطريقين الرئيسين وهما طريق الرباط وطريق تطوان بالإضافة إلى الطرق فى المناطق المحيطة بهما، حيث طريق فاس، وبوليفار باستير، وامتداده فى محمد الخامس، وشوارع سيدى محمد بن عبد الله وامتداده فى شارع مولاى يوسف (شكل رقم ٩٤ - أ) وتزداد كثافة الطرق فى وسط المدينة حيث تربط الأحياء وبعضها بشبكة طرق جيدة، بينما لاتخدم الأحياء المحيطة شبكة طرق مكتملة أو جيدة، إذ تطوق الطرق الرئيسية مجموعة الأحياء الهامشية والضواحى ولاتخترقها أو تربط بينها، وخاصة أحياء بن ديبان، وبنى مكادة القديمة وكذلك المراكز الحيوية كالميناء، والمدينة العتيقة، ومرشان، والمراكز التموينية كالمدينة العتيقة، والسوانى، وبنى

(١) - Hartshorn, T.A.; (1992), Op. cit., p 157.

* تصنف الطرق في المغرب إلى طرق رئيسية وثانوية وثالثة (Principales-Secondaires-Tertiaires) .

مكادة. ومن ثم تعانى شبكة الطرق فى طنجة من خلل تركيبى كبير وتُجرى المحاولات فى الوقت الحاضر لإصلاحه وهذا يعنى أن العديد من الأحياء لايمكن الولوج إلى داخلها بالسيارات، بل أن بعضها يعانى من بُعد الطرق الكبرى عنها خاصة فى الجنوب، ولايوجد أى ربط بينها بطرق عرضية لأنها محصورة بين الطرق الرئيسية والثانوية والثالثة وهى الطرق التى تربط طنجة بالهوامش وتمتد مع نموها وخاصة فى الاتجاه الجنوبى .

– ويقصد بالطرق الرئيسية الطرق الوطنية التى تربط مدن المملكة وهى فى طنجة طريق الرباط رقم ٢ وطريق تطوان رقم ٣٨ وهى أعرض الطرق وأفضلها. ويصل طولها فى عمالة طنجة إلى ٨٤,١ كم وتتميز بكونها معبدة أو مسفلتة.

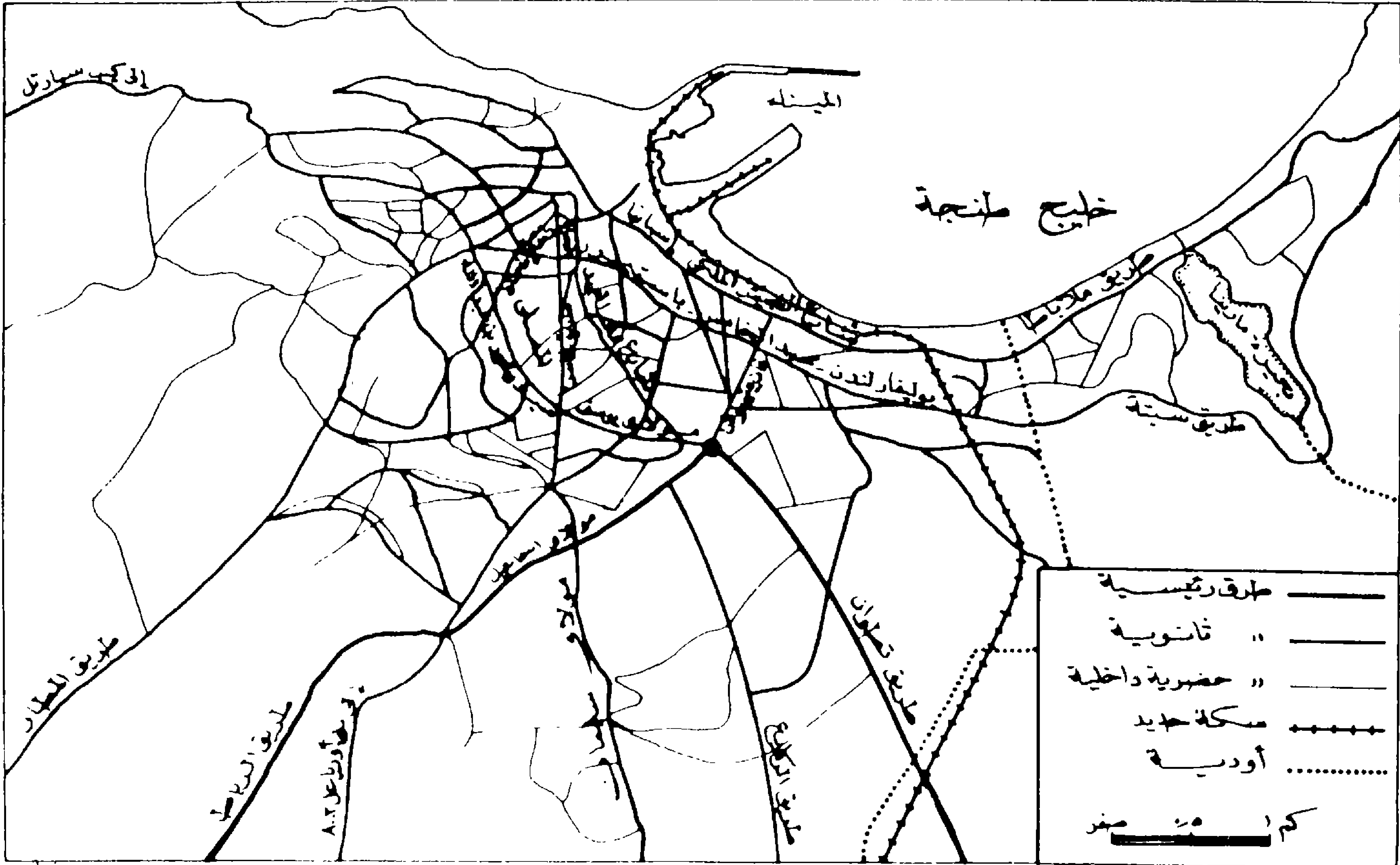
– أما الطرق الثانوية فيقصد بها تلك التى تربط بعض المناطق والجماعات ببعضها البعض، كطريق سبتة رقم ٧٠٤ وطريق المطار رقم ٧٠٢ ، كما يطلق عليها الطرق الجهوية أو الإقليمية ويصل طول شبكتها إلى ١٤٥,٦ كم تقريباً معظمها معبدة.

– ويقصد بالطرق الثالثة تلك التى تربط بين المناطق والجماعات الريفية وشبه الحضرية على هوامش المدينة وفى ظهيرها، وهى طريق الركايع أو العوامة رقم ٧٠٣ المتفرع من طريق تطوان ثم طريق بن ديبان–حرارن رقم (٨٠٠٣) المتفرع من طريق الرباط غرب بن ديبان وهى طرق حتى وقت إجراء العمل الميدانى لم تكن معبدة وكذلك طريق الجبل رقم ٧٠١ ويصل طول فى عمالة طنجة إلى ٢٠٦,٣ كم تقريباً ويطلق عليها الطرق الجماعية حيث ٥٥٪ منها طرق معبدة والنسبة الباقية غير معبدة أو غير مبنية. ويمتد عمران المدينة ونموها الحديث بين هذه الطرق وخاصة فى الجنوب أو بالقرب منها فى الغرب والشرق (شكل رقم ٩٤–أ و ٩٤–ب).

ويصل إجمالى طول شبكة الطرق بعمالة طنجة إلى حوالى ٤٣٦ كم منها ٣٤٢ كم طرق معبدة [(١)].

– وتمثل جملة الطرق السابقة الهيكل الأساسى لشبكة المواصلات فى المدينة وعلى الرغم من ذلك لايوجد اتصال فيما بينها، ومن ثم تصبح الأحياء والمناطق حديثة النمو والبعيدة عن وسط المدينة معزولة، لذلك كان من أهم عناصر مخطط تهيئة طنجة حتى سنة ٢٠٠١ تلافى عيوب هذه الشبكة غير المكتملة والمنفصلة. باقتراح إنشاء طرق مستعرضة تتقاطع مع محاور هذه الشبكة وتمتد جنوباً على طول هذه الطرق والمحاور مع امتداد عمران المدينة (شكل رقم ٩٤–ب)، من أهمها على الإطلاق طريق الكيلو ٧ والذى يربط بين محاور وسط المدينة الرئيسية (مثل بوليڤار باستير، وبوليڤار محمد الخامس) وامتدادهما صوب الجنوب الشرقى، ثم شارع بلچيكا وامتداده فى الشمال الغربى ليكتمل الطريق الدائرى قاطعاً طريق المطار، ثم طريق الرباط عند الكيلو ٧، ثم طريق بن ديبان، فطريق الركايع ثم طريق تطوان وقد نفذ شطر كبير منه خاصة فى جنوب بنى مكادة، وكذلك فى بعض المناطق بالشرق إلا أن شدة الانحدار من خلال التلال العديدة المتتابعة فى القطاع الجنوبى باتجاه بن ديبان بالإضافة إلى طبيعة التكوينات التى تؤدى إلى صعوبات فى عمليات الإنشاء إذ يحتاج إنشاء الطريق إلى تكرار عمليات الحفر والردم. وفى المناطق الشرقية (جنوب الشرف، وساحة الثيران) تعوقه البرك والمستنقعات التى يرتفع مستواها شتاءً (الضايات)، كما تعوقه عمليات الإنشاء السريعة للسكن العشوائى وخاصة فى الجنوب والجنوب الشرقى كما اتضح ذلك عند تحليل نمو

(١) وزارة الأشغال العمومية والتكوين المهني وتكوين الأطر، المديرية الإقليمية للطرق والسير على الطرق بطنجة، (١٩٩١)، معطيات حول الشبكة الطرقية الجماعية لإقليم طنجة، ص ص ٥–٧.



شكل (٩٤_٢) شبكة الطرق بمجمعة طنجة عام ١٩٩١م

المصدر/ خريطة طنجة ١/ ٢٠٠٠٠ ، قسم الطرق بالداخلية

وتوزيع المسكن وكذلك السكان. كذلك الوضع بالنسبة للجهات الغربية من المدينة، والتى سيمر بها الطريق، وإن كانت لم تنفذ حتى آخر سنة ١٩٩٢. على الرغم من أن تخطيط هذا الطريق الحيوى كان مقدراً له الانتهاء فى الخطة القصيرة الأجل أى عام ١٩٨٦.

ومن المخطط أيضاً إنشاء طريق عرضى عند الكيلو ٨ على طريق الرباط، ثم طريق الكيلو ٩ ليربط بين طريق تطوان وطريق الرباط أقصى جنوب الكتلة الحضرية المبنية لمجمعة طنجة الحضرية. إلا أن هذه الطرق لم تكتمل بعد أو بالأحرى لم يبدأ العمل إلا فى طريق الكيلو ٧، وفى حالة تنفيذها ستكون ذات فائدة قصوى لربط الأحياء المعزولة ولتجنب المرور وسط المدينة، كما أنها أساسية أيضاً للتنمية الصناعية والاجتماعية فى المناطق السكنية والصناعية النامية بجنوب وهوامش المدينة سواءً الموجود منها بالفعل كالمنطقة الصناعية على طريق تطوان، ومنطقة مغوغا، والمجزر العمومى بشرق وجنوب شرق المدينة، وكذلك قمائن الطوب والصناعات التقليدية فى جنوب المدينة، وبالنسبة للمنطقة الصناعية المزمع إنشائها على طريق الرباط إلى الغرب من دوار "حرارن".

ومن المخطط له أن يتم ربط هذه الطرق الطولية والعرضية بطرق أخرى مما يؤدى إلى إحداث شبكة مكونة من مربعات [1] تخدم جنوب المدينة حيث أهم محاور واتجاهات توسع المدينة وأصعبها بيئة فى نفس الوقت وأكثرها عشوائية من جهة أخرى. وذلك مايوضحه شكل رقم (٩٤-ب).

أما بالنسبة للطرق والمحاور داخل الكتلة المبنية، فقد تبين من حصر الطرق المتوسطة وملحقاتها التى يزيد عرضها عن ١٥ م وجود خلل فى نظام توزيع شبكاتها بين الأحياء المختلفة. ويمكن تقسيم أحياء المدينة إلى مجموعتين تبعاً لذلك:

مجموعة مناطق من بينها المدينة العتيقة، ووسط المدينة التجارى (القديم بقلب المدينة)، والأحياء الشعبية القديمة عامة التى لاتخدمها شبكة من هذه الطرق، ولاتستطيع السيارات المرور داخل بعضها كالمدينة العتيقة ودرادب والمصلى والسوانى القديمة حيث يصل عرض بعض الطرق إلى أقل من ٢ م مع انحدارها الكبير بالإضافة إلى زنقات المدينة العتيقة شديدة الضيق.

أما المجموعة الثانية وهى الحى الإدارى فى جنوب وسط المدينة الأوربية وحى البلاج إلى الشرق منه، ومن قلب المدينة فتتميز بوجود شبكة من هذا النوع من الطرق، كما تتميز بكونها المناطق المخططة من مدينة طنجة منذ الفترة الدولية. وقد تم إجراء بعض التعديلات على تخطيط هذه المنطقة، خاصة مع مد طريق الجيش الملكى (الكورنيش) حتى منطقة خليج طنجة السياحية، وكذلك مع مد بوليفار محمد الخامس وهناك شوارع ومحاور هامة فى هذه المنطقة يوضحها الشكل رقم (١٠٨).

ويزداد الازدحام فى طرق ومحاور الحركة فى طنجة مصاحباً نموها العمرانى والسكانى المتزايد، ويظهر الازدحام المرورى عند تقاطع الطرق، والميادين، والساحات النجمية العديدة حيث لايكون انسياب المرور سهلاً عبر الاتجاهات المختلفة.

---

(١) - S.d.a.u.V.T; (1983). Op. cit., (Parti d'amenagement'. PP. 113-185.

٣- مداخل مدينة طنجة ومخارجها:

تأخذ طنجة شكل "شبه جزيرة" لذا لاتعد مدينة مرور وإنما تعد مدخلاً هاماً للمغرب، وهى تشبه بور سعيد فى ذلك، ويمكن الدخول إلى مدينة طنجة عن طريق البحر أو الجو، أو السكة الحديد، أو باستخدام الطرق البرية الرئيسية كطريق تطوان الرئيسى، أو طريق الرباط الرئيسى أيضاً، ويؤدى الطريق البحرى وكذلك السكة الحديد إلى قلب المدينة مباشرة. بينما ينفذ طريق المطار إلى طريق الرباط. أما طرق السيارات وهى طريقى تطوان والرباط فيختلفان عن بعضهما كمدخلين بريين للمدينة.

أ- طريق تطوان:

ويمتد طريق تطوان بطول خمسة كيلو مترات من بداية المنطقة الصناعية جنوباً الواقعة إلى الغرب منه وحتى ساحة جامعة الدول العربية، ويتميز الطريق وملحقاته بالاتساع وهو أوسع طرق المنطقة قاطبة (٥٠ م)، وهو طريق مزدوج ممهد ذو جزيرة وسطى وتحف بقطاع كبير منه مناطق ذات مظهر حضارى جميل، وخاصة فى القطاع الممتد من ساحة جامعة الدول العربية وحتى ساحة الثيران حيث بسادينا ومسجد السوريين ذو الطابع الشرقى وفندق بسادينا أحد أقدم فنادق طنجة وساحة الثيران حيث حلبة السباق الإسبانية المشهورة، وكذلك تحف به المنطقة الصناعية عدا بعض مناطق السكن العشوائى جنوب الشرف، وتتفرع من الطريق عدة طرق جانبية بعضها لم (يسفلت أو يعبد).

وللطريق مدخل جيد عند منطقة المفارق الهامة فى طنجة أى ساحة جامعة الدول العربية الدائرية التى تتفرع منها عدة طرق هامة صوب كل الاتجاهات، معنى ذلك أن هذه الساحة تعتبر نقطة ارتكاز رئيسية فى الحركة صوب مراكز المدينة السكنية والتجارية والصناعية والسياحية الهامة فى الشمال حيث وسط المدينة، وفى الغرب حيث منطقة السوانى الكبيرة التى تضم العديد من الأحياء والسوق المركزى ومنطقة مولاى اسماعيل الصناعية، ثم مركز الجنوب حيث بنى مكادة وماحولها من مناطق وحيث سوق بنى مكادة أيضاً وصوب منطقة تطوان الصناعية ومنطقة خليج طنجة السياحية فى الجنوب الشرقى والشرق بالإضافة إلى وسط المدينة.

ب- طريق الرباط:

بالمقارنة بين طريق الرباط كمدخل جنوبى غربى لطنجة، وطريق تطوان كمدخل جنوبى شرقى لها، نلاحظ أن مدخل طريق الرباط ينقصه السعة والتخصص، إذ لايتعدى عرضه بملحقاته ٣٠ م وتنقصه الاستقامة التى تميز معظم طريق تطوان. حيث يتصف بتعرجه على الرغم من تخطيطه منذ عدة أعوام.

ولايتميز الطريق بمظهر حضرى منسق كطريق تطوان حيث تتناثر حوله المنشآت الصناعية المنعزلة فى غير نظام، كما يتميز باختلاط المناطق السكنية مما يجعل مدخل المدينة غير واضح إذ يفاجئ الداخل إلى المدينة عبره بمركز المدينة أو وسطها بمجرد الوصول إلى كسبراطا-الحى الجديد، كما يضطر الداخل أيضاً إلى المرور بساحة جامعة الدول العربية فى الشمال الشرقى من خلال شارع مولاى إسماعيل بدلاً من الاستمرار فى طريق الرباط حتى ساحة المغرب، ومنها إلى طريق فاس المتجه شمالاً حيث حركة المرور التى تتميز بصعوبتها فى هذا القطاع.

ويعد هذا الطريق رغم ضيقه ومشاكله مدخلاً رئيسياً لطنجة وتطوان، إذ يبدأ الطريق إلى تطوان من المطار

شكل (٩٤-ب) الطرق الرئيسية الموجودة والمخططة

وتقوم عليه أهم حركات المرور وأكثفها، فيمر به أكثر من ٥٠٠ سيارة فى المتوسط يومياً، أى أكثر من ضعف حركة المرور على طريق تطوان نفسه، ولازالت التحسينات التى يمكن إضافتها إلى مدخل طنجة عبر طريق الرباط قليلة لأن إضافة أى توسعات على الطريق وملحقاته ليصل عرضه إلى ٥٠ م لابد وأن تبدأ من مخرج المطار وتصل إلى حدود المنطقة الصناعية الصغيرة عليه، إلا أن هناك العديد من الاختناقات تجعل من الصعب إتمام تلك العملية عند مستوى مصنع أنجيتكس ومصنع البيرة وعزيب الحاج قدور وجراج سيمكا وقد تمت عمليات الإصلاح بالفعل، وتشهد المنعطفات الخمسة التى أقيمت على طول ٣ كم-بين أنجيتكس والمنطقة الصناعية الصغيرة-على طابع هذا المدخل المزدحم بالحركة إذ لم تؤدى إلى الحد منها (١).

وقد تم وصل طريق الرباط بطريق المطار رقم (٧٠٢)، كما تم إنشاء قنطرة بن ديبان، وتوسيع الطريق، ويصل عرض الطريق الفرعى إلى طريق المطار إلى ٣٠م، كما تم تحسين هذا المدخل إلى حد كبير. وبالتالى أصبح هناك مدخلاً جديداً من الطريق (٧٠٢) بدلاً من الطريق رقم ٢ فقط أو طريق الرباط.

وسوف تساهم مشروعات (إراك) الجديدة فى تحسين المظهر الحضرى لهذا المدخل الرئيسى. كما تم الشروع فى اقتناء أراضى شرق طريق الرباط لإقامة منطقة صناعية جديدة عند الكيلو ١٠ تقريباً** ...ومن شأن ذلك أن يساهم فى تنمية بيئة عمرانية كثيفة حول هذا الطريق فى المستقبل القريب.

جـ- طريق المطار:

عند اتصال طريق المطار بكردون الكيلو ٧ سيكون هناك مدخلاً جديداً لطنجة من المطار إلى المدينة مباشرة. ومن ثم يمكن إنشاء طريق متسع بملحقاته مزود بشبكة تجهيزات جيدة، ومن المخطط أن يتم إنشاء منطقة عمرانية ذات عمارات من شأنها إضافة منظر حضرى جميل باتجاه المسجد الكبير (مسجد محمد الخامس) المشرف على ساحة الكويت. ويصل عرض هذا الطريق وملحقاته إلى ٣٠ م ومن المخطط أن يصل إلى ساحة (وادى المخازن) وغرب المصلى على طريق سيدى محمد بن عبد الله، وبهذا تصبح هذه المنطقة الغربية على اتصال بجميع المحاور الحضرية المركزية الهامة.

وهناك مدخلاً ثانوياً آخر لطنجة من جهة الشرق وهو طريق سبتة إلا أنه طريق ضيق، ويمر محاذياً لساحل المضيق حتى سبتة، ويستخدم هذا الطريق لخدمة منطقة "ملاباطا" وخليج طنجة سياحياً ولحركة المقيمين بجماعة البحراويين ممن يعملون فى طنجة، كما يستخدم فى التهريب من سبتة المحتلة إلى الآن (١) ويمر هذا الطريق بالمراكز العمرانية فى أنجرة وعلى ساحل المضيق مثل القصر الصغير.

د- سكة حديد طنجة:

يضاف إلى ماسبق خط سكة حديد طنجة والذى يربط المدينة بالرباط والشبكة العامة للسكة الحديد بالمغرب.

---

(١) - Ibid. pp. 133-185.

(٢) بلدية طنجة، قسم الطرق.

* وقد لاحظت الباحثة ذلك عند سفرها من مطار طنجة إلى تطوان.

** محادثة شخصية مع المهندس سعيد العلواني مندوب وزارة السكنى بطنجة في نوفمبر سنة ١٩٩٢.

ويبدأ هذا الخط من ميناء طنجة ويسير موازياً لشاطئ خليج طنجة، ثم ينحرف إلى الجنوب قبل مصب وادى السوانى ليقطع الوادى ثم يستمر موازياً لوادى مغوغة، ثم يقطعه فى جنوب شرق الشرف، ويسير باتجاه معاكس أى شمالى شرقى جنوبى غربى ليتقاطع مع طريق تطوان شمال شرق المنطقة الصناعية وقاطعاً قناة وادى مغوغا فى الطرف الشمالى الغربى للمنطقة الصناعية، ويستمر فى اتجاهه موازياً لطريق الركايع باتجاه العوامة جنوباً مع انحراف غربى حتى يقطعه مستمراً صوب الغرب رابطاً مناطق طنجة ببلدية طنجة وخاصة أصيلة، واثنين سيدى اليمانى، وأحد الغربية، ثم يترك طنجة إلى سيدى قاسم حيث يتفرع الخط إلى فاس ومكناس وآخر إلى الرباط.

ولهذا الخط الحديدى فى مدينة طنجة مساوئ عديدة ومزايا كثيرة أيضاً إلا أن أهميته ترتبط بخدمة الميناء وربط طنجة بباقى المغرب بالنسبة لحركة البضائع والمسافرين، خاصة وأن طنجة تمثل نقطة عبور هامة وبوابة رئيسية للمغرب. وتكمن عيوب هذا الخط داخل طنجة فى كونه يفصل بين الشاطئ والمناطق السكنية والسياحية عبر الكورنيش على طول خليج طنجة. كما يقسم هذا الخط المدينة إلى شرق وغرب بعد عبوره وادى السوانى، وتظهر مساوئ ذلك بعد نمو منطقة خليج طنجة السياحية ومع نمو مدينة طنجة صوب الشرق وحتى رأس ملاباطا مع التعديل الإدارى الجديد.

ونخلص مماسبق إلى أن عمالة طنجة تحظى بشبكة طرق مصنفة طولها ٤٣٦ كم، ويصل طول الطرق الرئيسية منها إلى ٨٤,١ كم، ويستخدم هذه الشبكة ٤٣ شركة نقل تمتلك ٩١ حافلة لنقل المسافرين تستغل ١٥ خطاً. بالإضافة إلى ٤٠ حافلة تربط مدينة طنجة بالأسواق الريفية وشبه الحضرية المنتشرة حولها، وتشهد محطة الطرق الرئيسية عند ساحة المغرب حيث التقاء طريق تطوان بطريق الرباط ٩٤ رحلة يومية، ويقدر عدد المسافرين بحوالى ٣٧٠٠ مسافر يومياً ويمثل هذا العدد ٦٠٪ من المقاعد المتوافرة، وتصل نسبة الإشغال إلى ١٠٠٪ فى المواسم والمناسبات والأجازات.

أما بالنسبة لنقل البضائع من خلال الشاحنات الكبيرة فتحظى طنجة بحوالى ١٨٣ شاحنة من مختلف الأصناف تبلغ حمولتها ٢٥٤٥ طن تلبى حاجة النقل بين طنجة وسائر مدن ومناطق المملكة، كما توجد شركتان للنقل الدولى. ومن المتوقع أن تزداد الحركة مع تنفيذ مشروع الربط الدائم بين أوربا والمغرب [١].

وتتميز الطرق الرئيسية بحالتها الجيدة، بينما تحتاج الطرق والممرات الداخلية إلى صيانة وإصلاح بالإضافة إلى أن عدداً كبيراً منها غير مكتمل (غير مسفلت) وخاصة فى الضواحى والهوامش الجنوبية وتشهد مناطق التفرع الرئيسية فى الطرق داخل المدينة ازدحاماً شديداً وخاصة ساحة فرنسا وساحة الكويت وساحة السوق الكبير (٩ أبريل) والطريق المؤدى إلى بنى مكادة أى شارع مولاى سليمان وغيرها، كما تشهد هذه المناطق أيضاً ارتفاع عدد الحوادث[٢]. وتشهد المدينة زيادة مستمرة فى عدد السيارات فقد وصل عدد السيارات المسجلة سنة ١٩٨٦ إلى ١٠٩٢ سيارة فى حين وصل عددها إلى ٣٤٨٢ سيارة سنة ١٩٨٩ [٣].

(١) الرحماني، عبد الواحد، (١٩٩٣)، المواصلات البرية (الطرق والسكة الحديدية) نحو طنجة في أفق الربط القار عبر البوغاز، ضمن أعمال ملتقى طنجة الثالث بطنجة (طنجة المجال والاقتصاد والمجتمع) في أكتوبر سنة ١٩٩٢، طبع في الدار البيضاء، ص ص ١٢٩-١٣٨.

(٢) - S.d.a.u.V.T., (1983), Op. cit., p. 671.

(٣) - Direction de La statistique, (1991), Op. cit., p. 216.

المبحث الثاني

التركيب الوظيفي واستعمالات الأراضي في مدينة طنجة

يعتبر تصنيف استخدام الأرض في المدينة على جانب كبير من الأهمية كواحد من أول الخطوات نحو اكتمال فهم التركيب المكاني في المدينة، وذلك بالنسبة للمُخطط والجغرافي والمهندس المختص بالتعمير أو بالمرور كأحد نظم المدينة الهامة [١].

وثمة حاجة كبيرة إلى وجود خرائط استخدام الأراضي في المدن لدراسة العلاقات المختلفة بين صور استخدام الأراضي رنسب ذلك الاستخدام من ناحية وبين وظائف السكان وحاجاتهم من ناحية أخرى، كما أن رجال الحكم والإدارة المحلية يهتمون كثيراً بهذه الخرائط لأنها تفيدهم في القيام بعملهم على نحو أفضل، ويمكن أن يفيد المستثمرون ورجال الأعمال والمتخصصون في الأعمال العقارية والأملاك وبيوت الخبرة وغيرهم من هذه الخرائط. وقد ازدادت أهمية دراسة الأقاليم أو المناطق الوظيفية في المدن، والتي تمثل اختزالاً موجزاً للخريطة العامة لاستخدام الأراضي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وكما حدث ذلك في الدرسات المنفردة للمدن، فقد تمت بعض الدراسات المقارنة للتركيب الوظيفي لبعض المدن [٢].

ويتميز تركيب المدينة الداخلي بديناميكيته وتغيره الدائم حيث يحل فيه الجديد محل القديم من خلال تبدل وتغير وتحرك أنماط الاستخدام من موقع لآخر بل واختفاء بعضها أحياناً. يضاف إلى ذلك قوى الجذب والطرد التي تتجاذب المدينة وتتنازعها، إذ تعمل قوى الجذب على استقطاب أنشطة معينة إلى مركز المدينة، بينما تعمل قوى الطرد على دفع أنشطة أخرى من قلب المدينة صوب هوامشها. ويحرص الجغرافي في دراسته على إبراز هذه الاختلافات والتغيرات ورصدها بدراسة التعاقب الموضعي لعناصر استغلال الأرض [٣].

ولكل مدينة تركيبها الداخلي وتوزيع استخدامات الأراضي الخاصة بها كما يندر أن تتطابق مدينتين في توزيع هذه الاستخدامات وخاصة فيما يخص التفاصيل الدقيقة، إذ لكل مدينة شخصيتها وطبيعة تركيبها التي تأثرت بظروفها الطبيعية، والتاريخية، والاقتصادية، والاجتماعية...الخ. ورغم ذلك هناك قاسماً مشتركاً يجمع بين كل المدن التي تتفق وتتشابه فيما بينها من خلال الخطوط العريضة لاستخدام الأراضي بها.

وتوضح بعض الدراسات التوزيع النسبي للاستخدام العام للأراضي في المدن الكبرى الأكثر من ١٠٠ ألف ساكن وأكثر من ٢٥٠٠٠٠ ساكن [٤].

---

(١) - Hartshorn. T.A.; (1992). Op. cit., pp. 220-221.

(٢) إسماعيل، أحمد علي، (١٩٩٠)، مرجع سابق، صـ صـ ٢٨١-٢٨٣.

(٣) - Carter, H.; (1977), the study of urban Geography, "second Edition", Edward Arnold, London, pp. 199-202.

(٤) - Hartshorn, T.A.; (1992), Op. cit. p. 221.

وأوضحت الدراسة أن المناطق السكنية تستهلك الجزء الأكبر من مساحة المدينة إذ تصل نسبتها إلى مايقرب من ٤٠٪ من مساحتها تليها الشوارع التى تستهلك حوالى ٢٠٪ فالأراضى غير المتطورة التى تتميز بنسبتها الكبيرة التى تصل إلى ٢٢,٥٪ فى المدن الأكثر من ١٠٠ ألف ساكن، بينما تنخفض إلى ١٢,٥٪ فى المدن الأكثر من ٢٥٠ ألف ساكن، وقد تم التوصل إلى هذا التوزيع النسبى لاستخدامات الأراضى من خلال دراسة استخدام الأرض فى ١٠٦ مدينة أمريكية كبرى [(١)].

ومن المؤكد أن لكل مدينة خصائص تميزها وتؤكد شخصيتها كعلم مفرد، وقد تظهر هذه الوظائف واضحة فى خريطة استخدام الأراضى بها، وطنجة كمدينة متميزة يمكن تتبع تركيبها الوظيفى واستخدامات الأرض بها من خلال تحليل وظائف وعناصر كل من المدينة العتيقة والمدينة الحديثة.

وسيتم فى هذا المبحث تناول التركيب الوظيفى لمجمعة طنجة من خلال التصنيف التالى :

أولاً : التركيب الوظيفى للمدينة العتيقة .

ثانياً : التركيب الوظيفى لطنجة الحديثة.

من خلال مساحات استخدام الأرض ومواقع الخدمات التالية :

- الاستخدام المساحى :

١- مناطق الاستخدامات التجارية والإدارية.

٢- المناطق السكنية.

٣- مناطق الصناعة.

٤- مناطق النقل والمواصلات.

٥- مناطق السياحة والترفيه والرياضة.

٦- المناطق الخضراء.

٧- المقابر

- مواضع الخدمات :

٨- الخدمات التعليمية

٩- الخدمات الصحية.

١٠- خدمات البريد والبرق والهاتف والبوليس.

---

(١) نشرت نتائجها في

- Manvel, A.D.; (1968), "Land use in 106 large cities" in three and research studies, Research report No. 13, the National commission on Urban Problems, Washington, D.C.

أولاً: التركيب الوظيفي للمدينة العتيقة

تمثل المدينة العتيقة وحدة مورفولوجية سكنية وظيفية محددة المعالم ذات شخصية متميزة اتضحت معظم معالمها من خلال فصول البحث السابقة. كما اتضح أيضاً مدى التغير الذى طرأ على تركيبها الداخلى واستخدام الأرض بها على مر تاريخها الطويل وخاصة عندما كانت عاصمة المغرب الدبلوماسية وأثناء الفترة الدولية. وستقوم الباحثة فى هذا المبحث بإلقاء الضوء على وظائفها وتركيبها الحالى، إذ مازالت طنجة العتيقة تؤدى العديد من الوظائف لسكانها وسكان باقى طنجة والسائحين الذين يقصدون المدينة دائماً. ويلاحظ أى زائر للمدينة العتيقة مدى النشاط والحركة التى تتميز بهما دائماً، إذ تكون المدينة العتيقة وحدة اقتصادية متكاملة يتعدى إشعاعها أسوار المدينة، وتضاهى فى ذلك بعض أحياء النسيج الحضرى الحديث فى طنجة، وتفوق فى وظائفها ونشاطها العديد من الأحياء الأخرى وخاصة الهامشية من مجمعة طنجة الحضرية، وهذا ماسيتضح من الدراسة التالية لمدينة طنجة العتيقة. وقبل الدخول فى تفصيل استخدام الأرض فى المدينة العتيقة تحسن الإشارة إلى خطتها أى شبكة ممراتها، ومداخلها، ومخارجها، وساحاتها ووحداتها العمرانية حسب وضعها فى الوقت الحاضر حيث سبقت الإشارة إلى تركيبها الداخلى وأهميتها خلال الفترات التاريخية المختلفة.

١- الهيكل العمرانى الحالى لطنجة العتيقة

تمثل المدينة العتيقة حلقة وصل بين الميناء وباقى أحياء المدينة، إذ تقع داخل الحلقة الوسطى من النسيج العمرانى للمدينة حيث منطقة الأعمال المركزية، وقلب المدينة التجارى والإدارى من ناحية والميناء من ناحية أخرى، كما تعتبر المركز التاريخى والنواة الأولى للتوسع العمرانى لمدينة طنجة، وعلى الرغم من المتغيرات العديدة التى مرت بها المدينة العتيقة على مر تاريخها لم تتغير الخطة العامة لهيكلها العمرانى كثيراً، واقتصر التغيير عادة على طبيعة المرافق الاجتماعية الاقتصادية وعلاقة السكان بها، كما شمل التغيير الشكل دون جوهر خطة المدينة وخصائصها العمرانية الأساسية، ويمكن التعرف على المعالم الرئيسية التى تشكل الهيكل العمرانى للمدينة من خلال مايلى:

أ- أبواب المدينة:

يحيط بالمدينة سور تتضح معالمه جنوب غرب المدينة، كما تم البناء عليه واستخدم كجزء من جدران العديد من المساكن كما تعبر عن ذلك الصور الجوية والفوتوغرافية. وتخترق هذا السور عدة أبواب ومنافذ تختلف من حيث تاريخ بنائها والأغراض التى أنشئت من أجلها وهذه الأبواب من الشمال الغربى كما يوضحها الشكل رقم (٩٥ - أ) هى:

- باب القصبة : فى أقصى الشمال الغربى، وهو باب أساسى.
- الباب الجديد: على بعد ٢٦٠ م جنوب باب القصبة وقد تأسس سنة ١٩٢٧ ويؤدى إلى حسنونة.
- منفذ رحبة الزرع الداخلية : وكان يشرف على ساحة لبيع الحبوب، ويشغلها حالياً سوق لبيع الحبوب وباقى المواد الغذائية. وقد تأسس فى نفس الفترة التى تأسس فيها الباب السابق ويسمى باب "إجزناية".

مضيق جبل طارق

القصبة

وادي أحرضان

أحياء يسهل الوصول اليها
أحياء يمكن الوصول اليها
أحياء يصعب الوصول اليها
الحدود بين الاحياء
أسوار المدينة العتيقة
إتجاة حركة المرور

محور رئيسي حول المدينة
محور رئيسي داخل المدينة
طرق مرور رئيسية
مداخل ومنافذ
بوابات

صفر ٢٠٠ متر

شكل ١٥-٩-٢ منافذ وأبواب المدينة العتيقة وإمكانية الوصول الى مناطقها المختلفة

– منفذ رحبة الزرع البرانية : وقد أنشأ فى البداية لربط ساحة الحبوب بالطريق المؤدى إلى مرشان، ويسمى باب "وادى أحرضان".

– باب مرشان: ويربط ساحة السوق البرانى بزنقة إيطاليا وزنقة القصبة وتأسس سنة ١٨٦٠م أثناء الحرب الإسبانية لتسهيل المرور إلى مرشان.

– منفذ رحبة الزرع الفوقانية: بالقرب من الباب السابق ويربط ساحة السوق البرانى وسوق الحبوب.

– باب الفحص: وهو باب رئيسى قديم كان يربط بين سوق الدرازين والسوق البرانى، وكان يؤدى إلى فاس قديماً، أنجز سنة ١٩٠٠ ويجاور باب مرشان. ويعد باب الفحص أحد أهم أبواب المدينة حيث يعد المدخل إلى محور المدينة العتيقة الرئيسى ومنه إلى ساحة السوق الداخل وإلى داخل المدينة.

– باب بنى إيدر: ويعرف بباب "أميركان" وهو الباب الوحيد على الواجهة الجنوبية الغربية للمدينة العتيقة، وقد أحدث سنة ١٩١١ وكان يؤدى إلى تطوان ويربط المدينة العتيقة حالياً بخليج طنجة.

– باب دار الدبغ أو باب البحر: ويؤدى إلى الشاطئ.

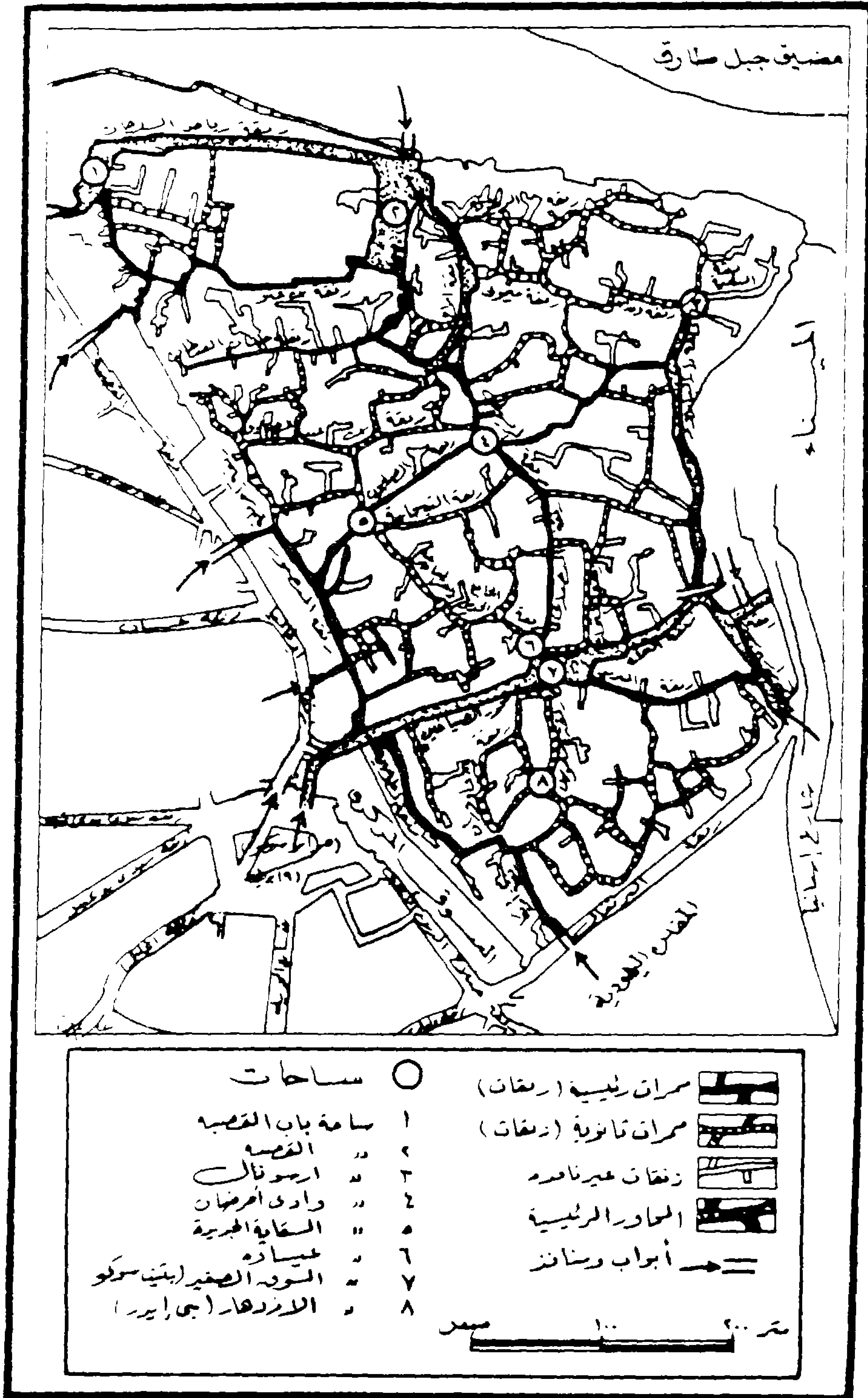
– باب الميناء: ويسمى باب المرسى أيضاً وهو باب قديم أغلق فى الستينيات، وكان يربط المدينة العتيقة بمخازن الميناء والديوانية.

– يضاف إلى ذلك باب العصى وباب حاحا: وهى أبواب تصل بين القصبة وباقى المدينة العتيقة من الداخل، بينما يُفتح باب البحر فى الركن الشمالى الشرقى من منطقة القصبة على البحر حيث يرتاح السكان الزائرين وليستمتعوا بمنظر الشاطئ الإسبانى المقابل عبر المضيق وقد فتح هذا الباب سنة ١٩٢٥.

ب- شبكة الممرات:

تتميز المدينة العتيقة بطنجة بخصائص طبوغرافية يصعب على السيارات اجتيازها، وبالتالى تصبح المدينة العتيقة مدينة للراجلين، وتتميز مداخل المدينة أى أبوابها ومنافذها بكونها نقاط ازدحام دائم لأنها تفصل أو تربط بين طرق السيارات خارج المدينة العتيقة وممرات الراجلين داخلها شكل رقم (٩٥ – أ) كما تتميز شبكة ممرات المدينة العتيقة بالعديد من المنحدرات التى تم التغلب على صعوبتها بإنشاء درج وتتكرر هذه الظاهرة داخل المدينة العتيقة مما يؤدى إلى عدم إمكانية مرور السيارات على الإطلاق.

وتتبع شبكة ممرات المدينة هيراركية (تدرج هرمى) تبدأ بالمحاور الرئيسية وتنتهى بالأزقة (زنقات) غير النافذة مروراً بالممرات الرئيسية والدروب الثانوية التى تربط بين الأحياء، وكذلك الساحات التى تلتقى أو تتفرع منها الممرات شكل رقم (٩٥ – ب) . وتتميز دروب وممرات المدينة وأزقتها بالضيق، كما يؤدى توزيع هذه الشبكة إلى أن تصبح بعض أحياء المدينة ذات صعوبة فى الوصول إليها وبعضها الآخر أسهل من حيث الوصول إليها لقربها أو بعدها عن الطرق المتواجدة خارج الأسوار والممرات الرئيسية وكذلك الثانوية الرابطة بين الأحياء داخلها شكل رقم (٩٥ – أ) و (٩٥ – ب). وتظهر المحاور المهيكلة للمدينة فى محور شرقى غربى يمتد بين باب الفحص وباب المرسى القديم مروراً بالسوق الداخل ثم المحور الشمالى-الجنوبى وهو الذى يمتد بين باب البحر شمالاً وباب بنى إيدر



شكل (٩٥-ب) شبكة الطرق والممرات والساحات فى المدينة العتيقة

المصدر / خريطة ١/ ٢٠٠٠ ، الصور الجوية ، الدراسة الميدانية

جنوباً.

وتنطلق من هذين المحورين كل المحاور والممرات الثانوية المؤدية بدورها إلى الأزقة غير النافذة، وتلتقى هذه الفروع فى نقاط تكوّن ساحات المدينة الرئيسية.

جـ- الساحات:

وتلتقى عندها محاور الحركة الرئيسية فى المدينة العتيقة، وتتفرع منها المحاور الثانوية والأزقة بالإضافة إلى تخصص بعضها بأنشطة متميزة يوضحها شكل رقم (٩٥ - ب).

- ساحة باب القصبة: ويربطها بساحة القصبة زنقة رياض السلطان، وتمثل هذه الساحة موقع استقبال بتواجدها فى مدخل حى القصبة، كما تستغل فى بعض الأحيان كمواقف للسيارات، وقد كانت سابقاً مكاناً لتجمع البوليس الحضرى فى فترة النظام الدولى ورباطاً لخيول جنود الباشا، ويصل طولها إلى ١٥٠م وعرضها إلى ٥٠م.

- ساحة القصبة : وتشرف على باب البحر، وتعرف أيضاً بساحة سوق المال وتتميز بشكلها المستطيل (٨٥م × ٢٥م) وتستغل حالياً لخدمة الوظيفة السياحية للمدينة كما تستطيع السيارات الدخول إليها.

- ساحة الأرسونال: بحى دار البارود ويقام بهذه الساحة سوق يومى لبيع الخضر وهو سوق قديم.

- ساحة وادى أحرضان: بأجنان القبطان.

- ساحة السقاية الجديدة: بأجنان القبطان وكانت بها سقاية (سبيل ماء)، لكنها اختفت ويقام بهذه الساحة سوق يومى لبيع الخضر.

- ساحة عيساوة: ويشرف عليها الجامع الجديد، وكانت بها الزاوية العيساوية لكنها اندثرت، وتلعب هذه الساحة دور هام فى استقبال وتوزيع المصلين على الأزقة قبل وبعد الانتهاء من الصلاة. ويلتقى بهذه الساحة زنقتان فقط هما زنقة الجامع الجديد وزنقة النخلة.

- ساحة السوق الصغير (بتيت سوكو): وتمثل نقطة التقاء المحورين الرئيسيين للمدينة القديمة، ويعكس تطور وظائف هذه الساحة التغيرات التى عرفتها المدينة العتيقة، وكانت من أهم المراكز الاقتصادية التى عرفتها المنطقة إذ كانت تمثل المركز المالى الذى يضم البنوك المالية والمؤسسات التجارية الهامة، كما كانت مركزاً لعديد من المؤسسات الدولية، أما اليوم فقد تحولت كل الطوابق الأرضية الخاصة بالمبانى المشرفة عليها إلى مقاهى ومطاعم حيث يستقر بها تجار السوق السوداء، وتصل إلى هذه الساحة الأزقة التالية:

زنقة الصياغين وزنقة البحارة من الغرب إلى الشرق، ثم زنقة النصارى وزنقة التجارة التان تؤديان إلى أجنان القبطان ودار البارود ثم زنقة شرفاء وزان، وزنقة ملوس، وزنقة البريد وتتجه هذه الزنقات إلى بنى إيدر.

- ساحة الازدهار: بحى بنى إيدر وتتجمع بها بعض الخدمات وهى الوحيدة بهذا الحى لذلك تؤدى إليها كل أزقة الحى شكل (٩٥ - ب).

ومن المعالم العمرانية الأخرى بالمدينة العتيقة "الصابات"*: التى تمثل دوراً مهماً فى هيكله النسيج الحضرى

---

* وتعكس روح التسامح الإسلامي حيث يسمح الجار لجاره المقابل له باستعمال حواره ركيزة للهيكل الحامل للصابة إذا رغب في بنائها.

العتيق للمدينة وقد أصبحت هذه الصابات تمثل الأزقة المسقوفة فى المدينة الإسلامية والتى تمثل محطات للاحتماء من حرارة الشمس وسقوط المطر بالنسبة للسكان والمارين بأزقة المدينة العتيقة، كما تعد معلماً من معالم العمارة الإسلامية فى المدن العتيقة، وغالباً ماتوجد هذه الصابات فى الأزقة الثانوية والأزقة غير النافذة، وينعدم وجودها فى المحاور الرئيسية للطرق، كما يوجد بعضها عند مفترق زنقتين، وقد ساهم الفقهاء بمدينة طنجة العتيقة فى وضع إطار قانونى للوضع العقارى الخاص بالصابات، وكذلك وضع مقاييس خاصة بعملية إنشائها.

وتمثل "السقايات" معلماً عمرانياً أصيلاً آخر بالمدينة العتيقة (والمدن الإسلامية العتيقة عامة). إلا أن الكثير منها لايمثل قيمة فنية أثرية باستثناء ثلاثة سقايات مازالت باقية حيث اختفت معظم السقايات الأخرى وهذه السقايات هى سقاية زنقة الطواحين وسقاية دار الدبغ وسقاية باب حاحا.

د- الوحدات العمرانية الحالية بالمدينة العتيقة :

تختلف المدينة العتيقة فى معالجتها من حيث التركيب الوظيفى عن المدينة الحديثة، ويرتبط ذلك بتاريخها الطويل وبالمتغيرات التى أثرت فى بنيتها، لذلك يلاحظ سيادة الوظيفة السكنية والنشاط التقليدى فى المدينة.

ومازالت المدينة العتيقة تتكون من وحدتين عمرانيتين كما كانت فى الفترة الإسلامية الثانية وهما:

- القصبة: التى مثلت خلال الفترة الإسلامية الثانية أهم الوحدات العمرانية بالمدينة، حيث كانت مركزاً للإدارة والحكم واتخاذ القرارات العسكرية، وقد سبقت الإشارة إلى عناصرها العمرانية، حيث كانت بمثابة القلب الإدارى والاجتماعى للمدينة، أما اليوم فقد تراجعت هذه الوظائف والخصائص لأسباب عديدة، واختفت المعالم العريقة التى كانت تطبع الحى بطابعه السابق، وأصبح حى القصبة حياً سكنياً تتخلله بعض الأنشطة الثقافية السياحية كما تغيرت وظائف عناصر القصبة إلى مايلى:

المكان ووظيفته الأصلية	الوظيفة الحالية
- قصر السلطان	متحف
- بيت المال	قاعة عرض للفنون التشكيلية
- المشور	بزار
- قصر الحاكم	مبنى خاص
- ثكنة المشاة	مفتشية الأثار
- اسطبل الحاكم	وحدات سكنية
- جانب من قصر السلطان	مطعم يطل على رياض قصر السلطان
- مسجد القصبة	مسجد القصبة

وبالمقارنة بأحياء المدينة العتيقة الأخرى فمن الملاحظ أن حى القصبة رغم قدمه مازال يحافظ على تماسك مبانيه السابق ذكرها مع المحافظة على العديد من العناصر المعمارية العريقة التى ترجع إلى الفترة الإسلامية الثانية. بالإضافة إلى سور القصبة الذى ينفتح على باقى أحياء المدينة بواسطة باب العصى وباب حاحا، وعلى الخارج بواسطة باب القصبة وعلى البحر عبر باب البحر من خلال ساحة القصبة.

- الوحدة العمرانية الثانية: وتضم باقى النسيج الحضرى فى المدينة العتيقة، وتتداخل هذه الأحياء بشكل يصعب معه فصلها إذ تكوّن نسيجاً حضرياً متجانساً مرتبط بعضه بالبعض الآخر، وقد سبقت الإشارة إلى تفرد طنجة العتيقة عن المدن المغربية بعدم وجود أبواب بين الأحياء، ويتميز النسيج العمرانى للمدينة بكثافته وقد اتضح ذلك إبان دراسة السكن فى طنجة مايعكس استغلالاً شديداً للأرض يظهر فى الصور الجوية كما يلاحظه الزائر للمدينة.

وحسب العرف الجارى يقسم سكان المدينة العتيقة مدينتهم إلى أربعة عشر حياً ترتبط بالأسر العريقة أو القبائل أو الوظيفة... الخ وهى: الزيتونة، التسولى، دار البارود، حومة الواد، الساقية، وادى أحرضان، الرومانة، التشاطا، وجنان قبطان، إجزناية، اللغميش، قوس عبد الصادق، وحومة بنى إيدر، إلا أن حدود هذه الأحياء يصعب تحديدها وقد قسمها التصميم التوجيهى لتخطيط طنجة إلى خمس مناطق هى: القصبة، وجنان القبطان، ثم وادى أحرضان غرب المحور الطولى الرئيسى، ثم دار البارود إلى الشرق منه. ويحد هذه المجموعة جنوباً محور الصياغين "شرقى-غربى" ويوجد إلى الجنوب منه منطقة بنى إيدر وتفصل بين المناطق الخمسة: السابقة الممرات الرئيسية فى المدينة العتيقة شكل رقم (٩٥ - أ و ٩٥ - ب)، وتتميز بعض المناطق السكنية السابقة بكونها للسكن فقط، كما يتميز البعض الآخر بسيادة الأنشطة التجارية الخدمية. وقد أدى كل من ازدهار التجارة، والسياحة، وهجره جانب كبير من سكانها، واستقبال المدينة لسكان جدد فى نفس الوقت إلى تغيرات كبيرة فى الهيكل العمرانى للوحدات السكنية، فتحولت بعض المنازل إلى وحدات إنتاجية صغيرة "ورش" للخياطة وغير ذلك وخاصة داخل الأزقة غير النافذة، كما تمركز العديد من الأنشطة فى الأزقة والطرق الثانوية أو الممرات متجاوزة بذلك المحور التجارى الرئيسى وامتداده على الرغم من أن هذه الممرات والأزقة والدروب غير معدة عمرانياً لاستقبال هذه الأنشطة التى سيتضح توزيعها المكانى وتخصصها فيما بعد مما أدى إلى زيادة التدفق البشرى والمرور خلال هذه الأزقة والدروب، وبالتالى تعرضت الوحدات السكنية إلى تغير فى استخدامها الوظيفى، مما أدى إلى فقدان جانب كبير منها لأهم أسس العمران فى المدن الإسلامية العتيقة والخاص بالجوار وطبيعة السكن والحرمات ... الخ. يضاف إلى ذلك ضياع مبدأ عمرانى هام، وهو التخصص الوظيفى الذى ميّز المدينة العتيقة قديماً وإن كان قد حل محله نوعاً من التخصص الحديث ويرتبط بذلك انتشار الأنشطة الحديثة التى حلت محل الأنشطة التقليدية التى ضعفت أهميتها، وإن كانت قد أخذت فى الازدهار فى سنوات مابعد الاستقلال.

ومن أهم مايلاحظ بصفة خاصة على التركيب الوظيفى والعمرانى للمدينة هو سيادة الوظيفة السكنية فى القطاع الشمالى منها مع مايرتبط بها من أنشطة كمحلات البقالة وغيرها، كما تتداخل الأنشطة الأخرى التجارية والسياحية والخدمية مع الوظيفة السكنية فى القطاع الجنوبى من المدينة وخاصة فى محور الصياغين والمحاور المؤدية إليه، بينما يسود السكن فى حى القصبة، ومنطقة جنان القبطان، وفى القطاع الشمالى من دار البارود ويوضح شكل رقم (٩٦) استخدام الأرض الوظيفى بالمدينة العتيقة.

وقد تأثر التركيب الوظيفى والعمرانى للمدينة العتيقة على مدى تاريخها بنشاط الميناء الذى ارتبطت به عضوياً منذ نشأتها. حيث عايشت المدينة كل التطورات التى تعرض لها الميناء وتأثرت بها مع احتفاظها بكيانها ..

مضيق جبل طارق

ميناء طنجة

حديقة المندوبية

ساحة السوق الكبير

مقبرة يهودية

محاور تجارية سياحية مدينية رئيسية

محور تجاري متخصص

منطقة تجارية متخصصة

منطقة تجارية متنوعة

منطقة تجارة وصناعات تقليدية متنوعة

منطقة تجارة وخدمات متنوعة

محور خدمات سياحية

مركز ثقافي سياحي

منطقة سكنية وتجارية

منطقة سكنية

٥ السور الكبير

شكل (٩٦) التركيب الوظيفي لمدينة طنجة العتيقة عام ١٩٩٢م

ويرجع التدهور الوظيفي والعمراني للمدينة العتيقة إلى تطور الميناء ليصبح وحدة اقتصادية هامة، مع بداية القرن العشرين بالإضافة إلى ظهور المدينة الأوربية الحديثة إلى جوار المدينة العتيقة مما أدى إلى انزلاق وتحول مركز الثقل من المدينة العتيقة إلى المدينة الأوربية، وخاصة بعد تطبيق نظام الإدارة الدولية على طنجة ومع ذلك لم تندثر المدينة العتيقة كوحدة وظيفية، وحاولت الاندماج في التركيب الجديد لمدينة طنجة ومازالت المدينة العتيقة مرتبطة بنشاط الميناء إلى حد كبير من حيث العمالة والتجارة.

٢- التركيب الوظيفي ومواضع الخدمات:

يتمركز في المدينة العتيقة عدداً كبيراً من الأنشطة والخدمات تختلف عن تلك التي كانت سائدة بها إبان الفترة الدولية يمكن تتبع خصائصها ومواضعها فيما يلي. ومن خلال تحليل الأشكال رقم (٩٦ و (٩٦ - أ) و (٩٦-ب) و (٩٦-جـ).

أ- مركز المدينة ومحاور التجارة :

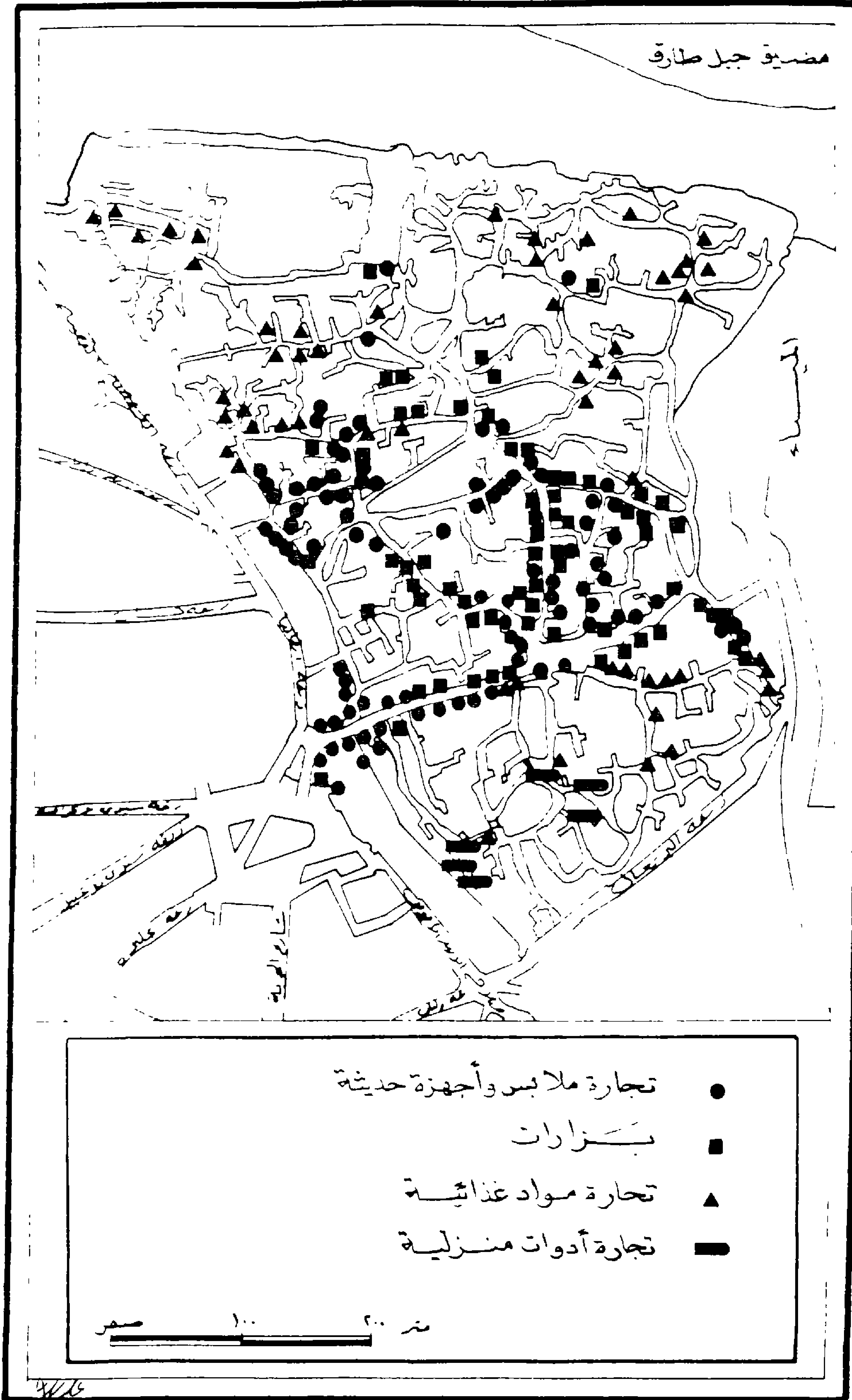
تشبه طنجة العتيقة كل المدن الإسلامية والعربية القديمة في أن المسجد الكبير ومايحيط به من مرافق إدارية ووحدات تجارية وإنتاجية وخدمية يمثل مركز المدينة وقلبها، وقد عرف قلب طنجة تغيراً في بنيته الاقتصادية...ويقع المسجد الكبير بمختلف مرافقه الاجتماعية قرب منطقة اتصال المدينة العتيقة بالميناء، كما كون مع الميناء مركز الحركة وقطب الجذب الرئيسي لمحاور التجارة.. بالتالي أصبح محور الصياغين أهم محاور المدينة التجارية على الإطلاق، وقد اكتسب إسمه من أحد وظائفه الشهيرة وهي تجارة الذهب والفضة التي اضمحلت به بعد ذلك، وانتقلت إلى محور آخر ثانوي متفرع منه، كما تغير نشاط محور الصياغين عدة مرات خلال تاريخه الطويل فقد اشتهر بمرافقه الهامة والبنوك ومحلات الصرافة إبان الفترة الدولية، كما تميز حالياً بسيادة التجارة في البضائع المستوردة من ملابس وأجهزة إلكترونية وكهربائية...الخ والتي تأتي عن طريق الميناء وخاصة من المنطقة الحرة به عبر باب المرسى، وقد حلت بعض أنشطة التجارة الحديثة والصناعات التقليدية محل شركات الصرافة والتجارة الدولية التي مازالت مواقعها قائمة. كما تشتهر طنجة العتيقة بانتشار البضائع المهربة وتنفرد بوجود سوق موازية سوداء ترتبط بالمخدرات والعملة والبضائع المهربة ساهم الميناء وحركة السياحة ونشاط العبور في تنشيطها (١).

أما بالنسبة لمحاور النشاط التجاري، والتوزيع المكاني لعناصره فقد اتضح من الدراسة الميدانية والدراسات السابقة وخاصة التصميم التوجيهي لطنجة (٢) أن بعض المحاور تتميز بالتخصص في بعض الأنشطة التجارية التي تتركز بكثافة دون غيرها من الأنشطة. ويمكن تصنيف الأنشطة التجارية في طنجة العتيقة إلى أنشطة تجارية حديثة وتقليدية نوضحها فيمايلي:

- الأنشطة التجارية الحديثة ويوضحها الجدول رقم (٦٧) والشكل رقم (٩٦-أ) وقد ظهرت ونمت في السنوات الأخيرة وتتمركز هذه الأنشطة في محور الصياغين وزنقة النصارى ويقل وجودها في باقي أحياء المدينة

(١) - Hayek. F.; (1990). Impact des Transformation au sein du port sur la Medina de Tanger. école national d'architecture. Rabat. pp. 86-92.

(٢) - S.d.a.u.V.T.. (1983). Op. cit.. pp. 540-558.



شكل (٩٦-٢) محاور التجارة الحديثة في المدينة العتيقة عام ١٩٩٢م

توزيع الأنشطة الحديثة والتقليدية بمدينة طنجة العتيقة سنة ١٩٩٢

نوع النشاط	بزار	ملابس حديثة	مواد غذائية	أدوات منزلية	مجموع	ملابس تقليدية	تجارة الذهب	خياطة تقليدية	صناعة الجلود	صناعة النحاس	أنشطة أخرى	مجموع	جملة
عدد الوحدات	٩٠,٠	١٠٠,٠٠	٨٥,٠	٦,٠٠	٢٨١	٩٠,٠٠	٣٢,٠	٢٨,٠٠	٣١,٠٠	٧,٠٠	٢,٠٠	١٩٠	٤٧١
نسبتها (٪)	١٩,١	٢١,٢٣	١٨,٥	١,٢٧	٦٠	١٩,١١	٦,٨	٥,٩٤	٦,٥٨	,٤٢	٠,٤٢	٤٠	١٠٠

توزيع المرافق الدينية والاجتماعية والخدمات

الوظيفة	مسجد	زاوية	كنيسة (نصارى)	بيعة (يهود)	متحف	مدرسة	حمام	فرن	مقهى	مطعم	فندق وبنسيون	مؤسسة اجتماعية
العدد	٣	٦	١	١	٣	١	٥	٩	٢١	١٦	٣٥	٢

المصدر : الغليطة ، عبد المجيد ، (١٩٩١) إعادة هيكلة المدينة العتيقة وساحة ٩ أبريل - الرباط، ص ٧٤ .
- العمل الميداني للباحثة في نوفمبر سنة ١٩٩٢ .

العتيقة وتتكون من:

- البزارات: وتنتشر فى الأزقة التجارية الرئيسية وخاصة زنقة النصارى ومحور الصياغين، وتمثل البزارات ١ ,١٩٪ من النشاط التجارى بالمدينة العتيقة.

- تجارة الأقمشة والملابس العصرية: وتتواجد بكثافة واضحة فى زنقة النصارى وقوامها تجارة الملابس المهربة من الخارج، والمنطقة الحرة، وسبتة. وتمثل دكاكينها حوالى ٥ , ٢١٪ من جملة الوحدات التجارية.

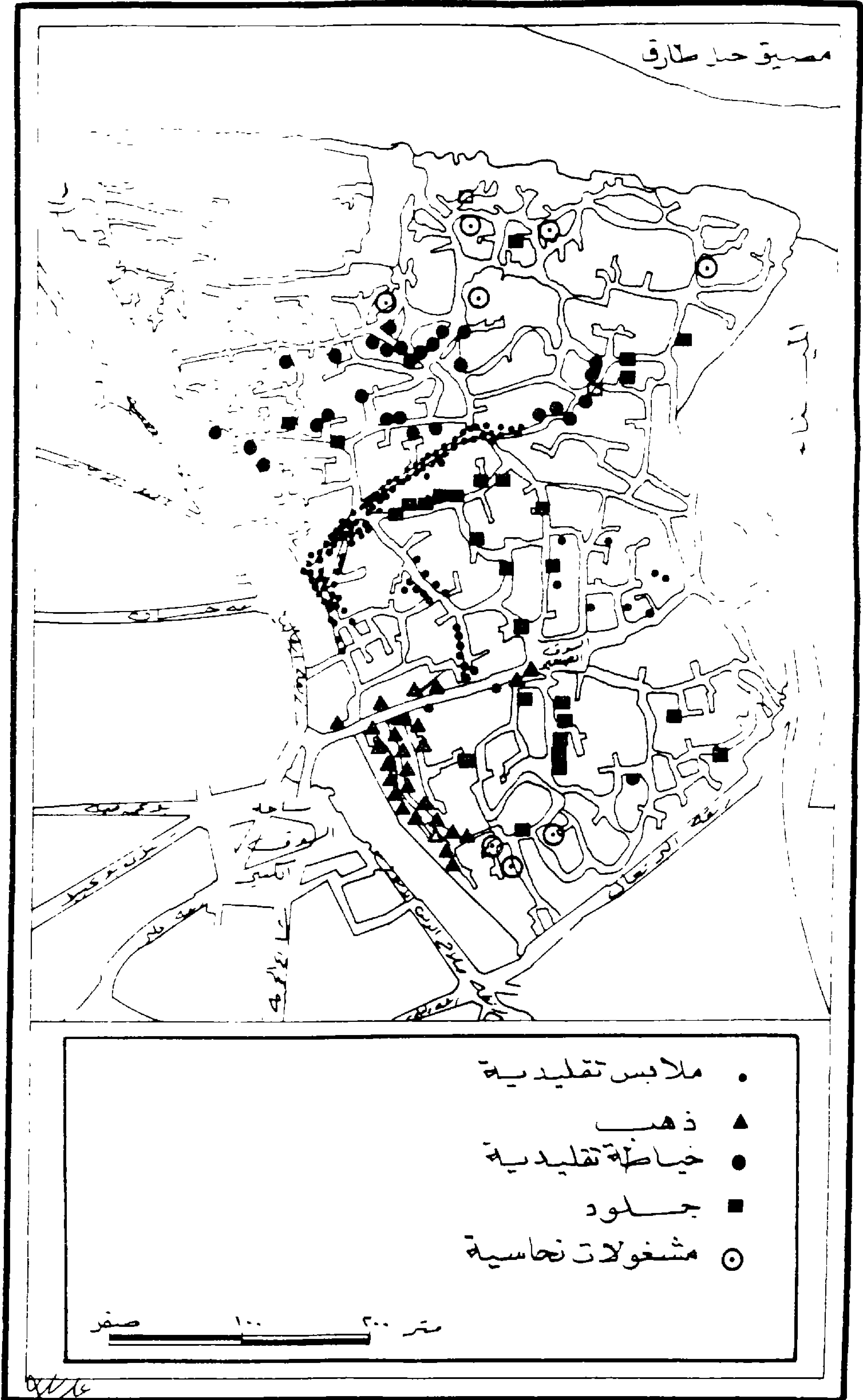
- المكتبات: وتنتشر فى أرجاء المدينة العتيقة غير مرتبطة بمكان معين.

- أدوات منزلية ٢٧ , ١٪ من جملة الوحدات وتنتشر فى بنى إيدر والصياغين،

- وتشغل الأنشطة التجارية الحديثة حوالى ٦٠٪ من جملة الوحدات التجارية بالمدينة.

- الأنشطة التجارية التقليدية: وهى الأنشطة التى اشتهرت بها المدينة العتيقة منذ القدم، شكل رقم (٩٦-ب) وتضم تجارة الذهب والمجوهرات، وتمارس بكثافة فى زنقة الطواحين بحى بنى إيدر، وكان هذا النشاط مقتصراً على اليهود فى عهد طنجة الدولية، وأصبح اليوم منتشراً بين المسلمين، ويتردد على سوق الذهب فى طنجة العتيقة سكان طنجة من مختلف الأحياء بالإضافة إلى السائحين وتمثل محلات الذهب ٦,٨٪ من جملة المحلات.

- تجارة الملابس والأثواب التقليدية (الجلابة والقفطان): وتتخصص فى بيعها زنقة "عقبة إفرانسيس" ويمثل هذا القطاع نسبة عالية من مجموع النشاط التجارى بالمدينة تصل إلى ١١ ,١٩٪ وهذا يعنى أن تجارة الملابس



شكل (٩٦-ب) محاور الأنشطة والتجارة التقليدية بالمدينة العتيقة عام ١٩٩٢م

حديثة وتقليدية تمثل حوالى ٤٠٪ من جملة الأنشطة .

- الصناعة التقليدية: وتطغى عليها صناعة الجلود التى تتخصص فى صناعته حوالى ٧٧,٥٪ من الوحدات الإنتاجية الصغيرة فى طنجة العتيقة، يليه أشغال النحاس. وتمثل الوحدات المتخصصة فى الأنشطة التقليدية بصفة عامة حوالى ٤٠٪ من جملة الوحدات. وقد كانت الصناعات التقليدية أكثر ازدهاراً فى طنجة العتيقة قديماً كسائر المدن العتيقة فى المغرب ومازالت أسماء بعض الأزقة تحمل إسم الحرفة التى تخصصت فيها مثل زنقة الدرازين (الطرازين)، وزنقة الخياطين، وزنقة الصياغين، وزنقة السمارين، وزنقة النجارين، ودار الدبغ...الخ.

ويرجع تراجع الصناعات التقليدية إلى عزل مدينة طنجة عن المغرب فى الفترة الدولية، وإغراق أسواق المدينة بالمنتجات الأوربية الحديثة المنافسة، كما كان لارتفاع الإيجارات أثر كبير فى اختفاء الدكاكين الصغيرة ليحل محلها المحلات الحديثة.

- الخياطة التقليدية : وينتشر هذا النشاط فى بعض الأزقة غير المتخصصة ونسبتها ٦,٨٪ من جملة الوحدات التجارية وهو موجه إلى السكان.

- تجارة المواد الغذائية: ينتشر داخل المدينة العتيقة عدة دكاكين للمواد الغذائية، كما تقام فى بعض الأزقة والساحات بعض الأسواق لبيع الخضر والفاكهة كساحة السقاية الجديدة، وساحة أرسونال لخدمة سكان المدينة وتمثل حوالى ١٨,٥٪ من جملة الدكاكين، ومن أهم أسواق طنجة نجد السوق المركزى المغطى بجوار باب الفحص حيث مختلف أنواع المواد الغذائية. وتتسم تجارة التجزئة داخل المدينة بنمط التجارة الصغيرة، حيث تنتشر دكاكين البقالة انتشاراً كبيراً مع ضعف القوة الشرائية، والتى أدت إلى ظهور البيع بالتجزئة الصغيرة جداً، كما تعتمد معظم هذه الدكاكين على صاحبها فقط، بالإضافة إلى انتشار المساعدات العائلية [١].

ويلاحظ ارتباط مواقع التجارة والخدمات بخطوط ومحاور سير الأفواج السياحية والزائرين بالمدينة العتيقة.

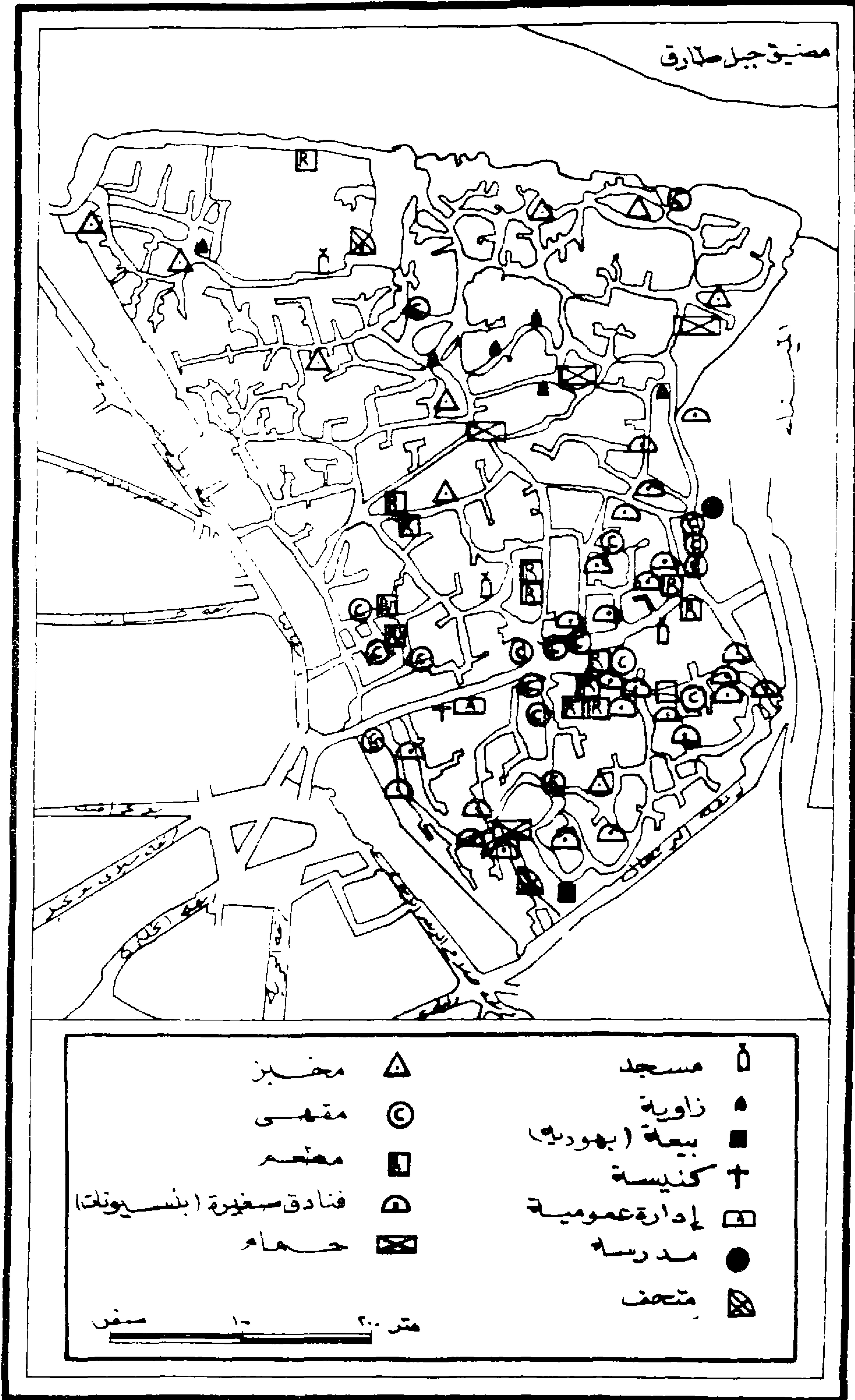
ب- الخدمات:

وهى مثل معظم التجارة بالمدينة العتيقة تخدم حركة السياحة، لذلك ترتبط بالمقاهى، والمطاعم، والفنادق، والبنسيونات بالإضافة إلى المتاحف كما تتميز المدينة العتيقة بوجود مرافق خدمات دينية واجتماعية كالمساجد، والزوايا، والحمامات العمومية، والأفران يضاف إلى ذلك مدرسة واحدة وتتوزع هذه الوحدات مكانياً كما تتضح من خلال الشكل رقم (٩٦-جـ) كما يلى:

- المقاهى: وتتجمع بوضوح فى ساحة السوق الصغير أو السوق الداخل، وتعرف رواجا طوال العام. كما تتواجد فى الممرات القريبة من محور الصياغين وبصفة عامة قرب أطرافه.

- المطاعم: وتنتشر المطاعم قريباً من ساحة السوق الصغير ومحور زنقة البريد ومحور البحارة امتداد محور الصياغين .

(١) - Troin, J.F.; (1971), Essai Methodologique Pour une etude des petites villes on milieu sous-developpe structures les commerciales urbaines du nord marocain, Annales de Geographie, no. 441, Sept.-Oct., p. 521.



شكل (٩٦ - ح) توزيع المرافق والخدمات بالمدينة العتيقة

– الفنادق والبنسيونات: وتمثل أهمية خاصة فى المدينة العتيقة التى تعرف نوعين من السياحة: سياحة السكن وسياحة العبور. ويوجد بالمدينة فندقين مصنفين فقط حول زنقة البريد فى بنى إيدر الذى تنتشر به البنسيونات أيضاً مما أدى إلى تحول كثير من المبانى السكنية إلى بنسيونات خاصة، وإن نسبة كبيرة منها تتكون من ثلاث وأربع طوابق ذات عمارة حديثة إسبانية فى الغالب، كما تنتشر المطاعم والفنادق والبنسيونات فى زنقة الطواحين بالإضافة إلى سوق الصياغين الجديد بهذه الزنقة.

– من المؤسسات الاجتماعية التى توجد فى المدينة المقاطعة الحضرية (قيادة المدينة)، وتوجد فى محور الصياغين حيث كانت دار النيابة سابقاً والتى تقع إلى جوار الكنيسة الإسبانية القديمة.

– المرافق الدينية:

– المساجد: يوجد بالمدينة العتيقة ثلاثة مساجد المسجد الكبير بمحور الصياغين ومسجد القصبة الذى يتبع قصر السلطان، ويقع فى زنقة بن عبو بحى القصبة ثم المسجد الجديد، وتقام به صلاة الجمعة، ويقع فى منطقة وادى أحرضان فى زنقة تحمل إسمه.

– الزوايا: وهى منتشرة فى المدينة العتيقة، وإن كانت لاتمارس نشاطها كما كان فى السابق.

– مقابر الأولياء: الخاصة بالأولياء الصالحين أو الأشراف المعروفين، وتعرف "بالسيد" أو الولى ويتكون مقامها من مكان مغطى يتوسطه قبر السيد، ولاتكسو الجدران أى مساحات فنية مزخرفة وفى الغالب تتوج سطح المبنى قبة. كما يوجد بالمدينة العتيقة مرافق دينية غير إسلامية وهى:

– الكنيسة الإسبانية القديمة: بزنقة أو محور الصياغين وقد تأسست سنة ١٨٨٠، ولاتستخدم اليوم.

– البيعات: وهى مكان عبادة اليهود، وقد كان عددها يفوق عدد المساجد خلال الفترة الدولية، ويتركز أغلبها بحومة بنى إيدر حيث يتركز معظم اليهود[١]، وقد تناقص عددها إلى بيعة واحدة توجد فى نفس الحى. وذلك بسبب تناقص عدد اليهود.

– المرافق الاجتماعية التقليدية مثل المخبز التقليدى ينتشر فى معظم أحياء المدينة، وإن كانت وظيفته قد تراجعت.

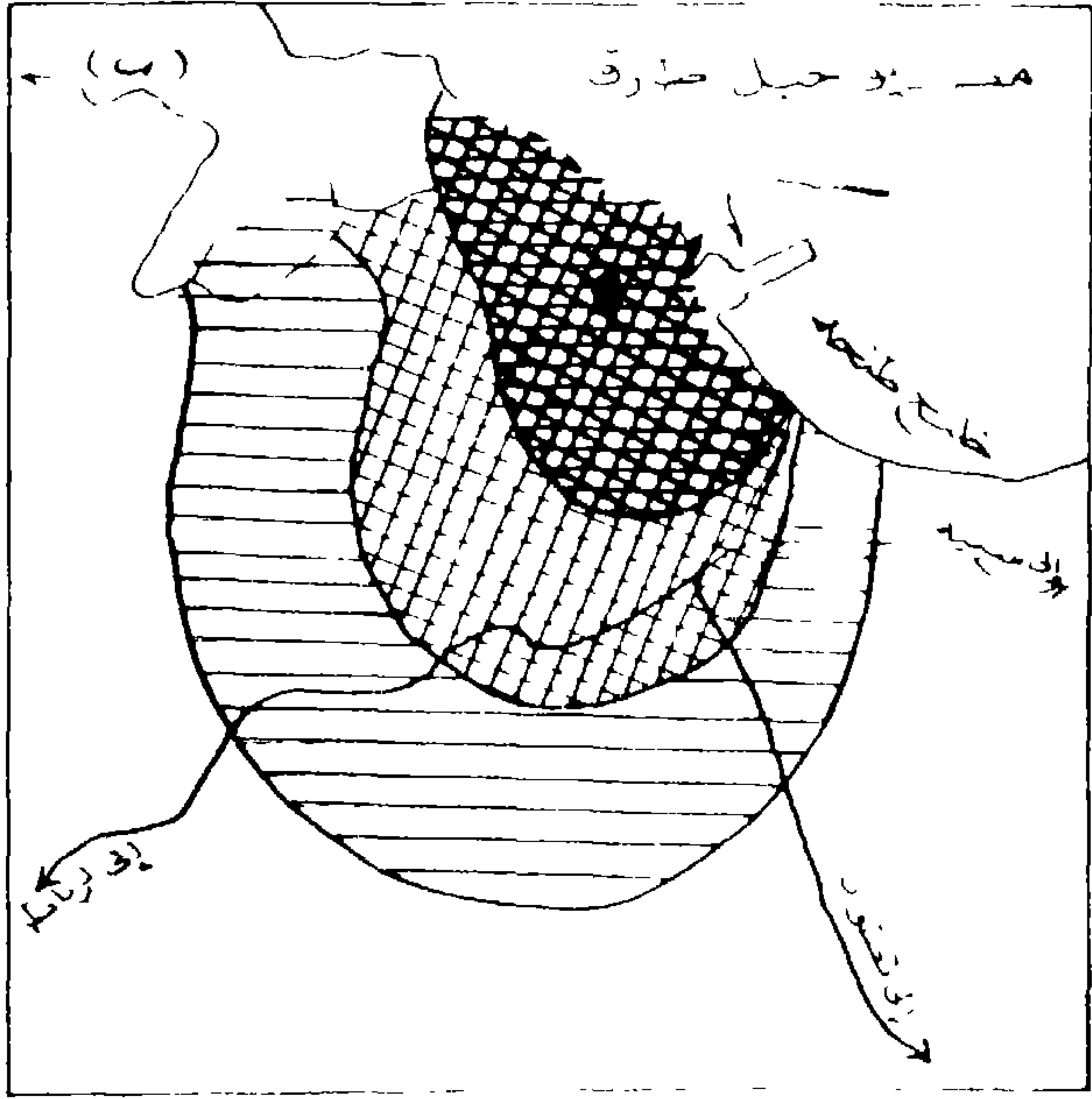
– الحمامات التقليدية: ولازالت محافظة على نشاطها وتجلب رواداً من سائر مجمعة طنجة لتناقصها فى الأحياء الأخرى

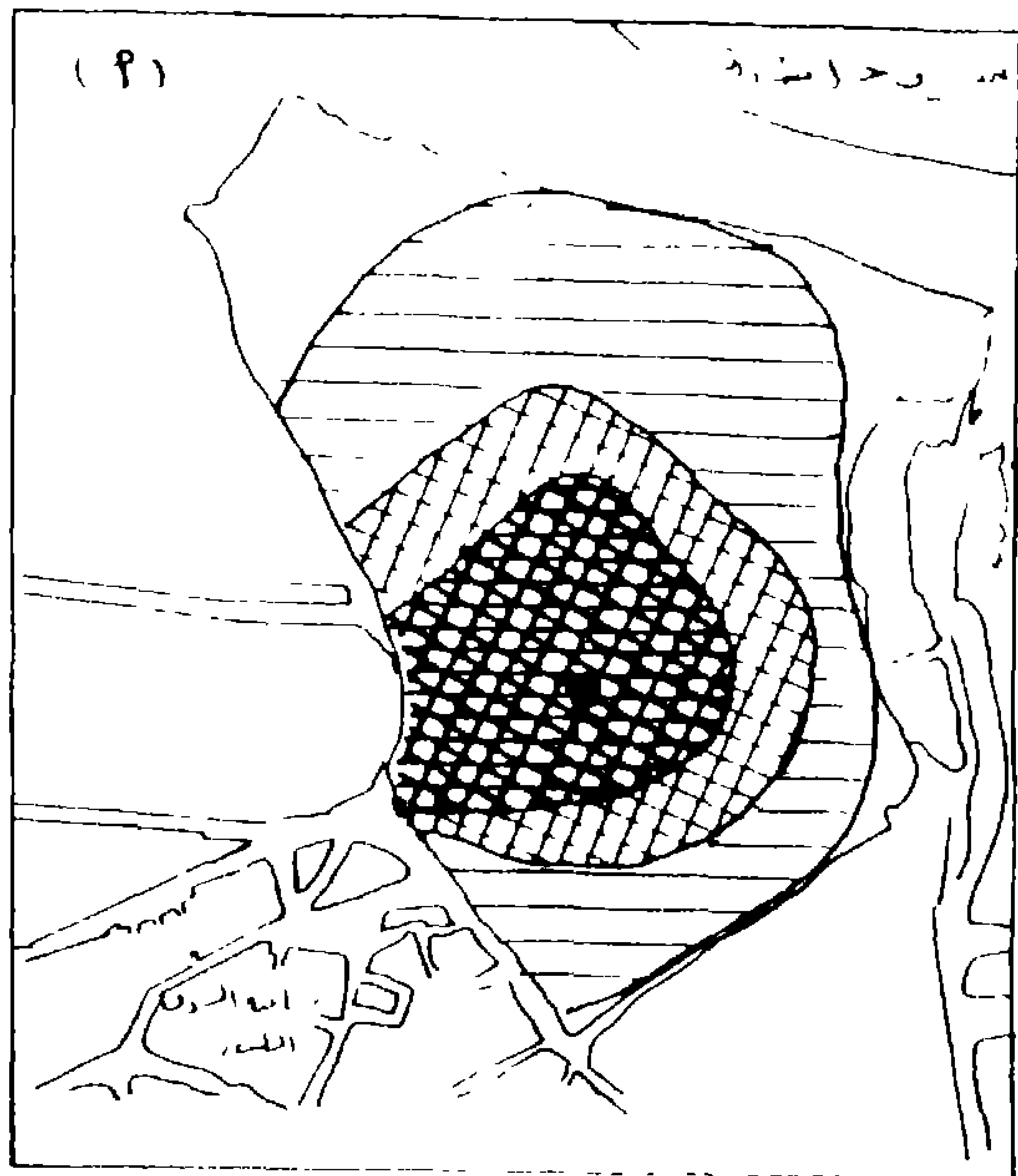
– السقايات: مازال بطنجة بعض السقايات. – سبقت الإشارة إليها – وتوجد بالمساجد كما يوجد بعضها خارج المساجد.

– الكتاتيب: وتوجد بحومة بنى إيدر فى الجنوب ودار البارود فى الشمال الشرقى وتتخذ من الزوايا مكاناً لتعليم القرآن. وقد كان بالمدينة العتيقة مدرسة لتدريس الفقه ومختلف العلوم، وكان موقعها أمام الجامع الكبير تأسست سنة ١٧٧٧ وتشغلها مدرسة ابتدائية حالياً.

---

(١) - Ibid.





شكل (٩٦ - ج) تركز النشاط التجاري بالمدينة العتيقة ومجمعة طنجة
المصدر : … V T, (1983), op cit

الخلاصة أن معظم الأنشطة والخدمات بطنجة العتيقة موجهة لخدمة وظيفة السياحة تخصصاً وتوزيعاً. إذ تنتشر البزارات ومحلات المنتجات التى تلاقى إقبالاً من السائحين بالإضافة إلى المطاعم والمقاهى والبنسيونات. ومن حيث التوزيع تتركز فى المحاور التى يرتادها السواح باستمرار، وهى محددة بالمحاور الرئيسية والرابطة بينها بين أبواب المدينة ومحور الصياغين ومنه صوب القصبة وبالعكس حيث الممرات النافذة. وتؤدى المدينة العتيقة العديد من الوظائف لسكانها وسكان مجمعة طنجة.

كما يُلاحظ التدهور النسبى للصناعات التقليدية التى أصبحت تركز أيضاً على مايطلبه السائحون من منتجات الجلود أساساً ثم أشغال النحاس، وإن كانت قد بدأت فى الانتعاش مع نمو السياحة، وتتركز معظم الأنشطة حول محور الصياغين باتجاه المدينة الحديثة شكل رقم (٩٦ د)، إذ تمثل جزءاً من القلب التجارى والمركز الوظيفى لمدينة طنجة كلها متصلاً بها من خلال ساحة السوق الكبير وشارع الحرية.

وتفتقر المدينة العتيقة للخدمات التعليمية، والصحية، والإدارية، والثقافية باستثناء متحف القصبة فى حى القصبة ومفتشية الآثار بها والمتحف الأمريكى فى بنى إيدر حيث القنصلية الأمريكية قديماً.

ثانياً: التركيب الوظيفى لمدينة طنجة الحديثة:

تواجه عملية التحديد الجغرافى للتركيب الوظيفى لأحياء ومناطق مدينة طنجة خارج أسوار المدينة العتيقة صعوبات عديدة معقدة، وذلك لأن النمو العمرانى للمدينة كان عشوائياً ولم يتبع خطة معينة، ولم يلتزم بما وضع من مخططات سابقة ... بالإضافة إلى تشتت المجال الجغرافى للمدينة بين السكن، والصناعة، والسياحة بغير ترتيب مكانى واضح ... ورغم ذلك فقد اتضحت أهم خصائص التركيب الوظيفى لاستخدامات الأراضى فى طنجة من خلال الدراسة السابقة، كما اتضح عدم التجانس الذى قد يصل إلى حد التناقض "المورفولوجى" الذى يعد من أهم خصائص البنية الحضرية فى مجمعة طنجة الحضرية والمدن فى العالم الثالث عامة.

وعلى الرغم من ذلك يمكن تحديد السمات المميزة لأحياء ومناطق طنجة المختلفة والتى قد تساعد على تقسيمها بحيث تعكس أنماط الوظائف التى تمارسها وأشكال استخدام الأرض بها مع الأخذ فى الاعتبار أن هناك دائماً درجات من التداخل والاختلاط فى وظائف المناطق واستخدامات الأراضى. كما أن هناك علاقات وظيفية مكانية لهذه المناطق تحدد بنية المدينة وتركيبها من خلال الشكل رقم (٩٧) حيث خريطة استخدامات الأراضى فى طنجة التى توضح الاستخدامات المساحية والموضعية كما يلى:

١- مناطق الوظيفة التجارية والإدارية:

تعد الوظيفة التجارية من أهم وأعرق الوظائف فى تركيب مدينة طنجة التى كانت تمثل ثغراً رئيسياً ومهماً على البوغاز يتحكم مع جبل طارق فى حركة الملاحة، وطرق التجارة بين ضفتى البوغاز اللتان تمثلان عالمين مختلفين من ناحية وبين البحر المتوسط والمحيط الأطلنطى من ناحية أخرى، وكانت نشأة طنجة الأولى فى هذا الموقع الحساس مُدعمة للدور التجارى للثغر والمدينة كبوابة للمغرب وماورائها، ولم ينهار هذا الدور تماماً حتى فى أصعب الظروف التى مرت بها المدينة، وقد كان لقناة السويس دور مهم فى زيادة نشاط الميناء. وقد عملت الفترة الدولية على تدعيم

أنماط الإستخدام

خلبات

دوار

أودية

منحنى كنتور

مضيق جبل طارق

خليج طنجة

المحيط الأطلنطي

شكل (٩٧)
إستخدامات الأراضي وخطة التعمير بمدينة طنجة عام ١٩٩٢ حتى ٢٠٠١م حسب البديل الأول

دور الوظيفة التجارية بالمدينة العتيقة والحديثة على السواء، حتى أن وظيفة التجارة أصبحت أولى وظائف المدينة- كما اتضح ذلك عند دراسة التركيب الاقتصادى لسكان المدينة-وكان يعمل بها سنة ١٩٦٠ حوالى ٢٥,٥٪ من جملة العاملين بالقطاعات الاقتصادية بالمدينة ومازال يعمل بها نسبة كبيرة من العاملين بطنجة وصلت إلى ١٩٪ كما بلغت فى القطاع الثالث عامة ٦٣٪ من جملة العاملين بمجمعة طنجة سنة ١٩٨١.

ويمكن تتبع استخدام الأرض التجارى والإدارى فى طنجة من خلال تحليل وتحديد قلب مركز المدينة الرئيسى، الذى يطلق عليه منطقة الأعمال المركزية (Central Business Distrect) (C.B.D.) وتتبع المراكز التجارية الثانوية أو الفرعية الأخرى بمجمعة طنجة الحضرية وذلك من خلال الدراسة التالية:

١-أ- وسط المدينة ومنطقة الأعمال المركزية (C.B.D.):

ويواجه تحديد منطقة الأعمال المركزية أو (C.B.D.) اختلافات عديدة، إذ لم يتفق الجغرافيون على معيار واحد لتحديدها [١]. وقد استخدم معيار نسبة إيجار المحل التجارى بالنسبة لطول الواجهة لتحديد منطقة الأعمال المركزية بمدينة استكهولم [٢]، كما استخدم معيار النواة الصلبة (Hard core) لتحديدها حيث ترتفع كثافة الاستخدام، وتتركز تجارة التجزئة، وترتفع قيمة الأراضى، كما ترتفع المبانى لأدوار عديدة، وتزيد كثافة مرور الراجلين والسيارات [٣]. وهناك من قام بتحديدها على أساس توزيع السكان، والظاهرات المرتبطة بذلك التوزيع كتوزيع الوحدات السكنية، وعدد العاملين بالوظائف الإدارية والتجارية وغيرها، على أساس تميز المنطقة المركزية بانخفاض الكثافة السكانية لاستمرار هجرة سكانها إلى ضواحى المدينة [٤]. يضاف إلى ماسبق محاولات أخرى عديدة ومستمرة إلى الآن.

والواقع أن مركز الأعمال بطنجة يكاد يكون واضحاً ومرتبطاً بطنجة الدولية وماقبلها. ونظراً لكون طنجة إحدى مدن العالم الثالث يستقطب قلبها كل الخدمات وعناصر التجارة الراقية والكماليات رفيعة المستوى والإدارات الهامة كما تتركز به معظم البنوك والوكالات والفنادق العريقة.

أما عن تحديد قلب مدينة طنجة فتمثل منطقة الأعمال المركزية بقلب طنجة منطقة محددة نسبياً تشمل محور الصياغين الذى يتميز بوجود ساحة السوق الصغير والمحاور الممتدة من هذا المحور داخل المدينة العتيقة. ثم ساحة السوق البرانى أو السوق الكبير، والمحاور الممتدة منها أيضاً، وكان هذا السوق مع محور الصياغين هو مركز طنجة وقلبها منذ نشأة المدينة، ثم اتسع هذا المركز مع خضوع طنجة لنظام الإدارة الدولية، وانزلق القلب قليلاً من المركز القديم ليستقر فى ساحة فرنسا والمحاور والشرايين المنطلقة والملتقية بها، كشارع الحرية الذى يربط بين ساحة فرنسا

---

(١) - Carter, H.; (1976); Op. cit., p. 204.

(٢) - Olssor, W.W.; (1940), "Stockholm; its structure and development, Geog. Revi., vol. 30, PP. 420-438.

(٣) - Davies, D.H.; (1974), "Land use in central Cape Town", a study in urban Geography, ed. by Harold Carter, London, PP. 205-207.

(٤) - Murphy, R.E. and Vance, J.E.; (1974); Delimiting the C.B.D., Econ. Geog., Vol. 30, PP. 189-222.

والسوق الكبير، وبالتالى المدينة العتيقة شمالاً، ثم بوليفار باستير الممتد إلى الجنوب، وامتداده بعد ذلك فى بوليفار محمد الخامس، ثم صوب الجنوب أكثر فى امتداده الأحدث حيث شارع لندن وكذلك شارع فاس، وهولندة، شرق المصلى، وإلى الغرب من ساحة فرنسا حيث شارع المكسيك شمال المصلى وشارع بلچيكا، بالإضافة إلى تفرعات هذه الشوارع أو المحاور. يضاف إلى ذلك منطقة سان فرانسيسكو حول ساحة الكويت والمنافذ التى تصل هذه المناطق ببعضها (شكل رقم ٩٤)، ويعد هذا المركز وهوامشه قريباً جداً من شارع إسبانيا، ومحطة القطار، والميناء حيث تكون كل هذه المناطق مركز الإشعاع التجارى والخدمى بمجمعة طنجة الحضرية على الدوام ضمن وسط المدينة، ويرتبط بمنطقة الأعمال المركزية باقى وسط المدينة حيث الحى الإدارى بطنجة ضمن المدينة الحديثة المخططة بامتدادها بين طريق فاس والشاطئ، وتتركز معظم الإدارات شرق وغرب بوليفار محمد الخامس وبوليفار باستير حتى طريق فاس. ويضاف حى المصلى أيضاً إلى وسط المدينة حيث يتميز بنشاط تجارى واضح. والواقع أن هذا التحديد يفرض نفسه على المجال الجغرافى بطنجة وقد حدد التصميم التوجيهى لطنجة خلال الفترة من ١٩٨١ إلى ٢٠٠١م منطقة الأعمال المذكورة، كما توقع زيادة تركزها وتوسعها أيضاً فى المستقبل القريب.

أما محاور الإشعاع التجارى فى مركز مدينة طنجة فتتحدد وظائفها كمايلى:

-- **بالنسبة لمحور الصياغين وساحة السوق الصغير** والمحاور الفرعية المتفرعة منه فقد تمت دراستها بالإضافة إلى سائر أنشطة التجارة والخدمات به وبالمناطق الأخرى بالمدينة العتيقة والتى اتضح أنها تتركز فى ذلك المحور، وفى حى وادى أحرضان بنسبة ٤٥,٨٪ من المتاجر، وفى جنوب دار البارود بنسبة ٢٠,٦٪، وفى شمال بنى إيدر وغربه بنسبة ٢٣,٩٥ من المتاجر يضاف إلى ذلك بعض المحاور الأخرى. وتستقطب المدينة العتيقة ٥,٦٪ من العاملين بطنجة و ١٥,٤٪ من جملة التردد ورحلة التسوق بمجمعة طنجة حسب الاستقصاء الخاص بتصميم التهيئة الحضرية[1].

-- **ساحة السوق الكبير:** والتى ظلت تمثل سوق طنجة الرئيسى منذ نشأة المدينة وحتى الآن، إذ كانت تستقبل التجار من الأرياف المجاورة، كما تحظى بكونها موضع اتصال يشرف على النسيج الحضرى العتيق لطنجة من جانب وعلى النسيج الحضرى الحديث من جانب آخر، مما يترتب عليه أهمية كبرى ومستمرة لهذا المركز الذى ارتبط بالمركز الحديث ومثل قطاعاً حيوياً منه. ولا تنحصر أهمية السوق الكبير أو ساحة ٩ أبريل على حدودها الجغرافية إنما تمثل مركز استقطاب للمناطق العمرانية المجاورة من المدينة.

ونظراً لتاريخ هذه الساحة العريق فقد تعددت وظائفها التى تجاوزت الوظيفة التجارية إلى وظائف أخرى اجتماعية وسياسية، بالإضافة إلى وظيفتها العمرانية كحلقة ربط بين طنجة العتيقة والحديثة.

وتمثل الساحة اجتماعياً مكاناً هاماً للقاء العائلات والأقارب، حيث يفد إليها سكان طنجة لاقتناء حاجاتهم بشكل مستمر، كما تتجمع حول الساحة عدة مقاهى ذات مساحات صغيرة أو متوسطة يتردد عليها راغبى العمل أو الباحثين عنه لذلك اتخذت أسماء المقاهى أسماء الحرف التى يمارسها أو يطلبها المترددون عليها، فنجد مقهى

---

(١) - S.d.a.u.V.T.: (1983), P. 552.

(٢) - S.d.a.u.V.T.: (1983), P. 552.

"الخياطة"، ومقهى "البناية" ...الخ.

وعادة مايكون طالبي العمل من العمال غير الدائمين الذين يعملون بأجر يومي كعمال البناء والترميم والحمالين ...الخ. ومن الملفت للنظر أن النساء أيضاً يترددن على هذه الساحة طالبات للعمل، ولايكون انتظارهن للعمل على المقاهي "نظراً للتقاليد"، لكن يتخذن من حافة الطريق مكاناً للجلوس في انتظار من يطلب عملهن الذي يرتبط بالأعمال المنزلية عادة.

-- أما الوظيفة السياسية التي تمارسها هذه الساحة فلاتقل أهمية عن باقي الوظائف، إذ تحظى باهتمام بالغ أثناء المناسبات السياسية، ويتجمع بها السكان والخطباء أثناء ذكرى ٩ أبريل سنة ١٩٤٧ (زيارة الملك محمد الخامس إلى طنجة)، وأثناء الحملات الانتخابية، والاحتفالات بعيد العمال وعيد الجلوس، والعيد الوطني، ...الخ.

-- وتمثل الوظيفة الاقتصادية أهم وظائف الساحة وتطغى على باقي الوظائف التي تمثل وظائف حديثة نسبياً على الساحة ظهرت مع توسع المدينة العمراني وإن كانت تقليدية في معظمها. وقد تغيرت بعض أنشطة الساحة إذ اندثر بعضها ونشط البعض الآخر، ومن أهم الأنشطة التي تمارسها الساحة حالياً التجارة، إذ تعد مركزاً هاماً لبيع المواد الغذائية المتنوعة وخاصة ذات الأسعار المنخفضة، وتستقطب إلى جانب سكان طنجة عدد كبير من القرويين لاقتناء حاجياتهم، وكذلك لبيع منتجاتهم، ويلاحظ هؤلاء في السوق ببساطة نظراً لملابسهم التقليدية المميزة. ومن أهم أنشطة الساحة التي تستقطب أهل المدينة وغيرهم سوق السمك، وأسواق الخضر، وسوق اللحم والدجاج، بالإضافة إلى السوق المركزي لطنجة الذي يمثل الوظيفة الرئيسية للساحة، وتجارة الملابس المستعملة، وأيضاً الأنشطة السياحية مثل البزارات والفنادق والمطاعم مما يعكس أهمية إشعاعها الثقافي والاجتماعي والاقتصادي على مستوى مدينة طنجة.

وتحتل محلات أنشطة التجارة حوالي ٤٥ محل من جملة ٦٦ وحدة تجارية وخدمية، ويصل عدد الوحدات الخاصة بتجارة المواد الغذائية إلى ٢٣ وحدة، وبيع الخضر ١١ وحدة، وتجارة الملابس ١٠ وحدات يتركز معظمها شمال السوق الكبير. ويصل عدد الوحدات الخاصة بالخدمات في السوق الكبير إلى ٢١ وحدة منها ١١ مقهى، و ٤ مطاعم، و٣ مكاتب خاصة، وصيدلية واحدة، وسينما واحدة، وبنك [1]. كما ينتشر الباعة الجائلين بالساحة كسائر المدن في العالم الثالث.

وتشرف على ساحة السوق الكبير مباني ذات أهمية كبيرة تعكس عراقة هذه الساحة، وتختلف هذه المباني من حيث طرازها المعماري وفترة إنشائها. وهناك مباني يرجع تاريخها إلى فترة ماقبل خضوع طنجة للحكم الدولي وخلاله وهي الأكثر، وهناك أيضاً مباني يرجع تاريخها إلى مابعد الاستقلال وهي قليلة. ومن هذه المباني:

– مسجد سيدي بوعبيد: غرب الساحة ويمثل بمأذنته المزخرفة والمكسوة بالجليز علامة بارزة تهيمن على منظر الساحة العام، وفي شمال شرق الساحة يوجد الباب الكبير أو باب الفحص، وبجواره باب مرشان حيث يتحدد مدخل المدينة العتيقة بوضوح، وأثناء الفترة الدولية تم إنشاء مباني هامة في مقدمتها مبنى المندوبية ذو الحديقة الواسعة– التي جعلت بعض الكُتاب يظنون أن لطنجة العتيقة حزاماً صحياً كسائر المدن المغربية إبان الحماية– وتشغله حالياً

---

(١) الدراسة الميدانية في أواخر سنة ١٩٩٢.

محكمة ابتدائية، وتقع شمال الساحة.

يحاذى قصر المندوبية مقر الهيئة الدبلوماسية الألمانية، كما يشرف السوق المركزى على الساحة شرقاً إذ يشغل هذا السوق المغطى الحافة الجنوبية الغربية من المدينة العتيقة وهو أقدم أسواق المدينة، وفى الجنوب يوجد مبنى سينما الريف بالإضافة إلى ذلك يوجد مبانى قليلة ترجع إلى فترة الاستقلال.

والواقع أن الانتقال من النسيج العمرانى العتيق إلى النسيج العمرانى الحديث يحدث فجأة بمجرد الخروج من بوابة المدينة العتيقة إلى الساحة، ممايعكس حالة من عدم الانسجام العمرانى. وباستثناء مظهر المسجد لايوجد أى عناصر عمرانية تمهد لهذا الانتقال. وتمثل الساحة إلى جانب ماسبق ملتقى عدة طرق ومحاور هامة للحركة والنشاط، وتفضى هذه المحاور إلى سائر أنحاء المدينة، كما كانت أول محاور انتشار العمران من المدينة العتيقة صوب طنجة الحديثة، وتتفاوت أهمية هذه الطرق والمحاور حسب موقعها والحى الذى تربطه بالساحة كما تتميز بأهمية وظيفية تقليدية فى معظمها تتضح فيما يلى شكل رقم (٩٥ و ٩٦).

- محور الصياغين: ويربط الساحة بالميناء، ومحطة السكة الحديد، وحى البلاج عبر المدينة العتيقة وهو خاص بالراجلين.

- زنقة الحرية: وتربط الساحة بالمدينة الحديثة والمدينة العتيقة أيضاً، ويتميز هذا المحور بحيويته التجارية الكبيرة والمتنوعة، ويمثل أهم وأكثف مناطق مركز الأعمال بالمدينة الحديثة وتتعدد الأنشطة به، وأهمها تجارة الملابس وهى ذات شهرة تجعل هذا المحور مهماً بالنسبة لها ويزدحم هذا المحور بالمارة لدرجة صعوبة المرور وتعقد حركة السيارات رغم اتساعه، وذلك بسبب مرور كل السيارات القاصدة ساحة ٩ أبريل أو السوق الكبير بهذا المحور الذى يبدأ من ساحة فرنسا مكملاً لبوليفار باستير.

- زنقة صلاح الدين الأيوبى: وتفصل جنوب غرب المدينة العتيقة عن المدينة الحديثة، وهى طريق الشاطئ (البلاج) القديم، وتتميز هذه الزنقة بضيقها وانحدارها الذى يربو على ١٠٪ ويُسمح للسيارات بالمرور بها، وهى ذات أنشطة تجارية كثيفة متعددة ومتنوعة بالإضافة إلى خدمات كالفنادق والمطاعم ذات الأسعار المنخفضة ويشرف عليها السوق المركزى.

- محور شارع أو زنقة إنجلترا: ويمثل المرتبة الثانية بالنسبة لحركة السكان صوب الساحة بعد زنقة الحرية أو شارع الحرية، وهى ذات انحدار كبير وطبوغرافية صعبة يتجنبها السائقون لهذا السبب، وعلى مدخل هذا المحور من السوق الكبير يوجد مدخل لسوق متنوع كما يستقر به الباعة الجائلون. وقد تم نقل محطة الأتوبيسات من الساحة إلى هذا المحور قرب مدخله أمام الكاتدرائية الإنجليزية، ممايعنى أن هذا المحور وامتداده يربط مناطق هامة ببعضها، كما يوجد بهذا المحور مقر قيادة المقاطعة الحضرية الثانية (قسم البوليس) بالإضافة إلى مقابر قديمة للمسلمين والمسيحين.

- ويرتبط محور شارع انجلترا بمحور شارع الحرية التجارى الهام من خلال زنقة أمريكا الجنوبية، وزنقة وليلى اللتان تكونان محوراً عرضياً مهماً حيث يحف بهما سوقين متقابلين وتستقر بهما تجارة متنوعة وخاصة بزنقة وليلى ذات الانحدار الكبير والتى تستمر بالاتجاه شرقاً قاطعة شارع الحرية حتى تلتقى بزنقة صلاح الدين الأيوبى رابطة

بينهما. وتكملها زنقة البرتغال جنوب المدينة العتيقة وينتشر بها الباعة الجائلين والدكاكين البسيطة المظهر كما يعرض الفرويون بملابسهم التقليدية بضائعهم على الأرصفة.

- زنقة سيدى بوعبيد: وتقع إلى الشمال من زنقة إنجلترا فى شمال غرب الساحة ويفصلها عن زنقة بوعراقية رأس مثلث أرض يمثل مقبرة مختلطة (مسلمين ونصارى). كما يشرف عليها مسجد سيدى بوعبيد على جانب المدخل جنوباً، وتنتشر بها الأنشطة التقليدية وبها سوق سيدى بوعبيد، وتقل حركة مرور المشاة بهذه الزنقة بينما ترتفع بها حركة السيارات، وزنقة سيدى بوعبيد هى نفسها محور سان فرانسيسكو القديم الذى مثل محور تعمير طنجة صوب الغرب إلى الجبل* .

- زنقة بوعراقية: وتمثل المحور الشمالى الغربى الذى ينطلق من الساحة ليربطها بمناطق حسنونة، ومرشان، ودرادب وتشرف عليه حديقة قصر المندوبية ومقابر مختلطة أيضاً للمسلمين والنصارى شمالاً والمقابر المذكورة سابقاً بين هذه الزنقة وزنقة سيدى بوعبيد، وتشغل المبانى المشرفة على هذه الزنقة بعض ورش الأعمال الخشبية ودكاكين المواد الغذائية وتنخفض حركة المرور بهذه الزنقة.

- زنقة إيطاليا وزنقة القصبة: وتمثل الحد الغربى للمدينة العتيقة وتؤدى إلى حى مرشان فى الشمال الغربى من المدينة العتيقة وإلى حى القصبة فى الشمال الشرقى بعد اتصالها بزنقة القصبة المتممة لها، ويعانى هذا المحور من الانحدار الكبير باتجاه باب الفحص أو الساحة، وخاصة فى زنقة القصبة، كما يعانى من كثافة مرور السيارات والمشاة القادمة من القصبة أو مرشان أو الصاعدة إليهما. وتتميز جوانب زنقة إيطاليا بالطراز الإسبانى فى العمارة، كما تشهد كثافة تجارية واضحة خاصة فى تجارة الملابس العصرية والأحذية والأجهزة المنزلية بالإضافة إلى بعض الخدمات كالبنوك، والمقاهى، وقاعتين للسينما، كما تتميز بتركز تجارة الجملة ونصف الجملة "وهى عموماً لاتنتشر فى طنجة باستثناء قطاع المواد الغذائية وإن كانت قليلة أيضاً" (١) مما يعكس عدم الهيمنة التجارية القوية لطنجة فى إقليمها.

- ساحة فرنسا وبوليفار باستير-محمد الخامس وشارع المكسيك:

تمثل ساحة فرنسا اللبنة الأساسية لتركيب منطقة الأعمال المركزية الحديثة بطنجة الذى يتكون أساساً من ساحة فرنسا وشارع الحرية شمالاً، وبوليفار باستير وامتداده فى بوليفار محمد الخامس جنوباً. كما يتفرع من هذه الساحة عدة محاور تجارية وخدمية هامة، وهى باتجاه الغرب: شارع بلچيكا الذى يربط بين ساحة فرنسا وساحة الكويت. يلى شارع بلچيكا طريق فاس الذى يقابل طريق الحرية باتجاه الجنوب، ويجاوره شارع ولى العهد الذى يتفرع من الساحة باتجاه الجنوب أيضاً "شارع الكروم سابقاً"، وهى محاور هامة ساهمت فى تعمير المدينة ونموها.

- وتنتشر بساحة فرنسا: المقاهى، والبنوك، وشركات الطيران، ومحلات التجارة رفيعة المستوى والمصنوعات الجلدية الفاخرة والأدوات الكهربائية الدقيقة والملابس الراقية العصرية، وتشرف عليها مبانى شيدت فى الفترة

---

(١) - S.d.a.u.V.T.: (1983), Op. cit., p. 163.

* تمثل عملية تغيير أسماء الشوارع مشكلة كبيرة أمام الباحثين إذا ماأرادوا ربط المعلومات الخاصة بفترات زمنية مختلفة وقد واجهت هذه المشكلة الباحثة بشدة إذ تغيرت الأسماء عدة مرات ولاتصدر الخرائط الحديثة إلا بالأسماء الجديدة فقط.

الدولية أهمها القنصلية الفرنسية ذات الحديقة الواسعة والتى تقع بين زنقة الحرية شرقاً وشارع بلجيكا جنوباً، ورغم تنوع العناصر المعمارية بالساحة إلا أنها ذات انسجام عمرانى فيما بين وحداتها العمرانى.

- بوليڤار باستير-محمد الخامس: وقد عرف هذا المحور تقلبات وتغيرات وظيفية عديدة. فقد كون مع ساحة فرنسا وشارع الحرية ومحور الصياغين أهم محاور المال والتجارة فى طنجة وأشهرها على مستوى العالم وذلك إبان الفترة الدولية حيث كانت محلات الصرافة والبنوك والوكالات الكبرى ومحلات البضائع الفاخرة المجلوبة من أشهر مدن العالم تصطف على جوانب هذه المحاور، ومع انهيار نظام الإدارة الدولية انهارت هذه المتاجر والتجارة ثم تحول بوليڤار باستير ومحمد الخامس إلى محور سياحى أكثر منه تجارى، وبالفعل تنتشر المقاهى انتشاراً كبيراً، وهى ظاهرة ملفتة للانتباه بالإضافة إلى بعض البزارات ومحلات الملابس الفاخرة والأحذية الغالية والمصنوعات الجلدية وبضع محلات خاصة بالأجهزة المنزلية الكهربائية، ومحلات أخرى خاصة بالسلع الكمالية رفيعة المستوى، وبعض المكتبات والمكاتب الخاصة، ومحطات تموين السيارات ويعد هذا المحور أهم محاور المدينة فيما يخص الشركات والوكالات وشركات الطيران والسياحة والبنوك، ويوجد بهذا المحور أيضاً بعض المرافق الهامة مثل البريد العمومى، ومندوبية وزارة السياحة، والمعبد اليهودى وغرفة التجارة والصناعة ويلتقى شارع باستير مع محمد الخامس "أنتى سابقاً" عند ساحة أنتى أمام فندق رامبراند، ويمتد بوليڤار محمد الخامس باتجاه جنوبى شرقى حتى ساحة الأمم التى تمثل معلماً بارزاً باتساعها وتوفرها على مساحة خضراء جيدة، ويشرف على هذه الساحة عدد من وحدات الخدمات مثل وكالات السفر، وشركات السياحة، وبعض المؤسسات الإدارية الهامة كالمكتب الوطنى للاستيراد والتصدير، ومقر المنظمة الإفريقية للإدارة العامة (كفراد) ومحكمة فى حين يقل الجانب التجارى بها.

ويتميز هذا المحور بالعمارات المتعددة الأدوار والتى تصل إلى أكثر من عشرة طوابق، كما تظهر بعض الأراضى الفضاء الكثيرة التى تضمنتها الخرائط الصادرة منذ عدة سنوات مبنية أو فى طريق البناء على طول هذا المحور مما يعنى زيادة الكثافة، ويمتد بوليفار محمد الخامس بعد ساحة الأمم فى بوليڤار لندن والذى امتد حديثاً ليتصل بطريق الشاطئ من خلال تفرعين يلتقيان بطريق الشاطئ وطريق سبتة فى محاولة لربط هذه المحاور ببعضها إلا أن حركة السكان فى رحلة التسوق أو التنزه بهذا المحور تصل إلى ساحة الأمم من بوليڤار باستير-محمد الخامس لتدور معها فى طريق عودة من خلال شارع الجيش الملكى-"أو الكورنيش" إلى طريق إسبانيا ومنه إلى البوليڤار أو المدينة العتيقة مرة أخرى من خلال الممرات العديدة كزنقة الأنطاكى أو شارع صلاح الدين الأيوبى أو زنقة البرتغال، وبالتالى يمكن الوصول إلى المدينة العتيقة أو زنقة الحرية من خلال زنقة وليلى أو إلى ساحة السوق الكبير من خلال زنقة البرتغال أو صلاح الدين الأيوبى.

ويتفرع من هذا المحور أو يتصل به عدة محاور ثانوية ذات أهمية تجارية، أو ترفيهية، أو إدارية حيث تنتشر الإدارات ومندوبيات الوزارات المختلفة فى الحى الإدارى الذى يحيط ببوليڤار محمد الخامس وباستير شرقاً وغرباً. كما تنتشر الفنادق الكبرى ذات الخمس والأربع نجوم بالإضافة إلى الفنادق الصغيرة العديدة. أما محلات البقالة واللحوم فتنتشر أيضاً فى الشوارع الجانبية بالإضافة إلى المخابز، ومحلات الحلوى، وصالات الشاى، والمقاهى، والمطاعم،والمغاسل...الخ.

ويمثل شارع أو زنقة موسى بن نصير وعلال بن عبد الله محاور جانبية تتفرع من بوليفار باستير إذا كانت تربط بينه وبين شارع فاس والمصلى، وكانت تعج بالملاهى الليلية والبارات إبان الفترة الدولية، وتنتشر بها حالياً محلات الملابس، والخياطة التقليدية، والبازارات، والمطاعم، وبعض البارات، والفنادق والبنسيونات، ومحلات التصوير بالإضافة إلى البقالات ...الخ ممايؤكد التغيرات الوظيفية التى تعرض لها وسط المدينة.

– أما شارع المكسيك: فيمثل حديثاً أحد المحاور التجارية الهامة التى تتخصص فى الملابس الجاهزة، والأحذية، والمفروشات، والأقمشة والإكسسوارات والحلى ويعد المحور التجارى الأول بالنسبة لقلب مدينة طنجة بالإضافة إلى محور الحرية والصياغين، وتنشر بزنقة المكسيك القيساريات، وهى المناطق المغلقة ذات المحلات العديدة والتى تحتل أسفل المبانى وتتعدد البضائع وتتفاوت مستوياتها، كما تنتشر البضائع المستوردة والمهربة بمحور المكسيك أو بقلب مدينة طنجة بل بطنجة كلها، وتأتى عادة من سبتة، وهى مرتفعة الأسعار نتيجة لإضافة رسم المغادرة الذى فرض حديثاً على من يتخطون المنطقة الجمركية إلى أسعار البضائع من طرف التجار، ويشبه ذلك بعض الأسواق التى تتخصص فى بيع السلع المهربة فى العديد من المدن، منها على سبيل المثال سوق ليبيا فى مرسى مطروح وسوق ليبيا فى العتبة بالقاهرة وغيره من الأمثلة. وتنتشر فى هذا المحور دور السينما، والمطاعم، والمكاتب، والمشاغل، والخياطين وأماكن تعليم هذه الحرف، وكذلك مايرتبط بالأعمال المهنية الأخرى، وتحتل فصول التعليم والخدمات الطوابق العليا من العمارات والمبانى، بينما تتركز محلات التجارة فى الأدوار السفلى. ويكتظ شارع المكسيك بالمارة من المواطنين والزائرين المغاربة والعرب ويقل به وجود السياح أو الأجانب عامة عكس بوليفار باستير–الحرية أو شوارع علال بن عبد الله وموسى بن نصير وبلجيكا .. حيث تتميز باتساعها وبوجود الفنادق.

ويوجد شارع المكسيك شمال حى المصلى الذى يتميز بنشاط تجارى تقليدى لكن غير سياحى يوجه لخدمة المواطنين. وتنتشر التجارة به على محور شارع المصلى الذى يقطع المصلى من الشمال إلى الجنوب. ومن أهم أنواع التجارة بالمصلى تجارة المواد الغذائية، وقد تم إنشاء سوق للخضر، والفواكه، والأسماك بالمصلى سنة ١٩٦٩، ويشغل هذا السوق مساحة كبيرة بعد أن كانت تباع عن طريق الباعة الجائلين فقط. وتتصل المصلى بالريف أكثر من المدينة العتيقة حيث يقوم القرويون بالتجارة فى الطرقات مباشرة، بينما يصعب وصولهم للمدينة العتيقة بأعداد كبيرة، إذ عليهم اجتياز المدينة الأوربية ومع ذلك يمكن رؤيتهم بها. وتنتشر بالمصلى دكاكين البقالة وبعض الورش الخاصة بأعمال حرفية ومن ضمنها إصلاح السيارات، بالإضافة إلى حوانيت صغيرة لبيع الملابس والأحذية التى تصنع بالحى، ويباع قسم منها خارجه. وتوجد أيضاً متاجر متخصصة فى بيع الأقمشة الإنجليزية والإسبانية مهربة من سبتة وجبل طارق. وتتميز التجارة داخل المصلى بكونها بسيطة تتركز فى دكاكين صغيرة المساحة للبقالة والخضر والسلع العادية والمستعملة، بينما تظهر المحلات المتخصصة ذات البضائع الأعلى مستوى فى هوامش المصلى بالقرب من طريق فاس شرقاً حيث أدى ظهور طبقة من الموظفين ذات دخول ثابتة إلى ظهور أنشطة تجارية تناسب مستوى معيشى أكثر ارتفاعاً عن السكان القدامى.

ورغم التشابه العمرانى بين المدينة العتيقة والمصلى فإنها لاتماثلها فى وظائفها، فلا يرتاد السواح المصلى كما لاتوجه أى من أنشطتها لهم، إلا أنها تمثل منطقة ملتصقة بوسط المدينة، وتعد من أقدم المناطق التى عمرها المغاربة

خارج أسوار المدينة العتيقة (كما سبق وأوضحنا)، وتؤدى وظائف تجارية وخدمية لسكانها ولسكان الأحياء المجاورة، باستثناء هامشها الشمالى حيث شوارع المكسيك وبلجيكا وهامشها الشمالى الشرقى حيث شارع هولندا وشارع فاس التى تعتبر ضمن مركز مدينة طنجة التجارى، وتضم المصلى أعلى نسبة من محلات التجارة الصغيرة إذ تصل إلى ٣٠٪ من جملة المتاجر الخاصة بتجارة التجزئة الصغيرة على مستوى مجمعة طنجة الحضرية سنة ١٩٨١ (١)

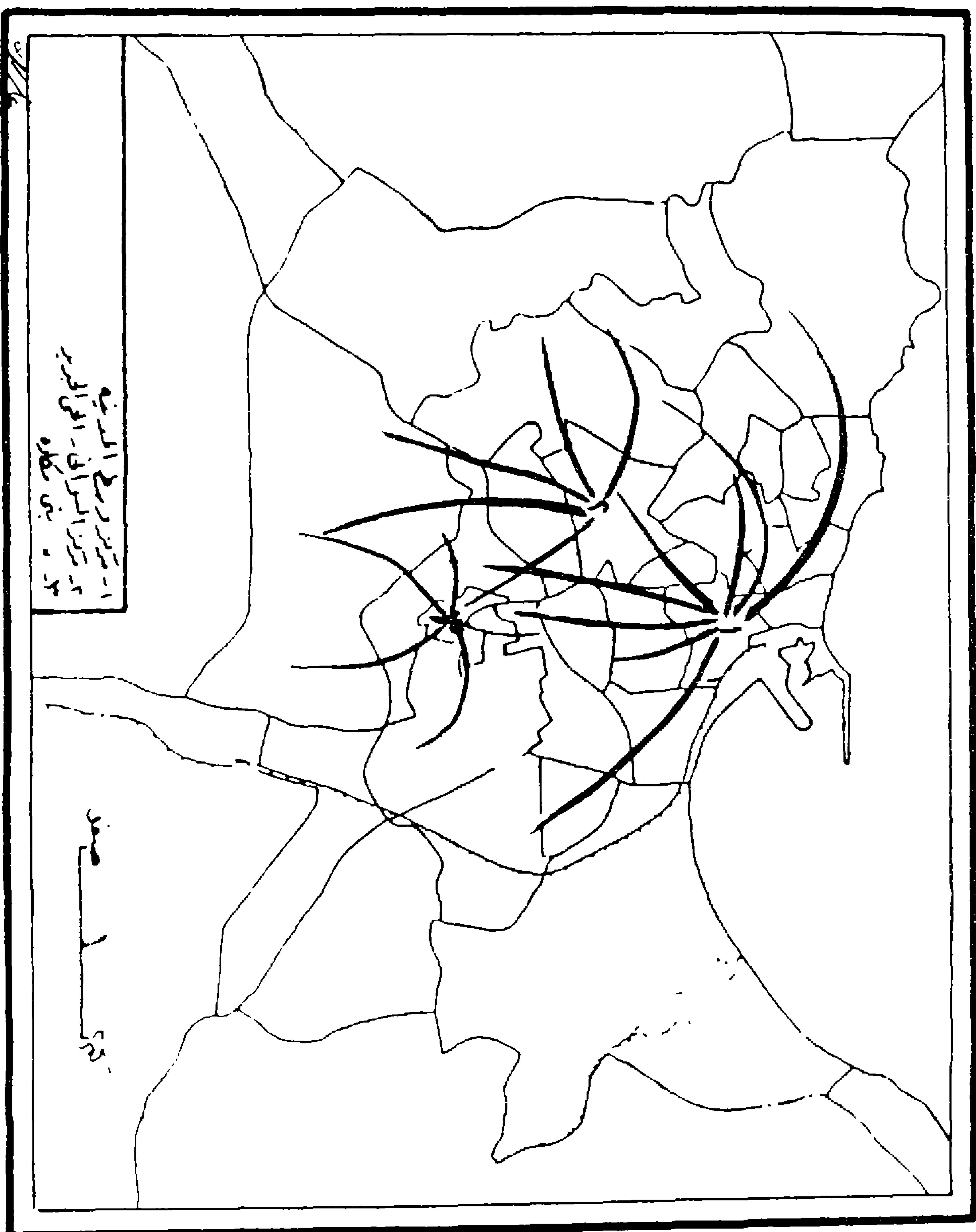
- يضاف إلى وسط المدينة بمعناه الأعم شارع إسبانيا الذى يحاذى جانب من المدينة العتيقة، ويمثل أقدم مناطق التعمير بالمدينة الحديثة على الشاطئ؛ ويكتظ هذا المحور وامتداده بالحركة أى شارع إسبانيا، ثم شارع الجيش الملكى حيث تنتشر المقاهى، والبزارات، والفنادق، والبنسيونات، والمطاعم والمؤسسات، ووكالات الشركات السياحية والسفر، يضاف ذلك إلى عدة فنادق ضخمة فخمة، تم إنشاؤها فى فترة الازدهار التى أعقبت الاستقلال فى محاولة لإنعاش طنجة حيث تتجاور مكونة لمجمع سياحى خدمى مهم فى وسط المدينة، إلا أن خط السكة الحديد يفصل مابين عمران الشاطئ والشاطئ نفسه مما يعوق حركة المصطافين والسياح نحو مياه الخليج والمرافق السياحية المنتشرة على البلاج، ومما يؤكد ضرورة إيجاد حل لمشكلة السكة الحديد كثرة الحوادث بها، كما يتميز هذا المحور بحيوية كبيرة نتيجة لاتصاله بالميناء ومحطة السكة الحديد وبالمدينة العتيقة عبر باب دار الدبغ أو "المرسى"، من جهة وكذلك اتصاله بقلب المدينة عبر محاور عرضية عديدة أهمها زنقة البرتغال، وزنقة صلاح الدين الأيوبى، وزنقة الأنطاكى، وشارع مدريد (جروتيس سابقاً) شارع يوسف بن تشافين حالياً وشارع فان بيتهوفن وغيرها من الممرات والشوارع شكل (٩٤) و (٩٧).

ويكتظ هذا المحور بالسكان والسيارات فى فصل الصيف خاصة، ومما يزيد من هذا الاكتظاظ عودة العاملين بالخارج عن طريق البحر وبسياراتهم عادة، (حيث سبقت الإشارة إلى ذلك فى موضع سابق) وبالتالى يصبح موسم الصيف حيث عودة هؤلاء مع السياحة الخارجية والوطنية، والعابرين من الميناء إلى الداخل من أصعب مواسم السنة بالنسبة لهذا المحور التجارى السياحى المرورى الهام.

- وفى نهاية دراسة وسط مدينة طنجة ومنطقة الأعمال المركزية بها تجدر بنا الإشارة إلى أنه كان من المتوقع أن يكون وسط المدينة ومركز أعمالها الأساسى مستقطباً لمعظم حركة أو تردد السكان بمجمعة طنجة الحضرية من أجل التسوق. إلا أن الدراسة التحليلية لخصائص طنجة السكانية والعمرانية والاقتصادية أكدت عدم استقطاب المركز للنسبة الأكبر من جملة تردد السكان للتسوق، فلايحظى هذا الوسط سوى بنسبة ٢٤٪ من جملة رحلات السكان للتسوق، وتحظى المدينة العتيقة بحوالى ١٥،٤٪ فى الوقت الذى يحظى مركز السوانى التجارى والخدمى الثانوى بحوالى ٣٤،٥٪ من جملة تردد السكان فى رحلات التسوق بمجمعة طنجة الحضرية، كما يلاحظ ارتفاع نسبة التردد فى رحلة التسوق الأسبوعية إلى ٦٩،١٪ وبالنسبة لرحلة التسوق اليومية ٢٧،٥٥٪ والشهرية ٨،٤٪. كما ترتفع نسبة الراجلين أثناء هذه الرحلات إلى ٨١،٢٪ فى مقابل ١٨،٨ ٪ يستخدمون وسائل نقل ميكانيكية كالدراجات أو السيارات الخاصة أو التاكسى أو النقل العام (٢) (ولو أنه غير موجود داخل طنجة حالياً لإلغائه بعد إضراب عمال

(١) - S.d.a.u.V.T.; (1983), Op. cit., "chap. 9, Petites activites, pp. 375-391.

(٢) - S.d.a.u.V.T.; (1983), Op. cit., pp. 348-354.



شكل (٩٨) مراكز التسوق الرئيسية بمدينة طنجة

النقل فى طنجة سنة ١٩٩١). ومن المتوقع تغير هذه النسب مع توسع طنجة.

ويعنى ذلك أن السكان يفضلون التسوق من المراكز الثانوية القريبة من أماكن سكناهم، وخاصة بالنسبة للسلع اليومية والعادية، ولايلجأون إلى وسط المدينة إلا من أجل اقتناء السلع الكمالية ورفيعة المستوى. كما يمكن تفسير ذلك بضعف القوة الشرائية لدى معظم سكان الأحياء الهامشية والشعبية فى طنجة فى مقابل ارتفاع أسعار السلع والخدمات بوسط المدينة وقلبها التجارى. ومن الواضح أن هذا الوضع لم يتغير كثيراً ولن يتغير فى المستقبل القريب كثيراً بسبب معدل النمو الكبير لسكان الهوامش والمناطق العشوائية بطنجة والتى تنمو بها فى نفس الوقت أسواق ومراكز ثانوية بمستويات مختلفة شكل رقم (٩٨).

ورغم ذلك يظل قلب المدينة مستقطباً لنسبة كبيرة من السكان، والأهم من ذلك أنه محور مرور وتسوق السياح الرئيسى فى طنجة، بالإضافة لاستقطابه حوالى ٣٥٪ من جملة التردد خلال رحلة العمل بالنسبة للعاملين بمجمعة طنجة الحضرية، فى الوقت الذى سكن بهذا الوسط ١٨٪ فقط من جملة العاملين بالمجمعة كما يستقطب ٢١٪ من الرحلات الخاصة بالزيارات ويعنى هذا أيضاً تفوق ضمنى لمركز أعمال مدينة طنجة ووسطها كمركز للنشاط التجارى والخدمى وقوة العمل والاستقطاب السياحى. ويوضح الشكل رقم (٩٩) منطقة مركز الأعمال وامتدادها وكذلك المراكز الثانوية الأخرى بالمدينة الموجودة والمتوقع تواجدها ضمن خطة التعمير.

وتمثل طنجة بالنسبة لأسعار الأراضى حالة متميزة أيضاً إذ ظهر من خلال تتبع أسعار الأراضى بها سنة ١٩٨١ أن وسط المدينة ومركز الأعمال لايحظى بأعلى أسعار للأراضى على مستوى مجمعة طنجة الحضرية [شكل رقم (٣٣)]، وذلك بالنسبة للأسعار الواردة بشكل رسمى فى سجلات المحافظة العقارية وتسجيل الأراضى، وكذلك بالنسبة لأسعار السوق السوداء أو لدى "السماسرة". وقد اتضح فى الفصل السابق دور المضاربة العقارية فى رفع أسعار الأراضى فى الهوامش حول وسط المدينة خاصة فى الأراضى الجديدة الجاذبة للعمران، حيث يرتفع سعر متر الأرض المربع عن ١٠٠٠ درهم وصلت إلى عدة آلاف فى العقد التاسع من القرن العشرين.

وحسب معيار أسعار الأراضى ورحلة التسوق يكون تحديد مركز أعمال طنجة مضللاً إذ سينزلق إلى السوانى وبنى مكادة...وهذا ليس واقعى بطبيعة الحال.

والخلاصة أن مدن العالم الثالث لاتخضع للمعايير التى يتم إخضاع مدن الدول المتقدمة لها. كما أن هناك حالات خاصة ضمن هذه وتلك يصعب تطبيق النظم والنظريات عليها.

يخص ماسبق حالة طنجة حتى سنة ١٩٩٢، وماأن صدر الظهير (المرسوم) الملكى فى ١٨ مارس سنة ١٩٩٢ والذى أصبحت طنجة بموجبه منطقة استثمار مالى حرة أو منطقة بنكية حرة (Place financiére off shore) (١). حتى تغيرت أوضاع طنجة وانقلبت الموازين مرة أخرى-وكأن المدينة تأبى الاستقرار-إذ فور إعلان طنجة منطقة استثمار وتبادل حر ارتفعت أسعار الأراضى مرة أخرى خاصة فى المحاور التى يمكنها استيعاب منطقة التبادل الحر، وهى بالطبع محاور منطقة الأعمال المركزية ووسط المدينة حيث المدينة الأوروبية الحديثة-(سيرد شرح لذلك ضمن

(١) - Le Matin, 20 Mars 1992.

مستقبل المدينة)-وحيث تتوافر بنية أساسية ومظاهر عمرانية يمكن الاعتماد عليها سريعاً. والأهم من ذلك أنها ذات تجربة فريدة فى استيعاب التجارة الحرة والمنشآت المالية والشركات الدولية ...الخ. وعاد مركز المدينة ووسطها ليحظى بأعلى أسعار الأراضى فى المدينة ووصل متوسط سعر متر الأرض فى بوليڤار باستير-محمد الخامس إلى ١٥٠٠٠ و ٢٥٠٠٠ درهم، ومازالت فى الارتفاع بعد أن كان متوسط سعرها قبل ستة أشهر من إعلانها منطقة حرة ٦٠٠٠ درهم فقط، وارتفع معدل إقبال المستثمرين على طنجة من سائر المغرب وخارج المغرب للاستثمار والاستقرار (١).

وهذا يعنى تغيرات جوهرية فى تركيب طنجة الوظيفى مرة أخرى إذ سرعان مابدأت التجارة وأعمال المال فى بوليڤار باستير ومحمد الخامس مرة أخرى بعد أن كان قد تحول إلى محور سياحى، ويضاف إلى ذلك أن بعض البنوك الدولية الكبرى قد عقدت اتفاقات لفتح أفرع لها بالفعل فى طنجة، منها بنك "كريدى ليونى"، وبنك باريس الوطنى الفرنسيان، وقد ذكرت وكالة الأنباء الإيطالية "أنسا" أن هذين المصرفين من أقوى المصارف المالية فى فرنسا، وذكرت الوكالة أن بنك "كريدى ليونى" سيأخذ إسم البنك الدولى لطنجة برأسمال يقدر بأربعة ملايين دولار وسيركز البنك على عمليات الودائع والقروض بالعملة الصعبة لفائدة عملاء غير مقيمين، كما سيعمل على تشجيع استثمار رؤوس الأموال الأجنبية بطنجة ضمن إطار الرغبة فى تنفيذ سياسة ليبرالية فيما يتعلق بحركة رؤوس الأموال بين المجموعة الأوربية والمغرب (٢). يضاف إلى ذلك العديد من البنوك والشركات الكبرى.

ويعد ذلك نموذجاً لمدى التغير الذى تنتظره طنجة كمدينة تجارية مالية صناعية حرة، كما تعد المدينة نموذجاً لديناميكية المدن وتغيرها الوظيفى المستمر خاصة فى مناطق أعمالها المركزية التى تتأثر أكثر من غيرها بهذه التغيرات إذ يلاحظ عمليات تحويل المحلات والمبانى في الشوارع الرئيسية.

١-ب- المراكز الفرعية أو الثانوية:

لايوجد بطنجة مراكز إدارية تجارية خدمية على مستوى عال تضارع قلب المدينة ومركز أعمالها ...وإنما توجد بعض المناطق التى تحتوى على بعض الأسواق هزيلة المستوى. وقد تضم بعض أنواع التجارة المختلفة بالإضافة لمرفق إدارى أو خدمى معين يعتمد عليه سكان المنطقة ومايجاورها.

ومازالت هذه المراكز فى طور التكوين لم تتحدد معالمها بعد. ورغم استقطابها لعدد لايستهان به من السكان ونسبة كبيرة من جملة التردد من أجل التسوق، فمازالت مطبوعة بالعشوائية ينقصها التنظيم، وبضعف المستوى ينقصها التدعيم. كما تتصف بنقص حاد فى الخدمات والمرافق العمومية، والواقع أن البون شاسع بين المظهر الحضرى لهذه المراكز ومركز المدينة.

---

(١) محادثات شخصية مع أكثر من مسئول في طنجة (خلال الدراسة الميدانية بطنجة أواخر سنة ١٩٩٢) وهم:

- السيد محمد إيديري رئيس قسم التفتيش والتنسيق بعمالة طنجة.
- المهندس عبد الحق الإبراهيمي رئيس قسم التعمير بعمالة طنجة.
- المهندس سعيد العلواني مندوب وزارة السكن بطنجة.
- السيد عبد الرحمن المرابط رئيس غرفة التجارة والصناعة بطنجة.

(٢) رسالة الأمة : ٣ مايو ١٩٩٢.

وقد أثبتت الدراسات الحضرية لمدن العالم الثالث أن قلب هذه المدن يتجه باستمرار نحو التغريب، أى نحو الأخذ بأساليب الحضارة الغربية. لذا يطلق على ذلك التحول مصطلح "التغريب (Occidentalisation)" (١). وذلك على عكس المناطق الهامشية والعشوائية المحيطة بهذا القلب فى مدن العالم الثالث التى تغرق فى المحلية بما تتضمنه من اختلاف ثقافى، وحضارى، وعمرانى عن مركز المدينة الحديث. وقد يرتبط ذلك بالتراث كالمدينة العتيقة وساحة السوق الكبير وهو مايجب الحفاظ عليه كتراث عريق مع تنظيمه وتنميته وإبرازه، وقد يرتبط ذلك بالمحلية العشوائية الفقيرة فى الشكل والجوهر والتى تصل إلى حد الفوضى المكانية فى الأحياء العشوائية الهامشية والتى اتضحت بعض معالمها فى مواضع سابقة من البحث.

ولاتختلف طنجة عن ذلك رغم ماضيها الدولى العريق، وكانت هذه النتيجة عكس أهم فرضيات هذا البحث التى توقعت الباحثة من خلالها مدينة ذات مظهر أوربى مخططة منظمة فى كل مناطقها لاتعانى من كل هذه المشكلات.

وتضم مجمعة طنجة الحضرية ست مراكز ثانوية تتوزع مكانياً على الضواحى المحيطة بوسط المدينة، بعضها قديم نسبياً، لذلك تعددت الأنشطة والخدمات التى يوفرها، وبعضها حديث ارتبط بالامتداد العمرانى فى السنوات الأخيرة، تشترك هذه المراكز فى خصائص عديدة، كما تشترك فى مناسبتها كمواقف لسيارات التاكسى الكبير.

وقد ورد بتصميم التهيئة (التخطيط) الحضرية لمدينة طنجة تحديد لهذه المراكز وماتتضمنه من مرافق حتى سنة ١٩٨١ مع اقتراح ماتحتاجه من مرافق وخدمات حتى تستطيع تأدية وظيفتها بكفاءة، وقد تم استكمال ورصد المرافق الموجودة حتى أواخر سنة ١٩٩٢ من خلال العمل الميدانى بطنجة أواخر السنة المذكورة مدعمة بالصور الفوتوغرافية والمتحركة (ڤيديو) على خرائط ١-٢٠٠٠ و ١-٥٠٠٠.

وهذه المراكز هى مركز السوانى، مركز بنى مكادة، مركز الحى الجديد وكسبراطا، وتمثل هذه المراكز الثلاث أقدم المراكز الثانوية وأكثرها استقطاباً لتردد السكان، يلى ذلك ثلاث مراكز أخرى فى مرحلة التكوين الأولى، أولها مركز ساحة الثيران - الشرف، ثم درادب فى الشمال، وأحدثهم مركز خليج طنجة المقترح (شكل رقم ٩٧ و ٩٨).

ومن المخطط له تنمية هذه المراكز التجارية-الخدمية لتصبح ذات إشعاع أكبر فى المناطق التى تخدمها وبالتالى يقل اعتماد هذه الضواحى على مركز المدينة وتصبح شبه مكتفية ذاتياً. وبالتالى تتجه طنجة نحو نموذج توابع المدينة أو (بيتزة الفلفل الأسود) السابق شرحه فى مدخل هذه الدراسة. مع الفرق فى المستوى الحضرى والحضارى للهوامش بين مدينة طنجة ومدن الدول المقدمة.

١-ب-١- مركز السوانى:

ويخدم منطقة كبيرة كثيفة السكن والسكان، تضم السوانى وأحيائها المختلفة مثل كسطيا لالاشافية، دار البيضا، ڤال فلورى، بلچيكا. ويتصل بمركز الحى الجديد-كسبراطا، لذلك ورد فى التصميم التوجيهى ضمن مركز وسوق كسبراطا وتتركز أنشطة ومرافق هذا المركز فى سوق عشوائى للخضر واللحوم، ومحور تجارى بشارع أنفا،

(١) برنارد جرانوتييه، (١٩٨٧)، السكن الحضري في العالم الثالث، دراسات إقليمية "المشكلات والحلول". تعريب محمد علي بهجت الفاضلي، منشأة المعارف، الإسكندرية، صـ ٩.

ويتميز بتواجد محلات بيع نصف جملة فى المواد الغذائية، ومحلات أو دكاكين أخرى متنوعة ذات مساحات صغيرة لتجارة التجزئة، وبالمركز صيدلية، وفرعين لبنكين، بالإضافة إلى مصلحة توزيع الماء والكهرباء، كما يوجد بالمركز أيضاً مدرسة ابتدائية وأخرى إعدادية، بالإضافة إلى مركز شرطة.

١-ب-٢- مركز الحى الجديد-كسبراطا:

ويتصل بالمركز السابق لتجاورهما كما يشكل التجمع السكانى السكنى السوانى-الحى الجديد مجموعة المناطق المتجانسة الرابعة التى تستقطب ٣٥٪ من جملة التردد لرحلة التسوق، و ٢٦٪ من جملة رحلة التسوق الإسبوعية على مستوى مجمعة طنجة الحضرية [١]. مما يؤكد أهمية هذان المركزان الثانويان على مستوى الضواحى الجنوبية الغربية من وسط المدينة. ويضم مركز الحى الجديد-كسبراطا أنشطة ومرافق هامة، أهمها سوق كبير للخضر والفواكه واللحوم والطيور والأسماك على مستوى مجمعة طنجة (سوق كسبراطا)، وسوق للأغنام، وسوق الخشب، بالإضافة للدكاكين التى تشغل الطوابق الأرضية من المساكن المشيدة من طرف شركة (إراك)، والتى تتضمن تجارة متنوعة للتجزئة مع ملاحظة أن معظم الأنشطة التجارية والتقليدية (الصناعات والخدمات التقليدية) بأحياء المدينة الشعبية حول وسط المدينة تندرج تحت مصنف الأنشطة غير الرسمية (Informal) أو الأنشطة الصغيرة (Petites activités) ، التى يعمل بها نسبة كبيرة من العاملين بطنجة والتى اتضح فى مواضع سابقة أنها تسيطر على النشاط الاقتصادى فى قطاع كبير من المدينة.

يضاف إلى الأنشطة السابقة بهذا المركز مستوصف أو وحدة صحية، بالإضافة إلى مساحة من الأراضى البلدية، ومدرسة ابتدائية وذلك حتى سنة ١٩٨١ أما ماتم استكماله من الدراسة الميدانية والذى أنشئ بعد ١٩٨١ وحتى أواخر سنة ١٩٩٢ فهو مدرسة إعدادية، ومدرسة ثانوية، صيدليات، ومركز شرطة، وقيادة المنطقة الحضرية الخامسة، بالإضافة إلى الأنشطة التجارية الأخرى المتنوعة، كما تم بناء مسجد كبير* فى كسبراطا، وقد أصبح معلماً بارزاً فى هذه المنطقة .. وكان العمل جارياً فى إنشاء سوق جديد، ويلاحظ بالمنطقة سوقاً للأثاث، والملابس، والأجهزة المستعملة، كما يضم أكثر من سوق أسبوعى لمختلف المنتجات التى يأتى بها القرويون من فحص طنجة والمناطق المجاور.

١-ب-٣- مركز بنى مكادة:

ويمتد هذا المركز طولياً مع شارع مولاى سليمان (بنى مكادة سابقاً) الذى يمتد إلى الجنوب من ساحة المغرب قاطعاً محور مولاى إسماعيل، ويخدم هذا المركز المناطق الجنوبية من مجمعة طنجة الحضرية التى اتسعت وتزايد عمرانها ويبدأ هذا المركز من الشمال بالأنشطة والمرافق إلى الشرق من شارع مولاى سليمان يبدأ بمركز للشرطة، وقوات الجيش الملكى، وقيادة المقاطعة الحضرية الرابعة وذلك جنوب فيلات "منطقة أتلانتك بانك"، ثم على الجانب

---

(١) - S.d.a.u. V.T.; (1983). Op. cit., pp. 348-354.

* على نفقة الملك فهد لذا يسمى بإسمه ويقع عند تقاطع شارع كسبراطا مع شارع أطلس في منطقة الأسواق كما يقع السوق الجديد إلى الشرق منه على شارع أطلس.

الشرقى من شارع مولاى سليمان يوجد مستشفى كبير للأمراض النفسية والعقلية، ثم نجد ساحة "تافيلالت"، وتزخر الساحة بالعديد من الأنشطة التجارية والخدمية، ويتفرع من هذه الساحة عدة ممرات وخاصة فى جانبها الشرقى حيث منطقة السكن الاجتماعى الذى حل محل دور الصفيح فى أرض الدولة بنى مكادة. بعد ١٩٨١ ومن أنشطة ومرافق هذه الساحة: صيدلية، بنك، مكتبة، وحدة صحية، بالإضافة إلى الدكاكين الصغيرة المتخصصة فى التجارة بالتجزئة ونصف الجملة فى العديد من السلع وخاصة المواد الغذائية، وبعض الملابس، والأدوات المنزلية (منخفضة المستوى). ويوجد فى امتداد شارع مولاى سليمان وعلى الجانب الغربى منه سوق الخضر، والفواكه، واللحوم، والطيور، والأسماك ويمتد حتى تقاطع شارع مولاى سليمان مع شارع مولاى على شريف الذى شق حديثاً مع حدود بلدية طنجة الجنوبية، ويحيط بهذا السوق حتى وقت الزيارة فى ديسمبر سنة ١٩٩٢ دور الصفيح التى تمتد إلى الجنوب أيضاً.

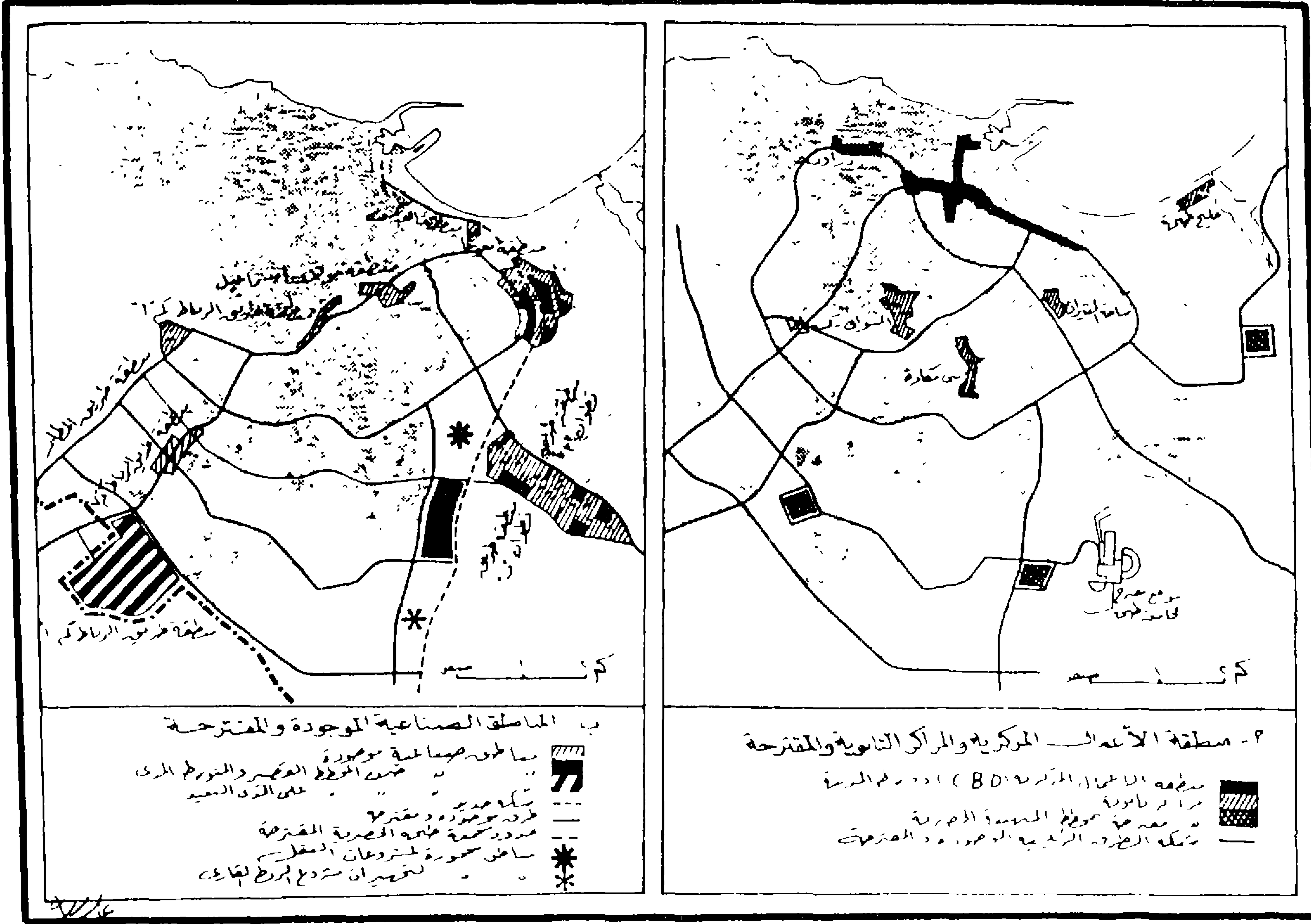
وإلى جانب ماسبق يوجد بهذا المركز مدرسة ابتدائية وجبانات عشوائية قديمة يمكن الاستفادة من مكانها، وقد أضيفت قاعة سينما بساحة تافيلالت بعد سنة ١٩٨١، ومدرسة ابتدائية وأخرى ثانوية. واستحدثت حديقة عند مدخل المنطقة. وتنتشر بعض الورش الخاصة بالحرف التقليدية فى هذا المركز أيضاً وفى الممرات المتفرعة منه.

١-ب-٤- مركز بلازاتورو (ساحة الثيران):

ويخدم المنطقة الممتدة إلى الشرق والغرب من طريق طنجة-تطوان "رقم ٣٨"، والواقع أن هذا المركز والمنطقة المحيطة به لم تكن ذات عمران كبير أو عدد كبير من السكان-كما تضح ذلك فى موضع سابق من البحث-لذلك لم يرصد بها أثناء الاستقصاء والمسح الجغرافى الذى تم بهدف وضع تصميم التهيئة الحضرى إلا مركز طبى ومدرسة ابتدائية بالإضافة لإحدى معالم طنجة البارزة، وهى ساحة الثيران بحجمها الضخم ومساحتها الكبيرة على طريق طنجة-تطوان، ولاتستخدم كحلبة لمصارعة الثيران لذا اقترح فى تصميم التهيئة تحويلها إلى مركز احتفالات أو استقبال أو معارض وذلك سنة ١٩٨١.

وقد أصبحت هذه المنطقة من المناطق ذات النمو السكانى والعمرانى السريع، كما نشط مركزها بعد سنة ١٩٨١ وحتى أواخر سنة ١٩٩٢ وأصبحت تضم سوقاً للخضر واللحوم ... الخ. كما تم إنشاء مدرسة الملك فهد العليا للترجمة* (تابعة لجامعة عبد المالك السعدى بتطوان) على طريق الشرف. وتم غير بعيد عنها إنشاء مستشفى الملك فهد أيضاً. كما تحولت ساحة الثيران إلى مركز ثقافى للمعارض والاجتماعات، يضاف إلى ذلك بعض الدكاكين الخاصة بالتجارة وبعض الورش. والمركز غير محدد المعالم بعد لعدم تركزه فى مكان متصل بسبب تشتت مرافقه وخدماته وتباين مستوى السكان فى المنطقة بين سكان فيلات فى الشرف، وحى السوريين، وبساديننا وسكان السكن الاقتصادى المخطط فى الإدريسية، وغير المخطط فى بلازاتورو و"ويل فى"، والسكن العشوائى المبنى فى حومة الشوك، وبن كيران، وحومة المرابط وغير المبنى كذلك، ومن المتوقع نمو هذا المركز لحاجة هذه المنطقة النامية إليه وخاصة مع وجود الساحة والمستشفى ومدرسة الترجمة العليا...الخ.

* وقد زارته الباحثة واستفادت من مكتبه وأساتذته وخاصة مديره د. شعيب الإدريسي، كما حضرت به ملتقى دولي عن مدينة طنجة بعنوان (طنجة المجال والاقتصاد والمجتمع) لمدة أسبوع في منتصف شهر أكتوبر سنة ١٩٩٢.



شكل (٩٩-٢،أ،ب) مناطق التجارة والإدارة والصناعة الموجودة والمقترحة بمجمعة طنجة من عام ٨١ إلى عام ٢٠٠١م

١-ب-٥- مركز درادب:

ويخدم منطقة درادب وعين الحياني والمناطق المجاورة شمال غرب وسط المدينة وقلبها التجاري والخدمي، ويمتد على طول شارع الإمام مسلم المكمل لشارع سيدي محمد بن عبد الله الذي يمثل أحد محاور المرور الهامة بمدينة طنجة، ولهذا المركز أهمية كبرى لوقوعه على أحد أجزاء حزام الكيلو ٧ أو الطريق الدائري الهام كما امتد هذا المحور ليشمل جوانب وادي اليهود غرباً،وكان هذا المحور يحتوي على سوق مغطى ومؤقت، ومحور تجاري، وصيدلية، ومكتبة، وقسم شرطة، ومدرسة ابتدائية، بالإضافة إلى مشتل وذلك حتى سنة ١٩٨١، ثم استحدثت به مدرسة إعدادية، ومصلحة لتوزيع الماء والكهرباء، والعديد من أنشطة التجارة والورش إذ أصبح أكثر حيوية، وخاصة مع وجود سوق درادب الدائم، وارتفعت كثافة الأنشطة والخدمات على طول المحور حيث المقاهي والدكاكين والورش...الخ.

١-ب-٦- مركز خليج طنجة:

ويخدم منطقة خليج طنجة السياحية ولم يكن له وجود في تصميم التهيئة، لكن كان مخططاً له ضمن تنظيم منطقة خليج طنجة السياحية، وعلى الرغم من ارتباطه بالسياحة فقد كان مخططاً له أن يضم ملاعب رياضية، وسينما، وملاهي ليلية، ومطاعم ...الخ. بالإضافة إلى الفنادق الموجودة، إلا أن هذه المقترحات مازالت متعثرة لم تنفذ بعد، كما أثبتت الدراسة الميدانية أن فندقي طارق وملاباطا رغم عظم حجمهما متوقفين عن العمل، ويضم هذا المركز حالياً مستشفى للضمان الاجتماعي، والمعهد الدولي للسياحة*، وبعض المرافق السياحية، وبعض المقاهي وقد تحولت المساكن التي أقيمت بغرض السياحة إلى وحدات سكنية دائمة وأصبحت المنطقة ضمن النمو العمراني السريع على عكس المخطط لها. وبالتالي فمن المتوقع أن يتطور هذا المركز سريعاً خاصة وأن بجوار هذه المنطقة السياحية الراقية منطقة عشوائية إلى الجنوب الشرقي منها في دوار السانية، وإلى جنوبها الغربي في طنجة البالية...

وفيما عدا ماسبق تنتشر محلات أو دكاكين البقالة الصغيرة، والباعة الجائلين، والأنشطة التقليدية الأخرى في سائر الأحياء الهامشية والضواحي بطنجة...كما ينمو حالياً سوق للخضر، والفاكهة، واللحوم، والأسماك، والطيور، بالإضافة إلى الملابس، والأدوات المستعملة في بن ديبان.

ومما يؤكد أهمية النشاط التجاري والحرفي في الأحياء الهامشية الحديثة النمو، زيادة عدد وحدات التجارة والخدمات في بن ديبان "على سبيل المثال" من ١٤٤ وحدة سنة ١٩٨٣ (١) إلى ٤٠٥ وحدة سنة ١٩٩٢، تصل نسبة قطاع المواد الغذائية منها إلى ٤٦٪، والحرف والخدمات إلى ٤٠,٧٪، وتتوزع النسبة الباقية بين القطاعات الأخرى كالملابس وغيرها، ومن جملة وحدات تجارة المواد الغذائية تصل نسبة وحدات البقالة وبيع الخضر إلى ٨٣,٣٪، منها وكلها دكاكين صغيرة جداً، وتقوم بالبيع بالتجزئة فيما عدا محلاً واحداً يبيع نصف الجملة افتتح سنة ١٩٨٦.

ومما يعكس حداثة النشاط التجاري بهذه المنطقة أن تاريخ افتتاح حوالي ٦٠٪ من هذه المتاجر كان بين سنة

(١) - Temsamani, K.M.; (1983), Op. cit., p. 224.

* وقد زارته الباحثة واستفادت من مكتبته وأساتذته وخاصة د. محمد التمسماني.

١٩٨٢ و ١٩٩٠، وأكثر من ٢٥٪ بين ١٩٧٦ و ١٩٨١، و ١٧،٤٪ ترجع إلى ١٩٦٩-١٩٧٥ وهو تاريخ بداية تعمير هذه المنطقة العشوائية (١).

وينعقد سوق بن ديبان يومياً ويشهد حركة ورواجاً كبيراً نظراً لموقعه الذى يتوسط المحاور الرئيسية للحركة والمرور إلى داخل الحى، ولاتنتشر بهذا السوق الدكاكين المبنية، ويفد الباعة إلى هذا السوق من مناطق عديدة، كما أن المكان الذى ينعقد به غير محدد من طرف المسئولين، إذ ينعقد فى ساحة غير معبدة تمثل طريق غير معبد تم شقه ليربط بين بنى مكادة وبن ديبان من الجهة الشمالية الشرقية للحى، والواقع أن مقره الحالى يمثل مشكلة بيئية كبيرة إذ يتراكم بالمنطقة كم هائل من النفايات كما تصبح المنطقة موحلة والطريق صعب أثناء فصل المطر، وتنتشر البضائع المهربة أيضاً بهذا السوق وغيره من أسواق طنجة*.

ويمثل حى بن ديبان معظم أحياء طنجة العشوائية فى الهامش الجنوبى والجنوبى الشرقى والشرقى وغيرها. فيما يخص بنية التجارة حيث سيادة دكاكين البقالة والباعة الجائلين. ويستقطب الهامش العشوائى الجنوبى ١٨٪ من التردد لرحلة التسوق على مستوى مجمعة طنجة الحضرية حسب الاستقصاء الخاص بتصميم التهيئة الحضرية لطنجة سنة ١٩٨١. وهى نسبة كبيرة لهذه المناطق العشوائية الحديثة فى بن ديبان، بنى مكادة القديمة، عين عودة، والركايع، والجيرارى، وبوحوت. أى بين طريق الركايع وطريق الرباط إلى الجنوب من حدود البلدية أو المدار الحضرى. ومن المؤكد أن هذه النسبة قد ارتفعت كثيراً نظراً لأن هذه المنطقة من أهم مناطق النمو العمرانى والسكانى بطنجة فى الوقت الراهن-ويعنى هذا أيضاً اتجاه هوامش طنجة نحو الاعتماد على مراكز تجارة وخدمات خاصة تكتفى بها ذاتياً وتتدخل صعوبة البيئة الطبيعية وضعف المستوى الاقتصادى للسكان وعدم سهولة النقل فى ضرورة وجود هذه المراكز التى تخدم الدواوير المجاورة أيضاً مما يدعو إلى تدعيمها وتنظيمها.

- بالنسبة للحرف والخدمات تسود أيضاً الحرف المرتبطة بالخياطة، والمخابز، والتجارة. مع تدهور صناعة الزرابى الشهيرة، وعدد كبير من الحرف التقليدية فقد هبطت نسبتها من ١٦،٤٪ سنة ١٩٨٣ (٢) إلى ٢،٤٪ سنة ١٩٩٢، وذلك بسبب صعوبة التسويق على الرغم من أن هذه الورش كانت خلايا إنتاجية ضمن مشروعات مشتركة أجنبية مغربية تقوم بالتسويق (٣). أما الخياطة السائدة فهى فى الغالب تقليدية لاحديثة، ويغلب عليها الطابع اليدوى...وبصفة عامة تنتشر الحرف والخدمات المرتبطة بالأنشطة غير الرسمية والصغيرة، وهى طابع لطنجة أكدته الدراسات الميدانية العديدة التى أجريت على الأحياء الشعبية خاصة.

كما تتفشى فى طنجة ظاهرة تجارة المخدرات وهى ظاهرة يمكن ملاحظتها ورصدها، وتصرح بوجودها السلطات المحلية والقومية وتسعى لمحاربتها خاصة فى طنجة والشمال المغربى. وقد أثبت البحث الميدانى عن "حى بن

(١) بحث ميداني عن الأحياء الهامشية في مدينة طنجة "حالة بن ديبان" أجراه قسم الجغرافية بجامعة عبد المالك السعدي بتطوان سنة ١٩٩٢.

(٢) - Temsmani, K.M.; (1983), Op. cit., p. 225.

(٣) بحث ميداني عن الأحياء الهامشية في مدينة طنجة "حالة بن ديبان" قسم الجغرافيا، جامعة عبد المالك السعدي بتطوان ١٩٩٢.

* الدراسة الميدانية للباحثة التي كانت أيضاً في هذا الفصل (أكتوبر-نوفمبر-ديسمبر).

ديبان" ممارسة تجارة المخدرات بشكل ملفت للانتباه بهذا الحى على هوامش الأزقة والطرق الرئيسية وبالقرب من المقاهى.

١-جـ- الأسواق:

بالنسبة للأسواق الرسمية المغطاة فى طنجة فيوجد بها عدد كبير منها تتوزع جغرافياً على النحو التالى مع الأخذ فى الاعتبار أنه تمت الإشارة إلى معظمها خلال الصفحات السابقة، إذ تقع ضمن مركز المدينة ووسطها أو ضمن المراكز الفرعية وهى أسواق لنصف الجملة والتجزئة وهى:

- السوق المركزى: وهو أقدم أسواق المدينة ومقره بساحة السوق الكبير على الهامش الجنوبى الغربى للمدينة العتيقة.
- سوق فندق الشجرة بساحة المسيرة الخضراء أو البلايا أمام المدينة العتيقة الميناء.
- سوق الرمل الكبير ويوجد بشارع فاس.
- سوق كسبراطا-الحى الجديد فى نفس الحى.
- سوق بنى مكادة-شارع مولاى سليمان فى بنى مكادة.
- سوق المصلى بحى المصلى.
- سوق درادب وكان بنفس الحى ثم نقل إلى منطقة وادى اليهود سنة ١٩٩١.
- سوق الجملة فى مولاى إسماعيل قرب ساحة المغرب للخضر والفاكهة أنشئ سنة ١٩٦٢، ثم سوق الجملة للأسماك بميناء الصيد فى طنجة. بالإضافة إلى المجزر الرئيسى الذى يقوم بتوزيع اللحوم على سائر المدينة ويقع جنوب المنطقة الصناعية بمغوغا.
- بالإضافة إلى هذه الأسواق الرسمية السابقة استحدث سوق بن ديبان فى السنوات الأخيرة. كما تحظى طنجة بعدد من الأسواق الأسبوعية وغير الرسمية فى الركايع، وفى مناطق عديدة أغلبها هامشية بالإضافة إلى سوق الحى الجديد والسوانى للأغنام.

كما يتميز ميناء طنجة بمنطقة حرة تجارية تقوم بأعمال التجارة الخارجية وأعمال المال والسمسرة إلى آخر ذلك وتتوسع حالياً فى اتجاه الصناعة كما اتضح فى عدة مواقع من البحث.

٢- المناطق السكنية :

تمثل المناطق السكنية أهم استخدامات الأرض فى طنجة، وتقترب نسبة هذا الاستخدام من ٤٠٪ من جملة المساحة التى تنتشر عليها مجمعة طنجة الحضرية حتى سنة ١٩٩٢، والتى تربوا على ٥٠٠٠ هكتار* وتماثل هذه النسبة النسب العالمية لاستخدام أراضى المدن فى أغراض السكن.

وقد تمت دراسة توزيع ونمو وخصائص المسكن بطنجة فى فصل مستقل، بالإضافة إلى العلاقات السكانية السكنية التى تم التوصل إليها فى الفصول الخاصة بالسكان، كما سبقت معالجة النمو العمرانى وآلياته فى فصول أخرى من البحث. لهذا لاتوجد ضرورة لاستعراض ماتمت دراسته وتحليله من قبل ويمكن متابعة المناطق السكنية التى

---

* النسبة محسوبة من خرائط طنجة مقياس ١-١٠٠٠٠.

تشغل معظم الكتلة المبنية بالمدينة من خلال عدة أشكال سابقة رقم (٤٢-أ و ٧٩ و ٨٠ و ٨٤) بالإضافة لخريطة استخدام الأراضى فى طنجة شكل رقم (٩٧) التى توضح توزيع المناطق السكنية، وقد أخذ تصميم التهيئة الخاص بمدينة طنجة من سنة ١٩٨١-٢٠٠١م فى اعتباره الحقائق التى اتضحت من الخريطة والدراسة المتعمقة فى موضوع السكن، وبالتالى تم تحديد المساحات الخاصة بأنماط السكن المختلفة حسب اتجاهات نموها فى السنوات السابقة على وضع مخطط المدينة. وبالتالى خُصص القسم الأكبر من هذه المساحات الخاصة بالإسكان فى السنوات القادمة حتى سنة ٢٠٠١م لشريحتين اجتماعيتين من سكان طنجة أولهما ذوى الدخل دون المتوسط وهم بناه أو سكان النمط العشوائى أو غير القانونى المبنى حتى سنة ١٩٨١، والثانية من أصحاب الدخول المتوسطة ولاتنتمى للطبقات شديدة الثراء، وهم بناة أو سكان النمط الاقتصادى المخطط حتى سنة ١٩٨١، وترتفع الكثافة السكنية فى هذين النمطين لتصل فى المتوسط إلى ١٠٠ مسكن فى الهكتار، بينما تصل فى العمارات بوسط المدينة إلى ٦٠ مسكن/هكتار، وفى مبانى (إراك) إلى ٧٠ مسكن/ هكتار. وقد أصبح الشكل الاقتصادى للمسكن المكون فى المتوسط من طابقين أو ثلاث (وتصل إلى أربع وخمس طوابق فى الكثير منها فى السنوات الأخيرة*)، هو النمط السائد فى طنجة والأكثر مناسبة لمستوى الدخل لدى غالبية السكان من حيث تكلفة البناء والأراضى وتجهيزاتها[1] إذا سمحت بذلك طبوغرافية المكان.

وهذا يعنى أن التصميم التوجيهى لطنجة فى الفترة من ١٩٨١-٢٠٠١م قد أخذ فى الاعتبار تجنب الأخطاء الخاصة بتحديد المناطق والتى صاحبت مخطط سنة ١٩٦٣، والذى أدى إلى تفاقم مشكلات الإسكان والنمو العشوائى وغير القانونى للمدينة ... الخ. لذلك حاول التصميم الجديد تحقيق التوازن بين التخطيط والحاجة الفعلية للسكن مستفيداً من المؤشرات الديموجغرافية والاجتماعية وإن كان النمو السكانى والعمرانى فى الهوامش والضواحى قد سبقه وكذبه أيضاً فى بعض المناطق وخاصة فى اتجاه الشرق باتجاه خليج طنجة.

٣- مناطق الصناعة:

لقد اتضح من دراسة التركيب الاقتصادى لسكان طنجة وتحليل وظائف المدينة وتحديدها أن الصناعة أصبحت تمثل أهم وظائف السكان والمدينة التى باتت تحتل المركز الثانى على مستوى حجم العمالة بين مدن المغرب الصناعية، كما اتضح تخصص طنجة فى صناعة النسيج والغزل ومايرتبط بهما من صناعة ملابس جاهزة، بالإضافة لصناعة السجاد التقليدى (اليدوى) أو فى المصانع "بالآلات" والتى أصبحت أساساً اقتصادياً مكوناً فى اقتصاديات المدينة.

أما عن التوزيع الجغرافى لمناطق الصناعة وتركزها فى مجمعة طنجة الحضرية فيواجه صعوبات كبيرة، إذ أثبتت الدراسة الميدانية والمسح الجغرافى الخاص بتصميم التهيئة الحضرية أن الصناعة تنتشر انتشاراً كبيراً يصل إلى درجة التشتت ولاتتركز أو تتجمع فى مناطق محددة، ويرتبط ذلك بضوابط تاريخية، وطبيعية، وبشرية مختلفة ترجع إلى الفترة الدولية وفترة مابعد الاستقلال.

---

(١) - S.d.a.u.V.T.; (1983), Op. cit., pp. 113-184.
(Chap. 5, parti d'amenagement).

* كما اتضحت من الدراسة الميدانية والصور الجوية الحديثة.

رسم ١١ جـ التوزيع الجغرافي للمنشآت الصناعية بجماعة طنجة
S d a u V T, (1983), op. cit.

وبصفة عامة تنتشر الصناعة داخل مدينة طنجة وتتوحد مع النسيج الحضرى للمدينة فى كل الأحياء (تقريباً) القديم منها والحديث الراقى-وخاصة العمارات-والشعبى على السواء إذ تحتل الطوابق السفلى والأولى من الكثير من مبانى المدينة العتيقة ومرشان والمصلى ووسط المدينة والسوانى وكذلك فى بن ديبان وبنى مكادة، وخاصة صناعة السجاد والنسيج والحياطة (الملابس الجاهزة) وبعض الصناعات الغذائية وغيرها وبالإضافة إلى تداخلها مع النسيج الحضرى يمكن تحديد عدة مناطق صناعية مستقلة تطوق حواف وهوامش مدينة طنجة شكل رقم ٩٩جـ.

وترتبط الصناعة داخل المدينة بالصناعات ذات الأعداد الصغيرة نسبياً من العمال، كما ترتبط بالصناعات التقليدية والخفيفة...ويرجع بعضها إلى فترات زمنية سابقة ...أما الصناعة المتمركزة فى الهوامش وفى مناطق صناعية محددة فتتميز بعدد أكبر نسبياً من العمال، وبكونها صناعات تحتاج إلى أماكن واسعة ولايكفيها الطوابق الأولى أو المستودعات أو "الجراچات" بالمساكن التى تميز الصناعات داخل المدينة.

وتتركز مناطق الصناعة المتخصصة على محاور وطرق النقل والمواصلات الرئيسية، كطريق الرباط، وطريق تطوان، بالإضافة إلى طريق المطار القديم، وطريق سبتة، وشارع مولاى إسماعيل.

وعلى أساس التحديد السابق أمكن تتبع التوزيع المكانى للأحياء والمناطق الصناعية كما يلى: ويوضحها شكل رقم (٩٧ و٩٩ ب،جـ).

٣-أ-المنطقة الصناعية بطريق تطوان:-

وتمثل أحدث المناطق الصناعية فى طنجة، وترجع إلى سنة ١٩٦٥، وبدأ العمل بها سنة ١٩٧٥، وتقع غرب طريق تطوان وذلك فى إطار سياسة اللامركزة الصناعية المطبقة حالياً بالمغرب، ولتلبية رغبات المستثمرين بطنجة، وقد أقيمت على سهل وادى مغوغا جنوب شرق المدينة على طول الطريق الرئيسى الرابط بين طنجة وتطوان (رقم ٣٨)، وتبعد عن مركز المدينة بحوالى ٤,٥كم، يحدها طريق تطوان شرقاً والسكة الحديد من الغرب، إذ توجد إلى الجنوب من تقاطع الطريق البرى مع خط السكة الحديد على شكل مستطيل ويصل طولها إلى ٢,٩ كم وعرضها بين ٥٠٠ و ٦٠٠م، وتصل مساحتها إلى ١٤٠ هكتار، بالإضافة إلى أراضى احتياطية تصل إلى ٩٥ هكتار بسهل وادى العوامة غرب السكة الحديد والمنطقة الأولى وشرق طريق الركايع، ولم يبدأ تجهيزها أو الإنشاء بها بعد وتسمى شطر "ب".

وقد ارتفع معدل إشغال هذه المنطقة حيث وصل عدد المصانع بها إلى ١٤٣ مؤسسة صناعية حتى أواخر سنة ١٩٩٠م [١]، كان عدد مؤسسات النسيج منها ٤٢ مؤسسة والخياطة ١٩ مؤسسة أى نسبة ٤٣٪ تقريباً من جملة المصانع، ومواد البناء ١٨ مؤسسة، والمواد الغذائية ٨ مؤسسات، والصناعات الكهربائية ٨ مؤسسات أيضاً، والصناعات المعدنية ٧ مؤسسات، والمواد البلاستيكية ٧ مؤسسات، وقد تم إنشاء العديد من مؤسسات هذه المنطقة برؤوس أموال أجنبية، ومن أهمها مؤسسة "توريروتكس" للملابس الجاهزة برأسمال ألمانى ويوجه إنتاجها للخارج، بالإضافة إلى إنتاج العديد من المؤسسات-كما اتضح سابقاً-ومن مؤسساتها الكبيرة مؤسسة "چاكوب دى لافون" للأدوات الصحية.

---

(١) - غرفة التجارة والصناعة لطنجة.

- تقارير القسم الاقتصادي بعمالة طنجة سنة ١٩٩٠.

ويخدم المنطقة شبكة جيدة من الطرق شرق طريق تطوان شرقاً بالإضافة إلى طريق أوسط بطولها، وطريق غربى محاذي لحدها الغربى يفصل بين المنطقة وقناة وادى مغوغا للصرف، والتى يتم صرف المياه المستخدمة والنفايات السائلة بها لتصب فى خليج طنجة حيث المنطقة السياحية مما يسبب تلوث بيئة الخليج. كما تنصرف إلى وادى مغوغا أو قناة مغوغا المياه المستخدمة ومياه الأمطار من عدة مناطق أخرى ولاتكفى هذه القناة لصرف مياه المنطقة الصناعية كلها بسبب انبساطها وخاصة أثناء فصل الشتاء مما يؤدى إلى حدوث فيضانات أو تجمعات للمياه كما حدث سنة ١٩٧٨ و سنة ١٩٨٠ إلا أن هذه المشكلات قابلة للحل (١).

وتعد المنطقة نموذجية من حيث طرق النقل والمواصلات حيث تقع على مدخل المدينة الذى يرتبط بساحة الجامعة العربية، حيث تلتقى الطرق التى تربط أجزاء المدينة، وحيث تتفرع من الساحة على شكل شبكة إشعاعية، وتتصل هذه المنطقة أيضاً بالسكة الحديد ويمر بداخلها فرعاً ثانوياً منها وتضم المنطقة حالياً شبكة وقائية، وشبكة للمياه الصالحة للشرب، وشبكة لصرف مياه الأمطار، وأخرى لصرف المياه المستخدمة، بالإضافة لشبكة كهرباء تزود المنطقة بالطاقة والإضاءة إلى جانب محطات للاتصالات السلكية واللاسلكية (٢).

ومايَنقص هذه المنطقة هو شبكة طرق داخلية تربطها بالأحياء السكنية المجاورة، والتى يقيم بها عمال هذه المنطقة وخاصة فى الأحياء والضواحى الهامشية المعزولة عن شبكة الطرق، ومعظم مشكلات هذه المنطقة ذات طابع عقارى حيث لم يتم تسوية عملية امتلاك الأراضى ذات الملكية الخاصة، حيث يبنى أصحاب الصناعات على أراضى لايستطيعون تملكها وبالتالى لاتورث ولايمكن الحصول على قرض بضمانها... إلا أن ذلك لم يمنع عملية الاستثمار والإقبال الكبير على هذه المنطقة التى أثبتت الدراسة الميدانية قرب إشغالها بنسبة ١٠٠٪ إذ أن قطع الأراضى الفضاء بها أصبحت قليلة جداً وبصفة عامة تمثل المشكلة العقارية عقبة كبيرة أمام نمو وعمران ووظائف طنجة وقد اتضحت معالمها من قبل.

وقد أصبحت منطقة طريق تطوان الصناعية أهم مستقطب للصناعة والعمالة الصناعية بطنجة حالياً حتى أن عدداً من مصانع المناطق الأقدم قد نقل إليها.

٣-ب- الحى الصناعى بمغوغا القديمة:

وهو أقدم الأحياء الصناعية المحددة بالمدينة ويرجع إلى الفترة الدولية سنة ١٩٥٠ كما ترجع المنشآت الأحدث به إلى سنة ١٩٧٩(٣).

وتقع هذه المنطقة إلى الجنوب من ميدان "هلفيتا"، والطريق الثانوى المتجه شرقاً إلى طنجة البالية باتجاه سبتة (رقم ٧٠٤) فى السهل الأدنى لوادى مغوغة بين تل طنجة البالية شرقاً وتل الشرف غرباً. كما تمر بها شرقاً قناة وادى مغوغا ويحدها غرباً خط سكة حديد طنجة-فاس، كما يحدها "المجزر" جنوباً شكل رقم ٩٧ و ٩٩ب.

---

(١) - S.d.a.u. V.T.; (1983), Op. cit., pp. 692-736, (Chap. 14, Industrie).

(٢) المرابط ، عبد الرحمن ، (١٩٩٣) ، مرجع سابق ، حضرته الباحثة عام ١٩٩٢ .

(٣) - S.d.a.u.V.T.; (1983), Op. cit., p. 68.

وتصل مساحة هذه المنطقة إلى ٧٥ هكتار غير مستغلة بالكامل، إذ تقدر المساحة المستغلة للصناعة بحوالى ٣٥ هكتار منها ٥ هكتار لتجهيزات الكهرباء الخاصة بمصلحة المياه والكهرباء بطنجة بالإضافة إلى ٥ هكتار تشغلها قناة مغوغا، ويبقى بذلك حوالى ٣٥ هكتار يمكن الاستفادة منها لأغراض الصناعة، إلا أنها تواجه عدة مشكلات منها قربها الشديد من المنطقة السياحية بخليج طنجة إذ لاتبعد عنها إلا بعدة مئات من الأمتار بالإضافة إلى مشكلات الصرف - وخاصة فى فصل المطر، وفيضان مياه الأودية فى هذا الفصل بسبب انخفاض منسوب المنطقة، لذلك لم تتوسع بها الصناعة كثيراً كما هجرتها بعض المصانع إلى المنطقة الصناعية الجديدة بطريق طنجة-تطوان والتى تنافسها وذلك رغم المميزات العديدة التى يتمتع بها هذا الموضع والتى من أهمها انبساطه وقلة انحداره وقربه من الميناء ووسط المدينة، إذ لايبعد عنهما سوى بأقل من ثلاثة كيلو مترات يضاف إلى ذلك قرب المنطقة من محاور وطرق النقل والمواصلات ومرورها بها أيضاً حيث طريقى سبتة وملاباطا شمالاً، وخط السكة الحديد الذى يمر بغربها قاطعاً إياها بالإضافة إلى طريق المجزر المتفرع من طريق الشرف بعد ساحة السويد (غرب ساحة هلفيتا). ويتجه طريق المجزر إلى الجنوب محاذياً لإقدام تل الشرف الشمالية الشرقية، ثم ينحرف الطريق شرقاً ليصل إلى المجزر الذى يمثل أحد مرافق المنطقة الهامة والتى تنضم إلى مجمع صناعات ومرافق الحى الصناعى بمغوغة، وكانت هذه المنطقة وقت إنشائها بعيدة عن الكتلة السكنية ويصل عدد الوحدات الصناعية بالمنطقة الآن إلى ٢٣ وحدة، بعضها ذو عدد ضئيل من العمال يصل إلى ١٥ عامل، وأكبرها "سوتناكو" لصناعة الأثواب ١٥٠ عامل، و"مانوريف" لغزل الصوف ١٨٠ عامل، و"إيلاتكس" للأغطية "البطاطين" ١٢٣ عامل، "ومغرب كاريت" للسجاد التقليدى ١٢٠ عامل، وتمثل صناعة النسيج أهم صناعات المنطقة إذ يعمل بها ١٥ مؤسسة من جملة ٢٣ مؤسسة أى أكثر من ٥٢٪ من جملة المصانع. والواقع أن منطقة مغوغة لاتنفرد بذلك بل هى خاصية تميز كل المناطق الصناعية بطنجة التى تخصصت فى صناعة المنسوجات والصباغة والسجاد والملابس الجاهزة. ويلى قطاع النسيج فى الأهمية قطاع المشروبات الغازية الذى يعمل به ٨ مؤسسات، أى أقل من ٨٪ من جملة المصانع، وتستقطب المنطقة عمالها من المنطقة المجاورة لها (١٣٠٠ عامل). ولاتمثل المنطقة مشكلة بالنسبة للبيئة سوى مشكلة صرف نفايات المنطقة السائلة فى وادى مغوغا، الذى يصرفها إلى البحر أو خليج طنجة بالإضافة إلى نفايات المجزرة جنوب مناطق الصناعة وقربها من المنطقة السياحية السكنية شمالها. بينما يحجز تل الشرف الغازات الناتجة عن المصانع عن الأحياء السكنية غرباً.

ويعانى توسع الصناعة فى مغوغة من المشكلات السابق ذكرها ويضاف إليها المشكلة العقارية-وهى مشكلة عامة-حيث كل الأراضى بها ذات ملكية خاصة، منها ٢٥٪ ملكية خاصة لأراضى خالية يمتلك معظمها أجانب غير مقيمين وغير مستعدين لبيع أراضيهم (١).

ويتميز امتداد منطقة مغوغا إلى الجنوب بأهمية كبرى، حيث تضم إلى جانب ماسبق منطقة متسعة تحتوى على مستودعات البترول المُخزن للمنطقة الحرة (Off-shore) ، وذلك جنوب ثنية قناة مغوغا شرق خط السكة الحديد، شمال المنطقة الصناعية الجديدة، أى بين منطقة مغوغا الصناعية ومنطقة طريق تطوان الصناعية*.

(١) - S.d.a.u.V.T.; (1983), Op. cit., pp. 697-736, (Chap. 14, Industrie).

* من تحليل الصور الجوية الحديثة والدراسة الميدانية.

٣-جـ- الحى الصناعى بشارع مولاى إسماعيل وطريق الرباط القديم:

بدأ هذا الحى الصناعى منذ بداية العقد السابع من القرن الحالى، ويعد من أهم الأحياء الصناعية بالمدينة، إلى الجنوب من المدينة الحديثة حول شارع مولاى إسماعيل وامتداد المنطقة على طريق الرباط القديم، وتحيط به حالياً الأحياء السكنية فى بوخشخاش والمدينة الحديثة شمالاً، والسوانى والحى الجديد من الشمال الغربى والغرب، ومنطقة البوغاز وڤيلات أتلانتك بانك وسادينا من الجنوب...كما تتداخل الصناعة مع السكن فى قطاع كبير منه بالإضافة إلى تباين أنماط السكن المحيطة والمتداخلة معه، ويكمل الصورة تواجد عدد من المرافق المتنافرة خاصة فى منطقة التجمع الصناعى بطريق الرباط القديم، حيث امتداد الحى الصناعى بمولاى إسماعيل، ومن ضمن هذه المرافق مدرسة ثانوية، المركز التربوى الجهوى، ملعب، إلى جانب سوق الجملة، والمكتب الوطنى للنقل، وغيرها من المرافق المتواجدة بالمنطقة كلها والممتدة من ساحة جامعة الدول العربية حتى تقاطع طريق مولاى إسماعيل مع طريق الرباط القديم عند قنطرة بنى مكادة يحدها وادى السوانى جنوباً. وقد كانت هذه المنطقة بعيدة عن المناطق السكنية عند نشأتها، لكنها أصبحت الآن وسط المدينة، كما كان ينتشر بها أنماط من السكن المتدهور والمؤقت ودور الصفيح وأصبحت حالياً ضمن منطقة سكنية متعددة الأنماط بالإضافة إلى استغلال الأراضى الفضاء فى إنشاء العمارات الضخمة التى اكتملت والتى مازالت تحت الإنشاء، وبالتالى تغير التركيب الوظيفى وتخصص المنطقة.

وتضم هذه المنطقة عدداً من المؤسسات الصناعية الكبيرة التى أنشئ العديد منها فى السنوات الأخيرة، كما توسع البعض الآخر، بينما نقل البعض الآخر نشاطه أيضاً إلى المنطقة الصناعية بطريق تطوان كمؤسسة "اليكتروكيمياء إفريقيا" ومؤسسة خالد للأخشاب وغيرها، حيث أصبحت تنافس كل المناطق الصناعية الأقدم منها.

ولهذه المنطقة موقع متميز قريب من المرافق الهامة ومراكز التجارة والبنوك وتبعد حوالى ١,٥كم عن قلب المدينة (ساحة فرنسا) وحوالى ٢ كم عن الميناء ومحطة السكة الحديد وكذلك محاور الطرق الرئيسية بل تقع على الشريان الحيوى الذى يربط شرق المدينة وغربها، والذى تلتقى عند الساحات الهامة به معظم محاور الحركة شمالاً وجنوباً وفى كل اتجاه كما لاتنقصه الشبكات الخاصة بالإمداد كالماء، الكهرباء، وكذلك شبكة الصرف إذ أصبح الموقع متوسط بالنسبة لكتلة المدينة المبنية وقد ساهمت العوامل السابقة فى إنشائه أولاً واستمراره ونموه ثانياً.

يتميز موقع هذا الحى الصناعى بانبساطه - حيث سهل وادى السوانى - ويتراوح ارتفاعها بين ٢٠ و ٢٥م، مع انحدار طفيف صوب الشرق، ممايؤدى إلى صرف المياه المتجمعة بوادى السوانى صوب خليج طنجة ممايجنب المنطقة حدوث الفيضانات التى تعرفها منطقة مغوغا وغيرها من المناطق. ويصرف وادى السوانى مياه الأمطار والمياه المستعملة بالمنطقة ممايسبب تلوثاً أيضاً للمنطقة ولمياه الخليج بالإضافة لما تسببه المصانع والشركات من ضوضاء للمناطق السكنية المتداخلة معها والمجاورة لها.

ومن أهم مؤسسات هذه المنطقة "تسيمار" للغزل والنسيج (أكثر من ٣٥٠ عامل)، و"الشركة الدولية للزرابى" (أكثر من ٣٥٠ عامل)، وشركة "سوناب وسولانج" للملابس والأغطية (أكثر من ١٥٠٠ عامل)، و"سومارمود" (٦٠٠ عامل)، وبعض مؤسسات ذات عدد قليل من العمال يدور حول ٢٠ عامل. وتغطى المساحة المستخدمة حوالى ٢٠ هكتار بالإضافة إلى حوالى ١٥ هكتار فى الجانب الآخر بين بوليڤار مولاى إسماعيل وطريق الرباط القديم،

وتتميز بأن المؤسسات الصناعية [illegible] والمطابع المغربية الدولية، ودار أمل (الطباعة أيضاً)، وبالبرمي (صناعة معادن ومستلزمات بناء معدنية)، وورش لإصلاح السيارات.

وتهتم المؤسسات الصناعية فى هذه المنطقة بمختلف قطاعات الصناعة حيث قطاع النسيج والغزل والملابس الجاهزة ذات المستوى الرفيع، والمطاحن وأهمها مطاحن البوغاز ومطاحن طنجة، وصناعات الأجر (الطوب) والخشب، والأواني المنزلية، والمنتجات الكهربائية الخاصة بالاضاءة إلى جانب صناعات أخرى عديدة.

ويعمل بهذه المنطقة وكذلك منطقة مغوغا نسبة كبيرة من الإناث تصل إلى ٨٠٪ فى منطقة مغوغا، وإلى ٧٥٪ فى بعض مصانع حى مولاى إسماعيل مثل سوناب وسولاتج [1].

٣-د- حى الدوكس منهول:

وهى منطقة صغيرة تقع قرب شاطئ خليج طنجة جنوب شارع "أمريكو فسبوتشي"، الذى يمتد شرقاً مع طريق ملاباطا. كما تقع إلى الشمال من ساحة هلقيتا إلى الغرب من مصب وادى السوانى والسكة الحديد. وهذا يعنى أنها تقع فى طرف حى البلاج بين منطقة مغوغا الصناعية التى تقع إلى الجنوب الشرقى منها، ومنطقة مولاى إسماعيل التى تقع إلى الجنوب الغربى منها، وهذه المنطقة عبارة عن تجمع لعدة مؤسسات صناعية داخل منطقة محددة مغلقة ذات مدخل واحد تمثل منطقة صناعية صغرى ذات تنوع صناعى كبير، وأهم مؤسساتها تعمل فى الخياطة أو الملابس الجاهزة، والسجاد، والحديد، والبلاستيك، ومعظم العاملين بهذه المنطقة من الإناث، ومصدر أغلب هذه العمالة من الأحياء المجاورة فى الشرف وساحة الثيران* .

وكان هذا الحى بعيداً عن السكن حتى بعد بداية العقد الثامن من هذا القرن... إلا أنه قد أصبح فى الوقت الحاضر محاطاً بالعديد من العمارات السكنية خاصة بعد تخطيط المنطقة، وربط بوليڤار محمد الخامس-لندن بطريق ملاباطا الذى رُبط أيضاً بطريق الجيش الملكى - الكورنيش-فى إطار تعمير منطقة البلاج وخليج طنجة حتى المنطقة السياحية شكل ٩٩-ب.

٣-هـ- التجمعات الصناعية جنوب غرب المدينة:

ويقصد بها مجموعات المصانع حول طريق الرباط وطريق المطار القديم.

- بالنسبة لمجموعة المنشآت الصناعية على طريق الرباط فتقع بعيداً عن الكتلة المبنية نسبياً فى مجال جغرافى ريفى-حضرى فى اتجاه الرباط على جانبى الطريق فى منطقة سهلية مموجة نسبياً، انحدارها العام صوب وادى اليهود وروافده. وكذلك وادى السوانى وروافده مما يسهل عملية صرف النفايات السائلة والمياه المستخدمة [2].

وتضم هذه المنطقة منشآت صناعية متنوعة فى إنتاجها يرجع بعضها للفترة الدولية وبعضها لما بعد الحصول

- Boulerbah, A.; (1990), Op. cit., p. 337. (١)

(٢) خرائط طنجة بمقياس ١: ١٠٠٠٠ و ١: ٥٠٠٠ و ١: ٢٠٠٠ والصور الجوية، وكذلك الدراسة الميدانية.

* الدراسة الميدانية سنة ١٩٩٢.

- Ibid, p. 339.

على الاستقلال، حيث يمثل طريق الرباط مدخلاً مهماً لطنجة يربط المدينة بالمطار-من خلال تفريعة، كما يربط المدينة بسائر المدن المغربية فى الاتجاه الجنوبى الغربى منها. ويتصل بالطريق فى الوقت الحاضر عدة طرق مهمة تربطه بأنحاء المدينة، كما يمثل امتداده فى شارع مولاى إسماعيل حتى ساحة جامعة الدول العربية امتداداً يربطه بوسط المدينة وبطريق تطوان فى ذات الوقت. ويبدأ الطريق بعد قنطرة بنى مكادة حيث تتفرع عدة طرق حيوية بعد نهاية حى مولاى إسماعيل الصناعى، ويوجد على الجانب الأيسر من الطريق بعد بدايته مركز لتجميع الألبان، وعلى جانبى الطريق من مخرجه حتى عذيب الحاج قدور تظهر تقسيمات الأراضى من أجل السكن لمناطق البرانس ونرجس وتجزئة النصر بموجينة كامتداد مخطط لحى بن ديبان فى الشمال الغربى منه، ممايعنى أن المنطقة أصبحت حالياً قريبة جداً من الكتلة المبنية ولم تعد فى منطقة ريفية، كما أن تغيير الحدود الإدارية الحديث لمدينة طنجة قد أدخل كل عناصر استخدام الأراضى فى المتصل الريفى الحضرى داخل الحدود الإدارية للمدينة من رأس ملاباطا حتى شاطئ مديونة وسهل بوخالف حيث مطار طنجة* .

ويوجد بهذا التجمع عدة مصانع للمياه المعدنية (سيدى حرازم)، والنسيج والغزل (أنجيتكس ناسكوتكس)، وبدأ هذا المصنع سنة ١٩٦٦ برأسمال لبنانى-مغربى ثم أغلق وعاد للعمل مرة أخرى برأسمال عربى-إيطالى، وهو من أهم مصانع الغزل والنسيج بطنجة التى يناسب مناخها هذه الصناعة، بالإضافة إلى مصنع الألومنيوم الخاص بعمليات التشييد والبناء (ڤيزيام) ومصنع (كاريير)، وتمتد المصانع حتى بعد الكيلو ٧ من طريق الرباط.

أما التجمع الصناعى على طريق المطار القديم فيمتد على جوانب الطريق حتى الكيلو ٤، ويحده شمالاً تل المجاهدين ويوجد التجمع الصناعى الأكثر إلى الشرق من وادى اليهود، وإمكانيات توسع هذه المنطقة محدودة بسبب ظروف السطح حولها، وتنحدر المنطقة صوب وادى اليهود ممايوفر إمكانيات جيدة للصرف كما تتميز بانبساطها النسبى.

وتتميز المنطقة بقربها بل بملاصقتها للمجال الجغرافى السكنى بالمدينة، حيث تقسيم البرانس الجديد بين طريق الرباط وطريق المطار، ثم المبانى القائمة بالفعل فى أحياء فال فلورى، والحى الجديد -كسبراطا، والسوانى باتجاه سان فرانسيسكو حيث امتداد طريق المطار وارتباطه بوسط المدينة كما يرتبط هذا الطريق حالياً بطريق الرباط وشارع أطلس من خلال طريق الملك فيصل بن عبد العزيز الذى يمر بوسط الحى الجديد-كسبراطا.

وتبلغ مصانع هذه المنطقة سبعة مصانع، أهمها على الإطلاق مصنع ساتفيلاج للغزل والنسيج حيث يضم أكثر من ٥٥٠ عامل (وكان يضم فى أوائل العقد الثامن أكثر من ١٥٠٠ عامل) لكنه خفض عدد عماله بسبب مشاكل التسويق والإنتاج(١).

بالإضافة إلى مصنع الكوكاكولا الذى يعود للفترة الدولية ويضم أكثر من ٢٥٠ عامل...ومصنع لهوائيات التليفزيون وآخر للتجهيزات الكهربائية مما يعنى أيضاً تنوع الصناعة بهذه المناطق. كما تتميز بمستوى الإنتاج الرفيع وخاصة فى قطاع الغزل والنسيج، وسوف يدعم من وجود المناطق الصناعية فى جنوب غرب طنجة المنطقة الصناعية

---

(١) - S.d.a.u. V.T.; (1983), Op. cit., p. 723.

* ستأتى الإشارة إلى ذلك مع دراسة مستقبل المدينة والمعلومات الواردة بهذا الجزء مستقاة من الميدان والصور الجوية وخرائط طنجة ١-٢٠٠٠ و ١-٥٠٠٠ و ١-١٠٠٠٠.

الجديدة المزمع إنشائها على طريق الرباط فى اتجاه الطريق الجديد رقم ٨٠٠٣ المتجه جنوباً، والذى يربط شمال غرب وغرب بن ديبان وطريق الرباط بدواوير بنى أوريا غل، وبنى توزين، ودوار حرارن، شكل رقم (٩٧ و٩٩-ب) وذلك نظراً لحاجة طنجة إلى مناطق صناعية جديدة تستوعب النمو الصناعى الكبير الذى تشهده المدينة بالإضافة إلى تكثيف الصناعة فى المناطق السابقة.

وتنتشر حول طنجة على مسافات بعيدة نسبياً من المناطق السابقة المحاجر ومصانع الطوب والأسمنت، فنجدها على جانب طريق ملاباطا شرقاً فى المنارة والنوينوش وغيرها وشرق المنطقة الصناعية بمغوغا وتطوان، أى فى اتجاه الجنوب الشرقى وجنوب المدينة حيث مصنعين "للآجر-الطوب" غرب طريق الركايع فى منطقة العوامة جنوب الركايع. وكذلك مصنع الأسمنت على الكيلو ٢٠ من طريق الرباط جنوب غرب المدينة... وهكذا تطوق هذه المصانع والمحاجر وغيرها المدينة مما يترك أثراً على البيئة الطبيعية والبشرية معاً فى هوامش المدينة* .

وتجدر الإشارة فى نهاية تحديد المناطق الصناعية وخصائصها الى التجمعات الصناعة داخل المدينة والمنطقة الحرة بميناء طنجة.

٣-و- تجمعات صناعية صغيرة داخل المدينة:

ومنها تجمع مجموعة من المصانع الصغيرة حول فندق بسادينا غرب طريق تطوان. وكذلك عدد من المصانع ذات الأهمية الكبيرة أيضاً فى حى البلاج، وأهم صناعات هذه المصانع تتركز فى الغزل والنسيج والملابس الجاهزة والغزل والنسيج وخاصة فى السنوات الأخيرة. يضاف إلى ماسبق المصانع المنتشرة فى كافة أحياء طنجة، وخاصة فى المدينة العتيقة والمصلى. وفى الأحياء الشعبية فى السوانى، وبن ديبان، وبنى مكادة...حيث صناعة الملابس الجاهزة، والسجاد، والمواد الغذائية... والتى تتم فى المساكن-كما تتم صناعة السجاد والملابس والأجر فى مناطق السكن الهامشى وفى دور الصفيح.

٣-ز- المنطقة الحرة بميناء طنجة:

وقد تم إنشاء هذه المنطقة بناء على "ظهير ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٦١" فى ميناء طنجة** بمساحة ١١٦٨٠٠م٢ (١١,٦ هكتار) مخصصة للإدارة، والمنطقة الصناعية الحرة، والمنطقة التجارية الحرة بالإضافة إلى مساحات مخصصة لمستودعات البضائع، والمستودعات العمومية المغطاة، إلى جانب مرفأ للأرصاد طوله الإجمالى ٦٥٠ م. ويخدم المنطقة الحرة طرق وخطوط السكة الحديد التى ترتبط بالخطوط العامة التى تربط طنجة بالمغرب.

وتضم هذه المنطقة حتى أواخر ١٩٩٢ حوالى ٥١ مؤسسة منها ٢٧ مؤسسة تجارية، و١٧ مؤسسة صناعية، و٧ مؤسسات خاصة بالتمويل، والأعمال المالية، والخدمات، والتسهيلات، والاتصالات. وتكاد تتخصص المنطقة الصناعية بالمنطقة الحرة بميناء طنجة فى قطاع الملابس الجاهزة، إذ يعمل بها ١٤ وحدة صناعية، بينما تعمل باقى الوحدات الصناعية فى صناعات أخرى منها مصنع لمعدات الطائرات، ومصنع للمجوهرات. وتعد مؤسسات المنطقة

---

* من واقع الخرائط التفصيلية وخرائط ١-١٠٠٠٠ والصور الجوية الحديثة، والدراسة الميدانية.

** سبقت الإشارة إلي نشأتها والظروف التي أدت إلى ذلك، وقد نشأت أولاً كمنطقة حرة تجارية ثم أضيفت إليها الصناعة فيما بعد.

الحرة من المؤسسات الكبرى ويُصدر كل إنتاجها، كما تعتبر أفرع لمؤسسات كبرى عالمية أجنبية، وتعمل برؤوس أموال أجنبية، وجارى توسيع المنطقة لاستيعاب طلبات الاستثمار بها (١). حيث سيضاف إليها حوالى ٥ هكتار أو ٥٠٠٠٠ م٢ على شاطئ الخليج بجوار المنطقة الأصلية (٢) وجارى بناؤها بالفعل* .

- تقدير الحاجة إلى أراض جديدة للصناعة:

نظراً للنمو الصناعى الذى تشهده طنجة هناك حاجة مستمرة لأراض تصلح للاستخدام الصناعى بهذه المدينة.

وقد قدر التصميم التوجيهى للتهيئة (التخطيط) الحضرية بطنجة حجم فرص العمل الصناعى الواجب توفيرها بحوالى ٤٦٠٠٠ فرصة عمل حتى سنة ٢٠٠١ بناء على معدل نمو العمالة بالصناعة بين ١٩٦٠-١٩٧١-١٩٨١" ويقصد بها الصناعة التحويلية والصناعات التقليدية أى الأنشطة المنتجة، منها ٣٢٠٠٠ فرصة فى الصناعات التحويلية والصناعات القائمة بمصانع (آلية)، وقد قُدرت الحاجة إلى فرص عمل حتى سنة ١٩٩١ بحوالى ١٢٠٠٠ فرصة.

بينما قدرت نسبة العمالة إلى الأرض بحوالى ٧٠ فرصة عمل بالهكتار، وذلك فى إطار دراسة المناطق الصناعية بالمغرب، وذلك لتقييم مدى الحاجة إلى أراض للنشاط الصناعى بها.

ويصعب تطبيق هذا المعيار بالنسبة لطنجة بسبب سيطرة قطاع النسيج والغزل على قطاعات الصناعة الأخرى إذا ماقورن بالصناعة فى المغرب كدولة، ويبلغ متوسط نسبة العمالة إلى الأرض فى قطاع الغزل والنسيج والصباغة ١٤٠ عامل/هكتار، بينما تبلغ حوالى ٨٥ فرصة عمل/هكتار بالنسبة للأنشطة الصناعية الأخرى.

ويعنى هذا أن متوسط فرص العمل للهكتار سيكون ١٠٢ فرصة عمل/هكتار على أساس حساب ٣٥٠٠ فرصة مطلوبة بين سنة ١٩٨١-١٩٩١ فى قطاع الغزل والنسيج، والصباغة بنسبة إشغال عالية تصل إلى ١٤٠ فرصة/هكتار ثم ٨١٠٠ فرصة مطلوبة لقطاعات الصناعة الأخرى بمتوسط ٨٥ فرصة/هكتار. لذلك فقد اعتمد تصميم التهيئة على نسبة إشغال تقدر بحوالى ١٠٠ فرصة عمل /هكتار فى طنجة.

وكانت أهم نتائج هذه الدراسة أن جزءاً كبيراً من الصناعة فى المستقبل لن تستوعبه مناطق الصناعة الموجودة بالفعل، وكانت التقديرات كما يلى:

- جزء من الصناعة المطلوب توفيرها سيكون داخل المجتمع العمرانى نفسه كصناعة السجاد والمخابز الآلية، والمشروعات الصغيرة غير الضارة بالبيئة.

- جانب من الصناعات سينتشر حول هوامش المدينة لأنه يتطلب مساحات واسعة، ولايتطلب بنية أساسية جيدة مثل مصانع الطوب-الآجر ومصانع المسبوكات.

---

(١) - Office D'exploitation des ports (O.D.E.P.), (1992), Le port et la zone Franche de Tanger, Tanger, pp. 4-10.

(٢) - Boulerbah, A.; (1991), Op. cit., p. 429.

* ملاحظة ميدانية

ويعني ماسبق أن نصف النمو الصناعي يمكن للمناطق القائمة استيعابه و ١٠٪ تقريباً سيوجد داخل المجال المبنى أو خارج المدينة. وتظل هناك حاجة إلى حوالى ١٤٠ هكتار جديدة لإقامة صناعة توفر فرص عمل للعمالة الصناعية المتبقية، وذلك في ظل معدلات نمو اقتصادى مرتفعة مع نمو وتطور فى البنية الأساسية ووسائل وطرق النقل والمواصلات، وتقدر الحاجة حتى سنة ١٩٩١ بحوالى ٥٠ هكتار و ٩٠ هكتار حتى سنة ٢٠٠١.

وتوفر منطقة مغوغا الصناعية حوالى ٤٠ هكتار مع صعوبة استغلالها لمشاكلها السابق ذكرها وقربها من المنطقة السياحية. بينما توفر المنطقة الصناعية على طريق تطوان ٢٠ هكتار بالإضافة إلى ٤٠ هكتار بالمنطقة الصناعية شطر "ب" محجوزة بين السكة الحديد وطريق الركايع مما يوفر ١٠٠ هكتار تقريباً، وتبقى الحاجة إلى ٤٠ هكتار توفرها منطقة جديدة مقترحة على شكل مربع جنوب غرب المدينة بين طريق الرباط والطريق (٨٠٠٣)، شكل (٩٧ و ٩٩ب). ومن ميزاتها قربها من مناطق التعمير الحديثة وقربها من طريق الرباط مع قابليتها للتجهيز لسهولة انحدارها-ويعمل كردون الكيلو ٩ على حجزها عن الكتلة المبنية فى حالة إتمام شق هذا الطريق وتجهيزه وتشجيره. بالإضافة إلى احتمالات التوسع الكبير فى هذه المنطقة، ومن الممكن ربطها بشبكة السكة الحديد عن طريق فرع إضافى طوله ٥ كم فقط (١).

وقد تم الحصول على جانب من هذه الأراضى بالفعل وتجرى الدراسات لإعدادها واتخاذ الإجراءات القانونية لاستخلاصها، ومن حسن الحظ أنها من أملاك الدولة على طريق الرباط قرب الكيلو ١٠، ولم يتحقق توقع التصميم التوجيهى بشأن منطقة مغوغا فلم تنمُ بها صناعات كما لم يشرع فى تهيئة المنطقة الصناعية بطريق تطوان (شطر "ب")، لكن تم تكثيف الصناعة بالمنطقة الصناعية بطريق تطوان والقائمة بالفعل أى (شطر أ) (٢).

٤- مناطق النقل والمواصلات وميناء طنجة:

ويقصد بها المساحات والتجهيزات الخاصة بوظائف وعمليات النقل والمواصلات داخل المدينة، وتلك التى تخدم المدينة وتربطها بما حولها على المستوى الإقليمى أو القومى أو الدولى وهى فى طنجة: السكة الحديد، ومحطات النقل الجماعى الخارجى، ومطار طنجة، وميناء طنجة الذى يقوم بوظائف أخرى غير عملية النقل-كالصيد-والترفيه، والمنطقة الحرة...الخ والذى يعد من أهم خصائص طنجة منذ نشأتها الأولى كثغر فينيقى على البوغاز.

٤-أ- سكة حديد طنجة:

وقد سبقت الإشارة إلى سكة حديد طنجة فى مواقع سابقة من البحث، وخاصة فيما يتعلق بنشأتها وكذلك مايتعلق بكونها أحد محاور شبكة النقل والمواصلات ووسائله فى طنجة وسينصب الاهتمام فى هذه الدراسة على التحليل المكانى والوظيفى لهذا المرفق العام فى منظومة التوزيع المكانى لاستخدامات الأراضى المختلفة فى طنجة.

يمثل خط السكة الحديد فى الوقت الحاضر الذى ينتهى إلى أو يبدأ من محطة السكة الحديد وميناء طنجة-والمحصور بين طريق الكورنيش ورمال الشاطئ حتى مصب وادى السوانى-مشكلة حادة بالنسبة لبيئة طنجة الحضرية

(١) - S.d.a.u.V.T.; (1983). Op. cit., pp. 113-184. (Chap. 5, Parti d'amenagement).

(٢) محادثة شخصية مع المهندس سعيد العلواني مندوب وزارة السكنى بطنجة في ديسمبر سنة ١٩٩٢.

خاصة وأن هذه المنطقة تضم أهم مناطق السياحة والترفيه والاصطياف في المدينة، إذ تصطف الفنادق الكبرى، والمطاعم، والمقاهي، والبزارات على طول شارع إسبانيا والجيش الملكي. كما تصطف بطول الشاطئ بين السكة الحديد ورمال الشاطئ العديد من المطاعم والأندية الشاطئية والتي يتبع العديد منها الفنادق الكبرى في طنجة. وتكثر (المزلقانات) بين الطريق والشاطئ مايؤدي إلى الحوادث والازدحام. والواقع أن مشكلة هذا الجزء يصعب حلها حيث يخدم خط السكة الحديد حركة نقل الركاب المسافرين من طنجة إلى مدن المغرب بل وإلى الجزائر وغيرها ... والقادمين إلى ميناء طنجة بحراً والعابرين منها من خلال السكة الحديد إلى مدن المغرب أو غيرها أيضاً. كما يخدم حركة المسافرين المغادرين من المغرب وغيرها إلى خارج المغرب بحراً من خلال ميناء طنجة، إذ تصل أفرع هذا الخط الحديدي إلى داخل الميناء حيث المحطات البحرية (القديمة والجديدة)، كما يتفرع خط السكة الحديد إلى عدة أفرع بعد دخوله الميناء ليخدم أيضاً حركة التجارة والصناعة عبر الميناء من خلال الصادرات والواردات التي تحملها القطارات من الميناء وإليه من خارج وداخل البلاد.

ويتفرع من الخط الرئيسي بعد انحرافه إلى الجنوب الشرقي بعد عبور مصب وادي السواني عدة أفرع ثانوية تخدم المناطق الصناعية في طنجة حيث منطقة مغوغا، ومستودعات البترول، والمنطقة الصناعية بطريق تطوان (شطر "أ"). وحيث محطة مغوغا لنقل البضائع إلى المنطقة الصناعية لتربط بين هذه المناطق والميناء وداخل البلاد. ويمر خط السكة الحديد بطول أكثر من ١٠ كم حتى جنوب الركايع، ثم يستمر في نفس الاتجاه (الجنوبي الغربي) حتى يعبر وادي المهرهر لينحرف أكثر صوب الجنوب الغربي حتى أصيلة ليربط طنجة بأصيلة شكل رقم (٣٨ و٩٧).

بالنسبة لمحطة الركاب بطنجة فتوجد ضمن تجمع نقلي كبير حيث الميناء ومحطة السكة الحديد ومحطة السيارات، وتقع المحطة أمام ساحة المسيرة الخضراء (البلايا سابقاً)جنوب غرب ميناء طنجة وحيث مخرج المدينة العتيقة. وقد تم توسيع وتجميل محطة القطار وتجهيزها بالمرافق والإدارات التي تمكنها من استقبال أعداد المسافرين المتزايدة. فقد ارتفع عدد المسافرين من ٣١٥٠٠٠ مسافر سنة ١٩٨١ إلى ٦٣٥٩٣٥ مسافر سنة ١٩٨٩، ثم إلى ٥٩٥٦١٧ مسافر سنة ١٩٩٠، وبالنسبة لنقل البضائع فقد بلغت ٢٧٩٣٧ طن بالنسبة للصادرات وحوالي ١٦٣٦١٤ طن بالنسبة للواردات وذلك سنة ١٩٩٠ (١).

وقد اتفقت مختلف الدراسات على تقديم اقتراحين لحل مشكلة موضع خط السكة الحديد بمحازاة الشاطئ السياحي بطنجة، وهما:

- يقضي الاقتراح الأول بإبعاد خط السكة الحديد حتى لايمر بالشاطئ، مع نقل محطة المسافرين إلى مكان مناسب. ويصعب تحقيق هذا الاقتراح نظراً لحاجة الميناء الكبيرة إلى السكة الحديد، وكذلك حاجة المناطق الصناعية على وادي مغوغا وارتباطها بنقل المنتجات إلى الميناء والحصول على المواد الخام من الميناء عبر خط السكة الحديد وفروعه الإضافية وصعوبة نقل الخط إلى داخل المدينة.

- أما الاقتراح الثاني فيرى ضرورة الإبقاء على الخط الحالي للسكة الحديدية، وإنشاء أو شق نفق تحت الأرض

---

(١) غرفة التجارة والصناعة بطنجة، (١٩٩٢)، مجلة الازدهار عدد خاص عن مدينة طنجة، مرجع سابق، صـ ٤١.

فى الجزء الموازى للشاطئ لمرور القطار إلى محطته الحالية [١] والمرتبطة بميناء طنجة والمدينة العتيقة ووسط المدينة من خلال الممرات والطرق المجاورة، والواقع أن حل المشكلات المتعلقة بمناطق وتجهيزات السكة الحديد بطنجة، ومستقبل هذا المرفق النقلى الهام رهين بالمشاريع المستقبلية التى ترتبط بمستقبل المدينة، وخاصة مشروع الربط القارى الثابت بين أوربا والمغرب عبر مضيق جبل طارق من خلال طنجة [٢].

٤-ب- محطات النقل البرى والداخلى الرئيسية:

لايوجد نقل جماعى حالياً داخل مدينة طنجة، وتعمل حركة النقل الداخلى على سيارات الأجرة الصغيرة، ولها مناطق تخدمها، وهى حتى إتمام هذه الدراسة داخل الحدود الإدارية بطنجة، أما سيارات الأجرة الكبيرة فيسمح لها بالحركة من داخل المدينة إلى خارجها. وقد كان موقع سيارات النقل الجماعى الرئيسى بساحة السوق الكبير وقد نقل إلى زنقة إنجلترا كما يوجد مكان للتجمع بساحة البلايا أو المسيرة الخضراء بجوار محطة السكة الحديد ومدخل الميناء وهى ذاتها مواقع تجمع السيارات الأجرة ... كما يمكن أن نجد مواقف لها قرب الأسواق والمراكز التجارية الفرعية أو الثانوية.

بالنسبة للنقل عبر شبكة الطرق الخارجية توجد "المحطة الطرقية" الرئيسية أمام ساحة جامعة الدول العربية عند التقاء الطرق الرئيسية "طريق تطوان بطريق الرباط" وقد شيدت سنة ١٩٨٩. يضاف إلى ذلك محطات فرعية على طريق الركايع والطرق الثانوية الأخرى وتقوم بعمليات النقل شركات النقل الجماعى التابعة للقطاع العام والخاص بالإضافة إلى التاكسى الكبير وسيارات (السرفيس).

٤- جـ- منطقة مطار طنجة

يعتبر مطار بوخالف بطنجة أقدم المطارات الدولية بالمملكة المغربية، ومن أقدم مطارات القارة الإفريقية، ويقع بين طريق الرباط وشاطئ المحيط الأطلنطى فى منتصف حوض سهل وادى بوخالف الشمالى حيث يقسمه وادى بوخالف الذى يجرى جنوب المطار، ويبعد المطار عن قلب المدينة بحوالى ١٤ كم* .

وتحتل منطقة المطار بعد توسعته سنة ١٩٧٩ مساحة ٣٦٠ هكتار، ويحتوى المطار على ممران طول الأول منهما ٢٠٠٠ م وعرضه ٤٥ م، كما تم تشييد مدرج جديد بطول ٣٥٠٠ م وعرض ٤٥ م، بالإضافة إلى ممرات للخروج السريع، ومنطقتين لانتظار الطائرات ذات الحمولة الكبيرة، بالإضافة إلى خمس مناطق أخرى لوقوف الطائرات، ويضم أيضاً برجاً للمراقبة، ومحطة أرصاد جوية، ومبنى إدارة المطار، ويضاف إلى ماسبق محطة أو "صالة" المسافرين وتصل مساحتها بعد توسعتها إلى ٣١٠٢م٢، بالإضافة إلى العديد من الخدمات والمرافق الأخرى التى يضمها مطار طنجة، منها ساحات انتظار السيارات خارج المطار، بالإضافة إلى مكتب الإرشاد، ومكتب للصرف وتأجير السيارات، ومحلات تجارية بنظام السوق الحرة، ومستودع كبير للأمتعة، ومقاهى ومطاعم. والواقع أن

---

(١) الرحماني، عبد الواحد، (١٩٩٣)، مرجع سابق، صـ صـ ١٨٩-١٣٨.

(٢) نفس المرجع.

* وقد سبقت الإشارة إلى المطار في أكثر من موضع بالبحث خاصة فيما يتعلق بتاريخه ونشأته ضمن النمو العمراني لطنجة وإنشاء البنية الأساسية بها ، ومرة أخرى ضمن وظائف مدينة طنجة .

موقع مطار طنجة لايمثل مشكلة مكانية بالنسبة للكتلة الحضرية فى الوقت الحاضر فيما عدا المشكلة الخاصة بدوار بوخالف الذى يعتبر بموقعه الحالى-وخاصة بعد توسعه-داخل منطقة اضطراب وضوضاء المطار [١] شكل رقم (٩٧).

يقع المطار (حتى سنة ١٩٩٢) خارج المدار الحضرى لبلدية طنجة إلا أنه مع التغيير الحديث لحدود بلدية طنجة وتوسيعها سيقع المطار داخل مدينة طنجة، ومع التوسع العمرانى المستمر على طول طريق الرباط وطريق المطار القديم سيقترب العمران بشكل ملحوظ من المطار، وهذا مايلاحظه أى مسافر إلى المطار من خلال هذه الطرق، مع الأخذ فى الاعتبار أن منطقة ضوضاء المطار غير مقننة فى المغرب، وبالتالى لاتؤخذ فى الاعتبار مع التوسع الكبير للمدينة والصناعة فى اتجاهه، وقد أشار إلى ذلك التصميم التوجيهى لتخطيط مدينة طنجة برسم شكل توضيحى لمنطقة الضوضاء على خريطة بمقياس ١ : ٢٥٠٠٠، كما احتفظ مخطط توجيه المناطق الخاص بطنجة بالمنطقة المحيطة بمطار بوخالف كمنطقة للزراعة المروية والاحتفاظ بمساحتها أيضاً [٢]. إلا أن نمو طنجة السريع وغير الملتزم بالمخطط إلى حد بعيد قد يؤثر فى المستقبل القريب على منطقة المطار والمنطقة المروية الزراعية أيضاً، وقد نتج هذا الانطباع من المشاهدة والملاحظة الميدانية لما يحدث بطنجة من نمو سريع على طول الطرق المؤدية إلى المطار أى طريق الرباط وطريق المطار.

والواقع أن ميناء طنجة الجوى يعانى من عدة مشكلات تعكس بعض مشكلات مدينة طنجة، إذ يشهد بعض التراجع فى نشاطه يعود أساساً إلى احتكار الخطوط الملكية المغربية لجميع الخطوط الجوية، وكذلك إلغاء وتخفيض عدد الرحلات السياحية بعد إلغاء العديد من البرامج السياحية مع العديد من شركات الطيران والشركات السياحية مع مدينة طنجة، حيث الطيران العارض (شارتر) هو السائد من مصادر السواح والمسافرين إلى مدن المملكة المغربية الأخرى مباشرة مثل مراكش وأكادير وغيرها.

وتتكرر نفس الظاهرة مع الميناء البحرى حيث ينقل القطار أو السيارات السائحين مباشرة إلى داخل المغرب، مما يحرم طنجة من مورد هام يؤدى إلى انتعاشها اقتصادياً، وهى تشبه فى ذلك مدينة بور سعيد بمصر حيث تحرم أيضاً من أن يقضى المسافر عبر قناة السويس سواء فى الذهاب أو القدوم ليلة أو ليلتين بها، وخاصة بالنسبة للسياحة بمعنى عدم وضع طنجة وبور سعيد على الخريطة السياحية رغم أن كلتيهما بوابة لإفريقيا ومصر والمغرب عبر شرايين نقل هامة.

٤-د- ميناء طنجة:

يحظى ميناء طنجة بأهمية كبيرة بالنسبة لمدينة طنجة التى تدين بوجودها واستمرارها لهذا الميناء، كما يعد عنصراً هاماً فى مورفولوجية طنجة بل محور كثير من الأنشطة الاقتصادية بها خاصة بالنسبة للمدينة العتيقة ومحاورها التجارية ووسط المدينة التجارى وكذلك بالنسبة للمناطق الصناعية المنتشرة بطنجة والتى تعتمد على تصدير إنتاجها واستيراد المواد الخام من خلال الميناء الذى يمثل الميناء الوحيد على ضفة البوغاز الجنوبية (باستثناء

(١) - S.d.a.u.V.T.: (1983): Op. cit., pp. 122-128.

(٢) - Ibid, p. 125.

ميناء سبتة المحتل).

ويتميز ميناء طنجة بتعدد وظائفه حيث يمثل ميناء لنقل المسافرين، والبضائع، وميناء للصيد البحرى، وميناء ترفيهى حيث يضم نادى "لليخوت" بالإضافة إلى وجود منطقة حرة تجارية، ومنطقة حرة صناعية أيضاً، والعديد من الخدمات التى تخدم قطاعاته المختلفة والتى ستتضح من خلال الدراسة التالية.

ويحتل ميناء طنجة الحالى الطرف الشمالى الغربى من خليج طنجة شرق المدينة العتيقة ومحاذياً لها، حيث يمثلان معاً وحدة عضوية مترابطة تعبر عنها الصور التاريخية والصور الجوية فى الوقت الحاضر.

وقد اتضحت أهم خصائص بيئة الميناء الطبيعية من خلال دراسة موضع المدينة، كما اتضحت مراحل توسعه المختلفة وأهميته فى الفترات الزمنية المختلفة أيضاً من خلال دراسة النمو العمرانى للمدينة فى الفصل الثانى، وكذلك عند دراسة وظائف مدينة طنجة فى آخر الفصل الثالث، وبالتالى يمكن تركيز الاهتمام فى هذه الدراسة على مورفولوجية منطقة الميناء وخصائصها ومشكلاتها كمنطقة وظيفية ضمن التركيب الوظيفى للمدينة يصعب إغفالها أو تجاهلها.

يتكون ميناء طنجة من ثلاثة أقسام متمايزة مساحتها الكلية حوالى ٦٨ هكتار [١] ويوضحها الشكل رقم (١٠٠) وهى:

– الميناء الداخلى: ومساحة حوضه ٥,٠ هكتار ويتكون من ثلاث مرافئ محمية بواسطة حاجزين للأمواج ويستخدم هذا الميناء للصيد فى المرفأ الشمالى الغربى وفى المرفأ الجنوبى بالإضافة إلى نادى اليخت فى المرفأ الغربى، واليخت والصيد معاً فى المرفأ الجنوبى.

ويتميز الميناء الداخلى بوجود عدة مرافق هامة مثل مرسى القباطنة، ونادى اليخت، ورصيف مراكب وسفن الصيد، ورصيف العبارات (المعديات)، بالإضافة إلى المخازن والمستودعات، وتشرف عليه المدينة العتيقة مباشرة، ومن المخطط له نقل نادى اليخت إلى منطقة خليج طنجة السياحية، والاستفادة من مكانه فى نشاط آخر للميناء.

– الحوض الأوسط ورصيف البضائع (رصيف رقم ٢):

وتصل مساحة هذا الحوض إلى ٧,٩ هكتار، ويحده شرقاً الرصيف الجديد (رقم ٢)، ومن الشمال مكسر الأمواج وحاجز لليخوت فى نفس الوقت، ومن الغرب الميناء الداخلى، ومن الجنوب الرصيف رقم (١). ويصل طول الرصيف رقم (١) إلى ٢٠٠ م مخصص لسفن الصيد، أما طول رصيف البضائع (رقم ٢) فيصل حالياً إلى ٥٠٠ م، وقد تم توسيع هذا الرصيف بإنشاء ٣٠٠ م من الأرصفة و ٣ هكتار من الأراضى المسطحة، كما تم وضع سياج له سنة ١٩٨٦ وكذلك أعيد تخطيط مخازنه.

– الحوض الكبير: وتصل مساحته إلى ٥٥ هكتار ويحده شمالاً حاجز الأمواج الكبير المميز لميناء طنجة، (٢٢٠٠م) ويحده غرباً المسطح الأرضى لمحطة الركاب (المسافرين) والشاحنات الدولية وحاجز اليخوت الممتد جنوب

---

(١) - Office D'Exploitation des ports (ODEP) et Direction D'Exploitation du port de Tanger (DEPT), (1992), plan Directeur D'amenagement du port de Tanger, Tanger, pp. 1-30.

شرق محطة الركاب، كما يحد هذا الحوض من الجنوب الرصيف الجديد رقم "٢"، ويتكون هذا الحوض من رصيف عائم لناقلات المسافرين أو البضائع بطول ١٢٠ م والمرفأ الداخلى غرب الحاجز الكبير وإلى الشرق منه بحوالى ١١٥ م يوجد المرفأ أو الرصيف الأوسط بطول ١٦٥ م ويستخدم لرسو الناقلات الكبيرة على الحاجز الكبير، كما يتميز الحاجز الكبير أيضاً بوجود مرفأ خاص بناقلات البترول حتى غاطس ٢٨ قدم وعلى طول ٢٩٠ م من هذا الحاجز هناك إمكانية لاستقبال سفن ذات غاطس ٢٨ قدم فى أقصى الطرف الشرقى.

ويتميز ميناء طنجة بوجود محطة بحرية جيدة رئيسية وأخرى ثانوية شيدت سنة ١٩٨٦، كما يضم أربع مراكز لرسو السفن الخاصة بالمسافرين والسيارات والحافلات والشاحنات، اثنتين منها بحاجز الأمواج الكبير واثنتين بالرصيف العائم الجديد شكل رقم (١٠٠).

يضاف إلى الأحواض والأرصفة والمحطة البحرية المناطق الخاصة بالتخزين وتصل مساحتها إلى ٢٨٠٠٠م٢، وتتوزع المخازن والمستودعات فى مناطق عديدة بالميناء بمسطح الرصيف رقم "١" والرصيف رقم "٢" ورصيف الصيد والمنطقة الخلفية للميناء الداخلى. كما توجد مستودعات البترول فى أقصى الشمال الغربى من الميناء أسفل الجرف الذى شيدت عليه المدينة العتيقة وتقع أكبر المستودعات والمخازن مساحة على سطح الرصيف رقم "٢".

وتصل مساحة الأراضى والمسطحات بميناء طنجة إلى ٣٣ هكتار منها ١٨ هكتار لأرصفة التجارة، و ١٥ هكتار لباقى مناطق الميناء توزع بين المنطقة الحرة بميناء طنجة، ومساحتها ١١,٥ هكتار، ومنطقة أرضية مسطحة تجارية مساحتها ٤,٥ هكتار وقد تم توسيع الميناء بحيث تصل المساحة المسطحة الإجمالية حالياً إلى ٤٠ هكتار، كما يصل طول حاجز مكسر الأمواج إلى ٢٢٠٠ م [1]. ويضم ميناء طنجة العديد من التجهيزات والمعدات، كما تصل خطوط السكة الحديد فى الوقت الحاضر داخل الميناء حتى مكسر الأمواج الكبير (الحاجز الكبير) عند مدخل محطة رقم "٤" فى أقصى شمال شرق الميناء، كما يتفرع منها فرع آخر من مدخل السكة الحديد إلى الميناء ليربط الرصيف رقم "٢" (الرصيف الجديد) بالخط الرئيسى بالإضافة إلى عدة أفرع تخدم المنطقة الحرة بالميناء، شكل (١٠٠). وقد تم إدخال العديد من الإصلاحات والتجهيزات على ميناء طنجة فى السنوات الأخيرة. أهمها تشييد مدخل جديد لاتق ببوابة إفريقيا من الطريق الرئيسى وذلك سنة ١٩٨٩ وتشييد العديد من المبانى داخل الميناء منها مبنى مكتب استغلال الموانئ (ODEP) ، ومديرية استغلال ميناء طنجة (DEPT) ، والمخازن الخاصة بالمراقبة الجمركية بمحطة شاحنات النقل الدولية [2].

ولتأمين دخول السفن المارة بالبوغاز وإرشادها لخليج طنجة توجد ثلاث منارات: الأولى على رأس ملاباطا، والثانية بتل الشرف (وسط الخليج)، والثالثة على نهاية الحاجز الكبير بالطرف الشمالى الغربى لخليج طنجة. وترى هذه المنارات الثلاث من قبل السفن على مسافات بعيدة فى المضيق قبل الدخول إلى مياه خليج طنجة أما دخول الميناء فيُؤمن بواسطة فنارتين، الأولى فنارة طرف الحاجز الكبير، والثانية بطرف الرصيف رقم "٢" على مدخل

---

(١) غرفة التجارة والصناعة، (١٩٩٢)، الملتقى المتوسطى الثالث، جمعية غرف المتوسط (إسكام)، مرجع سابق، صـ ٥.

(٢) غرفة التجارة والصناعة، (١٩٩٢)، مجلة الازدهار، عدد خاص عن طنجة، مرجع سابق، صـ ٤٣.

شكل (١٠٠) ميناء طنجة عام ١٩٩٢م

المصدر: مديرية ميناء طنجة، الدراسة الميدانية، الصور الجوية

الحوض الكبير بالميناء.

وتعمل "العبّارات" التابعة لعدة شركات ملاحية على نقل المسافرين والعابرين عبر ضفتى المضيق من خلال عدة خطوط بحرية بين طنجة، وجبل طارق، والجزيرة الخضراء من خلال شركة ملاحية إنجليزية، وبين جبل طارق وطنجة من خلال شركة إسبانية. كما تربط بين طنجة وملقا والجزيرة الخضراء بالتناوب من خلال شركة إسبانية مغربية. وتربط أيضاً بين طنجة ومدينة "سيت" الفرنسية من خلال شركة مغربية.

يعد نشاط العبور من أهم أنشطة الميناء أما سفن الرحلات البحرية فنظراً لضخامتها من جهة وضيق الميناء وقلة تجهيزاته الآلية من جهة أخرى فقليلاً ماتدخل الميناء، حيث لايمكن لهذا الميناء أن يستقبل سوى سفينة واحدة من هذا النوع برصيف حاجز الأمواج الكبير، أما العبارات السابق ذكرها فترسو بمكسر الأمواج الجديد والحاجز الكبير، كما تضطر العديد من السفن إلى الانتظار خارج الميناء خاصة أثناء فترة الإجازات والصيف.

ويعد ذلك من أهم مشكلات ميناء طنجة حيث يصعب فى نفس الوقت القيام بعمليات توسيع للميناء على نطاق كبير إذ أن أى توسيع له يكون دائماً على حساب منطقة الشاطئ الرملى السياحى الملاصق لجنوب الميناء بمدينة طنجة، وتجرى حالياً عملية توسيع للميناء بهذه المنطقة يخص جزء منها المنطقة الحرة [1].

ويحتل نشاط التجارة الأهمية الثانية بعد نشاط العبور والمسافرين، لكنه نشاط ضئيل بالقياس إلى موانئ المغرب الأخرى، وعلى رأسها الدار البيضاء، وإن كان ميناء طنجة قد شهد فى السنوات الأخيرة نمواً فى الحركة التجارية وخاصة بالنسبة لنقل الحبوب، والحاصلات الزراعية، والصناعة. وقد سبقت الإشارة إلى ذلك ضمن وظائف مدينة طنجة.

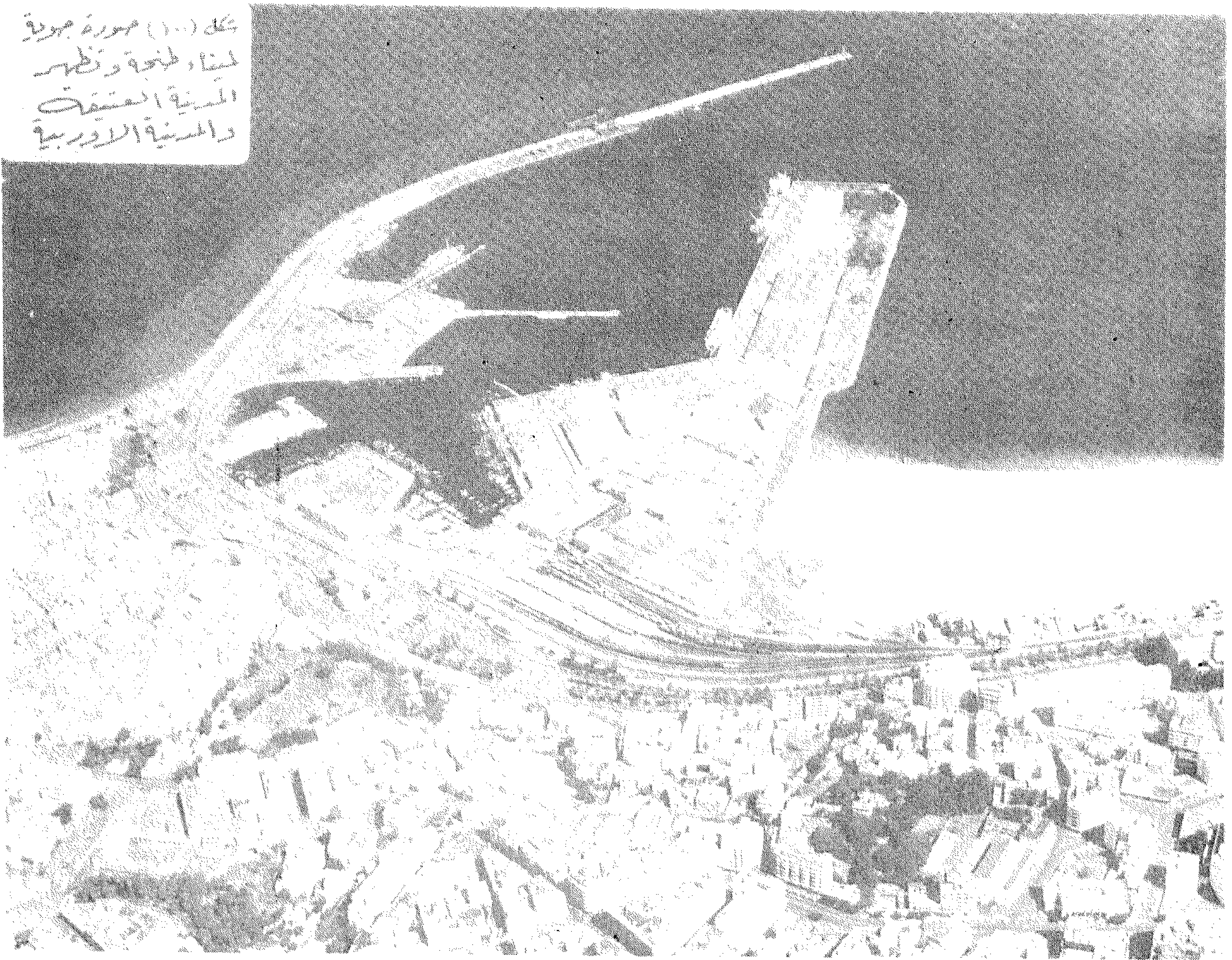
ولايحتل ميناء طنجة مكانة مهمة فى مجال الصيد البحرى رغم الإمكانات الهائلة للمضيق والخليج والمناطق البحرية المتصلة بهما فى البحر المتوسط والمحيط الأطلنطى، وخاصة بالنسبة للبيئة المناسبة لتوافر الأسماك. ويأتى ميناء "أكادير" فى المركز الأول بالنسبة لموانئ المملكة المغربية من حيث قيمة منتجات الصيد البحرى النقدية، يليه ميناء الصيد بالدار البيضاء، ثم ميناء "طان طان"، بينما يأتى ميناء طنجة فى مركز متأخر كثيراً بالنسبة للكمية والقيمة فى ذات الوقت بين موانئ الصيد الرئيسية بالمملكة (١٣ ميناء) وذلك سنة ١٩٩٠ [2]. وتبذل الجهود حالياً للنهوض بأسطول الصيد من أجل تنمية هذا المورد، بالفعل تمت زيادة عدد وحدات أسطول الصيد إلى ٤٢٦ وحدة، يعمل منها ٢٣٥ وحدة، كما يعمل بأسطول أعالى البحار ٢٠ وحدة منها سنة ١٩٩١، وكان العدد الإجمالى لوحدات الصيد سنة ١٩٦١ هو ١٤٦ وحدة فقط، وذلك بفضل إنشاء المكتب الوطنى للصيد البحرى سنة ١٩٦٩، بالإضافة إلى توسيع سوق السمك بطنجة لاستيعاب الكمية المتزايدة من الأسماك [3].

---

(١) محادثة شخصية مع السيد عبد اللطيف العماري مدير مديرية استغلال ميناء طنجة، طنجة في نوفمبر سنة ١٩٩٢، بالإضافة للمشاهدة والملاحظة وعملية الحصر الميداني بطنجة.

(٢) - Direction de la statistique: (1991), Annuaire statistique, Op. cit., p. 60.

(٣) غرفة التجارة والصناعة، (١٩٩٢)، مجلة الازدهار، عدد خاص عن طنجة، مرجع سابق، صـ ٣٥.



شكل (١٠٠) صورة جوية لميناء طنجة وتظهر المدينة العتيقة والمدينة الأوربية

ويمكن التنويه هنا إلى مشكلة طبيعية يعانى منها ميناء طنجة وهى تراكم الرواسب الرملية وغيرها بالميناء الداخلى والرصيف رقم "٢" خاصة، وذلك بسبب اتجاه الرياح وسرعتها الكبيرة والأمواج العاتية أى الخصائص الطبيعية للمنطقة كما كان لإنشاء الحاجز الكبير أثر فى ذلك حيث ساعد على حجز الرواسب التى تأتى بها الرياح والأمواج الغربية خارج الميناء لكن أدى إلى دخول الرواسب التى تأتى بها الرياح الشرقية-وهى رياح سائدة لفترة طويلة من السنة، وتسمى الشرقى (Levante) -إلى داخل الميناء، كما يحجز الرصيف رقم "٢" كمية من هذه الرواسب تقدر سنوياً بحوالى ٦٠٠٠٠م٣ [١] من الرواسب، ويضاعف من أثر الرياح الشرقية الرياح الغربية التى تلقى أو تنقل الرمال والرواسب من هضبة مرشان غرب الميناء إلى الميناء الداخلى والأرصفة الأخرى به، وهى مشكلة تسبب حاجة الميناء الدائمة إلى التطهير لذلك لاترسو به سوى قوارب الصيد الصغيرة واليخوت وقد تم وضع مخطط لإعادة تهيئة أو تخطيط ميناء طنجة وذلك لتحقيق الاستفادة القصوى من الميناء بزيادة مساحة المسطحات وإلغاء جانب من الميناء الداخلى لمشاكله وتوسيع المسطح الجنوبى أيضاً بالإضافة إلى إعادة تشييد بعض المرافق وإعادة تخطيطها [٢].

٥- مناطق الوظيفة السياحية والترفيهية والرياضية:

تعد مدينة طنجة من أقدم وأهم المدن والمناطق السياحية بالمغرب، فقد عرفت النشاط السياحى مبكراً منذ الفترة الدولية بل ومن قبلها. وعلى الرغم من تدهور وظيفة السياحة بها حالياً إلا أن طنجة كانت تمثل أولى مدن المملكة المغربية من حيث طاقة الاستيعاب السياحية والتى يقصد بها عدد الأسرة "فى الفنادق المضيفة" وذلك حتى سنة ١٩٧٧، حيث تراجعت رتبتها لصالح "أكادير" التى تحولت فى بضع سنوات إلى أهم أقطاب الجذب السياحى فى المغرب-جدول رقم (٦٧)، وكان نصيب طنجة من السياح الوافدين إلى المغرب ٨٦,١٦ ٪ سنة ١٩٦١ [٣]. ثم تدنى إلى ١٢,٢٪ سنة ١٩٩٠ [٤].

وقد تركت فترة النظام الدولى السابق بطنجة إرثاً فندقياً سياحياً مهماً حيث كانت طنجة فى أوج ازدهارها، وكانت بداية التواجد المكانى "للنزل" أو الفنادق فى طنجة بمنطقة السوق الصغير بالمدينة العتيقة، حيث تم تحويل العديد من دور الارستقراطية والبرجوازية الطنجية القديمة إلى نزل وفنادق صغيرة. ومع توسع طنجة وازدياد نشاطها بدأت تظهر الفنادق الكبيرة خارج المدينة العتيقة، وكانت ذات مستويات متباينة ارتبط توزيعها المكانى بوسط المدينة وبشارع إسبانيا الموازى للشاطئ وبالإضافة إلى المدينة العتيقة أيضاً.

---

(١) محادثة شخصية مع السيد عبد اللطيف العمارى مدير مديرية استغلال ميناء طنجة من خلال دراسات ووثائق غير منشورة، طنجة، نوفمبر سنة ١٩٩٢.

(٢) - ODEP, et DEPT., (1992), Op. cit., pp. 1-30.

(٣) - S.d.a.u.V.T.; (1983), Op. cit., pp. 738-748.

(٤) - Temsamani, K.M.; (1993), Op. cit., pp. 67-79.

جدول رقم (٦٧) التوزيع الجغرافى لطاقة الاستضافة السياحية بالمغرب حسب عدد الأسرة من ١٩٧٠ - ١٩٩٠ الفنادق المصنفة

السنة	أغادير	الدار البيضاء	مراكش	طنجة	تطوان	باقي المغرب	المجموع	نسبة طنجة إلى جملة المغرب ٪	نسبة أغادير إلى جملة المغرب ٪	نسبة مراكش إلى جملة المغرب
١٩٧٠	٣١٤٧	٤٠٣٩	٣٣٩٧	٥٢٤٩	٥١٥٢	١٠٧١٢	٣١٦٩٦	١٦,٦	٩,٩	١٠,٧٠
١٩٧٥	٥٢٢٣	٥٩٥٣	٤٦٦٠	٧٤٥٣	٥٥٠٦	١٤٢٥١	٤٣٠٤٦	١٧,٣	١٢,٢	١٠,٨٢
١٩٨٠	١١٠٩٣	٦٣٧٥	٧١٣٧	٨٦٨٣	٥٣٨٨	١٧٢٦٣	٥٥٩٤٩	١٥,٥	٢٠,٠	١٢,٧٥
١٩٨٥	١٤٤٩٧	٦١٥٨	٩٤٦٨	٩١٥٧	٥٢٧٠	٢٠٢٧٨	٦٤٨٢٨	١٤,١	٢٢,٣	١٤,٦٠
١٩٩٠	١٩٧٢١	٨٢١٢	١٦٢٦٧	٩٢٦٦	٧١٤٥	٢٧٩٠٧	٨٨٥٧٨	١٠,٥	٢٢,٣	١٨,٤٠

المصدر: سنوات ١٩٧٠و ١٩٧٥و ١٩٨٠ من:

- S.d.a.u.V.T., (1983), Op. cit., p. 748.

سنوات ١٩٨٥ و ١٩٩٠ من:

- Ministére du Tourism, Office National Marocain du Tourism, Division des Etudes (1986), Le secteur Touristique, statistiques 1985, Rabat, P. 30.
- Ministére du Tourism, Office National Marocain du Tourism, Division des Etudes (1991), Le secteur Touristique, statistiques 1990, Rabat, p. 200.

- النسب المئوية من حساب الباحثة.

والواقع أن إرث الفترة الدولية فى هذا المجال لم يكن هزيلاً لابالنسبة لمدينة صغيرة كمدينة طنجة ولابالنسبة للفترة الزمنية التى لم تكن السياحة فيها كما هى الآن صناعة ومورد اقتصادى أساسى للعديد من الدول، فقد كان بالمدينة العتيقة وبوسط المدينة "أو المدينة الأوربية" الحديثة ثمانية فنادق وكان بشارع إسبانيا أربع فنادق (أى بمجموع ١٤ فندقاً مصنفاً) بالإضافة إلى العديد من البنسيونات، والنزل العائلية، وكانت جملة هذه النزل والفنادق المصنفة وغير المصنفة ٢٩ وحدة (١). وبلغت الطاقة الاستضافية للفنادق المذكورة ٣٠٠٠ سرير، بالإضافة إلى طاقة الوحدات الصغيرة جداً والبنسيونات (٢). ولازالت هذه الفنادق تقوم بدور سياحى فيما عدا فندقاً واحداً منها قد تحول إلى مقر تجارى وكذلك تراجع فندق بريطانيا ليصبح فندقاً غير مصنفاً (٣). ومع انهيار النظام الدولى بطنجة وانهيارها الاقتصادى أيضاً كان الخيار السياحى أحد أهم الخيارات أمام الحكومة لإنعاش المدينة، وقد سبقت الإشارة إلى ذلك ضمن دراسة النمو العمرانى للمدينة بعد سنة ١٩٦٠.

وكان تأسيس صندوق القرض السياحى فى أول العقد السابع بمثابة دافع للسياحة فى طنجة ببناء الفنادق،

---

(١) - Hayat, D., (1984), "L'espace touristique tangérois entre les impératifs du tourisme international et les at tentes du tourisme national", Rabat, p. 25.

(٢) - S.d.a.u.V.T., (1983), Op. cit., pp. 708-748.

(٣) البحث الميداني سنة ١٩٩٢.

والقرى والمخيمات السياحية حيث منحت الدولة للمستثمرين المغاربة والأجانب على السواء فرصة الحصول على ٨٠٪ من تكاليف أي مشروع سياحي مع فائدة تتراوح بين ٦ إلى ٥٪ على مدى عشر سنوات، إلى جانب تخفيض نسبة ٥٠٪ من ضريبة الأرباح فضلاً عن التسهيلات الأخرى كتلك المرتبطة بالمعاملات الجمركية وغيرها. كما صدر مرسوم ملكي سنة ١٩٦٧ بتأسيس الشركة الوطنية لتهيئة خليج طنجة (SNABT) والمهم هنا أن عدد الفنادق والقرى السياحية والمخيمات قد ازداد إلى ٤٨ فندقاً مصنفاً و ٧٤ فندقاً غير مصنف، وثلاث مراكز سياحية صيفية، وثلاث مخيمات سياحية وذلك على مستوى عمالة طنجة تستأثر مدينة طنجة بمعظمها [١]. وكان ذلك من أهم العوامل التي أدت إلى أن تتصدر طنجة قائمة المدن المغربية سياحياً حتى سنة ١٩٧٧ (جدول رقم (٦٧)).

والواقع أن حركة إنشاء الإقامات السياحية والمشاريع الفندقية قد عرفت تبايناً كبيراً منذ الاستقلال. إذ يرجع إنشاء ٤٥ فندقاً مصنفاً من بين ٤٨ فندقاً بطنجة إلى ماقبل سنة ١٩٧٨، منها ١٤ فندق ترجع إلى ماقبل الاستقلال بمعنى تشييد ٣١ فندقاً مصنفاً خلال الفترة من ١٩٥٦ إلى ١٩٧٨ أي-بمتوسط إنشاء ١,٤ فندق في العام، منها ٤ فنادق سنة ١٩٦٥، وفندقين سنة ١٩٦٦، وثلاث سنة ١٩٦٩، وثلاث سنة ١٩٧٤، وأربع فنادق تم افتتاحها في سنة ١٩٧٥، وقد شهدت سنة ١٩٨١ افتتاح فندق واحد، وسنة ١٩٨٤ فندقين ... ولم تشهد طنجة افتتاح فنادق جديدة حتى أواخر سنة ١٩٩٢ * . بل على العكس انخفض عدد الفنادق المصنفة من ٤٨ فندقاً سنة ١٩٨٤ إلى ٣٩ فندقاً أو وحدة فندقية سنة ١٩٩٢، ويرجع ذلك إلى إغلاق عدد من الفنادق، إما لصيانتها وتجديدها، أو لانعدام مردوديتها ومن ثم تحول نشاطها، أو لتدني مستواها، وبالتالي انخفاض رتبتها وخروجها من التصنيف الذي يبدأ من خمس نجوم إلى نجمة واحدة ودخولها بذلك قائمة الفنادق غير المصنفة [٢]. ويفسر هذا التراجع في عدد الوحدات المصنفة بالإضافة إلى انعدام الاستثمار في قطاع المنشآت السياحية والفندقية مع الفشل النسبي لشركة تجهيز خليج طنجة في رفع مستوى هذا القطاع، ومدى ماتعانيه طنجة من أزمة سياحية وتدهور في واحدة من أهم الوظائف التي كان من الممكن أن تؤدي بانتعاشها إلى انتعاش طنجة بل وشمال المغرب إذ أن بطنجة إمكانيات سياحية كبيرة ومتنوعة يمكن تنميتها واستثمارها.

وتحتل طنجة المرتبة الثالثة من حيث طاقة الاستضافة مُقدرة بعدد الأسرة، وذلك بنسبة ١٠,٥٪ بينما تحتل أكادير المرتبة الأولى بنسبة ٢٢,٣٪ وذلك سنة ١٩٩٠. ومازالت طنجة تحتل المركز الأول بالنسبة لشمال المغرب بنسبة ٤٧,١٪ من جملة طاقة عمالات شمال المغرب الاستضافية في قطاع السياحة تليها تطوان بنسبة ٢٩,٢٪،

---

(١) غرفة التجارة والصناعة بطنجة (١٩٩٢). مجلة الازدهار، عدد خاص، مرجع سابق، صـ ٣٤.

(٢) - Ministère du Tourisme, Dolegation du Torisme á Tanger, (1992), Hotellerie Tangeroise par categorie, Tanger.

- محادثة شخصية مع السيد بن رابح محمد مدير قسم الإحصاء بمندوبية وزارة السياحة بطنجة في نوفمبر سنة ١٩٩٢.

* أي وقت إجراء الدراسة الميدانية.

ثم الحسيمة ١,١٣٪، ثم وجدة ٤,٦٪، وشفشاون ١,٢٪، فالناضور ٣,١٪ وذلك سنة ١٩٩١ (١). كما تحتل المركز الأول على مستوى الجهة الاقتصادية الشمالية الغربية بنسبة ٤,٦٢٪، تليها تطوان ٣,٣١٪، ثم الرباط ١٧,٥٪، فالقنيطرة ٥,٢٪ وشفشاون ٢,٥٪. أما الحميسات فلا تضم من الطاقة الاستضافية السياحية بالإقليم الشمالي الغربي من المغرب سوى ٠,٨٪ وذلك سنة ١٩٩١ (٢).

ويصل مجموع الطاقة الاستضافية بطنجة سنة ١٩٩٠ إلى ١٤٤١٨ سرير، تتوزع بين الوحدات الفندقية كما يوضحها الجدول رقم (٦٨)، والذى يتضح من استقرائه تنوع مستوى الوحدات الفندقية بطنجة بين فنادق مصنفة وغير مصنفة، وقرى سياحية، وإقامات سياحية، ومخيمات سياحية أيضاً. ويصل إجمالى عدد هذه الوحدات إلى ١٢٤ وحدة، تمثل الفنادق المصنفة منها ٤٧ فندقاً تحتوى على ٤٥٣٦ غرفة وعدد الأسرة بها ٩٢٦٦ سرير، بينما بلغ عدد الاستضافات (Hebergement) غير المصنفة ٧٧ استضافة (فندق أو بنسيون أو إقامة) عدد غرفها ١٣٧٧ غرفة وعدد الأسرة بها ٢٤١٨ سرير، بالإضافة إلى عدد الأسرة بالمخيمات الذى يصل إلى ٢٨٠٠ سرير.

جدول رقم (٦٨) توزيع طاقة الاستضافة السياحية حسب نوع الوحدات الفندقية بطنجة سنة ١٩٩٠

نوع الوحدات	عدد الوحدات	عدد الغرف	عدد الأسرّة
فنادق مصنفة	٤٧	٤٥٣٦	٩٢٦٦
استضافات غير مصنفة	٧٥	١٣٨٨	٢٤١٨
مخيمات	٢		٢٨٠٠
المجموع	١٢٤		١٤٤١٨

المصدر:

- Ministere du Tourisme, office National du Tourisme, Division des Etudes, (1991), Op. cite, p. 198 & p. 200.

وتصل نسبة الفنادق المصنفة فى طنجة إلى ٦٤٪، وغير المصنفة ١٦,٧٪، بينما بلغت نسبة المخيمات ١٩,٣٪ من جملة طاقة الاستضافة السياحية سنة ١٩٩٠ ... وتختلف طنجة فى ذلك قليلاً عن توزيع طاقة الاستضافة على مستوى المملكة المغربية، حيث نصيب الفنادق المصنفة ٥٩,١٪، وغير المصنفة ١٥,٢٪، والمخيمات ٢٥,٧٪ من طاقة الاستضافة حسب عدد الأسرة بالمغرب سنة ١٩٩٠.

(١) محسوب من الأرقام الخام الواردة في

- Ministére du Tourisme, office National du Tourisme Division des Etudes, (1991), Op. cit., p. 200.

(٢) محسوب من الأرقام المطلقة الواردة في

- Ministere du plan, Delegation Regionale du Nord-Ouest, (1992), Annuair statistique Region du Nord- ouest 1991, Tanger, p. 60.

ويعنى هذا ارتفاع مستوى الخدمة الفندقية التى تقدمها طنجة للسائحين والزوار. ويصل عدد الفنادق المصنفة من فئة نجمة واحدة ونجمتين إلى ٢٢ فندق أما ذات فئة ثلاث نجوم فيصل عددها إلى ٦ فنادق، وذات الأربع نجوم كان عددها ١٢ فندق، بينما ذات النجوم الخمس كان عددها ٤ فنادق، بالإضافة إلى قريتين سياحيتين، وإقامة سياحية واحدة وذلك سنة ١٩٩٠، وتعد الفنادق ذات الأربع نجوم أكثر استقطاباً للسواح إذ كان نصيبها ٤٤٠٨٣٧ ليلة سياحية من جملة ١٢٧٩٤٤٠ ليلة سياحية بجملة فنادق واستضافات طنجة، أى بنسبة ٣٤,٥٪، تليها القرى السياحية بنسبة ١٠,٥٪ من جملة الليالى السياحية، وتتقارب الفنادق ذات النجوم الثلاث والخمس فى نسبة الليالى السياحية بهما إذ تصل إلى ٨٪ تقريباً هنا بالنسبة للفنادق المصنفة سنة ١٩٩٠، أما الفنادق غير المصنفة فنصيبها حوالى ٢٤,٥٪ من جملة الليالى السياحية فى نفس السنة [1]. مما يعنى أن الفنادق والقرى السياحية الكبرى تشكل العمود الفقرى لبنية السياحة فى طنجة، ذلك على الرغم من إغلاق عدد من الفنادق الكبرى كفندقى طارق وملاباطا بخليج طنجة (لإصلاحهما وصيانتهما سنة ١٩٨٩) بالإضافة إلى هبوط بعض الفنادق عن رتبتها كما أشرنا إلى ذلك من قبل. كما تغير نشاط بعضها.

يختلف التوزيع المكانى للوحدات والمناطق السياحية فى طنجة فى الوقت الحاضر عن التوزيع المكانى لها خلال الفترة الدولية وحتى سنة ١٩٦٥، فقد تميز قبل سنة ١٩٦٥ بتداخل الوحدات السياحية والفنادق ضمن النسيج الحضرى للمدينة، فقد كانت السياحة وظيفة حضرية أساسية ضمن التصور العام للمدينة الدولية، وظل هذا الاتجاه بالنسبة لإنشاء بعض الوحدات الفندقية الكبيرة داخل المدينة موجوداً. إلا أن الاتجاه الأكثر وضوحاً لتوزيع الوحدات والمنشآت السياحية بعد سنة ١٩٦٥ يغلب عليه الاتجاه نحو الشاطئ، حيث اختارت الفنادق الكبرى مواقعها فى الأراضى الفضاء الشاسعة المحيطة بشاطئ الخليج بحى البلاج أو الشاطئ، ثم منطقة خليج طنجة السياحية التى ابتعدت أكثر وبدأت فى المجال شبه الحضرى أو الريفى المجاور للكتلة الحضرية، حيث يبدأ المشروع من مصب وادى السوانى غرباً لمسافة ٣ كم شرقاً، وهذا يعنى أن الحد الإدارى للمدينة يسير فى منتصفه تقريباً، فحدث انقطاع بالنسبة للتوزيع المكانى للوحدات السياحية الجديدة وروادها عن المدينة. مما أدى إلى بُعد المنطقة السياحية النسبى عن قلب المدينة، وعدم اندماج البنية السياحية الجديدة مع نسيج المدينة مما انعكس أيضاً على موسميتها، حيث ركزت هذه الوحدات على سياحة الشمس والبحر التى يصعب الاستمتاع بها إلا صيفاً نظراً لخصائص مناخ المنطقة شكل (١٠١ و ١٠١ أ).

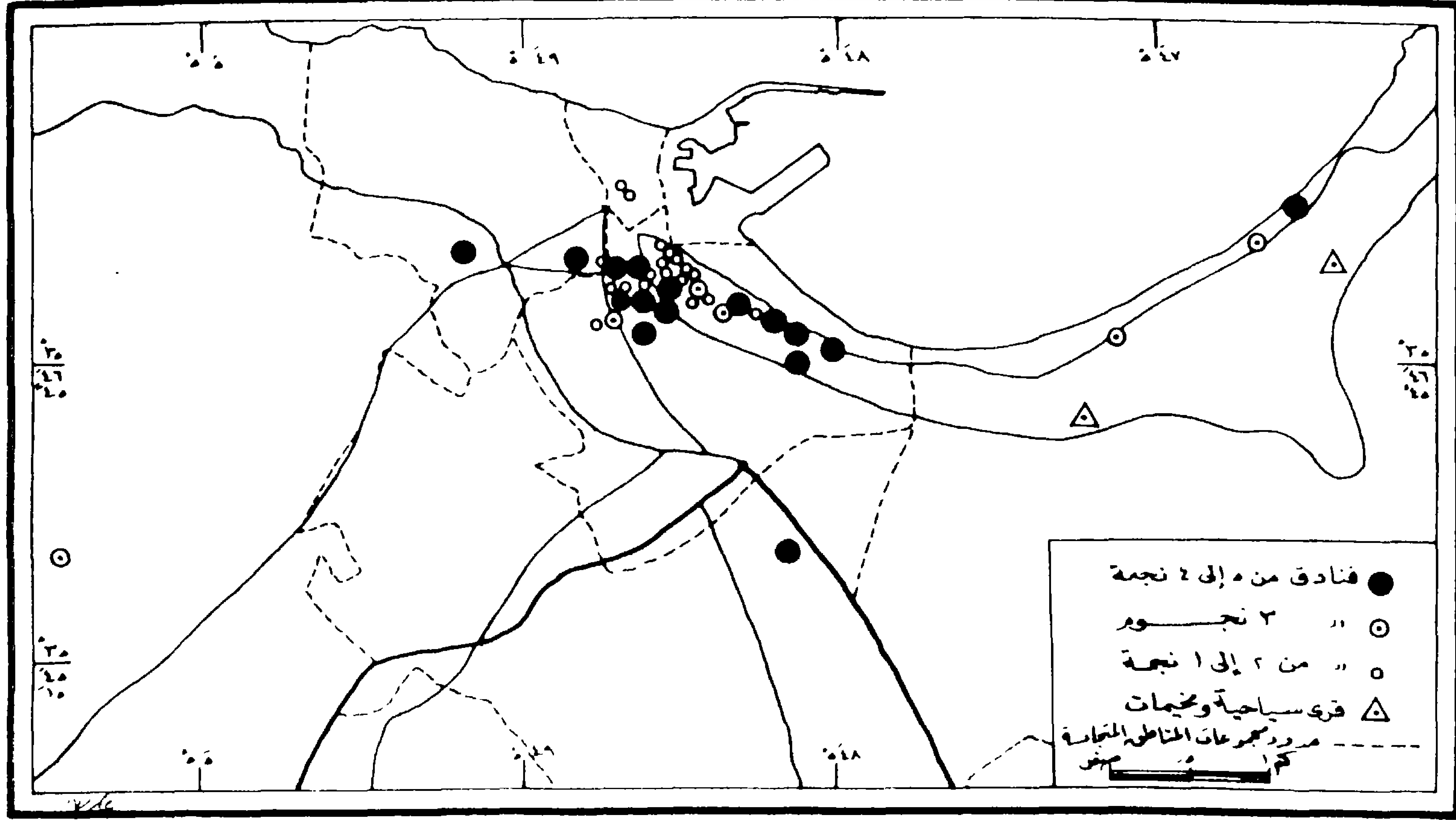
ويمكن تتبع مناطق السياحة والترفيه بطنجة فى أربع مواقع هى:- المدينة العتيقة، ثم وسط المدينة فشارع إسبانيا - والجيش الملكى (كورنيش طنجة)، ثم منطقة مشروع خليج طنجة السياحى شرق وادى السوانى شكل ١٠١.

أ- المدينة العتيقة: تتميز بتركز كبير للوحدات الفندقية الصغيرة وغير المصنفة حيث البنسيونات ذات

---

(١) النسب محسوبة على أساس الأرقام المطلقة الواردة في

- Ministère du plan. Delegation regional du Nord-Ouest. (1992) Op. cit., Tanger. p. 61.



شكل (١٠١) التوزيع الجغرافي للفنادق بمجمعة طنجة

المصدر/ S.d.a.u. V.T.; (1983), op.cit.

الطابع المتميز، ويرجع ذلك التركز إلى وظيفة التجارة التى تمارسها المدينة العتيقة منذ أواخر القرن الماضى وخلال الفترة الدولية، فكان تواجدها مهما لتلبية حاجة التجار الوافدين، وقد احتفظت بوظيفتها إلى الآن (وقد اتضح ذلك من دراسة التركيب الوظيفى للمدينة العتيقة وتركيبها الوظيفى) حيث يتردد عليها العمال المغاربة بالخارج وبعض السياح من ذوى الدخول المحدودة نظراً لقربها من الميناء، كما أخذ يتردد عليها بعض الأفارقة الذين يعملون كتجار جائلين [١]. وتتمركز معظم هذه الفنادق والبنسيونات بينى إيدر والسوق الصغير، كما يوجد بالمدينة العتيقة ثلاث فنادق مصنفة وهى فندق كونتيننتال لنجمة واحدة، ويوجد بزنقة دار البارود، وفندق وليد لنجمة واحدة بزنقة البريد، وفندق المعمورة لنجمتين بزنقة البريد أيضاً ويوجد بالمدينة العتيقة ٣٥ وحدة فندقية شكل رقم (٩٦-جـ).

ب- الوحدات السياحية بوسط المدينة: حيث تتمركز الوحدات الفندقية العريقة والفخمة من فئة ٥ نجوم حيث فندق المنزه بشارع الحرية، والإنتركونتيننتال بمنطقة سان فرانسيسكو. وكذلك الفنادق من فئة أربع نجوم كفندق فلاندريا، ورمبراند بشارع أو بوليڤار محمد الخامس، وفندق إفريقيا بشارع موسى بن نصير، وكذلك الفنادق من فئة ثلاث نجوم كفندق طنجة، وشالة بشارع علال بن عبد الله، وفندق جراند أوتيل ڤيلا دى فرانس بشارع هولندة، وفندق أطلس بشارع موسى بن نصير، وبريستول بزنقة الأنطاكى، بالإضافة إلى العديد من الفنادق ذات النجمتين كفندق لوتشيا واستوريا، وكذلك ثلاث فنادق ذات نجمة واحدة بالإضافة إلى نسبة كبيرة من الفنادق غير المصنفة وتمثل هذه الفنادق معالم بارزة فى وسط المدينة شكل رقم (١٠١).

جـ- شارع إسبانيا وشارع الجيش الملكى (كورنيش طنجة): حيث تتمركز الوحدات الفندقية الكبيرة الحديثة، وكذلك العديد من الوحدات الصغيرة المصنفة وغير المصنفة، أما الفنادق الكبيرة فهى فنادق الموحدين خمس نجوم وسولازيور (٧٦٨ سرير)، والأمنية، والريف، وشهر زاد، وتمثل هذه الفنادق الخمس حوالى ٣٣٪ من طاقة الاستضافة الفندقية المصنفة بطنجة فى الوقت الراهن، مما يعكس الاتجاه نحو الشاطئ كمصدر سياحى هام بطنجة وكانت من أول معالم تعمير الشاطئ بهذا المكان كما يظهر من تحليل الصور الجوية فى السنوات الماضية. كما تنتشر الفنادق الصغيرة نسبياً وذات النجوم الأقل جنوب المدينة العتيقة غرب محطة القطار، بالإضافة إلى الفنادق غير المصنفة التى يرجع بعضها إلى فترة الحماية والتى تتمركز أيضاً حول الميناء والمحطة وشارع إسبانيا حيث المحور النقلى التجارى الهام الرابط بين المحطة والميناء والمدينة العتيقة ووسط المدينة، شكل رقم (١٠١).

د- منطقة مشروع خليج طنجة السياحى : من المفروض أن يكون هذا المشروع من أهم مشروعات مناطق طنجة السياحية وفقاً للأهداف التى وضع من أجلها، إلا أن الواقع الفعلى كان مختلفاً عن الأهداف والتوقعات ونظراً لما فى هذا المشروع من تعبير عن الاضطراب العمرانى الذى تعانى منه طنجة ومعظم مدن العالم الثالث تجدر الإشارة إليه بشئ من التفصيل خاصة وإنه قد أصبح فى الوقت الحاضر أحد عوامل النمو العمرانى لمنطقة ضواحى شرق طنجة بعد أن ظلت هذه المنطقة غير جاذبة للسكنى بكثافة حتى عدة سنوات مضت كما أكد ذلك تحليل الصور الجوية والخرائط والإحصاءات شكل رقم (١٠١-أ).

(١) - Hayat, D.; (1984), Op. cit., p. 75.

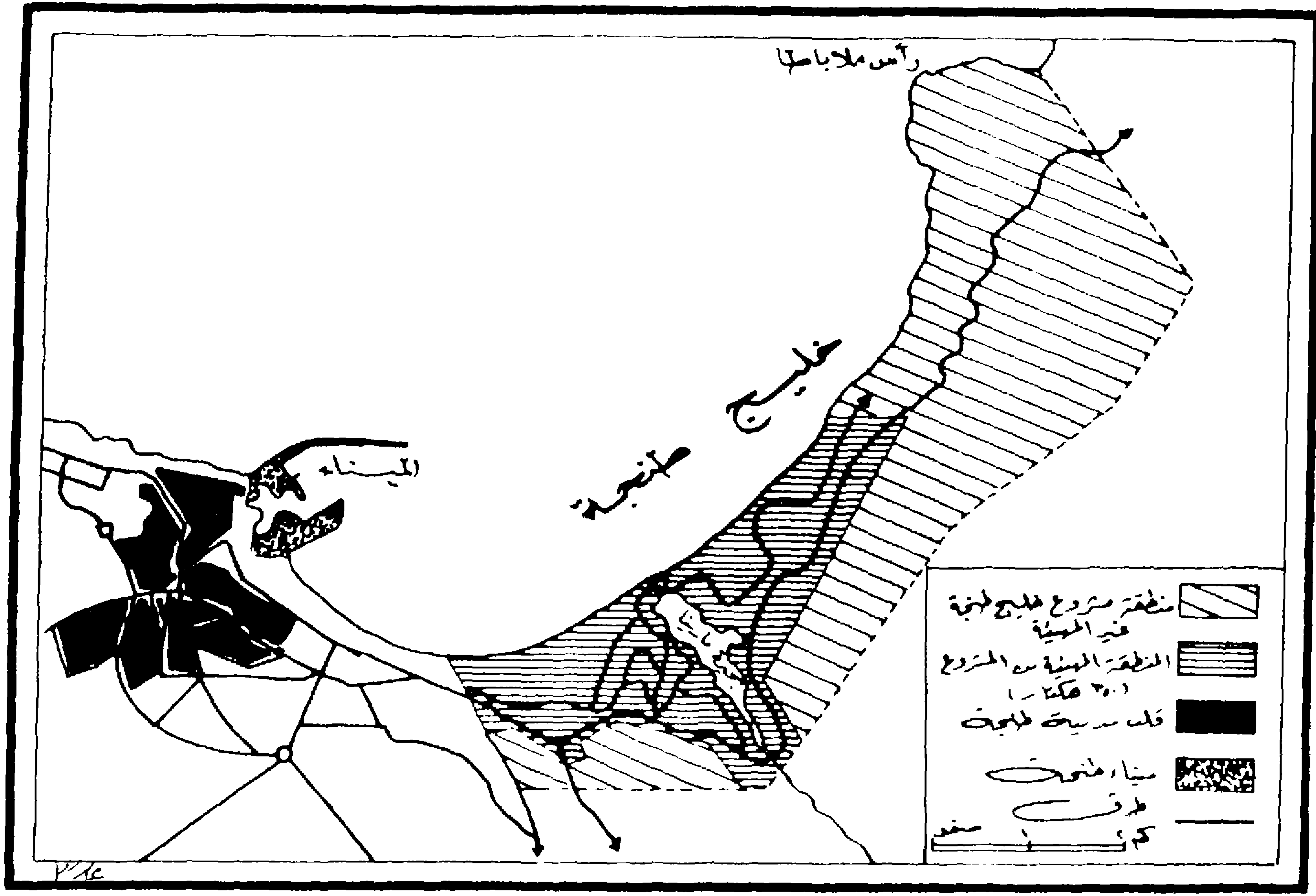
– المشروع: تأسست الشركة الوطنية لتهيئة "أو تنمية وتخطيط" خليج طنجة (SNABT* –سنابت) كشركة مساهمة رأسمالها ١٥ مليون درهم بصدور مرسوم ملكي سنة ١٩٦٧، وساهمت الدولة بنسبة ٥٠٪ من رأسمال المشروع، كما ساهمت المؤسسات شبه العمومية بنسبة ٥٠٪ أيضاً وقامت الشركة باقتناء الأراضي التي استهلكت ثلثي رأس المال بالإضافة إلى الصعوبات العقارية التي تواجه ذلك في طنجة، حيث قدر حوالي ٨٠٪ من هذه الأراضي كأملاك خاصة وكانت نسبة كبيرة منها لأجانب غير مقيمين بطنجة، أما أملاك المغاربة فكانت ليهود مغاربة هاجر معظمهم أيضاً. وفي نهاية سنة ١٩٨٥ كانت جملة مااستثمر من أموال لهذا المشروع حوالي ٤٦ مليون درهم وزعت بين اقتناء الأراضي وميزانية تجهيزها وتخطيطها من حيث الشبكات الخاصة بالبنية الأساسية والطرق ... وتمكنت الشركة من اقتناء ٣٥٠ هكتار تمتد بطول أكثر من ٣ كم على شاطئ خليج طنجة ضمن منطقة متسعة مساحتها ١٠٠٠ هكتار وطول شاطئها ٧ كم بعمق يتراوح بين ٥٠٠ م إلى ١,٥ كم تعتبر ضمن المشروع [1]. تبدأ من شرق مصب وادي السواني والسكة الحديد غرباً حتى شاطئ الغندوري وملاباطا شرقاً أي شرق مصب وادي الشط، ضمن منطقة زراعية خصبة أيضاً تمثل منطقة الإرساب الفيضي لأربع أودية تبدأ بوادي السواني غرباً، ثم وادي مغوغة، فوادي ملالح، ثم وادي الشط، ويحيط بها التلال جنوباً، ويبلغ أقصى عرض لهذه المنطقة مع وادي ملالح جنوباً أكثر من ١,٥ كم تقريباً، وكانت المنطقة وخاصة مع بدايتها بعيدة نسبياً عن قلب المدينة ... ومازال الطريق إليها خالياً من العمران في مناطق عديدة منه كما تنتشر الأراضي الزراعية على جوانبه.

ولتجهيز وتهيئة هذا المشروع تم تحويل الطريق ٧٠٤ ليصبح حداً جنوبياً له، وبالتالي أصبح المشروع محدداً بالمنطقة الواقعة بين الطريق ٧٠٤ المتجه إلى سبتة وشاطئ الخليج، كما تم تجهيز بحيرة صناعية (بحيرة مارينا) على طول وادي ملالح من مصبه حتى الطريق ٧٠٤ تقريباً، أي في منطقة أقصى اتساع متعمق للجنوب في منتصف المنطقة، وتصل مساحة هذه البحيرة إلى ٢٦ هكتار شكل رقم (١٠١-أ) وكان الهدف الأساسي لهذا المشروع–كما ورد في التعريف الخاص به لإشهاره وبدء البيع والاستثمار به – إنشاء مُركب أو مجمع سياحي وطني عالمي لاستقطاب رؤوس الأموال والمستثمرين المغاربة والأجانب بهدف تنشيط السياحة ورفع طاقة الاستضافة السياحية بطنجة ومن أجل تحقيق هذا الهدف تم تخطيط المشروع على أساس توفير مناطق لاستخدامات الأرض سياحياً وترفيهياً ورياضياً، على مستوى عال من التجهيز. لاستيعاب ٣٠٠٠٠ سرير وتوفير فرص عمل لاتقل عن ١٥٠٠٠ فرصة لسكان المدينة.

وذلك بإنشاء الفنادق المصنفة، والمنشآت شبه الفندقية، والقرى السياحية الخاصة بالأجازات، ومناطق شاليهات، وعمارات، وڤيلات للاصطياف والترفيه، بالإضافة إلى المخيمات والمعسكرات، كما تضمن المخطط إنشاء ميناء للرياضة البحرية شرق مصب وادي الشط يوفر إمكانية لرسو ١٦٠٠ قارب ومركب شراعي ورياضي، بالإضافة إلى المنشآت السياحية والرياضية على ضفاف بحيرة مارينا التي خصصت لهذه الرياضة المائية والصيد وكذلك بالإضافة للمساحات الخضراء والخدمات المختلفة المرتبطة بذلك.

(١) - S.d.a.u.V.T., (1983) Op. cit., p. 776.

* SNABT اختصار: - Societé National d'amenagement de la Baie de Tanger.



شكل (١٠١-٢) موقع مشروع خليج طنجة السياحي

المصدر/ الشركة الوطنية لتهيئة خليج طنجة (سناب) بتصرف

ولم تستطيع الشركة سوى تنفيذ مشروعات قليلة لاتتوافق مع ماخطط لهذا المشروع تنحصر هذه المشروعات فيمايلى:

١- فندق ملاباطا خمس نجوم وطاقته ٦٠٠ سرير على مساحة ٢٩٥٠٠م٢.

٢- فندق طارق أربع نحوم وطاقته ٣٠٦ سرير على مساحة ١٠٨٠٠م٢.

٣- مجمع ماربية (ماربيلا) (عمارات سياحية غرباً) طاقتها ١٨٥٠ سرير "أو مكان" مساحتها ٣٧٠٠٠م٢.

٤- إقامة السانية (عمارات سياحية غرباً) طاقتها ٢٤٤ سرير مساحتها ٧٢٢٠م٢.

٥- مخيم طنجيس (معسكر) طاقته ٩٠٠ سرير "أو مكان إقامة" مساحته ٦٢٠٠٠م٢.

يضاف إلى هذه المنشآت الخمس نادى البحر المتوسط وهو نادى أوربى قائم منذ سنة ١٩٦١ يوفر ١١٠٠ سرير على مساحة ١٧٠٠٠ م٢ . وبذلك تكون مساحة هذه المنشآت السياحية المستحدثة ١٥ هكتار فقط من جملة مساحة ١٤٠ هكتار مخصصة للمنشآت السياحية المسموح ببيعها أو تأجيرها، "وباقى المساحة مخصص لمناطق ترفيه وخدمات جماعية" من جملة ٣٥٠ هكتار. كما وفرت هذه المنشآت طاقة استضافية تقدر بحوالى ٥٠٠٠ سرير إلى ٤٠٠٠ سرير "حيث بعض الغرف فى الإقامات أو العمارات السكنية غير مخصصة للنوم" وذلك من مجموع ٣٠٠٠٠ سرير من المفروض أن يوفرها المشروع على أساس أهدافه وتخطيطه (١).

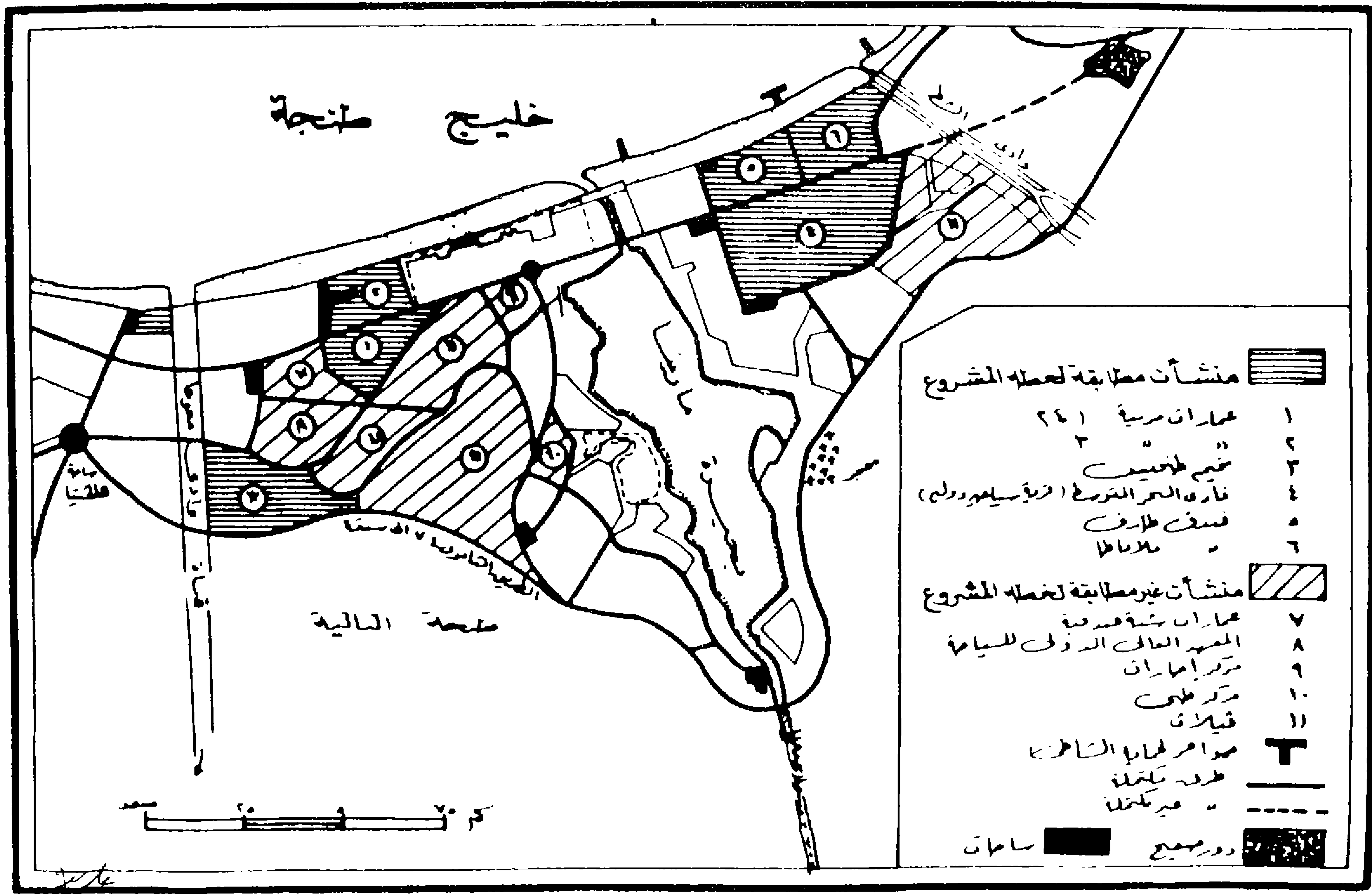
والواقع أن الوضع الراهن غير ذلك إذ أن فندقى طارق وملاباطا لايعملان بكامل طاقتهما بسبب عدم توافقهما مع المواصفات وحاجتهما إلى صيانة وإصلاح منذ ١٩٨٩. ونظراً لفشل الشركة فى تنفيذ مخططها لجأت إلى تغير خطتها بشأن استخدام الأرض فى المنطقة ممأأدى إلى تحول فى خصائص المشروع كمشروع سياحى للاستخدام العام إلى مشروع سكنى للاستخدام الخاص وذلك منذ نهاية العقد الثامن من هذا القرن، حيث تظهر المنطقة فى الصور الجوية الخاصة بسنوات ١٩٨١ مختلفة تماماً عن الصور الملتقطة للمنطقة سنة ١٩٨٩ و ١٩٩٢، بالإضافة إلى النمو العمرانى والسكانى السريع الذى شهدته المنطقة فى السنوات الأخيرة.

الخلاصة أن تنفيذ المشروع الحالى اختلف عن خطته وهدفه، وأصبحت معظم المساحات المبنية حالياً تخص الڤيلات ذات المساحات المختلفة من ٢٥٠ م٢ إلى ١٢٠٠م٢، وهذا يعنى أن بعض الڤيلات قد تم تشيدها على أكثر من قطعة أرض، حيث كان التقسيم على أساس ٦٠٠ إلى ٧٠٠م٢ كحد أقصى للقطع الأرضية، وتضمنت مواقع الڤيلات موقعين، أحدهما إلى الشرق من بحيرة مارينا وغرب وادى الشط ويضم ١٣٤ قطعة بمساحات تتراوح بين ٢٥٠م٢-٧٠٠م٢، والمنطقة الثانية تضم مساحة أكبر وعدد أكبر من القطع الأرضية وتقع إلى الغرب من بحيرة مارينا وشرق قناة وادى مغوغا وتتراوح المساحات بين ٦٠٠-١٢٠٠م٢. وتم إنشاء مجموعة ڤيلات بيلاڤيستا الأولى وبيلاڤيستا الثانية (٢)، والتى تتدرج فى منظرها العام مع ارتفاع الأرض نحو الداخل من شاطئ الخليج صوب

---

(١) - Ministère du Tourisme, SNABT., (non datée), potentialites et prespectives, Tanger.

(٢) المصدر: من محادثة شخصية مع المهندس سعيد أحصاد المهندس بالشركة الوطنية لتهيئة خليج طنجة، بطنجة في نوفمبر سنة ١٩٩٢ بالإضافة للملاحظة الميدانية وتحليل الصور الجوية والفوتوغرافية.



شكل (١٠١/ب) المنشآت المطابقة وغير المطابقة لخطة مشروع تهيئة خليج طنجة

المصدر / المركز الوطنية لتهيئة خليج طنجة والدراسات الميدانية والصور الجوية

تل طنجة البالية فى منظر جميل (حيث يعنى إسمها بالإسبانية)* أو (Bell vue) بالفرنسية. وهذا يعنى أن المساحة التى أصبحت تشغلها الڤيلات حالياً تمثل معظم المساحات التى كانت مخصصة للفنادق والإقامات شبه الفندقية وشاليهات القرى السياحية. شكل رقم (٩٧ و ١٠١-ب).

وتم إنشاء المعهد العالى الدولى للسياحة، وكذلك مستشفى صغير شرق مجمع ڤيلات بيلاڤيستا، وغرب بحيرة مارينا، كما كان قد تم وضع مخطط لتهيئة وتخطيط منطقة خليج طنجة على ذلك الأساس ضمن التصميم التوجيهى للتهيئة الحضرية سنة ١٩٨١، مع الأخذ فى الاعتبار إنشاء الساحات والمناطق الخضراء مع توفير مناطق متسعة للسياحة والرياضة المائية حول بحيرة مارينا، وإنشاء مركز تجارى إدارى خدمى ثانوى على الشاطئ حول مصب وادى ملالح، وقد تم تجهيز عدة ساحات تمكن من الاستمتاع بمنظر الخليج والشاطئ الإسبانى المقابل، وكذلك المنظر العام للمدينة ورأس ملاباطا إلا أن معظم التجهيزات الخاصة بالرياضة والسياحة وكذلك الميناء لم تنفذ بعد. ويوضح الشكل رقم (١٠١-ب) المنشآت المطابقة وغير المطابقة لخطة المشروع.

ونظراً لشدة عملية النحت والتعرية التى يتعرض لها شاطئ خليج طنجة باتجاه الغرب بتأثير الرياح الشرقية ومايننتج عنها من أمواج عاتية فقد تم إنشاء ثلاثة حواجز تقوم بعمل الحماية اللازمة لهذا الشاطئ إلى الشرق من مصب وادى ملالح، ورغم ذلك يتعرض شاطئ الخليج لعملية نحر كبيرة تؤدى إلى تكون جروف شاطئية صغيرة تهدد فندقى طارق وملاباطا يضاف إلى ذلك التلوث الناتج عن وجود هذا المشروع فى منطقة مصبات الأودية الأربعة التى تصرف مياه الأمطار ومخلفات الصناعة والسكن العشوائى والمجزر والمزبله العمومية وغيرها من ظهير خليج طنجة صوب البحر وخاصة واديا السوانى ومغوغا، أما وادى ملالح فيصرف مياه الأمطار والسكن العشوائى الذى يحيط بمنطقة مشروع خليج طنجة فى تل طنجة البالية وتل السانية، بالإضافة إلى كمية الرواسب الكبيرة التى يأتى بها من هذه التلال وغيرها والتى أدت إلى إطماء واضح بالبحيرة الصناعية.

ويبقى أمل الشركة فى إنقاذ المشروع بإنجاز مشروع "فورم" الذى يهدف إلى إنشاء مركز عالمى للسياحة والترفيه موفراً طاقة استضافة قدرها ١٢٠٠٠ سرير موزعة على أربع فنادق مستوى ٤ نجوم مع إنشاء ميناء سياحى، بالإضافة إلى تجهيزات عديدة أخرى رياضية وسياحية [(١)]. وقصراً للمؤتمرات ويستغرق إنجازه ٦ سنوات مع إمكانية إنجازه فى فترة أقل [(٢)]. ومن المزمع نقل الميناء الترفيهى واليخوت من ميناء طنجة إلى منطقة خليج طنجة.

ومن استقراء وتحليل المعطيات السابقة وربطها باتجاهات النمو العمرانى لمجمعة طنجة الحضرية فى السنوات الأخيرة من خلال تحليل الصور الجوية وبيانات وزارة السكنى والدراسة الميدانية، يمكن استنتاج دور منطقة خليج طنجة فى توجيه النمو العمرانى صوب الشرق خلال السنوات الماضية ذلك رغم أن النمو العمرانى صوب هذا الاتجاه والذى كان متوقعاً من خلال خطة تحديد المناطق سنة ١٩٦٣ لم يحدث، واتجه النمو صوب الجنوب، وقد تكرر نفس

---

(١) غرفة التجارة والصناعة، (١٩٩٢)، مجلة الازدهار، عدد خاص عن طنجة، مرجع سابق، ص ٣٤.

(٢) محادثة شخصية مع المهندس سعيد أحصاد بالشركة الوطنية لتهيئة خليج طنجة.

* بالإسبانية Bella Vista .

الوضع بالنسبة للتصميم التوجيهي للتهيئة الحضرية لمدينة طنجة بين سنة ١٩٨١-٢٠٠١ حيث لم يتوقع - عكس مخطط سنة ١٩٦٣-نمواً عمرانياً كبيراً صوب الشرق باتجاه خليج طنجة على ضوء معدلات النمو الضعيفة بين ١٩٦١-١٩٧١، وكذلك إلى ١٩٨١، إلا أن ماحدث من سرعة في النمو العمراني والسكاني بهذا الاتجاه كان محصلة لتحويل مسار المشروع إلى السكن من نمط الفيلات والإقامات متعددة الطوابق مما رفع من عدد سكان المنطقة بالإضافة إلى نمو واضح وسريع لسكان الدواوير الريفية حول هذا المشروع، وهي دوار طنجة البالية ودوار السانية، وبالتالي خرج المشروع-ومأأدى إليه من نمو سكاني وعمراني عشوائي-بالمدينة من حدودها الإدارية إلى الهوامش شبه الحضرية والريفية حيث يمر حد بلدية طنجة الإداري وسط بحيرة مارينا أي مع مجرى وادي ملالح الأصلي، ومن المحتمل أن يكون نمو المناطق المحيطة بخليج طنجة مرتبطاً بحاجة تنفيذ منشآت وتجهيزات هذه المنطقة إلى الأيدي العاملة وخاصة في مجال البناء وشق الطرق أي التشييد والبناء والأشغال العامة، وهو القطاع الذي ثبت أنه الأكثر استقطاباً للمهاجرين من أرياف طنجة والذين يسكنون أطراف وهوامش المدينة، بالإضافة إلى وجود بعض المحاجر بجوار هذه المنطقة بل يوجد أحدها قريباً منه شرق بحيرة مارينا.

يضاف إلى دوار طنجة البالية والسانية عدة دواوير أخرى مخالفة باتجاه رأس ملاباطا، ومن الملفت للانتباه تواجد مناطق من السكن العشوائي المؤقت أي دور الصفيح ومايشابهها داخل نطاق مشروع تجهيز وتهيئة خليج طنجة وحوله باتجاه الشرق والجنوب (١).

ويعني ماسبق أن منطقة خليج طنجة فقدت صبغتها السياحية الدولية بتحويل مناطقها إلى سكن دائم، والذي أكد الاستقصاء الاجتماعي لوزارة السكنى أن هذا السكن يخص المغاربة، والأجانب، والمغاربة الذين يعملون بالخارج، وكذلك مغاربة من خارج طنجة (٢). وبالتالي يصعب تحديد هويتها بالإضافة إلى الاضطراب والتناقض العمراني الواضح حيث تتجمع في هذه المنطقة المحدودة وماحولها مناطق ومنشآت سياحية وسكنية راقية (عمارات-ڤيلات)، ودواوير ريفية ذات سكن شبه حضري غير قانوني مبني، ثم سكن اجتماعي في إطار مشروعات وزارة السكنى بدوار السانية، بالإضافة إلى دور الصفيح، والمنطقة الصناعية بمغوغا، وبعض المساحات التي مازالت تمارس فيها الزراعة، ويكمل هذه الصورة قطعان الماعز والأغنام التي قد ترعى في المنطقة. كما يوجد سجن بالقرب من شاطئ المشروع شرق الڤيلات وكذلك المحجر السابق ذكره قرب البحيرة.

بالإضافة إلى توزيع مناطق تجمع الوحدات السياحية السابق يوجد بعض الوحدات الفندقية المهمة بطنجة توزع في مناطق عديدة متباعدة أهمها فندق بسادينا طاقته ٣٢٥ سرير ٤ نجوم، ويوجد على طريق طنجة تطوان أمام ساحة الشيران، ثم فندق "أهلا ڤيلاج" على الكيلو "٥" بطريق طنجة الرباط وتقدر طاقته بحوالي ٣٣٣ سرير ومرتبته ٤ نجوم، وكذلك مخيم ميرامونت باتجاه كهف هرقل غرباً.

وتنتشر بطنجة شتى عناصر الجذب السياحي الثقافي والتاريخي والطبيعي، كما يرتبط بالنشاط السياحي العديد من المرافق والأنشطة الأخرى خاصة بالترفيه والتموين والنقل والمواصلات والتجارة ...إلى آخره. ومن أهم هذه

---

(١) الصور الجوية لسنوات ١٩٨٩-١٩٩٢ والملاحظة الميدانية المباشرة المدعمة بالصور.

(٢) - S.d.a.u.V.T.; (1983), Op. cit., p. 777.

الأنشطة والمرافق: المطاعم ومناطق الرياضة، أما عن المطاعم فتنتشر انتشاراً كبيراً خاصة فى قلب المدينة والمدينة العتيقة حيث محاور الطرق التى يرتادها السواح باستمرار، كما تنتشر المقاهى وصالات الشاى على طول الشوارع الرئيسية كبوليفار باستير ومحمد الخامس وشارع الحرية، وفى الشوارع المتفرعة من هذه المحاور الرئيسية كما تنتشر أيضاً وكالات السفر والسياحة ومكاتب الطيران، إذ تضم طنجة أكثر من ٣٣ وكالة سفر وسياحة وطيران [١]، وكذلك العديد من البنوك ومحلات الصرافة لخدمة النشاط السياحى بالمدينة، والأنشطة الأخرى المرتبطة بسكان مدينة طنجة، كما توجد بطنجة العديد من دور السينما (عددها ٦) ومناطق الترفيه الأخرى.

مناطق الرياضة:

ترتبط مناطق الرياضة فى المدينة بمناطق الترفيه والسياحة ونشاطها، وتتميز طنجة بالعديد من هذه المناطق تصل مساحتها إلى ١١٣ هكتار من الأراضى فى سنة ١٩٨١، كانت توفر هذه المساحة ٣,٢٠م٢/ساكن، وهى نسبة تقترب من المعيار المناسب أى ٤م٢ لكل ساكن فى المدينة، إلا أن الواقع غير ذلك إذ أن هذه الهكتارات تتوزع بين أندية الجولف ٩٠ هكتار بحى الجبل، ونادى الفروسية ١٠ هكتار، بالإضافة إلى أندية التنس ونادى الطيران الملكى وهى كلها مناطق محجوزة لطبقات مميزة من المجتمع، وعلى هذا الأساس يكون نصيب الفرد من المساحة الباقية ٠,٣٧م٢ لكل مواطن ذلك سنة ١٩٨١، ومع الأخذ فى الاعتبار زيادة السكان بعد ذلك التاريخ وعدم التوسع فى إنشاء المناطق الرياضية التى تخص عامة السكان فإن النسبة تختلف بطبيعة الحال. يضاف إلى ماسبق نادى اليخت الملكى بميناء طنجة وهو أيضاً ذى استخدام خاص. والواقع أن طنجة تتميز بشاطئ طويل مفتوح ذى متنزهات طبيعية بالإضافة إلى الغابات والشواطئ الشمالية والغربية ... وكلها تصلح للترفيه والتنزه لكن لاتصلح للتدريب الرياضى.

بالنسبة للتوزيع الجغرافى لهذه المناطق فهو غير متوازن حيث ينعدم وجود أى ملاعب أو أندية فى المناطق الشعبية وخاصة إلى الجنوب من وادى السوانى، وبالتالى يتوزع معظمها فى المناطق الراقية حيث الاستاد الرئيسى فى مرشان ونادى الجولف بالجبل ونادى التنس بشارع بلچيكا ونادى الفروسية بالجبل، ولايوجد بالأحياء الشعبية سوى الملعب الإسبانى القديم لكرة القدم بالسوانى، والملعب الحديث لكرة القدم بالسوانى أيضاً.

وقد اقترح التصميم التوجيهى للتهيئة الحضرية استرداد أراضى الهضبة المشغولة بالأسلاك الكهربائية بمنطقة بنى مكادة الجديدة وذلك لتنظيمها كملاعب رياضية ومتنزهات تخدم الأحياء الجنوبية، كما اقترح على المدى البعيد (أى بعد ١٩٩١) إنشاء مجمع رياضى على مساحة ٢٠ هكتار يتتابع مع كنتور المنطقة التلية المرتفعة الصعبة فى أقصى جنوب المدينة وسط المناطق المبنية فى بن ديبان والجيرارى وبنى مكادة القديمة [٢] شكل رقم (١٠١-جـ).

وحتى سنة ١٩٩٢ لم ينفذ أى من الاقتراحين وتوضح الصور الجوية الحديثة امتداد العمران العشوائى وغير

---

(١) غرفة التجارة والصناعة بطنجة (١٩٩٢)، مجلة الازدهار، عدد خاص عن طنجة، مرجع سابق، صـ ٣٤.

- الدراسة الميدانية.

(٢) - S.d.a.u.V.T.; (1983). Op. cit., p. 162.

القانونى إلى هذه المناطق مما أدى بالباحثة إلى إضافة ذلك إلى خريطة استخدام الأرض رقم (٩٧).

٦- المساحات الخضراء والمكشوفة (١):

تعد المساحات الخضراء من المناطق الهامة بالنسبة للمدينة، والتى يجب أن تؤخذ فى الاعتبار عند القيام بعمليات التعمير الحضرى، وتتعرض هذه المناطق رغم أهميتها للإهمال الجسيم من قبل المسئولين عن التنمية الحضرية وخاصة فى الدول النامية ولابد وأن يتضمن أى تخطيط للمدينة توقيع المساحات الخضراء والحدائق والمتنزهات وغيرها من المناطق المكشوفة والخضراء. وعادة ماتحدد المساحات المبنية إلى المساحات الخضراء، أو التى تترك بدون بناء فى المناطق المبنية على أساس خطة موضوعة، وكثيراً مايخالف الإنشاء هذه النسب، وهناك خطط قد وضعت لإنشاء مدن الحدائق التى يصعب وجودها على نطاق واسع فى مدن العالم الثالث القديمة والمكتظة والتى تُركت فترة طويلة للبناء العشوائى يحدد شكلها وخصائصها واتجاهات نموها إلا فى بعض مناطق محددة تخص نمطاً سكنياً بعينة وطبقة سكانية بعينها.

ولاتختلف طنجة عن النموذج السابق إذ توضح الصور الجوية والخرائط-وكذلك الملاحظات الميدانية-ندرة المناطق الخضراء الواضحة فى قطاع كبير من المدينة يتمثل فى المناطق التى تُركت للنمو العشوائى، وأيضاً تلك التى تم تخطيطها حديثاً وخاصة فى مناطق السكن الاقتصادى المخطط، إذ لم يأخذ المخطط فى اعتباره وضعها ضمن المخطط، كما إن المضاربة العقارية وارتفاع أسعار الأراضى والحاجة الشديدة إلى المسكن فى هذه الأنماط السكنية قد أدت إلى استهلاك مواضع المناطق الخضراء بالبناء-إن كان لها مواضع-فى الخطة أو فى الطبيعة. ولاتؤخذ فى الاعتبار أيضاً عند إعادة التخطيط فى المناطق العشوائية وغير القانونية لنفس السبب.

وترجع أهم المناطق الخضراء داخل الكتلة المبنية بمدينة طنجة إلى الفترة الدولية أو منذ خروج طنجة عن أسوارها وحتى فترة الاستقلال، لذلك يكاد يرتبط توزيعها بمناطق سكنى الأجانب والمرافق المرتبطة بهم كالقنصليات والمستشفيات والمدارس والملاعب والمتنزهات، بالإضافة إلى الحدائق والمتنزهات المحددة ضمن تخطيط المدينة الأوربية الحديثة بطنجة فى الميادين وفى وسط الشوارع، كما كانت الشوارع مشجرة فى هذه المناطق المخططة. وفى ذات الوقت حرمت الأحياء الشعبية ذات السكن التقليدى القديم، والتى ترجع إلى هذه الفترة أيضاً من المناطق الخضراء تماماً كالمدينة العتيقة، ودرادب والمصلى باستثناء منطقتين إحداهما فى المدينة العتيقة بساحة القصبة ٢٠٠م وحديقة عين قطيوط غرب المصلى خارج المنطقة المبنية المكدسة بالمبانى، ومن ثم يتراوح نصيب الفرد فى طنجة من المساحات الخضراء بين ٠,٧٠م٢/ساكن وفقاً لكل المساحات الخضراء (خاصة أو عمومية) التى تعتنى بها بلدية طنجة ممثلة فى قسم المساحات الخضراء أو ٠,٤٣م٢/ساكن وفقاً للمساحات الخضراء العمومية فقط، وهو معدل دون المستوى العالمى بكثير والذى اتُفق على أن يتراوح بين ١٠ إلى ١٥ م٢/ساكن. وكان معدل نصيب الفرد فى طنجة قبل إصلاح وإنشاء الحدائق العمومية سنة ١٩٨٧ هو ٠,٥م٢/ساكن بالنسبة لكل المساحة الخاصة والعمومية تبلغ مساحتها

---

(١) المعلومات الواردة بهذا الجزء مستقاة من عدة مصادر أهمها الصور الجوية والدراسة الميدانية والخرائط. أما الأرقام فقد تم الحصول عليها من قسم المساحات الخضراء ببلدية طنجة، وقسم الغابات والمياه بمندوبية وزارة الزراعة بطنجة.

حوالى ٣٢,٥ هكتار سنة ١٩٩٢ [١].

وتضم مناطق العمارات والفيلات فى طنجة حالياً أكثر من ٧٢,٥٪ من جملة عدد المناطق الخضراء داخل الكتلة المبنية بمدينة طنجة. بينما لاتحظى مناطق السكن الاقتصادى بأصنافه المخطط وغير المخطط وغير القانونى سوى بحوالى ١٩,٥٪ من هذه المناطق، ولايوجد بمناطق السكن التقليدى القديم سوى ٨٪ من هذه المناطق على الرغم من اتساع مساحة مناطق السكن الاقتصادى (أى التقليدى الحديث) والسكن التقليدى القديم فى مدينة طنجة فى الوقت الراهن، ولايتضمن ذلك التوزيع مناطق القصور والفيلات المبنية فى حى الجبل الكبير حيث الغابات الطبيعية، والتى تمثل مساحة تصل إلى ٥٠٪ من مساحة الضواحى الجبلية القريبة من المدينة بينما ترتفع نسبة الغابات إلى ١٠٠٪ غرباً صوب كيب اسبارتل، يستثنى من ذلك التوزيع منطقة مشروع خليج طنجة لوجود أراضى زراعية وبساتين ومناطق رعى. إذاً المقصود بالتوزيع السابق الكتلة المبنية المتصلة وشبه المتصلة للأحياء الهامشية التى تقع جنوباً وجنوباً-بشرق وجنوباً بغرب. ويصل عدد المناطق الخضراء المذكورة إلى ٥٣ منطقة [٢]. تتوزع بين الأشكال التالية :

- حدائق ومتنزهات عمومية مفتوحة: عددها ٢٠ منطقة مساحتها حوالى ١٩,٦ هكتار تقريباً، ونسبتها ٣٧,٧٪ تقريباً من جملة عدد المناطق الخضراء وتلعب دوراً هاماً بالنسبة للترفيه والتجميل، كما أن بها أماكن للجلوس منها حديقة قطيوط ومتنزه مولاى سليمان.

- ساحات عمومية وحدائق الطرق: وعددها ١٦ ومساحتها هكتارين تقريباً، ونسبتها ١٨ و ٣٠٪ تقريباً من عدد عدد المناطق وتقوم بدور التجميل كما تنتظم حركة المرور حولها أثناء الدوران أو تغير الاتجاهات، من أهمها ساحات السوق الكبير، فرنسا، الأمم، جامعة الدول العربية، المغرب، القصبة، الكويت، إبن بطوطة، وادى المخازن، مولاى عبد العزيز، هلڤيتا ... الخ. وتعتبر ذات أهمية إذ تلتقى عندها وتتفرق منها الطرق التى تربط أجزاء المدينة كما تعتبر من العلامات البارزة التى يُحدد بها الاتجاهات فى المدينة شكل رقم (٩٤ و ٩٧).

- المتنزهات المغلقة وشبه المغلقة: وعددها ١٢ متنزه ونسبتها ٢٢,٧٪ تقريباً من جملة عدد المناطق الخضراء، وعادة مايكون هذا النوع مصاحباً لمؤسسات أو منشآت عامة أو خاصة، ويلعب دوراً هاماً فى الترفيه أو التجميل، منها حديقة أو متنزه المندوبية شمال غرب ساحة السوق الكبير وغرب المدينة العتيقة، وهو حديقة كبيرة لاتظهر من الشوارع المحيطة بها لكن تظهر من المناطق المرتفعة وتظهر بوضوح فى الصور الجوية لمدينة طنجة، ومنها أيضاً الحدائق المتسعة للقنصليات كالفرنسية والإسبانية، وكذلك فى مدارس البعثات الأجنبية كالمدرسة الأمريكية والإسبانية، والمستشفيات وخاصة الأجنبية كالمستشفى الإسبانى. وكذلك الفنادق الكبرى ... الخ. يضاف إليها المقابر المشجرة كمقبرة اليهود على شارع مولاى عبد العزيز (أو طريق الرباط القديم)، ومقبرة اليهود جنوب المدينة العتيقة، ومقابر المسلمين والنصارى بين طريقى سيدى بوعبيد والجلترا غرب وجنوب غرب ساحة السوق الكبير كذلك بعض

---

(١) محادثة شخصية مع رئيس قسم المساحات الخضراء ببلدية طنجة في نوفمبر سنة ١٩٩٢.

(٢) قسم المساحات الخضراء، بلدية طنجة، طنجة في ١٩٩٢.

المساحات المتناثرة هنا وهناك والمرتبطة ببعض المدارس الكبيرة وخاصة الثانوية ...

- الملاعب الرياضية: وعددها خمس ومساحتها ١٣ هكتار تقريباً، وهى الملاعب التى يستفيد منها المواطن العادى بطنجة، ونسبتها ٩,٥٪ تقريباً من عدد المناطق.

وتتركز الحدائق والمتنزهات والساحات السابقة فى منطقة وسط المدينة وضواحيها، وتظهر الصور الجوية انعدامها فى الأحياء الهامشية انعداماً واضحاً. وكذلك الأحياء الشعبية المرتبطة بوسط المدينة. وكان للتوسع الحضرى الكبير بمدينة طنجة أكبر الأثر على تدهور المناطق الخضراء السريع داخل المدينة وفى ظهيرها حيث البيئة الطبيعية كالغابات أو حيث الأراضى الزراعية أو الرعوية. ومن هذه المناطق التى تم القضاء عليها كلياً أو جزئياً:

- البساتين والأراضى الزراعية بالهوامش الجنوبية والشرقية للمدينة: وقد قضى عليها توسع المدينة صوب الجنوب بعد الاستقلال، ومازالت هذه العملية مستمرة، وأيضاً مع التنمية الحضرية لمشروع خليج طنجة على حساب البساتين والمناطق المشجرة.

- غابة دار مويجنة (٢٠ هكتار): وتقع فى هامش المدينة الجنوبى الغربى غرب بن ديبان وحتى طريق الرباط تم القضاء عليها، وتظهر على الخرائط وفى الصور الجوية مقسمة بقصد البناء الاقتصادى المخطط على الرغم من اقتراح التصميم التوجيهى الحديث بتركها خضراء كمنطقة من الدرجة الأولى شكل ١٠١ جـ.

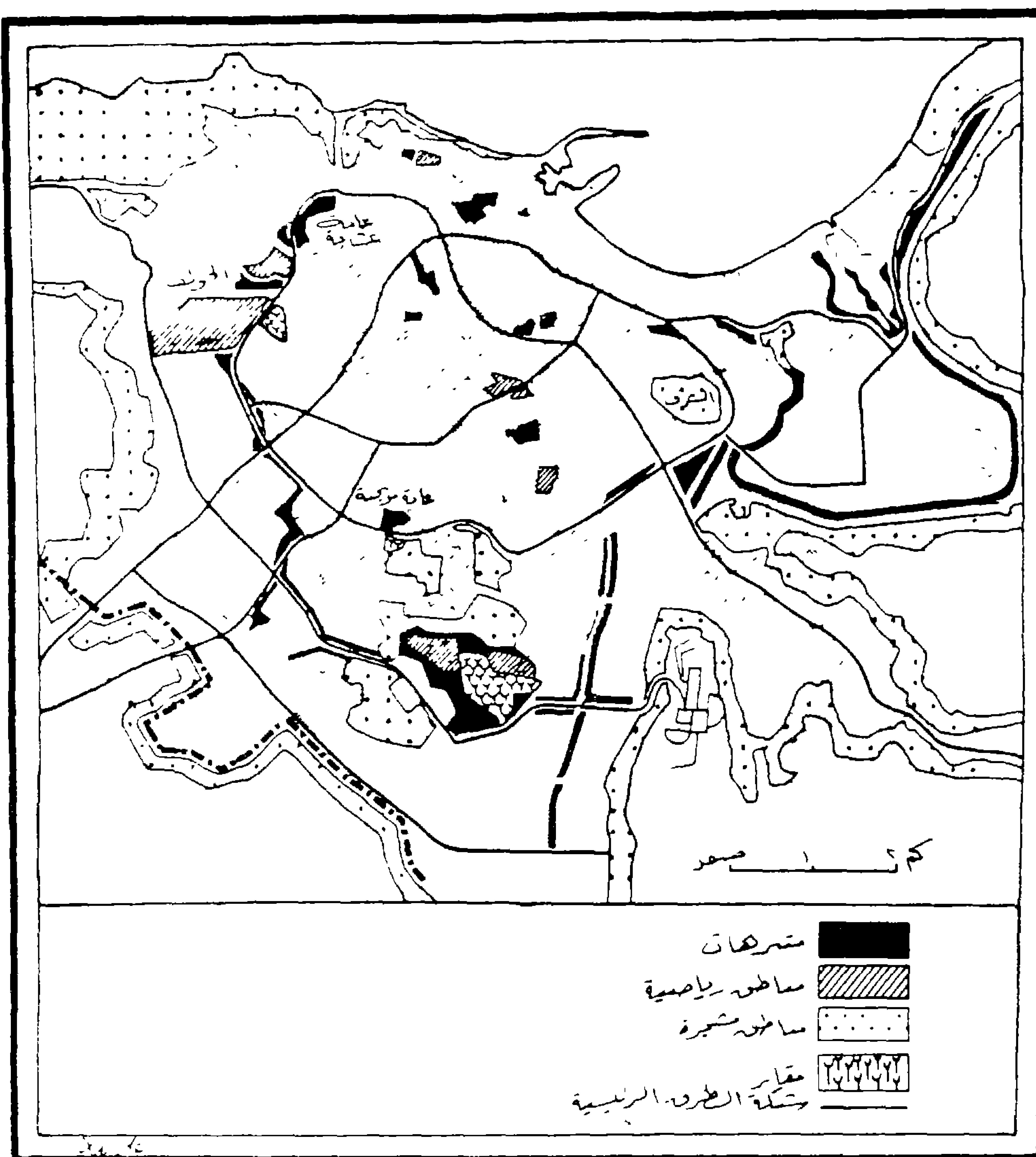
-غابة عُشابة: وتقع غرب حى درادب وعين الحيانى حول وادى اليهود، ويتبقى منها حالياً ٢٠ هكتار وتتعرض لعمليات اقتطاع مستمر بقصد البناء.

- غابة كانت موجودة شمال المدرسة الأمريكية بمساحة ١٠ هكتار تم بنائها أيضاً. (حى القصابين).

- غابة مولاى عبد الله: كانت عبارة عن أراضى تم تشجيرها ثم تم القضاء عليها، وحلت محلها أحياء سكنية فى منطقة حى السوريين وبسادينا فى بداية الثمانينات.

- غابة الرميلات (٦٠ هكتار): غرب المدينة على طول مضيق جبل طارق وهى غابة طبيعية تمثل متنفساً رئيسياً للمدينة فى العطلات والربيع، إلا أنه تم اقتطاع مساحات كبيرة منها بتسويرها وبناء القصور الخاصة داخلها للأثرياء والأمراء والملوك المغاربة والعرب، ويوضح ذلك مدى استهلاك التوسع العمرانى للمناطق المزروعة والطبيعية بطنجة على الرغم من وجود أراضى فضاء عديدة بوسط المدينة وخاصة المدينة الحديثة وبين تجمعات الأحياء والضواحى.

ومن الملفت للانتباه أن المناطق التى تم اقتراحها ضمن أحدث تخطيط لطنجة، تم البناء عليها بطريقة عشوائية غير قانونية أيضاً كغابة دار مويجنة وغابة عشابة ثم الأراضى الشاسعة فى جنوب المدينة والتى اقترح التصميم تسميتها بمتنزه التصميم التوجيهى على مساحة ٣٠٠ هكتار ليكون مركباً مفتوحاً يضم حدائق ومتنزهات وملاعب وغابات، وأيضاً مقبرة مشجرة بالمنطقة المحصورة بين بنى مكادة القديمة شرقاً وبن ديبان غرباً، وامتدادها إلى الجنوب حيث البيئة الطبيعية التلية ذات معدل الانحدار الكبير. كما كان الاقتراح يقضى بمنع البناء فى هذه المنطقة لإعادة تخطيطها، إلا أن البناء العشوائى وغير القانونى أخذ فى الزحف نحوها من جوانب عديدة حسب



شكل (١٠١-ج) المناطق المكشوفة والخضراء والمقترحة بتصميم التهيئة الحضرية لطنجة

المصدر: S. d. a. u. V.T. ; (1983), op. cit.

ماتظهره مقارنة الصور الجوية للسنوات الأخيرة شكل ١٠١ جـ.

وخلاصة القول أن البيئة الطبيعية (فى صورة المساحات الخضراء) مهددة بالنمو العمرانى غير المخطط وحتى المخطط منه، حيث لم يأخذ فى الاعتبار وضع المساحات الخضراء فى التخطيط أو الحفاظ على الموجود منها عند التخطيط، وحتى وإن روعى وجودها فى التخطيط أو تم الحفاظ عليها عند وضعه فإن ذلك يختلف تماماً عند التنفيذ، وهى مشكلة بيئية حضرية هامة تعانى منها المدن، وتتكلف ميزانيات كبيرة فى سبيل إعادة التخطيط لإصلاح الأخطاء العمرانية التى تم ارتكابها بسبب سوء التخطيط أو سوء التنفيذ أو انعدام الرقابة، واتباع سياسة غض الطرف (النظر) ورفع شعارات كشعار "دع الأمور تمر". بالإضافة إلى الفساد المستشرى فى الإدارات المحلية بمدن العالم النامى وغيره أيضاً.

بالنسبة للأراضى الزراعية: مازال بظهير طنجة الملاصق ضمن دائرة الفحص أو ضمن عمالة طنجة مناطق زراعية مطرية ومروية تصل مساحتها إلى ٥٤٥٠٠ هكتار [٢] شكل (٩٧). تتعرض للأنشطة الحضرية وبالتالى إلى تدهورها وخاصة من جانب النمو العمرانى للمبانى والمنشآت الصناعية والسياحية والخدمية وخاصة تلك القريبة من الكتلة المبنية أو على طول الطرق الرئيسية والثانوية، كما تجتذب طنجة الأيدى العاملة من سكان الدواوير بهذه المناطق، وقد اتضح دور المضاربة العقارية والحاجة إلى المسكن فى تدهور هذه الأراضى الزراعية وتناقصها رغم ندرتها وحاجة المدينة إليها، ومن أهم هذه المناطق الزراعية تلك الموجودة حول مشروع خليج طنجة، والمساحات الموجودة ضمن جماعات العوامة جنوباً واكزناية (وأحياناً إجزناية) فى الجنوب الغربى والغرب.

٧- المقابــــــر:

وتنتشر فى طنجة انتشاراً واضحاً، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب أهمها عراقة مدينة طنجة وطابعها العمرانى غير المندمج ونمط عمرانها المرتبط بنمو وتحول بعض الدواوير الريفية إلى هوامش وضواح حضرية وشبه حضرية على شكل بؤر عمرانية حول كتلة المدينة الرئيسية، بالإضافة إلى صعوبة البيئة الطبيعية المحيطة بكتلة المدينة وشدة الانحدار فى مناطق عديدة مما أدى إلى وجود مقبرة أو أكثر بكل تجمع سكانى عمرانى حول المدينة. وقد تكرر ذلك عدة مرات مع استمرار عملية نمو وتوسع المدينة والتهامها للدواوير المجاورة واحتوائها باستمرار، وتوضح الخرائط والصور الجوية وجود أكثر من ٢٠ مقبرة فى مجمعة طنجة الحضرية.

ويحيط بالمدينة العتيقة العديد من المقابر بعضها للمسلمين والآخر للنصارى وبعضها مشترك ومقبرة تخص اليهود. ويرتبط ذلك بتعدد الجاليات التى سكنت طنجة منذ فترات طويلة، حيث ظل الاستقرار العمرانى داخل المدينة العتيقة منذ الفترة الفينيقية-حتى إن المقبرة الفينيقية مازالت موجودة بشارع ابن الأبار بمرشان، لذلك كانت المناطق التى تتواجد بها المقابر فى الوقت الراهن خارج المجال المبنى. إلا أنها فى الوقت الراهن تعتبر ضمن وسط المدينة حيث توجد المقبرة اليهودية جنوب المدينة العتيقة. كما تحيط مقبرة مختلطة للمسلمين والنصارى بحديقة المندوبية ومقبرتين

---

(١) - S.d.a.u.V.T.: (1983), Op. cit., p. 156.

(٢) - Province de Tanger, (1990), La province de Tanger en Chiffres, Tanger, p. 6.

أيضاً بين زنقة بوعراقية وبو عبيد وبين شارع انجلترا. كما توجد مقبرة للمسلمين شمال دراداب برشان شكل رقم (٩٤)، وأخرى بمنطقة فيلات الجبل ومقبرة المجاهدين بين طريق المطار وطريق الجبل.

- ومع امتداد المدينة جنوباً هناك مقبرة بالسوانى للمسلمين وأخرى لليهود على طريق الرباط القديم شرق كسبراطا. كما تنتشر المقابر على التلال المحيطة بالمدينة حيث مقبرة بالشرف وأخرى بتل طنجة البالية، وكذلك تل السانية، وفى المناطق الهامشية بمغوغا الصغيرة ومغوغا الكبيرة، وهى مناطق تلية أيضاً، ثم بعض المقابر ضمن المناطق الهامشية جنوب وادى السوانى وخاصة فى بنى مكادة القديمة وبن ديبان وغيرها.

- ومن المقترح إزالة المقابر المجاورة لساحة السوق الكبير وتحويل المنطقة كلها إلى متنزه كبير بمساحة ١٥ هكتار مع إعادة تخطيط مساحة السوق الكبير (ساحة ٩ أبريل) حيث تضم بيتاً للشباب وحديقة المندوبية والقنصلية البريطانية والكنيسة الإنجيلية الصغيرة وجامع وسوق سيدى بوعبيد مع الاحتفاظ بوظائف هذه المرافق. وسيقتضى تنفيذ هذا التخطيط هدم بعض المبانى ذات الأهمية التقليدية مثل محلات الحدادين والنجارين وكذلك بعض الأسواق والسوق المركزى ... الخ [1]. إلا أن اقتراح كهذا سيغير كثيراً من الوظيفة التقليدية العريقة لساحة السوق الكبير، ومن ثم يجد اعتراضاً قوياً من جهات عديدة خاصة ممن لهم اهتمام بالتراث العمرانى لطنجة والذى يجب الحفاظ على ماتبقى منه، ومن المقترح أيضاً إنشاء جبانة جديدة فى الجنوب الشرقى من المنطقة الوعرة غير الداخلة ضمن خطة التعمير بمساحة ٥٠ هكتار نظراً لحاجة "طنجة الكبرى" إلى ذلك. شكل رقم (١٠١-جـ).

٨- الخدمات التعليمية:

توصلت الدراسة الخاصة بتصميم التهيئة الحضرية لطنجة (١٩٨١-٢٠٠١)[2] إلى حاجة طنجة الماسة إلى مساحات خاصة بتوفير الخدمات التعليمية التى تحتاج إلى منشآت عديدة ومساحات واسعة لملحقاتها. وقد سجلت طنجة حالة من القصور العام فيما يخص هذه المنشآت سنة ١٩٨١، بالمقارنة مع المستوى القومى، بالإضافة للتوزيع غير المتوازن لهذه الخدمات على مستوى أحياء ومناطق المدينة شكل رقم (١٠٢).

وتمثل مساحة منشآت الخدمات التعليمية بطنجة حوالى ٦٠ هكتار أى ٢٪ من مساحة مدينة طنجة إدارياً، وحوالى ١,٢٪ من المساحة التى تنتشر عليها مجمعة طنجة الحضرية جغرافياً. يتركز معظمها فى مناطق بعينها من مدينة طنجة.

ويصل نصيب الفرد فى طنجة إلى ١,٦٩م٢ من مساحة مناطق الخدمات التعليمية، كما يتفاوت نصيب الطلبة من هذه المساحة حسب المستوى التعليمى، وكذلك بين المدارس الحكومية والخاصة. تصل هذه النسبة إلى ٤,٩م٢/طالب فى المدارس الخاصة. وتتباين بين المستويات التعليمية، نجدها فى التعليم العالى ٥٥,٧م٢/طالب، وفى التعليم الفنى ٣٩م٢/طالب، أما فى التعليم الثانوى فنجد النسبة فى الحكومى ٢٠,٦م٢/طالب، وفى الخاص ٦٥م٢/طالب، وبالنسبة للتعليم الابتدائى كانت النسبة ٣,٩م٢/طالب فى الحكومية، و ٣,٦م٢ للطالب فى المدارس

---

(١) - S.d.a.u.V.T., (1983), Op. cit., p. 161. (Chap. 5, parti d'amenagement).

(٢) - S.d.a.u.V.T.; (1983), Op. cit., pp. 809-822. (Chap. 17, equipement collectifs).

الخاصة سنة ١٩٨١. وتنخفض هذه النسب عن مثيلاتها على المستوى القومى وهو ٢٥م٢ للطالب فى المدارس الثانوية* و ١٠م٢/طالب فى المدارس الابتدائية.

ويدرس حوالى ٧٪ من التلاميذ بطنجة فى المدارس الخاصة التى تستهلك ١٧٪ من المساحة المخصصة للخدمات التعليمية وخاصة فى المدارس الثانوية الأجنبية التى توفر لطلابها مساحات كبيرة من الأراضى حيث نجد ذلك فى المدرسة الإيطالية (١٢٥م٢/طالب) وفى المدرسة الأمريكية (٢٧٢م٢/طالب) وفى المدرسة الإسبانية ٦٠م٢/طالب.

وقد توصلت الدراسة إلى أن العجز فى المساحة يخص المدارس الابتدائية التى تحتاج إلى ضعفى المساحة المتاحة سنة ١٩٨١ حتى تتوازن نسبة التلاميذ إلى المساحة وتحقق ١٠م٢/تلميذ فى طنجة. وإذا أخذنا فى الاعتبار معدلات النمو السكانى السريعة وسيادة صغار السن، بالإضافة إلى توسع المدينة العمرانى فإن الحاجة ستكون كبيرة إلى مساحات جديدة لإنشاء مدارس ابتدائية.

والواقع أن النقص كان أكثر وضوحاً بالنسبة للمدارس الثانوية، وخاصة المرحلة الثانية منها، وكذلك فى التعليم الفنى مع شبه انعدام فى التعليم العالى شبه الجامعى وانعدام تام للتعليم الجامعى حيث تخضع طنجة لتأثير تطوان وجاذبيتها فى هذا النوع من التعليم.

أما بالنسبة لتوزيع الخدمات التعليمية فقد اتسم بانخفاض أعداد المدارس الابتدائية فى المناطق الهامشية، وانعدام وجودها فى بعض المناطق بالنسبة للمدارس الإعدادية والثانوية أيضاً، وخاصة فى مجموعة أحياء الهامش الجنوبى والهامش الشرقى من مدينة طنجة، إذ أثبتت الدراسة الخاصة بذلك أن تركز المنشآت التعليمية الابتدائية واضحاً فى وسط المدينة الغربى حيث يوجد ١٤ مدرسة من جملة ٥١ مدرسة ابتدائية بالمدينة، وأيضاً فى وسط المدينة الجنوبى حيث تركزت به ١٠ مدارس، مما يعنى تركز ٤٧٪ من المدارس الابتدائية بوسط المدينة. وينسحب نفس الوضع على المدارس الثانوية والإعدادية إذ يتركز فى وسط المدينة الغربى والجنوبى ٩ مدارس، ٣ مدارس على التوالى بالإضافة إلى ٣ مدارس بالضواحى الجنوبية الغربية فى حى (السوانى والحى الجديد)، وذلك من جملة ٢٠ مدرسة إعدادية وثانوية، مما يعنى تركز ٧٥٪ من جملة هذه المدارس بوسط المدينة والضاحية الجنوبية الغربية سنة ١٩٨١. ويظهر العجز الكبير فى هذا النوع من المدارس كما تظهر الحاجة الكبيرة لمساحات جديدة تواكب الحالة فى سنة ١٩٨١ والنمو السكانى والحاجة المتوقعة بعد ذلك.

وقد أثبت تحليل الوضع الراهن سنة ١٩٩٢ تحسناً ملحوظاً فى عدد ونوع وتوزيع الخدمات التعليمية فى طنجة** إذا ماقورن بما كان عليه سنة ١٩٨١، وذلك من خلال البيانات التى أمكن الحصول عليها من النيابة

---

* ويقصد بها في طنجة مرحلتي التعليم الإعدادي والثانوي معاً، وينقسم إلى المرحلة الأولى (السلك الأول ٤ سنوات) والمرحلة الثانية (السلك الثاني ثلاث سنوات دراسية).

** محادثة شخصية مع الأستاذ، بوحسين عبد الحميد، الكاتب (المدير) العام للنيابة الإقليمية لوزارة التربية الوطنية بطنجة في نوفمبر سنة ١٩٩٢ (من خلال بعض القوائم الخاصة بالمدارس) والمسح الميداني. والصور الجوية. وقد تم توقيع العديد من المدارس والخدمات الأخرى على خرائط ١-٥٠٠٠ و ١-١٠٠٠٠ في الميدان وخاصة بالأحياء الجنوبية.

الإقليمية لوزارة التربية الوطنية بطنجة، ومن مقارنة الصور الجوية لمدينة طنجة لسنوات مختلفة وكذلك المسح الميدانى قد أمكن وضع هذه البيانات فى الجدول رقم (٦٩) والذى يعبر عن حركة إنشاء المدارس حسب المستوى التعليمى بين ١٩٨١-١٩٩٢.

ويخضع التعليم فى مراحله الثلاث ومراكز تدريب المعلمين للنيابة الإقليمية بوزارة التربية الوطنية، أما التعليم العالى الفنى والتأهيل المهنى (التعليم الفنى) فهو يتبع إدارة التكوين المهنى وتكوين الأطر بوزارة الأشغال العمومية.

جدول رقم (٦٩) نوع المنشآت التعليمية وعددها فى ١٩٨٠ - ١٩٩٢ مجمعة طنجة الحضرية

١٩٨٠ - ١٩٨١		١٩٩٢ - ١٩٩٣ *	
نوع المنشآت	عددها	نوع المنشآت	عددها
ابتدائي حكومي	٣٩	ابتدائي حكومي	٦٢
ابتدائي خاص	١٢	ابتدائي خاص	١٤
جملة الابتدائي	٥١	جملة الابتدائي	٧٦
إعدادي وثانوي حكومي	١٤	إعدادي حكومي	١٨
إعدادي وثانوي خاص	٦	ثانوي حكومي	٧
		ثانوي خاص	٤
جملة الإعدادي والثانوي	٢٠	جملة الإعدادي والثانوي	٣٣
مراكز تدريب المعلمين	٣	مراكز تدريب المعلمين	٣
المجموع	٧٤	المجموع	١١٢

المصدر: أرقام ١٩٨١ من:

- S.d.a.u.V.T., (1983), Op. cit., p. 822.

ويتضح من الجدول الزيادة الواضحة فى عدد المدارس التى ارتفع عددها من ٧٤ مدرسة فى سنة ١٩٨١، منها ٥١ مدرسة ابتدائية و ٢٠ مدرسة إعدادية وثانوية، إلى ١١٢ مدرسة فى سنة ١٩٩٢ منها ٧٦ مدرسة ابتدائية، أى بنسبة زيادة قدرها ٥٠٪ تقريباً، و ٣٣ مدرسة ثانوية وإعدادية بنسبة زيادة قدرها ٦٥٪ تقريباً، والواقع أن هذه الزيادة فى عدد المنشآت لاتمثل توافر الخدمة التعليمية، كما يجب أن تتوافر ويتضح ذلك فى حالة مقارنة ماتمثله هذه الزيادة بالنسبة للحاجة إلى الخدمات التعليمية سنة ١٩٨١. والتى قدرت بضعفى المساحة بالنسبة للمدارس الابتدائية وحدها. فإذا كانت الزيادة بين سنة ١٩٨١-١٩٩٢ قد سجلت ارتفاعاً قدره (٥٠٪) فقط مع النمو السكانى الكبير وسيادة صغار السن، وبالتالى ارتفاع عدد تلاميذ الابتدائى، فمعنى ذلك إن الحاجة إلى مساحات لإنشاء المدارس أصبحت أكثر إلحاحاً.

وتتوزع المنشآت التعليمية فى طنجة سنة ١٩٩٢ توزيعاً يبدو أكثر توازناً عن صورته سنة ١٩٨١، إذ أصبحت الهوامش والضواحى البعيدة عن قلب المدينة تحظى بوجود هذه الخدمة الهامة. ومن الملاحظ بالنسبة للمدارس الابتدائية سيادة توزيعها بين كل مناطق طنجة، حيث تم استحداث ستة مدارس منها (فى الهامش الجنوبى) وأربع

* المحادثة الشخصية - المصدر السابق.

مدارس إعدادية وواحدة ثانوية [١]. بينما كان هذا الحى مفتقراً لهذه الخدمات التعليمية فى سنة ١٩٨١.

وهنا يوضح اتجاه التوزيع نحو مناطق العجز فى الضواحى والهوامش، مع استمرار العجز العام على مستوى مجمعة طنجة الحضرية، حيث ينخفض هذا العدد كثيراً عن الحاجة إلى مدارس جديدة كثيراً. (شكل رقم ١٠٢).

ومايؤكد ذلك أن الدراسة بالمدارس الابتدائية فى طنجة قد ارتفعت الدراسة فيها من فترتين فى سنة ١٩٨١ إلى أربع فترات سنة ١٩٩٢ [٢] بالنسبة للتعليم الفنى فقد انتشر فى طنجة انتشاراً كبيراً فى الفترة الأخيرة، وذلك لحاجة التنمية الحضرية والصناعية الميكانيكية والتقليدية للأيدى العاملة المدربة والفنية، ولذلك تعددت مراكز هذا النوع من التعليم كما تعددت مستوياتها. وضمت طنجة فى سنة ١٩٩٢ حوالى ١٨ مركز حكومى للتدريب والتأهيل تتقاسمها ثلاث مستويات: مستوى التخصص، ومستوى التأهيل، والمستوى التقنى. وترجع هذه المراكز التأهيلية الفنية بشكلها الحالى إلى سنة ١٩٨٤ * . يضاف إلى ذلك حوالى ٥٤ مركز للتدريب والتأهيل الفنى تتبع مؤسسات خاصة وتحت إشراف الوزارة، وتتوزع هذه المراكز بين أحياء المدينة المختلفة، حتى إن العديد منها توجد فى مناطق بنى مكادة والمدينة العتيقة وغيرها من مختلف الأحياء.

أما فيما يخص التعليم الجامعى فحتى سنوات قليلة مضت لم تكن بطنجة أى خدمات تعليمية على مستوى التعليم العالى، ولم يكن موجوداً بها سوى مراكز تكوين وتدريب المعلمين (الابتدائى والإعدادى) بغرض الانتقال من التدريس بمستوى معين إلى مستوى أعلى، بالإضافة لمعهد للفنون التشكيلية ومعهد للموسيقى وهى معاهد متوسطة، بالإضافة إلى معهد للسياحة وآخر للفندقة ضمن إطار التكوين المهنى. ثم استحدثت بطنجة بعض المؤسسات الجامعية، وهى المعهد الدولى العالى للسياحة بمنطقة خليج طنجة السياحية ثم مدرسة الملك فهد العليا للترجمة بطريق الشرف وتتبع جامعة عبد المالك السعدى بتطوان، وكذلك معهد التكنولوجيا التطبيقية بطريق المطار، ومعهد العمل الاجتماعى، والمدرسة الفندقية. وقد تم اعتبار هذه المؤسسات والمعاهد نواة لجامعة تطالب طنجة بإنشائها حتى لايظل الاعتماد على إشعاع جامعة تطوان [٤]، وذلك نظراً لنمو مدينة طنجة العمرانى والسكانى والصناعى والسياحى وارتفاع نسبة المتعلمين بها عن ذى قبل وتمتعها بالعديد من المرافق الهامة وثقلها الإقليمى فى شمال المغرب.

وقد اقترح التصميم التوجيهى للتهيئة الحضرية إنشاء جامعة وحى جامعى فى المنطقة الحالية إلى الجنوب من المنطقة الصناعية "شطر ب" غرب السكة الحديد وشرق طريق الركايع [٥]، لكن من المتوقع إنشاء الجامعة على طريق

---

(١) النيابة الإقليمية لوزارة التربية الوطنية بطنجة.

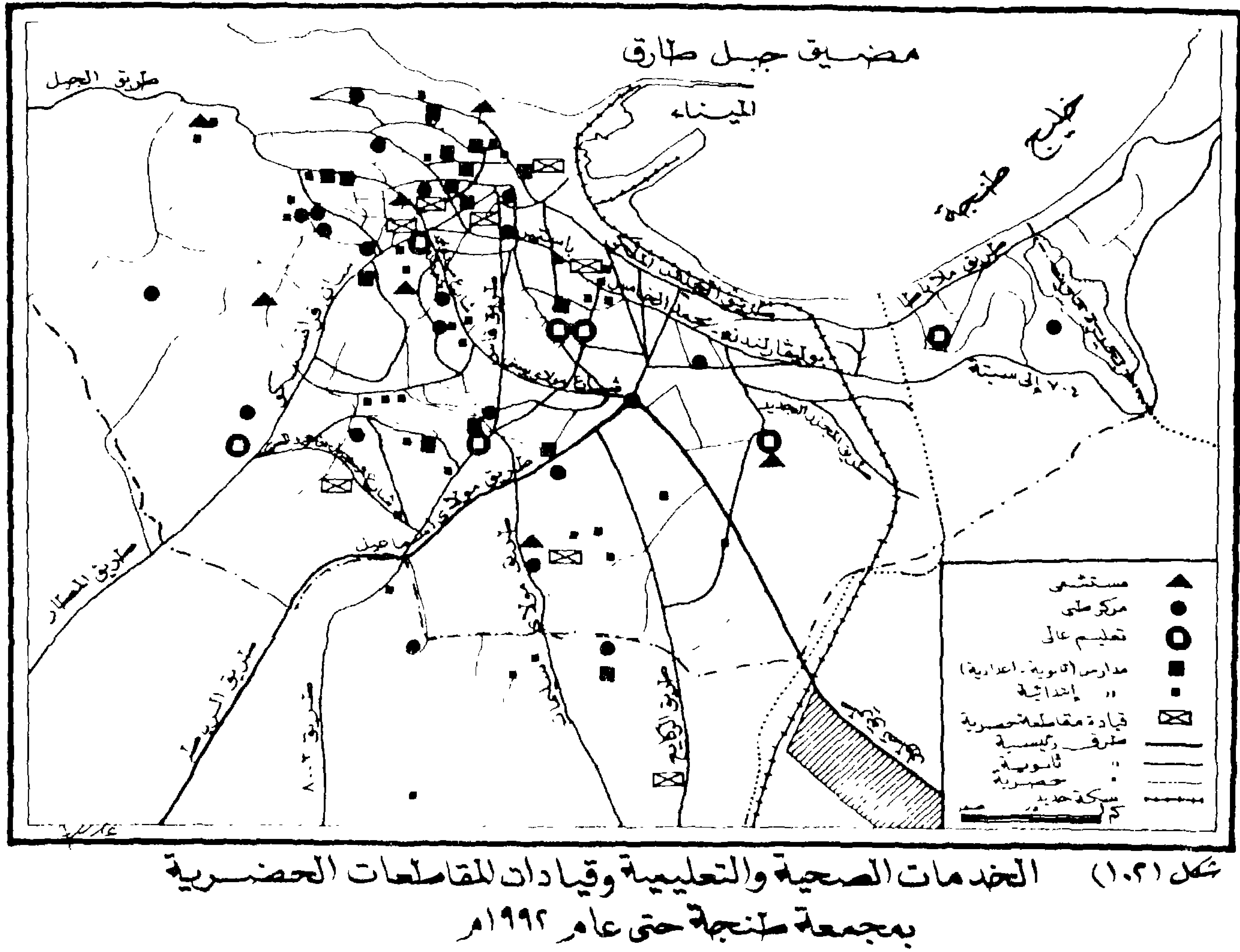
(٢) محادثة شخصية مع السيد بوحسين عبد المجيد الكاتب العام للنيابة الإقليمية للتربية الوطنية بطنجة.

(٣) محادثة شخصية مع المهندس مراد محمد، رئيس قسم التكوين المهني وتكوين الأطر بوزارة الأشغال العمومية بطنجة في نوفمبر سنة ١٩٩٢، من خلال الإطلاع على العديد من منشورات وتقارير خاصة بالقسم.

(٤) عمالة إقليم طنجة، (١٩٨٩)، التعليم العالي والجامعي بإقليم طنجة، طنجة، ص ص ١-٤.

(٥) - S.d.a.u.V.T.; (1983), Op. cit., p. 155.

* أي منذ إنشاء إدارة التكوين المهني ضمن وزارة الأشغال العامة بطنجة.



شكل (١٠٢) الخدمات الصحية والتعليمية وقيادات المقاطعات الحضرية بمجمعة طنجة حتى عام ١٩٩٢م

المطار بجوار معهد التكنولوجيا فى الجانب المقابل للمنطقة الصناعية بطريق المطار فى اتجاه طريق الرباط أى جنوب غرب المدينة.

ومن المقترحات الموضوعة بهذا الصدد إنشاء كلية للطب نظراً للقاعدة الخدمية الطبية الجيدة الموجودة حالياً بالمدينة. وكذلك معهد عالى للتكنولوجيا يكمل سلسلة مراكز التأهيل المهنى تنفيذاً لسياسة الحكومة (١) وتوفيراً للكوادر العليا والإدارية لتلبية حاجة القطاعات المنتجة بالمدينة.

وتم افتتاح مراكز تابعة لكليتى العلوم والآداب بتطوان تمهيداً للجامعة المستقلة بطنجة، والذى سيعزز كثيراً من دورها الإقليمى فى شمال المغرب، هذا الدور الذى اتضح فى مواضع عدة من الدراسة. وتستأثر طنجة ودائرتها فى مجال التعليم بأكثر من ٨٥٪ من جملة منشآت التعليم العام* سنة ١٩٩٢ وبكل مراكز تدريب المعلمين وبأكثر من ٩٨٪ من مراكز التدريب والتأهيل المهنى، وكل المعاهد العليا المستحدثة كنواة لجامعة طنجة أيضاً فى مقابل مدينة أصيلة ودائرتها التى لاتضم سوى ١٥٪ من جملة مؤسسات التعليم العام بعمالة طنجة مما يؤكد هيمنة طنجة فى هذا المجال.

٩- الخدمات الصحية:

تتميز طنجة بتوافر خدمات صحية لابأس بها بالقياس إلى مستوى الخدمات الصحية على المستوى القومى. وإن كانت أقل من المعيار المتفق عليه حتى يتشبع مكان مابهذه الخدمات، ويأتى تميز طنجة بهذه الخدمات كمحصلة لموقعها كبوابة للمغرب ومُستقبل لعدد كبير من الزائرين والعابرين. كما ترجع أيضاً لماضيها الحضرى والدولى إذ يسهم القطاع الخاص والمستشفيات الأجنبية بدور هام فى رفع مستوى هذه الخدمة.

وتصل طاقة الوحدات الصحية بطنجة ١٩٩٠ إلى ١١٨٢ سرير: منها ٨٥٨ سرير بالوحدات الصحية العمومية (الحكومية)، و ٣٢٤ سرير بالقطاع الخاص يتركز معظمها فى مجمعة طنجة الحضرية (٢).

وتتميز هيراركية الخدمات الصحية (التدرج الهرمى) بالتوازن النسبى حيث يبدأ هرم المرافق الصحية بالمستوصفات** (dispensaire) وعددها ١٩، فالمراكز الصحية*** (centre de sante) وعددها ١٠، ثم المراكز الصحية المتخصصة (centre specialise) وعددها ٣، وذلك بالنسبة للبنية الصحية الأساسية بإقليم

---

(١) الخاصة بتنفيذ سياسة اللامركزية، وتنمية المناطق المختلفة والواردة في :وزارة التخطيط، مخطط مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٨٨-١٩٩٢)، مديرية التخطيط الرباط، ص ص ٢٥١-٢٥٢.

(٢) - Ministère de la santé, service des statistique medicale, (1991), statistique medicale, Tanger, pp. 1-5.

* كان نصيب مجمعة طنجة ٨٩٪ من جملة مدارس التعليم العام بالإقليم سنة ١٩٨١، ٧٥٪ بالنسبة للمدارس الابتدائية، و ٩٥,٣٪ بالنسبة للمدارس الثانوية، بالإضافة إلى ١٠٠٪ من مراكز التعليم الفني.

** المستوصف: في المغرب هو كل مؤسسة صحية بدون طبيب يشرف عليها، وتوفر الخدمات الطبية الأولية. (أي أنها أقرب لنقطة إسعاف في المفهوم الدارج لدينا).

*** المركز الصحي: هو كل مؤسسة صحية تحت إشراف الطبيب يمكنها أن تقدم الخدمات والفحوص الطبية، ويمكن أن تتوفر في بعض الأحيان على أسرّة.

طنجة، أما المستشفيات فيصل عددها إلى ٦ مستشفيات حكومية طاقتها ٨٥٨ سرير، منها مستشفى متخصص فى الأمراض العقلية (٦٠ سرير)، ومستشفى حديث للجراحة (٢٤٠ سرير)، بالإضافة إلى وحدات صحية خاصة عددها ٨ وطاقتها ٣٨٤ سرير، يضاف إلى ماسبق الخدمات الطبية المساعدة كمعامل التحاليل والصيدليات ... الخ. وبذلك تعد طنجة ضمن المناطق الأكثر تجهيزاً من ناحية الخدمات الطبية أو الصحية بالمغرب ومما يعزز من هيمنتها تَرَكُز معظم هذه التجهيزات فى مدينة طنجة ودائرتها شكل رقم (١٠٢).

معنى ذلك أن هذه الخدمات توفر سرير/٥٨٨ ساكن بالنسبة للمستشفيات الحكومية، تنخفض إلى سرير/ ٤٢١ ساكن بالنسبة لجملة عدد الأسرة. وتعد هذه النسبة أفضل من مثيلاتها على مستوى المغرب، حيث تصل إلى سرير/٩٢٦ ساكن، وإن كانت أقل من المعيار المناسب وهو سرير/٣٠٠ ساكن [1].

وقد توصلت الدراسة الخاصة بالتصميم التوجيهى للتهيئة الحضرية بطنجة إلى أهم خصائص البنية الصحية وهيراركيتها فى مدينة طنجة فى سنة ١٩٨١. والتى تعكس حاجة طنجة الملحة لزيادة عدد ومستوى الخدمات الصحية بها أيضاً رغم أن هذا المستوى كان أفضل منه على مستوى المغرب. وكان من أهم نتائج البحث الاجتماعى الاقتصادى الخاصة بالتصميم التوجيهى أن مساحة المرافق الصحية تصل إلى ٢٢ هكتار بنسبة ٠,٥م٢/ساكن وكانت نسبة الأسرة إلى السكان سرير/٦٦٠ ساكن فى مجمعة طنجة، وسرير/٧٦٥ ساكن على مستوى عمالة طنجة، بالنسبة للمراكز الصحية الثلاث المتمركزة فى مجمعة طنجة سنة ١٩٨١، كانت خدماتها تمتد لتشمل ١١٨٠٠٠ ساكن/مركز صحى فى مقابل ٧٧٠٠٠ ساكن/ مركز صحى بالنسبة للمراكز على مستوى العمالة مايعكس استقطاب طنجة المجمعة لمعظم سكان طنجة العمالة، حيث كان يوجد مركزين صحيين فقط خارج مجمعة طنجة، أحدهما بدار الشاوى والآخر بأصيلة، والمعيار المناسب لإشعاع المركز الصحى هو ٤٥٠٠٠ ساكن/ مركز أما المستوصفات فيمتد إشعاعها لخدمة ٣٩٠٠٠ ساكن/ مستوصف على مستوى مجمعة طنجة وتتكرر نفس الملاحظة السابقة، إذ يخدم المستوصف ٢٦٠٠٠ ساكن/مستوصف على مستوى العمالة بينما المعيار الأنسب هو مستوصف/ ١٥٠٠٠ ساكن، ويصل على مستوى الحضر فى المغرب إلى مستوصف ٤٠٠٠٠/ساكن، وعلى مستوى كل المغرب مستوصف/٢٧٠٠٠ ساكن.

وتصل نسبة مجموع الخدمات الصحية الحكومية بتجهيزاتها إلى السكان إلى مستوى منشأة صحية إلى ٢٢١٠٠٠ ساكن على مستوى مجمعة طنجة، ومنشأة صحية إلى ١٥٠٠٠ ساكن على مستوى عمالة طنجة، مما يعكس عدم التوازن بين عدد سكان مجمعة طنجة الحضرية والمنشآت الصحية بها. ويعكس أيضاً المستوى الأفضل لهذه الخدمة على مستوى العمالة التى يتركز معظم سكانها فى مدينة طنجة وضواحيها. وكانت هذه النسبة على مستوى المغرب تسجل منشأة/١٦٠٠٠ ساكن من جملة السكان وعلى مستوى الحضر فقط أيضاً وذلك فى سنة ١٩٨١.

ومايعيب هذه الخدمات فى مجمعة طنجة توزيعها الذى يجنح إلى التركز فى وسط المدينة، حيث تتركز معظم المستشفيات باستثناء مستشفى الأمراض العقلية فى بنى مكادة، أما المراكز الطبية والمستوصفات فتظهر توزيعاً أفضل حيث تتوزع بين شمال المدينة وشرقها وجنوبها، أحدها فى شمال المصلى تخدمه ثلاث مستوصفات (المدينة

(١) - Ibid. pp. 1–5.

العتيقة-حسنونة-المصلى). والثانى فى منطقة السوانى بالوسط ويخدمه مستوصف كل من المصلى وساحة موزار شرقاً، وڤال فلورى غرباً، وكسبراطا فى الجنوب الغربى. أما الثالث ففى حى الجيرارى بالجنوب وتخدمه مستوصفات بنى مكادة وبن ديبان والجيرارى. أى إشعاع دائرى تقريباً لكل مركز صحى بحيث تمتد الخدمة لكل أجزاء المدينة تقريباً، ومن المراكز المتخصصة المهمة فى طنجة مركز مكافحة الدرن* . ومركز الملك فهد للتشخيص الطبى بالشرف، وهو أحدث المؤسسات الطبية بطنجة، بالإضافة إلى مركز (التخطيط العائلى) شكل رقم (١٠٢).

وفى التوزيع الحالى تحول معظم المستوصفات إلى مراكز طبية لرفع كفاءة الخدمة الطبية بالمدينة، ومنها مستوصف موزار ومستوصف بن ديبان، وكذلك مستوصف بنى مكادة بهدف مد الخدمات الطبية إلى الهوامش بمدينة طنجة[١].

أما بالنسبة للصيدليات والمعامل والأطباء ذوى العيادات الخاصة فتتركز أيضاً فى وسط المدينة الحديث [٢].

١٠- خدمات البريد والهاتف والبرق:

تحظى طنجة بخدمات جيدة فى هذا المجال ترجع لماضيها الدولى، وضرورة توفير سبل الاتصالات الداخلية والخارجية. كما تم تدعيم هذه الخدمات نظراً لأهمية طنجة الاقتصادية الحالية حيث تمثل قطباً من أقطاب جذب الاستثمارات وخاصة فى مجال الصناعة. ولايمكن تحقيق معدلات تنمية جيدة بدون الخدمات وشبكات المرافق العامة والبنية الأساسية وتجهيزاتها. لذلك تقوم الإدارات الإقليمية والمحلية بطنجة بدور هام فى تدعيم شبكات ومرافق البنية الأساسية والخدمات بالمنطقة.

بالنسبة للبريد والخدمات البريدية يوجد بطنجة حتى سنة ١٩٩٢ ثلاثة مكاتب بريد فرعية (بالمصلى والسوانى والإدريسية) أما الرابع فهو المكتب الرئيسى فى بوليڤار محمد الخامس. بالإضافة إلى أربع مكاتب أخرى فى عمالة طنجة خارج المدينة وجارى العمل فى الوقت الحاضر على إنشاء مكاتب بريدية فى مجاورات أو أحياء أخرى بالمدينة حتى تمتد خدمات مكاتب البريد لتشمل المدينة. وكانت نسبة الزيادة فى عدد منافذ خدمات البريد العمومية ٧٣٪ وفى عدد المراكز بنسبة ٣٣,٣٪ وفى سعة هذه المراكز بنسبة ٨٪.

يضاف إلى ماسبق منافذ بريد ملحقة بالمكتب الرئيسى بطنجة فى مطار طنجة بوخالف، وفى المنطقة الحرة بالميناء، وفى بنى مكادة كما استحدثت خدمة البريد العاجل والعاجل الدولى، هذا ويقدم البريد خدمات مالية هامة فى طنجة [٣].

بالنسبة للمواصلات السلكية واللاسلكية، فقد تحسن أداء هذه الخدمة كثيراً بعد أن كانت تعانى من قصور

---

(١) - S.d.a.u.V.T.; (1983). Op. cit., pp. 823-832.

(٢) عمالة إقليم طنجة، (١٩٩٢) "تقرير السيد العامل حول نشاط المصالح الخارجية، منجزات ١٩٩١ وآفاق ١٩٩٢، (نشاط المندوبية الإقليمية للصحة العمومية سنة ١٩٩١)، طنجة، ص ص ١٥٤-١٦٢.

(٣) عمالة إقليم طنجة، (١٩٩٢)، مرجع سابق، ص ص ١-١٠. ضمن تقرير نشاط المكتب الوطنى للبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية حتى ١٩٩٢.

* وهو من التجهيزات القديمة بطنجة.

واضح حتى سنة ١٩٨١ (١). وأصبحت طنجة وعمالتها فى المركز الأول من حيث الخدمة الهاتفية بين أقاليم وعمالات المملكة المغربية حتى سنة ١٩٩١، وقد شهدت الخدمة تحسناً فى مستوى الأداء والانتشار حيث تضم طنجة محطة ساحلية من بين ٨ محطات بالمملكة المغربية كما تم تدعيم خدمات المحطة عن طريق تشغيل الخدمة الدولية الأوتوماتيكية الهاتفية مما دعمها ومكنها من منافسة المحطات الدولية المجاورة تجارياً.

وبطنجة فى الوقت الحاضر منذ ١٩٩٢ تجهيزات ذات تكنولوجيا الكترونية متقدمة فى المراكز الهاتفية الأربعة، ولاتزال عمليات توسيعها مستمرة، ويجرى العمل حالياً على إنشاء وتوسيع شبكة الإدريسية والشبكات المحلية الأخرى لخدمة الأحياء المختلفة، وكذلك المشروعات العديدة التى يتم الاستثمار من خلالها فى طنجة، ومما يؤكد استمرار تحسن هذه الخدمة زيادة عدد المشتركين فى خدمات الهاتف بنسبة ١٢,٥٪ بين سنة ١٩٩٠ و ١٩٩١، وزيادة عدد الطلبات بنسبة ٦٠,٥٪. أما التجهيزات الإضافية كخدمة التلكس فقد شهدت زيادة نسبتها ٩٠٠٪. أما المحطة الساحلية (الراديو البحرى) فقد شهد رواجاً تجارياً بزيادة قدرها ٢٩٪ وذلك بين ١٩٩٠-١٩٩١ (٢). إلا أن مناطق الهوامش الجنوبية خاصة - تفتقر إلى هذه الخدمة.

١١- خدمة الشرطة:

وتتوزع خدماتها بين سبع قيادات حضرية تابعة لوزارة الداخلية داخل بلدية طنجة، التى تنقسم إدارياً بين هذه القيادات وهى: الدائرة الأولى وتضم المدينة العتيقة وجزء من مرشان، والدائرة الثانية وتضم وسط المدينة والمصلى وشرق السوانى، أما الثالثة فتخدم مرشان ودرادب وعين الحيانى والجبل ومقرها سان فرانسيسكو، وتضم القيادة الحضرية الرابعة لبنى مكادة، أما المقاطعة أو الدائرة الحضرية الخامسة فتوجد إلى الغرب منها لتخدم منطقة البوغاز وكسبراطا والبرانس، وتخدم قيادة المقاطعة الحضرية السادسة حى البلاج أو الشاطئ، بالإضافة إلى شرق وجنوب شرق المدينة. أما المقاطعة الحضرية السابعة فتخدم غرب وجنوب غرب المدينة فى مسطر خوش وكاليفورنيا والسوانى وجزء من المجاهدين.

وقد أصبحت المناطق الممتدة خارج حدود المدينة جنوباً ضمن دائرة حضرية مستقلة، هى دائرة بنى مكادة الجنوبية أو العوامة (أو قيادة الفحص). ويطلق على قائد المقاطعة الحضرية اسم الخليفة (٣). شكل رقم (١٠٢).

---

(١) - S.d.a.u.V.T.: (1983). Op. cit., p. 78.

(٢) عمالة إقليم طنجة، (١٩٩٢)، مرجع سابق، ص ص ١-١٠، ضمن تقرير عن نشاط المكتب الوطني للبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية حتى ١٩٩٢).

(٣) خريطة طنجة الإدارية بمقياس ١: ٢٠٠٠٠ ومحادثة شخصية مع السيد إديري رئيس قسم التفتيش والتنسيق بعمالة طنجة. والسيد القصيوي مصطفى قائد (خليفة) الدائرة الحضرية لبني مكادة الجنوبية (قيادة الفحص) والسيد فلكاطة عبد الله. قائد ورئيس المقاطعة الحضرية الرابعة (بني مكادة الجديدة) في نوفمبر سنة ١٩٩٢.

الفصل السادس

التخطيط الحضري لطنجة ومستقبلها وشخصية المدينة

الفصل السادس
التخطيط الحضري لطنجة ومستقبلها وشخصية المدينة

لقد أمكن التوصل من خلال التشريح والتحليل السابق لنمو وتركيب مدينة طنجة عمرانياً واقتصادياً وسكانياً إلى فهم وتصور دقيق وشامل للمراحل التي قطعها هذا النمو، ومدى التغير الذي تعرض له هذا التركيب. كذلك أمكن تحديد الآليات (الميكانزيمات) والضوابط التي أدت إلى التعقد الواضح في تركيب المدينة وشخصيتها، والتي طبعت نموها بطابع العشوائية، بل وبالتخبط أحياناً ولذلك سيظل من الضروري الاستمرار في وضع الخطط المستقبلية الممكنة التي من شأنها المساهمة في التنمية الحضرية لمدينة طنجة وإقليمها.

ويمثل الجانب التطبيقي التخطيطي البعد الثالث في جغرافية الحضر الذي أدى تراكم المشكلات الحضرية وتعقدها إلى ضرورة الاتجاه إليه كمسلك يتكامل مع نتائج الدراسات السابقة الخاصة بالموضع والموقع والنمو والتركيب. وقد أصبح التخطيط الحضري جزءاً مكملاً للمهمات التي يطلع بها جغرافيو الحضر، ولم تأت هذه المشاركة أو المساهمة في وضع الحلول لمشكلات المدن عفوياً أو عشوائياً، وإنما كانت نتاجاً فعلياً لمقدرة هؤلاء على وضع تصور للحلول ومستقبل المكان كتتويج لما توصلوا إليه من خلال الدراسات الدقيقة المتعمقة للواقع الحضري المعقد بعناصره وأبعاده العديدة والمتباينة.

وقد أدى تمسك جغرافيو الحضر بالمنهج العلمي والسعي وراء منطقية العلاقات التي تربط بين عناصر المشكلة وأسبابها، مع قدرتهم على فهم واستخدام أدوات البحث المتطورة أدى إلى تحول الجغرافي الحضري إلى باحث مشكلة (Problem Oriented Researcher) [(١)]. لذلك كان من الضروري حتى تكتمل الدراسة، التعرض لموضوع التخطيط العمراني أو الحضري لمستقبل مدينة طنجة ومشكلاته.

ويعني مفهوم التخطيط الحضري "الاستراتيجية أو مجموعة الاستراتيجيات التي تتبعها مراكز اتخاذ القرارات لتنمية وتوجيه وضبط نمو وتوسع البيئات الحضرية، بحيث يتاح للأنشطة والخدمات أفضل توزيع جغرافي، وللسكان أكبر الفوائد من هذه الأنشطة الحضرية [(٢)].

أولا: اتجاهات مخطط التنمية الحضرية لمدينة طنجة من ١٩٨١ إلى ٢٠٠١:

يعد تصميم التهيئة الحضرية (أو التخطيط للتنمية الحضرية) لطنجة خلال الفترة من ١٩٨١ إلى ٢٠٠١ من أهم مخططات التهيئة والتنمية التي وضعت لهذه المدينة بأكملها، إذ أن المخططات السابقة كانت مجرد دراسات منفصلة لوضع مخططات جزئية خاصة بمناطق مشروعات معينة، منها مخطط سنة ١٩٤٨، ومخطط ١٩٥٨، ثم خطة تقسيم المناطق سنة ١٩٦٣، ومشروع تهيئة خليج طنجة.

وقد وضع هذا التصميم أو المخطط ضمن سياسة الدولة المعلنة والرامية إلى "نهج سياسة متكاملة لإعداد "التراب والوطني" والمحافظة على البيئة"، ويتم تنفيذ هذه السياسة من خلال مستويات التخطيط المختلفة، وهي التخطيط القومي، فالإقليمي أو "الجهوي". ثم التخطيط الحضري من خلال التصميم التوجيهي للتهيئة أو التنمية

---

(١) أبو عياش، عبد الإله، والقطب، إسحق يعقوب، (١٩٨٠)، مرجع سابق، ص ١٠٣.

(٢) نفس المرجع، ص ٩٤.

الحضرية مدته ٢٠-٢٥ سنة، يضاف إلى هذه المستويات الثلاث مستوى رابع يهتم بوضع تصاميم الهيكلة الريفية بالإضافة إلى وضع التصميم المديري الوطني للموانئ ودراسات التهيئة السياحية، وذلك في إطار تحقيق التنمية المكانية لكافة جهات المملكة من خلال منظور جديد للتخطيط الإقليمي بها يهدف إلى تحقيق الاستخدام الأمثل لأراضي الدولة ومواردها مع التأكيد على سياسة اللامركزية التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالتخطيط (١).

١- أهداف التصميم التوجيهي للتخطيط الحضري بطنجة (S.d.a.u.) (٢):

يسعى هذا التصميم إلى تحقيق عدة أهداف هي:

- تقديم الخطط المستقبلية طويلة المدى والتفصيلية التي تساهم في تنمية وتطوير مدينة طنجة لتكون أداة إرشادية تسهل علي السلطات العامة والمختصة بتطوير كوادر المدينة الاقتصادية والديموجرافية والعمرانية عملها.
- تحديد النسب التركيبية للعناصر الأكثر أهمية في عملية التخطيط حسب احتياجات المدينة والإمكانيات المتاحة.
- تحديد متغيرات واحتمالات التوسع طويل المدى، ومن ثم تحديد الاختيار الأنسب لأي من الاحتمالات المقترحة وفقاً لاختيار الموقع الذي سيقام عليه. ووضع التخطيط الأنسب له على المدى القصير والمتوسط والطويل.
- وضع المخططات الخاصة بالمشروعات الكبرى الزراعية، والسياحية، ومشروعات البنية الأساسية ومايرتبط بها من بدائل واحتمالات واحتياجات.

٢- ضوابط التصميم التوجيهي لتخطيط الحضري بطنجة سنة ١٩٨١-٢٠٠١

لقد ترتب على الدراسة التفصيلية لمدينة طنجة والمبنية على تحليل الصور الجوية ونتائج الاستقصاء الاقتصادي الاجتماعي، بالإضافة إلى معطيات البيئة الطبيعية وتاريخ المدينة واتجاهات نموها. إمكانية توقع احتياجات التوسع العمراني لمدينة طنجة حتى سنة ٢٠٠١، والتي قدرها التصميم التوجيهي بحوالي ٢٥٠٠ هكتار، كما توصلت الدراسة إلى توافر هذه المساحة باستغلال المناطق الواقعة خارج نطاق المناطق ذات المنحدرات الشديدة داخل مجال انتشار المدينة الحالي بشرط وضع التخطيط المناسب للمساحة المتاحة (٣) حيث تتحكم عدة ضوابط أهمها ضوابط الموضع في عملية التخطيط الحضري لطنجة.

٢-أ- ضوابط الموضع:

تعتبر الضوابط الطبيعية المتحكمة في موضع طنجة ذات أهمية كبرى بالنسبة لعملية تخطيطها الحضري، ذلك نظراً لإمكانات الموضع المحدودة، والتي تقف أمام المخطط وأجهزة التخطيط، وتحد من عملية وضع التصورات

---

(١) وزارة التخطيط، (١٩٨٧)، مخطط مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨٨-١٩٩٢، مديرية التخطيط، الرباط، ص٢٢٠-٢٢٥.

(٢) - S.d.a.u.V.T., (1983), Op. cit., pp. 97-112. (Chap.4 orientation generales pour L'extension urbaine.

(٣) - Ibid, pp. 97-112.

والاحتمالات الخاصة بالتوسع العمراني. وقد اتضحت خصائص الموضع بدراستها دراسة مفصلة في موضع سابق ومستقل من هذا البحث. وتمتد الكتلة الحضرية لمدينة طنجة على مساحة قدرها ٣٠٠٠ هكتار منها نطاقاً مبنياً متصلاً يقدر بحوالي ١٢٠٠ هكتار وسط موضع طنجة الذي يفرض نمطاً محدداً من العمران على جوانب هذه الكتلة الحضرية، حيث المرتفعات والهضاب والتلال والمنحدرات المغطاة بالغابات شرقاً وغرباً، والتي تسمح بإنشاء المساكن الجبلية أو الدواوير. أو على الأقل نمطاً من السكن المنفرد على مساحات كبيرة.

ونظراً لأن التوسع العمراني الرئيسي لطنجة خلال الفترة من ١٩٧٠-١٩٨١ قد حدث خارج حدود المدينة الإدارية (المدار الحضري) في اتجاه الجنوب، بالإضافة إلى استمرار القطاع الشرقي وساحل الخليج غير معموراً ومحجوزاً للمشروعات السياحية، وكذلك صعوبة التوسع العمراني الكبيرة في منطقة مغوغا، أي على طول خط السكة الحديد بسبب خصائص التربة (رخوة) من ناحية وانخفاض معدل الانحدار من ناحية أخرى، ممايؤدي إلى صعوبة وارتفاع تكاليف استصلاحها وتطهير أراضيها وتجهيزها للاستخدام كمنطقة صناعية على طريق تطوان-في جزء منها-كل ذلك أدى إلى تصور أن التوسع الحضري المتوقع يمكن أن يمتد على مساحة مئات من الهكتارات جنوب بني مكادة، مع الأخذ في الاعتبار استمرار الحاجة إلى أراضي تصل مساحتها إلى ٢٠٠٠ هكتار لتأمين توسع المدينة بإنشاء مناطق سكنية واقتصادية داخل نطاق الموضع بين الساحل شمالاً وجبل دار زهير و(جنوب غرب المدينة). بالإضافة لإمكانية توفير ١٠٠٠ هكتار أخرى شمال الميناء الجوي، أي في منطقة مديونا (سهول بوخالف-بوكدور-مديونة). معنى ذلك أن محاور التوسع يمكن أن تأخذ اتجاه محاور النقل الهامة أي طريق الرباط-المطار وطريق الركايع / السكة الحديد.

وبصفة هامة ليس هناك مجالاً لأي توسع كبير سوى باتجاه البرانس في الجنوب الغربي، أو في اتجاه الجنوب الشرقي (ديوس)، وعلى أساس ماسبق يمكن تحديد ثلاث محاور رئيسية للتوسع الجديد:

- في الجنوب الشرقي ١٢٠٠ هكتار.
- في جنوب الوسط ٤٠٠ هكتار.
- في الجنوب الغربي ١٥٠٠ هكتار مع حاجة هذه المنطقة بالذات إلى تكاليف باهظة لتوفير البنية الأساسية من صرف وتطهير ثم ضخ وتوزيع مياه الشرب. وكذلك الحال بأطراف المناطق السابقة، الأمر الذي يوجب عدم تفضيل التوسع بهذه الأطراف الثلاث السابق ذكرها، مع الأخذ في الاعتبار استمرار أهمية إيجاد حلول مناسبة لمشكلة الموضع والاحتياجات المستقبلية. وبالرجوع إلى شكل (١٠) وشكل رقم (١١) حيث تتضح خطوط الكنتور وخصائص الموضع ونسبة الانحدار يمكن تصور حجم هذه المشكلة.

٢-ب- طاقة التعمير المتاحة بالموضع الحالي

باستثناء الأراضي شديدة الانحدار أي التي يزيد معدل انحدارها عن ١٥-٢٠٪، والتي تفرض على المخطط عدم التوسع في إنشاء أي نوع من المساكن بها حتى المساكن الجبلية، يتيح موضع مدينة طنجة المناطق التالية للتعمير المستقبلي داخل نطاق التعمير الحالي: ٦٠٠ هكتار شمال طريق الرباط (غرب وجنوب غرب المدينة)، ١٠٠٠ هكتار

شكل ١٣١ طاقة التعمير بموضع طنجة

بين طريق الرباط وطريق الركايع (جنوب المدينة)، ١٠٠ هكتار على أطراف المنطقة الصناعية بطريق تطوان و٣٠٠ هكتار جنوب المنطقة السياحية بخليج طنجة.

بالإضافة إلى حوالي ٣٥٠ هكتار تحتاج إلى تطهير بسهل مغوغا، وبالتالي تكون جملة المساحة المتاحة والقابلة للتعمير حوالي ٢٥٠٠ هكتار أراضي جديدة [١] (شكل رقم ٣-١٠).

٢-جـ- تقدير الاحتياجات

لقد تم تقدير الاحتياجات التقريبية الخاصة بالسكن على أساس اتجاهات النمو ومعدلاته بحوالي ٤١٠ هكتار سنة ١٩٨٦، وحوالي ٩٤٠ هكتار سنة ١٩٩١، تصل إلى ٢٣٠٠ هكتار سنة ٢٠٠١، منها ١٧٨٠ هكتار للسكن وبعض التجهيزات و ٥٢٠ هكتار للتجهيزات والبنية الأساسية بالأحياء.

يضاف إلى المساحة الخاصة بالسكن الحاجة إلى مساحات لأغراض أخرى منها الصناعة، وتقدر الحاجة إلى أراضي خاصة بها بحوالي ١٥٠ هكتار، ثم الجامعة وتحتاج إلي ١٠٠ هكتار بالإضافة إلى أكثر من ٥٠ هكتار للمرافق الجديدة العاجلة، وحوالي ١٥٠ إلى ٢٠٠ هكتار مساحات خضراء.

ويمكن استغلال الأراضي التي لاتصلح للسكن في إقامة المنشآت والمرافق السياحية والمساحات الخضراء والمنشآت الجامعية.

وبذلك تكون المدينة في حاجة إلى حوالي ٣٠٠٠ هكتار حتي نهاية القرن العشرين. أثبتت دراسة إمكانيات الموضع وطاقته قدرته على توفير هذه المساحة الموازية لاحتياجات التعمير داخل مجال انتشار مدينة طنجة الحالي [٢].

٣- متغيرات التخطيط واحتمالات النمو العمراني

على ضوء الضوابط السابقة أمكن وضع ثلاث احتمالات أو خطط بديله لتطوير وتخطيط مدينة طنجة من سنة ١٩٨١ إلى ٢٠٠١، تكمن الاختلافات الأساسية بينها في كيفية التحكم في عملية النمو العمراني عن طريق وضع الخطط الملائمة للموقع في كل منها أكثر منها في محاولة مجرد تصور للاستغلال وإشغال الأراضي بدون دراسة لخصائص وطبيعة الموقع وفيما يلي تعريف بهذه المتغيرات والاحتمالات الثلاث:

٣-١- المتغير الأول: ويهدف إلى وضع خطة للتحكم في التخطيط الحضري للمدينة داخل حوضها الحالي الذي تمتد فيه حتى لاتتخطى المدينة حدود مساحتها الحالية. وذلك بتكثيف العمران على الأراضي الموجودة والحفاظ على مناطق المنشآت الهامة كالأراضي التي سيحتاجها تنفيذ مشروع الربط القاري بين أوربا وإفريقيا عبر المضيق. كما تعتمد الخطة على الحفاظ على المساحات الخضراء الموجودة.

ويوضح الشكل رقم (٣-١٠-أ) اتجاهات التخطيط وتوقعات النمو العمراني حسب هذا المتغير (أو الاحتمال الأول) ومنه يتضح اتجاه التخطيط صوب الجنوب الشرقي، والجنوب، والجنوب الغربي، والغرب من النطاق المبني الحالي مع تكثيف العمران داخل هذا النطاق. وتتوزع المساحات المتاحة بين الجنوب الشرقي والجنوب الغربي حيث

---

(١) - Ibid, pp. 97-112.

(٢) - Ibid., PP., 97-112.

شكل (٣.١-٩) بدائل التخطيط واحتمالات النمو العمراني بمجمعة طنجة

يوجد ٣٠٠ هكتار تشرف على منطقة مفوغا، و ١٠٠ هكتار بالقرب من المنطقة الصناعية، ثم حوالي ١٠٠٠ هكتار بين طريق الركايع وطريق الرباط وفي الغرب حوالي ٦٠٠ هكتار بين الجبل وطريق الرباط، بالإضافة إلى ٥٠ هكتار تمثل المنطقة الصناعية (شطر "ب") بين السكة الحديد وطريق الركايع على وادي العوامة مازالت محجوزة جنوب منطقة مفوغا المحجوزة أيضاً لتجهيزات الربط القاري بين أوربا وأفريقيا في حالة تنفيذه من خلال نفق وخط سكة حديد أي بين طريق تطوان وطريق الركايع وخط السكة الحديد وطريق الكيلو ٧ (الطريق الدائري). وقد أسماها التصميم التوجيهي بالمنطقة المتوترة أو الحساسة (La zone nevralgique).

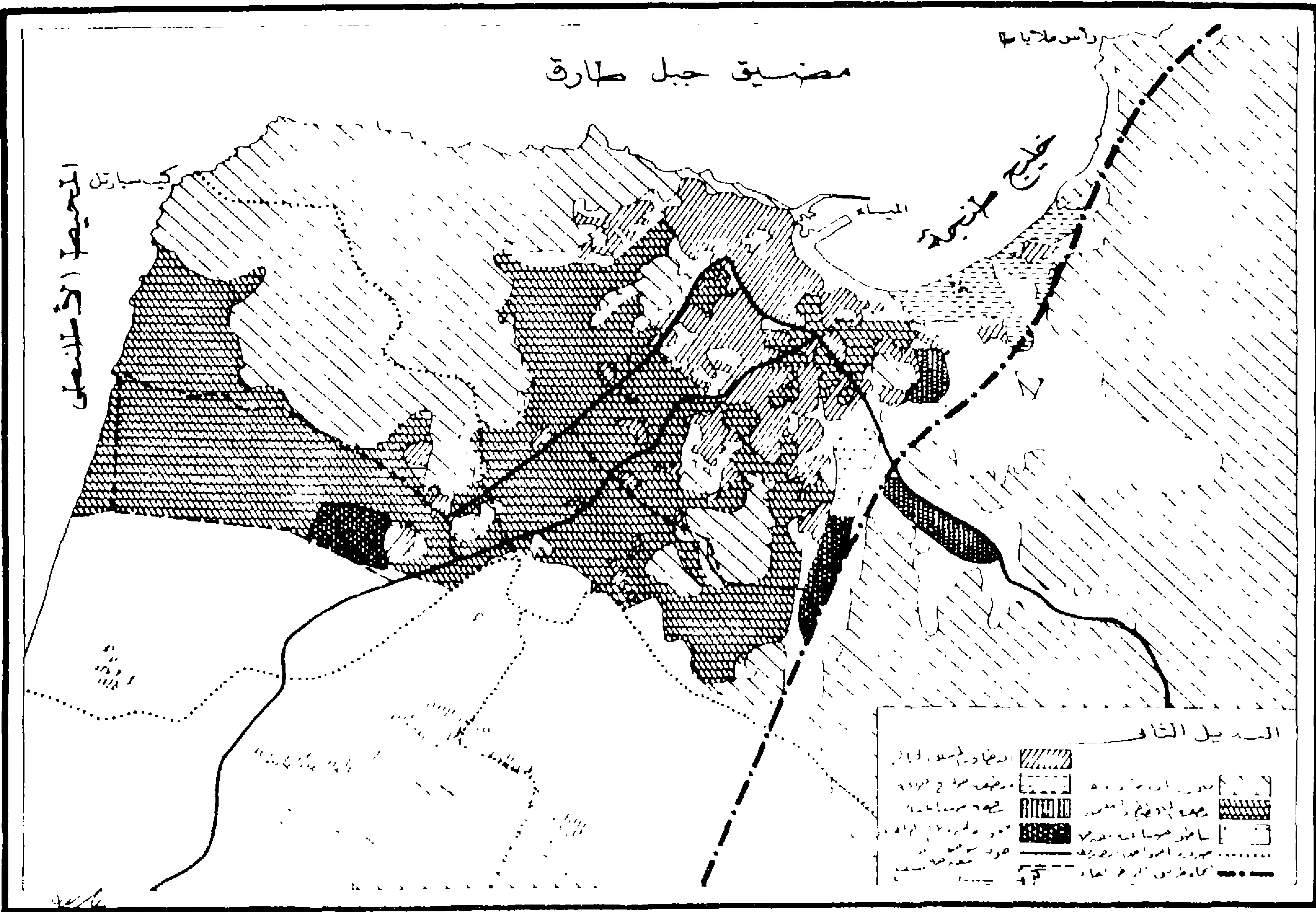
وتتركز مميزات هذا الاقتراح فيما سيحققه من تنمية اقتصادية، واقتصاد في نفقات تجهيز بنية أساسية خاصة بالتطهير والصرف، الذي سيظل يخدم نفس المنطقة من خلال الشبكة الأساسية والفرعية داخل حوض تصريف واحد حتى تتفرع الشبكة في اتجاهين أحدهما إلى وادي اليهود والآخر إلى قناة وادي مغوغا. ونفس الوضع بالنسبة لشبكة النقل والاتصالات إذ ستحقق عائداً أيضاً مع انخفاض المسافة. بالإضافة إلى زيادة مردودية أو عائد مشروعات البنية التحتية والتجهيزات الأساسية. ومن أهم مزايا هذا المخطط الحفاظ على الأراضي الزراعية في الجنوب ومشروع الأراضي المروية في سهل بوخالف ومديونة جنوب كيب سبارتل.

بالنسبة لعقبات ومعوقات تنفيذ هذا المخطط فتكمن في المشكلات العقارية واتجاه أصحاب الأراضي إلى رفع الأسعار، وبالتالي يحتاج تنفيذ هذه الخطة إلى وضع نظام إداري جيد ومحكم للتطور الحضري، مع وضع برنامج دقيق يهتم بكيفية تنفيذ عملية التعمير من امتلاك العقارات وتجهيز البنية الأساسية، وإعداد المقاولين والتعجيل بعملية استرداد الأراضي الحالية الواقعة ضمن المساحة الرئيسية.

ويعد هذا الاحتمال البديل والمخطط المرتبط به أهم المخططات الثلاث نظراً لأن تصميم التهيئة الأساسي وضع على أساسه، كما أنه أقرب الاحتمالات لاتجاهات النمو العمراني التي ميزت المدينة حتى وقت إجراء الدراسة الميدانية سنة ١٩٩٢، والتي اختلفت عن هذا المخطط أيضاً كما اختلفت عن الخطط السابق خريطة استخدامات الأراضي (شكل رقم ٩٧).

٣-٢- الاحتمال أو المتغير الثاني: ويهدف إلى توجيه التوسع نحو الحوض الجنوبي الغربي على اعتبار أن فرص امتلاك الأراضي بطنجة أوفر بطول كل من طريق الرباط وطريق المطار رغم عدم تعمير العديد من المناطق الداخلية منها المنطقة الشرقية والجنوبية الشرقية. لذلك توقع هذا الاحتمال نمواً خارج نطاق تعمير طنجة الحالي، أي في اتجاه الميناء الجوي ومنطقة مديونة. وتصل مساحة هذه الأراضي المخصصة للتخطيط إلى حوالي ١٠٠٠ هكتار تحتاج إلى تجهيزات مركزية وأساسية كما يمكن الاستفادة من المناطق القريبة من المطار كمنطقة صناعية. شكل رقم (١٠٣-ب).

ومن أهم صعوبات ومعوقات تنفيذ هذا المخطط احتياجه لأموال طائلة لتنفيذ شبكات وعمليات التطهير وتجهيز الأراضي ومد خطوط المواصلات مما سيؤدي إلى ارتفاع أسعار الأراضي، كما سيؤدي إلى انخفاض العائد الخاص بتجهيزات البنية الأساسية وغيرها. بالإضافة إلى فقدان جانب كبير من الأراضي الزراعية التي تميز هذا الاتجاه. ومن ناحية أخرى سيدخل جانب كبير من المنطقة ضمن نطاق ضوضاء المطار مما يؤدي إلى انخفاض درجة النمو



شكل (٢٠١٠ - ب) بدائل التخطيط واحتمالات النمو العمرانى بجماعة طنجة

شكل (١٠٣-ج) بدائل التخطيط واحتمالات النمو العمراني بمجمعة طنجة

المصدر: تصميم الهيئة الحضرية لمدينة طنجة من عام ١٩٨١ إلى عام ٢٠١٠م

والتنمية الحضرية. الأمر الذي يعني مبدئياً إنشاء منطقة عمرانية ضيقة مع ضرورة إقامة محطة للمياه، واتساع نطاق شبكة التصريف صوب الساحل باتجاه الغرب [١]. ولم يؤخذ بهذا الاحتمال كما لم يتحقق احتمال نمو المدينة وتمددها بهذا الاتجاه.

٣-٣- الاحتمال أو المتغير الثالث: ويهدف هذا البديل المخطط إلى توجيه التوسع الحضري باتجاه الجنوب الغربي والغرب مع الحفاظ على الأراضي الزراعية المحيطة بمدبونة، ممايتيح أكثر من ١٠٠٠ هكتار تمتد بين حدود حوض طنجة والهضاب الشمالية لجبل دار زهيرو. ويبعد اتجاه التوسع كثيراً عن وسط المدينة ممايتطلب إنشاء مناطق مركزية وصناعية.

إلا أن أهم مزايا هذه المنطقة بعدها عن ضوضاء المطار والحفاظ على الأراضي الزراعية بمدبونة، وتمتعها بإمكانية وجود شبكة طرق جيدة كنتيجة لوجود تجهيزات بنية أساسية وعدد من الدواوير. إلا أنها ستحتاج لشبكة صرف جديدة. ومن أهم صعوبات ومعوقات هذا المخطط ارتفاع تكاليف تجهيز المنطقة بالنسبة لتكاليف المخططين السابقين، وذلك بسبب طبيعة الموضع وحاجة الأراضي إلى إصلاح، وشبكة صرف وتطهير، وكذلك بسبب بعد المنطقة عن وسط المدينة-مع صعوبة تحديد العمران في المستقبل داخل حدود المنطقة فقط بسبب جاذبية طريق المطار والرباط- كما ستؤثر وعورة وشدة انحدار مناطق تلال بني سعيد وهاجر والبايا وجامبوريا على حركة العمران في هذا الاتجاه.

ولم يؤخذ بهذا الاحتمال أيضاً، وتم وضع مخطط التهيئة أو التنمية الحضرية على أساس البديل والاحتمال الأول، خاصة وأن اتجاهات النمو كانت قد اتجهت عشوائياً صوب جنوب المدينة حيث مناطق بني مكادة القديمة وبن ديبان وامتدادها في بير الشفا والمرسي.

وقد خالف اتجاه نمو المدينة ذلك المخطط أيضاً بأن اتخذ النمو اتجاهاً شرقياً لم يكن متوقعاً، ومسجلاً لمعدلات نمو مرتفعة ومساحلاً لخليج طنجة حيث أخذت العمارات في الانتشار، وتحول جانب كبير من مشروع خليج طنجة السياحي إلى سكن دائم - كما اتضح سابقاً - بالإضافة لنمو الهوامش الريفية في طنجة البالية والسانية وتحولها إلى مناطق شبه حضرية مما يشير إلى اتجاه النمو العمراني في السنوات المقبلة. يضاف إلى ذلك النمو العمراني في اتجاه الجنوب الشرقي في المناطق المحيطة بساحة الثيران وتل الشرف. وكذلك نحو دواوير مغوغا الصغيرة ومغوغا الكبيرة بمعدلات مرتفعة إذ سجل معدل النمو السنوي ١٩,٤٩٪ سنوياً من سنة ١٩٨١-١٩٨٩ في هذه المناطق باتجاه الشرق و١٥٪ تقريباً في مناطق مغوغة في اتجاه الجنوب الشرقي. وذلك بالنسبة للسكن غير القانوني فقط كما سبق وأوضحنا ذلك عند دراسة السكن وكذلك في جنوب المدينة وباتجاه جنوبها الغربي، وهي الاتجاهات التي توقعها هذا المخطط التوجيهي للتنمية الحضرية. لكن كان نمو كل هذه المناطق عشوائياً باستثناء بعض مشروعات السكن الاجتماعي والاقتصادي المخطط التي سبقت الإشارة إليها ...

ويبدو مما سبق أن الفترة المقررة لتنفيذ التصميم التوجيهي قد مر معظمها دون تحقيق الكثير منه، بل أن بعض المناطق التي خططت لها مشروعات معينة اقتصادية أو سكنية أو ترفيهية قد امتد عليها العمران العشوائي خاصة في جنوب المدينة حيث المناطق التي خصصها التصميم لإنشاء مُركبات رياضية وحدائق ومتنزهات. وقد سبقت الإشارة إلى معظم مقترحات هذا المخطط في مواضع سابقة كل في مجاله وخاصة إبان دراسة وتحليل التركيب

الوظيفي وتتبع استخدام الأرض بطنجة وكذلك ضمن دراسة كل من السكن والسكان.

٤- الاتجاه إلى إنشاء ميناء كبير على المحيط:

من المتوقع ارتفاع حجم التجارة والشاحنات والمسافرين في مستقبل طنجة، وخاصة مع تنفيذ مشروع الربط القاري بين أوربا وافريقيا. وبصفة عامة من المتوقع مرور ١,٦ إلى ٢ مليون مسافر، وحوالي ٠,٥ إلى ١ مليون طن من السلع، بالإضافة إلي ارتفاع حجم المنتجات التي تمر عبر المضيق، والتي سيصل منها ١٠٪ إلي ميناء طنجة الذي يعاني من صغر حجمه، ومنافسة الموانئ المغربية الكبرى، مما أدى إلى التفكير في إنشاء ميناء كبير للشحن على المحيط الأطلنطي يلبي حاجة طنجة الداخلية بالإضافة إلى الحاجة الخارجية إليه.

والواقع أن أي دراسة عن التخطيط لمستقبل طنجة لابد وأن تأخذ في اعتبارها هذين المشروعين. بالإضافة لما استجد-بعد وضع تصميم المخطط الحضري لطنجة-وقد تم وضع اقتراح بعدّة بدائل لموقع هذا الميناء على الأطلنطي يوضحها الشكل رقم (١٠٤) تمثل بدائل علي المدى الطويل. والواقع أن التفكير في إنشاء الميناء الكبير طنجة "٢" وارد في حالة تنفيذ أو عدم تنفيذ مشروع الربط الدائم بين أوربا وافريقيا علي المدى الطويل بسبب مشكلات الميناء الحالي.

بالنسبة لخط الاتصال الثابت بين أوربا وافريقيا عبر مضيف جبل طارق، يدخل هذا المقترح ضمن إطار توسيع شبكات الاتصال الدائم بين أفريقيا وأوربا، وقد طرحت عدة مقترحات تقضي بأن يتم إنشاء نفق يمر به خط سكة حديد أو طريق بري فقط لذلك تم اقتراح وادي مغوغا حيث يقع بالقرب من خط السكة الحديد الذي يمر في تلك المنطقة، أو يتم إنشاء جسر، وبالتالي فإن كيب ملاباطا تعتبر الاختيار الأفضل. لذلك روعي في وضع البدائل لموضع الميناء الجديد هذه المقترحات مع افتراض أن يكون هذا الميناء إما في منطقة مديونة، أو شرف العقاب، أو جنوباً عند مصب وادي تهادرت، أو أصيلة والذى استبعد لبعده وعدم تأثيره بالتالي على عمران المدينة مباشرة.

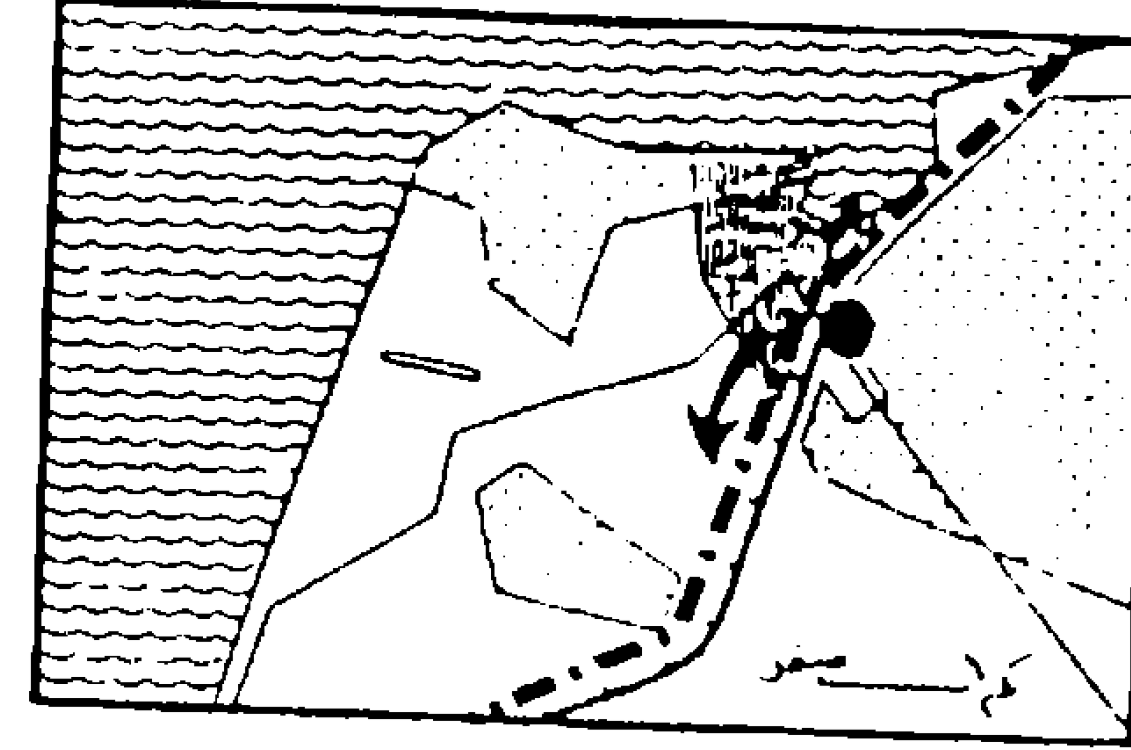
ومن استقراء الشكل المذكور يمكن تفنيد بدائل المواضع المقترحة للميناء الجديد كما يلي:

- **البديل "أ"**: ويعني ترك المياه مفتوحة بدون ميناء مع تحقيق الربط الدائم بين أوربا وافريقيا، وبالتالي سيتجه النمو العمراني إلى الجنوب مع اتجاه خط السكة الحديد والطريق السريع.

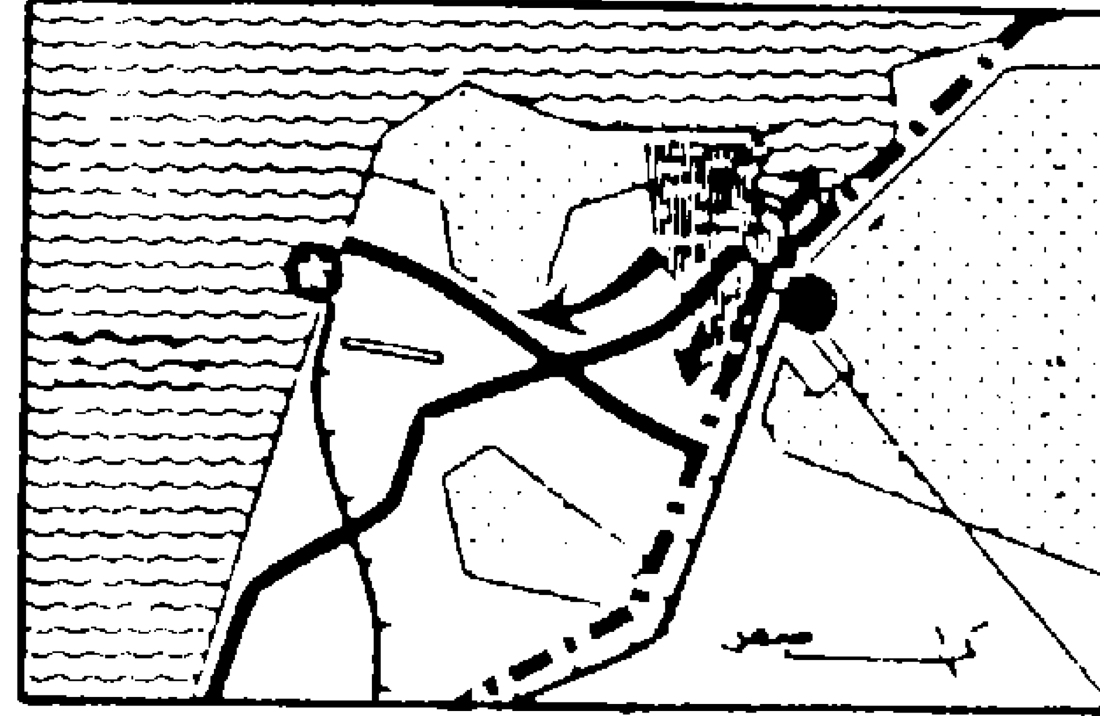
- **البديل "ب"**: ويعني وجود ميناء في منطقة مديونة مع تحقيق خط الاتصال الثابت، ومعنى ذلك علي المدى البعيد-نمو مناطق صناعية وسكنية على طول الطريق البري الذي سيمتد إلى مديونة، بالإضافة لضرورة إنشاء شبكة تطهير ستصرف إلى المحيط بعد أن يتم تعديل اتجاه شبكات الصرف باتجاه الشاطئ. وسيتم شق طريق للنقل البري لابد وأن يبتعد عن مجال المطار بمسافة ٢٠-٢٥ كم علي الأقل، وبالتالي سيجتذب طريق الرباط والطريق المتفرع منه إلى مديونة العمران، مما سيولد ضغطاً سكانياً باتجاه غرب الجنوب الغربي في اتجاه مديونة ومنطقة المطار الذي سيحتل الميناء منطقته ممايؤدي إلى ضرورة نقل المطار إلي الجنوب على أحد الأودية الأخرى. كما سيؤدي ذلك إلى الإضرار ببيئة منطقة كيب سبارتل والأشقار السياحية. مع استمرار النمو العمراني أيضاً إلى الجنوب مع خط

(١) - Ibid. p. 21.

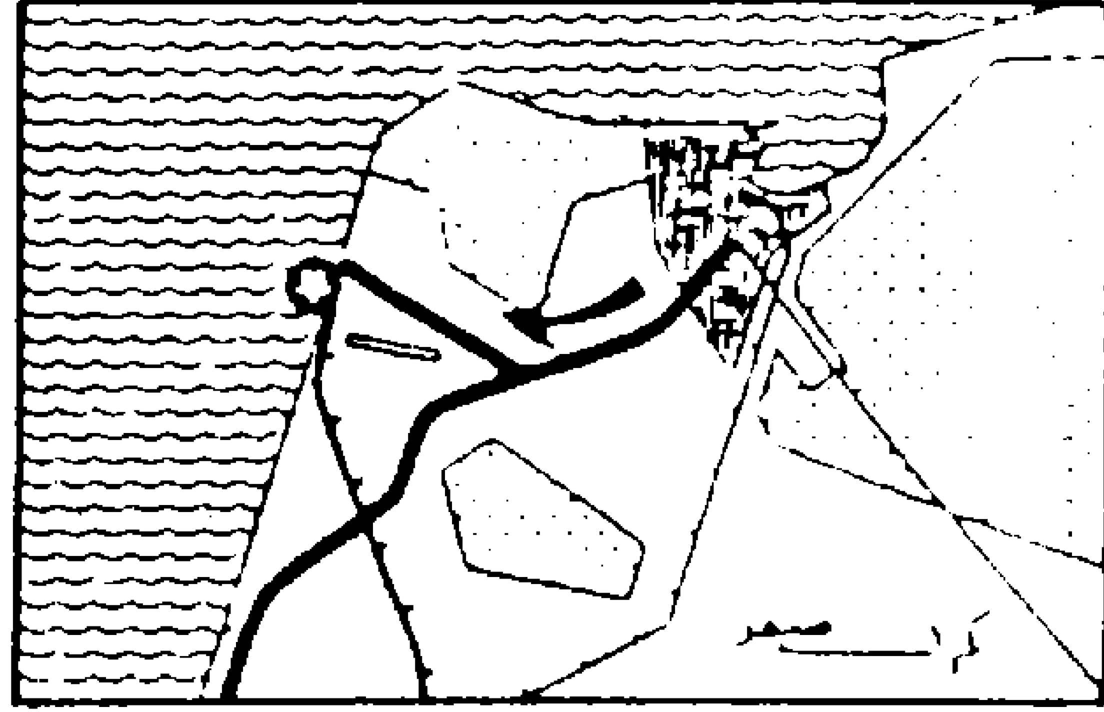
البديل (أ)



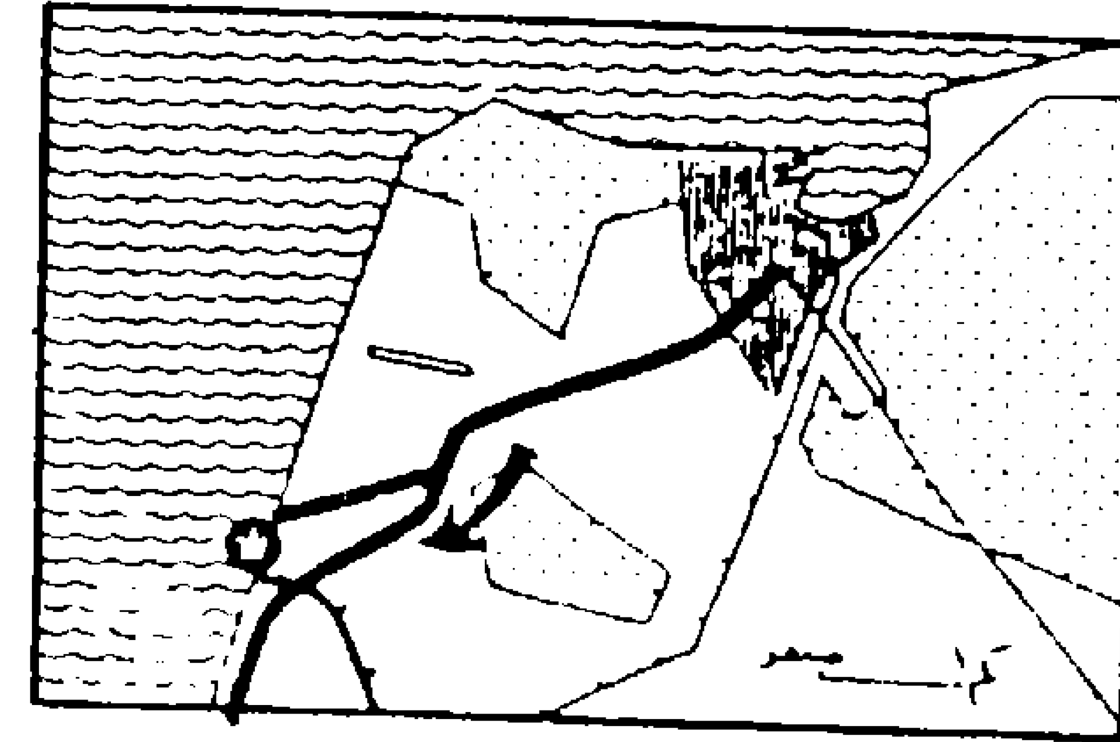
البديل (ب)



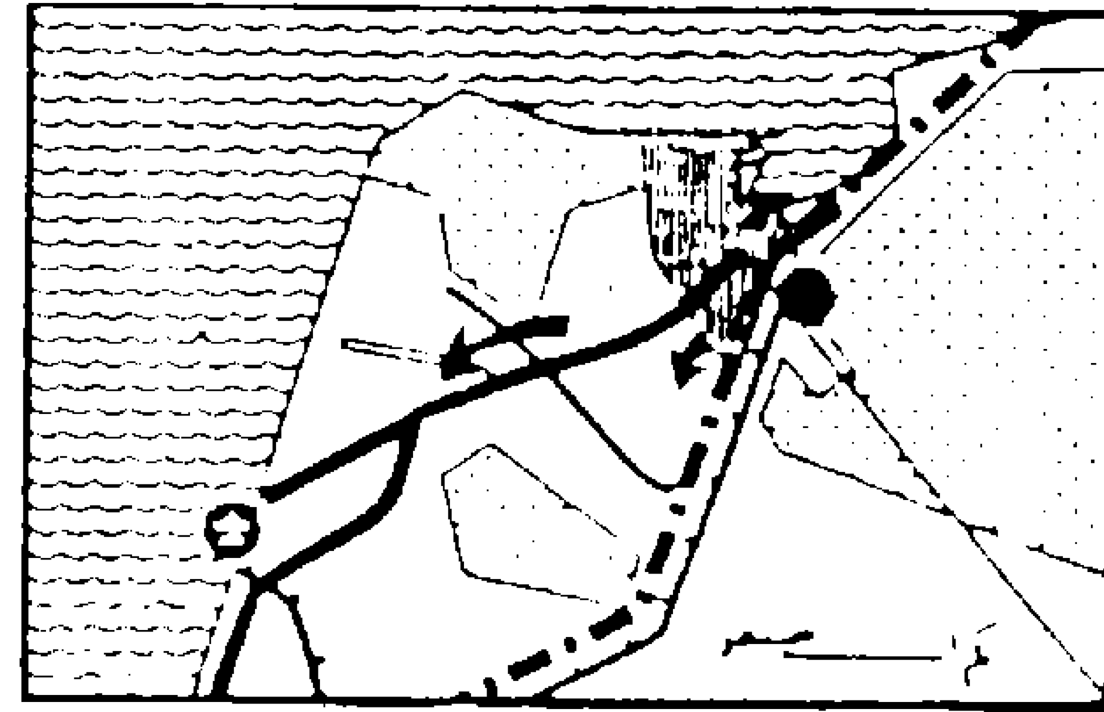
البديل (ج)



البديل (د)



البديل (هـ)



موقع الميناء المقترح
مرتفعات
امتداد الكتلة المبنية الحالية
الطريق السيار
السكة الحديد
المطار
الاتجاه المتوقع للنمو العمراني
منطقة محجوزة لتجهيزات مشروع الربط القاري
طرق رئيسية

شكل (١.٤) بدائل واحتمالات مقترحة لموضع الميناء الجديد بطنجة في ظل مشروع الربط القاري

السكة الحديد والطريق السيار وبالتالي اتصال العمران بين مدة الطرق وأميـ .

البديل "جـ": ويحقق هذا البديل إنشاء ميناء مديونة علي المحيط لكن بدون إنشاء خط اتصال ثابت بين أوربا وافريقيا. وسيؤدي إلى نفس العواقب السابقة، وستكون أكثر شدة بسبب عدم وجود عامل الجذب العمراني صوب الجنوب، مع عدم تنفيذ خط الاتصال الثابت بين أوربا وافريقيا ومايرتبط به من طرق ونشاط اقتصادي وعمراني ..

- **البديل "د"**: إنشاء ميناء بشرف العقاب بدون خط اتصال ثابت. والواقع أن إنشاء الميناء بهذا المكان الذي يمتلك مقومات سياحية كبيرة سيؤدي إلى حرمان المدينة من هذا المورد، كما لابد من نقل محطة إرسال الإذاعة الموجودة بالفعل، بالإضافة إلى عامل مهم وهو أن منطقة شرف العقاب تمثل خزان تغذية منطقة طنجة بالمياه مما يشكل صعوبة كبيرة أمام التفكير في إنشاء ميناء بهذه المنطقة، ومايتبعها من مناطق سكنية واقتصادية بدون التفكير في مشكلة صيانة موارد المياه بها. حيث سيجنح التدفق العمراني صوب هذه المنطقة باتجاه الميناء الجديد الذي سيرتبط بشبكة من الطرق والسكة الحديد مع المدينة والشبكة الرئيسية للطرق. وسيمتد العمران على طول طريق الرباط مع نشأة مراكز عمرانية منعزلة ترتبط بهذه الطرق والتجمعات الأخرى على حساب الدواوير والمناطق الريفية.

- **البديل "هـ"**: ويعتمد على إنشاء ميناء بشرف العقاب مع خط اتصال ثابت (Liaison Fixe)، وسوف يؤدي إلى النتائج السابقة مع استمرار التدفق العمراني صوب الجنوب مع خطوط المواصلات المرتبطة بالمشروع.

والواقع أن الاتجاه الحالي وخلال المدى القصير والمتوسط في صالح توسيع وتجهيز وإعادة تخطيط الميناء الحالي خاصة وأن مشروع الربط القاري لم تتخذ بشأنه خطوات تنفيذية بعد، ومازالت عمليات الرصد والاستشعار العلمي جارية بالمضيق (١).

ثانياً: الضوابط والمحددات العامة للتخطيط الحضري والإقليمي بطنجة

من خلال الدراسة السابقة واستعراض اتجاهات التصميم التوجيهي للتخطيط الحضري بطنجة والذي لم يُلتزم بتطبيقه بالكامل يمكن استنتاج أهم الضوابط والمحددات التي يجب أن يأخذ بها أي مُخطط مستقبلي لطنجة سواء على المستوى الحضري أو المستوى الإقليمي، ذلك حتى لايجنح التخطيط إلى جانب دون الآخر من عناصر المدينة وبيئتها، وحتى تتكامل المدينة مع محيطها، ومن أهم الخيارات والضوابط الأساسية مايلي:

١- حماية الأراضي الزراعية المحيطة بالمدينة، والتي تعتبر ضيقة أساساً ولاتكفي حاجات المدينة. كما تحتاج إلى المياه التي تستحوذ عليها المدينة، مما يشكل مشكلة يجب وضعها في إطار إقليمي، إذ أن إلغاء مناطق الزراعة المروية لن يؤجل العجز في إنتاج المياه إلا لبضع سنوات، ممايؤدي بالتالي إلى استمرار الهجرة الريفية إلى المدينة. ولذلك يجب التفكير في توفير المياه ولو لبعض المناطق التي لاتقع في حيز المنافسة مع المدينة بالنسبة لموارد المياه مع ضرورة الاحتفاظ ببعض الأراضي الخاصة بالزراعة المطرية والجافة وتربية الماشية، ومن أهم هذه المناطق المنطقة المحيطة

---

(١) الرحماني، عبد الواحد، (١٩٩٣)، المواصلات البرية (الطريق والسكة الحديد) نحو طنجة في أفق الربط القار عبر البوغاز، من أعمال ملتقى طنجة الثالث بطنجة في أكتوبر ١٩٩٢، نشر في الدار البيضاء، ص ١٢٩-١٣٨.

بالمدينة في سهل وادي بوجدور شمال جبل دار زهيرو، وكذلك سهل كل من وادي بوخالف ومديونة الذي أدى توسيع الميناء الجوي إلى استقطاع جزء كبير منه.

٢- حماية المواقع الفريدة في بيئة طنجة الطبيعية، والتي تمثل جزء شديد الأهمية بالنسبة لمدينة طنجة وسكانها. إذ ترجع أهمية هذه المناطق إلى طبيعتها التاريخية والأثرية والسياحية والترفيهية، لذلك فالحفاظ على المنطقة الممتدة عبر الشاطئ من مضيق جبل طارق إلى المحيط الأطلنطي يجب أن يتم في إطار اعتبار هذه المناطق محميات، وخاصة إذا دخل الجزء الأعظم منها داخل كردون المدينة، وهو ماحدث بالفعل مع تغيير الحدود الإدارية سنة ١٩٩٢. وتوضحها خريطة استخدامات الأراضى شكل رقم (٩٧).

٣- الحفاظ على الدواوير الريفية المحيطة بالمدينة في محيطها الريفي أمام الزحف العمراني الذي يلتهم هذه الدواوير مما يحرمها من طبيعتها الريفية، كما يجب أن يتوفر للمساكن الريفية المساحة الخضراء الكافية وتجهيزات البنية الأساسية المناسبة وتوضحها أشكال رقم ٣٨ و ٩٧ و ١٠٧.

٤- حصر التوسع العمراني داخل نطاق التعمير الحالي بسد الفجوات في النسيج الحضري الذي يتميز بعدم الاندماج بدلاً من الانتشار والتوسع على حساب البيئة الطبيعية السياحية والأثرية أو الريفية. والتخطيط لذلك بما يناسب المكان والمناطق المجاورة له.

٥- حصر التوسع العمراني في المناطق ذات الانحدار المناسب للتعمير أي الذي لايزيد عن ١٥٪ لارتفاع نفقات التجهيز. وبصفة عامة هناك بعض المناطق ذات الانحدار الكبير تسمح بنمو تجمعات صغيرة من السكان يتحملون عادة جزءاً كبيراً من تكاليف تهيئة تلك المناطق وتجهيزها. كما يجب تحديد مناطق وقطع الفيلات التي تزيد مساحتها على ٢٠٠٠ م٢ حتى لايتم استهلاك البيئة الطبيعية، وقد حددها التصميم التوجيهي بحوالي ٥٠ هكتار.

٦- التوسع في إنشاء المرافق الأساسية والمشروعات الكبرى، وتحديد أراضيها بما يتناسب مع البيئة لتحقيق تنمية متكاملة. كذلك حجز الأراضي الخاصة بالمشروعات مسبقاً حتى لاتتعرض لزحف العمران غير القانوني قبل التنفيذ، كما حدث مع الخطط التي وضعت لمشروعات ثم ضاعت الأراضي التي صمم لها التخطيط قبل التنفيذ.

٧- التخطيط للتنمية السياحية مع الحفاظ على المناطق الطبيعية والأثرية، والتوسع في إنشاء الفنادق بالطرق المناسبة للبيئة، والحفاظ على الطابع السياحي المتنوع للمدينة. ومن أهم المناطق الأثرية التي يجب الحفاظ عليها كما هي:

- المواقع الأسطورية كمغارات هرقل.
- أطلال المصانع الأثرية لمنطقة كوتا (Cotta) بين طريق رقم ٧٠١ والبحر. (شرق كهف هرقل).
- موقع المقابر الفينيقية على هضبة مرشان وهي المنطقة الواقعة بين البحر والمساكن المحيطة بطريق الاستاد شمالاً.
- مقابر مغوغا الصغيرة والتي ترجع للعصر القرطاجي-الموريتاني.
- الحصون البرتغالية عند مدخل منطقة خليج طنجة قرب رأس ملاباطا.

٨- التخطيط لإعادة التشجير حيث تحد المناطق المغطاة بالغابات من النمو العشوائي التي يتزايد خارج المناطق

المسموح بتعميرها. لذلك يجب وضع عملية إعادة التشجير ضمن أي مخطط للتنمية ونظراً لأهميتها القصوى أيضاً في تثبيت التربة وحجز مياه السيول التي تجري بها الأودية والمسيلات العديدة التي تقطع المنطقة مما يؤدي إلى أضرار بالغة لمناطق العمران في القطاعات الدنيا لهذه الأودية، بالإضافة إلى أهميتها بالنسبة لوظيفة السياحة الواجب تنميتها بالمدينة.

ارتبط ماسبق بمستقبل طنجة الحضري أي المحلي والإقليمي إلى حد ما أي على مستوى موضعها الذي تكتنفه صعوبات طبيعية عديدة وتغيرات تصحبها مشكلات سكانية وعمرانية واقتصادية . ورغم أهمية ذلك بالنسبة لحياة المدينة وسكانها . إلا أن طنجة مدينة موقع لايمكن إغفاله أو التقليل من أهميته. فما هي إذن المشروعات أو القرارات ذات العلاقة بأهمية طنجة كمدينة موقع على المستوى القومي والعالمي والإفريقي خاصة؟

ثالثاً: مستقبل مدينة طنجة على المستوى القومي والعالمي:

يرتبط مستقبل طنجة على ذلك المستوى بعدة مشروعات وقرارات سيكون لها أيضاً أكبر الأثر على بيئتها الحضرية ووظائفها وسكانها بالإضافة إلى تدعيم موقعها الجيواستراتيجي من هذه المشروعات والقرارات .

١- مشروع الربط القاري الثابت بين أوربا وإفريقيا :

يعد هذا المشروع من المشروعات الهامة المدعمة لموقع طنجة الهام بالإضافة إلى مشروع أنبوبة الغاز الجزائري باتجاه أوربا الذي نفذ بالفعل في سنة ١٩٩٤ عبر طنجة . ومن مشروعات الربط الأخرى مشروع الشبكة الكهربائية الموحدة التي من المخطط لها أن تربط مصر بدول شرق البحر المتوسط حتى اسطنبول ثم تربط مصر بتونس التي تربطها بشمال غرب إفريقيا حتى المغرب والتي سترتبط بأوربا عبر طنجة ثم تتصل شبكة أوربا باسطنبول* . وهكذا تمثل طنجة حلقة وصل بين إفريقيا وأوربا لاقديماً فقط لكن في المستقبل أيضاً عبر المشروعات السابقة وكذلك من خلال مشروع الطريق السريع باريس - داكار ، الذي سيدعمه مشروع الربط الثابت بين أوربا وإفريقيا شكل رقم (١٠٥).

ولاتعد فكرة ربط أوربا بإفريقيا فكرة جديدة إذ أن لها جذور تاريخية بعيدة أهمها أثناء فترة النظام الدولي . إلا أن هذه الفكرة لم تصبح واقعاً إلا بعد لقاء فاس سنة ١٩٧٩ **.

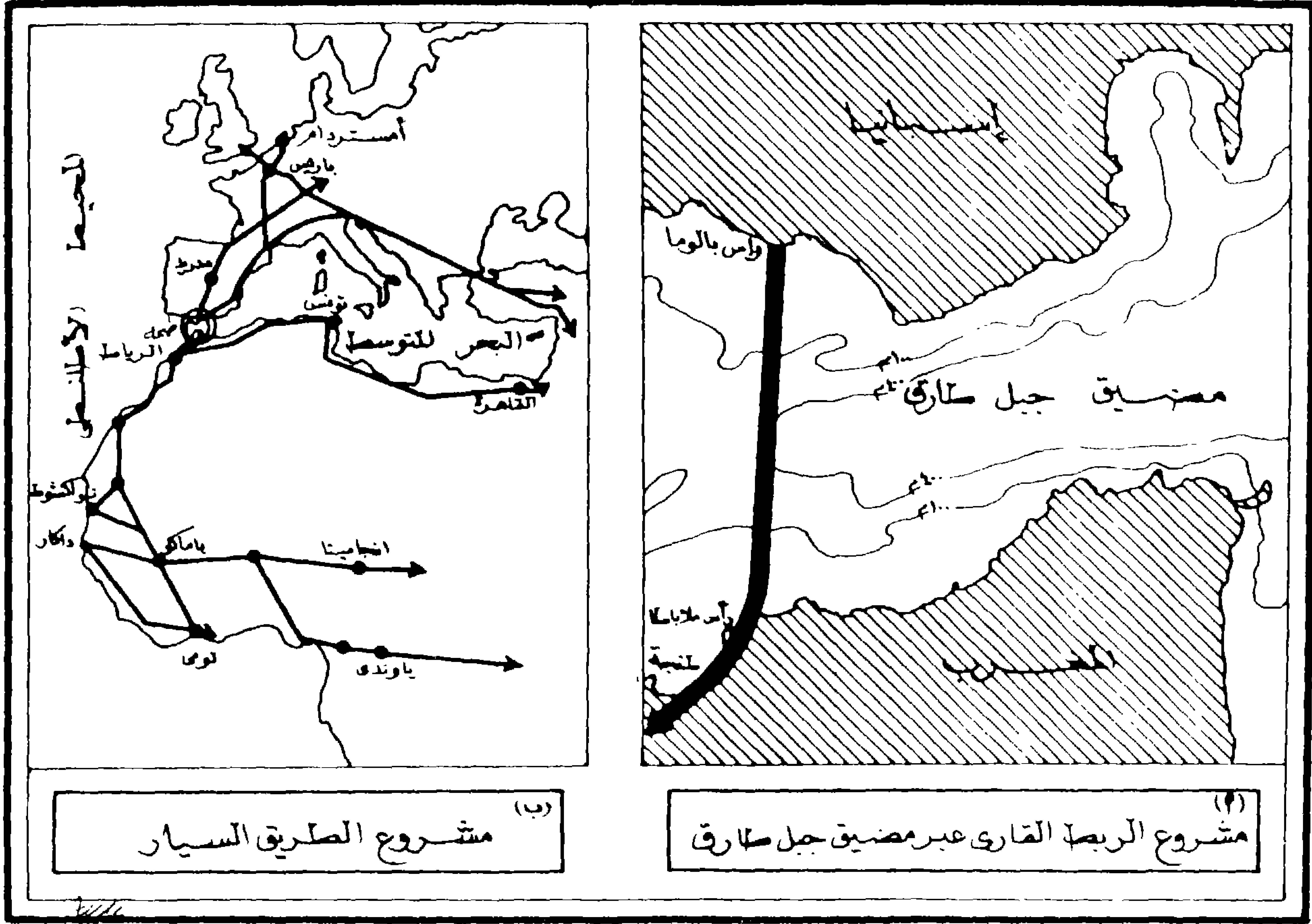
وتتجاوز أبعاد هذا المشروع الحدود المحلية إذ يضاهي مشروعات مشابهة كنفق المانش ونفق "سيكان" باليابان وجسور "مسينا والبسفور"(١) وكذلك جسر السعودية - البحرين ، إن لم يفوقها حيث سيخدم قارتين واصلاً بين شبكتي طرقهما مع مايحمل هذا من أهمية وتزايد في حركة المسافرين والبضائع وانتقال العمالة الإفريقية العاملة في أوربا والتي تعد طنجة بالنسبة لها بوابة إفريقيا لدخولها قادمين من أوربا أو خارجين منها ، وقد حددت الدراسات

---

(١) - Benabdellah, Ab.; (1992). Décennie du project de liaison Fixe Europe-Afrique (AL Qods), Revue international Arabo-islamique, No. 28, Rabat, pp. 53-59.

* ومن فوائد هذه الشبكة استثمار الطاقة الكهربائية بالبيع والتبادل استغلالاً لفروق التوقيت ارتباطاً بأوقات الذروة بالنسبة للحاجة إلى الطاقة واختلافات المناخ كذلك كما سترتبط هذه الشبكة بشبكة جنوب إفريقيا وذلك خلال السنوات القليلة المقبلة.

** بين الملك الحسن الثاني وملك إسبانيا.



شكل (١٠٥) مشروع الربط القاري بين أوربا وإفريقيا عبر طنجة

المصدر: S. d. a. u. V.T.; (1983), op. cit.

الاقتصادية الأولية منطقة نفوذ المشروع التي تشمل معظم دول أوربا الغربية وإفريقيا شمال خط الاستواء وهي منطقة النفوذ الرئيسية التي من الممكن أن تتسع لتشمل القارتين على المدى البعيد بالإضافة إلى منطقة النفوذ المباشرة وهي إسبانيا والمغرب والدول المجاورة لكل منهما كفرنسا من ناحية والجزائر وتونس من الناحية الأخرى .

ويحتاج المشروع حتى يقوم بدوره كحلقة وصل بين أوربا وإفريقيا إلى وجود شبكة نقل برية ملائمة تسهل حركة المرور من الجهتين . وبالتالي تحتاج شبكات النقل في المناطق التي سيخدمها المشروع إلى صيانة وإعادة تخطيط خاصة على الجانب الإفريقي .

وتمتد محاور الطرق الرئيسية المرتبطة بالمشروع في اتجاهين أساسيين أحدها شرقي - غربي من القاهرة إلى طنجة والآخر شمالي جنوبي من طنجة إلى داكار، ثم تتصل داكار بشبكة غرب إفريقيا والتالي تتصل شبكات غرب وشمال إفريقيا بالطريق السريع إلى رأس مالاباطا بطنجة ومنها تتصل بشبكات أوربا التي تتجمع في باريس وأمستردام وغيرها ومنها إلى رأس بالوما حيث طرف الخط الرابط بين عدوتي المضيق أو ضفتي البوغاز، (شكل ٥ . ١أ-ب) ونظراً للتباين الجغرافي والاقتصادي والتقني بين القارتين فمن المتوقع ازدياد عدد المسافرين إلى أكثر من ١٠ مليون مسافر سنوياً وازدياد عدد وحدات النقل من شاحنات وسيارات وحافلات إلى ٥ , ١ مليون وحدة تقريباً ترتفع هذه الأرقام عن ذلك في أوقات الذروة. بينما قدرت حركة نقل البضائع بحوالي ٤ إلى ٧ مليون طن [١]. بالإضافة إلى مايتطلبه ذلك من خدمات وعمالة بميناء طنجة الذي يجب تجهيزه لاستقبال الزيادة المتوقعة في نشاطه.

وستجنى طنجة من تنفيذ هذا المشروع فوائد عديدة أهمها تدعيم موقعها الجيواستراتيجي الذي لاتستفيد منه حالياً كما يحتاج تنفيذ هذا المشروع إلى أيدي عاملة وورش واستعدادات وتجهيزات عديدة منها مساكن ومرافق ومواد بناء ...الخ ستؤدي إلى رواج اقتصادي بالمدينة بالإضافة إلى ضرورة الاهتمام بمشروعات البنية الأساسية خاصة في مجال الاتصالات والطرق، حتى تستطيع استيعاب النشاط المتوقع ازدياده في حركة المسافرين والبضائع من خلال شبكات الطرق والسكة الحديد إلى مناطق المغرب وشمال وغرب إفريقيا. وبالتالي ستحصل طنجة على حلول لبعض مشكلاتها المتعلق منها بالبنية الأساسية بها وكذلك المتعلق منها بتطرفها وانعزالها النسبي عن قلب المغرب. ومن المتوقع أن يكون لهذا المشروع في حالة تنفيذه سواء عن طريق نفق أو جسر أهمية كبرى في خدمة طنجة كمدينة صناعية وسياحية ومدينة ميناء وكعاصمة مهيمنة على شمال المغرب، فيكون ذلك في صالح التنمية الإقليمية لهذا الإقليم المتوسطي نظراً للدور الذي تلعبه الموانئ -وخاصة في ظل مشروع كهذا- في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمدن وأقاليمها خاصة وأن المنطقة الشمالية المتوسطية تحتاج إلى تنمية فعلية.

٢- تحويل مدينة طنجة إلى منطقة مالية حرة من ١٨ مارس سنة ١٩٩٢

وقد صدر هذا القرار بناء على اقتراح أوربي بإنشاء هذه المنطقة بين الجماعة الاقتصادية الأوربية والمغرب وذلك بعد التوتر الذي اعترى العلاقات المغربية الأوربية على إثر رفض برلمان المجموعة الأوربية للبروتوكول الرابع (١٩٩٢-١٩٩٦) والذي يحصل المغرب بموجبه على مساعدة مالية تقدر بحوالي ٥٥٢ مليون دولار [٢].

---

(١) الرحماني، عبد الواحد، (١٩٩٣)، مرجع سابق، ص ص ١٢٩-١٣٨.

(٢) المختار، مطيع، (١٩٩٣)، مشروع خلق منطقة للتبادل الحر بإقليم طنجة، من أعمال ملتقى طنجة الثالث، نشر في الدار البيضاء، ص ص ١١٣-١٢٨.

ويعتبر البعض أن منطقة التبادل الحر تشكل تحدياً كبيراً وحاسماً يضع دول جنوب حوض البحر المتوسط وفي مقدمتها المغرب أمام ضرورة إحداث التغير الاقتصادي والسياسي، حيث يجب الاستفادة أيضاً من التجارب السابقة في هذا المجال خاصة في الدول الأسيوية مثل هونج كونج والهند وكوريا وماليزيا والفلبين وسنغافورة [1] ويور سعيد مصر. كما ينظر العديد من الباحثين والاقتصاديين ورجال الأعمال المغاربة إلى الاقتراح الأوربي بأنه فرصة لاتعوض من أجل الدخول إلى الاقتصاد الحر الحديث نهائياً. ويرون أن المغرب مؤهل لذلك ثقافياً واقتصادياً بفضل السياسة الاقتصادية التي اتبعها المغرب منذ بداية الثمانينات في إطار تقويم هيكل الاقتصاد المغربي (الإصلاح الاقتصادي) بالاتجاه إلى تحرير التجارة الخارجية والاقتصاد والصرف من القيود الإدارية وهيمنة الدولة (الخوْصصة أو الخصخصة)، كذلك لأن المغرب-في نظرهم- يمتلك قدرة تنافسية في مجال الزراعة ومن شأن وجود منطقة تبادل حر مع أوربا إزالة عدة عوائق تقف أمام صادرات المغرب الزراعية نحو أوربا، كما تفرض ضرورة تحديث المنهج الاقتصادي واتجاهات السياسة الدولية والجوار الجغرافي الاتجاه إلى أوربا وكأنه خيار استراتيجي وحيوي بالنسبة للمغرب ودول المغرب العربي وحوض البحر المتوسط عامة.

والهدف من إنشاء منطقة تبادل حر بطنجة هو تعزيز المركز التفاوضي للمغرب مع الجماعة الأوربية خاصة في ظل التحولات التي تشهدها أوربا والمجتمع الدولي وذلك بتهيئة المجال للاستثمارات والانفتاح على أسواق أخرى عربية وأمريكية وإفريقية وشرق أوربية، والتعاون المالي والاقتصادي ... الخ.

ومن أهم التدابير المقترحة حالياً لتطوير المنطقة الحرة بطنجة مايلي:

- إضفاء صبغة اللامركزية للتعاون الإسباني المغربي وابتكار نموذج ملائم لقيام تعاون بين المناطق الشمالية للمغرب والمناطق الجنوبية لإسبانيا في ظل التشابه الجغرافي الطبيعي والاقتصادي -حيث الاعتماد على السياحة والصيد البحري ... الخ-بين المنطقتين .. وقد سبقت الإشارة إلى ذلك التشابه فى فصل الموقع والموضع.

- العمل على تهيئة بيئة مساعدة من الناحية السياسية والاقتصادية والمالية والاجتماعية في سبيل مساعدة كل من سبتة ومليلية. بعد استرجاعهما-لتكونا أقطاب للتنمية والإشعاع في الداخل والخارج.

- تنمية اقتصاد الموانئ مما يساعد على إنشاء أسطول بحري كوسيلة لاستعادة التوجه المتوسطي للمغرب.

- تشجير وتنمية المناطق المحيطة بطنجة والتي عانت تدهوراً خطيراً بسبب شدة انجراف التربة الذي تتعرض له المنطقة بالإضافة إلى هجرة سكانها إلى المدينة.

- تنمية المناطق الصناعية بطنجة ويمكن إضافة تطوان والناضور والقصر الكبير مع اتخاذ إجراءات تشجيعية أخرى للاستثمار بإقليمي الحسيمة وشفشاون أي بما يعني إحداث تنمية شاملة لإقليم شمال المغرب أو المغرب المتوسطي الذي يعاني من مشكلات عديدة وإهمال طويل.

- استغلال الإمكانيات السياحية في إطار مخطط شامل لتنمية الساحل الغربي للبحر المتوسط مع احترام خصائص بيئته والحفاظ عليها.

---

(١) للمزيد بخصوص هذه التجارب يمكن الرجوع إلى:

- Naya, S.; (1990), "Private sector development and enterprise reforms in Growing Asian Economics; I.G.S. press, San Francisco, p. 79.

– إعادة تخطيط مرافق طنجة والبنية الأساسية بها خاصة في مجالات الطرق والاتصالات ومياه الشرب.

وترتبط موافقة المغرب على هذا الاقتراح بعده عوامل ذات تأثير كبير أهمها، حرب الخليج وانعكاساتها، الأزمة السياسية بين ليبيا والمجموعة الأوربية والولايات المتحدة ثم التحولات الخطيرة التي تمر بها الجزائر، والتطور الداخلي بالمغرب باتجاه الإصلاح الاقتصادي والسياسي، حيث لايتعلق الأمر بوضع طنجة المحلي بل يتعلق الأمر بمبادرة تدخل في صميم السياسة العامة للدولة ذات التوجه الانفتاحي صوب المجموعة الاقتصادية الأوربية، كما تنتظر المغرب عائداً من تنفيذ هذا القرار ممثل في استثمارات مالية وإمدادات تكنولوجية واتفاقيات جديدة من شأنها تدعيم صادرات المغرب نحو المجموعة الأوربية كهدف أساسي.

– بالإضافة إلى زيادة الاهتمام بحوض البحر المتوسط الذي تتجه إليه أنظار المجموعة الأوربية مع تولى فرنسا رئاستها.

وبخصوص الجانب المالي ضمن مشروع منطقة التبادل الحر بطنجة فقد تأسس بالفعل (بنك أوف شور) الدولي بطنجة بمقتضى قرار وزير المالية في ١٦ يوليو سنة ١٩٩٢ وبدأ في ممارسة نشاطه في ٢٢ سبتمبر ١٩٩٢. ويعد هذا المشروع أول منطقة مالية حرة (off shore) بالمغرب وقد سبقت الإشارة إلى عدة بنوك ومشروعات بدأت بالفعل أو في سبيلها بالمنطقة الحرة بطنجة [١].

وقد شجعت تجربة طنجة السابقة إبان الفترة الدولية بالإضافة لوجود المنطقة الحرة التجارية والصناعية بالميناء والبنية السياحية والخدمات بها على اختيارها لتكون المدينة المالية الحرة بالمغرب، ومن المتوقع أن يكون لهذه المنطقة الحرة تأثير على اقتصاديات دول الاتحاد المغاربي* خاصة بعد تطور العلاقات الاقتصادية والتجارية بين دول الاتحاد ومنها مشروع أنبوبة الغاز الذي يمتد من الجزائر إلى أوربا عبر طنجة والمضيق.

ومن المتوقع أيضاً أن تزداد أهمية طنجة باعتبارها بوابة اللقاء بين المغرب العربي وأوربا. ومع ذلك يقتضي هذا الأمر توخي الحذر حتى لاتتضرر المنتجات المغربية من جراء المنافسة مع المنتجات والسلع الأوربية، وحتى لايكون هذا المشروع عاملاً مساعداً على تبعية الاقتصاد المغربي إلى الاقتصاد الغربي، والسعي علي أن يكون هذا المشروع عاملاً مساعداً على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المغرب. وعلى رفع مستوى اهتمام المغرب بدول حوض البحر المتوسط** ودور طنجة في ذلك بالنسبة لآثار هذا المشروع المباشرة على طنجة والمناطق المقترحة لاستخدامها من أجل مرافق هذا المشروع من بنوك وشركات ووكالات يمكن استعراضها فيمايلي:

بالنسبة لآثار هذا المشروع تكمن في ضرورة إعداد المدينة لاستقبال الشركات والبنوك وقد سبقت الإشارة إلى التغير الذي حدث في أسعار الأراضي واستخداماتها بطنجة بعد اتخاذ ذلك القرار ... ومن المؤكد أن الإدارة المحلية

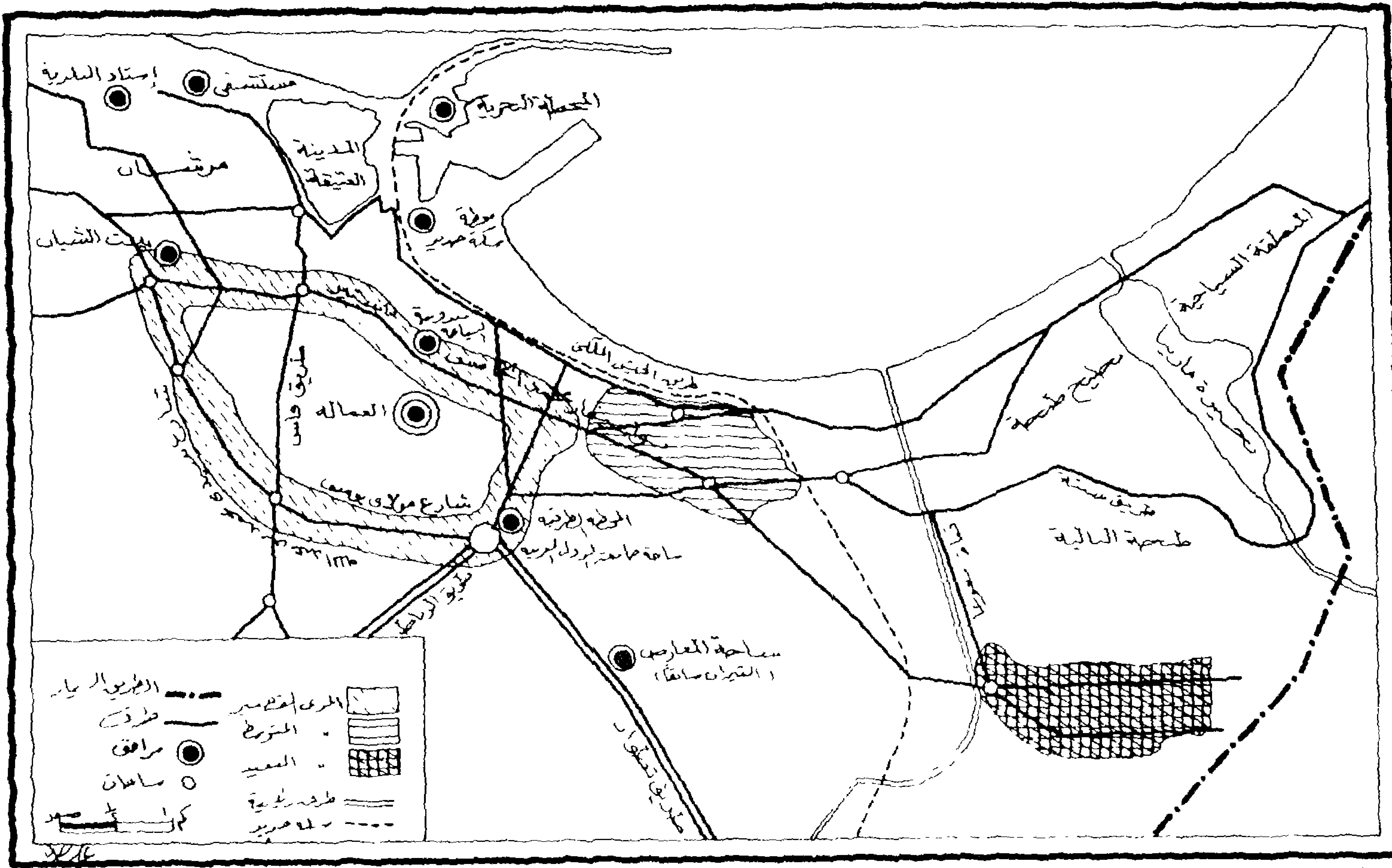
---

(١) المختار، مطيع، (١٩٩٣)، مرجع سابق، صـ صـ ١١٣-١٢٨.

* الذي تم قبول عضوية مصر فيه كمراقب بناء على طلبها في ديسمبر سنة ١٩٩٤.

** إذ هناك نظرة جغرافية ضيقة تعتبر طنجة مدينة غير متوسطية وللمزيد يمكن مراجعة أعمال مجموعة أبحاث ودراسات المتوسط بالمغرب.

- "Groupement d'Etudes et de Recherche sur la Méditerranée". (G.E.R.M.).



شكل (١٠٦١) المناطق المقترحة للمنطقة الحرة بطنجة منذ أواخر عام ١٩٩٢م

المصدر: قسم التعمير بعمالة طنجة

بطنجة ستسعى إلى رفع مستوى أداء الخدمات والمرافق العامة والبنية الأساسية بها، كما أن طنجة مؤهله لذلك بما تملك من طاقة استضافة فندقية ومناطق للترفيه الراقي، ومراكز ومؤسسات وقنصليات أجنبية ودولية. ومن المتوقع رفع طاقة الاستضافة بها إلى ٢٠٠٠٠ سرير والتوسع في إنشاء المرافق التجارية (١).

والأهم من ذلك استقبال المدينة للاستثمارات في مجال الصناعة التي اتضح أنها تحتل الآن الوظيفة الأولى لطنجة، كما ميزت طنجة بتخصصها في صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة والسجاد والمفروشات على مستوى المغرب كما يتميز إنتاجها بأنه موجه للتصدير، مما يعني طاقة صناعية أكبر تمتص قدراً من البطالة المنتشرة بالمدينة بالإضافة إلى الأنشطة الأخرى مايعني تنمية فعلية للمدينة ومجتمعها وإقليمها أيضاً.

أما المناطق المقترحة لذلك المشروع فقد تم اقتراح عدة محاور لاحتضان منشآت ومرافق المنطقة الحرة شكل رقم (١٠٦):

- على المدى القريب: تتركز المحاور الرئيسية في الشوارع التي مارست هذه التجربة من قبل، وهي شوارع وسط المدينة المجهزة بالفعل والتي أخذت عمليات تحويلها إلي منطقة حرة في الظهور حيث عادت المقاهي والمتاجر لتصبح أفرع للبنوك والوكالات. وهذه الشوارع هي: بوليڤار باستير وبوليڤار محمد الخامس وبوليڤار محمد بن عبد الله وبوليڤار بلجيكا-ومولاي يوسف-ويوسف بن تاشفين وشارع الجيش الملكي (الكورنيش) أي الطرق والمحاور الرئيسية في وسط المدينة بمعناه الواسع أو المدينة الأوربية الحديثة.

- على المدى المتوسط: وتقع محاور هذا النطاق على الطرق ومحاور الحركة إلي الشرق من شارع بيتهوڤن بامتداد طريق الجيش الملكي وبوليڤار لندن (امتداد محمد الخامس) وأمريكو ڤيسبوتشى حتى خط السكة الحديد شرقاً.

- على المدى البعيد تمتد محاور المنطقة الحرة حول منقطة خليج طنجة السياحية بمنطقة جنوب طنجة البالية باتجاه الشرق صوب الطريق السيار الذي سيبدأ من كيب ملاباطا باتجاه داكار وداخل القارة مرتبطاً بمشروع الربط القاري بين إفريقيا وأوربا عبر طنجة-بالوما*.

ويعد ذلك مؤشراً لمدى التغير الذي تنتظره طنجة كمدينة تجارية مالية صناعية حرة، كما تعد المدينة نموذجاً لديناميكية المدن وتغيرها الوظيفي المستمر خاصة في منطقة الأعمال والمنطقة الوسطي منها التي تتأثر أسرع من غيرها بهذه التغيرات وسيؤدى هذا إلى استعادة المدينة لجزء من ماضيها الدولي.

والسؤال الذي يتردد حالياً يدور حول مدى الدور الذي سوف تلعبه طنجة في حوض البحر المتوسط كحلقة وصل بين أوربا شماله وإفريقيا جنوبه؟ وهل ستقوم طنجة بالدور الذي لعبته هونج كونج من قبل؟!

٣- تعديل الحدود الإدارية وزيادة مساحة مدينة طنجة سنة ١٩٩٢

تعتبر مدينة طنجة إدارياً حتى أواخر سنة ١٩٩٢ هي بلدية طنجة التي كانت مساحتها حوالي ٣٠٠٠ هكتار

---

(١) المرجع السابق، نفس الصفحات.

* المعلومات الواردة مستقاة من مصادرها بقسم التعمير بعمالة طنجة وكبار المسئولين عن ذلك بها. ومنهم المهندس عبد الحق الإبراهيمي رئيس قسم التعمير.

أو مايوازي ٣٠ كم٢، ونظراً لامتداد المدينة الجغرافي خارج الحدود الإدارية (أو المدار الحضري) ومانجم عن ذلك من مشكلات عديدة إدارية وعمرانية واجتماعية واقتصادية، مع استمرار النمو السريع لهذه الهوامش المحيطة بالمدينة خارج حدودها كان لابد من إعادة النظر في الحدود الإدارية لبلدية طنجة خاصة مع المتغيرات العديدة التي ترتبط بالمشروعات الكبرى المتعلقة بمدينة طنجة ومستقبلها وكذلك في ظل التوقعات السكانية والاقتصادية التي تتنبأ بوصول سكان المدينة إلى المليون ساكن مع نهاية القرن العشرين.

وقد صدر قرار تغير حدود طنجة الإدارية بتوسيعها وتحويلها إلى ثلاث بلديات بدلاً من بلدية واحدة في سنة ١٩٩٢، وأصبحت بحق مجمعة طنجة الحضرية التي تتكون من بلديات طنجة الشرف وامتدادها صوب الشرق حيث تضم منطقة خليج طنجة حتى رأس ملاباطا، وطنجة البوغاز رتشمل المدينة العتيقة والمدينة الجديدة والمدينة الحديثة والضواحي الغربية، وتمتد غرباً حتى كيب اسبارتل وشاطئ المحيط الأطلنطي حتى جنوب مغارات هرقل عند مصب وادي مديونه، ولاتشتمل بلدية طنجة البوغاز على منطقة المطار وسهول بوخالف-بوكدور الزراعية والدوارير المرتبطة بها إذ ظلت ريفية خارج حدود البلدية الحضرية لأهميتها الزراعية.

أما البلدية الثالثة فهي بلدية بني مكادة التي تمتد جنوب الوسط وتضم المناطق المرتبطة بالهامش الجنوبي الذي امتد عمرانياً خارج حدود البلدية القديمة وتشتمل على بني مكادة القديمة وبن ديبان وكل مناطق النمو العشوائي حتى جنوب دوار بني سعيد وحرارن إلى الشرق من طريق الرباط حتى السكة الحديد شرقاً.

وتم إلغاء المراكز المستقلة والمراكز الأخرى في التعديل الجديد أيضاً لتصبح كلها بلديات، وقد صنف بن ديبان على أنه مركز آخر قبل هذا التعديل ... وانضم إلى بلدية بني مكادة بعد هذا التعديل الذي سوف يجري العمل به في التعداد الجديد المزمع القيام به سنة ١٩٩٥.

وقد أصبحت مساحه مجمعة طنجة الحضرية ببلدياتها الثلاث بعد هذا التعديل ١١٣٠٠ هكتار أو ١١٣ كم٢ أي أكثر من ثلاث أضعاف مساحة بلدية طنجة القديمة. وكان هذا التعديل على حساب الجماعات الريفية المجاورة في بحراويين شرقاً والعوامة جنوباً راجزنابة غرباً [١].

وشمل التعديل الإداري المناطق القروية بعمالة طنجة أيضاً فقد تغيرت الحدود والأسماء، ويوضح الشكل رقم (١٠٧) حدود بلديات مجمعة طنجة الحضرية وبلدية أصيلة بالإضافة إلى حدود الجماعات القروية ودواويرها والطرق الرئيسية والثانوية والثالثة والسكة الحديد وكذلك المجاري المائية بعمالة طنجة حسب التعديل الجديد بعد سنة ١٩٩٢.

---

(١) المعلومات الواردة بشأن هذا التعديل تم الحصول عليها من عدة مصادر موثوق بها وهي:

- محادثة شخصية مع السيد: بن عبد الكريم إمبارك، والسيد: زمياتي محمد بقسم الإحصاء والتخطيط، السيدة نعيمة الحداد رئيس قسم التوثيق بالمندوبية الجهوية لوزارة الشئون الاقتصادية والاجتماعية (التخطيط سابقاً) بطنجة، في ديسمبر سنة ١٩٩٤.
- السيد محمد إيديري، رئيس قسم التنسيق والتفتيش بعمالة إقليم طنجة.
- المهندس سعيد العلواني، مندوب وزارة السكن بطنجة في ديسمبر سنة ١٩٩٢.
- خريطة حديثة بمقياس ١-١٠٠٠٠ لعمالة طنجة تشمل هذا التعديل حصلت عليها الباحثة من العمالة.

شكل (١٠٧) التقسيم الإداري الجديد لعمالة طنجة بعد عام ١٩٩٢م

المصدر / عمالة إقليم طنجة

وبناءً على هذا التعديل يمكن اعتبار إقليم طنجة عمالة على أساس أن العمالة في المغرب هي مايرتفع عدد سكان الحضر ومناطقهم فيها على سكان الريف، وعلى الرغم من اعتبار طنجة إقليماً إدارياً في كل النشرات الإحصائية والتعدادات إلا أن الباحثة قد استخدمت تعبير "عمالة طنجة" في معظم البحث على أساس درجة التحضر بالعمالة مقارنة بدرجة التحضر في المغرب، خاصة أن حاكم الإقليم يلقب بالعامل سواءً كانت المنطقة إقليماً أو عمالة.

ومن المقترح ضم طنجة وتطوان معاً في ولاية واحدة، حيث الولاية هي الوحدة الإدارية التي تتكون من مجموعة عمالات وعلى رأس الولاية والي وهو أعلى إدارياً من العامل، وهناك تغيير آخر يشمل تصنيف أنماط المسكن لايختلف كثيراً عن التصنيف الذي اعتمدت عليه الباحثة سيُعتمد عليه في التعداد الجديد أيضاً مع ملاحظة أن التعدادات الأخرى كانت تصنف المسكن بين سكن حديث أي عمارات وفيلات وسكن مغربي وسكن آخر فقط.

وبصفة عامة سوف يتيح هذا التعديل الإداري لحدود مدينة طنجة فرصة النمو المخطط والمراقب من طرف السلطات كما سيوفر مساحات جديدة لاستيعاب عملية النمو. ذلك على الرغم من مخاطر ذلك على البيئة الطبيعية في منطقة شرق خليج طنجة شرقاً ومناطق الجبل الكبير وكيب سبارتل ومديونة وهرقل غرباً حيث الغابات والمناظر الطبيعية والآثار .. وهي كلها من أهم عناصر الجذب السياحي لمدينة طنجة يضاف إليها مناطق الغابات ومناطق الزراعة المروية والمطرية والرعي.

رابعاً: الهيمنة الحضرية لمدينة طنجة:

تتحدد أهمية المدينة بعدة مؤشرات أبرزها حجمها السكاني ووظائفها الحضرية ودورها في ظهيرها الجغرافي والعلاقات المتبادلة بينها وبين مراكز العمران الأخرى على المستوى المحلي والقومي وترتبط أهمية المدينة في إقليمها وهيمنتها على هذا الإقليم بعوامل متشابكة أسهمت في نمو المدينة وتطورها واستمرار سيادتها الحضرية في بيئتها الجغرافية[1].

ولعل من النتائج الهامة لهذا البحث إمكان تقيم موقع طنجة ضمن الشبكة الحضرية في المغرب ومحاولة قياس مدى هيمنتها واستقطابها لمعظم مظاهر النشاط الاقتصادي والاجتماعي بإقليمها وذلك بعد نحو ثلاثة عقود من عودتها إلى الوطن بانتهاء فترة عزلتها المفروضة بنظام الإدارة الدولية الذي خضعت له، وقد سبقت الإشارة إلى العديد من الجهود التي بذلتها الدولة للتخفيف من حدة انهيار المدينة بعد الاستقلال، ومايهمنا في هذا المجال ثمرة هذه الجهود وآثرها على عودة الارتباط بين طنجة وإقليمها أو ظهيرها والمدن الأخرى المجاورة وهل استعادت طنجة بعض سطوتها القديمة أم مازالت جزيرة منعزلة؟! وماهي حدود جاذبية إشعاع المدينة الإقليمي. والواقع أن الفصول السابقة قد تضمنت إجابات عديدة على هذه الأسئلة، منها حجم المدينة ونموها الذي يعكس جاذبيتها لتيارات الهجرة التي اتضح من الدراسة نزوحها صوب طنجة من الأرياف والمدن على حد سواء.. كما أكدت الدراسة اتساع مجال نفوذ طنجة في استقطاب التيارات البشرية المهاجرة إليها من شرق سلسلة جبال الريف ومنطقة الريف الغربي وجباله على عكس مدينة تطوان المنافس الخطير لطنجة في شمال المغرب الغربي.

---

(١) أبو عيانة ، فتحي محمد ، (١٩٧٨) ، مرجع سابق ، ص ٨٤ .

ومن أبرز مظاهر اندماج طنجة نمو النشاط الصناعي بها واستقطابه للأيدي العاملة، حيث أصبحت طنجة في سنوات قليلة ثاني أقطاب الصناعة في المغرب كما ظهر تخصصها في صناعات النسيج والغزل والملابس الجاهزة وتستقطب هذه الصناعة أعداد كبيرة من الأيدي العاملة الوافدة عادة والتي ساهمت بدور فعال في نمو هوامش المدينة وقد اتضح ذلك من دراسة وتوزيع الأسر ذات الأصول الريفية في مناطق المدينة المختلفة كما اتضح ذلك من دراسة الأصول الجغرافية للعاملين بالصناعة في طنجة.

ويمثل تطور طاقة الاستضافة السياحية بالفنادق المصنفة وغير المصنفة بالإضافة إلى سائر عناصر الجذب السياحي بالمدينة ومنطقتها عناصر قوة لصالح طنجة، حيث أصبحت من أقطاب الجذب السياحي بالنسبة للسياحة الداخلية التي تطورت بها في السنوات الأخيرة بالإضافة إلى تطور قطاع الخدمات كوكالات الأسفار والتأمين والقطاع البنكي والقطاع الطبي الخاص والعام وهذه الخدمات وإن كانت موجهة أساساً لسكان المدينة فإن تواجدها يزيد من الجاذبية الإقليمية للمدينة.

وسوف يزيد من هذه الجاذبية مستقبل المدينة الإقليمي والقومي والدولي في أفق الربط القاري الثابت والطريق السيار ومنطقة التبادل الحر بين أوربا وإفريقيا بطنجة وتطور الصناعة ونشاط الميناء.

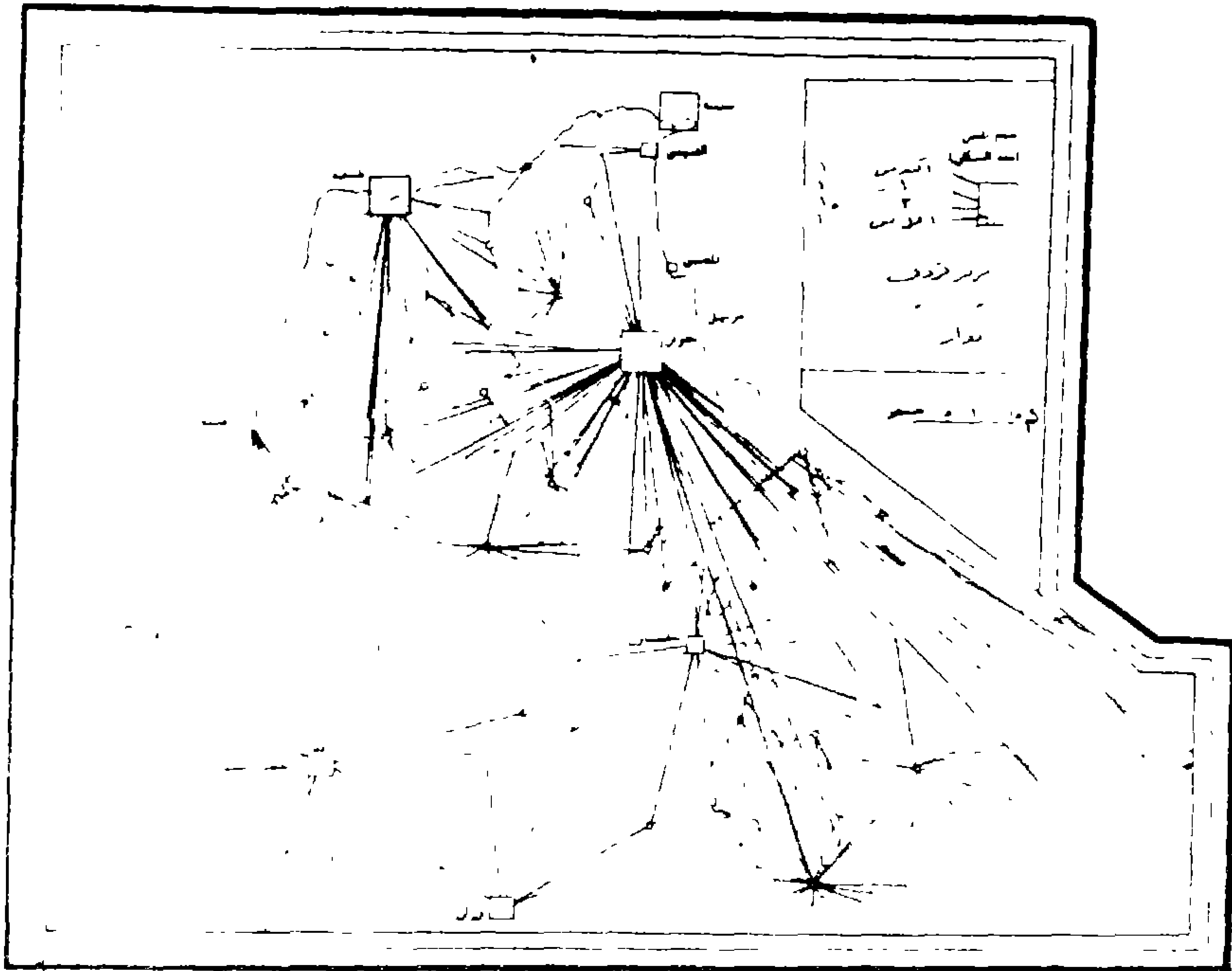
وقد أكدت عدة دراسات حديثة[١] خاصة بتحديد مجال نفوذ مدينة طنجة أن المدينة استطاعت أن تخرج من عزلتها الإقليمية التي عانت منها خلال فترة الإدارة الدولية وبداية الاستقلال ويعود ذلك إلى الاهتمام الخاص الذي حصلت عليه المدينة غداة استرجاعها، وكنتيجة لذلك اكتسبت وظائف متخصصة وتمكنت من توسيع دائرة نفوذها الإقليمي بالنسبة للتجارة والخدمات الموجهة للسكان ودخلت في هذا الميدان في منافسه مع مدينة تطوان التي تتميز بأهميتها الإقليمية في شمال المغرب –حيث كانت عاصمة المغرب الإسباني– والتي تقترب في حجمها من حجم طنجة، إلا أن البحث قد أثبت أن مجال نفوذ طنجة بالنسبة للخدمات الموجهة للأفراد في الأرياف لايتناسب ومرتبة المدينة كأكبر قطب حضري في أقصى الشمال الغربي من المغرب وذلك مقارنة بتطوان التي تهيمن على مجال أوسع وترتبط بعلاقات أكثر كثافة مع محيطها الريفي. ولايجب أن يفسر ذلك بالموقع المتطرف لمدينة طنجة، لكن يفسره العامل التاريخي وعزلة طنجة الطويلة ذلك لأن ظروف الموقع وصعوبة الاتصال تميز موقع تطوان أكثر من طنجة.

وتختلف درجة السيطرة وقوة الجاذبية بالنسبة لبعض الخدمات الراقية والعلاقات الإقليمية والحضرية مع المدن الأخرى وقد لوحظ ذلك من خلال إشعاع خدمات الأطباء المتخصصين على سبيل المثال. حيث تستقطب طنجة المرضى من أصل حضري بفضل تفوقها في الخدمات الطبية وعدد الأطباء المتخصصين بالقطاع الخاص، لذا تحظى طنجة بجاذبية إزاء جل مدن أقصى شمال المغرب ومنها تطوان التي تهيمن في هذا المجال على شفشاون ومدن الساحل الشرقي من شبه جزيرة طنجة إذ ترسل تطوان بتيار مهم نحو أطباء طنجة المتخصصين ممايؤكد جودة خدمات وتجهيزات طنجة التي تستطيع أن تنافس بها المدن الأخرى (أشكال رقم ٩-١٠).

إلا أن خلاصة هذه الدراسات تشير إلى أن تطوان لازالت تحظى بنفوذ أوسع على المناطق الريفية مع ظهور منافسة طنجة، وفي المقابل تظهر طنجة جاذبية أقوى إزاء المدن الأخرى بأقصى شمال المغرب.

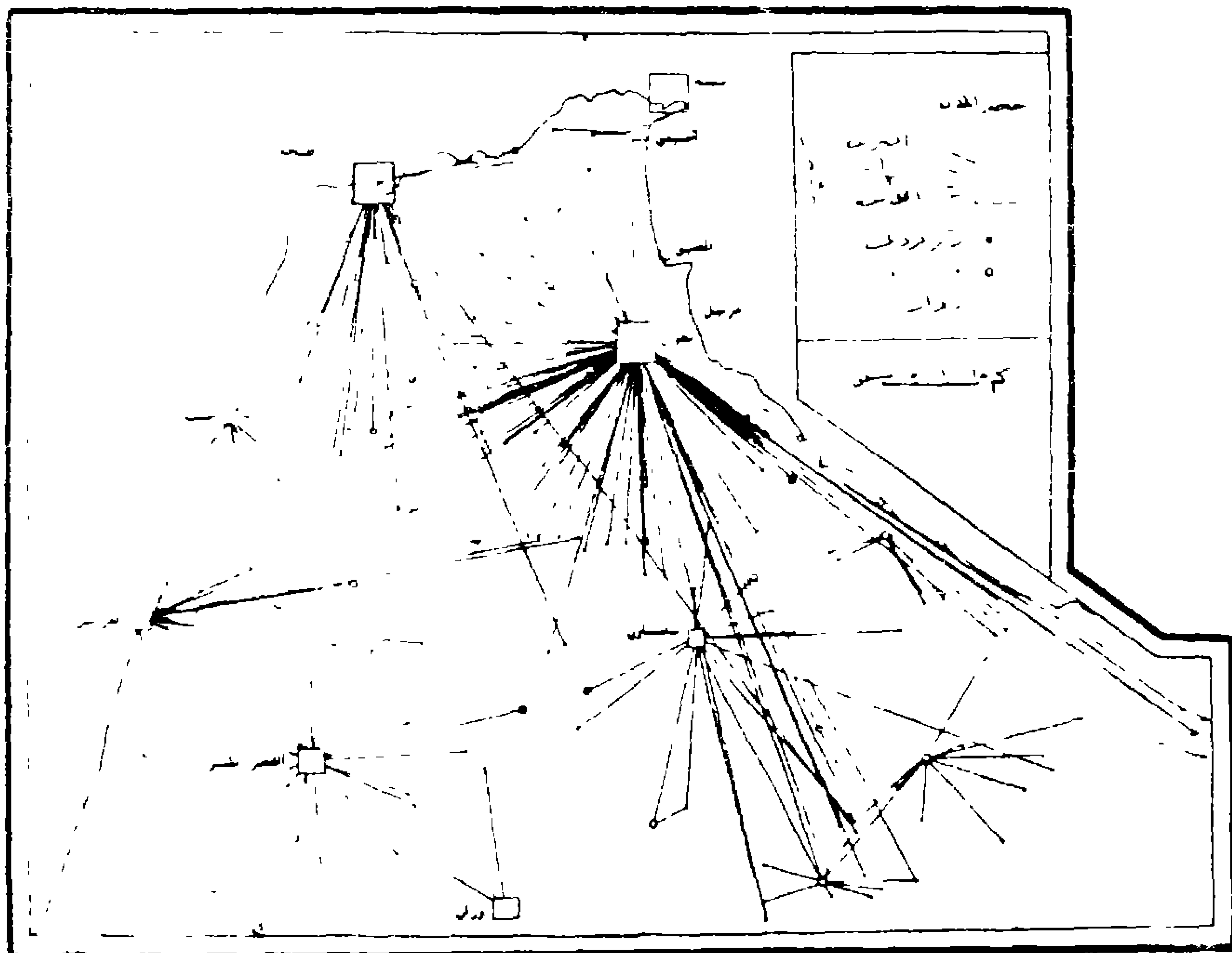
---

(١) الرفاعي، محمد عز الدين ، (١٩٩٢)، مدينة طنجة "جزيرة" أم قطب جهوي، بحث قدم ضمن أعمال ملتقى طنجة الثالث بطنجة في أكتوبر سنة ١٩٩٢، وحضرته الباحثة ونشر سنة ١٩٩٣، مصدر سابق.



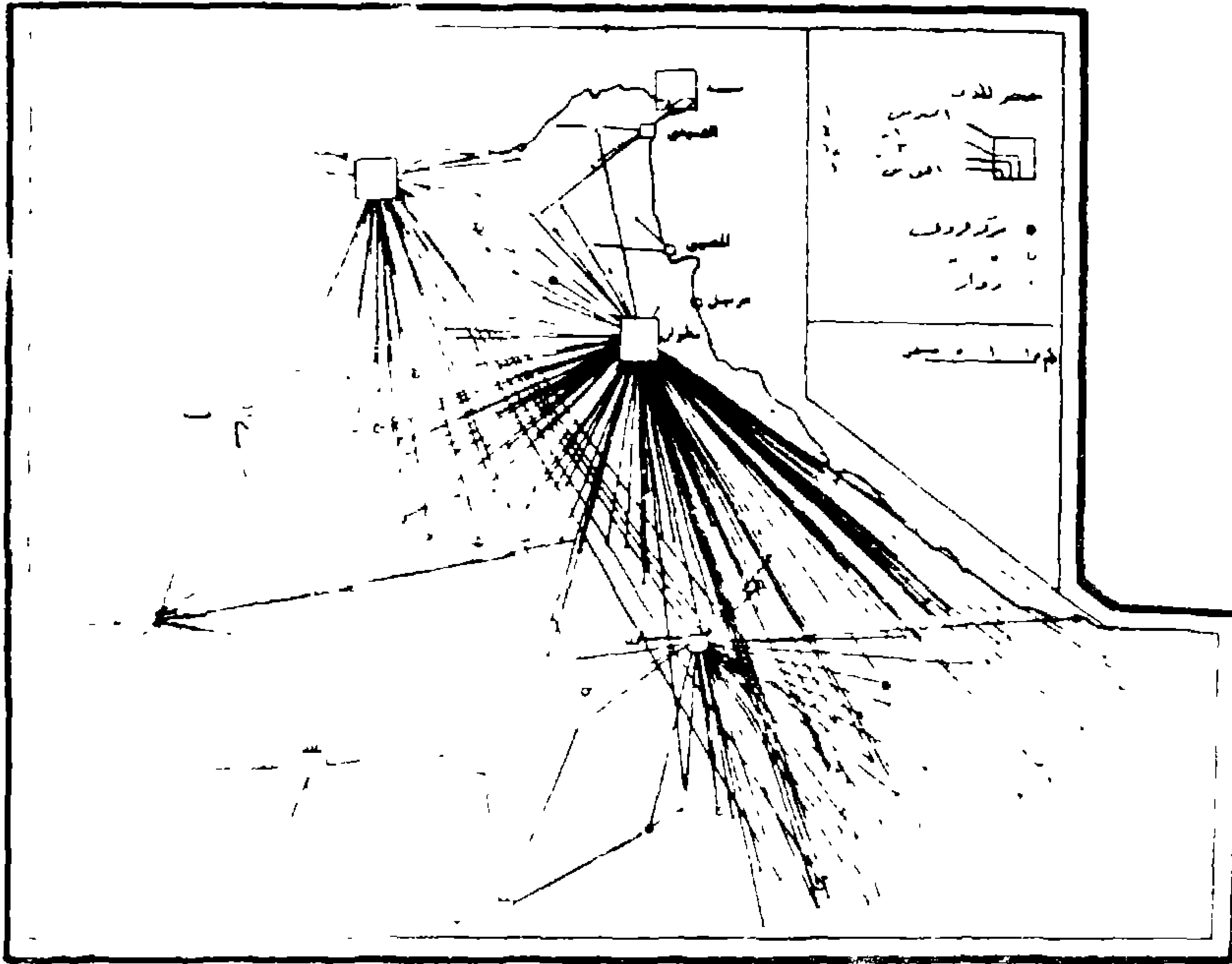
شكل (٩.١.٩) جاذبية شراء مواد البناء عام ١٩٩٢م

المصدر: الرفاعي، محمد عز الدين، ١٩٩٢



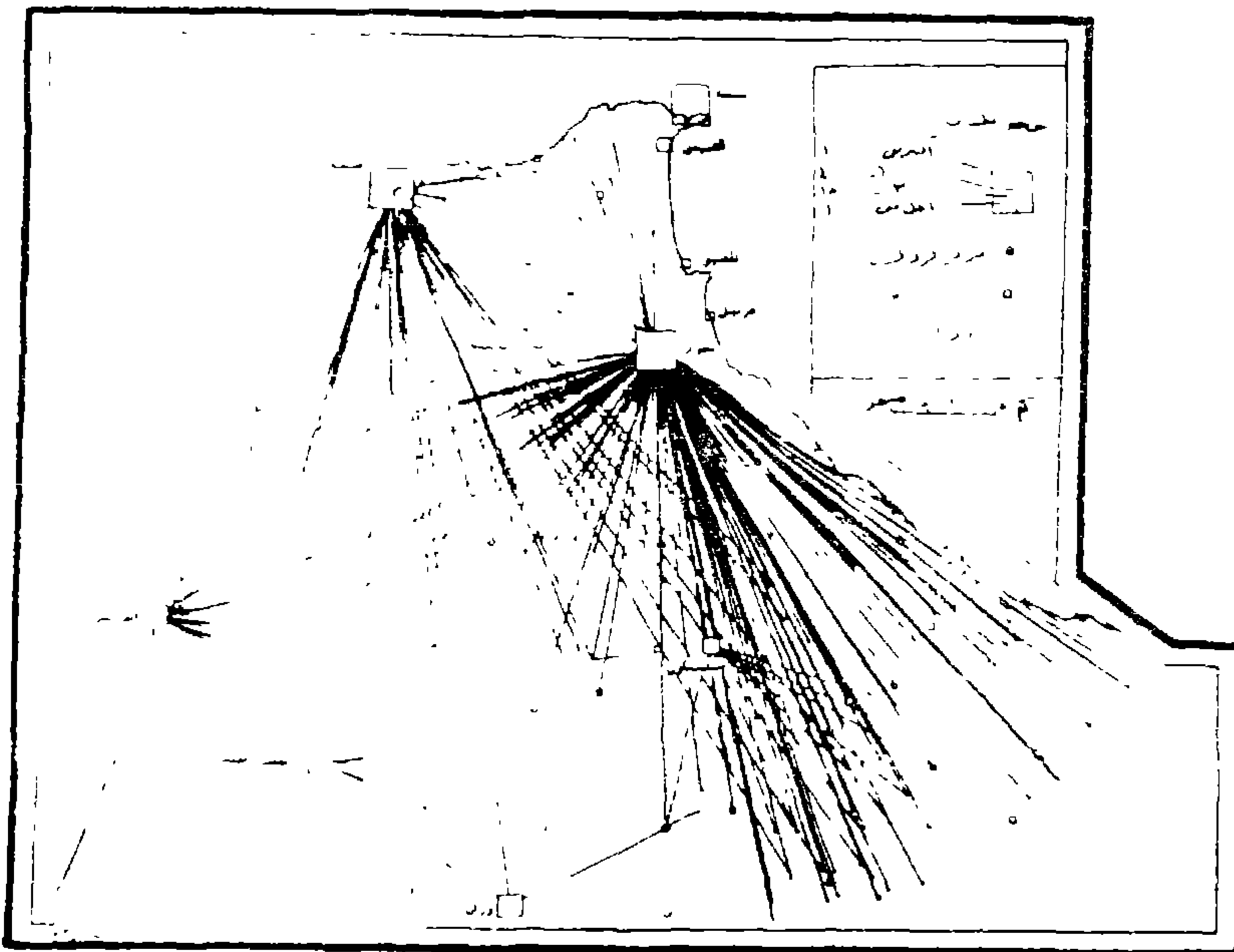
شكل (٩.١.ب) جاذبية خدمات مصور عام ١٩٩٢م

المصدر: الرفاعي، محمد عز الدين، ١٩٩٢م



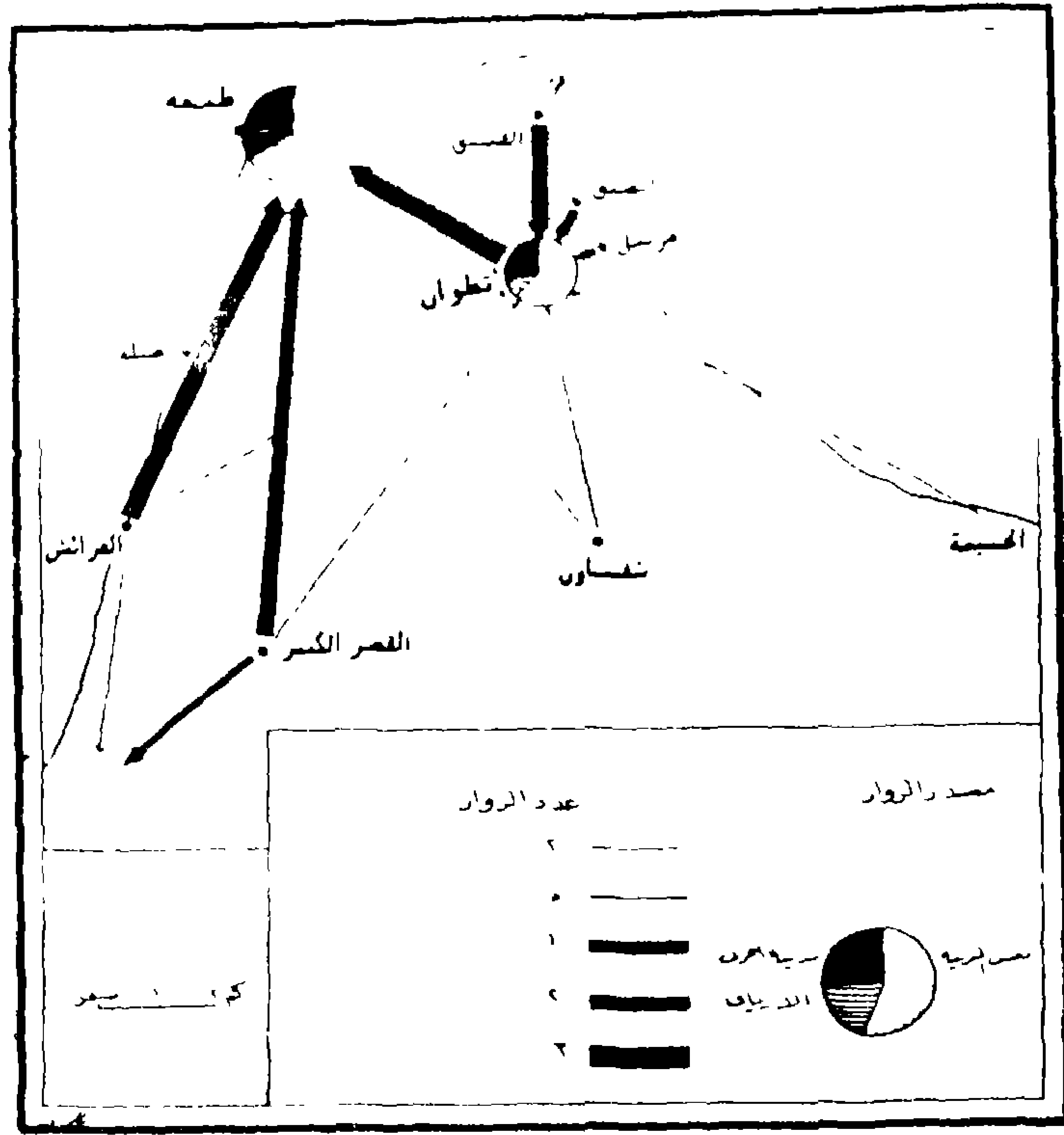
شكل (٩-١-جـ) جاذبية شراء الأدوية عام ١٩٩٢م

المصدر الرفاعي، محمد عز الدين، ١٩٩٢م



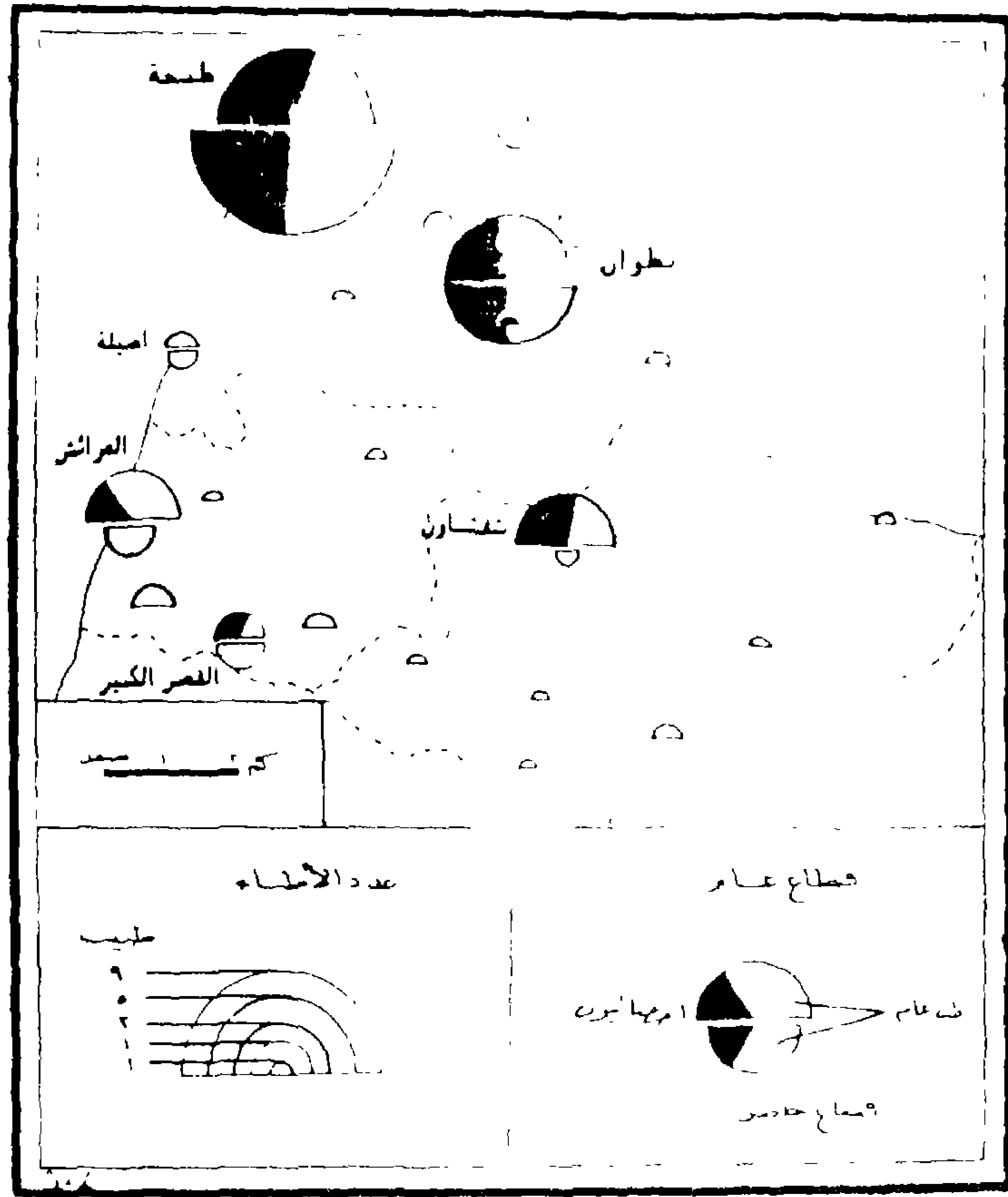
شكل (٩-١-د) جاذبية الأطباء بالقطاع الخاص عام ١٩٩٢م

المصدر/ الرفاعي، محمد عز الدين، ١٩٩٢م



شكل (١.٩-هـ) جاذبية الأطباء الأخصائيون (قطاع خاص) بطنجة وتطوان عام ١٩٩٢م

المصدر: الرقاص، محمد عز الدين، ١٩٩٢م



شكل (١.٩-و) توزيع الأطباء بأقاليم طنجة - تطوان - العرائش - وشفشاون عام ١٩٩٢م

المصدر: الرقاص، محمد عز الدين، ١٩٩٢م

خامساً: شخصية مدينة طنجة ومشكلاتها:

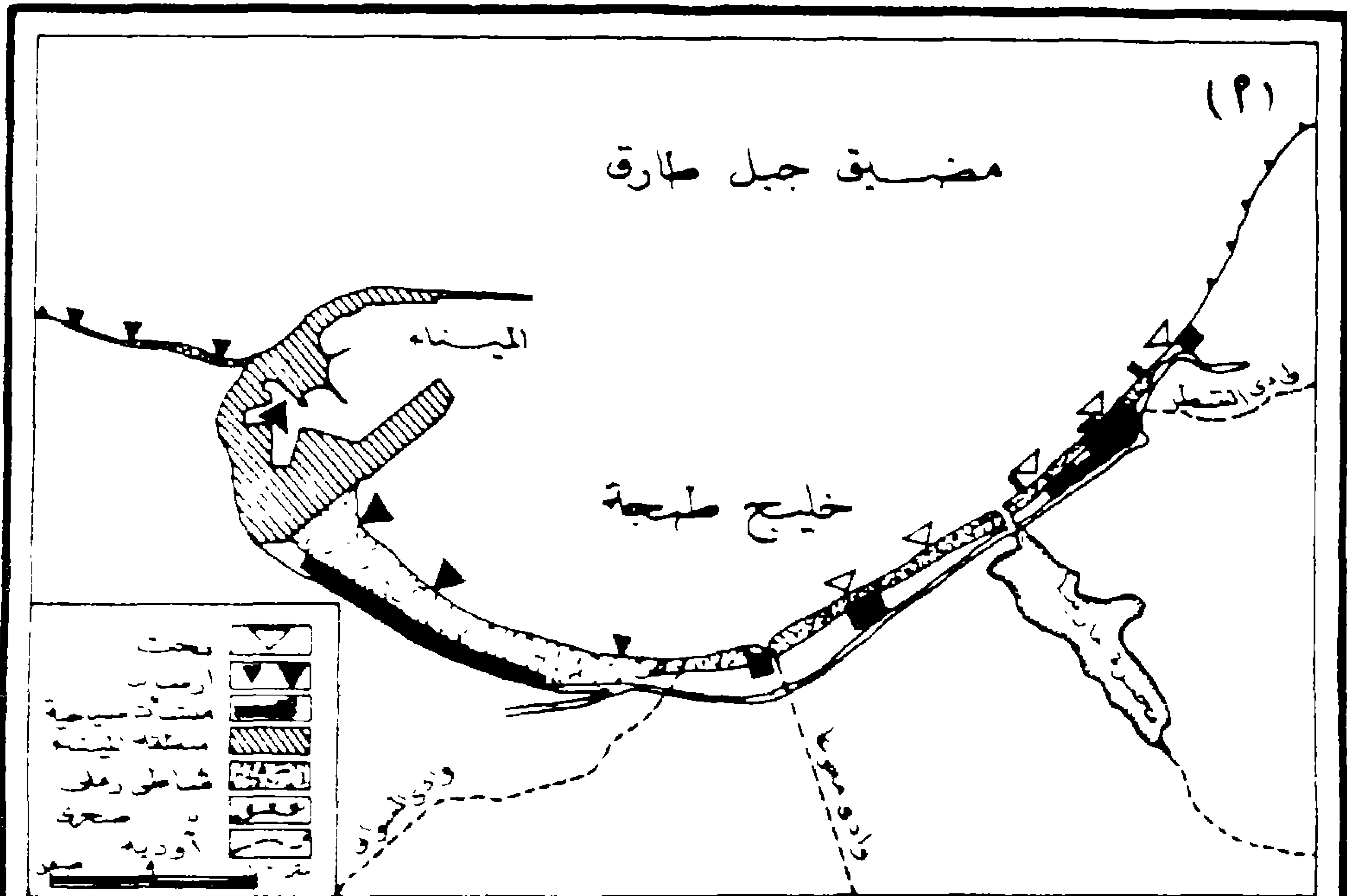
توصلت هذه الدراسة إلي العديد من النتائج التي تساهم في تحديد شخصية المدينة، كما تساهم في إبراز مشكلاتها الحضرية والإقليمية وبالتالي يمكن التوصل إلى مدى أهمية مدينة طنجة وتأثيرها علي المناطق المحيطة بها ومدى منافستها للمدن الأخرى في المنطقة الشمالية من المملكة المغربية

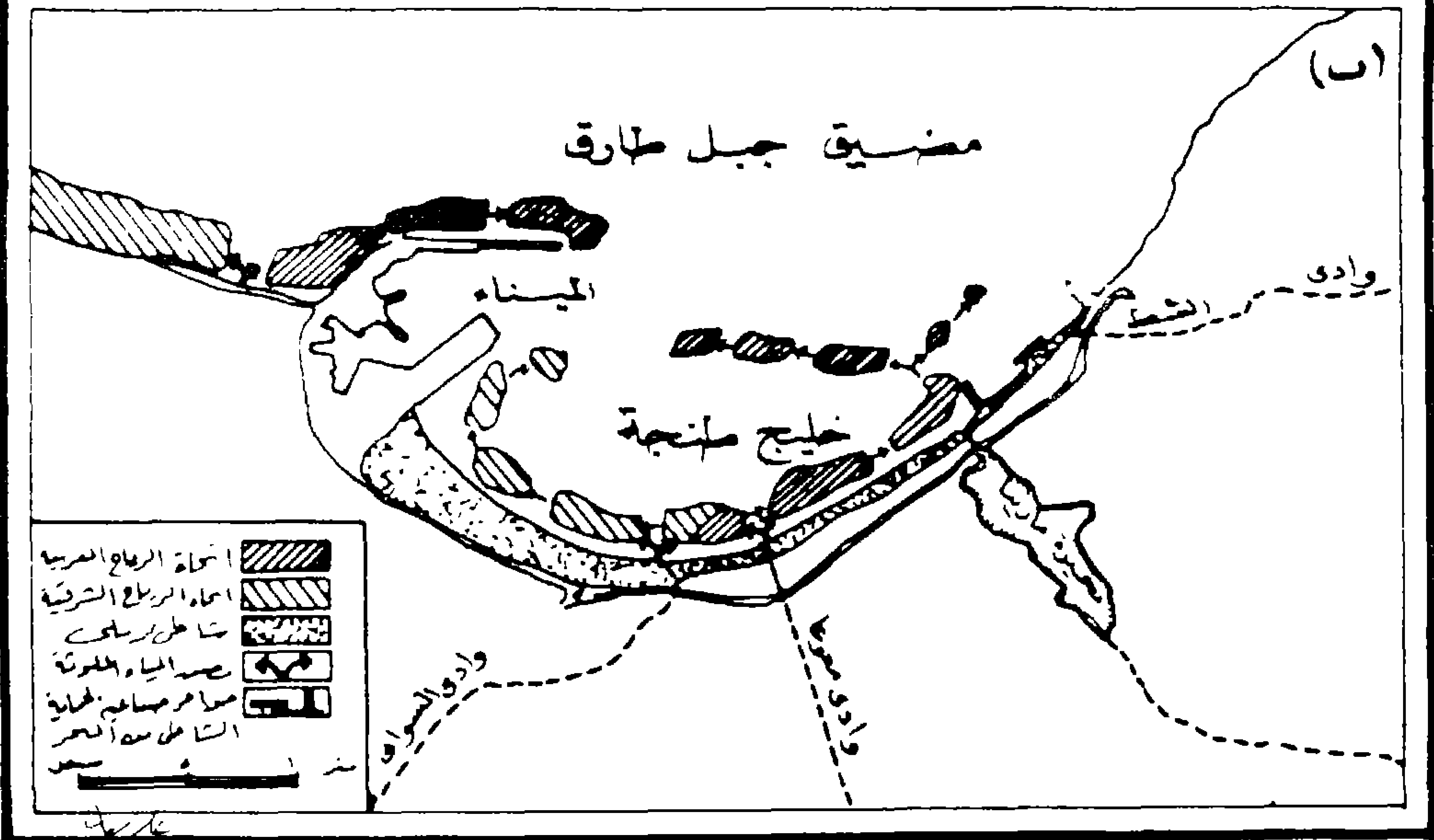
من أهم النتائج التي أكدتها هذه الدراسة أهمية موقع طنجة الجغرافي والاستراتيجي وعلاقاتها المكانية عبر كل المستويات التي تمت دراستها، وقد ساهم هذا الموقع في تقرير وتحديد موقع الميناء علي الضفة الجنوبية لمضيق جبل طارق حيث تندر المواقع الصالحة لقيام الموانئ كما تميزت إلي جانب ذلك بانفتاحها صوب الداخل وعدم عزلتها موضعياً كمدينة سبتة، مماأدى إلى أن أصبحت طنجة واحدة من أهم المواقع الاستراتيجية في العالم حيث مخرج البحر صوب المحيط وبوابة الدخول والخروج بالنسبة لإفريقيا وهمزة الوصل بين أوربا وإفريقيا عبر تاريخها الطويل كما أصبحت مثار تنافس القوى العظمى حتى تم تدويلها منذ مؤتمر الجزيرة سنة ١٩٠٦ وفعلياً منذ معاهدة لندن في سنة ١٩٢٣.

وقد أثبت تحليل خصائص الموضع أهمية عناصر البيئة الطبيعية في موضع طنجة بالنسبة لعمرانها وشكلها ونموها ووظائفها وتركيبها بالإضافة للعوامل البشرية والسياسية والاقتصادية الأخرى ذات التأثير الكبير على المدينة.

وقد أكدت الدراسة بالنسبة لعناصر البيئة الطبيعية مدى أهمية خصائص الموضع الجيولوجية والجيمورفولوجية بالنسبة لنمو المدينة وطبيعته إذ ثبت أن المنطقة تتركب من تداخل أربع طيات زاحفة على أساس صخري ثابت في مساحات صغيرة مما يؤدي إلى تعقد التركيب الجيولوجي ومظاهر السطح بسبب الانحدارات الشديدة وتمايز التكوينات وعدم توافقها أحياناً ممأدي إلى ظهور عدة مشكلات عمرانية وهندسية تتعلق بالتخطيط وإعادة التخطيط والعمليات الهندسية المرتبطة بعمليات التشييد والبناء وشق الطرق وتنفيذ المشروعات وصيانتها كما تتضافر عوامل المناخ وخاصة الأمطار مع طبيعة التكوينات السطحية في تفاقم هذه المشكلات بطنجة وخاصة في مناطق النمو العشوائي وغير القانوني المنتشر بالمدينة وقد اتضح أن للرياح بالمنطقة تأثير كبير علي نشاط الميناء بسبب قوتها ومـاتؤدي إليه من زيادة الإرساب في أحواض الميناء والنحر في منطقة خليج طنجة وشواطئ المدينة الأخرى وكان لإنشاء حاجز الميناء الكبير دور في عملية النحت والإرساب بفعل الرياح القوية الغربية والشرقية المميزة لمنطقة طنجة مما يؤثر كذلك على النشاط السياحي بهذه المناطق (شكل رقم ٨٠١-أ).

أما موارد المياه فقد أثبت الدراسة عدم كفايتها لحاجة الاستهلاك الحضري والصناعي والسياحي والريفي مما يمثل مشكلة إقليمية فعلية في المنطقة التي تقع على الرغم من ذلك في أغزر جهات المغرب مطراً وذلك بسبب التكوينات غير المنفذة للماء، وتزامن فصل المطر مع فصل البرودة وندرتها في فصل الصيف الذي يمثل ذروة الاستهلاك بالنسبة لطنجة، وقد أوضحت الدراسة الخاصة بإنتاج المياه أن إنتاجها يتم بطرق معقدة تستغل فيها المياه الجوفية والسطحية والمخزنة، أما توزيع هذه المياه في مدينة طنجة فقد أثبتت الدراسة عدم توازن التوزيع بين مناطق المدينة المختلفة حيث ترتفع نسبة المشتركين وتتكاثف خطوط شبكة الوزيع في المناطق ذات السكن الراقي الاقتصادي





شكل (٨-١-أ) مشكلة النحر بشواطئ طنجة حتى عام ١٩٩٢م

شكل (٨-١-ب) مصادر تلوث المياه بشواطئ طنجة وحركة المياه الملوثة عام ١٩٩٢م

المصدر: الصور الجوية والدراسة الميدانية.

المخطط وتقل بل تنعدم في المناطق ذات النمو العشوائي وغير القانوني بهوامش المدينة رغم قربها من مصادر المياه والخزانات الرئيسية إلا أن الدراسة قد أثبتت أن هناك جهوداً عديدة تبذل لحل هذه المشكلة القديمة بطنجة ببناء سد الحشف وسدود أخرى عديدة وردت ضمن معالجة الموضوع.

وقد أكدت دراسة الموقع والموضع أيضاً مدى أهمية النشاط الزلزلي في المنطقة التي تعد طرفاً في عدة مشروعات كبرى لربط بين أفريقيا وأوربا ذات تأثير كبير على مستقبل المدينة.

بالنسبة لنشأة مدينة طنجة ونموها العمراني فقد أكدت الدراسة الفروض الخاصة بكون مدينة طنجة من أقدم مدن المملكة المغربية وأعرقها إذ اتضح انتماء المنطقة للحضارات الحجرية لعصور ماقبل التاريخ إذ استوطن الإنسان بها الكهوف الكارستية الموجودة على شاطئ المحيط الأطلنطي وذلك منذ العصر الحجري القديم الأسفل واستمر العمران ذو نمطاً تراكمياً في هذا الموقع منذ تلك الفترة وحتى الوقت الراهن.

أما نواة مدينة طنجة ذاتها فقد رجحت الدراسة أن مدينة طنجة قد بدأت كمركز عمراني محدد في مكانها الحالي منذ الفترة الفينيقية خلال النصف الثاني من القرن الثاني ق ..م كما رجع البحث في أصل طنجة وإسمها أن إسم طنجة يرجع إلى أصول بربرية أي يرجع إلى لغة قبائل الأمازيغ حيث يعني الإسم فيها "ذات الارتفاع" أو العالية ممايؤكد وجود قرية بربرية بهذا الإسم في المنطقة أيضاً.

وقد أثبتت الدراسة أن العمران في نواة مدينة طنجة قد اتخذ نمطاً تراكمياً أيضاً في نفس الموضع وذات النواة حتى الوقت الراهن، وقد أكدت الدراسة أن مدينة طنجة باتساعها الحالي لم تخرج عن أسوار المدينة أو النواة العتيقة فعلياً إلا منذ نهاية القرن التاسع عشر. مما يعني تعاقب كل الحضارات والمؤثرات التاريخية العديدة على هذه النواة ومن أهم النتائج المستخلصة أيضاً أن طنجة الحالية قد ورثت هيكل المدينة الرومانية وتخطيط المدينة الإسلامية ومرافقها وتركيبها الداخلي منذ الفتح العربي الإسلامي في ٧٠٧م مع تأثرها بالفترات التاريخية المتعاقبة عليها أي فترة الاحتلال البرتغالي سنة ١٤٧١م التي تركت آثارها على شكل وحجم العديد من المساكن كما تركت آثارها على جانب من الأسوار وتحصيناتها ، ثم الفترة الإنجليزية ١٦٦٠ - ١٦٨٤ التي كانت سبباً في تدمير المدينة ، إلا أن أهم الفترات تأثيراً على مدينة طنجة وتركيبها الفترة الإسلامية الثانية منذ ١٦٨٤م ثم فترة الوظيفة الدبلوماسية التي مارستها طنجة خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ثم فترة نظام الإدارة الدولية خلال القرن العشرين حيث كان يحكمها مجلس تشريعي مكون من ممثلى الدول الأجنبية وهي فرنسا وإسبانيا وإنجلترا وإيطاليا وأمريكا وبلجيكا وهولندة والبرتغال برئاسة المندوب أو ممثل السلطان وكان هذا المجلس مسئول عن الوظائف الحكومية، وكذلك تخطيط المدينة، ومن أهم مايميز هذه الفترات تبدل عمران المدينة وتحول مرافقها مرات عديدة وتمتع المدينة بأطرزة عمرانية مختلفة إسلامية وأوربية بصفة خاصة بالإضافة إلى تعدد وظائفها وتميزها عن سائر المدن المغربية الإسلامية.

بالنسبة لنمو مدينة طنجة خارج الأسوار، فقد أكدت الدراسة مدى تأثر المدينة بالأحداث الجارية حولها ومدى تأثرها بفرض النظام الدولي لإدارتها إذ مارست السلطة الدولية سياسة عمرانية تهدف إلى تهميش السكان المغاربة وعزلهم وتحديد مناطق إقامتهم، مماأدى إلى تميز المدينة بالإزدواجية الحضرية والتناقض العمراني بين مناطق راقية

أوربية المظهر ذات شوارع مستقيمة وممهدة ومشجرة ومساكن فسيحة ذات حدائق واسعة أو عمارات كبيرة ذات عناصر جمالية معمارية راقية يسكنها الأوربيون .. ومناطق أخرى ذات أزقة ضيقة ومساكن صغيرة في بيئات ذات صعوبة وانحدار وعمران بلاتخطيط أو اهتمام تنقصه المرافق والخدمات.

وقد استمر هذا الاتجاه حتى بعد الاستقلال إلا أن أهم ماميز نمط عمران مدينة طنجة عن المدن المغربية الأخرى هو عدم وجود الحزام الصحي العازل، الذي أثبتت الدراسة عند اختبار نموذج إهلرز لنمو وتركيب المدن المغربية أنه كان يوجد بالمدن المغربية ليفصل بين المدينة العتيقة الخاصة بسكن المغاربة والمدينة الأوربية الحديثة. كما أثبتت الدراسة اختلاف نموذج نمو مدينة طنجة عن نموذج نمو المدن المغربية الأخرى حيث سبقتها طنجة في الخروج عن الأسوار كما تميزت مدينة طنجة العتيقة بعدم اقتصارها على المغاربة فقط بل سكنها الأوربيون منذ قرون عديدة وازداد سكناهم بها خلال الفترة الدبلوماسية والفترة الدولية على العكس من المدن العتيقة المغربية الأخرى، كما لم يكن الفصل عرقياً فقط بل كان اجتماعياً أيضاً حيث سكن فقراء الإسبان مع المغاربة الفقراء في أحيائهم الشعبية وفي دور الصفيح كذلك.

ومن أهم نتائج دراسة نمو وتوسع مدينة طنجة ثم مقارنة ذلك النمو بنظريات ونماذج النمو والتركيب الداخلي التقليدية والحديثة والأكثر حداثة أن مدينة طنجة قد اتخذت الشكل النجمي في بداية نموها خارج الأسوار حول ساحة السوق الكبير وبالتالي كان نموذج النمو القطاعي (الهومرهويت) هو أقرب النماذج إلى هذا الشكل النجمي أو الإشعاعي. ثم اتخذت المدينة شكلاً يقترب إلى حد كبير من نموذج النويات المتعددة أثناء نموها بعد ذلك أي نموذج "هاريس وألمان"، ويرجع ذلك إلي ضوابط عديدة منها خصائص الموضع الطبيعية وخاصة الطبوغرافية والسياسة الحضرية التي اتبعتها الإدارة الدولية بالإضافة إلى الميراث العقاري منذ أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين واستمرار امتلاك الأجانب للأراضي وحجزها للتعمير في المستقبل أو المضاربة العقارية عليها أو الإبقاء عليها كحاجز بين المدينة الأوربية والأحياء والضواحي الهامشية التي سكن بها أو نقل إليها المغاربة من داخل المدينة ومن خارجها أيضاً بعد الاستيلاء على أراضيهم بالإضافة إلى أسباب أخرى عديدة ذكرت داخل المتن. خلاصة ذلك أن عوامل التنافس الاستعماري ونمو المؤسسات المالية والتجارية والدولية الأجنبية والمضاربات العقارية علي أسعار الأراضي والحرية الاقتصادية للمدينة أدت إلى نمو مدينة لها شخصية منفردة بين مدن العالم.

وقد أثبتت دراسة مركز المدينة والمراكز الثانوية اعتماد جانب مهم من سكان الضواحي علي المراكز الثانوية كمركز السواني-الحي الجديد ومركز بني مكادة ممايجعل نموذج توابع المدينة (Urban Realms Model) من النماذج الحديثة التي تتجه إليها طنجة نظراً لتوسعها الكبير وطبيعتها التلية مع الاختلاف الواضح بين المناطق والمدن الأمريكية التي طبق عليها هذا النموذج ومدينة طنجة ومدن العالم الثالث اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً. كما أكدت دراسة خصائص نمو مدينة طنجة حسب أنماط المسكن والمستوى الاجتماعي ارتباط الأسر ذات المستوى الاقتصادي المنخفض بأنماط سكنية معينة في مناطق معينة تتسم بانخفاض المستوى وصعوبة البيئة الطبيعية خاصة في هوامش طنجة وبذلك تتوافق مدينة طنجة مع مدن العالم الثالث ومع الأفكار والدراسات الخاصة بتحليل المنطقة الاجتماعية والتباين الاجتماعي والتفاعل المكاني-الاجتماعي إلي آخر الدراسات التى تركز علي الجوانب السلوكية في

الدراسات الحضرية.

كما توصلت الدراسة المرتبطة بتحليل الصور الجوية إلى أن نمو مدينة طنجة قد اتخذ الاتجاه الجنوبي والجنوبي الغربي أكثر من الاتجاهات الأخرى حتى سنة ١٩٨١، ثم أوضحت الصور الجوية التالية لتلك الفترة أن النمو العمراني أخذ في الوضوح باتجاه الشرق صوب خليج طنجة وباتجاه الغرب صوب كيب اسبارتل والجبل الكبير مع زيادة تكاثف نطاق الفيلات وامتداده شرقاً وغرباً وكذلك نطاق المدينة الأوربية ووسط المدينة حيث نطاق العمارات الذي أخذ في التكاثف مع استمرار نمو الهوامش الجنوبية والجنوبية الغربية والشرقية، وبالتالي كانت أهم نتائج ذلك أن مجمعة طنجة قد جنحت نحو اتخاذ شكلاً ونمطاً عمرانياً أكثر اندماجاً عن الشكل والنمط شديد التشتت الذي ميز نموها وعمرانها خلال العقود السابقة على العقدين الثامن والتاسع من هذا القرن، ومازال الاتجاه نحو زيادة التكثيف في الفراغات البينية الفاصلة بين البؤر السكنية واضحاً أثبتته الصور الجوية الحديثة والدراسة الميدانية ذلك إلى جانب استمرار اتساع وتمدد المدينة بضمها للعديد من الدواوير المجاورة باستمرار عملية التدفق الحضري مع شرايين المواصلات وفيما بينها.

وقد توصلت الدراسة أيضاً إلى ضوابط وعوامل هذا النمو العمراني للمدينة كما توصلت إلى آليات وضوابط اتخاذ هذا النمو العمراني لأشكال السكن العشوائي وغير القانوني المبنى والمؤقت نمطاً له، حيث تضافرت العوامل الطبيعية وسياسة الدولة والمضاربة العقارية على أسعار الأراضي وارث الفترة الدولية والدبلوماسية السابعة والنمو السكاني الكبيرة والهجرة الريفية والحضرية إلى طنجة مع التطور الاقتصادي ونمو قطاع الصناعة والتوزيع الهامشي لمشروعات السياحة والصناعة في استمرار عملية النمو العمراني والتدفق الحضري وانتشار أشكال السكن العشوائي والاقتصادي المخطط وغير المخطط في الضواحي والهوامش.

وكان من أهم نتائج دراسة المسكن وخصائصه ومشكلاته في طنجة تعدد أنماطه بالمدينة بين أنماط من المسكن التقليدي القديم ممثلاً في المدينة العتيقة والمدينة الجديدة والمناطق القديمة من بني مكادة والسواني، ثم نمط المسكن التقليدي الحديث ممثلاً في أشكال المسكن الاقتصادي المخطط وغير المخطط أي العشوائي القديم نسبياً، ثم المسكن العشوائي أو غير القانوني المبني والمؤقت (أي دور الصفيح) أما المجموعة الثالثة فتضم المسكن الحديث الراقي ممثلاً في الفيلات أو السكن الفردي على مساحات كبيرة أكثر أو أقل من ٢٠٠٠م٢ والعمارات بوسط المدينة الأوربية القديمة والحديثة. يضاف إلى ذلك بعض أنماط السكن الريفي في الهوامش شبه الحضرية التي تنضم إلي مجمعة طنجة الحضرية حيث تنتشر دواوير عديدة، ومن أهم نتائج هذه الدراسة ارتفاع حجم ونسبة سكان أنماط المساكن العشوائية وغير المخططة من ٣٣.٣٪ سنة ١٩٦٠ إلى ٤٢.٥٪ سنة ١٩٨١ وترتفع النسبة عن ذلك بإضافة أنماط المسكن المتدهور أي التقليدي القديم والاجتماعي إذ تصل النسبة إلى ٦٩٪ من جملة السكان سنة ١٩٦٠ وحوالي ٧٢.٢٪ سنة ١٩٧١ و ٦٩٪ من جملتهم سنة ١٩٨١ مع استمرار نمو سكان هذه الأنماط وخاصة في النمط العشوائي أو غير القانوني الذي تأكد أيضاً سنة ١٩٩٢.

كما أوضحت الدراسة الخاصة بذلك استهلاك نطاق الفيلات لحوالي ٤٠.٥ ٪ من المساحة المبنية بمدينة طنجة ونطاق العمارات لحوالي ٢٢٪ أي أن السكن الراقي كان يشغل حوالي ٦٢.٥٪ من جملة المساحة المبنية سنة ١٩٦١

بينما كان سكان هذين النمطين يمثلون ٣١٪ من جملة السكان بينما كان سكان دور الصفيح يمثلون ١٠٪ من جملة السكان ويسكنون في ٥٪ من المساحة المبنية سنة ١٩٦٠ وقد أثبتت الدراسة أن توزيع هذا النمط كان أكثر انتشاراً في مناطق المدينة المختلفة وخاصة وسط المدينة وضواحيه أثناء الفترة الدولية ومابعدها ثم أخذ هذا النمط في التناقص من داخل المدينة وإن كان مازال موجوداً في الضواحي الهامشية ومناطق السكن غير القانوني.

وقد أكدت الدراسة أن عملية نمو وتوزيع أنماط المسكن تتجه نحو الأنماط الاقتصادية وخاصة أنماط المسكن الاقتصادي المخطط والعشوائي المبني منذ سنة ١٩٨١ ومابعدها. بينما كان الاتجاه الأوضح قبل ذلك نحو المسكن الاقتصادي غير المخطط والعشوائي المؤقت (دور الصفيح)، وقد أثبتت الدراسة أن طنجة قد شهدت طفرة إنشائية بعد سنة ١٩٧١ مازالت مستمرة تواكب الطفرة السكانية بها.

وقد توصلت الدراسة إلى ارتفاع كثافة المسكن في الهكتار بمدينة طنجة في بعض المناطق منها المدينة العتيقة ٢١٠ مسكن/هكتار ودرادب والمصلي ١٧٠ مسكن/هكتار ثم دور الصفيح ٩٠ مسكن/هكتار فالسكن الاجتماعي ٨٠ مسكن/هكتار فالعشوائي المبني ٥٥ مسكن/هكتار وإن كان أعلى من ذلك بكثير في داخل كل بؤرة سكنية حيث يتميز هذا النمط بالتوزيع المتناثر كما يتميز بشدة التباين في جوانب عديدة وذلك سنة ١٩٨١، كما أثبتت الدراسة وجود تباين واضح فيما يخص المساحة التي تشغلها الأنماط السكنية المختلفة وأحجام سكانها وكثافتها السكانية وكان نمط السكن الراقي مستهلكاً للمكان بكثافات سكنية سكانية منخفضة بينما تميزت الأنماط الاقتصادية بارتفاع الكثافة السكانية السكنية وحجم السكان وانخفاض المساحات التي تشغلها بالقياس إلي الأنماط الفاخرة من المساكن، كما أكدت الدراسة أن أعلى معدلات النمو السكني خلال العقد التاسع من هذا القرن قد سجلت في مناطق السكن غير القانوني في هوامش الكتلة المبنية بمجمعة طنجة وقد وصل معدل النمو إلى ٥٦,٥٪ سنوياً في طنجة البالية وبني مكادة القديمة وجنوب بن ديبان (ذلك على سبيل المثال)، ومن الملاحظات الهامة أيضاً ارتفاع معدل التشييد السنوي بنمط الفيلات عن الفترات السابقة إذ وصل إلي ١٧٪ سنوياً في منطقة خليج طنجة التي تحولت إلى منطقة سكنية دائمة.

وكان من أهم نتائج دراسة الفصل الخاص بالمسكن استمرار نمو الأنماط السكنية المختلفة في المستقبل على أساس معدلات النمو السكاني السابقة وخاصة أنماط المسكن الاقتصادي المخطط والعشوائي المبني والذي توقعت وزارة السكنى إمكان القضاء عليه بإعادة تخطيط مناطقه إلا أن ذلك لم يحدث على نطاق واسع في الفترة من ١٩٨١-١٩٩٢، كما اتجهت التوقعات نحو إمكانية القضاء علي دور الصفيح في سنة ١٩٨٦ إلا أن الدراسة الميدانية والصور الجوية قد أثبتت عدم انتهاء هذا النمط وخاصة في الهوامش والضواحي البعيدة نسبياً في بني مكادة وغيرها وذلك حتى آخر سنة ١٩٩٢.

وقد أثبت هذا البحث أهمية التحركات السكنية واستمرار دورها بالنسبة للنمو وإعادة توزيع سكان المناطق وأنماط المسكن المختلفة بطنجة، وكان من نتائج الإسقاطات الخاصة بذلك استمرار عملية الانتقال من أنماط المسكن التقليدي القديم والعشوائي المؤقت وكذلك أنماط المسكن الاقتصادي غير المخطط والريفي إلى أنماط السكن المخططة والمعاد تخطيطها وكذلك الأنماط الخاصة بإعادة إيواء سكان دور الصفيح. وذلك من ١٩٨١ وحتي ٢٠٠١م إلا أن

أنماط المسكن العشوائي غير القانوني مازالت في عملية نمو وتوسع مستمرة والتهمت المناطق المخصصة ضمن التخطيط الحضري لإنشاء مرافق حضرية أو غابات وحدائق ومناطق رياضية ومناطق سكنية مخططة.

وقد توافقت نتائج دراسة المسكن والنمو العمراني من حيث الخصائص والمشكلات في طنجة مع مثيلاتها من مدن العالم الثالث العربية والإفريقية وغيرها، وخاصة مشكلات نقص الخدمات والمرافق والإمدادات الخاصة بالمياه والكهرباء بالإضافة إلي عدم اكتمال شبكات الطرق وسيادة الأنماط منخفضة المستوى من المساكن المنتشرة في مناطق واسعة غير مخططة وغير قانونية.

وقد كان من أهم نتائج دراسة سكان طنجة وخصائصهم استمرار نمو سكان مدينة ومنطقة طنجة خلال القرن التاسع عشر رغم الأوبئة والمجاعات العديدة التي مرت بها المنطقة وذلك بسبب الهجرات المبكرة إلي طنجة ومنطقتها، وقدر عدد سكانها سنة ١٩٠٠ بحوالي ٤٥٠٠٠ ساكن زادوا إلى ١٨٣٧٣٠ ساكن سنة ١٩٥٥ وإن كان هذا النمو قد تعرض للتناقص أثناء الحرب العالمية الأولى. ثم تناقص حجم السكان مرة أخرى سنة ١٩٦٠ إلى ١٦٤٢٣٢ ساكن بعد انتهاء النظام الدولي وذلك بسبب هجرة الأجانب واليهود الذين كانوا يمثلون ٣٧,٥٪ من جملة سكان طنجة سنة ١٩٥٥ وأصبحوا يمثلون ٢٤,٨٪ من جملة السكان سنة ١٩٦٠ إذ كان عددهم ٥٦٧٣٠ ساكن أجنبي فقط وقلة من اليهود، وفي نفس الوقت كان نمو المغاربة من المسلمين بمعدلات كبيرة مما أدى إلى استمرار نمو المدينة حتى وصل حجم سكانها إلى ٣٥٥٠٠٠ ساكن سنة ١٩٨١ ومن المتوقع أن يتجاوز ٦٠٠ ألف ساكن سنة ١٩٩١، كما توقعت دراسة معدلات النمو السكاني أن يتجاوز حجم سكان مجمعة طنجة المليون ساكن مع بداية القرن القادم، أكدت الدراسة تباين معدلات النمو السكانى بين مناطق المدينة المختلفة تبايناً كبيراً وصل إلى حد النمو السالب والضعيف في بعض المناطق وخاصة بين ١٩٦١-١٩٧١ كما وصل إلى معدل نمو سنوي يتجاوز ١٤٪ بين ١٩٦٠-١٩٧١ و ٢٠٪ سنوياً بين ١٩٧١ و ١٩٨١ وكانت مناطق الضواحي والهوامش شبه الحضرية خارج وداخل المدار الحضري أكثر نمواً من المناطق القديمة بوسط المدينة بصفة عامة، وتكرر هذا التباين في معدلات النمو عند قياسه على مستوى أنماط المسكن فكان سكان نمط المسكن الاجتماعي والعشوائي والمؤقت أكثر نمواً إذ سجلوا ٥٪ سنوياً بين ١٩٦٠-١٩٧١ بينما سجل سكان المدينة العتيقة والعمارات نمواً سالباً، وقد تغيرت هذه المعدلات تماماً بين ١٩٧١ و ١٩٨١ مع احتفاظها بتباينها الشديد إذ ظهر نمطين جديدين سجل سكانهما معدلات نمو سريعة جداً بلغت ٢٧٪ سنوياً بالنسبة لسكان نمط السكن العشوائي أو غير القانوني المبني كما بلغت ٢٥,٤٪ لسكان نمط السكن الاقتصادي المخطط و ١٠٪ سنوياً لسكان نمط السكن الاجتماعي، وقد سجلت مجمعة طنجة معدل نمو سكاني بلغ ٦,٣٪ سنوياً في الفترة من ١٩٧١-١٩٨١ وقد اتضح من تحليل العوامل المؤثرة في نمو وتوزيع سكان مجمعة طنجة الدور المتساوي لكل من الزيادة الطبيعية والهجرة الوافدة إلى طنجة، كما ساهمت التحركات السكنية في تباين معدلات النمو بين مناطق المجمعة المختلفة وقد اتضح تميز طنجة بمعدلات مواليد مرتفعة أكثر من ٤٠٪، كما اتضح تعرض طنجة لكل أنواع الهجرة الخارجية والداخلية منذ فترات طويلة، وكان من نتائج دراسة تيارات الهجرة إلى طنجة استقطاب طنجة لنسبة من المهاجرين بالمغرب حضر وريف كما تعد ثالث أقطاب الجذب بعد الدار البيضاء والرباط وتستقطب المدينة المهاجرين من شبه جزيرة طنجة وشمال المغرب خاصة حيث ولاية تطوان التي تمد طنجة بحوالي ٢٨٪ من الهجرات الوافدة إليها مما يعني هيمنة طنجة ومنافستها لتطوان في شمال المغرب رغم تقارب

حجم كل من تطوان وطنجة وتقاربهما الجغرافي أيضاً كما تستقطب طنجة سكان إقليمها وشمال غرب المغرب حتي كزابلانكا، وكان من أهم نتائج دراسة تيارات الهجرة أن طنجة تعد حالياً ضمن المناطق القليلة بالمغرب التي تتميز بميزان هجرة موجب ولايسبقها في ذلك سوى الدار البيضاء المحمدية والرباط–سلا.

وقد أكدت دراسة تركيب السكان ارتفاع معدلات الأمية بمدينة طنجة وارتفاع نسبة العزاب وكذلك السن الأول للزواج نسبياً كما كان من نتائج دراسة القوى العاملة ارتفاع معدلات البطالة بين الذكور والإناث ومساهمة الإناث في قوة العمل وخاصة الفتيات صغار السن. كما اتضح أثر التغير الذي أصاب طنجة بعد انهيار النظام الدولي على تركيبها الاقتصادي فتقهقرت وظيفة الخدمات من استقطابها لحوالي ٢٥,٥٪ من العاملين سنة ١٩٦٠ إلى ١٦,٣٪ سنة ١٩٧١ وإلى ١٩٪ سنة ١٩٨١ وفي مقابل ذلك أصبحت الصناعة أهم أقطاب جلب العمالة في طنجة حيث يعمل بها أكثر من ٢٥٪ من جملة العاملين بمجمعة طنجة سنة ١٩٨١ ومازال هذا القطاع في نمو وازدهار يليه قطاع الخدمات والأنشطة الصغيرة فالتجارة فالإدارة فالتشييد والبناء ثم النقل والمواصلات والفنادق والسياحة فالزراعة.

وكان من أهم نتائج دراسة التوزيع الجغرافي للعاملين بالأنشطة الاقتصادية تركز العاملين بالأنشطة غير الرسمية أي الأنشطة الصغيرة بأنماط المسكن ذات المستوى المتواضع، كما ظهر نوع من التنوع الوظيفي في الأحياء القديمة، كما أكدت نتائج الدراسة على استقطاب الهامش الجنوبي في بن ديبان وبني مكادة القديمة ودوار بني أورياغل لأكثر من ٢٠٪ من القوة العاملة بطنجة وبإضافة الهوامش المجاورة نجد أن ٣٣٪ من القوة العاملة بالمدينة تسكن بهذه الهوامش كما يستأثر وسط المدينة بمعناه الواسع بحوالي ٣٤,٣٪ من القوة العاملة بمدينة طنجة أي أنه يضم أكثر من ثلث مواطن العمل بمجمعة طنجة في حين يعمل حوالي ١١٪ فقط من القوة العاملة بالهامش الجنوبي والشرقي من طنجة في حين يسكن بهذه المناطق أكثر من ٤٧٪ من جملة العاملين بالمجمعة.

وكان من أهم نتائج دراسة وظائف المدينة أن وظيفة الصناعة تعد نشاطاً أساسياً "مكوناً" ضمن الأنشطة الأخرى بالمدينة إذ يمثل دعامة فعلية لاقتصاديات المدينة التي شهدت تدهوراً في قطاع السياحة ونشاط الميناء التجاري.

وقد أكدت دراسة هذا الموضوع تخصص مدينة طنجة في صناعة النسيج والملابس الجاهزة. كما اتضح أيضاً استقطاب الصناعة في طنجة لرؤوس أموال وأصحاب أعمال مغاربة وأجانب بنسبة ٥١,٣٪ لأصحاب الأعمال من ذوي الأصول المغربية و ٤٨,٧٪ من ذوي الأصول الأجنبية يمثل السوريون نسبة كبيرة منهم تقدر بحوالي خمس أصحاب الأعمال الصناعية بالمدينة.

ومما يؤكد هيمنة طنجة استقطابها لرؤوس الأموال وأصحاب الأعمال الصناعية من نطاق جبال الريف (٢٤,٢٤٪) والدار البيضاء (١٢,١٢٪) وفاس (٩,٩٪).

أما الأيدي العاملة فقد أوضحت الدراسة أن طنجة تستقطبها من الأرياف المجاورة مما يؤكد هيمنة طنجة واستمرار عمليات التدفق البشري إلى المدينة بسبب جذب قطاع الصناعة وغيره بها، كما تجذب القوى العاملة من مناطق أبعد من ريفها في سهل الهبط والغرب وحتى الدار البيضاء.

وقد أكدت دراسة وظائف طنجة تدهور وظيفة السياحة بطنجة لحساب أكادير وغيرها، وكذلك تدهور النشاط

التجاري بالميناء لصالح الدار البيضاء وغيرها إلا أن الدراسة أوضحت أهمية نشاط العبور للمسافرين وسياراتهم بالنسبة لميناء طنجة الذي يستقبل أكثر من مليون مسافر سنوياً.

وكان من أهم نتائج دراسة مورفولوجية مدينة طنجة تأثر المدينة وخاصة المدينة العتيقة والأوربية الحديثة إلى الغرب والجنوب منها بالوظيفة الدبلوماسية-الدولية التي مارستها طنجة خلال القرنين التاسع عشر والعشرين فانعكس ذلك علي تخطيط المدينة وعناصرها الوظيفية التي أطلقنا عليها المورفولوجية الدبلوماسية لمدينة طنجة حيث آثار هذه الفترات، كما أكدت هذه الدراسة عدم نمو مدينة طنجة علي أساس خطة معينة فيما عدا المدينة الأوربية الحديثة إلى الجنوب من المدينة العتيقة كما تتميز المدينة بانتشار المناطق الفضاء بين البؤر السكنية المبنية بدون تخطيط في الغالب عدا مناطق السكن الاقتصادي المخطط ذات الشوارع المتعامدة ولذلك تتسم المدينة بالنمو العشوائي وغير القانوني في مناطق عديدة منها وقد اتضح اتصال مدينة طنجة بشبكة الطرق القومية من خلال طريقين رئيسيين هما طريق تطوان وطريق الرباط بالإضافة إلى عدة طرق ثانوية أو إقليمية إلى سبتة وإلى العوامة وإلى كيب اسبارتل، أما شبكة الطرق الداخلية فقد اتضح من الدراسة تميزها بالجودة والكثافة في مناطق المدينة الأوربية وضواحيها وفي نطاق الفيلات شرقاً وغرباً بينما تصبح ضيقة وقليلة وغير مكتملة أو مرتبطة في الهوامش الشعبية وفي البؤر السكنية القديمة كالمدينة العتيقة والمدينة الجديدة، إلا أن الدراسة أثبتت وجود خطة لتطوير شبكة الطرق وذلك بتخطيط مناطق تعمير جديدة وإعادة تخطيط المناطق غير المخططة مع شق طرق عرضية تربط الطرق الرئيسية والثانوية والثالثة المتوغلة جنوباً والتي تنتشر بينها الأحياء العشوائية في مناطق معزولة شديدة الانحدار من أهمها حزام الكيلو ٧ أو الطريق الدائري الذي يربط الطرق المحيطة بوسط المدينة، ثم حزام الكيلو ٨ والكيلو ٩ الذي يربط طريق تطوان بطريق الرباط وبالتالي تقطع كل من هذه الطرق الأحياء المعزولة جنوباً وتربطها شبكة الطرق والمواصلات ممايساهم في تنميتها وتطويرها.

وقد أوضحت الدراسة الخاصة بالتركيب الوظيفي للمدينة العتيقة أهمية هذه المنطقة التراثية الإسلامية التي أثبتت الدراسة استمرار نشاطها التجاري والسياحي والتقليدي المستقطب للسياح وسكان المدينة الحديثة أيضاً، بالإضافة لوظيفتها السكنية كما أكدت الدراسة ارتباط المدينة العتيقة بميناء طنجة منذ نشأتها وحتي الوقت الراهن حيث يرتبط نشاط التجارة والسياحة بها نشاط الميناء بالإضافة لسكنى عدد كبير من العاملين بالميناء بها.

أما التركيب الوظيفي للمدينة الحديثة فقد أوضحت الدراسة مدى تداخل عناصره وتناثرها في نفس الوقت حيث يتداخل المجال التجاري والإداري والسكنى والصناعي والسياحي والخدمي في وسط المدينة بينما تتناثر المناطق السكنية والتجارية والصناعية في أطراف المدينة بغير نظام ومن الملاحظات الهامة انتشار مناطق الصناعة في معظم اتجاهات هامش المدينة وكذلك المناطق السكنية والسياحية. كما أثبتت الدراسة انتشار الأنشطة التقليدية وغير الرسمية فيما يخص التجارة والأسواق والصناعات التقليدية وسيادة تجارة التجزئة ونصف الجملة وعدم انتشار تجارة الجملة على نطاق كبير ممايؤكد اعتماد طنجة على مناطق بعيدة للحصول على بعض متطلبات التموين والإمداد الغذائي كالدار البيضاء وغيرها وإن كانت مكتفية ذاتياً في مواد عديدة منها اللحوم والدواجن والخضروات والفاكهة... إلخ.

كما أكدت الدراسة تركز الخدمات في وسط المدينة والمدينة الأوربية ومناطق السكن الراقي وتناقصها الواضح

في هوامش المدينة وخاصة المناطق العشوائية خارج المدار الحضري، إلا أن الدراسة أثبتت أيضاً استمرار بذل الجهود لتحسين الأداء والتوزيع بالنسبة للخدمات المختلفة، التي تمتلك طنجة قاعدة لابأس بها منها تؤهلها لأداء دورها الإقليمي كعاصمة للعمالة وشمال المغرب.

وقد كان من أهم نتائج هذه الدراسة بفصولها ومباحثها المختلفة إمكان تحديد المشكلات الحضرية والبيئية والاقتصادية التي تعاني منها المدينة والتي ورد معظمها ضمن الدراسة ومن أهم هذه المشكلات:

- تشتت المجال المبني بطنجة وتشتت مواضع وظائفها المختلفة خاصة الصناعة والسياحة ممايؤدي إلى وجود مناطق فضاء كبيرة بين البؤر السكنية في الوقت الذي يكون فيه نمو الهوامش على حساب البيئة الجغرافية سواء الغابية أو الزراعية أو المناطق ذات الأهمية السياحية والأثرية المنتشرة بمنطقة طنجة.
- من المشكلات الحضرية المهمة في طنجة وجود خط السكة الحديد موازياً بل ملاصقاً للشاطئ بطول كورنيش طنجة من الميناء حتى مصب وادي السواني تقريباً في الوقت الذي تنتشر فيه النوادي الشاطئية والمطاعم وغيرها على طول الكورنيش عبر شارع الجيش الملكي ممايؤدي إلى حدوث انقطاع في حركة المصطافين. وتجري الدراسات لحل هذه المشكلة بحفر نفق بهذه المنطقة نظراً لصعوبة جعل بداية السكة الحديد أو نهايتها في منطقة مغوغا لحاجة الميناء والمناطق الصناعة له.

ويعاني ميناء طنجة من الإرساب الذي يتسبب في انسداد أحواض الميناء بسبب شدة الرياح التي تؤدي أيضاً إلى إعاقة حركة دخول الميناء والخروج منه بالإضافة إلى دورها في نحر شاطئ خليج طنجة باتجاه الشرق وخاصة أمام منطقة خليج طنجة السياحية وقد تم إنشاء ثلاثة حواجز للأمواج لتخفيف حدتها بالمنطقة تظهر في الصور الجوية الحديثة وأمكن رصدها بالميدان وذلك لحماية منطقة الشاطئ أمام فنادق طارق وملاباطا التي أغلقت بسبب مشكلات المنطقة الناتج جزء منها عن النحر في الشاطئ الذي قدر بحوالي ٢ م في السنة بين ١٩٨٨ - ١٩٩٢ (شكل ٨٠١-أ).

وتتعرض مياه خليج طنجة والمضيق عامة لتلوث شديد ناتج عن صرف المياه المستعملة والنفايات السائلة في البحر غير بعيد عن خط الشاطئ، إذ اتضح ذلك من دراسة شبكة الصرف بطنجة وتوضح الصور الجوية مظاهر هذا التلوث بالمياه، حيث تتحرك المياه الملوثة مساحلة لشاطئ طنجة الشمالي حيث مخرج المجاري المجاور للميناء ومخرج مجاري وادي اليهود باتجاه الشرق والغرب، وتتجه المياه الملوثة شرقاً بفعل الرياح والأمواج والتيارات الآتية من الغرب بمحاذاة مكسر الأمواج الكبير بميناء طنجة، بينما يتجه جانب منها صوب الغرب بفعل الرياح التيارات الشرقية وذلك غرب مخرج المجاري بشاطئ بوقنادل، أما مياه خليج طنجة فتتعرض للتلوث بسبب وادي مغوغا ووادي السواني اللذان يصبان به ويحمل كل منهما مياه الصرف والأمطار والمناطق السكنية العشوائية والمنخفضة المستوى اللذان يمران بها، بالإضافة لمياه المناطق الصناعية على وادي مغوغا ووادي السواني أيضاً، كما يصرف وادي مغوغا مياه المجزر العمومي وتقع منابعه قرب المزبلة العمومية أيضاً، وقد سبقت الإشارة إلى ذلك ومازالت مشكلة تلوث المياه في حاجة إلى حل جذري خاصة مع تميز هذه المناطق بنشاطها السياحي (شكل ٨٠١-ب).

يضاف إلى المشكلات السابقة مشكلات أخرى عديدة ثم تناولها بالدراسة عند التعرض لها بفصول البحث المختلفة.

المراجع

أولاً : المراجع العربية

ثانياً : المراجع غير العربية

المراجـع العربيـة

١- إبراهيم ، أحمد حسن : (١٩٨٢) ، مدينة الكويت ، دراسة في جغرافية المدن ، منشورات مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، جامعة الكويت ، الكويت.

٢- إبن الصغير ، خالد: (١٩٩٠) ، المغرب وبريطانيا العظمى في القرن التاسع عشر ، ولأدة.

٣- ---------- : (١٩٩١)، الحركة التجارية بمرسى طنجة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، من أعمال ملتقى طنجة الأول بطنجة ١٩٩٠ ، طنجة في التاريخ المعاصر ، النشر العربي الإفريقي ، الرباط، ص. ص. ٧٩ - ٩٠ .

٤- أبو طالب ، محمد : (١٩٩١) ، طنجة في مذكرات دبلوماسية أمريكية ، من أعمال ملتقى طنجة الأول بطنجة ١٩٩١ ، النشر العربي الإفريقي ، الرباط، ص. ص. ١٠٥ - ١١٣ .

٥- أبو عياش ، عبد الإله : (١٩٨٠) ، أزمة المدينة العربية ، وكالة المطبوعات ، الكويت.

٦- ---------- ، والقطب ، إسحق يعقوب : (١٩٨٠) ، الاتجاهات المعاصرة في الدراسات الحضرية، جامعة الكويت، وكالة المطبوعات ، الكويت ، ص. ص. ٧٥ - ١٠٩ .

٧- أبو عيانة ، فتحي : (١٩٧٨) ، جغرافية مدينة بيروت ، معهد البحوث والدراسات العربية ، جامعة الدول العربية ، القاهرة ، ص ٦٤ .

٨- ---------- : (١٩٨٠) ، جغرافية السكان ، ط٢ ، بيروت .

٩- إسماعيل ، أحمد علي : (١٩٦٩) ، " مناخ مدينة أسيوط " ، المجلة الجغرافية العربية ، العدد الثاني ، السنة الثالثة، ص. ص. ١٠٩ - ١١٠ .

١٠- ---------- : (١٩٨٩ ط٢) ، أسس علم السكان وتطبيقاته الجغرافية ، دار الثقافة والنشر والتوزيع ، القاهرة، ص ١٩٢ .

١١- ---------- : (١٩٩٠) ، دراسات في جغرافية المدن، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ط٤ .

١٢- أفا ، عمر : (١٩٩١) ، طنجة من خلال رحلة أحمد بن طوير الجنة الشنقيطي في القرن التاسع عشر ، من أعمال ملتقى طنجة الأول ، النشر العربي الإفريقي ، الرباط ص.ص ١٦٥-١٨٦ .

١٣- الإفريقي ، جان ليون (وهو الحسن بن الوزان الزياتي) : (ط ١٩٧٩) ، في وصف إفريقيا ، ترجمها عن الفرنسية عبد الرحمن حميده، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، الرياض .

١٤- الأمانة العامة للأمم المتحدة، قسم الشئون الاقتصادية والاجتماعية، فرع السكان: (١٩٨٥)، طرق تحليل بيانات التعداد عن الأنشطة الاقتصادية للسكان، ترجمة عبد الفتاح ناصف، المركز الديموجرافي لشمال إفريقيا ، القاهرة ، (الترجمة بدون تاريخ والأصل الإنجليزي ١٩٥٨).

١٥- البزاز ، محمد أمين : (١٩٨٨) ، طنجة في عهد الإدارة الدولية ، مجلة دار النيابة ، طنجة ، العدد ١٨ .

١٦- ---------- : (١٩٩٠) ، أوبئة ومجاعات المغرب في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، الجزء الثاني ، رسالة دكتوراه ، جامعة محمد الخامس ، كلية الآداب ، الرباط . (غير منشورة).

١٧- ---------- : (١٩٩١) ، الأزمات الديموجغرافية في طنجة خلال القرن التاسع عشر ، من أعمال ملتقى طنجة الأول بطنجة ١٩٩٠ ، النشر العربي الإفريقي ، الرباط ، ص. ص. ١١٥ - ١٣١.

١٨- البكري، أبو عبيد: (د.ت)، المغرب ذكر بلاد إفريقيا والمغرب، وهو جزء من كتاب المسالك والممالك، مكتبة المثنى، بغداد.

١٩- التوفيق ، أحمد : (١٩٩١) ، "حول معنى اسم طنجة" ، من أعمال ملتقى طنجة في التاريخ المعاصر بطنجة عام ١٩٩٠، النشر العربي الإفريقي ، الرباط ، ص.ص. ٣٣ - ٤٣ .

٢٠- الجمل ، شوقي عطا الله : (١٩٧٧) ، المغرب العربي الكبير في العصر الحديث ، الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ط١ .

٢١- الحديبي ، علال : (١٩٩١) ، جوانب من التاريخ الدبلوماسي لطنجة خلال القرن التاسع عشر ، تطور وظيفة النائب السلطاني من ١٨٥١ - ١٨٢٤م ، من أعمال ملتقى طنجة الأول ، النشر العربي الإفريقي ، الرباط ، ص.ص. ٥٣ - ٧٠ .

٢٢- الخمليش ، عبد العزيز : (١٩٩١) ، طنجة في بداية القرن التاسع عشر من خلال رحلة علي باي العباسي -Domingo Badia من أعمال ملتقى طنجة الأول ، النشر العربي الإفريقي ، الرباط ، ص.ص. ١٣٣ - ١٤٥ .

٢٣- الرحماني ، صباح : (١٩٨٥) ، مبادئ أساسية لتخطيط المدينة العربية ، مجلة المدينة العربية ، العدد السادس عشر، إبريل ، منظمة المدن العربية ، الكويت ، ص.ص ٤٤ : ٤٥ .

٢٤- الرحماني ، عبد الواحد : (١٩٩٣) ، المواصلات البرية (الطريق والسكة الحديد) نحو طنجة في أفق الربط القار عبر البوغاز ، من أعمال ملتقى طنجة الثالث بطنجة في أكتوبر ١٩٩٢ ، نُشر في الدار البيضاء ، ص.ص. ١٢٩ - ١٣٨ .

٢٥- السائح، الحسن: (١٩٧٥)، الحضارة المغربية عبر التاريخ، الجزء الأول، دار الثقافة، الدار البيضاء، ص.ص. ٣٨-٤١.

٢٦- الشامي ، عبد العال : (١٩٧٧) ، مدن الدلتا في العصر العربي منذ الفتح العربي إلى الفتح العثماني ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة .

٢٧- الشركة الوطنية لدراسات المضيق : (١٩٩٢) ، مشروع توثيق الروابط ، (SNED) ، الربط القار بين طنجة وإسبانيا عبر المضيق ، الرباط .

٢٨- الرقاص ، محمد عز الدين : (١٩٩١) ، ميناء طنجة في خضم الصراع الاستعماري ، ضمن أعمال ملتقى طنجة الأول بطنجة ، النشر العربي الإفريقي ، الرباط، ص.ص ٧١ - ٧٨ .

٢٩- -------------- : (١٩٩٣) ، مدينة طنجة ، "جزيرة" أم قطب جهوي ؟ من أعمال ملتقى طنجة الثالث بطنجة في أكتوبر ١٩٩٢ ، نشر في الدار البيضاء ، ص.ص. ٩١ - ١٠٦ .

٣٠- الشريف ، عبد الرحمن صادق ، (١٩٧٣) ، مدينة الرياض ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة عين شمس .

٣١- الصياد ، محمد محمود : (١٩٧٢) ، مدخل للجغرافية الإقليمية ، دار النهضة العربية ، بيروت .

٣٢- العطاوي ، عبد الرحيم : (١٩٩١) ، كتابات روسية حول مدينة طنجة ، من أعمال ملتقى طنجة الأول ، النشر العربي الإفريقي ، الرباط ، ص.ص. ١٨٧ - ١٩٥ .

٣٣- العنقري ، خالد : (١٩٨٦) ، الاستشعار عن بعد وتطبيقاته في الدراسات المكانية ، دار المريخ ، الرياض .

٣٤- الغليظة ، عبد المجيد : (١٩٩٢) ، طنجة العمران والمعمار ، من أعمال الملتقى العلمي لمدينة طنجة ، الحلقة الثالثة "طنجة المجال . الاقتصاد . المجتمع" ، بمدرسة الملك فهد العليا للترجمة ، طنجة ، (حضرته الباحثة وتحت الطبع).

٣٥- الفاسي ، علي بن أبي زرع : (ط ١٩٧٣) ، الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس، دار المنصور ، الرباط .

٣٦- إقليم طنجة : (١٩٩١) ، طنجة بوابة إفريقيا ، طنجة .

٣٧- المرابط ، عبد الرحمن : (١٩٩٣) ، الأنشطة الاقتصادية بطنجة : الوضعية الراهنة حسب القطاعات ، من أعمال ملتقى طنجة الثالث ، طنجة المجال والاقتصاد والمجتمع ، بمدرسة الملك فهد العليا للترجمة ، طنجة ، أكتوبر ١٩٩٢ ، نُشر في الدار البيضاء ، ص.ص. ٥٩ - ٧٤ .

٣٨- المعهد العربي لإنماء المدن : (١٩٨٥) ، النظافة العامة والتخلص من النفايات، دراسة استطلاعية ، مجلة البلديات، العدد الأول ، السنة الأولى ، الرياض ، ص.ص. ٩٣ - ١٠٠ .

٣٩- المندوبية الإقليمية لوزارة السكنى : (١٩٩٢) ، منجزات ومشاريع وزارة السكنى بإقليم طنجة ، طنجة .

٤٠- الناصري ، أبو العباس أحمد بن خالد : (١٩٥٤) ، الاستقصاء في أخبار المغرب الأقصى ، تحقيق ولدي المؤلف جعفر ومحمد ، الدار البيضاء .

٤١- الناصري ، محمد مكي : (١٩٩١) ، مساهمة طنجة في الحركة الوطنية ودورها الحاسم بعد الزيارة الملكية التاريخية، من أعمال ملتقى طنجة الأول ، بطنجة عام ١٩٩٠ ، النشر العربي الإفريقي ، الرباط، ص.ص. ١٩- ٣٢ .

٤٢- أوزيل روبير : (١٩٧٤) ، فن تخطيط المدن ، ترجمة بهيج شعبان ومراجعة هنري زغيب ، منشورات عويدات ، بيروت .

٤٣- بدر ، عزيزة محمد علي : (١٩٨٤) ، الجمهورية التونسية دراسة في جغرافية المدن ، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة ، رسالة ماجستير غير منشورة .

٤٤- برنارد جرانوتييه : (١٩٨٧) ، السكن الحضري في العالم الثالث ، دراسات إقليمية "المشكلات والحلول" ، تعريب محمد علي بهجت الفاضلي ، منشأة المعارف ، الإسكندرية .

٤٥- بن جلون ، عبد المجيد : (١٩٧٤) طنجة في وجه العواصف ، مجلة الباحث ، عدد ٣ ، نشر وزارة الأوقاف المغربية ، الرباط .

٤٦- بن سودة ، أحمد : (١٩٩١) ، التصوف والجهاد من خلال طنجة ، من أعمال ملتقى طنجة الأول بطنجة عام ١٩٩٠، النشر العربي الإفريقي ، الرباط ، ص.ص. ٩ - ١٧ .

٤٧- بن عبد الله ، عبد العزيز : (١٩٧٧) ، الموسوعة المغربية الأعلام البشرية والحضارية ، معلمة المدن والقبائل ، ملف ج ، مطبوعات وزارة الأوقاف ، الشئون الإسلامية المحمدية ، ص.ص. ٣٠٤ - ٣٠٨ .

٤٨- بو سلهام ، العربي : (١٩٩١) ، المسجد ودوره في اليقظة الطنجية لمناهضة الاستعمار ، من أعمال ملتقى طنجة الأول (طنجة في التاريخ المعاصر بطنجة عام ١٩٩٠)، النشر العربي الإفريقي ، الرباط ، ص.ص. ٢٥٣ - ٢٦٢ .

٤٩- بولريح ، علي : (١٩٩٣) ، دينامية المجال الصناعي لمدينة طنجة ، من أعمال ملتقى طنجة الثالث ، طنجة المجال والاقتصاد والمجتمع ، بمدرسة الملك فهد بطنجة ، أكتوبر ١٩٩٢ ، طبع في الدار البيضاء ، ص.ص. ٤٥ - ٥٨ .

٥٠- بيضا ، جامع : (١٩٩١) ، صحافة طنجة مرآة للصراع الدولي حول المغرب (١٩٠٠ - ١٩١٢م) ، من أعمال ملتقى طنجة الأول ، النشر العربي الإفريقي ، الرباط ، ص.ص. ٢١٥ - ٢١٨ .

٥١- جُمادي ، قاسم : (١٩٩١) ، صورة طنجة من خلال أدبيات الجغرافيين الأوروبيين في القرن التاسع عشر ، من أعمال ملتقى طنجة الأول ، النشر العربي الأفريقي ، الرباط ، ص.ص. ١٥٥ - ١٦٣ .

٥٢- جنتسر ، چون : (١٩٥٥) ، داخل إفريقيا ، الجزء الأول ، إشراف ومراجعة وتقديم حسن جلال العروسي المحامي ، الأنجلو ، القاهرة.

٥٣- حسين ، عبد الرازق عباس : (١٩٧٧) ، جغرافية المدن ، بغداد .

٥٤- حمدان ، جمال: (١٩٦٤) ، المدينة العربية ، معهد الدراسات العربية العالية ، جامعة الدول العربية ، القاهرة .

٥٥- ---------------، جغرافية المدن ، عالم الكتب ، القاهرة ، الطبعة الثانية .

٥٦- ---------------، بين أوربا وآسيا دراسة في النظائر الجغرافية ، عالم الكتب ، القاهرة .

٥٧- ---------------، شخصية مصر ، دراسة في عبقرية المكان ، عالم الكتب ، القاهرة ، الجزء الثاني .

٥٨- خاطر ، سليمان عبد الستار : (١٩٧٠) ، الخرطوم دراسة في جغرافية المدن ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب، قسم الجغرافيا ، جامعة القاهرة .

٥٩- ----------------- : (١٩٧٥) ، الجغرافي بين الخطة والتخطيط ، مع التطبيق على خطة الكويت ، محاضرات الموسم الثقافي الأول ، الجمعية الجغرافية الكويتية ، الكويت ، ص ٩٢ - ص١٣٣.

٦٠- قسم الجغرافيا، دراسة ميدانية للأحياء العشوائية مدينة طنجة، حالة حي بن ديبان (أكتوبر ١٩٩١) مجموعة بحث بجامعة عبد المالك السعدي، تطوان غير منشورة.

٦١- رؤوف ، محمد : (١٩٩١) ، قضية الأمن بطنجة خلال القرن التاسع عشر ، من أعمال ملتقى طنجة الأول ، النشر العربي الإفريقي ، الرباط ، ص.ص. ٩٩ - ١٠٤ .

٦٢- زنيبر ، محمد : (١٩٩١) ، منزلة طنجة بين المدن المغربية في العصور الإسلامية الأولى ، ضمن أعمال ملتقى طنجة الأول، النشر العربي الإفريقي ، الرباط ، ص.ص. ٤٣ - ٥١ .

٦٣- صبحي ، حسين : (١٩٦٥) ، التنافس الاستعماري الأوربي في المغرب ، القاهرة .

٦٤- عابدين ، أحمد فتوح أحمد : (١٩٨٦) ، الصراع البرتغالي المغربي في الفترة من ١٤١٥ - ١٨٧٨ م ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، معهد البحوث والدراسات الإفريقية ، جامعة القاهرة .

٦٥- عبد الجليل ، محمد مدحت جابر : (١٩٨٧) ، الهجرة اللبنانية السورية إلى غرب إفريقيا منظور جغرافي ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة .

٦٦- عبد الحكيم ، صبحي : (١٩٥٨) ، مدينة الإسكندرية ، مكتبة مصر ، القاهرة .

٦٧- عمالة إقليم طنجة : (١٩٨٥) ، توأمة مدينتي طنجة وفارو ، طنجة .

٦٨- ------------ : (١٩٨٩) ، التعليم العالي والجامعي بإقليم طنجة .

٦٩- ------------ : (١٩٩١) ، برنامج إعادة هيكلة إحياء السكن العشوائي ومحاربة دور الصفيح ، مندوبية وزارة الداخلية والإعلام ، طنجة .

٧٠- ------------ : (١٩٩٢) ، "تقرير السيد العامل حول نشاط المصالح الخارجية ، منجزات ١٩٩١ وآفاق ١٩٩٢"، (نشاط المندوبية الإقليمية للصحة العمومية ١٩٩١) ، طنجة ، ص.ص. ١٥٤ - ١٦٢ .

٧١- عودة ، عبد الملك : (١٩٥٩) السياسة والحكم في إفريقيا ، القاهرة .

٧٢- غانم ، إبراهيم علي : (١٩٨٩) ، جغرافية الصناعة التحويلية في السودان ، معهد البحوث والدراسات العربية ، سلسلة الدراسات الخاصة ، القاهرة ، العدد ٥٠ .

٧٣- غرفة التجارة والصناعة بطنجة : (١٩٩٢) ، الملتقى المتوسطي الثالث ، جمعية غرف المتوسط (إسكام) ، طنجة مرتع جباني وموقع مثالي للاستثمار ، طنجة .

٧٤- ---------------- : (١٩٩٢) ، مجلة الازدهار ، عدد خاص من طنجة ، طنجة في ظل ثلاثين سنة من العهد الحسني الزاهر ، طنجة ، بدون رقم .

٧٥- غرفة التجارة والصناعة : (١٩٩٢) ، تقرير عن قطاع الصناعة في طنجة .

٧٦- ------------ : (١٩٩٢) ، مونوجرافية طنجة ، مجلة الازدهار ، عدد خاص بدون رقم عن مدينة طنجة ، طنجة ، ص ٣ .

٧٧- غلاب ، محمد السيد : (١٩٦٠) ، البيئة والمجتمع ، القاهرة .

٧٨- غلاب ، محمد السيد : الجوهري ، يسري : (١٩٦٨)، الجغرافيا التاريخية - عصر ماقبل التاريخ وفجره ، الطبعة الأولى ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة .

٧٩- ------------ : والجوهري ، يسري عبد الرازق : (١٩٧٢) ، جغرافية الحضر ، دراسة في تطور الحضر ومناهج البحث فيها ، دار الكتب الجامعية ، القاهرة .

٨٠- قسم التطهير : (١٩٩٢) ، تقرير عن تطهير طنجة ، عمالة طنجة ، طنجة ، ص ٣ .

٨١- كربخال ، مارمول: (ألف في سنة ١٠ هـ - ٦٣٠م) ، إفريقيا ، الجزء الثاني ، ترجمة عن الفرنسية : محمد حجي، محمد زنيبر، محمد الأخضر ، أحمد التوفيق وأحمد بن جلون ؛ النشر والتوزيع ، الرباط .

٨٢ - كلارك ، جون : (١٩٨٤) ، جغرافية السكان ، ترجمة شوقي إبراهيم مكي ، دار المريخ ، الرياض .

٨٣- لاندو ، روم : (١٩٦١) ، أزمة المغرب الأقصى ، ترجمة إسماعيل علي وحسين الحوت ، القاهرة .

٨٤- ------------، تاريخ المغرب في القرن العشرين ، ترجمة نيقولا زيادة ، مراجعة د. أنيس فريحة ، دار الثقافة، بيروت .

٨٥- ماكيفيدي ، كولن : (١٩٧٨) ، أطلس التاريخ الإفريقي ، ترجمة مختار السويفي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة .

٨٦- مديرية الإحصاء : (١٩٧١) ، السكان القانونيون للمغرب حسب الإحصاء العام للسكان والسكنى سنة ١٩٧١ ، وزارة التخطيط والتنمية الجهوية وتكوين الإطارات ، الرباط ، المجلد الأول .

٨٧- --------- : (١٩٨٣) ، السكان القانونيون للمغرب حسب الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة ١٩٨٢ ، وزارة التخطيط ، الرباط .

٨٨- --------- ، (١٩٩١) ، النشرة السنوية للمغرب ، وزارة التخطيط ، الرباط .

٨٩- مصلحي ، محمد فتحي : (١٩٩٣) ، بحوث في جغرافية مصر ، شبين الكوم .

٩٠- معوض ، حسام الدين جاد الرب أحمد : (١٩٩٣) ، جغرافية الصناعة في نيجيريا ، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة إلى معهد البحوث والدراسات الإفريقية ، جامعة القاهرة .

٩١- ميلر ، أوستن : (١٩٧٢) ، علم المناخ ، تعريب محمد متولي ، الأنجلو المصرية ، القاهرة .

٩٢- ناجي ، عبد الجبار : (١٩٨٥) ، الاتجاهات الحديثة في دراسة المدينة العربية الإسلامية ، مجلة المدينة العربية ، العدد السادس عشر ، إبريل .

٩٣- وزارة التخطيط ، مخطط مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية : (١٩٨٨ - ١٩٩٢) ، مديرية التخطيط ، الرباط .

٩٤- وهيبة ، عبد الفتاح محمد : (١٩٨٤) ، جغرافية العمران ، منشأة المعارف ، الإسكندرية .

References ‏: المراجع غير العربية

1- **Abu-Lughod, J.; (1980),** Rabat: Urban apartheid, Princeten Univ. Press, Princeton, P. 146.

2- **A dictionary of the natural environment, (1979),** English-arabic, prepared by Al-khatib, A., sh., to accompany a dictionary of the natural environment by Monkhouse, F.J. and Small, J.; Lebanon.

3- **Alexander, J.w.; (1965),** "The basic and non basic concept of urban economic functions", in Mayer, H. and Kohn, C.F.; (eds.), readings urban geography, the univ. of Chicago press, Chicago, p.p. 87-88.

4- **Allain, J.C.; (1991),** Le double enjeu de Tanger dans la strategi Francaise de telecommunication sous-Marines au debut du xx éme siecle, "Tanger 1800-1956, contribution a histoir recent du Maroc, Rabat, Cart p. 236, p.p. 217-236.

5- **André, A.; (1971),** Introduction à la geographe physique de la peninsule Tangitane, "Revue de geographie du Maroc, No. 19, p.p. 57-76.

6- **André, A. et Elgharbaoui, A.; (1973),** "Aspects de la morphologie Litorale de la pininsule de Tanger", R.G.M., No. 23-24, p.p. 137.

7- **Androws, R.B.; (1953),** "Mechanics of urban economic base, historical development of the basic concepts", Land Economics, vol. 29, p.p. 116-167.

8- **Assayag, I.J.; (1981),** Tanger un siécle d'histoire, Ed. Marocaines et internationles, Tanger.

9- **Aurouseau, M., (1921),** The distribution of population, a constructive problem, Geographical Review, vol. II, p.p. 563-592.

10- **Bastie, J. et Dezert, B.; (1980),** "L'espace urbain", Masson, Paris.

11- **Beaujau-Garnier, J. et Chabot, G.; (1964),** Traite de Geographe urbaine, Colin, Paris.

12= **Begdouri, H. et Ibn-Seddik, B.; (1986),** "Tanger Recherche d'un equilibre ville campagne", Travail de 3eme cycle, Unite Bedogogique d'architectecture de Toulouse.

13- **Beirer, G.J.; (1976),** "Can third world cities cope"?, population Bulletin, 31, No. 4, p. 23.

14- **Belfguih, M. et Fadloullah, A.; (1977),** le vocabulair Geographique, Rabat.

15- **Benabdallah, A.; (1992),** Décennie du project de liason fixe, Europe-Afrique (AL Qods), Revue international Arabo-islamique, No. 28, Rabat, pp. 53-59.

16- **Benjelloun, A.; (1991).** Tanger entre la paix et la Guerre, l'occupation Espagnole (1940-1945), Rovue Maroc Europe, No. 1, "Tanger entre deux mondes", Rabat, pp. 39-70.

17= **Berry, B.J.L.; (1964).** "cities as systems within systems of cities", papers of the regional science association, vol. x, pp. 147-163.

18- ------------ ; **(1981).** "Comparative urbanization, 2nd ed., St. Martin's press, New York.

19- **Billen, A.; (1966).** L'économic de Tanger et ses probl'emes, Paris.

20- **Bonjean, J.; (1967).** Tanger, F.N.S.P. (Foundation National des sciences politiques), paris.

21- **Boulerbah, A.; (1990).** Le Processus de l'installation des activities industrielles et la developpment: cas de Tanger et de Totouan (Maroc), Thése de doctorat, 3eme cycle, Bordeaux.

22- **Boulifa, A.; (1983).** Mutations et organisation d'un espace peri-urbain, les Fahs de Tanger et ses Bardures (le Tangerois), Doctorat de 3 eme. cycle, uni-de poitiers.

23- ------------ ; **(1986).** "Mutations et organization d'un espace peri-urbain: le Fahs de Tanger et ses Bordures (le Tangerois), These de doctorat 3 eme cycle, centre. interuniversitaire de etude Mediterraneennes, poitiers.

24- ------------ ; **(1991).** "Le monopole de Tanger sur les eaux de sa region", L'eau et la ville, U.R.B.A.M.A., 22, pp. 209-224.

25- **Bourne, L.; (1971).** Internal structure of the city, N.Y. Univ. Press, Oxford.

26- ------------ ; **(1981).** The geography of housing, Edward Arnold, London.

27- **Bowles, P., (1956);** "View from Tangier: the spreading Arab tide", The Nation, June 30, pp. 549–551.

28- **Bull, M., (1957);** "The Lure of Tangier", Trident, 19, pp. 162-4.

29- **Brignon, J.; (1971).** "Approche historique de la peninsule Tingitane", R.G.M., No. 19, pp. 77-83.

30- **Bryssine, G.; (1971).** "Les sols de la region de Tanger", Memoir explicatif de la cart geotechnique de Tanger au 1:25000, service geotechnique du Maroc, Rabat, p. 148.

31- **Buchet, G.; (1907).** Not preliminoir sur quelques sépultures anciennes du Nord-ouest du Maroc, Extr. 13, Geo. historique et deserip., No. 3, p. 398.

32- **Buchet, G.; (1912),** Recherches archeologiques au Maroc, t. 3, la caverne idoles au sud du cap Spartel, Arch. Maroc, E. Leroux ed., Paris, t. 28, p. 391 et suiv.

33- **Burgess, E.W., Park, R.E. and Machenzie, R.D.; (1925),** The city, Univ. of Chicago press, Chicago.

34- **Carter, H.; (1972),** "The study of urban geography", Edward Arnold, London.

35- ----------- ; **(1977),** "The study of urban geography", Second edition, Edward Arnold, London.

36- **Chekroun, M.; (1991),** Les mutations urbaines á Tanger dans la premiere mottie du xx siecle, cas du Boulevard Pasteur, Revue Maroc Europe, No. 1, "Tanger entre deux mondes", Rabat, p. 9.

37- **Clark, J.I.; (1971),** Population Geog. and the developing countries, Pergamon, England.

38- **Clark, J.I. and Fisher, W.B.; (1972),** "Population of the middle east and North Africa", A geographical approach, London Univ. Press, London.

39- **Crowder, M., (1956);** "The other end of the Mediterranean", New Commonwealth, 12Nov., pp. 477-480.

40-**Dalton, R.T.; pearson, R.E.&Barrett, H.R., (1993);** The Urban morphology of Tangier (Espace, économie et société), Casablanca, p. 91.

41- **Davis, D.H.; (1950),** Earth and man, New York.

42- ----------- ; **(1974),** "Land use in central cape Town", a study in urban geography, Ed. by Harold Carter, London, pp. 205-207.

43- **De Ballor, F.M.; (1906),** les tremblement de terre, la geographie seismologique, A. colin éd., Paris.

44- **De La verronn, Chantal, (1674);** " Tanger sous L'occupation Anglais " dapres un description anuanyn, Paris,

45- **Delegation general á la promotion national et au plan, service central de statistiques; (1960),** resultats du recensement de 1960, Vol. I, Rabat, P. 13.

46- **Delegation regionale du Ministere des Habitat; (1992),** Etude de faisabilite du project de restructuration de quartier sous-équipés de l'agglomeration de Tanger, Note de synthése, Tanger.

47- **Dethier, J.; (1970),** Soixante ans d'urbanisme au Maroc, l'evolution des ideas et des realisation, Bulletin economique et social du Maroc, 32, No. 118-119, pp. 5-56.

48- **Direction de la statistique, C.E.R.E.D. (Centre d'etudes et de Recherches démographique); (1986),** Migration internes au Maroc (1975-1982), Ministere du plan, Rabat.

49- **Direction de la statistique, C.E.R.E.D.; (1986),** analyses et tendances demographique au Maroc, Ministere du plan, Rabat.

50- -- **; (1988),** Situation demographique regionale au Morac analyses comparatives, Ministére du plan, Rabat.

51- -- **; (1990),** Atlas demographique Maroc, Rabat.

52- -- **; (1990),** Demographie Marocaine source des donnees et characteristiques d'evolution, Rabat.

53- -- **; (1990),** Immigrants d'origin rurale et leurs comportements vis a vis du marche d'emploi urbain, Rabat.

54- -- **; (1991),** Atlas demographique Maroc, Ministére du plan, Rabat.

55- **Direction de la statistique; (1971),** Population legale du Maroc, d'apres le recensement general de la population et de l'habitat de 1971, Rabat.

56- ------------------------------ **, (1983),** population legale du Maroc, Recensement general de la population et de l'habitat de 1982, Ministére du plan, Rabat.

57- ------------------------------ **; (1983),** Annuaire statistique du Maroc, Rabat.

58- ------------------------------ **, (1987),** Annuaire statistique du Maroc, Rabat.

59- ------------------------------ **; (1987),** La dynamique demographique des centres urbains, Maroc, (1960-1982), centre de etudes et de recherches demographique, Rabat.

60- ------------------------------ **; (1989),** delegation regionale du Nord-ouest 1989, annuaire statistique regional Nord-ouest, Tanger.

61- ------------------------------ **; (1990),** division de la population, enquete demographique national 1986-1988, deplacements et movement migratiores de la population du Maroc, Ministére du plan, Rabat.

62- ------------------------------ **; (1991),** Annuaire statistique du Maroc, Rabat.

63- ------------------------------ **; (1991),** Donnees de l'etat civil, statistiques des raissances et des deces pour l'annee 1989, Ministére du plan, Rabat.

64- ---------------------------- ; **(1991)**, population active urbaine 1991, Rabat.

65- **Dons, G.F.; (1939)**, "Tanger à travers les siecles revue Tanger, Riviera, No. 3, p. 12.

66- **Ehlers, E.; (1986)**, The structural development and differentiation of the Moroccan city, Rabat-Marrakech-Meknes, A cartographic and aerial-photographic analysis, Applied Geog. and development, No. 28, pp. 56-83.

67- **El-Abbassi, A.; (1814)**, Voyage d'Ali BayEl-Abbassi en Afrique et en asce pendent les anneés 1803, 1804,1805,1806 et 1807, Paris.

68- **El-Fassi, A.; (1979)**, La nouvelle politique de l'habitat dans le cadre du plan triennal (1978-1980), conference a Kenitra le 13 Fevrier 1979, p. 9.

69- **El-Gharbaoui, A.; (1980)**, "La terre et l'homme dans la peninsule Tingitane", Etude sur l'homme et le millieu natural dans le Rif accidental, Thése de doctorat d'etat et sciences humaines université, Paris 7.

70- **ERAC; (1992)**, Operations ERAC dans la province de Tanger, Tanger.

71- **Fielding, X., (1955)**, "17th Century Atlantic Outpost: the British occupation of Tangier", History Today, pp.463-472.

72- **Friedmann, J.; (1973)**, Urbanization planning and national development, SAGE publication, Lordon.

73- **Garrer, B.J.; (1970)**, "Aspects and trends in Geog. in puthnam R.G., Talyor, F.J. and Rettle, G., Geog. of urban places, London.

74- **Gaulhronet, E.; (1911)**, Tanger son port, ses voies de penetration, G. Grasin, augers, pp. 29-31.

75- **Grines, O.F.Jr.; (1976)**, "Housing for low-income urban families", Johns Hopkins press, London, pp. 118-127.

76- **Groupe huitt et S.a.e.m.; (1981)**, "Chema directeur d'amenagement urbain (S.d.a.u.), Tanger, 1-3 part, Maroc, Ministére de l'habitat et l'amenagement du terrtoire de l'urbanism.

77- **Guillen, P.; (1991)**, aux origines de l'internationalisation de Tanger; les Negociations sur le statut international (1912-1924), Tanger 1800-1950, contribution a l'histoire récente du Maroc, Rabat.

78- **Harris, C.,D.; (1943)**, "A functional classification of cities in the united states, Geog. review, vol. 33, Jan. 1943, pp. 86-99.

79- **Harris, C.D. and Ullman, E.L.; (1945),** "The nature of cities", the annals of the American academy of polittical and social science, 242, pp. 7-17.

80- **Harris, C.D. and ullman, E.L.; (1959),** "The nature of cities", in Harold M. Mayer and Clyde F. Kohn, Readings in urban Geography, the univ. of Chicago press, Chicago, pp. 277-280.

81- **Harris, W.B, (1921),** Morocco that was, Wm. Blackwood&Sons, Edinburgh.

82- **Hartshorn, T.A.; (1992),** Interpreting the city, an urban geography, 2 nd edition, John Wiley and sons inc., New York.

83- **Hauple, A. and Kane, T.; (1980),** Population handbook, population reference Bureau, Washington.

84- **Hayat, D.; (1984),** "L'espace touristique tangérois enture les imperatifs du tourisme international et les attentes dutourisme national," Rabat.

85- **Hayek, F.; (1990),** Impact des transformation au sein du port sur la Medina de Tanger, ecôle national d'architecture, Rabat.

86- **Henecken, H.; (1948),** The prehistoric archeology of Tanger zone, Morocco, proceeding of the American philosophical society, vol. 92, No. 4, oct., pp. 282-288.

87- **Homans, G.C.; (1961),** Social behavior horcourt, Brace and World, New York

88- **Homer Hoyt; (1939),** The structure and growth of residential neighborhoods in American cities, USGPO, Washington D.C.

89- **Humbert, M.; (1971),** "Geologie et morphologie", Memoir explicatif de la cart geotechnique de Tanger au 1:25000, service geologique du Maroc, Rabat, pp. 31-46.

90- **Humbert, M. et Moriotti, M.V.; (1971),** "Etude geotechnique", Mem. explicatif de la cart geotechnique de Tanger au 1:25000 contribution á la connaissance du Tangerois, (geogeologie, hydrogeologie, geotechnique, séismicite, oceonographie physique, sols, vegetation, implantation humain), service geologique du Maroc, Rabat.

91- **Ionesco, T.; (1971),** "La vegetation de la region de Tanger", Memoir explicatif de la cart geotechnique de Tanger au 1:25000, service geologique du Maroc, Rabat, pp. 157-163.

92- **Jodin, A.; (1956),** Les civilisations du sud de l'Espagne et l'Eneolithique Marocain, 15 congr. prehist. Fr., poitiers-Angouleine, pp. 564-578.

93- ------------ ; **(1958-1959)**, les grôttes de El-Khril á Achakor, province de Tanger, B.A.M., Rabat, t.3, puble. 1960, pp. 249-313.

94- **Jodin, A.; (1960)**, Le tombeau de Magogha essaghira, Tanger, B.A.M., Rabat, T.4, pp. 27-40.

95- ----------- ; **(1964)**, L'age du Bronze au Maroc, la necropole Meogalithique d'El-Maries, B.A.M., t.5, p. 14 et suiv.

96- **Judin, A. et Ponsich, M.; (1967)**, Nouvelles observations sur la ceramique estampée du Maroc Romain, B.A.M., t.5, Rabat, pp. 11-45.

97- **Julien, C.A.; (1975)**, "Histoire de l'Afrique du Nord", Payot, Paris.

98- **Koehler, H.; (1931)**, La grotte d'Achakar au cap Spartel, Publ. Inst., Et. des religions evéché, Rabat, pp. 1-44.

99- ------------- ; **(1931)**, Un tomb Ponique au cap Spartel, Reviue de Musees, Dejon, No. 25, p. 10 et suiv.

100- ----------- ; **(1930)**, Aux grottes préhistoriques d'Achakar (Cap Spartel), Maroc, B. Soc. préhist., Paris, T. 27, pp. 337 - 342 .

101- **Lacombe, H; (1971)**, le detroit Gibraltar, ocenanographie physique, service geologique du Maroc, Rabat.

102- **Le comte de Castries; (1905-1924)**, les sources inedites de l'histoire du Maroc, "19 volumes", Paris, Vol. I et II.

103- **Lowry, W.P.; (1953)**, "The climate of cities", in readings from scientific American cities, their origin, growth and human impact, San Fransisco, pp. 141-146.

104- **Mabog, L.M.; (1973)**, Manufacturing and geography of development tropical Africa, Econ. geog., vol. 40, No. 1.

105- **Manvel, A.D.; (1968)**, Land use in 106 large cities in three land research studies, Research report No.13, the national commission on Urban problems, Washington D.C. .

106- **Mas, P.; (1954)**, Problémes d'habitat musulman au Maroc, B.E.M., Vol. x111, No. 62, p. 201.

107- -------- ; **(1962)**, Tanger un ile?, R.G.M., No. 1 et 2, p. 153-155.

108- **Maury, J.D.; (1990)**, Les villes argentines une urbanisation sans urbanisme, Annales de Geographie, No. 556, pp. 694-714.

109- **Michaux Bellaire, E.; (1908)**, Fouilles dans la nécropol romaine de Tanger, R. du Monde Musulman, Vol. v1, No. 11, nov. pp. 419-432.

110- **Miege, J.L.; (1991)**, L'Activite martime a Tanger du x11 siecle, "Tanger 1800-1950 contribution a l'histoir recente du Maroc 1990, Tanger", Rabat.

111- **Ministére du commerce et l'industrie; (1991),** Situation des industries de transformation, exercice 1990, administration de industrie, Rabat.

112- **Ministére de la guerre, "Note de Ronseignement confodentiell", Aout (1923),** archives de vincennes, sonir 34, 140.

113- **Ministére de l'habitat et de l'amenagement du territoire, Delegation regionale de Tanger, (Octobre, 1992),** Etude de faisabilité du projet de restructuration de quartier sous-equipés de l'agglomeration de Tanger, Note de synthese.

114- **Ministére du plan, delegation regional du Nord-ouest; (1988),** Annuaire statistique region du Nord-ouest 1988, Tanger.

115- --; **(1989),** Demographie regional: aspects socio-demographiques de la province de Tanger, Tanger.

116- **Ministére du plan, delegation regionale du Nord-ouest; (1991),** L'industrie de transformation a Tanger, presentation et analyse sectorills, Tanger.

117- -- **;(1991),** Annuaire statistique, Region du Nord-Ouest, 1990-1991, Tanger.

118- -- **; (1992),** Annuair statistique region du Nord-ouest 1991, Tanger

119- **Ministére des travaux publics; (1991),** Les ressources en eau de la province de Tanger, direction province de Tanger.

120- **Ministére des travaux publics et des communication, circonscripton du nord; (1973),** plan directeur du port de Tanger, Tanger.

121- **Ministére de la santé publique, direction des affaires techniques; (1985),** planification familiale fécondité et santé familiale au Maroc 1983-84, Rapport de l'enquete national de prevalence contraceptive westinghouse public applied systems, Rabat, pp. 7-14.

122- **Ministére de la santé, service des statistique medicale; (1991),** statistique medicale, Tanger.

123- **Ministére du Tourism, Office national Marocain du Tourism, Division des Etudes; (1991),** Le secteur Touristique, statistiques 1980, Rabat.

124- **Ministére du Tourism, Office national Marocain du Tourism, Division des Etudes; (1991),** Le secteur touristique, statistiques 1990, Rabat.

125- **Ministére du Tourism, Delegation de Tourism à Tanger, (1992),** Hotellerie Tangeroise par categorie, Tanger.

126- **Ministére du Tourisme, S.N.A.B.T., (non dateé),** potentialites et prespectives, Tanger.

127- **Mission Scientifique au Maroc; (1921),** villes et tribus du Maroc, vol. V11, pp. 261-262.

128- **Murphy, R.E. and Vance, J.E.; (1974),** Delimiting the C.B.D., Econ. Geog., vol. 30, pp. 189-222.

129- **Nelson, Howard, J.; (1955),** A service classification of American cities, Economic Geography, Vol. xxx1, July, 1955, pp. 189-210.

130- **Norwing, J.; (1975),** "Urban climate and Human ecology", Journal of Geography, Vol. 741, Feb., p. 71.

131- **Office D'Exploitation des ports (O.D.E.P.); (1992),** Le port et la zone Frenche de Tanger, Tanger.

132- **Office D'Exploitation des ports (O.D.E.P.) et Direction D'Exploitation du port de Tanger (D.E.P.T.); (1992),** plan directeur d'amenagement du port de Tanger, Tanger, pp. 1-30.

133- **Office national de l'eau potable (O.N.E.P.),** service provincial de Tanger, statistique de production d'eau potable.

134- **Olsson, W.W.; (1940),** "Stockholm, its structure and development, Geog. Rev., Vol. 30, pp. 420-438.

135- **Oufkir, M.; (1970),** Ministére de l'interieur, de l'urbanisme et de l'habitat, Urbanisation, Habitat et Amenagement regional: une nouvelle strategie, Principes d'action et applications, Rabat.

136- **Oussini, M.; (1988),** Tanger: un ville Morocain particulier, Paris.

137- **Pearson, R.E.; Dalton, R.T. and Barrett, H.R.; (1993),** "The diplomatic geography of Tangier", Tanger: espace, économie et societé, Rabat, pp. 113-123.

138- **Piquet, V.; (1920),** Le Maroc, Armand colin, Paris.

139- **Plan directeur d'amenagement du port de Tanger; (1991).**

140- **Plan directeur du port de Tanger; (1972),** Ministére des travaux publics, plan No. A2-A3-A4-A5.

141- **Pons, D.; (1990),** Les riches heures de Tanger", La table ronde, Paris, p. 260.

142- **Ponsich, M.; (1964),** Contribution a l'atlas archologique du Maroc, region de Tanger, B.A.M., Rabat, t.4, p. 631 et suiv.

143- ------------ **; (1964),** "Exploitaion agricoles romaines de la region de Tanger, B.A.M., Rabat, No. 5, p. 235 et suiv.

144- Ponsich, M. et Tarradell, M.: (1965), Garum et industries antiques le salaison en mediterranée accidentale, Paris.

145- Ponsich, M.; (1966), Le trafic du plomb dans le detroit de Gibraltar, Melangs A. piganiol, Paris, pp. 1271-1283.

146- -------------- ; (1967), Kouass port antique et carrefour des voies de la Tingitan, B.A.M., t. 7, Rabat, pp. 369-405.

147- --------------; (1968), Nécropoles phenicienne de la region de Tanger, Etudes et Trav., d'archeol., Maroc, Tanger, Vol.3, P. 76 et suiv.

148- ------------ ; (1970), "Recherches archeologiques a' Tanger et dans sa region, Editions du centre national de la recherche scientifique, Paris V11, p. 7.

149- ------------- ; (1971), "Limplantation humaine dans les Tangerois, du paleolithique a la periode romain", Memoire explicatif de la cart geotechnique de Tanger au 1:25000, service geogique du Maroc, Rabat, pp. 165-176.

150- Province de Tanger; (1989), Monographie de la province de Tanger, Tanger.

151- ------------------------ ; (1990), La province de Tanger en chiffres, Tanger.

152- ----------------------- , (1990), Tanger porté de l'Afrique, Tanger.

153- R.A.I.D., Division des eaux; (1991), complexe hydraulique de Charf El-Akaab, Donnees d'exploitation.

154- R.A.I.D., Division Electricité; (1992), Bilan energitique, province de Tanger, Tanger.

155- Ralph, W.P., (ed.); (1960), The techniques of urban economic analysis, chonded-Davis publishing co., West Trenton, N.J.

156- Rauchenberger, D.; (1991), Les origines de l'image du Maroc et Tanger dans l'allemagne du 20 eme siecil, Tanger (1800-1956), Contribution a l'histoir recent du Maroc, Rabat, pp. 179-189.

157- Routh, E.M.G., (1922), Tangier: England's lost Atlantic outpost 1661-1684, John Murray, London.

158- **Saint Martin, Vivien; (1892),** Nouveu dictionnaire de geographie universell, librarie Hachette, paris.

159- Salmon, G.; (1904), La Kasbah de Tanger, archive Marocaines, Rabat, Vol. 1, p. 99.

160- S.d.a.u., V. Tanger, (1983), Groupe huit, Ministére de l'habitat, Tanger, (enquete s.d.a.u.) .

161- Service central des statistiques; (1960), Resultats du recensement de 1960, Rabat.

162- Smails, A.E.; (1966), The geography of towns, Hutchinson, Univ. Lib., London.

163- Sorre, Max; (1958), Probleme d'habitat, Bulletin economique de social du Maroc, Vol. xx11, No. 78, pp. 201-205.

164- Stahl, P.; (1971), "La seismicite de Tanger et sa region", Memoire explicatif de la cart geotechnique de Tanger au 1:25000, service geologique du Maroc, pp. 101-109.

165- Stamp, D.; (1964), "applied geography", pleican Books, London.

166- ---------- ; (1968), A glossary of geographical terms, longmans, London, p. 422.

167- Stanley Gibbons Stamp Catalogue, Part I; (1991), British common wealth, 93nd edition, London, p. 686.

168- Statesman's year book; (1927), Anuarios estadisticon, Madrid.

169- Station Meteo. Tanger aerodrome, Renseignments climatologiques period (1960-1991).

170- Stewart, C.T.; (1958), "The size & spacing of cities", Geog. Rev., Vol. 48, pp. 222-234.

171- Stuart, G.H.; (1947), The Problem of Tangier, Yearbook of world affairs, vol.1, pp. 92-110.

172- Temsamani, K.M.; (1983), Les quartiere populaires dans le developpment urbain, La croissance peripherique de la ville de Tanger, These doctorat de 3 eme cycle, universite de Paris V111, Saint Denis, U.E.R. de geographic.

173- -------------------- ; (1993), Le tourisme et son integration dans le developpment de l'espace Tangerois, Troiséme rencontre scientifique a Tanger 1992, Casablanca,, pp. 67-79.

174- Thauvin, J.P.; (1971), "Introduction geographique", Memoire expticatif de la cart geotechnique de Tanger au 1:25000, service geologique du Maroc, Rabat, p. 22.

175- ---------------- ; (1971), "Hydrologie et hydrogeologie", Memoire explicatif de la cart geotechnique de Tanger au 1:25000, service geologique du Maroc, Rabat, p. 49.

176- ---------------- ; (1975), "Ressource en eau du Maroc", Tome 1, Devision de la geologie, Rabat, p. 129.

177- The urban edge; (1981), Le logemont evolutif, analyse des projects realises, vol 11.

178- Thomas, M.; (1956), Economic geography and manufacturing industry, Northern Ireland, Econ. geog., vol. 32, No. 1, Jan, pp. 886-888.

179- Thompson, J.H.; (1955), A new methods for measuring industry, Inn. assoc., Vol. x1v, No. 4.

180- Tissot, C.; (1876), les monumont megalithiques et les population blond du Maroc, R. anthropol., Paris, No. 3, pp 262-385.

181- Troin, J.F.; (1971), Essai methodologique pour une etude des petites villes en milieu sous-developpé, les structures commerciales urbaines du nord Marocain, Annales de geographie, No. 441, Sept.-Oct., p. 521.

182- U.N.; (1973), The determinants and consequences of population trend, New York, vol. I, p. 297.

183- U.N.C.H.B.P.; (1971), The improvement of slume and squatters settlements, New York, pp. 21-33.

184- Vaidon, L.; (1977), Tangier: a different way, scarecrow press, London.

185- Verdugo, C.; (1958), "Ville de Tanger enquete urbaine", Bulletin economique et social du Maroc, vol. xx11, No. 78, 2 me trimester, p. 181-209.

186- Vernay, A.; (1968), Les paradis fiscaux, Edition du sevil, Paris.

187- Vernier, V.; (1955), La singulier zone de Tanger, Eurafricaines, Casablanca.

188- Walker, D.S.; (1962), The Mediterranean land, London, pp. 276-298.

189- Webb, John, W.; (1959), "Basic concepts in the analysis of small urban centers of Minnesota", analysis of associations of American geographers, vol. 49, pp. 55-72.

الخرائط والصور الجوية

أ- الخرائط:

١ - المكتب الوطني المغربي للسياحة، (١٩٩٠)، خريطة طرق في المملكة المغربية، مقياس ١: ٠٠٠ , ٣٠٠، الرباط.

2- Direction de la conservation Fonciére et des Travaux Topographiques, (1985), Cart du Maroc, Echelle 1:250.000, Tanger, Feuille NI-30-1.

3- Direction du la conservation Fonciére et des Travaux Topographique (1974), Cart du Maroc, Echelle 1:100.000, Tanger, Feuille NI-30x1x-3.

4- Direction de la conservation Fonciére et des Travaux Topographique (1984), Cart du Maroc, Echelle 1:50.000, Tanger, Feuille NI-30-x1x-3c.

5- Direction de la conservation Fonciére et des Travaux Topographique; (1974), plan urbain de Tanger, Echelle 1:10.000.

6- Direction de la conservation Fonciére et des Travaux Topographique; (1984), plan urbain de Tanger, Echelle 1:10.000.

7- Direction provinciale de l'urbanisme Tanger, (1989), Cart Topographiques et plan urbain de Tanger, Echelle 1:5000, 15 Feuille.

8- Direction provinciale de l'urbanisme Tanger, (1989), Cart Topographiques et plan urbain de Tanger, Echelle 1:2000, 60 Feuille.

9- Direction provinciale de l'urbanisme Tanger, (1989), Cart Topographiques et plan urbain de Tanger, Echelle 1:10 000.

10- Gallot, G; (1989), "Cart ville de Tanger, Cabinet Topographique, Tanger, Echelle, 1:10.000.

11- Humbert, M.; (1971), Cart de zonalite geotechnique, service geologique du Maroc, Echelle 1:40.000.

12- Humbert, M.; (1971), Cart geotechnique de Tanger, service geologique du Maroc, Echelle 1:25.000.

13- Province de Tanger; (1988), Cart province de Tanger (Routes), Tanger, Echelle 1:100.000.

14- Province de Tanger; (1988), Cart province de Tanger (Decoupage communal), Tanger, Echelle 1:100.000.

15- Province de Tanger, (1992), Cart province de Tanger (Nouveau decoupage communal), Tanger, Echelle 1:100.000.

ب- الصور الجوية :

16- Gallot. G., Le cabinet Topographique; (1963). "photo-aerienne ville de Tanger". Tanger. Echelle 1:26.000.

17- Gallot. G., Le cabinet Topographique; (1973). "photo-aerienne ville de Tanger". Tanger. Echelle 1:15.000.

18- Gallot. G., Le cabinet Topographique. (1981). "photo-aerienne ville de Tanger. Tanger. Echelle 1:17.500.

19- Gallot. G., Le cabinet Topographique. (1988). "photo-aerienne ville de Tanger. Tanger. Echelle 1: 30.000.

20- Gallot. G., Le cabinet Topographique. (1992). "photo-aerienne ville de Tanger. Tanger. Echelle 1:10.000.

21- Gallot. G., Le cabinet Topographique. (1973). "photo-aeriene ville de Tanger et du Détroit de Gibraltar. Tanger. Echelle 1:30.000.

الملاحق

ملحق رقم (١)

أحجام ونمو المدن المغربية الأكثر من ١٠٠٠٠ ساكن خلال تعدادات ١٩٦٠ - ١٩٧١ - ١٩٨٢

المدينة	سكان ١٩٦٠	سكان ١٩٧١	سكان ١٩٨٢	نسبة الزيادة ٪ ١٩٦٠ - ١٩٧١	نسبة الزيادة ٪ ١٩٧١ - ١٩٨٢
الدار البيضاء	٩٦٥ ٢٧٧	١ ٥٠٦ ٣٧٣	٢ ١٣٩ ٢٠٤	٣٩,٥	٣١,٢
الرباط	٢٧٧ ٤٤٥	٣٦٧ ٦٢٠	٥١٨ ٦١٦	٤٢,٥	٣٠,٦
فاس	٢١٦ ١٣٣	٣٢٥ ٣٢٧	٤٤٨ ٨٢٣	٣٦,٤	٢٨,٧
مراكش	٢٤٣ ١٣٤	٣٣٢ ٧٤١	٤٣٩ ٧٢٨	٢٨,١	٢٤,٩
مكناس	١٧٥ ٩٤٣	٢٤٨ ٣٦٩	٣١٩ ٧٨٣	٣٠,٨	٢٢,٦
سلا	٠٧٥ ٧٩٩	١٥٥ ٥٥٧	٢٨٩ ٣٩١	٦٢,٢	٥٤,١
طنجة	١٤١ ٧١٤	١٨٧ ٨٩٤	٢٦٦ ٣٤٦	٣٥,٣	٣١,١
وجدة	١٢٨ ٦٤٥	١٧٥ ٥٣٢	٢٦٠ ٠٨٢	٢٧,٨	٣٤,٩
تطوان	١٠١ ٣٥٢	١٣٩ ١٠٥	١٩٩ ٦١٥	٢٨,٣	٣٢,١
سافي	٠٨١ ٠٧٢	١٢٩ ١١٣	١٩٧ ٢٠٩	٤١,٢	٣٧,٦
قنيطرة	٨٦ ٧٧٥	١٣٩ ٢٠٦	١٨٨ ١٩٤	٤١,٨	٢٦,٩
خوريبكة	٤٠ ٨٣٨	٧٣ ٦٦٧	١٢٧ ١٨١	٥١,٧	٤٧,٩
أغادير	١٦ ٦٩٥	٦١ ١٩٢	١١٠ ٤٧٩	١٠٣,٠	٥١,٦
المحمدية	٣٥ ٠١٠	٧٠ ٣٩٢	١٠٥ ١٢٠	٦٠,٥	٣٥,٦

المصدر : - Direction de la staustique, (1987) la Dynamique demographique des centres urbains Maroc (1960-1982), CERED Rabat, p. 36.

ملحق رقم (٢)

معدلات درجة الحرارة في طنجة (١٩٦٠ - ١٩٩١)

الحرارة	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيه	يوليو	اغسطس	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	متوسط سنوي
معدل الحرارة	١٢,٥	١٣,٣	١٤,٠	١٥,٣	١٧,٧	٢٠,٧	٢٣,٥	٢٣,٨	٢٢,٨	١٩,٦	١٥,٩	١٣,٣	١٧,٧
متوسط النهاية الدنيا	٨,٨	٩,٥	١٠,١	١١,٢	١٣,٤	١٦,٤	١٨,٦	١٩,١	١٨,٣	١٥,٦	١٢,٢	٩,٦	١٣,٥
درجة الحرارة الدنيا المطلقة*	١,٥	٠,٦	٢,٢	٢,٩	٥,٠	٨,٢	١١,٨	١٢,٠	١٠,٤	٥,٦	٢,١	٠,٤	- -
متوسط الحرارة العظمى	١٦,٢	١٦,٨	١٧,٦	١٩,٣	٢٢,٠	٢٥,١	٢٨,٢	٢٨,٥	٢٧,٢	٢٣,٧	١٩,٦	١٧,٠	٢١,٠
درجة الحرارة العليا المطلقة*	٢٢,٤	٢٧,٥	٢٦,٣	٢٧,٦	٣٤,٢	٣٦,٤	٤١,٠	٤٢,٣	٣٨,٤	٣٤,٣	٣٢,٥	٢٤,٢	- -

المصدر : Station Meteo Tanger aerodrome, Renseignements climatologiques periode (1960-1991)

- الحرارة الدنيا المطلقة - هي أدنى درجات الحرارة الدنيا المسجلة يومياً بين السادسة مساءً والسادسة من مساء يوم الأمس .

- القصوى المطلقة هي أعلى درجات الحرارة المسجلة خلال الفترة المذكورة سابقاً .

- الحرارة المتوسطة هي المعدل البسيط بين الدرجات الدنيا والعليا الملاحظة يومياً .

ملحق رقم (٣)

معدل الضغط الجوى الشهرى على منطقة طنجة (بالمليبار)

الشهر / الضغط	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيه	يوليو	أغسطس	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	متوسط سنوي
بالمليبار	١٠١٧,٨	١٠١٧,٨	١٠١٥,٦	١٠١٤,٢	١٠١٤,٧	١٠١٤,٨	١٠١٤,٢	١٠١٣,٤	١٠١٥,٠	١٠١٥,٧	١٠١٥,٩	١٠١٧,٢	١٠١٥,٦

المصدر : - Station Meteo Tanger aerodrome, Renseignements climatologiques periode (1960-1991)

ملحق رقم (٤)

سرعة الرياح واتجاهاتها خلال شهور السنة بمنطقة طنجة

الشهر / الضغط	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيه	يوليو	أغسطس	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	متوسط سنوي
معدل سرعة الرياح م/ثانية	٥,٨٠	٦,٤٠	٦,٦٠	٦,٤٠	٦,٤٠	٦,٥٠	٦,٣٠	٦,٤٠	٥,٧٠	٦,١٠	٥,٧٠	٥,٣٠	٦,٢٠
معدل السرعة كم/ساعة	٢٠,٨٨	٢٣,٠٤	٢٣,٧٦	٢٣,٠٤	٢٣,٠٤	٢٣,٤٠	٢٢,٦٨	٢٣,٠٤	٢٠,٥٢	٢١,٩٦	٢٠,٥٢	١٩,٠٨	٢٢,٣٢
أقصى سرعة م / ثانية	٤٨,٠٠	٤٠,٠٠	٦٢,٠٠	٣٥,٠٠	٤١,٠٠	٤٢,٠٠	٣٥,٠٠	٣٩,٠٠	٤١,٠٠	٣٨,٠٠	٤١,٠٠	٣٨,٠٠	
أقصى سرعة كم/ساعة	١٧,٢٨	١٤٤,٠٠	٢٢٣,٠٠	١٢٦,٠٠	١٤٧,٦٠	١٥١,٢٠	١٢٦,٠٠	١٤٠,٤٠	١٤٧,٦٠	١٣٦,٨٠	١٤٧,٦٠	١٣٦,٨٠	
اتجاه الرياح	شرقية	جنوبية غربية	شرقية	شرقية	شرقية	شرقية	جنوبية	شرقية	شرقية غربية شرقية	شرقية	غربية شمالية غربية	غربية	

المصدر :
1. Station Meteo Tanger-aero (1991) (op. cit.) Renseignements climatologiques period (1960-1991) للأرقام م/ ثانية
2. Thauvin, J. B. (1971) Memoire OTP op. cit., p. 26.
3. S.d.a.u. Tanger, (1982) op cit., p. 854

السرعة بالكيلو متر / ساعة من حساب الباحثة .

ملحق رقم (٥)

حالة الإشعاع الشمسى الشهرى بمنطقة طنجة

الشهر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيه	يوليو	أغسطس	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
مجموع ساعات الإشعاع الشمسي	١٦٣,٨	١٦٥,٢	٢٣٠,٩	٢٢٥,٩	٢٩٧,٩	٣١٠,٥	٣٤٤,٩	٣٣٣,٥	٢٨٠,٦	٢٤٠,٥	١٧٤,٢	١٦٢,١
عدد ساعات الإشعاع المتواصل	٤,٨	٤,٥	٦,٣	٤,٧	٧,١	٦,٩	١٣,٢	١٣,١	٨,٠	٧,٧	٤,٧	٥,٠
الغيوم/ ١٠	٢,٠	١,٤	٠,٧	٠,٦	,٥	٠,٣	٠,١	٠,١	٠,١	٠,٣	١,٥	٢,٢

المصدر : - Station Meteo Tanger-aerodrom (1991) Renseignement climatoligiques periode (1960-1991)

ملحق رقم (٦)

معدل الرطوبة النسبية بمنطقة طنجة (١٩٤٦ - ١٩٥٥)

الشهر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيه	يوليو	أغسطس	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	متوسط سنوي
الرطوبة النسبية ٪	٧٥	٧٥	٧٥	٧١	٧٢	٧٢	٧١	٧٥	٧٥	٧٥	٧٥	٧٣	٧٣

المصدر : - B.E.S.M. N 78 Sept. 1985, Vill de Tanger Enquete urbain p. 183.

ملحق رقم (٧)

معدل المطر السنوى وعدد الأيام المطيرة بمنطقة طنجة (١٩٦٠ - ١٩٩٠)

السنــة	كمية الأمطار مم	عدد الأيام المطيرة	السنــة	كمية الأمطار مم	عدد الأيام المطيرة
١٩٦٠	١١٧٦,٠	١٠٩	١٩٧٦	١١٧٦,٦	١٠٤
١٩٦١	٧٤٤,٠	٨٦	١٩٧٧	٨٤١,٠	٩٠
١٩٦٢	٨٥٨,٠	٨٧	١٩٧٨	٧٩٣,٨	٩٢
١٩٦٣	١٢٢٧,١	١٠٥	١٩٧٩	٦٨٩,٤	٨٠
١٩٦٤	٦٨٤,٦	٨٦	١٩٨٠	٥٥٦,٨	٨٠
١٩٦٥	٨١٦,٧	٩٦	١٩٨١	٤٩٢,٤	٧١
١٩٦٦	٦٥٩,٣	٧٧	١٩٨٢	٦٣٣,٣	٦٧
١٩٦٧	٦٣٩,٤	٦٤	١٩٨٣	٥٤٦,٥	٦٩
١٩٦٨	٧٥٠,٤	٩٧	١٩٨٤	٧٧٥,٤	١٠٠
١٩٦٩	١٠٩٠,٤	١١٦	١٩٨٥	٦٣٧,٥	٧٨
١٩٧٠	٧٧٧,٠	٨٣	١٩٨٦	٣٦٧,٦	٨٠
١٩٧١	٧٧٩,١	١٠١	١٩٨٧	٨٦٠,٣	٩٢
١٩٧٢	٨٧٥,٧	١١٤	١٩٨٨	٥٤٨,٩	٩٢
١٩٧٣	٤١٢,٠	٧٨	١٩٨٩	٩٦٦,٣	٩٢
١٩٧٤	٥٣٠,٠	٦٨	١٩٩٠	٥٤٣,٠	٩٣
١٩٧٥	١٤,٠	٧	المعدل خلال الفترة	٧٤٤,٧ مم	٨٩ يــوم

المصدر : النشرات الإحصائية السنوية للسنوات المذكورة بالجدول من ١٩٦٠ - ١٩٩٠ (مديرية الإحصاء ، وزارة التخطيط - الرباط).

ملحق رقم (٨)

معدل المطر الشهري والسنوي ومتوسط عدد أيام التساقط الشهري بمنطقة طنجة (١٩٦٠ - ١٩٩١)

العنصر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيه	يوليو	أغسطس	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	متوسط سنوي
معدل المطر الشهري	١٠٧.٥	١٠٣.١	٧٧.٧	٦٠.٥	٣٩.٠	١٤.٤	٢.١	٢.٩	١٥.٢	٦٧.٢	١٣٦.٤	١١٨.٧	٧٤٤.٧
معدل عدد أيام التساقط الشهري	١١.٤	١١.٩	١٠.٤	٩.١	٦.٣	٣.٨	٠.٨	٠.٩	٣.٢	٧.٨	١١.١	١٢.٢	٨٩.٠
معدل ساعات التساقط الشهري	٤٨.٣	٤٣.٩	٣١.٢	٢٥.٤	١٦.٠	٦.٧	١.٣	١.٥	٥.٣	١٩.٩	٤١.٩	٤٧.٣	

المصدر: - Station Meteo Tanger aérodrome (1992) (Renseignements climatologiques periode (1960-1991).

ملحق رقم (٩)

معدل المطر الشهري والسنوي خلال الفترة من ١٩٥٠ - ١٩٦٢ حسب محطات إقليم طنجة بالمليمتر

الضغط	ارتفاعها	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيه	يوليو	أغسطس	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	متوسط سنوي
مدينة طنجة	٧٣	١٢٩	١١٥	١٢٨	٤٦	٣٥	١١	صفر	٢	١٩	٥٣	١٢٨	١٦٥	٨٣١
مطار طنجة	١٥	١١٦	١٠٣	١٠٣	٤٥	٣٣	١٠	صفر	٢	١٥	٤٩	١١٩	١٦٣	٧٦٨
بورج	١٠٠	١١٨	١٢٣	١١٦	٥٠	٤٠	١٦	صفر	١	١٢	٥٠	١٢٥	١٧٥	٨٢٦
شرف العقاب	٥٠	١١١	٩٣	١٠٣	٤٠	٣١	٩	صفر	٣	١٥	٤٥	١٠٥	١٤٩	٧٩٢
ركايع	٦٠	١١٣	١٠٤	١٣٥	٦١	٣٣	١١	صفر	٣	١٣	٥١	١٠٨	١٦٣	٧٩٥
ملوسة	٢١٠	١٤٢	١١٦	١٧٥	٥٧	٤٢	١١	صفر	٢	١٢	٥٠	١٣٥	٢٠٣	٩٤٥
دار الشاوي	٣٥	١٣٣	١٢٤	١٤٨	٤٩	٣٢	٩	صفر	٢	١١	٦٢	١٢١	١٨٦	٨٧٠
كروابلاشي	٩٥	١٢٧	١٢٨	١٤٧	٥٥	٤١	١٤	صفر	١	١٦	٥٥	١١٧	١٦٩	٨٧٠
فندق	٣٤٠	١٢١	١٢٢	١٤٣	٥٥	٣٠	١٠	صفر	١	١٣	٥٣	١٠٧	١٥٩	٨١٤

المصدر: - Thauvin, J.P; (1971) introduction Geographique, Notes et Memoires de service Geologique Edition du service Geologique de Maroc, Rabat p. 22.

ملحق رقم(١٠)

المساحات والسقوف المبنية ونمط البناء في بلدية طنجة ١٩٦٥ - إلى ١٩٩٠ بالمتر المربع

السنة	المساحة المبنية م٢	الأسقف المبنية م٢	عمارات	فيلات	سكن مجزي
١٩٦٥	٥٨٥٠	٦٩٠٥٤٢	٤٨٣١	٢٣٩٢	٢٥٠١٧
١٩٦٦	٥٩٦٠٩	٦٦٠٠٩٨	٦٠٨٧	١٠٥٤	٣١٧٢٢
١٩٦٧	٣٥٠٠٨	٥٤٠٦٩٥	٣٧٧٤		٢١٥٨٦
١٩٦٨	٢٥٤٤٤	٤٩٠٩١٤	٧٠٢٧	٢٣٨	٣٦٠١١
١٩٦٩	٤٥٩٣٦	١١٧٠٣١٦	٢٨٥٩٩	٥٣٢٢	٥٧٥٣٠
١٩٧٠	٧٦٣٧٧	١١٦٠٠٤٢	١٢٣٩٧	٦٤٨٩	٦٤٥١٤
١٩٧١	٥٢٥٩٢	١١٨ ٠٦٠	٢٨٣٣٧	٧١٩٧	٧٤٤٩٨
١٩٧٢	٦٩٥٢٨	١٣٦٠٤١٥	٣٤٤٩٢	٧٦٥٤	٦٣٤٤٥
١٩٧٣	٧٨٩٨٥	١٦٦٠٥١٥	٣٨٦٩٨	١٠٧ ٩	٨٧٥١٠
١٩٧٤	٨٥٦٨٩	١٧٤ ٣٥٣	٢٨٢٩٤	٩٤٨٨	١٠٦٩٠٨
١٩٧٥	١٤١٥٠٥	٣١٩٠٣٠٥	٥٥٩٣٣	١٥٦٤٤	٢١٧٨٧٦
١٩٧٦	١٥٧٠٢٠	٣٢١٠٣٣٥	٩٥٢٥٨	٢٥٥٩٤	١٧٥١٠٩
١٩٧٧	١٦٥١٩٤	٣٥٢٠٧٠٣	١١٣٠٣٠	٣٢٣٧٩	١٤٩٤٦٩
١٩٧٨	٩٣٣٣١	٢٣٠٠٦٢٨			
١٩٧٩	٨٠٠٦٢	١٩٤٠٩٤٣			
١٩٨٠	١٠٦٢٥٣	٢٧٥٠٥٠٤			
١٩٨١	٨٨٠٣٠	٢٤٢٠٦٤٠			
١٩٨٢	١١٨٦٩١	٣١٣٠٢٨٨	٨٥٤٦٩	٣٣٠١٤	١٤٤٩٤٣
١٩٨٣	١٠٣٥٣٨	٢٩٨٠٢٨٥			
١٩٨٤	٨٠٩٢٧	٢١٧٠٨٢٣			
١٩٨٥	٩٣٦٧١	٢٥٧٠٦٤٧	٨١٧٨٦	٤٨٤٥١	١٦٥٤٠٥
١٩٨٦	١٠٧٦٠٥	٢٩٧٠٩٥٦	٨١٧٨٦	٤٨٤٥١	١٦٥٤٠٥
١٩٨٧	١١٤١٩٩	٣٢٤٠٥٧٨	١٣٧١٢٠	٤٦٦٣٠	١٣٦٥٥٢
١٩٨٨	١٠٦٣٦٠	٣٤٣٠٩٩٤	١٢١١٦٨	٤٥١٣٠	١٥٢٧٥٥
١٩٨٩	١٠٢١٨٥	٣٩٥٠٧١٣	١٩٨٣١٩	٤٩٨٣٤	١١٠٩٨٨
١٩٩٠	١٠٩٠٥٣	٤٤٧٠٣٣٢	٢٤٠٧٧٩	٣٨٦٦٧	١٢١٦٠٧

المصدر : مجمع من النشرات الإحصائية السنوية للسنوات المذكورة بالجدول من ١٩٦٠ - ١٩٩٠ .

- Annuaire statistique du Maroc, 1965 to 1990 .

ملحق رقم(١١)

سكان عمالة طنجة ١٩٦٠ - ١٩٧١ - ١٩٨٢ - وإسقاط سنة ١٩٩٢

حسب البلديات والجماعات القروية

الجماعات والبلديات	السكان في ١٩٦٠	السكان في ١٩٧١	السكان في ١٩٨٢	إسقاط البلدية ١٩٩٢
بلدية طنجة حضر	١٤١٧١٤	١٨٧٨٩٤	٢٦٦٣٤٦	٣٢٥٠٤٧
دائرة الفحص				
بحراوين طنجة	٤٨٩٩	٥٠٧١	٩٢٤٤	١٥٤٨٤
بحريين عوامة	٦٩٥٦	١٠٣٨٣	٦١١٠٦	
مدشر بن ديبان - حضر	٣٠٨٥	٤٦٠٥	٢٧١٠٠	٨٦٩٥٨
ريف	٣٨٧١	٥٧٧٨	٣٤٠٠٦	٥٨٢٤٩
إجزناية	١٢٦٠٧	١٢١٥٤	١٧٠٢٢	٢٢٧٤٨
ملوسة	١٠٦٧٧	١٣١٢٦	١٥٢٩٤	١٧٣٦٥
مجموع دائرة الفحص	٣٥١٣٩	٤٠٧٣٤	١٠٢٦٦٦	١١٣٨٤٦
مجموع الحضر	٣٠٨٥	٤٦٠٥	٢٧١٠٠	
مجموع الريف	٣٢٠٥٤	٣٦١٢٩	٧٥٥٦٦	١١٣٨٤٦
بلدية أصيلة حضر	١٠٨٣٩	١٤٠٧٤	١٨٧٨١	٢١٧٣٧
دائرة أصيلة				
دار الشاوي	٧٢٧٦	٦١٥٢	٦٥٢٦	٦٨١٣
المنزلة	٤٠٤٢	٣٦٨٠	٣٧٣٦	٣٨٢٣
أحد الغربية	١٢٨٥٩	١٤٩٩٩	١٧٣١٨	١٩٥٠٦
إثنين سيدي اليماني	١١٢٩٤	١٣٨١٣	١٦٠٦٦	١٨٢٢٣
سبت الزينات	٤٧٢٦	٤٣١٤	٤٧٨٨	٥٢٠٧
مجموع دائرة أصيلة	٣٩١٩٧	٤٢٩٥٨	٤٨٤٣٤	٥٣٥٧٢
مجموع إقليم طنجة	٢٢٦٨٨٩	٢٨٥٦٦٠	٤٣٦٢٢٧	٦٠١١٦٠
مجموع حضر طنجة	١٥٥٦٣٨	٢٠١٩٦٨	٣١٢٢٢٧	٤٣٣٧٤٢
مجموع ريف طنجة	٧١٢٥١	٨٣٦٩٢	١٢٤٠٠٠	١٦٧٤١٨

المصدر :

تم تجميع هذا الجدول من عدة مصادر هي:

١- مديرية الإحصائيات (١٩٧١) السكان القانونيون للمغرب حسب الإحصاء العام للسكان والسكنى سنة ١٩٧١، وزارة التخطيط والتنمية الجهوية وتكوين الإطارات، الرباط بالمجلد الأول صـ ٧٧.

- Direction de la statistique, (1983), population legale du Maroc, Recensement generap de la population et de l'habitat de 1982. Ministére du plan, Rabat, p. 124. (٢)

- Delegation Regionale du Nord-Ouest, Ministére du plan, (1991), Annuaire statistique, Region du Nord-Ouest 1990-1991, Tanger, p. 8. (٣)

- Ministére du plan, C.E.R.E.D., Delegation Regionale du Nord-Ouest, (1989), Demographie Regionale· Aspects Socio-Demographiques la province de Tanger, Tanger, p. 81-82-83. (٤)

ملحق رقم(١٢)

التوزيع النسبي للحالة التعليمية في عمالة طنجة حسب الوسط والنوع ١٩٧١ - ١٩٨٢ (٪)

وسط الإقامة	الحالة التعليمية	١٩٧١			١٩٨١		
		ذكور	إناث	الجملة	ذكور	إناث	الجملة
حضر	أمي	٣٣,٤	٦٩,٤	٥١,٩	٢٨,٦	٦١,٩	٤٥,٣
	متعلم	٦٦,٦	٣٠,٦	٤٨,١	٧١,٤	٣٨,١	٥٤,٧
ريف	أمي	٦٦,١	٩٦,٧	٨٠,٦	٦٠,٣	٩٢,٤	٧٥,٩
	متعلم	٣٣,٩	٣,٣	١٩,٤	٣٩,٧	٧,٦	٢٤,١
جملة السكان	أمي	٤٣,٢	٧٦,٧	٦٠,٣	٣٧,٣	٦٩,٩	٥٣,٥
حضر وريف	متعلم	٥٦,٨	٢٣,٣	٣٩,٧	٦٢,٧	٣٠,١	٤٦,٥

المصدر : الأرقام الخاصة بالأمية من

- Ministére du plan, Delegation regional du Nord-Ouest , (1989), Aspects socio-demographiques de la provincé de Tanger, Op cit., p. 27.

ملحق رقم(١٣)

نسبة الأمية للسكان الأكثر من ١٠ سنوات حسب السن والوسط والنوع في عمالة طنجة ١٩٧١ - ١٩٨٢

فئات العمر	حضر				ريف			
	ذكور		إناث		ذكور		إناث	
	١٩٧١	١٩٨٢	١٩٧١	١٩٨٢	١٩٧١	١٩٨٢	١٩٧١	١٩٨٢
١٠ - ١٤	٢٠,٥	١٢,١	٤٦,٣	٢٩,٥	٦٣,٤	٤٠,٣	٩٢,٥	٧٧,٦
١٥ - ١٩	٢٠,٦	١٨,٥	٥٠,٥	٤٣,٥	٥٩,٠	٥٧,٨	٩٤,٢	٩١,٨
٢٠ - ٢٤	٢٢,٨	٣٠,٠	٦٣,٠	٥٦,٨	٥٧,١	٦٤,١	٩٦,٤	٩٤,٠
٢٥ - ٢٩	٣٠,٤	٢٦,١	٧٧,٩	٥٩,٦	٦٥,٣	٦٢,٩	٩٨,٥	٩٥,١
٣٠ - ٣٤	٣٨,٠	٢٤,٧	٨٥,٥	٦٥,٠	٦٨,٣	٥٧,٥	٩٩,٠	٩٣,٧
٣٥ - ٣٩	٤٢,٠	٣٠,٤	٨٧,١	٧٧,٠	٧١,٧	٦٣,١	٩٩,٢	٩٧,٨
٤٠ - ٤٤	٤٤,٢	٣٧,٤	٨٦,٦	٨٦,٦	٧٠,٢	٦٨,٤	٩٩,٢	٩٩,٤
٤٥ - ٤٩	٤٤,٢	٤٤,٠	٨٥,٢	٩١,٩	٦٩,٢	٧٢,٣	٩٨,٦	٩٩,٥
٥٠ - ٥٤	٤٨,٨	٤٣,٥	٨٣,٦	٩٣,١	٧٣,١	٧٥,٠	٩٨,٩	١٠٠,٠
٥٥ - ٥٩	٤٦,٧	٥٢,٨	٨٠,٥	٩١,٣	٧٢,٧	٧٤,٣	٩٨,٨	٩٩,٣
٦٠ - ٦٤	٥٥,٠	٥٣,١	٨٤,٥	٩٣,٩	٧٤,٦	٧٢,١	٩٩,٥	٩٩,٥
٦٥ - ٧٠	٥١,٢	٥٧,٢	٧٩,٥	٩١,٨	٧٥,٥	٧٧,٨	٩٩,١	١٠٠,٠
أكثر من ٧٠								

المصدر : - Ministére du plan, Delegation Regional du Nord-Ouest, (1989), Aspects Socio-demographiques de la province de Tanger, Tanger. p. 29.

ملحق رقم(١٤)

مقارنة معدل النشاط للسكان البالغين ١٥ سنة فأكثر في طنجة ببعض مدن المغرب وجهاته الإحصائية سنة ١٩٩١ (حضر) ٪

المدينة أو المنطقة	معدل النشاط للسكان أكثر من ١٥ سنة ٪			معدل البطالة للنشطين ٪		
	معدل النشاط	للذكور	للإناث	معدل البطالة	للذكور	للإناث
طنجة	٤٤,٢	٧٣,٣	١٤,٦	١٣,٠	١٢,٣	١٢,٢
الجهة الاقتصادية الشمالية الغربية	٤٥,٨	٧٢,١	١٩,٣	١٤,٦	١٣,٧	١٨,١
المغرب	٤٩,٧	٧٥,٠	٢٤,٩	١٧,٣	١٥,٣	٢٣,٣
الرباط - سلا	٥٠,١	٧٢,٨	٢٦,٨	١٥,٠	١٣,٦	١٩,٠
الدار البيضاء	٥٦,٥	٧٨,٠	٣٥,٠	١٩,٥	١٧,٢	٢٤,٥
أكادير	٥١,٨	٧٩,٤	٢٢,٦	١٧,١	١٣,٧	٢٩,٧
فاس	٤٨,١	٧٤,٩	٢٣,٥	١٤,٠	١١,٥	٢١,٩
مراكش	٤٨,٧	٧٢,	٢٦,٠	١٨,٠	١٥,٦	٢٧,٠
تطوان	٤٢,٠	٧٣,٦	١٠,٥	٩,٦	٩,٦	٩,١

المصدر : - Direction de la statistique, (1991), population active urbaine 1991, Rabat, p.p. 33-34 (Op. cit.)

ملحق رقم(١٥)

معدل النشاط العمري والنوعي في طنجة ريف وحضر ١٩٧١ - ١٩٨٢ للبالغين ١٥ سنة فأكثر

فئات العمر	١٩٧١ (٪)				١٩٨٢ (٪)			
	ذكـــور		إنـــاث		ذكـــور		إنـــاث	
	حضر	ريف	حضر	ريف	حضر	ريف	حضر	ريف
١٥ - ١٩	٤٩,٢	٧١,٦	٢٣,٠	٣٢,٣	٤٦,٦	٧٨,٨	٢٧,٣	١٩,٦
٢٠ - ٢٤	٨٢,٦	٨٦,٠	١٩,٨	١٨,٠	٧٦,٦	٩١,٩	٢٥,٨	١٤,٤
٢٥ - ٢٩	٧٣,٥	٩٤,٢	١٤,٦	١٨,٤	٩٤,١	٩٦,٩	٢١,٣	١١,٢
٣٠ - ٣٤	٩٥,٦	٩٧,١	١٢,٩	١٨,٤	٩٨,٠	٩٨,٨	١٩,٣	١٢,٢
٣٥ - ٣٩	٩٦,٨	٩٨,٠	١٣,٥	١٧,٦	٩٧,٧	٩٨,٩	١٧,٢	١٠,٧
٤٠ - ٤٤	٩٥,٩	٩٧,٣	١٧,٠	٢١,١	٩٧,٨	٩٧,٧	١٦,٢	١٤,٠
٤٥ - ٤٩	٩٤,٠	٩٦,٤	١٨,١	٢٠,٧	٩٤,٧	٩٦,٩	١٣,٥	١٣,٣
٥٠ - ٥٤	٨٨,٦	٩٢,٤	٢٤,٥	٢٤,٠	٩١,٦	٩٦,٣	١٤,٥	١٧,١
٥٥ - ٥٩	٨٤,٦	٩٢,٢	٢٦,٦	٢٧,٠	٨٦,٤	٩٤,٧	١٤,٩	١٨,٧
٦٠ - ٦٤	٥٩,٠	٩٥,٣	١١,٢	١١,٤	٦١,١	٨٢,٣	١٠,٧	١٣,٥
٦٥ - ٦٩	٥١,١	٥٣,٥	٩,٩	٨,١	٥٠,١	٩٦,٣	٩,١	٥,٦
٧٠ - ٧٤	٣٥,٢	٣٣,٨	٥,٧	٥,٢	٣٧,٧	٥١,٤	٦,٤	٥,٣
٧٥ فأكثر	٢٥,٤	١٩,٣	٤,٨	٣,٠	٢٢,١	٢٤,٦	٣,٥	٣,٣
جملــة	٧٨,٨	٨٣,٢	١٧,٣	٢٠,٢	٧٨,٥	٨٨,٧	١٩,٩	١٤,١

المصدر : "محسوب على أساس الأرقام الخام الواردة في"

- Ministére du plan, Delegation regional du Nord-Ouest, (1989), Aspects socio-demographiques de la province de Tanger, Tanger, pp. 48-49.

ملحق رقم (١٦)

التوزيع النسبي المقارن للعاملين حسب قطاعات الأنشطة الاقتصادية في المغرب وإقليم طنجة للسنوات ١٩٨٢ و ١٩٨٧ م

قطاعات الأنشطة	١٩٨٢		١٩٨٢		١٩٨٧	
	المملكة المغربية ٪	أقليم طنجة ٪	المملكة المغربية حضر ٪	أقليم طنجة حضر ٪	المملكة المغربية حضر ٪	أقليم طنجة حضر ٪
زراعة وصيد غابات	٣٩,٢	١٦,٨	٤,٠	٢,٦	٤,٧	٢,٠
صناعة	١٥,٥	٢٢,٩	٢٦,٧	٢٧,٠	٢٨,٦	٢٨,٠
مياه وكهرباء وطاقة	٠,٤	٠,٨	٠,٧	٠,٩		
معادن ومحاجر	١,١	١,١	١,٦	٠,١		
بناء وأشغال عمومية	٧,٣	١٠,٦	٨,٢	١٠,٨	٧,٠	٩,٨
نقل ومواصلات	٢,٣	٣,٩	٤,١	٤,٩	٣,٢	٦,٠
تجارة	٨,٣	١١,٥	١٣,١	١٣,٨	١٧,١	٢٠,٨
خدمات عائلية وشخصية وخارجية أخرى	٧,٩	١٤,١	١٤,٣	١٧,٨	٢٥,٩	٢٥,٥
إدارة	٨,٩	٩,٢	١٦,٦	١١,٣	١١,٧	٧,٧
نشاط خارج الدولة وغير محدد	٩,١	٩,١	١٠,٨	١٠,٦	١,٨ غير واضحة	٠,٢

المصدر . النسب محسوبة من أرقام مطلقة مجمعة من عدة مصادر أهمها:

(١) - Direction de la statistique, (1987), Annuair statistique du Maroc, Rabat, p 26

(٢) - Direction de la statistique, C.E.R.E.D., (1990) Immigrants D'origin Rurale et leurs comportements vis a vis du Marche D'Emploi urbain, Rabat, p. 11-P. 26.

(٣) - Minist're du plan, Delegation Regional du Nord-Ouest, (1988), Annuaire statistique Region du Nord-Ouest (1988), Tanger, p. 22.

(٤) - Ministére du plan, Delegation Regionale du Nord-Ouest, (1991) L'industrie de transformation a Tanger, presentation et analysis sectorielles, Tanger, p. 88.

ملحق رقم (١٧)

التجارة الخارجية (الواردات ، والصادرات) عبر ميناء طنجة من ١٩٢٥ - ١٩٩٠ (بالطن)

السنة	الواردات	الصادرات	الجملة
١٩٢٥	٨٣٩٢١	٩٦١٣	١٠٠٣٣٩
١٩٢٦	٧٦٨٩٠	٧٩٤٣	٩١٧٠٦
١٩٢٧	٦٥١٨٨	٧٨٤٣	٨٣٤١٠
١٩٢٨	٦٦٢٤٩	٨٤٨٦	٨١٧٧٠
١٩٢٩	٦٩٦٨٨	٧٢٣٤	٨٢٦٩٤
١٩٣٠	٦٥٥٤٧	٥٦١٠	٧٤٥٥٨
١٩٣١	٦١٩٩٦	٦٧٥٥	٧٠٦١٤
١٩٣٢	٦٥٦٤٤	٤٣٤٧	٧٢٨٤٣
١٩٣٣	٦٣١١٨	٦٧٨١	٧٦٨٢٠
١٩٣٤	٦٧٩٤١	٦٦٩٢	٨٠٠٠٩
١٩٣٥	٧٣٥٠٧	٧١٨٩	٨٦٥٦٦
١٩٣٦	٧٨٠٨٩	٦٥٢١	٩٦١٤٥
١٩٣٧	٦٠٨٩١	٦٣٠٥	٧٦٩٧٠
١٩٣٨	٤٥٤٤٢	٥٦٦٥	٥٥٠٠٨
١٩٣٩	٣٩٤٤٤	٦٨٢٧	٥١٥٩٤
١٩٤٠	١٨٢٠٨	٣٩٢٢	٢٥٥٣٧
١٩٤١	٣٨٧٥٠	٢٨١٣	٤٤١٢٩
١٩٤٢	٣٢٠٧١	١٩٦٤	٣٥٢٧١
١٩٤٣	٣٦٤٠٧	٢٨٢٦	٤٠٠٢١
١٩٤٤	٣٢٥٩٢	٣٥٥٢	٣٧٠٢٤
١٩٤٥	٤١٥٥٩	٦٣٣٩	٥٠٤٦٤
١٩٤٦	٦٤٢٣١	٢٦٣٦٩	٨٧٠١٧
١٩٤٧	٧٨٠٧٦	١٦٧٢٢	١١٦٢٠٤
١٩٤٨	١٠٣٧٤٢	١٥٧٦٩	١٤٩٠٠٢
١٩٤٩	١١٥٣٨٣	١٨٠٦٢	١٥٤٥٤٧
١٩٥٠	١٤٦٧٥٩	٢٨٤٦٦	١٩٦٤٢٩
١٩٥١	٢٠١٦٦٥	٢٩٨٦٤	٢٥٧٠٩٧
١٩٥٢	٢٠٣٢٤٦	٣٩٣٤٩	٢٦٤٧٥٨
١٩٥٣	١٩١٧٩١	٣٣٥٧٨	٢١٨١١٥
١٩٥٤	١٥٣٠٣١	٤١٨١٠	٢١٤٩٦٢
١٩٥٥	١٤١٠٢٢	٦١٩٣٠	٢٢١١٥٨
١٩٥٦			
١٩٥٧			
١٩٥٨			
١٩٥٩			
١٩٦٠	٩٦٤٦٩	٩٥٦١٥	٢٠١٤٢

تابع : ملحق رقم (١٧)

السنة	الواردات	الصادرات	الجملة
١٩٦١	١١٩٨٨٨	٧٥٠٠٠	١٩٩٨٨٨
١٩٦٢	١١٢١٣٤	٧٨٣٥٣	١٩٦١٨١
١٩٦٣	١٠٩٣٠١	٩١٣١٠	٢٠٠٦١٠
١٩٦٤	١٤٥٨٧١	١٥٣٤٦٣	٣٠١٦٢٤
١٩٦٥	١٨١٠٥١	١٦٤٥٢٨	٣٥٤٠٦١
١٩٦٦	١٨٩٦٢٤	١٥٤٢٤٥	٣٦٣٠٨١
١٩٦٧	١٨٩٦٢٤	١٥٤٢٤٥	٣٦٣٠٨١
١٩٦٨	١٨٩٦٢٤	١٥٤٢٤٥	٣٦٣٠٨١
١٩٦٩	١٨٩٦٢٤	١٥٤٢٤٥	٣٦٣٠٨١
١٩٧٠	٩٨٤٩٨	١١٨٢٧٣	٢١٦٧٧١
١٩٧١	١١٢٨٥٣	١٢٧٧١٣	٢٤٠٥٦٦
١٩٧٢	١٠٣٠٣٣	١١٢٦٥٩	٢١٥٦١٢
١٩٧٣	١٤٣١٥٠	١١٥٤٩١	٢٥٨٦٤١
١٩٧٤	١٤٣٣٠٠	١٣١٢٤٢	٢٧٤٦٤٢
١٩٧٥	١٦٧٢٥٢	١١٢٤٤١	٢٧٩٦٩٣
١٩٧٦	٢٥٢١٩٠	٨٧٦٠٧	٣٣٩٧٩٧
١٩٧٧	٣١٥١٨٧	١١٠٣٨٠	٤٢٧٥٦٧
١٩٧٨	٣٢٥٩٣٠	١١٤٤١٩	٤٤٠٣٤٩
١٩٧٩	٣٤٣٩٣١	٩٣٣٥٨	٤٣٧٢٨٩
١٩٨٠	٣١٨٩٢٨	١٣٥٧٥٤	٤٥٤٦٨٢
١٩٨١	٤٣٧٨٢٢	١٢٣٧٧٩	٥٦١٥٤١
١٩٨٢	٤١٧٢٩٧	١٣٤١٨٧	٥٥١٤٨٤
١٩٨٣	٤٥٧٨٩٢	١٢٧٦٨٩	٥٨٥٥٨١
١٩٨٤	٤٢٥٠٤٠	١١٤٢٤٠	٥٣٩٢٨٠
١٩٨٥	٤٥٣٦٢٨	١٢٢٩٨٤	٥٧٦٦١٢
١٩٨٦	٣٩٨٧٧٧	١٣١٠٠٥	٥٢٩٧٨٢
١٩٨٧	٤٥٣٤٢٨	١٣١٧١٦	٥٨٥١٤٤
١٩٨٨	٤٧٥٢٣١	١٩٩٧١٠	٦٧٤٩٤١
١٩٨٩	٥٤٧١٠٦	٢٧٥٩٤٤	٨٢٣٠٥٠
١٩٩٠	٥٧٦٥٤٧	٣٢٥٧٣٠	٩٢٢٢٧٧
١٩٩١	٦٩٠٦٤١	٤٠٣٤٧١	١٠٩٤١١٢

المصدر : من سنة ١٩٢٥:١٩٥٥

- Bonjean, J.; (1967), op. cit., pp. 30-37.

من سنة ١٩٦٠ إلى ١٩٧٩ مستخلصة من النشرات الإحصائية السنوية لكل سنة.

- Annuaire statistique du Maroc

الأرقام من ١٩٨٠ من تقارير ODEP (أودب)

- Office D'Exploitation des port (ODEP).

ملحق رقم (١٨)

حركة المسافرين بين عبر ميناء طنجة ونسبتها إلى جملة المملكة المغربية (١٩٨٠ - ١٩٩١)

السنة	ذهاب	وصول	مرور	جملة	النسبة من جملة للمغرب ٪
١٩٨٠	٤٤٩٥٨٤	٢٨٨٦٠٢	٢٦٩٤١	٨٦٥١٢٧	٨٧,٥
١٩٨١	٤٩٢١٣٩	٤٣٠٢٦٤	٣٠٣٢٠	٩٥٢٧٢٣	٩٦,٢
١٩٨٢	٥٢٤٦٦٠	٤٣٠٢٦٤	٢٨٣٥٢	١٠١٥٣٩٢	٩٨,٠
١٩٨٣	٥١١٥٨٣	٤٨٦٧٥٥	٢٢٩٩٦	١٠٢١٣٣٤	٩٩,٠
١٩٨٤	٤٨٢٠٥٨	٤٥١٨١١	٣١٣٢٣	٩٦٥١٩٢	٩٩,١
١٩٨٥	٤٢٧٠٥٣	٤٢٧٠١٠	٤٧٢١٥	٩٧٠٢٧٨	٩٩,٤
١٩٨٦	٤٠٣٣٠٩	٤٠٣٣٧٢	٣٣١٣٤	٩٢٧٩١٥	٩٩,١
١٩٨٧	٤٩٦٣٠٧	٣٧٨٤٦١	٢٩٥٤٩	٩٠٤٣١٧	٩٨,٦
١٩٨٨	٥٥٧٩١٨	٤٥٩٤٨٩	١٧٠٧٩	١٠٣٤٤٨٦	٩٩,٢
١٩٨٩	٥٩٢٩٨٦	٥٠٨٦٩٠	٢٩٦٦٢	١١٣١٣٣٨	٩٩,٣
١٩٩٠	٦٤٩٤٦٨	٤٨٩٠٧٧	٤٠٩٥٥	١١٧٩٠٤٢	٩٩,٣
١٩٩١	٥٦٣٣٨٣	٤٩٩١٠٢	١٦٥٥٧	١٠٧٩٠٤٢	٩٩,١

المصدر : الأرقام الخاصة بطنجة من تقارير ODEP

.- Office d'Exploitation des port (ODEP)

نسبة طنجة إلى المغرب محسوبة على أساس جملة المسافرين بالمغرب في النشرات الإحصائية السنوية من سنة ١٩٨٠-١٩٩١.

- Annuaire statistique du Maroc.

ملحق رقم (١٩)

الحركة الشهرية للمسافرين والسيارات عبر ميناء طنجة سنة ١٩٨٨

الشهور	المسافرين				سيارات بصحبة المسافرين		
	وصول	مغادرة	مرور	جملة	وصول	مغادرة	جملة
يناير	١٥٠٣٦	٢٦٣٨٤	٤٥٦	٤١٨٧٦	١٢٩٩	١٩٦٣	٣٢٦٢
فبراير	١٣٤٣٠	٢٣٣٢٣	٦٥٤	٣٧٤٠٧	١٠٤٢	١٥١٨	٢٥٦٠
مارس	٢٢٥٤٩	٣١١٦٨	١٢٦٠	٥٤٩٧٧	١٤٤٧	١٧٧٩	٣٢٢٦
أبريل	٢٤٨١٨	٣٧٩٨٠	٤٤٦	٦٣٢٤٤	١٥٢٠	٢٢٦٤	٣٧٨٤
مايو	٢١٢٦١	٢٤٣٨٧	٢٠٢٢	٤٩٦٧٠	١٦٥٦	١٦٠٣	٣٢٥٩
يونيه	٢٧٩٠٥	٣٤٧٤٧	٢٢٢٤	٦٤٨٧٦	٢٧١١	٢١٧٦	٤٨٨٧
يوليه	١٣٥٧٩٦	٥٥٩٧٧	٥٧٨	١٩٢٣٥١	٢٤٢١٤	٥١٨٠	٢٩٣٩٤
أغسطس	٧١٢٠٧	١٥٩٨٥٣	٢٧٨٠	٢٣٣٨٤٠	٩٧٨٥	٢٣٣٨٣	٣٣١٦٨
سبتمبر	٤٠٦٤٤	٧١٣٣٣	٣٣٦١	١١٥٣٣٨	٣٢٠٨	٧٧١٣	١٠٩٢١
أكتوبر	٣٦٧١٨	٣٧٧٥٢	٥٨٥	٧٥٠٥٥	٢٩٨٧	٣٠٠٠	٥٩٨٧
نوفمبر	٢٠٤١٢	٢٥٣٢٤	١٤٧٢	٤٧٢٠٨	١٩٠٣	٢٣٤٦	٤٢٤٩
ديسمبر	٢٩٧١٣	٢٧٦٩٠	١٢٤١	٥٨٦٤٤	٤٣٤٠	٢٥٥٤	٦٨٩٤
المجموع	٤٥٩٤٨٩	٥٥٧٩١٨	١٧٠٧٩	١٠٣٤٤٨٦	٥٦١١٢	٥٥٤٧٩	١١١٥٩١

المصدر : تقرير :

- ODEP, 1988.

ABREVIATION

- A.I.D. :	Agence International pour le Développement.
- A.A.N. :	Annuaire de l'Afrique du Nord.
- A.E. :	Annales de l'espace.
- A.G. :	Annales de Géographie.
- A.M. :	Annales des mines.
- A.L.U.B. :	Annales littéraires de l'université de Besancon.
- A.O.A.P.C. :	Association des organisation Africaines de Promotion Commerciale.
- B.C.P. :	Banque Centrale Populaire.
- B.E.S.M. :	Bulletin Economique et Social du Maroc.
- B.I.R.D. :	Banque Internationale pour la Reconstruction et le Développement.
- B.N.D.E. :	Banque Nationale pour le Développment Economique.
- B.R.P.M. :	Bureau de Recherche et de Participation Miniére.
- B.U.A. :	Built Up Area.
- B.A.G.F. :	Bulletin de l'Association de Géographes Francais.
- B.E.S.M. :	Bulletin économique et Social du Maroc.
- B.S.B.E.G. :	Bulletin de la Société Belge d'études géographiques.
- B.S.G.L. :	Bulletin de la Soccíété géographique de Liége.
- B.S.L.G. :	Bulletin de la Société Languedocienne de Géographie.
- C.A.F.R.A.D. :	Centre Africain de Formation et de Recherche Administratives pour le Developpement.
- C.B.D. :	Central Business Distrect.
- C.C.D.T. :	Chambre de Commerce et d'industrie de Tanger.
- C.C.E. :	Chambre de Commerce Espagnole.
- C.D.G. :	Caisse de Dépôt et de Gestion.
- C.E.A. :	Centre Economique pour l'Afrique.
- C.E.R.E.D. :	Centre d'etudes et de Recherches Démographique.
- C.E.R.F. :	Centre d'Etudes, de Recherche et de Formation.
- C.E.I.M. :	Centre d'Etudes Industrielles du Maghreb.
- C.I.H. :	Crédit Immobilier et Hôtelier.
- C.R.E.S.M. :	Centre de recherches et d'études sur les sociétés méditerranéenes.
- D.E.P. :	Division des Etudes et Programmes.
- D.E.P.T. :	Direction d'Exploitation du port de Tanger.
- D.U.H. :	Division de l'Urbanisme et de l'Habitat.
- E.R.A.C. :	Etablissement Régional d'Aménagement et de Construction.

- **F.N.A.E.T. :** Fonds National d'Aménagement et d'Equipement des Terrains.
- **F.N.S.P. :** Fondation Nationale des Soiences Politiques.
- **G.E.R.M. :** Groupement d'Etudes et de Recherche sur la Méditerranée.
- **G.R.E.S.M.O. :** Groupe de recherche sur l'économie et les sociétés de la Méditerranée et du Moyen Orient.
- **H.B.M. :** Habitat Bon Marché.
- **I.N.A.U.:** Institut National d'Aménagement et d'Urbanisme.
- **I.N.S.E.A. :** Institut National de Statistiques et d'Economie Appliquée.
- **M.U.H.E. :** Ministére de l'Urbanisme, de l'Habitat et de l'Environnement.
- **O.D.E.P. :** Office d'Exploitation des Port.
- **O.D.I. :** Office pour le développement industriel.
- **O.N.C.F. :** Office National des Chemins de Fer.
- **O.N.E.P. :** Office National de l'eau potable.
- **O.N.P. :** Office National de peche.
- **O.N.T. :** Office National de Transport.
- **P.P.S. :** Parti du Progrés et du Socialisme.
- **R.G.E. :** Revue de Géographie de l'Est.
- **R.G.L. :** Revue de Géographie de Lyon.
- **R.G.M. :** Revue de Géographie du Maroc.
- **R.I.S.S. :** Revue Internationale de Sciences Sociales.
- **R.J.P.I.C. :** Revue Juridique et Politique, indépendance et Coopération.
- **R.M.M. :** Revue Maghreb-Machrek.
- **R.T.M. :** Revue Tiers Monde.
- **R.T.S.S. :** Revue Tunisienne de Sciences Sociales.
- **R.G.M. :** Revue de Géographie Marocaine.
- **S.D.A.U.V.T. :** Schema directeur d'aménagement Urbain Ville de Tanger.
- **S.E.G.M.C. :** Société d'editions Géographique maritimes et Coloniales.
- **S.N.A.B.T. :** Societé National d'aménagement de la Baie de Tanger.
- **T.S.A. :** Trame Sanitaire Ameliorée.
- **U.G.T.M. :** Union Génerale du Travail au Maroc.
- **U.M.T. :** Union Marocaine du Travail.
- **U.N.C.H.B.P. :** United Nations Centre of Habitat, Building and Planing.
- **U.N.F.P. :** Union Nationale de Forces Populaires.
- **U.R.B.A.M.A. :** Urbanisation du monde Arabe.
- **V.T. :** Ville de Tanger.
- **Z.E.P. :** Zone á Equipement Progressif.
- **Z.H. :** Zones Homogenes.

رقم الإيداع بدار الكتب : ٢٢٣٨ / ٩٧

الترقيم الدولى I. S. B. N

977 - 19 - 2632 - 2

الكتابة بالكمبيوتر والطباعة والإخراج الفني

ميديا برنت - الصفوة للطباعة

م/ عصام عبد المعطي ت: ٤٥٣٣١٣٥

صفوت الشحات

مضيق جبل طارق

خليج طنجة

المحيط الأطلنطي

رأس ملاباطا

رأس الجمام

رأس اليهود

كب سبارتل

أنماط الاستخدام

سكن تقليدي قديم	
سكن اقتصادي متعدد الطوابق	
" عشوائي غير قانوني وإعادة إسكان	
" مختلط اقتصادي وعشوائي	
" عشوائي مؤقت (دور صفيح)	
عمارات	
فيلات (أكثر من ... متر)	
فيلات (أقل من ... متر)	
سكن مختلط (عمارات وفيلات)	
مناطق مقترحة للتعمير (البديل الأول)	
سكن المدينة التجاري والإداري CSD	
مراكز ثانوية	
مراكز مقترحة بخطة التعمير	
خدمات إدارية وتعليمية وصحية	
مناطق صناعية	
مناطق صناعية تحت الإنشاء	
منطقة الميناء	
" ضوضاء المطار ▲ (ضجة المطار)	
مناطق محجوزة لتجهيزات النقل ومشروع الربط القاري	
مناطق ترفيهية وتجهيزات سياحية	
مناطق ذات أهمية سياحية	
استخدامات رياضية	
مقابر نصارى	
مقابر يهود	
مقابر المسلمين	
مناطق مكشوفة وخضراء حضرية	
" مشجرة ومغروسة	
غابات	
أراضي زراعية ذات مردود ممتاز (مسقية)	
أراضي زراعية ذات مردود متوسط وضعيف	
دوار	
طرق رئيسية القومية	
" ثانوية الإقليمية وحضرية	
" حضرية داخلية	
سكة حديد	
الطريق السيار	
أودية	
خطوط كنتور	

الدكتورة/ عزيزة محمد علي بدر

شكل (٩٧)

إستخدامات الأراضي وخطة التعمير بمدينة طنجة عام ١٩٩٢م حتى ٢٠١٠م حسب البديل الأول

المصدر/ الدراسة الميدانية للباحثة ١٩٩٢م











طنجة

بوابة إفريقيا

- دائما بين عالمين.
- طنجة العريقة بين التاريخ والهوية والتدويل.
- طنجة الحديثة بين المغرب وإفريقيا وأوربا.
- طنجة الموقع الإستراتيجي والمستقبل بين الربط القارى والشراكة والتبادل الحر والإندماج فى الوطن.
- نمو طنجة العمرانى بين التخطيط و العشوائية.
- وظائف [illegible] بين الصناعة والسياحة والخدمات.
- ميناء طنجة بين العبور والتجارة.